











( فهرست الجزء الأول من قريه عيون الاخيار للسيد محمد علاء الدين أفندي ابن الشيخ محمد أمين )  
( الشهير بابن عابدين رحمه الله تعالى ونفعنا بها والمسلمين آمين )

| صفحة                                                                                         | صفحة                                                                                                              |
|----------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٢٠                                                                                           | ١١                                                                                                                |
| مطلب يصح الدفع ودفع الدفع ودفعه                                                              | مطلب دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة                                                                              |
| مطلب أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل ٢٢                                          | مطلب الاقرار بالهبة هل يكون اقرا را بالقبض                                                                        |
| مطلب جواب حادثة الفتوى                                                                       | مطلب برهن على أنه لا بالارث ثم قال لم يكن ليقط                                                                    |
| مطلب حادثة اذن لدونه في دفعه لآخره الخ                                                       | مطلب دعوى الشراء بعد الهبة مسموعة مطلقا والشراء قبل هبة من غير قبض مسموعة أيضا                                    |
| مطلب فوشه على البيع وقبض الثمن يقبل وإن لم يشوه                                              | مطلب التوفيق بالفعل شرط في الاستحسان وهو الاصح                                                                    |
| مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري وأراد الرد بالعيب فادعى البائع البراءة عن عيب لا يقبل للتناقض | ١٢                                                                                                                |
| مطلب أنكر البيع فأنبته المشتري فادعى البائع الاقالة تسمع                                     | مطلب من سعى في نقض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين                                                    |
| مطلب الجواب النافع عن اشكال جامع القصولين                                                    | مطلب في ارتفاع التناقض أقوال أربعة                                                                                |
| مطلب ادعى شراء عبده فأنكر فأنبته فادعى البائع أنه رده عليه بالعيب يقبل                       | مطلب هل يكفي إمكان التوفيق لدفع التناقض أو لا بد منه بالفعل                                                       |
| مطلب واقعة سرقته                                                                             | مطلب يكون التناقض من متكلم واحد ومن اثنين                                                                         |
| مطلب قال لا نكاح بيننا فبرهنت فبرهن على الخلع بمال يقبل                                      | مطلب لا تسمع دعوى مورثه فيه                                                                                       |
| مطلب لو قال لم أتر وجهها قط أو لا نكاح قط فبرهنت فبرهن على الخلع بمال لا يقبل                | مطلب هل يشترط كون الكلامين المتناقضين في مجلس القاضي أو الثاني فقط                                                |
| مطلب فائدة تحوية                                                                             | ١٣                                                                                                                |
| مطلب صل كتب فيه بيع وإجارة واقرار وغير ذلك وكتب في آخره ان شاء الله تعالى                    | مطلب يرتفع التناقض بقول المتناقض تركت                                                                             |
| مطلب مدة التلوم في دفع المال الوارث الذي أقربه المودع                                        | مطلب يرتفع التناقض بتكذيب الحاكم                                                                                  |
| مطلب وكيل بيت المال ليس بخصم الا اذا وكله السلطان في أن يدعى ويُدعى عليه لا بالجمع والحفظ    | ٢٤                                                                                                                |
| اليد مطلب أوصى بثلاث ماله جاز                                                                | مطلب ادعى سبب ثم ادعاه مطلقا                                                                                      |
| مطلب هل يدخل تحت الوصية بالمال ما على الناس من الديون قولان                                  | مطلب ادعى وقف ثم ادعاه ملكا لنفسه لا تقبل                                                                         |
| مطلب في التوفيق بين القولين في دخول الدين في الوصية وعدم دخوله                               | مطلب ادعى المالك ثم ادعاه وقفًا تقبل                                                                              |
| مطلب من قال جمع ما أملكه صدقة                                                                | ١٤                                                                                                                |
|                                                                                              | مطلب يجوز ما عدا النكاح فسخه                                                                                      |
|                                                                                              | مطلب الحق أن النكاح يقبل الفسخ                                                                                    |
|                                                                                              | مطلب ما يقبل الفسخ من النكاح ليس بفسخ بل انقاساخ                                                                  |
|                                                                                              | ٢٩                                                                                                                |
|                                                                                              | مطلب اذا أقس باستيفاء الحق أو الاجرة أو الجهاد ثم ادعى أنها نهر حصة أو زوف لم يصدق وإذا أقرب قبض دراهم مطلقة يصدق |
|                                                                                              | ٣٠                                                                                                                |
|                                                                                              | مطلب حادثة الفتوى                                                                                                 |
|                                                                                              | ١٩                                                                                                                |
|                                                                                              | مطلب بيان وجه تسمية الخفية وبيان اقوالها                                                                          |
|                                                                                              | مطلب الدعوى اذا فصلت بوجه شرعي لا تنقض الاقالة                                                                    |

| صفحة | صفحة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
|------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٠   | مطلب أوصى بثلاثة لفلان وليس له مال ثم استفاد تصح الوصية                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٣١   | مطلب مالي أو ما أملكه سوا في الصحيح<br>مطلب لو قال ان فعلت كذا فإما أملكه صدقة فالخلة في الفعل وعدم الحشا الخ<br>مطلب لا يشترط علم الوصي بالإبضاء بخلاف الوكيل                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| ٣٢   | مطلب علم المشتري بالوكالة دون الوكيل صح<br>مطلب الوصاية والوكالة يجتمعان ويفترقان<br>مطلب الوصي بخلاف الوكيل في خمس عشرة مسألة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| ٣٣   | مطلب وصي القاضي نائب عن الميت لا عن القاضي<br>مطلب الناظر وكيل لا وصي<br>مطلب يقر بره في النظر بلا علمه<br>مطلب الناظر له شبه بالوصي وشبهه بالوكيل<br>مطلب الناظر وكيل في حياة الواقف وصي في موته                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                    |
| ٣٤   | مطلب الكتابة كالخطاب فيقع بها علم الوكيل بالوكالة<br>مطلب الفاسق إذا أخبر بمن أسلم ولم يهاجر يلزمه العمل بالشرائع في الأصح<br>مطلب البكر إذا أخبر به رسول الولي بالتزويج                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| ٣٥   | مطلب لو أخطأ القاضي ضمن<br>مطلب ملخص ما قبل في خطأ القاضي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| ٣٦   | مطلب للقاضي اقرار حصة الموصى له في المكيل والموزون إذا كان غائبا<br>مطلب طاعة الولي الأمر واجبة<br>مطلب القضاة إذا تولوا الرضا أحكامهم باطلة                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                         |
| ٣٨   | مطلب واقعة القتوى<br>مطلب الأصل أن المقر إذا استأذنه إقراره إلى حالة منافقة للثمن من كل وجه فإنه لا يلزمه شيء<br>مطلب السلطان إذا عزل قاضيا لا ينزل عالم يبلغه الخبر                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| ٤١   | مطلب إذا قال المقر لسمع إقراره لا تشهد له<br>أن يشهد بخلاف ما إذا قال له المقر له لا تشهد فلا يشهد عليه                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ٤٣   |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ٣٨   | مطلب في أخذ القاضى العشر من مال اليتام والاقواق                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| ٣٩   | مطلب إذا كان للقاضى عمل في مال اليتام له العشر<br>مطلب المراد بالعشر أجر المثل ولو زاد رد الزائد<br>مطلب لا يستوجب الأجر إلا بطريق العمل<br>مطلب للناظر ما عينه له أراقف وان زاد على أجر مثله<br>مطلب للقاضى والمفتى أخذ أجر مثل الكتابة إذا كفاها<br>مطلب لو سئل المفتى عما يتعسر أو يتعذر جوابه باللسان هل يجب عليه بالكتابة<br>مطلب ليس على المفتى دفع الرقعة وليس عليه أن يفهم السائل ما يصعب ولا يؤخذ المفتى بسوء حفظ السائل<br>مطلب على المفتى الجواب بأي طريق كان ولو بالكتابة إذا تيسرت له<br>مطلب إذا سئل المفتى عما يتعسر أو يتعذر باللسان ويتيسر بالكتابة لا يجب عليه بذل آلتها<br>مطلب الأجر بمقدور بقدر المشقة<br>مطلب ما قبل في كل ألف حجة دراهم لا يعول عليه<br>مطلب يجب الأجر بمقدور العناء والتعب<br>مطلب الصحيح أنه يرجع في الأجرة إلى مقدار طول الكتاب وقصره الخ<br>مطلب إذا تولى القاضي قسمة التركة لا يستحق الأجر وإن لم تكن له مؤنة في بيت المال<br>مطلب لا بأس للمفتى أن يأخذ شيئا من كتابة جواب الفتوى<br>مطلب الواجب على المفتى الجواب باللسان لا بالكتاب<br>(كتاب الشهادات)<br>مطلب لا يحل الشهادة بسماع صوت المرأة من غير رؤية شخصها وإن عرفت من اثنتان<br>مطلب للشاهد أن يتمتع من أدايتهما عند غير العدل |

| صفحة | مطلب                                      | صفحة | مطلب                                        |
|------|-------------------------------------------|------|---------------------------------------------|
| ٧٥   | مطلب الفسق لا يتجزأ                       | ٤٣   | مطلب اذا كان موضع القاضي بعيدا من           |
| ٧٦   | مطلب العداوة اذا فسق بها لا تقبل شهادته   |      | موضع الشاهد بحيث لا يبعدو ويرجع في          |
|      | على أحد وان لم يفسق بها تقبل على غير عدوه |      | يوم لا يتم بعدم الاداء                      |
| ٧٨   | مطلب في وقت الختان                        | ٤٤   | مطلب لو لم يشاهد الاداء ولم يؤد ثم أدى      |
|      | مطلب لا بأس للحماعى أن يطلى عورة غيبه     |      | الشهادة                                     |
|      | بالنورة اذا غرض بصره حالة الضرورة         | ٤٨   | مطلب في الشهادة على اللواطة                 |
|      | مطلب في شهادة الخصى                       |      | مطلب في الشهادة على اتيان الهيمة            |
|      | مطلب في ترجمة شرح القاضي                  | ٥٠   | مطلب لا فرق في الشهادة بين الوصية والايعاض  |
| ٨٠   | مطلب حادثة الفتوى                         | ٥١   | مطلب لا تقبل الشهادة بلفظ أعلم أو أتقن      |
|      | مطلب لا يلزم وجهها ومات تقبل شهادة أهل    | ٥٣   | مطلب اذا عرف القلب واشهر به لا يلزم ذكر     |
|      | الذمة على مهرها                           |      | أبيه وحده حيث لم يشترهما                    |
|      | مطلب في شهادة مختار القرية وموزع          |      | مطلب لو حرجه واحد وعدة اثنان فالتعديل       |
|      | التوائف                                   |      | وان حرجه اثنان وعدة عشرة فالجرح             |
| ٨١   | مطلب لا تصح المقاطعة بحال لاحساب قرية     | ٥    | مطلب لو عدل شاهد وقضى ومضى مدة وشهد         |
|      | مطلب الجسد اذا كانوا يحصون لا تقبل        |      | في أخرى                                     |
|      | شهادتهم للامير والاتباع وحدا الاحصاء مائة | ٨٢   | مطلب اذا ردت الشهادة لعله ثم زالت تلك العلة |
|      | مطلب يبطل القضاء بظهور الشهود بعيدا       | ٨٤   | مطلب يفرق بين المرد وثلثه أو لشبهة          |
| ٩٢   | مطلب يشهد السريكان أن لهما وفلان على      |      | مطلب بشرط في التركة شروط                    |
|      | هذا الرجل كذا فهو على ثلاثة أوجه          |      | مطلب عرف فسق الشاهد فغاب ثم قدم             |
|      | مطلب شهدا أن الدائن أبرأهما وفلان عن      |      | مطلب لو كان معروفا بالصراح فغاب ثم عاد فهو  |
|      | الالف                                     |      | على عدالته                                  |
| ١٣٤  | باب الاختلاف في الشهادة                   | ٥٥   | مطلب تاريخ وفاة أعتنا الثلاثة               |
| ١٥٥  | باب الشهادة على الشهادة                   |      | مطلب جرح الشاهد نفسه مقبول                  |
| ١٥٩  | مطلب علم القاضي ليس بحجة الا في كتاب      |      | مطلب تعديل أحد الشاهدين صاحبه               |
|      | القاضي                                    | ٥٨   | مطلب ما يقبل الناس عنه كثير من الشهادة      |
|      | مطلب في معنى قولهم الاساءة أخش من         |      | على المتعاقدين باسمهما ونسبهما باخبارهما    |
|      | الكرامة والكرامة أخش من الاساءة           | ٦٠   | مطلب في العمل بالنفاذ السلطانية             |
|      | مطلب فلان بدون الف والالف واللام كناية عن | ٦٥   | مطلب اذا لم يكن الوقف قيد على الأيمن ذكر    |
|      | الاناسي وبهما كناية عن الهائم             |      | واقفه في الشهادة عليه                       |
| ١٦٧  | باب الرجوع عن الشهادة                     | ٧١   | باب القبول وعدمه                            |
| ١٨٥  | مطلب في علة العلة                         | ٧٣   | مطلب في شهادة المرتد                        |
| ١٨٦  | (كتاب الوكالة)                            |      | مطلب في شهادة الدرزي                        |
| ١٨٨  | مطلب بشرط العلم والوكيل بالتوكيل          |      | مطلب الدرزي والتمانة والنصيرية والباطنية    |
| ٢٠٥  | مطلب مسئلة التهمة                         |      | كلهم كفار                                   |
| ٢١٠  | باب الوكالة بالبيع والشراء                | ٧٤   | مطلب اذا سكر الذي لا تقبل شهادته            |

| صفحة | صفحة                                         |
|------|----------------------------------------------|
| ٢١١  | مطلب الجهة ثلاثة أنواع                       |
| ٢٢٢  | مطلب حادثة الفتوى                            |
| ٢٣٥  | فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء               |
| ٢٣٧  | مطلب تفسير الخيرية                           |
| ٢٤١  | مطلب في حذا القاحش                           |
| ٢٤٤  | مطلب الشركة مثل المشار بقى أن الاصل          |
|      | فما الاطلاق                                  |
| ٢٥٧  | باب الوكالة بالخصومة والقبض                  |
| ٢٧٢  | باب عزل الوكيل                               |
| ٢٨٣  | (كتاب الدعوى)                                |
| ٢٩٥  | مطلب حادثة الفتوى                            |
| ٣٠٢  | مطلب المقصود التميز لمعرفة الحد              |
| ٣٠٤  | مطلب فيما يحذر كره في دعوى العقد             |
| ٣٠٥  | مطلب في كلام المتون والشروح في الدعوى        |
|      | قصور اذ لم يستويا بقية الشروط                |
|      | مطلب في شروط دعوى العقد                      |
| ٣٠٧  | مطلب لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد          |
|      | شرائطه الا في ثلاث                           |
| ٣٠٨  | مطلب يخلف بلا طلب في أربعة مواضع             |
| ٣٢٠  | مطلب دعوى الوصية على الوارث كدعوى            |
|      | الدين اذا أنكرها يخلف على العلم              |
| ٣٢٣  | مطلب هل الطالب أن يمنع من دخول داره          |
|      | ان لم يأذن له بالدخول معه                    |
|      | مطلب فيما لو كان المطلوب امرأة               |
|      | مطلب له ملازمة المدعى                        |
| ٣٢٥  | مطلب مسائل ذكرها الخصاص في آخر كتاب          |
|      | الحل                                         |
| ٣٣٣  | باب التحالف                                  |
| ٣٤٥  | مطلب تورط على عبارة الشارح                   |
| ٣٤٦  | مطلب تورط على كلام الشارح                    |
|      | مطلب استنطق صاحب الحر أن من شرط صحة          |
|      | الدعوى أن لا يكذب المدعى بظاهره              |
|      | مطلب تورط على كلام الشارح                    |
|      | مطلب لا تسمع الدعوى بعدمضى المدة             |
| ٣٤٦  | مطلب نهى السلطان عن حادثة لها من             |
|      | عشر سنة                                      |
| ٣٤٧  | مطلب لا تسمع الدعوى بعدمضى ثلاثين سنة        |
|      | اذا كان الترتيل بلا قدر شرعي من كون المدعى   |
|      | غائبا أو صنيبا أو مجنوناً الخ                |
|      | مطلب باع عقاراً أو غيره وزوجته أو قريبه      |
|      | حاضر ساكت يعلم البيع لا تسمع دعواه           |
|      | مطلب لا يعد سكوت الجار رضاً بالبيع الا اذا   |
|      | سكت عند التسليم والتصرف                      |
|      | مطلب ما يمنع صحة دعوى المورث عن غيره         |
|      | دعوى وارثه                                   |
| ٣٤٨  | مطلب لو ترك دعواه المدة ثم أقام بينة على     |
|      | أن المدعى عليه أقوله بها تسمع                |
| ٣٤٩  | مطلب في امر ذكره خدمة سيده لنفسه فان         |
|      | السيد عليه مبلغا عساه وقامت الامارات كان     |
|      | السيد بأن غرضه استبقاؤه لا تسمع دعواه        |
|      | فصل في دفع التعاوى                           |
|      | مطلب دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدية          |
|      | زاد عليه قبل الحكم وبعد على الصحيح الا في    |
|      | الخمس                                        |
|      | مطلب لا يصح الدفع من غير                     |
|      | المدعى عليه الا اذا كان أحد الورثة           |
| ٣٥٠  | مطلب لا تسمع دعوى لو كان المدعى به           |
|      | هالكا                                        |
|      | مطلب قال النصف لى والنصف وديعة لفلان         |
|      | هل تبطل الدعوى في الكل أو في النصف           |
|      | مطلب حيلة اثبات الرهن على الغائب             |
|      | مطلب لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة |
|      | مطلب أطلق في الغائب فشمّل البعيد             |
|      | والقريب                                      |
| ٣٥١  | مطلب أراد بالبرهان الحجة سواء كانت بينة أو   |
|      | اقرار المدعى                                 |
| ٣٥٢  | مطلب اذا حضر الغائب ومصدق المدعى عليه        |
|      | في الابداع والاجارة والرهن رجع عليه عاضن     |
|      | للدعى ٣٥٨                                    |
|      | مطلب واقعة الفتوى                            |

## الجزء الاول

من قرءة عيون الاختيار

لتكملة رد المحتار على الدر المختار

شرح تنوير الابصار لسيدى العلامة الفاضل والفهامة

الكامل فقيه العصر والاوان وأبى حنيفة

الزمان السيد محمد علاء الدين افندى

ابن الشيخ محمد أمين الشهير

بابن عابدين رحمه الله تعالى

ونفعنا بهما

والمسلمين

آمين

« (وهمامته ما يلزم عليه التكلم من الشرح المذكور) »

الطبعة الثانية المطبوعة الاميرية

بيوتان مصر المحمية

سنة ١٣٢٦

هجريه

# بسم الله الرحمن الرحيم

## بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المتوحد ببدء المصنوعات المتفرد باختراع المخلوقات المتزعم التميز والسكون والحركات  
 المخصوص بتقديم الأسماء والصفات القريب بمن دعاه لا يقرب المسافات المحب لمن نابه لا يخالص الدعوات  
 الذي يغفر الذنوب ويستتر العيوب ويقبل التوبة عن عباديه ويعفو عن السيئات العالم بكنون الأسرار  
 ومصون الخفيات الخبير فلا يخفى عليه مثقال ذرة في الأرض ولا في السموات السميع فلا يعزب عن  
 سمعه اختلاف الأصوات البصير يرى حبيب النمل وذرات الرمل في الظلمات الواحد الأحد فلا ثاني له في  
 الكائنات الفرد الصمد المتزعم البنين والبنات الباقي على الأبد ويقضى كل أحد ويقضى عليه  
 بالمائة فسبحانه من الله لا يحمده على المكر ومساواه يميت الأحياء ويحيي الأموات أبكي الآباء والأمهات  
 وأئمة البنين والبنات يثيب على الطاعات والصدقات ويضاعف الأجور على نشر العلوم النافعات  
 فتح بصائر أوليائه للاعتبار والتفكير في الآيات وتورق قلوبهم بنور الإخلاص وقدمهم من شواغل الأسباب  
 وشوائب المكذرات تقلبهم بدلا لطاف في هذه الكرامات والعنايات فترضعهم بشي الطيف وتقطعهم  
 عن الشهوات السائغة من القرب والمجاهدات وأهل أذهانهم لفهم معاني العبارات والرموز  
 والشارات وتنقيح الأحكام والمباي وحل المشكلات حتى صيروهم من أوضاع الواضحات مهد لهم  
 فرش الأعمال بلين الصفا فاستعدوا لمساها المخلو مع الحبيب لتعبر بالعلوم وخدمة شريعته سيد السادات  
 تتجاف جنو بهم عن المضاجع يتلذذون بالسهر وترك المستلذات نزها نفوسهم عن عبادة الهوى  
 فأغشت أطلار أرواحهم تسرح في رياض الملكوت بين جنات له الشكر على ما أنعم علينا معرفتهم  
 وخدمتهم وأنعم عليهم بأن هداهم بعنايته الأزلية وهديته لا كبل الحالات بفتح القدير وأنعم المختارات  
 والصلاة والسلام على سيدنا محمد المكي لأمته كل نقص وتلها وأوضع شريعته ومهجرات صاحب المعراج  
 غاية البيان منحة الخلق السراج الوهاج حاوي المقامات الشامخات وعلى آله زواهر الجواهر ودرر البحار  
 ذوي المناقب والخصوصيات وأصحابه الجوار والآخر وتنوير الأبصار الناصرين له في الأعصر الخاليات

بصفاء النيات وحسن الطويات والتابعين النجوم الزواهر وخزان الاسرار الخائزين أعلى الفضل والكرالات  
والاشعة المجتهدين الا كبر ذوى الفضل المندرا والمبرزين من الشبهات والتبعات والتهات الفاسدات لاسيا  
امامنا الاعظم ذو الفضل الاقدم الكوكب الزاهر والامام الباهر الدار المختار والعلم الراستخ ذو النيات  
القائم بالاوامر والزواجر راذلهمة المختار صاحب الكرامات الفاضلات صلاته وسلاماته من ملازمين  
ما تعاقب الليل والنهار ومررت الاوقات وعرج للسجدة نبي وضام صبايح وماهيت نسفات الاحصار وفي كل  
الساعات لا تنقطع لحظة من اللحظات من الله كريم عظيم وبرحيم مقبل العشرات وغافرا للاث  
(أما بعد) فيقول فقير رجوه وأسير وصمة ذنبه محمد علاء الدين ابن السيد محمد أمين ابن السيد عمر  
عابدين غفر الله تعالى ذنوبهم وملائ من زلال الغفوذ فوهم أمين انه لما سبقت الارادة الالهية  
والمشيئة الرحانية وفاة سيدى الوالد قبل انعامه تبييض حاشية رد المختار على الدار المختار شرح تنوير  
الابصار فانه رحمه الله تعالى وتوفى رحمه وجعل أعلى الجنان ضجعه لمواصل الى ان شاء الله تعالى القضاة من  
هذا الكتاب اشتاق الى مشاهدته رب الأرب فقل من دار الغرور الى حوار ملاء الغفور وكان رحمه الله  
تعالى ساء اولافى السويدين الاول الى الآخر ثم شرع في التبييض فبدأ اولاً من الاجازة الى الآخر ثم من  
أول الكتاب الى انتهائه هذا التصريح بالفاخر وزل على نسخة الدار بعض تعليقات وتحريرات واعتراضات  
قد كادت تولد الى ايدى أن يذهبها لعدم من يذهبها مذهبها وكان قد جرى الأمر بطبعها في اولاف المصيرية  
فجمعتها بمرتبها بدون زيادة حرف بالكلي وأرسلتها فطبعتم بحرصا على فوائدها الجملة وكان كثيرا ما يخطر  
لجذباتها مع ضم تحريرات وبعض فروع وتحريرات لكن لم تساعدا لأفكار لاسماع شغل الافكار  
وقلة البضاعة في هذه الصناعة حتى سافرت لالاسانة العلية دار الخلافة السنة عام خمس وخمسين بعد  
المائتين والالف من هجرة من تمهه الالف وزال به الشقاق وانخلف صلى الله تعالى وسلم عليه وعلى آله  
وصحبه ألقا بعد ألف ووطئت عضوا في الجمعية العلمية التابعة لديوان أحكام العلية لجمع الجملة الشرعية  
تحت رئاسة حضرة الوزير المظلم والمشير الملقم مدير أمور جمهور الامم الجامعين من بيتي العلم والعلم  
والخائر لفضلي السيف والعلم صاحب الدولة أجد جودت باشا بقلعه الله تعالى من انخيارات ماشا وأسعد  
أياه وحرسها وأنى بحجته في القلوب وغرسها ولا زالت اعلام دولته بمنسمة النور وأرقام رفعة منتظمة  
السطور على مدى الدهور أمين وبعد اقامتى مدة تقرب من ثلاث سنين تقدمت الاستعفاء لما في قلبي من  
الرضاء من فراق الاوطان والاهل والخلان فأمرني قبل سفرى من أمر مطاع واجب الاستماع أن  
أتم نعمتها وأتلافى ثلما حين وصولي الى الوطن وقراري بالسكن فلما رجعت بعد ثلاث سنين من  
سفرى الى وطني جئت الشام ذات النثر البسام استخرت الله تعالى المرة بعد المرة والكر بعد الكرة  
في تكلمة الحرم معتمدا على الله تعالى في الحرم ومتوكلا عليه في سائر الامور فأن يحفظني من الخطا  
والخلل والهفوات والزلل ومتوسلا اليه بنسبة النبي المكرم صلى الله تعالى عليه وسلم وباهل طاعته  
من كل مقام على معظم ويقوتنا الامام الاعظم أن يسهل على ذلك من انعامه ويعتق على كاله  
وانعامه وأن يعفون عن زلتي ويتقبل مني على ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم يوم لا ينفع مال  
ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم ويتقرب به العباد في عاصمة البلاد من ساكن وبأد وأن يسلك في  
سبيل الرشاد ويلهني الصواب والسداد ويستعروا في ويفر خطاى ويسمح عن هفواتي  
وزلاتي ذاتي متطفل على ذلك لست من فرسان تلك المسالك وهب لي لئلي أن يكون له اسم في طرس  
أو أن يكون له في حصة غرس بل أن يكون له في الناس ذكر أو أن يخطر في بال أو يجر على فكر  
فقد أوقعت في الذنوب والخطايا وأقصدتني عن ادراك أدنى الدرجات مع قصور باهي واندراش  
رباعي وجوده هي وفكري وجوده كبرى والى لأستحي من ذلك فقد أوقعت نفسي

في الممالك وصيرتها مري سهام الألسن وموقع النظر الشزيم الأعين حيث تجرأت على أمر غرسهل  
مع كولي لسته بأهل وتشبهت بالآيات الاعلام الذين هم مصابيح الظلام وهبات أن يدرك السباق  
مقعد أو أن يسلب الطريق مصفد أو أن يقربه من عرين الاسنان آوى أو أن يشبهه الخبارى البازي  
ولم يكن له في الجسم ساوى وما أشبهه قول القائل بحالتي التي كان منها على مثل هذا برأى  
أبها المنجي ولا سليم لست منهم ولا خلاصة طفر  
انما أنت في سليم كساو ألحقت بالله جاء ظلماء عمرو  
ولكن أخفض على نفسي وأسلبها بالتأسي وأمثل بقول الشهاب السهر وردى  
فتشبهوا ان لم تكونوا مثلهم ان الله سبحانه بالكرام فلاح  
واي أسأل الله تعالى من طوله وأستعذ بقوته وحوله في أن يحفظني من الخطا والخلل ويحسن ختاي  
عند منتهى الأحل وما توفيقي الا بالله القريب المحب عليه توكلت واله أنيب والتبس من الناظر  
لهذه التكلة أن يلحظها بين القول والصفاء لأعين الخسد والصفاء فان الخسد لا يخلو عن الخسد  
ولكن الكرم يحضه والشم يبدبه وأن لا ينسى جامعها وأولاده ومظهرها وكناها وقارها من دعائه  
المستجاب وثناها المستطاب ولا يحكم شئ منها حتى راجع أصله المتقوله عنه والمعروف اليه وان لم يكن ثمة  
عزوف في تحار يسدي والوالد في غير وائق بنفسى آتم الوفاق فان العرا قد يطوش ويغبر عن محاله تلك  
التقوش ولا يدرك على الاعتراض والملام فليست أول فارورة كسرت في الاسلام ويصلح ما كباه  
القم أوزلت به القدم فقد دمت بين أيديهم عذرى وكشفت لهم عن حقيقة أمرى فان الله  
لا يضيع أجر المحسنين وهو يقبل عثرات القليلين (وقد سميت) ما عنيبت جمع من هذه التكلة بقرع عيون  
الآخار لتكلمة رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الابصار وحيث قلت سيدي فالمراد به سيدي  
الوالد وبعض الأفاضل فالمراد بالرحي أو القتال والكل محال لغرضي الجلال وعلى الله تعالى الاتكال  
في المسد والمال وكان اتعاه في عصر حضرة مولانا السلطان الأعظم والحقان الاعدل الأكرم  
ملك ملوك العرب والعجم ظل الله المدود على الامم بمجده وقوانين العدل والانصاف وموطئ دعائهم  
بنيان المراحم والالطاف سلطان البرين وناقدان البحرين وتادم الحرمين الشرفين فاروق  
السيرة والشيم علوى الشهامة والهمم خليفة الله تعالى في الارض ناسر لواء المراحم في طولها والعرض  
ملك أنام الأنام في طول أمانه وشمل العباد بسجال لطفه واحسانه حافظ بيضة الدين وحامى شريعة  
سيد المرسلين أمير المؤمنين لمجاةمة المسلمين بل كافة الناس أجمعين ممر الامصار والبلاد  
مدمر أهل الشر والقساد قاطع البدع والظلم ومؤيد السنة بالعدل والحق المريد المنظر للعالم  
والمحفوظ بعناية الملك الديان صاحب العساكر القاهرة المسيدة كل فتنة باغية فاجره بضوازم  
سيوف تقطف حروفها أعناق المعتدين وأهله قسى ترسل بحوم سهامها على شياطين البغاة والتمردين  
ورابت تحقق قلوب الأعداء لفقائتها وتخصر رتبهم لرفع شأنها لا رتاب متأمله في آه العر والساكر  
أمواله ومراجعه الدر الذي ينظر بها طلب العرف وأفواجه السلطان ابن السلطان ابن السلطان  
السلطان عبد العزيز بن السلطان الغازي محمود خان ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان خلد الله  
تعالى ملكه وجعل الدنيا بأسرها ملكه وأدام سعادته أيامه وجعل البسطة قضية يديه وطوع أحكامه  
ولا زال لواعده المنشور الى يوم النشور ولا برحت الايام على يديه دائرة ووجوه السعادة الى مساعيه  
سافرة وأجنته النعم بأولايه مقصورة وبأبنائه طائره وعزائم التوفيق لا رائه مسخرة وبأعدائه سائره  
مرفوعة أعلام دولته الى محط القصة الخضراء وأوجده في كل مكان وزمان عز وفضا ومبرق وشري  
ولا زالت سلسلة سلطنته سلسلة الى انهاء سلسلة الزمان رافلا في حلل السعادة والسيدة والرضا والرضوان  
ولا زال الوجود يدوام خلافة سنياعها ولا برح الايمان في أيام سلطنته قويا طاهرا ووفقى وكلاءه



الفخام ووزراء العظام وعماله الى السعي في صلاح الملك والملة في كافة بلادهم وولاياته وجمع القلوب كانه  
على طاعته وتحصيل مرضاته آمين

امين آمين لأرضي واحدة حتى أضم اليها ألف آمينا

وفي عين أيام حضرة صاحب الفخامة والدولة الصدر الاعظم والمشير الانجم مديبر امور جمهور الامم الجامع  
بن مرتبة العلم والعلم مع قوة اليقين والخاتر فضلي السيف والقلم بالتيكين ورياستي الدنيا والدين قرع عين  
الحكمة والوراثة فيسيف الدولة السلطانية ولسان الصوة الخاقانية مؤيد دولة الملوك والسلاطين ملجأ  
الفقراء والضعفاء والمنقطعين الازهر حضرة ولي النعم المتخلق بأخلاق سمع نقر العالم صلى الله تعالى  
عليه وسلم الوزير الانجم والصدر الاعظم السدا جدا سعادنا المعظم لازالت عتبة يله صدرا الواردين  
وما برح سلاح جنابه في رقاب الحاسدين وأطال الله تعالى عمره وأدام عزه ونوحه ودولته آمين  
وفي مدة عين أيام شجرة سماحة دولة حضرة المولى الاعظم والسيد الكبير الانجم الجامع بين الرتبين  
الشريفتين العلم والعمل بقوة اليقين والحفظ بوعناية الله تعالى من الزلل بالتيكين الخاتر لرياستي الدنيا  
والدين شيخ الاسلام والمسلمين مالك العلماء المحققين عين الاثمة المدققين نعمة الله تعالى في هذا  
العصر على الأنام ملاذا لأفاضل الكرام مرجع الخاص والعلم حضرة مولانا صاحب الدولة والاقبال  
والسماحة والافاضل خواجہ شهر يارى حسن فهمي أفندي لازالت القتا مشرفة بينانه وأحكام  
الشريعة مشيدة وموضحة بينانه وأبقاء عقدا في جسد الدهر يتلا لا بالدر وأقر عينه بحجابه ونحله الامام  
الودعي الأكبر سيدنا صاحب السماحة الهمام السيد عي حيدر ووقاها كل حاسد تري عنه بالنسور  
آمين وقد جاءت هذه التكملة من فضل فضله تعالى وجود كرمه الذي به تعالى قرع عين قارئها ودرة  
لتاج دارها وبلغت لمعاتها وخاص في بحار معانيها وكفاية للطالين وحجة للمفتين وحجة للمستقيين  
حاوية لدرر القوائد خاوية عن مستكرات الزوائد لمجمعها من معتدات المذهب التي الهيا يذهب  
وضمعت الى خلف بعض بحيرات وتأيسد أو بعض استندراكات وتقوية أو تقوية فلا غرو حيث شد  
أن تكون المحدث في المذهب والحري بأن تكتب بحام الذهب مستعينا بكرم غفار حلیم ستر  
مقبل العشرات وبحسب الدعوات وقاضي الحاجات ومستنفعاً بعشر عهده المشروعات من لادرتله  
شفاطات عليه أفضل الصلوات وأزكى التحيات ولعلنا وعلى أعزائنا معه يارب البريات هذا وافي  
أروى الدر المختار ومنته تنوير الابصار وحاشية رد المحتار وكذا بقية كتب الفقه وغيره لمن سائر العلوم  
والفنون عن أئمة اخبار من شاميين ومكيين ومصريين وعراقيين وروميين وغيرهم من أهل الفضل  
والاستبصار ومن أحلوهم وأكدرهم فأدنى ومد أو متد به وقراءة عليه سدى العالم العلامة والعمدة  
الضياء علامه المعقول والمتقول والمستخرج بغواص فكره ما يعجز عنه الفصول الشيخ محمد هاشم  
أفندي التاج البعلبي رحم الله تعالى روحه وتورم قدمه الشريف وضريحه وجعل أعلى الجنان  
بالوغه ومقبله ومن أجلهم علامة زمانه على الاطلاق من انتهت اليه الرياسة باستحقاق الامام المتفن  
والعلامة المتفن العلامة الثاني من لا يوجد له نالي الحبيب النسيب الفاضل الاديب الجامع بين  
شرفي العلم والنسب والمستمسك بمولانا أقوى سبب والجامع بين الشريعة والحقيقة وعالم  
المعقول والمنقول والتصوف والطريقة أعلم العلماء العالمين أفضل الفضلاء الفاضلين سدى  
وعبدى علامة الأنام مرجع الخاص والعلم والى المرحوم الشيخ السيد الشريف محمد أمين  
عابدين ابن السيد الشريف عمر عابدين ابن السيد الشريف عبد العزيز عابدين ابن السيد الشريف  
أحمد عابدين ابن السيد الشريف عبد الرحيم عابدين ابن السيد الشريف نجم الدين ابن السيد الشريف  
العالم الفاضل المولى الصالح الجامع بين الشريعة والحقيقة امام الفضل والطريقة محمد صلاح الدين الشهر  
بعابدين ابن السيد الشريف نجم الدين ابن السيد الشريف محمد كمال ابن السيد الشريف تقي الدين

المدرس ابن السيد الشريف مصطفى الشهائي ابن السيد الشريف حسين ابن السيد الشريف رجة الله ابن  
السيد الشريف أحمد الثاني ابن السيد الشريف علي ابن السيد الشريف أحمد الثالث ابن السيد الشريف  
محمود ابن السيد الشريف أحمد الرابع ابن السيد الشريف عبد الله ابن السيد الشريف عز الدين عبد الله  
الثاني ابن السيد الشريف قاسم ابن السيد الشريف حسين ابن السيد الشريف اسمعيل ابن السيد الشريف  
حسين التنف الثالث ابن السيد الشريف أحمد الخامس ابن السيد الشريف اسمعيل الثاني ابن السيد  
الشريف محمد ابن السيد الشريف اسمعيل الاعرج ابن الامام جعفر الصادق ابن الامام محمد الباقر ابن  
الامام زين العابدين ابن الامام حسين ابن التول هي الزهراء فاطمة بنت الرسول صلى الله تعالى عليه  
وسلم وعليها وعلى جميع آله وصحبه آمين فانه رحمه الله تعالى ولد في سنة ثمان وتسعين بعد المائة والالف في  
دمشق الشام ونشأ في حرم والده وحفظ القرآن العظيم عن ظهر قلب وهو صغير جدا وجلس في محل تجارة  
والله يدالف التجاره وتعلم البيع والشراء فجلس مرة يقرأ القرآن العظيم فمر رجل لا يعرفه فسمعه وهو يقرأ  
فمره وأمره أن يقرأه وقال له لا يجوز لك أن تقرأ هذه القراءة أولا لأن هذا المحل محل التجارة والناس  
لا يستمعون قراءتك فترك كون الأتم سبيل وأنت أيضا أتم وثاننا قراءتك لمجدونه فقام من ساعته وسأل عن  
أقرأ أهل العصر في زمنه فله واحد على شيخ القراءة في عصره وهو الشيخ عبد الحميد فذهب بطريقه وتطلب  
منه أن يعلمه أحكام القراءة بالتجويد وكان وقتئذ يبلغ الحلم فحفظ الميسانية والحزبية والشاطبية وقرأها  
عليه قراءات ثقات وامعان حتى أنقش فن القراءات بطرقها وأوجهها ثم اشتغل عليه بقراءة النحوي والصرف  
وفقه الامام الشافعي وحفظ متن الزبد وبعض المتن من النحو والصرف والفقه وغير ذلك ثم حضر على شيخه  
علامة زمانه وفقه عصره وأوانه السيد محمد شكري السالي العري بن المقدم سعد الشوير واليه العقاد  
الحفي وقرأ عليه العقل والحديث والتفسير ثم ألزمه بالنحو للمذهب سيد تالي خيفة النعمان الامام  
الاكظم عليه الرحمة والرضوان وقرأ عليه كتب الفقه وأصوله حتى برع وصار علامة في حياته شيخه  
الذكور وألف حاشيتين على شرح المنار العلالي كبرى وصغرى سمي احداها نسمات الاصهار على أمانة  
النوار شرح المنار والثانية لم يتطرق الي اسمها الا انها فقدت عنتم في مصر الشيخ التبعي رحمه الله تعالى وألف  
مثالا ساند شيخه ما العقود اللالي في الاسانيد العلالي وشرح الكافي في العروض والقوافي وكسفي  
آخر هذا التشرح ثم في سنة خمس عشرة ومائتين وألف وصكان سنة سبع عشرة سنة رسالة سماها رفع  
الاشباع عبارة الاشياء وحاشية على شرح النبذة سماها فتح رب الا رباع على الالباب شرح نبذة  
الاعراب وغير ذلك وذلك في حياته شيخه المرقوم ثم توفي شيخه المرقوم في اليوم الرابع من محرم الحرام سنة  
اثنين وعشرين ومائتين وألف وكان يقرأ عليه الصرو والمهداية وشروحها وكانت وفاته في اثنا عشرة  
الكتب المذكورة وكل من جملة من حضر مع سيد الوالد على شيخه المذكور كبر التلامذة وهو علامة  
زمانه وفقه عصره وأوانه فقه النفس الشيخ محمد سعيد الحلبي الشامي فاته سيد الوالد فراه الكتب  
الذكورة عليه وحضر معه لتمام الكتب المذكورة بقية التلامذة والطلبة الذين كانوا ابناء ومومن على الشيخ  
محمد شكري المذكور ثم شرع في تأليف هذا المختار على الدر المختار وفي أثناءه ألف العقود البتية في تنقيح  
الفتاوى الحامدية وله من المؤلفات حاشية على حاشية الحلبي المداري سماها رفع النظر عما ورد الحلبي  
على الدر المختار وحاشية على الشفاوي وحاشية على المطول وحاشية على شرح المتن وحاشية على الزهرا  
أتمها لم يتجزأ من الهوامش وحاشية على البحر سماها متجنا الحلبي على البحر الرائق وله مجموع فيمن  
نفاس الفتاوى التنشيرية والشعرية وعرائس التكاثر والملم الادبية والافعال والمجتمعات ما يروق الناظر  
ويسر خاطر ومجموع آخر ذكر فيه تاريخ علماء العصر وأفاضلهم جعله ذبلا لتاريخ المرادى الذي هو ذيل  
لتاريخ جده لامه العلامة الحلبي الذي هو ذيل لرحمته الخفاحي وله العقود اللالي في الاسانيد العلالي المتقدم  
ذكره وشيخ رسالة البركوي في الحيف والنفاذ مما مهمل الواردين من بحار الفيض على ذخرات المتأهلين

المسائل الحضي وشرح منظومته رسم المقتضى والرحيق المختوم شرح فلان بالمنظوم في الفرائض وكتاب  
 تنبيه الولاد والحكام وله وسائل عديدة تاهرت الثلاثين في حلة فنون منها نشر العرف في بناء بعض الاحكام  
 على العرف ورسالة في النفقات لم يسبق لها نظير اخترع لها ضابطا لمعامانها والقوانين المحيطة في اعراب  
 الكلمات الغريبة واجابة القوت في احكام التقية والتباعد الابن والعتوث والعلم الظاهر في نفع النسب  
 الطاهر وزيادتها ونسبها الغافل والوسنان في احكام هلال رمضان والائانة في الحضانة وشفا العليل وبل  
 العليل في الوصية بالتعلم والتبلييل ورفع الانتفاض ودفع الاعتراض في قولهم الايمان مبينة على  
 الالفاظ لاعلى الاغراض وبحرر العبارة فمن هو ولي الاجارة واعلام الاعلام في الاقرار العام وحلة  
 رسائل في الاوقاف وتنبيه الرقود وسل الحسام الهندي وغاية المطلب والقوائد المحفصة وتحرير  
 وتنبيه ذوي الافهام ورفع الاشياء وتحرير النقول والعقود الدرية وغاية البيان والدرر المضيئة ورفع  
 الرقود زيلها والاقوال الواضحة الحلية واتحاف الذكي بالنسب ومناهل السرور وتحفة النسل في اربعة  
 المتناهل وغير ذلك وله مجموع أسئلة عويصة وله في مدح شجرة مقامات كقامات الحريري وله نظم الكزنية  
 قصة المولد الشريف النبوي وأما تاليفه على هوامش الكتب وحواشيها وكتابه على أسئلة المستفتين  
 والأوراق التي سودها بالمباحث الرائقة والرفائق الفائقة فلا يكاد أن تحصى ولا يمكن أن تستقصى وبالجملة  
 فكان شغلها من الدنيا التعلم والتعليم والتفهم والاقبال على مولاه والسعي في اكتساب رضاه  
 مقسماته من على أنواع الطاعات والعبادات والافادات من صيام وقيام وتدريس وافتاء وتاليف على  
 الدوام وكان له ذوق في حل مشكلات القوم وله همم الاعتقاد العظيم وبعاملهم بالاحترام والتكريم وأخذ  
 بطريق السادة القادرية عن شيخه المسد كوردي الفضل والمزنية حتى أخبر عنه من يوثق بصراحه  
 ودينه عن صحبه في سفر من تلامذته تاليف ما وجدته عليه شيا يسبق في دينه ولا في دينه وكان حسن الاخلاق  
 والسمات ماضية في سفره معه في سفره معه في طريق الحاج تكلم بكلمة أعاط بها أحبا من رفاقه وخدما وأحدا  
 من الناس أجمعين اللهم الا ان رأيت مسكرا في غير من ساعته على مقتضى الشريعة المطهرة العادلة وكانت ترد  
 اليه أسئلة من غالب البلاد وانتفع به خلق كثير من حاضر وباء وكان رجلا لله تعالى جعل وقت التأليف  
 والتحرير في الليل فلا ينال ما لاقى وجعل النهار للدروس وإفادة التلامذة وإفادة المستفتين وبلا حظ  
 أمر دينه بشيء من غير أن يتعاطى بنفسه وكان في رمضان يختم كل ليلة ختما كلملا مع تدبر معانيه وكثيرا  
 ما يستغفر لنفسه بالبقاء والقراءة ولا يدع وقتا من الأوقات الا وهو على طهارة و يثار الوضوء على الوضوء  
 وكان رجلا لله تعالى حرصا على إفادة الناس وجبر خواطرهم مكرما للعلماء والاشراف وطيلة العلم وبواسطهم  
 بماله وكان كثيرا التصديق على ذوي الهيات من الفقراء الذين لا يسألون الناس الخافا وكان غيورا على أهل  
 العلم والشرف ناصرهم دافعا عنهم ما استطاع وكان مهيا لمطاعا نافعا للكلمة عند الحكماء وأعيان الناس بأكل  
 من مال تجارته بمباشرة شرب بكلمة حياته وكان رجلا لله تعالى ورعا دينا عفيفا حتى أنه عرض عليه جسور  
 كيسان الدراهم لأجل فتوى على قول من جوع فردها لم يقبل وقامت عن شراء العقارات الموقوفة على  
 عليها كلفة أو حكاية أو قيمة أو بالاجارين وكان وقف جده لأم أبيه مشروطة بالنظر فلا يرشد من ذرية الواقف  
 فامتنع من توليته وسوله لأخيه ولم يتقبله قبول هدية من ذي حاجة أو مصلحة وكان رجلا لله تعالى طويل  
 القامة شت الأعضاء والانسائل أيضا اللون أسود الشعر فيه قليل الشيب وعذبه بعدة مقرون بالحاجين  
 ذاهبه ووقار وجهه مستحسنه ونضار جسد الصورة حسن السيرة بتلا وجهه نور احسن البشر  
 والخصية من اجتماعه لا يكاد يسام لطلاوة كلامه ولين جانبته وتمام تواضعه على الوجه المشروع كثير القوائد  
 لمن صاحبه والمفا كهو مجلسه مشتمل على الادب وحسن المنطق والاکرام للواردن عليه من أهله ومحبيه  
 وتلامذته ومصاحبه كل من جالسه يقول في نفسه أنا أعز عنده من ولد محاسنه شغوف من الفحش والغيبة  
 والتكلم بما لا ينبغي لاحتوائها وقاته من الكتابة والاولاد والمراجعة للسائل صادق للهجة ذافرا ساء اعيانته

وحكمة لعنائه من الدين لا تأخذه في الله لومة لائم صدأ بالحق ولوعند الحاكما كالحائز تهاه الحكم  
والقضاة وأهل السياسة كانت دمشق في زمنه أعذل البلاد ولشريع بها ناموس عظيم لا يجاسر أحد على ظلم  
أحد ولا على إثبات حق بغير وجه شرعي ولا في غالب البلاد القريبة منها فإنه كان إذا حكم على أحد بغروجه  
شرعي جامعاً للحكم عليه بصورة جهة القاضي فيقتيه بطلانه ويراجع القاضي فينفذ فتواه وقل أن تقع  
واقعة مهمة أو مشككة لمهمة في سائر البلاد أو بقية المدن الإسلامية أو قرأها أو درست في فيها مع كثرة العلماء  
الأكابر والمفتين في كل مدينة وكانت أعراب البوادي إذا وصلت إليهم فتواه لا يختلفون فيها مع جهلهم بالشريعة  
المطهرة وكانت كلمته نافذة وشفاعته مقبولة وكتابه مسموعة ما كتب لأحسب إلا وأنفع به لصدق نيته  
وحسن سريره وقوة يقينه وثقة دينه وصلاته فيه وكان رحمه الله تعالى مغرباً بتبصيح الكتب والكتابة  
عليها فلا يدع شأماً قيداً أو اعتراضاً أو تنبيهاً أو جواباً أو تيمناً فائدة إلا ويكتبه على الهامس ويكتب الطالب  
أيضاً وكانت عنده كتب من سائر العلوم ليجمع على متوالها وكان كثير منها بخط يده ولم يدع كتاباً منها إلا  
وعليه كتابته وكان السبب في جمعه هذه الكتب العدمية التطير والله فإنه كان يشترى له كل كتاب أرادته  
ويقول له اشتري ما أئتمن الكتب وأنا أدفع إليك لأنك أحببت ما أئتمن سيرة سني فخالك الله تعالى  
خبرنا يا وادي أعطاه كتب أسلافه الموجودة عنده من أثرهم الموقوفة على ذرارهم وعندى بعض منها ولله  
تعالى الحمد وكان رحمه الله تعالى رحيماً على إصلاح الكتب لا يمر على موضع منها فيه غلط إلا أصلحه وكتب  
عليه ما يناسبه وكان حسن الخط حسن القسط قل أن يرى من يكتب مثله على الفتاوى وعلى هوامش  
الكتب في الجودة وحسن الخط وتناسق الأسطر وتناسها ولا يكتب على سؤال رفع إليه إلا أن يفي بغيرها  
وكان رحمه الله تعالى نفسه النفس انفرد به في زمنه بحماها ما أحسنه أحد إلا وظهر عليه وحده حتى تلميذه صاحب  
الفنونة العلامة محمد افندي ما في زاده قاضي المدينة المنورة أن شيخ الإسلام عارف عصمت بك مفتي السلطنة  
بدار الخلافة العلية قال له اني كنت أؤمل أن تطالبني الأجازة من شيخك للتبرك وكان تلميذاً العلامة الشيخ محمد  
أنتدي الخالوي مفتي بيروت يقول لي ما سمعت مثل تقرير سدي والد في درسه حتى اني كثيرا ما أحزن في  
مطالعة الدرس وأطالع عليه سائر الخواص والشروح والكتابات على الدرس وأطن من نفسي اني فهمت  
سائر الاشكال وأجوبتها وحين أحضر الدرس بقدرت شخنة الدرس ويحكم على جميع ما طالعته مع التوضيح  
والتهذيب ويريدنا فوالله ما سمعنا بها ولا رأيناها ولم يخطر على فكر أحد حذرهما وكان رحمه الله تعالى باراً  
بوالديه ومات والده في حياته سنة سبع وثلاثين بعد المائتين والالف وصار يقرأ كل ليلة عند النوم ما تبسرن  
القرآن العظيم ويهديه ثوابه مع ما تقبله من الاعمال حتى رأى والده في النوم بعد شهر من وفاته وقال له  
جزاك الله تعالى خيراً يا وادي على هذه الطعرات التي تهديها لي في كل ليلة وكانت حجة سيدي أم والدة من بنات  
الشيخ المحي صاحب التاريخ المشهور وله أوقاف على ذريته بارية إلى الآن وأتاول خصى منها وأما والدة  
سيدي فقد توفيت في حياتها وكانت صالحة صابرة تقرأ من الجمعة إلى الجمعة ألف مرة من سورة الاخلاص وتهب  
ثوابها لوالدها سيدي أو لوالدته في كل ليلة حصة أوقاف قضاء احتياطا وكانت كثيرة الصلاة والصيام عاشت بعده  
سنتين مباركة تحسبه لم تفعل ما تفعله جهلة التساعته فقداً ولادته بل كان حالها الرضا بالقضاء والقدر  
وتقول الحفظة على جميع الأحوال وصحكت من سلاطه طاهر من ذرية الحافظ الداودي المحدث الشهير  
وكان عمها الشيخ محمد بن عبدالحق الداودي صاحب التاليفات الشهيرة منها حاشية التهذيب وحاشية على  
ابن عقيل ومجموع الفتاوى وغيرها وعلى ما سمعت واشتهر أن نسبتهم إلى حضرة سيدنا العباس إلا أنه ليس  
بدرجة الثبوت وليس عندهم نسب عليه شهادة العلماء والنضباء كحرف عائلة أصحاب الانساب وكان سيدي  
رحمه الله تعالى يقدس على علمه شيخنا بهتله راجعته والده من زواجهما وقال له أنا في علمك من غضب شيخك  
وعقوبه ان غضبنا شته بوماتنا وهذا مما لا يتخلو منه الجلبة الانسانية غالباً وكان والده رحمه الله تعالى شغوفاً  
عليه ويحبه محبة تامة حتى انه لما حج سيدي سنة خمس وثلاثين امتنع والده من دخول داره لخواصه بمدة غياب

سدي ولم ينم على فراش تلك المدة وهي أربعة أشهر بل بقي نائماً في داره البرانية وكان سدي رحمه الله تعالى  
ورعاً في مائر أحواله وعلى الخصوص في حال إحرامه في حجة المذكورة فإنه تحرى الطعام بما فيه التحريم مع قلة  
تناول الطعام لا يبتدر الضرورة وكان رحمه الله تعالى كثير البر والصلة لا رحمه واسمها بأفعالها وأقواله وماله  
وخاصة خصوص شتمه العلامة الفاضل الفقيه الصوفي النقي الصالح السيد عبد الغني وكان يعتي ويتفرس الخير  
بأكبر وألاده وهو العالم العلامة العبد الفهامة الشيخ سيداً جداً أقندي أمين الفتوى بدمشق حالاً وهم  
يتربته ويقول الولد الذي من ولدك السيد أحمد أو نأري به وأعلم فعله القرآن العظيم وأقرأه مسلمات  
العلامة ابن عقيلة وأجاز إحاطة عامة حتى صار من أفاضل عصره وله تأليفات عديدة منها شرح مولد ابن حجر  
شرح شرحه شرحه لم يسبق على مثوله وشرح على علم الحال الذي ألفه صاحب السماحة الفاضلة جندي زاد أمين  
أقندي العباسي رئيس ديوان تميز ولاية سورية ونشأه ولدان تحييناً فاضلان أحدهما السيد محمد أبو الخير  
مستوفى الفتوى بدمشق وخطيب جامع برساتي الشهر بجامع الورد ومدرسه ونامها السيد راغب امام الجامع  
المذكور وكان سدي رحمه الله تعالى ذهب مرمق مع شيخه السيد محمد شمس كراي كراي بارة بعض علماء  
الهند وصلها الشيخ محمد عبد النبي لما ورد دمشق فلما دخل عليه جلس شيخ سدي وبني سدي واقفاً في  
العتبة بين يدي شيخه حاملاً نعله بيده كما هو عادة تلمذ مع شيخه فقال الشيخ محمد عبد النبي لشيخ سدي مر هذا  
الغلام السيد فلما جلس فإني لا أجلس حتى يجلس فإنه يستقبل بدمه يتفقع فضله في مائر البلاد وعليه نور ال  
بيت النبوة فقال له الشيخ محمد شمس كراي كراي وكذا وقع له مع شيخه المذكور إشارة فظهر ههنا من  
الامام الصوفي الشهير والولي الكبير الشيخ طه الكري قدس سره ومن ذلك الوقت زاد اعتنا الشيخ به  
والتفات إليه بالتعليم وكان شيخه المذكور كثيراً ما يأخذه معه ويحضر دروسه أشيا حتى أنه أخذوا أحضره  
درس شيخه العلامة العامل الولي الصالح شيخ الحديث الشيخ محمد الكري واستجازه فأجازه وكتبه  
أجازة عامة على ظهر بيته مؤرخة في افتتاح ليلة غرسة عشر ومائتين وألف وثمان مائة سدي المرحوم في بيته  
ترجمة حسنة فراجعها ورأى أيضاً سدي عنده فأنه ليلة الجمعة تسع عشر غرسة خلت من ربيع الأول سنة  
أحدى وعشرين ومائتين وألف بقصد مؤرخاً وفاته بمطالعها

خطب عظيم بأهل الدين قد تزلنا لحسن الله في كل الأمور ولا

امامنا الكري بحسب أفلا قليل بطقه ما زال منسداً

وكذلك أحضره درس العالم العلامة الشيخ الكبير المحدث الشهير الشيخ أحمد الطاهر واستجازه فأجازه  
وكتبه أجازة عامة على ظهر بيته بخطه مؤرخة في منتصف محرم الحرام سنة ست عشرة ومائتين وألف وقد  
ترجمه سدي المرحوم الوالد في بيته عقوداً لا تلي ترجمة حسنة فراجعها ورأى عنده وفاته مع غروب الشمس بها  
الخميس التاسع من ربيع الثاني سنة ثمان عشرة ومائتين وألف بقصد مؤرخاً وفاته بمطالعها

ليقدح الجهل في البلدان بالشرق وليسكن العلم في كنفه في سطر

وقد أخذ سدي عن مشايخ كثيرين منهم الشيخ الأمير الكبير المصري وأجازة أجازة عامة كتبها بخطه  
الشريف وختمها بحجته المنف وأرسلها مؤرخة في غرة رمضان المعظم قدر من شهر عام ثمانية وعشرين  
بعد الألف والمائتين من الهجرة النبوية وكذا أخذ عن مشايخ كثيرين يطول ذكرهم ههنا شاملين ومصرين  
وحجازيين وعراقيين وروميين وكان له عمن أهل الصلاح ومفظة الولاية ومن أهل الكشف اسمه الشيخ  
صالح اسم على مسمى حتى أنه نشر ما به قبل ولادته وهو الذي سماه محمد أمين حين كان في بطن أمه ونصقه في  
حال صفرة في حجره ويقول أنه أعطيت له عطية إلا سيدي في رأسه وكان رحمه الله تعالى له خيرات عامة منها تعبير  
المساجد واقتداد الأراسل والفقراء وكانت تسمى إليه الوزراء والأمراء والموالي والعلماء والشايخ والكبراء  
والفقراء وذو الحاجات وعظمت بر كنهه وعظمفعه كثيراً أخذ الناس عنه وغالبين أخذ عنه وقرأ عليه كبار  
الناس وأشرافهم وأجلواهم من الموالى والعلماء الكبار والمفتين والمدرسين وأصحاب التاليف والمشاهير

قوله امامنا الكري  
الخ هكذا بالأصل  
والشعر الأول ناقص  
ما يتم به الوزن والتاريخ  
فيحصر اه معصحه

وقصد الناس من الاقطار الشاسعة للقرأة عليه والاخذ عنه فمن قرأ عليه وأخذ عنه شقيقه العلامة الفاضل  
 الفقيه الصوفي السيد عبد الغني المذكور ومنهم ولداً أخيه المذكور الشيخ أحمد أفندي أمين الفتوى بدمشق  
 حالاً صاحب التآليف الشهيرة ومنهم ابن عمه الشيخ صالح ابن السيد حسن عابدين ومنهم صاحب  
 الفضيلة والسمعة العالم العلامة عمدة الموالى العظام جاني زاد السيد محمد أفندي قاضي المدينة المنورة سابقاً  
 ومن أعجاب به اسلامبول الحائر للنبهان العالي المجيدى من الرتبة الثالثة من تشرفت في حضرته بآية  
 اسلامبول واقفرت فيه على من نالها بفضائله وعلمه الذي أقربته الفحول وبكال علومه وقدره مع فضله زاد  
 في رفعة وعز النشيان العالي المجيدى من الرتبة الثانية التي افتخرت فيها أعظم الرجال وهي فيه فاقت وتضرت  
 على أكار أهل الكمال فله أخذ عن سائر العلوم وبه انتفع ومنهم العالم العلامة الزاهد العابد الورع النقي  
 فقيه النفس الشيخ يحيى السردست أحد أفاضل الصوفية في زمانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج  
 ومنهم العالم العلامة العمدة الفهامة فقيه العصر الشيخ عبد الغني الفهمي المسدائي شارح القدوري وعقيدة  
 الطحاوي فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج ومنهم العالم العلامة والعمدة الفهامة الشيخ حسن البطار فانه  
 قرأ عليه العقود الدرية وعليه تخرج في مذهب السادة الخفصة ومنهم ولد المرقوم العالم العلامة الشيخ محمد  
 أفندي البطار فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج وهو أمين فتوى دمشق الشام جالا ومنهم العالم العلامة  
 أحمد أفندي الاسلامبولي محيي الدين فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج ومنهم الشيخ الفاضل والعالم  
 الكامل فرضي دمشق ورئيس حسابها السيد حسين الرسامة فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج ومنهم  
 العالم العلامة القدوة الفهامة صاحب التآليف المفيدة والتصانيف النفيسة في المعقول والمنقول الشيخ يوسف  
 بدر الدين المقرئ فانه عنه أخذ به انتفع وعلمه تخرج ومنهم العلامة الفاضل الشيخ عبد القادر الحاي  
 ومنهم الشيخ محمد الجعفي ومنهم الشيخ محمد أفندي المنبر أحد أعجاب آية زهير الجردة ومنهم العلامة الفاضل  
 الشيخ عبد القادر الجلامي شارح الدر المختار والافقية لان ماله وغيرهما ومنهم عمدة الموالى الكرام على  
 أفندي المرداي مفتي دمشق الشام ومنهم العالم العلامة العمدة الفهامة نخبة الموالى الفخام عبد الحليم ملا  
 قاضي الشام وقاضي عسكرا ناظولي ومنهم الشيخ حسين بن خالد بك ومنهم الشيخ محمد تلو ومنهم الشيخ يحيى  
 الدين الباقي ومنهم الشيخ أحمد المحلاوي المصري شيخ القراء في زمنه ومنهم الشيخ عبد الرحمن الجمل المصري  
 ومنهم الشيخ أيوب المصري ومنهم الشيخ الملا عبد الرزاق البغدادي أحد مشاهير علماء بغداد وأفاضلها ومنهم  
 الشيخ مصلح قاضي جبين ومنهم الشيخ أحمد البرزق قاضي صيدا ومنهم أخوه الشيخ محمد أفندي مقبها  
 ومنهم الشيخ محمد أفندي الآتاسي مفتي حص وأخوه أمين أفندي أمين فنواء ومنهم الشيخ أحمد سليمان  
 الروادي وغيرهم ممن يطلو ذكرهم هنا ولا يحصى عددهم من أفاضل وأعيان فاهم انتفعوا به وأخذوا عنه  
 وعليه يخرجوا من ربه الله تعالى ضحوة يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني سنة ١٢٥٢ وكانت  
 مدة حياته قرى بل من أربع وخمسين سنة ودفن بقرية دمشق في باب الصغير في الرتبة القوافية لآل زلات سحائب  
 الرحمة تيل ثراء في البركة والعشبة وكان قبل موته بعشرين يوماً قد اتخذ لنفسه القبر الذي دفن فيه وكان دفن  
 فيه بوصية منه لمجاورته لقبى العلامة شيخ العلائق شارب التنوير والشيخ صالح الجبيني امام الحديث  
 ومدرسته تحت قبلة السر وهذا مما يدل على حب الشارح العلائق لاسيما وقد حسنى له شرحه على الدر والمقتنى  
 وشرحه على المنار وسمي باسمه وأرخ ولادته على ظهر كتابه الدر المختار في ليلة الثلاثاء ثلاث مئتين من  
 شهر ربيع الثاني سنة ١٢٤٤ رحمه الله تعالى العزيز الفقار وقد مدحه بقصيدة وهي قوله

وقدر بحسب الاشياء  
 المنع قياساً على مثله  
 السفلى والعلاوة  
 لا تبداءاً ضرر وكذا  
 اذا أشكل على المختار  
 الفتوى كما في الخاتمة

قوله على الدوام بقرأ  
 بومل عين على بنال  
 الدوام وحذف ما بينهما  
 لفظاً لاستقامة الوزن

علاء الدين يامقضى الانام جزاك الله خيراً على الدوام  
 لقد أبرزت الفتيا كتابا ميّنا لللال والحرام  
 لقد أعطيت فضلاً لا يشاهي وعلموا افسراً كالصراط

قال المحقق فكذلك تصرفه  
في ملكه ان أضمر  
أو أشكل يمنع وإن لم  
يضر لم يمنع قال ولم أر من  
نعم عليه فليقتم فانه  
من خواص كتابي  
انتهى (ادعى) على آخر  
(هبة) مع قبض (في  
وقت فسل) المدعي  
(بينه) فقال قد  
(يحدثنا) أي الهبة  
(فانتهى) بتمامه أولم  
يقول ذلك أي يحدثنا  
ومفاده الاكتفاء  
بامكان التوفيق وهو  
مختار شيخ الاسلام

٢ مطلب

دعوى الهبة من غير

قبض غير صحيحة

٣ مطلب

الاقرار بالهبة هل

يكون اقرارا بالقبض

٤ مطلب

برهن على انه بالارث

ثم قال لا يمكن في هذا

٥ مطلب

دعوى الشراء بعد

الهبة مسموعة مطلقا

والشراء قبل هبة من

غير قبض مسموعة

أيضا

٦ مطلب

التوفيق بالفعل شرط

في الاستحسان وهو

الاصح

فكنت به قريدا العصر حتما  
وكان بذلك الزمان خصب عيش  
وفاق بذلك المختار عقد  
لأنقاط ربنا الصعب سهلا  
اذا ماقلت قولاً قيل فيه  
مسغراً لحجم حاوي الجمل عما  
فكل الصدف في جوف الفوران  
حوى اسماء قد أتى طبق المسمى  
وماتاني كنف كل الاساسي

وكانت به جنازة حافلة ما عهد نظيره حتى ان جنازة ترفع على رؤس الاصابع من تزارحهم الخلق وخوفه امن  
وقوعها واضرار الناس بعضهم بعضاً حتى صار كما البلدة وعساكره يفرقون الناس عنها وصار الناس عموماً  
يكون نساء ورجالاً كباراً وصغاراً وصلى عليه في جامع ستان باشا وغص بهم المسجد حتى وصلوا في الطريق  
وصلى عليه اماماً بالناس الشيخ سعيد الحلبي وصلى عليه عائشة في اكثر البلاد ولم يتزل أولاداً كوراً غير هذا الخفير  
العاجز الفقير الملتجئ الى عناية مولاه القدير جامع هذا الكثرة جعله الله تعالى خاتمة لوجهه الكريم ورحم  
الله تعالى روحه ونور مرقدوه ورضيحه وجزاه الله تعالى عن وعن المسلمين خيراً ونفعني به وبعباده الصالحين  
في الدنيا والآخرة وهذا أو ان الشروع في المقصود بعون ذي الفضل والجود فنقول بعون الله تعالى قول  
العلاء (قوله قال المحقق) هو الشيخ صالح على ما يشاهد من سابقه ومن نقله عنه كثيراً ولا حاجة الى هذه  
المباراة للاستغناء عنها اعلمنا ط (قوله مع قبض) ٢ قديه لان دعوى الهبة من غير قبض غير صحيحة  
فلان في دعواه من ذكر القبض وله اقرار المسئلة شراراً الهديا به انه ادعى انه وهبها له وسلمها غيبها منه  
وذكر اقراره باختلاف في الاقرار بالهبة أي يكون اقراراً بالقبض ٢ قبل نعم لانه كقبول فيها أو الصلح لا وقيد  
بذكر التاريخ لهما لانه لو لم يذكر له ما تاريخ أو ذكر لاحدهما فقط تفصل لامكان التوفيق بأن يجعل الشراء  
متأخراً اه بحر وفيه أيضاً أشار المؤلف الى انه لو ادعى الشراء أولاً ثم برهن على الهبة أو الصدقة فإن وفق  
فقال بجدي الشراء ثم هبها هي أو تصدق قبل والا فلا كما في خزائن الاكل وفي منة المفتي ادعاهما انما قال  
بجدي لا شترتها ورهن تفصل اه وذكر مسائل من التناقض منها ادعى الشراء من أبيه في حياته وصحته  
فأنكر ولا يثبت خلفه واليد برهن المدعي انه ورثها من أبيه تفصل لامكان التوفيق ولو ادعى الارث أولاً ثم  
الشراء لا تقبل لعلمه ٤ ومنها برهن على انه بالارث ثم قال لم يكن في فقط أو لم يردنط لم يقبل برهانه وبطل  
القضاء وتقصيده بالقبض ٥ ليس الاحتراز عن دعوى الشراء بعد ادعى الهبة بدون التسليم أو التسليم أو التسليم  
(قوله في وقت) ظرف للهبة لا ادعى اه ح وذلك كما نادى انه وهبها له في رمضان (قوله ومفاده) أي مفاد  
قوله أو لم يقل ذلك اه ح (قوله لا يمكن التوفيق) أي مطلقاً من المدعي أو المدعي عليه بعدد وجهه أو اجمد  
بحر وفيه أن هذا هو القياس والاستحسان ٦ أن التوفيق بالفعل شرط قال الرمي وجواب الاستحسان هو  
الاصح كما في منة المفتي (أقول) لكن نقل في نور العيون فتاوى رشيد الدين لوائي بالدفوع بعد الحكم في بعض  
المواضع لا تقبل بخلاف برهن بعد الحكم ان المدعي أقبل قبل الدعوى أنه لا خفي في الدار لا يبطل الحكم بل هو  
التوفيق بأنه شراء بخلافه في ذلك الزمان ثم مضى مدعيه لارث الحكم فله كما احتل هذا المبطال  
الحكم الحائز فسل ولو برهن قبل الحكم وقبل ولا يحكم ان الشك يدفع الحكم ولا يرفع (يقول) الحفيظ الظاهر  
أنه لو برهن قبل الحكم فيما لم يكن التوفيق خفياً ينبغي أن لا يقبل ويحكم على من ذهب من جعل مكان التوفيق  
كأنه اذا شك حينئذ لان مكانه كصريحه عندهم والله تعالى أعلم اه كذا في نسخة نور العيون والذي  
يظهر زيادة لاف قوله ينبغي أن لا يقبل كما هو ظاهر لمن تأمل وسأني تمام الكلام على ذلك قريبان  
شاه الله تعالى عند قوله ومن ادعى على آخره المانح (قوله وهو مختار شيخ الاسلام) قديه في البحر في فصل

من أقوال أربعة واختار الخجندی أنه يكتفي (١٣) من المدعى عليه لامن المدعى لانه مستحق وذلك دافع والظاهر يكتفي بالدفع للاستحقاق

الفضولي بأن لا يكون ساعيا في نقض ماتم من جهته لان كل من سعى في نقض ماتم من جهته فسد عليه مردود عليه فقولهم ان امكان التوفيق يدفع التناقض على أحد القولين مقيد بما اذا يكن ساعيا في نقض ماتم من جهته لان من سعى في نقض ماتم من جهته لا يقبل الا في موضعين الأول فيما اذا اشترى عبد وقضه ثم ادعى ان السابق بعده فله من فلان الغائب كذا ورهن يقبل الثاني وهب جارية واستولى لها الوهوبية ثم ادعى الواهب أنه كان جارية واستولى لها ورهن يقبل ويستردّها والعرق اه وتعامه فيه فراجعه ان شئت (قوله من أقوال أربعة) ٢ الأول لا بد من التوفيق بالفعل ولا يكتفي الامكان ٣ الثاني كفاية الامكان مطلقا من المدعى أو المدعى عليه تعدد وجه التوفيق أو اتحد الثالث ما ذكره الخجندی الرابع كفاية الامكان انما يتحد وجه التوفيق لان تعددت وجوهه وهذا الخلاف يجري في كل موضع حصل فيه التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه كافي بالهر ومثله في حاشية سدي والوالد عليه (قوله أنه يكتفي من المدعى عليه) هذا اختصار وأصل عبارة الخجندی كافي بالهر ان التناقض ان من المدعى فلا بد من التوفيق بالفعل ولا يكتفي الامكان وان من المدعى عليه يكتفي الامكان لان الظاهر عند الامكان وجوده ووقوعه والظاهر صحة في الدفع لافي الاستحقاق والمدعى مستحق والمدعى عليه دافع والظاهر يكتفي بالدفع لافي الاستحقاق وقال ايضا ان تعدد وجوده لا يكتفي الامكان وان اتحد يكتفي الامكان والتناقض كما يمنع الدعوى لنفسه يمنع الدعوى لغيره (قوله بعد وقتها) كسؤال وهو طرف للشراء كضله اه ح (قوله في صورتين) يعني ما اذا قال جدينا أو لاح (قوله وقتها) اي قبل وقت الهبة كشعبان (قوله لوضوح التوفيق في الوجه الأول) وهو ما اذا كان الشراء بعد وقت الهبة وهذا التحليل انما يظهر فيما اذا قال جدينا أو ما اذا لم يقله فلا بد فيه امكان التوفيق (قوله وظهور التناقض في الثاني) لأنه يدعي الشراء بعد الهبة وشهوده تشهد به قبلها وهو تناقض ظاهر لا يمكن التوفيق بينهما ومراهم التناقض ما يكون بين الدعوى والسنة والا فلا مدعى لا تناقض منه لأنه لا بد من الشراء سابقا على الهبة والتناقض بطل الدعوى وكما يكون من متكلم واحد يكون من متكلمين ٤ كمتكلم واحد حكما كوارث وموثر وكوكل وموكل والاولى ٢ في الزباير قول الرالا ان الثالثة صريحها وهي ظاهرة من الاولى بحر قال أبو السعود في هذا دلالة ظاهرة على مانقته الشيخ حسن الشربلاني في رسالة الاربعين فتاوى الشيخ الشلي حيث ٥ حكى الاجماع على ان دعوى الوارث لا تسمع حتى لا تسمع فمدعوى مورثه ان لو كان حيا كالذا قرع مورثه بقض ما تحبس من الركة أو أبرأه ما طاملا لا تسمع دعوى الوارث بعده الخ واذ عرفت هذا في البراءة كذا في غير من بقية الموانع كما لو ترك الدعوى في حق لامن جهه الارث حتى مضى خمس عشرة سنة وقولهم لا تسمع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لافي الارث يحمل على ما اذا لم يمتض الخمس عشرة سنة قبل موت مورثه اه ط ٦ (قوله وهل يشترط كون الكلامين أي المتناقضين) قوله الثاني فقط أي ويحتاج الى اثبات الاول عند القاضي يدفع به دعوى المدعى (قوله وينبغي ترجيح الثاني) ولعل وجهه أنه الذي يتحقق به التناقض موقوف من الزهر من باب الاستحقاق والا وجهه عندنا اشترطها عند الحل كما من شرائط الدعوى كونه بالديه اه وفي شرح المقدسي ينبغي أن يكتفي أحدهما عند القاضي بل يكاد أن يكون الخلاف لفظيا لان الذي حصل ما يقع على مجلس القاضي لا بد أن يثبت عند مرتب على ما عند محصول التناقض والثابت بالبيان كالتائب بالعيان فكما في مجلس القاضي فالتى شرط كونهما في مجلسه بعم الحقيقي والحكمي في السابق واللاحق اه وهو حسن لكن ذكر سدي والوالد رحمه الله تعالى في حاشيته على البحر بعد ذكره ما تقدم قلنا وسأني في كالة ان الوكيل بالخصومة يصح اقراره ولو اقر عند القاضي لا عند غيره ولكنه يخرج به عن كالة وعند أي يوسف يصح اقراره مطلقا لان الشيء انما يخص مجلس القضاء اذا لم يكن موجبا الا باضام القضاء اليه كالبينة والشكول وله ان المراد بالخصومة الجواب بخازا والجواب يستعمل في مجلس الحكم فيخصه به فاذا اقر في غيره لا يعتبر لكونه اجنبيا فلا ينفذ على الموكل لكنه يخرج به عن كالة لان اقراره يتضمن انه ليس له ولا يملك بالخصومة اه والحاصل ان اختصاصه بمجلس القاضي لكون لفظا بالخصومة

برازية فاقام بمنع على الشراء بعد وقتها اي وقت الهبة (تقبل في صورتين) (وقبله لا) لوضوح التوفيق في الوجه الأول وظهور التناقض في الثاني ولولم يذكر له ما تار يخا أو ذكر لاحدهما فتقبل الامكان التوفيق بتأخير الشراء وهل يشترط كون الكلامين عند القاضي أو الثاني فقط خلاف وينبغي ترجيح الثاني بحسب لإنه التناقض

- ١ مطلبه من سعى في نقض ماتم من جهته فسد عليه مردود عليه الا في موضعين
- ٢ مطلبه في ارتفاع التناقض أقوال أربعة
- ٣ مطلبه هل يكتفي امكان التوفيق لدفع التناقض أو لا بد منه بالفعل
- ٤ مطلبه يكون التناقض من متكلم واحد ومن اثنين
- ٥ مطلبه لا تسمع دعوى الوارث فيما تسمع دعوى مورثه فيه
- ٦ قسوه والاولى أي مسئلة الوارث والمورث اه منه



بصدقته وهنالك كذا فالذي يظهر ترجيح عدم اشتراط كون الكلامين في مجلس القاضي اه (قوله)  
يرتفع بتصدق الخصم أي بكلامه المتناقضين (قوله) ويقول المتناقض تركت الأول الخ أقول فيه انه حينئذ  
لا يبيح تناقض أصلا لان كل متناقض يمكنه أن يقول ذلك والظاهر ان هذا مخصوص بمسئلة ما اذا ادعا مطلقا  
ثم ادعاء سبب الخ اذا قال ذلك قبل قوله أو قال هذا فلما لمك المدعي عليه ثم قال بل ملكي تركت الأول وأدعى  
بالتالي فلا فائز به وبرسلك لذلك قوله تركت الأول الخ ثم رأيت في البحر عن البرازية وصف المدعي فلما  
حضر خالف في البعض أن ترك الدعوى الأولى وادعى الحاضر سبب له ادعى سبب أم لا فلا اه وفيه أيضا  
وبرجوع المتناقض عن الأول بان يقول تركته وادعى بذلك قال سببى الأول الذي حاشيته عليه بعد كلامه وظاهر  
ما ذكره المؤلف في الاستحقاق أي صاحب البحر أن مسألة رجوع المتناقض بحجته منه ثم رأيت البرازي ذكر  
بعد ذلك في نوع في الدعوى وذكر القاضي ادعى بسبب وشهدا بالملق لا يسمع ولا تقبل لكن لا تبطل دعواه  
الأولى حتى لو قال أدبت بالملق المتدعي سبب كما مر بن عن علي أنه وفي الخبر ما يضاعفها فدفعه المدعي  
عليه بانك كنت ادعته قبل هذا فقيد وبرهن عليه فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك الملحق  
يقبل ويبطل الدفع اه مافي البرازية قال الرمي رجعا يشكك عليه مافي البرازية ويغيرها ادعى على زيد أنه  
دفعه ما لا يدفعه إلا غير عنه وحلفه ثم ادعى على خالد وزعم أن دعواه على زيد كان ظنا لا يقبل لأن الحق الواحد  
كما لا يتوفى من اثنين لا يخص مع اثنين بوجه واحد انتهى ووجه اشكاله انه لما قال ان دعواه على زيد كان  
ظنا فقد ارتفع التناقض والله تعالى أعلم ذكره القزويني (وأقول) قد كتبت فرقا في حاشيتي على جامع  
الفضولين بين فرع البرازي وفرع ذكره فراجعوه ويفرق ههنا بان فمما ذكره البرازي ما تمتع ارتفاع  
التناقض لتعلقه بآتين فلا تصح الدعوى لما ذكره من امتناع خاصة الآتين في حق واحد وهذا متفق  
الواحد ويحمل مافي هذا الشرح فتدبر اه (قوله) أو بتكذيب الحاكم كالأدعي أنه كفل له عن مدونه  
بالف فاشكر الكفالة وبرهن الدائن أنه كفل عن مدونه وبحكم الحاكم وأخذنا الكفول له منه المال ثم ان  
الكفيل ادعى على المدينون أنه كفل عنه بأمر وبرهن على ذلك يقبل عنده فأورجع على المدينون بما كفل  
لانه صار كمن اشترى بالقبضه كذا في المنع ح وكذا اذا استحق المشتري من المشتري الحاكم يرجع على  
البائع بالثمن وان كان كل مشتري بالملك لاتباعه لكنه لما حكم به ههنا المستحق صار كمن اشترى بالقبضه  
القبضه اه ط ومثله في الانقضى وانما احتاج للسعوى لاثبات كون الكفالة بالأمر لا لاثبات  
أصل الكفالة اذ هي من المسائل التي يكون القضاء على الحاضر قضاء على الغائب (قوله) وتماضي في  
البحر) وعبارة البحر في الاستحقاق أولى وهي اذا قال تركت أحد الكلامين يقبل منه لانه استدلل  
له بما في البرازية عن الخبر ادعاء مطلقا فدفعه المدعي عليه بانك كنت ادعته قبل هذا فقيد وبرهن عليه  
فقال المدعي ادعيه الآن بذلك السبب وترك الملحق يقبل ويبطل الدفع اه فان المثلثة الثانية  
لأول مرة ومع هذا نظر فيه صاحب التهرئة وقد يقال ذلك القول توفيق بين الدعوتين تأمل وذكر سببتي  
والواقف باب الاستحقاق تأييدا في التهر ٣ وقال في الخاتمة رجل ادعى الملك بسبب ثم ادعاء بعد ذلك ملكا  
مطلقا فشهد له شاهد بذلك كرفي عامة الروايات انه لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته قال مولانا رضي الله تعالى  
عنه قال جدى شمس الامتحرجه الله تعالى لا تقبل بينته ولا تبطل دعواه حتى لو قال أدبت بهذا الملك الملحق  
الملك بذلك السبب تسمع دعواه وتقبل بينته اه (قوله) ثم ادعاءها لنفسه (و) لو حودا التناقض مع عدم إمكان  
التوفيق إذ الوقف لا يصير ملكا ط (قوله) لم تقبل للتناقض لان الانسان لا يصف مال نفسه الى غيره قال  
في جامع الفضولين بعد ذكر المسئلة في الفصل ٣٩ أقول يمكن إضافي هذا أنه أضاف مال الغير الى نفسه  
غلا تناقض حينئذ فينبغي أن يكون مقبولا انتهى (قوله) وقبل تقبل ان وقف) هذا راجع الى المسئلة الثانية  
دون مسئلة الوقف ومقتضى ما سبق ان إمكان التوفيق بما ذكره كلف ط وأما ما ذكره الخارج فليس بكاف  
بل لا بد منه بالفعل وقد تقدم ان الاستحسان أن التوفيق بالفعل شرط (قوله) ثم ادعى الوقف عليه (و) كذا

والتناقض يرتفع  
بتصدق الخصم ويقول  
المتناقض تركت الأول  
وأدعى بكذا أو  
بتكذيب الحاكم وتماضي  
في البحر وأمر المصنف  
(كألو ادعى أولاتها)  
أي الدار مثلا (وقف)  
عليه ثم ادعاء لنفسه  
أو ادعاء لغيره ثم  
ادعاء (لنفسه) لم  
تقبل للتناقض وقبل  
تقبل ان وقف بان قال  
كان لفلان ثم اشترته  
دروني وأدعى الدعوى  
قال (ولو ادعى الملك)  
لنفسه (أولاً) ادعى  
(الوقف) عليه

١ مطلب

يرتفع التناقض بقول  
المتناقض تركت

٢ مطلب

يرتفع التناقض بتكذيب  
الحاكم

٣ مطلب

ادعى بسبب ثم ادعاء  
مطلقا

٤ مطلب

ادعى وقفا ثم ادعاء ملكا  
لنفسه لا تقبل

٥ مطلب

ادعى الملك ثم ادعاء وقفا  
تقبل

ثم لغيره) فانه يقبل  
(ومن قال لا شر  
اشترت مني هذه  
الحارية وانكسر)  
الاشتر الشراء جاز  
(البائع أن يطاها ان  
ترد) البائع (المقصود)  
واقترن تركه بفعل  
يدل على الرضا بالفسخ  
كما سها ونقلها  
لمنه لما تقرر أن  
(بحرود) جميع العقود  
(ماعدة النكاح فسخ)  
فالبائع ردها يعيب  
قديم تمام الفسخ  
بالتراضى عني أما  
النكاح فلا يقبل  
الفسخ أصلا (لذا) (لو)  
يحدثه تزوجها ثم ادعاه  
وبزهر) على النكاح  
(يقبل) برهانه بخلاف  
البيع) فانه اذا انكره  
ثم ادعاه لا يقبل  
لانفساخه بالانكار  
بخلاف النكاح (أقر  
بقبض عشرة) دواهم  
١ مطلب  
بحرود ماعدة النكاح  
فسخه  
٢ مطلب  
الحق أن النكاح يقبل  
الفسخ  
٣ مطلب  
ما يقبل الفسخ من  
النكاح ليس يقبل بل  
انفساخ

في المتخ ولم يذكر في الصر والذى في الحوى عدم التقييد بقوله عليه وآله أنه أخذ من قاعدة إعادة التكرار معرفة  
فكون المراد به الوقف الماز قبل وعلمه فلا يظهر التوفيق لانه تناقض ظاهر ويمكن حرمانه على مذهب الثاني  
القاتل بصفة وقفه على نفسه اهـ ولا يخفى عليه ما فيه ما في البحر من فصل الاستحقاق ولو ادعى أنها له ثم ادعى  
انها وقف عليه ستمسح لجهة الاضافة بالاختصاص تنافعا كالوداعا لنفسه ثم لغيره اهـ تأمل (قوله يقبل)  
لا احتمال انها تنقلت لغيره منه (قوله اشترت مني هذه الحارية) أى الواقع كذلك (قوله فانه ان يطاها) أى  
بعد الاستبراء ان كانت في يد المشتري أو السعدون الحلبي بحثا (قوله واقترن تركه بفعل يدل على الرضا بالخ)  
هنا ما ذكره صاحب الهداية حازمناه وبعضهم كنى بعزم القلب على الترتيب وبعضهم اشترط الاشهاد  
عليه أى على ما في قلبه بلسانه وقيل بمجرد العزم لا يفسخ به كمن له خيار شرطه لا يجب بان المراد عزم مؤكّد بفعل  
كما سها ونقلها لجهة الاذ لا يحل خلا بدون فسخ فكان فسخا دلالة كما في المقدس (قوله لما تقرر) علة  
للمنفذ (قوله ماعدة النكاح) وانه لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب فلو ادعى تزوجها على ألف فأنكرت  
ثم أقامت النسبة على الفسخ قبلت ولا يكون أنكارها تكذيبا للشهود وفي البيع لا يقبل ويكون تكذيبا  
لشهود ولو ادعى عليه نكاحا وحلف عندهما ولم يحلف عنده لا يحل لها التزوج بغيره لان انكاره لا يكون  
فسخا فتحتاج القاضى بعده أن يقول فرقت بينها أو يقول لم تنصن ان كانت تزوجت فهي طالق بائن ولو ادعى  
على امرأه أنه تزوجها فأنكرت المرأه ثم مات الزوج فمات المرأه تدعى ميراثا فلها الميراث كعكسه عندهما  
وعند الامام لا ميراث له لانه لا عد عليه ولما كان له أن يتزوج باختيار أربع سواها ولو ادعت الطلاق  
فأنكر ميراثا لاعتلال مطالبة الميراث ولا يكون انكار النكاح فخلا لا يكون طلاقا وان نوى بخلاف لستى  
بامرأه فانه يقع به نوى عند خلافهما اهـ ط وشبهه في البحر وقد ذكر في العرف في أخبار البالغ صورا  
من النكاح تحتمل الفسخ قال في التبيين ولا يقال النكاح لا يحتمل الفسخ فلا يستقيم حمله فسخا لا نافول  
المنع يقولنا لا يحتمل الفسخ بعد التام وهو النكاح الصحيح التام لا لازم ما قبل التام فيتم الفسخ وتزويج  
الاخير وهو صحيح نافذ لكنه غير لازم فيقبل الفسخ اهـ ويرد تردد ادأحدهما فانه فسخ اتفاقا وهو بعد التام  
وكذا بالواهر في الاسلام بعد سلامه فانه فسخ اتفاقا وهو بعد وكذا أمك أحد الزوجين صاحبه ٢ فالحق  
أنه يقبل الفسخ مطلقا اذا وجد ما يقتضيه شرعا اهـ قال سدي والواقدي قال غراهه بالفسخ ما كان مقصودا  
مستقلا بنفسه وهو فمأذ كرمه من الصور ليس كذلك فانه تابع لا زعم له أعني الارتداد والاب والملك ومثله  
الفسخ بتقبل ان الزوج وسى أحدهما ومهاجره النائم (٢) ثم رأيت بعد ذلك أحاب بعض الفضلاء  
بأن ذلك انفساخ لا فسخ اهـ وهو مؤدى ما قلنا انتهى (قوله فالبائع ردها يعيب الخ) أى وقيل بعد هذه  
الدعوى وبالا كانت الدعوى برضا به وقيد في النهاية بان يكون بعد تخلف المشتري اذ لو كان قبله فليس له الرد  
على البائع لاحتمال نكول المدعي عليه فتازمه فاجتبر بعلاجه في حق ثالث والاشبه أن يكون هذا التفصيل  
بعد القبض وأما قبله فتبني أن يرتد مطلقا أى ولو قبل تخلفه لانه فسخ من كل وجه في غير العقار فلا يمكن حمله  
على البيع زبلى وغيره ط ونحوه في الشرع لئلا (قوله أما النكاح فلا يقبل الفسخ أصلا) عبارة الفسخ  
والنكاح لا يحتمل الفسخ بسبب من الاسباب أى التي يشعها طاهار الزوجان وأما انفساخه بخبر وجوه ما عدا أهلية  
النكاح كارتداد أحدهما أو بالجنسية عن الاسلام ومك أحد الزوجين لا شر وكذا ما قدمه من الفرقه  
بأنها تارة تكون طلاقا وتارة تكون فسخا فلا ينافى ما أخرجه (أقول) وهو معنى ما قدمنا من ريبا عن سدي  
الوادع أقول حتى ذكر هذه المسائل في كتاب الدعوى وانما ذكرتها لسان حكم القضاء فيها (قوله يقبل  
برهانه) لعل وجهه مسمم أنه تناقض ظاهر ما في قريلان النكاح لا يرتد بالرد فيكون بحرود الارتدادها  
(قوله أقر قبض عشرة دواهم) أطلق فيها فاعلم ما اذا كانت دينان من قرض أو بمن يبيع أو غصبا أو بديعة  
كأى الفسخ وقد بالواهم لان المشتري لو أقر أنه قبض المبيع ثم ادعى عيبا فان القول لبائع له لأن المبيع  
متعين وانما قبضه وأقر بأنه استوفى حقه دلالة بقيد عواه العيب صار متناقضا ط عن الحوى قال في البحر

وقد بالاقراء بالقبض لانه لو أقر بالالف ولم يبين الجهة ثم ادعى موصولا أنها زيف لم يقض عليه واختلف المشايخ  
 قبل أيضا على الخلاف وقيل يصدق اجماعا لان الجوده تعجب بعض الوجوه لا على البعض فلا تعجب بالاحتمال  
 ولو قال غيب ألفا أو أدعى انفا الأناز يوفى صدق وان فصل وعن الامامان القرض كالغيب ولو قال  
 في الغيب والوديعه الأناز صار أو ستوقه صدق اذا وصل ولو قال على سكر حنطة من مئة مبيع  
 أقرض الاله رديء فالقول له وليس هذا كدعوى الرأه لانها في الحنطة ليست بسبب لان الغيب ما يتخلو  
 عنه أصل الفطره والحنطة قد تكون رديئة باصل الحنطة فلا يحمل مطلقا على الجيد ولذا لم يجز شراء  
 السريدون ذكر القرضه \* أقر يقض عشرة أفلس أو مئة مبيع ثم ادعى انها كاسدة لم يصدق وان وصل  
 وقال يصدق في القرض اذا وصل أمافي البيع فلا يصدق عند الثاني في قوله الأول وقال محمد يصدق في  
 المبيع وعليه ثمة البيع وكذا الخلاف في قوله على عشرة ستوقه من قرض أو مئة مبيع ولو قال غصبت  
 عشرة أفلس أو أدعى عشرة أفلس ثم قال هي كاسدة صدق اه وقد استتار على قرض الدراهم لانه  
 لو قال قبضت دراهم جدام لم يصدق في دعواه ان يوفى موصولا ومقصولا ونقل في أنفع الوسائل انه اذا قبض  
 السائق الثمن أو المخر الاجرة أو رب الدين دينه من المدين ولم ينقد الثمن ولا الاجرة ولا الدين ثم جاء بعد ذلك  
 وقد كان فيما قبضه ردا فعه وهو الذي تقوله العامة بحسب وقوعه الى الحاك فطلب منه الحكم والحكم  
 يشكره بقول دراهمي جداما علم هل هذا من أم لا فهل يكون القول قول القابض أو الدافع ويحسم بالكلام  
 في ذلك ذكر في الفقهه ص تكاري دابة الى بدع لا بعشره دفعها اليه قبل ان يبلغ بعد ادرك بعضها وقال هي  
 زبوف أو ستوقه فالقول لرب الدابة لانه يشكر استيفاء حقه ٣ والجاد قال قوله هذه عبارة الفقهه وذكر  
 في المبسوط قال واذا كان أجر الدار عشرة دراهم أو قرض حنطة موصوفة وأشهد المخر أن قبض من المستاجر  
 عشر دراهم أو قرض حنطة ثم ادعى ان الدار خمس دراهم أو أن الطعام مبيع فالقول قوله لانه يشكر استيفاء حقه  
 فان ما في الفقهه يعرف بصفته ويختلف باختلاف الصفة فلا مناقضة في كلامه فاسم الدار لم يتناول التبرج وانهم  
 الحنطة يتناول المبيع وان كان سبعين أشهد قال قد قبضت من أجر الدار عشر دراهم أو قرض حنطة لم يصدق بعد  
 ذلك على ادعاء العيس والزيف كذلك لو قال استوفيت أجر الدار ثم قال وجدته زبوف لم يصدق بسببه ولا غيره لانه  
 قد سبق منه الاقرار بقبض الجاد فان أجر الدار من الجاد فيكون هو مناقض في قوله وجدته زبوف والمناقض  
 لا نقول ولا نقبل بيئته ولو كان ثوبا بعينه فقبضه ثم جاء رديءه بعينه فقال المستاجر ليس هذا في القول قول  
 المستاجر لانها متصادفة على انه قبض المعقود عليه فانه كان شيئا بعينه ثم ادعى الاخر لنفسه حق الرد  
 والمستاجر منكر لذلك فالقول قوله فان أقام رب الدار البيه على المعسر دة سواء كان اللعب يسيرا أو فاحشا  
 على قياس البيع (قلت) تتحرر لثامن كلامهم من الامعة السرخسي أن المخر حتى قال استوفيت أجر الدار ثم قال  
 وجدت فيم زبوف لم يقبل قوله ولا بيئته ولو قال قبضت من المستاجر كذا من الدراهم لم يقبل الاجرة ثم جاء وقال  
 هذه الدراهم نهرجة فالقول قوله فصار جواب المسئلة ان القابض متى أقر بقبض الحق ثم ادعى انه زبوف لم  
 يصدق لانه ناقض كلامه لان اقراره بقبض الحق اقراره بقبض الجاد فانما قال بعينه فهو زبوف أو بعضه فقد  
 ناقض كلامه والمناقض لا يقبل قوله ولا بيئته بخلاف ما اذا قال قبضت عشر دراهم مثلا ولم يقبل من أجره ثار  
 ثم ادعى انها زبوف فانه يقبل قوله لانه في القول الثاني منكر استيفاء الحق ومساق منه ما يناقض هذا القول  
 فيكون القول قوله هذا خلاصة ما قاله في المبسوط وأما ذكر في الفقهه ورواهه بالصاوي علامة كتاب الاصل  
 فهو موافق لما قرأناه لانه قال ودفعه اليه ولم يقبل وأقر باستيفاء الاجرة وفي هذه الصورة ليس القابض بمناقض  
 في قوله فقبل وبسته ما ذكر في الفقهه هو من المبسوط فانه مخر بسين وهو علامة المبسوط ومعنى ما ذكرناه  
 اذا أقر بقبض الدراهم بأن قال مثلا قبضت منه عشر دراهم ثم ادعى انها زبوف صدق ولو قال هي ستوقه  
 لا يصدق وذلك لانه في الزبوف ما ناقض كلامه لان الزبوف من جنس حقه وفي الستوقه ناقض كلامه لانه أقر  
 أولا بالدراهم وثانيا ادعى انها ستوقه والستوقه ليس من الجنس فكان مناقضا على ما يأتي بيانه ان شاء الله تعالى من

٣ قوله والجاد قال قوله  
 هكذا بالاصل ولغيره

٣ قوله وقوله وإن أقر  
الح كذا بالأصل وتحرر  
هذه العبارة إلى آخرها

تفسير الزوف والسوق والنهر ج ٣ وقوله وإن أقر باستقاء الأجرة قال هذا مشكل بخلاف لما قاله في المبسوط  
مما نقلناه وسنبينه فانه قال وإن أقر باستقاء الأجرة قال آخر هذا مشكل بخلاف لما قاله في تقديمه والمسئلة  
بجملها حتى يتم الكلام وإذا كان كذلك فيجب تقدير الكلام تكرار دابة إلى تعداد عشرة دراهم وأقر الآخر  
بقض الأجرة ثم ادعى أنها زوف أو سوقة فيقبل قوله في ذلك وهذا خلاف ما ذكره شمس الأئمة في المبسوط  
فانه قال إذا أقر باستقاء الأجرة ثم قال هي زوف فيقبل قوله والحرف قدينا وهو الموافق للغة لانه تناقض  
كلامه بعد ذلك والمناقض الأول له فكيف يقول في القضية القول له فهذا والله أعلم سهو فانه زوف كلام  
المبسوط وما يقوله محمد إلى آخره فالتى يجب أن يعمل به هو ما ذكره في المبسوط أعني في هذه الصورة الخاصة  
وأما بقية الصور فكلها موافقة لما ذكره في المبسوط فلذا نقرر لنا هنا في الأجرة والأجرة عند بناء أو استقاء  
الأمكان في الساعات والدون في المعاملات فان العلة تجمع الكل فنقول إذا دفع اله دراهم وهي عن متاع ثم جاء  
البائع وأراد أن يرده فليعلم بأمره أنه مردود في المعاملات بين الناس وأنكر المشتري أن ذلك من دراهمه التي  
دفعها فلا يحملها لأن يكون البائع أقر بقض النسي أو لا فإن أقر بقض النسي فيقبل قوله في ذلك ولا يلزم  
المشتري بأن يدفع عوض ذلك الرد ولو اختار البائع بين المشتري أنه ما يعلم أن هذا الرمن دراهمه التي أعطاه  
له ينبغي أن يعجب إلى ذلك وبحلفه القاضي على العلم فان حلفه انقطع لخصوصه ولم يبق له معه منازعة  
وإن نكل ينبغي أن يردها عليه لانه أقر بما ادعى بطريق التكرار وإن كان البائع لم يقض النسي ولا الحق  
الذى على المشتري من جهة هذا البيع وأما أقر بقض دراهم مثلا ولم يقل هي النسي ولا الحق فان في هذه  
الصورة يكون القول قول البائع لانه منكر استقاء حقه ولم يتقدم منه ما يناقض هذه الدعوى فيقبل قوله مع  
بسته هذا إذا أنكر المشتري أنها من دراهمه أيضا وكذلك الدون أيضا ينبغي أن يكون الجواب فيها كالجواب  
في الأجرة والنسي في باب البيع وهذا كله إذا كان الذي يرده زوفا أو نهر جارا كان مستوقا فلا يقبل قوله  
فلا يرده لانه ناقض كلامه ما في صورة أقراره يقض الدراهم فظاهر لان السوق ليس من جنس الدراهم  
وقد أقر يقض الدراهم أو لا ثم قال هي سوقة فكان مناقضا وكذلك أقراره يقض الأجرة أو لا الحق بل  
بالطريق الأولى وعبارة المبسوط خالية عن ذكر السوق وليس فيها ما يمنع ما قاله في القضية بل وافقه من حيث  
المعنى (قوله ثم ادعى أنها زوف) عبر بتم ليضدان البيان إذا وقع مقصودا لا يعتبر المقصود أولى بالاعتبار اه  
بحر مشله في العطشادى عن المتع وقيد بالزوف للاحتراز عما إذا بين أنها سوقة فانه لا يصدق لان اسم  
الدراهم لا يقع عليها ولذا لو تجوز بالزوف والنهر ج في الصرف والسلم جاز في السوق لان كان مقصولا  
وإن كان موصولا صدق كافي النهاية وهي مسئلة المتع والحاصل ان ادعاءه ان موصولا يصح في الكل سوى  
صورة الاقرار بقض الجبار وان ادعاءه مقصولا في النواق غير صحيح سوى صورة الاقرار بقض عشرة دراهم  
والزوف ما يقضه بيت المال أى يرده (قوله أو نهر جة) قال طصوابه بنهر جة بتقديم الباء على التون  
كاستغناء عن المغرب أو السعود عن الجوى والزوف ما يقضه بيت المال والنهر جة ما يرده الصنف وقيل  
الزوف هي الغشوشة والنهر جة هي التي تضرب في غير دار السلطان وفي الايضاح ان زيف ما يقضه بيت المال  
نوع قصور في جودته لأنه لا يجرى فيه المعاملة بين التجار والنهر جة ما يرده التجار لانه مقصودا ففرضه السوق  
التي وسطها النحاس أو رصاص ووجهها فضة وهي مغربسة توبه اه وفي الفتح سه ثلاث بمعنى ثلاث نقاط  
الأعلى والأسفل فضة والأوسط نحاس اه لكن نقل سيدي الوالد عن القاموس في فصل التون النهر ج  
الزيف الرضى اه وفي المغرب النهر ج الدرهم الذي فضته ردة وقيل الذى العلة فيه للفضة وقناستبر  
لكل ردى باطل ومنه هرج جده إذا هدر أو بطل وعن الصائى درهم نهر ج ولم أحده بالتون الاله اه  
وهو غشاش في القاموس مع أنه المشهور اه ما قاله سيدي الوالد قال في أنفع الوسائل عن التكرار السوق  
عندهما كان النحاس فيه هو الغالب لا كثر وفي الرسالة التوسعة النهر جة اذا غلب النحاس لم تؤخذ أو ما  
السوقه فإرام أخذها لانهما فلوس وحاصل ما قاله في تفسير الزوف والنهر جة السوقه أن الزوف أجود

(ثم ادعى أنها زوف)  
أو نهر جة (صدق)  
بمعنى لان اسم النهر ج  
بمعنى

من الكل وبعد الزوف النهرجة وبعدها السئوة فتكون الزوف عنزة الدراهم التي يقبلها بعض الصارف  
دون بعض والنهرجة ماردة الصارف وهي التي تسمى مغيرة لكن القصة فيها أكثر والسئوة عنزة الزغل  
وهي التي تحسها أكثر من فضتها إذا عرفناها ٢ فلزوف والنهرجة ماردة الصارف وهي التي تحسها  
أكثر من فضتها فإذا عرفناها فلزوف والنهرجة يكون القول قول القاض فيها إذا لم يقرب باستفاد الحق أو  
الاجرة والجدل يكون أقر يقض كذا من الدراهم ثم يدعى أن بعضها زوف أو نهرجة فكمثمنه فيقبل قوله  
وردها وأما إذا قال أنها سئوة بعدما أقر يقض الدراهم لا يقبل قوله ولا يرددها **(قوله بمخلاف السئوة)**  
يقض السنين كافي الفتح ونقل الشيخ شاهين عن شرح المجمع جواز الضم أيضا أبو السعود قال ط والاولى  
حذف هذه العبارة والاقتصار على المصنف **(قوله لتفصيل)** أي بين الزوف والنهرجة وبين السئوة **(قوله)**  
في الموصول) أي من كونه يصدق فيه بادعاء الزافة لا للسئوة **(قوله ولو موصولا لتناقض)** الفرق بينهما بين  
ما بعدم محبت يصدق فيه إذا كان موصولا أنه في الثاني مقر يقض القدر والجودة بلفظ واحد فإذا استثنى  
الجودة فقد استثنى البعض من الجملة فصم كقولنا فلان على ألف الأمانة فأما إذا قال يقض عشرة عياد  
فقد أقر بالوزن بلفظ على حذفه بالجودة بلفظ على حدة فإنا قال أنما زوف فقد استثنى الكل من الكل في  
حق الجوده وذلك باطل كأنه قال عيادا لأنما عياد فهو كمن قال فلان على ألف درهم ودينار لا دينار  
فإن الاستثناء يكون بالعلو وإن ذكره موصولا انتهى حلي من يدان العناية ط **(قوله ولو أقر الخ)** بشرى  
أنه إن لم يقرب وقض وهو ساكت ولو بعد نقد الصري في ردوف جامع الفتاوى لو وجد البائع التي رصاها أو سئوة  
أو مستحقا لاستدعى المسموع في الخانة وإن قض ولم يقرب بشئ يدعى أنها سئوة قبل قوله **(قوله أو استوفى)**  
الاستيفاء عار عن قبض الحق بالتسام سعدة وابن كمال **(قوله في دعوا الزافة)** ومثله النهرجة لاتحاد الحكم  
فهما وكذا السئوة قال في النهاية لو أقر يقض حقه ثم قال أنها سئوة أو رصاص يصدق موصولا لا مفعولا  
ط عن الشر بلا سئوة وكذا أقره يقض رأس ماله كافي البرازية ولم يذكر المؤلف حكم وزنهما عند اختلاف  
والدعوى وفي كافي الحكم لو أقر بألف درهم عند مات فالحق وزن خمسة أوستة وكان الإقرار منه بالكوفة فعليه  
مائة درهم وزن سبعة فلا يصدق على النقصان إذا لم يرد موصولا وكذا الدنانير وإن كان في البلاد يتعارفون على  
دراهم معروفة الوزن بينهم صدق اه وأطلق في الدراهم المقر بها فمثل ما إذا كانت دينار من قرض أو من مبيع  
أو غصبا أو بديعة كافي فتح القدر ورأس المال كذلك كافي البرازية وقيد بدعوى المفسر لانه لو أقر يقض  
دراهم مع خمسة مات فدعى وارثه أنها زوف لم يقبل وكذا إذا أقر بالوديعة أو المضاربة أو القصب ثم زعم الوارث  
أنها زوف لم يصدق لانه صار بنافي مال الميت كذا في البرازية وفيها من الرهن قضى دينه وبعضه زوف وسئوة  
فرهن شيئا بالسئوة والزوف وقال خذ منها عافيه من زوف وسئوة صح في حق السئوة لأنها ليست من  
الجنس ولا يصح في الزوف لأنها من الجنس فلا بد من اه بصر **(قوله لأن قوله عياد)** عليه لقوله ولو أقر يقض  
الحاد فالاول ذكره موصولا اه ط **(قوله لمفسر)** يفتح السين المشددة من التفسير بمالقة الفسر وهو  
الكشف وهو ما زاد أو شوا على النص على وجه لا يفي بمعايير التأويل وحكمه وجوب العمل به وهذا غير  
ما قد مناه من التعليل **(قوله بمخلاف غير)** أي من المسائل التي بعدها **(قوله لانه ظاهر)** راجع الاول وهي  
قبض الحق والثاني والظاهر ما احتل غير المراد احتمالا بعد النص بمحملة احتمالا بعد النص بالمفسر لانه  
لا يثبت غير المراد أصلا اه سيدي الوالد **(قوله وأنص)** راجع للتائيه وهو قوله أو استوفى **(قوله قبل برهانه)**  
لانه مضطربان تناقض سيدي عن القضية **(قوله فنيبة عن علا الدين)** الذي في الجرد ذكر في القضية مسئلة ما إذا  
أقر بدین ثم ادعى أن بعضه قرض وبعضه رهنه فيقبل فيه أن يرد من ذكره عبد القادر في الطبقات من الاقارب  
عن علا الدين اه **(أقول)** وسأني نظره في شئ الإقرار لكتبه بخلافه ما ذكر الشارح عن الشر بلا سئوة ولكن  
المعتمد ما شئ عليه المصنف ثم هو له حجية وأقبحه الخبير الرمي والحامدي في الحامدي نعم إن هذا أقام اليقينة على  
أن بعضه رهنه قبل وأقره سيدي الوالد بدرجة الله تعالى فاعتنمه **(قوله قال لا تحرك على ألف درهم الخ)** قيد

بالاقرار بالمال احتراز عن الاقرار بالرق والطلاق والعناق والتسب والولاء فانما لا ترد بالاراء الثلاثة الاول ففي  
البرازية قال لا آخر ان عبدك مرد المقر له ثم عاد الى تصديقه فهو عديم ولا يبطل الاقرار بالرق بالرد ولا يبطل  
بمجرد المولى بخلاف الاقرار بالدين والعين حيث يبطل بالرد والطلاق والعناق ولا يبطل بالرد لانها مسقاط يتم  
بالمسقط وحده واما الاقرار بالتسب والولاء العتاقه في شرح المجمع من الولاء انه لا يرد فيه ما بالرد واما الاقرار  
بالسكاح فلم اراه الا كونه واحداً في مسائل رد الاقرار بالمال انه لا يتخلو ما ان يرد مطلقاً او رداً للجهة التي عينها المقر  
ويحولها الى اخرى او يرد من نفسه ويحولها الى غيره فان كان الاول بطل وان كان الثاني فان لم يكن بينهما مانعة  
وجب المال كقوله له ألف بدل قرض فقال بدل غصب والابان كان بينهما مانعة بطل كقوله عن عبدك لم اقبضه  
وقال قرض أو غصب ولم يكن العبد في يده فليزله الالف صدقه في الجهة أو كذبه عند الامام وان كان في يده  
فاقول للقر في يده وان كان الثالث نحو ما كانت في قط لكنهما الفلان فليز صدقه فلان تحول السبه والا فلا وان  
كان بطلاً أو عتقاً أو زواً أو نكاحاً أو وقفاً أو نسباً أو وقفاً لم يرد بالرد فيقال الاقرار بتردد المقر له في الالف هذه  
قال في المنية وان كان بينهما مانعة فان قال المدعي عليه عن عبدك اني لم اقبضه وقال المدعي بدل قرض  
أو غصب فان لم يكن العبد في يد المدعي بان اقر المدعي عليه يبيع عبدك لا بعينه فعند الامام يوزنه الالف صدقه  
المدعي في الجهة أو كذبه ولا يصق في قوله لم اقبضه وان وصل وان كان في يد المدعي بان كان المقر عين  
عبد فان صدقه المدعي يومئذ يخدم وتسلم العبد الى المقر كذا اذا قال العبد ولكن هذا الالف عليه من  
غيره في هذا العبد وان كذبه وقال العبد في ما بعته وانما في عليه بسبب آخر من بدل قرض أو غصب فاقول  
للمرعى عنه بانته ما له اذ عليه ألف من غيره في هذا العبد اه وانما نقلت عبارة الثانية لان في عبارة العصر  
اختصاراً كانه عليه سيدي الولد (قوله فرد المقر له) كما اذا قال ليس لي عبد شئ وقال في ذلك اوهي  
فلان اه فتح اي ولم يصدق فلان والا فهو تحويل بحر وقد رد المقر له لان المقر لو رد اقرار نفسه كان  
اقر بقبض المبيع الا اني لم اقبض واراد تحليف الآخر انه اقبضه او قال هذا فلان ثم قال هو في اراد  
تحليف فلان واقر بدين ثم قال كنت كاذباً لا يحلف المقر له في المسائل كلها عند أبي حنيفة لانه متفاض كقوله  
ليس لي على فلان شئ ثم ادعى عليه ما لا اراد تحليفه لم يحلف وعند أبي يوسف يحلف العادة وسألت في مسائل  
شئ آخر الكتاب ان الفتوى على قول أبي يوسف واختاره ائمة خوارجهم لكن اختلفوا فيما اذا ادعاه وارث المقر  
على قولين ولم يرجح في البرازية بينهما شيئاً قال الصدر الشهيد الراي في التحليف للقاضي وفسره في فتح القدير  
بان يحتمل في خصوص الواقع فان غلب على ظنه انه لم يقبض حين اقر يحلف له الخصم وان لم يغلب على ظنه  
ذلك لا يحلفه وهذا ما هو في المقر في الاخصام اه بحر (قوله ثم صدقه) قيد بكون التصديق بعد  
الرد لانه لو قبل الاقرار أولاً ثم رد لم يرد وكذا الاراء عن الذين وجهته لانه بالقبول تقدم وكذا اذا وقف على  
رجل فقيله ثم رد لم يرد وان رد قبل القبول ارتد وقالوا ان الاراء يرد بالرد الا فيما اذا قال المدعيون ابرئني  
فأبرأ فانه لا يرد وكذا البراءة الكفيل لا يرد بالرد بحر لكن قال سيدي وفي البرازية الاقرار والاراء  
لا يحتاجان الى القبول ويرتدان بالرد طال في الخلاصة لكل أخذ ولادة على نفسه وليس لغیر ما عنده  
ولكن للقر له ان لا يقبل ضياعه لنفسه من المنة وفي التنازع ثمانية نقل عن الكافي والمأثور للقر له بلا  
تصديق وقبول ولكن يبطل برده اه قلت ٣ ويستثنى الاراء عن بدل الصرف والسلم انه يتوقف على  
القبول ليطلا (قوله في مجلسه) قيده ليفهم اذا لم يكن في مجلسه بالاولى اه ح قال في المنع بان قال  
كان علي علف في مكانه أو بعده (قوله فلا شئ علي للقر له الخ) لان الاقرار هو الاول وقد تدار بدالرد والثاني  
يعوى فلا بد من الجهة أو تصديق الخصم أي المقر حتى لو صدقه المقر ثانياً لزمه الالف استصحاباً كافي  
الهداية وعامة شروحه قال والمراد بالجهة البدنة ط قال سيدي الولد كيف تقبل حخته وهو متناقض  
في دعواه تأمل في جوابه سعية وابشكه في البحر انصا ونقل خلافة عن البرازية بحيث قال في يده عبد

(فرد المقر له ثم صدقه)  
في مجلسه (فلا شئ)  
عليه للقر له بالجهة

٣ قوله ويستثنى أي  
من قوله هم الاراء  
لا يتوقف على القبول  
اه منه

فقال الرجل هو عبدك فردد المقره ثم قال هو عبيدي وقال المقر هو عبيدي فهو الذي الي المقر ولو قال نواليد  
 لاخره هو عبدك فقال بل هو عبدك ثم قال لا خير بل وعبيدي وبرهن لا يتقبل التناقص اه وهذا يخالف  
 ما في الهدايه من أنه لا بد من الحجة فانه يقتضي سماع الدعوى اه اقول وهذا وجه ظاهر دون ما في الشارح  
 ويمكن أن يحمل على ما اذا كان الدائن فقط من غير أن يقول بل هو لك ولفلان فتول هذا خلفه لا نزاع له قال  
 في البحر وهذا بخلاف ما اذا قال اشترت وانكره أن يصدق له أن أحد العاقدين لا ينفي بالفسخ كالا ينفي  
 بالعقد والمضى أنه حقهما في العقد فعمل التصديق ما المقره فينفرد بالاقرار فاقترقا كذا في الهداية  
 وناقضه في الكافي بأنه ذكره أن أحد المتعاقدين لا ينفي بالفسخ وفي مسألة التعاهد قال ولا نه لما تعذر  
 استيفاء الثمن من المشتري فات رضا البائع فيستبد بالفسخ والتوفيق بين كلامه صعب اه وأقر عليه في فتح  
 القدر بقوله بعدم هو صحيح ويقتضي أنه لو تعذر الاستيفاء مع الاقرار بان مات ولا يثبت أن له أن يفسخ ويستمتع  
 بالجارية والوجه ما قدمه أولا اه وأجاب عنه في العناية بأنه لا مناقضة لانه انما حكم أولا بكونه فسخا من  
 جهته لا مطلقا ولأن كلامه الاول فيما أنكر البائع الخصوصة والثاني فيما اذم بتركها لكن قال سيدي  
 الزاوي في حجة الخاتمة عن الحواشي يعقوبة قال صلح الكفاية لا تناقض بين كلامه فيحتاج الى التوفيق  
 لأن مراده بقوله لأن أحد المتعاقدين لا ينفي بالفسخ فيما اذا كان الآخر على العقد معتق فانه اذا قال  
 أحدهما اشترت وانكر الآخر لا يكون انكاره فسحا للعقد اذا لا يتم به الفسخ وفيما اذا قال أحدهما اشترت  
 مني هذا لجاريه وانكره للمدعي العقد هو البائع والمشتري ينكر العقد والبائع بانفراد على العقد فيستبد بفسخه  
 وفيه كلام وهو أن الظاهر أن قوله فيماسبق ولانه لما تعذر الى آخره كون مجرد استعلا البائع في الفسخ لتعذر  
 استيفاء الثمن دليلا مستقلا لخل الوطه بدون اعتبار كون انكار المشتري فسحا من جانبه حتى لو تعذر الاستيفاء  
 مع عدم الانكار لا يستبد بالفسخ أيضا ويدل على هذا قول صدر الشريعة في تقرير رجل الوطه لاسيما اذا جحد  
 المشتري الخ لا يخفى بل غاية ما في التوفيق أن يقال ان مراده فيماسبق استبدال البائع بالفسخ لضرورة  
 تعذر استيفاء الثمن وجوب دفع الضرر وهذا الضرر وللقهر بالشر الى الفسخ فلا يستبد به في راد من قوله  
 ههنا لأن أحد العاقدين لا ينفي بالفسخ الخ عدم الاقرار بعدم الضرر ولا تناقض لكنه يستلزم في  
 فليأمل اه (قوله) او اقرارا ثانيا (الاولى ثمن ويكون صفة لا قرار فانه انكره) قوله وكذا الحكم في كل ما فيه الحق  
 لواحد كما ههنا فان المقره لا ينفي بالفسخ الخ ما اذا قال اشترت وانكره فانه أن يصدق له أن أحد العاقدين  
 لا ينفي بالفسخ كالا ينفي بالعقد اه ح وفي البحر الحاصل أن كل شيء يكون لهما معا اذا رجع المنكر الى  
 التصديق قبل أن يصدق الا يخرج على انكاره فهو جائز كالبيع والنكاح وكل شيء يكون الحق فيه لواحد كالهبة  
 والصدقة والاقرار لا ينفع اقراره بعده اه أي لا ينفع رجوعه الى التصديق وحاصل مسائل الاقرار تقدم  
 الكلام عليها موضحا (قوله) ما كان له (القول) لم يذكر لفظ كان وانظر ما سنذكره في بيان دفعه عند قوله  
 فيبدل الفرق بين الماضي والحال اقول ويمكن أن يقال انه نص على المتوهم الاول بذكره لا تناقض لأن في الحال  
 لا يثبتني الماضي تأمل (قوله) قد قال في البحر ولا فرق بين أن يؤكد الشيء بكلمة قد أولا اه فيكون القيد بها  
 انفاضا اه حوى (قوله) على أن له عليه الخ الاصول أن يقول على ألفه عليه فافهم وفي بعض النسخ على  
 أن له عليه ألف (قوله على القضاء) أي الايقاع قيد بدوى الايقاع بعد الانكار اولاد عام بعد الاقرار بالدين وان  
 كان كلا القولين في مجلس واحد لم يقبل التناقص وان تفرقا عن المجلس ثم ادعاه وأقام البتة على الايقاع بعد  
 الاقرار تقبل لعدم التناقض وان ادعى الايقاع قبل الاقرار لا يقبل كذا في خزنة المفتي بحر اقول فيغي تصديق  
 قوله اولاد ادعاه بعد الاقرار عما اذا كان الاقرار لا ينفذ له على بدون كان والا فلا تناقض بل هو ظاهر تأمل وقوله  
 وان ادعى الايقاع قبل الاقرار أي حصول الايقاع قبل قبيل طرف الايقاع لا ادعى في ما اذا ادعى ايقاع البعض  
 وهي حادثة الفتوى قال في مجموع النوازل ادعى عليه شيئا فأجاب قائلا لا في أي بالرفع فقيل أعلى الايقاع أو الإبراء

او اقرارا ثانيا وكذا الحكم  
 في كل ما فيه الحق لواحد  
 (ومن ادعى على آخر  
 ما لاقفال) المدعى عليه  
 (ما كان له على شيء قط  
 فبرهن المدعى على) أن  
 له عليه (الفو برهن)  
 المدعى عليه (هي  
 القضاء) أي الايقاع  
 (أو الإبراء)

مطلب  
 حادثة الفتوى

فقال على كلام يسجد قوله ان وقى بأن قال أو قست البعض وأرأى عن البعض أو قال أرأى عن الكل لكن لما  
 أنكر أن يثبت أنه قال في الصبر ولا يخفى أن على القول بأن الامكان كاف يسجد مطلقا اهـ (قوله ولو بعد القضاء)  
 أذ قضا القاضي بازوم المال على المنكر (قوله الا في المسئلة الخمسة) سميت بذلك لانها خمسة أقوال للعلماء  
 الاول ما في الذب وهو انه يتدفع خصومة المدعى وهو قول أبي حنيفة الثاني قول أبي يوسف واختاره في المختارات  
 للمدعي عليه ان كل صاحب كفا قال الامام وان معرفة بالحل لم يتدفع عنه الثالث قول محمد بن الشهدان قالوا  
 نعرفه وجهه فقط لا نتدفع فعندنا لا بد من معرفته بالوجه والاسم والتسبب وفي البرازي ينعزل لا ينعزل على قول  
 محمد وفي العمادة لو قالوا نعرفه باسمه ونسبه لا وجه له بل ذكر في شيء من الكتب وفيه قولان وعندنا الامام لا بد  
 أن يقولوا نعرفه باسمه ونسبه وتكني معرفة الوجه وانفقوا على أنهم لو قالوا أو دفعه رجل لا نعرفه لم يتدفع الرابع  
 قول ابن أبي شيرمة أنها لا تتدفع عنه مطلقا الخامس قول ابن أبي ليلى يتدفع بدون بينة وعماه في الصبر وأتى  
 ان شاء الله تعالى في الدعوى أولاً وان صورها خمسة وديعة وإجارة وعارة وهرن ونصب كأودعته فلان أو أعارنه  
 أو أجزأه أو أدرهته أو غصبته منه أو قال أخذت هذه الأرض من راعقة من فلان وهذا الكرم معاملة منه قال  
 في الصبر وأعلم أن قولهم ان الدفع بعد الحكم صحيح بخلاف لما قدمناه من أن القاضي لو قضى للمدعي قبل الدفع  
 ثم دفع بالادعاء ونحوه قلنا لا يقبل إلا أن يخص من الكل فانهم قال السيد الجوى أقول بردعه ما في الدرر  
 باب دعوى التسبب برهن أنه ابن عمه لانيه وأمه برهن الدافع انه ابن عمه لانيه فقط أو على إقرار المنيب كان دفعا  
 قبل القضاء لا بعد فلما كدهم بالقضاء بخلاف الثاني اهـ فسنين أن يخص هذه المسئلة عن الكلمة حينئذ  
 لأوجه لقوله الا في المسئلة الخمسة اهـ تأمل (قوله كاسيحي) اهـ أي في فصل دفع الدعاوى من كتاب الدعوى حللي  
 (قوله قبل برهانه لا مكان التوفيق الخ) متى على القول بأن امكان التوفيق كاف في تقدم قال سيدي الوالد  
 في تنقيحه في جواب سؤال الدعوى اذا فصلت مرة بلوجه الشرعي مستوفية لشرائطها الشرعية لا تنقض ولا  
 تعاد ٢٠ أقول ليس هذا على الإطلاق بل هذا حيث لم يرد للمدعي على ما صدر منه أو لا أمالوجه يدفع صحيح أو  
 جاء بينة بعد عن رغبته فانها تسجد دعواه قال مساجحاني كتبه كالذخيرة وغيرها كما يصح الدفع يصح دفع الدفع  
 (٣) وكذا يصح دفع دفع الدفع وما زاد عليه يصح وهو المختار وكما يصح قبل إقامة البينة يصح بعد كما يصح  
 الدفع قبل الحكم يصح بعد الحكم وفي الذخيرة برهن الخارج على نتاج حكم له ثم برهن ذوايل على نتاج حكم  
 له به اهـ فإذا كان هذا في بينة مثبتة ولها اعتبار وحكمها وسجد دعوى المحكوم عليه وبطل القضاء على  
 المحكوم عليه فكيف لا تبطل بينة ذى السد في الحق بالملك المطلق وان حكم القاضي له بظاهر البينة الغشبية  
 عن البينة فكيف بينة غير مثبتة لان غشبي باليد ولا حاجة للحكم بها اذا انقضاه الذي عليه عند عدم بينة الخارج  
 قضائه لا لقضاء استحقاق فنقول ان أعاد الخصم الدعوى ولا بينة معه بما عدي لا تسجد دعواه لانها عين الاولى  
 حيث لم يقم بينة ولم يأت بدفع شرعي وقدمت أو لا لعدم افتتها أي به تكرر محض منه وقدمت على سبق  
 فلا يلتفت اليه ولا يسجد منها جاعا وفي البرازي لا تسجد دعواه بعد دفعه إلا أن يبرهن على ابطال القضاء بأن  
 ادعى دارا بالأرب و برهن وقضى له ثم ادعى المقتضى عليه الشراء من مورث المدعي وأدعى الخارج الشراء من  
 فلان وزيره المدعي عليه على شرائه من فلان أو من المدعي قبله (٤) أو يقضى عليه بالبابة فبرهن على نتاجها  
 عنده اهـ وهذا يقيد أن قوله لم يصح الدفع بعد الحكم مقيد بأن كان فيه ابطال القضاء وينبغي تنقيده أيضا  
 بما إذا لم يمكن التوفيق لباقي جامع الفصولين عن فتاوى شهاب الدين لو أتى بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع  
 لا يقبل (٥) نحو أن يبرهن بعد الحكم أن المدعي أقر قبل الدعوى أنه لاحق في الدار لا يبطل الحكم  
 لجواز التوفيق بان شرائه بغير علم ملكه في ذلك الزمان ثم مضت مدة الخيار وقت الحكم فله كما أسجل هذا  
 لم يبطل الحكم بالمجاز بل ولو برهن قبل الحكم قبل ولا يحكم ان الشك يدفع الحكم ولا رفعه اهـ لكن ينبغي  
 أن يكون هذا مبنيا على القول بأن امكان التوفيق كاف أما على القول بأنه لا بد من التوفيق بالفعل فلا تقصد  
 بما ذكره قد ذكرنا القولين في مسائل التناقض والذي اختاره في جامع الفصولين وقال انه لا صوب عندي وأقره

ولو بعد القضاء أي  
 الحكم بالمال اذا دفع بعد  
 قضاء القاضي صحيح الا في  
 المسئلة الخمسة كاسيحي  
 (قبل) برهانه لا مكان  
 التوفيق لان غير الحق  
 قد يقضى ويبرأ منه دفعا  
 للخصومة ويحيى في  
 الاقرار أنه لو برهن على  
 قول المدعي أن يبطل  
 في الدعوى أو شهودى  
 كذبة أو ليس عليه شيء

## مطلب

بيان وجه تسمية  
 الخمسة وبيان أقوالها

## ٢ مطلب

الدعوى اذا فصلت بوجه  
 شرعي لا تنقض الا  
 الفائدة

## ٣ مطلب

يصح الدفع ودفع الدفع  
 ودفعه

٤ قوله قبله متعلق  
 بشرائه اهـ منه

## ٥ مطلب

أي بالدفع بعد الحكم في  
 بعض المواضع لا يقبل



في نور العين انه ان كان التناقض ظاهرا والتوفيق خفيا لا يكتفى إمكان التوفيق والا يكتفى الامكان ثم أبدع  
عسلة في الجامع وهي لو أقر أنه له فكش قد راعاه الشراسته ثم رهن على الشراسته بلا تاريخ قبل لامكان  
التوفيق بان يشترطه بعد اقراره وان البينة (٢) على العقد المهم تفيد المال للحال اه (قوله صح الدفع) بخلاف  
لم يكن لي لان ليس لنفي الحال ولم يكن لي لتفريق المضي في التناقض خاتمة قال في الدرر رهن على قول المدعي أنا  
مبطل في الدعوى أو شهدي كذبة أو ليس لي عليه شيء صح الدفع اه ومثله في العمدانية وفيه ادعى رجل مالا  
أو عينا فقال المدعي عليه انك أقررت في حال جواز اقرارك أن لا ادعى لي ولا خصومة لي عليك وأثبت ذلك  
بالبينة تسع وتندفع دعواه وان كان محتمل أنه ادعى عليه بسبب الاقرار لكن الاصل أن الموجب والمسقط اذا  
تعارض على المسقط آخر الان السقوط يكون بعد الوجوب سواء اتصل القضاء بالاول أو لم يتصل اه والحاصل  
انه لو ادعى رجل على رجل مالا وقضى به للدي بالبينة ثم قال المدعي كنت كاذبا فيما ادعيت يبطل القضاء واذا قال  
المدعي بعد القضاء المقتضى به ليس ملكي لا يبطل القضاء بخلاف ما اذا قال لم يكن ملكي وهذا ان قوله ليس  
ملكى يتناول الحال وليس من ضروريه نفي الحال انتفاؤه من الاصل بخلاف قوله لم يكن ملكي فلو ادعى ز يدعي  
عمر ومالا فانكر عمر ودعواه ثم ان زيدا أثبت مدعاه وحكم الحاكم به وأخذ زيدا المال منه ثم ادعى عمر وأثبت كذب  
فيبطل في دعواه هذه حتى انك أقرت بذلك الذي بينه شرعية وأثبت عمر ومدعاه له استرداد المال المذكور  
فما يستفاد مما ذكرناه (قوله في فصل الاستبراء) أي طلب شراء شيء وفيه فوائد عدة تأتي (قوله ان لم يصلحه)  
راجع الى قوله قبل برهانه وكان محل هذه المسئلة عند قوله ون ادعى على آخر ما اذا قال في النسخ وهذا اذا لم يصلح  
أما اذا انكر فصلحه على شيء ثم رهن على الايفاء أو الارباه لم يسمع برهانه على الايفاء اه قال في البحر وقيل  
بكون المدعي عليه لم يصلح لسكوته عنه والاصل العدم أما اذا انكر فصلحه على شيء ثم رهن على الايفاء أو الارباه  
لم يسمع دعواه كذا في الخلاصة بخلاف ما اذا ادعى الايفاء ثم صلحه فانه يقبل منه برهانه على الايفاء كما في الخزانة  
فانه متى أمكن التوفيق فلا تناقض في ذلك ادعى مالا للشركة ثم ادعاهم ديناً عليه تسع وعلى القلب لان مال  
الشركة يتقلب ديناً بالجوهر والدين لا يتقلب وأمانة ولا شركة كذا في الرازيه ومن مسائل دعوى الايفاء ما في  
الخط من المسئلة الخمسة ادعى على آخر ما في درهم وانه استوفى مائة وتحسين وبنى عليه تحسونا وأثبتها بالبينة  
ثم رهن المدعي عليه ما أو فاما التحسين لا تسع حتى يقول اه لا هذا التحسين التي تدعى لان في مائة وتحسين تحسین  
(قوله قبل برهانه على الايفاء) ولا يكون صلحه مبطل للدعوى الايفاء لان غير الحلق قد يقضى دفعا للخصومة  
أو كانه لم يجدر بها انفصال ثم وجد فافاه فلا يكون اقتسامه على الصلح اقرارا بخلاف الاول تأمل قال سيدي  
الوالد رحمه الله تعالى وانظر لو رهن على ايفاء البعض فقد صارت حادثة الفتوى اه أقول لا فرق يظهر بينهما  
تأمل (قوله قبل لا وعده الفتوى) قال في البحر ولتأمل في وجه عدم السقوط وأجاب المصنف عنه عاذرك  
الشارح قال في النسخ والظاهر ان وجهه أن المدعي عليه ما كان حاد اذ لم تكن مشغولة بشيء في زعمه فأتى تقع  
المقاصة والله تعالى أعلم اه ونقله عنه الرمي مع زيادته وقوله ونقول يجعل تصبمه على النكار ذمالم  
أقر به المدعي وهو محارب تدبر اه (قوله وانه الخ) من كلام صاحب النسخ وهو جواب لتوقف البحر في عدم  
السقوط وحسنه فيحتاج للمقاصة صرح بالخاضع أن يصدق في الكل لكن وجه القول الاول يظهر لي لان  
السقوط يكفي في زعم المدعي (قوله فأتى) الواقع في النسخ فأتى تقع المقاصة فله أن يطلبه بثلاثمائة (قوله وان زاد  
لا أعرفك) على قوله فيما تقدم ما كان على شيء قط (قوله كما رأيتك) أو ما جرى بيني وبينك معلومة أو مخالطة  
أو خلطة أو لا أخذ ولا إعطاء وما اجتمع معك في مكان كما في فتح القدير بحر (قوله لا يقبل) أي برهانه على  
القضاء والارباه (قوله لتعذر التوفيق) أي بين كالمية لانه لا يكون بين اثنين معاملة من غير معرفته ذكره أصحابنا  
(قوله لان المشتجب) من الرجال هومن لا يتولى الاعمال بنفسه بقرينة قوله حتى لو كان الخ وقيل من الاراء  
كل أحد لعظمته (قوله بالشغب على يده) الشغب بالسكون وقيل يحرك مبع الشرف قاموس (قوله حتى لو

كان) أي المدي عليه فزع هذا على ذلك القول أي التقيد بالمتجنب في النهاية تعاقبا مستحان وفي اصلاح  
 الاصلاح وفيه نظر لان معنى إمكان التوفيق على أن يكون أحدهما من أن يتولى الأعمال بنفسه لاي أن يكون  
 المدي عليه بخصوصه اهـ ودفعه ظاهر لان الكلام كله في تناقض المدي عليه لا المدي بجرأ أقول ويؤخذ من  
 كلام الشارح ومما تقدم جواب حادثة الفتوى الكافي الخواشي الخبرية وهي ادعى أن موره اشتري منك ثورا بكذا  
 أقصته منه كذا وفي كذا فأجاب بأن موره في المشتري ثورا قاط ولا كان يعرف فبرهن على دعواه فبرهن الآخر  
 على دفعه جميع الثمن أنه يقبل بالاشكال لانه لا يصح جوابه الا على نفي العلم اهـ (قوله) نعم لو ادعى الخ) هذا مريب  
 بكلام محذوف مفهومه المقام تقديره وماذا لم يكن التوفيق لم يندفع التناقض كقولنا لم ادفع اليه الشاة ثم ادعى  
 الدفع لم يسمع لانه يستحيل أن يكون دافعا وغير دافع في شيء واحد نعم لو ادعى الخ قال في الدرر عن الفقيه المدي  
 عليه قال للمدي لا أعرف فلما ثبت الحق بالينة ادعى الاصال لتسعي ولو ادعى اقرار المدي بالوصول أو الاصال  
 تسعي اهـ قال في البصر لان المتناقض هو الذي يجمع بين كلامين وقتما لم يجمع ولهذا وصدة المدي عينا لم يكن  
 متناقضا ذكره الترتاقي اهـ وعما فيه وهو أحسن مما عمل به الشارح وبه ظهرا في قول الشارح اقرار المدي  
 عليه صوابه المدي باسقاط عليه الآن يقرأ المدي عليه بصفة المني للفاعل فيكون معناه الذي ادعى عليه  
 الدفع تأمل ثم ادر يا مؤيد هذا في المقدسي حيث قال وقالوا فمين قال لم ادفع ثم قال دفعت لم يقبل للتناقض الا  
 اذا ادعى اقرار المدي بذلك فيقبل لان التناقض لا يمنع صحة الاقرار وعنه عامل به البصر وأجاب صاحب الجبر  
 في (٢) حادثة أي أن لن عليه الدين في دفعه الى أخيه ثم ادعى عليه به وأنه لم يدفع فقال دفعتم ثم قال لم ادفع  
 فكيف به في الأخ فاق المدي عليه فانه يبرأ لان تصديق الأخ المأذون في الدفع اليه كتصديق المدي اهـ وقد  
 علمت ما اذا صدق المدي وحكي صاحب الكافي في قول البيهقي في ابراهيم في فصل المحتجب والمخدرة باتفاق  
 الروايات لان البراءة تقبل بالامرفة لكن عبر عنه صاحب البصر والعيني بقيل (قوله) بالوصول أو الاصال) بأن  
 ادعى اقراره بأنه وصله منه ثورا وأوصله وبرهن (قوله) لان التناقض) أي من التبريم (قوله) لا يمنع صحة الاقرار  
 أي اقرار الدائن بالدفع اليه اذا قامت برينة قوية كما يفهم من سياقه (قوله) ثم بحده صح) أي بخوده ومعنى صحة  
 بخوده لانه لا يكون متناقضا ولا تسعي اليه باقراره السابق وفيه انه ليس عقد متحقق من ايجاب وقبول صادرين  
 منهما فكيف صح بخوده ط (قوله) بلا من باطل) هذا التمايز لانه اقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مبادلة مال بمال  
 والواقع الذي لا يكاد أن يختلف أن البيع لا يكون الابتن لان الاقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مبادلة مال بمال  
 فلو قبل صحة الاقرار ثم بالصب عن تعيين الثمن لكان له وجه ط (قوله) لان الاقرار بالبيع الخ) فيه ما تقدم انفا من  
 أن الاقرار بالبيع اقرار بركنه لانه مبادلة مال بمال الآن يحمل على أنه اقرار بالبيع بلا مال تأمل قال في المتوسط  
 شهده على اقرار البائع بالبيع ولم يسم الثمن ولم يشهدا بقبض الثمن لا تقبل لان حاجة القاضي الى القضاء  
 بالبعد ولا يتسكن من ذلك اذا لم يكن الثمن مسمى وان قالوا لا عندنا انه باعه منه واستوفى الثمن ولم يسم الثمن  
 خا لان الحاجة الى القضاء ملاب للمدي دون القضاء بالعقد فقد انتهى حكم العقد باستيفائه الثمن وفي مجمع الفتاوى  
 شهده أنه باع وقض الثمن غاروان لم يسموا الثمن وكذا لو شهدا باقرار البائع أنه باعه وقبض الثمن اهـ وقال في  
 الخلاصة شهدوا على البيع بيايين الثمن أن شهدوا على قبض الثمن تقبل وكذا لو بين أحدهما وسكت الآخر اهـ فور  
 العين في أوائل الفصل السادس وسأتي الكلام على ذلك مستوفى في كتاب الشهادت في باب الاختلاف فيها ان  
 شاء الله تعالى (قوله) أمتمنه) لاجابة الى قوله منه لان ضمير باعه يعني عنه اهـ ح أي لان باع قد استوفى بموله  
 لانه يتعدى بنفسه ومن قد عدلما المصنف بنفسه حيث قال باعه الا أن يقال انما ادعى ح ط ادفع وهم عود الصبر  
 الى المدي من أول الامر تأمل (قوله) عيا) أي قديما وجوب الرد (قوله) فبرهن الخ) أما لو برهن على القسح وقبل  
 لان الانكار فسح من (قوله) أي المشتري) لو رجع القضيما الى البائع لكان أولى لان البراءة من العيوب تكون  
 من البائع غالباً بان يقول بعثته وأتارى عن الرد بما فيه من العيوب نعم الا بانه يكون من المشتري ط

كان ممن يعمل بنفسه  
 لا يقبل نعم لو ادعى اقرار  
 المدي عليه بالوصول  
 أو الاصال صح دعو  
 في آخر الدعوى لان  
 التناقض لا يمنع صحة  
 الاقرار (أقر ببيع  
 عبده) من فلان (ثم  
 جدهم) لان الاقرار  
 بالبائع بلا من باطل  
 اقرار بركنه (أي  
 على آخره) باعه  
 أمته) منه (فقال)  
 الآخر (لم يسمه) مثلك  
 قط فبرهن المدي على  
 الشراء) منه (فوجد)  
 المدي (بما عيا) وأراد  
 ردها (فبرهن البائع  
 أنه) أي المشتري (برى  
 اليه من كل عيب بها

مطلب

جواب حادثة الفتوى

٣ مطلب

حادثة أن تدونه في  
 دفعه لآخره الخ

مطلب

لو شهدا على البيع  
 وقبض الثمن يقبل وان  
 لم يسموا

لم تقبل بنية البائع  
للتناقص وعن الثاني  
تقبل لامكان التوفيق  
بيعه وكيله وأزائه  
عن العيب ومنه وأقعة  
سمرقتاقت أنه  
نكحها بكنا وطالبته  
بالمهر فانكر

١ اسم كآب وهو عدة  
القنارى اه منه

مطلب ١  
أنكر البيع فأنشئه  
المشتري وأراد الرد  
بالعيب فادعى البائع  
البراءة عن عيب لا يقبل  
للتناقص

مطلب  
أنكر البيع فأنشئه  
المشتري فادعى البائع  
الاحالة لجمع

٢ مطلب  
الجواب التام عن  
اشكال جامع الفصولين

٣ مطلب  
ادعى شرعيه فأنكر  
فأنشئه فادعى البائع أنه  
رده عليه بالعيب يقبل

٤ مطلب  
واقعة سمرقند

٥ مطلب  
قال لانكاح ينشأ  
فبرهنت فبرهن على  
الخلع عيال يقبل

٦ مطلب  
لو قال لم أتزوجها قط  
أو لانكاح قط فبرهنت  
فبرهن على الخلع بمال  
لا يقبل

(قوله لم تقبل بنية البائع) أى للتناقص اذ شرط البراءة من العيب تصرف في العقد بتغييره عن اقتضاء صفة  
السلامة التي غيرها وتغيير العقد من وصف الى وصف بلا عقد محال ولذا بطل التوفيق ظهر للتناقص (قوله  
للتناقص) لان اشتراط البراءة تغيير للعقد من اقتضاء وصف السلامة الى غيره فيقتضى وجود العقد اذ الصفة  
بدون الموصوف لا تتصور وقد أنكره فكون مناقضا واستشكل بأنه ينبغي أن تقبل البنية فيها وفاها خلافا لغيره  
لأنه صار مكذبا بشرعانية المدعى فلو أنكر بالعدم كما تقدمت فظاهر فصار كافي الكفاة من أن رجلا لو برهن  
أنه على الغائب ألفا وهذا كفيه بآمر يرجع الكفيل على الغائب ولو أنكر الكفاة أصلا لانه صار مكذبا  
شرعا في أنكره فلو كفى بالعدم قال ويمكن الفرق بان الحكم بأدائه ثم حكم بالرجوع أيضا فلا حاجة الى إقامة  
البينة فأنشأ على كفايته لشيئها أولا وهذا الحكم بالشراء ليس بحكم بالبراءة والا فبأنه فلا بد من الدعوى فيطلبه  
التناقص فافتقر او يمكن بان رد بيان انكاره لما لحق بالعدم لما لا يتحقق التناقص لعدم انكار البيع والشراء  
فينبغي أن يصح الدعوى على أصل قال في العدة ١ أنكر البيع فبرهن عليه المشتري فادعى البائع أحالة يسمع  
هذا الدفع ولو لم يدع الحالة ولكن ادعى ايفاء الثمن أو الإبراء باختلاف المتأخرون اه وقد بان بان القرع  
يصير مكذبا شرعا لأن حكم القاضي عياض مخالف لآراءه وفي مسئلتنا لم يقض بالبيع حتى تناقص الخصم فلم يكن  
مكذبا بشرع لمجرد قال ط وفيه نظر اه وكذا نظره في الرمي قال سبكي والدرجة الله تعالى أى تفسيره للتفسير  
فإن القضاء بالشراء قضاء بالبيع فامضى قوله لم يقض القاضي بالبيع (واقول) ٢ الجواب النافع أن شأنا لله  
تعالى ما يستفاد من كتاب نور العين في غير هذا المثل وفي غيره هذه المسئلة وهو أن الكفيل لما التصق بعه بالعدم  
وثبت خلافه وهو كونه كفيل لم يسمع في أعادته زعمه ولم يرد نقض البينة بل رضى بجميعها حتى جعله بمنى الدعوى  
الرجوع على الأصل وأما البائع في مسئلتنا قد سفي في أعادته ما ل زعمه وهو رادته بعد التحقق بالعدم  
بثبوت خلافه وأراد نقض ما أنشئه البينة وهو عدم رادته فلهذا فارق واضح حق وكذا يقال في دعوى  
الاحالة لأنها نسخ للعقد الذي أنشئه الخصم بالبينة فضبه بقر ولو جها وهي المتقدمة عن البر عن العدة فأنشأ  
ادعى على آخر أنه اشترى منه هذه الدار فانكر الشراء فلما أقام المدعى البينة على الشراء ادعى المدعى عليه أنه ردها  
عليه يعني أقامها يسمع هذا الدفع ولو لم يدع الاحالة ولكن ادعى ايفاء الثمن أو الإبراء باختلاف المتأخرون ومثله  
يقال في جواب ٣ مسئلة ما إذا ادعى عليه شرعه عدده فانكر فبرهن عليه فادعى عليه أنه رده عليه بالعيب يسمع  
لأنه صار مكذبا في أنكره بالبيع فارتفع التناقص بشكك في الشرع كما ارتفع تصديق الخصم اه فاحفظه فانه  
يتفعل في كش برهن أمثال هذه المسائل (قوله لامكان التوفيق ببيعه وكيله) أى وكيل البائع فقوله أولا  
لم يبعها من قبل قط أى مباشرة وقوله برى الله من كل عيب أى إلى وكيله وفعل الوكيل كفعل الموكل (قوله  
وأرأته عن العيب) من إضافة المصدر الى المفعول وهو ضمير الوكيل والفاعل المشتري الخ وعلى ما قلنا من إضافة  
الى فاعله والضيمير لوكيله وهو المفهوم من عبارة الجرح (قوله ومنه واقعة سمرقند) ٤ أى من ضمن مسئلة  
المصنف وهو ما وقع فيه التناقص ولو جرح به لكانت أوضاعه لكن لا يظهر أن هذه الواقعة منه لان عقد النكاح  
الاب فيه سغير لا تطبق عهده بخلاف بيع الوكيل وأيضا الخلع هنا ظاهر في أنه قائم به بخلاف المبرأ فانه غير  
ظاهر في أنه حاضر وقت البراءة فافهم أسرار المبال ولا تكن ممن يعرف الحق بالرجال نعم التوفيق ظاهر فيما  
نذكر في المحققة الآتية عن الجرو وقال لانكاح يبنى وينتد إلى آخر ما ذكره عن سبكي والدرجة الله تعالى  
(قوله ادع الخ) بدل من واقعة (قوله فانكر) ٥ أى بان قال لانكاح ينشأ كافي الجرح عن جامع الفصولين  
وعبارة الخلاصة فانكر الزوج النكاح أصلا اه قال في الجرح ولو قال لانكاح يبنى وينتد فلما برهنت على  
النكاح برهن على الخلع تقبل بيته اه أى لان في الحال لا يلزم منه في الماضي فبرهن جدد تناقض أصلا  
لكن يعكر عليه قول الشارع لاحتمال أنه زوجه أو ادع الخ واطهار أنه تعليل لخلاف ظاهر الرواية وفي الجرح  
ولو قال لم يكن بيننا نكاح قط ٦ أو قال لم أتزوجها قط والباقي بحاله فيقتضى ما مر في مسئلة العيب على ظاهر  
الرواية ينبغي أن يكون هذا وسيلة للعيب فلا تقبل بيته وفي ظاهر الرواية لا تقبل بنية البراءة عن العيب

فهرنت فادعى أنه خلعه على المهر (٣٤) تقبل لاحتمال أنه زوجة أبوه وهو صغير ولم يعلم خلاصة (بطل) جميع (صل) أى مكتوب

(كتب ان شاء الله في آخره وقال آخره فقط وهو استحسان واضح على قوله فتم وانفقوا أن الفرقة كفصل السكوت وعلى انصرافه لكل في جبل عطف باو وأعقت شرط وأما الاستثناء بالآ وأخواتها فلا خيرا إلا لشيئ بنسبة كله مائة درهم وجسور دينارا الا درهمان فلاول استحبنا أو أما الاستثناء بان شاء الله بعد جلتين أيقاعتين فالهما اتفاقا وبعد طلاقين معلقين أو طلاق معلق وعق معلق فالهما عند الثالث والأخير عند الثاني ولو بلا عطف أبوه بعد سكوت فلاخبر اتفاقا وعطفه بعد سكوت لفو ٢ مطلب فائدت لحوه ٤ مطلب صل كتب فنه بيع وإجارة واقراء وغير ذلك وكتب في آخره ان شاء الله تعالى ٣ قوله والانا في ماقبله أى ان لم تقصر الجبل بالة وليس بل يقبض على ما يراى بها أولا وهي الجبل في الصل وقعت المناهية بين ذكره الاتفاق على الرجوع للكل وبين ذكره الخلاف فيما تقدم بين الامام وصاحبيه لانه أولا حكى الخلاف وقالنا حكى الاتفاق فاذن ان تقصر الجبل بالقول فلاذلك اه منه الثاني

لانه انما اقرار بالبيع فكذلك اطلع ويقضى سابقة النكاح فمحقق التناقص اه سيدى الوالد بن زيادة (قوله) فهرنت أى على النكاح (قوله) تقبل أى دعوا أى وبطل بالمرهان عليها (قوله) لاحتمال أنه زوجة أبوه وهو صغير أى فانكاره النكاح بحمل على قى ما شرته بانه زولا بنافى وقوعه بطريق الاحتمال واذا كان كذلك فلا يتناقص دعوى الخلع على المهر بعد (قوله) جميع صل) فزرى معرب والجمع أصل وصال وصكوك اه وأشار بقوله جميع الى أنه بطل سواء اشتمل على شيء واحد أو أشياء والخلاف في الثاني (قوله) وقال آخره بالرفعى أى بطل آخر الصل المشتل على أشياء اذا اصل في الجبل الاستقلال والصل بكتب للاستئذان فلو انصرف الى الكل كان سطلاه فيكون ضمما قصده فيصرف الى ما يليه ضرورة كذا في التبيين وله أن الكل يكون كشيء واحد بحكم العطف فيصرف الى الكل كافي الكلمات العطفية قال الامام اذا كتب بيع واقرار وإجارة وغير ذلك ثم كتب في آخره ان شاء الله تعالى بطل الكل قياسا لما تقدم من أن الكل كشيء واحد بحكم العطف وعندنا أى يوسف ومحمد بطل الاخير فقط استحسانا (قوله) ان الفرقة أى على أن الفرقة في الخط كالسكوت في النطق فيكون الاشارة اجمالى ما بعد الفرقة اتفاقا كما يرجع في السكوت الى ما بعده (قوله) وعلى انصرافه أى الانشاء ولو قال وعلى الانصراف للكل لكن أوضع (قوله) في جبل) أى قوله والانا في ٣ ماقبله وهو مسئلة كتب الصل كقوله امر أنه طالق وعبد عمر وعليه المنى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى قال في العرو والحاصل أنهم انفقوا على أن المشئة اذا ذكر بعد جمل متعاطفة بالواو كقوله عبد عمر وامر أنه طالق وعليه المنى الى بيت الله تعالى ان شاء الله تعالى ينصرف الى الكل فبطل الكل فشى أو خفيفة على أصله وهما آخرها ضرورة ٢ كتب الصل من عمومها عرض اقتضى تخصيص الصل من عموم حكم الشرط المتعقب جملا متعاطفة للعادة وعليها يحمل الحادث وإن كان قوله لهما استحسانا راجعا على قوله وتظاهره أن الشرط ينصرف الى الجمع وان لم يكن بالمشئة اه وفي وكالة الزبانية وعن الثاني قال امر أن يزيد طالق وعبد عمر وعليه المنى الى بيت الله تعالى ان دخل هذه الدارة نال زيد ثم كان كله لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال انتهى وكان الشارح يغفل عن قوله وأخرها صورة كتب الصل فكان عليه أن يقول وعلى انصرافه للكل في جبل قوله لم يكتب (قوله) وأعقت بشرط) أى سواء كان الشرط هو المشئة أو غيرها كما صرح به في البحر والتظاهر أن هذه الخاص بالآخر الراسياتى بعدم من قوله وأما الاستثناء الخ تأمل (قوله) وأما الاستثناء بالالخ) أى الواقع لفظا والواقع خطا وهو ما طلاقه بعم طلاقين وعناقين وطلاقا وعقفا (قوله) فلاخبر) أى اتفاقا لفرقه وأصله وانقطاعه عما سواه كما عاى في أنه زهدا للمحدود في القذف فإن قوله تعالى الا الذين تواروا رجع لقوله وأولئك هم الفاسقون لا الى قوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا أيضا فاقرا على ما بين لخصيص واستثنى شأ كان من الآخر بحسب روفه والحاصل أن الشرط اذا تعقب جملا متعاطفة متصلا بها فإنه للكل اه قال في الحواشي السعدية لا يقال كيف خالف أبو حنيفة أصله فإن الاستثناء ينصرف الى الجملة الاخرى على أصله لان ذلك في الاستثناء الاوقلة ان شاء الله تعالى شرط شاع الملاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس بالحققة فتأمل (قوله) الاقر بنه) فعمل بها الاول والثاني (قوله) فلازل) ولو قال الاذين انرا لثاني (قوله) أيقاعتين) أى مخبرتين ليس فيها متعلق بقر بنها لمقابلة نحو أنت طالق وهذا حرا ان شاء الله تعالى ح (قوله) وبعد طلاقين معلقين) بخوان دخلت الدار فانت طالق وقلائه ان شاء الله تعالى (قوله) أو طلاق معلق وعق معلق) بخوان دخلت الدار فانت طالق وعبدى حرا ان شاء الله تعالى وأشار به الى أنه لا فرق بين الشئيين من جنس واحد أو من جنسين واختلف في هذا في النطق وأما في الصل فهي المسئلة المتقدمة وأما اذا ان اتفاقا لمعنا غما هو في الأيقاعتين وأما في المعلقين فمجمعه وخالف أبو يوسف ط (قوله) ولو بلا عطف) مفهوم قوله عطف أى اذا وقع الشرط بعد جمل غير متعاطفة ومتعاطفة لكن حصل سكوت بينها أى في اللفظ أو فرقة في الخط (قوله) أبوه بعد سكوت) أى اذا كان السكوت بين الجملة الاخرى وبين ما قبلها (قوله) فلاخبر اتفاقا) مراده بالآخر ما بعد السكوت (قوله) وعطفه بعد سكوت لفو) اذا كان فيه ما يوسع على نفسه كما اذا قال ان دخلت

ذكره الخلاف فيما تقدم بين الامام وصاحبيه لانه أولا حكى الخلاف وقالنا حكى الاتفاق فاذن ان تقصر الجبل بالقول فلاذلك اه منه الثاني

الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أي فقصداً لا يقع الطلاق الا بدخولها (قوله) الا بعينه تشديد على نفسه) كما اذا قال ان دخلت الدار فانت طالق وسكت ثم قال وهذه الدار أي دخلت الثانية في البين بخلاف وهذه الدار الاخرى ولو قال هذه طالق ثم سكت وقال وهذه طلقت الثانية وكذا في العتق بحر (قوله) اجاب بعدموته أي وقدمات وهي على دينه فلها الميراث (قوله) وقالت ورثته قبله أي أسلمت قبل موته فلها ميراث لها (قوله) صدقوا أي بلاعين الا اذا ادعت عليهم بكفر بها بعد موته فيخلفون على عدم العلم (قوله) تحكيما للحال أي استحبابا لظاهر الحال وان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى وفي التصريح بالاستحباب الحكم ببقاء امر محقق لم ينظر عدمه وحرمان يحكم بقايعه في الاشياء والنظام في قاعدة البين لا يزال بالشك وفي آخ باب التحالف من بحره (قوله) كما يحكم الحال الخ هذه العبارة ليست موجودة في أصل المصنف وانما الذي فيه قوله بعد كما في مسلم الخ يجعل المصنف وجه الشبهة هما كون القول الورثة فيها وأراد بقوله كما يحكم الحال في مسئلة بحر بان ماء الطاحونة وانقطاعه أي اذا اختلف المؤخر والمستأجر في حرمان ماء الطاحونة وانقطاعه فانه يحكم بالحال ويستدل بها على الماضي فاذا كان الماء جار في الحال حكماً به أحرار من أول مدة الاحارة الى زمان النزاع فيستحق الاحرار وان لم يحركه ثابا لانقطاع كما في الحاشية فان قلت حرمان الماء يثبت الاستحقاق وكلامنا في عدمه قلت يمكن أن يقال ان الانقسام على العقد اقرار بالجر بان فكان الاجر ثابتاً واستحقاق من كل وجه فاذا ادعى الجري بان يكون مدعيها استحقاقه الاجر عملاً بالاقرار السابق لا بتحكيم الحال اللاحق فاذا لم يستحق بهذا التحكيم بصيرداً فاعبه وهو يصلح للدفع فان قلت اذا كان الاستحقاق ثابتاً بالعقد من كل وجه يكون ادعاء المستأجر عدم الجري بان وتحكيمه حجة للاستحقاق مما في ختمين الاجرة قالت يمكن أن يجاب بان كون الانقسام على العقد اقراراً بما هو حجة غير قوية فلا يعمل به اذا قاله عدم الجري بان المشاهدة فيكون عدم الجري بان تحكيمه للدفع عنه لا للاستحقاق (قوله) جريان الخ لوجه تخصيص الجري بان بل الانقطاع كذلك فكان الاولى حذفه (قوله) الطاحونة أي المستأجر اذا قال المستأجر لم يتمكن من الانتفاع بها لعدم جري بان ماها وقال المسائل بل تمكنت فينظر الى وصف الماء في الحال ويحكم به فيما مضى (قوله) للدفع لا للاستحقاق أي لدفع دعوى المدعي كما في المسئلة السابقة فان قيل هذا منقوض بالقضاء بالاجر على المستأجر اذا كان ماء الطاحونة تجار باعتدال الاختلاف لانه استدلال بالحال لا بآثار الاجر قلنا انه استدلال بدفع ما يدعي المستأجر على الاجر من ثبوت العيب الموجب لسقوط الاجر ما ثبوت الاجر فانه بالعقد السابق الموجب له فيكون دافعا لموجبها بقوية (قوله) كما في مسلم ما الخ) يظهر منه مثلاً للاستحقاق بتحكيم الحال وصنيع الشرح هنا ليس على ما ينبغي فلأبقي المصنف من غير زيادة مسئلة الطاحونة قلنا أن اولي قال سدى والد هو غشيل للنبي وهو الاستحقاق وحاصله انما كان القول لهم هنا أيضاً السابق ولا يمكن أن يكون لها ابتاع على تحكيم الحال لانه لا يصلح حجة للاستحقاق وهي محتاجة اليه ما الورثة فهم المدافعون وبشبهتهم ظاهر الحديث أيضاً (قوله) فازنه بصيغة المضارع (قوله) لان الحادث الخ أي وهو الاسلام ولو كان القول قولها لكان تحكيم الحال موجباً لاستحقاقها الارث وكان الاولى لشرح التعديل بالعله السابقة لان ما ذكر لا يصلح لتعديلاً لتقديم (قوله) لا قرب أوقاته وأقربها ما بعد موت الزوج (قوله) وقع الاختلاف الخ بان مات رجل له أولان فماتت واحدة ولم يمسلم فتأخذت ابناً كافراً وقال ولده المسلم مات مسلماً فالحديث لا يورثون ولا يورثون كذا قالت أمه أم مسلمة ماتت زوجي مسلماً وقال أولاده الكفار كافراً وصدت المرأة أخوال الميت وهو مسلم قضى بالميراث للمرأة والاخر دون الاولاد قال صاحب البحر ولا يحتاج الى تصديق الا بالخ بل تكفي دعوة المرأة انه مات مسلماً وتبعه المقدسي لكن استظهر فيمسدى الوالد أن تصديق الاخ شرط لازمه مشاركاله أنه لا يورث كذبها يكون معرفة بان ولده وارثه فيجب الاخ به فلا يرث وكان صاحب البحر فهم أنه شرط لارث المرأة أيضاً وليس كذلك فيما يظهر فلا منافاة تأمل (قوله) هنا ابن مودعي مراده لابن من يرث بكل حال فالتب والاب والام كالابن وقيد لابن لانه لو قال هذا أخوه مشقة

الاجابة تشديد على نفسه وتماه في البحر (مات) ذي فقالت عرسه أسلمت بعدموته وقالت ورثته قبله صدقوا (كما يحكم الحال) (كما يحكم الحال) (في مسئلة) جريان (ماء) الطاحونة) ثم الحال انما تصلح حجة للدفع لا للاستحقاق (كافي) مسلم مات فقالت عرسه (النية) (أسلمت) قبل موته) فآرته (وقالوا بعده) فالقول لهسم لان الحادث يضاف اقرب أوقاته (فرع) = وقع الاختلاف في كفر الميت واسلامه فالقول لابي الاسلام بحر (قال المودع) بالفتح (هنا ابن مودعي) بالكسر (الميت)

ولا وارث له غيره وهو بدعيه فالقاضي يتأني في ذلك والفرق أن استحقاق الآخر مشروط بعدم الابن بخلاف الابن  
لأنه وارث على كل حال وكل من يرث في حال دون حال فهو كالآخر بحر مع زيادة ثم إذا تأني ابن حضر وارث آخر  
دفع المال لأنه لا خلف عن الميت وإن لم يحضر أعطى كل مدعى ما أقر به لكن يكفل نفقة وإن لم يجد نفقلاً أعطاه  
المال وضمنه إن كان نفقته في إهلاك أمانته وإن كان غير نفقة تلوم القاضي حتى يظهر أن لا وارث للميت أو أكبر  
رأيه بذلك ثم يعطيه المال ويضمنه ولم يقدره التلوم بشئ بل موكل إلى رأى القاضي وهذا أسسه بأبي حنيفة  
وعندهما مقدر يجوز له كذلك أحكي الخلاف في الخلاصة من القضية قال وعن أبي يوسف مقدر بشئ (قوله)  
لا وارث له غيره) قدس به لأنه لو قال له وارث غيره ولا أدري أمات أم لا لا يدفع الميت لأقل التلوم ولا بعده حتى  
يقم المدعي بنفقه يقول لا تعلم له وارث غيره ومثل إقرار المدعي بما ذكرنا لو أقر أن الميت أقر بأن هذا ابنه أو أبوه أو  
مولاه أمعه بخلاف ما لو أخبر عنه بأنه زوجته أو أنه موكل بالمال والموصى به بالكل أو بالثلث فإنه لا يدفع  
إليه المال لأن ذا البدق بسبب يقتضط وفي فسخ القدر ولو ادعى أنه أخو الغائب ومات ماله وهو وارثه لا  
وارث له غيره وأدعى أنه ابنه أو أبوه أو مولاه أمعه أو كنت أمراً أو دعت أنهما عمة الميت أو زالتها وبنت أخته  
وقال لا وارث له غيره وادعى آخر أنه زوج أو زوجة للميت أو أن الميت أوصى له بجميع ماله أو ثلثه وسددهما  
ذواليد وقال لا أدري للميت وارث غيره أو لا لم يكن للمدعي الوصية بشئ بهذا الإقرار يدفع القاضي إلى الأب والأم  
والآخر موكل بالعاقبة والعملة والحالة أو بنت الاخت إذا انفردا ما عدا الاحتجاج فلا يرأى أحدهما مدعي البنوة مدعي  
الاخت ولكن مدعي هذه الأشياء ما ذكرناه مدعي الزوجة أو الوصية بالكل أو بالثلث يستدل بإقرار ذي اليد مدعي  
الاخت أو البنوة ولي يعلم استحقاق الابن ما هذه زوجة الميت أو موصى له هذا إذا لم تكن بنفقه على الزوجة  
أو الوصية فإن أقام أخذها به بحر وفيه ومن دعوى الجميع وإن كانت في بدق بدعاه أحد الزوجين فسد قدر يد  
يؤمر بأعطائه أقل النصين لا أكثرهما أه قبلت بدعاه فلا يرأى من وقال لا تعلم له وارث آخر فله أكثر النصين  
اتفاقاً كذلك شرحه لأن ملك (قوله دفعه إليه وهو بحر) لاقراره أن مافي بدملك الوارث بخلافه عن الميت  
والعارية والعين للمعصوبة كالوديعة ط (قوله كقوله هذا ابن دائي) والمثله بمثلها بان قال لا وارث له سواء  
(قوله قيد بالوارث) أي الذي هو الابن ويحرم (قوله لم يدفعها) لأنه أقر بقيام حق المدوع وملكه فيها الآن  
فكون إقراره على ملك الغير ولو كذلك بعد موته لم يملكه فإنه أقر له ملكه كما في بدمن غير ثبوت ملك مالك  
معينه له الحال وفي فصل الشراء وإن أقر بزوال ملك المدوع لكن لا ينفي حق له لا ملك أصل ملكه بإقراره  
فصار كإقراره بالوكالة بقض الوديعة ط وتوضيح الفرق بينهما أن في المسئلة الأولى أقر أن مافي بدملك الوارث  
خلافه عن الميت فصار كأنه أقر أنه ملك الوارث وهو بحر أصالة وفي هذه المسئلة فصار إبطال حق المدوع في العين  
بإلتهامه بدق لأن بد المدوع كبد المالك فلا يقبل إقراره (قوله فإن أقر ثانياً) سواء كان متصلاً بالاول أو بأن قال  
هذا ابنه وهذا الآخر أيضاً ومنفصلان بأن أقر للثاني في مجلس آخر حوى (قوله إذا كذب الابن الاول) حكم  
مفهومة ظاهر وهو ما إذا صدقه فبشتر كان (قوله لأنه إقراره على الغير) أصحة الإقرار بالاول لعدم من يكذبه  
(قوله إن دفع الاول بلا قضاء وهو الصواب) كافي الفسخ خلافه في غاية البيان من أن المدوع لا يغرم للابن الثاني  
شياً بأقراره لأنه لا استحقاق له ثبت في تحقيق التلف (تنبيه) لو أقر بالوديعة لرجل ثم قال لا بد وديعتان أو  
قال غصبت هذا من فلان لا بد من فلان وكذا العارية فإنه يقضى بها الاول ويضمن للثاني قيمته وكذا في الإقرار  
بالدين ولو قال هذا فلان وهذا فلان المقر له الانصف الاول فإنه لفلان كان حائراً وكذا قال هذه الخطة  
والشعر لفلان لا كرام من هذه الخطة فإنه لفلان إذا كانت الخطة أكثر من الكرك في الأصل لمولانا بمجرده  
انتهى من الدعوى اه ط عن البحر (قوله ترك قسم بين الورثة) أي سواء كانوا من يجب أو لا قال في آخر  
الفصل الثاني عشر من جامع الفصولين راجعاً إلى الأصل الوارث لو كان محجوباً بنصره بمجدد وأخت  
لا يعطى شيئاً لم يرهن على جميع الورثة أي أبا ادعى أنه أخو الميت فلا بد أن ثبت ذلك في وجه جميع الورثة  
الحاضرين أو يشهدوا أنهم لا يعلمون وأرنا غيره ولو قال لا وارث له غيره تقبل عنه لا اعتدال أي يلى لأنهما

مطلب

مدة التلوم في دفع المال  
للسوارث الذي أقربه  
المودع

لا وارث له غيره دفعها  
(البه) وجوباً كقوله  
هذا ابن دائي قيد  
بالوارث لأنه لو أقر  
أنه وصيه أو وكيله أو  
المشتري منه لم يدفعها  
(فإن أقر) ثانياً (باب)  
آخره لم يدفعه إقراره إذا  
كذب الابن (الاول)  
لأنه إقراره على الغير  
ويضمن للثاني خطه  
إن دفع الاول بلا قضاء  
فيلقى تركه قسم بين  
الورثة أو الغرماء يتهود  
لم يقولوا نعم

جازاها ولما العرف فان مراد الناس به لانعلمه وارثا غيره وهن شهداء على النفي فقبلت لما مر من أنها تقبل على  
 الشرط ولو نفيها وهما كذلك لقيامها على شرط الارث ولو كان الوارث من لا يجب بأحد فلو شهدا أنه وارثه  
 ولم يقولوا لوارثه غيره أو لا تعلمه يتلوم القاضي زمانا جاءه أن يحضر وارث آخر فان لم يحضر يقض له بجميع  
 الارث ولا يكفل عند أي حنفية في المثلثين يعني فيما اذا قالوا لوارثه غيره أو لا تعلمه وعندهما يكفل فهما  
 ومدة التلوم مفوضة الى رأي القاضي وقيل حول وقبل شهر وهذا عند أبي يوسف وأما أحد الزوجين لو ثبت  
 الورثة بنسبه ولم يثبت أنه لوارثه غيره فعند أبي حنيفة ومحمد ويحيى كلهما بأكثر النصين بهما التلوم وعند أبي  
 يوسف بأقلهما ولو الربع ولها الثمن اه ملخصا وان تلوم ومضى زمانه فلا فرق بين كونه ممن يجب كالأنح أو  
 ممن لا يجب كالان كافي البرازيق من العاشر في التسب والارث قال الصدر الشهيد وعاصله المدي أو هو رهن على  
 أنه مات مؤذنه ولم يذكر وعاد الوثنة ولا قالوا لا تعلمه وارثا له ولا يقض له وان يتلوم عدهم وقالوا لا تعلمه وارثا  
 غيره ما ذكر فان كان ممن لا يجب فانه يقضى له القاضي ولا يتأني ولا يكفل وان كان ممن يجب بحال تأتي ثم  
 قضى وان شهدوا أنه ابنه أو وارثه وأنه مات وترك ميراثا له ولم يقولوا لا تعلمه وارثا غيره يتلوم القاضي زمانا ثم قضى  
 ولا يؤخذ منه كقيل عند الامام خلافا لهما ويدفع لاحد الزوجين أو فر النصين عند أبي يوسف وعند محمد  
 أقلهما اه وروى عن الامام أنه قال في أخذ الكفيل ههنا في احتياط به بعض القضية وهو نال وعلى البعض  
 ابن أبي ليلى قاضي الكوفة وأورد أنه مجتهد والمتقدم أجوز وان أخطأ فلا وجه لنسبته الى القلم وقيل الامام  
 كل مجتهد مصيب والحق عند الله واحداً يصيب في اجتهاده بحسب ما عنده وان أخطأ الحق في الواقع والجواب  
 ما قاله في التلوم الخطي في الاجتهاد لا يعاتب ولا ينسب الى الضلال بل يكون معذورا وما حورا انليس عليهما  
 بذل الوسع وقد فعل فلم يزل خلفا لدليله الآن يكون الدليل الموصول الى الصواب بينا أخطأنا اجتهد بقصر ممرته  
 وتركه المبالغة في الاجتهاد فانه يعاتب وما نقل من طعن السلف بعضهم على بعض في المسائل الاجتهادية كان  
 مبنيا على أن طريق الصواب بين في زعم الطاعن اه أي ومنه طعن الامام على ابن أبي ليلى وانظر ما ساقى قتل  
 باب الشهادة على الشهادة (قوله كذا نسخ المتن) أي بإسقاطه والحق ثبوتها كافي سائر الكتب سبدي قال  
 ط ولعله فيما وقع له والذي سبدي فيما ذكره وكلام المصنف في الشارح مثله واعلم أن مفهوم المتن امران  
 سكتهم وقولهم لا تعلم لم يكفوا فانه ما عند الامام وقال صاحبان يكفون في صورة السكوت الا اذا قالوا لا تعلم  
 فعدم الكفاية في الثاني متفق عليه وهو مراد الشارح في قوله ولو قال الشهود ذلك ويكون تفرعاً على غير المتن  
 (قوله لم يكفوا) مبني الجهول مضاعف العين والواو للورثة أو الغرماء أي لا يأخذ القاضي منهم كفيل اح قال في  
 الدرر أي لم يؤخذ منه كفيل بالنفس عند الامام وقال ابوخذ اه وهذا ظاهر في أنه على قولهما يؤخذ كفيل  
 بالنفس ثم يأتيه لتاج الشريعة أو السعدون شيخه ولم يرفى في البحر فتوقف في أنها مال أو بالنفس اه سبدي  
 فافهم واقتصر على نفي التكفيل لأن القاضي بعد يتلوم كذا كمال الشارح بعد ولا يدفع اليه حتى يغلب على ظنه  
 انه لا وارث له غيره ولا غيره له اتفاقاً من باب الاحتياط لنفسه زيادة علم بانقضاء الشر يك المسحوق معه  
 بقدر الامكان كافي غاية البيان (قوله خلافا لهما) أي لا احتمال أن يكون له وارث أو غير آخر (قوله لجهة  
 المكفول له) علة لقوله لم يكفوا ولا حتى الحاضر ثابت قطعاً وظاهره فلا يؤخر لاجل الموهوم كذا قالوا (قوله)  
 ويتلوم القاضي أي يتأني في تأخير الغضاه الى المدة المتقدمة بينهما لا في الدفع بعد لقضاء المسئلة على وجوه  
 ثلاثة تقدم بيانها عن الصدر الشهيد وساقى شئ منها قبل باب الشهادة على الشهادة فان شاء الله تعالى (قوله)  
 مدة تقدم أهم مفوضة الى رأي القاضي وقدرها الطحاوي يحول وعلى عدم التفرع حتى يغلب على ظنه أنه لا  
 وارث له غيره ولا غيره له آخر (قوله ولو ثبت) أي ما ذكر من الورثة أو الغرماء (قوله بالاقرار) أي بالارث أو  
 بالدين وهو مختصز قوله شهود (قوله كفاؤا اتفاقاً) يعني وبخلاف فيما اذا ثبت الدين والارث بالشهادة ولم يقل  
 الشهود لا تعلمه وارثا غيره أم اذا ثبت بالاقرار يؤخذ كفيل بالاتفاق (قوله ولو قال الشهود ذلك) أي لا تعلم له

كذا نسخ المتن والشرح  
 وعبارة الدرر وغيرها  
 لا تعلم له وارثا وغيرهما  
 لم يكفوا خلافا لهما  
 لجهة المكفول له  
 ويتلوم القاضي مدة ثم  
 يقضى ولو ثبت بالاقرار  
 كفاؤا اتفاقاً ولو قال  
 الشهود ذلك

وارثا وأغبر جماعة غيره (قوله لا) أي لا يؤخذ منهم قبل سواء كان وارثا ليصيب بحال أولا (قوله اتفاقا) تقدم بيان الصوري في الحاصل (قوله ادعى) قال في جامع الفصولين من الرابع ادعى عليه ما أن الدار التي بيد كمال ملكي فبرهن على أحدهما فالدار في يد أحدهما بارت بالحكم على حكمه على الغائب إذا أحد الورثة ينتصب خصما عن البقية ولو لم يكن كل الدار بيده لا يكون قضاة على الغائب بل يكون قضاء عما في يد الحاضر على الحاضر ولو بيده أحدهما شراء لا يكون الحكم على أحدهما شراء على الآخر اهـ (قوله ارثا) قد به لانه وشراء لا يكون الحاضر خصما عن الغائب بل يتقدم (قوله مشاعا) يعني يتفهم به انتفاع المشاع لانه يقسمه وبقره لانه سائر في القسمة فإن برهن وارث واحد لا يقسم اذ لا يمن حضور اثنين ولو أحدهما صغيرا وأومض له (قوله مجذوذ البدع) ادعى أولم بمجذوذ هذا التعيم غير صحيح بعد قوله وبرهن عليه لان البرهان يستلزم سبق المجذوذ ادعى أن لا يؤخذ الكفيل في صورة الاقرار والصواب أن يبدل قوله وبرهن عليه بقوله وثبت ذلك فيشمل الثبوت بالقرار ولا قبل فيه اتفاقا والبيّن في خلافه وحجته تسقط قوله بمجذوذ ادعى أولم بمجذوذ اهـ ط وأجاب عنه سيدي والوالدان هذا التعيم راجع إلى قوله وتركه بأقبحه أشار به إلى الخلاف فافهم (أقول) عبارة الهداية والجمع والبر وغيرهما تساوي عبارة النصف وهي عبارة من الدرر وكأنهم تساهلوا في ذلك لوضوح المراد ويمكن أن يجاب عنه بأن قوله وتركه بأقبحه مستأنف ليس من تمام حكم البرهان ويكون المراد بيان مسئلة وفافهم وهي أخذ المدعى النصف إذا برهن ومسئلة خلافه وهي ترك الباقي مع ذي اليد مطلقا وأشار إلى الخلاف بالتعيم بقوله مجذوذ وهذا ما ظهر في ثم الأولى ما في شرح أدب القضاء حيث ذكر أن المدعى بأخذ النصف وترك الباقي مع ذي اليد عند الامام وعندهما ينزع عنه أي ويجعل في يد أمين ثم ذكر أنهم أجروا له أو مقررا ينزع الباقي منه أيضا (قوله خلا فاهما) أي في صورة ما لم يوجب قالان مجذوذ واليد يؤخذ منه ويجعل في يد أمين لخلافه يصحده والترك في يده فلا نظير في تركه في يده فهو راجع إلى قوله وتركه بأقبحه في يدي اليد لا لقوله بلا قبل فإنه لا خلاف فيه وله أن الحاضر ليس بخصم عن الغائب في الاستيفاء وليس للقاضي التعرض بلا خصم كما إذا رأى شيئا في يد إنسان يعلم أنه لغريمه لا يترع عنه بلا خصم وقد ارتفع حجه بمضاه لقاضي بالكل بغير (قوله خصما للبت) الاوضح عن البت (قوله حتى تقضى منه ادبونه) وتنفذها وأما ما به (قوله ثم انما يكون خصما) أي عن بقية الورثة فيما يدعى على البت (قوله شروط تسعة) الأولى أن يقول ثلاثة لأول كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب أنها ارث عن الميت المعين كافي في العرو والجرى (قوله مبسوط في البحر) ليس جميع المذكور في البحر شرط وطالب ببعضه شروط وبعضه أحكام ونصه \* (تنبيهات) \* (الأول) انما ينصب الحاضر الذي في يده العين خصما عن الباقي انما كانت العين لم تقسم بين الحاضر والغائب فإن قسمت وأودع الغائب نصيبه عند الحاضر كانت كسائر أمواله فلا ينصب الحاضر خصما عنه ذكره الغنايي عن مشايخنا وفي جامع الفصولين من السابع والعشرين ولو أودع نصيبه من عين عند وارث آخر فادعى رجل هذا العين ينصب هذا الوارث خصما إذا ينصب أحد الورثة خصما عن الباقي لو كان العين يده بخلاف الاجنبي اهـ (أقول) فقول بخلاف الاجنبي أي غير الوارث تكون العين في يده فبدعي عليه فلا يتعدى القضاء عليه إلى غيره وإن تكون شركة بينه وبين غيره فلا يكون الشر بذلك الغائب مقضاه له سيدي والوالد (الثاني) انما لا تسع دعوى الغائب إذا حضر بشرط أن يصدق أن العين ميراث بينه وبين الحاضر أو ما لو أنكر الارث وادعى أنه اشتراها أو ورث نصيبه من رجل آخر لا يكون القضاء على الحاضر قضاة عليه قسم دعواه وقبل بينه فالحاصل أنه انما ينصب خصما عن الباقي ثلاثة شروط لو كون العين كلها في يده وأن لا تكون مقسومة وأن يصدق الغائب على أنها ارث عن الميت المعين (الثالث) انما يكفي ثبوت بعض الورثة أن لو ادعى الجميع وقضى به أما لو ادعى حصة فقط وقضى بها فلا يثبت حتى الباقي (الرابع) ادعى بيتا فقال ذوالسنة ملكي ورثته من أي فالوقضى عليه أي على ذي البدأ يبرهان المدعى بظهر على جميع الورثة لأن العين كلها في يده غير مقسومة فلاس لاجد منهم أن يدعي بحصة الارث انصار مورثهم

لا اتفاقا (ادعى) على آخر (دارا لنفسه) ولاخيه (الغائب) ارثا (وبرهن عليه) على ما به (أخذ) المدعى (نصف المدعى) مشاعا (تركه) بأقبحه في يدي السيد (بلا قبل) (دعواه) أولم يصح (خلافهما) وقولهما استصان نهاية ولا تعاد البيّنة ولا القضاء إذا حضر الغائب في الاصح لا تنصب أحد الورثة خصما للبت حتى تقضى منه ادبونه ثم انما يكون خصما بشرط تسعة مبسوط في البحر



مقضا عليه فلو ادعاه أحدهم ملكا مطلقا قبل اذ اقام يقض عليه في المالك المطلق فلو ادعاه ذو السبل ملكا مطلقا لا ارثا لانصر الورثة مقضا عليهم فلهم أخذ مدعى الارث لكن ليس لئى الحصص فيه اذا قضى عليه (الخامس) اذا كان الورثة كبارا غنيا وصغارا نصب القاضى وكيلان عن الصغير لسماع دعوى الدين على الميت والقضاء على هذا وكيل قضاء على جميع الورثة (السادس) اذا أثبت المدعى دينه على بعض الورثة وفي هذه حصته فانه يستوفى جميع دينه مما في يد الحاضر ثم يرجع الحاضر على الغائب بحصته (السابع) يخلف الوارث على الدين اذا انكر اى على العلم وان لم يكن للثبوت تركه (الثامن) يصح الاثبات على الوارث وان لم يكن للثبوت تركه (التاسع) لو لم يكن للثبوت وارث فقام مدعى الدين على الميت نصب القاضى وكيل لادعاه على القاضى للخصاف وظاهره ان وكيل بيت المال ليس بخضرم انتهى بزيادة (أقول) قال سبدي في حاشيته عليه يجب تقييده بما اذا وكله السلطان بجمعهم وحفظه أما اذا وكله بان يدعى ويدعى عليه ايضا سمع دعواه والدعوى عليه علك في ذلك ما علكه السلطان لانه فرض اليه ما علكه وهذا المسئلة كثيرة الوقوع وشرع من ذلك أن المزارع لا يصلح خصما لمن يدعى المالك في الارض وكذلك المصاطع المسمى بلغتهم تبارا تأمل هذا وسئل شيخنا ابن الحنفى عن هذه المسئلة فأجاب بذكر الشيخ زين هـ (قوله والحق الخ) لا ارتباط له بما قبله لأن ما قبله في انتصاب أحد الورثة خصما للميت وهذا الفرق في انتصاب أحدهم خصما فيما عليه قال في الجبر وكذا ينتصب أحدهم خصما عليه مطلقا ان كان دينه وان كان في دعوى عين فلا بمن كونها في يد يكون قضاء على الكل وان كان البعض في يده نفذ بقدره كما صرح به في الجامع الكبير وظاهر ما في الهداية والنهاية والعناية انه لا بمن كونها كلها في يد دعوى الدين أيضا وصرح في فتح القدير في الفرق بين العين والدين وهو الحق وغيره سهو هـ وفي حاشية آف السهود عن شيخه ووجه الفرق بينهما ان حق البائن شائع في جميع التركة بخلاف مدعى العين هـ (قوله والعين) حيث لا ينتصب أحد الورثة خصما عن الباقي في دعوى العين الا اذا كانت في يده أو ما في دعوى الدين عليه فانه ينتصب خصما عنهم وان لم يكن في يد عين تركه لأن حق البائن شائع في جميع التركة بخلاف العين المدعى بها كما تقدم أيضا وقد علم أن ذلك فيما اذا كان الوارث مدعى عليه وأما اذا كان هو المدعى ارث العين على ذى النفع ان ثبت كان القضاء لارثه وليقبة الورثة اذا ادعاه ارثه ولههم وان لم يثبت ودفع المدعى عليه دعوى المدعى بان مورثه باعها مئى مثلا وأثبت الشراء تندفع دعوى الارث في حق الحاضر والغائب كأفاده الطحطاوى عن آف السهود (قوله فيما ذكر) من أخذ الحاضر حصته وتركه باقى في يدي اليد وقبل وضع عند عدل الى حضور صاحبه وفي الجوى ٢ ولو كانت الدعوى في منقول قبل يؤخذ منه اتفاقا لاحتياج المنقول الى الحفظ والترع من بدأ ببلغ في الحفظ كي لا يتلفه أما العقار فيحفظ بنفسه وقيل المنقول على الخلاف وقول الامام في المنقول أنه لم يهرج لاحتياجه الى الحفظ والبرء في يده أبلغ في دلالة المال بيد الضمين أشد حفظا ولا ابتكار صار ضمانا ولو وضع عند عدل كان أمينا كذلك الكفاي والفتح وغيرهما لو بحث العلامة المقدسي بان الترع من بدائلان أبلغ في الحفظ باحتمال هروبه وأجبه ووجه ما قلنا مـ (قوله ومثله في الجبر) فانه حكى مقابل الاتفاق بقيل ط (قوله لانه لا يؤخذ) أى المنقول ومقر أى كالعقار وهذه العبارة توهم أن العقار يتجمعو على عدم أخذ موثوق وليس كذلك فان الحكم فيه ما واحد كما علم مما سبق (قوله أوصى له بثلاث ماله) ٣ وكذا لو قال ثلثي فلان أو سدى فهو وصية جائزة وقد اوصيه لانه لو قال ثلث مالى وقف ولم يزد قال في التازية من الوصايا ان كان ماله دراهم أو دنانير فقول له مطلق وان ضاع اصابه وقضاء على الفقراء ولو قال ثلث مالى لله تعالى أو وصية طلبة عندها وعند محمد يصرف الى وجوه البر ولو صرح به في السراج المصنف يجوز ولو قال ثلث مالى في سبيل الله فهو لاغر وان أعطوه ما جاز منقطع جاز بحر (قوله يقع ذلك على كل شيء) وهل يتدخل الدين في الوصية في الخانة لا وكلام الشارح في الوصايا بعد دخوله في الوصية بالمال لانه يصير مالا بالاستيفاء فتأولته الوصية خصوص ما قالوا انها آخذ الميراث وهو يحرق شيئا وكذا كلام الوهبانية يشير الى الخلاف ورجح الدخول حيث قال \* وفي ثلث مالى يتدخل الدين أجدر \* قال ابن النخبة في شرحه

مطلب

وكيل بيت المال  
ليس يخصم الا اذا وكله  
السلطان أن يدعى  
ويدعى عليه لا بالجمع  
والحفظ

والحق الفرق بين الدين  
والعين (ومثله) أى  
العقار (المنقول) فيما  
ذكر (في الاصح) دور  
لكن اعتمد في التتقى  
أنه يؤخذ منه انضافا  
ومثله في الجبر قال  
وأوصى له بثلاث  
لومقر (أوصى له بثلاث  
ماله يقع) ذلك (على  
كل شيء)

٢ مطلب

هل يقع المنقول من  
يدنى اليد

٣ مطلب

أوصى بثلاث ماله جاز

قال مالي أو ما أملكه صدقة فهو على جنس مال الزكاة) استحسانا (وأن لم يجد غيره أسكت منه) فقد (قوته فإذا ملك) غيره (تصدق بقدره) في البصر قال إن فعلت كذا فما أملكه صدقة فخلته أن يبيع ملكه من رجل يوثق في منديل ورضيعة ولم يره ثم يفعل ذلك ثم يره بخلافه لا يفرق بينهما شي ولو قال ألف درهم من مالي صدقة إن فعلت كذا فافعله وهو

مطلب

هل يدخل تحت الوصية المال ما على الناس من الدين قولان

مطلب

في التوفيق بين القولين في دخول الدين في الوصية وعدم دخوله

مطلب

من قال بجمع ما أملكه صدقة

مطلب

أوصى بثلاثة لفلان وليس له مال ثم استفاد تصح الوصية

مطلب

مالي أو ما أملك سواء في التصحيح

مطلب

لو قال إن فعلت كذا فما أملكه صدقة فافعله في الفعل وعدم الحث الخ

المشكلة في القصة راعى الميراث صاحب المحط وقال لو أوصى بثلاث ماله لا يدخل الدين ثم راعى الأصل وقال يدخل قال المصنف وفي حفظي من فتاوى فاضل خان رواه دخول الدين في الوصية بثلاث المال والمراد بدخولها أن يدخل ثلثها في الوصية ولا يسقط فجعل كأنهم لم تكن اهـ ١ وفي وصايا الكثر أوصى له بالف وله عين ودين فان خرج الالف من ثلث العين دفع اليه والاف ثلث العين وكل ما خرج من الدين له ثلثه حتى يستوفي الالف وهذه غير مسئلة وما نقله عن حفظ ابن وهبان يخالفه ما ذكر في البصر عن الخامسة من عدم دخول الدين وراي يفتي بوجوب الظهيرة إذا كانت مائة درهم عين ومائة درهم على أجنبي دين فأوصى رجل بثلاث ماله فانه يأخذ ثلث العين ودين الدين ألا ترى أن حلف أن لا ماله له وله دين على الناس لم يثبت ثم ما خرج من الدين أخذ منه ثلثه حتى يخرج الدين كله لأنه لما تعين الخارج ما لا يتحقق بما كان عينا في الابتداء ولا يقال لما لم يثبت حقه في الدين قبل أن تعين كيف يثبت حقه فيه إذا تعين لا نأقول مثل هذا غير مجتمع ألا ترى أن الموصي له ثلث المال لا يثبت حقه في القصاص ومضى انقلب ما لا يثبت حقه فيه اهـ (قال سيدي الوالد ويمكن أن يوفق بين القولين بهذا قدر والله تعالى أعلم اهـ وينبغي التأمل عند الفتوى لأن كلام كل متكلم ينشأ عن عرفة فإذا كان العرف أن المال يقع على ما سوى العقار والدين أو يعم الكل فبقي به (قوله) لأنها أخت الميراث) أي الميراث يجري في كل شيء أي في الدين والعين (قوله) مالي أو ما أملكه صدقة (الخ) أي قال الله على أن أهدى جميع مالي أو ملكي فانه يدخل فيه جميع ما عليكم وقت الحلف بالإجماع فيجب أن يهدي ذلك كله لا قدر قوته وإنما استفاد شيئا تصدق به وفي مسئلة المصنف يدخل الموجود وقت القول في الخبز ما لو كان معلقا بالشرط نحو قوله مالي صدقة ليسا كين أن فعل كذا أدخل القائم عند العين والحادث بعده قال سيدي الوالد ظاهره أنه بدون التنجيز لا يشمل الحادث بعد العين وهذا بخلاف الوصية لما في الخامسة ولو قال أوصيت بثلاث مالي لفلان وليس له مال ثم استفاد ما لا ويات كان لأوصي له ثلث ماله ثم قال بعده ولو قال عبيدي لفلان أو رائي لفلان ولم يصف إلى شيء ولم ينسبهم يدخل فيما كان له في الحال وما يستقبل الموت اهـ لكن قد يقال الوصية في معنى المعلق وفي حاشية أي السعود وقوله والحادث بعده ظاهره ولو بعد وجود الشرط لكن ذكرنا لبيان ما منه ولو علقه بشرط دخل المال الموجود عند العين والحادث بعده إلى وجود الشرط اهـ فظاهر قول المصنف مالي أو ما أملكه الخ دخول الدين أيضا وفيه ما قدمناه فانما الخلاف والتوفيق (قوله) فهو على جنس مال الزكاة أي أي جنس كانت بلغت نصيبا أو لا عليه دين مستغرق أو لا ولا تصدق بغير ذلك من الأموال لأنها ليست بأموال الزكاة وقال زفر يارزبه التصديق بالكل لأن اسم المال يتناول الكل ولنا أنه يعتبر بالمعجب الله تعالى قال تعالى خذ من أموالهم صدقة وهو خاص بالتقدين وعروض التجارة والسواهم والغلة والثمرة والعشيرة والارض العشرة لأن المعتر جنس ما يجب فيه الزكاة مع قطع النظر عن قدره وشرائطها فان قضى بدينه لم أن تصدق بعد بقدره وعني وغيره قال ط ولا تدخل الارض العشرة بعند الطرفين ولا الخارجية اتفاقا اهـ وخرج رفق الخدمة ودور السكنى وأثاث المنازل وما كان من الحوائج الأصلية ٤ قال في البصر وتوسيع المصنف بين قوله مالي وبين قوله ما أملك هو التصحيح لأنها استعمال واحد فكان فيها القياس والاستحسان خلافا للبعض واختار في الجمع والهداية وذكر القاضي السبجاني أن الفرق بين المال والمالك أنها وقول أبي يوسف وأبو حنيفة لم يفرق بينهما واختاروا الطحاوي في مختصره اهـ (قوله) أسكت منه قدر قوته لم يبين في المبسوط قدر ما يسكت لأن ذلك يختلف باختلاف العمال واعتبار ما يتجدد من التحصيل فيسكت أهل كل صنعة قدر ما يكفيه إلى أن يتجدد شيء قال ط المتأخرون قدروا هذا القدر فقالوا في المحقر عسل لنفسه وعياه قوت يومه وصاحب الغلة وهو أحر البار ونحوها يسكت قوت شهر وصاحب الضيعة يسكت قوت سنة وصاحب التجارة يسكت قدر ما يكفيه إلى أن يتجدد شيء اهـ (قوله) تصدق بقدره أي بقدر ما أسكت (قوله) فخلته أي إن أراد أن يفعل ولا يثبت (قوله) أن يبيع ملكه أي ما يحب فيه الزكاة (قوله) ثم يفعل ذلك أي الخائف عليه (قوله) فلا يزره شيء يعلم منه كما قال المقدسي أن المعبر بالمالك حين الخبز لا حين الحلف اهـ ووجه

المسئلة انه من الحث لا مال له (أقول) ويعلم منه أن المشتري باسم المفعول بخيار الوثوب لا يدخل في ملكه حتى يراه ورضى به قاله الشيخ أبو الطيب مدني (أقول) الذي يظهر لي أنه يدخل في ملكه لكنه غير لازم والارام أن يخرج البدل من ملكه ولا قائل به والمسئلة تحتاج إلى المراجعة ونقله عن الصرعاني الصراحي الوالوجية في الجبل آخر الكتاب وتعلمه فيها حيث قال وإن كان له ديون على الناس يتصلح على تلك الديون مع رجل يشوب في منديل ثم يفعل ذلك ورد الثوب بخيار الوثوب فيعود الدين ولا بحث اه (قوله) انه يزمه بقدر ما عاك (قوله) ولا يزمه شيء بعد لانه بمنزلة النذر بما لا عاك وكذا يقال فيما بعد (قوله) ولو لم يكن له شيء لا يحب شيء الظاهر أن التعلق ليس بشرط حتى لو نجز النذر فقال على أن أتصدق بألف درهم كان الحكم كذلك فإن كان عاك دونها يزمه التصديق وإن لم يكن عنده شيء لا يزمه فراجع وحتى قال في الهداية ومن نذر نذرا مطلقا فعليه الوفاء بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من نذر وصي فعله الوفاء بما سي وان علق النذر بشرط فوجد الشرط فعليه الوفاء بنفس النذر لا إطلاق الحديث ولأن العلق بالشرط كالنجز عنده وعن أبي حنيفة أنه رجح عنه وقال إذا قال إن فعلت كذا فعلت بكذا وصوم سنة أو صدقة ما أمك أو أجزأه عن ذلك كفارة عين وهو قول محمد ويخرج عن العهدة الوفاء بما سي أيضا وهذا إذا كان شرطا لا يرد كونه لأن فيه معنى العين وهو المنع وهو ظاهر نذر فتيه خبره جيل إلى أي الجهتين شاء بخلاف ما إذا كان شرطاً يرد كونه كقوله إن شئني الله مرضي لأن عدم معنى العين فيه وهذا التفصيل هو المصعب اه وعليه مشي في متن جمع العين والرد والفرق وأما به اسمعيل الزاهد مشايخ بلنح وبعض مشايخ بخاري واختاره شمس الأئمة والقاضي المروزي وقال في البرازية وعليه الفتوى وقال في القبض والقبض به مار وبناء عن أبي حنيفة من رجوعه وقد أضع المسئلة العلامة الشرنبلالي في رسالة سماها تحفة النكير وأساعاف الناذر التي والفقيه بالتخصير على المصعب والتخصير فلما جمعها من رام ذلك (قوله) وصح الإيصاء أي من شخص لشخص على صغيره أو وصيته ٢ (قوله) فصم تصرفه ٢ أي من غيره بالإيصاء وإذا تصرف بعد وفائه فلا يمكن من إخراج نفسه منه والأفلا إخراج نفسه إذا علم القبول لأنه لا يفتي أن من حكم الوصي أنه لا عاك عزل نفسه بعد القبول حقيقة أو حكما وظاهر ما هنا تعال الكثر أنه يصير وصيا قبل التصرف وليس كذلك بل انما يصير بعده كانه عليه في الصرع ولذا قال في نور العين من ٢٣ عاز مات وأبوع وصيه قبل علمه بوصيته يموت جاز استحسانا أو بصير ذلك قولاً له الوصاية ولا عاك عزل نفسه اه فكان على الشارح أن يقول إن تصرف قبله بدل قوله فصم تصرفه فتنبه (قوله) لا يصح التوكيل بلا علم وكيل فلو باع الوكيل قبل العلم بغير مجزأ لم يزم بكون بيع الفضولي فيستوقف على إجازته بعد العلم وعلى إجازة الموكل كما في جملة الخاتمي لسدي والودفي البرازية عن الثاني خلافة وفي الصرع ما إذا علم المشتري بالوكالة واشترى منه ولم يعلم البائع الوكيل كونه وكذا البيع بأن كان المالك قال للمشتري اذهب بعدد ما لي بدينق له حتى يبيعه أو كاله عن منة فذهب به العلم بخبره بالتوكيل فباعه هو منه يجوز ومنه لا أذن للسيد والوصي بالتجارة فلا ثبت لأبعد العلم والاعراب بالدخول جعل أمر هاتين الإيصاء إلا من سيهاهما لم تعلم فلو طقت نفسها قبل العلم لم يضع خاتمة وفي شرح الجميع لأن ملك إذا قال للموكل لهل السوق يا بيع أو عدي فلا يصير ما ذونا قبل العلم بخلاف ما لو قال أذن لعدي فلا يلزم فيه من الناس فعل العهدة بشرط كما في الجبر (قوله) خلافة فلا تتوقف على العلم كتصرف الوارث ملكا ولو لا حتى لو باع الجدمال ابن ابنه بعد موت الابن من غير علمه جاز لكن قال في الجبر لم أعلم أنه وقع في الهداية هنا أن الوصية خلافة كالوارثه وهو مشكل فإن المصريح أن ملك الموصي له ليس بطريق الخلافة كملك الوارث قال السيد الشهيد في شرح أدب القضاء إن الموصي له ليس بخليفة عن الميت ولهذا لا يصح اثبات دين الميت عليه وإنما يصح على وارث أو وصي ولو أوصى له بعبادته فوجبه الموصي له عباقة لا يرد بخلاف الوارث ويصير الوارث مغروراً واستحققت الحارة بعد الولادة كالورث بخلاف الموصي له اه ولم أر أحدا من الشارحين يثبت وقته يظهر لي أن صاحب الهداية أراد بالخلافة أن ملك كل منهما يكون بعد الموت لا بمعنى أنه قائم مقامه وما يدل على عدم الخلاف في التخصيص بعد بيان أن ملكه ليس

عاك أقبل يزمه بقدر ما عاك ولو لم يكن له شيء لا يجب شيء (وصح الإيصاء بلا علم الوصي) فصم تصرفه (لا يصح التوكيل بلا علم وكيل) والفرق أن تصرف الوصي خلافة

٢ قوله أو وصيته هكذا بالأصل والذي في ط أورثه

٣ مطلب

لا يشترط علم الوصي بالإيصاء بخلاف الوكيل

٤ مطلب

علم المشتري بالوكالة دون الوكيل يصح

خلافته ان يصح شراء ما بع المبت بأقل مما باع قبل فقد اثنى بخلاف الوارث وقد منعا تعريف المال أول كتاب  
 السوع اه (أقول) وقد سبق صاحب البحر الى ذلك صاحب الكفاية حيث قال قوله لانها خلافة كهى أى  
 كالوارث من حيث انها مبنية على المبت بعد الموت اهوى البحر أيضاً ثم علم أن صاحب الهداية يذكره ثانياً الوصاية  
 خلافة لانيابة كالوارث وقال قبله ان الوصية خلافة كهى وقد منعا فى الثانى وأما الاول فالمراد به خلفه  
 المبت فى التصرف كالوارث لافى الملك بخلاف الخلافة فى الوصية فانها فى الملك لافى التصرف وبما يدل على أن  
 الوصية خلفه المبت ما فى خزائن المقتن ولما تنوع وصى وابن صغير وذو من فضله الوصى بعد بلوغ الصغير جاز الا  
 اذ انها ثم اعلم أنهم فروا بين الوارث والوصى فى مسئلة الوصى يعنى عبدملك الوارث اعناقه تعديراً وتعليقاً  
 وتبديراً وكتابة ولا على الوصى الا التتبع وهو فى التلخيص اه (قوله) والوكيل نيابة) أى من الموكل  
 فالوكيل أئتمت له ولاية التصرف فى ملكه لا بطريق الخلافة لبقاء ولاية الموكل فلا بد من العلم فلا بد من  
 رجل ثم قال المال اه مرت فلا ينافى به انه لم يعلم فلا يكون مأوراً بالراض فقبضه واتفق عنده والمالك  
 بالتعارف تضيمن إيهاماً ولو علم المودع فقط دفع المأمور المذكور فلف عنده لضمان على أحد لان المستودع  
 دفع بالذن ولو لم يعلم أحدهما فقال المأمور ادفع فى يدي عة فلان لا يدفعه الى صاحبه او ادفعها الى تكون عندي  
 لصاحبها فادفع فصاعت فلما لم تضيمن إيهاماً عندهما يجر عن الخاتبة ١ ثم علم ان الوصية والوكالة  
 يحتجعان ويقران فيقران فى مسئلة الكتاب وفى أن الوصاية من المبت لا تقبل التخصص بخلاف وصى  
 القاضى فانه يتخصص والوكالة تقبل التخصص وفى أنه يستقر فى الوصى أن يكون مسلماً خالفاً لافلا  
 بخلاف الوكيل الا العقل وفى أن الوصى اذا مات قبل تمام الصلحة نصب القاضى غيره ولما وكيل الغائب  
 لا ينصب غيره الا عن المحفوظ لا يحفظ وفى أن القاضى يعزل الوصى بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل عن العلم وفى  
 أن الوارث على اعتاق الموصى بعينه تنجز وتطيقا وتديروا كتابة ولا على الوصى الا الاول قال فى المسألة  
 الجوزية على الاشياء من بحث ما فرق فيه الوكيل والوصى أن الوكيل يملك عزل نفسه لا الوصى بعد القبول  
 ولا يشترط القبول فى الوكالة ويشترط فى الوصاية بقبول الوكيل بما قيده الموكل ولا بتقدير الوصى ولا يشترط  
 الوكيل أجزأه بخلاف الوصى ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها  
 الوصى بخلاف الوكالة ويشترط فى الوصى الاسلام والخبرة والبلوغ والعقل ولا يشترط فى الوكيل الا العقل  
 واذا مات الوصى قبل تمام المقصود نصب القاضى غيره بخلاف الوكيل لا ينصب غيره الا عن مقتود  
 للحفظ وفى أن القاضى يعزل وصى المبت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفى أن الوصى اذا باع شيئا من التركة  
 فادعى المشتري أنه مبيع ولا يثبت فانه يخلف على التائب بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهى فى  
 القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالفضل للموصى أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى لأهل كورة أخرى جاز على  
 الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج يجوز أن تصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال فقراء  
 هذه السكة لم يجر كذا فى وصايتها الا كمال وفى الخاتمة وقال الله على أن تصدق على جنس فتصدق  
 على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمره بالتصدق ففعل المأمور بذلك ضمن اه فهذا مما خالف فيه الوصى  
 الوكيل ولو استأجر الموصى الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية بشرط العمل وهى فى الخاتمة ولو استأجر الموكل  
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صحته والا لا اه ٢ فى خمس عشرة مسئلة فلتحفظ ٣ ثم علم أن وصى  
 القاضى نائب عن المبت لاجن القاضى قال فى البحر ولم أر نقلاً فى حكم وصايتة قبل العلم وكذا فى حكم تولية  
 الناظر من الواقع وينبغى أن يكون على الخلاف فن جعل الناظر وصياً قال ثبت قبل العلم ومن جعله وكيلاً  
 قال لا ٤ ويصحواؤه وكيلاً حتى ملك الواقف عزله بلا شرط اه قال سدى والواضع بالالى السود ومقتضاه  
 أن تقرره فى النظر بلعنه لا يصح ٥ ثم رأيت بخط الشيخ شرف الدين الغزى يحشى الاشياء أنهم لا يحلونه  
 وصاين كل وجهه ولا وكيلاً كذلك ٦ بله شبه بالوصى حتى صح تفويضه مرض موته وشبهه بالوكيل  
 حتى ملك الواقف عزله من غير شرط على قول أبى يوسف وأما على قول محمد فهو وكيل عن الموقوف عليهم

والوكيل نيابة

١ مطلب

الوصاية والوكالة

يحتجعان ويقران

٢ مطلب

الوصى يخالف الوكيل

فى ١٥ مسئلة

٣ مطلب

وصى القاضى نائب

عن المبت لاجن القاضى

٤ مطلب

الناظر وكيل لارصى

٥ مطلب

تقريره فى النظر بلاعنه

٦ مطلب

الناظر له شبه بالوصى

وشبهه بالوكيل

كاذكره في الاشياء قلت وقول محمد مشكل ان مقتضى كونه وكيلاً عنهم أن لهم عزه مع أن الظاهر من كلامهم أنه لا يصح بل وعز له القاضي لم يصح إذا كان منصوب الواقف الأحياءة ٨ قلت أنه وكيل مادام الواقف حيا وصي بعد وفاته والظاهر أن مراد محمد أن نظير الوكيل في سعيه لهم لا وكيل حقيقة فلا بد من أن يشبه منهم تأمل (قوله فلو علم الخ) وفي الهداية الكتابة كالخياط ٨ (قوله ولو من غير) أقول ان قامه لفظ غير لا يظهر له لا يشترط في العلم بالانتيز (قوله أو فاسق) أي اذ صدق الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت فعلى هذا الفرق بين وكالة والعزل لان في العزل أيضا اذ صدق تعزل كذلك غاية البيان يعقوبية (قوله ولا يثبت عزه الخ) هذا قوله وقال لا يشترط في المنجز بهذه الانتيز لكونها معاملة وله أن فيها الزام لمن وجبه دون وجه فشرط أحد شرطى الشهادة أما العبد أو العدة قال في الصرط وهو مقيدان يكون المنجز غير انظم ورسوله فلا يشترط فيه العدة حتى لو أخر الشفع المشتري بنفسه وجه الطلب جاء والرسول يعمل بخبره وان كان فاسقا اتفاقا فصدق أو كذبه كاذكر الاسيحي وكذا لو كان الرسول صغيرا وظاهر ما في العمادة أنه لا بد أن يقول له في رسول بعثت ومقبدا بضاعة اذ بلغه العزل ان كان العزل قصدا أما اذا كان حكما كونه المولى فانه يثبت وتعزل قبل العلم ٨ (قوله ان صدقة) أي الوكيل حتى لو كذبه لا يثبت كإفدائه عن العقوبة (قوله في الاصح) راجع للقاسقين خلافا للثاني الكثر حيث قيد بالسورين فان ظاهرا أنه لا يقبل خبر القاسقين وهو ضعيف لان تأثير خبر القاسقين أقوى من تأثير خبر العدل دليل أنه لو قضى بشهادة واحد عدل لم ينفذ وبشهادة قاسقين نفذ فلو أخره بالعزل غير من ذكر وتصرف صح تصرفه لعدم عزه كافي الصر (قوله كالخيار السيد بخانية عمده) أي فانه يشترط فيه أحد شرطى الشهادة أي العدة والعدالة عندهم خلافا لهما (قوله فلو باعه كان مختارا لافداء) يعني إذا أخبره أحد من ذكر ثم باعه كان مختارا لافداء فلا يكون مختارا له بخلاف غير من ذكر كرفد نفسه البائع أو المشتري إلى ولي الخانية فيما إذا باعه بعد أن أخبره فاسق مثلا بالخانية وانما يدفعه إذا لم يعلم بخاتبة المشتري أما إذا علم فيكون مختارا لافداء لقدمه على شرائه مع العلم بعينه وأما إذا اعتق العبد كان الطلب الأرض عليه أقامه أبو السعود (قوله والشفع بالبيع) هو على الخلاف أيضا فإذا أخبر النثر بل مثلا بالبيع فسكت ولم يطلب فإن كان المنجز عدلا ومستورين مثلا سقطت شفيعته لان أخبره مستور فسكوته لا يعد مسا للشفعة (قوله والبكر بالتمسك) هو على الخلاف أيضا فلا يكون سكوتها رضا الا إذا أخبره عدل ومستورين مثلا أما إذا أخبره مستور بسكاح ولها فسكت لا يكون ذلك رضاهما قال في الصر ثم اعلم أن الامام محمد انص على نجسة منها ولم يذ كر مسئلة البكر وانما قاسه الشايخ ٨ (قوله والمسلم الذي لم يهاجر) أي الذي أسلم في دار الحرب فآخره أحد من ذكر (قوله بالشرائع) فانه إذا أخبره مستور لا يلزمه الشرائع عنده خلافا لهما وإذا أخبره عدل أو مستورين ان لم تسمع حتى إذا تزلزله الفرض يلزمه قضاؤها ٣ والأصح أنه يكفي فيه خبر القاسق كافي المفتاح جوى أي فانه يجب عليه الأحكام بخبره كافي الرسول فانه لا يشترط عدلته ٣ كالنكر إذا أخبره رسول الولي بالترويج كافي قري بأن شأته تعالى (قوله وكذا الأخبار بعين لم يدره) فلو قاله وحل عدل أو مستورين هذه العين معية وقدم على شرائها يكون رضاهما بالعبد لان أخبره فاسق (قوله وبخبر ما دون) فإذا أخبر ما دون بحجر عدل أو مستورين بخبر لا إذا أخبره فاسق (قوله وفسخ شركة) أي من أحد النثر يمكن لا يثبت الفسخ عند الآخر لا بخبر عدل أو مستورين فيمنع عن التصرف في مال الشركة لان أخبره فاسق (قوله وعزل قاض) فهو على الحكم السابق قال في الصر ونفى أن يراد أيضا عزل القاضي ولم أره ٨ قال سدي الوالد وهو ظاهر لانهم صرحوا في كتاب القضاء بأنه ملحق بالوكيل كإفدائه أي صاحب الصر فيه ٨ (قوله ومتولى وقف) أي وعزل متولى وقف أي على القول بصحة عزه بلا شرط أو على قول الكل أن كل شرط الواقف ٨ بحر بحثا وقلنا الكلام على مستوف قبل ورقة عند الكلام على وصي القاضي (قوله أحد شرطى الشهادة) أي العدة والعدالة وفي الحاشي السعدية أقول فيه إشارة إلى أن العدالة لا تشترط في العدد

(فلو علم) الوكيل بالتوكيل (ولمن) بمبرأ (فاسق) صح تصرفه ولا يثبت عزه (لا) بخلاف (عدل) أو فاسق (أو صدقة عتاة) (أو مستورين أو قاسقين) في الاصح (كالخيار السيد بخانية عمده) فلو باعه كان مختارا لافداء (والشفيع) بالبيع (والبكر) بالتمسك (والمسلم الذي لم يهاجر) بالشرائع وكذا الأخبار بعين لم يدره وبخبر ما دون وفسخ شركة وعزل قاض ومتولى وقف فهي عشرة يشترط فيها أحد شرطى الشهادة لا لفظها

اختار السرخسي قبول خبر القاسق فجب عليه الأحكام بخبره لان المنجزه رسول الله صلى الله عليه وسلم والعدالة لا تشترط في الرسول كما مر وصححه الزيلعي وردته في الفسخ بان عدم اشتراط العدالة انما هو في الرسول الخاص بالارسال والا فلزم على قوله أن لا تشترط العدالة في زواية الحديث بقديسي ٨ منه

٣ مطلبسـ الفاسق إذا أخبر من أسلم ولم يهاجر يلزمه العمل

بالشرائع في الاصح ٣ مطلبسـ البكر إذا أخبره رسول الولي بالترويج

وان قوله عدل محض رجل قال في التلويح وهو الأصح **(قوله ويشتري)** أي في الخبر **(قوله سائر الشروط)** أي مع العدول والعدالة على قول الإمام الأعظم فلا يثبت بخبر المرأة والعبد والصبي وان وجد العدد أو العدالة وقيل من ثم على هذا سدى الوالد **(قوله أي الشاهد)** أي الشهود وطبق في الشاهد والمراد به الخبر أي من الحرية والبلوغ وأن لا يكون أعمى ولا مجنون أو قد فسد مع العدول والعدالة والمعنى ويشتري في الخبر ما يشتري في الشاهد كما ذكر اللفظ أنه لا يحدو حضوره وحضور المجلس القاضي عنده خلافاً لهما كما سبق **(قوله وقيد في الخبر)** أي قد عزل الوكيل يكون الخبر لا مانع أن يكون فيه أحد شرطى الشهادة بالهزل القصدى احترازاً عما إذا كان حكماً كونه أو كلاً وحونه مطبقاً عليه يثبت بعزل قبل العلم **(قوله وما إذا لم يصدقه)** أي ما إذا صدقه قبل ولو فاسقاً محض وقد مر **(قوله غير المرسل)** سبق فلم يوصاه بكافي الخبر غير الخصم ورسوله فلو أخبر الشفع المشتري بنفسه وجب الطلب إجماعاً على أن آخره سقط عليه **(قوله فانه يعمل بخبره)** أي الرسول مطلقاً وان كان فاسقاً وصغيراً أو كذبه وظاهره أن ذلك يجري في كل ما ذكر فيعزل بذلك وتسقط الشفعة بعدم الطلب بعده ويكون سكوت البكر وعدم ضايقه السابق بما أتى فيه ذلك وظاهره ما في العمادة أنه لا بد أن يقول له أفرد رسول بعزل كافي الخبر **(أقول)** وعليه فلا بد للرسول أن يقول للرسول إليه في رسول السيل بكذا **(تنبيه)** يثبت العزل بكتاب المؤكل إذا بلغه وعلم ما فيه كافي ط عن سري الدين وسيد كره الشارح وأخر باب عزل الوكيل **(قوله كما سجيء في بابه)** أي باب عزل الوكيل حيث قال ويثبت عفافته وبارساره رسولاً وغيره اتفاقاً صدقه أو كذبه إذا قال أرسلني السيل لا يطلع عزله إلا بالتح **(قوله وان لم يقل جعلت أمناً في بيع)** بأن قال له بيع هذا العبد فقط ولم يرد **(قوله على الصحيح ولو ألحج)** أعلم أن أمين القاضي هو من يقوله القاضي جعلت أمناً في بيع هذا العبد أما إذا قال بيع هذا العبد ولم يرد عليه اختلاف الماشيخ والصحيح أنه لا يلحقه عهد مذ كره شيخ الإسلام شواهر زاده كافي الصرمع في شرح التلخيص الفارسي **(أقول)** والمسئلة مذ كور في الفتاوى ولو ألحج منه **(قوله عبد الدين الغرماء)** أي أرباب الدين ولم يذكر الوارث مع أنهم جاسوا فإذا لم يكن في التركة دين أي نفوذ كان العاقبة معلالة فخرج عليه عما لحقه من العهدة إن كان وصى الميت وإن كان القاضي أو أمينه هو العاقد يرجع عليه المشتري لأن ولاية البيع للقاضي إذا كانت التركة قد أحاط بها الدين ولا على الوارث البيع كافي الخبر **(قوله أوضاع)** أي هلاك العبد من يد القاضي أو أمينه قبل التسليم إلى المشتري كافي المخ فالأنسب زادة وأمينه **(قوله كالإمام)** وثنى أن تجعل نائب الإمام كالإمام لأن القاضي أقام قبله بلا عين لكونه تابعاً للإمام ولا ضمان عليه فلا ضمان على القاضي فعلى هذا يقبل قول أمين بيت المال بلا عين وأنما المضمن من ذلك أنه يؤدي إلى تبعاً عنهم عن قبول هذه الأمانة فتعطل مصالح الناس عنى قال في الخبر وأشار الحنان أمينه لو قال بعت وقضيت الأمن وقضيت الغريم صدق بلا عين وعهدة الحاقاً بالقاضي وإن الغيب إذا كان ظاهراً رد المبيع به بطل القاضي أو أمينه وإذا وجب عين على خذرو حقه لها القاضي ثلاثة من العدول يستلفها واحد وآخران يشهدان على عينها أو نكولها فعلى هذا السخلف ليس بأمينه والأقل قوله في البين والتكول وحده **(تعميم)** أن القاضي وأمينه لا ترجع حقوق عقد بشاره باليمين إليهما بخلاف الوكيل والأب والوصى فالوضن القاضي أو أمينه عن ما عاهاه باليمين بعد بلوغه صح بخلافهم وقد بعدم ضمان القاضي عند الاستحقاق لأنه لو أخطأ في ضمانه ضمن كذا إذا رجع محضاً بارة بعة شهوداً وظاهر أحداهم عبداً ومحذوفاً قد فسدته على القاضي ورجع بها بيت المال بالإجماع **٢** والأصل في جنس هذه المسائل أن القاضي متى ظهر خطؤه فيمضي يمينه فانه يضمن ما مضى به ويرجع بذلك على المقتضى كما لو دعي والوكيل فإن كان الخطأ في المال فإن كان قائماً بعد المضي به أخذها القاضي وردته على المقتضى عليه وإن كان مستمكناً ضمن قيمته ورجع بذلك على المقتضى به وإن كان في قطع أو رجع ضمن ويرجع عما ضمن في بيت المال **٣** وتعليقه فيه **(أقول)** ملخص ما قبل في خطأ القاضي في غير المحور إن كان في مال لا في حد خطؤه في مال المقتضى به وإن كان في حد فإن ترتب عليه تلف نفس أو عضو فخطؤه في بيت المال وإن لم يرتب عليه شيء من ذلك

(ويشتري سائر الشروط في الشاهد) وقيد في الخبر بالعزل القصدى وما إذا لم يصدقه ويكون الخبر غير المرسل ورسوله فانه يعمل بخبره مطلقاً كالمحكي في بابه (باع قاض أو أمينه) وإن لم يقبل جعلت أمناً في بيعه على الصحيح ولو ألحج (عبد الدين الغرماء) وأخذ المال فضايع ثمنه عند القاضي (واستحق العبد) أوضاع قبل تسليمه (المضمن) لأن أمين القاضي كالمقتضى والقاضي كالإمام وكل منهما لا يضمن بل ولا يخلف

٢. مطلب  
لو أخطأ القاضي يضمن  
٣. مطلب  
ملخص ما قبل في خطأ القاضي

الغرماء (بأمر القاضي)

أو بلا أمره (فاستحق)

العبد (أومات قبل

القبض) البعده من

الوصي (وضاع) الثمن

(رجع المشتري على

الوصي) لانه وان نصبه

القاضي عقداً نيابة

عن الميت فترجع

الحقوق اليه (وهو

رجع على الغرماء)

لانه عامل لهم ولونظر

بعده لبيت مال رجع

الغرم فيه بدنيه هو

الاصح (اتخرج القاضي

الثمن للغرماء ولم يعطهم

ايام حتى هلك كان)

الهالك (من مالهم) أي

الفقراء (والثالثان

لأولئك) لما

كل الجدل فهدر هذا عند المحامين وعند الامام جهنم الله تعالى يكون هدر في الحدود وترتب عليه تلف نفس  
أو عضو أو لا كذا أو ائمة في الخاتمة من الحدود والسر وهذا اذا لم يتعمدا لجور وان تعمد الجور كان ذلك في مال  
القاضي سواء كان في مال أو حدر ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتضمنه الجور يظهر فيما أقر هو بذلك  
وخطوه بل جاور يظهر بإقرار المقتضى في الأموال كان بان أن الشهود عييد مثلاً بقرار المقتضى له أو تقوم  
البينة على ذلك هذا خلاصة ما تكرر من النصوص المعتبرة في هذه المسئلة كشرح السير الكبير والسرخصي  
والهندي والخاتمة من الحدود والسر والاشياء من القضاء وحواشي الطحاوي وسدي والوارد وأي السعد  
(فالحاصل) أن خطأ القاضي تارة يكون في بيت المال وهو اذا أخطأ حدر ترتب عليه تلف نفس أو عضو وتارة  
يكون في مال المقتضى له وهو اذا أخطأ في قضاء في الأموال وتارة يكون هدر وهو اذا أخطأ في حدر لم يرتب على  
ذلك تلف نفس أو عضو كحد: رب مثلاً وتارة يكون في ماله أي مال القاضي وهو اذا تعمد الجور (قوله بخلاف  
نائب الناظر) فيدفع قوله ولا يخلف أي فانه يخلف كما يخلف الناظر قال في التلخيص أن الامام كموه نائب الناظر  
كهو في قول قوله فلا وادعي ضاع مال الوقف أو تفرقه على المستحقين فانكره واقوله كالاصل لكن مع  
البيان وبه فارق أمين القاضي فانه لا عين عليه كالقاضي اه (قوله ورجع المشتري على الغرماء) لان البيع  
وقع لهم فكانت الهبة عليهم عند تعذر جعلها على العاقد كما تجعل الهبة على الموكل عند تعذر جعلها على  
الوكيل المحجور عليه كما اذا كان العاقد عبداً وصبا بعقل البيع وكله رجل يبيع ماله فانه لا يتعلق الحقوق بهما  
بل بموكلهما لان التزام الهبة لا يصح بموكله في الأهل في المص وحق السيد في العبد كافي في القدير (قوله  
لتعذر الرجوع على العاقد) أي لانه عقد لم يرجع عهده الى عاقده فقبض على من يبيع له العقد والبيع واقع  
للمرء فيكون الهبة عليهم كافي الضرر وفي بيع القدير الاصل انه اذا تعذر تعلق الحقوق بالعقد تعلق بأقرب  
الناس الى العاقد وأقرب الناس اليه من يتبعه الأثر أي أن القاضي لا يأمر ببيع حتى يطلب الغرم وأقرب  
الناس في مسئلته من يتبع هذا العقد هو الغرم (قوله ولو باعه الوصي) لافرق بين وصي الميت ومضروب  
القاضي منقذ (قوله أو بلا أمره) هو مفهوم بالأولى لانه اذا رجع عليه في الأمر فلان يرجع عليه عند عدمه  
بالأولى ط (قوله فاستحق العبد) أي من يد المشتري (قوله لانه وان نصبه القاضي عقداً) الأولى حذف هذا  
التعليل لانه انما يظهر في وصي القاضي والاقتصر على قوله لانه أي وصي الميت عقداً نيابة عن الميت فترجع  
الحقوق اليه كما اذا وكله حال حياته كافي الهبة في تلمش وصي الميت قال في الكفاية اما اذا كان الميت وصي اليه  
فظاهر واما اذا نصبه فكذلك لان القاضي انما نصبه ليكون قائماً مقام الميت لا مقام القاضي (قوله فترجع)  
الأولى حذف الفاء (قوله اليه) كما اذا وكله حال حياته (قوله لانه عامل لهم) ومن عمل لغيره فلا ينفق بسببه  
ضمنان يرجع به على من يبيع له العمل (قوله ولونظر بعده لبيت مال رجع الغرم فيه) أي في المال الذي  
ظهر لبيت (قوله بدنيه هو الاصح) قال سيدي الوالد في ما يجاز محل بوجه ما في بيع القدير ولونظر لبيت مال  
رجع فيه الغرم بدنيه بلا شأن وهل يرجع عما بين المشتري في خلاف قبل لم وقال مجدداً لآفة السرخصي  
لا يأخذ في الحجج من الجواب لان الغرم انما يضمن من حيث ان العقد وقع له فلم يكن له أن يرجع على غيره  
وفي الكافي الاصح الرجوع له فقبض بذلك وهو مضطرب فقد اختلف التصحيح كما سمعته وقوله عما بين  
للمشتري يبعد أن الاختلاف في المسئلة الأولى ٢ لانه في الثانية : انما ضمن الوصي للمشتري لكن قال  
في البحر وقيل لا يرجع به في الثانية والأول أصح اه والحاصل أنه في الأولى اختلف التصحيح في الرجوع وفي  
الثانية الاصح عدمه فنتبه ووجدت في نسخة رجوع الغرم فيه بدنيه لا غرم هو الاصح وهذا لا غرم لها قال  
الحلي وقيل يرجع غارم أيضاً وصح (قوله كان الهالك من مالهم) لانه نائب عنهم في القبض (قوله لما) من  
متعلق بقوله كان الهالك من مالهم والمراد بما أمران القاضي لا يضمن لانه عامل لهم والأولى ذكره انما جعلها  
وانما كان الهالك من مالهم لما أتى في باب الوصي من قوله ٥ وضع قسمة القاضي وأخذ قط الوصي له ان  
غاب الموصي له فلا شيء له ان هلك في يد القاضي أو أأمينه لكنه قال في هذا في المبكى والموزون لانه افراز وفي  
الوصي والرجوع فيها ما تضمنه للوصي اه منه ٥ مطلب للقاضي افراز حصة الوصي له في المبكى والموزون اذا كان غائباً

٢ قوله السرخصي

بضم السين وسكون

الراء وقع إلغاء الجملة

والسكاف وفي آخرها

التاء المثناة الفوقية

نسبة الى من خكت

قرية نجر جيستان

مير قاسم يرب اليها

محمد بن عبد الله بن

فاعدل كرم عبد القادر

في الطبقات اه منه

٣ أي مسئلة بيع

القاضي أو أمينه

والرجوع فيها ما تضمنه

للمشتري اه منه

٤ أي مسئلة بيع

غيره لا يجوز لانه مباذله كالبيع ومباذله مال الغير لا يجوز فكنا القسمة اه فلينظر هل فرق بين أن يكون  
الموصى له العائث معيناً ومطلق الفقراء أو يجري القيد فهما ويجوز (قوله أمره قاض عدل) أي وعالم  
كذا قدم في المتن وغيره مدني وكذا قد في الكثر وهو الموافق لما في بعض نسخ المتن وهو قد لا بد منه هنا  
لما قبله قوله الاتي وان عدلاً جاهلاً قال في البحر وما ذكره المصنف قول الماتريدي في الجامع الصغير لم يقبله  
بهما أي العدالة والعلم ثم رجع محمد فقال لا يؤخذ بقوله ما لم يعان الحجة أو يشهد بذلك مع القاضي عدل وبه أخذ  
مشايخنا وهذا يظهر أن كلام المصنف ملحق من قولين لأن عدم تقييده بالعدالة والعلم معنى على ما في  
الجامع الصغير والتفصيل بعده معنى على قول الماتريدي وحديثه في قبده الشارح بقوله عدل بحسب زيادة  
عالم أو بالكون على قول الماتريدي ويكون قوله بعد وقبل يقبل لوعده لا عالم المستدر كإدراكه أن يقول  
وقبل يقبل ولو لم يكن عدلاً عالم وهو ما في الجامع الصغير كذا فأدغمه في الواو الدرجة الله تعالى وسأقي تمة الكلام  
عليه قريباً إن شاء الله تعالى (قوله قضى به أي بما ذكر) أشار به إلى أن أفراد الصغير باعتبار المذكور ولا حاجة  
إليه لأن الطلق بأو (قوله لوجوب طاعة ولي الأمر) بالأية الشريفة ومن طاعته تصديقه قال العلامة  
السري في وآخر شرحه على الأشباه والنظائر عند الكلام على شروط الإمامة ثم إذا وقعت النعمة من أهل الحل  
والعقد صار أمانة في طاعته كافي خزانة الكل ٢ وفي شرح الحواهر يجب طاعته فيما أباحه الدين  
وهو ما يعود نفعه إلى العامة كما صار تدار الاستلام والمسلمين مما تناوله السكك والسنة والاجماع اه وفي  
النهاية وغيرهما روى عن أبي يوسف أنه قدم بغداد أصلي بالناس العدد وكلفه هرون الرشيد وكبر تكبيراً بن عباس  
رضي الله عنهم ما روى عن محمد هكذا وتناوله أنه أن هرون أمرهم بأن يكبروا تكبيراً جدي فعد ذلك امتثالاً  
لأمره وقد نصوا في الجهاد على امتثال أمره في غير معصية وفي التاتاريخ أن سفيان بن عيينة لما دخل  
العسكر شئ فقام في ذلك واحدة لا يبرأ يؤذني في أول وهلة ولكن يرضع حتى لا يعود إلى مثل ذلك بل يعذره  
فإن عصاه بعد ذلك أنه لا اذنين في ذلك عذراً فعند ذلك يحل سبيله ولكن يحلفه بالله تعالى لقد فعلت هذا بعذر  
اه وقد أخذ اليربي من مجموع هذا القول أنه لو أمر أهل بلدة بتصيام أيام بسبب الغلاء أو أوال وبوجوب امتثال  
أمره والله تعالى أعلم وتقدم في العسدين والاستسقاء وانظر ما قدمه سدي في باب الامامة من كتاب  
الصلوة (قوله وسنعه محمد) هذا ما رجع إليه بعد الموافقة ح (قوله حتى يعان الحجة) زاد عليه بعض  
المشايخ أو يشهد بذلك نعم القاضي عدل وهو رواية عنه ومعناه أن يشهد القاضي والعدل على شهادة الذين  
شهدوا بسبب الحد لأعلى حكم القاضي والا كان القاضي شاهداً على فعل نفسه واستبعد في فتح القدير بكونه  
بعد في العادة وهو شهادة القاضي عند الحد والاكفاء بالواحد على هذه الرواية في حق ثبت شهادته  
وإن كان في زنا فلا بد من ثلاثة أخر كذا ذكره الاستيعابي بحر (قوله واستسنوه في زماننا) لأن القضاة  
قد فسدوا فلا يؤمنون على نفوس الناس ودمائهم وأموالهم ح قال في العناية لأسباب فاضلة زماننا فإن  
أكثرهم يتولون بالرشا فاحكامهم باطلة اه ٣ والتنازل غير ممكن (أقول) هنا في قضاة زمانهم فما بال في  
قضاة زماننا أصح الله تعالى أحوالنا جميعاً آمين عنه وكرمه (قوله وفي العيون وبه يعني) قال في الخبر لكن رأيت  
بعد ذلك في شرح أدب القضاء لاصدق الشهيد أنه صرح رجوع محمد إلى قوله لما رواه هشام عنه اه فالخلاص  
أن الشيعين قالوا يقول أخبار القاضي عن إقرار الخصم بما لا يصح بخوغ المشرعة كالقصاص وحدهم والقتل  
والأموال والطلاق وسائر الحقوق وأن محمد وافقهما ولا ثم رجع إلى ما ذكره من أنه لا يقبل إلا بيمين رجل  
آخر إليه ثم صرح رجوعه إلى قوله ما وأما إذا أخبر القاضي بأقراره عن شئ يصح رجوعه عنه كالحمل يقبل قوله  
بالاجماع وإن أخبر عن ثبوت الحق بالينة فقال قامت بذلك بينه وعدلوا وقبلت شهادتهم على ذلك تقبل في  
الوجهين جميعاً وهذا في القاضي المولى أما المعلن فلا يقبل ولو شهد معه عدل كما مر عن الثرأ وأهل القضاء  
(قوله الاتي كتاب القاضي للضرورة) أي ضرورة أحياء الحق ولأن الخيانة في مثله قلما تقع وظاهر الاختصار  
على كتاب القاضي أن القاضي لا يقبل قوله فيما عدا ما على قول محمد سواء كان قتلاً أو قطعاً أو ضرراً فلو قال

٣ مطلب

طاعة أولى الأمر واجبة

(أمره قاض عدل  
يرجم أو قطع في سرقة  
أو ضرب) في حد قضى  
به بما ذكر (وسئل  
فعله) لوجوب طاعة ولي  
الأمر وسنعه محمد حتى  
يعان الحجة واستسنوه  
في زماننا وفي العيون  
وبه يعني الاتي كتاب  
القاضي للضرورة

٣ مطلب

القضاة إذا تولوا بالرشا أحكامهم باطلة



وقبل يقبل لوعدا

علما (وان عدلا

حاهلان استفسر

فأحسن) تفسير

(الشرايط صدق ولا

لاوكذا) لا يقبل قوله

(لو) كان (فاسقا)

علما كان أو حاهلا

للتهمة فالقضاء أربعة

(الآن يعان اطعة) أى

سبائرعيا (صدهنا

لإنسان عند الشهود)

فادعى مالكة ضمانه

(وقال الصاب) كانت

الدين (تحمسه

وأسكره المالك

فالقول (الصاب) لا تكاره

الضمان والشهود

يشهدون على الصب

لأعلى عدم البصاة

(وولت رجلا وقال

قتله زنته أو قتلته

أى ليسهم) قوله ثلاث

يؤدى إلى فتح باب

العدوان فانه يقتل

ويقول كان القتل

لنك أو أمر الدم عظيم فلا

يهمل بخلاف المال

اقرار بزازية (صدق)

قاض (مقرول) ببال

عين قال زيد أخذت

مسك ألفا قضيت

أى بالالف) لكرودفته

لله أو قال قضيت

يقطع بل في حق وأدعى

زيد أخذت) الألف

(وقطعه) البد (طلما

وأقر بكونهما) أى

الأخذ والقطع (في

وقت) قضائه) وكذا

لوزع

قضيت بطلاقها أو بعقده أو ببيع أو نكاح أو اقرار لم يقبل قوله وفي التهذيب ويصدق فيما قال من التصرف في الأوقاف وأموال الأيتام والغنايين من أداءه وقضى (قوله) وقيل يقبل لوعدا علما) دخول على المني قصد به اصلاحه وذلك أنه أطلق أول القاضى ولم يقبده بالعدل العالم بجماع الصغير وهو ظاهر وإياه تم ذكر التفصيل وهو على قول المتردى القائل باشتراط كونه عدلا علما كما شئى عليه في الذكر كما مر بيانه وإن أردت زيادة الدرية فارجع إلى الهداية وحيث كان مراد الشارح ذلك فكان الصواب أن يحذف قوله عدل في أول المسئلة فانه من الشرع على ما مر بيانه بل الأولى حذف هذا القول لكونه عين ما في المصنف ثم إن هذا القول هو قائله أو منصور ولأن عدم الاعتماد على الغلط والفساد والغلط وهو منتف في العالم العدل وذكر الاستيعاب أن المسئلة مصورة عند الامام في القاضى العالم العدل لأنه إذا كان غير هذا لاولى القضاء ولا يؤثر ما بالاتفاق اه فاقاله أو منصور كشف عن مذهب الامام اه (قوله) وإن عدلا جاهلان استفسر فأحسن تفسير الشرايط) بأن يقول في حد الزاني استفسرت المقر بارتكابها المعروف فيه وحسب عليه بالرجوع ويقول في حد السرقة انه ثبت عندى بالحكمة أنه أخذ ضامنا من حرز لاشبهة فبه في القصاص انه قتل عبدا بلا شبهة وإنما يحتاج إلى استفسار الجاهل لأنه ربما ظن بسبب جهله غير الدليل دليلا كقافية (قوله) صدق) أى يجب تصديقه وقول قوله ثم المراد من جهله جهله بوقائع الناس لانها فرض كفاية فانه بسال المفتي ويحكم بقوله بخلاف جهله عما يفترض عليه عتافا انه يقضى فلا يكون عدلا فيكون من القسم الآتي بيانه (قوله) فالقضاء أربعة) لأنه إما عام أو جاهل وفي كل واحد لا يفتى (قوله) أى سبائرعيا) الحكم فحينئذ يقبل قوله لا انتفاء التهمة اه منح وإنما أول الحجة بالسبب ليعلم الاقرار ط (قوله) صدهنا لأنسان عند الشهود) لاحاسه اليه لانه مقر ط (قوله) لا نكار ما لضمان) أى الضمان للمثل لا بالقصة والا كان مشكلا لأن التمسح مال بدليل جواز بعده فجزى فيه التملك والتلف فيكون ما لا يعصوما وأيضا فان ظاهرا أن القول به في عدم الضمان وليس كذلك بل القول قوله في كونه متعصوا أو ما لضمان فلا يضمن فيه متعصا فلا يكون بالقول له الا في أنها متعصبة فضمن قيمتها متعصبة كما نقله أبو السعود عن الشيخ شرف الدين القزوينى بحسب الاشياء ولم يله عبارة الخانية قيل كتاب القاضى من الشهادات والقول قوله مع عينه في انكاره استهلال الطاهر والابيع الشهود أن يشهدوا عليه أنه صبر شاغر بحس وعامة فها راجعها وفي البرازية أراق زنتا ناسا وأمنه وقد وقعت فيه فارة فمنه وحينئذ تقع أن المراد بعدم الضمان ضمان المثل لانه المتبادر وأن المراد بالضمان المثب ضمان القيمة لانه بالنقص صار قبيل القولهم المثل محاصره كل أو وزن وكان على صفته الأصلية من الظهارة فان خرج عنها بالنقص صار قبلا كما هو صريح كلام البرازي ثانيا وفي فصول العمادى وإذا أنلف زنت غيره في السوق وأمنه أو خله أو نحو ذلك وقال أنلفته لكونه بحسب لانه ما نت فيه فارة فالقول قوله لان الزنت النفس ونحوه قد يباع في السوق وإن أنلف لم يقصا في السوق وقال أنلفته لكونه مبيته ضمن لان الميت لا يباع في السوق فإزاء الشهود أن يشهدوا أنهم ذكبة كالأخواتى الجوبة (قوله) وأمر الدم عظيم فلا يهمل) الأثرى أنه حكم في المال بالتسكول وفي الدم بحس حتى يقرأ ويعلف أو كتفى في المال بالعين الواحدة ويحسمين عتافا في الدم (قوله) بخلاف المال) قال في البحر لو أنلف لم يطاق فطوبى بالضمان فقال كانت مبيته فأنلفته لا يصدق ولشهود أن يشهدوا أنه لم يذبح كبحكم الحال وقال القاضى لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان المتقدمة وهى لو قتل رجلا فحاجب عنه عما نقله الشارح عن اقرار البرازية (قوله) صدق قاض) وكذا لا ضمان على القاطع والأخذ لو أقر بما أقر به القاضى وجه عدم الضمان على القاضى أنهم لما توافقا أنه فعل ذلك في قضائه كان الظاهر شاهداه اذ القاضى لا يقضى بالظهور ظاهر ولا يضمن عليه لانه ثبت فعله في قضائه بالتصديق ولا يضمن على القاضى كالأجر (قوله) وكذا لو زعم) أى المفضى عليه لكن لو أقر القاطع والأخذ خندق هذا عما أقر به القاضى فبضمين لانهما أقر بسبب الضمان وقول القاضى مقبول في دفع الضمان عن نفسه لا في ابطال

أو بعد العزل في الأصح لأنه أسند فعله إلى حالة معهودة منافسة لضمان فصدق إلا أن يبرهن زيد على كونهما في غير قضاءه فالقاضي يكون مطلقا صدر الشريعة (فرع) نقل في الأشباع عن بعض الشافعية إذا لم يكن للقاضي شيء في بيت المال فلا أخذه من أمواله ما يتولى من أموال الناس والأوقاف وفي

٢ مطلب

واقعة الضوى

٣ مطلب

الإصم أن المقر إذا استأذنه في الحالة منافسة لضمان من ماله وجه فانه لا يلزمه شيء

٤ مطلب

السلطان إذا عزل قاضيا لا يعزل ماله بلفه الخبر

٥ مطلب

إذا قال المقر لاسمع إقراره لا تشهد له أن يشهد بخلافه إذا قال له المقر لا تشهد فلا يشهد عليه

٦ مطلب

في أخذ القاضي العشر من مال الإتيام والأوقاف

سبب الضمان عن غيره بخلاف الأول لأنه ثبت فعله في قضاءه بالتصدق أي في دفع قول القاضي الضمان عن نفسه وعن غيره ولو كان المالك قد أخذ حقا عما قد أقر بما أقر به القاضي والمأخوذة منه المال صدق القاضي في أنه فعله في قضاءه أو لا يؤخذ منه لأنه أقر أن الدكانة فلا يصدق في دعوى التملك إلا بيمينه وقول المقر وليس بيمينه بغير (قوله لأنه أسند) أي القاضي (قوله إلى حالة معهودة) فصار كأنه قال طلقت أو اعتقت وأنجنون وخبونه معهود ومثله المدهوش وهي واقعة القتوي ٢ الخبر المسمى فإذا كانت الدهنة معهودة منه بغير قوله وإذا لم تكن معهودة لا يقبل قوله إلا بيمينه ولو أقر القاطع والأخذ في هذا الفصل عما أقر به القاضي يضمنان لأنهما أقر بسبب الضمان وقول القاضي مقبول في دفع الضمان عن نفسه لاقى بإبطال سبب الضمان عن غيره بخلاف الفصل الأول لأنه ثبت فعله في قضاءه بالتصدق وجعل بعضهم هنا أصلا فقال ٣ الأصل أن المقر إذا استأذنه في الحالة منافسة لضمان من ماله وجه فانه لا يلزمه ضمان ما ذكر ومنها قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يديك وأتعبد فقبل المقر له بل خلعها وأنت حرة لقول العبد ومنها قال الولي للعبد قد أعتقه أخذت منك فخلعت كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقبل العتق أخذتها بعد العتق كان القول للمولى ومنها قال الوكيل بالبيع إذا قال بعت وملت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل فلقول الوكيل أن كان المسع مسلما وكان كان قائما فالقول للموكل لأنه أخبره بالملك إلا أنشاء وكذلك مسئلة الغلة لا يصدق في الغلة القائمة لأنه أقر بالأخذ وبالإضافة يدعي عليه التملك ومنها قال الوصي بعد ما بلغ اليتم أنفقت عليك كذا وكذا من المال وأنكر التيم كان القول للوصي لكونه أسنده إلى الحالة منافسة لضمان وأورد في النهاية على هذا الأصل ما إذا اعتق أمته ثم قال لها قطعت يديك وأنت أمي فقالت هي قطعت أوتأخره فلقول له أو كذا في كل شيء أخذته منها عندني حقيقة وأبي يوسف مائة من شكر لضمان بالسداد الفعل إلى حالة منافسة لضمان فأجاب بالفرق من حيث أن المولى أقر بأخذ ما أتم ادعى التملك لنفسه فصدق في إقراره ولا يصدق في دعواه التملك وكذلك قال لرجل أكلت طعاما باذنك فأنتكر الأذن يضمن المقر وذكر الشارح أي إلى أن هذا الفرق غير محض وهو كإقال كافي الضرر أي لم يجر منه في صورة النزاع في أخذه العبد وقطع يد الأمة كالأخفى كافي الخواص السعدي ثم قال في البصر وقد خرج هذا الفرع ونحوه بماز دنا على القاعدة من قولنا من كل وجه لأن كونها أمه لا ينافي الضمان عنه من كل وجه لأنه يضمن فيما لو كانت حره أو أمه مدونة مدونة فلم يرد وأصل المسئلة في الجمع من الإقرار ٤ (تمت)

السلطان إذا عزل قاضيا لا يعزل ماله بصل إليه الخبر حتى لو قضى بضما يبعد العزل قبل وصول الخبر إليه جاز قضاؤه وعن أبي يوسف أنه لا يعزل وإن عزل ماله بصله غيره مكانه ويصل صيانة حقوق الناس ولو مات رجل ولا يعلم له وارث فباع القاضي داره يجوز ولو ظهر وارث بعد ذلك فالبيع ماض ولا ينقض رجل له على رجل ألف درهم حاد فقتضه يوفى وقال أنه فقهاؤنا لم تخرج فزها فحقه فليرجع قال أبو يوسف أنه إن ردها عليه استجسا لأن ما قبض من الدراهم ليس هو عين حقه بل هو مثل حقه وإنما يصير حقه إقراره به فإذا لم يرض به لم يصير حقه فليكون القاضي متصرفا في ملكه ما يرض به فلا يبطل حق القاضي وهذا بخلاف ما لو استأذنه أو فوجده معسفا أو أدان رده فقال له البائع بعه ما لم يبيع رده على فغيره على البيع فلم يستره أحل رده وذلك لأن المقبوض عين حقه إلا أنه معيب فلم يكن قول البائع بعه إقراره بالتصرف في ملك البائع فكان متصرفا في ملك نفسه فيسقط حقه في الرد ٥ إذا قال المقر لاسمع إقراره لا تشهد علي وسعه أن يشهد عليه إلا إذا قال المقر له لا تشهد عليه بما أقر به لاسمعه أن يشهد فلو رجع للمقر وقال أنا نهيتهك أن تطلب منها الشهادة فقولان أشبه (قوله منافسة لضمان) أي من كل وجه كإقراره في الجور وتقدم الكلام عليه آنفا (قوله كونهما) أي الواقعتين (قوله نقل في الأشباع) وعبارتها قال في بسط الأنوار شافعية من كتاب القضاء ما لفظه ٦ وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فلا أخذه من أموال الناس والأوقاف ثم بالغ في الاستكثار ٧ ولم أره إلا لأصحابنا ٨

الاجرة كان كاح صغير  
لانه واجب عليه وجواب  
المفتي بالقول وأما  
بالكتابة فيجوز لهما على  
قدر كتبها لأن الكتابة  
لا تانزها

٥ مطلب

إذا كان للقاضي عمل  
في مال الأيتام له العشر

٦ مطلب

المراد بالعشر أجر المثل  
ولو زاد رد الزائد

٧ مطلب

لا يستوجب الأجر إلا  
بشرط في العمل

٢ مطلب

لناظر ما عنده  
الوقف وإن زاد على أجر

مثله

٣ مطلب

للقاضي والمفتي أخذ  
أجر مثل الكتابة إذا

كفألها

٤ مطلب

لوسل المفتي عما تعسر  
أو تعسر جوابه

بالسان هل يجب عليه

بالكتابة

٥ مطلب

ليس على المفتي دفع  
الرقعة وليس عليه أن

يفهم السائل ما يصعب

ولا يؤخذ المفتي بسوء

حفظ السائل

٦ مطلب

على المفتي الجواب بأي  
طريق كان ولو بالكتابة

أذا تيسر له

وما أحبت نقل الشارح العارضة على هذا الوجه ثلاثين بعض المهوون صحة هذا النقل مع أن الناقل  
بالمفتي إنكاره كما ترى كيف وقد اختلفوا عندنا في أخذهم بيت المال فاختل في النأي والأوقاف قال  
الشيخ خير الدين الرمي في حاشيته على الأشباه ما نصه قوله ثم بالمفتي في الإنكار أقول يعني على الجماعة وبالمباغة  
في الإنكار وأخصه الاعتدال لانه لو تولى على عشرين الفاضلا ولم يلقه فيها من المشقة شيئا بما يستحق عشرين  
وهو مال النبي وفي حاشيته جات القواطع فها هو الإجماع على السرعة الساطع وظلمة غفلت على بصائرهم  
فعمدوا بالله من غشبه الواقع ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اهـ قال الجوى لأوجه بالمباغة في الإنكار  
لحوال أن يكون ذلك قد ناعا إذا كان له عمل وأقله حفظ المال إلى أو أن يلوغ القاصر اهـ ٦ قال بيري  
زاده في حاشيتها والصواب أن المراد من العشر أجر مثل عمله حتى لو زاد رد الزائد اهـ مدني (قوله لتولى العشر  
في مسئلة الطاحونة) أي إذا كان له عمل قال طه هذا المسئلة لا يحمل لذكرها هنا على أنها غير محترمة  
وفي الأشباه وعبارة الخانية رجل وتفصيعة على ماله فأت الأوقاف وجعل القاضي الوقف في يد القم وجعل  
للقم عشر الغلات وفي الوقف طاحونة في يد رجل بالمقاطعة لأحاجة فيها إلى القيم وأصحاب هذه الطاحونة  
يقضون غلاتها لأجيب القيم عشر الغلة من هذه الطاحونة ٧ لان القيم ما يأخذ الا بريق الاجر فلا يستوجب  
الاجر الا بريق العمل اهـ وفي تلخيص الكبرى قاض نصب قضا على غلات مسجد وجعل له شأ معلوما  
بأخذه كل مستعمله العشر لو كان أجر مثله اهـ وقدم سيدى الكلام على ذلك في كتاب الوقف فراجع  
وقال في فصل يراعى شرط الوقف بعد كلام ثم رأيت في اجابة السائل ومعنى قول الولوالجية بعد أن قال  
جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف أي التي هي أجر مثله لا ما توهمه أرباب الأغراض الفاسدة الخ اهـ  
قلت وهذا في شرط الوقف شأ ٢ وأما الناظر بشرط الوقف فله ما عنده الوقف ولو أكثر من  
أجر المثل كافى الجبر ولو عين له أقل فالقاضي أن يكبله أجر المثل يطلبه كما ينبغي أن يمنع الوسايل اهـ رحمه  
نعم (قوله قلت لكن الخ) لأوجه لهذا الاستدلال لم أعلم من أن مانقه عن الأشباه وقول بعض  
الشافعية فكيف يستدل عليه بزيادة البرازية التي هي مذهب الحنفية (قوله لا يحمل لهما أخذ  
الأجرة) أي بسببه (قوله كان كاح صغير) قال في الخلاصة يحمل للقاضي أخذ أجرة على كتابة السجلات  
وغيره بقدر أجرة المثل ولو اختاروا يحمل أخذ حق على نكاح الصغار وفي غيره يحمل ولا يحمل أخذ الأجرة على أجرة  
بيع مال النبي ولو أخذ لا ينفذ البيع طه عن الجوى (قوله ويكوان المفتي بالقول) لان أخذ الأجرة على بيان  
الحكم الشرعى لا يحمل عندنا وأما الهدية فقد تقدم الكلام عليها في كتاب القضاء فراجع (قوله وأما بالكتابة  
فيجوز لهما على قدر كتبها) ٣ لان الكتابة لا تانزها أي لو كفاها بالكتابة فيجوز لهما أخذ أجر مثلها ولو  
يجوز لهما الزيادة عليه وإذا كان لا يجوز لهما قبول الهدية ولا الدعوة الخاصة لانهما في معنى الرتبة وهي من  
أقبح قبائح القضاء والمفتين فكيف يجوز لهما أن يأخذوا زائدا على أجر مثلها أي على مقدار ما يستحق كل منهما  
من الأجرة على مثل تلك الخطوط اللهم اللهما الهوا وبجنبنا الخطأ آمين ٤ قال العلامة الرمي وما يتعلق  
بذلك مسئلة شملت عنها لوسل المفتي عما لا يمكنه أو عما يعسر عليه جوابه بالسان ولا يعسر عليه بالكتابة  
كسأل المناجحات التي يدق كسورها حادنا ولا تثبت في حفظ السائل هل يفرض عليه الكتابة مع تسرها  
أولا ولم أر من صرح بالحكم لكن النظر الفقهي يقتضى وجوبها عليه حيث تعسر أو تعذر بالسان ويكون  
الجواب بالكتابة تأييد الجواب بالسان ليخرج عن عهده الواجب عليه من الجواب بالسان فكيف المفتي  
ما تعذر عليه أو تعسر النطق بالكتابة حيث تيسر له آلة الكتابة لأجل القيام الواجب فيقار على السائل  
فخرج من العهده ولا يجب عليه دفع الرقعة ولا أن يفهمه ما شق عليه ويحفظه ما يصعب عليه بل كل ذلك  
نار عن التكليف ولا يؤخذ المفتي بسوء حفظ السائل وقلة فهمه ٦ والخاصل أن على المفتي الجواب بأي  
طريق يتوصل به إليهم ولا يتوصل إلى القرض إلا به فهو فرض ٧ وحيث كان في وسع المفتي الجواب  
بالكتابة بالالسان وجب عليه الجواب بما يجب تيسر إليه بلا مشقة عليه بأن أحضره السائل ولا يلزم

وتماه في شرح الوهبانية  
ورخص بعض لا لعدم  
مقرر

وفي عصرنا القول الأول

ينصر  
وجوز للفتى على كتب  
خطه  
على قدره أذليس في  
الكتب يحصر

### (كتاب الشهادات)

أنواع من القضاء لانها  
كالوسيلة وهو المقصود  
(هي) لفظة خبير قاطع  
وشرعا (أخبار صدق)  
لأبائنا (حق) وقع قلت

٨ مطلب  
الأجر بمقدور بقدر المشقة  
١ مطلب  
ما قبل في كل ألف خمسة  
دراهم لا يعزّل عليه

٢ مطلب  
يجب الأجر بقدر  
العناء والتعب

٣ مطلب  
الصحيح أنه يرجع في  
الأجرة إلى مقدار طول  
الكتاب وقصره والمخ

٤ مطلب  
أذاولي القاضي قسمة  
التركة لا يستحق الأجر  
وإن لم تكن لمؤنة في  
بيت المال

٥ مطلب  
لأبائنا لفتى أن يأخذ  
شياً من كتابة جواب الفتوى

الفتى بذلك من عنده ومقتضى القياس وجوب تحصيله على المفتي كما هو الوجه وأحصل به ما هو المقرر  
عليه وهذا كما إذا تعيّن عليه الافتاء ولم يكن في البلد من يقوم مقامه في ذلك والافتاء طاعة والطاعة بحسب  
الاستطاعة فما رأى في غير من الطاعات رأى فيه فرضاً وجوباً واستحباباً أو بدلاً فلتأمل فيه اهـ ومثله في  
الحوائش المجموعة (قوله) وتماه في شرح الوهبانية ٨ قال فيه والأصح أنه أي الأجر بقدر المشقة وقد  
ترد بمشقة الوثيقة في أحسن مختلفة عمارة على مشقة ألف ألف في التقويد ونحوها قلت في العمادة عن  
الملتقط ١ وما قبل في كل ألف خمسة دراهم لا يعزّل عليه ولا يتوّل ذلك عطفه أصحابنا رحمهم الله تعالى وأى  
مشقة للمكاتب في كثرة التبن وأعماله أحرمله بقدر مشقته وبقدر صنعته وعمله كما يستأجر الحكّال بأجرة  
كثيرة في مشقة قليلة ٢ وفي شرح الترتيب عن النصاب يجب بقدر العناء والتعب وهذا أشبه بأصول  
أصحابنا وفي كتاب السجلات الله سبحانه أنه يرجع في الأجرة إلى مقدار طول الكتاب وقصره وصعوبته وسهولته  
اهـ (قوله) وفيها المخ يوهّم أن هذه الأبيات المذكورة من الوهبانية وليس كذلك بل هي من كلام ابن الشحنة  
كما أوضح به به وله تكبير قال العلامة عبد البر هل يستحق القاضي الأجر أم لا قال الزاهد في شرحه لقد وري  
لا يستحق الأجر وإنما يستحقه إذا لم يكن له في بيت المال شيء وفي القسمة عن ظهر الدين المرغيباني وشرف  
الاجتماع المكي القاضي إذا تولى قسمة التركة لا أجر له وإن لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البيهقي وشرح  
بكر خوارزمي زاده وقاله الأجرة إذا لم تكن له مؤنة في بيت المال لكن المستحب أن لا يأخذ قال البيهقي وشرح  
به الظهير والشرف حسن في هذا الزعم لفساد القضاء إذا أطلق لهم لا يقنعون بأجر المشل فأجبت الخافه  
فقلت وذكر البيهقي الأولين ثم ذكر البيهقي الأخير بعد كلام يتعلق بالمفتي (قوله) وإن كان قاسماً أي  
لتركات مثلاً (قوله) والقول الأول وصل ههنا الأول (قوله) أذليس أي المفتي (قوله) في الكتب أي  
في الكتائب (قوله) يحصر أي يأنز به فيجب عليه وفي ذلك الشرح عن جلال الدين أبي الحامد قالوا لأبائنا  
للفتى أن يأخذ شيئاً من كتابة جواب الفتوى ٦ وذلك لأن الواجب على المفتي الجواب باللسان دون الكتابة  
باليد ومع هذا الكف عن ذلك أولى (قوله) على قدره أي قدر انطأ أي والعناء وقد سبق ما فهمه من أن  
الكف أولى احترازاً عن القيل والقال وصيانة لما ألوهه عن الابتداء والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

### (كتاب الشهادات)

جمعها وإن كانت في الأصل مصدراً باعتبار أنواعها فإنها تكون في حد ذاتها وغيره (قوله) أنوعاً من القضاء وإن  
كان التباين قد عيّن عليه لان القضاء موقوف عليها إذا كان ثبوت الحق بها وفي الجوى أنوعاً من القضاء  
يحتاج إليها عند الإنكار فكان ذلك من تنبّه حكمه ولأن الشهادة أعمّ من قبل في مجلس القضاء ولا تكون ملازمة  
بدون القضاء اهـ (قوله) هي لفظة الضمير عائلة للشهادة المفهومة من الشهادات (قوله) خبير قاطع تقول  
منه شهيد الرجل على كذا وبعاء قالوا شهيد الرجل يسكنون الهه التخفيف وقولهم أشهد بكنا أي أخطف  
والشهادة المعانيه وشهيد شهوداً أي حضره وقوم شهوداً أي حضور وهو في الأصل مصدر وشهيد أيضاً  
مثل راكع وركع وشهيد بكنا شهادة أي أدنى ما عنده فهو شاهد أو باع شهد كصاحب وصحب وسافر وسفر  
وبعضهم يشكروهم جمع الشهيد شهوداً أو شهداء والشاهد الجمع الشهادة (قوله) أخبار صدق قال أخبار  
كل من صدق وقوله صدق يخرج الأخبار الكاذبة وصدق الخبر مطابقتها للواقع (قوله) لأبائنا (حق) يخرج  
قول القائل في مجلس القضاء أشهد بكذا البعض العرفات قال في الضري أي أخبار عن مشاهدته وعن  
لأعن تخمين وحسبان أي الشهادة شرعاً وصرح الشارح بأن هذا معناه الفتوى وهو خلاف الظاهر  
وإنما هو معناه الشرعي أيضاً كما إذا دعى إلى إصلاح والمشاهدة المعانيه كما تقدم والعيان  
للمعانيه والتضمن المحسوس وهو الظن والحسبان بالكسر الظن وأورد على هذا التعريف الشهادة  
بالتسامع فإنها لم تكن مشاهدة وأجلب في الإيضاح بأن خواصها أنما هو لا استحسان والتعريفات الشرعية  
أنما تكون على وفق القياس ولكونها أخباراً عن معانيه قال في الثانية إذا قرئ عليه صلح ولم يفهم ما فيه

لا يجوز له أن يشهد عاقبه ٢ وفي الملتصق اذا سمع صوت المرأة ولم يرتخصها فشهدا تان عنده أنها افلانة لا يخل له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عنده فشهدا تان أنها افلانة حل له أن يشهد عليها اه أى ويصح التعريف ولو من زوجه او ابنتها ومن لا يصح شاهد الهساوء كانت الشهادة لها وعليها كفى التنقيح لسدى الوالد (قوله مجاز) من حيث المشابهة الصورة أى مجاز مرسل وعلاقته الضد به لان الزور اخبار

بكذب (قوله) كالخلاق البين على الغموس فان حقيقة البين عقد يتقوى به عن مخالف على الفعل أو التردد في المستقبل والغموس الحلف على ماض كذا عدا (قوله) بلفظ الشهادة فلا يجوز التعبير بالعلم ولا باليقين فتعين لفظها كما باتى (قوله في مجلس القاضي) خرج به اخبار في غير مجلسه فلا يعتبر واعا فدا بالقاضى وان

كان المحكم كذلك لان المحكم لا يتقدم حكمه بمجلس بل كل مجلس حكم فيه كان مجلس حكمه حوى أى بخلاف القاضى فإنه يتقدم بمجلس حكمه المعين من الامام ومجلس ولايته ط (قوله) كفى عتق الأمة) وطلاق

الزوجة فليست الدعوى شرط صحتها لمطابق كل شهادة حسنة كذلك قال في العر ولم يقولوا بعد دعوى لتضلعها عن عتق الأمة وطلاق الزوجة فلم تكن الدعوى شرط صحتها مطلقا وقول بعضهم انها اخبار يحق الغير على الغير بخلاف الاقرار فله اخبار يحق على نفسه والغير والدعوى فانها اخبار يحق لنفسه على الغير غير

صحيح لعدم شموله لما اذا أخبر بما وجب للفرقة من قبلها قبل الدخول فإنه شهادة ولم يوجد فيها ذلك المعنى كما أشار اليه في انصاف الاصلاح وكأنه لا حظ له لم يخبر يحق للغير لان ذلك موجب لسقوط المهر ٣ وجوابه أن سقوطه عن الزوج عائد الى أنه فهو كالشهادة بالاراء عن الدين فانه اخبار يحق للدين وهو السقوط عنه فكذلك جعل الاخبار رابعة والرابع الانكار وعزا الى شرح الطحاوى اه (قوله) طلب ذى الخلق) يشمل

الخلق تعالى في شهادة الحسنة فانه مطلق فيها بالاداء شرعا والاداء من في حقوقهم فيعبر كتبها قوله تعالى ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فإنه آثم قلبه فهو مني عن التكتام فيكون أمره ان يكتم حيث كان به خذوا واحد وهو

أكد من الامر بادائها ولذا استدل الائتم الرئيس الاعضاء وهو الآية التي وقع بها ادائها والمعارف ان اسناد الفعل الى محله اقوى من الاسناد الى كله واستدل في الهداية بهذا الآية على فرض ضمها مع احتمال أن يراد تضييق المدعيين عن كتبها كما احتمل أن يراد نهي الشهود قال القاضي ولا تكتموا الشهادة أي الشهود والمدينون والشهادة

شهادتهم على أنفسهم فعلى التالى المراد التهي عن كتبها الاقرار بالدين فالاولى الاستدلال على فرضيتها بالاجماع واحتمل ان الضمير في قول المؤلف تازم عائد الى الشهادة بمعنى تحملها لا معنى ادائها فان تحملها عند الطلب والتعصن فرض وأما عدمه عند التعصن ففرض كفاية كفى العر (قوله) بأن لم يعلم بالخلق) أى

بشهادته (قوله) وخاف) أى الشاهد فلا يجب عليه الشهادة بلا طلب في حق آدمي الا اذا لم يعلم بشهادته نواظق وخاف الشاهد ان لم يشهد ضيع حق المدعى فيصعب عليه حينئذ اعلام المدعى بما شهد فان طلب وجب عليه أن يشهد والا لا يتحمل أنه تركه حقه كما فاده العلامة المقدسى (قوله) شرائط مكانها واحد) وهو مجلس القضاء

وهو من شرط الاداء كفى الغير والاوليان بقول شرط مكانها واحد اعجابهم مع أنه واحد واخذ وهو مجلس القاضي والازدواج أى التناسب بقوله وشرائط العمل (قوله) العقل الكامل) المراد ما يشمل التمييز بديل

ما سأتى في الباب الا في فلابغ يصح حملها من مجنون وصبي لا يعقل (قوله) وقت العمل) قال الطحاوى ولا حاجة اليه (قوله) والبصر) فلا يصح حملها من أعمى ولا يشترط للحمل البلوغ والحرية والاسلام والعدالة حتى لو كان وقت العمل مبيعا فلا وعيدا أو كائنا أو فاقه قائم بغير الصبي وعتق العبد واسلم الكافر وتاب الفاسق

فشهدوا عند القاضي تغل بجر (أقول) ولا ينافيه ما نقله بعد عن الجناصي احتمل لا قبل شهادته مالم أسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل مسجد ويحتمل أنه صالح أو غيره اه فان ذلك للتركة فقط لا يشهداته تأمل (قوله) ومعاينة الشهود به) قال في البرازية شهد أن فلانا ترك ههنا النار

مرا ان لم يدر كالميت فشهداتهما باطله لانهما شهدا على لم يعايناهما ويستخرج من الشارح في شهادة الارث (قوله) الا فيما ثبت بالتسامع) كالشهادة بالولع والنسب والتكاح والوقف كما باتى (قوله) عشرة عامة) أى

في جميع أنواع الشهادة أما العامة فهي الحرية والبصر والتطيق والعدالة لكن هي شرط وجوب القبول على القاضي لا شرط حواجز وأن لا يكون محدوداً في قذف وإن لا يجزى الشاهد أن نفسه مغضواً لا يدفع عن نفسه معرماً فلا تقبل شهادة الفرع أصله وعكبه وأحدان وجوب الثلاث وأن لا يكون خصماً فلا تقبل شهادة الوصي واليتيم والوكيل لو كره وأن يكون عالماً بالشهودية وقت الادعاء كراهه ولا يجوز اعتماده على خطه خلافاً لهما فإنهما يقولان إذا لم يكن للشاهد شبهة في الخط يشهد وإن كان في بدائنه وعلبه الفتوى اختياراً وأما ما يخص بعضه بدون بعض فالإسلام إن كان المشهود عليه مسلماً والذكور في الشهادة في الحد والقصاص وتقدم الدعوى فيما كان من حقوق العباد وموافقتها للدعوى فإن خالفها لم تقبل إلا إذا وفق المذعي عند مكانه وقام الرأى في الشهادة على شرب الخمر ولم يكن سكران لا لعدم مسافة الأصل في الشهادة في الحدود والقصاص وتقدم حضور الأصل في الشهادة على الشهادة كذا في الجرح لكنه ذكر أولاً لأن شروط الشهادة نوعان ما هو شرط تحملها وما هو شرط أدائها فالأول ثلاثة وقد ذكرها الشارح والثاني أربعة أنواع ما يرجع إلى الشاهد وما يرجع للشهادة وما يرجع إلى مكانها وما يرجع إلى المشهود به وذكر أن ما يرجع إلى الشاهد البعثة عشر العامة والخاصة وما يرجع إلى الشهادة ثلاثة لفظ الشهادة والعدد في الشهادة بما اطلاع عليه الرجل واتفق الشاهدان وما يرجع إلى مكانها واحد وهو مجلس القضاء وما يرجع إلى المشهود به علم من السبعة الخاصة ثم قال فالخاصة أن شرطها إحدى وعشرون شرطاً الفصل ثلاثة وشرائط الأدلة سبعة عشر منها عشر شرطاً عامة ومنها سبع شرائط خاصة وشرائط نفس الشهادة ثلاثة وشرائط مكانها واحد وهو مقضاه أن شرط الأدلة نوعان لأربعة كذا أولاً والصواب أن يقول أنها أربعة وعشرون ثلاثة منها شرائط العمل وإحدى وعشرون شرائط الأدلة نهاسعة عشر شرطاً الشاهد وهي عشرة عامة وسبعة خاصة ومنها ثلاث شرائط لنفس الشهادة ومنها واحد شرط مكانها وهذا يظهر لك ما في كلام الشارح أيضاً (قوله منها) أي العامة الضبط أي ضبط الشاهد المشهود عليه بأن يكون غير شاك وأن يكون ذكراً (قوله والولاية) أي تكون ولاية للشاهد على المشهود عليه بأن يكون من أهل دينه أو من دينه حتى حرماً بالغاً لا فرع عليه بقوله فيشرط الإسلام الخ (قوله والمذني عليه مسلماً) أما لو كان كافراً فاقبل شهادة المسلم والكافر عليه (قوله والقدرة على التمييز) الأولى حذف القدرة لأن الشرط التمييز بالفعل (قوله بالسبع) هذا إذا دعت الشروط المذكورة (قوله ومن الشرائط) أي المتقدمة أي العامة (قوله عدم قرابة ولاد) فلا تقبل شهادة الأصل لفرعه كعمه (قوله أو زوجية) أي وعدم الزوجية فلا تقبل شهادة أحد الزوجين إلا بغير (قوله أو عداوة ودينوية) أي وعدم عداوة ودينوية أما الدينوية فلا تمنع الشهادة (قوله لفظ أشهد) بلفظ المضارع لقول شاهد لا يجوز لأن الماضي موضوع للأخبار عما وقع فيكون غير مختص بالحال (قوله لا غير) أي لا غيره من الألفاظ كأعلم وأتقن وأثبتن (قوله تضمنه) أي باعتبار الاستتقاق معنى مشاهد وهي الإطلاع على الشيء عما نسي قال فدخل في ذلك الشهادة بالسمع فإنها بمنع مشاهدة حكماً أو أنها خارجة عن القياس الله وقدمنا به كافياً (قوله وقسم) لأنه قد استعمل في القسم نحو أشهد بالله لقد كان كذا أي أقسم وقدم في الأيمان (قوله وأخبار الحال) بخلاف اللفظ الماضي فانه موضوع للأخبار عما وقع كقصدنا (قوله فكأنه يقول أقسم بالله) هذا راجع إلى قوله وقسم (قوله لقد اطلعت على ذلك) هذا راجع إلى قوله تضمنه معنى مشاهدة (قوله وأنا أخبر به) هذا راجع إلى قوله وأخبار الحال والحاصل أن في كلامه نشر على غير ترتيب ألف (قوله فتعين) فلذا اقتصر على أحشاشاً واتباعاً للتأويل ولا يجوز عن معنى التعبد أتم نقل غيره بحر (قوله حتى لو زاد فيها علم بطل لثبته) لأنه بشرط أن لا يأتي بمبادئ على الشك بعد فلو قال أشهد بكذا فيما أعلم تقبل كما لو قال في ظني بخلاف ما لو قال أشهد بكذا قد علمت ولو قال لا حتى قبل فلان فيما أعلم لا يصح الإبراء ولو قال فلان على اقتدرهم فيما أعلم لا يصح الإقرار ولو قال المعلن هو عدل فيما أعلم لا يكون تعديلاً بحر (قوله) قال المقدسي ولا بد من علمه عليه به وفي

منها (الضبط والولاية) فيشرط الإسلام والمذني عليه مسلماً (والقدرة على التمييز) بالسبع والبصر (من المذني والمذني عليه) ومن الشرائط عدم قرابة ولاد أو زوجية أو عداوة ودينوية أو دفع مغرم أو حرم مغرم كإسبيء (وركتها لفظ أشهد) لا غير لتضمنه معنى مشاهدة وقسم واختبار الحال فكأنه يقول أقسم بالله لقد اطلعت على ذلك وأنا أخبر به وهذه المعاني مفقودة في غيره فتعين حتى لو زاد فيها علم بطل لثبته

التوازل شهدا أن المتوفى أخذ من هذا المدي من ديلا فيمدهم ولم يعلم كم وزنها نحو زهادتهم ما وهل  
لهما أن يشهدا المقدار قال إن كانوا قروا على تلك الصفة وقفوا أنهما دراهم وحرر وأما يقع عليه بقيتهم  
من مقدارها شهدوا بذلك وبنى أن يعتبر أحوالهم فقد تكون ستون فيأذا فموا ذلك جاز شهادتهم اه وفي  
خزانة الأكل يمد درهما كبير وصغيرة آخر بأحدهما رجل فشهد أنه آخر بأحدهما ولا يدري بأيهما أكثر  
يؤمر تسليم الصغير اه **(قوله وحكمها)** أي مصقتها بالتقدم في أول كتاب القضاء أن من معاني الحكم الأثر  
الثابت بالطلب كالوجوب والحرمة فيكون المعنى هنا مصقتها **(قوله وجوب الحكم)** أي القضاء **(قوله)**  
عوجها) بفتح الجيم أي عاتقها الخ والواجب عبارة عن المعنى المتعلق بما أضعف إليه في نيل القاضي  
الذي أضعف إليه الموجب الشهادة والمعنى المتعلق بها الزام الخصم بالشهود به **(قوله بعد التركة)** اشتراط  
التركة بقولهها وهو المعنى ط عن الشرطية **(قوله اقتراضه)** أي القضاء **(قوله الأفي ثلاث)**  
قبلتها) أي قبيل باب التكليف وهي رياء الصلح بين الأقارب وإذا استهل المدي وخوف برسة عند  
القاضي **(قوله بعد وجود شرطها)** أي المتقدمة **(قوله أم بالوجوب)** نقله في أول قضاء الجرم عن  
شرح الكفرنا كبر **(قوله إن مثا)** في شرح المجمع في حبس القضاء بشهادة الزور **(قوله وأطلق)**  
الكافي كرهه في دراسته سبب القضاء على الباقية حيث قال حتى لو أخرج الحكم بلا عذر عد أو قال أنه يكفر  
كذا في المنع **(قوله واستظهر المصنف الأول)** لما تقدم في باب الرقمن الاعتماد على عدم تكفير المسلم  
ولو بالرواية أضعفه **(قوله ويجب أدائها)** أي عينا **(قوله بالطلب)** أي طلب المدي **(قوله ولو حكما)**  
كامر) أي من أنه لو مات موت الحق والطلب لا يعلم به لزمه أن يشهد بلا طلب قال في الصر وأما قلنا وأحكما  
ليقبل من عنده شهادة لا يعلم بها صاحب الحق وخاف فوت الحق فإنه يجب عليه أن يشهد بلا طلب كما في فتح  
القدر لكونه طالبا لادائه حكما لكن نظره القديسي بأن الواجب في هذا إعلام المدي بما يشهد فان طلب  
وجب عليه أن يشهد بالأداء لا لا يحتمل أنه تركه كما قلناه **(قوله بشرط مسبعة)** ذكر منها تسع منها  
أن يتعين عليه الأداء وهو المشار إليه بقوله أن لا يوجد له فأن لم يتعين بأن كانوا جماعة قاضي غيره من قبل  
شهادة فقبلت بآتم بخلاف ما إذا أدى غيره فلم يقبل فان من لم يؤد عن يقبل بآتم بامتناعه \* السادس أن  
لا يخبره عدلان بطلان الشهود به فلو شهد عندنا الشاهد عدلان أن المدي قبض دينه أو أن الزوج ملطها ثلاثا  
أو أن المشرى أعتق العبد أو أن الولي عاقن القتال لاسعه أن يشهد ببلدين والنكاح والبيع والقتل وإن  
لم يكن المخبر عدلا فانما يشار للشهود أن شأوا شهدوا بالدر مثلا وأخبروا القاضي بخبر المخبر وإن شأوا امتنعوا عن  
الشهادة وإن كان المخبر عدلا واحدا لاسعه ترك الشهادة وكذلك لو عاينا واحدا يتصرف في شيء تصرف الملائك  
وشهد عدلان عندهما أن هذا الشيء فلان آخر لا يشهدان أنه المتصرف بخلاف أخبار العدل الواحد وفي  
الترامية في الشهادة بالتسامع إذا شهد عدل عدلان بخلاف ما سمعته من وقع في قلبه بسدقه لم يسمع  
الشهادة إلا إذا علمت يقيناً أنهما كانا وإن شهد عدل عدل لك أن تشهد ما سمعت إلا أن يقع في قلبك  
صدقه وبنى ذلك جمعه في كل شهادة اه بالمعنى السابع أن لا يقف الشاهد على أن المقر آخر خوفاً فان علم  
بذلك لا يشهد فان قال المقر آخرت خوفاً وكان المقر سلطاناً وكان المقر يدعون من أعوان السلطان  
ولم يعلم الشاهد بخوفه شهد عند القاضي وأخبره أنه كان في يدعون من أعوان السلطان اه ط قال بسدي  
أو الدمعز بالظهور وكذا إذا عاين الشاهد على نفسه من سلطان حائر أو غيره أو لم تذكر الشهادة  
على وجهها وسعه الامتناع اه **(قوله منها عدالة قاض)** ٣ فله أن يمتنع من الأداء عند غير العدل  
لأنه ربما لا يقبل ويجرح ولو غلب على نفسه أنه يقبله لشهرته مثلاً فيجب أن يتعين عليه الأداء وكذلك العدل  
يؤمل عن الشاهد فأخبره أنه غير عدل لا يجب عليه أن يعده عنده بحر **(قوله وقرب مكانه)** أي أن يكون  
موضع الشاهد قريباً من موضع القاضي ٣ فان كان بعيداً بحيث لا يمكنه أن ينفذ إلى القاضي لاداء  
الشهادة ويرجع إلى أهله في يومه ذلك قالوا بأن لا يلققه الضرر بذلك وقال تعالى ولا يضار كاتب ولا

(وحكمها وجوب  
الحكم على القاضي  
بوجوبها بعد التركة)  
بمضى اقتراضه فوراً  
الأفي ثلاث قبلتها  
(فلو امتنع) بموجود  
شرائطها (أتم) تركه  
الفرض (واستحق  
العدل) لفسقه (وعز)  
لارتكابه ما لا يجوز  
شرطاً زلي (وكفران  
لم بالوجوب) أي أن لم  
يعتقدا اقتراضه عليه إن  
مات وأطلق الكافي  
كفره واستظهر المصنف  
الأول (ويجب) أدائها  
(بالطلب) ولو حكما  
كامر ولكن وجوبه  
بشروط مسبعة مبسطة  
في الصر وغيره منها  
عد القاض وقرب مكانه

٢ مطلب

لشاهد أن يمتنع من  
أداء ما عدا غير العدل

٣ مطلب

إذا كان موضع القاضي  
بعيداً من موضع  
الشاهد بحيث لا ينفذ  
ويرجع في يوم لا يأت  
يعدم الأداء

شهادة **(قوله)** وعلمه بقبوله) فلو علم أنه لا يقبلها الا يلزمه بحر قال الجوى فلو شك في نظر حركته **(قوله)** أو  
 بكونه أسرع قبولاً أي فيبدا الاداء وان كان هناك من تقبل شهادته فتح فيه تأمل مقدس وأنه لعدم  
 ظهور وجهه الوجوب بحث كان هناك من يقوم به الحق ط عن الجوى **(أقول)** لكنه بحث في  
 مقابلة المنقول فقد ذكر المسئلة في شرح الوهابية عن الخاتمة **(قوله)** ان لم يوجد حديثه أي بدل الشاهد  
 وهذا هو خامس الشروط وأما الاثنان الباقيان فتمت السبعة فقد قدمناهما آنفاً وهما أن لا يعلم بطلان الشهود  
 به وأن لا يعلم أن المقر أقر خوفاً إلخ وأل في الشاهد للجنس فيصق بالواحد والمتعدد ٤ ولولزم الشاهد الاداء  
 بالشروط المذكورة فلم يؤد بلا عذر ظاهر ثم أدى قال شيخ الاسلام لا تقبل إلا يمكن الشبهة فانه يحتمل أن تأخيره  
 كان لاستحباب الاجرة قال الكمال والوجه القبول ويحمل على العذون من نسيان ثم ذكر وأغريه اه قال  
 العلامة عبدالرؤف عندى ان الوجه ما قاله شيخ الاسلام لاسباب وقد بدال زمان وعلم من حال الشهود والتوقف  
 بمقتضى القوة وهذا مطلق عن مسائل الفرق وج والظاهر أن هذا مطرد في كل حرفة لا يشوبه فها هو بل اه  
**(قوله)** لانها فرض كفاية أي اذا قام بها البعض الكافي سقط عن الباقي **(قوله)** تعين لولم يكن الاشهادان  
 لتعمل أو اداه) قال الامام الرازى في أحكام القرآن في قوله تعالى ولا ياب الشهادتان اذا مادعوانه عام في العمل  
 والاداء لكن في العمل على المتعاقدين الحضور واليها الاشهاد لولزم الشاهد من الحضور والبساق في الاداء  
 يلزمهما الحضور والى القاضي لأن القاضي يأبى اليهما البوينا ويستحب الاشهاد في العقود الا في النكاح فانه  
 يجب عندنا وكذا في الرجعة عند الشافعي وأجد قال في البحر وفي المقتطع الاشهاد على المداينة والبيع فرض  
 كذا رواه نصير وذكر الامام الرازى في أحكام القرآن أن الاشهاد على المداينات مندوب الا للتر  
 اليسير كالخبز والماء والبقول وأطلقه جماعة من السلف حتى في البقل اه قال في التارخاتين عن الحيط وذكر  
 في فتاوى أهل سمرقند أن الاشهاد مندوب وليس بفرض اه وفي البراز به لا بأس للرجل ان يصرح عن  
 حمل الشهادة ولو لم يطلب منه ان يكتب شهادته أو شهد على عقد أو طلب منه الاداء ان كان يجذغره فله الامتناع  
 والا فلا يتبرر وحاشا في العمل في الآفة الكرمه محمول على ما اذا لم يوجد غيره والا فلا ولا الامتناع كذا كرنا  
**(قوله)** وكذا الكتاب اذا تعين) صرح الامام الرازى في أحكام القرآن بان عليهم الكتابة اذا لم يوجد غيرها  
 اذا كان الحق مؤجلاً والا فلا اه بحر **(قوله)** لكن له أخذ الاجرة للشاهد في المجتبى عن الفضلى بحمل  
 الشاهد فرض على الكفاية كلاتها والالتصاع الحقوق وعلى هذا الكتاب الاله يجوز له أخذ الاجرة  
 على الكتابة دون الشهادة فحين تعينت عليه باجتماع الفقهاء وكذا من لم تعين عليه عندنا وهو قول الشافعي وفي  
 قول يجوز لعدم تعينه عليه اه شلى اه ط لكن بشرط ما تقدم من قوله كل ما يجب على القاضي والمفتى  
 لا يعمل لهما أخذ الاجرة وليس خاصاً بهما بل ليل ما ذكر من أن غاسل الاموات اذا تعين لا يعمل له أخذ الاجر  
 تأمل أفا قدس يدى الى الله رجه الله تعالى **(قوله)** حتى لو أركبه بلا عذر بان كان يقدر على المشى أو ما ينشأ  
 به دابة وأركبه من عنده **(قوله)** وبه أي بالعذر بان كان شيقلاً لا يقدر على المشى ولا يجتمعا يستأجره دابة  
 وهذا التفصيل لأصحاب التوازي ط **(قوله)** لجذب أكرموا الشهود) بحامه ذن الله تعالى يستخرج بهم  
 الحقوق بدفعهم القائلهم واما الخطيب وابن عساكر عن ابن عباس **(قوله)** وجوز الثاني الأكل مطلقاً  
 أي سواء صنعته لاجلهم أو لا ومنعه محمد مطلقاً وبعضهم فصل قال في البحر الشهود في الرستاق واحتج الى أداء  
 شهادتهم حل يلزمهم كرام البواب قال لا روية فيه ولكن سمعت من المشايخ انه يلزمهم وفي قبح القدر ولو وقع  
 الشهود طعاماً فأكلا ان كان مهيأ من قبل ذلك تقبل وان صنعته لاجلهم لا تقبل وعن محمد لا تقبل فيها وعن  
 أي يوسف تقبل فيما العداة الخارجية باطعام من حل محل الإنسان ممن يميز عليه شاهد أو لا أو يؤمنه ما تقدم  
 من أن الاله اذا كان بلا شرط لبعضى حاجته عبدالامير يجوز كذا قبل وفيه نظر فان الاداء فرض بخلاف  
 الذهاب الى الامير اه وحرم في المقتطع القبول مطلقاً اه **(قوله)** وبه يقضى بحر) نقله عن ابن وهبان في شرحه

٤ مطلب  
 ولزم الشاهد الاداء ولم  
 يؤد ثم أدى الشهادة

وعليه بقبوله أو بكونه  
 أسرع قبولاً وطلب  
 المدعى (لوفى حق العبد  
 ان لم يوجد حديثه) أي بدل  
 الشاهد لانها فرض  
 كفاية تعين لولم يكن  
 الاشهادان لتعمل أو  
 اداه وكذا الكتاب اذا  
 تعين لكن له أخذ  
 الاجرة للشاهد حتى  
 لو أركبه بلا عذر لم  
 تقبل وبه تقبل الحديث  
 أكرموا الشهود  
 وجوز الثاني الأكل  
 مطلقاً وبه يقضى بحر  
 وأقره المصنف



لخطوتمه قال شارحها العلامة عبد البر بن الشحنة نفلا عن مختصر المحيط للجازي أخرج الشهود إلى منعة  
 اشتراها فاستأجر لهم دواب ليركبوها إن لم يكن لهم قوت للمشي ولا طاقة لكرهه لا تقبل شهادتهم ولا فلا فإن أكل  
 طعاما الشهادة لا ترتد شهادته وقال الفقيه أو بالثبت الجواب في الر كوب ما قال أما في الطعام إن لم يكن  
 المشهود له بها طعامه للشاهد بل كان عنده طعام فقدمه لهم وأكوه لا ترتد شهادتهم وإن هبوا لهم طعاما  
 فأكوه لا تقبل شهادتهم هذا إذا فعل ذلك لاداء الشهادة فإن لم يكن كذلك لكنه جمع الناس فلا تستهد دواها  
 لهم طعاما وبعت لهم دواب وأخرجهم من المصفر كرواوا كوا طعاما اختلقوا فيه قال الثاني في الر كوب  
 لا تقبل شهادتهم بعد ذلك وتقبل في كل الطعام وقال محمد لا تقبل فيهما والفتوى على قول الثاني في العادة  
 به سيما في الإنسكة ونثر السكر والدرهم ولو كان قد أحاق الشهادة لما فعلوه كذا في القضية اهـ (قوله) ويجب  
 الاداء أي يفترض ما كفاية أو عتقا (قوله) لو الشهادة في حقوق الله تعالى وجه قبول الشهادة بالطلب فيما  
 ذكر أنها حق الله تعالى وحق الله تعالى يجب على كل أحد القيام بآبائه والشاهد من جملته عليه ذلك فكان  
 قائما بالخصوص من جهة الوجوب وشاهد من جهة تحمل ذلك فلم يحتج إلى خصم آخر اهـ وبعضهم جعل القائم  
 بالخصوص القاضي ط (قوله) أربع عشرة ذكر منها إطلاق المراءى عتق الأمة وتبديرها ومنها الوقف قال  
 قاضيان ينبغي أن يكون الجواب على التفصيل إذا كان الوقف على قوم أعيانهم لا تقبل البيعة عليه  
 بدون الدعوى عند الكل وإن كان على الفقراء أو على المسجد لا تقبل عندهم بدون الدعوى وتقبل عندهما  
 بدونها وبه أفتى أبو الفضل الكرماني وهو المختار عمادة ومنها هلال رمضان قال قاضيان الذي ينبغي  
 أنه لا تشترط الدعوى فيه كما لا تشترط في عتق الأمة وطلاق الحرة وفي العمادية عن فتاوى رشيد الدين الشهادة  
 بهلال عيد الفطر لا تقبل بدون الدعوى وفي الأضحية اختلاف المشايخ فانه بعضهم على هلال رمضان وبعضهم  
 على هلال الفطر ومنها الحدود وغير ذلك القنف والسرقة ومنها النسب وفيه خلاف حكى صاحب المحيط  
 القول من غير دعوى لأنه يضمن حرمان كل أهله تعالى حرمة الفرج وحرمة الأمومة والأوالة وقبل لا تقبل  
 من غير خصم ومنها الخلع فإن الشهادة عليه بدون دعوى المراءى مقبولة اتفاقا لو بسقط المهر عن ذمة الزوج  
 ودخول المال في هذه الشؤات تبع ومنها الأبناء والظهار والمصاهرة ويشترط أن يكون الشهود عليه  
 حاضرا ومنها الحرة الأصلية عندها أو الخصم اشتراط الدعوى في ذلك عند الامام كافي العتق العارض ومنها  
 النكاح فانه يثبت بلا دعوى كالطلاق لأن حل الفرج والحرمه حق لله تعالى ومنها عتق العبد عندهما لأن  
 الغالب عندهما حق الله تعالى لأن الحرية تتعلق بحقوق الله تعالى من وجوب الزكاة واجبة وغيرهما  
 كالمندوب والجوحد وولد الميراث اهـ (١) استرقاق العبد رضاملا فمن أبطل حق الله تعالى وقال الامام لا بد في  
 عتقه من دعوى والغالب فيه حق العبد لأن نفع الحرية عائد له من مالكته وخلاصه من كونه مبتذلا  
 كالمال وقد عتق الأربع عشرة بمسئله وقوله عندهما الخ يفيد أن هناك مسائل أخرى وهو كذلك وهي التي  
 ذكرها بعد وقد أفاض صاحب الأشباه كرشهادة الحسية بعد عقد خذارة أو خذارة شرعيتين وزاد الشهادة  
 على دعوى مولى العبد نفسه اهـ ط قال سبى الوالد قلت ويراد الشهادة بالرضاع كما مشى عليه المصنف في  
 بابه وتقدم في الوقف (قوله) بلا عذر فسق (قوله) تصواعه في الحدود وطلاق الرز وجه عتق الأمة وظاهر  
 حاق القنية أنه في الكل وهو في الظهيرة واليمنية اهـ أشباه وفي الصرع القنية أعاب بعض المشايخ في شهود  
 شهدوا بالحرمة المغلطة بعد ما أخرجوا وشهادتهم حسة أي ممن غير عتقائها لا تقبل أن كانوا عاتلين بها ما عيشان  
 عيش الأزواج ثم نقل عن العلما الحماي والخطيب الاعنابجي وكال الأئمة الساعى شهدوا بعسمة أنهر بإقرار  
 الزوج بالطلاق الثلاث لا يقبل إذا كانوا عاتلين بعسمة عيش الأزواج وكثير من المشايخ أجازوا كذلك في  
 جنس هذا وعامة فيه وفي الجوى وقبل الماد في التأخير على التمكن من الشهادة عند القاضي وهل ذلك خاص  
 بالفرج أو لا قال في البرازية إذا طلب المبدعي الشاهد لاداء الشهادة فأخرج من غير عذر ظاهر لا تقبل اهـ  
 فالطلاقه يفيد عدم القبول مطلقا وهو الذي اعتمدنا من الشيعة اهـ ملخصا وأفتى في تصحيح العمادية بأنه متي

(و) يجب الاداء بالطلب  
 (و) الشهادة في حقوق  
 الله تعالى وهي كثيرة  
 عتقها في الاشياء  
 أربعة عشر قال ومضى  
 آخر شاهد الحسية  
 شهادته بلا عذر فسق  
 فتد

(١) كذا في الاصل  
 ولعله استرقاق الحر  
 تأمل كنهه معجمه

آخر خمسة أيام من غير عدل ان كانوا عاقلين باهما يعنيان عيش الزوج فاقبلوا لا تقبل وعرضا لمعين المقتى وجامع الفتاوى (أقول) قد علمت ان ذلك خمسة أيام وستة أشهر ليس بقيد بل المراد التمكن من الشهادة عند القضاء وهو مطلق عن مسائل الفروج بل هو مطلق في كل حزمة لا يوجد فيها نأول بل كما أفاده الجوى (قوله كطلاق المرأة) حرة أو أمة وقد قبل القول في النكاح عاذا كان الزوج حاضرا أم اذا كان غائبا فلا قال العلامة عبد البر وكذا بشرط حضور المولى في صورة الأمانة ولكن لا يشترط حضور المرأة ولا الأمانة على المشهور وتقبل وان أنكر الزوجان ط ومثله في العداية والفصولين والبرازية قال في النخبة اذا غاب الرجل عن امرأته فأخبرها عدل أن زوجها طلقها لانا وأما عن أهلها أن تعقد وتزوج بزوجه آخر وكذا ان كان الخبر فاسقا لان هذا من باب الدابة فيثبت بخبر الواحد بخلاف النكاح والنسب اهـ (أقول) ولكنه في التنصيص كرا العدل دون الفاسق قال في الفصولين ولو أخبرها فاسق نعت وهذا عند العامة أو المشاهدة لموته أو حيازة ورأى تمامه ان شاء الله تعالى (قوله أي بانها) هذا القيد لم يذكر في التنصيص بل المطلق الطلاق وكذلك في الاشياء ولم يقيد بالبان وكذا محسوها لكن قال ط والتنصيص ظاهر لانه اذا طلقها رجلا لا يسكر لعدم عيشهم معيشة الأزواج لانه بعد امرها (قوله وعقوت أمة) أي عند الكل لانها شبهت بحرة المهر في الفروج وهي حق الله تعالى وهل يحلف بحسبة في طلاق المرأة وعقوت الأمة أشار محمد في باب الصرى انه يحلف كذا في شرح القدرى وذكر كرا السرخسى في مقدمته باب السلسلة انه لا يحلف فاقوله عند الفتوى كذا ذكر ابن النخبة ط (قوله وتديرها) جعل ابن وهبان القبول يختلف بالنسبة الى الأمانة والعبد كما في عقوبتها فتقبل في الأمانة عند الكل وفي العبد يحجر في الخلاف لان التدبير بينهما يتضمن حزمة فرجعها الى الورقة بعدموت السيد ط (قوله وكذا عتق عبد) أي عتقها خلافا له فن دعواه شرط عنده كذا شاهدان على رجل يعق عنه العبد والمولى يسكن ذلك لا تقبل الشهادة عند الامام وقالوا تقبل وفي الحقائق قد تفتق الدعوى كحاجبان يقطع العبد يدحر فقال الحر أعققت مولانا قبل الحنابة ولى عتق القصاص فانكر العبد والمولى ذلك تقبل يشته ويضفي بعقته لان دعوى الجنى عليه العتق قائم مقام دعوى العبد حكما ثم اعلم ان الشهادة بلا دعوى أحد مقبولة في حقوق الله تعالى ان القاضى يكون تابعا لله تعالى فتكون شهادة على خصم تقبل وغير مقبولة في حقوق العبد وهذا أصل متفق عليه لكن القالب عند هذا عتق العبد حق الله تعالى لان سبب الملكية وهي الحرية تتعلق بها حقوق الله تعالى من وجوب الزكاة والجمعة وغيرها معاني كالعبد والنج والحدود واذ لم يجز استرقاق الحر برضا مالقيه من ابطال حق الله تعالى فتقبل بدون الدعوى والغالب عند محقق العبد لان نفع الحرية عائد للمسن مالكه وخلاصه من كونه مستملا كالمال فلا تقبل بدون الدعوى كما في شرح الجمع لان مالك (قوله وتديرها) قد علمت انه على الخلاف كذا كرا من وهبان ولا فرق عند الامامين ان يشهدوا بالمعنى أو بالحرية الأصلية والشارح مشى على قولهما وتبع الشريسياني في عدم الفرق بين الحر بالاصلية والعارضة (قوله وهل يقبل حرج الشاهد بحسبة الجرح بفتح الجيم بمعنى يخرج من قوله حسبة بمحتمل انه حال من جرح يعنى أن الجرح يفعل ذلك بحسبة ويحتمل انه حال من الشاهد ذكره بعضهم ط والأول أظهر قال الحلبي حسبة متعلق بالجرح لا بالشاهد (قوله فبلغت ثمانية عشر) أي من اذ عتق العبد وتديره الرضاع والجرح وأما طلاق المرأة وعقوت الأمانة وتديرها في الأربع عشرة ح قال ط وفيه أن عتق العبد من جملة الأربع عشرة اهـ (أقول) لم يدعى ما في الاشياء غير عتق العبد وتديره الرضاع وهي داخل في الأربع عشرة فتعق العبد وتديرها داخل في عتق الأمانة وتديرها على قولهما والرضاع داخل في حزمة المصاهرة تأمل (قوله وليس لنا مدعى حسبة) الاولى مدعى حسبة بخلاف ما مدعى (قوله الا في الوقف) يعنى اذا ادعى الموقوف عليه اصل الوقف تسمع عند البعض والمقتى به عدم جوازها الامن المتولى كافتقره في الوقف قال ط فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه ولا جنى بالاولى أشباه اهـ (أقول) لكن في فتاوى الحائقي ان الحق ان الوقف اذا كان على معين تسمع منه اهـ فتأمل لكن بقيد

(كطلاق امرأة) أى بانها وعقوت أمة وتديرها وكذا عتق عبد وتديره شرح وهبان وكذا الرضاع كما مر في باب وهل يقبل جرح الشاهد بحسبة الظاهر نعم لكونه حقا لله تعالى أشباه فبلغت ثمانية عشر وليس لتأديده حسبة الا في الوقف عسلى المرجوح فليست

سدى الوالد في تنقيحه بأن تكون باذن قاض على ما عليه الفتوى **(قوله واسترها في الحدود)** أى كتمانها قال  
 في الهداية والشهادة تخبر فيها الشاهد السر والاطهار لانه من حسيين اقامة الحدود التوقي عن الهتك  
 والستر افضل اه قال الكاكي والحسبة ما ينظر به الأخرى في الصحاح لحسب كذلك أخرجنا الله  
 تعالى والاسم الحسبة بالكسر والجمع الحسب اه **(قوله أبر)** أفاد أن علمه ١ جائز اقامة الحسبة لما فيه  
 من ازالة الفساد وتقليله فكان حسنا ولا يعارضه قوله تعالى ان الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين  
 آمنوا الآية لان ظاهرها أنهم يحبون ذلك لأجل إيمانهم وذلك صفة الكافر ولأن مقصود الشاهد انقطاعها  
 لا اشاعتها وكذا لا يعارض آية النهي عن كتمانها لانها في حقوق العباد دليل قوله تعالى ولا ياب  
 الشهادة اذا ما دعوا اذ الحدود لا مدعى فيها ورد قول من قال انها في الدين بأن العبارة لغو المقتضى لا بخصوص  
 السبب كما ذكره الرازي أولانه عام مخصوص بأحدت السر التي بلغت مبلغا لا ينقطع عن درجة الشهرة  
 لتعدد متونها مع قبول الأمانة أوهى مستندا لاجماع على تخبر الشاهد في الحدود كما يفهم من أنصر وتعام  
 الكلام على ذلك فيه فراجع فانه مهم **(قوله الحديث من ستر سر)** الذي في الفتح من ستر على مسلم  
 ستره تعالى وعلى أفاده في الصحيحين **(قوله لا تمتك بغير)** وفيه من الفتح وإذا كان الستر مندوبا إليه ينبغي  
 أن تكون الشهادة بخلاف الأولى التي مر جمعها الى كراهة التنزيه لانها في رتبة التدب في جانب الفعل وكراهة  
 التنزيه في جانب الترتيب وهذا يجب أن يكون بالنسبة الى من لم يعتد الزنا ولم يتهكبه أما اذا وصل الحال الى  
 اشاعته وانتهك به بل بعضهم بما افترضه فيجب كون الشهادة أولى من تركها لان مطلب الشارع اخلاء  
 الأرض من المعاصي والفواحش بطلانها بالفساد وذلك يتحقق بالتوب من الغافلين وبالزجر لهم فانما  
 تظهر حال الشهرة في الزنا مثلا والشرب وعدم المبالاة واشاعته فخلوا الأرض المطلوب حيث لا يتوهم احتمال  
 يقابله ظهور عدمها من انفس بذلك فيجب تحقيق السبب الآخر لا خلاص وهو الحدود بخلاف من تركه مرأه  
 مرارا مستترا متخفيا مستغفلا عنه فانه يحل استخفاء الشاهد وقوله عليه السلام لا يهرأ الى ما غزوا لو كنت  
 ستره بشو بك الحديث وذكره في غير مجلس القاضي بمنزلة الغيبة بغير منها بغير منها ويحل منه ما يحل منها  
 اه **(قوله والأولى الخ)** هنا كالأستدراك على قوله أرلانه ر بما يقيد عدم التعرض بالشهادة في السرقة  
 أصلا بلزمت مضاعفة حق الغير فاستثنى السرقة وأثبت لها حكمنا صا وهو أن يأتي بلفظ يعيد الضمان من  
 غير قطع قال سدى الوالد رحمه الله تعالى وفيه إشارة الى أن المراد ستر أسباب الحدود اه وبه ظهر الجواب  
**(قوله اخذ)** الأخذ عنهم من كونه غصبا وعلى ادعاء أنه ملكه ودعا عندنا لما خوذ منه وغير ذلك فلا تستلزم  
 الشهادة بالاختصاص لثبوت الحد بها كمال لكن قد يقال مع هذا الاحتمال لاحياء الحق ٢ اه قال في  
 البحر ولا يقول سرق محاطة على السر ولا نه ظهرت السرقة لوجب القطع والضمان لا يجمع القطع فلا  
 يحصل احصاء حقيقة وصرح في غاية البيان بأن قوله اخذ أولى من سرق وعلى هذا العمل قول القديري وجب  
 أن يقول اخذ على معنى ثبت لا الوجوب الفهمي وقوله في العناية فتعين ذلك مع قوله لا يجوز اى أن يقول سرق  
 تسامح وانما الكلام في الأفضل وكل منهما جائز اه **(وقيل لطيفة)** حكى القنر الرازي في التفسيرين هرون  
 الرشيد كان مع جماعة الفقهاء وفهم أبو يوسف قاضي رجل على أن ثوبه أنه اخذ ماله من بيته فامر بالاختصاص  
 الفقهاء فأتوا بقطع بده فقال أبو يوسف لانه لم يقر بالسرقة وانما أقر بالأخذ قاضي الذي انه سرق فامر بها  
 فأتوا بالقطع وخالفهم أبو يوسف فقال له لم قال لانه لم أقر أولا بالأخذ ثبت الضمان عليه وبسقط القطع فلا  
 يقبل اقرار بده بما سقط الضمان عنه فخصوا اه قال سدى الوالد رحمه الله تعالى هذا ظاهر في أنه اذا ادعى  
 أنه اخذ مالى وأدعى تسامح وان لم يبين وجه الأخذ اه **(قوله ونصاها)** أى ما نصب علمه أى توقف علمه  
 قال ابن الكمال ولم يقل بشرط أى كما قال في الكنت لما سأل أن المرأة تلبس بشرط في الولادة وأختها **(قوله)**  
 للزنا ربيعة ٣ وذلك بشراى ندى السر لانه قلبا يشهد به أربعة بضعته الموجبة والدليل قوله تعالى فأقتضدوا  
 عليهن أربعة منكم وقوله ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فليجلوا بالاقل ونحن وان نقبل بالضموم فلا إجماع

(وسترها في الحدود أبر)

لحديث من ستر

فالأولى الكتمان الا

لمتكت بغير (و الأولى

أن يقول الشاهد

(في السرقة أخذه)

اختفاء الحق (لا سرق)

رعاية السر (ونصاها)

للزنا أربعة رجال

أى عدم السر وهو

الشهادة اه شبه

عليه وقدم الاستدلال بالآيتين على قوله تعالى استشهدوا شهدين من رجالكم لان الاول مانع والثاني ميسر  
 والمانع مقدم والدليل وان كان في النساء مثبت في حق الرجال لمساواة ط أخذنا من الصبر بالعنف عن فتح  
 القدر قال سدي والدرجة الله تعالى عبارة قطع القدر وان النص أوجب أربعة رجال بقوله تعالى أربعة  
 متكفون اخر آيتين مع ثلاثة بخلاف لما نص عليه من العدد والمعدود وغاية الامر المعارضين عموم قوله  
 تعالى فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان بين هذه فتقدم هذه لانها مانعة وثلاث مسيحة اه ولا يخفى علينا  
 ما في كلامهم من المخالفة والاهتمام تأمل قال في الصبر وقد منافي الحدود انه يجوز كون الزوج احدهم الانثى  
 مستثنين ان يقذفها الزوج أو لا ثم يشهد مع ثلاثة وان يشهد معهم على زناها بانه مطاوعة اه (قوله ليس  
 منهم ابن زوجها) أي اذا كان الاب مدعيا أو أم الان حصة أما اذا فقد افيوز قال في الصبر اعلم انه يجوز ان  
 يكون من الاربع ابن زوجها وحاصل ما ذكره في المحط البرهاني أن الرجل اذا كان له امرأتان ولا حداهما  
 نجسة بنين شهدار بعنفهم على اخيم انه زنى بأمرأته انهم يقبل الان اذا كان الاب مدعيا وكانت أمهم حصة اه  
 والمنع في كون الاب مدعيا عليه مقيد بما اذا كان بعد قذفه لها لا يدفع بشهادته عن أبيه اللعان وفي كون  
 أمهم حصة للعداوة التي بينه عادة (قوله ولو علم عتقه بالزنا) أي ناطق المولى (قوله ولا حد) أي على  
 المولى ويستحب اذا أنكره لعنت قال في الصبر ثم اعلم ان الحق المعلق بالزنا يقع بشهادة رجلين وان لم  
 يحسم المولى ويستحب للمولى اذا أنكره لعنت وفيه خلاف ذكره في الخانية وأدب القضاء  
 للضيق اه قال أبو السعود واختلوا في الشهادة على الواطئة فتعد الامام يقبل فيها رجلان  
 عدلان لأن موجب التزيم عنده وعندهما لا يدفعه من أربعة كالزنا وأما التبان البينة فالأصح انه يقبل فيه  
 شاهدان عدلان ولا يقبل فيه شهادة النساء اه (قوله فاعنفه القاضي) أي حكم بعنفه وكذا قوله ورجحه  
 (قوله من الأولان) أي من الأولين لا تلافى رقبته الملوكة على السيد (قوله ديتنه) أنظر هل المراد بالدية  
 هنا قيمته لا مخرجه أو دية الاحرار حكم القاضي عليه بالحرية وبذلك لفظ قوله لو وارثه فانه لو كان رقيقا  
 لكانت الدية للسيد ولا بد ط (قوله لو وارثه) بأن يمكن له وارثه غيره والوارثه (قوله والقود) مثل  
 القود في النفس والتضويق دية لما في الخانية ولو شهد رجل وامرأتان بقتل الخطأ وبقتل لا يوجب الفصاص  
 فقبل شهادتهم وكذا الشهادة على الشهادة وكذا القاضي الى القاضي لان موجب هذا الخيانة المال فقبل  
 فيه شهادة رجل مع النساء اه (أقول) علمه قبول شهادة رجل وامرأتين في طرف الرجل والمرأة والحر  
 والعد وكل ما لا فصاص فيه وكان موجب المال وبعلمه كثير من الوقائع الحالية (قوله ومنه) أي من القود  
 (قوله لما لها) أي أنها تأول (قوله لقتله) بسبب رده أي أن أصر على كفره (قوله بخلاف الأنثى) فانهما  
 لا تقتل بل يحبس فتقبل شهادة رجل وامرأتين فلذا قيد كبريل في المقدس ولو شهد نصرانيان على نصرانية  
 أنها أملت حاز ويجبر على الاسلام قلت وينبغي في النصرا في كذلك فخير ولا يقتل ورأيت في الواطئة اه  
 ساجاني وأما الاقتل لانه لم يشهد على اسلامه مسلمان قال سدي والواد انظر لم يقبل كذلك في شهادة رجل  
 وامرأتين على اسلامه لكنه يعلم بالاولى وصريحه في الصبر عن المحط عند قوله والذي على مثله وتقدم في باب  
 المرتد ان كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يقبل الا من ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ومن ثبت اسلامه بشهادة  
 رجل وامرأتين على زنا به التوادرو ولو شهد نصرانيان على نصراني أنه أسلم وهو شرك لم يقبل شهادتهما وقيل  
 تقبل في المستثنى ولو على نصرانية قبلت اتفاقا لان المرتد لا تقتل بخلاف المرتد وكذا في الصبر على الاسلام وهذا  
 كله قول الامام وفي النواذر تقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني أنه أسلم  
 وهذا هو الذي أصر كراهة الدرر كما في ح واعتمد فاضحان أن قول الامام بعدم القتل بشهادة النساء وان  
 كان يحرم على الاسلام لان أي نفس كانت لا تقتل بشهادة النساء اه (قوله ومثله ردت مسلم) أي حكاه وهو  
 مقيد بأخيه قال في الصبر وأما الشهادة بدم مسلم فلا يقبل فيها شهادة النساء كذا ذكره في الخانية من السير اه  
 (قوله رجلان) انما تقبل شهادة النساء حديث الزهري مضى السنة من الذين رسول الله صلى الله تعالى عليه

مطلب

في الشهادة على الواطئة

ليس منهم ابن زوجها

ولو علم عتقه بالزنا وقع

رجلين ولا حد ولو شهدا

بعنفه ثم أربعة بولده فخصنا

فاعنفه القاضي ثم رجحه

ثم رجع الكل ضمن

الأولان قيمته لمواة

والاربعة ديتنه أيضا

لو وارثه (وبقية الحدود

والقود د) منبه

(اسلام كفره ك)

لما لها لقتله بخلاف

الأنثى يحرم د) مثله

أربعة مسلم ورجلان

مطلب

في الشهادة على اتیان

البينة

وسلم والخلفيتين من بعده أن لا شهادة للساق الحدود والقصاص ولأن فيها شبهة البلية لقيام مقام شهادة الرجال فلا تقبل فيها تندرى بالشبهات كذا في الهداية وإنما يمكن فيها حقيقة البلية لأنها إنما تكون فيما امتنع العمل بالبدل مع إمكان الأصل وليست كذلك فإنها جازت مع إمكان العمل بشهادة الرجلين كافي العناية وفي خزانة الأكل لوقضى بشهادته وحل وأمر أن في الحدود والقصاص وهو راءه ولا يرفع في آخر أمضاء اه بصر (أقول) والاحسن حذف قوله ولا يرفع لأن القاضي حينئذ يحكم بعقوبة مذهبه (قوله لا المعلق فيقع) أي إذا كان بعض الشهود نسوة ولا يحد يعني ما علق على شيء مما هو جسد الحد والقيد لا يشترط فيه رجلان بل يثبت برجل واحد وأمر أن وإن كان المعلق عليه لا يثبت بذلك وصورة كافي الجرح عن الولوالجية رجل قال إن شرب الخمر فملوك حر فشهد رجل واحد وأمر أن أنه شرب الخمر عتق العبد ولا يحد لأن هذه شهادة لا يحال لها في الحدود وقال أن سرق من فلان شاة فعلى قياس ما ذكرناه ينبغي أن يصح المال ويعتق العبد ولا يقطع اه وعز المثلثين في الخيانة إلى أبي يوسف ثم قال والقضى فيها على قول أبي يوسف وفي خزانة الأكل شهدا أنه اعتق عبده ثم شهد أن بقاءه زنى وهو محصن فأعتقه القاضي ثم رجع الكل ضمن شاهه الاعتاق فبقيته لمولاه وشهود الزنا عنه لمولاه بضامن لم يكن له وارث غيره اه (قوله كافر) أي كافر ببيعة عقوله ولعله عتقه بالزنا وقع رجلين واحد ومرايضاً في الزنا فشهد برجلين (قوله ولا ولادة) أي في حق ثبوت النسب دون المرات عندهم كره قاضيهان وهو خير مقدم لامرأة ولم يذكر الولادة في الإصلاح لأن شهادة امرأة واحدة على الولادة إنما تكفي عندها خلافاً له على ما مر في باب نبوت النسب وأما شبهاتها على الاستئصال فتقبل بالاجماع في حق الصلاة إنما تنافي في حق الإرث لا تقبل عندهم خلافاً لها (قوله لا الصلاة) متعلق بالآخرة أي تقبل شهادة القابلة باستئصال الصبي الصلاة عليه اتفاقاً كما في المنع وإنما قبلت وإن كان يمكن أن يطلع عليه الرجال لكنهم لا يحضرون الولادة عادة فأنعم على ما يطلع عليه الرجال (قوله ولا لث عندها) أي تقبل شهادة القابلة باستئصال الصبي للآلث عندها (قوله والبكارة) أي الشهادة عليها فإن شهدت أنها بكر يؤجل العنين سنة فإذا مضت فقال وصلت إليها وأنكرت ترى النساء فإن قلن هي بكر فتجوز أن اختارت للفرقة فرق للآلث وكذلك في المبيع إذا اشتراها بشرط البكارة أن قلنا أنها تبعت لمعاليق البائع فيصير نكوله الحقولهن فالعيب يثبت بقولهن لسماع الدعوى والتخلف أدل على أنها تبعت لمعاليق البائع وكان القول قولها بلا عين التمسك بالأصل وهو البكارة كافي الصبر وسأتي قريباً أوضح من ذلك (قوله وعيوب النساء) كالآلما لمعاليق من تحورتن وقرن كالواشترى جارية فادعى أنها فارقاً أو ردتها لكان ذكر في المنع في باب خيار العيب عنده قوله ادعى أنها فارقاً ما لا يعرفه النساء يقبل في قسمه للآلث قول امرأة ثقة فإن كان بعد القبض لا رد بقوله لا بد من تخلف البائع وإن كان قبله فكذلك عند محمد وعند أبي يوسف بر بقولهن بلا عين البائع اه وفي الفتح قبيل باب خيار الوعد أن الأصل أن القول لمن عمل بالأصل وإن شهادة النساء انفردن فيما لا يطلع عليه الرجال حجة إذا تأيبت بغيره ولا تعتبر لوجه الخصومة إلا لألزام الخصم ثم ذكر أنه لو اشترى جارية فقل أنكرت ثم اختلط قبل القبض أو بعد في بكرتها برها القاضي النساء قلن بكرتها المشتري لأن شهادتهن ثابتة وإن الأصل البكارة وإن كان ثيب لم يثبت حق الفسخ بشهادتهن لأنها حجة قوية ثم تأيد بمؤيد لكن ثبتت الخصومة لتبوجه البين على البائع فيجب بطلانها فحكم المبيع وهي بكر فإن نكل ردت عليه والأفلا اه ملخصاً والأولى حذف قوله قوة وأبداه لفظ ضيقة قال الرمي ذكر في الدرر والغرر والولادة واستئصال الصبي الصلاة عليه والبكارة وعيوب النساء أمر اه قد دخل في قوله وعيوب النساء الجسد لأنه من العيوب التي ردها المبيع قال في الحانية وفيما لا ينظر إلى الرجال كالقرن والراق ونحوها خلت الروايات وآخر ما روى عن سمجة أنه كان قبل القبض وهو عيب لا يحدث ردت بشهادة النساء وهو قول أبي يوسف والآخر والمرأة الواحدة والمرأتان سواء والمرأتان أوثق وأما الجبل فثبت بقول النساء في حق الخصومة ولا ردت بشهادتهن (قوله فيما لا يطلع عليه الرجال) قال الرمي قدم أي صاحب الجرح في باب نبوت النسب في شرح قوله والمعتدقان جحدت ولادتها بشهادة

الالمعلق فيقع ولا يحد  
كافر (والولادة  
واستئصال الصبي الصلاة  
عليه) ولا لث عندها  
والشافعي وأحمد وهو  
أرجح فتح (والبكارة)  
وعيوب النساء فيها  
لا يطلع عليه الرجال

امرأته حرمة مسلمة  
والثلاثان أحوط والأصح  
قبول رجل واحد  
خلاصة وفي البرجندی  
عن المتقط أن المعلن  
أنشده منفردا في  
حوادث البصيان تقبل  
شهادته اه فليحفظ  
(و) نصابها (تغيرها  
من الحقوق سواء كان)  
الحق (مالا أو غيره  
كشكاح طلاق وككالة  
ووصية واستتلال  
صبي) ولو (الارث  
رجلين) الا في حوادث  
بصيان المكب فانه  
يقبل فيها شهادة المعلن  
منفردا فهستأني عن  
الجنين

مطلب  
لا فرق في الشهادة بين  
الوصية والايضاء

رجلين الخ اذ قد بقوله بشهادته رجلين قبول شهادة الرجال على الولاد من الاجنبية وانهم لا يفسقون بالنظر الى  
عورتها المكنونه قد يتفق ذلك من غير قصد نظر ولا تعمد وللضرورة كافي في شهود الزنا وفي النكاح نقلا عن السراج  
وقال بعض مشايخنا تقبل شهادته ايضا وان قال تعمدت النظر اليها (واقول) ثبت الخلاف في التعمد لظاهرها  
ويمكن التوفيق بأن يحمل كلام النافي على التعمد لا لتحمل الشهادة والمثبت على التعمد لهما الحاجة للحقوق  
باصاله اليها مستحقة او باسطة أداء الشهادة عند الحاجة اليها وفي كلامهم نوع اشارة له ورعا فهم كلام الزبلي  
في شرح قوله ولو قال شهود الزنا تعمدت النظر قلت ارجحة القول وأيضاعا عرفت في هذا المجل ثم اختلفوا فيما  
اذا قال تعمدت النظر قال بعضهم تقبل كافي الزنا لغيره كرمقابه وقياسه على الزنا والراجح فيه القول  
تأمل ثم رأيت في التتارخانية نقلا عن العتابة واختلف المشايخ فيما اذا عي الى تحمل الشهادة عليها وهو يعلم  
انه لو نظر اليها بشئ ففهم من جوز ذلك بشرط أن يقصد بذلك تحمل الشهادة قال شيخ الاسلام الاصم انه  
لا يباح ذلك ذكر في كتاب الكراهة (قوله) امرأه حرمة مسلمة بالغة عاقلة عدلة زبلي ودليله قوله عليه الصلاة  
والسلام شهادة النساء بائنة فيما لا يستطيع الرجال النظر اليه والجمع الجلي بالالف واللام برأيه الجنس فيتناول  
الاقل وهو الواحد وهو محتمل على الشافعي في اشتراط الاربع ولانه انما سقط الكثرة لسخط النظر لان نظر  
الجنس أخف فكذلك ايسر اعتبار العدد (قوله) والثلاثان أحوط وكذا الثلاث أحوط لما فهم من معنى الالتزام  
بغير وقعه عن خزانة الاكل وشهد عنده نسوة عدول انهم امرأه أفلان أو ابنته وسعته الشهادة اه وفيها يقبل  
تقدير المرأه ولا يقبل ترجيحها (قوله) والأصح قبول رجل واحد اذا شهد بالولادة قال في المنع وأشار بقوله فيما  
لا يطلع عليه الرجال الى أن الرجل لو شهد لا تقبل شهادته وهو محمول على ما اذا قال تعمدت النظر امانا انشهد  
بالولادة وقال لاجتماعه تنقضي نظري عليها تقبل شهادته اذا كان عدلا كافي بالمسوط اه وقد مناجموا نفا  
(قوله) وفي البرجندی عن المتقط الخ ذكر الجوى في شرحه عن الحاوي القسسي تقبل شهادة النساء وحدهن  
في القتل في الجاهم في حكم الديك لا يهدر الدم ومثله في خزانة الفتاوى وفي غير مطالب خلافة قال شهادة أهل  
السجن بعضهم على بعض فيما يقع بينهم لا تقبل وكذا شهادة البصيان فيما يقع بينهم في الملاعب وشهادة النساء  
فيما يقع في الحمامات وان سبب الحاجة لعدم حضور العدول في هذه المواضع لان الشارع لما شرع طهر بقاوه  
متعهم من الحمامات والبصيان عن الملاعب والامتناع عما يستحق به الجنس كان التقدير مضافا اليهم لا الى  
الشرع اه وقد تقدم أن المعتد جواز دخولهن الحمام اذا لم يستعمل على مقصده ومعروف أنه قد يسجن من  
لا مصيبة منه كسر ومعلوم والبصيان غير مكفين حتى يشوحن خطاب الدفع عليهم فاعلم به لا يظهر على أن  
العصاة تنافي اقامة الاحكام ألا ترى أن من في حانة الخمر تجزئ به وعليه الاحكام فالأظهر ما في الحاوي  
وخزانة المفتين ليس الحاجة قال الجوى في المتقط من كتاب المواريث اذا ادعت امرأة التبت أنها جلي  
تعرض على امرأة ثنية أو امرأة ثني فان لم يوقف على شئ من علامات الحمل قسم ميراثه فان وقف على شئ من  
علامات الحمل يوقف نصيبا بين ونحوه عن أبي يوسف ومحمد (قوله) ونصابها أي الشهادة (قوله) تغيرها  
أي غير الحدود والقصاص وما لا يطلع عليه الرجال من غير قتل الخطأ والقتل الذي لا قصاص فيه لان  
موجب المال وكذا تقبل فمما لا يشهد على الشهادة وكتاب القصاص ومثله عن الخاتمة ونحوه فيه (قوله) سواء كان  
الحق (مالا أو غيره) أطلقه فمثل المال وغيره قال الرزبي وشبه الشهادة على قتل الخطأ وما لا يوجب القصاص  
من قبيل الشهادة على المال قال في الخاتمة ولو شهد رجل وامرأته بقتل الخطأ وبقتل لا يوجب القصاص  
تقبل الى آخر ما مر (قوله) وصية أي الايضاء اذ الكلام فيما ليس عمال (ق) قال في الترسيلة ولعل الخيال  
لا يفرق في الحكم بين الشهادة لوصية والايضاء اه (قوله) واستتلال صبي هذا قوله وعندهما ثبت شهادة  
القابلة وهو الاربع كسلف (قوله) ولو في بعض التسخ لو بلاوا والظاهر حذفها تأمل (قوله) الارث أي  
والصفاق والسبب عنده والمصنف جري على مذهب الامام والشارح فيما تقدم جرى على مذهبهما كآري (قوله)  
الا في حوادث بصيان المكب ههنا مكرم روع ما تقدم والذى في المتقط عدم التقييد بصيان المكب فيعلم

صبيان الحرفة فإظهار أن التقيد بصبيان المكتب هنا اتفاق أو بالسعود **(قوله أو رجل وامرأتان)** لقوله تعالى فان لم يكن زنا رجلين فرجل وامرأتان ومعنى الآية على ما ذكره ان لم يشهد حال كونهما رجلين فليشهد رجل وامرأتان ولو لا ذلك التأويل لما اعتبر شهادتهم مع وجود الرجال وشهادتهم معتبر معهم عند الاختلاط بالرجال حتى اذا شهد رجل ونسوة شئ يضاف الحكم الى الكل حتى يجب ضمان على الكل عند الرجوع اه  
ط قال في البصر والاصل في شهادة النساء القبول لوجود ما يثبت عليه أهلية الشهادة وهي المشاهدة والضبط والاداء ونقصان الضبط بزيادة النسيان التحجير بضم الأخرى الباقى يثبت بعد ذلك الاستصحاب لعلنا لا نقبل فيما يندرى بالشبهات وهذه الحقوق تثبت بالشبهات وحقق الأكمل في العناية بأنه لا نقصان في عقلهم فبما هو مناط التكليف بل فبما هو العقل بالملكة ففهم نقصان عما شهد حاله في يحصل البديهيات باستعمال الحواس الخريجات وبالنسبة ان ثبت فأنه لو كان في ذلك نقصان لكان تكليفهم دون تكليف الرجال في الأركان وقوله صلى الله عليه وسلم ناقص عقل المراد به العقل والنقل بل يصلح للولاية والخلافة والامارة اه ملخصا وعامه فيه **(قوله ولا يفرق بينهما)** أى امرأتين حتى أن أمرش شهدتهى وأم الشافعى عندنا لم يفرق بينهما كقول الحاكم فرقوا بينهما فقالت ليس بذلك قال الله تعالى ان تفضل احداهما فقد كره احداهما الاخرى فكذلك الحاكم كذا في البصر قال التاج السبكي بعد نقل هذا الحكمية وهذا فرع حسن واستنباط جيد ومنع غريب والمعروف في مذهب ولدها مطلق القول بان الحاكم كذا ارتب باليهود واستعمله التفرقة بينهم وكلامها صريح في استثناء النساء للفرع الذى ذكرته ولا يابى به اه وما ذكر في العبر من الحكاية المذكورة ليس صريحا في أن المذهب عندنا عدم التفرقة في الشهادة للنساء اذا ارتب القاضي ذكره بعض الفضلاء **(قوله لقوله تعالى فتذكر احداهما الاخرى)** ولان ذكر الامع الاجتماع **(قوله ثلاثا بغير زوجين)** أى ولعدم ورود الشريعة **(قوله وخصهن)** أى خص قبول شهادتهن **(قوله وتوابعها)** كالاجل بشرط اختياره والدليل على ذلك ما كورق المطولات والاصل ان انواع الشهادات ستة ما يقبل الاشهادة اربع وما لا يقبل اربعين وما يقبل فيه شهادت رجلين أو رجل وامرأتين وما قبل فيه شهادتهما ثلثة أو ما قبل فيه شهادة النساء وحدهن بحكم الآية كما ذكرنا **(قوله وزم)** أى بشرط وهما لا يثبت بهما الركن والشروط بحر **(قوله من المراتب الاربع)** هى الزنا وبقي الحدود وما لا يطلع عليه الرجال والرابع غيرهما من الحقوق وقيل لا يشترط في النساء وهو ضعيف ولا بد من شرط آخر ليعلم هو التفسير حتى لو قال أشهد مثل شهادته لا تقبل ولو قال مثل شهادة صاحبي تقبل عند العامة وقيد الأوزجندى بما اذا قال لهذا المدعى على هذا المدعى عليه بفتح خلاصة وقال الخواص ان كان فصحا لا يقبل منه الاجال وان كان عجميا يقبل بشرط أن يكون بحال ان استفسر بين وقال السرخسى ان أحسن القاضي بمخاتة كافة التفسير والا لا في النزائية وقال الخواص لو أقر المدعى عليه أو وكيله فقال الشاهد أشهد بما ادعاه هذا المدعى على هذا المدعى عليه أو قال المدعى في يده يعترق بصفحة عندنا اه وفيها كتب شهادته فقرأها بعضهم فقال الشاهد أشهد ان لهذا المدعى على هذا المدعى عليه كل ما سعى ووصف في هذا الكتاب أو قال هذا المدعى الذى ترى ووصف في هذا الكتاب في يده هذا المدعى عليه يعترق وعليه تسليمه الى هذا المدعى يقبل لان الحاجة تدعو اليه بطول الشهادة ويجوز الشاهد عن البيان اه **(قوله لفظ أشهد)** (٢) حتى لو قال أعلم أو أتيقن لا تقبل شهادته لان الموصوف ناطقة بلفظ الشهادة فلا يقوم غيرهما فاعلم انهما من زيادة تركيد لانهما من الفاظ اليمين فيكون معنى اليمين ملاحظا فيها خلافا لغير اثنين فانهم لا يثبتون لفظ الشهادة في شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال فيصالحونهما باب الاخبار لا من باب الشهادة والصحيح هو الاول لا من باب الشهادة ولهذا شرط فيه شرائط الشهادة من الحر وتوحيش الحكم وغيرها بمقربة **(قوله بلفظ المضارع بالاجماع)** فلا يجوز شهدت لاحتمال الاخبار عما مضى فلا يكون شاهد الحال **(قوله كطهارة ماء)** أى ونجاسته ونحوه حيث يقبل ان عدلا ما العاسق فيبرئ في الديانة التي لا يتيسر تلقيها من العدول كرواية

(أو رجل وامرأتان)  
ولا يفرق بينهما  
لقوله تعالى فتذكر  
احداهما الاخرى ولم  
تقبل شهادة اربع بلا  
رجل ثلاثا بغير  
زوجين وخصهن  
الائمة الثلاثة بالاموال  
وتوابعها (وزم في  
الكل) من المراتب  
الاربع (لفظ أشهد)  
بلفظ المضارع بالاجماع  
وكل ما لا يشترط فيه  
هذا اللفظ كطهارة ماء

(قوله ستة أنواع)  
كذا بالاصل والمعدود  
خمس وأبصر اه  
مصححه

٣ مطلب  
لا تقبل الشهادة بلفظ  
أعلم أو أتيقن

الاخبار بخلاف الاخبار بطهارة المسامحة واستعوانه وحيث تجري في خبره أي الفاسق اذ قد لا يقدر على تلقيها  
 من جهة العدل وقول الطحاوي وغيره عدل يحمل على المستور كما هو رواية الحسن سدي والوليعن الصوم  
 وعلمه في حاشيته (قوله) ورويه هلال (قوله) أي هلال رمضان (قوله) فهو اخبار لاشهادة لانه أمر ديني فاشهر رواية  
 الاخبار ههنا وما في العلامات فقبل الخبر ولومن كافر أو فاسق أو عبد أو صبي أو غلب على الرأي صدقه كما  
 في الحظر والاباح من الدرر (قوله) والعدالة لو حوجه أي وجوب القضاء على القاضي مخ قال العلامة عبد البر  
 أحسن ما قيل في تفسير العدل انه المحتجب للكفار غير المرعى الصغار صلاحه ومصابه أكثر من فساده  
 وخبطه مستعلا لصدق محتجبالكذب ديانة ومروءة وهو مروي عن أبي يوسف اه ونحوه في النخبة (قوله)  
 ومنه) أي مما يطعن به فيه (قوله) الكذب ذكر بعضهم أن الكذب من الصغائر ان لم يرتب عليه ما يصير  
 كبيرة كالكل مال مسلم أو فقهه ونحو ذلك ط (قوله) لا لاحتة أي لخصه القضاء أي فلهذا مخ وأغلر صاحب  
 الكترية صاحب الهداية وغيره في اشتراط العدالة كلفظ الشهادة تسوية منهم بينهما وليس كذلك لان لفظ  
 الشهادة أي أشهروا لخصه الاداء بل ركنه كما قدمناه وأما العدالة فليست بشرط في صحة الاداء وانما يظهرها  
 شرط وجوب القضاء على القاضي كما قدمناه به صرح صدر الشريعة وصاحب الدائع والصر والمخ وتبهم  
 الشارح تغالفا في الهداية وأقرمان الهام حيث قال في الهداية لو قضى القاضي بشهادة الفاسق صح عندنا  
 زاد في فتح القدير وكان عاميا (قوله) ولو قضى بشهادة فاسق نفذ هذا اذا غلب على ظنه صدقه وهو ما  
 يحفظ درر وظهر قوله وهو ما يحفظ اعتماد قال في جامع الفتاوى وأما شهادة الفاسق فان تجري القاضي  
 الصديق في شهادته تقبل والا فلا اه (قوله) الامام أي الاعظم وهو السلطان بأن قال لسنيته لا تقض  
 بشهادة الفاسق (قوله) فلا ينفذ أي القضاء بشهادة الفاسق يمنع الامام القاضي عن القضاء (قوله) لما  
 من) أي في كتاب القضاء (قوله) يتأقت قياس مائة ينفذ الواو (قوله) وقول معتبد ظاهره ان اذا  
 أطلق أو أمر بالقضاء به أن يجوز القضاء به وتند كروا له لا يجوز العمل بالقول الضعيف الا لانسان في خاصة  
 نفسه اذا كان له رأي وبعضهم منع العمل به حينئذ لا يجوز العمل به عند الإطلاق ولا عند التصريح ويجوز  
 ويحتمل انه راجع الى القضاء ذاته وان لم يقيد بذلك الامام ط أقول تحررهما نقل العلامة الشرنبلالي  
 في رسالته العقد الفري في جواز التقليد مقتضى مذهب الشافعي كما قاله السبكي منع العمل بالقول المرووح  
 في القضاء والاقتناع دون العمل لنفسه ومنه الجنبعة المنع من المرووح حتى لنفسه لكون المرووح حصار  
 منسوبا اه فليحفظ وقدمه الليثي بالصامعي أي الذي لا رأي له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز  
 لانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه نعم اذا كان له رأي أما اذا كان عاميا فلم أره لكن مقتضى  
 تقسيمه بنى الرأي أنه لا يجوز له الصامعي ذلك قال في خزنة الروابات العالم الذي يعرف بمعنى النصوص  
 والاخبار وهو من أهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وان كان مخالفا لمذهبه اه قال سدي الولد وهذا في  
 غير موضع الضرورة ففقد كفي حيز الجبر في بحث ألوان الدماء أو الانضعة ثم قال وفي المراجع تغر  
 الاقتضا في مفت شئ من هذه الاقوال في مواضع الضرورة كان حسنا اه وكذا قول أبي يوسف في  
 التي اذا خرج بعد مقتور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا العمل به لاسفار أو الشف الذي يخاف  
 الرية والذين مواضع الضرورة (قوله) ذي المروءة وهي آداب نفسانية تحمل على محاسن الاخلاق  
 وجعل العادات والهمزة وتشديد الواو وفيه لغتان والمراد الفاسق ذو المروءة كما كس كما (قوله) فقول الثاني  
 (بحر) الذي في الجرانه رواية عن الثاني (قوله) في مقابلة النص وهو قوله تعالى وأشهدوا بآذني عدل  
 منكم وقوله تعالى من ترضون من الشهداء أي فلا يقبل وأقره المصنف قال في الجرانه انما ظاهر النص أنه  
 لا يحمل قبول شهادة الفاسق قبل تعرف حاله فاذا ظهر للقاضي من حاله الصدق وقبلة يكون موافقا للنص الا  
 أن يرد بالنص قوة تغياي أو أشهدوا الآية لكن فيه أن لا تدل على عدم قبول العدل انما هي بالمفهوم وهو غير  
 معتبر عندنا ولا استنباه مفهوم لقب مع ان الآية الأولى تدل على قبول قوله عند الشائين عن حاله كما قلنا تأمل

ورويه هلال فهو اخبار  
 لاشهادته (قوله) ولها العدالة  
 لوجهه في التباس  
 الفصل من لم يطعن  
 عليه في بطن ولا فوج  
 ومنه الكذب لمروجه  
 من البطن (لا لاحتة)  
 خلافا للشافعي رضي الله  
 تعالى عنه (قوله) قضى  
 بشهادة فاسق نفذ  
 وأتم فتح (الآن) يخ  
 منه أي من القضاء  
 بشهادة الفاسق (الامام  
 فلا) ينقلنا امرانه  
 يتأقت في تقدير زمان  
 ومكان ومادة وقبول  
 معتبد حتى لا ينفذ قضاءه  
 بأقوال ضعيفة وما في  
 القصة والاحتج من قبول  
 ذي المبروءة الصادقة  
 فقول الثاني محسر  
 وضعبه الكمال بأنه  
 تعليل في مقابلة النص  
 فلا يقبل



ان (على حاضر يحتاج.)

الشاهد (الى الإشارة)

(الى ثلاثة مواضع أخرى)

(الخصمين والشهود به ولو)

(عينا) لا بد (وان على)

غائب) كما في نقل الشهادة

(أوصيت فلا بد) لقبولها

(من نسبته الى جده

فلا يكفي ذكر اسمه

واسم أبيه وصنابعه الا

اذا كان يعرف بها)

أي بالصناعة (العمالة)

بان لا يشاركه في المص

غيره (فألفظي بلا

ذكر الجند) فالتعريف

التعريف لا تكثير

الحروف حتى لو عرف

باسمه فقط أو بلفظه

فحده كفي جامع

الفصولين ومقتضا (ولا

يسأل عن شاهد بلا طعن

من الخصم الا في حدود قوله

وعندهما يسأل في

الكل) ان جهل بحالهم

بهم (سرا)

مطلب

اذ عرف بالقسم واشتهر

به لا يزم ذكر أبيه

وجده حيث لم يشتهر

بهما

(٢) مطلب

لو جرحه واحد وعنده

اثنان فالتعديل وان

جرحه اثنان وعده

عشرة فالجرح

(قوله وهي) أي الشهادة (قوله على حاضر) أي خصم حاضر والمراد به جنس الخصم يشمل المتداعين (قوله يحتاج الشاهد) أي في قبول شهادته (قوله الى الإشارة) أي إشارة الشاهد (قوله مواضع) الاولى أشباه (قوله بان لا يشاركه في المص غيره) لم يشترط هنا في جامع الفصولين شرط نبذانية (قوله فالتعريف لا تكثير الحروف) قال في جامع الفصولين والمحال أن التعريف يحصل للفرقة وارتفاع الالتباس بأي وجه كان وقال في أثناء الفصل السابع في تحديد المقار وعدها مائة (٣) كالأول كان الرجل معروفًا مشهورًا باسمه أو بلقبه لا بأبيه وحده يمكنه بذلك ما يشتهر به وجهالة أبيه وجده لا ضرر التعريف قبل ذكره وعدم مساو له عدم معرفة الناس به اهـ ونحوه في نوب العين (قوله أو بلقبه) وكذا بصفته كما في به في الحامدية فمن شهد أن المرء أثنى قتل في سوق كذا يوم كذا وقت كذا قتلها فلان تقبل بلا بيان اسمها وأبها حيث كانت معرفة لم يشاركها في ذلك غيرها قال في الأنساب وتكني النسبة الى الزوج لان الفصولا اعلام وفي العداية واسم مولاه أو مولاه ولا يكتفي الاقتصاد على الاسم الآن يكون مشهورا (قوله جامع الفصولين) أي في الفصل التاسع (قوله ولا يسأل عن شاهد) أي عند أي حنفية جرحه الله تعالى أي لا يجب على الحاكم أن يسأل عن الشاهد بل يجوز له الاقتصاد على ظاهر العدالة في المسلم (قوله لا يطلع من الخصم) قال الرمي ولولم يجرح المجرع ولا ينافيه قوله فينا قال ولا يصح القاضي الشهادة في جرح مجرع لان عدم سماعها لعدم دخوله تحت الحكم والأفاد عن فسق الشهود يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها فالطعن به مسموع منه قبل التزكية وسنظهر من مسائل الطعن والله تعالى أعلم اهـ (قوله الا في حدود قوله) أي قاله يسأل عنهم للاحتياط في استقاطها فيستقصى ولان الشبهة فيها دائرة والحاصل أنه ان طعن الخصم مال عنهم في الكل والأسأل في الحدود والقصاص وفي غيرها محل الاختلاف وقيل هذا الاختلاف عصر وزمان واقتضى على قولهما في هذا الزمان مخرج عن الهداية (قوله وعندهما يسأل في الكل) أي وجوب أو ليس بشرط الصحة عندهما كما أخصه في الصراحي فمات تركه ولا يطل الحكم اهـ جوى قال في المحيط البرهاني لوقفي بالحدسية ثم ظهر أنهم فساق بعذر ما جرحه فانه لا ضمان على القاضي لانه لم يظهر الخطأ بيقين اهـ وهذا يدل على أن القاضي لوقفي في الحدود وقيل السؤال بظاهر العدالة فانه يصح وان كان انما فقوله في الهداية يستلزم الاستقصاء معناه يجب معنى قول الامام يقتصر الحاكم بمحور اقتضاه لانه يجب اقتضاه اهـ (فزع) وفي الالتقاط صبي الاحتمال لأقبل شهادته ما لم يسأل عنه ولا بد أن يتأني بعد البلوغ بقدر ما يقع في قلوب أهل محله ومسجداته صالح أو غيره اهـ (قوله ان جهل بحالهم بجر) وعبارته ومحل السؤال على قولهما عند جهل القاضي بحالهم ولذا قال في المقتط القاضي اذ عرف الشهود بجرح أو عدالة لا يسأل عنهم اهـ (قوله سرا) بان يبعد الرقعة ويقال لها المستورة لسترها عن أعين الناس الى المذكي ويكتب في ذلك البياض نسب الشاهد وحلته ومسجدته الذي يصلى فيه ثم يكتب المذكي الذي يعضه القاضي اليمع بالتهبان يكتب هو عدل حاضر الشهادة وان لم يعرفه بشئ كتب هو مستور ومن عرفه بفسق لم يصرح به بل سكت بحجرا عن هتك السترا ويكتب الله تعالى أعلم به الا اذ عده غيره وخاف انه ان لم يصرح به يقضي بشهادته يصرح به كذا في البناء وثمة السر أن المذكي اذا جرح الشاهد يقول القاضي الذي هات شهادته آخره لا يقول انه مخرج وفي هات أصابته عن هتك حرمة المسلم وصيانة حال المذكي ولو تعارض الجرح والتعديل قال العلامة قائم اذا جرح واحد وعده واحد فعنده الجرح أو لا من مذهبه ما ان الجرح والتعديل يثبت بقول واحد كالأول كان في كل جانب اثنان وعند محمد توقف الشهادة حتى يجرحه واحد أو يعدله فيثبت الجرح أو التعديل (٢) فان جرحه واحد وعده اثنان فالتعديل أو لا بالاجماع وان جرحه اثنان وعده عشرة فالجرح أو لا قال المدعي بعد الجرح أنا أحق بيقوم صالحين يعدلونهم قال في العيون قبل ذلك وفي النوادر لا يشترط وهو اختيار نظير الرائد وعلى قول من يقبل اذا جاءه بيقوم ثقة يعدلونهم فالقاضي يسأل الجرحين فقلعهما جرحوا بما لا يكون جرحا عند القاضي لا يلتصق الي جرحهم هذا أطلق الاقوال ويخرج في الثانية وكذا لو عدل

المركي الشهود سراً وطعن المشهود عليه وقال القاضي سل عنهم فلا نوافلا ولا نوحى قوما بصلحون (٣) ولوعذل شاهد قسبة وقضى به ثم شهد في أخرى بأن بعث المدة أعيد التعديل والا لا وفي الظهيرة القاضي إذا عرف أحدهما بالعدالة فسأله عن صاحبه فذله قال نصير لا يقبل ولا ينسب لفلان (٤) وفي البرازية من ردت شهادته في حادثة فصلة ثم زالت العلة فشهد لهم تقبل الا في أربعة الصي والعبد والكافر على المسلم والاعمى اذا شهدوا قرئت فزال المانع فشهدوا يقبل وقد جعل العلامة المقدسي في قوله

ان زالت العلة في شهادة \* ردت فلا تقبل في الاعادة

في غير ما أثر بمقتضى العدة \* اعمى وكافر صبي عبد

وفي العر (٥) يفرق بين المرد وذلته وبين المرد وذلته فالتالي يقبل عندز والها بخلاف الاول فانه لا يقبل مطلقا اليه اشار في النوازل وذلك كاجرا لو حذر لا تقبل شهادته ما دامت الاجارة قائمة فاذا انقضت قبلت (قوله) وعلنا) فتفتح الالام مصدر على الامر ظهور وانتشر وفي المصباح على الامر ان من باب قد ظهر وانتشر فهو عال وعلم علنا من باب تصلفه فهو علم وعلنا والاسم العلانية بان يجمع بين المركي والشاهد الذي ذكره كماه ويقول للمركي هذا هو الذي ذكرته حوى قال في الصرلوزي من في السر علنا يجوز زعدها وان اختلفا بشرط تقارهما كذا في البرازية ولو قال المؤلف ثم علنا البعد انه لا بد من تقديم تركية السر على العلانية لكانا ولي لما في الملتقط عن أبي يوسف لا قبل تركية العلانية حتى يركي في السراة وشمل سؤال القاضي عن الشاهد

الاصلي والفرعي فسأل عن الكل كذا عن أبي يوسف وعن محمد يسأل عن الاولين فان ذكر كسبا عن الآخرين كذا في الملتقط (تنبيه) لا يجوز تركية الا ان تعرفه أنت أو وصفك أو عرفك أن القاضي ذكر كاه أو ذكر كاه عنده وقال محمد بن رجل قبل شهادته ولا قبل تعديله يعني أن الشاهد على الظاهر ولا كذلك التعديل كذا في الملتقط (٦) فيشترط لحواش شرط الاول أن تكون الشهادة عند قاض عدل عالم الثاني أن تعرفه

وتختبره بشركة أو معاملة أو سفر الثالث أن تعرف أنه ملازم للجماعة الرابع أن يكون معروفا بمصحة المعاملة في الدينار والدرهم الخامس أن يكون مؤدبا لامة السادس أن يكون صدوق اللسان السابع اجتناب الكثرة الثامن أن تعلم من اجتناب الامرار على الصغار وما مثل بالروية الشكل في شرح أدب القضاء للخصاف وفي النوازل من قال لا أدري أو غيبي أو غير مؤمن لا تقبل ولا تصح خلفه وفي البرازية (٧) عرف فسق الشاهد فغاب غيبة منقطعة ثم قدم ولا بدري منه الا الصلاح لا يحرحه المعدل ولا بعده (٨) ولو كان معروفا بالصلاح فغاب غيبة منقطعة ثم حضر فهو على العدالة والشاهد ان لوعده لا بعد ما تأتا يقضى بشهادتهما وكذا لو غابا ثم

عده لا ولو عسا أو عمال يقضى ثاب الفاسق لا بعده كما ناب بل لا بد من مضي زمان يقع في القلب صدقه في التوبة اه بحر وفيه وشمل الحلقه ما اذا كان الشاهد غريبا فان كان ولا يجد معه لافانه يكتب الى قاضي بلدته ليجزى عن حاله أو الى أهل بلدته ليعرف حاله وكذا غريب زل بين ظهراني قوم لا بعده حتى بعد المدة ولا يظهر حاله القوم وكان الامام الثاني يقول ان المدقصة أشهر ثم يرجع الى سنة محمد بن عبد الله على ما يقع في القلوب الوقوع عليه الفتوى اه ملخصا (قوله به يقضى) مرتبط بقوله وعند هذا يسأل في الكل قال في البحر والحاصل ان ان طعن المصمم سأل عنهم في الكل الى آخر ما قلناه من قبل فكان ينبغي المصنف أن يقدمه على

قوة سراوعدة الثلاث وهم بخلاف المراد فانه سينقل أن الفتوى لا اكتفاء بالسرو وخزم به ان الكمال في متنه وذكر في البحر ان ما في التكرار خلاف المعنى به وبه يظهر أن ما يفعل في زماننا من الاكتفاء بالعلانية خلاف المعنى به بل في السير لا بد من تقديم تركية السر على العلانية الى آخر ما قلناه ان غافقته (أقول) وعمل قضاء زماننا الان على تركية السر والعلانية ظهور والامر السلطاني بذلك (قوله لانهما) كما في القرن الرابع) بعد تغير أحوال الناس فظهرت الخيانة والكذب وأوجبه في القرن الثالث وهما من شهد لهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بالخير والصلاح فقال عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني الذي أتانيه ثم الذين يلونهم ثم

(٣) مطلب

لو عدل شاهد وقضى

ومضى مدة وشهد

في أخرى

وعلنا به يقضى

وهو اختلاف زمان

لانهما كانا في القرن

الرابع ولوا كسبي

بالسراج مجمع وبه

يقضى

(٤) مطلب

اذا ردت الشهادة لعلة

ثم زالت تلك العلة

(٥) مطلب

يفرق بين المرد وبهمة

أو شبهة

(٦) مطلب

يشترط في التركة

شروط

(٧) مطلب

عرف فسق الشاهد

فغاب ثم قدم

(٨) مطلب

لو كان معروفا بالصلاح

فغاب ثم حضر فهو على

عدالته

تاريخ وفاة أئمتنا الثلاثة

سراجية (وكنى في

التركية) قول الزكي

(هو عدل في الاصح)

لثبوت الحريرة بالأدلة

دريعية الأصل فمن

كان في دار الاسلام

الحريرة فهو بعبارة

جواب عن النقص

بالعدول وبدلالة جواب

عن النقص بالعدول بان

كأن (والتعديل من

النقص الذي لم يرجع

إليه في التعديل لم يصح)

فلو كان ممن يرجع

إليه في التعديل صح

برازية والمراد بعدله

تركه بقوله هم

عدول زاد لكنهم

أخطأ أو نسوا أو لم

يرد (د) أما (قوله

صدقوا وهم عدول

صدقة) فانه (اعتراف

بالحق) فيقضى بأقراره

لا بالنقص بالعدول

اختيار وفي الصريح

التهديب بخلاف الشهود

في زماننا التذلل تركه

إذا جهول لا يعترف

الجهول وأقره المصنف

ثم نقل عنه عن الصيغة

تفويذه للقاضي

(٢) مطلب

جرح الشاهد نفسه

مقبول

(٣) مطلب

تعديل أحد الشاهدين

صاحبه

الذين يولونهم ثم يفسوا الكذب حتى يحلف الرجل قبل أن يستخلف ويشهد قبل أن يستشهد اه زيلعي وهذا بناء على أن القرن حسون سنة كاقيله الاخضرى في شرح السلم اه ح وقال ابن جعفر في شرح البخارى يطلق القرن على مدته من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام الى مائة وعشرين لكن لم أر من صرح بال سبعين ولا مائة وعشرة وما عدا ذلك فقد قاله قائل اه وذكروا أن الامامات سنة ١٥٠ مائة وخمسين وأبو يوسف سنة ١٨٢ مائة واثنين وعشرين ونجدة ١٨٧ مائة وسبع وعثمان فان قلت هلا قال الشارح في القرن الثالث عوضا عن قوله في القرن الرابع لانهم أدركوا بالحنيفة وهو من التابعين الذين هم أهل القرن الثاني كأن الصحابة هم أهل القرن الأول فجاب ان الذين كانوا أيضا كمون الى الصالحين هم أهل القرن الرابع وهم ما بعد اتباع التابعين (قوله سراجية) عبارة بها كافي البحر والقنوي على أنه يستل في السر وقد تركت التركية في العلانية في زماننا كي لا يتجسس المزي أو يخوف اه وقد كانت العلانية موحدة في الصدر الأول ويروي عن محمد تركية العلانية بلا عوقفة اه قال القهستاني وتركية السر أحدتها سراج وعليه القنوي كما في الضميرات وغيره وشكل ما في الاختصار انه يسأل سر اعلانية وعليه القنوي اه قلت يمكن ارجاعه الى قوله يسأل أي لا يكتفي بالعدول فانه لا يقول هم عدول بل يسأل في أخبار الثقة ولو قال لا أعلم منهم الأخير فهو تعديل في الاصح (قوله الحريرة) يخالف لما نقل في بعض الشروح عن الجامع الكبير من أن الناس أحرار الا في الشهادة والحدود والقصاص كما لا يخفى فليست أم بقوله يمكن ذكر في الصريح ان هذا محمول على ما إذا ظن الخصم بالركى بمقابلة القدوري (قوله فهو) أي لفظ عدل بصلته أي بملقوفه فانه لا يكون كذلك الا اذا كانت الحرة بغيرهم منطوقا من العدل ولا يطلق على الامد عدل مع أنه ليس كذلك ط (قوله بعبارة) أي بملقوفه وهو ما سبق الكلامه (قوله ويدلثه) هو الحكي الذي يساوي المنطوق لكن لم يبق النص وهو هو يفيد ان الحدود في القذف لا يكون عدلا وليس كذلك ولذا اختار السرخسي عدم اكتفائه بقوله هو عدل كما قدمنا أنفا وقد جعل الحلي مرجع الضمير في قوله فهو بعبارة الى الأصل فمن كان في دار الاسلام الحريرة عقوقا الموافقة السمي بدلالة النص فانه بملقوفه جواب عن النقص بالعدول اورد على قول المزي هو عدل فقط وبدلثه الذي هو مفهوم الموافقة جواب عن النقص بالحدود في القذف اورد على عبارة المزي السابغة وانعادل مفهوم الموافقة عليه لان الأصل فيمن كان في دار الاسلام عدم الحد في القذف أيضا فهو مساو اه (قوله والتعديل) أي التركية (قوله من الخصم) أي المدعي عليه والمدعي بالاولى كتعديل الشاهد بنفسه وأطلقه شمل ما إذا عذله المدعي عليه قبل الشهادة وأبعداها كافي البرازية ويحتاج الى تأمل فانه قبل الدعوى لم يوجبته كذب في انكاره وقت التعديل وكان الفسق الطارى على المعدل قبل القضاء كالمقارن بحر (قوله لم يصح) أي لم يصح من كالأل في زعم المدعي وشهوده المدعي عليه كاذب في الانكار وبطل في الأصرار وتركية الكتاب الفاسق لا تصح هذا عند الامام رحمه الله تعالى وعندنا يصح ان كان من أهل بيان كان عدلا لكن عند محمد لا بد من ضم آخره ليدرو ومقاده أنه لو كان مقرا يصح قال في سنة الفتى المشهود عليه اذا كان ساكتا برأحه الحق فقال هم عدول يقبل بالاتفاق فان جحدوا قال هم عدول لكن أخطأ أو نسوا في جهة التعديل رواه ابنان اه وهذا موضوع المسئلة وفي شرح أدب القضاء للصدر الشاهد ان يكون مقرا بقوله صدقوا فمباشرة دوا به على وبقوله هم عدول فمباشرة دوا به على أطلقه وقضيه في البرازية بما إذا كان المدعي عليه لا يرجع اليه في التعديل فان كان صح فوجه قائل في الصر (٢) وأما جرح الشاهد نفسه فمقبول لكنه يأثم بذلك حيث كان صادقا في شهادته لمخافه من إبطال حق المدعي (٣) وتعديل أحد الشاهدين صاحب فيه اختلاف قال في الظهير بيشاهد ان شهادته رجل والقاضي يعرف أحدهما بالعدالة ولا يعرف الآخر فعنده

الذي عرفه القاضي بالعدالة قال نصبر ربه الله تعالى لا يقبل القاضي تعديله ولا نسله فيه قولان وعن أبي بكر البلخي في ثلاثة شهداء والقاضي يعرف اثنين منهم بالعدالة ولا يعرف الثالث فان القاضي يقبل تعديلهما لو شهد هذا الثالث شهادة أخرى ولا يقبل تعديلهما في الشهادة الاولى وهو كما قال نصبر ربه الله تعالى (قوله) ولا تنس ما مر عن الاشياء) أي قيسل التحكيم من أن الامام لو أمر قضائه بتخلف الشهود وجب على العلماء ان ينصحوه ويقولوا له لا تكلف قضائنا إلى أمر يلزم منه سخطك ان قال قوله أو سخط الخالق انا وأقول اهـ ح وأقول وعادة البحر بعدماد كعبارة القلائس من أن مختار ابن أبي ليلى استخلف الشهود قال قلت ولا يضعفه ما في الكتب المعتمدة كالخلاصة والبرازي من أنه لا يمين على الشاهد لانه عند ظهور عدته والكلام عند خفاءها خصوصاً في زمان ان الشاهد مجهول الحال وكذا المترك غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لكن قال العلامة المقدسي بعد ذلك كرماني التذنب للقلائس لا يخفى أنه يخالف لما في الكتب المعتمدة ولا يقال يجب العمل به لان الشاهد مجهول كالمترك غالباً والمجهول لا يعرف المجهول لا نقول الامر كذلك لكن قال الفقيه لو استقصى مثل ذلك لاضاق الامر ولا يوجد مؤمن يتعجب كما قبل

ومن ذا الذي ترضى سباجها كلها \* كفى المرء نادراً تعدمها

أقول لكن صدر الامر السلطاني انه اذا لم ينص على القاضي بأن يخلف الشهود قبل الحكم تنقبة الشهادة ورأى الحاكم ولم يوافق فيه اجابته كافي مادة ١٧٢٧ من المحلة \* (الطيفة) \* في الملتقط عن غسان بن محمد المروزي قال قدمت الكوفة فاضافوا جعلت فيها مائة وعشرين عدلاً فطلبت أسرارهم فريدتهم إلى ستة ثم أسقطت أربعة فلما رأيت ذلك استعفيت واعتزلت (تنبيه) قال اسمعيل بن حماد حفيد أبي حنيفة ربه الله تعالى وهو من جملة الأئمة اخذ عن أبي يوسف وزوجه في العلم ولو عرف لفاق للتقديس والتأخر من كنهات شاماً ربه الله تعالى أو بعقمن الشهود لا أسأل عنهم شاهد غريب وهو أن يجتمع الخصوم بباب القاضي وينهم شخص يدعى الغربة والعزم على السرفوق والرفاق بالتأخير وطلب تقديمه ذلك أي بالقرعة كافي البحر فلا يقبل الاشهاد من على ذلك ولا يحتاج إلى تركه من حيث التحقيق القوات بطول الدماء تركه الثانية العدوى وهي ما لوسى شخصاً يشيرون المصرأ كثر من يومه عليه دعوى لا يرسل القاضي خلفه حتى يغير بيئته بالحق الذي عليه ولا يشترط تعديلها ونقل عن محمد أنه اشترط تعديل هذين لما فهم من الإلزام على الغير وكل ما كان كذلك فينبه على التعديل وأنه مال الحلواني وقال انه روى عن الامام الشافعية شاهد الطينة وهو ما ادى على شخص ليس بمحاضر معه يحيى وذكر انه امتنع من الحضور معه أعطاه القاضي طينة أو خاتماً وقال أرماءه وادعائي وأشهد عليه فان أراء ذلك وقال لا أحضر وشهد عند القاضي بذلك مستورا لا يسأل عنها قالوا وفيما نقل عن محمد انارة إلى تعديلهما حيث قيد بعاقبه الزام على الغير وقال الصدر الشهيد ان عدم التعديل أنظر لئلا تنسأ به نأخذ خوف اختفاء الخصم مخافة العقوبة فاذا شهد كسب إلى الوالي في احضاره الرابعة شاهد تعديل العلانية لا يشترط تركه ظاهر بعد سؤال القاضي عن الشهود المطلوب تعديلهم في السري من يتق به من أمثاله وأخبره بعد التهم ولا يمين المغارة بين شهود السر والعلانية وأما لم تشترط عدم التهم لانها لا احتياط احاطة لئلا ياتي إلى ما طلب اهـ ذكره العلامة عبد البر في شرح الوهانية ومنه في شرحها المستغنى وذكر في المجزأ ذلك في شهادة العلانية محمول على أن من كنهها معروف بالعدالة لنقل الاجماع على أن تركه العلانية كالشهادة وهو محمول على ما اذا تقدمت التركة سرا ولو كان ما ذكره العلامة عبد البر عن الامام اسمعيل مراداً فهو ضعف لنقل الاجماع على أن تركه العلانية كالشهادة اهـ (قوله عامم) أي ان كان من السموعات وقوله أو رأي أي ان كان من الرميئات وقد يكون الشيء مسموعاً ورأياً باعتبارين وأشار بقوله عامم إلى أنه لا يدين علم الشاهد بما يشهده ولهذا قال في التوازي عن رجل ادى على ورثة مسمأ لا فامر بانيات ذلك فأحضر شاهدين شهد أن المتوفى قد أخذ من هذا المدعى شيئاً فيمدها لهم ولم يعلم كورنهال يجوز زهادتها وهل يجوز للشاهدين أن يشهدا بذلك قال ان كان

قلت ولا تنس ما مر عن  
الاشياء (و) الشاهد  
(له أن يشهد بما سمع  
أو رأى

الشهود وقفوا على تلك الصرة وفهموا أنهم اذراهم وحزروها فيما يقع عليه يقينهم من مقدارها شهدوا بذلك  
ويشئني أن يعتبروا وجودها فإنها قد تكون متوقفة فإذا فعلوا ذلك حازت شهادتهم أه وفي خزنة الاكمل رجل  
في يد مدبرهم ان كبير وصغيرا أقر بأحدهما لرجل فشهد أنه أقر بأحدهما ولا تدري بأيهما أقر فانه يؤمر  
بشليم الصغير اه **(قوله في مثل البيع)** ان عقداه بالبيع وقبول كان من السموعات وان يتعاطى كان من  
المرئيات وفيه يشهدون بالاختلاف والاعطاء ولو شهدوا بالبيع جاز بحر عن التزانية قال في الدرر يقول  
أشهد أنه أقر أو أنه عان السبب فوجب عليه الشهادة كما عان وهذا اذا كان البيع بالعقد ظاهر وان كان  
بالتعاطى فكذلك لان حقيقة البيع مبادلة المال بالمال وقد وجد وقيل لا يشهدون على البيع بل على الاخذ  
والاعطاء لانه بيع حكلي لا حقيقي اه وفي الجرع عن الخلاصة رجل حضر بيعا ثم احتج الى الشهادة  
لاشتري يشهد بالملك بسبب الشراء ولا يشهد بالملك المطلق لان الملك المطلق ملك من الاصل والملك بالنسبة  
حادث اه وفيه ولا بد من بيان الثن في الشهادة على الشراء لان الحكم بالشراء من مجهول لا يضيع اه  
وانظر ما قد مناه في قتي القضاء وما سجد كرم في باب الاختلاف في الشهادة ان شاء الله تعالى **(قوله والافرار)** هو  
بالاسان من السموعات بان يسمع قول المقر فلان على كذا **(قوله ولو بالكتابة)** في الجرع عن التزانية بما لم يخه  
اذا كتب اقراره بن يدي الشهود ولم يقل شيئا لا يكون اقرارا فلا يحمل الشهادة به ولو كان مصدر امر سوما  
وان لغائب على وجهه لم يسم له على ما عليه العامة لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط  
أن يكون معنوا مصدر وان لم يكن افعالا وان كتب وقرأ عند الشهود مطلقا وقرأه غيره وقال الكاتب  
اشهدوا على به أو كتبه عندهم وقال الشهود على ما عفاه وعلموا به كان اقرارا والافلا وبه ظهر أن ما هنا خلاف  
ما عليه العامة لكن خرم به في الغرض وغير موافقي به الشيخ سراج الدين قاضي الهداية اذا كان على رسم الصكوك  
واعترف بأيه خطه أو شهدوا عليه به وقد شاهدوا كتابته وعرفوا ما كتبه أو قرأه عليهم هذا ما أحاط به ما أحاط به في  
موضعين من فتاواه وسأيت قريبيان شاء الله تعالى تمام الكلام على ذلك **(قوله وحكم الحياكم)** يكون من  
السموع ان كان بالقول ويكون من المرئيات ان كان فعلا **(قوله والغصب والقتل)** من المرئيات **(قوله وان لم)**  
**يشهد عليه)** لو قال بده ولو قال لا يشهد عني لكان أقول في الخلاصة لو قال المقر لا تشهد على بما سمعت تسعه  
الشهادة اه فعمل حكم ما إذا سكت الأولى بحر وفيه وإذا سكت تشهدا على ولا يقول أشهدى لانه كذب  
وفي التوازل مثل محمد بن مقاتل عن شريك بن عيسى سأل عن رجل قال لا تشهدوا علي ما سمعت تسعه منكم  
أقر أحدكم الصالحة بشراء أو باع شيئا فطلب المقر به عندك منهم الشهادة قال ينبغي لهم أن يشهدوا بذلك وهو  
قول محمد بن سيرين وأما الحسن البصري والحسين بن زياد فانهما يقولان لا يشهدون به قال الفقيه وروى عن  
أبي حنيفة أنه قال ينبغي لهم أن يشهدوا به فأخذ اه ثم قال بعده قال الفقيه ان كان يخاف على نفسه انه اذا  
أقر بشئ صدق وادعى أن شريكه قبض لا يصدق يقول للتوسط اجعل كذا هذا المال على غيري وأنا أعبر  
عنه ثم يقول قبض كذا وكذا فيبين الجميع من غير أن يضيف الى نفسه كى لا يصير محججا عليه اه **(قوله ولو تخفيا)**  
يرى وجه المقر ويفهمه وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحمل لهم الشهادة الا اذا دخل بيننا رأى رجلا فيه وحده  
تخرج وجلس على بابهم وليس له سائل غيره فسمع اقرارا من الباب من غير رؤيته وجهه هل أن يشهدا أقر  
كذا ذكرنا خلاصا وفي العيون رجل خبا قوما لرجل ثم سأله عن شئ فأقروهم تسعون كلامه ويرى وهو  
لاراهم جازت شهادتهم وان لم يروه وسعوا كلامه لا يحمل لهم الشهادة اه بحر **(قوله لكن لو فسر)** بان قال  
اني شاهد على المحجج **(قوله لا تقبل)** انليس من ضرر وجواز الشهادة القبول عند التفسير فان الشهادة  
بالتسامع تقبل في بعض الحوادث لكن اذا صرح لا تقبل ط **(قوله وأرى شخصها)** في الملقط اذا سمع صوت  
المرأة ولم ير شخصها فشهد انان عندنا فلانة لا يحمل له أن يشهد عليها وان رأى شخصها وأقرت عند فشهد  
انان فلانة تحمل له أن يشهد عليها اه بحر من أول الشهادات واحترز برؤية شخصها عن رؤيته وجهها  
قال في جامع الفصولين حشرت عن وجهها وقالت أنا فلانة بنت فلان بن فلان وهبت لزوجه هري فلا يحتاج  
الشهود الى شهادة عدلين أنها فلانة بنت فلان مادامت حية اذا يمكن الشاهد ان يثير البها فان ماتت فبشئ

في مثل البيع (ولو  
بالتعاطى فيكون من  
السرى والافرار) ولو  
بالكتابة فيكون مرئيا  
(وحكم الحاكم والغصب  
والقتل وان لم يشهد  
عليه) ولو تخفيا يرى  
وجه المقر يفهمه  
(ولا يشهد على محجج  
بسماعه الا اذا بين  
القاتل) بان لم يكن في  
اليست غيره لكن لو فسر  
لا تقبل دور (أورى  
شخصها) أى القاتلة  
(مع شهادة اثنين  
بأنها فلانة بنت فلان بن  
فلان) وتكفي هنا  
للشهادة على الاسم

يحتاج الشهود إلى شهادة عدلين ينسبوا قال قبله أو أخبرنا شاهد عدلان أن هذا المقررة فلانة بنت فلان يكنى هذا  
 للشهادة على الأسماء والنسب عندهما وعليه الفتوى الأخرى أنهم الوشهاد عند القاضي بقضي بشهادتهما  
 والقضاء فوق الشهادة فتجوز الشهادة بأخبارهما بالطريق الأولى فإن عرفها باسمها ونسبها عدلان بنفى  
 للعدلين أن يشهد الفرع على شهادتهما فيشهد عند القاضي عليها بالاسم والنسب وبالخلق وأصله اه وفيه ولا يجوز  
 الاعتماد على أخبار المتعاقدين باسمهما ونسبهما المعلوم اسميا ونسبا باسم غيرهما ونسب يرد أن تزور على  
 الشهود ليخرجوا للبيع من يد مالكه فلو اعتمد على قولهما فتقذر زورا وبطل أملك الناس ٢ وهذا فصل غفل  
 عنه كثير من الناس فأنهم يسمون لفظ الشراء والبيع والاقرار والقايض من رجلين لا يعرفونهما ثم إذا  
 استشهدوا بعد موت صاحب البيع شهدوا على ذلك الاسم والنسب ولا علم لهم بذلك فيجب أن يحتز عن مثل  
 ذلك وطريق علم الشهود بالنسب أن يشهد عندهم جماعة لا يتصور ثواطؤهم على الكذب عدلي خفيفة  
 وجه الله تعالى وعندهما ثم رجلين كاف في مائر الحقوق (أقول) يحصل للقاضي العلم بالنسب بشهادة  
 عدلين فنسفي أن يحصل للشهود أيضا بشهادة عدلين كما هو قولهما اه وقيد برؤية الشخص لأنه لا يشترط  
 رؤية الوجه لصحة الشهادة على المتقنة كما قال بعض مشايخنا عند التعريف بشر نيلا لاسم والى هذا مال  
 خوارزماه وبعضهم قال لا يصح التحذل عليها بدون رؤية وجهها ذكره سري الدين قال أو السعد فتحصل  
 منه أن الفتوى على عدم اشتراط رؤية وجه المرأة (أقول) لا يلحق أن هذا كله عند عدم معرفته لها أما إذا  
 عرفها فثبت عليها بدون رؤية وجهها ولكن هذا ظاهر إذا رأى وجهها ثم تنقبت فشهد على إقرارها مثلاً  
 في حال تنقيبها هذا الأصل أنه لا يحتاج إلى تعريف من غيره أذ تعرف غيره حينئذ لا يزيد على معرفته وأما إذا  
 كانت تنقبه وكان يعرفها قبل فعرها بصورتها وجهها ولم ير وجهها وقت التنقب والاقرار فهل يكنى  
 ذلك ظاهراً لاطلاقهم أنه لا يكنى في العمادية قالوا لا يصح التحذل بدون رؤية وجهها وبه يفتي شمس الإسلام  
 الأوزجندى وظهر الدين المرغيناني اه ولم يقبل بين ما نذر عرفها بصورتها ولا وفي السري على الأشياء  
 لا يجوز أن يشهد على من سمعه من وراء حائط أو من فوق البيت وهو لا يراهم أو أن عرف كلامه لأن الكلام  
 يشبه بعضه بعضاً كما في التنازعانية وفي منية الفتى أقرب من وراء حجاب لا يجوز أن يشهد على إقرارها إلا إذا  
 رأى شخصها ولم يشترط في التوارد رؤية وجهها انتهى وأظهر كلام الفتح فإنه يفتي بذلك أيضاً (قوله وعليه  
 الفتوى) مقابله ما تقدم ذكره بام أن لا يضمن شهادة جماعة ذكر الفقيه أو اللبث عن نصيرين يحيى قال  
 كنت عند سليمان فدخل ابن محمد بن الحسن فساله عن الشهادة على المرأة متى تجوز إذا لم يعرفها قال  
 كان أو خفيفة يقول لا يجوز حتى يشهد عنده جماعة أنها فلانة وكان أبو يوسف وأبو لهذا يقولون لا يجوز إذا  
 شهد عنده عدلان أنها فلانة وهو المختار للفتوى وعليه الاعتماد لأنه أسرى على الناس انتهى وعلم أنها كما  
 احتاج الاسم والنسب للشهود عليه وقت التحلل يحتاجان عند أداء الشهادة إلى من يشهد أن صاحبة  
 الاسم والنسب ههنا ذكر الشيخ خير الدين أنه يصح التعريف بمن لا تقبل شهادته لها سواء كانت الشهادة  
 عليها أو لها احتجائي بزمان من البصر وغيره (قوله لأن عند الأداء) كذا وقع في النسخ وفيه حذف اسم أن وهو  
 ضمير الشأن والجهة بعد ما خبرها (قوله فيضه) أي بضر المدي عليه بضعة للفتنة (قوله ظاهر) ضمنه معنى  
 دالة فعدها بعلى (قوله على أنها) كخط كاتب واحد لفظ على معنى في أو متعلق بمحذوف تقديره من والاولى  
 حذف الكاف من كخط كما هو في المتن وهو كذلك في بعض النسخ (قوله لا يحكم عليه بالمال) لأنه لا يزيد على  
 أن يقول هذا خطي وأنا أجره لكنه ليس على هذا المال ونعمة لا يجب فكذا هنا من (قوله خاتمة) عبارتها من  
 الشهادات رجل كسبه صفة وصية وقال للشهود شاهدوا بما عايناه ولم يقرأ وصيته عليهم قال علماء المال لا يجوز  
 للشهود أن يشهدوا بما عايناه وقال بعضهم وسعهم أن يشهدوا وأصحهم أنه لا يصحهم وأنما يحل لهم أن يشهدوا  
 بأحد معان ثلاثة أما أن يقرأ الكتاب عليهم وكتبه غيره أو قرأ الكتاب عليه بين يدي الشهود فيقول هولاء

والنسب وعليه الفتوى  
 جامع الفصولين  
 (فرع) في الجواهر  
 عن محمد لا يثبت للفتوة  
 كتب الشهادة لأن  
 عند الأداء بعضهم  
 المدي عليه فيضه  
 (وان كان بين الخطين)  
 بأن أخرج للدي خط  
 اقرار المدي عليه فأنكر  
 كونه خطه فاستكتب  
 فكتب بين الخطين  
 (مشابهة ظاهرة) على  
 أنها كخط كاتب واحد  
 (لا يحكم عليه بالمال)  
 هو الصصح خاتمة وان  
 أفتى فآرى الهداية  
 بخلافه فلا يقول عليه  
 وأما يقول على هنا  
 التصحيح لأن قاضي خان  
 من أجل من يضمن على  
 تصحيحه كذا ذكره  
 المصنف هنا وفي كتاب  
 المظلل  
 ما يضمن الناس عنه  
 كثيراً من الشهادة على  
 المتعاقدين باسمهما  
 ونسبهما بأخبارهما

اشهدوا على عيافيه أو يكتبه هيرين يدي الشاهد ويعلم عيافيه ويقول اشهدوا على عيافيه قال أبو علي النسفي  
 هذا ان لم يكن الكتاب مكتوباً على الرسم فان كان مكتوباً على الرسم وكتب بين يدي الشهود والشاهد يعلم ما في  
 الكتاب وسعه أن يشهدوا لم يقل له اشهد على عيافيه هكذا روى عن أبي خنيفة رحمه الله تعالى في السوائد  
 اه وعيافيه فيها (قوله) واعتمد في الاشياء قال في أحكام الكتابة سهل ذكر القاضي ادعى عليه ما لا يخرج  
 خطاً وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأنكر أن يكون خطه فاستكتب فكتب وكان بين الخطين مشابهة  
 تطاهرة دالة على أنها خط كاتب واحد لا يحكم عليه بالمسا في الصحيح لانه لا يزعم أن يقول هذا خطي وأنا  
 حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا (قوله) لكن في شرح الوهبانية (الخ) هذا قول القاضي  
 النسفي والعامية على خلافه باقي المعروفه قال القاضي النسفي ان كتب مصدر امره وموالم الشاهد له  
 الشهادة على اقراره كالأمر كذلك وان لم يقل اشهد على به وعلى هذا اذا كتب للعالم على وجه الرسالة أما بعد  
 ذلك فذلك على كذا يكون اقراره ان الكتاب من العالم كالمطابق من الحاضر فيكون متكلاً والعامية على  
 خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة اه (قوله) وقول قارئ الهداية عارها مثل اذا كتب شخص ورقة  
 بخطه ان في ذمته لا شخص كذا ادعى عليه فجد المبلغ واعترف بخطه ولم يشهد عليه بأب اذا كتب على رسم  
 الصكوك يلزم المال وهو ان يكتب يقول فلان بن فلان الفلاني ان في ذمته فلان بن فلان الفلاني كذا وكذا  
 فهو اقرار يلزم به وان لم يكتب على هذا الرسم فالقول قوله مع عيافيه اه ثم اجاب عن سؤال آخر نحوه بقوله اذا  
 كتب اقراره على الرسم المتعارف بمحضرة الشهود فهو معتبر فيسب من شاهد كتابته ان يشهد عليه اذا سجده اذا  
 عرف الشاهد ما كتب وأقرأ عليه أما اذا شهدوا أنه خطه من غير أن يشاهدوا كتابته لا يحكم بذلك  
 اه وحاصل الجواب ان ما سبق ثبت باعترافة بأنه خطه أو بالكتابة عليه بذلك اذا عاينوا كتابته أو قرأه  
 عليهم والافلا وهذا اذا كان بعنوان لا يخفى ان هذا لا يخالف ما في المتن نعم يخالف ما في البحر من التبريز في  
 تعديل المسئلة بقوله لانه لا يزعم أن يقول هذا خطي وأنا حرته لكن ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا هنا  
 وقد وفق بينهما بحكمه على ما اذا لم يكن معنونا لكن هو قول القاضي النسفي في التبريز وقد قدمنا خلاف  
 ما عليه العامة (قوله) فراجع ذلك أراد بذلك أن بين أن المسئلة التي أقي بها قارئ الهداية غير مسئلة  
 قاض سخان فان قاض سخان هو الذي ذكره المصنف كما وقف عليه والذي أوقف به قارئ الهداية هو ما في  
 شرح الوهبانية والمتنط كما علمت (أقول) والحاصل انه اضطرب كلامهم في مسئلة العمل بالخط ولعله منى  
 على اختلاف الرواية وأن فيه قولين كما يشعر به التعبير بلفظ قالوا كما قدمناه والذي قدمناه من البحر يسد أن  
 عامة علماء شافعي عدم العمل بالخط وأشار العلامة البيهقي إلى أن قولهم لا يعتمد على الخط ولا يعمل بمكسوبة الوقت  
 الذي عليه خطوط القضاء الماضين الخ يستلزم منه ما وجدنا القاضي في أدبي القضاء الماضين وله رسوم في  
 دواوينهم ويشير إليه ما قاله في الاسعاف من أن ذلك استحسن واستثنى أيضاً الاشياء تعالما في قاض سخان  
 والتبريز وغيرهما خط السمسار والبيع والصراف وغيره في البحر وكذا في الوهبانية وحقه ابن السخنة  
 وكذا الشرنبلالي في شرحها وأقي به المصنف ونفسه العلامة البيهقي إلى غالب الكتب قال حتى المجتبى حيث  
 قال وأما خط السباع والصراف والسمسار فهو حجة وان لم يكن معنونا تطاهر ابن الناس وكذلك ما يكتب الناس  
 فيما بينهم يجب أن يكون بحجة العرف اه وفي خزنة الأكل صراف كتب على نفسه بمال معلوم وخطه  
 معلوم بين التجار وأهل البلد ثم مات غافاً فم يطلب المال من الورثة وعرض خط الميت بحيث عرف الناس  
 خطه حكم بذلك في تركه ان ثبت أنه خطه وقد جرت العادة بين الناس على حجة اه ما قاله البيهقي ثم قال  
 بعده قال العلامة العيني والبناء على العادة الظاهرة واجب فعلى هذا اذا قال السباع وجبت في بار كاري أي  
 دفتر بخطي أو كتبت يار كاري يدي أن فلان على ألف درهم كان هذا اقراراً لمزماه اه قلت ويزاد أن العمل في  
 الحقيقة انما هو عجب العرف لا يجبرنا على الخط والله تعالى أعلم وأقرأ ما شرح في باب كتاب القاضي إلى القاضي  
 حيث قال وفي الاشياء لا يعمل بالخط الا في مسئلة كتاب الامان ولنحن به البراءة وقد ربيع وصراف وسمسار الخ

الاقرار واعتمد في الاشياء  
 لكن في شرح الوهبانية  
 لو قال هذا خطي لكن  
 ليس على هذا المال ان  
 كان الخط على وجهه  
 الرسالة مصدراً معنونا  
 لا يصدق ويلزم للمالك  
 ونحوه في المتنط  
 وقول قارئ الهداية  
 فراجع ذلك

٣ قوله يار كاري بالياء  
 المنشاء التحسية والراء  
 المهمة آخره امر مركب  
 معنا المذكر وهو هنا  
 الدفتر وفي بعض الأركان  
 الباعية وفي بعض  
 تنكر الناعة اه منه

(٢) مطلب  
في العمل بالدعوة  
السلطانية

وتسبب سبب نقلا عن الحق هبة الله البعلبي في شرحه على الاشياء ما مضى من تنبيه مثل البراءة السلطانية الدفتر  
الحقاني المعنون بالطرة السلطانية فإنه يعمل به ولا يشارح رسالة في ذلك حاصلها بعد أن نقل ما هنالك من أنه يعمل  
بكتاب الامان ونقل جزم ان الشحنة وابن وهبان بالعمل بدفتر الصراف والبيع والسمار لعله آمن الترو وكما  
جزم به البرازي والسرخسي وقاض خن وأن هذه العلة في الدفاتر السلطانية أولى كايصرفه من شاهد أحوال  
أهل الجاهن نقلها الا لا تحزر أولا الا باذن السلطان ثم بعد اتفاق الجمل التفرع على ما نقل فها من غير تساهل بزيادة  
أو نقصان تعرض على المعين لذلك فيضع خطه عليها ثم تعرض على المتولي لحفظها السبي بدقا معنى فيكتب  
عليها ثم تعاد أصولها إلى أمكنتها المحفوظة بانتهى فالأمن من الترو ومقطوعه وبذلك كله يعلم جميع أهل الدولة  
والكتبة فلو وجد في الدفاتر أن المكاتبات القلالي وقف على المدرسة القلالية مثلا يعمل بمن غير ينفذ وبذلك بقي  
مشايخ الاسلام كاهو مصر في بهجة عبد الله أفندي وغيره فليحفظ أهوالها على أن المتدار على انتفاء الشبهة  
ظاهرا وعليه فلو وجد في دفاتر التجار في زماننا اذ مات أحدهم وقد حرر بخطه ما عليه في دفتره والذي يقرب من  
اليقين أنه لا يكتب فيه على سبيل التجربة والهزل يعمل به والعرف جار بينهم بذلك فلو لم يعمل به لزم ضياع أموال  
الناس اذ غالب بيعاتهم بلا شهود فلهم الضرورة جزم به الجماعة المذكورة وأتمه بلغ ما نقله في البرازية  
وكفي بالامام السرخسي وقاض خن قدوة وقد علمت أن هذا المسئلة مستثناة من قاعدة أنه لا يعمل بالخط فلا  
يرد ما مر أنه لا تحصل الشهادة بالخط على ما عليه العامة و بدل عليه تعليمهم بأن الكتابة قد تكون التجربة  
فإن هذه العلة في مستثناة منقضية واحتمال أن التاجر عي أن يكون قد دفع المال وأبقى الكتابة في دفتره  
بعد جداعلى أن ذلك الاحتمال موجود ولو كان بالمال شهودا أنه لا يمكن أن يكون قد دفع المال ولم يعطيه الشهود  
ثم لا ينبغي أن نحيط قلنا بالعمل بما في الدفتر ذلك فيما عليه كايده عليه ما قد مناه عن خزانة الا كمل وغيره أاما  
فيما على الناس فلا ينبغي القول به فلو ادعى عمال على آخر مستند الدفتر نفسه لا يقبل لقوة التهمة الكل من  
التوقيع لسبب الوالد المخلصا وتمامه فيه وانظر ما قمته في كتاب القاضي (قوله ولا يشهد على شهادة غيره)  
ولو سمعه يشهد غيره فإنه لا يسمع أن يشهد له جل غيره ط (قوله ما لم يشهد عليه) أي ما لم يقله الشاهد  
أن شهد على شهادة في قال في البحر ولو قال المؤلف كافي الشهادة بما لم يشهد عليه الكائن أولى من قوله عليه ما في  
الخزانة لو قال أشهد على كذا وأشهد على ما شهدت به كان باطلا ولا بد أن يقول أشهد على شهادة في إلى آخره  
اه (قوله فلو فيه ما) لا نأخذ به ملزمة والتعليل بفيد أن القاضي قضى بها حوى لكن قال سبدي  
والظاهر أن المراد من كونهما ملزمة أي للقاضي الحكم بما اذا يجوز له تأخير الحكم الا في مواضع تقدمت في  
القضاء كما صرح به في النهاية وفتح القدير وتبعهم الشارح (أقول) وحينئذ لا يلزم ما افاده التعليل من قضاء  
القاضي بما بالفعل (قوله وبخالفه تصور صدر الشريعة) حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي  
لم يسمع أن يشهد على شهادته اه ح فان حل ذلك على أنه قبل القضاء أرغفت المناقاة ط (أقول) وهو  
مؤيد لما قلنا من نقاش القول التي قبل هذه (قوله وقولهم) عطف على تصور رأي وبخالفه قولهم ووجه  
الخالفه الاطلاق وعدم تقيد الاشتراط بما اذا كانت عند غير القاضي (قوله لا بد من التحميل) مصدر  
فعل المضعف في المواضع الثلاثة ح (قوله وقبول التحميل) فلو أشهد عليها فقال لا قبل فإنه لا يصير لها هذا  
حتى يشهد بعد ذلك لا قبل كافي القضية وينبغي أن يكون هذا على قول محمد من أنه وكيل والوكيل أن لا قبل  
وأما على قولهم ما من أنه تحميل فلا يسلط بالرد لان من حل غير شهادة لم تبطل بالرد بجر (قوله على الظاهر)  
وهو قول العامة لما في الخلاصة معزى إلى الجامع الكبير وخصرا لاجيلان ونها الفروع عن الشهادة مع التهي  
عند عامة المشايخ وقال بعضهم لا يصح والاول أظهر اه بجر قال ط ووجه الخالفه أن الاولين لم يوجد  
لان الشاهد عند القاضي لم يحمل السامع والسامع لم يقبل وقد يقال ان هذا غرض الشهادة بالحكم  
نفسه لم يكن بها بعد القضاء فيها ويقال في الثاني أيضا ان شراطه قبول محمد لا قولها فافلتا مثل اه

(ولا يشهد على شهادة  
غيره ما لم يشهد عليه)  
وقيد في النهاية عاذا  
سمعه في غير مجلس  
القاضي فلو فيه جازوان  
لم يشهد في رواية  
عن الجوهر وبخالفه  
تصور صدر الشريعة  
وبغيره وقولهم لا بد  
من التحميل وقبول  
التحميل وعدم التهي  
بعد التحميل على  
الظاهر نعم الشهادة  
بقضاء القاضي صحيحة



(قوله وان لم يشهدهما القاضي عليه) أى فحصل عبارة النهاية السابقة على أنه سمع في مجلس القاضي وحكم القاضي بشهادته فشهد بحكم القاضي لاشهادته الشاهد لان الشاهد على الحكم لا يحتاج الى الاشهاد والشهادة على الشاهد تحتاج اليه بلا قيد كما هو صريح عبارة صدر الشريعة حيث قال سمع رجل أداء الشهادة عند القاضي لاسمعه أن يشهد على شهادته أفاده (قوله وقيد أبو يوسف الخ) فيه تأمل فان القاضي لا يجوز له قضاء في غير مجلس قضاة ما كان معنائه فلا وكان هذا الخلاف فيما اذا سمع القاضي يشهد على قضاة لمكان أظهر وفي حاشية السلي عن السكاكي لو سمع قاضيا يشهد قوما على قضائه كان للسمع أن يشهد على قضائه بغير أمر من لادن قضاء القاضي بحجته ومن عين فحصل له الشهادة بها كالوعاين الاقرار والبيع اه لكن قد سبق أن القاضي اذا حكم في غيره بة القضاء وأجاز فيه صاع فتدبرط (قوله كفى عدل واحد) قيد للعدل لان خبر المستور لا يقبل في هذه الاشياء وان كان اثنين وكذا الدلائل كطهارة الماء ونجاسته وحل الطعام وحرمة و يقبل خبر العدل والمستور من فعل الوكيل وخبر المأذون واخبار الكبريات كاحولها واخبار الشفيع بالبيع والمسلم الذي لم يهاجر (قوله في اثني عشر مسألة) منها الاحد عشر الآتية في الظن قال بها وزيت أخرى يقبل قول أمين القاضي اذا أخبره بشهادته وهو على عين تغذ حضورها كافي دعوى القضية اشياء (قوله منها اخبار القاضي) من اضافة المصدر لمفعوله أى اخبار العدل القاضي والاولى حذفه للاستغناء عنه اعناقه من الظن وهو عند أن القاضي اذا حبس شخصاً في مال عوض عن مال وقد ادعى أنه معسر فانه لا يصدقه ويحبسه مدة وراحا فاذا أخبره عدل بعد هذه المدة فلا فله يقبل خبره ويطلق ط (قوله بعد المدة) أى بعد أن حبسه القاضي مدة يعلم من حاله انه لو كان له مال لقضى دينه ولم يصبر على ذل الحبس كما تقدم مدنى (قوله أى تزكية السر) عندهما ورتب محمد تزكيته على حر اثبات الشهادة الاربع المتقدمة فالمركى في كل مرتبة يشمل الشاهد شريطة لا أى يشترط في تزكية الزائر اربعة كور وفي غيره من الحدود والقصاص من حلال وفي غيره من الحقوق رجلان او رجل واحد وانما فيما لا يطعم عليه الرجال امر أو واحدة ترتب على ترتيب الشهادة لانها كالشهادة به قالت الثلاثة ومحل الاختلاف ما اذا لم يرض التحصم تزكية واحد فان رضى التحصم تزكية واحد فزكى جائز اجابا بغير عن الاول والوجه (قوله واما تزكية العلانية فشهادة اجابا) الاحسن ما في البحر حيث قال وقيد بان تزكية السر لا احتراز عن تزكية العلانية فانه يشترط لها جميع ما يشترط في الشاهد من الحرية والبصر وغير ذلك الا فتا الشهادة اجابا لان معنى الشهادة فيها أظهر فانه يختص بمجلس القضاء وكذا يشترط العدول فيها على ما قاله الخصاص اه ويشترط في المذكرى علانية عدم العداوة للدعى عليه فلور كى أعداء المدعى عليه الشهود لا تصح التزكية لانها شهادة كما صرح به في التنقيح وفي البحر ايضا يخرج من كلامه تزكية الشاهد بمحض الزنا فادى في المذكرى فليس أهلية الشهادة والعدول اربعة اجابا ولم يألان حكم تزكية الشاهد بصفة الحدود ومقتضى ما قاله اشتراط رجلين لها اه قال الدمايطى اما قوله اجابا فانه تأمل لانه لم يسبق خلاف في قبائل به الاجاع قال في البحر ونفى القاضي أن يختار في من كى الشهود من هو آخر باحوال الناس وأكرهها اختلاط الناس مع عدائهم عارف بما يكون جرحا وما لا يكون غير طماع ولا فقير لا يخضع بالنال فان لم يكن في حياته ولا أهل سوقه من يشبهه اعتبر أو أرا الاخبار وخص في البرازة السؤال من الاصدقاء اه (قوله ورتبة الشاهد) فيشترط أن لا يكون المترجم أى عند الامام وهذا اذا لم يعرف القاضي لغته فان كان عارفا بلسان الشاهد والتحصم لم يجر تركة الواحد والاولى أن يقال لا يحتاج القاضي الى تركة وكره بعضهم أن الاول كون القاضي عارفا باللغة التركة وانما هذا المترجم وفي الجاهلية والاسلام وما لمسان لثني صلى الله عليه وسلم ترجم يهودى كلامه ثمان فيه قتل جبريل عليه السلام بمحمد يث طويل وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بدين ثابت أن يتعلم العربية فكان يترجم بها وفي الصباح ترجم فلان كلامه اذ بينه وأوجهه وترجم كلامه غير اذ أخبر عنه بلفظه غير لغة التكلم واسم الفاعل ترجمان بفتح التاء وضم الجيم الفصيح وقد تضمن التاء

وان لم يشهدهما  
القاضي عليه وقيد  
أبو يوسف بمجلس  
القضاء وهو الاحوط  
ذكره في الخلاصة  
(كفى عدل واحد)  
في اثني عشر مسألة  
على ما في الاشياء منها  
اخبار القاضي بافلاس  
الخصم بعد المدة  
(والتزكية) أى تزكية  
السر واما تزكية  
العلانية فشهادة اجابا  
(وترجمة الشاهد)

قوله في اثني عشر  
مسألة كذا بالشرح  
وتبعه الطحاوى  
والصواب اثني عشرة  
مسألة اه بمصحه

والخصم (والرسالة) من  
القاضي الى المشرى  
والاثنان احوط وجاهز  
تركية عدو صبي ووالد  
وقد تظلم ابن وهبان  
منها احد عشر فقال  
ويقبل عدل واحد في  
تقوم  
وجرح وتعديل وأرض  
يقدر  
ورجعة والسلم هل هو  
جيد  
واقلاسه الارسل  
والعيب يظهر  
وسوم على مامراو  
عندعله  
وموت اذا لسا هدين  
يخير  
(والتركية للذي)  
تكون (بالامانة في  
برشه ولساه وديه  
والله صاحب بقتله)  
فان لم يعرفه السلون  
سألوا عنه عدول  
المشرى اختيار وفي  
اللقط عدل نصراني  
ثم اسلم قبلت شهادته  
ولوسكر الذي لا تقبل  
(ولا يشهد من رأى  
خطه ولم يدكرها) أي  
الحادثة (كذا القاضي  
منه

تعالجهم وقد فتح الجرم تعالته والجمع تراجم بكسر الجيم والترجمة كماله ح قال في الصحاح من نفسه تركية  
مدحها اه (قوله) والخصم هو اعم من المدعي والمدعى عليه (قوله) من القاضي) وكذا من المشرى الى القاضي  
كألف الفتح أي في كمال العدل الواحد لتركية والترجمة والرسالة انما هي وليست بشهادة حقيقة والناجوزوا  
تركية العدو المرأة والاي والمحدود في الفقه اذا تاب وكذا تركية من لا تقبل شهادته له تركية أحد  
الزوجين لا تر وتركية الوالد له وبالعكس كأي العيني ومصدر التريفة (قوله) وجاهز تركية عبد) أي لولاه  
(قوله) ووالد) لولاه وعكسه واحد الزوجين لا تر (قوله) في تقوم) أي تقوم الصدا الذي انقذه المحرم وكذا في  
متلف بان كسر شخص لشخص شأ فادعى أن قمته مبلغ كذا فانكر المدعي عليه أن يكون ذلك القدر فكيف في  
اثبات قيمة قول العدل الواحد وكر في البرازية من خيار اللعب انه يحتاج الى تقوم عدلين لمعرفة نقصان  
فحتاج الى الفرق بين التقويم ويستثنى من كلامه تقوم نصاب السرقة فلا بد فيه من اثنين كأي العناية ط  
(قوله) وأرض يقدر) أي في نحو الشجاع (قوله) والسلم) بسكون الهمزة للضرورة وعنى السلم فيه ح أي اذا  
اختلفا بعد احضاره بحر (قوله) واقلاسه) أي اذا أخبر القاضي عدل بافلاس المحسوس بعده مضى المدة  
أطلقه مكتفيا به جوى (قوله) الارسل) أي رسول القاضي لترك (قوله) والعيب يظهر) أي اذا اختلف البائع  
والمشتري في اثبات العيب يكتفى في اثباته بقول عدل ويظهر من الاظهار (ر) ضمه الى العدل والعيب  
مفعول مقدم (قوله) وسوم على مامرا) أي من رباة الحسن أنه يقبل العدل الواحد في الصوم بلا علة (قوله) أو  
عندعله) من غير أو غير ونحوه على ظاهر الذهب (قوله) وموت) أي موت القاتل (قوله) اذا لسا هدين) أي  
أي اذا شهد عدل عند رجلين على موت رجل وسعهم أن يشهدا على موته (قوله) والتركية للذي الخ) وهل يكفي  
فيه تركية الكافر الواحد يحرم جوى (اقول) متفق مامرا في تركية السر انما تقبل لترك في كل  
مرتبة مثل الشاهد وحسب قبل الأصل والتركية من باب أو على ما ظهر في تمامه (قوله) بالامانة في دينه)  
بان يكون محاطا على ما يعتد به في معتد به على ما هو الظاهر ط (قوله) ولساه) بان لا يعد عليه كذب (قوله)  
وبه) لعل المراد به المصلحة أو أن لا يكون سارقا ط (قوله) والله صاحب بقتله) أي ليس بمغفل ولا معصوم  
(قوله) سألوا عنه عدول المشرى) قال أبو السعود من هنا يعلم أن العدالة لا تستلزم الاسلام اه أي في حق  
الكافر والا ولي أن يقول مال أي القاضي وفي البحر يسأل أي القاضي عن شهود الائمة عدول المسلمين والا  
سأل عنهم عدول الكفار كذا في المحيط والاختيار (قوله) عدل) بالبناء للمفعول (قوله) قبلت شهادته) ولا يحتاج  
الى تعديل جديد بعد الاسلام بخلاف الصبي الذي احتلم فانه لا يقبل القاضي شهادته ما لم يسأل عنه أهل محله  
ورثاني يقدر ما يقع في قلوب أهل مسجده كأي الغرباء ما لم يسأل عنه أهل مسجده كأي الغرباء ما لم يسأل عنه أهل مسجده  
ولوسكر الذي لا تقبل لان السرك من المحرمات التي ذكرت في التحليل فيكون ذلك ما عفا في دينه (قوله) ولا  
يشهد من رأى خطه الخ) أي لا يحل للشاهد ان يرى خطه أن يشهد في ترك كرو كذا القاضي اذا وجد في  
دوايه مكتوب بشهادة قهرولا يترك ولا الراوى أن يرى اعتمادا على ما في كتابه ما لم يترك وهو قول الامام  
وخاتمه لا يخفى له أن يشهد وان شهد فهو شاهد زور وكذا في الخلاصة ولا يكفي ترك مجلس الشهادة في المقطع  
وعلى الشاهد أن يشهد وان لم يعرف مكان الشاهد وقتها اه وحوز محمد لكل اعتمادا على الكتاب اذا تبين  
انه خطه وان لم يترك تركه على الناس وحوز ما أبو يوسف الراوى والقاضي دون الشاهد وفي الخلاصة ان  
أحاطة فمضت في الكل حتى قلت روايته الاخبار مع كونه مسموعا فانه روى أنه سمع من ألف ومات في رجل غير  
أه بشرط الحفظ وقت السماع وفي وقت الرواية اه وحمل الخلاف في القاضي اذا وجد قضاءه مكتوبا عنده  
وأجروا أن القاضي لا يعمل بما يحمله في دواين قاض آخر وان كان محتوما كذا في الخلاصة وقال شمس الأئمة  
الحلاوي شمس أي بقى يقول ويحمد وهكذا في الأجاس وحزمه في البرازية وفي المتن من وجد خطه وعرفه  
ورنى الشهادة وسع أن يشهدا كان في حوزة فيه تأخذ اه وعرفا في البرازية الى التنازل بحر قال سبيني

والدلالة على الجوهرية من أن عدم حل الشهادة إذا رأى خطه ولم يتذكر الحاد ثم هو قولهما وقال أبو يوسف  
يجل له أن يشهد في الهداية مجمد أبي يوسف وقيل لا خلاف بينهم في هذه المسئلة أنهم متفقون على أنه لا  
يجل له أن يشهد في قول أصحابنا جعلا لأن يتذكر الشهادة وإنما الخلاف بينهم فيما إذا وجد القاضي شهادة  
في دونه لأن ما في ظاهره تحت خمسة يؤمن عليه من الزيادة والنقصان فحصل له العلم ولا كذلك الشاهد في الصلح  
لأنها في بدعيه وعلى هذا إذا ذكر المجلس الذي كانت فيه الشهادة أو أخبره قومه بن يتهم ناشدنا نحن وأنت  
كذا في الهداية وفي البردوي الصغير إذا استيقن أنه خطه وعلم أنه لم يرد فيه شيء بأن كان يجنوا عنه أو يعلم بدليل  
آخر أنه لم يرد فيه لكن لا يحفظ ما سمع فعندهما لا يسعه أن يشهد وعن أبي يوسف يسعه وما قاله أبو يوسف  
هو المعمول به وقال في التقويم قولهما هو الصحيح اهـ مانقوله بسدى الوالد رحمه الله تعالى ثم إن الشاهد إذا  
اعتمد على خطه على القول المعنى به وشهد وقضا بقوله فللقاضى أن يسأله هل يشهد عن علم أو عن خط إن قال  
عن علم قبله وإن قال عن الخط لا يكفي الصر وطاهر كلام المؤلف كمسكين أن الصالحين متفقان وقد علمت  
ما قدمناه ونحوه وفي السني والزبلي قال أبو السعود يمكن دفع التساقط من عن الثاني روايتين (قوله وجوزوا لوفى  
حوزه وبه تأخذ) تقدم في كتاب القاضي عن الخزانة أنه يشهد وإن يكن الصلح بالشاهد لأن التغير نادر  
وأمره يظهر راجعه وجميع الفتح ما ذكره الشيخ وذكره حكاية تؤيده (قوله عمال يعاينه) أى عمال يقطع  
به من جهة المعاينة العين أو السماع ط عن الكمال ومثال الثاني العقود (قوله الا في عشرة) كلها مذكورة  
هنا مستأشرا وآخرها قول المتن ومن في بدعيه الخ الخ قلب بل العاشرة وشرا ناطله وفي الطبقات السنية  
التيمسي في ترجمة إبراهيم بن إسحق من نظمه

أفهم مسائل ستة وأشهرها \* من غير رؤيا وغير وقوف

نسب وموت والولادة \* ولاية القاضى وأصل وقوف

(قوله منها العتق) ذكر البرخسي أن الشهادة بالسماع في العتق لا تقبل بالإجماع وذكره جعده الخوافي أن  
الخلاف ثابت فيه فمن أبي يوسف الجواز فالعقد عدم القبول فيه كالأذى بعده وفي الصر شرط انحصار القبول  
في العتق عند أبي يوسف أن يكون مشهورا ولعل في أو أن وثلاثة في الإسلام لم يشترطه محمد في الميسوط وفي  
شرح العلامة عبد البر التابعة الشهادة في العتق قالوا لا أجل عندنا خلافا لما في نقل عن الخوافي ما تقدم  
قال بسدى الوالد رحمه الله تعالى في تنقيحه والعبد إذا ادعى حرية الأصل ثم العتق العارض تسمع والتناقص  
لا يمنع الصحة وفي حرية الأصل لا يشترط الادعى وفي الاعتاق للمبتدأ تشترط الادعى عند أبي حنيفة وعندهما  
ليس بشرط وأجمعوا على أن ادعى الامتلاء بشرط خلاصة أى أنها شهادة بغيره بأمة فهي شهادة بغيره  
الفرج وعمامه فيه (قوله والولد عند الثاني) أى في القول الأخيرة والقول الأوله كلاما ما أنها لا تحمل  
ما لم يعاين اعتاق المولى وقول محمد مضطرب والظاهر أن المعتقد قول الامام لم يعمد فيه قول الثاني على  
أن بعضهم جعل ذلك رواية عنه لا مذهبا والعلل كلاما ما في الزبلي أن العتق ينشئ على حر والملك ولا  
بدفيه من المعاينة فكذلك ما ينشئ عليه ط (قوله والمهر على الأصح) أى من روايتين عن محمد له من  
تواضع التكاح فكان كاصله قال في الصر ومن ذلك المهر فظاهر التقيد أنه لا تقبل فيه بل ولكن في الرازية  
والطهرية وانظر أنه أن خبره وايتن الأصح الجواز اهـ ومثله في الخلاصة والتشريع لآلية فإن كل ما في هذه  
الكتب على أن الرايتين عن محمد فلا منافاة ط قال في جامع الفصولين الشهادة بالسماع من الخارج جين من بين  
جاعة حاضرين في بيت عقد التكاح بأن المهر كذا تقبل لا ممن سمع من غيرهم اهـ (قوله والنسب) سواء عاين  
بينهما التكاح أو لا يحضر فلأن أن يشهد أنه فلان بن فلان فلا من جمع من جماعة لا يصحرونوا طوطم على  
الكذب عند الامام وإن لم يعاين الولادة وعندهما إذا أخبر بذلك عدلان يكتفي والفتوى على قولهما كما في شرح  
الوهابية عن العباد به وفي التنازع ثمانية عن المحط وإذا قدم عليه رجل من أهل بلد آخر والنسب له وأقام معه دهرها  
لم يسعه أن يشهد على نسب محتى بشبهة رجلان من أهل بلده عدلان أو يكون النسب مشهورا وذكر انحصار

والراوى) لم يشاهدنا قط  
للمط وجوزوا لوفى  
حوزه وبه تأخذ بحس  
عن المتن (ولا يشهد  
أحد بعمال يعاينه)  
بالإجماع (الا في عشرة)  
على ما في شرح الوهابية  
منها العتق والولا عند  
الثاني والمهر على الأصح  
بrazite والنسب

## والموت

٣ قوله ولا يشترط ذكر  
الاسماء في الاقضية  
قال الرمي وفي آخر  
الفصل الثاني من  
جامع القسولين في  
دعوى الحكم بسلا  
تسمية القاضي بعد  
كلام قديمه والحاصل  
أنه في دعوى الفسخ  
والشهادة على الفعل  
حل تشترط تسمية  
الفاعل فيه اختلاف  
المشايخ زعم الله تعالى  
وأدلة الكتب فيها  
متعارضة ثم ذكر  
مسائل وقال وهذه  
المسائل كلها تبدل على  
أن تسمية الفاعل  
ليست بشرط لصحة  
الدعوى والشهادة  
فتأمل عند الفتوى  
اه منه

(٣) قوله فيقبض القضاء  
في حق الميراث لافي  
حق النسب هنا يتناقض  
لقوله لكن يستثنى من  
النسب الخ اه منه

هذه المسئلة وشروط لجواز الشهادة شرطين أن يشتر الخبر والثاني أن يحث فهم سنة فاه قال لا يسعهم أن  
يشهدوا على نفسه حتى يقع معرفة ذلك في قلوبهم وذلك بأن يقيم معهم سنة وإن وقع في قلبه معرفة ذلك قبل  
مضي السنة لا يجوز أن يشهد ويرى عن أبي يوسف أنه قد رد ذلك بسنة أشهر والجمع أنه إذا سمع من أهل بلده  
من رجلين عدلين حل له أداء الشهادة والأفلا ما إذا سمع ذلك من مع من المدعي لا يحل له أن يشهد وإن اشهر  
ذلك في بين الناس لكنه ان شهد عنده جماعة حتى يقع الشهرة متقيمة وعرف ووقع عنده أنه ثابت النسب  
من فلان أو شهد عنده عدلان حتى ثبت الشهادة شرعا حل له أن يشهد اه وفي الصريح البرازية وفي دعوى  
العومة لا بد أن يقصر أنه عمله أو لاه أو له ما ويشترط أن يقول هو وارثه لا وارثه غيره فإن برهن على ذلك  
أو على أنه أخو الميت لا يوجب له أن لا يعلمون أنه وارثه غيره يحكمه بالمال ولا يشترط ذكر الاسماء في الاقضية (٣) الى  
أن قال ادعى على آخر أنه أخوه لا يمان ادعى اربا أو نفقة وهرن يقبل ويكون قضاء على الغائب بأضاحي ولو  
حضر الاب وأبكر لا تقبل ولا يحتاج الى إعادة السنة لأنه لا يتوصل اليه الا بالاثبات الحق على الغائب وإن بدع  
ما لا بد ادعى الاخوة المجرى لا يقبل لأن هذا في الحقيقة اثبات النبوة على الاب المدعي عليه والخصم فيه هو الأب  
لا الاخ وكذا لو ادعى أنه ابن ابنه أو أبوا أبيه والأب والغائب أئمت لا يصح ما بدع ما لا فادعى مالا  
فالمحك على الحاضر والغائب جمعا بخلاف ما إذا ادعى على رجل أنه أبوه أو ابنه أو ولي امرأة أو جته أو  
ادعت عليه أنه زوجها أو ادعى العبد على عربي أنه مولاه متافقا وادعى عربي على آخر أنه معتقه وادعت على  
رجل أنها أمته أو كان الدعوى في ولاء المولاة وأبكر ما مدعى عليه فبرهن المدعي على ما قال يقبل ادعى به حقا  
أو لا بخلاف دعوى الاخوة لأنه دعوى الغير ألا ترى أنه لو أقر أنه أبوه أو ابنه أو جته أو زوجة صحت أوبائه  
أخوه لا يكون حل النسب على الغير وعمامة فيها وحاصل ما يغنيها أن الشهود ثابتهوا بنسب فان القاضي  
لا يقبلهم ولا يحكم به إلا بعد دعوى مال الأبي والابن اه وأراد بدعى المال النفقة والأرث وادعى  
الاستحقاق في الوفق والوصية ونحوهما لدى الوالد رجائه تعالى وقال في البحر من علم أن القضاء بالنسب  
مما يقبل القبض لكونه على الكافة كالنكاح والحرية والولاء كافي الصغرى وقد كتبنا في الفوائد أن  
القضاء على الكافة في هذا البر أربعة لكن يستثنى من النسب ما في المحط من باب الشهادة بالسماع شهدان  
فلان بن فلان مات وهذا ابن أخيه وارثه قضى بالنسب والأرث ثم أقام آخر البينة أنه ابن الميت وورثه بنقض  
الاول وبقضى الثاني لأن الابن مقدم على ابن الأخ ولاتناقض بين الاول والثاني لجواز أن يكون له ابن وابن  
أخ (٣) فنبض القضاء في حق الميراث لافي حق النسب حتى يبقى الاول ابن عم له حتى يرثه أذامات  
ولم يزل وأربا آخر أقرب منه فإن أقام آخر البينة أن الميت فلان بن فلان ونسبه الى أب آخر غير الاب الذي  
نسبه الى الاول فله ينظر ان ادعى ابن أخيه لا ينقض القضاء الاول لأنه لما أثبت نفسه من الاول خرج عن  
أن يكون محلا لاثباته في انسان آخر وليس في البينة الثانية زيادة أثبات الى آخر ما ذكره والمراد بقوله من  
يتق به غير ان خصم أنلوا خبره وحل أنه فلان بن فلان لا يسعهم أن يعتمد على خبره ويشهد بنفسه لأنه لو فاز له  
ذلك حال قضى القضاء بقوله كذا في خزانة المفتين وشروط فيها لقبول في النسب أن يتحضر عدلان من غير  
استئذان الرجل فإن أقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسعهم أن يشهد اه (قوله والموت) فإذا سمع  
من الناس أن فلان مات وسعه أن يشهد على ذلك وإن لم يمان الموت والقرينة أن تعمل بالسماع قال في  
البرازية قال رجل لامرأة سمعت أن زوجي مات له أن تترجى ان كان المخبر عدلا اه ولو شهد رجل بالموت  
وأخبر بالحياة فالمرأة تأخذ بقول من كان عدلا منه مساواة كان العدل أخبر بالحياة والموت ولو كان كلاهما عدلين  
تأخذ بقول من يخبر بالموت إن لم يؤرخا فإن أربا وتأخرت ربح شهادة الحياة فهي أولى كافي الظاهر وبغيرها  
وفي المحط لو مات خبرت موت انسان فصنعوا له ما يصح على الميت لم يسعهم أن يخبر موت حتى يخبره ثقة أنه عان  
موته لأن المصائب قد تقدم على الموت ما خطأ وأغلط وأحله تقسية المال اه ولو قال الخبر أنا قد شاهدته  
جنازة تقبل لأنها تكون شهادة على الموت لكن قال في جامع القسولين من الفصل الثاني عشر لو أخبرها

عدل أين زوجها مات أو طلقها فلا تلها التزوج ولو أخبرها فاسق تحرت وفي أخبار العدل عونه انما يعتمد على خبره وقال عايشته ميتا أو شهدت جنازته لا وقال أخبرني في خبره اه قال في العزاة أنه لو أخبر واحد دعوت الغائب وانما بنجاشته ان كان المخبر عاين الموت أو شهد جنازته وعدل لها ان تتزوج هذا انما يؤرخا وأرضا وكان تاريخ الموت آخر وان كان تاريخ الحياة آخر فاشهد بالحياة أولى وفي وصايا عصام شهد بأن زوجها فلانا مات أو قتل وآخر على الحياة فالموت أولى اه قال في الجرح ونظامه صلة في الموت لأنه لا يفرق في الموت بين أن يكون مشهورا ولا وقد في المراج معزالي رشيدين في فتاواه بأن يكون عالما أو من العمال أما اذا كان تاجرا أو مثله فانها لا يجوز إلا للمعاينة اه قال العلامة عبد الله ولا تظفر بهذه الرواية في شيء من الكتب في غير فتاواه اه ومثله في جامع الفصولين قال ط فكتاه لم يسلم هذا القيد لأنه لم يستدل بالنص اه فتأمل قال سيدى الوالدرجه الله تعالى في التفتيح عازي الصور المسائل والنسب والنكاح يخالف الموت فانه لو أخبر بالموت برجل أو امرأة حل له أن يشهد وفي غيره لا يدين اخبار عدلين وأما في الموت فانه يكفي فيه العدل ولو أتى هو المختار إلا أن يكون المخبر منكما كوارث وموصى كما في شرح الوهبانية شرح الملقى للعلائي من الشهادة شهد أنه شهد أي حضر دفن زيد أو صلى عليه فهو معاينة حتى لو فسر لقاضي يقبله اذ لا يدفن إلا الميت ولا يصح إلا عليه دبرا آخر الشهادات اه والقيل كاللوث فترتب عليه أحكام من جواز اعتدال المرأه اذا أخبرت بقتله كموته للتزوج كانه عليه العلامة فلان صاحب الجبر والمقدسي لا من جهة ترتب القصاص (قوله والنكاح) فلان جميعه من جمع عند الامام وعدلين عندهما أن يشهد به فستان وفي الفتنة نكاح حضره رجلا ن ثم أخبر أحدهما بجماعه أن فلا تروج فلا تدين ولها والآن يصح هذا الشاهد يجوز للسامعين أن يشهدوا على ذلك وفي العبادية وكذا يجوز الشهادة بالشهرة والتسامع في النكاح حتى لو أرى رجلا يدخل على امرأة ويصحب من الناس أن فلا تدين زوجة فلان وسعه أن يشهد أنها زوجته وانما يعان عقد النكاح اه ويشهد من رأى رجلا وامرأة بينهما انبساط الأرواح أنها عرسه اه دلل وفي الخلاصة اذا شهد تعريسه وزفاه أو أخبره بذلك عدلان حل له أن يشهد أنها امرأته اه قال في جامع الفصولين الشهرة الشريعة أن يشهد عنده عدلان أو رجل وامرأة ثلن بلفظ الشهادة من غير استنهاذ ويقع في قلبه أن الأمر كذلك ومثله في الظهيرية (قوله والدخول بزوجته) فانها تقبل بالسماع كذا في الخلاصة خلافا في الدخول في فوائدا استاذنا يظهره الذين لا يجوز لهم أن يشهدوا على الدخول بالنكوسة بالتسامع ولو أراد أن يثبت الدخول ثبتت الخلوة الصحيحة اه لكن أعاد العلامة عبد الله أن تقبل بالسماع وتترتب على قبولها أحكام كالعدة والمهر والنسب اه (قوله وولاية القاضي) أي كونه قاضيا في ناحية كذا فانه لو سمعه من الناس حاز أن يشهد به فستان وان لم يعان تقلد الامام اه عبد الله وفي الجرح ونظامه في المراج أن الامر بالقاضي فتراد الأمر اه وصرح به في البرازية حيث قال وكذا يجوز الشهادة على أنه قاضي بلد كذا أو والي بلد كذا وان لم يعان التقليد والمنشور اه وصرح به في الخلاصة أيضا قال في الجرح وكذا اذا رأى شخصا حاله يحل الحكم بقضه لخصومات حازه أن يشهد على أنه قاض (قوله وأصل الوقف) بأن يشهد أن هذا وقف على موضع أو جماعة كذا وهل ذكر المصرف بشرط في الكفاي عن المرغنياني نعم وفي الخزانة لا يشترط على المختار أن كان وقفًا فاما ينصرف الى الفقهاء وذكر الشيخ طهر الدين المرغنياني انما يمكن الوقف فدعا لا يدين ذكر واقفه وط فشاوي قارئي الهداية صورة الشهادة بالتسامع على أصل الوقف أن يشهد أن فلانا وقفه على الفقراء أو على القراءة أو على أولاده من غير أن يعرضوا أنه شرط وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الوقف وانه قال للجهة الفلانية كذا للجهة الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الأوقاف لأن الذي يشترعها هو أصل الوقف وانه على الجهة الفلانية أما الشروط فلا تشترع فلا يجوز الشهادة على الشروط بالتسامع اه وتقدم في الوقف أنه تقبل الشهادة فيه من غير بيان الأوقاف فقدم عند أبي يوسف وأن الفتوى عليه فراجع وهذا بالنسبة لنفس الوقف أما الدعوى به بأن ادعى أن هذا الأرض وقف وقفها فلان على وذو السبيح يجد ويقول هي

والنكاح والدخول  
بزوجته (ولاية  
القاضي وأصل الوقف)

مطلب

اذا لم يكن الوقف فدعا  
لا يدين من ذكر واقفه  
في الشهادة عليه

ملكي فشرط بان الواقف وأنه وقفه وهو عليك (قوله قبل وشرائطه على المختار) قال الحلطاوي ولا وجه  
لذكر قبل فانها قولان صحيحان قال في العبر وفي الفصول العمدية من العاشر المختار ان لا تقبل الشهادة  
بالشبهة على شرائط الوقف اه وفي المختار المختار ان تقبل على شرائط الوقف اه واعتمد في المعراج وأقره  
الشربلاني وعزاه الى الصلابة قاسم وقواه في الفتح بقوله وأنت اذا عرفت قولهم في الاواقف التي انقطع  
تقومها ولم يعرف لها مصارف وشرائطه يسلكها ما كانت في دواوين القضاة لم تتوقف عن تحسين ما في المختار  
لان ذلك هو معنى الشئ بالتسامع اه أي لان الشهادة بالتسامع هي أن يشهد بها ليعاينه والعمل بما في  
دواوين القضاة عمل عالم يعاين أو يضاف قولهم المجهولة شرائطه ومصارفه يفهم منه أن ما لم يجعل منها يعمل بها  
علم منها وذلك العلم قد لا يكون عساه هذه الاواقف بل بالتصرف القديم وبه صرح في الخبرية حيث قال سئل  
شيخنا الاسلام عن وقف مشهور اشتبهت مصارفه وقدر ما يصرف الى مستحقه قال ينظر الى المعهود من حاله  
فيماسق من الزمان أن قوامه كيف يعملون فيه والى من يصرفونه فينبى على ذلك لان الظاهر أنهم كانوا  
يقولون ذلك على موافقة شرط الواقف وهو المظنون بحال المسكين فعمل على ذلك اه فهذا عين الشئ  
بالتسامع وفي الخبرية اذا كان الوقف كتاب في دواوين القضاة المسمى في عرفنا بالسجل وهو في أيديهم اتبع  
ما فيه استحسانا فانما تنازع أهله فيه ولا ينظر الى المعهود من حاله فيماسق من الزمان من أن قوامه كيف كانوا  
يعملون وان لم يعلم الحال فيماسق رجعتنا الى القياس الشرعي وهو أن من أثبت بالبرهان حقا حكم له به  
اه لكن قولهم المجهولة شرائطه الخ يقتضي أنها لو علت ولو بالنظر الى المعهود من حاله فيماسق من تصرف  
القوام لا يرجع الى ما في محصل القضاة وهذا عكس ما في الخبرية فتنه ذلك (أقول) ثمن الماردين شرائط  
والجهات كما وقع في عبارة الاسعاف وأوضحه الرمي أن يقول ان قدرا من الغلة لكنا بمصرف الفائض الى كذا  
بعد بيان الجهة وليس معنى الشروط أن بين الموقوف عليه لانه لا دمنه في إثبات أصل الوقف كما تقدم أنفا  
قال الرمي والمراد بأصل الوقف أن هذه الضعة وقف على كذا فبان المصروف داخل في أصل الوقف أما  
الشرائط فلا يجال فيها بالشهادة بالتسامع وهو معنى قوله في فتح القدير وليس في معنى الشروط أن يبين  
الموقوف عليه اه وبات تمام الكلام عليه قربا ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في الجبر ومسئلة الشهادة  
بالوقف أصلا وشرائطه كذا في ظاهر الرواية وأنها فاسده المشايخ على الموت وقد اختلف فيها المشايخ بعضهم  
قال محصل وبعضهم قال لا يحمل وبعضهم فصل كاسي ولكن نقل الشلبي عن شرح المجمع للصنف في كتاب  
الوقف أن قبول الشهادة بالتسامع في أصل الوقف قول محمود به أخذ الفقيه أبو الباث وهو المختار اه (قوله)  
في بابه) أي باب الوقف في فصل يراعى شرط الواقف وتقدم هنالك تحقيقه في الحاشية فراجع اه (قوله) هوكل  
ما يتعلق به محضه) كأن يكون منجزا مسلما مجعولا آخره لجهة لا تنقطع ويجوز ذلك مما ذكر في شرط محضه قال  
المصنف في الوقف وبيان المصروف من أصله أي أن توقف صحة الوقف عليه أي تقبل الشهادة على المصروف  
بالتسامع كاصله وكونه وقفا على الفقراء وعلى مسجد كذا أتوقف عليه محضه بخلاف اشتراط صرف غلته لزيد  
أو لزيد فهو من الشروط لا من الأصل قال سدي والودولع هذا مبني على قول محمد ما شرط التصريح في  
الوقف بذكر جهة لا تنقطع وتقدم ترجيح قول أبي يوسف بعدم اشتراط التصريح به فإذا كان ذلك غير لازم في  
كلام الواقف فنحن أن لا يلزم في الشهادة بالأولى لعدم توقف الصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الاسعاف  
والجانية لا يجوز الشهادة على الشروط والجهات بالتسامع اه ولا يخفى أن الجهات هي بيان المصارف فقد  
ماوى بينها وبين الشروط الآن زادها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف عليها وفي التارخانية وعن أبي  
الاستحوصر الشهادة في الوقف بالاستفاضة من غير الدعوى وتقبل الشهادة بالوقف وان لم يبين أوجهها ويكون  
الفقراء اه وفي جامع القصولين ولود ذكر الواقف لا المصروف تقبل لو قد دعا بمصارف الى الفقراء اه وهذا  
صرح فيما قلنا من عدم لزومه في الشهادة والظاهر أنه مبني على قول أبي يوسف وعليه فلا يكون بيان المصروف  
من أصله فلا تقبل فيه الشهادة بالتسامع كما سمعت نقله عن الجانية والاستعاف والظاهر أن هذا اذا كان

قبل وشرائطه على  
المختار كما في بابه  
(و) أصله (هوكل)  
ما يتعلق به محضه وتوقف  
عليه

المصرف جهة سجداً ومقبوراً ونحوهما ما لو كان للفقراء فلا يحتاج الى اثباته بالتسامع لما علمت من أنه يثبت  
 بالشهادة على مجرد الوقف فاذا ثبت الوقف بالتسامع بصرف الى الفقراء بدون ذكرهم كعلم من عبارة التتارخامية  
 والفصولين وقد ذكر الخليل الرمي توفيقاً لآخرين ما ذكره المصنف وبين ما نقلناه عن الاسعاف والنجانية بحمل  
 جواز الشهادة على ما اذا لم يكن الوقف ثابتاً على جهة بأن ادعى على ذي يد يتصرف بالملك بأنه وقف على جهة  
 كذا فشهدوا بالتسامع فضرورة في الأول دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة فيه بالتسامع للضرورة والحق  
 بدور مع علمه وحازت اذ قدم قال وقد استحسننا الحان في آداب ذلك اهـ ملخصاً **(قوله والى)** أي بالاتوقف  
 عليه جهة كذكر الجهات من امام ومؤذن أو تأييدها ولا يشترط فيه رواية عن الثاني وعليها الافتاء كما تقدم أنفاً  
**(قوله بذلك)** أي بالتسامع وانما حازت الشهادة في هذه المواضع مع عدم المعابنة اذا أخبر به من يثق به  
 استحساناً دفعاً للخرج وتعطيل الاحكام اذ لا يحضرها الا الخواص فالنكاح لا يحضره كل أحد والدخول لا  
 يقف عليه أحد وكذا الموت لا يعاينه كل أحد وسبب النسب والولادة ولا يحضرها الا القابلة وتسبب القضاء  
 التقليد ولا يعاين ذلك الا الوصي ويحومون الخواص وكذا الوقف تتعلق به وكذا جابر احكام تبقى على مر  
 الدهور فلو يقبل فيها التسامع أدى الى الحرج وتعطيل الاحكام وعلمه في الجوى ط **(قوله من يثق بالشاهد)**  
 من غير جماعة قال في الفتاوى الصغرى الشهادة بالشهرة في النسب وغيره بطريق الشهرة للحقيقة والحقبة  
 فالخاتمة أن يشهر ويوسع من قوم كثيرين لا يتصور تواطؤهم على الكذب ولا يشترط في هذا العدالة بل بشرط  
 التواتر والحقبة أن يشهد عنده عدلان من الرجال أو رجل وامراً أن بلغوا الشهادة لكن الشهرة في الثلاثة  
 الأولى يعني النسب والنكاح والقضاء لا تثبت الا بخبر جماعة لا يتوهم تواطؤهم على الكذب وأخبر عدلين بلفظ  
 الشهادة وفي باب الموت بخبر العدل الواحد وان لم يكن بلفظ الشهادة كذا في باب التسميم شهادات خواهر  
 زاده وكذا كرهه الله الخبير في الموت صاحب المختصر شريالية وفي الزيل ولا يشترط في الموت لفظ الشهادة  
 لانه لا يشترط فيه العدد فكذلك لفظ الشهادة وفي شهادة ما لا يحضر الموت قولان مصححان ووجه القول ان  
 الموت قد يتفق في موضع لا يكون فيه الا واحد فلو قلنا انه لا تسامع الشهادة لا بعدد لضعاف الحقوق ط **(قوله لا)**  
 يتصور تواطؤهم على الكذب هذا هو التواتر عند الاصوليين فانه كافي النار الذي رواه قوم لا يحصى عددهم  
 ولا يتوهم تواطؤهم على الكذب قال شارحه ولا يشترط في التواتر عدده من خلا فالبعض **(قوله لا يشترط)**  
 عدالة أي لا يشترط العدالة والاسلام في الخبير حتى لو أخبر جمع غير محصورين من كفار بلدة عوت ملكهم  
 حصل لنا الدين كافي شرح المنار **(قوله)** أي شهادة عدلين بالجر عطف على خبر جماعة يعني ومن في حكمهما وهو  
 عدل وعدلان كافي المتقي يعني ان الشهرة لها طر يقان حضفي وهو بالتواتر وحكي وهو ما كان بشهادة عدلين  
 ففسد كونهما الدين ان الاشهاد بشهادة عدلين أو رجل وامراً أن بلغوا الشهادة بدون اشتهار ومضى في قلبه  
 ان الامر كذلك وقد تقدم عن الصغرى **(قوله الا في الموت)** قال في جامع الفصولين شهدان بأهانت وركه  
 من ائمة الا هم لم يدركا الموت لا تقبل لانهم ما شهدا على لسان سماع فخر اهـ **(قوله فيكفي العدل)** أي  
 بالنسبة للشهادة وأما القضاء فلا بد فيه من شهادتين لقولهم وفي الموت مسألة يجيبه أي اذا لم يعاين الموت الا  
 واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضى بشهادته وحده ماذا صنع قالوا بخبر بذلك علامته واذا جمع منه حل له  
 أن يشهد على موته فيشهد به مع ذلك الشاهد فيقضى بشهادتهما اهـ ولا بد أن يذكر ذلك الخبر بأنه شهد  
 موته أو جنازته ودفنه حتى يشهد الاخر معه كما قدمناه قال في الخلاصة ولا يشترط أن تلفظ الخبير بالموت  
 بلفظ الشهادة عندهم يشهد ما الذي يشهد عند القاضي تلفظ بلفظ الشهادة وأما الفصول الثلاثة التي  
 يشترط فيها شهادة العدلين ينبغي أن يشهدا عنده بلفظ الشهادة قال أستاذنا طاهر الدين في الاقضية وهذا  
 اختيار الصدرا امام الشهيد هان الاثمة وفي مختصر القدوري وانما يجوز الشهادة بالتسامع اذا أخبر من يثق  
 به فيها بديل على أن لفظ الشهادة ليس بشرط اهـ وفي شرح ابن النخبة والجواب في القضاء والنكاح تطهير

والاثن شرائطه (فه)  
 الشهادة بذلك اذا أخبره  
 بهذه الاشياء (من)  
 يثق بالشاهد (ه)  
 خبر جماعة لا يتصور  
 تواطؤهم على الكذب  
 بلا شرط عدالة أو شهادة  
 عدلين الا في الموت فيكفي  
 العدل

الجواب في النسب فقد فرقوا جميعا بين الموت والاشهاد الثلاثة كما كتفوا بجواب واحد في الموت دونها والفرق  
 أن الموت قد يتحقق في موضع لا يكون فيه الا واحد بخلاف الثلاثة لان الغالب كونها بين جماعة ومن المشايخ من  
 لم يفرق وعلمه فيه وفي جامع الفصولين والصحيح أن الموت كشكاح وغيره لا يكتفي فيه بشهادة الواحد ومن  
 المشايخ من قال لافرق بين الموت والثلاثة وانما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع موضوع مسألة الموت  
 اذا أخره واحد عدل ولم يذكر العذل في الثلاثة فلو كان المخبر في الثلاثة عدلا لاضاح لهم أن يشهدوا ثم في  
 الثلاثة اذ ثبت الشهرة عندهما بخبر عدل عن اخبار بلطف الشهادة وفي الموت لما ثبت بخبر الواحد  
 بالاجماع لا يجب بل يكتفي بخبر الاخبار (قوله ولو أني) قال العلامة عبد البر انما يجوز اذ اسمع من محدودي  
 قذف أو النسوان أو العبد اذا كان الصدوق طاهرا ولا يجوز من الصبيان الا اذا كان ممرا كلامه معتبر اه  
 (قوله وهو المختار) لانه قد يتحقق في موضع ليس فيه الا واحد بخلاف غيره عني (قوله وقدمه شارح الوهبانية)  
 عبد البر نقل عن السير الكبير (قوله كوارث وموصى له) كافتدائه (قوله ومن في بدعي) نقدا كان أو عرضا  
 أو عقارا وقد تقدم ان هذه عماد العشرة لكن في عدها من العشرة نظر ذكره في البحر والفتح وبقي الكلام  
 عليه قريبان شاء الله تعالى (قوله سوى رقيق) نعم العبد والامة (قوله علمه) صوابه ان يعلم رقة كما هو ظاهر لمن  
 تأمل مدني قال ط لوجه لهذا الجمل الذي وقع أي الشارح في ذكرها عبارة الشريعة لانه وضعها قوله سوى  
 الرقيق العبد يعني اذا لم يعرف أنه رقيق لا يشهد به معانيمة البدوي غير المعبر بشهده رقه أي معانيمة البد  
 ومراده أن الذي يصبر عن نفسه لا يشهد برقه معانيمة البدوي لا يعلم رقة وهذا المعنى لم يقدم المؤلف فلو قال  
 سوى رقيق يصبر عن نفسه ولم يعلم رقه ثم يأتي بمفهومة لا معانيمة فالجواب أن المعنى فيه أنه لا يجوز زنه أن يشهد  
 في رقيق لم يعلم رقه ويصبر عن نفسه اذ إذا في بدعيه أنه منكره لان الرقيق يدعي نفسه بدعيه فأنضم  
 دليل المالك حتى اذا دعي أمرا الاصل كان القول قوله ولا يمكن أن يعتز به التصرف وهو الاستخدام لان البحر  
 يستخدم طاهرا كالعبد اذا علم رقه أو كان مغيرا لا يعبر عن نفسه فانه كالمتاع لانه فله أن يشهد في الذي البد  
 أنه ملكه وهذا هو المراد كما يظهر من عبارة البحر وغيره لكن الذي وقع الشارح من نقلناه (قوله ويعبر عن  
 نفسه) أي سواء كان العاقل أو غير بالغ كافي النهاية وهذا تفسير الكبير الواقع في عبارتهم سواء كان ذكرا أو أنثى كافي  
 النهاية والوجه فيه أن لهما أي العبد والامة الكبير يدعي أنفسهما بدعيه فأنضم دليل المالك  
 حتى لو ادعى الحرية لأصلية يكون القول قولهما وعن أبي حنيفة أنه يحل له أن يشهد بهما أيضا اعتبارا بالثياب  
 والفرق ما بينهما وان كانا صغيرين لا يعبر عن أنفسهما كالمتاع لانه فلهما أن يشهد بالمالك الذي البد بشرط  
 أن لا يخبره عدلان بأنه لغيره كافي البحر (قوله فلك أن تشبهه) أخرج المصنف عن مراده وان كان الحكم  
 ظاهرا وانما حازت الشهادة بالثياب لوضع البدلان البدأ فصي ما يستدل به على المالك اذ هي مرجع الدلالة في  
 الاسباب كلها فكتفي بها صورته رجل رأى عني فدانسان ثم رأى تلك العين في بد أعمر والأول بدعي المالك  
 يسعه أن يشهد بها المدعي ط (قوله انه له) أي لمن في بدع بلا منازع (قوله ان وقع في قلبك ذلك) أي اذا شهد  
 بذلك فليكن صدوق واستند هذا القصد في الظهيرة الى صاحبين قال في البحر وعن أبي يوسف أنه بشرط  
 مع ذلك أن يقع في قلبه أنه له قالوا يعني المشايخ ويحتمل أن يكون هذا تفسير الإطلاق لمحمد في الرواية قال في فتح  
 القدير قال المصدر الشيعية وتأخذهم وقولهم جميعا اه قال الرازي هذا قولهم جميعا الاصل في حل الشهادة  
 القين فعند تعذر بصاري ما يشهد به القلب لان كون البسموعة بسبب أفادتها على المالك فاذا لم يقع في  
 القلب ذلك الظن لم يصدق دليلها هذا قالوا اذا رأى انسان دعة تخنعة في يد كناس أو كنانا في دجاله ليس في آتاه  
 من هواه له لا يسعه أن يشهد بالمالك له فعرف أن مجرد اليد لا يكتفي شرنا ليقو بشرط أن لا يخبره عدلان  
 بأنهم لغيره فلو أخبره بجز الشهادة بالمالك خلاصة بخلاف ما اذا شهد به عدل واحد لان شهادة الواحد لا تزيل  
 ما كان في قلبه أنه لا زال فليحتمل أن تمتنع عن الشهادة الا أن يقع في قلبه ان هذا الواحد صادق فيثبت

ولو أني وهو المختار  
 ملقي وتحمي قد شارح  
 الوهبانية بأن لا يكون  
 الخبر منهما كوارث  
 وموصى له (ومن في بدعي  
 سوى سوى رقيق) علم  
 رقه (يعبر عن نفسه)  
 والافه وكتاح (لأن  
 تشهد به (انه له ان  
 وقع في قلبك ذلك) أي  
 انه ملكه (والا لا) ولو اعين  
 القاضي ذلك حازه  
 القضاء برأيه



لا يحل أن تشهد أنه لا أول اه شئ في الحاشية عن الخاتمة وكما حازه أن يشهد أنه ملك بوضع الدجالة  
شراؤه أن لم يكن رقبته في يد غيره فإن كان وأخبره بانتقال الملك إليه وقالوا كالمثل الشراء واللا كما إذا رأى  
جارية في يد أنسان ثم رآها في بلد آخرى وقالت أخرى وقالت أن آخر تالصل لا يحل له أن ينكحها اه وأما المصنف  
بعبارة أنه عان البدو واضع اليد قول بعينهما وانما سمع ان فلان كذا فلا يجوز له الشهادة لا بمجازفة كالو  
عاب الملك لا الملك لأنه لم يحصل له العلم بالحدود (تنبيه) ينقل الصدور حكام الدين في شرح أدب القاضي أنه ان  
عاب الملك دون الملك بأن عان محدودا غسب إلى فلان الفلاني وهو لم يعان به وبوجهه ولا يعرفه بنفسه القياس  
أن لا يحل وفي الاستحسان تحل لأن النسب مما ثبت بالتسامع والشهر ففصل الملك المعروف بالتسامع والملك  
معروف فترفع الجهالة وكذا إذا أدرك الملك بعان الملك والمالك امرأه لا رهاها الر سال ولا يخرج فإن  
كان تلك مشهورا وعند العوام والناس فالشهادة على ذلك جائزة بدينه إذا عان الملك ووقع في قلبه ان الامر كما  
اشتهر وهذا قاصر على هذه الصورة ذكره عبد البر ولم يسمع مثل هذا الضاعت حقوق الناس لأن فهم المجهوب  
ولا يبر أصلا ولا يتصور أن يراهم متصرف فيه وليس هذا اثبات الملك بالتسامع وانما اثبات النسب بالتسامع  
في ضمنه اثبات الملك به وهو لا يمنع اثباته قصدا عني بعبارة بلعي وعزافي البحر إلى النهاية وهذا هو النص  
وقد بحث فيه الكمال بأن مجرد ثبوت نسبة بالشهادة عند القاضي لم يوجب ثبوت ملكة لتلك الضيقة لولا  
الشهادة وكذا المقصود ليس اثبات النسب بل الملك في الضيقة اه وفي البرازية شهد أن فلان بن فلان مات  
وترك هذه الدار ميراثا لم يدركه كالمستفاد منها ما طيلة لانها شهدت على ما يعان به لولا ما في يد المسمى  
ولو شهد بانه تبسبب دابة وتعرض منها له أن تشهد الملك والتاج اه ط وفي البحر ولورأ على جارية وما لم يشهد  
أنه لا احتمال انه ركبها بعارة ولورأ على جارية حسن وما أو أكثر ووقع في قلبه أنه يسهه أن يشهد أنه لا  
الظاهر أن الانسان لا يركب دابة مدة كثيرة الا بالملك اه (قوله أي إذا أعاد المالك) اثباته إلى التوثيق  
فيمنه وبين ما في الزيلعي متابع صاحب البحر وقد ذكره بحجابه عن التثافي الواقعة بين قول من قال انه يقضي  
عناية وضع اليد في الخلاصة والبرازية وبين قول الشارح ان القاضي لا يجوز له أن يحكم بسماع نفسه ولو  
توارت عند ولا يبرؤية نفسه في يد أنسان فحمل صاحب البحر كلام الأولين على ما إذا حصلت دعوى وكلام  
الشارح على ما إذا لم يحصل دعوى ورده المقتضى وهل كلام الشارح على أن القاضي لا يقضي قضاء محكما بما  
يحب لو ادعى الخصم لا يقبل منه فلا ينافي انه يقضي قضاء تركه عني أنه يترك في يدى البعدا مخصمه لاجبة  
له وقد صرح بذلك الشارح أول كلامه وأما حله على ما إذا لم يحصل دعوى فغير صحيح لأن القضاء بغير دعوى  
لا يقع أصلا فلا يترجم ارادته قال السيد السعدى ولا حاجة إلى هذا التكلف لأن المسئلة مختلفة فيها فاق  
الزيلعي يثبت على قول المتأخرين من أن القاضي ليس له أن يقضي بعلمه وهو المقتضى وما في الخلاصة والبرازية  
يثبت على مقابلة قال في الحواشي السعدية ولا يترجم المخالفة بين ما ذكر الزيلعي وما في النهاية فان ما في شرح  
الكثير وما إذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى حال قضائه في يد غيره كالاخي اه (قوله وان فسر الشاهد  
الح) أي فيما يشهد به بالتسامع وقالوا ينبغي للشاهدة أن يطلق الشهادة ولا يفسرها حوى (قوله بالتسامع  
أوعناية اليد) أي بأن يقول أشهد لاني رآته في يده يتصرف فيه كالملاك والشهادة بالتسامع كأي كرها  
الشارح أن يقول الشاهد أشهد بالتسامع (قوله الا في الوقف) لما تضمن من أنه يقضي بكل ما هو أرفع للوقف  
فما اختلف العلماء فيه كما أشار إلى وجهه في الدرر بقوله حفظا لا وقافا القديمة عن الاستهلاك وذكر  
المصنف عن فتاوى رشيد الدين أنه تقبل وان صرحا بالتسامع لأن الشاهد عما يكون من عشرين سنة وتاريخ  
الوقف ما تأسس فينبغي القاضي أنه يشهد بالتسامع لا بالعيان فلان لا فرق بين السكوت والافصاح أشار إليه  
بظهر الدين الرغائفي وهذا بخلاف ما يجوز فيه الشهادة بالتسامع فانها انما صرحا لا تقبل اه أي بخلاف غير  
الوقف من الخمسة المارة فانه لا يثبت فيها بأن الشهادة بالتسامع في فرق بين السكوت والافصاح والحاصل أن

أي إذا أعاد المالك والا  
لا (وان فسر) الشاهد  
القاضي أن شهادته  
بالتسامع أو بعناية اليد  
ثبت على الخصم (الا  
في الوقف والموت اذا)  
فسروا (فلا فيه) خبرنا  
من نقول به) تقبل

المشايخ زجوا استثناء الوقف منها لشرورته وحفظ الأوقاف القديمة عن السباع ولأن التصريح بالسامع فيه لا يزيد على الأصابع والله سبحانه أعلم سيدي الوالد رحمه الله تعالى **(قوله على الأصح)** هنا خالف لما في المتن من الشهادات في الكثرة وغيره ولا يشهد بما ليعان إلا النسب والبوت والنكاح والدخول وولاية القاضي وأصل الوقف أنه يشهد بها إذا أخبر به من يتق به ومن في يده شيء سوى الرقبة أن تشهد أنه له وإن فسر القاضي أنه يشهد بالسامع أو بما عاينه البدل لا تقبل قال العيني وإن فسر للقاضي أنه يشهد بالسامع في موضع يجوز بالسامع أو فسر أنه يشهد بالمالك بما عاينه الدعي برؤية بدله لا تقبل لأن القاضي لا يزد على ذلك فلا يجوز له أن يحكم الخ من مثله في الزلعي بسوط وفي شهادات الخيرة الشهادة على الوقف بالسامع فيها خلاف والمتون فاطمة قد أطلق القول بأنه إذا فسر أنه يشهد بالسامع لا تقبل وبه صرح قاض خان وكثير من أصحابنا اهـ ومثله في فتاوى شيخ الإسلام على أفندي مفتي الروم اهـ ملخصاً من مجموعة ملا على التركاني **(أقول)** ولاتنس ما قدمناه أنما من التصحيح في الوقف حفظه عن الاستهلاك **(قوله بل في العزيمة)** أي حاشية عزى زاده على الدرر ونقله المصنف عن الخلاصة والبرازية **(قوله معنى التفسير)** أي الذي ترد به الشهادة في غير الوقف والموت **(قوله ولكنه اشتهر عندنا)** أفاد العلامة فوج في كتاب الوقف أن الشهادة للشئ يكونه مشهوراً معروفاً اهـ وهذا يقتضي شهرته عند كل الناس أو جلهم وأما الوقف أن الشهادة للشئ يكونه الأولى لا يفيد ذلك لأنه كقول الشاهد أنا أشهد بالسامع وفسر في الدرر بأن يقولوا عند القاضي تشهد بالسامع وفي شهادات الخيرة الشهادة على الوقف بالسامع أن يقول الشاهد أنا شهد به لاني سمعته من الناس أو بسبب اني سمعته من الناس ونحوه اهـ وفسر الشارح الشهادة بالسامع فأود أنهم ما في واحد كما ينبغي سيدي الوالد رحمه الله تعالى وفي حاشيته أفندي الشهادة بالشهرة أن يدعي المتولى أن هذه الضعة وقف على كذا مشهور ويشهد الشهود بذلك والشهادة بالسامع أن يقول الشاهد أنا شهد بالسامع اهـ ولا يخفى أن المال واحد وان اختلفت المادة فافهم أفاده سيدي الوالد رحمه الله تعالى **(قوله جازت في الكل)** أي فيما يجوز فيه الشهادة بالسامع كما في الخاتمة قال سيدي الوالد **(أقول)** بلى لقال أخبرني من أتت به وظاهر كلام الشارح أنه ليس من السامع لكن في البحرين السامع أنه منه اهـ وبعبارة الجوز في السامع تفسيره أن يقول في النكاح لم أحضر العقد وفي غيره أخبرني من أتت به أو سمعت ونحوه وحاصل ما يقال أنه ان أطلقنا أن يقولوا تشهد على موت رجل فإنه يقبل وإن قال لا لعان موته وانما سمعنا من الناس فإن لم يكن موته مشهوراً فلا تقبل بلا خلاف وإن كان مشهوراً ذكر في الأصل أنه تقبل وقال بعضهم لا تقبل به أخذ الصديق الشهيد وفي الخاتمة هو الصحيح وإن قالنا لشهاده مات لا نأخذ خبرنا من شهد موته من نتق به جازت وقال بعضهم لا يجوز كافي الخاتمة **(قوله وصحح شارح الوهبانية)** أي العلامة عبد البر في شرحه عليها وقد نظم جميع ما يجوز به الشهادة بالشهرة والتسامع بقوله

**(على الأصح) خلاصة**  
بل في العزيمة عن الخاتمة  
معنى التفسير أن يقولوا  
شهدنا لا نسمعنا من  
الناس أو ما لقال لعان  
ذلك ولكنه اشتهر عندنا  
جازت في الكل وصححه  
شارح الوهبانية وغيره  
اهـ

**(قوله وأطلق بعض**  
**الح)** هكذا بالاصل  
ولعله وأطلق بعض  
رذاهم صحواً وقوله  
وبعض يقبلها هكذا  
بالاصل أيضاً وغير  
مستقيم الوزن فليحذر

وقد يجوزها في النكاح بجمعه • وإن بنا ردت وتقبل المهر  
كذا نسب ثم الطريق جماعه • من الجمع ما كذب لهم بتصور  
وأفتوا بما قالوا بعدين يكتفي • قضاء وفي موت كفي العدل يخبر  
وقبل لكل والمصحح أن هذا • كالم والأخبار في نفسه مؤثر  
وفي غيره فالشرط لفظ شهادة • به أخذ الصدر الشاهد المصدر  
وإن أطلقاً معاً ونسب عاينه • ردت إذا الموت لم ينك يشهر  
وأطلق بعضهم دراهم صحواً • قولاً إذا قال الموقر يخبر  
وبعض يقبلها بالسامع موت من • غدا غير مشهور ولا بد ينظر  
وقد يجوزها في السقوط ويجوزها • جواز المهر ثم في الوقف يذكر  
خلاف شيخ والصحيح جوازها • على الأصل دون الشرط فيما يحرر

وجوزها الثاني أخيرا على الولا \* وفي العقوب بعض قال والبعض ينكر  
وفي الملك محمد وداو يعزى للمالك \* ولم يدعينا إذا لاهم أشهر  
ويعزى إلى الخصاص في ذاحواها \* ومن دائن والخمس حتى وموسر

فصير بنا لشاهد في التسامع أي بينا أن شهادتهما بالتسامع ردت أي الشهادة وضير تقبل أيضا لها وقول  
أنه إشارته إلى تصحيح القول وضير سماعا لمن شهد وضير أقوال الشايع وضير فالإصاحين والمراد بكل  
المسائل المتقدمة والأشارة بذلك الموت كما مر في أنه لا بد من إخبار عدلين وضير فيه لاوت وترد للشهادة وضير  
قال للشاهد والله تعالى أعلم قال في القنة بعد أن رقم لتجمل الأتمه النخاري والقاضي البديع تقبل شهادة  
المدينون رب الدين وفي المحط ولا تقبل شهادة رب الدين لمدينه إذا كان مفسدا وشمس الآية الحلاوي والوالد  
صاحب المحط فلا تقبل وإن كان مفسدا وفي شرح الجامع العتاني لا تقبل بعد الموت لتعلق حقه بالتركه وكذا  
الموصى له بألف مرسله أو شيء يعينه لانه يزاد به محل الوصية وسلامه عنه من غير إقامه ضمان وقال انه يجوز  
شهادته للحي دون الميت هذا خلاصة ما في القنة وقد ذكر فيها في موضع بعد أن رقم له ان الدين صاحب  
المحط ادعى الكفيل عليها الكفالة فأكرت تقبل شهادة البائع بكفالتها كرب الدين إذا شهد لمدينه ومحابه  
القبول إذا كان موسرا أحيا والقولان في المقلس وعدم القبول بعد الموت قولوا وأحد لتعلق حقه بالتركه  
كلوصي له لكن رأيت في جامع الفتاوى لحافظ الدين البرازي تقييدا لجوازها إذا شهد عساوى جنس حقه  
وهذا الاشعار للنظم به كالأشعار بالاختلاف في صورة المقلس بل مفهومه عدم القبول في أنه سلام الحصة  
والنيسار والله تعالى أعلم أه نقل الطحاوي عن الجوى أن من صار خصما في حادثة لا تقبل شهادته فيها ومن  
كان بعرضية أن يتصل خصما ولم يتصل بقبول وشهادة أجيروا وحدا لاستدائه لا يجوز في تجارة وغيره وان  
كان عدلا وان كان أجيرا ماومة أو مشاهرة أو مسانهاستحسانا ولو مضت الآثار وأما شهادته تقبل  
بمخلاف الاجير المستر في حيث تقبل شهادته لانه غير محلول لا رقبته ولا منفعة ويجوز شهادته لثان لمدينه ولو  
مفسدا معهما من حسن دينه ولو شهد لمدينه بعد موته تقبل لان الدين لا يتعلق بحال المدينون حال حياته  
ويتعلق به بعد وفاته وتقبل شهادة المدينون لذاته أه والله تعالى أعلم

\*(باب القبول وعدمه)\*

لما فرغ من بيان ما تسع فيه الشهادة وما لا تسع وقد علم ذلك على هذا لانه محل والمحل مشروط والشروط مقدم  
على المشروط ثم معنى القبول لغة يقال قبل القول جلته على الصدق كذا في المصباح (قوله لصحة الفاسق)  
أي لصحة القضاء بشهادته أي وقد ذكره بما لا يقبل كما يصح القضاء بشهادة الفاسق يصح شهادة الاعي  
والحدود في القذف إذا تاب وبشهادة أحد الزوجين مع آخر لصاحبه وبشهادة والد الولد ومعكبه حتى لا يجوز  
الثاني ابطاله وان رأى بطلانه أه بحر عن خزائن المفتين (أقول) لعله يجوز على ما إذا كان القاضي يرى  
ذلك بخلاف الحق بقرينة قوله حتى لا يجوز الثاني الخ تأمل واستظهره الطحاوي وذكر في منية المفتي في بحث  
القضاء في الجته فيه قضى بشهادة محدودين في قذف وهو لا يعلم بذلك ثم ظهر لا يفتقضاؤه وعليه أن يأخذ  
بالمال من المضي له وكذا لو علم أنهم لم يعدا أو كفران أو أعيان وقيل ينفذ فانه ذكر إذا قضى بشهادة  
محدودين قد تاب ثم عزل أو مات ورفع ذلك إلى فاض آخر لا يراه أمضى القضاء الاول أه قال سبكي والد (أقول)  
ويستدرك الشارح أي صاحب الحر نفاذا القضاء بشهادة العدو على عدوه وهل يقال مثل ذلك في شهادة الاجير  
الخاص صارت واقعة الفتوى ولم أرهالا ن العلة التهمة لا الفسق على ما يحجره المؤلف فمباين في شهادة العدو  
وهذه مثلها (قوله مثلا) أشار به إلى أحد القولين من نفاذ القضاء بشهادة الاعي أو أحد الزوجين أو والد الولد  
أو عكسه فالمراد من عدم القبول عدم حله كافي البحر وفيه أنه لا يجوز للثاني ابطاله وان رأى بطلانه في كل ذلك  
أه وهذا إذا لم يرد قضاءه بأرجح الأقوال كما مر (قوله كما حققه المصنف تعاليعقوب باشا) فأدعنه أن كل  
شهادة يكون سبب ردّها القسبي إذا قبلها يصح كالحنف والناحية والمفتي ومن يلعب بالطيور والطنبور أو ينصني

\*(باب القبول وعدمه)\*

أي من يجب على القاضي

قبول شهادته ومن لا

يجب لامن يصح قبولها

أو لا يصح لصحة الفاسق

مثلا كما حققه المصنف

تعاليعقوب باشا وغيره

قوله لما فرغ الخ هكذا

بالاصل ولا يصرر أه

مصححه

لناس ومن يظهر سب السلف ومن ارتكب ما يحذره ويصح قبول شهادة الاخي لقول مالك بقبولها مطلقا  
 كالصبر أما المولود لا يصح قبول شهادته وكذا العبد وسبب انما ليس بمجتهد فيه وكذا السيد لعبد  
 ومكانته والاحراز كروكنا من يقول في الطريق أو يأكل فيه لانه لم ينقل فيه خلاف حتى يكون مجتهدا فيه  
 ولم يصرحوا بكونه فسقا حتى يدخل في حكمه اه وسأقي تحققة (قوله) تقبل من أهل الأهواء) أي قولا عاما  
 على المسلمين وغيرهم بل المراد أصل القول فلا ينافي أن بعضهم كفار كما يافق برهان شاهه تعالى لان فسقهم  
 من حيث الاعتقاد وما واقعهم فيه الا تعمق والغلو في الدين والفاسق انما تر شهادته لثمة الكذب فصاروا  
 كمن يشرب الخمر أو يأكل مرق السمية عبد استباح الذل من حيث التعاطي قال في المغرب أهل الأهواء  
 من ذاب عن طريقة أهل السنة والجماعة وكان من أهل القبلة والأهواء جمع هو يصدرو منه من باب تعب  
 اذا حبه واستقام ثم يسمى به المهوى والمشهى محمودا كان أو مذموما ثم غلب في المذموم والهوى عمد واداهو  
 المستغربين السوء والأرض والجمع أهوية وأهل الأهواء ليسوا بائنة بعينها بل يطلق على كل من خالف  
 السنة بتأويل فاسد (قوله) لا تكفر) فمن وجبا كفار منهم ولا كره على عدم قوله كافي التقرير وفي  
 المحيط البرهاني وهو الصحيح وما ذكره في الأصل محمول عليه بحر وفيه من السراج وأن لا يكون مانعا ويكون  
 عذلا في تعاطيه واعتزله بأنه ليس مذكورا في ظاهر الرواية وفيه نظر فان العبد له شرط في أهل السنة  
 والجماعة فيا تملك في غيرهم تأمل وفي فتح القدير قال محمد يشقون شهادة الخوارج اذا اعتقدوا ولم يقاتلوا فاذا  
 قاتلوا ردت شهادتهم لظاهره الفسق بالفعل (قوله) كبر) أهله طائفة فانون لقدرة العبد والاولى حذف  
 الكفر ويقول والهوى الجبر الخ ويكون بائنا أهل الأهواء في ذاتهم لامن تقبل شهادته منهم (قوله) وقدر  
 هم القائلون بالقضاء والقدر عنه تعالى والقائلون ان العبد يخلق أفعال نفسه (قوله) ورغض) هم المعلومون  
 الاثعون الصبرين وغيرهم انما الاخبار كذا في القسطنطيني هم من أهل الأهواء وان لم تقبل شهادتهم بخلاف  
 من يفضلها وعليها على الشيخين (قوله) وخروج) هم المكفرون القسطين وطاعة والزيرو معا وبه (قوله) ونسبته  
 ذكر به القسطنطيني المرجحة وهم القائلون بضر الذنب مع الاعيان ثم قال بعد كل من كفر منهم بالجمعة  
 والخوارج وعلاء الرواض والقائلين بخلق القرآن لا تقبل شهادتهم على المسلمين كذا في المشايخ اه فقد  
 هؤلاء الفرق ليسن أهل الأهواء في ذاتهم لامن تقبل شهادتهم منهم ويدل عليه ما في البحر عن النهاية أن أصول  
 الهوى ستة وذكرها كره المؤلف (قوله) وتعتيل) هم القائلون بخلو الذات عن الصفات (قوله) فصاروا  
 اثنتين وسبعين) فرقة كلهم في النار والفرقة الاربعة على هذا العبد هي الناجية وهي ما كانت على ما كان عليه  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الكرام ففي الحديث الشريف وستغفر أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلها  
 في النار الواحدة قلنا من هي بارسل الله قال من كان على ما أنا عليه وأصحابي وازدادة الفرقة الثانية من النار  
 وهم أهل السنة والجماعة في الحديث الشريف ما ذكره كذا في الثلاث والسبعين فرقة \* ولذكرها على  
 طريق الاجال فنقول أصناف الخوارج اثنا عشر الازقية والاباحية والغازمية والتغلبية والخلقية  
 والكهزية والمكسوية والمعتلة والمجوسية والخلقية والاحنسية والمشرقية وأصناف الروافضة اثنا عشر  
 أيضا العلوية والاموية والتجبية والاشعافية والزيدية والعباسية والاسماعيلية والامامية والمتنحية  
 والاعنسية والراجية والمرضية وأصناف القدسية اثنا عشر أيضا الخيرية والشعرية والكسبانية  
 والسيطانية والشركية والوهمية والعروندية والمناسية والمتبرية والباسطة والنظامية والمعتلة  
 وأصناف الجبرية اثنا عشر أيضا المطرية والأفعالية والمركوبة والصنحارية والمناينة والصبيعية والسابقة  
 والحرفية والكرفية والحشية والخشيرة والمعنوية وأصناف الجهمية أحدى التعتيل اثنا عشر أيضا  
 المعطلة والارزقية والمواردية والخرقية والمخلوقة والقهرية والقائسة والرائدة والراهضة  
 والقبسية والمرسية والعبرية وأصناف المرجحة اثنا عشر أيضا التاركية والسبئية والراجية

(تقبل من أهل الأهواء)  
 أي أصحاب بدع لا تكفر  
 بكبر وقسدر ورغض  
 وخروج ونسبته وتعتيل  
 وكل منهم اثنا عشر فرقة  
 فصاروا اثنتين وسبعين

(قوله) بخلاف من  
 يفضلها وعليها) كذا  
 بالأصل وفي الصواب  
 من يفضل عليا الخ  
 فليحرر اه معصية  
 (قوله) والمعتلة) سبأني  
 يعصدهم في أصناف  
 القدر ففعل أحدهما  
 يحرق عن لفظ آخر  
 وبالجملة فلتنظر هذه  
 الأسماء جميعها في محل  
 آخر ولنحصر اه

معصية

والشاكية والبهنية والجملة والمشبهة والاقربة والبدعية والتبسية والخشوية والبعضوية كما  
 في فتاوى الشيخ أمين الدين بن عبدالحال **(قوله)** الاخطابية نسبة الى ابي الخطاب واختلاف في اسمه قبل محمد  
 ابن وهب الأجدع وقيل محمد بن ابي زبنا الأسدي الأجدع وكان يقول بامامة اسمعيل بن جعفر فليامات  
 اسمعيل رجع الى القول بامامة جعفر وغلو في ذلك غلوا كثيرا وقال في شرح الأقطع هم قوم ينسبون الى ابي  
 الخطاب رجل كان بالكوفة حارب عيسى بن موسى بن علي بن عبد الله بن عباس وأظهر الدعوى الى جعفر  
 قتيلا أمره ودعا عليه فقتل هو وأصحابه قتله وصلبه عيسى بالكوفة بالضم محل بالكوفة لانه كان زعم أن  
 عليا هو الاله الأكبر وجعفر الصادق هو الاله الأصغر وكانوا يعتقدون أن من ادعى منهم شاعلى غيره يجب  
 أن يشهد ببقية شيعته وذكر خمس الأئمة السرخسي أنهم ضرب من الروافض يجوز أن أداء الشهادة  
 اذا حلف المدي بن أيديهم أنه يحق في دعواه ويقولون المسلم لا يخلف كاذبا **(قوله)** روافض الشهادة تسعهم  
 أى واجبة فيستأق **(قوله)** ولكل من حلف أنه يحق الأ والتعير بأو كافى القطع بدل الواو لانها قولان  
 كافى الصرح والفتح وغيرها واختلاف في عبارة الشارح نعم في شرح المجمع كذا وفي تعريفات السيد  
 الشريف ما يضاف أنهم كفار فانه قال مانعه قالوا الأئمة الأبناء وأبو الخطاب بن وهب لا يستأقون شهادة  
 الزور ولا يقبهم على مخالفتهم وقالوا الحنفية نعيم الدنيا والنار آلتها اه **(قوله)** فزهم أى عن أداء الشهادة  
**(قوله)** لا لبس فيهم لانها غير مكفرة اذا لم يعتقدوا اعتقادهم **(قوله)** بل لثمة الكذب ومن التهمة  
 الماتمة أن يحرق الشاهد شهادة الى نفسه نفعا أو يدفع عن نفسه مغرا غانية **(قوله)** ولم يبق لذهبهم ذكر  
 لقناتهم وانقراضهم **(قوله)** ومن الذي الخ لانه عليه السلام أجاز شهادة النصارى بعضهم على بعض ولانه من  
 أهل الولاية على نفسه وأولاده الصغار فيكون من أهل الشهادة على نفسه والقسوس من حيث الاعتقاد غير  
 مانع لانه يجب عما يعتقد محرمة والكذب محرر في الأدیان كلها قيد بالذي لان المرتد لا يشهد له لانه  
 لا ولاية له ٢ واختلاف في شهادة مرتد على مثله أو الأصح عدم قبولها بحال كذا في المحط البرهاني ٣ ويلحق  
 به الدرزي كما قبح به الخوازمي والعلامة على أفندي المرادي في رسالة أقوال الأئمة العالمة في أحكام الدرزي  
 والتمانة قال العلامة السيد محمود أفندي حرم مفتي دمشق الشام في فتاوى جواب سؤال رفع الهم في شهادة  
 أهل الأهواء الكفرة هل تقبل على بعضهم سواء كانوا متفقين في الاعتقاد أم مختلفين وسواء كانوا أهل كتاب  
 أم لا فكتب حفظه الله تعالى جوابا حاصله بعد ذكر النقول والتفصيل وأما شهادة الكفار الذين لا يقولون على  
 ما هم عليه من العقيدة كأهل الأهواء المكفرة والمنافقين والباطنية والزنادقة والجوس والدروز والتمانة  
 والنصيرية والمردين فلا تقبل شهادتهم على أحد سواء كان مثلهم في الاعتقاد أو خالفهم لعدم ولايتهم قال  
 في الداماد شرح الملتقى أى لا تقبل شهادة التمان على الذي تصور ولا يتعلمه اه فهو الشهادة التي تدور  
 على أعناقها والولاية ولكيما قالها في المسلم صحت شهادته على الجميع ولتصانها في أهل التهمة صحت على بعضهم وعلى  
 من دونهم سوى المرتد لشيعة وتصوره في التمان صحت على من هو مثله وعدم الولاية في غيرهم من الكفار  
 المأذون كرههم وهم الذين لا يقر ون على ما هم عليه من الاعتقاد لم تصح شهادتهم على أحد أصلا قال في شرح  
 الداماد وتقبل شهادة أهل الأهواء مطلقا سواء كانت على أهل السنة أو بعضهم على بعض أو على الكفرة  
 اذا لم يكن اعتقادهم مؤذنا الى الكفر كافي الأخيرة ومن العلوم أن الشرط اذا تعقب المتعاطفات فانه يرجع  
 للجميع فيقوم ههنا الجملة أن اعتقاد أهل الأهواء اذا كان مؤذنا الى الكفر فلا تقبل شهادتهم على أهل السنة  
 ولا على بعضهم ولا على الكفرة ومن المقرر أن عقابهم الكتب حجة عندنا واذنا لم يكن من مرتز كرههم من أهل  
 الأهواء المكفرة من الكفار فهم شر منهم فلا تقبل شهادتهم على أحد أصلا ٤ عن أبي الموفى عبد الرحمن  
 أفندي العاصي نص في فتاوى به في كتاب السير على أن الدرزي والتمانة والنصيرية والباطنية كلهم كفار  
 ملاحدة زنادقة في حكم المرتدين وعلى تقدير قبول توهمهم بعرض عليهم الاسلام وأن يسلموا أو يقتلوا ولا  
 يجوز لولاة الأمور تركهم على ما هم عليه أبدا اه تصرف اه ملخصا قال سيدي الو الشهادة أهل التهمة

الاطابية صنف من  
 الروافض روافض الشهادة  
 لشيعتهم ولكل من  
 حلف أنه يحق فزهم  
 لا لبس فيهم بل لثمة  
 الكذب ولم يبق لذهبهم  
 ذكر بحر (و) من  
 الذي

٢ مطلب  
 في شهادة المرتد

٣ مطلب  
 في شهادة الدرزي

٤ مطلب  
 الدرزي والتمانة  
 والنصيرية والباطنية  
 كلهم كفار

مطلب

أذا سكر الذي لا تقبل

شهادته

لو عدل في دينهم

جوهره (على مثله)

إلا في خمس مسائل على

ما في الأشياء وتطل

بإسلامه قبل القضاء

وكذا بعد لو يعقوبه

كقصور بحر (وان

اختلافه) كالهرود

والنصاري (و) الذي

(على المستأمن

لأعكسه) ولا مرد على

مثله في الأصح (وتقبل

منه على) مستأمن

(مثله مع اتحاد الدار)

٢ قوله لأنه يغضه فهره

أياه قال الربيع الضمير

في أنه ويقضه راجع

لذي وفي فهره راجع

للمسلم أي لأنه بسبب

قهر المسلم إياه وإذ لا

له يتقوّل عليه بخلاف

مثل الكفر لأن مله

الاسلام قاهره لكل

فلم يتوّل غيرة

يستظهر ون بها انتهى

انتهى منه

بعضهم على بعض مقبولة إذا كانوا عدولاً في دينهم تفقت مللهم وأختلفت (أقول) والظاهر أن عدولهم  
 دينه والآن تقبل قائل (قوله لو عدل في دينهم) فمنعنا عن البصران تركه الذي أنكر بالأمانة في دينه  
 ولسانه وبه وأنه صاحب بقله وزكاه المسلمون إن وجدوا وإلا فاستل من عدول الكفار وأنه إذا سكر  
 الذي لا تقبل شهادته (قوله على مثله) فلا تقبل على مسلم لقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين  
 سبيلاً ولأنه لا ولاية على المسلم ولا به يقول عليه لأنه يغضه فهره إياه ٢ قال في الهندية مات وعليه دين  
 لمسلم شهادة نصراني ودين نصراني بشهادة نصراني قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى ومحمد زفر بدى بن المسلم  
 هكذا في محط السرخسي فان فضل شيء كان ذلك للنصراني هكذا في المحط وروى الحسن بن زياد عن أبي  
 حنيفة أن التركة تقسم بين ما على مقدار دينهما فتاوى الأتقروى عن التنازحانة والمحط اه وتعام  
 المسئلة فيها وفي حاشية الخبر الملى على البصر أقول في الأخيرة نصراني مات وترك ألف درهم وأقام مسلم  
 شهوداً من النصراني على ألف على الميت وأقام نصراني آخر من كذلك تدفع الألف المتروكة للمسلم ولا  
 يتحصان فيها عنده وعند أبي حنيفة يتحصان والخلاف راجع إلى أن بنة النصراني مقبولة عنده في حق  
 إثبات الدين على الميت لا في حق إثبات الشركة بنه وبين المسلم وعلى قول أبي يوسف مقبولة فيها اه والحاصل  
 أنه على قول الإمام يلزم من إثبات الشركة والمحاصة الحكم بشهادة الكافر على المسلم (قوله إلا في خمس مسائل)  
 الأولى فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم وهو يجهل بحجج شهادتهما وكذا لو شهد عليه رجل  
 وأمر أن من المسلمين وتركه على دينه ولو شهد نصرانيان على نصرانية أنها أسلمت حاز وأجريت على الإسلام  
 ولا يقتل وهذا قول الإمام اه قال الصلابة المقدسي ينبغي أن يكون الكافر الذي ذكر كذلك يجبر ولا يقتل  
 كالوأسلم كرها أو سكران وهو كذلك في الولوالجية والمحط وفصله لو شهد على إسلام النصراني رجل  
 وأمر أن من المسلمين وهو يجهل بحججه أجبر على الإسلام ولا يقتل ولو شهد رجلان من أهل دينه وهو يجهل  
 بشهادتهما ما طلة لأن في زعمهما أنه مرد ولا شهادة لأهل السنة على المرتد اه الثانية فيما إذا شهد على نصراني  
 ميت وهو مدون مسلم أي أو تركه لا في الثالثة فيما إذا شهد عليه بعين اشتراهما من مسلم والمسلم ينكر البيع  
 الرابعة فيما إذا شهدا برقة على نصراني أنه زنى مسلمة لا إذا قال أسكرهما فانه يجهل بالرجل وحده انغمسة  
 فما إذا ادعى مسلم عداً يد كافر فشهد كافران أنه عبده وقضى به فلان القاضي المسلم اه (قوله وتطل  
 بإسلامه) أي شهادة الذي على مثله بإسلامه أي المشهود عليه قبل القضاء لأنه لو قضى عليه لقضى على مسلم  
 بشهادة الكافر (قوله وكذا بعد لو يعقوبه كقود بحر) لأن الاعتبار إسلام حال القضاء لا حال أداء الشهادة  
 ولا حال الشهادة في البصر عن الولوالجية نصرانيان شهدا على نصراني يقطع بدأ وقصاص ثم أسلم المشهود  
 عليه بعد القضاء بطلت الشهادة لأن الأمضاء من القضاء في العقوبات اه وهل تجب الدية ذكر الخصاص  
 أنها تجب الدية فيقتل أنه قول الكل وقيل عنده يغض القضاء في دون النفس ويقضى بالدية في النفس  
 وعندهما يقضى بالدية فيهما اه شربلاية (قوله وان اختلافه) لأن الكفر كلمة واحدة (قوله  
 والذي على المستأمن) لأن الذي أعلى حاله من كونه من أهل دارنا ولا يقتل المسلم الذي لا يقتل بالمستأمن  
 مخ (قوله لأعكسه) لقصور ولا يئنه عليه كونه أدنى حاله من مخ (قوله ولا مرد على مثله) والوجه فيه أنه  
 لا ولاية على أحد كالمستأمن (قوله في الأصح) أي أنها لا تقتل بحال غيره كإفادته عن المحط (قوله وتقبل  
 منه) أي من المستأمن قيديه لأنه لا يتصور غيره فان الحرب لو دخل بلاداً من قهر اسرق ولا شهادة للعد على  
 أحد فتح (قوله مع اتحاد الدار) أي بأن يكونان من أهل دار واحدة فإن كانوا من دارين كل روم والبر لا تقبل  
 هداه ولا يجزئ أن الضمير في كانوا المستأمنين في دارنا وبه يظهر عدم صحة ما نقل عن الجوزي من تمثيله لاتحاد  
 الدار يكونان في دار الإسلام والآن زعمنا حاشيتك وان كانا من دارين مختلفين وفي الفتح وانما تقبل  
 شهادة الذي على المستأمن وان كانا من أهل دارين مختلفين لأن الذي بعد الأمانة صار كالسلم وشهادة المسلم  
 تقبل على المستأمن فكذلك الذي قاله سيدي الوالد رحمه الله تعالى وبأن تأييده في القوة الآتية إن شاء الله

نعالى (قوله لان اختلاف داريهما) قال فى الجرو يستثنى من الحربى على مناهما اذا كانا فى دارين مختلفين كالانجى والحيش لا تقطع الولاية بينهما ولهذا لا يتوارثان والدار تختلف باختلاف المتعة والمالك اه  
والذى فى المنجى ونحوه فى القهستانى التعبير بما اذا كانا من دارين فيفيد انهما لو كانا فى دارين وهما من دارين لا تقبل شهادتهما على الآخر لان الارث يمنع من هذا الصور ولو جرد الاختلاف الحكى وهذا هو الظاهر  
خلافا لما اهلناه الجوى كما تقدم فى المقولة السابقة فها اذا كانا فى داريهما لوجه القضاء بشهادته لان دار  
الحرب ليست دارا يحكم قلنا مل ط (قوله عدو) العدو من يفرح لحزننا ويحزن لفرحنا وقبل يعرف  
بالعرف بحر ومثله فى فتاوى على اقدنى عن خزاعة المفتين قال العلامة البحر والسيد الشريف محمود  
اقدنى حرمتمنى دمشق الشام فى فتاواه بعد كلام قمصلى من هذا ان من يفرح لحزن الآخر ويحزن  
لفرحه فهو عدو وكل عدو وشهادته اذا كانت دينوية فمن يفرح لحزن الآخر ويحزن لفرحه ترد  
شهادته فالصغرى مسلمة لى البحر وعلى اقدنى من تعريف العدو والكبرى مسلمة للدين الشريف ٣  
الذى هو دليل المجهد فاتم لذاته ان من يفرح لحزن الآخر ويحزن لفرحه ترد شهادته فما حكم بهما كما  
لا ينفذ حكمه لى البحر ايضا وكفى لا ترد شهادته من اقصى هذه الصفة وهي مما تنهاى به العداوة وقد  
وصف الله تعالى بها المنافقين فى كتابه العزيز ان تمسك حصة نسوهم وان تصبكم سيئة فبرحوا بها قال  
القاضى بيان لتنهاى عداوتهم الى حد حسد وامالهم من خير ومنفعة وشتموا اصحابهم من ضرر وشتمه فخذ  
الجواب مع الدليل والبرهان والله تعالى اعلم اه (قوله لانها من الدين) فبطل على كمال دينه وعدلته وهذا  
لان المعادة قد تكون واجبة بان رأى فمستكر اشترى ما لم يته منه به وقد قبلوا شهادته المسلم على الكافر مع  
ما بينهما من العداوة الدينية جوى (قوله بخلاف الدينوية) كشهادة القنفذ على القانف والمقطوع  
عليه الطربى على القاطع والمقتول عليه على القاتل والمجروح على الجارح والزوج على امرأته بل انما  
كان قذفها أو لا فالعداوة ليس كما يترهه بعض المتفقهة أو الشهود ان كل من خاص بخصى حق وادعى  
عليه ان يصبر عدوه فيشهد بينهما ما للعداوة بل العداوة ما تثبت بخوماذ كزناوى القنفة ان العداوة بسبب  
الشيء لا تمنع به ما لم يقضى بسببها أو بجنب منقعة أو يدفع ما عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد اه  
وفى فتاوى المستفسل عن رجل شتم آخر وقذفه فهل تثبت العداوة الدينية بينهما بهذا القدر حتى لو شهد  
لا تقبل احباب طاهر كلامهم ان العداوة الدينية تثبت بهذا القدر فقد صرح فى شرح الوهابية انها لا  
العداوة تثبت بخوماذ القذف وقتل الولي اه ولا تقبل شهادة من فيه عداوة دينوية على عدوه ولا على غيره بل  
تكون قاذفة فى حق جميع الناس فان النفس لا يغير حتى يكون فاسقا فى حق شخص لا فى حق غيره ويقاس  
على عدم تجزى النفس ما لو كان ناطرا على أو قاف عديدة وثبت فسمه بسبب خيانة فى واحد منها فانه يسرى  
فى كلها فيعزل منها جميعا كما فى حق المعتق أو بالسعود الممدى للمفسر فى فتاويه ولوادى شخص عداوة آخر  
يكون اعترافه بفسق نفسه ولو شهدنا شهد على آخر فاصم المشهود عليه الشاهد قبل القضاء لا يمنع  
القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع اليه كذا الثلاث شهد عليه وطلب الرد أو بعت دعواه بينة أو اقرار أو تكول  
فتطعن بشهادته وهو جرح مقبول كما صرح به لكن قال سيدى الوالى فى جواب سؤال عن شهادته شهد  
بحق وزكوا فاعتقل الممدى عليه ان الشهود من زكاهم اعداه بسبب انه تشارع معهم على قارولع  
فأجاب بعد كلام حاصله فى الحادثة المسؤل عنها بما ههنا فسق بها اذ العداوة جرت بينهما على ما قاله الممدى  
عليه بسبب قارولع محرمين شرعا ولكن المتأخرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها أو لا والحديث  
الشريف شاهد على المتأخرون كجاءوا أو دأوا ودمروا الجوز شهادتهما ولاذى غمر على أخيه والغمر  
الحقد ويمكن حمله على ما اذا كان غمر عدل بليل ان الحقد فسق لثبته عنه كما اهلادى الضر وقال العلامة  
المرمى فى فتواه بمحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل وان كان عدلا وصرح يعقوب باشا فى  
حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضى بشهادة العدو على عدوه والمسئلة تدور فى الكتب فاذا ثبت الممدى عليه

لان اختلاف داريهما  
يقطع الولاية كما يمنع  
التوارث (و) تقبل  
(من عدو بسبب الدين)  
لانها من التسدين  
بخلاف الدينوية فانه  
لا يؤمن من التقول  
عليه كاسيى وأما  
الصدى لى لصدى بيه  
فتقبل

٣ هو قوله عليه الصلاة  
والسلام لا يجوز  
شهادة الزنى للزنى ولا  
فى المختار واه الحاكم  
والسبى وهو حديث  
صحيح وذو الحنة العدو قال  
فى النهاية الحنة « أى  
بالكسر والتضيف »  
العداوة

مطلب الفسق لا ينعزل

العداوة ثم تأشير عاقبى الحكام المذكور من عدم صحة أداء الشهادة والتزكية المذكورة لتبوت  
عداوتهم بالسببين المذكورين المحرمين شرعا وسبب الحقد وانهم ممن يفرحون لخرجه ويحزنون لفرجه اه  
وعلمه فيه فان قلت العداوة الغنوية فسبق لانه لا يحل معاداة المسلم لاجل الدين فها لا يستغنى عنه بقوله  
لا تقبل شهادة الفاسق قلت لفرق بينهما فانه لو قضى بشهادة الفاسق صح وأثم كاهن ولو قضى بشهادة العدو  
بسبب الدنيا لا يتعدى ليلس بمجهنمية كبقوله المستصفى عن يعقوب باشا لكن قال الملا عبد الحليم في حاشيته  
على الدرر وقد جازى الراء بعدم قبول شهادة العدو بسبب الدنيا مطلقا والتحقق فيه ان من العداوة المأثورة  
في العدالة كعداوة الجرح على الجرح وعداوة ولي المقتول على القاتل ومنها غير مؤثرة كعداوة تخصص  
بينهما وقعت مضاربة أو مشاعة أو دعوى مال أو حق في الجلالة فشهادة صاحب النوع الاول لا تقبل كما هو  
المصرح في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقها لنا وشهادة صاحب النوع الثاني تقبل لانه عدل  
وبهذا التحقيق يحصل التوافق بين الروايتين والمتن والنشر وان لم يمتد المصنف اليه الحمد لله الذي هدانا  
لهذا اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى بعد كلامه والمحصل ان في المسئلة قولين معتدين أحدهما عدم  
قبوله على العدو وهذا اختاره التأخرين وعليه صاحب الكنز واللمقى ومقتضاه ان العداوة لا تقس  
والاول تقبل على غير العدو ايضا تأييدها تقبل الانافس فيهما واختلافان وهما وان الشبهة انتهى وهي  
حكم القاضي في العداوة وحكم الشاهد قال شارح الوهبانية لم أفت عليه في كتب أصحابنا ويغني أن يكون  
الجواب فيه على التفصيل ان كان فضله عليه بعله لا ينفذ وان كان يشهد من العدول ويحضر من الناس في  
جلس الحكم يطلب خصم شرعي ينفذ كراهى وسبق كلام الريحى يشهد ان شهادة العدو أهو  
مقبولة لعدم التهمة وهذا بناء على أن العلة التهمة أما اذا كانت العلة النفس فلا فرق وقد اختلف لتبلي  
المشايخ في ذلك قال أبو السعود ولعل في المسئلة قولين منهم من على الاول ومنهم من على الثاني اه (أقول)  
قد علمت ما قدمنا من سيدي الوالد انهما قولان معتدان وأن المتن على عدم قبولها وان لم يقس بها التهمة  
(قوله الانا كانت الصداقة متناهية) أي فانها لا تقبل لتهمة (قوله بلا اصرار) أي تقبل من مرتكب  
صغيرة بلا اصرار لان الامام من غير اصرار لا يقدح في العدالة اذ لا يوجد من البشر من هو معصوم سوى  
الانبياء عليهم الصلاة والسلام فهو دى اشتراط العممة المذهب الشهادة وهو مفتوح أما اذا أصر عليها  
وفرح بها واستخف ان كان عالما بقصدى به فهي كبيرة كإذ كره بعضهم (قوله ان اجتنب الكبار كلها  
وغلب صوابه على صفاته) الاوليان يقول على خطئه وأشار الى أنه كان ينبغي أن يرد بدل غلبة قال ابن  
الكال لان الصغيرة تأخذ حكم الكبيرة فالاصرار وكذا الغلبة على ما أفصح عنه في الفتاوى الصغيرة حيث  
قال العدل من يجنب الكبار كلها حتى لو ارتكب كبيرة تسقط عدالته وفي الصفات العبرة للغلبة والدوام  
على الصغيرة لتصريح كبيرة وانما قال وغلب صوابه (قوله وهو مني العدالة) قال الكال أحسن ما نقل فيها عن  
أبي يوسف أن لا يأتي بكبيرة ولا يصغر على صغيره يكون ستره كثر من هتكه وصوابه أكثر من خطئه  
ومروته ظاهرة ويسمى الصدق ويجنب الكذب دينية ومروءة اه قال القسستاني من اجتنب  
الكبار وفعل ما نه حسن وتعاونت مع صغيره فهو عدل وان فعل حسنة وصغيرين ليس بعدل اه قال في  
البرهي الاستفادة وهي بالاسلام واعتدال العقل ٢ ويعارضه هو يضلوه ويصده وليس لكل واحد بدرك  
مذاهب يتكفى لقبولها بأدانة كى لاتضع الحقوق وهو رجحان جهة الدين والعدل على الهوى والشهوة اه  
وعلمه فيه (قوله كل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة) أي كل فعل من الذنوب والمعاصي فهو كبيرة  
اذ يبعد أن يقال ان الكل في السوق مثلا لغير السوق كبيرة بل قالوا انما يحرم على ذلك اذا كان متعملا  
شهادة لا يضيع حق الشهادة وعبارة الخلاصة بعد أن نقل القول بأن الكبيرة ما فيه من نصوص الكتاب  
قال وأصحابنا لم يأخذوا بذلك وانما أنواعا لثلاثة معان أحدهما كان شفعان المسلمين وفيه هتك حرمة  
والثاني أن يكون فيمن ينادى المروءة والكرم فكل فعل يرفض المروءة والكرم فهو كبيرة والثالث أن يكون

الانا كانت الصداقة  
متناهية بحيث يتصرف  
كل في مال الآخر فتاوى  
المصنف معزى اليه  
الحكام (و) من  
(مرتكب صغيرة) بلا  
اصرار (ان اجتنب  
الكبار) كلها وغلب  
صوابه على صفاته درر  
وغيرها قال وهو معنى  
العدالة وفي الخلاصة  
كل فعل يرفض المروءة  
والكرم كبيرة وأقره  
ابن الكال قال

مطلب

العداوة اذا فسق بها  
لا تقبل شهادته على  
أحد وان لم يقس بها  
قبل على غير عدوه

٢ (قوله ويعارضه الخ)  
لهه ومعارضة فليحذر



مصر اعلى المعاصي والفجور اه وتقصي في قعر القدر بأنه غير منضبط وغير صحيح اه وإنظر المحشي فيما ذكرنا شارحها قال الآن راد الكبرية من حيث منع الشهادة قال القهستاني هذا التعريف غير الأصح قال في الزخيرة والأصغر أن ما كان شيعا بين المسلمين وفيه مثل حرمة الدين فهو من الكبار وكذا ما فيه نذ الروء والكرم وكذا الأمانة على المعاصي والحث عليها وفي معنى المقتى رفض الروء وتارك ما يعتدونه ويضعون رتبته عند أهل الفضل قال العيني اختلاف في الكبرية فقال أهل الحجاز وأهل الحذب حتى السبع المذكور في الحدب المشهور وهي الاشتراك بالله والفرار من الزحف وعقوق الوالدين وقتل النفس وهت المؤمنين والزنا وشرب الخمر وزاد بعضهم عليها كل الربا أو كل أموال الشاي بغريق وقبل ما ثبت حرمة دليل مقطوع به فهو كبرية وقبل ما فيه حد أو قتل فهو كبرية وقبل كل ما أصر عليه المرء فهو كبرية وما استغفر عنه فهو صغيرة والأوجه ما ذكرنا المشككون أن كل ذنب فوق ذنب ويحتج ذنب فيالتسقي ما فوقه فهو صغيرة وما لا يحتج فهو كبرية والأصح ما نقل عن شمس الأئمة الخوافي أنه قال كل ما كان شيعا بين المسلمين وفيه مثل حرمة الله تعالى والدين فهو من جملة الكبار اه (قوله ومضى ارتكب كبرية فسقط عدلته) غير أن الحكمين والعدالة تتركب الكبرية يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر الإدمان اه جوى وفي القهستاني عن قضاء الخلاصة المختار اجتنب الاصر ا على الكبار فلا ارتكب كبرية مرة قبلت شهادته قال في الفتح ومافي الفتاوى الصغرى العنل من يحنث الكبار كالحاشي أو ارتكب كبرية تسقط عدلته وفي الصغائر العبرية للقلبة لتصير كبرية حسن ونقله عن أدب القضاء لصمام وعليه المقول غير أن الحكمين والعدالة يتركب الكبرية يحتاج إلى الظهور فلذا شرط في شرب الخمر والسكر الإدمان والله سبحانه أعلم اه وإذا سقطت عدلته تعود إذا تاب لما صرحوا بأن المحدث في القنف إذا تاب فهو عدل أو أي أن لم تقبل شهادته \* لكن قال في البصر وفي الخاتمة الفاسق إذا تاب لا تقبل شهادته ما لم يرض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قدره ستة أشهر وبعضهم قدره سنة والصحيح أن ذلك منقوض إلى رأي القاضي والمعدل وفي الخلاصة ولو كان عدلا شهيد زور ثم تكلم به قد قبل من غير مرة اه وسأني الكلام عليه في هذا الباب وبقي باب الرجوع عن الشهادة في كلام الشرح وقدمنان الشاهد إذا كان فاسقا سار لا ينبغي أن يتغير بنفسه كي لا يطل حتى المدعى وصرح به في العدلية أيضا والخاتمة والظاهر أنه لا يجعل ذلك كما استظهر سيدي والدرجة الله تعالى قال في الخاتمة قبل التزكية والتعديل المعروف بالعدالة إذا شهد زور وعن أبي يوسف أنه لا تقبل شهادته أصلا بدال أنه لا يعرف توبته وروى الفقيه أبو جعفر أنه لا تقبل شهادته وعليه الاعتماد اه وفيها ومن أنهم القسق لا يطل عدلته والمعدل إذا قال الشاهد ومتهب القسق لا يطل عدلته اه ولا بأس بذكر أفراد سقطت عدلته من نص عليها منها الزكارة الصلاة بجماعة بعد كون الامام لا طعن فيه في دين ولا حال وان كل من أتى تركها بان يكون معتقدا فضيلة أول الوقت والامام يؤخر الصلاة وغير ذلك لا تسقط عدلته بالكلية وكذا من ترك الجمعة من غير عذر فمنهم من أسقطها بغير واحد كالخوافي ومنهم من شرط ثلاث مرات والأول أوجه وذكر الاسميني أن من كل فوق الشيع سقطت عدلته عند الأكثر ولا بد من كونه في غير ارادة التقوى على صوم القدا وموانسة الضيف اه والاعانة على المعاصي والحث عليها كبرية ولا تقبل شهادة التطبيق والرقاص والمجاز في كلامه والمنصرة بلا خلاف ولا من يخلف في كلامه كثيرا ولا تقبل شهادة البضيل والذي أخر الفرض بعد وجوبه لغير عذر ان كان له وقت معين كالصلاة بطلت عدلته وان لم يكن له وقت معين كالزكاة والمخالفات في رواية والمشايع وذكرا الخاصي عن قاض خان أن التقوى على سقوطها بتأخير الزكاة من غير عذر بخلاف تأخير الحجوز كوين بحر الهند لانه مخاطر بقبه ودينه من سكنى دار الحرب وتكتسبوا وهدم وعددهم لأجل المال ومثله لا يباي في شهادة الزور ولا تقبل شهادته من مجلس مجلس الفجور والمجانة والشرب وان لم يشرب كافى الهنديه وعمام ذلك في المطولات وفي البحر عن العتابة من أحر

ومضى ارتكب كبرية  
سقطت عدلته

مطلب  
في وقت الختان

مطلب  
لابأس للحمى أن يطلى  
عورة غيره بالشهوة  
إذا غص بصرة حالة  
الضرورة

مطلب  
في شهادة النحوى

(و) من (ألف) لو  
يعذر والألاوه نأخذ  
بمحر والاستهزاء بشئ من  
الشرائع كفر إن كان  
(وخصي) وأقطع  
(وولد الزنا) ولو بارأنا  
خلاف المال (وخصي)  
كأنق ومشكل لا افلا  
اشكال (وعتق لصيقة  
وعكسه) الإثم لما  
في الخلاصة شهد بعد  
عتقه ما أن التني كذا  
عند اختلاف يائع  
ومشتر لم تقبل

قوله ابن شبة هو  
عبد الرحمن بن شبة بن  
عثمان العديري الحلي  
نأزن الكعبة وهو غير  
ابن أبي شبة هـ  
محققه

مطلب  
في جهة شريح القاضي

بينه لمن يسمع الحرم لم يقطع عدائته هـ (قوله) ومن (ألف) اذ تقبل شهادة الكبير الذي لم يختن لان  
العدالة لا تخطئ بترك اثنتان لكونه سنة عندنا كذا أطلقه في الكفر وغيره وبمعهم المصنف (قوله) وللعذر  
بأن يترك خوفه على نفسه أما إذا تركه بغير عذر لم يقبل كإفشاء قاضيان وقيد في الهداية بأن لا يترك  
استخفافا بالدين أما إذا تركه استخفافا لم يقبل لأنه لم يبق عدلا ولا يقبل شهادته تصح إمامته كافي فتح  
القدير واختلاف في وقته فالإمام لم يقدره وقام معلوما للجمهور ودانص به وهذا إحدى المسائل التي توقف  
الإمام في الجواب عنها وقدره المتأخر ون واختلفوا واختار أن أول وقته سبع وأخرا ثمانية عشر كذا في  
الخلاصة من باب العين في الطلاق والعناق ولعل أن سبع سنين أول وقت استغفانه الصبي عن الفير في الاكل  
والشراب واللبس والاستنجاء بحيث يعمل مثله وقت الاحتياج إلى التأديب وتهذيب الأخلاق وإذلك كان  
ذلك نهاية مدة الحضنة بل وقت كونه مأمورا بالصلاة ولو بدنا ومن جعله لختان أيضا وكونه ابن ثني عشرة  
سنة وقت المراهقة السنة واحتمال البلوغ فيه فحينئذ يجري عليه قلم التكليف فزاد وجوبه سنة وندبا  
ومن جعلته كشف العورة وهو حر أم على البالغين من غير حرز مظهر أن وقت اثنتان على الوجه المستحسن  
عنده فلو قال رجل إن بلغ ولدي لختان فلم أختنه فأمر أن يطلق فإن نوى أول الوقت لا يختن ما لم يبلغ سبع  
سنين وإن نوى آخره قال الصدر الشهيد المختار أنه اثنا عشر سنة وهو سنة رجل مكرمة لفساد أذجاع  
المختونة الذو كان ابن عباس لا يميز بينة ألف ولا شهادته هـ يحرم مخلصا فائدة من كراهية فتاوى  
العتابي وقيل في ختان الكبير إذا أمكن أن يختن نفسه فعل والألم يفعل إلا أن يمكنه أن يتزوج أو يشتري  
خاتمه فحينئذ ذكر الكرخي في الكبير يختنه الجاهلي وكذا عن ابن مقاتل ٢ لابأس للحمى أن يطلى عورة  
غيره بالنورة انتهى لكن قال في الهدية بعد أن نقل عن التتارخانية أن أخصه كان لا يرى بأسا بظن  
الجاهلي إلى عورة الرجل ونقل أنه ما يباح من النظر لرجل من الرجل يباح للمس ونقله عن الهداية ونقل  
ما نقلناه لكن قدمه إذا كان بغض بصرة ونقل عن الفقه أي البت أن هذا في حالة الضرورة لا في غيرها  
وقال وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه سده إذا توارى كافي الحفظ (أقول) ومعنى ينبغي هنا وجوب  
كما يظهر فأمثل (قوله) يحرم ومثله في التتارخانية (قوله) والاستهزاء بشئ من الشرائع كفر أشار إلى فائدة  
تقصده في الهداية بأن لا يترك اثنتان استخفافا بالدين (قوله) إن كان عبارته والألف لأنه لا يخل بالعدالة إذا  
تركه استخفافا بالدين قال الرازي لم يرد بالاستخفاف الاستهزاء لأن الاستهزاء بشئ من الشرائع كفر وأما  
أراد به التواني والتكاسل هـ ح وكذا ذكر مثله عمر بن زاذم في وأعبارة الدور (قوله) ٣ (وخصي) يفتح  
الغامز وع الحاصل أن عمر رضي الله تعالى عنه قبل شهادة علقمة النحوي على قدماء من مظلومين وأه ابن شبة  
٤ ولأنه قطع منه عضو فلما أقصر كن قطعت يده فلما فهو مظلوم لم لو كان ارتضاء لنفسه وقعه مختارا متع  
فتح (قوله) وأقطع إذا كان عدلا لم يرد أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع يد رجل في السرقة ثم كلن بعد  
ذلك يشهد يقبل شهادته من (قوله) وولد الزنا) لأن فسق الولد لا يجب فسق الولد ككفرهما من  
(قوله) ولو بارأنا أي ولو شهدا زنا على غيره تقبل أطلقه فحمل ما إذا شهدا زنا أو بغيره خلافا لما لا في الأول  
كافي المنع (قوله) كافي تقبل مع رجل وامرأتين غير حد وقود (قوله) ومشكل لا في كل الأحكام شر بلائية  
والأولى أن يقول وهو كافي (قوله) وعتق لمعتقه أي تقبل شهادته لأن شريح يحفل بشهادة قنبر له صلى وهو  
عسقه وأشار بالإلام إلى أن شهادته على المعتق تقبل الأولى كما صرح به مشابوه وعكسه وقنبر يفتح القاف  
وأما بضم القاف فسد بسببه ذكره الذهبي في منتهى الأنساب والأسماء ٥ وشريح من الحرفين من قيس  
الكوفي البصري القاضي أبو أمية تابعي ثقة وقيل له حجة مات قبل الثمانين أو بعدها وه مائة وثمان سنين أو  
أكثر واستشفاه عمر رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك قاضيا نحو سبعين سنة الثلاث سنين  
استمتع فيها من القضاء في سنة الحج في حق ابن الزبير حيث استعفى الحاجج من القضاء فأعفاه ولم يقض إلى أن  
حان الحج كافي الجرح وشريح جلال الدين السبكي على المنار (قوله) أن التني كذا ولو شهدا بياضه أو براءته تقبل

مقلدس (قوله لجر النفع ثابت العتيق) لانه لو اشتهدتهما التحالف فوسخ البيع المقتضى لابطال العتيق من  
 لكن تقدم في آخر باب الاقالة انه لا يخالف بعد خروج المبيع عن ملكه لانه بشرط قيام المبيع عند الاختلاف  
 في التحالف الا اذا استهلك في بدائع غير المشتري فراجع وتأمل (قوله ومن محرم رضا) كاشمته وفي  
 الأفضية تقبل لأبويه من الرضاع ولين أرضعته امرأته ولامرأته وابنتها زانية من الشهادة (قوله أو  
 مصاهرة) كأمرأته وبنتها وزوج بنته وامرأته وأبنة وابنة الاملاك بينهم معتق والأبى محصنة ولا  
 بسوطة لبعضهم في مال بعض فلا تحقق التهمة بخلاف شهادته لقراءته ولأنه درر ومثله في العسر (قوله إلا  
 اذا امتدت الخصومة) أي سنين كافي المنع عن القضية والظاهر أنه اتفاق قال ابن وهبان وقيل ذلك أن يطرد  
 في كل قرابة والفقهاء فيه لما كثر منه التردد مع الخاص صار بمنزلة الخصم للذي عليه قال أبو السعود  
 والتقدير بعدم الخصام على القول به لا يخص الشهادة للاح ونحوه اه قال الملا عبد الحليم ولا يذهب عليه  
 أن المعتقد عليه قبول شهادة عدو سبب الدنيا وعدل أي بغير دال الخصومة على ما تقدم وقال الشافعي ذلك لأن  
 المتردد المذكور بمنزلة المذنب بخلاف العدو بغير (قوله على ما في القضية) يعني اذا كان مع المذنب أخ أو ابن  
 عم يخصمان لم مع المذنب عليه ثم شهدا لا تقبل شهادتهما في هذه الحالة بعد هذه الخصومة وكلما كثر قرابة  
 وصاحب تردد في الخاصة سنين لانه بطول التردد صار بمنزلة الخصم للذي عليه كافي الوهابية (قوله وفي  
 الخرافة الخ) أي خاصهما عند أداء الشهادة عليه بأنه نسبهما إلى الكذب فدفعا عن أنفسهما ومسئله القضية  
 فيما اذا خصهما مع قريبه على الحق الذي يدعي (قوله تقبل لو عدولا) قال في المنع عن البصر وينبغي حله  
 على ما اذا لم يساعدا المذنب في الخصومة أو لم يذكر ذلك توفاها اه ووفق الرمي بغير محبت قال مفهوم قوله  
 لو عدولا أنهم اذا كانوا مستورين لا تقبل وان لم تتعدا الخصومة للتهمة الخاصة وأذا كانوا عدوا لا تقبل  
 لارتفاع التهمة مع العدالة فحمل ما في القضية على ما اذا لم يكونوا عدوا ووافقا ما قلناه أشبه لان المعتد في باب  
 الشهادة العدالة (قوله على عبد كافر مولا مسلم) لان هذه شهادة قامت على إثبات أمر على الكافر قصدا  
 وزنه من الحكم على المولى المسلم ضمنا على أن استحقاق ماله المولى غير مضاف إلى الشهادة لانه ليس من  
 ضرره وجوب الدين عليه استحقاق ماله المولى لا يحال قبل بطل عنه في الجلة (قوله لا يجوز عكسه) وهو ما اذا  
 كان العبد مسلما مولد كافر يعني لا يجوز شهادة الكافر على عبد مسلم مولد كافر وعلى وكيل مسلم موكله  
 كافر فان كان مسلما له عبد كافر أذن له بالسبع والشراء فشهد عليه شاهدان كافرين بشره أو بيع حازت  
 شهادتهما عليه لان هذه شهادة قامت على إثبات أمر على الكافر قصدا وعلى المسلم ضمنا كما تقدم ولولأن  
 مسلما وكل كافر ابشراء أو بيع فشهد على الوكيل شاهدان كافرين بشره أو بيع لا تقبل شهادتهما عليه  
 لانها شهادة كافر قامت لإثبات حق على مسلم قصدا كافي الدرد والفرق (قوله ان لم يكن عليه دين مسلم) هذا  
 ظاهر ان كانت التركة لا يخرج منها الدين وأما اذا كانت متقسمة لم يكن فيها شبهة أنها شهادة على تقصص  
 حق مسلم وفي المنع نصرا في مات عن مائة فأقام مسلم شاهدين نصرانيين عليه عاهة ومسلم ونصراني عيشته  
 فالتثان له والساق بينهما اه أي لان شهادة أهل النعمة على المسلم لا تقبل وعدنا لا تقبل في مشاركة الذي  
 للمسلم في المائة والحاصل أنها أثبت الدين على الميت دون المشاركة مع الغير المسلم وأن المسلم لم يدعى المائة  
 مع النصرا في صار طالبا لنفسه والنفرد يطلب كلها فمقسم عول اعتدلا ما لم فله في الكل الثلث لان له نصيبين  
 والمسلم الثلث لان له نصف فقط ولكن لما ادعاهم النصرا في قسم بينهما قال سبني الوالد النصرا في مات وترك  
 ألف درهم وأقام مسلم شهودا من النصرا في على ألف على الميت وأقام نصرا في آخرين وكنت فالألف  
 المتركة للمسلم عنده وعند أي وصف يتعاضدان والأصل أن القبول عندهم في حق أثبت الدين على الميت فقط  
 دون إثبات الشراكة بينه وبين المسلم وعلى قول الثاني في حقهما خيرة ملخصا وبه يظهر أن قبولها على الميت  
 غير مقيد على أن لم يكن عليه دين مسلم نعم هو قيد لا يثبتها الشراكة بينه وبين الذي لا عرفاذا كان الآخر  
 نصرا أيضا يشاركه والأقاليل المسلم لا يشاركه إن لم قامها على المسلم وظهر أيضا أن المصنف ترك قيدا لإبد

لجر النفع ثابت  
 العتيق (ولأخيه وعه  
 ومن محرم رضا أو  
 مصاهرة) الا اذا امتدت  
 الخصومة وخاصمه  
 على ما في القضية وفي  
 الخرافة لخاصم الشهود  
 والمذنب عليه تقبل  
 لو عدولا (ومن كافر  
 على عبد كافر مولا مسلم  
 أو على وكيل كافر  
 موكله مسلم لا يجوز  
 عكسه) لقامها على  
 مسلم قصدا وفي الأول  
 ضمنا (و) تقبل (على  
 ذي ميت وصيه مسلم  
 ان لم يكن عليه دين  
 مسلم)

منه وهو ضيق التركة عن الدينين والا لا يلزم قيامها على المسلم كما لا يخفى هذا ما طهره بعد التنقية التام **(قوله)** بحر) نص عبارته وتقبل شهادة الذي دين على ذي عتق وان كان وصيه مسلماً بشرط أن لا يكون عليه دين لمسلم فان كان فقد كنهه عن الجامع اهـ والذي كتبه هو قوله نصرا في ما عن مائة فاقام مسلم شاهدين عليه بمائة ومسلم ونصرا في بطلته فالثالث له والباقي بينهما والشركة لا تمنع لانها باقراره اهـ وجهه ان الشهادة الثانية لا تثبت للذي مشاره جميع المسلم كما قدمناه ولكن المسلم الذي يطلب كلفه انقسم عولاً فذى الكل الثلثان لان له نصفين والمسلم الآخر الثلث لان له نصفاً فقط لكن لما اذاع مع النصرا في قسم الثلث بينهما وهذا معنى قوله والشركة لا تمنع لانها باقراره قال سيدى الوالدو يقدمين البصحة وهو ما كان ناشأ بالينة أو الاقرار في حال الصحة وقد ربح بعضهم على بعض كالدين الثابت على نصرا في بشهادة المسلمين فانه مقدم على الثابت بشهادة أهل الذمة عليه والدين الثابت بدعوى المسلم عليه يقدم على الدين الثابت عليه بدعوى كافر اذا كان شهودهما كافرين أو شهود الكافر فقط اما اذا كان شهودهما مسلمين أو شهود الكافر فقط فهما سواء اهـ فاقهم وتعلم الكلام على هذه المسئلة وفر وعما يطلب من الجهر وحاشته لسيدى الوالد قال الربى في حاشيته على البحر فحصل أن الوصى بخلافه الوكيل في البيع والشراء وقد تقرر أن الوكيل في الحقوق المتعلقة بما أتى بالبيع والشراء أصيل والوصى قائم مقام الوصى وقول صاحب الظهيرية استحسانا صريح في أن العمل به وقد قصر صاحب الخطب على الظهيرية اهـ **(قوله كافر)** أى في القيد الكافر وسيد مسلم والوكيل الكافر وهو كله مسلم وراى في الاشياء عليها اثبات نو كيل كافر كراى كافرين بكل قوله بالكوفة على خصم كافر فتعدى الى خصم مسلم اهـ **(قوله)** وأضروا في مستثنين) حل القول فيه ما في الشرع بل لا يثبت على ما اذا كان انصهر المسلم مقر بالدين منكر الوصاية والنسب فتقبل شهادة الدينين لانها شهادة على النصرا في الميت أو مالو كان منكر الدين كيف تقبل شهادة الدينين عليه **(قوله وأحضر)** أى الوصى **(قوله ابن الميت)** أى النصرا في **(قوله)** فاذعى على مسلم يعنى) أى ثابت أى واقام شاهدين نصرايين على نسبة تقبل استحسانا **(قوله)** وجهه في الدور) حيث قال فيها وجه الاستحسان أن المسلمين لا يحضرون موت النصراي والوصايا تكون عند الموت غالباً وسبب نفي النسب النكاح وهم لا يحضرون نكاحهم فلم تقبل شهادة النصراي على المسلم في اثبات الايصال الذى ساء على الموت والنسب الذى ساء على النكاح أدى الى ضياع الحقوق المتعلقة بالاىصال فتقبلت ضرورة كاقبلت شهادة القابلة اهـ قال عبد الحليم في حاشيته وفيه اشارة الى حادثة الفتوى وهي نعمة أسلمز وجهات مات فاذعت مهرها عليه بوجه خصم شرعى قبلت شهادة أهل الذمة لثبوت مهرها عليه فضرورة عدم حضور المسلمين نكاحهم **(قوله)** والعمال) بضم العين وتشديد الميم جمع عامل وهم الذين يأخذون الحقوق الواجبة كالخراج ومحرم عند الجمهور لأن نفس العمل ليس بفسق فيعض الصحابة رضي الله عنهم عمال **(قوله)** للسلطان) هذا هو المراد بهم عند عامة الشافعيين كافي البحر وفيه عن السراجية معز بالى الفقيه أى السلطان كان العامل مثل عمر بن عبد العزيز في شهادة جازة وان كان مثل يزيد بن معاوية فلا اهـ وفي اطلاق العامل على الخليفة نظر والظاهر منه أنه من قبل علام من الخليفة اهـ **(قوله)** الا اذا كانوا أعوانا على الظلم الخ) أى كعمال زماننا قاله نغرا الاسلام لكن نقل في البحر عن الهداية أن العامل اذا كان وجهياً الناس زامياً ولم يحاز في كلامه تقبل شهادته كافر عن أبي يوسف في القاسق لأنه لو جاهدته لا يثبت على الكذب يعنى ولو كان عوناً على الظلم كافي العناية اهـ **(قوله)** كرئيس القرية) هو المحسى شيخ البلد ومن أعوان الناس على الظلم لغيرهم غير ظلم الناس لانفسهم خاصة ويسمى في بلادنا شيخ القبيلة وشمس القرية قال في الفتوح وقد منعنا عن البردوى أن القائم تزيع هذه التواثيب السلطانية والجبايات بالعدل بين المسلمين ماجور وان كان أصله ظلماً فعلى هذا تقبل شهادته اهـ **(قوله)** والجاني) أى جاني الظلم **(قوله)** والصراف) الذى يجمع عند المال و يأخذ طوعاً **(قوله)** والمعزفون) بالاولو في بعض النسخ العرفون بالاعطاف على المجرور وهو الصواب وهم الذين يعرفون عن قدر الأشخاص الذين في المركب لياخذ الحالك منهم شيئا مغلويا مصادرة

بمجرور في الاشياء لتقبل  
شهادة كافر على مسلم  
الإبتعا كما مر أو  
ضرورة في مستثنين  
في الايصاء شهد كافران  
على كافر أنه أوصى الى  
كافر وأحضر مسلماً  
عليه حق لئلا وفي  
النسب شهدنا  
أن النصرا في ابن الميت  
فاذعى على مسلم يعنى  
بهذا استحسان  
وجهه في الدور  
(والعمال) السلطان  
(الا اذا كانوا أعوانا  
على الظلم) فلا تقبل  
شهادتهم لقلته تطلهم  
كرئيس القرية والجاني  
والصراف والمعزفون  
في المركب

مطلب

حادثة الفتوى

مطلب

أسلمز وجهات تقبل  
شهادة أهل الذمة على  
مهرها

مطلب

في شهادة شتم القرية  
وموزع التواثيب

(قوله والعرفه في جميع الاصناف) هم مشايخ الحرف قال سيدى الوالوجه الله تعالى بعد كلام وبه يعلم ان شهادة الفلاحين الشيخ فر بنهم وشهادتهم للقصاص الذى يقسم عليهم وشهادة الرعية على كلهم وعالمهم ومن له نوع ولا به عليهم لا يجوز اه (اقول) لكنه مقيد بما ساقى فر يباع الهند به من أنهم اذا كانوا يحضرون وهو ما اذا كانوا ثمانية تأمل (قوله) ومحضرة قضاء العهد أى الذى يحضر الاخصام لقاضى لقولهم الرشا ولعدم المروءة فيهم والمراد بالعهد الزن أى قضائهم فكيف الحال في زماننا ط (قوله) والوكلاء المفتعلة لعل المراد بهم من يتوكل في الدعوى والخصومات وذلك لانه قد شوهدهم قلة المبالاة في الاحكام وأخذلوا غير ذلك وانما جعلوا مفتعلة لان الناس لا يقصدون منهم الا الاعانة على أغراضهم بحيلهم ولم يقصدوا التوكيل حقيقة فقط (قوله والصكالك) يضم الصاد المهمة جمع صكالك بفتحها قال في البراز يقرن الشهادات والصكالك تقبل في الصحيح وقيل لالانهم يكتبون اشترى وباع وضمن الدرك وان لم يقع فيكون كذبا ولا فرق بين الكذب بالكلمة والصكالك قلنا الكلام في كاتب غلب عليه الصلاح وشهده يحقق ثم يكتب ط عن الجوى أى وماذا كرم الكسب عفو لانهم يحفظون ما كتبوا قال الرمى في حاشية النخ وفي اجابات البرازية لا تقبل شهادة الدلال ولا محضرة قضاء العهد والدلالا مفتعلة والصكالك اه (اقول) وسأبقى في شرح قوله أو يقول أو يأكل على الطريق أى انما لا تقبل شهادة النخاس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لا يخلف ولا يكتب ونقله عن السراج هنا وقد رأينا في كلامهم كثيرا وأقول قد ظنهم من هذا ان شهادة الدلال والصكالك ونحوهما لا ترد لمجرد الصناعة بل مباشرة ما لا يحصل شرعا وانما تنصيص العلماء على من ذكرنا لشهادته منه تأمل (قوله) وضمان الخفات) يضم الضاد المهمة وتشديد الميم قال الكمال عاطفا على من لا تقبل شهادته وانما هو كذا على اقرار باطل وكذا على فعل باطل مثل من يأخذ سوق النخاسين مقاطعة أو شهد على وشقيها اه وقال المشايخ ان شهدوا وحصل عليهم اللعن لانه شهادة على باطل فكيف هؤلاء الذين يشهدون من مباشرى السلطان على ضمان الخفات وعلى الخصوسين عندهم والذين في ترسيمهم اه (قوله) كقاطعة سوق النخاسين) كمن يأخذها بقطعة من المال يجعلها عليه مكساو ويحطب في بعض الكتب بانه المهمة جمع نخاس وهو بائع الدواب والرقيق والاسم النخاسة بالكسر والفتح من نخس من باب نصراد اغرز مؤخر الدابة بعد دوحه كفى القاموس وقد جعل في الاسواق التي تباع فيها الخمر مكاسون فلا تقبل شهادتهم (قوله) حتى حل لعن الشاهد) أى الذى شهد على صلح مقاطعة النخاسين كفى النخ وليس المراد لعن المعن لعدم جواز بل المراد بان يقال لعن الله شاهد ذلك قال الفير الرمى في فتاواه (٣) في رجل قاطع على مال معلوم احتساب فنهى عن العمل يصح ذلك أم لا أحب لا يصح ذلك باجماع السلفين فلا يطالب المحاسب عما التزمه من المال ولا يصح الدعوى في ذلك ولا تمام البينة عليه ولا يخل لقاضى بسماع مثل هذه الدعوى سواء وقعت بلفظ المقاطعة أو بالاتزام كإثبات بخط الثقات اه ووجهه أن المقاطعة لا يتصور أن تكون بيعا لعدم وجود المبيع وزومه شرعا ولا اجارة لانها بيع النافع وإذا وقعت باطله كانت كالعدم ولا فرق بين مقاطعة الاحتساب ومقاطعة القضاء فعلى القاطع على القضاء ما على القاطع على الاحتساب ولا يستل عن جواز بل نسل عن كفر مستحبه وشعاطيه كفى البرازية قال مؤيد زبد استل الصفار عن رجل أخذ سوق النخاسين بمقاطعة من الدواب واشهد على كتاب المقاطعة انسا اهل له أن يشهد قال اذا شهد حل عليه العن ولو شهد على مجرد الاقرار وقد علم السبب فهو ايضا ملعون ويجب التعرض عن تحمل مثل هذه الشهادة وكذا كل اقرار يناه على حرام (قوله) ورعاياهم) أى رعايا المال والنواب (قوله) لا تقبل) لهمهم وميلهم خوفا منه قال في البصر وفي شرح المنظومة أمير كبرادى فشده عماله ودواؤه ونوابه ورعاياهم لا تقبل اه قال الرمى يؤخذ منه أن شهادة عمادة الملازمين كملازمة العدل لولا كثرة لا تقبل وهو ظاهر ولا سيما في زماننا هذا تأمل وقد اقتبس من امر اوراقه الموقى الصواب ومثله في شهادات جامع افتتارى بصيغة أعوان الحكماء وكلاء على باب القضاء لا تسمع شهادتهم لانهم يسعون في ابطال حق المستحق وهم فساق والله تعالى أعلم قال في الهندية

والعسوفه في جميع  
الاصناف ومحضرة  
العهد والوكلاء المفتعلة  
والصكالك وضمان  
الخفات كقاطعة سوق  
النخاسين حتى حل لعن  
الشاهد لشهادته على  
باطل فتح ومحضرة  
الوهابية أمير كبير  
ادعى فشده عماله  
ونوابه ورعاياهم لا تقبل

مطلبه  
لاتصح المقاطعة بما لا  
احتساب بقرينة

شهادة (٣) الجند لا يرا تقبل ان كانوا يحصون وان كانوا لا يحصون تقبل نص في الصيغة في حد الاحصاء مائة ومادونه وما زاد عليه فهو لا لا يحصون كذا في حواهر الاختلاط اه نقلا عن الخلاصة (قوله) كشهادة المزارع (رب الارض) فاتها لا تقبل لفساد الزمان اه ذكره عبد البر وظاهره وان كانت الشهادة لا تتعلق بالمزارعة ط قال الرعي قيسه في العينة فيما اذا كان البذر من رب الارض ووجهه ان وجود المزارعة الحاضرة ثلاثة ان يكون الارض والبذر والبرق لواحد والعمل من الآخر فيكون الررع لصاحب البذر ويكون ما يأخذه العامل في مقابلة عمله فهو اجر خاص فلا تقبل شهادته لمستأجره وكذا ان كان الارض والبذر لواحد والعمل والبرق لآخر فيكون اجر اجار بما يأخذه من المشروط والبرق ربع آله لا لعمل الثالث ان تكون الارض لواحد والبرق لآخر فيكون الخلل جرب البذر وما يأخذه من الارض اجرة أرضه والمزارع مستأجر لأرض عماء يدفعه لصاحبها من المشروط ومن استأجر أرضا من آخر قصص شهادته له ولا تصح المزارعة في غير هذه الوجوه الثلاثة كما عرف بابها (قوله) وقيل أراد بالمال هذا يمكن في مثل عبارة الكثرة لم يقل الا اذا كانوا اعدا (قوله) المحترفين أي الذين يؤثرون انفسهم للعمل فان بعض الناس رد شهادة أهل الصناعات الخسيسة فأوردت هذه المسئلة على هذا الظاهر بما جملتهم وكيف لا وكسبهم أغلب المكاسب كما في البصر قال الرعي فصر أن العبرة للعدالة لا للقرعة وهذا الذي يجب ان يقول عليه وينبغي به فانزى بعض أصحاب الحرف الدينية عندهم من الدين والتقوى ما ليس عند كثير من ارباب الوجاهة وأصحاب المناصب وذوى المراتب ان كرم عند الله اتقا كره فيكون في ايراد الشارح هذا القول رد على من رد شهادة أهل الحرفة الخسيسة قال في الفتح وأما أهل الصناعات الدينية كالنقوش والربال والحائك والحجام فقبل لا تقبل والاصح انها تقبل لانه قد تولاها قوم صالحون فمالهم القلاح لا يبنى على ظاهر الصناعة وعمامة فيه فراسخه (قوله) وهي حرفة آتاه واجدانه) ظاهرها انها اذا كانت حرفتهم لا تكون دينية ولو كانت دينية في ذاتها وهو خلاف ما يعطيه الكلام الا في (قوله) والافلام ومثله) أي بان كان أبوه تاجرا وحرفه هو الحياكة أو الخلافة وغير ذلك (قوله) فلا شهادته) أي لا تركا له الدانة ومثله نظرا لانه يخاف لمساخده يعني صاحب الدانة قريبا من ان صاحب الصناعة الدينية كالربال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه (قوله) لماعرف في حد العدالة) قال القهستاني بعد تناول النقابة ومن احتجب الكبار ولم يصر على الصفة وتوغل صوابه على خطه ما نصه كان عليه ان يرد يد ايا آخر اذ في تعريف العدالة وهو ان يحتجب الاعمال العادلة على الدانة وعدم المروءة كالقول في الطريق اه وهو يقتضي رد شهادة ذي الصناعة الدينية غير المروءة وان تكن معصية فتأمل ط وتحقيقه ما ذكر في المقالة الاثنية (قوله) فتح لم ارم في الفتح بل ذكر في البحر بصيغة ينبغي حيث قال وينبغي تقييد القول بان تكون تلك الحرفة لا تامة به ان تكون حرفة آتاه واحد او افلام ومثله اذا كانت حرفة دينية فلا شهادة لماعرف في حد العدالة اه قال الرعي وعندى في هذا التقييد نظر نظري فلو تأمل اه أي في التقييد بقوله بحرفة لا تامة فقلت ووجهها انهم جمل العبرة للعدالة لا للقرعة كما من ذي صناعة اتقى من ذي منصب ووجهه على ان الغالب انه لا يضل عن حرفة أبيه الى اذ في منها الاقله ذات يده أو صوبته عليه ولا سيما اذا علم باهله أو ووصيه في صغره ولم يتن غيرهما فتأمل وفي حاشية ابن السكوت في نظر لانه يخاف لمساخده هو قريبا من ان صاحب الصناعة الدينية كالربال والحائك مقبول الشهادة اذا كان عدلا في الصحيح اه وقدمنا قريبا قال سدي الوالد بدو عن بان مراده ان عدوه عن حرفة أبيه الى اذ في منها دليل على عدم المروءة وان كانت حرفة أبيه دينية فننبئ ان يقال هو كذلك ان عدل بلا عذر تأمل اه (أقول) فالجواب ان الاعتبار للعدالة لا نظر في الحرفة الا اذا عدل عن حرفة آتاه الشريعة الى الحرفة الخسيسة اذا كان بلا دواعي اليمن هجر أو عدم أسباب أو قلة بد تقصير عن حرفة أبيه ولا سيما اذا كان أبوه أو وصيه غلبه في صغره هذه الحرفة الدينية فكبر وهو لا يعرف غيرها ما اذا كان بلا دواعي فيدل على رذالته وعدم مروءته ومبالاة وهذا ما يسقط العدالة أما لو كان انتباه

كشهادة المزارع رب الارض وقيل أراد بالمال المحترفين أي حرفة لأخسيسة وهي حرفة آتاه واحد او افلام ومثله لا دينية فلا شهادته لماعرف في حد العدالة فتح وأقره المصنف

مطلب الجند اذا كانوا يحصون لا تقبل شهادتهم للايمروالا تقبل وحد الاحصاء مائة

لا حذره الا عذارا المذكورة فتقبل اذا كان عدلا ولا وجه له شهادة فتعين ما قلنا **(قوله لا تقبل من اعمى)**  
 في شيء من الحق وقد بناه وعينا منقولاً وأغفار انهم سألوا والعلية فيه أن الاداء يقصر الى التبين بالاشارة بين  
 المسبوبة والشهود عليه ولا يعز الا على الابانة فتحت عليه التبين من الخصم بالثبوت تنبها لثبوت **(قوله)**  
 ولو قضى صم) أي قاصر ولو حنفياً في هذا الملاقاة يحمل على قاصر يرى قبولها كمالاً ط **(قوله ما لو عي بعد الاداء)**  
 لان المراد بعدم قبولها عدم القضاء بها لان قيام اهليتها ط وقت القضاء صبر ووجه حاجته عنده  
**(قوله وما جاز بالسماع)** أي كالنصب والموت وما يجوز الشهادة عليه بالشهرة والسماع كافي للخلاصة **(قوله)**  
 خلافاً للثاني أي فيما لو عي بعد الاداء قبل القضاء وما جاز بالسماع كافي فتم القيد وروى عن  
 الامام واستظهر قوله بالاول صدر الشريعة فقال وقوله أظهر لكن رد في البعقوبة بأن المفهوم من سائر  
 الكتب عدم أظهرته وأما قوله بالثاني فهو روى عن الامام أيضاً قال في البحر واختاره في الخلاصة ورده  
 الرمي بأنه ليس في الخلاصة ما يقتضي ترجيعه واختياره نعم قال ط ووجهه في النصاب من غير ذلك خلاف كما  
 في الجوى اه **(أقول)** وهو ترجيع له لكن عزاً في الخلاصة الى النصاب وفي النصاب يتعسر عرض الحكاية  
 الخلاف وفي حاشية النذر الرمي على المنع عند قوله ودخل تحتها ما كان طريقه السماع خلافاً لابي يوسف كما في  
 فتح القدير **(أقول)** عبارة فتح القدير وقال أبو يوسف يجوز فيما طر به السماع وما لا يكتفي فيما السماع اذا كان  
 بصيرا وقت الحمل اعمى عند الاداء اذا كان يعرفه باسمه ونسبه اه **(أقول)** ففي العبارة خلافاً لابي يوسف فيما  
 طريقه السماع أو لا رفر فيما طر به السماع وقد تبين الشارح شبهة في ذلك فان هذه عارته من ما يجوز ولا  
 يخفى ما فيها من ايهام اختصاص مذهب أبي يوسف بما طر به السماع وليس كذلك وفي القيد وقد في النسخة  
 قول أبي يوسف عما اذا كانت شهادته في الدين والعقار أما في المنقول فأجمع علماً بأن ما لا تقبل **(أقول)** وفي  
 الحقائق وقال في العون خلاف فيما لا يحتاج فيه الى الاشارة وفي غير الحدود وقال في النسخة خلاف فيما  
 لا يجوز لشهادة بالشهرة والسماع أما في خلافه فتقبل شهادة الا على خلاف اه وهذا مخالف لافي أكثر  
 الكتب من أنه لا تقبل شهادة تعدد أي حشيفة ومحمد فيما طر به السماع أو لا فارجع الى الشروح والفتاوى ان  
 ثبت قال في صدر الشريعة في مسألة الأعمى العي بعد الاداء قبل القضاء (٢) خلافاً لابي يوسف وقوله أظهر  
 قال آخر زاده في حاشيته وجه الاظهر أن العي اذا لم يكن مانعاً عن الاداء اذا تحمل بصيراً عند أبي يوسف فعدم  
 كونه مانعاً عن القضاء بعد ادائه بصيراً يكون في غاية الظهور عندها لانه لا تأثير في نفس قضاء القاضي العي  
 العارض للشاهد بعد ادائه شهادته اه **(قوله مطلقاً)** سواء كان فيما يجري فيما السماع أم لا وفي البحر ولا تقبل  
 شهادته سواء كانت بالاشارة أو بالكلام **(قوله بالاولى)** لان في الاعمى انما تصحق التهمة في نسبه وهذا تصحق في  
 نسبه وغيرهما من قدر الشهود به وأما آخر كذا في القيد ولا به لاعارته أصلاً بخلاف الاعمى وفي المبسوط انه  
 باجماع الفقهاء لان نقطة الشهادة لا تصحق بحكم الكلام على ذلك في القيد **(تنبيه)** نصوا على أن نية السمع  
 أفضل من نية البصر لعموم منفعتها فانه بذلك من كل الجهات بخلاف البصر ولا نه لأن في مجالسة أخص  
 بخلاف الاعمى ولا نه بذلك التكليف الشرعي بخلافه ط **(قوله ومروءة)** لان الشاهد من قبل الولاية ولا  
 ولا يه في أحد فلا تقبل شهادته ولو على كافر أو مرءة مثله في الاصح كما قدمناه موصفاً **(قوله ومروءة)** ولو لم يكتب  
 أو مديراً أو أمراً لاذ لا ولاية على نفسه كالصبي فقل غير الأولى قال في الحواشي السدي في قوله ولا يه كما ينسب  
 من أوائل عزل الوكيل والعبد مجوراً كان أو ذوقاً لمجوراً وكالته فتأمل في جوابه اه قال سدي والودعة  
 في كل صبي بعقل وقد يقال ولا يه في الوكيل كالة غير أهلية تأمل **(قوله)** أو مضطراً أشار به الى أن المراد من  
 الملول من فمردق والافالول لا يتناول المكاتب والبعض قال سدي والودعة في المرض كالمكاتب  
 في زمن السعاية عند أبي حنيفة وعندهما مردون اه **(أقول)** والمراد بالمرض مرض الموت وكان الثالث  
 يضيق عن قيمته ولم يجز الوثنية **(تنبيهات)** عن عم وأمين وعبد في أغنية هما الم شهدا بنية أحدهما

لا تقبل من اعمى  
 أي لا يقضي بها ولو  
 قضى صم وعم قوله  
 مطلقاً ما لو عي بعد  
 الاداء قبل القضاء  
 وما جاز بالسماع خلافاً  
 للثاني وأقله عدم قبول  
 الاخرس مطلقاً بالاولى  
 ومروءة ومكاتب  
 مكاتباً أو مضطراً

بعضها ألت أي أنه أقر بها في حجة لم تقبل عنده لأن في قبولها ابتداء بطلانها انتهاء لأن معقوب البعض ككتاب  
 لا تقبل شهادته عنده لا عندهما لأنه حرم يدون ولو شهد أن الثانية أخت المستقبل للشهادة الأولى أو بعدها  
 أو معها لا تقبل بالاجماع لأننا قلنا صارت عصبة مع البنت فيمنع جازم عن الوراثة بحر عن المحيط (أقول)  
 هذا ظاهر عند وجود الشهادتين وأما عند سبق شهادة الأختية فلا ينعى فيها هي علة البتة فتنقض وفي المحط مات  
 عن أخ لا ينعى له وأرث غيره فقال عبدان من رقبى المستلم أنه اعتقنا في حجة وإن هذا الآخر أنه فصدقهما الأخ  
 في ذلك لا تقبل في دعوى الاعتاق لأنه أقر بأنه لملك لم يمهمل هما عبدان من رقبى لآخر لقرار الأخ أنه وأرث دونه  
 فتمتل شهادتهما في النسب ولو كان مكان الآخر أنني جاز شهادتهما وثبت نسبهما وسبعان في نصف قيمتهما  
 لأنه أقر أن حقه في نصف الميراث فصحب بالعتق لأنه لا يتجزأ عندهما إلا أن العتق في عبد مشتركة فتجب  
 السعاية للسر بل النسب (وأقول) عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى يعقنان كالأخ غير أن شهادتهما بالبينة  
 لا تقبل لأن معقوب البعض لا تقبل شهادته فتنقضه (قائده) قضى بشهادة فظهر وأعيدا تبين بطلانه فلو قضى  
 وكالة بينة وأخذ على الناس من الديون ثم وجدوا وعيد الميراث أو كان عتقه في وصاية بر أو لأن قبضه  
 بأذن القاضي وإن لم يثبت الإيصاء كاذبه لهم في البعق إلى أمته بخلاف الواكالة إذا عاكف الأذن لغيره في دفع دين  
 إلى لغيره قال المقدسي فعلى هذا ما يقع الآن كثيرا من تولية شخص نظير وقف فيصرف فيه تصرف مثله  
 من قبض وصرف وشراء وبيع ثم يظهر أنه بغير شرط الواقف أو أن أنهما باطل ينبغي أن لا يقبل لأنه تصرف  
 بأذن القاضي كالوصي فليست له قلت وتقدم في الوقف ما يشهد به (قوله وصي) مطلقا أهدم الزاوية كالملوك  
 وقد من أن الصي إذا بلغ فشهده أنه لا بد من التركة وكذا الكافر إذا أسلم وإن الكافر إذا عدل في كفره شهادة  
 ثم أسلم فشهده أنه لا بد من التركة وكذا الكافر إذا أسلم وإن الكافر إذا عدل في كفره شهادة  
 إسلامه بخلاف الصي (قوله ومغفل) قال محمد بن رجل عجمي صوم قوام مغفل يخشى عليه أن يلقن فيأخذ  
 به قال هذا نرسن القاضي في الشهادة وعن أبي وصف أنه قال أنار شهادة أقوام زجوشا منهم يوم القيامة  
 معناه أن شهادة المغفل وأمثاله لا تقبل وإن كان عدلا صالحا متارخا وفي البحر وعن أبي يوسف أجزمت شهادة  
 المغفل ولا يجوز تعديله لأن التعديل يحتاج فيه إلى الرأي والتدبير والمغفل لا يستقصى ذلك اه وفي مؤيد  
 زادهم من اشتدت غفلته لا تقبل شهادته (قوله) ومجنون إلا في حال حجة أي وقت كونه صاحبا قال في المحط  
 ومن بين ساعة ويقضي أخرى فشهده في حال حجة تقبل لأن ذلك غلبة الانغماس وقد ربح بعض مشايخنا حنونه يوم  
 أو يومين فذا شهد بهما وكان صاحبا تقبل اه وقد علم أن قربة إلا في حال حجة استثناءه من مجنون (قوله) إلا  
 أن يتصل (أي المألول والصي) (قوله والتمييز) انما عدل عن قول حافظ الدين والصغر لأن التصل بالصغير وهو  
 انما يحصل بالتمييز لا بالضبط قبله قال في غير الإسلام أن الصي أول حاله كالمجنون يعني إذا كان عديم العقل والتمييز  
 وأما إذا قل فهو المعنوي العاقل سوا في كل الأحكام أفاده المصنف (قوله) وأدابع الحرية أي الثالثة نلو  
 اعتق عبد في مرض موته ولا مال له غيره ثم شهد لا تقبل عند الامام لأن عتقه موقوف بحر (قوله) كاهم في  
 قوة وعتي لمعتقه (قوله وبعد البلوغ) لأن الصي والرفيق والمألول أهل التحمل لأن التصل بالشهادة والسباع  
 ويبقى إلى وقت الاداء بالضبط وهما لا يتألفان ذلك وهما أهل عند الاداء أو أطلقه فقبل ما إذا لم يؤدها لا بعد  
 الإلهية وأداهما قبله فزعم أن ذلك العلة فأداهما (قوله) وكذا بعد ابصار أي بشرط أن يتصل وهو يصير  
 أيضا بأن كان يصير انما تحمل ثم عي ثم أبصر فأدى فافهم فله سدى الوالد وعبارة الشارح توهمه أن اذا تحمل  
 أعى وأدى يصير انما تقبل وليس كذلك لما تقدم من أن شرط التحمل المصير فنعين ما قاله سدى الوالد (قوله)  
 وإسلام قال في البحر وأشار إلى أن الكافر إذا تحمل على مسلم ثم أسلم فأداه تقبل كافي فتح القدر (قوله)  
 وتو به فسق أي بأن يحمل فاسقا فأدى بعد توبته فأنها تقبل والصحيح أن تقدير المدة في التوبة بمقتضى أن  
 رأى العدل والقاضي كقصد متما وأجزبه بتوبة الفسق عن توبة القذف كإبائ قريبا (قوله) وطلان ذوجه

(وصي) ومغفل  
 ومجنون (ال) في  
 حال حجة (أن)  
 يتصل في الرق والتمييز  
 وأدابع الحرية  
 ولوعتقه كاهم (وبعد  
 (البلوغ) وكذا بعد  
 ابصار وإسلام وتوبة  
 فسق وطلان ذوجه  
 لأن المعسر مال الاداء  
 شمس تركلة وفي البحر

مطلب  
 يبطل القضاء بظهور  
 الشهود عيدا



يعني اذا تحمل وهو زوج وأدى بعد زوال الزوجية حقيقة وحكما أي ان لم يكن حرم كرهها بأقربها **(قوله)**  
وفي الجرح أي عن الخلاصة **(قوله)** رده أي الشاهد **(قوله)** فشهد بها أي بئلا الحادثة أما في غيرها فلا مانع  
**(قوله)** لم تقبل أي الشهادة **(قوله)** أربع مائة فعلى هذا لا تقبل شهادة الزوج والاحير والمفضل والمهم والقاسق  
بعد زوالهم بحرقه أو بغيره أيضا قبل هذا الباب اعلم أنه يفرق بين المردود بتهمة وبين المردود بتهمة الثاني يقبل  
عند زوال المانع بخلاف الأول فإنه لا يقبل مطلقا والله أشرف التوازل اه وأطلق عدم القبول فشهد له ولمن  
قاصر أو قال أبو بري من ردا لحاكم شهادته في حادثة لا يجوز لحاكم آخر أن يقبله في تلك الحادثة وان اعتقده  
عدلا قال سيدي الوالد اما ما سوى الاعي قطاخر لان شهادتهم ليست شهادة وأما الاعي فليست الفرق بينهما  
وبن أحد الزوجين ثم رأيت في الشريعة ليلية استشكل قبول شهادة الاعي اه **(أقول)** ويمكن أن يقال بأن  
الفرق ظاهر بينهما وهو ان الاعي ليس أهلا للشهادة مطلقا كالعبد والصبي وأما الزوج فأهل لها لكن عدم  
قبولها التهمة تأمل وياق فر بيان شام الله تعالى **(قوله)** عدا الخ وجه القبول فيها بعد الزوال المردود وألا للس  
شهادة بخلاف القاسق اذا ردت شهادته وأحد الزوجين اذا ردت شهادته ثم شهد لا تقبل لان المردود أولا  
شهادة فيكون في قبولها بعد نقض قضاء قد مضى بالاجتهاد **(قوله)** واعني يحمل على ما اذا تحمل بصيرا وأدى  
كذلك وقد تحلل العي بينهما وعليه يحمل قوله وكذا بعد اصرار السابق كاتقنا عن سيدي الوالد رحمه الله تعالى  
**(قوله)** وادخل الكلال مع أنه صرح في صدر عبارته بخلافه ومثله في التارة خاتمة وألوهرة والبدائع فان في  
خزانة المقتفين ومن ردت شهادته لعلة ثم زالت العلة لا تقبل الا في خمسة مواضع الى ان قال العلامة اذا تحمل  
المطلوب شها قولا لا فرق بين زوج عتي ثم شهد بها تقبل وكذا الزوج انما ابا من أنه ثم شهد بها لا فرق ظاهر حله  
من المستثنى يؤيد كلام الكلال وتصوره لا يستبعد لانه قال لم يؤد حتى عتي فليس فيه إتهام بذلك ثم شهد  
بها وقال اذا بان امر أنه ثم شهد بها لم يذكر إتهامه قبل الاثبات كإنه كقصوره فريعا عن الجوهر والبدائع  
ان شام الله تعالى قائل **(قوله)** سهو لان الزوجية شهادة وقد حرم رد ما بخلاف العبد ونحوه تأمل والعجب أنه  
ذكر أولا أنها لا تقبل كالأردت لفسق ثم تاب ثم قال فصار الحاصل الخ فذكر أحد الزوجين مع من يقبل فالظاهر  
أنه سبق لاقباله صدر كلامه ولم يصرح به في التارة خاتمة والخلاصة لا تقبل الا في أربعة ولمافي الجوهر ما اذا  
شهد الزوج الآخر وزوجته فردت ثم تابها وترزوجت غيره ثم شهد بها بذلك الشهادة لم تقبل لجواز أن يكون وصل  
بطلانها الى تصحيح شهادته وكذا اذا شهدت زوجها ثم تابها ثم شهدت اه ولمافي البدائع ولو شهد القاسق  
فردت أو أحد الزوجين له صحبه فردت ثم شهدا بعد التوبة والينونة لا تقبل ولو شهد العبد والصبي أو الكافر  
فردت ثم عتي وبلغ وأسلم وشهد في تلك الحادثة بعينها تقبل ووجه الفرق أن القاسق والزوج لهما مشاهد في الحلة  
فأذا ردت لا تقبل بعد اختلاف الصبي والعبد والكافر اذا شهداتهم أصلا اه كذلك في التارة خاتمة وفيها قال  
في الفتاوى الصغرى لو شهد المولى لمصلحة الكاخ فردت ثم شهد به بذلك بعد العتي لم يحز لان المردود كما شهدته  
ثم قال والصبي والمكاتب اذا شهدا فردت ثم شهدا بعد البائع والعتق جاز لان المردود لم يكن شهادة بديل أن  
قاصبا لقضى به لا يجوز فاعترف بسهل عليه تخريج المسائل أن المردود لو كان شهادة لا يجوز بعد ذلك  
أبدا ولو لم يكن شهادة تقبل عند اجتماع الشرائط اه ولكن يشكل عليه شهادة الاعي اذ لو قضى بها جاز ففى  
شهادته وقد حرم قبولها والاعني **(قوله)** ومحدوق في قذف أي بسبه وقبده لان الرد في غير مطلق وقد  
ارتفع بالتوبة وأما في فلان عدم قبول شهادتهم من عمام الحد والحد لا يزول بالتوبة وأشار به الى أن الشهادة لا  
ترد بالقذف مؤيد بالحد **(قوله)** عمام الحد أي لا تسقط شهادتهم بضر عمام الحد لان الحد لا يتجزأ  
دونه لا يكون حد أو حصر في الميسوط لان المحدود من ضرب الحد أي بتمامه لان مادونه يكون تعزير أو غير  
مسقط له وهو ظاهر الرواية **(قوله)** وقيل بالأكثر كاهو رواية وقد عرفت أن ظاهر الرواية بحمله واختاره في  
الحيط لان المطلق يحمل على الكلال وفي رواية ولو بسوط كافي المنع ولا فرق في عدم تمامه بين أن يكون

منه كبره لعلة ثم  
زالت فشهد بها لم تقبل  
لأربعة عيود صبي وأعي  
وكافر على مسلم واذن بال  
الكل أحد الزوجين  
مع الأربعة سهو **(ومحدوق)**  
في قذف تمام الحد وقيل  
بالأكثر

ضرب ناقصاً أو فارقاً لتمامه لأنه ليس بمحدث **(قوله وان تاب)** ان وصلياً أى لا تقبل شهادة المحدث في القذف وان تاب **(قوله)** يتكذبه نفسه الباطنية أى بسبب تكذبه نفسه لان تكذبه ناشئ عن كذبه وكذبه ذنب يقتضي التوبة فليس التكذيب بصفة لصحة الشهادته يمكن أن تكون الباطنية تصويراً ويؤيده ما في الثريالة فراجعها وتأمل **(قوله لان الرد)** أى رد شهادة المحدث في القذف **(قوله)** من تمام الحد النص وهو قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً ووجه الاستدلال أن الله تعالى نص على الإبداء وهو ما لا نهاية له والتصميم عليه بنافي القول في وقت ما وأن معنى قوله لهم المحدثون في القذف والتوبة لم يخرج عن كونه محدثاً في قذف ولا أنه يعني رد الشهادة من تمام الحد لكونه مانعاً عن القذف للحد وهو الأصل فينبغي بعد التوبة لعدم سقوطها فكذلك انتهت اعتباراً به بالأصل كما في العناية وفي العيني على الهداية وأما كان رد الشهادة من تمام الحد أى لكون تمام الحد مانعاً أى عن القذف لكونه زاجراً له يؤمل أنه للحد يؤمل بدنه ولان المقصود من رفع العار عن المذنب وذلك في اهدار قول القاذف أظهر لانه بالقذف أى قبله في زناه أن لا يقبل شهادته لانه فعل الساءه وقايل بخرجه فيكون من تمام الحد فينبغي أى الرد بعد التوبة كأمس له أى كاصل الحد اعتباراً بالأصل **اه** **(قوله)** والاستثناء منصرف لما يليه أى قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى قوله وأولئك هم الفاسقون لا لقوله ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً بخلاف آية المحاربين فان قوله تعالى الا الذين تابوا راجع الى الحد لا لقوله ولهم عذاب عظيم لانه لو رجع الى الحد لاستثناه بقبل القدر لان التوبة نافعة مطلقاً بذاته التقيد به سقوط الحد به وقال الشافعي وماثل وأحد يقبل لقوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا فان الاستثناء إذا تعقب جلابعضهم معطوف على البعض ينصرف الى الكل كقول القائل امرأته طائفة وعبدته ورعيحة ألا أن يدخل المحاربان الاستثناء ينصرف الى جميع ما تقدم ولان هذا افتراء على عديم عبادة تعالى والافتراء على الله تعالى وهو الكفر لا يجزى به الدلالة على التأييد بل إذا أسير يقبل فهذا أولى وإن أن قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً معطوف على قوله فاجلدوهم والعنف لا اشتراك فيكون رد الشهادة من حد القذف والحد لا يرفع التوبة ولا نسلم أن الاستثناء في الآية تعقب جلابعضهم معطوف على بعض بل تعقب جملة منقطعة عن جملة معطوف على بعض لانه تعقب جملة أو أولئك هم الفاسقون وهو جملة مستثناة لان ما قبلها أمر ونهى فلا يحسن عطفه اعلاه بخلاف المثال فان الجمل كلها منه انشائية معطوفة فتشوب كلها على آخرها حتى اذا وجد الفرق في آخره تغير الكل والقاس على الكفر تمتنع لفقد شرطه وهو أن لا يكون في الفرع نص يمكن العمل به وهما نص وهو التأييد ثم في العناية ولا يمكن صرف الاستثناء الى الفرع لانه منصرف الى ما يليه وهو قوله تعالى وأولئك هم الفاسقون وهو ليس معطوف على ما قبله لان ما قبله ملأى وهو اخبارى فان قلت يجعله معنى الطلب ليصح كما في قوله تعالى والوالدين احساناً قلت يا بابه ضمير الفصل فانه يقتضي ضميراً له المستند في آخره وهو كذا لا خبره سلماً ولكن يلزم جعل الكلمات المتعددة كالكلمة الواحدة وهو خلاف الأصل لئلا يلحقه كان ان ذلك خبره فلا يرتفع بالتوبة كاصل الحد وهو نقص ظاهر لتمامه لانه فان أريد بما جازا عن مقتضى استطالة وليس بمفهوم لئلا يلحقه جعله ليس بأولى من جعل الاستثناء منقطعاً بل يجعله منقطعاً أولى لهذا لا حظورات وتمام الصور على هذا البحث يقتضي منطوقاً تقريراً في تقريرنا في الاستدلال الفاسقة **اه** **(قوله)** الا أن يجد كافر في القذف غيباً فتقبل لان الكافر شهادة فكان ردّها من تمام الحد وبالاملاح حدث شهادة أخرى فتقبل على المسلمين والنبيين **(قوله)** بعد الاسلام قال في البحر وضع هذا السلب يدل على أن الاسلام لا يسقط حق القذف وهل يسقط شأن المحدث قال الشيخ عر حارثي الهندية اذا فرق القذف والى أو ترى ثم أعلم فان ثبت عليه ذلك باقراره أو بشهاده المسلمين لا بدراً أعتاه الحد وان ثبت شهادة أهل الامة فأمر بسقطه عنه الحد **اه** وفيه أن يقال كذلك في حد القذف وفي البيه من كتاب التمران القذف اذا وجب التعزير عليه فاسلم لم يسقط عنه ولم أر حكم الصبي اذا وجب التعزير عليه للتأديب فبلغ ويقال القذف اذا نفي عن الشافعية سقوطه لزوم ما لو غلب مقتضى ما في البيه أنه لا يسقط الا أن يوجد نقول

(وان تاب) يتكذبه نفسه  
تقيداً لان الرحمن تمام الحد نص بالاستثناء منصرف لما يليه وهو وأولئك هم الفاسقون (الا أن يجد كافر في القذف) فيسلم فتقبل وان ضرب أكثر بعد الاسلام

صريح اه **(قوله على الظاهر)** أي ظاهر الرواية وظاهر كلام المصنف انه أسلم بعد ما ضرب بعمام فلو أسلم بعد ما ضرب بعضه فغضب الباقي بعد اسلامه فغضب ثلاث روايات في ظاهر الرواية لا تبطل شهادته على التأييد فاذا تاب قبل وفي رواية تبطل ان ضربه الاكثر بعد اسلامه وفي رواية تبطل ولو بسوط يجر عن السراج أي لانه لو وجد في حقهما زينة شهادته التي تقبل منه في كفره ولا التي تقبل منه في اسلامه لانه في حال كفره لم يقم عليه تمام الحد ولا في حال اسلامه لم يقم عليه تمام الحد فلو سقطت شهادته **(قوله)** بخلاف عبد حذفتي لم تقبل لانه لا شهادته لعمد املا في حال رقة فتوقف الرد في حدودها فاذا حدثت كان رد شهادته بعد العتق من عمام الحد والفرق بينه وبين الكافر هو ان الكافر في حال كفره شهادة فاذا حذر القذف سقطت تلك الشهادة فاذا أسلم فقد استغاد بالاسلام بعد الحد شهادة فلم يخلفه بخلاف العبد اذا حذر ثم اعتق حيث لا تقبل شهادته لانه لم يكن له شهادة على أحد وقت الحد فلم يتم الرد الا بعد الاعتاق **(قوله)** على زناه أي المذوف **(قوله)** او اثنين او رجل وامرأتين منع **(قوله)** كالجزء من قبل الحد يجر ونصه لانه لو أقام أربعة بعد ما حذر على أنه زنى قبلت شهادته بعد التوبة في النصف لانه لو أقامها قبل لم يجد فكذلك الرد شهادته وانما يقبضه على أنه زنى لانه لو أقام بينه على اقرار المذوف بأن لا يشترط أن يكونوا أربعة بل يكفي في القدر من باب حد القذف فان شهد رجلان او رجل وامرأتان على اقرار المذوف بالزنا بعد الحد لم يجر الحد لان الثابت بالبينونة كالنائب للمعاينة انما ينكح اذا أقام رجلين بعد حده على اقراره بأن توفد شهادته كما لا يخفى ثم اعلم أن الضمير في قوله لهم عند ناعا على الحدودين وعند الشافعي الى القاذفين العاجزين عن الاثبات كذا كر ما للضمر الرازي فلو لم يجد تقبل شهادته عندنا خلافا له ولو قذف رجلا ثم سبهم ثلثة على أنه زنى فإن كان حذم لم يجد المذوف عليه وان لم يجد القاذف حد المذوف عليه كذا في البرازية اه **(قوله)** الفاسق اذا تاب تقبل شهادته قدمنا ان الفاسق اذا تاب لا تقبل شهادته تمام على بعض عليه زمان يظهر أثر التوبة عليه وان بعضهم قد رد ذلك بئس أشهر وبعضهم قد رد بئس وان النصف انه مغفوض الى رأي القاضى والمعدل فراجع **(قوله)** والمعرف بالكتب أي المشهورة فلا تقبل شهادته فانه لا يعرف حذفتي من توبته بخلاف الغائب اذا تاب عن سائر أنواع الفسق فان شهادته تقبل بخلاف غيره عن المباحث **(قوله)** وشاهد الزنا قال ط منعه يقضيه ذلك في الحصر وقد اقتصر في على الاولين فلو قال وفي المنقط وساق الصلوة لكن أولى اه **(أقول)** نعم ذكره في الحصر في هذا الباب عند قول الكثر من ألم بصغره ان احتساب الكثرة قد منعنا عارته في هذا الباب عند قوله ومضى ارتكب كبيرة سقطت عدالته **(قوله)** لو عدل لا تقبل أبدا لانه لا تعرف توبته ولا تعتمد عدالته أي من غير ضرب عدة كافي الصرع ان الخلاصة تقبل قوله والاقتضى في الخاتمة المعروف بالعصاة اذا شهد بر وعين أي وسف أنه لا تقبل شهادته أبدا لانه لا تعرف توبته وقد باطل لان غير العدل اذا شهد بر زور تاب فقبل شهادته كما قدمناه **(قوله)** لكن سيجي ترجيح قولها أي قبيل باب الرجوع عن الشهادة قال في الخاتمة تقبل وعلة الاعتماد جعل الاول رواه عن الثاني وروى القفي أبو جعفر انه تقبل وعلة الاعتماد كلام الشارح فيما يأتي أي قبيل باب الرجوع عن الشهادة صريح في أن الرواية الثانية عن أبي يوسف أيضا تأمل **(قوله)** وسبغون ولو تعدوا غاب عن الرد يشهد بعضهم على بعض والتعليل يشهد قال في المنع يعني اذا حدث بين أهل السجن حادث في السجن وأراد بعضهم أن يشهد في تلك الحادثة لم تقبل لكونهم جميع كذا في الجامع الكبير ومثله في البرازية اه **(قوله)** وكذا لا تقبل شهادة الصبيان ظاهر عبارة المصنف وعبارة الصغرى فيها أنها لا تقبل شهادة البالغ الذي حضر الملاعب لفسقه بالحضور **(قوله)** انتم الشرع عما يستحق به السجن لان العدل لا يقضى السجن والبالغ لا يحضر ملاعب الصبيان والرجال لا يحضر حمام النساء والشرع شرع في ذلك طريقا آخر وهو الاستماع عن حضور الملاعب وعما يستحق به الدخول في السجن ومنع النساء عن الحمامات فاما ما عتقوا كان التصدير مضافا اليهم لان الشرع اهد وقد تقدم الكلام على أنه قد يستحق الشخص من غير جرم والمنع انما يظهر في حق المسجون والنساء في الحمام لافي الصبيان لعدم تكليفهم ذكر في جارية المنع مع بالي البسوط ان عددا كثر العلماء

على الظاهر بخلاف عبد حذفتي لم تقبل (أو) يقم الحدود (بينه على صدقه) اما أربعة على زناه أو اثنين على اقراره به كالجزء من قبل الحد بخروفيه الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا الحدود بنفسه والمعرف بالكتب وشاهد الزنا لا تقبل أيضا لم ينقطع لكن سيجي ترجيح قولها (وسبغون في حادثة) تقع في السجن وكذا لا تقبل شهادة الصبيان فيما يقع في الملاعب ولا شهادة النساء فيما يقع في الحمامات وان مستجابات المنع الشرع عما يستحق به السجن وملاب الصبيان وحمام النساء فكان التصدير مضافا اليهم لاني الشرع رازية

والجتهدين لأناس اتخذوا الحام إلى حال والنساء للحاجة إليها خصوصاً في الدار الباردة وما روى من منعهن محمول على دخولهن مكشوفات العورة وقال المقدسي وهو الصحيح (قوله) وصغرى وشربلالية مافي الشربلالية نقله عن الصغرى قالوا في شربلالية عن الصغرى قال في جامع الفناوي وقيل في كل ذلك يقبل والاصح الأول كافي القنية اهـ (قوله) يقبل شهادة النساء وحدهن) قدم في الوقت أن القاضي لا يضي قضاء قاض آخر بشهادة النساء وحدهن في شجاج الحام ساحتاني وجهه سيدي الوالد على القصاص بالشجاج (قوله) في القتل فلا تقبل في نحو الاموال والشجاج (قوله) يحكم بالدية) الاوضح في حكم الدية وهو متعلق بتقبل أي لا في ثبوت القصاص فإنه لا يثبت بالنساء ومظاهر ذلك أنه يحكم بالدية مع شهادتهن بالعد ط (قوله) المعلم) ولوليعه قرآن (قوله) والزوجة لزوجها وهما) أي ولو كانت الزوجة أمه فقله عليه الصلاة والسلام لا يجوز شهادة الوالد والدول ولا الولد والدول ولا المرأ زوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيدته ولا السيد لعبده ولا الشريك لشريكه ولا الجبير لرب استأجره كافي الفتح مرفوعاً من رواية النخلاف ومن قول شريح وسأقه بسنده ولأن المنافع بين هؤلاء متصلة ولهذا لا يجوز أداء بعضهم الآخر كذا في بعض فتكون شهادتهن لنفسهن وجه فلا تقبل قبل ما فائدة قوله لسيدته فإن العبد لا شهادته في حق أحد وأوجب بأنه ذكر على سبيل الاستطراد فإنه عليه الصلاة والسلام اعاد في موضع التهمة ذكر العبد مع السيد فكانه قال لو قلت شهادة العبد في موضع من المواضع على سبيل الفرض لم تقبل في حق سيدك (قوله) وماز عليهما) أي وعليه (قوله) الا في مستلثن في الاشياء وفي الجبر أيضاً الأولى قذفها الزوج ثم شهد عليهما بائع ثلثة لم تقبل لانه يدفع للعنان عن نفسه الثانية شهد الزوج وآخر بأنها اقربت بالرق فلان وهو يدعي ذلك لم تقبل ولو قال المدعي أنا أدنت لها في نكاحها الا اذا كان دفع لها المهر بالنكاح المولى كذا في التوازل بجروكان وجهه أن اقدامه على نكاحها ولو تسلمها المهر مناف لشهادته اذا اعترف المدعي باذنه بالنكاح وبقبض المهر قال في الجرم اعلم أن من لا تقبل شهادته لا يجوز قضاؤه فلا يقضى لاسله وان علواً ولا لفرعه وان سفل ولو وكل من ذكر نكاحاً في قضائه لنفسه كافي البرازية ومنها أيضاً ختمهم رجلان عند القاضي ووكل أحدهما ابن القاضي أو من لا يجوز شهادته له ففضي القاضي لهذا وكيل لا يجوز وان قضى عليه يجوز في حقه وكذا لو كان زاهياً وصافقضي له ولو كان القاضي وصى التيم لم يجز قضاؤه في أمر التيم ولو كان القاضي وكلياً لم يجز قضاؤه ولو كله وتعامه فيها اهـ (قوله) ولو شهدا ثم تزوجها) أي قبل القضاء وكذا لو شهد ولم يكن أجبراً ثم صار أجيراً قبل أن يقضى بها تارة نية قال ط وانظر ما لو طلقها وانقضت عذبتها والمسئلة به الماهل يقضى بها المناسب للوقت بانه مسئلة أخرى يزيد التفريع بها وضوحاً وهي انه لو شهد لامرأته وهو عدل ولم يرد الحام كاشهادته حتى طلقها بائناً وانقضت عذبتها فله تنفيذ شهادته كافي الثانية اهـ (قوله) فعلم منع الزوجية) ولو الحكمية كافي للعبد لكن الذي يعلم عاذاً كمنع الزوجية عند القضاء وأمانتها عند العمل والأداء فلا يعلم عاذاً كفلاد من ضبيعة مذكور في المنع عن البرزنية ولو تحملها حال نكاحها ثم أبانها ولو شهدا أي بعد انقضائه عذبتها تقبل وانقضت في الموقلة السابقة قبل هذه عن ط وهي لو شهدا لم أر أنه وهو عدل الخ (قوله) لا يحمل) أي لا يمنع الزوجية عن الحمل فلو تحمل أحدهما حال الزوجية وأدى بعد انقضائه العدة يجوز (قوله) أو أداء كافي المسئلة المنقولة عن الخانية قال الرحي وهو معطوف على القضاء أي يمنع الزوجية عند القضاء أو الأداء لا عند العمل فلو تحملت في النكاح أو العدة ثم أدت بعد حاجته كتحمل الزوج ولا يصح القضاء بشهادة أحد الزوجين ولا أداءهما لشهادة في حال قيام الزوجية أو العدة وهذا هو المتفرع على عبارة الخانية حيث قال ثم تزوجها بطلت أي لا يقضى بها بعد أدائها قبل الزوجية كالأدعاء حال قيام الزوجية أو العدة وهو مختص لما قدمنا من الخانية من نفاذ شهادته العدل لزوجته حال الزوجية اذا أبانها وانقضت عذبتها قبل رد الحام كاشهادته وهو الموافق لظاهر عبارة الشارح لأن الظاهر عطف قوله أو أداء على قوله لا يحمل من غير تكلف لسلطانه الرحي كما سمعت فتكون الزوجية غير مائة عند العمل وعند الأداء الآن يشهد لسلطانه الرحي نقل فتأمل قال

وصغرى وشربلالية  
لكن في الجاوي تقبل  
شهادة النساء وحدهن  
في القتل في الحام يحكم  
الدية كالأبهر الدم  
أهـ فليست به عند الفتوى  
وقدما يقول شهادة  
المهر في حوادث الصبيان  
(والزوجة لزوجها وهو  
لها) وماز عليهما في  
مستلثن في الاشياء ولو  
على عده من ثلاث لما في  
القنية طلقها ثلاثاً وهي  
في العدة لم يجز شهادتها  
ولا شهادتها ولو شهدا  
ثم تزوجها بطلت ثانية  
فعلم منع الزوجية عند  
القضاء لا عند العمل أو أداء

في البحر والحاصل أنه لا بد من انتفاء التهمة وقت القضاء أو ما في باب الرجوع في التهمة فهي مانعة منه وقت التهمة  
لا وقت الرجوع فلو وهب لأجنبية ثم نكحها فله الرجوع بخلاف عكسه كسابق في باب إقرار المريض الاعتبار  
لكونه نكاحاً زوجة وقت الإقرار فلو أقر لأجنبية ثم نكحها ومات وهي زوجته صم في باب الوصية الاعتبار لكونها  
زوجة وقت الموت لا وقت الوصية اهـ (قوله والفرع لاصله) ولو كان فرعون وجه كولد الملاعة لا تقبل  
شهادته لاصله أو أهوله وأفر وعه لثبوت نسبهم وجهه دليل صحة دعويته منه وعدمها من غيره ومخرجها من كونه  
وموضع الزكافه ولا اثر ولا تنقضي الطرفين كولد العاهر ولو باع أحد التوا من وقد ولد في ملكه واعتقه  
المشتري فشهد بانتمه قبل فان ادعى الباقي ثبوت نسبها وانتقض البيع والعق والقبض ودرما قبض أو مثله  
ان هلك الاستناد لحويل العقد وان كان القضاء قصاصاً في طرف أو نفس فأرشد عليه دون العاقلة وعمامة  
في تلخيص الجامع من باب شهادة ولد الملاعة ولا تقبل شهادة ولد أم أو ولد لأم من السيد ولا يعطى الزكاة كولد  
الحر المني بالاعتان كذا في المحيط البرهاني وفي فتح القدير يجوز شهادة لانه رضاعاً وفي خزائن الأكل شهد  
ابن أم الطالب بأب أو أباها وأختال بدنه على فلان لم يجز إذا كان الطالب متكرراً وإن كان المال على غير أيهما  
فشهد أن الطالب أحياه أو أباها والطالب ينكر والمطلوب يدعي السراقة والحوالة حازت انتهي وفي المحيط  
البرهاني إذا شهد على فعل أيهما فاعلاماً لا تقبل إذا كان للاب منفعة اتفاقاً والافضل قولهما لا تقبل وعن  
محمد وريثان قولوا ان كمل فلان فانت حر ٣ قلدي فلان أنه كلمه وشهد بانتمه لم تقبل عندهما وكذلك ان  
علق عتقه بدخوله الدار ولو أنكر الاب جازت شهادتهما وكذا الحكم في كل شيء كان من فعل الاب من نكاح أو  
طلاق أو بيع وإن شهد ابنه أو وكيل على عقد أو كيل فهو على ثلاثة أوجه الأول أن يقر الموكل والوكيل بالآخر  
والعقد وهو على وجهين فإن ادعاها الخصم قضى القاضي بالتصادق بالثبوت شهادة وإن أنكر فعلى قوله لا تقبل  
ولا يقضي بشيء إلا في الخلع فإنه يقضي بالطلاق بغير مال الإقرار زوج وهو الموكل وعند محمد يقضي بالعقد إلا  
بعد ترجيح حقوقه في العقد كبيع الثاني أن ينكر الوكيل والموكل فإن شهدا الخصم لا تقبل ولا تقبل اتفاقاً  
الثالث أن يقر الوكيل بهما ويحسد الموكل العقد فقط فإن ادعاها الخصم يقضي بالعقد وكذا لا النكاح على  
قول أبي حنيفة وعمه هافيه (قوله وإن علا) بكده وجدد جد إلى ما لا نهاية يسوؤه كان حلاً له لا يأمراً (قوله  
إذا شهد الجداخ) محل هذا الاستثناء بعد قوله وبالعكس انما الجدا أصل لافرع وأنت خير بأن هذه ليست  
من جزميات شهادة الفرع لاصله بل الأمر بالعكس وحديثه فلا محل له بعد قوله وبالعكس وقاسه هذا إلا أن  
يقال إذا شهد ابن الابن على أبيه لم يسلط وهذا تنوع فيه صاحب الأشباه من الشبهة كأن نقله عنه في المنع وظاهره  
بيانه في بيان صاحب المحط جعل ذلك في صورة مخصوصة وهي ما إذا وليت أمة أو ولدت أمة من زوجها  
هذا وجدد حال الزوج ذلك فشهداً بوجهه أو بانه على إقرار الزوج أنه ولعم من هذه المرأة تقبل شهادتهما لا شهادة  
على الأب اهـ ومثله في الخاتمة (أقول) وتنوع عبارتها ولو شهداً والمرأة وجدد حالها على إقرار الزوج بذلك لا تقبل  
شهادتهما لا شهادة ابنه لولدها ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تجددت عليها أوها أوها وليت وأقرت بذلك  
اختلفت فيه الرواية قال في الأصل لا تقبل شهادتهما في رواية هشام وتقبل في رواية أبي سليمان وإذا شهد الرجل  
لابن ابنه على ابنه جازت شهادته انتهت ونقلها في الترتانية بحر وفيها وجه الأول أنها شهادة على الابن للمرأة  
صريحاً يصح وما دعى ما في الثانية بالعكس والقبول في الأولى يقتضي القبول في الثانية وترجيح رواية أبي  
سليمان إذا لفرق بظهور ولم يصرف الولد الجوادين ابن الأبعد الشهادة في المستلزم وعلى هذا فلا فرق بين  
الأموال والنسب في القبول وفي المنع عن شرح العلامة عبد الرزاق عن الخاتمة القبول مطلقاً من غير تقييد  
بحق قال المصنف ولعل وجه القبول أن أفادناه على الشهادة على ولده وهو أعز عليه من ابنه دليل على صدقه  
فتنتي التهمة التي ردت لأجلها الشهادة وهذا خلاف ما مشى عليه صاحب البحر من تصديق شهادة الابن على  
إقرار ابنه ميتاً ولو لم يمت الأموال ونقله قبله أنها لا تقبل وجهه على أيها في غير مسئلة المحط المذكورة وتقبل  
المصنف كلامه بكلام ابن الشحنة ونص فاضل خان فيمن لا تقبل شهادته التهمة وإذا شهد الرجل لابن ابنه على

(والفرع لاصله) وإن  
علا إذا شهد الجدا  
لابن ابنه على أبيه أشياء  
٣ قوله فادعى فلان أنه  
كلمه وشهد بانتمه أي  
بأنه فلان وكذا الضمير  
في قوله بدخوله لفلان  
اه منه

انه حازت شهادته كاذرا ا ه قال الشئ في فتاويه مثلت عما لو شهدت الام لبنتها على بنت لها اخرى هل  
تقبل شهادتهما فاجبت بما حاصله ان شهادة الام على احدى البنين وان كانت مقبولة لكن لما تضمنت  
الشهادة الاخرى ردت فلا تقبل شهادتهما اللهم والله الموفق ويشهد لما اجبت بقول الزبلي رحمه الله تعالى  
في كتاب النكاح ولو تزوجها بشهادة ا بينهما ثم يجحد الا لا تقبل مطلقا لانهما يشهدان لغير المتكبرتهما ا ه ثم  
اجاب عن سؤال آخر بما نصه شهادة الاب على ولده لا بنته صحيحة والله تعالى اعلم ا ه اقول ويظهر لي اعتماد  
عدم القبول ايضا لانه منطوق المتن فتمثل **(قوله قال)** أي صاحب الاشياء **(قوله لا اذا شهد على ابيه لانه)**  
في مال لاطلاق ادعته عليه كما في تنوير الازهار والضمان مع الفتاوى شمس الاعمال الا وزجدي من أن الام وان  
ادعت الطلاق تقبل شهادتهما وهو الأصح لان دعواها القوفان الشهادة تقبل حسبة من غير دعواها فصار  
وجود دعواها وعدمها سواء **(قوله ولو بطلاق ضررها)** لانها شهادة لانه **(قوله والام في نكاحه)** والواو الحال  
ووجهه الشرع المحوى بان فيه حر نفع للام أو أخا السيد أو السعد من كلام الام وزجدي السابق أن القبول  
هنا أولى لان الام لم تدع والشهادة في الطلاق مقبولة حسبة قال في البحر وكفي القضاء من الفصل الرابع رجل  
شهد عليه ثوباً لم يطق أهم ثلاثاً وهو يحد فان كانت الام تدعى بالشهادة باطلة وان كانت تجحد فالشهادة  
حاضرة لانها اذا كانت تدعى فهم يشهدون لامهم لانهم يحدون الام فيما تدعى وبعدون الضع الى ملكها بعد  
ما خرج من ملكها واما اذا كانت تجحد فيشهدون على أهم لانهم يحدون فيما يجحدون بطلون عليها  
ما استحققت من الحقوق على زوجها من القسم والثقة وما يحصل لهما من منفعة عند نفعها الى ملكها افتاك  
منفعة مجحودة يشوبها مضرة فلا تمتنع قبول الشهادة ا ه وهذه مسائل الجامع الكبير وأورد عليه أن  
الشهادة بالطلاق شهادة بحق الله تعالى فوجود دعوى الام وعدها سواء لعدم اشتراطها وأوجب بان مع كونه  
حقاً لله تعالى فهو حقها أيضاً فلم تشترط الدعوى الاول واعتبرت اذا وجدت مانعة من القبول الثاني علاجها  
وفي الحط البرهاني مع الزبلي فتاوى شمس الاسلام الام وزجدي ان الام اذا ادعت الطلاق تقبل شهادتهما قال  
وهو الأصح لان دعواها القوفان لا مولانا عندى أن ما ذكر في الجامع أصح انتهى وينفع على هذا مسائل ذكرها  
ابن وهبان في شرحه الاولى شهدنا أن امرأتاً بهما ارتدت وهي تسكر فان كانت أمها حية لم تقبل ادعت أو  
أنكرت لا تتفاهها والافان ادعى الأب لم تقبل والا قبلت الثانية طلق امرأته قبل الدخول ثم تزوجها فهد  
ابناءه طلقها في المدة الاولى ثلاثاً ثم تزوجها بلا محل فان كان الأب يدعى لا تقبل والا تقبل الثالثة شهدنا به  
على الأب أنه خلع امرأته على مسدا فها فان كان الأب يدعى لم تقبل دخل بها أولاً والا تقبل ادعت أولاً  
الرابعة شهدنا بالخارية الحر ان مولاهما اعتقها على ألف درهم فان كانت تدعى لم تقبل والا تقبل وان  
شهدنا بالمولى وهو يدعى لم تقبل وعقت لاقراره بغيرنى والا تقبل بخلاف ما اذا شهد على عتق ابنيها بالف  
فانها لا تقبل مطلقاً لان دعواها مشرط عند مولاهما المولى فان ادعى المولى لم تقبل وان جحد ادعى الفلام  
تقبل ويقضى بالعق وبوجوب المال وان أنكر لم تقبل الخامسة جارية في يد رجل ادعت أنه باعها من فلان  
وان فلان لا تأتى اشتراها اعتقها والمسترى يجحد فشهدنا بى البع ادعت الجارية فان ادعى الاب لم تقبل  
والا تقبل انتهى وهذه كلها مسائل الجامع الكبير ذكرها المصدر الشهيد سلمان في باب من الشهادات وزاد قال  
بعضي منه وأعتقني وشهدنا بالبيع ان ادعى لا تقبل وعقت لاقراره وان كذبه قبلت وثبت الشراء والعق لانه  
خصم كالشخص في يد جارية قال بعضهم فلان بالف وقبضها وباعها مني بمائة دينار وشهدنا بالبيع بعضي  
بالبعين والثمنين وعند محمد بشرط تصد بقره ولا يحبس به وان ادعى الاب لا تقبل وبسليمه لاقراره الى آخر ما فيه  
وفي الزبلي وفي المتنق شهدنا على أن ابناهما القاضي قضى لفلان على فلان بكذا لا تقبل والمأخوذان الاب  
لو كان قاضياً يوم شهد الابن على حكمة تقبل ولو شهد الابن على شهادة أبيهما يجوز بلا خلاف وكذا على كتابه  
انتهى ثم قال قضاء القاضي بشهادة ولده ومافيه يجوز وفي الخاتمة ولو ولدت ولداً وادعت أنه من زوجها وجد

قال وحاز على أصله الا اذا  
شهد على ابيه لانه ولو  
بطلاق ضررها والام في  
نكاحه وفيما بعد ثمان  
ورقات

الزوج ذلك فشهد على الزوج أبو وبه أنه أقر أن هذا ولد من هذه المرأة قال في الأصل جازت شهادتهما ولو ادعى الزوج ذلك والمرأة تتجند فشهد عليها أبوها أو أولادها أو غيرها بذلك ما خلت فمداها وبما تنهى وتقدم نقل مسألة الحامية فلأنه **(قولهم لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه)** قال مؤيدزاده شهادة الإنسان فيما باشره مردود بالاجماع سواء كان لنفسه أو لغيره وهو خصم في ذلك أولا فلا يجوز شهادة الوكيل بالشكاح أه **(قولهم لا في مسألة القاتل إذا شهد بغيره ولى المقتول)** أُل في القاتل الجنب الصادق بل تعدد صورته بما كافي الخي عن الأشباه فلا تقتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل إلا أن يقول اثنان منهم عفا عنوعن هذا الوأحد في هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال الحسن تقبل في حق الكل أه قال البيهقي الذي أرى في تلخيص الكبرى وخزانة الأكل وعن الحسن في ثلاثة قتلا رجلا عمدا ثم تابوا وأقروا وشهدوا أنه عفا عنه لا يجوز وإن قال اثنان عفا عنوعن هذا قال أبو يوسف تقبل في حق هذا الواحد وقال الحسن يجوز في الوجهين وفي تلخيص الكبرى والقوى على قول أبي يوسف أه ثم على قول أبي يوسف لا شهادة لآسان لنفسه بل شهادتهما لثالث ولا تهمة في العدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهما كما لا يخفى منفعه أه وأما على قول الحسن بالقول فقد قبلت شهادة الإنسان لنفسه بالنظر لما وقوله وقال الحسن يجوز في الوجهين فيه نظر فإنه ذكر عن الحسن فيما إذا قال الثلاثة عفا عنه لا يجوز أن عار في الأشباه والبيهقي مستقنع على عدم القول فيما إذا قال عفا عنه فقط عند الحسن والظاهر أن أبو يوسف معه إذ لم يذكر خلافه إلا في الثانية فإن أريد بالوجهين الثالث والشاهدان وافق بحج عبادته الأشباه السابقة ولا وجه لقول البيهقي والذي أرى بناء على ما فيه بعد المحققين العارفين ط قال سدي الوأحد جرحه الله تعالى أن كان المراد بقول الحسن إذا قال اثنان منهم عفا عنوعن هذا الواحد تقبل أن القاتل اثنان فقط كما هو المتبادر من ظاهر العبارة فالظاهر أن القول في حق سقوط القود عن الكل وعليه فقبيل الديق على الشاهدين فقط وإن كان المراد أن كل اثنين فالأكل وكل واحد قال ذلك فقط الديق عن الكل وانظر ما وجه قول أبي يوسف هنا وقد جعل المسئلة في الأشباه مستثناة من قاعدة لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه فقال عصبها الخوى تبع اليرمى لأبصر استثناء هذه المسئلة من الضابط المذكور لأنه ليس فيها قول شهادة الإنسان لنفسه ولا على قول الحسن بل إنما قبلت على قوله في الوجه المذكور لا شهادة الاثنين كل منهم على عقروالولي عن الثالث وأما شهادة كل لنفسه فلا قائل بها والوجه في ذلك أن شهادة الاثنين لا تحل تهمة في العدم الاشتراك لوجوب القتل على كل واحد منهم كما لا يخفى منفعه فهي كشهادة غير عين لغير عين فتأمل وفي حاشيتي الكفكبرى قال أبو حنيفة تقبل في حق الواحد وسقط القصاص عن الاثنين ويلزمها بقية الديق وذلك لأن الشهادة ليست أنف نفسها وقال الحسن تقبل في حق الكل وذلك لما فهم من اعتبار أن كل اثنين تكون شهادتهما لغيرهما وإذا فرض ذلك فتحصل الشهادة في المعنى لكل من الاثنين لا تحرق تقبل شهادة الكل أه نقله بعض الفضلاء وعلى هذا التقرير يصح الاستئذان في قبول شهادة الإنسان لنفسه فتأمل أه قال في الصر وتظهير أي تظهير مسألة القاتل ما في الحامية أيضا وقال أن دخل داوي أحد فقيدى حرقه فشهد ثلاثة أنهم فعلوا قال أبو يوسف قالوا أدخلناها جميعا لا تقبل وإن قالوا أدخلناها ودخل هذا تقبل وسأل الحسن ابن أبي يوسف عنها فقال إن شهد ثلاثة بأن فعلنا جميعا تقبل وإن شهدا اثنان لا تقبل فقال له الحسن أصبت وخالفت بأه **(قولهم وسيد لعبد)** أي وأمه وأمه وأمه وتقبل عليهم فمستأى **(قولهم ومكاتبه)** لأنه شهادة لنفسه من كل وجهان لم يكن عليه من ومن وجهه أن كان عليه دين لأن الحال موقوف مرأى وفي سنة المقي شهدا لبلولاء فريد ثم شهد بها بعد العتق تقبل ولشهادته الموق لعبد بالشكاح فردد ثم شهد بعد العتق لم يجر لأن المردود كان شهادة وكذب الصبي أو المكاتب إذا شهد فردد ثم شهد بها بعد البلوغ والعتق جازت لأن المردود لم يكن شهادة أه يجر وقلمنا الكلام عليه مستوفى في هذا الباب فراجع **(قولهم والنسب لك النسب لك)** سواء كانت شركة أم ملك أو شركة عقد عفا أو مقاضة أو ورجوها أو صنائع وخصمه في النهاية بشرط العنان قال وأما شهادة أحد المقاضين لصاحبه فلا تقبل إلا في الحدود

لا تقبل شهادة الإنسان  
لنفسه إلا في مسألة  
القاتل إذا شهد بغيره  
ولى المقتول فراجعها  
(وبالعكس) للتمنية  
(وسيد لعبد ومكاتبه)  
والنسب لك النسب لك

والقصاص والنكاح لان ماعدا مشتركة بينهما وتعم في العناية والبنابة وزاد في قبح التقدير على الثلاثة الطلاق والعقاق وطعام أهله وكسوتهم وتعقبه الشارع بأنه سهو فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير ولا يدخل فيما العقار ولا العررض ولهذا قال الوهب لاحدهما مال غير الدراهم والدنانير لا تبطل الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط اه وكذا قال في الخواشي السعدية فيه بحث لانه اذا كان ماعداهما مشتركا يدخل في عموم قوله ماليين من شركتهما فيشمل كلام المصنف شركة المفاوضة أيضا لوجهه لاخراج فتأمل الآن يخص بالامالة بقرينة الساق ثم ان قوله لان ماعداهما مشتركة بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا الدراهم والدنانير الخ وما ذكره في انها يهتصرح بكلام محمد في الاصل كذا ذكره في المحيط البرهاني ثم قال وشهادة أحدهم يكي العنان فيما لم يكن من محاربتهم مقبولة لا فيما كان منها ولم يذكر هذا التفصيل في المفاوضة لان العنان قد تكون خاصا وقد تكون عاما فاما المفاوضة فلا تكون الا في جميع الاموال وقد عرف ذلك في كتاب الشركة وعلى قياس ما ذكره شيخ الاسلام في كتاب الشركة ان المفاوضة تكون خاصية يجب ان تكون المفاوضة على التفصيل التخصيص كذا في العنان اه وشمل كلام المؤلف ما اذا شهد ان لهما وفلان على هذا الرجل ألف درهم وعلى ثلاثة أوجه الأول ان ينص على الشركة بأن شهد أن وفلان ولهما على هذا الرجل ألف درهم مشترك بينهما فلا تقبل الثاني ان ينص على قطع الشركة بأن قال ان شهد أن وفلان على هذا جسمائة بسبب على حصة ولنا عليه ضمانه بسبب على حصة فتقبل شهادتهما في حق وفلان الثالث ان يطلقا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لهما على ثلاثة دين فتشهد اثنان منهم ان الباش أربهما وفلان على ألف الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا ككلامه لا تقبل والا فلا يشهدوا بالاراء بكلمة واحدة فكذلك لا تقبل كذا في المحيط البرهاني بحرين يذنه قال في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجرا أحد الشريكين للشريك الآخر كافي المتوسط اه

فيما هو من شركتهما  
لا تملك لنفسه من وجه  
في الاشياء الخصم ان  
يطعن بثلاثة برق واحد  
وشركة وفي تساوي  
النسب لو شهد بعض  
أهل القرية ببعض

مطلب

شهادة الشريك ان لهما  
وفلان على هذا الرجل  
كذا فهي على ثلاثة  
أوجه

مطلب

شهادة ان الباش  
أربهما وفلان على ألف

(قوله فيما هو من شركتهما) أما فيما ليس من شركتهما فتقبل شهادتهما في حق وفلان الثالث ان يطلقا فلا تقبل لاحتمال الاشتراك ولو كان لهما على ثلاثة دين فتشهد اثنان منهم ان الباش أربهما وفلان على ألف الذي كان له عليه وعليهما فان كانوا ككلامه لا تقبل والا فلا يشهدوا بالاراء بكلمة واحدة فكذلك لا تقبل كذا في المحيط البرهاني بحرين يذنه قال في الهندية وكذلك أي لا تقبل شهادة أجرا أحد الشريكين للشريك الآخر كافي المتوسط اه

على عدمه هذا ان الشريك الاول شهد ان زيد أوصى بثلث ماله لقسية بنى فلان وهما من ثلث القسيلة وصحت ولا تملك لهما منها الثانية لو أوصى لفقرامجيرانه وهما منهم فلم يحكم كذا في الثالثة لو أوصى لفقرامجيرانه ولا لاهل بيته وهما منهم لم تصح ولو كانا غنيين وصحت والفرق بين الاولين والثانية انه يجوزونهم لمخصص البعض منهم بخلافه في الثالثة الرابعة لو أوصى لفقرامجيرانه فتشهد له اولاد محتاجون منهم لم تقبل مطلقا في حق الاولاد وغيرهم والفرق بينهما وبين اولادها ان المخاطب لم يدخل تحت عموم خطابه فلم يتناولهما لكلام بخلاف الاولاد فانهم داخلون تحت الشهادة وانما ادخلنا المتكلم في مسئلة الشهادة لفقرامجيرانه اهل بيته باعتبار أنهم يحصون بخلاف فقرامجيرانه وبني تميم وذكر قاضيه خان في فتاواه من الوقف لو شهد أنها صدقة موقوفة على فقرامجيرانه وهما منهم جازت ولو على فقرامجيرانه لا قال الناطقي في الفرقان القرابة لا تزول والجوارير يزول فلم تكن شهادة لنفسه لا محالة اه وأهل بيت الانسان لا يزول عنهم لانهم أقارب الذين في عياله فلذلك لم تقبل فيها ولكن يشكل بمسئلة القسيلة فان الاسم عنهم لا يزول مع قبولها ولكن لا يدخلان ويمكن الفرق بين الوصية والوقف بما أشار اليه ابن التشنه اه وعلى هذا شهادة أهل المدرسة بوقفها جازة كأي في قريباتي كلام الشرح

(قوله لا تملك لنفسه من وجه) وهو البعض الذي هو حصته وذلك باطل وانما بطل في البعض بطل في الكل لكونها غير مختصة فانه في شهادة واحدة عناية (قوله برق) فاذا طعن المدعى عليه في الشهود أنهم عبد فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم بحج عند قوله الآن يتجمل في الرق والصغر لكن نقل بعدمه عن الخلاصة في الكلام على الحرج المجرى انه يقال للشاهدين اقامة البينة على الحرية وهو صريح ما قدم في شرح قوله والمملوك وما هنا صريح في ان ذلك على المدعى وهو قوله فعلى المدعى اقامة البينة على حريتهم فتأمل (قوله واحد) فلو قال هم محدثون في قنف فعلى الطاعن اقامة البينة جوى به الطعن ولو عدل الحكم ولوعليهم الخصم قبل ما فاه الطعن ولوعليهم بعد الشهادة لا تقبل طعنه (قوله وشركة) أي اذا ادعى الخصم ان الشاهدين شركاء في المدعى وأقام



بينة تقبل شهادة بيشته ولا يكلف المدعي إقامة بيشته على أنه ليس شر يكاله على الظاهر لانه بيشته نقي (قوله  
 بز يادة الخراج) أي الذي لم يكن معنا لا تقبل لانه يدفع عن نفسه هماغرم (قوله هالم يكن خراج كل أرض  
 معنا) فان الشاهد بشهاده لا يحجر لنفسه مغنما ولا يدفع هماغرم وكذا يقال فيما بعد (قوله ألا خراج للشاهد)  
 أي عليه كافي الهندية عن الخلاصة (قوله شهود على ضيعة) أي يعود نفعها لغيرهم أما إذا كانت لجامعة معينين  
 فلا مانع من القبول فيما يظهر ط وعبرة البرازية على قطعة لكن في الفتح كما هنالك ضيعة وقيل القاموس الضيعة  
 العقار والأرض المغلة قال في الهندية أهل القرية أو أهل السكة الغيرة انما تقبل شهودا على قطعة أرض أن هامن  
 قريتهم أو سكتهم لا تقبل وان كانت نافذة ان ادعى لنفسه حقا لا تقبل وان قال لا آخذ شيا تقبل كذا في الوحي  
 للكردي (قوله شهودون بشي من مصلحه) بان شهودا على قطعة أرض أن هامن سكتهم كما قدمنا عن الهندية  
 (قوله وفي النافذة الخ) صورته ادعى أهل السكة قطعة أرض أن هامن السكة وشهد بعضهم ان كان الشاهد  
 لا غرض له الا اثبات نفع عام لا جرمته تقبل وان أراد أن يفتح بابا فيها لا تقبل ط (قوله لا تقبل) وقيل تقبل  
 مطلقا في النافذة فتح (قوله وان قال لا آخذ شيا تقبل) في قاضي خان ياربعت وله اشعة وانكر البائع البيع  
 فشهد بذلك بعض الشفعاء ان كان لا يطلب الشفعة وقال لا يثبت شفعي حازت شهادته والا لا لان حق الشفعة  
 مما يحتمل الا انطال أما في المسئلة الآتية في الوقف على المدرسة من كان فقيرا من اصحاب المدرسة يكون مستحقا  
 الوقف استحقاقا لا يطل باطله فانه لو قال لا يطل حتى كان له أن يطلب بأخذ بعد ذلك فكان شاهد لنفسه  
 فيجب أن لا تقبل شهادته وعن بعض المشايخ ان شاهد ثمان من أهل سكة على وقف تلك السكة ان كان الشاهد  
 يطلب لنفسه حقا لا تقبل شهادته وان كان لا يطلب تقبل ونظر فيه اه ملخصا و يؤيد ما ند كر من الكلام عليها  
 في الفوهلة الآتية فاحفظه (قوله وكذا) أي تقبل في وقف المدرسة أي في وقفه ووقف على مدرسة كذا وهو من  
 أهل تلك المدرسة وكذلك الشهادته على وقف سكت للشاهد صفي في الكتب شهادة أهل المحلة في وقف عليها  
 وشهادتهم بوقف المسجد والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا أبناء السبل ان شاهدوا بوقف على أبناء  
 السبل للعنفد القبول في الكل برزاية وبقية بالشهادة بوقف المدرسة لان شهادة المستحق فيما يرجع الى الغلة  
 كشهادته باجره ونحوها لا تقبل لانه حقا في المشهود به فكان متماحرا قال ان الضيقة من هذا النمط مسئلة  
 قضاء القاضي في وقف تحت نظرا ومستحق فيه اه وهذا كله في شهادة الفقهاء على الوقف أما شهادة المستحق  
 فيما يرجع الى الغلة كشهادته باجره ونحوها لا تقبل لان احقاقيقه فكان متماحرا وقد كتبت في حواشي جامع  
 الفصول ان مثله شهادة شهود الأوقاف المقررين في وظائف الشهادة عاير جمع الى الغلة لما ذكرنا وتقريره  
 فيها لا يوجب قبولها وقائدها اسقاط التهمة عن المتولي فلا يخلف ويقوه ان البينة تقبل لاسقاط اليمين كالودع  
 اذا ادعى الرذو والهلاك فالقول به مع اليمين فان برهن فلا يمين بجر ملخصا فر اجعه قال الرمي ويعلم من قوله ومن  
 هذا النمط الخ جواز شهادة الناظر في وقف تحت نظرا لان القضاء والشهادة من باب واحد كما تقدم وقد أفتى  
 به شيخ الاسلام الشيخ محمد الفريفي واقعة الحال بقوله الظاهر قبولها كالشهود بوقف مدرسة وهو صاحب  
 وظيفة ما والله تعالى أعلم فتأمل اه ويرد على ما مر من الفرق ما في البرازية من قوله أهل القرية إذا  
 شهودا على قطعة أرض أن هامن أراضي قريتهم لا تقبل وأجاب عنه الترتابي بحمله على قرية مملوكة كافي  
 التفتيح (قوله انتهى) أي ما في فتاوى السنفي ونقله عنه في الفتح آخر الباب (قوله والاجر الخاص) وذلك  
 لان منافعه مستحقة لستاجر ولهذا لا يجوز له أن يؤخر نفسه من آخر في تلك المدة ولو جازت شهادة لستاجر  
 كانت شهادة لاجر لان شهادته من جهة منافعه فلا تقبل شهادته في بقية أستاذة ولا في آخر اه شلى وقيد  
 بالخاص لان شهادة المشتركة كالخام تقبل لانه لا يستوجب آخر الأربعة فاذا استوجب باجره تمثالا انتفت  
 التهمة عن شهادته اه وتقبل شهادته من استأجره يوما في ذلك اليوم استجبنا كافي البرازية ولا تقبل شهادة  
 المستعير بعينه المستأجر ولو برهن دارا فله من استأجره لانه قبل وإن شهد من استأجره لانه قبل  
 في الهندية رجل ادعى دارا في يد رجل فشهد له شاهدان بها وان المسمى استأجره على بناءها وغير ذلك مما

منهم بز يادة الخراج  
 لا تقبل ما لم يكن خراج كل  
 أرض معينا ولا خراج  
 للشاهد وكذا أهل قرية  
 شهودا على ضيعة أهل  
 من قريتهم لا تقبل  
 وكذا أهل سكة يشهدون  
 بشي من مصلحه وغير  
 نافذة وفي النافذة ان  
 طلب حقا لنفسه  
 لا تقبل وان قال لا آخذ  
 شيا تقبل وكذا في وقف  
 المدرسة انتهى فليحفظ  
 (والاجر الخاص  
 لستاجر) مسانحة

لأبجد عليه الشمان في ذلك حازت شهادتهما وان قالوا استأجرنا على هدمها فهدمناها لا تقبل شهادتهما بالملك  
 للدعي وضمان قيمة البناء للدعي عليه كذا في فتاوى فاضل خان وشهادة الاستاذة لئلا تقبل شهادة  
 المستأجر لا حجر فحق ولا تقبل شهادة المستأجر لا حجر بالمستأجر بحر لو استأجر دارا أشهر فاستكن الشهر كله ثم  
 جاء مدعى آخر فشهد بها المستأجر ورجل آخر معه فالقاضي يسأل المدعي عن الأجرة كانت بأمره أو بغير أمره  
 فإن قال كانت بأمره لم تقبل شهادة المستأجر لأنه مستأجر شهده بالمستأجر لا حجر وان قال كانت بغير أمره  
 تقبل شهادته لأنه ليس بمستأجر في حقه ولو لم يسكن الشهر كله لم تجز شهادته وإن لم يدع المدعي أن الأجرة كانت  
 بأمره ولو شهد المستأجر أن المدعي الذي أجراه الأثبات الأجرة أو لا انسان آخر على المجر فليسخ الأجرة  
 قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى جازت شهادتهما سواء كانت الأجرة رخصة أو غالبة وقال أبو يوسف رحمه الله  
 تعالى لا تجوز شهادتهما في فسحها إلا بهما يدفعا عن أنفسهما الأجرة وإن كانا كنيين في الدار بغير أجر  
 حازت شهادتهما هندية عن المحطوقها إذا شهد الأجير لاستأجره وهو أجير شهر فلم يرد شهادته ولم يعدل حتى مضى  
 الشهر ثم عدل لم تقبل شهادته في شهده لآخر أنه ثم طلقها قبل التعديل لا تقبل شهادته وإن شهد ولم يدين  
 أجيرا ثم صار أجيرا قبل القضاء بطلت شهادته ولو أن القاضي لم يرد شهادته وهو غير أجير ثم صار أجيرا  
 ثم مضت مدة الأجرة لا يقضى بطلت الشهادة وإن لم يكن أجيرا عند القضاء ولا عند الشهادة ولو أن القاضي لم  
 يعط شهادته ولم يقبل فأعاد الشهادة بعد انقضائها مدة الأجرة جازت شهادته اهـ ولا تجوز شهادة الكيال  
 بخلاف الزارع وشهادة البائس لدونه تقبل وإن كان مغسلا كما في الهداية وفي المحط لا تقبل بدين له بعدمونه  
 بحر قال العلامة الترمذ في فتاويه تقبل شهادة قريب الدين لديونه حال حياته إذا لم يكن مغسلا قولا واحدا  
 واختلف فيما إذا شهد في حال كونه مغسلا في المحط لا تقبل وشمس الأئمة الحلاوي والذنا صاحب المحط قال  
 تقبل وأما إذا شهد بعد الموت فلا تقبل قولا واحدا التعلق حقه بالركة كالموصي له كذا في شرح الوهبانية  
 اهـ (قوله أو مشاهرة) أو مساهمة هو العيص جامع الفتاوى ومثله في الخلاصة ويحبه المزارع فإنه لا يزم  
 أن تكون مساهمة أو مشاهرة فقد يزارعه على أنها هذا الزرع كمنه في حكمه فلا تصح شهادة تهرب البزركا  
 تقدم (قوله أو الخادم والتابع) بحر والفرق بين المذكورين وقد يقال أن المراد بالخادم من يخدم بغير أجر  
 والتابع من يكون يعيش في منزل المشوهد من غير خدمة كمالزم في البيت والمراد بالتلميذ الصانع التابعون  
 لكبرهم ط وفي الخلاصة هو الذي يأكل معه وفي عماله وليس له أجر معلوم وقبل المراد الأجير مساهمة  
 أو مشاهرة أو مساهمة ومعامه في القصر وكان بين الخادم وبين الأجير عموم وخصوص من وجه فالأجير يستأجر  
 لغير الخدمة الخاصة به كالأجير يستأجره لرمي الغنم وللخياطة أو الأجير مساهمة أو مشاهرة والخادم قد يخدمه بلا أجر  
 طعمه في طعامه أو أجر آخر فيصنعهم فحين استأجره مساهمة أو مشاهرة للخدمة وينفرد الأجير فبالأجير  
 للخاصة مثلا كذلك وينفرد الخادم فإذا كان يخدمه طعمه في طعامه وشرا به بدون استئجار والتابع هو الذي  
 يكون عالة عليه وإن لم يخدمه والتلميذ هو الذي يتعلم منه على أو غيره من الصنائع ويدخله في نفقته وهو الذي  
 أراد بقوله يعضر أو أستاذة الخ بدليل قوله وهو معنى قوله عليه الصلاة والسلام الخ (قوله من القنوع) بالضم  
 قنع بفتح قنوعا إذا سأل فيكون المراد به السؤال كما هو أحسن معانيه قال تعالى وأطعوا القانع وقنعهم القانع  
 هو السائل الذي لا يلزم في السؤال ويرضى بما ياتيه معفووا يطلق على التذلل ومن دعاهم نسأل الله القناعة  
 ونعونه من القنوع يطلق على الرضا بالقسم فهو مدنى في المثل خير القنوع وشرا الفقر الخسوع والفعل  
 كنع وأسم الفاعل قانع وقنع أما القناعة فالرضا بالقسم كقنع بحر كالفعل كنع وأسم الفاعل قنع وقانع  
 وقنوع وقنع أو فاعل القانوس وبهذا علمت أن قوله لا من القناعة يعني أن المراد بالقنوع أو ما السؤال  
 وأما التذلل فعلمت أن القنوع عراقي بمعنى القناعة ط زيادة (قوله لا من القناعة) الاجتهاد باليسيرين  
 الأعراض المحتاج إليها قال قنع بفتح قنوعا وأذرضي ولكن البائس أشار الشاعر بقوله  
 العبد ران قنع \* والحري عبدان قنع \* فاقنع ولا تقنع قما \* ثم أضر من الطمع

أو مشاهرة أو الخادم  
 أو التابع أو التلميذ  
 الخاضع الذي يعضر  
 أستاذة من نفسه  
 ونفعه نفع نفسه دور  
 وهو معنى قوة عليه  
 الصلاة والسلام لا شهادة  
 للقانع بأهل البيت أي  
 الطالب بمعاشه منهم من  
 القنوع لا من القناعة

(قوله ومفاده) أي الحديث المخرج فيه في الفتح جار ما به ونقله في الشرب لئلا يأتى إذا كان العلة في عدم قوله  
شهادتهم أو طلب معانئهم من المشهوده ان حيث يتبعون بما يحصل له من الخير وذلك لا يوجد في المستأجر  
والاستاذ فصح شهادتهم لكن في التاتر غاية عن الفتاوى الغياثة ولا يجوز شهادة المستأجر لاجير وفي حاشية  
الفتال عن المحيط شرحي قال أبو حنيفة في الجرد لا ينبغي القاضي أن يجيز شهادة الاجير لاستاد ولا الاستاذ  
لاجيره اه وهو مخالف لما استنبط من الحديث (قوله من يفعل الردي) أي من أفعال النساء من التزين  
بزينةن والتشبهن في الفعل والقول فالفعل مثل كونه محلا لإقامة القول مثل تليين كلامه باختياره تشبها  
بالنساء اه مغرب وجعل بعضهم الوافق قوله والقول معنى أو فأحدهما كاف لأن التشبه بقولهن حرام للرجال  
وجعل القهستاني الخنث خلقه غزلة امرأ أو واحدة في الشهادة وهو غريب ط قال في الهندية أما إذا كان  
في كلامه لين وفي أعضائه تكسر خلقه ولم يشتهر شيء من الأفعال الرديئة فهو عدل مقبول الشهادة هكذا  
في التينين اه وإنما كان معصفا لم يقصد الحديث لعن الله الخنثين من الرجال والمرحلات من النساء (قوله  
ومغنية) ولو يشعر في حكمة القهستاني لأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الصوتين الاجئين المغيثين والناتجة وصف  
الصوت بصفة صاحبه اعلم أن النغني للهواً ولجميع المال حرام بلا خلاف والنوح كذلك خصوصاً إذا كان من  
المرأة لأن رفع الصوت مناهج حرام بلا خلاف اه شاعري (قوله لخر مرفوع صوتها) ظاهره أنه يحرم رفع صوتها  
في مكانها الخاص بها بحيث لا يسمعهما الاجنبي قال في التباية فلذا أطلق في قوله مغنية وقيد في غناء الرجال  
بقوله للناس ونحاشي الفتح ويأتي ان شام الله تعالى عند قوله ومن يغني للناس لكن نظيره في الطحاوي  
واستظهر عليه عفاي الهندية عن شرح آي المكارم فلا تسمع شهادة مغنية تسمع الناس صوتها وإن تغني لهم  
اه قال في السعدية وما ذكره أي صاحب الدرر من قوله ولولفسها الخ جاز في النوح بعينه فبالأيه يمكن مسقطا  
للعدة إذا ناحت في مصبة نفسها اه قال سدي والدرجة الله تعالى عكن الفرق بأن المراد رفع صوت يغشى  
منه القنعة اه (قوله وينبغي تقييده الخ) مثله كل من أتى بابن أبواب الكبار فأده الكمال وبما يخص الظهور  
عند القاضي بالمداومة لأن الشهادة على ثلاث جرح مجزئ لكن فيما نهى تقبل الشهادة عليه سرأمل (قوله وناتجة  
في مصيبة غيرها) في المغرب ناحت المرأ على المس إذا نذبت وذلك أن تبكى عليه وتعد بحسنه والناتجة الاسم  
ومنها الحديث على ما قرأتم في الفائق ثلاثة من أمر الجاهلية الطعن في الانساب والناتجة والأقواء والطعن  
معروف والناتجة ما ذكره الأقواء جمع فوهي منازل القمر والعرب كانت تعتقد أن الامطار والخير كلها تأتي  
منها وقبل النوح بكاء معصوف اه رمى على النخ قال في البحر قولهم إن الناتجة لا تسقط عدلتها إلا إذا ناحت  
في مصيبة غيرها مع أن الناتجة كبيرة لا تدعو عليها لكن لا تظهر إلا في مصيبة غيرها غالباً اه وهذا الذي ينبغي  
التعليل به وأما الذي يذكروه الشارح عن الوافي فلا ينبغي تصنيع المراد انظره أنه يباح لها حشد وهو  
خلاف المعلوم من الدين بالضرورة قال في التاتر غاية معر بالاحيط لا تقبل شهادة الناتجة ولم يرد به التي تنوح  
في مصبتها وإنما أراد التي تنوح في مصبة غيرها واتخذت ذلك مكسبة اه ونقله في الفتح عن الأخيرة ثم قال ولم  
يتعقب هذا من المشايخ أحد فيما علمت لكن بعض متأخري الشارحين نظروا فيه بأنه معصية فلا فرق بين كونه  
لنفس أو لقال صلى الله تعالى عليه وسلم لعن الله الصائقة والخالقة والشاقوة قال ليس منهن ضرب بالحدود  
وشق الجيوب ودعا بدعوى الجاهلية وهي في صحيح البخاري ولأن أن الناتجة ولو في مصبة نفسها معصية  
لكن الكلام في أن القاضي لا يقبل شهادتها ذلك وذلك يحتاج فيه إلى الشهرة ليصل إلى القاضي فالحق أقيد  
بكونها للناس لهذه المعنى والأفهورد عليه مثله في قوله لم يرد من الشرب على اليهودي بشر بالاشربة  
الحرمة تجرأ وغيره ولفظ محمد في الأصل ولا شهادة لمن نجر ولا شهادة من السكر يدولون بالاشربة  
الحرمة التي ليست تجرأ فقال هذا الشارح بشرط الادمان في الخمر وهذه الاشربة بمعنى الاشربة الحرمة  
لسقوط العدالة مع أن شرب الخمر كبيرة لا قيد الادمان ولهذا لم يشترط أن يخاص في شرب الخمر الادمان لكن

ومفاده قبول شهادة  
المستأجر والاستاذ  
(ومغنية) بالفتح (من  
يفعل الردي) ويروي  
وأما الكسر فالتكسر  
للتينين في أعضائه وكلامه  
خطفة في قبيل بحر  
(ومغنية) ولولفسها  
لخرصة رفع صوتها  
دور وينبغي تقييده  
بعدمها عليه ليعلم  
عند القاضي كافي منمن  
الشرب على اليهود كره  
الوافي وناتجة في مصيبة  
غيرها

نص علمي في الأصل كما سمعت فها هو جوابه هو الجواب في تقسيم المشايخ يكون النباحة للناس ثم هو نقل كلام الشيخ في توجيه اشتراط الامان أنه انما شرط لظهور عند الناس فان من شربها سر لانسقط عدالة ولم ينفس فيه بكلمة واحدة فكذلك التي ناحت في بيتها المصيبة لانسقط عدالتها لعدم اشتهار ذلك عند الناس وانظر الى تعليل المصنف بعد ذكر الامان بأنه ارتكب محرماً معه أن ذلك ثابت بالامان فاعلم أن أراد أنه اذا آدم حينئذ يظهر أنه من ارتكب محرماً معه فترد شهادته بخلاف التي استمرت تنوع للناس لظهوره حينئذ فتكون كالذي يسكر ويخرج سكران أو تلعب به الصبيان في رد شهانه وصرح بأن الذي يتهم شرب الخمر لانسقط عدالته ومنهم من فسّر الامان بنبته وهو أن شرب بومن نبته أن يشرب مرة أخرى وهذا هو معنى الاصرار وأنت تعلم أنه سيد كرد من يأتي بأمان أبواب الكبار التي تتعلق بها الحدود وشرب الخمر منها ممن غير توقف على نبته أن يشرب ولان النسبة أمر محض لا يظهر للناس والمدارات التي تتعلق بوجودها حكم القاضي لا بد أن تكون ظاهرة لا خفية لانها معرفة وانحى لا يعرف والظهور بالامان الظاهر لان النسبة نعم بالامان الظاهر يعرف اصراؤه لكن تطلان العدالة لا يتوقف في الكبار على الاصرار بل أن يأتيها بغير ذلك وانما ذلك في الصغار وقد اندر في محاذ كذا شرح ذلك اهـ (قوله يا بحر) الملقى في مسكن وأشار إليه في الكافي وكذا في القهستاني كإثبات النقل عنه قرياً (قوله زاد العيني) في مصيبتها (تقبل) اعلم أن هذا التفرع بعض من المفهوم السابق والجب من قوله زاد الخ بل في اقتصار العيني وتعليل الواو إشارة إلى أنهما تقصان من العادة السابقة اشتراط الآخر وهذا قال القهستاني ولو بلا جرح وتقدم الكلام على مافي ظاهر التعليل فانهم (قوله بز) زيادة فطرارها أي وفي النوع تخفيف هذه الضرورة وانما قلنا ذلك لظهور قوله فكان كالشرب بالنداب ط (قوله واختيارها) مقتضا لو قطعه عن اختيارها لا تقبل سببى أو الدرجه الله تعالى (قوله فكان كالشرب) أي شرب محرماً لتدأوى فانه يجوز عند الثاني للضرورة (قوله وعقو) أي على عدوه كافي الملقى (قوله بسبب الدنيا) لان العادة لا جها حرام فمن ارتكبها لا يؤمن من القول عليه ما اذا كانت دينية فانها لا تمتنع لا يهتدل على كمال دينه وعدالته وهذا لان العادة قد تكون واجبة بان رأى فيه مسكر اشترعوا لم ينه عنه بدليل قبول شهادة المسلم على الكافر مع ما بينهما من العداوة الدينية والمقتول ولبه على القاتل والخروج على الجارح والزواج على امرأته بالزناذ كرامن وهبان وفي خزائن القسطين والعدو من يفرح لحزنه ويحزن لنفرسه وقيل يعرف بالعرف اهـ ومثال العداوة الدنيوية أن يشهد المذوق على القاذف والمقطوع عليه الطريق على القاطع وفي ادخال الزوج هنا ظرف فقد صرحوا بقبول شهادته عليها بل رأنا اذا قدفها أو لا وانما المنع مطلقا قول الشافعي وفي بعض الفتاوى وقيل شهادة الصديق لصديقه اهـ أي الا اذا كانت متناهية بحيث يتصرف أحدهما على الآخر كما تقدم ثم اعلم أن المصرح به في غالب كتب أصحابنا والمشهور على السنة فقها ما ذكره المؤلف من التفصيل ونقل في القسنة أن العداوة بسبب الدنيا لا تمتنع ما لم يفسق بسببها أو يجلب منفعة أو يدفع بها عن نفسه مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتماد وما في الواقعات وغيرها اختار المتأخرين وأما رواية المنصوصة في خلافها وفي كثر الروايس شهادة العدو على عدوه لا تقبل لانه منهم وقال أبو حنيفة تقبل اذا كان عدلا قال أستاذنا وهو الصحيح وعليه الاعتماد لانه اذا كان عدلا لا تقبل شهادته وان كان بينهما عداوة بسبب أمر الدنيا اهـ واختاره ابن وهبان ولم يتعمقه ابن السكينة لكن الحديث شاهد لما عليه المتأخرون كما رأوا أبو داود ومروا لا يجوز شهادتهما عن ولائنا ولا زانية ولا ذى غم على أخيه والغمر المحسوس يمكن حله على ما اذا كان غم عدل بدليل أن المحقق فسق الله عن وقيد كرامن وهبان رجه الله تعالى تيهات حسنة لم أرها غيرها (الاول) الذي يقضه كلام صاحب القسنة والمبسوط أأننا افتان العداوة فادحق في الشهادة تكون فادحة في حق جميع الناس لا في حق العدو فقط وهو الذي يقتضيه القسنة فان الفسق لا ينجز حتى يكون فاسقا في حق شخص عدلا في حق آخر اهـ قلت ولهذا يقل المؤلف على عدو من أطلقه ويقاس على قولهم إن الفسق لا ينجز الناظر اذا كان عليه أظفار وقب غدي بوثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهل يسرى فسقه

يا بحر در وقت زاده  
العنى فلو في مصيبتها  
تقبل وعلة الواو بزيادة  
اضطرارها وانسلا ب  
صبرها واختيارها فكان  
كالشرب للتدأوى  
(وعقو بسبب الدنيا)  
جعله ابن الكمال عكس  
الفرع لاصله

٢ قوله والمدارات  
المدارات بفتح الميم  
والدال والراء المهملات  
أي مدار الامر لعدم  
قبول الشهادة القسنة  
وهي أمر مخي لا بد أن  
تكون نالغ اهـ منه

في كل ما يعزل أحاب سدي الوالد بالسرمان وأنه يعزل منها جماعه أفي أو السعدو كتب الرمي هنا الظاهر  
من كلامهم أن عدم القبول انما هو للهمة لا للفسق ونؤيدهما بأبي عن ابن الكمال وما صرح به يعقوب عاشا وكثير  
من علمنا ناصر حوايا شهادة العدو على عدوه لا تقبل والتقييد بكونها على عدوه بني ما عاده وهو المتأثر  
للاهم فتأمل اه أقول أنت خير بأن فعل الكبيرة والاصرار على الصغيرة فادح في العدالة وقد شرط في القسنة  
لعدم القبول كونه فسق تلك العداوة وعلى هذا أقدم قبولها مطلقا ظاهرا وبني تقييدها بالذا كانت عداوة  
ظاهرة كما يقدمها بأبي عن الفتح في شرح قوله أو ترك ما وجب الحد فترأى أن الوجه عدم القبول مطلقا  
والتعديل بالانتهام كما مر عن كثر الرؤس لا ينافيه لأن الفاسق لا يقبل للانتهام أيضا وما بأبي عن ابن الكمال عكن  
حله على ما ذالم يفسق بها فليتأمل اه قاله سدي الوالد رحمه الله تعالى (الثاني) لو ادعى شخص عداوة آخر يكون  
مجرد دعوا ما عترافا منه بفسق نفسه ولا يكون ذلك فادحا في عدالة المدعي انه عدو ما ثبت للمدعي انه عدوه  
(الثالث) لو قضى القاضي بشهادة العدو على عدوه أو على غير عدوه هل يصح أو لا قلنا المنع من قبول الشهادة  
هو الفسق فيكون حينئذ صحيحا فلاذ لأن القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفقضاؤه ويصح وإن قلنا له المعنى  
آخر أقوى من الفسق لا يصح في حق العدو ويصح في حق غيره وذكر ابن الكمال في اصلاح الاضاح أن شهادة  
العدو لعدوه حاتر تعكس شهادة الاصل لفرع عاده وهذا يدل على أنهما تقبل للهمة لا للفسق اه قال سدي الوالد  
رحمه الله تعالى قوله لان القاضي اذا قضى بشهادة الفاسق نفقضاؤه ويصح قال الرمي وصرح يعقوب باشافي  
حاشيته بعدم نقاد قضاء القاضي بشهادة العدو (وأقول) وقيل به يقتضي أن العصبية كذلك فلا ينفذ  
قضاء القاضي بشهادته له الذي يفيض الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلة كذا كإسباقي قبره بما يتقوا عن  
معين الحكم فتأمل اه (الرابع) قد يشوه بعض المتقهاء والشهود أن كل من خاصم شخصا في حق وادعى  
عليه حقا أنه يصير عدوه فيشهاد بينهما بالعداوة وليس كذلك بل العداوة انما تثبت بخصم ما ذكرتم لو خاصم  
الشخص آخر في حق لا تقبل شهادته عليه في ذلك الحق كالأحق كالو كبل لا تقبل شهادته فيما هو وكيل فيه وبحود ذلك  
لأنه اذا اخصم انسان في حق لا تقبل شهادته أحدهما على الآخر لباينهما من الخاصة اه قلت ويدل ما في  
فتاوى فاضلخان من باب ما بطل دعوى المدعي رجل خاصم رجلا في دار أو في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه  
في حق آخر حازت شهادته انا كان عدلا اه وأعلم أنه لو شهد على رجل آخر فخاصمه في شيء قبل القضاء لا يتمتع  
القضاء بشهادته الا اذا ادعى أنه دفعه كذا الثلاثي شهد عليه وطالب الرد أو ثبت دعواه بينة أو اقرار أو انكول  
حينئذ بطلت شهادته وهو حرج مقبول كما صرحوا به وسأقي في بيان الجرح (الخامس) اذا قلنا لا يجوز شهادة  
العدو على عدوه انا كانت دينوية هل الحكم في القاضي كذلك حتى لا يجوز قضاء القاضي على من يئنه ويئنه  
عداوة لم أقف عليه في كتب أصحابنا ويني أن يكون الجواب فيه على التفصيل ان كان قضاؤه عليه بعلمه يئنه  
أن لا ينفذ وان كان شهادة العلول ومخض من الناس في مجلس الحكم يطلب خصم شرعي يئنه أن ينفذ وفرق  
المأوردى من الشافعية بينهما بأن أسباب الحكم ظاهرة وأسباب الشهادة خفية مجر وقمنا أوائل الباب  
أن في المسئلة قولين معتمدين أحدهما عدم قبولها على العدو وهو اختيار المتأخرين وعليه صاحب الكثر  
والمتقي ومقتضاه أن العلة العداوة لا الفسق والآخر تقبل على غير العدو أيضا فانهم تقبل الا اذا فسق بها  
واختاره ابن وهبان وابن السكيت فراجعهم وكذا تقدم في أول القضاء الكلام على ذلك فارجع اليه وفي فتاوى  
الحاوي في سئل في شخص ادعى عليه وأقيمت عليه بينة فقال انهم ضر وفي خمسة أيام حكم عليه بما كرم أراد أن  
يقم البينة على الخصومة بعد الحكم فهل تسمع الجواب قد وقع الخلاف في قبول شهادة العدو على عدوه عداوة  
دينوية وهذا قبل الحكم وأما بعد الحكم فالذي يظهر عدم نقض الحكم كما قالوا ان القاضي ليس له أن يعصى بشهادة  
الفاسق ولا يجوز له فاذ قضى لا ينقض اه لكن يعارضه ما قمنا أنه نفع الرمي وصرح يعقوب باشافي حاشيته  
بعدم نقاد قضاء القاضي بشهادة العدو على عدوه وأقول وقيل به يقتضي أن العصبية كذلك فلا ينفذ قضاء

القاضي بشهادته لانه الذي يفضي الرجل لكونه من بني فلان أو من قبيلته كافي معين الحكم اه (أقول) وقدم الشارح عبارة العقوبة أول القضاء وأقرها سدي والود وكذا النذر الملى في قتال ومقتنبه (قوله) فتقبل له لاعليه هذا يصدق قولها الغرض عدوه إذا لم يفسق به كما يأتي (قوله) واعتمد في الوهانية والمحبة قولها الخ قد علمت ما يحصل مما سبق أن شهادة العدو على عدوه لا تقبل وإن كان عدلا وعدم نفاذ لقضاء بها والمسئلة تدور في الكتب فاحفظه (قوله) ما لم يفسق بسببها وهي الرواية المنصوصة والإطلاق اختبار المتأخرين وفي القهستاني ما يفيد أن ما علمه المتأخرون هو الصحيح في زمانهم وزماننا اه وينبغي أن يقال فيه ما قيل في مدين النحر من الاشتهار ط (قوله) قالوا والحقد فسق انتهى عنه) فسرق في الطريقة المحمديّة بأن يلزم نفسه بغضه وإرادة الشره وحكمه أن لم يكن يظلم أصابه منه بل يحق وعدل كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فحرام أن كان يظلم أصابه منه فلا سمح مجرام وإن لم يقدر على أخذ الحق فله تأخير إلى يوم القيامة قال الله تعالى وإن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما علمهم من سبيل أنال سبيل على الذين يظلمون الناس ويغفون في الأرض فيغير الحق وأولئك لهم عذاب أليم وساق للشيخ أحاديث خالصة عليه منها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا تظهر الشاة لا خيل فيعاف الله اه ويتسلك ومنها قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا يحمل المؤمن أن يهجر مؤمنا فوقي ثلاث فإذا مرت به ثلاث فلعقه ويسلم عليه فإن رد عليه فقد اشترى كافي الأجر وإن لم يرد عليه فقد أه بالآثم وهذا محمول على الهجر لاجل الدنيا وأما لاجل الآخرة والعصية والتأديب فإتزل مستحب من غير تقدير اه (قوله) سواء شهد على عدوه أو غيره) أولهما قيل عليه مفعلة أن عدو الشخص لا تقبل شهادته على الشخص ولا على غيره ولا لعليه اه الشهادة عدو ذي دعوى عرو ومقبولة فعمل في العبارة تنقضا اه (أقول) حيث كان عدم قبول شهادة العدو على عدوه مبنيا على أنه يفسق بالمعاداة أو الفسق مما لا يشترط فيه معنى وليس في العبارة منقط وحسن ذلك لافرق بين ذلك الشخص وغيره وبما يفرق الحال أو كان عدم القبول مبنيا على التهمة فتأمل ذكر ما جوي (قوله) لا تقبل شهادة الجاهل قال في معين الحكم ولا من لا يحكم فراض الوضوء والصلاة ومن سافر فاحتاج التسليم فلم يحسنه ولا التجويز واعتقد عدم تأخير التجويز وادعى أنها آفة وتؤدى حتى يكف عن هذا الاعتقاد ولا يصدق لقوله تعالى فلا يظهر على غيبه أحدا إلا من ارتضى من رسول (قوله) على العالم ليس بقيد بدليل التفرع والتعديل ح (قوله) لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا) قدم في باب التعزير أن القاضي أن يسأل عن سبب فسق الشاهد فلو قال الطاعن هو ترك واجب سأل القاضي المستنوم عما يجب عليه تعلمه من الفرائض فإن لم يعرفها نعت فسقه لما في الجتم من ترك الاشتغال بالفق لا تقبل شهادته والمراد ما يجب تعلمه منه اه (قوله) والعالم الخ) أتى بدفع التوهم أن العالم المدرس (قوله) من يستخرج المعنى) السنين والتأنيذتان والمراد بانجازه من التركيب فهمه منه والظاهر أن المراد به من يعلم العلوم الشرعية وبعض آلاها ط قال في الاشياء والاهلية للتدريس لا يخفى على من له بصيرة والذي يظهر أنها مجردة منطوق الكلام ومفهومة ومعرفة المفاهيم وأن تكون له سابقة الاشتغال على المشايخ بحيث صار يعرف الاصطلاحات وتدبر على أخذ المسائل من الكتب وأن يكون له قدرة على أن يسأل ويحجب إذا شمل ويتوقف ذلك على سابقة اشتغال في النحو والصرف وبحسب صار يعرف الفاعل من المفعول إلى غير ذلك وإذا قرأ الألبس وأنا الخ فإرى يحضرته ردعاه اه (أقول) لكن يؤيد أن المراد به من يعلم العلوم الشرعية ما قاله فاضل خان أو صلى لاهل الصلح ببلغ يدخل أهل الفقه والحديث اه (قوله) ويجازف في كلامه) هو المكثر منه الذي لا يتجرى الصدق ولكن كثر كلامه كثر سقطه والمجازفة هي التكلم بلا معيار شرعي روى أن الفضل بن الر بسع وزي الخليفة شهد عند أبي يوسف فرد شهادته فعاتبه الخليفة وقال لم تردت شهادته قال لا في معيته وما يقول الخليفة أنا أعلمه فان كان صادقا فلا شهادة له بعدوان كان كاذبا فكذلك لأنه إذا لم يبال في مجلسه بالكذب فلا يبال في مجلسه فعدونا الخليفة اه زاد في فتح القدير بعده والذي عندني أن رد أبي يوسف شهادته ليس بالكذبة لأن قول الحر لغيره أنا أعلمه اغناهو مجاز باعتبار معنى القيام بخدمة ملك وكوني تحت أمره

تقبل له لاعليه واعتمد في الوهانية والمحبة قولها ما لم يفسق بسببها قالوا والحقد فسق انتهى عنه وفي الاشياء في تمة قاعدة إذا اجتمع الحرام والحلال ولو العداوة للدنيا لا تقبل سواء شهد على عدوه أو غيره لأنها فسق وهو لا يتجزأ وفي فتاوى المصنف لا تقبل شهادة الجاهل على العالم لفسقه بترك ما يجب تعلمه شرعا فحينئذ لا تقبل شهادته على مثله ولا على غيره ولحاكم تعزيره على تركه ذلك ثم قال والعالم من يستخرج المعنى من التركيب كما يحق ويشتبه (ومجازف في كلامه)

ممتلئة على اهانة نفسي في ذلك والتكلم بالحجاز على اعتبار الجلع فان وجه الشبه ليس كذا يحظر او شرعا ولذا وقع الحجاز في القرآن ولكن رد على ما يدل عليه خصوص هذا الحجاز من اذلال نفسه وطلعته لاجل الدنايا عما يضر هذا الكلام اذ قيل للخليفة فعدل الى الاعتذار بأمر يقرب من خاطره اه **(قوله)** ويحلف فيه) أي عفى كلامه كثيرا أي وان كان في صدق فان جرأته على ذلك تقتضي قلة مبالاة بأمر الدين ولا يندرج بما اذا حلف الى الكذب فيه وقدمه في الطريقة المحمدية من جهة آفات اللسان وساق آيات وأحاديث ثم قال ان الحلف بالله تعالى صادقا جائز لا بخلافه لكن اكثره مكره وقوله صلى الله عليه وسلم الحلف حثيث وأندم وتعمدها **(قوله)** أو اعتاد شتم أولاده وغيرهم) كما يليق وأهله فان كان ذلك يصدر منه أحيانا لا يؤثر في إسقاط العدالة لان الانسان قليلا يتجاوز عنه هذبة قال في الفتن وقال نصير بن يحيى من يشتم أهله وماله ككثير في كل ساعة لا يقبل وان كان أحيانا يقبل وكذا الشتم للصبيان كدأته اه قال في شرح أدب القاضي ان من سب واحدا من المسلمين لا يكون عدلا كافى الشرب لبلالة وحرابن وهابن مسئلة الشتم حيث قال وفيه في ذلك ان الشتم لا يخلو اما ان يكون عافيه أو عابثا في وجهه أو غيبته فان كان في غيبته فهو غيبة وانما توجب الفسق وان كان في وجهه ففمه ساءة أو أدبونه من منيع رجاج الناس وسوقتهم الذين لا مروت لهم ولا حياء فيهم وان ذلك مما يسقط العدالة وكذا اذا كان السب بالعنف أو بالاعداء كما يفعله من لا خلاق لهم من السوق وغيرهم اه أي وان كان عابثا ليس فيه كذب وحكمة ظاهر وما يؤيد ذلك ما ورد في الحديث سباب المسلم فسوق وقتاله كفر قال ابن الاثير في النهاية السب الشتم يقال سبه سبه سبوا سبوا قبل هذا المحمول على من سب أو قاتل مسلما بغتوا ويل وفيل اعمال ذلك على جهة التغلظ لانه يخرج به الى الكفر والفسق **(وأقول)** هذا اخلاف الظاهر اه **(قوله)** لانه أي الاعتذار **(قوله)** كبرية) أي اذا أصغر عليه العود ولما قبله بالاعتذار والافهوض صغرة **(قوله)** كبرية) كانه أي من غير عذوبة اخذ الفقيه قال الامام خراساني في الفتوى عليه وذكر الحامضي عن فاضل خان ان الفتوى على سقوط العدالة تأخيرها من غير عذر حتى الفراق دون الخلق خصوصا في زماننا كذا في شرح الشتم الوهابي منع في الفروع ان تحاليل الباصح ان تأخيرها من كذا لا يبطل العدالة **(قوله)** أوجب) قال في الهندية كل فرض له وقت معين كالصلاة والصوم اذا تأخر من غير عذر سقطت عدلته وليس له وقت معين كزكاة واجل الجورى هشام عن محمد بن جعفر الله تعالى ان تأخيرها لا يبطل العدالة وبه أخذ محمد بن مقاتل وقال بعضهم ان تأخيرها كزكاة واجل من غير عذر هب عدلته وبه أخذ الفقيه ابو الليث وتأخيرها لا تسقط خصوصا في زماننا كذا في المضمرات **(قوله)** على رواية نور بنه) في العام الاول عدلته الثاني وأصح الروايتين عن الامام ومالك وأحمد أي فيفسق وترد شهادته تأخير سنين لان تأخيرها صغرة وتؤخر تكاد هي لا يفسق الا بالانصراف بحجر ووجهه ان الفورية طنية لان دليل الاحتياط ظني ولما أجمعوا أنه لو تراخي كان أدام وان أتم عونه قبله كما فعله الشارح في **(الجزء)** **(قوله)** أو ترك جماعة) قال في الفتن مناهرت الصلاة بالجماعة بعد كون الامام لا طعن عليه في دين ولا حال وان كان متا ولا في تركها كان يكون مقتدا افضلية اول الوقت والامام يؤخر الصلاة وغير ذلك لا تسقط عدلته بالترك **(أقول)** وبالجماعة منتهى كد في قوة الواجب وقيل واجبة وقيل فرض كفاية وقيل فرض عين والقول وبوجهها هو قول عامة مشايخنا به جزم في النصفة وغيرها قال في البصر وهو اراجح عند أهل المذهب وهو ما عمل في الاقوال وأقواها ولما قال في الاحتياط لا تقبل شهادته اذا تركها استخفا فان لا يستعمل أمرها كما يفعله العوام وأجانة أو فسقة أمامها أو بنا ويل ككون الامام من أهل الأهواء أو فساق فكمرا الاقتداء به ولا يمكنه أن يصرفه ولا يراعى مذهب المقتدى فيفسق والقائل بالفرض لا يشترط له الجهة فصنع صلاة منفردا وتسميتها سنة أو نحوها بالسنة وتعامم الكلام في شرحنا على نورا لا ينصاح المحسني بمعراج النجاة فرحاه فان فيه فوائد شملت عنها كذا الشرع **(قوله)** أوجه) من غير عذر فمنهم من أسقطها مرة واحدة كالخالي ومنهم من شرط ثلاث مرات كالسرخسي والاول أوجه فصح لكن قدمنا عنه ان الحكم يسقط العدالة بالتركاب الكبيرة

أو يحلف فيه كثيرا أو  
اعتاد شتم أولاده أو  
غيرهم لانه معصية كبيرة  
كثرت زكاة أو سب على  
رواية نور بنه أو ترك  
جماعة أو جمعة

يحتاج الى الظهور تأمل سدى الودج الله تعالى قال في تهذيب القلائس قال في ترك الجماعة جمانا شهرا  
 وفي النسخة هذا لم يستغف بالدين وان استغف فهو كافر اه (قوله) أو كل فوق سبع (عند الأكثرين  
 والظاهر ان المراد بالسبع ما لا يضر وعازد عليه ما يضر لانه هو الذي يحرم ط (قوله بلا عذر) راجع الى  
 الثلاثة قبله ومثال العذر في الاكل مؤانسة الضيف وقصد التقوى على صوم الغد كما في الشرنبلالة والفتح ومن  
 العذر ما اذا كل كثر من حاجته ليتقيا به قال الحسن لا بأس به قال رأيت أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه  
 يأكل الؤلؤه الطعام ويكثر ثم يتقيا به ويتصدق ذلك ثمانية (أقول) وهل مثله ما اذا كان مضطرا ولا يرضى صاحب  
 الطعام الا بذلك بحر والذي حفظني أنه عذر أيضا فليراجع أما مسئلة الضيف فالظاهر أنه اذا لم يكن بينهما  
 مساسطة تأمة ما اذا كان فلا يكون عذرا ولا بحر أيضا (قوله) وتخرج لفرحة قدوم امر في الهندية اذا قدم  
 الأمير بلسه فرح الناس وجلسوا في الطريق ينظرون اليه قال خلف بطلت عدالتهما الا أن يذهبوا للاعتبار  
 فحينئذ لا تطل عدالتهم والقوى على أنهم اذا خرجوا الى العظم من يستحق التعظيم والا لا اعتبار بتطل عدالتهم  
 كذا في الظهيرية وقاضيان اه وعمله في الفتاوى الصغرى بسبقه الطريق فصار من تركها الحرام لانه حق  
 العامة وليس للجلوس اه وهذا التعليل يفيد أنه اذا تجرد عن شغل الطريق لا يكون قادما مطلقا ولا نافية  
 ما تقدم اذا تأملته لكن كلام قاضيهان يفيد خلافه قال ابن وهبان وينبغي أن يكون ذلك على ما اعتاده أهل  
 البلد فان كان من عادة أهل البلد أنهم يفعلون ذلك ولا يتكبرون ولا يستخفون فينبغي أن لا يقدح وذكر ابن  
 الشحنة بعبارة قول المصنف وينبغي الحليس كما ينبغي اه ومثله في البصر قال ابن عرابي (أقول) قصر من مجموع  
 ما ذكره ان كان الأمير صالح قدح في العدة مطلقا وان كان صالحا ولم يشغل الطريق لا يقدح وان شغله  
 قدح وأنت على علم بأن الحكم بدووم العلة والعلة في القدح ارتكاب ما هو محظور وتعظيم الفاسق كذلك فعلى  
 ذلك بدووم الحكم تأمل اه (أقول) هذا بمنزلة عقد سنة فيما اذا خرج للاعتبار ولم يحل في الطريق وكان الأمير  
 صالحا أو فاسقا ولم يقصد تعظيمه فحينئذ لا يقدح كما عرفت فافهم (قوله) وكوب بحر أي بحر الهند وهو البحر  
 الأحمر المعروف الآن ببحر السويس لأنه اذا ركب البحر الى الهند فقد خاطر بنفسه ودينه ومنها سكت دار  
 الحرب وتكثير أموالهم وعددهم وتشبههم لبسال بذلك ما لا يرجع الى أهله غنا فاذا كان لا يسأل عما ذكر  
 لا يأمن من أن يأخذ من عرض الدنيا فيشهد بان زور وقال ظهير الدين لا يتبع قال العلامة عبد البر الذي يظهر أن  
 المنع ليس الركوبه مطلقا بل مع ما اقترن به وهذا حين كان الهند كله كفرا كما يشهد به التعليل كيف والنص  
 القطعي أباح ركوب البحر مطلقا لا عند ظن الهلاك وما زال السلف يركبون البحار من غير انكار ونص القرآن  
 العظيم أعظم دليل على الجواز اه بتصرف وفي القهستاني وقيل يشهد ركاب البحر للتجارة وغيرها وهو  
 الصواب اه ط (أقول) لا سيما في زماننا لأن فاته لا تخاطره بالنفس ولا يحل لظن الهلاك في السفن المغترقة  
 الآن وهي المعروفة بآبار النار فان سربها بالبحر لا نار يحرق فان أهل بدووم بخار الماء الملقى النار فلا يخشى من  
 تلف الاندرا من غفلة الملاحين (قوله) وليس حوز (قوله) أو قرح محل ذلك فيما يظهر على من شهر بذلك ط  
 أما ليس الحر فغير متهمة الا ما استثنى وأما البول في السوق فلا خلاه بالرموة وأما استقبال الشمس والقمر في  
 البول فذكر اه ذلك لانهما آياتان عظيمتان من آيات الله الباهرة وقيل لاجل الملائكة الذين معهم والمراد  
 بالاستقبال استقبال عينهما فان كان في مكان مستور ولم تكن عينهما عراى منه بان كان ساترا منع عن العين ولو  
 متحيا باقرا كراهة كما اذا لم يكونا في كبد البعثة كاحوته في معراج التجاح على نور الايضاح (أقول) وهل ليس  
 الحر باستعمال ما بحر شرعا كفضة وذهب وقوله أو آوى قبلة طاهره ولو في ناسع أن الأئمة يقولون بعدم  
 الكراهة فيه فالظاهر أن يقيدوه بما بعد في البحر اه (قوله) وطغى) ينتبع الدعوات من غير أن يدعى وصار  
 علامة وان أشهر مرة أو بلا خلاف كما في البحر (قوله) وسخره) لرفضه المروءة واعتد ذلك واشهر ولا ريب  
 المحظورات غالبا بلا خلاف كما في الهندية (قوله) ورافص) ومنه الكوش والحربة والمعروف بالناسع كل  
 ذلك حرام من اعتداه واشهر عنه يقدر في عدالتهم بما يقع من غلب عليهم الحال ويقعون ذلك بدون اختيار

أو كل فوق سبع بلا عذر  
 وتخرج لفرحة قدوم  
 أمير وكوب بحر وليس  
 حوز أو في سوق أو آوى  
 قبلة أو شمس أو قمر وطغى  
 وسخره ورافص



نفعنا الله تعالى بهم كما أوضح ذلك بسدى الوالد في رسالة شفاء العليل وبل العليل في حكم الوصية بالتميمات  
والتهليل (قوله) وشتم الدابة محمول على الاعتقاد فأدعى الهندي (قوله) وفي بلادنا شتمون بالبع الدابة) فيجبري  
فيه التفصيل في الاعتقاد وعدم موثر ما يلعنون الدابة والله فلا يجوز لعن الدابة وغيرها من الجاد وقد ورد  
التصريح بالتهنئ عن الحسن (قوله) لا تقبل شهادة الخيل ذكره في الهندي عن الخط (قوله) يستصفي  
بالصادق المله أي يبالغ (قوله) فيما يقرض وفي نسخة يقبض وهو كذلك في الخلاصة والذي في شرح الوهبانية  
لعباد البر والشر بل لا يقرض بالياء المشاة تحت القاف اهـ ح (قوله) ولا شهادة الاشراف من أهل العراق  
لتعصبهم) لانهم قوم يتعصبون فإذا ناب قوم أحد منهم تأثم أي سيدقومه فيشفع فلا يؤمن أن يشهد له رزق اهـ  
وعلى هذا كل متعصب لا تقبل شهادته بحر قال الرولى قال القرى قلت وفي الخلاصة من كتاب القضاء فان عدله  
اثنان وجرحه اثنان فالرجح أو لى الا اذا كان بينهم تعصب فانه لا يقبل حرجهم لان أصل الشهادة لا تقبل عند  
الخصنية فالرجح أولى اهـ وفي معنى الحكماء في موانع قبول الشهادة قال ومن العصبية أن يبغض الرجل  
الرجل لانه من بني فلان أو من قبيلة كذا اهـ (أقول) من التعصب أن يبغضه لانه من حزب فلان أو من  
أصحابه أو من آفائه أو منسوبيه اهـ قال عبد الحليم في حاشية الدرر ولا يذهب علي أن أكثر طائفة القضاء  
بل الموالي في عصرنا بينهم تعصب ظاهر لاجل المناسبات والترتب فينبغي أن لا تقبل شهادة بعضهم على بعض مالم  
يبين عدالته كما لا يخفى اهـ (قوله) ولان من اتقى من مذهب أبي حنيفة (الخ) أي استغفاه لانه لا يكون أهلاً  
لشهادة فلا يعتمد عليه مخ وتقدم في باب التعزير أن من ارتحل الى مذهب بدون حاجته شرعية يعزف مكان  
ذلك معصية موجبة لشهادته ولا يمس له أي أن يتحول من مذهب الى مذهب ويستوى فيه الحنفى والشافى  
وقل لمن انتقل الى مذهب الشافى بتروجه آخى أن عوت مسلوب الايمان لاهتائه بالدين بحجة فذرة قنبلة  
من كمال الكراهية وفي آخر هذا الباب المنع وان انتقل اليه لقلة مسالة في الاعتقاد والرجح أعملى الانتقال من  
مذهب الى مذهب كما يتقوله ويحل لمعه الله لغرض يحصل له فانه لا تقبل شهادته اهـ فجميع ما ذكرناه  
أن ذلك غير خاص بانتقال الحنفى وأنه اذا يكن لغرض صحيح فاقهم ولا تكن من التعصبي فيجزم بركة الأئمة  
المجتهدين نفعنا الله تعالى بهم أجمعين في الدنيا والآخرة آمين وتقدم هذا البحث مستوفى في فصل التعزير  
فارجع اليه (قوله) وكذا تابع الاكفان والحنوط) أي اذا اشكروا وصدا ذلك أمانا كان يبيع الشيا وبشرى  
منه الا كفان يجوز شهادته جامع الفتاوى وبحر وفي الهندي اذا كان الرجل يبيع الشيا بالمسورة أو فسخها  
لا تقبل شهادته اهـ أي صورة ذى روح (قوله) لتميم الموت) وان لم يمتنه بأن كان عدلاً تقبل كذا فيه شمس  
الأئمة قال الرضى وينبى أن يكون مثله تابع الطعام لتميم الغلاء والشاة على الناس اهـ (أقول) وهذا أيضاً  
ان لم يمتنه بأن كان عدلاً تقبل (قوله) وكذا الدلال) أي فيما عهده لعدم حجة الشهادة على فعل نفسه أو مطلقاً  
لكثرة كذبه في التمتع بسدى الوالد في رسالة شفاء العليل الذى لا يخلف ولا يكذب هل تقبل الجواب  
نعم اذا كان كذلك تقبل قال في البحر وكذا لا تقبل شهادة الخناس وهو الدلال اذا كان عدلاً لا يكذب ولم يخلف اهـ  
وقد مناعن الفتح أن أهل الصناعات الدينية الأصح أنها تقبل كل بال والجمام لها أو لها قوم مالحون فاليعلم  
القادر لا يبنى على ظاهر الصناعات وكذا الدلالون والقاسون ويحتمل أن المراد الدلال انشده على البيع فانه  
قال في الهندي الوكيلان بالبيع والدلالان انشدها وقال نحن بعنا هذا الشيء من فلان لا تقبل شهادتهما اهـ  
(قوله) والوكيل) أي الشكاح (قوله) لو بائنا كذا) أي لا تقبل بائنا الشكاح لانها شهادة على فعله وقوله  
لو بائنا الشكاح لا تقبل ومثلها سائر العقود التي باشرها لا يصح شهادته بها تأصريح بأنه باشرها وكالة  
أما انشده أنه ملكه أو في حازته تقبل وفي بعض نسخ النسخ زياداً وقيل لو أى ولو بائنا الشكاح تركاً اذا  
هو تاسف وهو الاولى (قوله) أما لو شهد أنها امرأته تقبل لانه شهد بقيام الشكاح لا بعقد (قوله) والحيلة  
(الخ) مقتضاه أن من لا تقبل شهادته لعله يجوز له أن يخضها ويشهد كأنه كان عبد الله الشهيرة أو ابنه أو نحو ذلك

وشتم الدابة وفي بلادنا  
يشتمون بالبع الدابة فبحر  
وغیره وفي شرح الوهبانية  
لا تقبل شهادة الخيل  
لانه لخصه يستصفي فيما  
يشترط من الناس  
فياخذ ربحه على حقه  
فلا يكون عدلاً ولا  
شهادة الاشراف من  
أهل العراق لتعصبهم  
ونقل المصنف عن خواهر  
الفتاوى ولا من اتقى  
من مذهب أبي حنيفة  
الى مذهب الشافى رضى  
الله تعالى عنه قال وكذا  
تابع الاكفان والحنوط  
لتميم الموت وكذا الدلال  
والوكيل لو بائنا  
الشكاح أما لو شهد أنها  
امرأته تقبل والحيلة  
أنه يشهد

فلما مل سیدی الودجہ اللہ تعالیٰ (أقول) وسایق قریبا عن الملتقط أن لشارب الخمر أن يشهدا ذالم  
 يطعم عليه وأنه لا حیل له أن یثبت شریعه بذكر فقهه وإبطال حق المدعی (قوله بالنکاح) أي بآبائه ولا يذكر  
 الوکلاء أي بآبائه كان وکلائیه (قوله برأیه) عبارتها وشهادتها لو کلیل والدلائل إذا لا یخفى بعنا هذا النبی  
 أو الوکلاء بالنکاح أو یطعم إذا لا یخفى فعلنا هذا النکاح أو الخلع لا تقبل أما لو شهد الوکلاء بالبیع أو  
 النکاح أنهما تم کتوبته أو ملکه تقبل وذكر أو القاسم أنکر الورثة النکاح فشهد رجل قد تولى العقد والنکاح  
 بذكر النکاح ولا ذکر أنه تولاها انتهت (قوله وملخصه) أي ملخص ما ذکره المصنف فی کتاب الأجر من کتابه  
 أسمی بالعين (قوله الدلائل والصکا کین) أنا کان غالب حالهم القساده لکثرة الکذب منهم غالباً أما إذا غلب  
 عليهم الصلاح فالصحيح أنها تقبل کما فی الهندیه وقلمناه أنفاً (قوله والمجسرين والوکلاء المقتضه علی أوابهم)  
 أي القضاة وهو متعلق بالثانی وحذف من الأول لغيره قال ح الوکلاء المقتضه الذين یجتمعون علی أبواب  
 القضاة وکلون للناس فی الخصومة اه قال غیره من لیسئل عن شهادة أعوان الحاكم والوکلاء علی أبواب  
 القضاة قال لا یسمع شهادتهم لانهم یسعون فی إبطال حق المستحقین فہو فسق فلا یسمع (قوله ونیها) مکرر  
 منع ما یأتی من (قوله أخرجه من الوصایه) نص علی التوجه لانه إذا خرج فشهداته للبت بدیناً وغیره باطله  
 سواء كانت الورثة کباراً أو صغاراً ولو شهد علی الميت بدین قبلت علی کل حال هندیه (قوله بعد قولها) أما إذا لم  
 یقبل یعمد الموصی ولم یرد فشهد القاضی یقول له أتقبل الوصایه فان قبل أطلها وإن رد ما ضاهوا لم  
 یخبر بشئ وقف القاضی ملتقط (قوله للبت) ولا لایتم هندیه (قوله أبدأ) أي أو لیخاصم هندیه (قوله)  
 وکذا الوکیل) أي شهادتها لو کل الوکیل (قوله فکذا) أي لا تقبل عندی أي یوسف تقبل عند الامام ومحمد  
 کذا فی الشیخیه وانما أقصر المؤلف علی قول الثانی لما قبل ان الفتوی والقضاة علی قوله فی الوقف والقضاة  
 ط (قوله ومنمن الشرب) قال فی النهایه معز بالی الشیخیه أرادہ الامان فی البتة یعنی شرب وینبته  
 أن یشر بعد ذلک أنا وجدہ قال الرمی فی حاشیه المنع بخلاف ما إذا أقطع عنه فہ فاسق تاب فقبل شهادته  
 انتهى فانما هذا لافرق بین الخمر وغیره لانه وإن کان یقطره منها ارتکب الکبیره وترد شهادته لکن بالنوبه  
 زول فسقط یعود عدلاً وتقبل شهادته لکن لانتم التوبه بمجرد عدم الشرب بل لا بد من التدم والافلاع  
 فی الحال والعزم علی أن لا یعود وإذا علمت معنی الامان وأن غیر المدمن نائبا عنه قد أقطع عنه فتوی أن  
 لا یعود بسقط هذا الکلام کله لان التائب تقبل شهادته سواء تاب عن الصغیره أو الکبیره (أقول) لکن  
 قبلنا عن الفتوح عند الکلام علی النسخة أن تفسیر الامان بالنسبة أمر مخفی لا یصلح أن یکون مدار العدم  
 قبول الشهاده فتأمل (قوله لان یقطر منها) فیہ حذف اسم أن (قوله ارتکب الکبیره) لانه یحرم قلیلاً  
 وکثیرها والقلیل یطلق علی القطره بالاجماع خلاصاً للعترة فانهم یقولون یا حافاً للقلیل قال فی الہدایه وهذا  
 کفر لانه یجوز للکتاب فانه معاصراً لرسول ما یحرم المدمن وقد بان السقم متواتراً أن النبی علیه  
 الصلاۃ والسلام حرم الخمر وعلیه انعقد إجماع الامه ولان قلیله بدعوى کثیره وهذا من خواص الخمر ولانه  
 لو أدر شرب قطره واحدة یلزمه الحد کما فرق فی محله (قوله فتد شهادته) أي من غیر ادمان هذا إذا خالف لما فی  
 الکافی حيث قال وانما شرط الامان لیکون ذلک ظاهراً منه فان شرب الخمر مراراً ولا یظهر منه ذلک لا  
 یخص من أن یکون عدلاً وإن شربها کثیراً وانما انقطع عدالته إذا کان ذلک یظهر منه وأخص جسرکان  
 فقلوبه بالصیبات فانه لا یحرم مثله ولا یحرم زعن الکذب عاده وکذا من یجلس مجلس الفجور والباطل فی  
 الشرب لا تقبل شهادته وإن لم یشررب وفي فتاوی قاضیه خان لا تقبل شهادته بدین الخمر ولا مدمن السكر لانه  
 کبیره وفي الشیخیه لا تقبل شهادته بدین الخمر زلیلی وعینی وفي النهایه الامان بشرط فی الخمر أيضاً  
 فی حق سقوط العداۃ اه فیهذا نقول صریحاً فی عدم الفرق فی اشتراط الامان بین الخمر وغیره فما  
 ذکره المصنف تعالی صاحب الحق لا یعول علیه أو السعود وقد تقدم أنه یستلزم الاشتہار فی کل من  
 أي بآبائهم أو آبائهم الکثیر ط برأیه (أقول) وکذا یصح شرط الامان فی شرب الخمر لسقوط العداۃ

بالنکاح ولا یذكر الوکلاء  
 برأیه ونسبیل واعتمده  
 قدری أقنیدی فی وقعاته  
 وذكره المصنف فی اجاره  
 منعه معز بالبرأیه  
 ویلخص أنه لا تقبل شهادة  
 الخمریین والصکا کین  
 والمجسرين والوکلاء  
 المقتضه علی أبوابهم  
 ومحمد فی فتاوی مؤید  
 زاد ونیها وصی أخرجه  
 من الوصایه بعد قولها  
 لم یخبر شهادته للبت أبداً  
 وکذا الوکیل بعد  
 ما أخرجه من الوکلاء ان  
 خاصم اتفاقاً ولا یفتکذلک  
 هندای یوسف (ومنمن  
 الشرب) ففسر الخمر  
 لان یقطره منها ارتکب  
 الکبیره وترد شهادته

البرحدي وصاحب التهمة وعليه كلام الدور حيث هم الشرب شرب الخمر والعرق والزهر ونحوها كما في عدد  
 الخليل **(قوله)** وما ذكر ابن الكمال من أن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا يسقط العدالة إلا بالاصرار عليه **(قوله)** كما  
 حرره في البحر قال فيه وذكر ابن الكمال أن شرب الخمر ليس بكبيرة فلا تسقط العدالة إلا بالادمان عليه قال  
 في الفتاوى الصغرى ولا تسقط عدالة شارب الخمر بنفس الشرب لأن هذا الحد لم يثبت بنص قاطع إلا إذا دام  
 على ذلك اه وهو غلط من ابن الكمال لما قدمنا من المشايخ من التصريح بأن شربها كبيرة ولما قطعنا الحديث  
 المشهور في الكسائر أنها سبع وذكر منها شرب الخمر اه بل إنما شرط الادمان عليها لا الشهادة إلا أنها صغيرة  
 لأن الشهادة لا تزداد إلا بالادمان وظهورها لا الشهادة وأما مجرد الشرب مع قطع النظر عن سقوط الشهادة فقد  
 علمت أنه كبيرة ولو بقطرة فلا تغفل قال الساجي أقول نسبة الغلط إلى هذا الهام في الفرق بين شرط الادمان  
 الصغرى وغيرها من الأشرطة غير مسلمة لما صرح فاضل خان في فتاواه وعبارته ولا تقبل شهادة منمن الخمر ولا منمن  
 السكر لأنها كبيرة وإنما شرط الادمان لظهور ذلك عند الناح فان من اتهم شرب الخمر في بيته لا تبطل عدالته  
 وإن كانت كبيرة وإنما تبطل إذا ظهر ذلك وبغير سكران يسخر منه الصبيان لأن مثله لا يحتج به عن الكذب  
 وذكرنا لخصاصه رحمه الله تعالى أن شرب الخمر يبطل العدالة وقال محمد رحمه الله تعالى ما لم يظهر ذلك يكون  
 مستورا لحال اه وفي المقدسي ومحمد شرط الادمان وهو الصحيح نعم إذا جمل الغلط على قول ابن الكمال أن  
 شرب الخمر ليس بكبيرة يظهر لما قدمناه من أن شرب قطرة منه كبيرة وفي البدائع شرب الخمر أحيانا  
 للتقوى لا للتلهي يكون عدلا وجامعة المشايخ لا يكون عدلا لأن شرب الخمر كبيرة بحصة اه **(قوله)** قال وفي غير  
 الخمر قد علمت أنها بشرط فيها أيضا **(قوله)** يشترط الادمان قدمن أنه اختلف في الادمان هل هو في الفعل  
 أو التبع على قولين يحكيان فيه وفي الاصرار قال ابن الكمال أن الادمان بالهرم أمر مخفي لا يصلح أن يكون مدارا  
 لعدم قبول الشهادة بحصه أن ابن الكمال عمل إلى ترجيح اشتراط الادمان بالفعل لا بالتبع فراجع **(قوله)** على  
 الهوى أي لاجل الهوى وهو معروف وأصله ترجيح النفس عما لا تقتضيه الحكمة بجرع المصباح والمراد  
 به أن لا يكون لتدأوى فيفسد على اللهو الشرب فلا اعتداد قال في البحر فأطلق اللهو على الشرب ونحوها  
 أنه لا يمين الادمان في حق الخمر أيضا قال في المنع خلاف الظاهر من العبارة لأن الظاهر منها أن معنى يمين  
 الشرب أي مداوم شرب الخمر على الهوى وقال الزبلي أي مداوم شرب الخمر لاجل الهوى لا شربها كبيرة وقال  
 من لا يخسر ومنمن الشرب أي شرب الأثر بما حرمته فان ادمان شرب غيرها لا يسقط الشهادة ما لم يكن على  
 اللهو اه فأذا كلامه أن الشرب على اللهو إنما هو شرط في غير الأثر بما حرمته أما فيما فلا يشترط وهذاوافق  
 كلام صاحب البحر والظاهر أن هذا هو الذي أحوجه إلى ما ذكر من جعل اللهو في كلام البكر على الشرب وهو  
 مخالف لكلام ابن بلي فإنه جعله شرطاً في الخمر أيضاً وهو مما يناسبه كلام الشارع هنا والظاهر خلافه لأن شرب  
 الخمر كبيرة تزداد الشهادة بها سواء شرب على الهوى أو لا وظاهر كلامهم أنه لا يمين الادمان في حق الخمر أيضاً ما  
 ادمان شرب غيرها لم لا يسقط الشهادة ما لم يكن على الهوى فعمل اللهو قبل الشرب بوجهه على شرب غير الخمر  
 هو الذي يظهر كما يظهر من كلامهم والله تعالى الموفق **(قوله)** شبهة الاختلاف قال في البحر في قوله على  
 الهوى إشارة إلى أنه لو شربها للتدأوى تسقط عدالته لأن الاجتهاد فيمساها اه قال ط والاصح الحرمة  
 نعم لو شرب الفصق في حلقه ونحوه مما بنفسه لا محالة كل ما عاقه يستأى وفي العائنة لا تسقط عدالة  
 أصحاب المرواتب بالشرب ما لم يشتر وفي الظهيرة من سكر من التنبيط عدالته في قول الخصاف لأن السكر  
 حرام عند الكل وقال محمد لا تبطل عدالته إلا إذا اعتاد ذلك اه قال في البحر وهو عيب من محمد لأنه قال بخمرة  
 قلته ولم يسقطها بكثرة وظاهره أنه يقول بأن السكر منه صغيرة بشرط الاعتداد اه قال عيسى الوالد قوله وهو  
 عيب من محمد لأنه قد نظر بظاهر يعلم مما قدمنا من الصدق الشبهة أن الادمان على شرب الخمر بشرط السقوط  
 عند الله عند جميعهم أنه من يقول بأن مجرد شرب الخمر ولو بدون ادمان أو سكر كبيرة ولهذا قال المقدسي وأما  
 فعل ذلك محمد يعني حيث اشترط الاعتداد على السكر من التنبيط لا حسيما فنع القليل يعني من السكر ولم يسقط

وما ذكره ابن الكمال  
 غلط كما هو في البحر  
 قال وفي غير الخمر يشترط  
 الادمان لأن شربه  
 صغيرة وإنما قال (على  
 الهوى) ليخرج الشرب  
 للتدأوى فلا يسقط  
 العدالة الشبهة  
 الاختلاف صدد  
 الشرع وابن كمال

العدالة الا اذا اعتاد ولم يكف بالكثرة اه فان قلت لم اشترط الادمان في الشرب دون غيره مما يجب الحد  
قلت ذكر البرجندى أن الوقوع في الشرب أكثر من الوقوع في غيره فلو جعل مجر الشرب مسقطا للعدالة أدى  
الى الخرج اه قال في الصرول شارب انخرأ شهادا لم يطع عليه لمافي للقتط وان كان في الظاهر عدلا في  
السر فاسقاطا رد القاضي أن يقضى شهادته لا يحل له أن يذكر فسقه لانه هذا السر واطال حق المدعى اه  
ولا فرق في السكر للسقط لهابن المسلم والذي لم اقمناه انه اذا سكر الذي لا تقبل شهادته (قوله ومن يلعب  
بالصبيان) في الهندية حكى عن أبي الحسن أن شيا وصارح الاحداث في الجامع لا تقبل شهادته اه قال  
ط والمراد الاحداث المشتهون لا الاطفال الصغار لتسلتهم عن الكباء وطهم ويدل عليه التعليل بعدم المروءة  
ويحتمل أن المراد منهم ما هم ماذكروا ويحمل على الكثرة وحده اه أقول قد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم  
ملاعبته الحسن ولا مامة ولو كان فيه أدلى ما يحل لافعله به يتعين أن المراد الاحداث المشتهون تأمل (قوله  
والطير) أي من يلعب بها جمع طير وهو جمع طائر واللعب بالكسبر فعل قصده مقصد صحح قاله الراغب  
فهتافى وان عادت شهادته لانه يورث غفلة وهو محمول على ما اذا كان يقف على عورات النساء ليعود سطحة  
لغير طيره اه بحر (قوله للاستئناس) أو لجل الكتب كما في بلاد مصر والشام أي سابقا وفي بلاد فارس  
الآن (قوله الآن) بحر حمام غيره أي الملوحة فتخرج في ذكرها فكل ويبيع بحر وان لم يصعد السطوح قال  
في الهندية ولا شهادته من يلعب بالحمام بطيرهن فأما اذا كان يملك الحمام يستأنس بها ولا يطير عادة فهو عدل  
مقبول الشهادة كذا في المبسوط وهكذا في الكفاي وفتاوى قاض خان الا اذا كانت بحر حمامات آخر مملوكة  
لغيره فتخرج في ذكرها فكل ويبيع منه اه (قوله لا كالهلال) قال في الهندية لا تقبل شهادة آكل الربا  
المشهور بذلك المقبح عليه كذا في المبسوط ولا تقبل شهادته من اشتغل بأكل الخمر أو جوهرة ط (قوله والطير)  
بالهم فهتافى وفسر في الهداية بالمغى (قوله وكل هو شيع) من عطف العام على الخاص قال في البحر  
وأراد المؤلف بالطير كل لهو كان شجاعا بين الناس احترازاً عما يمكن شجاعا كضرب الغضب كما ذكره الشرح  
عن البحر قال في المحيط الرجل يلعب بشئ من الملاهي وذلك يشغله عن الصلوة ولا عما يلزمه من الفرائض  
ينظر ان كانت مستغنى بين الناس كالترامير والطاير لم تجز شهادته وان لم يكن شجاعا لا يمنع قوله الا ان  
يتفاحش بأن رقصه فيه خل في حد المعاصي والكسائر فسقط به العدالة اه وقد ذكر الشيخ هنا حديثا  
مر فوعاماً ثامن ددو للدمي والدا للعب واللهو أي ما ثامن شئ من اللهو وفي الواو الجنة ان لعب بالصبيان  
يرديه القروية جازت شهادته لانه غير محظور بحر ملخصا قال في الخاتمة وان لعب بشئ من الملاهي ولم  
يشغله ذلك عن الفرائض لا تطل عدلته وملاعبته الا هل والفرس لا تطل العدالة ما يشغله عن الفرائض  
فان لم يشغله لكنه شيع بين الناس كالترامير والطاير فكذلك وان لم يكن شجاعا كالحذاء وضرب الغضب فلا  
الا اذا شخ بأن رقصه أو عذبت اه (قوله نحو الحذاء) أي لا بل قال الشاعر الماهر

أوما ترى الأبل التي هي وليك أغلظ مثل طبعها

نصبي الى مصوت الحذاء وتقطع السيد قطعها

ولم يذكر الشعر وفي الهندية الشاعر اذا كان يهجو لا تقبل شهادته وان كان عذح وكان أغلب منه الصدق  
قلت والى عدم شعر العرب ان كان تعذر لأجل الحرية لا تطل عدلته وان كان فيه شخ اه قال سدي  
الوالد بعد كلام ان المكروه منه ما دام عليه وجعله صناعة حتى غلب عليه وأشغله عن ذكر الله تعالى  
وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لأن علي بن جوف أحدكم  
قصاخر من أن علي شاعر البسر من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والطايات والتشابه اللطيفة  
والمعاني الرائعة وان كان في وصف الحدود والقدود فان علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين  
وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر الحق بن الهمام في فتح القدير ومن المباح أن يكون فيه مسقة امرأه رسالة  
بختلاف ما اذا كانت بعينها مع وجه بعضهم المنع الآخر فثامن ههنا أن اتقى القرم هو ما كان في اللفظ

(ومن يلعب بالصبيان)  
لغيره مروءة وكذب  
غالباً كافي (والطير)  
الا اذا أمكنها الاستئناس  
فيما الآن بحر حمام  
غيره فلا كالهلال  
عني وعناية (والطير)  
كل لهو شيع بين  
الناس كالطير والتمير  
وان لم يكن شجاعا نحو  
الطير

عما يحل كصفته الذكور والمرأاة المعنة الحية ووصف الخمر المهيح اليها والخانات والهجم لاسلم أو حتى اذا أراد  
المتكلم بهامه لانا اذا اراد انشاء الشعر لادستشهاده أو لتعلم فصاحته وبلاغته ويدل على أن وصف المرأة كذلك  
غير مانع ما سلف في كتاب الحج من انشاداً هـ روى رضى الله تعالى عنه وهو مخرج مشعرا  
قامت تريلوهمه أن تهضما \* ساقا مختلدة \* وكعبا أدوما  
وانشاد ابن عباس مشعرا \* ان تصدق الطير نزلت ليسا \* لان المرأة منهم ليست معنة فلو لان انشاء ما فيه  
وصف امرأة \* كذلك جائز لم نقله الحجة بة رضى الله عنهم وبما يقطع به في هذا قول كعب بن زهير بحضرته النبي  
صلى الله عليه وسلم

وماسعاد غلدة البين اذ رحلوا \* الاغن غنض الطرف مكحول  
تجاول عوارض ذي ظلم انا بنسبت \* كانه منهل بالراح معلول  
وكثير في شعر حسان من هنا كقولهم وقد سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكره في قصيدته التي أولها  
تبلى قولك في المنام خمرية \* نسق الضيغ بيار دبسم  
فاما الزهريات المجردة عن غير ذلك المتضمنة وصف الراحين والازهار والماء المطردة كقول ابن المعتز  
سقاها بيات خليج كانه \* انصا لحنه راحا لريح مبرد  
يعنى نسق تلك الرياض وقوله

وترى الرياح انما حين غديره \* صقلية تنفخ كل قبلة  
ما ان يزال عليه ظي كرمها \* كتطلع الحسنة في المرأة

فلوجه لمنعه على هذا ثم اذا قيل ذلك على الملاهي امتنع وان كان موعظا وحكما لان نفسها لا ذلك النغنى  
والله اعلم وفي الشعر عن النوازل فراءت شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق والخمر والغلام بكروه والاعتقاد  
في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من أيها ان كانت معنة حبة بكروه وان كانت ميتة فلا اه وتقدم الكلام  
على ذلك في صدر الكتاب قبل رسم المقي كذا يأتي في الخطر والاباحة ونقل قيل أوتر والتوافل عن الضياء  
المعنى العشرون من آفات النساء الشعر مرسل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسنة حسن وقبحه  
قبیح ومعناه أن الشعر كالنبي محمد حين يحمدو بدم حين يذم ولا بأس باستماع نساء الا عراب وهو انشاد  
الشعر من غير لحن ويحرم هجو مسلم ولو بما فيه كان منه في الوعظ والحكم وذكرتم الله تعالى وصفه المتقين  
فهو حسن وما كان من ذكر الا لاطلال والازمان والامم فباح وما كان من هجو وسخف فحرام وما كان من  
وصف الحدود والقنود والشعور فكرهه كذا فصله أبو الليث السمرقندي ومن كثر انشاده وانشادوا حين نزل به  
مهماته ويجعله مكسبة تنقص مروءته وترد شهادته اه قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى في الخطر والاباحة  
وأما وصف الحدود والاصداغ وحسن القنود والقامة وسائر اوصاف النساء المراد بالاباح فبعضهم فيه نظر وقال  
في المعارف لا يليق بأهل الديانات وينبغي أن لا يجوز انشاءه عندهم من غلب عليه الهوى والشهوة لانه يهيج  
على اجالة فكره فمن لا يميل وما كان مباحا لمحظور فهو محظور اه لكن قدمن أن انشاءه للاستشاد لا يضر  
ومثله فيما ينظر انشاءه وعمله تشبهات بليغة واستعارات بدعية (قوله وضرب القصب) الذي في الصبر وغيره  
الضبيب والظاهر أن المراد بهما واحدهما هو الزمر في الغاب لانه هو الذي برقصون حوله ويدل به ما في الصبر عن  
المراج حيث قال الملاهي نوان مجرم وهو الا لا المطربة من غير غناء كالزمار سواء كان من عودا وقصب  
كالنشاب أو غيره كالعود والغنور وما روى أو أمانة أنه عليه الصلاة والسلام قال ان الله تعالى بعثي رجلة  
للعالمين وأمرني بحق العازف والمزامير ولانه مطرب صاعد ذكر الله والنوع الثاني مناج وهو الذي في  
النساج وفي معناه ما كان من جادس رور وبكره في غير لما روى عن عمر رضى الله تعالى عنه ٣ اه لما سمع  
صوت الدف بعث فطر فان كان في ولجة سكنت وان كان في غيره عمده بالدور وهو مكره للرجال على كل حال لتشبهه  
بالنساء اه ونقله في فتح القدير ولم يتبعه قال في السراجية هذا اذا لم يكن الدف جلاجل ولم يضرب على

### وضرب القصب فلا

٣ (قوله بخندة)

الغندة كغلندة

المرأة النامة القصب

كالخندى وقوله أدوما

دم الساق كفسح

استوى والكعب أو

العلم واما العلم حتى لم

ين له هجم اه

هلموس اه

قوله لما سمع صوت الدف

الحل لعل الظاهر كان اذا

سمع اه

هية التطرب اه قال سدي والدرجة الله تعالى ونسفي أن يكون طبل المسهر في رمضان لا يقاط التامين  
 السحور كوق الحمايم يجوز تأمل والشابة سميت لها قمر من الشباب بالكسر وهو النشاط ورفع اليدين  
**(قوله)** الا اذا فحش بأن رقصوا به خاتمة وعبارتها وان لعب شئ من الملاهي ولم يشغله ذلك عن الفرائض  
 لا يظلم عدلته ولا يعتبه لاهل والفرس لا تظلم لعدله مالم يشغله عن الفرائض فان لم يشغله لكنه شنع بين  
 الناس كالزماير والطباير فكذلك وان لم يكن شنيعا كانداء وضرب القضب فلا الاذا فحش بأن رقصوا عند  
 ذلك مقدسي **(قوله)** ومن يعني للناس رد الشهادة لا علان الفسق لا لافسق فيستأني وفي ضياء الحليم الغناء  
 على وزن فعال صوت المقي والفتى كثره المال فالاول ممدود والثاني مقصور اه **(قوله)** لانه يجمعهم على كبيرة  
 قال في الجبر وظاهره أن الغناء كبيرة وان لم يكن للناس بل لاسماع نفسه دفعا للوحشة وهو قول شيخ الاسلام  
 شواهر زاده فانه قال بعموم المنع والامام السرخسي اعلم ما كان على سبيل الله ورواهم من جوزه للناس في  
 عرس أو لوبية ومنهم من جوزه لاسماع نفسه دفعا للوحشة ومنهم من جوزه ليعتقده نظم القوافي ونصاحة  
 اللسان اه وعمامة فيه وقد منابضه (أقول) ويمكن حمل كونه كبيرة على ما قاله السرخسي بان يكون  
 كبيرة بسبب الاجتماع عليه ويؤيده كلام النسفي في الكفاي وهو الشارح من لفظ يعني للناس وعلى ذلك جعله  
 في الفتاوى ويؤيده ما يأتي عن ابن الكمال والعيني أنه لو كان لنفسه ليزيل الوحشة عنها لانسقط عدلته في  
 الصحاح فهذا التصحيح موافق لهذا المتن كغيره من المتن فكان عليه المحول فلا تقطع قال العيني في شرحه  
 على الخازني أما الغناء فلا خلاف في تحريمه لانه من اللهو واللعب المذموم لا اتفاق أما ما سلم من الحرمان  
 فيمنزلهما والصبي قال لا كرهه وأما الذي يحج منه اللعب الفاحش والغناء فأنى أكرهه أن قال أي العيني  
 وقال المهلب الذي أنكره أبو بكر رضي الله عنه كره التحميم واخراج الانشاد عن وجهه الى معنى التطرب  
 بالالخان لا ترى أنه لم ينكر الانشاد وانما أنكر مشابهته المرعى كما كان في الغناء الذي فيه اختلاف النغمات  
 وطلب الاطرب فهو الذي يخشى منه وقطع الذريعة فيه أحسن وما كان دون ذلك من الانشاد ورفع الصوت  
 حتى لا يخفى معنى البيت عوما أراد الشاعر نشره فغير يهين عنه وقد روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه رخص  
 في غناء الارباب وهو صوت كالحداه يسمى النصب الا أن عرقى اه ملخصا **(قوله)** وكلام سعدى أفندي يقيد  
 تقيدته بالاجرة وقيدته بالفتنة أي بان يكون من الشعر مع التمشي بالكف كما يقيد في النباية باللهو وعبارة  
 الزبادات تقيد التقيد بالشهرة بان يكون للناس فافهم وتأمل **(قوله)** فتأمل والوجه أن اسم مقننة ومعنى  
 انما هو في العرف على كل الغناء رفقة التي يكتب بها المال وهو حرام ونصوا على أن التقى للهوا ولجميع المال  
 حرام بلا خلاف وحسن ذلك كما نهى قال لا تقبل شهادة من اتخذ التقى صناعة أو كل بها وعمامة في الفتوى وسيأتي  
 قريبا **(قوله)** وأما المعنى لنفسه لدفع وحشته من غير أن يسمع غيره فلا بأس به ولا يظلم عدلته في الصحاح  
 كذا في التبيين وهو خلاف قول شيخ الاسلام كما علمت مما تقدم وشل ابن شجاع عن الذي يقرن في نفسه قال  
 لا يقدر حتى عدلته والجرع من الفصح التقى المحرم هوما كان في اللفظ لا في الجدل كصفة الذكر والمرأة المعينة  
 الحية ووصف الخمر المهيج اليها أن قال وأما القراءة بالالخان فأباحها قوم وحظرها قوم والمختاران كانت  
 الالخان لا تخرج الحروف عن نظمها وقدرها فباح والافغير مباح كذا ذكر وقدمنا في باب الاذان ما يفيد  
 أن التحليل لا يكون الا مع تفسيره فتبينت الحروف فلامعنى لهذا التفصيل اه **(قوله)** في العرس والولاية  
 والأعياد ومنهم من جوزه ليعتقده نظم القوافي الى آخر ما قدمنا قريبا **(قوله)** والمذهب حرمته مطلقا هكذا  
 حرر صاحب الحر مستدلا بما في الزبادات اذا أوصى بما هو معصية عندنا وعند أهل الكتاب وذكره ابن الوصة  
 للفتن والمغنيات (أقول) هذا على إطلاقه لان كلامنا في أنه متى يكون معصية على أن من أحاطه مطلقا عمدة  
 في المذهب ونواية كلام الزبادات على أن تصحيح العيني وأطباي المتن هو المذهب كالا يخفى قال سدي

الا اذا فحش بأن رقصوا  
 به خاتمة لخصوه  
 في حد الكبار يحسر  
 (ومن يعني للناس) لانه  
 يجمعهم على كبيرة  
 خداه وغيره اوكلام  
 سعدى أفندي يقيد  
 تقيدته بالاجرة فتأمل  
 وأما المعنى لنفسه لدفع  
 وحشته فلا بأس به عند  
 العامة عشاية وصحة  
 العيني وغيره قال ولو  
 فيه وعط وحكمة فاختار  
 اتفاقا ومنهم من أبانه  
 في العرس كما ضرب  
 الدف فغيره منهم ما بأسه  
 مطلقا ومنهم من كرهه  
 مطلقا اه وفي الجبر  
 وللذهب حرمته مطلقا  
 فانقطع الاختلاف بل  
 ظاهر الهداية أنه  
 كبيرة ولو لنفسه وأقره  
 المصنف قال ولا تقبل  
 شهادة من يسمع الغناء

أو الذرجة تعالى أن أراد أنه حرام مطلقاً فهو مخالف لما جله عليه في النجاسة والعناية فانها مستدل بعبارة  
 الزبادات على أنه معصية لقصد الهوى فلم يجز ياد على عومه فهو موافق لما قاله الإمام السرخسي فكان محتملاً  
 لكل من القولين نعم ظاهراً لا طلاقاً وقد يقال لفظة المغنين ظاهرة في أن المراد من اتخذه حرفة وعادة ثم رأيت  
 في الفتوح قال إن اسم مغنية ومعنى انما هو في العرف لمن كان الغناء حرفة التي يكتب بها المال ألا ترى أنه إذا  
 قبل ما حرفة قال إن أو ما صناعته يقال مغن كما يقال خطاط وحدا إلى آخر كلامه وفي إضاح الإصلاح انما قال  
 يغني الثياب أي يسمعهم لأنه لو كان لا يسمع نفسه حتى يرسل الوحدة عن نفسه من غير أن يسمع غيره لأبأس به  
 ولا يسقط عنه الله في الصحيح اهـ وهكذا قال في شرح المعنى وإن أنشد شعرا فيه وعظ وحكمة فهو جائز بالاتفاق  
 المخ ويحرم ما مر عن الفتوح من قوله المحرم هو ما كان الخ فتدبراهم (أقول) وأنت خير بطن ما ذكره من النصوص  
 لا يزيد الاطلاق وعبارة الزبادات تفيد التقيد بالشهرة وانما يكون بها إذا كان للناس وقد تبع الشارح المنصف  
 في ذكر الاطلاق في محضه والصحيح التفصيل كما عرفت عن الهندية (تمه) قال الفتالي في حاشيته أقول انما  
 سمي الغناء غناء لأن النفس تستغي به عن غيره من اللذات البدنية في حال سماعه وقال بعض الحكماء فضل الغناء  
 كفضل النطق على الخرس والدينار المنقوش على القطعة من الذهب وفي كلام بعضهم الغناء يحرك الهوى  
 الساكن ويسكن ألم الهوى المتحرك وفي كلام بعضهم الصوت الشجي يوصل إلى نعيم الدنيا والآخرة لأنه يؤنس  
 الوحيد ويريح الثعبان ويسلي الكتائب ويحضر على الشجاعة واصطناع المعروف وقال أفلاطون هذا العلم  
 أي علم الغناء يضعه الحكماء للهو واللعب ولكن للنافع الذاتية ولفعال روحاني وبسط النفس وزطبت  
 البوسات وتعديل السوداء وترقيق الدم (وأقول) فلي هذا ينبغي حوازه لأجل التداوي به إذا لم يوجد  
 شيء يقوم مقامه كالأدوية التداوي بالحرم فتأمل اهـ قال في الخيرية في جواب سؤال بعد كلام في سماع السادة  
 الصوفية فنحن الله تعالى بهم وقليل هل يجوز السماع لهم فيقال إن كان السماع سماع قرآن وموعظة  
 فيجوز ويستحب أن لا يخرج الحرف وعن قلعهما وقد رهاوا أن كان سماع غناء فهو حرام ومن أحبه من  
 المشايخ الصوفية فبشرط أن لا يخلو عن الهوى ويحلى بالتقوى ويحتاج إليه احتياج المريض إلى الدواء وله  
 شرائط أحدها أن لا يكون فهمهم أمرد والثاني أن لا يكون جميعهم الأمن بنفسهم ليس فهم فاسق ولا أهل  
 الدنيا ولا امرأه والثالث أن تكون نية القول الاخلاص لأخذ الآخر والطعام والاربع أن لا يهتموا بالأجل  
 طعام أو فتوح والخامس أن لا يقوموا إلا مغلوبين والسادس لا يظهر رون وجدا الاصادقين وفي التاترانية  
 عن الخيرة ومنهم من قال لأبأس به في الأعياد روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان الساقى يئسه  
 يوم العيد وفي الدهلج جاريتان يتغنيان بالدف فقام أبو بكر رضي الله عنه وقال لهما أفتغنيان في بيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم فقالا دعهما فإن هذا اليوم يوم عيد ثم ذكر عن المحط تفصيلاً آخر في التغني حاصله أنه يفترق  
 الحكم بين التغني لازالة الوحدة فيجوز للهو والمجرد فلا ومنهم من فصل بينهما التمسح في الآلة عتاً ففعل  
 والآخر موشيهو بسوق النابذة احتج البيهقي والاحرم وقد صنف الفقهاء في ذلك مصنفات كثيرة وكذلك  
 أهل التصوف وأجمع عبارة فيه ما قاله السيوطي عبد الرحمن أفندي الميادى وقد سئل عن السماع الرباعي  
 وغيره من الآلات المظهر به في ذلك حلال أم حرام فأجاب قدحرمه من لا يعرض عليه لصدق مقالة وأباحه من  
 لم ينكر عليه لقوة حاله فمن وجد في قلبه شيأ من نور المعرفة فليست قدم والإقرار على ما تمناه عنه الشرع أسلم  
 وأحكم والله أعلم ونعم الكلام على السماع وعلى جواز ضرب التوبة لفتنه لتذكر الكفر الخفين يأتي في المنظر  
 والباحقة في كلام الشارح وسيدى والدرجته تعالى فراجعهما (قوله) ويجلس مجلس الغناء أي  
 وأن اشتغل عنه يذكر ويحوى أو يسمع صوت المغنية ولا من يسمع الغناء يحرم عن المتشقة وقوله ولا من يسمع  
 الغناء أي وأن لم يجلس مجلسه لمقامه قبله وينبغي أن يقيد بالشهرة كما سبق في نقله ط (قوله) ويجلس  
 الفجور كجالس الجاهة والانسكاف فانها مجرمة بل تؤدي إلى الكفر كما قد شهدوا راو ليس عند قائلها شيء

أ ويجلس مجلس الغناء  
 زاد العيسى أو مجلس  
 الفجور والشرب وان  
 لم ينكر

من الدين كما يفقه بعض الآثار (قوله لان اختلاطه الخ) لأن حضور مجلس الشقاق فسق كما في البدائع (قوله)  
 وتركه الامر بالمعروف أي عند توفر شر وطه من نحو آفته على نفسه من ضرر ورجاء قبوله ونحو ذلك كإين  
 في تبين المحارم فراجعهم (قوله ومراهم من يرتكب كبيرة) بشرط إعلانها فهاستأنف عن النظم وكذا نقله  
 في الشرب لئلا يمتنع الفتح فيحصل قولهم من يأتي بأمان الكياتر على الاتيان به شهرة وإذا قال بعضهم أو يرتكب  
 ما يحبه معاشة أن يحبه ولا يكون ذلك إلا بشأروا واطلاع الشهود عليه وليس المراد ارتكاب ما يحبه بالفعل  
 اه من شرح المتن وبه علم أن قيد الشهرة يأتي في كل ما ذكر قال الزيلعي الأوجب تعريف الكبيرة والصغيرة  
 ما ذكره المتكلمون أن الكبيرة والصغيرة اسمان إضافيان لا يعرفان بذاتهما بل بالأضافة فكل ذنب إذا نسب  
 إلى مادونه فهو كبيرة وإذا نسب إلى ما فوقه فهو صغيرة اه وقيل أصح ما نقل فيمعن الحلو أن ما كان شنيعا بين  
 المسلمين وفيه حثل حرمة الله تعالى والدين فهو كبيرة اه وقد تقدم أيضا ق أوائل الباب فراجعهم (قوله أو  
 يدخل الحمام بغير ازار) لان ابداء العورة فسق وقيد في النخبة عما إذا لم يعلم رجو عنه اه درم تقي (قوله)  
 أو يلعب ببرد) هو الطاوله أي إذا علم منه ذلك فتح وخصة بالذكر لان اللعب فيه فسق بالنص وهو قوله عليه  
 الصلاة والسلام ملعون من يلعب بالتردوم مثله غير من الملاهي والتردومعه ازديش من بابك ولهذا يقال الترديش  
 وهو أول ماوله الفرس الأخيرة وضع الترديش بهامثلة القضاء والقدر وأن الإنسان ليس له تصرف في نفسه  
 لا على لها فتعلا ولا يدفع عنها ضررا ولا يقدر أن يجلب لها موتا ولا حياة ولا سعدا ولا شقاء بل هو مصرف على حكم  
 القضاء والقدر معرض طول النفع وطول الضرر وجعلها أيضا تشبيها لخط الذي يتاله العابر عما يجري يديه من  
 الملك والحرمان الذي يتلبى به الحازم مما دار به عليه القلق وضماها على مثال الدنيا وأهلها قرب الرقة الثاني عشر  
 يتابعه شهر السنو والبروج وجعل القطع ثلاثين قطعة بعد أيام كل شهر والدرج التي هي لكل برج ثلاثين  
 درجة على آخر ما ذكر الشيخ ابراهيم الكشي في كتابه غير الخصائص الواضحة قال في الفتح بعد كلام وإذا نقول  
 إذا علم القاضي أن الشاهد يلعب بالترديش شهادة سواء قام به أو لم يقام به في حديث أبي داود ومن لعب  
 بالترديش فقد عصى الله ورسوله اه (قوله أو طاب) أي طاب ذلك وهو نوع من اللعب يرى بأمر قصب قال في  
 الفتح ولعب الطاب في بلادنا مثله لأنه يطرح ويرى بالأحساب وأعمال فكر كرك ما كان كذلك مما أحدثه الشيطان  
 وعليه أهل الغفلة فهو حرام سواء قومه أو لا اه قال مسند أبي الوالد رحمه الله تعالى ومثله اللعب بالصينية والخاتم  
 في بلادنا أو تورع ولم يلعب ولكن حضر في مجلس اللعب بدليل من جالس المجلس القضاء وبه يظهر جهل بعض  
 أهل الورع البارد (قوله أما الشطرنج) يكسر أوله ولا يفتح والسين فيه لغة قاموس: وجعل الجوى الكسر فيه  
 مختارا وأما حاصل أن فيه أربع لغات كسر الشين وقصمه مع الأعجام والأهمال وكذا حكاها ابن مالك لكن  
 الأعجام هو الأشهر كافي شجرة وسجرة بالسين المهملة والشين المهملة ويجمع على شطارح وأصله والمعجمة شش  
 رنك ومعانسة أو ان شش ستة ورنك ألوان وهي أغنى الستة النساء والفرزان والفصل والفرس والرخ  
 واليدق وإذا علم هذا فاول من وضعه فيما ذكر ما بين خلكان وصاحب الغرر صمعه عملة مكسورة ثم شدة  
 ابن داهر الهندي وضعه بلهيت ويقال به شرام بكسر الشين المعجمة مضاهاة لالزديش أول ماوله الفرس  
 الأخيرة حيث وضع الترديش مضاهاة لالديش وأهلها واقتربت الفرس به فقصبت حكاها ذلك العصر بترجوه على  
 الترديش بكونه ضرر بهامثلة على أن لا قدر وأن الإنسان قادر بسعه واجتهاده ببلغ المراتب العلة والخط  
 السنية وان هو أهلها صارت به من التحول إلى الخفض وأخرجه من روض العيش الأرض ومما جعله  
 تلبلا على ذلك أن اليدق يقال بحركته وسعيه منزلة الفرزان في الرئاسة وجعلها صورة تماثيل على صورة  
 الناطق والصامت وجعلها درجات ومراتب وجعل الشاه المدير الرئيس والفرس والفيل مر كوين به  
 والفرزان وزيره واليدق رعاياه فكأن الواحد من الرعية إذا أعطى الاجتهاد حققه في تهذيب نفسه ٢  
 وتهذيبها كان ذلك على أن يتال رتبة الفرزان فكذلك الفرزان إذا غلبت همتهم وتكثرت قدرته طمحت

لان اختلاطه بهم وتركه  
 الامر بالمعروف يسقط  
 عنه التهمة (أو يرتكب  
 ما يحبه) للفسق  
 ومراهم من يرتكب  
 كبيرة قاله المستف  
 وغيره (أو يدخل الحمام  
 بغير ازار) لانه حرام  
 (أو يلعب ببرد) أو  
 طاب مطلقا قاصرا ولا  
 أما الشطرنج

قوله في تهذيب نفسه  
 الخ هكذا بأصله ولعل  
 أحدهما تأديب فليحذر  
 اه معصحه



نفسه الى نيل رتبة الشاه وقتاله وكذلك ما يلزم من القطع وقيل وضعها بعض الحكماء ليعلمهم فيها ما خفي عنهم من مكاييد الحروب وكيفية ظفر الغالب وخذلان المغلوب وبين قيم التدبير والحزم والاحتياط والمكيدة والاحتراس والتعبية والتجدة والقوة والجلد والشجاعة والياس في عدم شيأ من ذلك علم موضع قصيره ومن أن أي بسوء تدبيره لأن خطأه لا يستقال والعجز فيها متلف المهج والاموال واعلم أن في ترك الحزم ذهب الملك وضعف الرأي حالب للطب والهلك والقصير سبب الهزيمة والتلاف وعدم المعرفة بالتعبية داع الى الانكشاف وعمامة (قوله فلسفة الاختلاف) علم مقسمة على معاولها أي اختلاف مالم لا الشافي في قولهم ما باباحته وهو رواية عن أبي يوسف واختارها ابن الشحنة إذا كان لاحضار الذهن واختار أبو زيد الحكيم حله كافي الجرمع بالحظ البرهاني عن شمس الأئمة السرخسي وأقره ط وغيره فكان مقدما على رد الساتحائي بقوله هذا الرواية ذكرها في الجنب ولم تستهرف الكتب المشهورة بل المشهور الردي الى اللاحه وإن الشحنة لم يكن من أهل الاختيار اه (أقول) يكفيننا نقل صاحب البحر لها وإقراره لها وكذلك غيره كما علمت وكفي بهم قدوة فإن ابن الشحنة أدرى وأعلم من الساتحائي بوجههم الله تعالى لاسباب وصدحها أيضا المصنف في شرحه على الجامع الصغير ونقل اختيار ابن الشحنة في منحه وأقره قال في شرح الكنز يجوز اللعب به لاحضار الذهن إذا لم يخل بالواجب قال ابن الشحنة قلت ولا يخفى أن ما ذكر من المعاني أولاً من الاختلال بالواجب ثانياً يخل بكل ما اقترن به لأنها أمور منهية فتنبه لذلك وقال بعد نقله الرواية بن وسط المصط وهذا مما ينبغي بجمع من الخفية في هذا الفرع خصصة عظيمة لهم فالحق بيقول ولا بأس بالشرطي وهو رواية عن الحبر قاضي الشرق والغرب تؤيد وهو الامام أبو يوسف لأن ولايته شملت المشارق والمغرب لأنه كان قاضي الخليفة الرشيد اه قال القهستاني معن بالخواهران مجرد اللعب بالشرطي قدح وقيل هذا إذا اتخذته صنعة فقد وردت في القلوب ما عفا سعة اه وللعلامة السخاوي تليد العلامة ابن حجر كتاب التفتي بالشرطي وسماه عدة المحتج في حكم الشرطي وذكر في ما لاحدث في المنع وعطن فيها ثم ذكر فيمن قسمين قسمين كرهه ومنهم من الصابة والأئمة وسردوا ويتم في ذلك وضعف بعضها وقسمها الصابة المنسوب اليهم أنهم لم يعرفوا وأقره عليه وأورد ما قبل في ذلك وعطن فيه ثم عقداً بذكر فيه ما جاء من المجتهدين وعن التابعين وتابعي التابعين في ذلك من التحريم والاباحة والعبه والتي عنه ثم جعل خاتمة ذكر فيها اختلاف العلماء في هذه المناهج الى آخر ما قال فيه فراجعه قال بعض المحققين انما حرما التردد لم يحرم الشرطي لأن الخطي في الشرطي انما يجعل خطأ على فكره والخطي في التردد يجعله على القدر وهذا كفر وما يفضي الى الكفر حرام كافي بناسيع المصاييح في باب التصوير (قوله شرط) أي لسقوط العدالة به (قوله أو يقاض) القمار المنسرف والقمار من قامرة وقامرة وقمارا فصره كصره راءه فقلعه وهو التغامر اه وذكر الزوري أنه مأخوذ من القمار لانه تارة إذا زادنا غلب ويتقص اذا غلب كالقمر يزيد وينقص اه (قوله حتى يموت وقها) أي فليس المراد بالبركة عدم الفعل أصلاً (قوله) أي يخلف عليه كثيراً) فسد الزباني قال تنافي بالكتب وهو يفيد أن ذكره بالخلف بدون الكتب والكتب فيه بدون كثرة لانه شهادة لانه انما يشتر به إذا كثرت أو بالسقوط تصرف ط (قوله أو يلعب به على الطريق) المراد به أن يكون عراً أي الناس اذ هو لا يزمه قال في الفتح وأما ما ذكر من أن من يلعبه على الطريق يرتد شهادته فلا تنافه الامور المحقرة (قوله أو يذ كر عليه فسقا) أي ما يكون به فساقا كالمشقة والفتنة والقناء ط (قوله أو يداوم عليه) لأن المداومة عليه دليل التلهي به ويلزم غالباً الاختلال ببعض المطالب بوهذا هو سداس الشروط لئلا يفتي بشرط وجود واحد منها حرمة ولسقوط العدالة قال في البحر والحاصل أن العدالة انما تسقط بالشرطي اذا وجد واحد من جنس القمار وقوت الصلاة بسببه واكثر الخلف عليه واللعب به على الطريق كافي فتح القدر أو يذ كر عليه فسقا كافي السراج اه أو يداوم عليه كاذكره الشارح (قوله أو يأكل الربا) أي يأخذ القدر انما على ما يستحق لانه من الكبائر

فلسفة الاختلاف شرط  
واحد من ستة فلذا قال  
(أو يقاض بالشرطي  
أو يرتد به الصلاة)  
حتى يموت وقها  
(أو يخلف عليه) كثيراً  
(أو يلعب به على  
الطريق أو يذ كر عليه  
فسقا) أشباه أو يداوم  
عليه ذكره سعدى  
أفتدى معزاً للكافي  
والمعراج (أو يأكل الربا)

فالمراد بالاكل الاخذوا بما ذكره تعاللاية الكسوة الذين ياكلون الربا وانما ذكر في الآية لانه اعظم منافع  
 المال ولان الربا شائع في المطعومات والمراد بالاعتدال الزيادة الزائدة وهي المرادة في قوله تعالى وحرم الربا كما  
 ينما في بابه بحر **(قوله قدوة لشهرة)** لان الانسان قلبا يتنجس بالعقود الفاسدة وكل ذلك كالربا فلو لم يكن  
 عدم القول بعن قد الشهرة لزم الحرج قال في البصر وهو اولي مما قيل لان الربا ليس بحرام محض لانه يقصد  
 الملك بالقبض كسائر الساعات الفاسدة وان كان غاصبا مع ذلك فكان ناقصا في كونه كسيرة بخلاف كل مال  
 يتيم ترشده بغيره ولا يوجد ما قبل لانه ان لم يشتهر به كان الواقع ليس الاتهمة اكل الربا لا تسقط العدالة به ولا  
 يصح قوله انه ليس بحرام محض بعد الاتفاق على انه كبيرة والمالك بالقبض شيء آخر وهذا اقرب وارجح الى  
 ما ذكر في وجه تعقيد شرب الخمر بالادمان واما كل مال التيم فلم يقصد أحد وانت تعلم انه لا بد من الظهور  
 للقاضي فلا فرق بين الربا ومال التيم والحاصل ان الفسق في نفس الامر مانع شرعا غير ان القاضي لا يرتب ذلك  
 الا بعد ظهوره فالحكم سواء في ذلك واما كل مال التيم فلم يقصد أحد ونصوا انه بغيره وانما تعلم انه لا بد من  
 الظهور للقاضي لان الكلام فيما ربه القاضي الشهادة فكان مرة يظهر لانه يحاسب فيعلم انه انقص من  
 المال فتح مع زبانه **(قوله ولا يخفى ان الفسق)** أي ولو باكل مال التيم **(قوله عنهما)** أي الشهادة **(قوله)**  
 لا يثبت ذلك أي الفسق المانع **(قوله الا بعد ظهوره)** انظر هل يكفي في الظهور اخبار الشاهد عنه  
 والمراد بالشهادة حيث ان شهرته عند محالها **(قوله فالكل)** أي كل المفسقات لخصوص الربا يستلزم  
**(قوله سواء)** خلافا لما في فرق فقال باكل مال التيم مرة وتوسط الشهرة في الربا وقد علمت ما عليه القول  
 فلا تغفل **(قوله بحر)** وأصل العبارة للكل في الفتح كما قد منها مع زيادة **(قوله فليحفظ)** أي هذا التوفيق  
 (أقول) لكن نظيره السامع بقوله والصواب ما لا يمن أن الربا لا يقصد الملك بالقبض والمال منيع للاكل  
 فكان ناقصا في كونه كبيرة اه والاولى أن يقولوا ان كان ناقصا في سقوط العدالة والافقو كبيرة كما لا يخفى  
 كما قد منها في ريبا واما كل مال التيم فمرة تسقط عدالته يعني لعدم الشهادة **(قوله أو يقول أو يا كل**  
**على الطريق)** أي في الطريق على حد ودخل المدينة على حين غفلة ولا بد أن يكون جريا من الناس  
 وانما معادلاتهم على ترك المروءة وان كان الشاهد لا يستسي من مثل ذلك لا تتع من الكذب فيتهم  
 وانظر حكمه بالا بعد كلاءه على شرب ووضف وبعده ط (أقول) الذي يظهر أن هذا ما سقط  
 لعداهل الله الواحاه من أشراف الناس وعلماهم وبطل عليهم ما قاله في الاشباة في وصية الامام لا يوفق  
 وجه الله تعالى ولا تشرب من السقام والسقائب ومن جعله مع الله المحوى بسقوط المروءة تأمل **(قوله)**  
 وكذا كل ما يغفل بالمروءة عبارة الهداية لا من يفعل الاشياء المستحقرة وفي بعض النسخ المستحقرة وفي  
 بعضها المستحقرة أي التي يستخف الناس فاعلمها أو الخصلة التي يستخفها القاعيل فيبدون منه ما لا يليق وعلى  
 هذا المعنى قوله تعالى ولا يستخفك الذين لا يوقنون ومن يفعل فعلا لا بد منه مقسودا وبطله مروءة  
 وصبا لان من يكون كذلك لا بد منه أن يشهد بالزور وفي الحديث عنه عليه الصلاة والسلام ان مما أقدر  
 الناس من كلام النبوة الاولى اذا لم تستح فاعل ما شئت كما في الفتح ومنه احسان حلق النجاسة وان كان عادة لاهل  
 بلد الشاهد أم لا كما حرم سبى والدرجة الله تعالى في تصحيه قال في الجرح كل ما يغفل بالمروءة منع قولها وان  
 لم يكن محسرا والمروءة ان لا يأتي الانسان عيا بعنفومها بما يحسه من غير تنبه عند اهل الفضل وقبل السبب  
 الحسن وحفظ اللسان ويحسن السخف والجنون والارتفاع عن كل خلق ذني والسخف رقة العقل من قولهم  
 ثوب سخيف اذا كان قليل الغزل وفي العناية قال محمد وعندي المروءة الدين والصلاح اه وقد ذكرنا منها المشي  
 بسر او بل قطعوا الخصل وقدمه ما لم يضر ط لانه يؤدبه الى منع الخلق ومن يعتاد الصبا في الأسواق وبذل الرجل  
 عند الناس وكشفه أسف في موضع بعد فعله خفة وسوء ادب وسرقة لثمة والأطراف في المزح المضى الى  
 الاستخفاف وخيبة الاراذل والاستخفاف بالناس وليس الفقهاء بماء ولعل هذا لا يخبر كان من مجلات المروءة  
 في الزمن السابق واما الآن فلا ثم اعلم أنهم اشترطوا في الصغيرة الادمان وما شرطوا في فعل ما يغفل بالمروءة فيما

قدوة بالشهرة ولا يخفى  
 أن الفسق عنهما شرعا لا  
 أن القاضي لا يثبت ذلك  
 الا بعد ظهوره فالكل  
 سواء في ذلك فليحفظ  
 (أقول) أو يا كل على  
 الطريق وكذا كل  
 ما يغفل بالمروءة ومنه  
 كشف عورة

وأب ونبغي اشتراطه بالاولى واذنا فعل ما يحلها سقطت عدا الله وإن لم يكن فإسقاطه كان مساقا فاعل  
 المخل هاليس فاسق ولا عدل والعدل من احتساب الثلاثة والفاسق من فعل كبير أو أصغر على صغيرة ولم أر من  
 نبه عليه بحر قال في النهاية وأما ذنوب الشارب الماء أو كل الفواكه على الطريق لا يشترط في عدل الله الناس  
 لا يستحق ذلك منيع (أقول) لكن في زماننا يدعون قاصدا من البعض كإدخال ماء نقا (قوله) ليستجني من جانب  
 البركة بخلاف كشفه للبول والقائط إذا لم يجد ما يستريحه فإنه لا يفتق به اه ط عن أبي السعود (قوله)  
 أو يظهر سب السلف) السب هو التكلم في عرض الإنسان عابيه قال القهستاني ونعم ما قيل من طعن في  
 علماء الامم لا يولون إلا ما هم في الكرماء وإنما قال أبو يوسف لأقبل شهادة من يشتم أصحابه عليه السلام لأنه لو  
 شتم واحد من الناس لم تقبل شهادته فهنا أولى كافي المحط فعلى هذا لا يبعد أن يكون السلف شاملا للجهدين  
 كلهم كذا كرم المصنف وغيره على أن السلف في الشرع كل من يقلد مذهب في الدين كافي حنيفة وأصحابه فانهم  
 سلفنا وأصحابه والتابعين رضي الله تعالى عنهم فانهم سلفهم كافي الكفاية ولم يوجد عمل ما في المستصفي أنه  
 جمع سالف والمشهور أنه في الأصل مصدر سلف أي مضى وسلف الرجل أبوه والجمع أسلاف (قوله) لسقوط  
 العدالة بسب المسلم في الحد يثبت سب المسلم فسوق وقته كقوله قال ابن الأثير في النهاية السب الشتم يقال  
 سبه سبسا وسبنا بقل هذا محمول على من سبه أو قتله من غير تأويل وقيل إنما قال ذلك في جهة التغلظ  
 لأنه يخرج به إلى الكفر والفسق أقول هذا بخلاف الظاهر اه ط قال في شرح الجمع العيني لا تقبل شهادة من  
 يظهر سب السلف بالإجماع لأنه إذا أظهر ذلك فقد أظهر فسقه بخلاف من يكتمه لأنه فاسق مستور ومثله في  
 الجوهرة وفي شرح الكناز زيلي أو يظهر سب السلف يعني الصالحين منهم وهم الصحابة والتابعون لأن هذه  
 الأشياء تدل على قصور عقله وقلة مروءته ومن لم يمتنع عن مثلها لا اعتنع عن الكذب عادة بخلاف ما لو كان  
 يخفي السب اه (قوله) منهم أبو حنيفة) كذا ذكره المكي في مناقبه وتبعه صاحب العناية والحاظ انما يعني  
 والحاظ السلف على غيرهم وفي اصطلاح الفقهاء كآل الشيخ عبد العال في فتاوى به السلف الصدر الأول إلى  
 محمد بن الحسن والخلف من محمد بن الحسن إلى شمس الأئمة الخواري والمتأخرون منه إلى الامام حاكم الدين  
 البخاري (قوله) عن أبي يوسف) الظاهر أن حكم هذا الفرع متفق عليه لما سبق من قبول شهادة أهل الأهواء  
 الأهوى يكفر به صاحبه لكفره إذا لم يكن فيه مشقة اجتهد كهوى المجسمة والاتحادية والخلوية وبحوهم من  
 غلاة دار الفاضل ومن ضاهاهم فإن أمثالهم لم يحصل منهم بذل وسع في الاجتهاد فان من يقول على هؤلاء أو يأن  
 جبريل غلط ويحذرك من السخف إنما هو متبع مجرد الهوى وهو أحوالهم قال ما نعيدهم إلا للقرى ونألى  
 الله زلني فإنه بلا شبهة كقرو من أشد الكفر ما من له شبهة فمذهب الهدى وان كل مذهب البعثة التقصفت  
 في حذاته كفرا كمنكر الرؤى وعذاب القوم ويحذرك لأن فيه انكار حكم النصوص المشهورة والإجماع  
 إلا أن لهم شبهة قياس الفاسق على الشاهد ويحذرك مما عرفت في الكلام وكم نكر خلافة الشيخين والسب  
 لهما فان فيه انكار حكم الإجماع القطعي إلا أنهم يتكرونها في الإجماع بانهاهم في الصحابة فكان لهم شبهة  
 في الجملة وإن كانت ظاهرة البطلان بالنظر إلى الدليل فبسبب تلك الشبهة التي أدى إليها اجتهداهم لم يحكم  
 بكفرهم مع أن معتقدهم كفرا احتياطا بخلاف مثل من ذكرنا من الغلاة وخاصة أن الحكم بكفرهم من آذاه  
 هو اه وبدعته إلى مخالفة دليل قطعي لا يوسع فيه تأويل أصلا كدابة قرآنة أو تكذيب بني أو انكار أحد  
 أركان الإسلام ويحذرك بخلاف غيرهم كمن اعتقد أن عليا هو الحق بالخلافة وصاروا يسبون الصحابة لأنهم  
 منعوهم ونحوهم فلا يحكم بكفرهم احتياطوا وان كان معتقدهم في نفسه كفرا أي يكفر به من اعتقده  
 بلا شبهة تأويل وإنما نسب إلى يوسف لأنه خرج به (قوله) من سب الصحابة لأنه لو سب وأحدا من الناس لا تقبل  
 شهادته فهذا أولى فاستأني وأخلص إلى أن الحكم بالكفر على سب الشيخين وغيرهما من الصحابة مطلقا قول  
 ضعيف لا ينبغي الاتيان به ولا التعويل عليه كاحققة سيدي إلى الدرجة الله تعالى في كتابه تسمية هؤلاء الحكماء  
 فراجعهم وقال فيه أيضا أعلم أن من القواعد القطعية في العقائد الشرعية أن قتل الأنبياء (١) أو طعنهم في الأشياء

ليستجني من جانب  
 البركة والثاس حضور  
 وقد كثر في زماننا فتح  
 (أو يظهر سب السلف)  
 لظهور فسقه بخلاف  
 من يخفيه لأنه فاسق  
 مستور عيني قال  
 المصنف وإنما قيدنا  
 بالسلف تعال الكلامهم  
 والا فالأولى أن يقال  
 سب المسلم لسقوط  
 العدالة بسب المسلم  
 وإن لم يكن من السلف  
 كافي السراج والنهاية  
 وفيها الفرق بين السلف  
 والخلف أن السلف  
 الصالح الصدر الأول  
 من التابعين منهم أبو  
 حنيفة رضي الله تعالى  
 عنه والخلف بالفتح  
 من بعدهم في السير  
 وبالسكون في الشر  
 بحر وفنه عن العناية  
 عن أبي يوسف لأقبل  
 شهادة من سب الصحابة  
 (١) قوله أو طعنهم في  
 الأشياء كذا بالأصل  
 ولعل مراده أو الطعن  
 في الأنبياء بسبب الأشياء  
 التي حصلت منهم على  
 صورة العيص في حور  
 كتبه معصية

كفر باجماع العلماء في قتل نبياً أو قتله في فهو أشقى الأشقياء وأما قتل العلماء والاولياء وسبهم فليس بكفر الا اذا كان على وجه الاستحلال أو الاستخفاف فقاتل عثمان وعلى رضي الله تعالى عنهما لم يقتل بكفره أحسن العلية الا لتجاوز حق الاول والروافض في الثاني وأما قذف عائشة فكفره بالاجماع وهكذا انكار صحة الصديق لمخالفة نص الكتاب بخلاف من أنكر صحة عمر أو علي وإن كانت محبة ما بطريق التواتر اذ ليس انكار كل متواتر كقرا الا ترى أن من أنكر جود حاتم بل وجوده وأعداه أو شروان وشهوده لا يصير كافراً اذ ليس مثل هذا مما علم من الدين بالضرورة وأما من سب أحد من الصحابة فهو فاسق ويستبعد بالاجماع الا اذا اعتقد أنه مباح أو يرتب عليه نواب كاعليه بعض الشيعة واعتقد كفر الصحابة فانه كافر بالاجماع فاذا سب أحد منهم فنظر فان كان معه قرائن حالية على ما تقدم من الكفر بآيات فكافر بالافساق وانما يقتل عند علمائنا سياسة لدفع فسادهم وشهرهم وهذا في غير القلة من الروافض والافعال منهم كفارة قطع عقيب التفحص بحيث ثبت أنهم قتل لانهم نادقوا محدثون وعلى هؤلاء الفرقة الضالة يحمل كلام العلماء الذين افتوا بكفرهم ومسي ذرارهم لانهم لا ينكحون عن اعتقادهم الباطل في حال انبائهم بالشهادتين وغيرهما من أحكام الشريعة كالصوم والصلاة فهم كفار لا مردون ولا أهل كتاب اه وإن أردت توضيح المقام فعلياً فان فيه تمام المرام وقد كرسى اوالوجه الله تعالى افضا بنده من ذلك في باب الردنفر اجمعها والسلام (قوله) ممن تبرا منهم كانوا رعي فانهم من أهل الا هو اغير المكفرة (قوله) لانه يعتقد ديناً قال في المنه ورفق وان اظهره سبقا باق في الاقاط المستخفة وشهادتها السخيف لا تقبل ولا كذلك المتبري لانه يعتقد دنيا وان كل على باطل فلا يظهر فيسقة (قوله) شهد أن اناهما مثل الاثنين كل من لا يقبل شهادة لئولكل وأما حكمه الا حنين اذا شهد بذلك بعد الدعوى فانها تقبل قياسا واستحسانا والقياس فيأخذ كره لا تقبل التهمة ولكونها شهادة للشاهد بعد التهمة اليه (قوله) أوصى اليه هذا اضمار قبل ذكر الاولى اظهره بان يقول أوصى الى زيد والمراد هنا جعله وصيا يقال أوصى اليه اذا جعله وصيا وأوصى له بكذا أي جعله موصى به (قوله) فان ادعاه أي الايصه المفهوم من أوصى والمراد من قوله ادعاه أي رضى به قال في الخواشي السعدية أي والوصي رضى هكذا استعمل البلال ثم رأيت في شرح الجامع الصغير ولا ناعلا الذين الاسود ما نصه والمراد من الدعوى في قوله والوصي يدعى هو الرضا اذا لجوا لا يتوقف على الدعوى بل القاضي أن ينصب وصيا اذا رضى هو به اه (أقول) لكن الدعوى تستلزم الرضا بطريق ذكر الملزوم واردة اللازم قاله النمامد (قوله) استحسنانا لانه لم يثبت بهذه الشهادة شيء لم يكن للقاضي فعله وانما كان له نصب الوصي فاكتفى بهذه الشهادة مؤونة التعمين الاول لشهادتهما لكان القاضي يتأمل فيمن يتعين فعين من يثبت صلاحيته نظر الميت وان لم يوص لان نصبناظر المصالح المسلمين وحيث أنه يكون وصي القاضي لا وصي الميت كاحرمه المقدسي قال في البحر ولا بد من كون الموت معروفا في هذه المسائل أي ظاهر الا في مسئلة غربي الميت فانها تقبل وان لم يكن الموت معروفا لانهما يقران على أنفسهم ما ثبتت ولاية القبض للشهوده فانثبت التهمة وثبت موت زيد الدين باقرارهما في حقهما وقيل معنى البوث أمر القاضي اياهما بالاداء اليه لبراءتهما عن الدين بهذا الاداء لان استفهام منهما حق عليهما والرافع حق لهما فلا تقبل كذا في الكافي اه ملخصا (قوله) كشهادتنا في الميت) أكثر محل بأنه وصى وكذا فيما بعد (قوله) والموصي له هما بذلك بان اياهما أوصى الغفلان أي أن الوصي لهما يثبت من المال بهذا أن الميت أوصى اخذ يديكون وصيا على اولاده عني (قوله) ووصيه أو رد على هذه أن الميت اذا كان له وصيان فالقاضي لا يحتاج الى نصب آخر وأوجب بانه عليه لا لاراهما بالبحر عن القائم بما عرفت الميت كذا في البحر قال ط وفيه تأمل (قوله) ثالث) أي أرجل ثالث متعلق بشهادته كقوله على الايصه أي على أن الميت جعله وصيا وهذا امر يربط بالمسائل الأربع بالاخرة كالاتي فافهم ولا تنس ما عرفت من بيان الصريح من أنه لا بد من كون الموت معروفا في الكل أي ظاهر الا في الف (قوله) لا يملك أحدا على قبول الوصية) ظاهر في أن الوصي من جهة القاضي لا يقدمه خلافاً

وأقلها ممن تبرا منهم  
لانه يعتقد دنيا وان كان  
على الباطل فلم يظهر  
فيسقة بخلاف الساب  
(شهادة أن اياهما  
أوصى اليه فان ادعاه  
صحته) شهادتهما  
استحسنانا كشهادة  
دائي الميت ومديونه  
والموصي لهما ووصيه  
لثالث على الايصه  
(وان أنكر لا) لان  
القاضي لا يملك أخبار  
أحد على قبول الوصية  
عني

في البحر (أقول) وبين هذه المسائل كافي الفتح رجل ادعى أنه وصي فلان الميت شهد بذلك اثنان موصي  
لهم عامل أو وارثان فلذلك الميت أو غيرهم عان لهم على الميتين وأثبت عليهم ما دين أو وصيان فلان الشهادة  
بآثرة استحسانا والقياس أن لا يجوز أن لا يشهد هؤلاء تتضمن جلب نفع للشاهد أو ما للوارثان بقصد عا  
نصب من يتصرف لهما ويرى بمجهما ويقوم بإحسان حقوقهما والفرع عان الدائن والموصي لهما لو جرد  
من يستوفيان منه والمدينون لو جرد من يبرأ من الدفع اليه والوصيان من يعين ما في التصرف في المال  
والمطالبة وكل شهادة حرة نفع لا تقبل وجه الاستحسان أن لا يجوز حب هذه الشهادة على القاضي شيئا يمكن  
واجبا عليه بل انما اعتبرنا ما على وزان القرعة لا يثبت بها شيء ويجوز استعمالها لقائدة غير الامتثال كإجاز  
استعمالها لطبيب القلب في السفر بإحدى نسائه وإدفع التهمة عن القاضي في تعيين الانصاف فكذلك هذه  
الشهادة في هذه الصورة لم تثبت شيئا وانما اعتبرناها لقائدة اسقاط تعيين الوصي عن القاضي فان القاضي  
أو عليه ما إذا ثبت الموت ولا وصي أن نصب وصيا فلان شهد هؤلاء بوصاية هذا الرجل فقد رضوا وعرفوا له  
بالأهلية الصالحة فلذلك فكفي القاضي بذلك مؤنة التفتيش على الصالح وعن هذا الرجل شك الولاية لا لولاية  
أو حبسها الشهادة المذكورة وكذلك وصيا الميت لما شهدا بالثالث فقد اعترفوا بغير شرعي منها عن التصرف  
الا أن يكون هو معهما أو بغير علم الميت منها حتى أدخل معهم ما نصب القاضي الآخر وفي الصورة كما  
ثبت الموت شرط لان القاضي لا يملك نصب وصي قبل الموت الا في شهادة الغير عين المدونين فانه لا يشترط في  
إثبات ذلك الوصي الذي شهد له ثبوت لانهما مقرران على أنفسهم ما بثبت حق قبض الدين لهذا الرجل فضررها  
في ذلك أكثر من نفعهما فقتل شهادتهما بالوصية والموت جمعا وهذا بخلاف المسئلة الثانية أعني مسئلة  
ما لو شهد أن أباهما الغائب وكله بقبض دينه الخ نوراً يتسوالا وجوبا باحببت ذكرهما هنا المناسبة لا تخفى  
على الفطن النبيل وهما من فتاوى مفتي دمشق الشام محمود أفندي الخزواي حفظه الله تعالى يسئل عن  
صورة دعوى مضرونها في الوصي إذا ثبت وصاية على تركه وحكم الحاكم بها ثم بعد ذلك أقدم رجل آخر  
وادعى أن الميت آخر برج الاول وجعل ذلك وصيا محله فهل لا تسع هذه الدعوى من آخر لتضمنها ابطال  
القضاء الاول أم لا أحب بقوله حيث أثبت المدعي عليه قبلا كونه وصيا بشرعيا وقضى القاضي به وصيائه  
بوجهها الشرعي فلا تسع دعوى المدعي الآخر ولا الشهادة بان الميت آخر ج المدعي عليه وجعل موثوقته  
وخصيالات في سماع مثل هذه الدعوى والشهادة ابطال القضاء يصان عن الانضمام يمكن قال في شرح  
الزبادات الامام محمد بن شهاب هذا من الميت أو وصي الى هذا الرجل وقضى القاضي بها شهيدا آخران  
بالاصحاب المرحل آخر لا تقبل لان فيه نقض القضاء الاول وكذلك في شرح الزبادات لقاضيه خان حيث قال  
وان ذكر الشاهدان رجوعا عن الوصية الاولى لا تقبل شهادتهما لان هذه الشهادة تفسخت ابطال القضاء انتهى  
وكلاهما صريح في عدم سماع الدعوى والشهادة والله تعالى أعلم بالصواب اهـ (أقول) لكن يشكك  
على ذلك قولهم الدفع ودفع المدعي قبل القضاء وبعد على الصحيح ولعله مبني على القول المرجوح من  
أن الدفع بعد الحكم لا يقبل تأمل (قوله كالاتقبل الخ) هذا اذا كان المطلوب بمجدد أو كالة والا حازت  
الشهادة لانه يجبر على دفع المال باقراره بدون الشهادة وانما قامت الشهادة لبراءة المطلوب عند الدفع الى  
الوكيل اذا حضر الطالب وانكر الوكيل فكانت شهادته على أيهما تقتل وفرق بينهما وبين من وكل رجلا  
بالخصومة في دار بعضها وقبضها وشهدا بنا الموكل بذلك لا تقبل وان أقر المطلوب بالوكالة لانه لا يجبر على دفع  
الدار الى الوكيل بحكم اقراره بل بالشهادة فكانت لا يسمها فلا تقبل بحر ملخصا عن المحيط (قوله أن أباهما)  
أشار الى عدم قبول شهادة أي الوكيل بالاولى والمراد عدم قبولها في الوكيل من كل من لا تقبل شهادته  
للكل وبه صرح في البرازية بحر (قوله الغائب) فبذلك لانه لو كان حاضرا لا يمكن الدعوى به بالشهد  
لان التوكيل لا تسع الدعوى به لان من العقول الجارة لكن يحتاج الى بيان صورة شهادة ما في غيبته مع  
مجدد الوكيل لانها لا تسع الابعاد الدعوى وعن أن تصور بان يدعي صاحب ودعة عليه تسليم ودعة الموكل

(ك) لا تقبل (وشهدا)  
أن أباهما الغائب  
(وكله بقبض دينه)  
وادعى الوكيل

في دفعها فيجحد فشهدان به وبقيض دون أيهما وانما هو وانه بذلك لان الوكيل لا يجزى على فعل ما وكل به  
 الا في رد الوديعة ونحوها كسأني فيها بحر ونظر في ذلك سيدي والودرجه الله تعالى بقوله قوله تسليم  
 وديعة الموكل في دفعها إلى التي وكاه الغائب بدفعها لصاحبها وقوله فشهدان به أي تسليم الوديعة الذي  
 ادعاه المدعى وقوله وبقيض دون أيهما لم تجزعه الدعوى فسامعني شهادتهما مع أن المقصود جريانها  
 فيمعجب اجبار الوكيل ولا اجبار هنا تأمل **(قوله أو أنكر)** صورته كانت قدمت عن العرفانها لا تقبل **(قوله)**  
 والفرق) انما يحتاج الى الفرق في صورة الدعوى فهما وأما في صورة الانكار فالحكم متحد وقدم وجهه في  
 الوصي وهوان القاضي لا يعلل اجباره على قبول الوصية ط **(أقول)** ويمكن أن يقال للفرق أي اذا لم يحضر  
 الوكيل خصما ولم يحضر غير ابني الموكل لا يعلل القاضي نصب وكيل عن غائب وأما اذا حضر خصما وشهد  
 غير ابني الموكل فالقاضي ثبت الوكالة عن الغائب ويكون من قبيل الاثبات لا للنصب وأما شهادة ابني  
 الموكل فلا تثبت الوكالة لعدم كونها شهادة ولتهمة أيضا اذ يمكن أن يتواطع مع الوكيل على اخذ المال فصيبر  
 لنفعهما فلا تقبل كما في شرح المتن للداماد يؤيد ذلك ما سبق في الوصايا من قول الشارع لان القاضي  
 لا يعلل نصب الوكيل عن ابني بطلبهما اه **(قوله)** فاطر لقوله بطلبهما لم يقل بشهادتهما انه يشهد الى أنها غير  
 شهادة بل كناية عن الطلب ويظهر في القول لو ادعى بكر الشراء من وكيل زيد الموكر واستشهد ابني زيد على  
 ذلك **(قوله)** وعن الغائب لعدم الضرورة اليه لوجوده باحضوره الا في المفقود كما في البحر **(قوله)** بخلاف  
 الوصي أي وصي القاضي وانما يحتاج الى هذا الفرق في صورة الدعوى أما في صورة الانكار فالحكم متحد  
 لان القاضي لا يعلل احضاره على قبول الوصية كما قدمنا قريبا **(قوله)** أي وصي الميت في بعض النسخ أو بدل  
 أي **(قوله)** لا يثبت الميت أول التيم واحترز بذلك عن شهادته بدعي عليه فانها تقبل كما في الهندية **(قوله)** بعد  
 ما عرزه القاضي وكذا قبله بالا في الثاني فكان الاول أن يقول ولو بعد ذلك المسئلة على أن القاضي اذا عزل الوصي  
 بعزل بزاز به ويمكن أن يقال عرزه بجنحة سيدي والودرجه الله تعالى قال في الخاتمة ليس لقاض أن يخرج  
 الوصي من الوصاية ولا يدخل غيره معه فان ظهر تمت خاتمة أو كان فاسقا معروفا بالشرا أخرجه أو نصب غيره  
 معه وان كان ثقة الا أنه ضعيف عاجز عن التصرف أدخل غيره معه **(قوله)** أو بعدما أدركت أي بلغت **(قوله)**  
 في ماله أو غيره) أي في ماله الذي تحت يده أو غيره قال بعضهم وغيره أي كذا تشهد أنه طلب الشفعة أو أن  
 فلان أرا من كذا وحصل بعضهم معنى قوله أو غيره على نحو التسبب وفي معنى المقضي شهد الوصي بدعي الميت  
 والورثة صغارا وبعضهم لا تقبل ولو كانوا كبارا جازت ولو شهد على الميت بدعي جازت على كل حال وفي المنع ولو  
 شهد كبير على أخيه تقبل في ظاهره راية ولو شهد للوراث الكبير والصغير في غير ميراث لا تقبل اه  
 ويمكن حمل أو غيره على هذا فيكون معطوفا على الميت **(قوله)** لحلول الوصي محل الميت هذا لا يظهر الا اذا  
 بقيت وصايته أما اذا عزل عنها فلا يظهر الا باعتبار ما كان ط **(قوله)** فكان كالتيم نفسه أي فكان تشهد  
 لنفسه **(قوله)** ولو شهد الوكيل الخ أصل المسئلة في البزاز به حيث قال وكاه بطلب ألف قبل فلان والخصومة  
 لخاصة بخلاف غير القاضي ثم عزل الوكيل قبل الخصومة في مجلس القضاء ثم شهد الوكيل بهذا المال لوكاه  
 يجوز وقال الثاني لا يجوز بناء على أن نفس الوكيل فاه مقام الموكل اه فالمراد هنا أنه خاص فيما وكل  
 به فان خاص في غيره فنه تفصيل أشار اليه الماشرح فيما يأتي وكان العبارة مجملة وتفصيلها في الهندية فانه  
 قال فيها وشهادة الوكيل لا يعلل بعزل الوكيل ان خاص لا تقبل وان لم يخص تقبل وهو قول أبي حنيفة ومحمد  
 رحمهما الله تعالى كذا في المدخلة ولو وكله بكل حق قبل فلان يحضرة القاضي اصح في ألف فعزل فان شهد  
 بذلك الا في ردت وان شهد على آخر لم ترد وان لم يعلم القاضي وكالته وأنكر فلان وكالته وأثبتها بالشفعة  
 ثم عرزه وشهدت بشهادة الوكيل في كل حق قائم وقت التوكيل الا اذا شهد بحق حدث بعد تار يخ الوكالة  
 ختمة تقبل كما في الكافي **(قوله)** اتفاقا (لتهمة) أي تهمة تصديق نفسه فيما خصم فيه **(قوله)** والا قبلت  
 لعدمها لان الموكل في وهو قائم حتى نفسه دون الوكيل والوكيل ان يفرج نفسه متى شأمن أو كالة وهو

أو أنكر أن والفرق )  
 القاضي لا يعلل نصب  
 الوكيل عن الغائب  
 بخلاف الوصي شهد  
 الوصي أي وصي الميت  
 (بحق الميت) بعد  
 ما عرزه القاضي عن  
 الوصاية ونصب غيره  
 أو بعدما أدركت  
 الورثة (لا تقبل)  
 شهادته للميت في ماله  
 أو غيره (خاص أولا)  
 لحلول الوصي محل الميت  
 ولذا لا يعلل عزل نفسه  
 بلا عزل قاض فكان  
 كالتيم نفسه فاستوى  
 خصامه وعدمه بخلاف  
 الوكيل فلذا قال (ولو شهد  
 الوكيل بعد عرزه للموكل  
 ان خاص) في مجلس  
 القاضي ثم شهد له بعد  
 عزله (لا قبلت) اتفاقا  
 لتهمته (والا قبلت)  
 لعدمها بخلاف الثاني

يقول من ذلك ما أمر به الموكل فإذا عزل قبل الخصومة لم يلحقه تهمة فيما شهد به فقبلت شهادته اه منح  
**(قوله)** فجعله كالوصى فلا تقبل شهادته مطلقا بناء على أن عنده غير رد قول الوكالة يصير خصما وإن لم يخصاص  
ولهذا أوفى على موكله في غير مجلس القضاء نفذ أقرار عليه وعندهما لا يصير خصما بمجرد القبول ولهذا  
لا ينفذ أقارده ذخيرة ملخصا **(أقول)** وقد بسط المسئلة في التاتر ثانية في الفصل السابع فقال أما شهادة  
الوكيل فنقول الوكيل خاص وعام أما الخاص وهو إذا وكله بطلب الف درهم قبل رجل معين بالخصومة فيها  
إذا خصمه عند غير القاضي ثم عزله الموكل قبل الخصومة عند القاضي ثم شهد به إلا ألف لوكله جازت شهادته  
وعند أبي يوسف لا يجوز بناء على أن عنده نفس الوكالة قام مقام الموكل فلأن القاضي جعله خصما ثم  
أخرج الموكل من الوكالة فشهد بعد ذلك بحيث قد كان له يوم وكاله أو حدث له بعد ذلك قبل أن يخرج من  
الوكالة لم يخرج شهادته جعله وكلا فيما يحدث والمسئلة محفوفة أنه لو وكله بالخصومة في كل حق له وقضه على  
رجل معين فإنه لا يتناول ما يحدث أما إذا وكله بطلب كل حق له قبل الناس أجمعين بالخصومة بنصرف إلى  
الحقوق القائمة وما يحدث استحسانا فحصل ماذ كرأى الوكالة العامة إذا خصم هذا الوكيل المطلوب  
في الف درهم لوكيل عليه فأخرج الموكل من الوكالة ثم شهد به ألف دينار لا تقبل شهادته اه أو شهد  
الوكالة العامة وما تقدم فإنه لو لم تكن عامة تقبل في الذانير وأما لا تقبل في الذانير إذا كانت واجبة عليه قبل  
الانحراج أو ما إذا شهد بذانير وجبت عليه بعد العزل تقبل شهادته وأما العامة لو وكل رجل رجلا بالخصومة في  
كل حق له وقضه جازا لمؤقتة يعني قبل الناس مطلقا وفي معين فقدم رجلا وأقام عليه البينة وجعله القاضي  
خصما ثم أخرج الموكل من الوكالة لم يخرج شهادته له على هذا الرجل ولا على غيره ممن كان لوكيل عليه حق من  
يوم وكاله ولا ما حدث على الناس بعد ذلك يوم أخرج من الوكالة اه مارأى أنه في التسمية حصلت في يدي  
وهي محررة فلتراجع نسخة أخرى **(قوله)** وهذا إذا اعلان متفق عليهما قدينا اتفاقا أن أبو يوسف لم يجوز  
شهادة الوكيل خاص أولا ففي هذا الاتفاق قلنا أن أبو يوسف جعل الوكيل كالوصى وإن لم يخصاص مع أنه  
بعرضة إن يخصاص **(قوله)** وعامة فيه أي في الزبلي وعبارته بعد قوله متفق عليهما غير أنها لم يجعلان أهل  
الحلقة بماله عرضة أن يصير خصما وهو يجعلهم من انتصب خصما وعلى هذين الأصلين يفرج كثير من المسائل  
فمن جنس الأول الوكيل بالخصومة إذا خصم عندنا حل كما تم عزله لا تقبل شهادته والشفع إذا طلب الشفعة  
ثم تركها لا تقبل شهادته بالبيع ومن جنس الثاني أن الوكيل إذا خصم والشفع إذا لم يطلب وشهدا نقبل  
شهادتهما ولو ادعى الوكيل على رجل بعينه من أهل الحلقة فشهد شاهدان من أهلها عليه لم تقبل شهادتهما عليه  
لأن الخصومة قائمه مع الكل والشاهد يقطعها عن نفسه فكان منهما الأقرب رواية عن أبي يوسف كرها من  
قبل اه **(قوله)** ثم عزله أي الموكل قبل الخصومة عند القاضي **(قوله)** عندهما أي خلافا لثاني فإنه كالوصى  
عنده كإقدامه ربا كالوصي في غير ما وكل به أو عليه **(قوله)** وأعليه عطف على غير ما وكل به أي لو شهد  
على موكله وفي شرح تحفة الأفران الوكيل بقبض الدين يجوز شهادته بالدين ثم قال الكفيل بنفس المدعي عليه  
أن شهد أن المدعي عليه قضى المال الذي كانت الكفالة للاحله هل تقبل شهادته اختلف المشايخ سألنا  
**(قوله)** وفي البرازية بيان لقوله في غير ما وكل فيه **(قوله)** عند القاضي متعلق بقوله وكله بالخصومة **(قوله)**  
بألف درهم متعلق بخصام **(قوله)** إمارة دينار أي مال غير الموكل به بخلاف ما مر **(قوله)** تقبل لأنه مال آخر  
لأن المائة دينار مال أخر غير الذي خصم فيه أولا **(قوله)** ونخصم أي فأنها لا تقبل مطلقا بل بأن أنكر المدعي  
عليه وكالته فأنها بالبينة ثم عزل وشهدت شهادته للوكيل في كل حق قائم وقت التوكيل إلا إذا شهد بحق  
حدث بعد تاريخ الوكالة فحينئذ تقبل وقد نقلنا عن الكافي وقد أوضح المقام في جامع الفتاوى فقال ولو وكل  
غير محضر القاضي نخاصم المطلوب ألف درهم وأقام البينة على الوكالة ثم عزله الموكل فشهد على المطلوب  
بعد الوكالة لم يخرج شهادته لأنه لم يأنصل القضاء بالوكالة صار الوكيل خصما في جميع حقوق الموكل فإذا شهد  
بالذانير فقد شهد بما هو خصم فيه أما إذا وكله عند القاضي فلا يحتاج لإثباتها العلم ومع ذلك فعلم القاضي بها

فجعله كالوصى سراج وفي  
فسامة الزبلي كل من  
صار خصما في حادثة  
لا تقبل شهادته فيها  
ومن كان بعرضة أن  
يصير خصما ولم يصب  
خصما بعد تقبل  
وهذان الأصلان متفق  
عليهما وعلمه فيه  
قيدا على مجلس القاضي  
لأنه لو خصم في غيره  
ثم عزله قبل عندهما  
كالوصي في غير ما وكل  
فيما وعليه جامع الفتاوى  
وفي البرازية وكسه  
بالخصومة عند القاضي  
نخاصم المطلوب بألف  
درهم عند القاضي ثم  
عزله فشهد أن لوكاله  
على المطلوب ما قد دنا  
تقبل بخلاف ما لو وكله  
عند غير القاضي وخاصم

ليس قضاء فلم يصرح صمافي غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه وسنوضحه في القوله الآتية بأوضح من هذا **(قوله)** وعامه فيها حيث قال بخلاف ما لو وكله عند غير القاضي وخاصم المطلوب بألف وبرهن على الو كالة ثم عزله المؤكل عنها قسمته على المطلوب عامة دينار كان للوكل على المطلوب بعد القضاء بالو كالة لا يقبل لأن الو كالة اتصل بها القضاء صار الو كيل خصصا في حقوق المؤكل على غرمائه فشهادته بعد العزل بالذاتين شهادته لخصم فلا تقبل بخلاف الأول لأن علم القاضي بوكالته ليس بقضاء فلم يصرح صمافي غير ما وكل به وهو الدراهم فيجوز شهادته بعد العزل في حق آخر اه بزادته الذي قدمناه عن الجامع وزاد في الذخيرة لأن شهادته على حادث بعد تداريح الو كالة فثبتت تقبل شهادته ما عمنه اه ولهذا قال في البرازية بعدما مر وهذا غير مستقيم فيما يحدث لأن الرواية محفوظة فيما اذا وكله لخصم وفي كل حقه وقضه على رجل معين أنه لا تناول الحادث أما اذا كان وكله يطلب كل حقه قبل الناس أجمعين فالخصومة تنصرف إلى الحادث أيضا استعسا فانذن تحمل المذ كورة على الو كالة العامة ثم قال والحاصل أنه في الو كالة العامة بعد الخصومة لا تقبل شهادته لموكله على المطلوب ولا على غيره في القائمة ولا في الحادثة إلا في الواجب بعد العزل اه يعني وأما في الخاصة فلا تقبل فيما كان له على المطلوب قبل الو كالة وتقبل في الحادث بعدها أو بعد العزل وانما جاء عدم الاستقامة من التفسير بقوله مما كان للموكل على المطلوب بعد القضاء بالو كالة ولذا لم يقيد بنكث في الذخيرة بل صرح بعدم بان الحادث تقبل فيه كاقدمته فانقض هذا النص والفريد الذي مر بسدى الدرجه الله تعالى **(أقول)** والذي يظهر لي أن هذا كله على قول أبي يوسف ولا ناقض للكلام بعضه تأمل **(قوله)** كما قد ثبت شهادته اثنين يدين على المسترجلين الخ قال عطاء الله أفندي في فتاويه شهده رجلان رجلين على الميت بألف درهم وشهدا لشهودهما الشاهدين على الميت بألف درهم فالشهادة باطلة وقد كفي الجامع الصغير والجامع الكبيران الشهادة بآخرة وروى صاحب الكلب رواية ثالثة عن الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنهم ان جاؤا جميعا وشهدوا فالشهادة باطلة وان شهدا ثلثين اثنين قبلت شهادتهما ثم ادعى الشاهدان بعد ذلك على الميت بألف درهم فشهدا للغير عن الأولان فشهادتهما جائزة فصار في المسئلة ثلاث روايات وجه ما ذكره هذان الدين اذ ثبت على الميت حل في التركة قصير التركة مشتركة بين الغرام فمما يقبض أحد الشر يكن حل للأخر مشاركتة فيه فصار كل فريق شاهدا على شيء لهما فيه وجه رواية الجامعين أن الشهادة لهما ما كانت على الميت بالدين والدين ثبت في ذمة الميت ثم يتحول إلى التركة لا يتحول للقرار فان الواجب لو أراد أن يقضي الدين من ماله وتخلص التركة لنفسه ذلك فصير كأنهم شهدوا عليه في حياته وخبر رواية الحسن أنهم اذا جاؤا معا كان ذلك معنى المعاوضة فتفاحش التهمة ثم استدل في الكلب بالرواية الأولى بدلائل على كيفية الشركة فقال الأثرى أن الميت لو لم يترك إلا ألف درهم فانهم يتعاضون فيها فتكون بينهم والأثرى لو أن أحد الفريقين حضر وأغاضها على القاضي نصف ألف ثم ضاع النصف الآخر ثم ماتا على غيرهم الآخر له أن يشار إليهم فيما قبضوا فيقبل هذا على أن التركة مشتركة بينهم كذا في أدب القاضي **(أقول)** وقد يالدين لأنه لو كان المشهود عينا والمشهود عليه حيا تقبل اتفاقا كما في الكفاي وعام الكلام على ذلك موضع في الترتيب فراجع **(قوله)** وهي أي الله عز وجل **(قوله)** أي الشاهد **(قوله)** في ذلك أي فيما في الذمة واعانت في الشركة في المقبوض بعد القبض وجه قول أبي يوسف بعدم القول أن أحد الفريقين اذا قبض شيئا من التركة بدنه شاركه الفريق الآخر فصار كل شاهد لنفسه كذا ذكرناه اتفاقا **(قوله)** بخلاف الوصية بغير عين كالأشهاد كل فريق للأخر بأن الميت أوصى له الثلث فانها لا تقبل اتفاقا لأن حقهم في التركة وهو الثلث وهو مقسوم بينهما فهي شهادة في مشترك بينهم وهو حق شائع في جميع المال فكانت شهادة الشر بثلث التركة وهو لا يصح بخلاف شهادة اثنين أن الميت أوصى بهذا العين لهما من الشخصين ثم شهدا للمشهود ولهما للشاهدين عين آخر فانه لا شركة في ذلك لأن كلا شهد بعين أخرى فلم يسقوا شركة فانهم **(قوله)** على أبي حنيفة (الظاهر أنه غير قيد تأمل ذكره سدى الدرجه الله تعالى **(قوله)** في ظاهر

وعامه فيها (كما قبلت عندهما خلافا للثاني (شهادة اثنين يدين على الميت لرجلين ثم شهد المشهود لهما للشاهدين يدين على الميت) لأن كل فريق يشهد بالدين في الذمة وهي تقبل حقوقا في فلم تقع الشركة في ذلك بخلاف الوصية بغير عين كما في وصايا الجمع وشرحه وسميها **(و)** كاشهادة وصيين لو ارث كبير على أجنبي (في غير مال الميت) فانها مقبولة في ظاهر الرواية كالوشهد الوصيان على اقرار الميت بشيئين لو ارث



الرواية لعدم التهمة (قوله بالغ) احتراز به عن الصي فان شهادته له لا تقتل التهمة (قوله ولو شهد في ماله) بان  
 شهد الكبير يشي على الميت (قوله ولو لصغير) أو لصغير وكبر جمعا على أجنبي كافي الهندية (قوله وسيجي في  
 الوصايا) حاصلة أنه لو شهد الوصيان لكبير عمال الميت لا تقتل شهادتهما لانهما يثبتان ولاية الحفظ وولاية  
 بيع المنقول لانضمامه عند غيبة الوارث بخلاف شهادتهما لكبير في غير التركة لعدم التهمة وهذا عند أبي  
 حنيفة رحمه الله تعالى وقال اذا شهد الوارث كبير يجوز في الوجهين لان ولاية التصرف لا تثبت لهافي  
 مال الميت اذا كانت الورثة كبارا أفاده العيني وهذا التفصيل لم يذكره فيما يأتي (قوله على جرح بالفتح) أي نفي  
 الجرح لغتمن جرحه بلسانه جرحا عامه ونقصه ومنه جرح الشاهد اذا أظهرت فيه مازيدته شهادته كذا في  
 المصباح وفي الاصطلاح أظهر فسق الشاهد فان لم يتضمن ذلكا ثبات حقه لله تعالى أو لعبد فهو جرح مجرد وان  
 تضمن اثبات حقه لله تعالى أو لعبد فهو جرح مجرد والاول هو المراد من الملاحقة كما أفصح به في الكافي وهو غير  
 مقبول مثل أن يشهدوا أن شهدوا المدعي فسقة أو زناة أو أكلوا كذا أو أن حرمانه من المصنف ويا في الكلام  
 علمه ان شاء الله تعالى وأما الثاني أعني جرح مجرد فهو كالإقامة المدعي عليه البينة أنهم زنا أو وسفوا الزنا  
 أو شربوا الخمر أو سرقوا مني كذا ولم يتقدم العهد إلى حرمانه من المصنف أيضا (قوله أي فسق) هذا المعنى  
 لا يوافق واحدا عما ذكرنا من تفسير الجرح لأن لا يكون بتقدير مضاف أي أظهر فسق (قوله مجرد عن اثبات  
 حقه لله تعالى الخ) في القسم الثاني المجرد مالم يرتب عليه ما يرتب على الجرح من رفع الخصومة عن المتهود  
 عليه عن اثبات حقه لله تعالى كالحد فلا يدخل التعزير لانه يدفعه بالتوبة لان التعزير اذا كان حقه لله تعالى  
 يسقط بالتوبة بخلاف الحد فإنه لا يسقط بها ويدل عليه أنهم مثاوا الجرديا كل الرابع أنه يوجب التعزير  
 فتعين ارادة الحد واه مجرد فيه من باب التعزير قاله يافاسق ثم أراد أن يثبت البينة فسق لدفع التعزير عن  
 نفسه لا تسع يثبت لان الشهادة على مجرد الجرح والفسق لا تقتل بخلاف ما اذا قال ما زنا ثم أثبت زناه البينة  
 تقتل لانه متعلق بالحد ولو أراد اثبات فسقه ضمننا الصبح فيه الخصومة كجرح الشهود اذا قال رشوته بكذا فعليه  
 رده تقتل البينة كذا هذا اه وهذا اذا شهدوا على فسقه ولم يثبتوا ما ادعاه من بينة أو ما ادعاه من بينة  
 تعالى أو لعبد فانها تقتل كما اذا قاله يافاسق فلما رفع إلى القاضي ادعى أنه رآه قبل أجنبية أو ما تفقها أو خلاها  
 ونحو ذلك ثم أقام رجلين شهدا أنهما رآه فعل ذلك فلا شك في قبولها وسقوط التعزير عن القائل لانها  
 تضمنت اثبات حقه لله تعالى وهو التعزير على الفاعل لان الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم منه ومن التعزير  
 وكذلك يجري هذا في جرح الشاهد عنه وإقامة البينة عليه ونفي على هذا القاضي أن يسأل الشاتم عن سب  
 فسقه فان بين سيئاته ما يطلب منه إقامة البينة عليه ونفي أنه ان بين أن سبته تركه الاشتغال بالعلم مع الحاجة  
 اليه أن يكون محججا وفي مثل هذا لا يطلب منه البينة بل يسأل الموقوف له عن القرائن التي يقتضيه علمه  
 معرفتها فان لم يعرفها بنفي فسقه فلا شك على القائل في يافاسق لما صرح به في المجتبى من أن ترك الاشتغال  
 بالقبول لا تقتل شهادته اه (أقول) ما قوله فلا شك في قبولها الخ فإنه يأتي بربان الجرح المجرد الذي لا يقبل  
 لو شهدوا على شهود المدعي بانهم فسقة أو زناة أو أكلوا الخ أو شربوا الخ أو أقرارهم أنهم شهدوا زنا أو أنهم  
 أجراه في هذه الشهادة على أن حرمانه ياتي ولا يفتي أن أقرارهم بشهادة الزور موجب التعزير كما ذكره رحمه الله  
 قريبا ان شاء الله تعالى فتأمل (قوله فان تضمنت) أي ما ذكر من حقه لله تعالى أو لعبد كما يأتي في المركب (قوله  
 والا لا تقتل) لاجابة اليه لانه نفس المتن فهو تكرر (قوله بعد التعديل) ذكر في الجرح من هذا التفصيل فيما  
 اذا ادعى الخصم ورجع عليه جورا أمانا أخبر القاضي به سرا وكان مجردا طلب منه الإيهان عليه جورا فإذا  
 برهن عليه سرا أبطل الشهادة تعارض الجرح والتعديل فشق للمجرح فإذا قال الخصم للقاضي سرا ان  
 الشاهد أكل زنا برهن عليه ردت شهادته كما أفاده في الكافي اه ووجهه أنه لو كان الإيهان جبر لا يقبل على  
 الجرح المجرد فسق الشهود به أظهر الفاحشة بخلاف ما اذا شهدوا سرا كما بسطه في الجرح وحاصله أنها تقتل  
 على الجرح ولو مجردا أو بعد التعديل لو شهدوا به سرا به يظهر أنه لا بد من التمسك بقول المصنف لا تقتل بعد

بالغ تقبيل برأية  
 (ولو) شهدا (في ماله)  
 أي الميت (لا) خلافا  
 لهما ولو لصغير لم يجز  
 اتفاقا وسيجيء في  
 الوصايا (كما لا تقتل)  
 (الشهادة على جرح)  
 بالفتح أي فسق  
 (مجرد) عن اثبات حقه  
 لله تعالى أو لعبد فان  
 تضمنته قبلت والا  
 لا تقتل (بعد التعديل)

التعديل عاذا كان جهرا وناظر كلام الكافي أن الخصم لا يضره الإعلان بالجرح المجرد كافي الجبرأى لانه  
اذ لم يثبت بالشهود سوا وفق بالظاهر الفاحشة لا يسقط حقه بخلاف الشهود فانها تسقط شهادتهم بقسقمهم  
بذلك وكذا يقبل عند سؤال القاضي قال في الجبرأى أول الباب المار وقد ظهر من إطلاق كلامهم هناك الجرح  
يقدم على التعديل سواء كان مجردا أو لا عند سؤال القاضي عن الشاهد والتفصيل الآتي من أن كان مجردا  
لاسمع البينة أو لا تسمع أعماه وعند طعن الخصم في الشاهد علانية اهـ وهذا قد مر قبل هذا الباب أنه لا  
يسئل عن الشاهد بلاطعن من الخصم وعندهما يسئل مطلقا والفتوى على قوله ما من عدم اكتفاء ظاهر  
العدالة وحسن ذلك فكيف يصح القول برد الشاهد على الجرح المجرد قبل التعديل وأجاب السامعاني  
بان من قال تقبل أو أراد أنه لا يكفي حسن ظاهر العدالة ومن قال ترد أو أراد أن التعديل لو كان ثابتا وأثبت  
بعيد ذلك لا يعارضه الجرح مجرد فلا تطل العدالة انتهى ويشير إلى هذا قول ابن الكمال فان قلت أليس  
الخصم عن في الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها قلت  
نعم لكن ذلك لاطعن في عدالتهم لا لثبوت أمر يسقطهم عن حيز القول ولذا وعدلوا بعد هذا تعقل شهادتهم ولو  
كانت الشهادة على فسقمهم مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يسبق لهم مجال التعديل اهـ وهـ ذامعني  
كلام القهستاني وكذلك صدر الشريعة وملا خسرو يرجع إلى ما ذكره ابن الكمال كإبائى توضيحه  
قريبا والحاصل أن البينة القاضية على الجرح المجرد غير مقبولة لأنها تورث شبهة فلذلك لا يكون  
للقاضي أن يهضم ما ترك الشهود وأن الذي ذكره في الجرح الكافي لا ينافيه ما بعده فان الرد كان  
لسؤال القاضي عن الشهود لا للمجرد دعوى الخصم انهي غير مسدوعة وبالله تعالى التوفيق **(قوله)**  
ولو قبله قلت أى من حيث كونها طعن في العدالة حتى يمنع القاضي عن قبول شهادتهم والحكم بها حتى  
يعدلوا فإذا عدلوا بعد هذا الطعن يقبل شهادتهم وليس المراد أن هذا الطعن أثبت أمرافهم يسقطهم عن  
حيز القبول ولو عدلوا وهذا ما قاله ابن الكمال وهو لا ينافي ما ذكره صاحب الدرر من قبولها قبل التعديل  
على الجرح المجرد فانه وان قال بذلك يقول أنهم لو عدلوا بعد تعقل شهادتهم فرجع الخلاف لفظيا والذي  
ذكره الوافي يحميه عن ابن الكمال جاصله أن مراده أن الشهادة بالفسق المجرد ليست شهادة حقيقية سواء  
كانت قبل التعديل أو بعده بل هو خبر محض بدليل قبول خبر الواحد أى قبل التعديل فإذا لم تكن شهادة  
لا يكون محقق فيه لان الباب معقول يقبل شهادته ومن لا تقبل إلا في الأعم فقول ابن الكمال لا تعتبرأى  
لا تعد شهادة ولو قبل التعديل اهـ اذ لو عدت شهادة قبل شهادته المطعون فيها بعد ما عدلوا وأنت ترى  
أن هذا راجع إلى ما ذكرناه أولا اهـ ط **(أقول)** وأنت اذا حققت النظر نظرت عدم الخلف بين  
كلامهم جميعا كما تقدم فكلام السراج محتمل لقبولها على المجرد قبل التعديل نعم ظاهر عدم القول والمراد  
به أنها لا تثبت أمرافهم يسقطهم عن حيز القول أما ثبوت الطعن بها وعدم الحكم بشهادة المجروح من ما عدلوا  
فلا كلام فيه وهذا ما قاله صدر الشريعة في شرح الوفاية وهو ما حققه ملا خسرو وأيضاً ما أفادت الدفع  
أى عدم العمل بثلث قبل التعديل ولذا استوضح عليه بقول خبر الواحد وحاصله تسليم أفادت بمجرد الطعن  
لا ثبات نسب الشاهد في الرفع للقبول ما لم يحضر منه يظهر فيها حسن حالها وما عدلوا بعد هذا أيضا  
معنى قول القهستاني لا يلتفت إلى هذه الشهادة أى لا يثبت بها فسقمهم فتدبره **(قوله)** وذكر وجهه أى  
ملا خسرو في الدرر حيث قاله جوابا عن سؤال حاصله لماذا قبل خبر الواحد قبل التعديل وان كان مجرد ولم  
يقبل بعد التعديل الاصلب شهادة فلا بد أن يكون غير مما نصه أقول بحقيقة أن جرح الشاهد قبل  
التعديل دفع للشهادة قبل ثبوتها وهي من باب الدائيات ولما قبل فيه خبر الواحد بعد التعديل رفع الشهادة  
بعد ثبوتها حتى وجب على القاضي العمل بها انما هو جرح المجروح المعتمد من القواعد المقررة أن الدفع  
أثبت من الرفع وهو البرقي كون الجرح المجرد مقبولا قبل التعديل ولون من واحد وغيره مقبول بعد بل يحتاج  
إلى نصيب الشهادة وأثبت حق الشرع أو البعد اهـ وهذا لا ينافي قبول شهادة المطعون فيها بالجرح المجرد

ولو قبله قلت أى  
الشهادة قبل الأخبار  
ولون واحد على الجرح  
المجرد كذا اعتد  
المصنف تبعاً لما قرره  
صلى الشريعة وأقره  
ملا خسرو وأدخله  
تحت قولهم الدفع  
أسهل من الرفع  
وذكر وجهه

أذاعوا الآن هذا الطعن ليس شهادة عليهم أخرجه عن حيز القبول وهو أراد أن الكمال ط **قوله**  
وأطلق ابن الكمال ردّها أي ردّ شهادة الطاعن بالنسبة للمجرد ولو قيل التعديل أي فلم يعتبرها أي على أنها  
شهادة مخترجة للطعون فيه بالمجرد عن حيز القبول وبذلك على أن هذا مراده ما ذكره من السؤال والجواب  
بقوله فان قلت أليس الخبير عن فسق الشهود قبل إقامة البينة على عدالتهم عن القاضي عن قبول شهادتهم  
والحكم بها قلت نعم لكن ذلك الطعن في عدالتهم لا يثبت أمر يسقطهم عن حيز القبول وإنما وعدوا بعد  
هذا تفصيل شهادتهم ولو كانت الشهادة على فسقهم مقبولة لسقطوا عن حيز الشهادة ولم يبق لهم مجال التعديل  
اه **قوله** وذكروا وجهه حيث قال إنما تقبل البينة على الجرح المرد لا لأنه لا يدخل تحت الحكم والبدنة  
إنما تقبل فيما يدخل تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه وهذا لا يختلف بكونه قبل إقامة البينة على  
العدالة أو بكونه بعدها **قوله** وفيه أي كلام النفاة حيث جعل عدم قبول التفسير مجرد في الشاهد المعدل  
وهو يفيد أنه يقبل في غير المعدل **قوله** لم يثبت له هذه الشهادة الأولى لا يثبت أي لا يعتبرها على أنها شهادة  
مسقطة لشهادة الشهود ولو عدلوا بل تنعمه على الحكم إلى أن يعدلوا فلا يدخلوا قبل شهادتهم قال إلى  
الكلام السابق **قوله** ولكن يرزى في الخ (ولو كانت شهادة مقبولة لما طلب التزكية بعدها) **قوله** اعلم أن  
الفهستاني نقل أولاً عن مصنف ثم أن القضاء قبل التعديل لا يجوز فكيف إذا وجد الجرح فنظر في هذا  
بقوله وفيه أن القاضي الخ **قوله** (وأقول) الذي يؤخذ من المذهب واليه ترجع هذه العبارات بالعناية أن مذهب  
الامام أن تظاهر العدالة يجوز الحكم قبل ثبوت حقيقته إن لم يطلب الخصم التعديل وقال لا بد من حقيقة  
مطلقاً ومن البين أن الجرح المرد أقل ما هنا نفي عن طلب التعديل حيث لا بد من التعديل باتفاق فن  
قال قبلت شهادته مراداً أنه لا يكفي حينئذ تظاهر العدالة ومن قال ردّت مراداً أن التعديل لو كان ثابتاً ولو  
أثبت بعد ذلك لا يعارضه الجرح فلا يسطر العدالة كالجرح التفسير المرد كما فعلناه قريباً **قوله** وبعده  
البرجندي أي جعل قبول الشهادة أذاعوا على قولهم الخ قد علمت أنه لا حاجة إلى ذلك وأن الخلاف  
لفظي قال سيدي الوالد رحمه الله تعالى والمبادر منه رجوعه إلى قوله لكن يرزى الشهود سراوعلنا أماعلى  
قول الامام فيكتب في التزكية علينا كما تقدم وهذا عمله ما إذا لم يطعن الخصم أما إذا طعن كما هنا فلا خلاف بل  
هو على قول الكل من أنهم يزكون سراوعلنا فتمام وراجع وأعمل هذا هو وجه أمر الشارع بقوله قننه  
والتظاهر أن التفسير راجع إلى الإطلاق المفهوم من قوله وأطلق الكمال اه وهذا أولى مما ذكره بعض  
الأفاضل بقوله وبعده البرجندي على قولهم ما يعني إنما يحتاج إلى تزكية الشهود سراوعلنا لو جرحوا قبل  
التعديل إنما هو قول الامام المسترطين لذلك لجواز القضاء بشهادة الشهود لا على قول الامام القائل إن  
القاضي يكتب تظاهر العدالة كما تقدم بيان الخلاف بينهم فجعل وجود هذا الجرح كعدمه فلا يصح قول صدر  
الشرعية قبلت الشهادة قبل الجرح لأنه لا معنى لقبولها إلا الحكم بها ولو حكم بفسقهم هذه الشهادة لم يصح  
تزكيتهم بعدها كما قاله ابن الكمال ويجوز الحكم بشهادتهم على قول أحد من أئمتنا فخالفاً ما قاله البرجندي  
فن قال إن اختلف هنا لفظي فن عدمه بما يقول كما هو عادته اه لا نقول أعمال الكلام أولى من أعماله  
وثاناً لما علمت من إرجاع الأقوال لبعضهم وعدم مخالفة بين كلامهم جميعاً وأرجع إلى ما قدّمناه وعرض عليه  
بالتواضع **قوله** على الجرح المرد الأولى لا تيان بالبدل على وفي نسخة للفرق ولا حاجة إليه بل زيادة  
مخضة لأن الكلام في التمثيل **قوله** بأنهم فسقة الخ إنما تقبل لأن البينة إنما تقبل على ما يدخل  
تحت الحكم وفي وسع القاضي الزامه والفسق مما لا يدخل تحت الحكم وليس في وسع القاضي الزامه لأنه  
يدفعه بالتزكية ولا شاهد صار بهذه الشهادة فاسقاً لأن فيها الشاعة الفاحشة بلا ضرر وروحي حرام بالنص  
والشهودية لا يثبت بشهادة الفاسق ولا يقال فيه ضرورة وهي كلف الظالم بإدعاء الشهادة الكاذبة  
وقد قال عليه السلام انصرأحاً ظالمًا ومظلوماً لأنه لا ضرر وروية إلى هذه الشهادة على ملازم الناس ويمكنه  
كفهم عن الظالم بالخيار القاضي بذلك سرا بحر وفي الفتية من المحدثين قوله لا بأس ثم أراد أن يثبت فسقه

وأطلق ابن الكمال ردّها  
تعال العامة الكتب وذكر  
وجهه وتظاهر كلام  
الواني وعرضي زاده  
الميل إليه وكسنا  
الفهستاني حيث قال  
وفيه أن القاضي لم  
يثبت هذه الشهادة  
ولكن يرزى الشهود  
سراوعلنا فان عدلوا  
قبلها وعجزا للضمرة  
وجعله البرجندي  
على قولهما لا قوة قننه  
(مثل أن يشهدوا على  
شهود المدعى) على الجرح  
المرد بأنهم فسقة

لا تقبل **(قوله)** أو زنة أي عادتهم الزنا أو كل الربا والشرب في هذا لا يثبت الحد بخلاف ما يأتي من أنهم زنا  
 أو سرقوا من الخ لانهما شهدا على فعل خاص موجب للحد هكذا ظهر لسدي أو الدرجه الله تعالى قال ط وهو في  
 الأول محمول على ما إذا كان السبب متقادما وفي الثاني على غير المتقادما والتقاديم في الشرب زوال الریح وفي غيره  
 يشهر قال المقدسي ويمكن أن يفرق عما هو أظهر من ذلك بأن قولهم شربة أو زنة أو كلمة باسم فاعل وهو قد  
 يكون معنى الاستقبال فلا يقطع بوصفهم مجازا بخلاف الماضي من قولهم شربوا أو زنوا أو نحو ما تصرف  
 وهذا هو المتبادر من تخصصهم في التبيل للأول باسم الفاعل ولثاني الماضي فالتقارنه هو المراد والله تعالى  
 أعلم وفي الكلام لا آتى ما يفيد أنهم قالوا زنا أو وصفوه أو سرقوا مني كذا أو شربة من ولم يتقدم العهد  
 اه فصل ما هنا على أنهم لم يقولوا ذلك اه قال الكمال قد وقع في صور عدم القبول أن يشهدوا بأنه فسقة  
 أو زنا أو شربة الخ وفي صور القبول أن يشهدوا بأنه شرب أو زنا لانه ليس حراما مجرد التضمين دعوى حتى  
 الله تعالى وهو الحد ويحتاج إلى جمع وتاويل اه قال في الشريعة لثلاثة قلت والله التوفيق أجمع ينهم  
 والتاويل مجاز كراهي أن الشاهد إذا أطلق في أنه زنا أو شرب الخ أو سرق ولم يبين وقته لا تقبل للتقادم  
 فصل ما في صور الجرح على هذا وإن منه ولم يكن متقادما بقبل وعلم يحمل ما في صور القبول وهذه عبارة  
 وما ذكره الخلف أن الشهادة على الجرح مجرد مقبولة تأويله إذا قامها على أفراد المدعى بذلك أو على التركة  
 وعلى هذا ما ذكر في الكافي وغيره من أن الشهود يلو شهدوا أن الشهود زنة أو شربة تحمل تقبل وإن شهدوا أنهم  
 زنا أو شربوا الخ أو سرقوا تقبل يحمل الأول على أنه إذا كان متقادما والأفلاقيين قولهم زنة أو شربوا  
 الخ اه فالصنف تبع ما أول الزباني به كلامهم فتنه **(قوله)** أو على إقرارهم أنهم شربوا زورا الحسن  
 أفراد الضمير اعتراض بأنها شهادة بإقرارهم الداخل تحت الحكم وأوجب بأن فتنه هذا المستزود به ثبت  
 الفسق والشهوية لا يثبت بشهادة الفاسق وفيه أن الشهادة على أفراد الشهود تكون حكاية للفتنة عن  
 قولهم فهو كالشهادة على أفراد المدعى بفسقهم أو أدعوا إلى وثنه في الخواشي العقبية **(قوله)** أو أنهم أجراه  
 في هذه الشهادة أعمال تقبل لانهما شهدا على جرح مجرد الاستشجار وإن كان أمرا إذا دعى الجرح ولكنه  
 لا خصم في إثباته إذا تعلقه بالاجرم **(قوله)** فلا تقبل الخ هذا يعني بتقديم زنا بدعيه فهو تكرار  
 محض وأعمال تقبل هذه الشهادة بعد التعديل لأن العدالة بعد ما ثبت لا ترفع إلا بآيات حتى الشرع  
 أو العبد كما عرفت وليس في مني مجاز كراهات وأحد منهم بخلاف ما إذا وجدت قبل التعديل لأنها كافية في  
 الدفع كما مر كذا قاله من لا يخبره وغيره فإن قلت لا نسلم أنه ليس فيما ذكر إثبات واحد منهما يعني حتى الله  
 تعالى وحتى العدلان إقرارهم بشهادة الزور أو شرب الخ مع ذهب الرأحة موجب التعزير وهو هنا من  
 حقوق الله تعالى قلت الظاهر أن مرادهم بما يوجب حقا لله تعالى الحد لا التعزير لقولهم وليس في وسع  
 القاضي الزامه لانه يدفعه بالتوبة لأن التعزير حتى الله تعالى يسقط بالتوبة بخلاف الحد لا يسقط بها والله  
 تعالى أعلم اه قلت لكن صرح في تعزير الجرم أن الحق لله تعالى لا يختص بالحد بل أعم فهو من التعزير  
 وصرح هناك أيضا بأن التعزير لا يسقط بالتوبة الآن يقال مراده بما كان حقا للعدل لا يسقط بها أصل  
**(قوله)** على الجرح المركب انما كان مركبا بالنظر لما ترتب عليه من رد شهادتهم فكأنه هو ما يرتب عليه  
 شأن **(قوله)** كالقرار المدعي بفسقهم يعني إذا شهد به والمدعى عليه على المدعي أنه أو أفراد شهودي فسقة  
 تقبل لانهم ما شهدوا بأظهار الفاحشة وإنما حكوا أظهارها عن غيرهم فلا يصرون فسقة بذلك لان الظاهر  
 والحاكي ليسوا به والأقرار بما يدخل تحت الحكم ويقدّر القاضي على الإلزام به لانه لا يرفع بالتوبة قال  
 في البحر لا يدخل تحت الجرح مما أثاره عن إقرار المدعي بفسقهم أو أنهم أجراه أو لم يحضر والواقعة أو على  
 أنهم محددون في قتل أو على رق الشاهد أو على شركة الشاهد في العين وإذا قال في الخلاصة للضم أن  
 يلحق بثلاثة أشياء أن يقول هما عبدان أو محدودان في ذنب أو شرب كانا قال هما عبدان يقال  
 للشاهدين أفين البيه على الحرية وفي الآخر يقال للضم أقم البيه على أنهما كذلك اه فعلى هذا الجرح

أو زنة أو كلمة  
 الربا أو شربة الخ  
 أو على إقرارهم أنهم  
 شهدوا زورا أو أنهم  
 أجراه في هذه الشهادة  
 أو أن المدعي سفل في  
 هيئة الدعوى أو أنه  
 لا يشاهد لهم على المدعي  
 عليه في هذه الحادثة  
 فلا تقبل بعد التعديل  
 بل قبله ذكر وأعلمه  
 المصنف (وتقبل  
 لو شهدوا على الجرح  
 المركب كما إقرار المدعي  
 بفسقهم

في الشاهد اطهار ما يخل بالعدالة لا بالشهادة مع العدالة فادخل حال هذا المسائل في الجرح المقبول كافتل ابن  
 الهمام مردود بل من باب الطعن كافي بالخلاصة وفي خزانة الاكل لو برهن على اقرار المدعي بفسقهم او بما  
 يبطل شهادتهم يقبل وليس هذا بحر ح وانما هو من باب اقرار الانسان على نفسه اه وهذا لا يدخل  
 المصنف فكان على الشارح ان لا يذكر قوله الجرح المركب فانها لا بد من ضرورة سيدي والدرجة الله تعالى  
 (اقول) فقولوه كاقرار المدعي الخ تنظير لا تنبيل اذ ليس فيه شهادة على جرح مركب انما تبطل شهادتهم  
 بهذه الشهادة لان في اقرار المدعي اعترافا بانما يبطل في دعواه فتبطل دعواه فتبطل السنة عليها لانها لا تنصح  
 بعد صحة الدعوى قال في الهداية الا اذا شهدوا على اقرار المدعي بذلك لان الاقرار بما يدخل تحت الحكم  
 اه واما لو شهدوا على اقرار الشهود بأنهم شهدوا زورا أو أنهم آجروا أو ان المدعي يبطل فانه جرح مجرد  
 لا يفتي عليه حق لله تعالى ولا حق عبدا فتقبل واما اذا شهدوا أنهم قالوا الشهادة لنا فانهم لو صرحوا به  
 شهدوا وتقبل شهادتهم كما صدق المصنف (قوله) أو أنهم عيبد أي انا أقام اليانة أنهم عيبد لان الرق حق  
 لله تعالى فمستأنى ولا يتوقف الطعن بالرق على دعوى سيدهما واثباته لا ينحصر في الشهادة بل اذا أخبر  
 القاضي برقمها أسقط شهادتهما والأحسن أن يكون بالشهادة واذ أسألهما القاضي فقالا اعتقنا سيدينا  
 وبرهنا بتعق السيد في غيبته فاذ حضر لا يلتفت الى انكاره ط عن خزانة الاكل قال الرحي وأما  
 كونهم عيبد لجلاله ثبت بالرق وهو ضعف حكى اثره في سلب الولاية وهو حق الله تعالى فكان جرحا  
 مركبا (قوله) أو شهدوا دون في قذف لان من تمام حدهم شهادته وهو من حقوق الله تعالى كما تقدم وانما  
 قبلت لانها ليس فيها ساعة فاحشة لان الاظهار حصل بالقضاء وانما حكموا اظهار الفاحشة عن الغير كما  
 في الصرع الكافي (قوله) أو انه ابن المدعي أو ما لو كه أو أحدا الزوجين لانه من قبيل الدفع بالتهمة  
 ليس فيه اظهار فاحشة (قوله) أو قاذف الخ انما قبلت لانها توجب حق الله تعالى وهو الحد فمستأنى  
 (قوله) والمقذوف يدعيه أشار به الى أن ما كان فيه حق العبد لا تقبل فيه الا بعد دعوى صاحب الحق (قوله)  
 أو أنهم زواوا وصوموا الخ ذكر المصنف الزنا والشرب في كل من صور الجرح المجرد وغيره وحله ما قدسناه  
 قريبا عن قوله أو زنا فلا تغفل قال ط وفيه أن هذه شهادة اثنين وهي توجب القذف عليها ولا توجب  
 حق الله تعالى ولا العبد لان يفرض أن الشهود أربعة (قوله) ولم يتقدم العهد بأن يزل الرجح في الخبر ولم  
 يحضر شهر في الباقي قد بعدم التقدم اذ لو كان متقدما لا تقبل لعدم اثبات الحق به لان الشهادة محدمة متقدم  
 مردودة منق وما ذكر المصنف بقوله ولم يتقدم العهد وفق به الزيلعي بين جعلهم زنا شربة لاخر من المجرد  
 وجعلهم زواا أو شرفا من غير أي المجرد وفقل عن المقدسي أن الاطهر أن قولهم زناة أو شربة خير  
 أو أكثر باسم فاعل الى آخر ما قدسناه عن مقرى بافلا نساء (قوله) كما مر في باب (قوله) أي في باب حد الشرب  
 (قوله) أو قتل النفس عمدا فيه أن هذه شهادة لا توجب حق الله تعالى ولا العبد لعدم تعيين ولي الدم ولا احتمال  
 انه قتل عاصي كان قتل المقتول ولي القاتل أما اذا عينت ولي الدم وكان القتل بغير حق والولي يدعيه فانها  
 تقبل أي شهادة الجرح (قوله) أو تركه المدعي والمدعي مال يشتركون فيه والمراد أن الشاهد مفاوض  
 فهم حاصل من هذا الباطل يكون له فيه منفعة لان ادانته شريكه في المدعي به والاك ان اقراره بان المدعي به  
 له ما فتح ومثله في الفتنة في موافق البعير من حله على الشركة عقدا يشمل بعمومه العنان ولا ينزله منفع  
 الشاهد فكانه سبق قار وعلى ما قلنا فقول الشارح والمدعي مال أي مال تصح فيه الشركة كخروج نحو الغار  
 وطعام أهله وكسوتهم مال لا تصح فيه (قوله) وأعطاهم ذلك مما كان لي عنده أي يصلح أن يكون مدعي الماله  
 والظاهر أن يقولوا نا طلب منهم ذلك تصح دعواه كإساق في المسئلة التي بعدها (قوله) لا دعواه الخ علل  
 الزيلعي عدم القول اذا ادعى أنه أعطاهم من ماله بقوله لان دعواه صحيحة لما فيه من وجوب رد المال على  
 الشهود عليه وهو بما يدخل تحت الحكم ولم يبق له لا تقبل الشهادة لان الدعوى غير صحيحة فكان حراما مجردا  
 لان ما يدعيه عليه حقا يمكن القضاء به ودعوى الاستحجار وان كانت صحيحة لكنه يدعيه الغير وليس له ولاية الزام

أو اقراره بشهادتهم  
 يزورا وبأنه استأجرهم  
 على هذه الشهادة  
 أو على اقرارهم أنهم  
 لم يحضروا المجلس  
 الذي كان فيه الحق  
 عني (أو أنهم عيبد  
 أو شهدوا دون في قذف)  
 أو أنه ابن المدعي  
 أو أنه عتابة أو قاذف  
 والمقذوف يدعيه  
 (أو أنهم زواوا وصوموا  
 أو شربوا الخ)  
 وبينه (أو شربوا الخ)  
 ولم يتقدم العهد كما  
 مر في باب أو قتلوا  
 النفس عمدا عني  
 (أو تركه المدعي) أي  
 والمدعي مال (أو أنه  
 استأجرهم بكذا لها)  
 للشهادة (وأعطاهم  
 ذلك ما كان لي عنده)  
 من المال ولم يبق له  
 تقبل لدعواه الاستحجار  
 لغيره ولا ولاية عليه

غيره لغيه اه ط **(قوله)** أو أوى صلحتهم على كذا أي شهدوا على قول المدعي في صلحتهم الخ قال في البحر وكذا إذا ادعى اجنبي أن دفع لهم كذا ثلاثين شهداً وعلى فلان هذه الشهادة وطلب رده وثبت ما بينه أو أقر أو تكفل فاته ثبت بمقتضى الشاهد فلا تقبل شهادته وقد دفع المال ومفهومه لو ادعى المدعي أنه استأجرهم ثلاثين شهداً وعليه ولم يدفع المال فاقروا والم تسقط العدالة وبه صرح الشارحون **(قوله)** ودفعته اليهم رشوة أي دفع ظلمهم وأقام على ذلك بينة فشهدت على مقالته **(قوله)** والأفلاصلح بالغي الشرعي كافي لأخواشي السعدية ولو قال أو شهدوا بأنه صلحتهم على كذا الخ كان أولى **(قوله)** شهد عدل أي ثابت العدالة عند القاضي أو سأل عنه فعدل وهو احتراز عن المستور لأن الفاسق فاته لاشهاده بحر **(قوله)** فلم يبرح أي لم يشارك مكانه وليس المراد كونه على القبول بل ما لم يبرح عن مكانه أشار إليه بقوله يعني بعد ما شهدتك **سكر** لأنه لو قام لم يقبل منه ذلك لحوازان أنه غره انحصم بالدين **(قوله)** ولم يطل المجلس هكذا جعل في المحيط اطالة المجلس كالتباعد عنه وهو روي بعشام عن محمد بحر **(قوله)** ولم يكذبه المشهود له قيد به تعال ليجب لانه اذا كذب لا تقبل شهادته **(قوله)** حتى قال أو همت أو تكسبت أو غلظت أو تسبت أي أخطأت لتسبب عن عرافة بزيادة باطله بأن كان شهداً بالف فقال انتهى جسمائة أو بنقص بأن شهد بخمسائة فقال أو همت وانما هي ألف جائزت شهادته وإذا جازت فبإذات يقضى قبل بجميع ما شهد به لان ما شهد به صار حقاً لا يدعى على المدعي عليه فلا يطل حقه بقوله أو همت ولا يبرح دعوى المدعي الزائدة بأن يدعى المدعي ألفاً ونجسمائة فيشهد بالف ثم يقول أو همت وانما هو ألف ونجسمائة لا ترد شهادته بالف ونجسمائة وعبارة العناية تفسده أنه لا يقضى بالزيادة وقيل بما يفي فقط واليه مال شمس الائتم السرخسي وروي الحسن عن أبي حنيفة إذا شهد شاهدان لرجل شهادة ثم زاد فيها قبل القضاء أو بعده وقال أو همتا وما غيرتهما من قبل فهو باطل وهذا أنه يقضى بالكل كذا في الفتاوى به يعلم أنه لا فرق بين كونه قبل القضاء أو بعده صرح قال وذكر في النهاية أن الشاهد إذا قال أو همت في الزيادة أو في النقصان يقبل قوله إذا كان عدلاً ولا يتفاوت بين أن يكون قبل القضاء أو بعده ورواه الحسن عن أبي حنيفة وشيخ عن أبي يوسف اه وظاهر الخاتمة أن عليه الفتوى **(قوله)** أخطأت قال في البحر معنى قوله أو همت أخطأت بتسبب ما كان يحق في ذكره أو بزيادة كاتب بالخطا ولو قال تمسكت ولم أغلط ثم بدلت في رجعت كان ذلك رجوعاً عن شهادته قال السامحاني فعبارة القاضي ولا يقبل منه الثاني ولا غير حتى يحدث توبة **(قوله)** بعض منسوب على نزاع الخفاض أي في بعض شهادتي يعقوبة وفي قوله بعض يفسد أنه لو قال أو همت الحق وانما هو لفسلان آخر لانه إذا يقبل بحر **(قوله)** ولا منافضة كما إذا قال هو لفلان ثم قال لفلان آخر **(قوله)** قبل شهادته لا تفدي بتلي بالغلط لمهاية مجلس القاضي فوضعه العذر فيقبل إذا تداركه في أوأه ط **(قوله)** بجميع ما شهد به لانه صار حقاً المشهود فلا يطل بقوله أو همت واختار في الهداية وقبل يقضى عاين أن تداركه بنقصان وإن بزيادة يقضى بهان ادعاه المدعي لان ما يحدث بعده قبل القضاء يجعل كدونه عندها واليه مال السرخسي واقتصر عليه فاضحان وعزاه الى الجامع الصغير ومثله في البحر قال وعليه فتضى القبول بالعمل بقوله الثاني ومضى على هذا في المتن ومن هنا يعلم أن الشارح كان الأولي أن يحرر هكذا لأن يستدل بقول علي قول وأيضاً الذي في الخاتمة والفتوى على ما في المحرر وهو بعينه ما في المتن بزيادة أو بعد ما قضى فقد أساء التحريم أيضاً وإيضاً الخاتمة لم يقيد هذا بما أن الم يبرح بل أطلقه ونقل قبل ما في المحرر عن الجامع الصغير وصدر به أنه إذا شهد ولم يبرح حتى قال أو همت بعض شهادتي كان عدلاً جائزت شهادته إذا كان عدلاً **(قوله)** وعدلاً تكرار مع المتن **(قوله)** ولو بعد القضاء ولا يضمن الخارج بعد مجزاً معراج **(قوله)** وعليه الفتوى أي على القبول بعد القضاء **(قوله)** لكن عبارة المتن لا معنى للاستدلال بعبارة والخلاف صريح بين أهل المذهب كما علمت **(قوله)** قبول قوله أو همت لان

(أو أوى صلحتهم على كذا ودفعته اليهم) أي رشوة والافلاصلح بالغي الشرعي ولو قال ولم أدفعه لم يقبل (على أن لا يشهدوا على زورا) و قد شهدوا زورا وأنا المطلب ما عطيهم وانما قبلت في هذه الصور لانها حق الله تعالى أو البعد قست الحاجة لاجتماعهم (شهد عدل فلم يبرح) عن مجلس القاضي ولم يطل المجلس ولم يكن به الشهادة (حتى قال أو همت) أخطأت بعض شهادتي ولا منافضة قبلت شهادته بجميع ما شهد به لو عدل ولو بعد القضاء وعليه الفتوى خاتمة ويجوز قبل لكن عبارة المتن تقتضي قبول قوله أو همت



وهي في قفاؤه مستدالة بالمشهد يقتل ز يدوم الصبر عكة وأخران يقتله بالكوفة فراجعه ان شئت كذا  
 في الحواشي الخبرية (قوله ما اشتراه) أي المدعي عليه المعلوم من المقام وهو المشتري (قوله من وصيه أي  
 وصي اليتيم وكذا من أبسه كذا) فأله سدوى والدرجة الله تعالى ونظره لخل العبارة وجه آخر هو أن يقال  
 ما اشتراه من وصيه من مال اليتيم على ما صور المسئلة مؤيداً من الخاوي بقوله وصي باع كرم الصغير وأدعي  
 غناؤه فأقام بيته وأقام المشتري بيته ان عن الكرم في ذلك الوقت مثل الثمن فيسقط الغبن أولى اه (أقول)  
 لكنه يحتاج إلى تقدير لفظ وصي عند قول الشارح السابق من يتم أي من وصي يتيماً لكن يعكر على هذا  
 التقدير لفظ بلغ كامل به المصنف في منحه فيكون على عبارة الشارح ان الدعوى حصلت من اليتيم عند بلوغه  
 كإقرار المصنف عاز بالعمادة وبو بده ما في جامع الفتاوى ولو ادعى الابن بعد بلوغه الغبن بحكم الحال ولم  
 تكن المدعة قد ماتت بغير السر والابن صدق المشتري وبينه الزيادة أولى اه (وحيث ذكرنا غبار على عبارة  
 الشارح فافهم (قوله في ذلك الوقت) أي وقت العقد وهو ظرف القيمة ح (قوله خلافاً لما في الوهبانية)  
 أقول ليس في الوهبانية سوى مسئلة الكره والطوع وقدم بيته الطوع على الكره وبينه الطوع على بيته الصحة  
 وغير بيته العلامة عند البر فقال وبيننا كره وطوع أقمتا \* فتقدم ذات الكره صحح الاكثر  
 قال الشرنبلالي ونقل الشارح اختلف في الصحة والفساد في بيته من يدعي الفساد اتفاق الروايات فأما  
 قال المصنف في منحه وفي القصة ادعى عليه محدود في بدها ثلثين أبه وأقام والد البيته أبه اشتراه من وصيه  
 مثل القصة وأقام المدعي البيته ان القيمة زاد على ما أثبت ذواليد فقوله البيته الثبته في زيادة أولى اه وقال  
 كثير منهم البيته لقله الزيادة أولى اه وقد اعتمد في النظم الوهباني ما عليه الاكثر من تقديم البيته المثبتة  
 لقلة الزيادة وحكي ما عن العمادية تصعق قبل وقال شيخ الاسلام في شرحه والظاهر عندى رجحان قول بيته  
 الزيادة الذي جرحه في العمادية وبرئ ذاله كلام القصة والنظم شعر بخلافه اه وفي الرازي لم يشهدوا  
 ان الحاكيم باع مال اليتيم وقيمتها كثر بفسخ (قوله ما بدون البيته الخ) قال عبد البر اذا اختلف المتبايعان  
 أحدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد فالقول قول مدعي الصحة والبيته بيته من يدعي الفساد اتفاق  
 الروايات كما قدمناه قريباً (قوله منية) لعلها قسمة لا في أم جسد المسئلة في البيته وأنها في مؤيداً من غبار  
 للقصة (قوله وبيته كون المتصرف في نحو تدبير الخ) أي أو يسع كما في دعوى القصة يعني اذا أقامت الامه بيته  
 أن مؤيداً من غبار في مرض مؤتم وهو عاقل وأقامت الورثة بيته أنه كان مخلوط العقل فيبيته الامه أولى وكذا  
 اذا خلع امرأته ثم أقام الزوج بيته أنه كان مجنوناً قبل الخلع وأقامت بيته على كونه عاقلاً حينئذ وكان مجنوناً  
 وقت الخصومة فأقام وليه بيته أنه كان مجنوناً والمراة على أنه كان عاقلاً فيبيته المراة أولى في الفصلين كذا في الدرر  
 لكن قال الشيخ غاتم البغدادي في ترجيح البينت بيته كون البائع معتموها أولى من بيته كونه عاقلاً وبيته  
 العقل أولى من كونه مجنوناً وقت الخلع وبيته كون المتصرف عاقلاً أولى من بيته كونه مجنوناً قال في الصر  
 برهنته الامه على أنه دبرها في مرض مؤتم وهو عاقل وبرهنته لو رفعة على أنه كان مخلوط العقل فيبيته الامه  
 أولى وكذا الخلع اه قال في مخزن النواذر ولو ظهر مجنونته وهو مفقس محجداً لافاقه وقت بيعه فالقول له  
 وبيته الافاقه أولى من بيته الخنوني وعن أبي يوسف اذا ادعى شراء الدار فشهدها شهدان أن كان مجنوناً عند  
 ما باعها وأخران أنه كان عاقلاً فيبيته العقل وصحة البيع أولى وفي الاشهاد اختلفا في كون الاقرار بالوارث  
 في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض أولى كونه في الصغير والبالغ فالقول لمن ادعى الصغير وكذا  
 لو طلق وأعتق ثم قال كتب صغيراً فالقول له وإن أسند إلى حال الخنون فإن كان معهوداً قبل والا فلا وفي جامع  
 الفتاوى بينه العتق أولى لكونه مخالفاً للثمن موافقة للشيخ غاتم وإذا عزاها في هذا الجامع لبعض الفتاوى  
 ولم يعين وفي القصة بينه العقل أولى من بيته العتق والخنوني في البيع اه (أقول) ولعل في المسئلة قولين  
 يتنازع أن ظاهر الحال من الانسان هو المرض أو الصحة فن حال المرض رجح بيته الصحة ومن قال بالصغر صحح  
 بيته المرض لأن البيئات شرعت لاثبات خلاف الظاهر والذي ينبغي التعويل عليه هو الاول حيث ما طبقت

أي قصة ما اشتراه  
 من وصيه في ذلك  
 الوقت (مثل الثمن)  
 لانها تثبت امرأاً ثلثاً  
 لان بيته الفساد رجح  
 فمن بيته الصحة درر  
 خلافاً لما في الوهبانية  
 ما بدون البيته فالقول  
 لمدعي الصحة منية  
 وبيته كسبون  
 المتصرف في نحو  
 تدبيراً وخلع أو خصومة



القول كما سمعت على ترجيح بينة العقل الاماندر والقوى على ما عليه الاكثر ومن أفتى بذلك مطلقا المرجوح على أفندي مفتي الديار الرومية بنص العتة أول ترجيح البينات من فتاويه وما وقع في ترجيح البينات للشيخ غانم في السبوع فقد ذكر خلافه وأول كتاب الطلاق وقال الاصل في ذلك ان بينة كون المتصرف عاقل لا أولى من بينة كونه مجنوناً أو مخلوط العقل اهـ والعته نقض العقل كافي المصباح على انفة استدل الشيخ غانم نفسه على هذه الرواية كافي بعض النسخ فلا تعارض ما في المعتبرات فانتم هذا التصرير الذي لا يجده الا بعد التفتير ثم بعد كتابتي لهذا المحل رأيت في المحمة آخر الشهادات

بينة الغيب بلا اشتباه ٥ قدم كذابينه الاكراه

قدم على الطوع وان شخصان ٥ جا أفندي القاضي يشهدان

وأخران أنه قد سكتا ٥ مخلوط عقل ذلك الزمانا

أو كان مجنوناً أو أولى الأولى ٥ والحكم هكذا أفى منقولاً

وفي ترجيح البينات من نور العين عند كره أن الاصل في ترجيح البينات بين العقل وكونه مجنوناً أو معتوها ان بينة العقل أولى وقال بعد ذلك مانصه بقول الحقوقي في جامع الفتاوى باع أرضاً فادعى أخوه على المشتري أن البائع معتوه وأناوصه فيها وقال المشتري بل هو عاقل وبرهنا بينة المعتوه أولى اهـ وهذا غير موافق لما مر آتفاً فعل في المسئلة روايتين اهـ فظهر من هذا أن من قال بتقديم بينة العتة فقد مشى على ما في جامع الفتاوى غير أن أكثر الكتب على خلافه كما ظهر ما ذكر من القول والله تعالى أعلم (قوله أولى من بينة كونه مخلوط العقل أو مجنوناً) لان الورثة يدعون أمراً طارضاً وهو تغير العقل وهو يتكرر القول للسكر عند عدم البينة (قوله ولو قال الشهود) أي بطلاق وعناق من أي والمدعي يدعي الصحة والمدعي عليه يدعي المرض (قوله لا يندري كان في صحة أو مرض فهو على المرض) أي لان تصرفه أدنى من تصرف الصحة فيكون مستغنياً لان الحادث يضاف الى أقرب أوقاته فليترددوا على الأقرب ما لو اختلفوا فبينة الصحة مقدمة كالأدعي الزوج بعد وفاتها أنها كانت أبراً تمن من الصلح حال صحتها وأقام الوارث بينة أنها أبراً ترض في مرض موتها فبينة الصحة أولى وقيل بينة الورثة أولى كافي جامع الفتاوى ومستعمل الاحكام وفي الجامع أيضاً ولو أقر الوارث ثم مات فقال المقر أنه أقر في صحته وقال بقية الورثة في مرضه فالقول للورثة بالبينة لفترة وان لم يقم بينة وأراد استخلاص فهمه ذلك ادعت السراة السراة عن المهر بشرط وادعاه الزوج مطلقاً وأقام البينة فبينة المرأة أولى ان كان الشرط متعارفاً فصاح البراءة مع وقيل البينة من الزوج أولى ولو أقامت المرأة بينة على المهر على أن زوجها كان مقرباً اليه يومنا هذا وأقام الزوج بينة أنها أبراً تمن من هذا المهر فبينة السراة أولى وكذا بينة الدين لان بينة مدعي الدين بطلت لا قرار المدعي عليه بالدين ضمن دعواه البراءة كنهود بيع وأقاله فان بينته لم يطلها حتى تبطل بينة البيع لان دعوى الأقاله اقرار به (قوله فهو على المرض) لم يذكر ما اذا اختلفا في الصحة والمرض وفي الانقروى يدعي بعض الورثة أن المورث وهب شيئاً معيناً فبضه في صحته وقالت البينة كان في المرض فالقول لهم وان أأماوا البينة فالسنة لدعي الصحة ولو ادعت أن زوجها طلقها في مرض الموت ومات وهي في العدة وداعى الورثة فانه في الصحة فالقول لها وان برهنا وقتاً واحداً فبينة الورثة أولى (قوله) ولو قال الوارث الخ هذا مطلق شامل لكل دعوى الا أن لم يذكر فيه تعارض البينتين (قوله كان يندري) الظاهر أن المراد أنه كان مختلط العقل للمقابلة وذكر كالبيرى انها اذا اختلفا في الحد والهزل فالقول

لمدعي الهزل لان الآن يعطيه بعض الثمن فلا تسمع دعوى الهزل اهـ (قوله وبينه الاكراه) قال في البحر تعارضت بينة الاكراه والطوع في الاجارة فبينة الطواعة أولى وان قضى بينة الاكراه في الاجارة فنفسدان تعارضت بينة البيع صحياً ومكرهاً فقولان اهـ قال الحقوقي والذي يظهر أن الاصل العمل بينة السكر لانه يدعي خلاف الظاهر والبينة لمن يدعيه يؤيده ما يصح به قريبا فأصل (قوله في اقراره) وكذا في البيع والاجارة والصلح على ما في الاشياء قال الباقي تعارضت بينة الاكراه والطوع في البيع والصلح

(ناقل أولى من بينة)

الورثة مثلاً (كونه)

مخلوط العقل أو

مجنوناً) ولو قال الشهود

لا يندري كان في صحة

أو مرض فهو على

المرض ولو قال الوارث

كان يندري يصدق حتى

يشهد انه كان صحيح

العقل برأيه (وبينة

الاكراه) في اقراره

(أولى من بينة الطوع)

ان أرا

والاقرار فيسنة الاكرام اولى ولى وعزا الى الخيانة وفيها هو الصحيح من الجواب وكذا في ترجيح السنين قال  
سدى والوالدي فتشعروا اثبت اقرار انسان بشئ لم يعاقب اقام المدعى عليه بينة انى كنت مكرها في ذلك الاقرار  
فيسنة الاكرام اولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح كافي الفصول العبادية وعليه الفتوى كافي الخلاصة  
اه قال في البرازة عن الملقط ادعى عليه الاقرار بانها وبرهن على ذلك وبرهن المدعى عليه أن ذلك الاقرار  
كان بالكره فبينة المدعى عليه اولى وان لم يؤرخا وأرخاعلى التعاقب فبينة المدعى اولى اه وفي التنازع بين  
الدعوى في الفصل الثالث والعشرين معنى التنازى ولو ادعى الاقرار لم يعاقب اقام المدعى عليه بينة أنه كان  
هذا الاقرار بذلك التاريخ عن اكرام فالبينة المدعى عليه وان لم يؤرخا وأرخاعلى التفاوت فالبينة للمدعى  
اه **(قوله)** واتحد تاريخهما لعل وجههما انهما اذا أرخا واتحد التاريخ كان الاقرار واحدا والظاهر الطوع  
فيعمل به عند عدم البينة لانها لا تثبت خلاف الظاهر تأمل **(قوله)** فان اختلفا ولم يؤرخا فبينة الطوع اولى  
لعل وجههما انه اذا اختلف التاريخ كانا تاريخين أحدهما الطوع والاخر بالاكراه وان لم يؤرخا فاحتمل  
التعدد فعمل ببينة الطوع فيها والله تعالى اعلم والظاهر أن هذا وفق بين القولين قال الشرنبلالى في  
شرحه على الوجهانية تعارضت بينة الطوع والكره فبينة الطوع اولى ولو قضى القاضي ببينة الاكرام بنفذ  
قضاوان عرف باختلاف وقال أبو حامد بينة الاكرام اولى ونقل المصنف باختلاف في الصلح والافرار كان القول  
قول من يدعى الطوع والبيئة بينة الاخرى الصحيح من الجواب وفي العبادية بينة الاكرام احق بالقول  
لانها تثبت خلاف الظاهر اه وفي فتاوى مؤيد بن زاذما جتمع بينة الاكرام على البيع وبينة الطوع اعم روى  
عن أبي يوسف أن بينة الاكرام اولى والسبب بعض شائعا وقال بعض المتأخرين الطوع اعمه اولى  
وعزا ما جاز ثم قال وادعى أحدهما الاقرار بدين كذا طاعنا والاخر مكرها فالقول لمن يدعى الطوع اعمه  
والبيئة لمن يدعى الاكرام فاستخان قال المصنف فيمنحه اقول كلامه يقتضى أن بينة الاكرام انما تقدم على  
بينة الطوع عند التعارض وأما انما يحصل التعارض فبينة الطوع اولى فتكون المسئلة ثلاثة وهي اما  
أن يؤرخا أو لا فإن كان الاول وهو ما اذا أرخا فاما أن يتحد التاريخ أو يختلف فإن كان الاول فبينة الاكرام  
اولى وان كان الثانى وهو ما اذا اختلف التاريخ أولى يؤرخا فبينة الطوع اولى اه **(تتمة)** \* قال في  
العبادية لاحاجة في دعوى الاكرام الى تعيين المكره كلاحاجة في دعوى السعاية الى تعيين العوان وقيل  
لا بد من تعيين العوان والاول اصح اه **(فائدة)** \* بينة الحرية مقدمة على غيرها لانها تثبت أمران اذا  
وهو لانه التصرف وأهلية الشهادة وغير ذلك كافي جامع الفصولين **(فائدة أخرى)** \* بينة الرجوع عن  
الوصية اولى من بينة كونه موصيا مصرا الى الوفاة حامدا يدعى ابن السعدي **(أقول)** وهذا اذا لم يقض بالبينة  
الاولى فان قضى بالوصية أقيمت بينة أخرى على الرجوع لا تفصل الشهادة ولا الدعوى لانها تتضمن نقض  
القضاء والقضاء بمان عن الاتهام ما يمكن كالمسألة عن شرح الزبائدي في هذا الباب فرجعه وانظر  
ما سنذكره آخر الباب **(قوله)** واعتمد المصنف حيث أقره **(قوله)** بينة الفساد تكرار مع مسئلة  
الغبين المتقدمة **(قوله)** فالقول للمدعى البطلان لانه منكر للعقد والظاهر أن البينة بينة البينة لانه  
اثباتا فان بينة البطلان لم يقدأمر احديا جوى ومثله في شرح الجميع لابن مالك عن الفتاوى الصغرى **(قوله)**  
لمدعى البينة مفاد أن البينة بينة الفساد لان مدعى الفساد يدعى أمران اثنان وهو المفسد كالمشرط الفاسد  
ومدعى البينة يكره والقول للذكر ايضا وهذا اتفاق الروايات ان كان يدعى فسادا بشرط فاسدا وأحل  
فاسدا وان كان يدعى فسادا في صلح العقد بأن ادعى الشراء بألف ورطل من خروا أنكر الآخر فروايات  
وتأخر الرواية عنه الاول **(قوله)** الا في مسئلة الاقالة كما تقدم في بابها وهي وادعى المشتري انه باع السبع  
من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع أنه يدعى فسادا للعقد وهذا  
ليس مما يحتمل فيه لانه كلامنا فيما اذا اتفقا على عقد واحد ادعى أحدهما بطلان والاخر فسادا فالقول  
لمدعى البينة لانه الأصل في العقود والائتمار بالمسلم وهذا اتفاقا على صحة البيع ثم ادعى البائع فسخره

واتحد تاريخهما فان  
اختلفا أو لم يؤرخا  
فبينة الطوع اولى  
الملقط وغيره واعتمد  
المصنف وابنه وعزى  
واذاه **(فروع)** \*  
بينة الفساد اولى من  
بينة البينة شرح  
وهجانية وفي الاشياء  
اختلف المتبايعان  
في البينة والبطلان  
فالقول للمدعى البطلان  
وفي البينة والفساد  
لمدعى البينة الا في مسئلة  
الاقالة

بالاقالة وانكر ذلك المشتري والقول قول المنكر غير أن المشتري أقر بعقد فاسد يجب رفعه وإبطاله لكن صاحب الاشياء بعدد كرم المسئلة قال ولو كان على القلب تحالفا ظاهره أنه إذا أدى البائع الشراء الفاسد والمشتري الاقالة فليتزوج به قال الجوى قبل ينبغي أن لا يكون هذا الفرع دخلا تحت الاصل المذكور لاحتاج الى استثنائه لانه لم يدع صحة العقد وانما ادعى الاقالة والمشتري ينكره فافكون القول قوله اه (أقول) فيما قاله نظرفان ادعاء الاقالة مستلزم لادعاء صحة البيع اذ الاقالة لا تكون في غير الصحيح (وأقول) كان وجه التحالف على ما قاله الجوى أن المشتري يدعوا الاقالة يدعى أن الثمن الذي يستحقه بار وما تضمنه البائع يدعوا الشراء بثلث مما باع يدعى أن الثمن الذي يجب تسليمه الى المشتري نجس من خلافه لان اختلافهما فيما يجب تسليمه الى المشتري بمنزلة اختلافهما في قدر الثمن الموجب للتحالف بالنقص والافالمة التي هي الثمن الاول انما ترد الى المشتري بحكم الاقالة في البيع الاول وهي غير النجس التي هي الثمن في البيع الثاني كما ترى اه (قوله) وفي المتفق اختلاف في البيع والرهن فالبيع أولى يعني يثبت أولى كما يأتي وقاس ما بعده عكسه لان الواقع من حقيقة على ما هو المعتمد فيه ولان اشتراط الوفاء زادوا الاصل عنه والقول لمنكره الا أن يقال ان صورته صورة البيع وفيه شرط زائد بخلاف الرهن المقتضى قال في التارخانة القول للمدعي الرهن لتسكه بالاصل وهو عدم البيع والبنية للمدعي البيع لانه خلاف الظاهر (قوله) اختلاف في البتات والوفاء فالوفاء أولى استحسانا وانما كان القول للمدعي البتات لانه الاصل في العقود الا بقرينة كقصدان الثمن كثيرا كما تقدم وما صل عبارة المتقط أن الاحتسنان في الاختلاف في البنية ترجيح بنية الوفاء وفي الاختلاف في القول ترجيح بنية مدعي البتات وهذا الحزم الرمي فيما مر فتدبر خلافا لما مشي عليه الشارع قيل الكفالة فراجه ود كثرته الكلام على بيع الوفاء مستوفى (قوله) شهادة قاصرة بتمها غيرهم تقبل قال في الدرر لان الخاصة الى الشهادة لا لاثبات بدل المدعي عليه حتى يصير خصما في اثبات الملك للمدعي ولا في ذلك بل إن يثبت كالا لحسين بشهادة فريق واحد وأقر بيمين فثانها شهد أنها في بدل المدعي عليهم ما لهم القاضي أعني معام تشهدون أنها في يده أو عن معانية لانهم لم يسمعوها اقرارها أنها في يدهم وطعنوا أن ذلك يطلق عليهم الشهادة اه أي أن سماعهم اقرارها بأنها في يدهم يجوز لهم الشهادة وليس كذلك بل يجوز لهم ما يسمعون أنها في يدهم هذا هو المراد وهو الموافق لما سبق تقريره على كلام الشارع من أنه ظاهر الرواية المختار في الكافي والهداية في الشهادة بالملك للمدعي البتة نعم فرق بين هذه الشهادة وتلك الشهادة لانهم هنا في مجرد كونها في بدل المدعي عليه وتعمق أنها ملكة لرويتهم اياها في يده ولا يلزم من اشتراط الروية في الشهادة بالملك اشتراطها في الشهادة بمجرد كونها في اليد وذلك يجوز كثيرا من الفقهاء شهداتهم بمجرد سماعهم عن المدعي عليه بأنها في يده ولكن مختار عماد الدين عدم الجواز وتبعه في الدرر والغرر واختار محشها الملا عبد الحليم الاطلاق هنا لما بينهما من الفرق فتدبر (قوله) فشهد به آخران لانه يحتاج الى هذا الاثبات بدل المدعي عليه حتى يصير خصما (قوله) أو شهدا بالملك بالحدود وأخران بالحدود وفي البراز يقول عليا بالحدود ومن التفات وقسم القاضي تقبل وفيها يشاهد بالحدود للمدعي بالحدود اه شهدا فشهد آخران أن الحدود هذا يقبل ويحمل كان الاولين شهدا بكل ذلك قال في الهندية من الباب الخامس من الشهادات ولو شهدا ان الدار التي في بلدة كذا في محلة فلان تلاصق دار فلان في فلان الغلاني وهي في بدلان المدعي عليه هذا هذا ولكن لا تعرف حدودها ولا تقف عليها فقال للمدعي قاضي أنا أشك بشهود آخرين يعرفون حدود هذه الدار وأني بشاهدين شهدا أن حدودها كذا وكذا اختلف جواب هذه المسئلة في التسخوذ كرفي بعضها أن القاضي يقبل ذلك ويحكم بها المدعي وذ كرفي بعضها أنه لا يقبل ولا يحكم بها المدعي وكذا القروى والضباغات والحوادث وجميع العقارات على هذا كذا في الظهير يذ كرفي بالدين المرتغب في هذه المسئلة في شرطه وقال اختلفت الروايات في هذه المسئلة والظاهر أنها تقبل لان تحمل الشهادة غالبا يكون على هذا الوجه فانه اذا شهد البائع على البيع في البلدة والارض والكرم في السواد فالظاهر أن الشهود لا يعرفون حدود المبيع لكن سمعوا ذلك الحدود فيشهدون على تلك الحدود ولذا كورة في البيع

وفي المتفق اختلاف في  
البيع والرهن فالبيع  
أولى اختلاف في البتات  
والوفاء فالوفاء أولى  
استحسانا شهادة قاصرة  
بتمها غيرهم تقبل كان  
شهدا بالدار بل لا ذكر  
أنها في يدهم فشهد  
به آخران أو شهدا  
بالملك بالحدود وأخران  
بالحدود أو شهدا على  
الاسم والنسب ولم يعرف  
الرجل بعينه

وان كانوا يعلمون الحدود على الحقيقة كذا في الفصول العادية وهو الاصح كذا في القنينة وهو الصصح كذا في الأخيرة وان لم يأت المدعي بشاهدين يشهدان على الدار المدعى بها على تلك الحدود فليطلب من القاضي أن يبعثه إلى أمين من أمثاله إلى الدار حتى يتعرف عن حدود الدار وأسماء جيرانها وأجابه القاضي إلى ذلك فإذا بعثهما وتعرفان كانت حدود الدار وأسماء جيرانها توافق تلك الحدود التي ذكرها الشهود أو غير الامتنان القاضي بذلك قضى القاضي بالدار المدعى بشهادتهم كذا في الحيط هذا كله ان لم تكن الدار مشهورة فان كانت مشهورة بخود او عرو بن حريث بالكوفة وشهد بهم الشاهدان لانسان ولم يذكر الحدود لا تقبل شهادتهما في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى وتقبل في قول صاحبه والضعة اذا كانت مشهورة على هذا الخلاف أيضا كذا في فتاوى قاضي خان اهـ **قوله** فشهد آخر ان أنه المسمى به أي بذلك الاسم قال في الهندية في وانرا الباب الرابع رجل ادعى عبدا في يدرجل وقال بعني هذا العبد بألف درهم ونقدت الشئ فانكر المدعي عليه البيع وقبض الشئ فشهد المدعي شاهدا على اقرار البايع بالبيع وقال لا تعرف العبد ولكنه قال اناعبدني زيد وشهد شاهدان آخران أن هذا العبد اسم زيد وأقر البايع أن اسم زيد قال لا يتم البيع بهذه الشهادة وان شهد الشاهدان أن البايع أقر أنه باع عبده زيدا المولى فقبضوا على شيء يعرف من عمل أو صناعة أو عيب أو حيلة فوافق ذلك هذا العبد قبل استحسانا وكذا الاما هنا خلاصا \* **فائدة ثان** \* اذا شهد بنا القاضي لرجل أن باه ما قضى له انما على هذا المقتضى عند الامام وله قول آخر بالقبول وله تأخذ خاتمة قال رجل بازي فقال آخر صدقت هو كقلت حار فاذا أو كثر المشايخ لا وعلة الفتوى **قوله** وعليه الفتوى صح في غير هذا المثل القبول وأتبعه في الرحمة **قوله** شهادة التي المتواترة أي عند الناس مقبولة بان علم الكل عدم كون المدعي عليه في ذلك المكان والزمان لا تسمع عليه أي بأنه أقرضه فيها كذا مثلا وبقي فراغ فتمت مثلا يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بما لا يدخلها الشك وأما اذا لم يأتوا فلا تقبل بيته الا في عشر مسائل مذكورة في الاشياء من القضاء وفي التواريخ عن الثاني شهد عليه بقول أو فعل يلزم عليه بذلك اجابة أو كتابه أو بيع أو مال أو طلاق أو عتاق أو قتل أو قذف أو بصر في موضع وصفه أو في يوم سبها فبهرن المشهود عليه فلم يكن يمتحون لا تقبل الا اذا تواتر ووجه عدم قبولها ان الشهادة متضمنة للمشاهدة وذلك بالعلم ولم يحصل بالثبوت وتعمد في حواشي الاشياء قال في الأخيرة قال ان تأتي العامة وشهد بذلك فتؤخذ بشهادتهم اهـ وفي الحيط ان تواتر عند الناس وعدم الكل عدم كونه في ذلك المكان والزمان لا تسمع الا دعوى عليه ويقضى بفرأغ فتمت لانه يلزم تكذيب الثابت بالضرورة والضرورة بما لا يدخلها الشك عندنا في كلام الثاني وكذا كل بيته قامت على أن فلانا لم يقم ولم يفعل ولم يفر كذا في البرازية قال سيدي الموالدي فتصحح البيضة اذا قامت على خلاف المشهور والمتواتر لا تقبل وهو ان يشتهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم على الكذب كذا في الفتاوى الصغرى بالامام الخاص وكذا في الشهادة التي يكذبها المجلس اهـ وبمعناها **أقول** واحتراز المتواتر عن غيره فلا يقبل سواء كان صورا أو معنى وسواء احاط به علم الشاهد أو لا كما يقع في هذه الامان من غير امتناع حسن ويسموه متواتر الاله كثيرا ما يظهر كنهه وانظر الى ما عرفناه المتواتر من أمثاله فجمع عن جمع فان قالوا صغرا فلا بد ان يكون عن مثلهم أو يقولون اننا باعنا أو نبحه وانظر لما قسم في باب البين البايع والشرا من قول بيته في الشروط وراجع **قوله** الشهادة اذا بطلت في العض الخ كما اذا ادعى أخ وأخت أرضا فشهد لها زوجها ورجل آخر تزني معها حتى أحبها وإذا شهدا بي أن لا يجوز شهادتهما وغيره لا يجوز ان لا يجوز له انفاها واختلف في الآخر والعند عدم الجواز كما يشهد ما طلاقهم وهذا مذهب محمد وعند الثاني يجوز أن تبطل الشهادة في العض وثبت في البعض كما في الظهيرة وكما شهدا أنه فقفا أو أنها وفلان لا تقبل شهادتهما وكما شهدا على رجل بالف وعلى آخر عاتة فصعدهم في الاول وكذبهم في الثاني بطلت \* **فروع** \* في الثانية شهد الرجل أن فلانا غصب عبده فكذبته عليه فأت عند فقال انما مات عند العاصب وقال العاصب ما غصبته ولا ردت ضمن القيمة فكأنوا

فشهد آخر ان أنه المسمى به درد \* شهد واحد فقال البايع نحن شهد كشاهدته لم تقبل حتى يتكلم كل شاهد بشهادته وعليه الفتوى \* شهادة التي المتبواتر مقبولة \* الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل

غصبته فقتله عندئذ مولاه فقال القاصب ما قتله عندى ولا غصبته بضمن القيمة وكألو شهدا أنه أنفق ألكنه  
أبراه فقال ما كان له شيء ولا أبرأني من شيء يقضى عليه بألف ولو ادعى أنه أوصى به بألف وجرهن ثم ادعى أنه  
ابنهم ولم يبرهن فله الأقل من الميراث ومن الألف وقال محمد الوصية باطله (قوله الألف عديدين مسلم ونصر إلى الخ)  
\* أقول الاستئذان المذكور أنما يصح على قول محمد لأن عنده إذا بطلت الشهادة في البعض بطلت في الكل  
أما عندنا في وصف خلافه أن عنده يجوز أن تبطل الشهادة في البعض وتبقى في البعض كما قدمناه أنفاؤم له في  
الجوى عن الظهيرة (قوله قلت في حق النصارى) ويكون العدم معتق البعض من أحد النصارى بكن فيجوز  
فما لحداث المذمومة (قوله وزاد محشها حجة أخرى) الأولى قال لعبدنا دخلت هذه الدار فأتيت حر وقال  
نصارى أن دخل هو هذه الدار فأمر أنه طالق فشهد نصارى أنان على دخوله الدار أن العدم سلبا لا تقبل وان  
كافرا تقبل في حق وقوع الطلاق لا العتق الثانية لو قال إن استقرضت من فلان فعبدته حر فشهد رجل  
وأولعبد أنه أمة مرض من فلان والحالف ينكر يقبل في حق المال لا في حق عتق العبد لأن فيها شهادة الألب  
لأبن الثالثة لو قال إن شرب الخمر فعبدته حر فشهد رجل وأمر أنان على محققه يقبل في حق العتق لا في حق  
لزوم الحد الرابعة لو قال إن سرق فعبدته حر فشهد رجل وأمر أنان على ما يقبل في حق العتق لا في حق  
القطع الكل من البرازية وما أعلا تقبل لأن شهادة الناس في الحدود غير مقبولة قلت رأيت مسئلة أخرى فزادها  
وهي الخامسة لو قال له إن ذكرت طلاقا فلان سبب طلاقك إن تكلمت به فعبدته حر فشهد شاهدان طلعا  
اليوم والآخر على طلاقها أمس يقع الطلاق لا العتاق وهي في البرازية أيضا كذلك في حاشية تنوير البصائر  
(أقول) لعل ذلك موقوف بأن يكون أصل الكلام أن ذكر تماليوم وحينئذ فعدم عتق العبد من حيث أنه لم يقم  
عليه نصاب الشهادة والأفهم مشكل تأمل وزاد البري ما في خزانة الأكل من القطة وذلك القطة في بدسليم  
وكافرا فأقام صاحبها شهادين كافرين عليها تسع على ما في بد الكافر خاصة استحسانا ومالومات كافر فاقسم  
إبناؤه تركته ثم أسلم أحد هاتين شهد كافران على أبيه برين بطلت في حصة الكافر خاصة اه (أقول) قد ذكر  
سدي والواقفي تنقيحه حلة مسائل في ترجيح البينات نظمه أتلفه صاحبنا وأجر عار وقد ذكرناه قصد  
ذكر ذلك خدمة لصاحب الشريعة صلى الله عليه وسلم فأحببت الاقتداء به في ذلك خدمة لخصني جدي  
سيد الأئمة والمرسلين مستمدا بعدد ومدهم صلى الله عليه وآله تعالى عليه وعليهم وسلم أجعينا وأما ذكر ذلك هنا وإن لم  
يكن محلها هذا الباب كأنه ثبت على ذلك فيما تقدم قريبا اتباعا للمصنف والشارح ررحهما الله تعالى ونفعني بهما  
والمسلمين آمين (نكاح) \* بينة الأسبق تاريخا أولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة \* بينة البكر النكاح  
عند تزويج ولها أولى من بينة سكوتها وبينة الزوج على رضاها وأجازتها أولى من بينة زوها \* بينة زبدها  
امرأته أولى من بينها امرأة أخرى ممنكر \* بينة المسلم أولى من بينة النصارى إذا أقاما بينة نصرا ثم على  
نكاح نصرا ثم \* بينة قسدا النكاح أولى من بينة حصة \* بينة المرأة في قدر المهر أولى من بينة الزوج إن  
شهد مهر المثل للزوج \* بينة المرأة أن أهازجتها وهي بالغة ولم تركن أولى من بينة الزوج إنهما كانت قاصرة  
\* بينة المرأة أن الدار التي يسكنها مملكتها أولى من بينة الزوج إنهما ملكه \* بينة الزوج في مشاع النساء له  
ملكه أولى من بينة المرأة \* بينة الصحة أولى في ما ادعى الزوج الإبراء من المهر في الصحة وورثته في المرض  
\* بينة المرأة أنها أبرأتها من المهر بشرط أولى من بينة الزوج أنه بلا شرط \* بينة الزوج أنها أبرأتها من  
المهر أولى من بينة المرأة أنه كان مقرها إلى الآن \* بينة المرأة أنه تزوجها في رجب أولى من بينة ورثته أنه مات  
في صفر (طلاق) \* بينة المرأة أن كان عاقلا وقتما طلق أولى من بينة الرجل أنه كان مجنونا أو لا أصل في ذلك لأن  
بينه كون المتصرف عاقلا أولى من بينه كونه مجنونا \* بينة الابن أن أباه أباهما وابتعت عندهما أولى من  
بينه المرأة أنه مات وهي على نكاحه وهو الصحيح (نفقة) \* بينة المرأة أنه مؤسر فعليه نفقة المؤسر من أولى من  
بينه الزوج أنعمسر \* بينة الزوجة أولى في مالها واختلفا في مقدار المقر وضأ زمانه لأنها تثبت الزيادة  
\* بينة الزوجة أن التوبل البعوث أو الإبراهيم هدية أولى من بينة الزوج أنه من الكسوة والمهر بخانية وفي

الألف عبد بين مسلم  
ونصارى فشهد  
نصارى أنان علمهما  
بالعق قلت في حق  
النصارى فقط أشباه  
قلت وزاد محشها حجة  
أخرى معززة للبرازية

٣ (قوله بينة الزوج  
إنها أبرأتها من المهر  
أولى) لأن بينة المرأة  
على الإفراق بطلت  
بأفسار الزوج به لما  
ادعى البراءة ولم تبطل  
بينه البراءة وكذا في  
دعوى الدين وكذا في  
السبع والأهالة فإن  
بينه الأهالة أولى بإطلاق  
بينه السبع بأمر مدعي  
الأهالة ينبغي أن تحفظ  
هذا الأصل فإنه يخرج  
به كثير من الواقعات  
كقافي الفتنة انتهى منه

لخلاصة بالعكس \* بينة الابن الغائب ان اياه حين اتفق مال الابن على نفسه كان موسراً أولى من بينة الاب  
 الاعسار \* بينة الابن الزمن ان زيدا موفقه نفقته أولى من يتنذر يدان رجلاً تجرهُوا الزمن \* بينة  
 الظن المشروط عليها الارض ان يفسحها انما ارضعت الصبي بلبنها فله الاخر أولى من بينة ابيه انما ارضعته  
 بلبن شاة عتيق بينة الامه انه اعقها قبل الولادة فولد حراً أولى من بينة السيدتها ولدت قبل الاعتاق \* بينة  
 النبت ان في مات حر الاصل أولى من بينة المدعي انه كان عبدى فاعقته وولاه أولى بينة المولى في قدر بدل  
 الكتابة أولى من بينة العبد لاتباعه الزينة بينة الامه انه دبرها في مرض موته وهو عاقل أولى من بينة الورثة انه  
 كان مختلط العقل بينة مدعى فساد الكتابة أولى من بينة مدعى صحتها بينة المكاتب ان الكتابة على  
 نفسه وما له أولى من بينة المولى انما على نفسه فقط (وقف) بينة الاسبق تاريخاً أولى فيما لو برهن ذواليد انما  
 وقف عليه والقيم انما وقف على المسجد \* بينة مدعى الوقف بطنا بعد بطن أولى من بينة مدعى الاطلاق  
 بينة الخراج على الملك أولى من بينة المتولى ذي الدعي انه وقف وبه بقى بينة الخراج انما وقف على مطلق  
 أولى من بينة ذي السيدان انما استراهما من الواقف الا ان ثبت ذواليد تاريخاً سابقاً على الوقف بينة فساد  
 الوقف أولى من بينة الحقبة ان كان الفساد بشرط مفسد بينة الحقبة أولى ان كان الفساد ادلعي في المحل أو غيره  
 (بيع) بينة مدعى فساد البيع أولى من بينة الحقبة اتفاقاً ان كان الفساد بشرط أو أجل فاسد بينة مدعى  
 الفساد أولى ايضا ولو لدعي في صلب العقد بالثراء بالف وطل جرفي ظاهر الرواية بينة مدعى البيع كرها  
 أولى من بينة مدعى طوعاً في الفصح بينة العين أولى من بينة العكس بينة الدائن أن الورثة باعوا عبدان  
 التركة المستغرقة أولى من يتنهم ان البائع موثهم بينة مدعى البيع وفاء أولى من بينة مدعى بانه بينة  
 المشتري على الاقالة أولى من بينة البائع على البيع لطلان التثابة باقر ارمدي الاقالة يتنذى البدائي بعثكا  
 هذا العبدان أولى من بينة اخذها في اشترى بمثل بالف بينة اني بعثت كذا في يوم كذا في مكان كذا  
 أولى من بينة الاخرى ان كان ذلك اليوم في ذلك المكان بينة ذي السيدان فلا نأدعي الدار أولى من بينة  
 الخراج على الشراء من ذي اليد بينة من بلغ فدعي ان الوصي باع كذا بعين أولى من بينة المشتري وقال كثير  
 بالعكس بينة المشتري ان مالاً باعها مني في صفره أولى من بينة الابن انه كان بالغاً وقتل بالعكس بينة  
 المشتري اني بعثت بعتي بعبد او غل أولى من بينة البائع انه قبله لاتباعها العارض بينة المشتري احاز مالاً ببيع  
 الفضولي أولى من بينة المالك الرذلة انهما زمة بينة الخراج اني اشترى من أبيك أولى من بينة ذي السيدان ملك  
 ابنة الحين موته بينة الخراج اني اشترى من أبيك من عشرين سنين أولى من بينة ذي البدان اياه مات منذ  
 عشرين سنة بينة مثبت الزيادة أولى فيما واختلفا في قدر الثمن أو قدر المبيع بينة البائع في الثمن وبينه  
 المشتري في المبيع أولى واختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعاً بان قال البائع بعت العبد الواحد بعين وقال  
 المشتري بل بعت العبدان بالف فكيف البائع ثلثين ولشترى بعدد بينة الحقبة أولى فيما لو ادعى الشراء من  
 ثالث اعدهما ثراء اخصهما والاخر فاسداً بينة ذي البدان زيدا قال لاحق في الدارق شرأته منه أولى  
 من بينة مدعى الشراء من زيد بينة الخراج على دعوى ملك مطلق أولى من بينة ذي البدان ان شرى بعتي  
 ثم تقابلنا بينة البائع اني بعثت الحمار بعهذا العبد أولى من بينة المشتري ان البيع بالف بينة البائع أولى  
 فيما لو اشترى بعتي بعدد من فله ان اعدهما ردالا نخرع بغير اختلاف في قيمة المال بينة البائع ان المبيع  
 هلك في يد المشتري أولى من بينة المشتري انه هلك في يد البائع بينة من ليس له الخراج أولى فيما لو كان  
 الخيار لأحدهما واختلفا في الاجازة والتقص في المدة وبينة مدعى التقص أولى واختلفا بعد المدة بينة  
 البهائم أولى فيما واختلفا في قدر السلم فيه أو وصفه أو قدره بينة المسلم اليه أولى فيما واختلفا في  
 زامن المال وفي بعض الاجل لاتباعها الزيادة بينة المؤرخ أو الاسبق تاريخاً فدعي الشراء من ثالث أولى  
 من بينة الاخرى فيما تفصل طول بينة ذي البدان نتجت في ملك بائعه أولى من بينة الخراج النتاج في ملك  
 بائعه (شفعة) بينة الشفع أولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الثمن وعند الثاني بالعكس بينة

من قوله بينة من نفسه  
 ان خيار الخصور مادي  
 صاحب الخيار احازة  
 البيع في مدة الخيار  
 وادعي الاخر نفقه أو  
 ادعي الاول التقص  
 وادعي الاخر الاجازة  
 فالقول قبول الاول  
 والبيعة بينة الاخر  
 اعني من ليس له الخيار  
 انتهى منه

المشتري أولى فبالوهدم البناء واختلف مع الشفع في قيمته عند الثاني وعند الثالث بالعكس بينة المشتري أولى  
فبالوهدم البناء ثم العرصه فلا شفعة لك في البناء وبرهن الشفع على شرائها جميعا عند الثاني وقال  
الثالث بالعكس بينة الشفع أولى من بينة المشتري على أنه أحدث هذا البناء والشجر بينة الشفع انك  
اشترى بها من زيد أولى ٣ من بينة المدعي عليه أن عمرا وأدعينا (إياوة) بينة المستأجر أنه استأجرها بعشرة  
لربكها الموضع كذا أولى ومن بينة المؤجر أنه بعسراً إلى نصفه بينة الراعي انك شرطت على الرعي في هذا  
الموضع الذي هلك فيه أولى من بينة صاحبها على وضع آخر بينة المؤجر أنه استأجره الموضع المأخوذ  
أولى من بينة الآخر على الإكراه (أقول) تقدم في البيع أن بينة مدعيه كرها أولى في البيع فلعن هذا مدعي  
على خلاف البيع تأمل بينة المستأجر أولى فيما لو سقط أحد من راعي باب المار فادعاه كل منهما بينة  
المؤجر أنه سلمه الدار في المدة أولى من بينة المستأجر أنها كانت في يده الآخر هذه المدة بينة المؤجر أولى في قدر  
الاجرة وبينة المستأجر أولى في قدر المدة بينة كمال البعثة أولى فيما لو قال لصاحبها استأجرته لا أحفظ  
لك السكان بينة رب الدابة أولى فيما لو قال له الربك استأجرته لا بلغها إلى فلان (هبة) بينة مدعي الهبة  
المشروطة بعوض أولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس ودلت المسئلة على أن بينة البيع أولى من بينة  
الرهن بينة الشراء من ذي الدأوى من بينة الهبة والقبض منه إلا إذا أرخ الثاني فقط أو كان تاريخه أسبق  
بينة مدعي نكاح الأمانة أولى من بينة مدعي الهبة أو الصدقة أو الرهن مالم يسبق تاريخ الآخر أو يكن أحدهما  
زائداً والآخر خارجاً وفي المسئلة بحث يطالب من الأصل بينة الوارث أن المورث وجبه كذا في الهبة أولى  
من بينة الآخرين على المرض (عاريه ووديعه) بينة لغير أنها هلكت بعد ما جاز للموضع أولى من بينة  
المستعير أنه ردها إليه بينة المودع أن يوب الوديعه عز من الوكالة بقضها أولى من بينة الوكيل بالقبض  
بينة الخارج على الملك أولى من بينة ذي الدأوى على الإيداع بعد قوله هو في يدي مالم يقل أو لآله في يدي وديعه  
بينة المودع على الرادع أو ضياعها عنده أولى من بينة المالك على الاتلاف وقبل بالعكس بينة مدعي  
الإيداع عند ذي الدأوى من بينة ثالث على ملك مطلق بينة ذي الدأوى فلا نأ ودعينا أولى من بينة آخر أو  
اشترىها منك (غضب) بينة المالك على الاتلاف أولى من بينة الغاصب على الرد إلى المالك بينة الغاصب  
أن الغاصب مات عند المالك أولى من بينة المورث عند الغاصب عند محمد وعند الثاني بالعكس بينة الغصب  
فيما قبل يداً آخر أولى من بينة ثالث الملك المطلق بينة ثالث الدغص بالجار به منه اليوم أولى من بينة ثالث  
غصبها منه منذ شهر وضمن المدعي عليه قيمتها الثالث في قياس قول الإمام وفي قياس قول أبي يوسف في  
الثالث ولا ضمان ثانية (جنابك) بينة المورث من الجرح أولى من بينة المورث بعد البعده كذا في الدرر والقننة  
وفي الخلاصة بالعكس وه أقي المولى أبو السعود أفندي بينة أنه قتل أباه يوم كذا أولى من بينة الخصم أن  
أباه كان ميتاً ذلك اليوم بينة أنك أمرت بحسبها بضرب جوارفك أولى من بينة الآخر أن الجارح لانه في  
مقصود (أقرار) بينة أنه أقر لوارثه في الهبة أولى من بينة أنه أقر له في المرض بينة الأقرار مكرهاً أولى من  
بينة الأقرار طوعاً بينة المقضي عليه بالدار أن المدعي أقر قبل القضاء بأن لآحق له فيها أولى ولرباه أقر بعد  
القضاء لا يبطل القضاء بينة أن الميت كان أقر أنه لآحق له في الفأر أولى من بينة الوارث الأرض (صلح) بينة  
مدعي الصلح عن كرها أولى من بينة مدعيه عن طوع (رهن) بينة الراهن أولى فيما لو اختلفا في قيمة الرهن بعد  
هلا كه بينة الراهن على عدم الرد أولى من بينة المرتهن إلى أخذت المال ورددت الرهن بينة المرتهن في  
تأمين الرهن أولى من بينة الراهن بينة الراهن أولى فيما لو ادعى كل منهما هلا كه عند اللاحق بينة المرتهن  
أنك رهنتي الثوبين أولى من بينة الراهن أنه رهنه أحدهما بينة الراهن إن العبد كانت قيمته قبل أعوراره  
مثل البدين أولى من بينة المرتهن إن لم يمتل نصفه بينة الراهن أنه رهنه سلمها قيمته عشرة أولى من بينة المرتهن  
أنه رهنه بمسا قيمته خيبة بينة الشراء من زيد أولى من بينة الرهن منه إلا إذا أرخ لا خرق فقط أو كان تاريخه  
أسبق بينة ذي الدأوى في العين في يد أحدهما أولى في ذلك إلا إذا سبق تاريخ التنازع (مزارعة) بينة

٣ قوله أولى لأن اليد

انتصب خصماً للمدعي

بدعى الفعل عليه فلا

تدفع الخصومة عنه

بأحالة الفعل إلى غيره

تعارض بينات للشيخ

غانم أهـ

٤ قوله من الأصل أي من

كتاب تعارض بينات

للشيخ غانم أهـ

الزراع أولى فيما اختلف مع رب الأرض والذي في قدر المشروط بعد ما ثبت وبينه ألا تخرأولى لو كان البذر  
من قبل الزراع بعد ما ثبت أيضا بينه رب الأرض أولى فيما لو قال بعد ما ثبت شرط في نصف الخارج وقال  
الأخرون فخرأولى بينه الزراع أولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الأرض شيأ إلا ما تباها بعد لزوم آخر  
الأرض بينه مدعى الصحة أولى من بينه مدعى الفساد بشرط أو فخرأولى مدعى الصحة بينه رب الأرض والسدرا في  
شرط في نصف وعشرين فخرأولى من بينه الآخر على شرط النصف فقط (مضاربة) بينه القابض  
أن المال قرض أولى من بينه المأثمة أو مضاربة أو بضاعة وبينه الدافع أن المال قرض أولى من بينه القابض  
أنه مضاربة بينه المضارب أولى فيما اختلفا في قدر المشروط من الربح بينه رب المال أولى فيما اختلفا  
في التخصيص بتجارة أو بيع بنقد وعسمة بينه المضارب أولى في المضاربة الخاصة إذا اختلفا في التجارة  
بينه المضارب أولى فيما لو قال قسمه الربح بعد قبض لأمر المال وأنكر ألا يخرقبضه بينه المضارب أنك  
شرطت في الثلث أولى من بينه الآخر على الثلث العشرة بينه المضارب أنك شرطت في مائة ولم تشرط في شيأ  
ففي عليك الجرح للربح أولى من بينه الآخر شرط النصف (شركة) بينه الآخر أولى فيما لو أمر أحد الشريكين  
رجلا شرا بعد وأنه اشتراه قبل تفرقهما حتى يكون للشركة وبرهن الآخر أنه بعده ليكون لأخر وحده  
وبينه غير الآخر أولى فيما لو برهن الآخر أن الشراء بعد التفرق ليكون العيلة خاصة بينه الخارج على  
شركة الفواصة مع الميت أولى من بينه الورثة أنه ترك المال معا بالاشركة (قصة) بينه من يدعى يشافي بد  
آخر أنه وقع في قسمته أولى من بينه الآخر (دعوى) بينه البراءة أولى من البينة على المال إن لم يؤخر أو  
أخر أحدهما فقط أو أراضا سواء بينه المطلوب على أنك أقررت بالبراءة أولى من بينه الطالب على أنك أقررت  
بالمال بعد إقراره بالبراءة أو بينه الطالب أو إن قال أنك أقررت بالمال بعد دعواه إقراره بالبراءة بينه  
الأسبق تاريخا أولى فيما لو ادعى ملكية عين في بد ثالث أو في أيديهما وكذا لو أخرج أحدهما فقط والآخر بينهما  
بينه الخارج أولى إلا إذا ادعى ذوالالتاج ويحويه مما لا يتكرر كجزء الصوف وحلب اللبن وأرضا وتاريخه  
أسبق فينبه أولى بينه الخارج أولى في دعوى التاج إن أراضا ووافق من الدابة تاريخه بينه الخارج أيضا  
أولى فيما إذا برهن على التاج ثم برهن على إقراره في البيعها وشراهما من فلان لأنه إذا باع ما اشترى كان ملكا  
حادثا فيقبل دعوى التاج ويحويه بينه من وافق من الدابة تاريخه أولى فيما لو ادعى التاج على ثالث ذي بد  
وإن لم يوافق أحدهما فينبه بينه مدعى التاج خارجا وأصحاب بد أولى من بينه المدعى المثلث بينه ذي البد  
أولى فيما لو ادعى هذا العبد والى ملكه من أمته وعبدو برهن الخارج على مثل ذلك بينه الخارج أولى  
فما لو برهن على أن هذه أمته ولدت هذا العبد في ملكه وبرهن ذوالبد كذلك بينه مدعى كل الدار أولى من  
بينه مدعى نصفها لو كانت في أيديهما ولو في بد ثالث فلدعى الكل ثلاثة أرباعها ولا يخرربها عند الإمام  
ينعرب الدين على اليسار أولى من بينه الدين على الأعسر بينه الأقرب تاريخا أولى فيما لو برهن أحدهما  
أن العين في يده من شهر و برهن الآخر أنها في يده من جمعة والساعة بينه ذي البد أولى فيما لو برهن أن  
العبد بعد من عشرين سنة و برهن الخارج أنه كان في يده من منتهى احتصاصه وذوالدعوى بينه الخارج أن  
قاضى كذا قضى له بهذا الجارية أو الدابة أولى من بينه ذي البد على التاج خلافا لمحمد بينه الشراء أولى فيما  
إذا برهن على ذى البشارة هما من زيد و برهن آخر على الهبة منه أي من زيد وأخر على الصدقة منه وأخر  
على الأمانة وإن ادعى كل واحد ذلك من رجل فينبه أرباعا بينه الأسبق تاريخا أولى فيما لو برهن  
أن الدار كانت له بالمت من متين ثم مات وتركها ميراثا لى و برهن آخر أنها كانت لهم ميراثا بالمت منذ  
سنة ثم مات وتركها ميراثا لى بخلاف مال وأرضا الموت فتتصف بينهما و يلى التاريخ بينه الابن أن فلان قاتل  
أباه يوم السبت أولى من بينه المرأة أن أباه تزوجها يوم الأحد بينه المرأة أولى و برهن الابن على الموت لأن  
وفت الموت لا يبدل في القضاء بخلاف القتل بينه المدعى أنه ابن عم الميت لا يبيع مع ذكر النسب أولى من بينه  
المدعى عليه أن الميت فلان آخر أو أن أباه أقر في حياته أنه أخو فلان لأمه لا لأبيه بينه المسلم أولى



فقال أقام مسلم ونصر إلى شهود أنصارى على دين في تركه نصر في فساد دين المسلم وقال الثاني بخاصة  
 « وبنية المسلم أولى فمالوا أقاموا نصرانية على عبد في بد نصراني وعن الثاني أنه ينصف بينهما وبنية  
 المسلم أولى أيضا فمالوا نصر إلى أنه ابنان مسلم وكافر وأقام المسلم بنية مسلمة وكافر على موته مسلما وبرهن  
 الكافر على موته كافر فيقضي بالأثر للمسلم ويصلى على الميت بنية المقتضى عليه بالأرض أنه أحلت النساء  
 فيها أولى إلا أنقضى عليه بالأرض والبناء بنية المدعى عليه أن أباه أقرم بالله ملكي أولى من ينتمى إلى الأثر  
 من إيه إلا أن برهن المدعى أنك أقررت أنه ملك أي فتعارض الدعان وتبقى بنية الأثر بلا معارض بنية  
 الورثة أن سن المدعى ثمان عشرة سنة أولى من بنية المدعى أنه ابن الميت وهو ابن عشرين سنة بنية المرأة أنها  
 كانت حلالا وقت الموت أولى من بنية الورثة أنها كانت حراما قبل موته بسنة بنية من يدعى أن الكشف  
 في طريق العامة محدث أولى من بنية صاحبه أنه قديم والصحيح أنه لا فرق بين الكشف وغيره فتقدم بنية  
 الحدوث على بنية القدم مطلقا إذا كان بدون ذكر تاريخ أمالورأنا قالوا سبق تاريخا رجح كلجه به أصحاب  
 المتون وغيرهم بنية الأمانة أولى من بنية الشراء بنية البائع على التنازع بحضرة المشتري والسحق منه أولى  
 من بنية المسحق على التنازع بنية ذي الدأولى فمالوا دعي أن أباه ينفق البارور كهايمانه وبرهن الخارج  
 على مثل ذلك بنية مدعى الأثر من جدته أولى من بنية ذي السدانة كان غائبه ابن غائب لم يعلم موته إلى  
 الآن لأنه أجنبي في إثبات ملك الغير بنية من يدعى زيادة الأثر أولى فمالوا بخلاف الورثة في تاريخ موت  
 الأكارب وبرهنوا بنية مدعى النوة أولى في حق الأثر فمالوا برهن واحد نعم الميت وآخره أخوه  
 وآخره ابنه وكل قال للأورث له غير فقضى بنسب الكل والميراث فلا ينقطع (شهادات) بنية أن فلانا  
 قال أو فعل كذا أولى من بنية أنه لم يفعل أو لم يفعل بنية أن زوج فلانة قتل أو أنه مات أولى من بنية أنه حي إلا  
 إذا أخبر بجحائه بتاريخ لاحق بنية الجرح أولى من بنية التعديل بنية الطلاق أو العتق أولى من بنية  
 النكاح أو الملك بنية حرية الأصل أولى من بنية النراق (مأذون) بنية العبد والعبي المأذون على ما أقر به  
 من غصب أو ديفعة أو عارية استهلكها أو مضاربة قبل إذنه أولى من بنية المقر أنه في حال الأذن (هجر)  
 بنية المشتري أولى فمالوا قال اشترت منك حال صلاح ولو برهن المخبور أنه حال المخر (سرقه) بنية ذي  
 الدين التنازع ملك فلان ورثه من أبيه من نفسه ثم اشترت بتمنه أولى من بنية الخارج أنه سرقه من نفسه  
 بنية الخارج أن الجمار ملكه سرق من نفسه شهر أولى من بنية ذي الدين ملكه وفي يده خمسة (وصية)  
 بنية الرجوع عن الوصية أولى من كونه موصيا مصر إلى الوفاة قال في نور العين ادعى الوصية وانكرها  
 الوارث فبرهن الموصي أنه فدعى الوارث الرجوع قبل لا يسمع وقبل لا يسمع وهو الأصح لأنه مما يخفى لعل الموصي  
 أو وصي ثم رجع ولم يعلم بهما الوارث فانكر فلما أخبر ادعى الرجوع والتناقض مثله لا نصر ولو برهن  
 على جحود الموصي الوصية يقبل على رواية كون الجحود رجوعا لأعلى رواية أنه ليس برجوع (يقول الفقير)  
 الظاهر أن الرواية الأولى هي الأصح والأولى إذ تقدم أن رجوعا عدا النكاح فسبحه اه قال في النضر  
 فإن قضى بالحدى البيتين أو لا بطلت الأخرى لأن الأولى ترجح باتصال القضاء به فلا تنقض الثانية  
 وتظهره لو كان مع رجل تو بان أحدهما ينجس فحصرى وصلى بأحدهما ثم وقع حجر به على طهارته لا خلا بخروج  
 له الصلاة فيلان الأول اتصل بحكم الشرع فلا ينتقض بوقوع التحريم في الآخر اه قال الرسمى يدل  
 بظاهره على أنه في المسائل التي سردها ونها تر جميع إحدى البيتين وقضى بالمرجوعة تقبل المرجحة ولو اتصل  
 القضاء الأخرى التي هي مرجوعة لأنها كانت مرجحة قبل القضاء بخلاف المساواة فقامها تر رجح الأولى  
 باتصالها بالقضاء كاهو ظاهر والحاصل أنه يفرق بين ما إذا نساو وأقترح الأولى باتصال القضاء بها أو سبق  
 القضاء إلى رجحته أو لا معارض لها وقته وبين ما إذا كانت أحدهما أولى بالقبول فقضى بغيرها ثم أقمت عليها  
 يعمل بها ولو اتصل القضاء بغيرها لا ولو يتها تو يدماء ذكره الزيلعي في شرح ما يأتي من مسئلة ما لو برهن  
 على نكاح امرأ من قوله في تعليل كونها لمن سبقت بنية لكونها أقوى لاتصال القضاء بها إلا أنها لم تسبقت

قوله بأنه أي الشيء  
 المتنازع فيه ملكي

وبحكمها أن كدت فلا تنقض بغير المأكدة اه فان المرجحة أقوى قبل اتصال القضاء بها فهي متأكدة  
فينقض القضاء بغيرها لا رجحانها قبله لكن علل الزيلعي مسئلة القتل بأنه لما حكم بأنه قتل بمكة صار ذلك  
حكمًا بأنه لم يقتل في غيرها انقل شخص واحد في مكانين لا يتصور وهذا يقتضي أنه في المسائل التي سردتها  
لا ينقض الحكم السابق مطلقا لانه حكم بنفي مقابلة لا يتصور مثلها في بيع واحد أنه بفن فاحش وبمثل  
القصة وكذا في نظائره كما هو ظاهر ثم رأيت في فتاوى شيخ مشايخي الشهاب الحلبي في كتاب الوقف اذا حكم  
الحاكم بالبينة الأولى لا تسمع البينة الثانية لان الأولى ترجح بانصال القضاء بها قال قاضي خان وأقامت  
المرأة البينة أن الملبت تزوجها ولم تنصر بمكة وبحكم القاضي بشهادتهم ثم أقامت أخرى أنه تزوجها في ذلك  
اليوم بحر اسان لم تقبل اه والله تعالى أعلم وأسعفر الله العظيم

• (باب الاختلاف في الشهادة) •

قال في المصباح نالته مخالفة وخلافا وتختلف القوم واختلوا اذا ذهب كل واحد الى خلاف مذهب الـ  
الاستحرام اه ثم الاختلاف من اله وارض والاصل الاتفاق ولذلك أخر هذا الباب وأطلق هذا الاختلاف  
فقبل مخالفتها للدعوى كما شمل اختلاف الشاهدين واختلاف الطائفتين من المشهود فيظهر هذا الشول  
في المسائل الآتية كالآتي (قوله مبنى الباب) أي بناء أحكام مسائله فهو مصدر رمي لاسم مكان لان  
المكان هو الباب (قوله منها أن الشهادة على حقوق العباد لا تقبل بلا دعوى) من مدعى لان ثبوت حقوقهم  
يتوقف على مطالبتهم ولو بالتوكيد كل درر (قوله بخلاف حقوقه تعالى) حيث لا تشترط فيها الدعوى لان  
أقامه حقوق الله تعالى واجبة على كل أحد وكل أحد خصم في إثباتها فصار كان الدعوى وسعوده درر لكن  
ما ذكره الشارح من هذا الأصل ليس من هذا الباب لانه في الاختلاف في الشهادة لا في قبول الشهادة  
وعدمها كما أفاده الشرنبلالي لكن بأقرب ما يتألفه عند قول المصنف فاذا وافقنا (قوله) بأكر من المدعى  
باطلة لان المدعى مكذب لهم الا اذا وافق قال في البحر ومن المخالفة لما قلناه من أن الشاهد بأكر من فروعهادار  
في يد جليل اقتصامها وغاب أحدهما فادعى رجل على الخاضر أن له نصف هذه الدار مشاعا فشهدوا أنه  
التصنيف الذي في يد الخاضر فهي باطلة لانها بأكر من المدعى ولوادعي دارا واستثنى طريق الدخول  
وحقوقها ورفضها فشهدوا أنها له ولم يستثنوا شيئا لا تقبل وكذا لو استثنى بيتا ولم يستثنه الا اذا وافق فقال  
كتب بعت هذا البيت منها فقبل كذا في فتح القدير ومن أمثله كون المشهود به أقل مما في الخلاصة ادعى  
النقر بالحيدة بين الوزن فشهدوا على النقرة والوزن ولم يذكر واحدا أو رتبة أو وسطا تقبل ويقضى  
بالردي بخلاف ما اذا ادعى تفريق مع الخالة فشهدوا من غير تخالة أو مخول فشهدوا على غير المخول  
لا تقبل اه مع أنهم شهدوا بأقل فيما اذا شهدوا به غير مخول والدعوى بالمخول بدليل عكسه ادعى  
الاتلاف وشهدوا بقضه تقبل ولوادعي أنه قضى من كذا درهمان غير حق وشهدوا أنه قضيه بماله لا تقبل  
ولوادعي الغصب وشهدوا بقضه بمجته اه لا تقبل اذا الغصب قضى بلائذ والقض بمجته اه لا يقض بلائذ  
ولوادعي أنه غصب منه وشهدا أنه ملك للمدعى وفي يده أي بيد المدعى عليه بغير حق لا تقبل لاعلى الملك لانها لم  
يقولوا غصب منه ولواعلى الغصب لانها شهدا أنه بغير حق ويجوز أن يكون بيده بغير حق لا من جهة  
المدعى بله غصبه من غير المدعى لأمته اه (أقول) وهذا يدفع نظير صاحب جامع الفصولين في تعليل  
المسئلة وقوله ان هذا الاختلاف لا يمنع قبول الشهادة لانها شهدا بأقل مما ادعى أن دعوى الغصب منه  
دعوى أنه بيد بغير حق مع زيلعي دعوى القبل فيبني أن يقبل منع عدم القبول في أمثاله يقضى الى  
التحقيق وتضييع كثير من الحقوق والخرج مبدوع شرعا اه فتدبر ثم قال في البحر ادعى أنه قضى من مالي  
كذا اقتضاهو خال الروشدا أنه قضيه ولم يشهدا أنه قضى قبضاهو خال الردي قبل في أصل القبض فيصبرده  
ولو شهدا أنه أقر بقضيه يبني أن تقبل قياسا على الغصب ادعى أنه أهلك اقتضى كذا وعليه قيمته وأشهدا  
أنه باع وسلم لفلان قبل لانه أهلك ولو ذكر ايعال تسليمه لا يكون شهادة باهلا ثم قال ادعى شرابه

(باب الاختلاف في  
الشهادة) معنى هذا  
الباب على أصول  
مفروضة منها أن الشهادة  
على حقوق العباد لا تقبل  
بلا دعوى بخلاف  
حقوقه تعالى ومنها أن  
الشهادة بأكر من  
المدعى باطلة بخلاف  
الأقل للاتفاق فيه

فشهدا بشرأ من وكيله ترد وكذا الوشيدان فلانما ع وهذا المدعى عليه أجاز بعه عم قال ادعى أن مولاي  
أعتقني وشهد أنه حر تردانه يدعى حر بعه عارضة وشهدا بحر بمطلقة فصير في الحرية الأصل وهي زائدة  
على ما ادعاه وقيل تقبل لأنهما المشهدا أنه حر شهدا بنفس الحرية قال والامة لو ادعت أن فلانا أعتقني  
وشهدا أنها حر تقبل إذا ادعى وليست بشرط هنا فعلى هذا ينبغي أن يكون الخلاف المذكور في القن على  
قول أبي حنيفة أما على قولهما ينبغي أن يقبل في القن رواية واحدة كافي الامتداد ادعى وليست بشرط في  
القن عندهما كالاتمة ولو ادعى حرية الأصل وشهدا أن فلانا حره قبل ترد وقيل تقبل لأنهما شهدا باقل  
مما ادعاه انتهى وبه علم أن المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هي شرط فيما كانت الدعوى فيه  
شرطا والا فلا ولذا لو ادعت الطلاق فشهد بالخلع تقبل كإسائي والحاصل أنهم إذا شهدوا باقل مما ادعى تقبل  
بلا توفيق اه وسند كرتمة الكلام على ذلك في مسئلة دعوى النجاشي ان شاء الله تعالى وان كان ما ذكر  
لم يقبل الا اذا وقي فلو ادعى أنهما شهدا بالقن وخسمائة فقال المدعي كان لي عليه ألف وخسمائة الا اني  
أراه من خسمائة أو قال استوفيت منه خسمائة ولم يعلم به الشهود تقبل وكذا في الألف والالفين ولا يحتاج  
الى اثبات التوفيق بالينة لأن اثباتها يحتاج الى اثباته بالينة اذا كان سببا لا يتبدونه ولا يفرد بآبائه كما  
اذا ادعى المالك الشراء فشهد الشهود بالينة فان عتقه يحتاج الى اثباته بالينة أما الراء فستره وحده ولو أقر  
بالاستنفاء بصح اقراره ولا يحتاج الى اثباته لكن لا بد من دعوى التوفيق هنا استقصانا والقياس أن  
التوفيق اذا كان ممكنا يحمل عليه وان لم يدع التوفيق فصحب الشهادة وصانته لكلامه وجه الاستحسان أن  
المخالفة بين الدعوى والشهادة ثابتة صوره فان كان التوفيق مراداً زول المخالفة وان لم يكن التوفيق مراداً  
لا تزول بالسلب فاذا ادعى التوفيق ثبت التوفيق وزالت المخالفة وذكر الشيخ الامام المعروف بمخاها زاده  
أن محمد اشترط في بعض المواضع دعوى التوفيق ولم يشترط في البعض وذلك محمول على ما اذا ادعى التوفيق  
أولاً لحواب القياس فلا بد من دعوى التوفيق فلو قال المدعي ما كان لي عليه الألف درهم فقط لا تقبل  
شهادتهم كذا في الخاتمة ولا فرق في كون المشهود به أقل من أن يكون في الدين أو في العين فلو ادعى كل الدار  
فشهدا بنصفهما قضى بالنصف من غير توفيق كذا في الخاتمة وأشار المؤلف رحمه الله تعالى الى أن المدعي اذا  
أ كذب شهوده في جميع ما شهد به أو بعضه بطلت شهادتهم ماله انه تغسق لشهادته وان الشهادة  
لا تقبل بدون الدعوى فلو شهد الشهود بدار لرجل فقالوا هذا البيت من هذه الدار فلان رجل آخر غير المدعي  
فقال المدعي ليس هو لي فقد أ كذب شهوده وان قال هذا قبل القضاء لا يقضى له ولا فلان بشئ فان كان بعد  
القضاء فقال هذا البيت لم يكن لي انما هو فلان قال أبو يوسف أجرت اقراره فلان وجعلته البيت وأرد  
ما بين من الدار على المقضى عليه وضمن قيمة البيت للشهود وعلمه ولا يوقف قول آخر أنه بضمن قيمة البيت  
لشهود عليه ويكون ما بين من الدار للشهود كذا في الخاتمة ثم اعلم أن المدعي اذا كذب شهوده امتازد  
شهادتهم اذا كذبهم فيما وقعت الدعوى به أما ما صدقهم فيها وكذبهم في شئ زاده فاشهادته تقبل في ما ادعاه ان  
لم يدع المدعي عليه يعني ان لم يدع الزائد لا ما ادعاه المدعي وعلى هذا قال في الخاتمة شهدا رجل أن فلانا غصب  
عده ولكن قدره عليه بعدة فبات عنده مولاه فقال الغصب منه لم يرد على وأعمالنا عند الغاصب وقال  
المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا ردته عليه وما كان من ههنا من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم ما غصبته القيمة  
كذلك لو شهد أنه غصبه عبدا فحاشى لولا قتله عند الغاصب فقال الغصب منه ما قتله ولكن قد غصبته ومات  
عنده وقال المشهود عليه ما غصبته عبدا ولا قتله هذا المدعي عبدا له في يدى كان عليه قيمته وكذا الوشيدان لهذا  
على هذا ألف درهم ولكنه قد أراه منها وقال المدعي ما أراه من شئ وقال المشهود عليه ما كان له على شئ ولا  
أراه من شئ قال اذا لم يدع شهادتهم على البراءة قضيت عليه بالف اه ثم اعلم أن المدعي اذا تكلم بكلام يحتمل  
أن يكون تكذبا فافان كان قبل القضاء لا يقضى له وان كان بعده لم يبطل الا أن يكون تكذبا لشهادة قطعا فلو  
قضى له بالدار بالينة فأقر أنها لرجل غير المقضى عليه لاحق للمدعي فيها وصدقته فلان أو كذبه لم يبطل القضاء



بالبيع والشراء بعد ذلك يصح التوفيق ويقضى له اه وفي ذلك نظر لانه صار مدعي بالآخر وهو ما شهد بالاول  
الاذا اُعدا الشهادة بالاطلاق وبما اشارنا اليه بقوله بعد ذلك وفي التزايه قاضي الشرع من شهرين في شهدا  
بالشراء من شهر قبلت وبقوله لا (قوله) تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها فيماترأى أن ما لا  
يشترط فيه الدعوى لا يضرب مع مخالفتها الشهادة اه لان الشهادة حيث قبلت بلا دعوى فوجودها مخالفة  
كلا وجوده وفي جامع الفتاوى ادعت على زوجها أنه وكل وكيل على الطلاق فطلق فيشهد الشهود انطلقا  
بنفسه يقع الطلاق قال في العناية الشهادة اذا وافقت الدعوى قبلت ونعالم القم فقبلت قد عرفت معنى  
الشهادة فاعلم ان الدعوى هي مطالبة بحق في مجلس من له الخلاص عند ثبوت موافقتها هو ان يتحدوا عاوكا  
وكيفوا مكا نوازما نافعلا وانفعلا ووصفا وملكاً ونسبة فانه اذا ادعى على آخر عشر تدانير وشهد الشاهد  
بشتر تدراهم او ادعى عشر تدراهم وشهد بالاثني او ادعى سرقة ثوب أو حجر وشهد بأبيض او ادعى انه قتل وله  
يوم النحر بالكوفة وشهد بذلك يوم الفطر بالبصرة او ادعى شقة وقاتل ما فيه وشهد بانثا فحقه عنده او  
ادعى عقار الجانب الشرقي من ملك فلان وشهد بالقرى منه او ادعى أنه ملكه وشهد أنه ملك ولده او ادعى  
انه عبد ولده له الجارية الفلانية وشهد لادعة غيرهما لم تكن الشهادة موافقة للدعوى واما الموافقة بين لفظها  
فليست بشرط الا ترى ان المدعى يقول ادعى على غريبي هنا والشاهد يقول أشهد بذلك واستدل المصنف  
رحمه الله تعالى على ذلك بقوله لان تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما وافقها  
وانعدمت فيما تخالفها اما تقدمها فيما شرط لقبولها فلان القاضي نصب لفصل الخصومات فلا بد منها ولا  
نعني بالخصوصية للدعوى واما وجودها عند الموافقة فلعدها من التأكيد واما عدمها عند المخالفة  
فلوجود ذلك لان الشهادة تصديق للدعوى فاذا خالفها فقد كذبها فصار وجودها وعدمها سواء وفيه بحث  
من وجهين أحدهما انه قال تقدم الدعوى شرط قبول الشهادة وقد وجدت فيما وافقها وهو مسلم ولكن  
وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط والثاني انه عند المخالفة تعارض كلام المدعى والشاهد في الريح  
لصدق الشاهد حتى اعتبر دون كلام المدعى والجواب عن الاول ان علة قبول الشهادة التزام الحاكم بها عند  
صحتها وتقدم الدعوى شرط ذلك فاذا وجد فقد اتفق المانع فوجب قبول بوجود العلة وانتفاء المانع لان  
وجود الشرط استلزم وجوده وعن الثاني بان الاصل في الشهود العدالة لا سيما على قول أبي يوسف ومحمد  
رحمهما الله تعالى ولا يشترط عدالة المدعي لجهة دعواه فربما حنأ حاب الشهود عملاً بالاصل اه قال في الحواشي  
السعدية اما وجودها عند الموافقة فظاهر واما عدمها عند المخالفة فكذلك لظهور ان ليس المراد ان تقدم  
الدعوى تقدم أية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما ينهيه الشهود وعامه فيها (قوله) اذا وافقتا قبلت أي  
وافقتا معني وصدر الباب بهذه المسئلة مع انها ليست من الاختلاف في الشهادة فكأنها كالدليل لوجوب  
اتفاق الشاهدين الا ترى انها لو اختلفت لزم اختلاف الدعوى والشهادة كالا يخفى على من له أدنى بصيرة  
سبعية قال سدي والدرجة الله تعالى وظهر وجه جعل ذلك في الاصول ثم ان التفرع على ما قبله  
مشعر بما قاله في البحر من ان اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة انما هو فيما اذا كانت الدعوى شرطاً  
فيه وتبعه في تنوير البصائر وهو شرط لان تقدم الدعوى انما يمكن شرطاً كان وجودها كعدمها فلا يضرب  
عدم التوافق ثم ان تفرعه على ما قبله لا ينافي كونه أملاً لشي آخر وهو الاختلاف في الشهادة فانهم ربما  
تفرعوا تدفع ما في الشرع لآلة من أن قوله منها ان الشهادة على حقوق العباد الخ ليس من هذا الباب لانه في  
الاختلاف في الشهادة لا في قبولها وعدمه فتدبر اه (قوله) قبلت بما اذا ادعى الفارقا فيشهدانه قبل  
لامكان القضاء (قوله) والا توافقها لا قبل بان ادعى قرضاً وشهدا بمن متاع لا قبل لانها خلت فلم يمكن  
القضاء بها وذلك ان الشهادة لاجل تصديق الدعوى فاذا خالفها فقد كذبها والدعوى الكاذبة لا تعتبر فانعدم  
الشرط وهو تقدم الدعوى فلم يحكم بها عني ولا تنس ما قبله من ثباعت العناية من معنى موافقتها بانها قال  
في فصول الاسبروشى من الفصل الخامس عشر ولادعي الغضب وشهدا أحدهما له أداء والا شرعى الاقرار

(تقدم الدعوى في  
حقوق العباد شرط  
قبولها) اتفقوا  
على مطالبتهم ولو  
بالتوكيل بخلاف  
حقوق الله تعالى لوجوب  
اقامتها على كل أحد  
فكل أحد خضع  
فكان الدعوى  
موجودة (فاذا وافقتا)  
أي وافقت الشهادة  
الدعوى (قبلت والام  
توافقها لا) قبل

بالقصد لا تقبل وإذا اشترى حارية ثم وجد بها عيبا أو أراد أن يرد على البائع فأنكر البائع أن يكون باعها بهذا  
العيب فشهد أحد الشاهدين أنه اشترى هذه الحارية وهذا العيب بها وشهد الآخر على إقرار البائع لم يجز هذه  
الشهادة لأنهما شهدا على أمرين مختلفين اه وفي الخلاصة من الفصل الرابع عن الغشاق الصغير إذا  
اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة أوجه ما في زمان أو مكان أو إنشاء وإقرار وكل منها لا يخلو عن أربعة أوجه  
أما الفعل أو في القول أو في فعل ملحق بالقول أو عكسه أما الفعل كعصب وشيئ نسب لانه يكون بالولادة  
وهي فعل فيمنع قبول الشهادة في الوجوه الثلاثة وأما القول المحض كعص أو رهن فلا يمنع قبولها مطلقا وأما  
الفعل الملحق بالقول وهو القرض فلا يمنع وأما عكسه كسكاح فانه يمنع اه قال في الجرح عن الكافي وإذا  
اختلف الشاهدان في الزمان أو المكان في البيع والشراء والطلاق والعق والوكالة والوصية والرهن والدين  
والقرض والبراءة والكفالة والحالة والقذف تقبل وإن اختلفا في الحنابة والعصب والقتل والسكاح لا تقبل  
والأصل أن المشهود إذا كان قولاً كالبيع ونحوه فاختلف الشاهدان فيه في الزمان أو المكان لا يمنع قبول  
الشهادة لأن القول بما يبعدو يكرر وإن المشهود به فعلا كالعصب ونحوه أو قولاً لكن الفعل شرط صحته  
كالسكاح فانه قول وحضور الشاهدان فيه وهو شرط فاختلفا في الزمان والمكان منع القبول لأن الفعل  
في زمان أو مكان غير الفعل في زمان أو مكان آخر فلتختلف المشهود به اه وفي القضية وإذا شهد الشاهدان  
على إقرار رجل بدين أو أبرام من مال أو ما أشبه ذلك واختلفا في الزمان والمكان فالشهادة مقبولة لأن الإقرار  
بما يبعدو يكرر فيكون عين الأول فلم يختلف المشهود به فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني ف ٢١ في  
البرازية ولو سألهما القاضي عن الزمان والمكان فقالا لا تقبل لأنهما لم يكلفاه اه وفي الفتح وغيره ولا  
يكفي الشاهد إلى بيان الوقت والمكان شرح الملتقى للعلافي وفي التنقيح إذا تألفت الشهادة الدعوى ثم  
أعيد تأجيل مادام في المجلس ولم يبرح عنه وهو ظاهر الرواية (قوله وهذا أحد الأصول المتقدمة) نبه على عدم  
ما قبله لا بدغ وهم عدم أمثله بسبب كونه مفرغاً على ما قبله فانه لا تنافي كما قدمناه ولا خلافه أصل أيضاً كما  
علمته فتنبه (قوله فلا يدعى ملكاً مطلقاً) كان الانسب أن يرفع بقوله فلا يدعى اثنين وشهدا بألف اتفاقاً  
وجود التطابق معنى وهذا التعريف مشعر بما قاله في الجرح من أن اشتراط المطابقة بين الدعوى والشهادة إنما  
هو فيما كانت الدعوى شرطاً فيه كما قدمناه قريباً (قوله بسبب) حال من الضمير الجرحور العائد على الملك  
(قوله كسراء أو أوارث) تبع فيه الكثرة المشهورة كدعوى الملك المطلق كما في البحر وسبب كره الشارح  
بقوله قلب فلا يسقط هنالك كان أولى حتى (قوله قبلت الخ) توضيح المسئلة كما في القوائد الزينة ادعى  
ملكاً مطلقاً فشهدا بسبب وسأل القاضي المدعي هل هو هذا السبب الذي شهدوا به أم بسبب آخر فان  
قال بالسبب الذي شهدوا به تقبل والا لا كما في الخلاصة وهو محمل قوله قال في البحر وأشار المؤلف إلى أنموذاعه  
بسبب فشهدا بسبب آخر كالف من مبيع فشهدا بألف من مبيع معصوبه هلك لا تقبل كما في الخلاصة هذا  
إذا اختلفا فيه أم المقصود فإذا اتفقا فله كدعوى ألف كفالة عن فلان فشهدا بألف كفالة عن آخر فانها  
تقبل كما في الخلاصة أو بضاً وشهدا أنه أقر أنه كفه بألف عن زيد وقال الطالب نعمه أقر كذلك لكن كانت  
الكفالة عن خالدها أن يأخذ المال وتقبل الشهادة لاتفاقهما على المقصود فلا يضر باختلاف السبب  
ولو قال الطالب لم يقر كذلك أقر أنها كفالة لا تقبل لأن ما كذب بشهوه كذا في البرازية وكافي  
أسباب ملك العين كافي البرازية أيضاً قال والملك بسبب الهمة كالمالك بالشر أو كذا كل ما كان عقداً فهو حادث  
اه فقل هذا والداعي عن سبب بشر أم شهدا بانها ملكه بالهية تقبل اه مع زيادة وتغيير (قوله وعكسه لا)  
لكن في الخاتمة ادعى ديناً بسبب فشهدا بدين مطلق قيل لا تقبل والصحيح أنها تقبل وفي البرازية ادعى ألفاً  
ديناً فشهدا بدفع اليه ألفاً لا تدرى بأي جهة فقبل لا تقبل ولا أشبهه لا يقبل قال في الجرح مدعى داراً  
أو شراً أم شهدا على مطلق لا تقبل أي لا تقبل البيعة لأنهما شهدا بأكثهما ادعى المدعي لأنه ادعى ملكاً حاداً وأمهما  
شهدا على القديم وهما مختلفان فان الملك في المطلق يثبت من الأصل حتى يستحق المدعي بزيادته ولا كذلك

وهذا أحد الأصول  
المتقدمة (فلا يدعى  
ملكاً مطلقاً فشهد  
به بسبب) كسراء أو  
أرث (قبلت) لكونها  
بالألف مدعى قطاباً  
معنى كسراء (وعكسه)

في الملك الحادث وترجع الباعة بعضهم على بعض فصار غيرين والتوفيق متعذر لان الحادث لا يتصور  
 أن يكون قديما ولا القديم حادثا اه قال في الخاتبة والملك المطلق يظهر في حق الزائد وفي رجوع الباعة  
 بعضهم على بعض فصار كأنهم شهدوا له بالزائد قضاء فلا تقبل شهادتهم وأشار محمد في الكتاب المعنى آخر  
 فقال المدعي أقر بالملك لمن ادعى الشرائع ثم ادعى الانتقال الى نفسه بالشرع ولم يثبت الانتقال لانهم لم  
 يشهدوا بالانتقال فلا تقبل شهادتهم اه (أقول) وهذا المعنى الآخر يظهر وجه مسئلة قبول الشهادة  
 فيما لو ادعى الشرائع من مجهول وشهدوا بالملك (قوله بان ادعى بسبب) أي ادعى العين لا الدين بحر (قوله  
 لكونها بالاكثر) وفيه لا تقبل الا اذا وقع بحر (قوله قلت وهذا في غير دعوى ارث) لانه مساو للأك  
 المطلق على المشهور كما قدمناه قال في البحر وقد جعل المؤلف رحمه الله تعالى دعوى الارث كدعوى الشراء  
 والمشهور أنه كدعوى المطلق كذا في فتح القدير وجزم به في البرازيه اه (أقول) وكذا جزم به في الخلاصة  
 وقيد الدعوى بالاحتراف عن الدين فان فيه اختلافا وفي فتح القدير لو ادعى الدين بسبب القرض فشهد باطلاق  
 لا تقبل وفي المحيط ما يدل على القبول وعندى الوجه القبول لأن أولوية الدين لا معنى له بخلاف العين اه قال  
 الرمي قال في التاتارخانية ناقلا عن المحيط ولو ادعى على رجل ألف درهم وقال خمسة مائة منها من عبد اشترا مني  
 وقبضه وخمسة مائة منها من متاع اشترا مني وقبضه وشهد الشهود بالخمسائة مطلقا قبل الشهادة على  
 الخمسة مائة فهذا المسئلة تنصب على أن المدعي إذا ادعى الدين بسبب وشهد الشهود مطلقا أنه تقبل على الدين  
 وبه كان يقضي الشيخ الامام يظهر من الرغشاني والمسئلة ضربت من قبل اه وهو ما تفقده في فتح القدير اه  
 (قلت) وفي نور العين وقيل تقبل وهو الصحيح والفرق بين الدين والعين أن العين يحتمل الزائد في الجاهل وحكم  
 المطلق أن يستقر برؤائه والملك نسب بخلاف قصير بالسبب مكذ بالشهود المطلق بخلاف الدين لانه  
 لا يحتمل الزائد فلا كذب بافترقا اه وهكذا حرره من لا على التركا في مجموعته الكبرى (قوله ونتاج)  
 لان المطلق أقل منه لانه يفيد الأولوية على الاحتمال والنتاج على يقين ولو ادعى النتاج وشهدا على  
 الشراء لا تقبل لأن بوق المدعي فيقول نحتت عندى ثم بعتما ثم اشتريتهما تقبل كافي البحر وفي البحر  
 أيضا والحاصل أنهم إذا شهدوا ما كثر ما ادعى فان وقى المدعي قلت في المسائل كلها والارهاضا  
 بحفظه اه (أقول) أما قول الحراري النتاج وشهدا على الشراء لا تقبل الخ لانه في أن الشهادة  
 على الشراء شهادة على الملك بسبب وهو أقل من النتاج فتكون شهادة بالقل وقد مر أن الشهادة أقل  
 مما ادعى تقبل بالتوفيق ويظهر من كلامنا في أن الشهادة الأقل تقبل اذا صلح ذلك الأقل بيا للملأ ادعاء  
 فانه ذكر أولا أنه اذا ادعى دارا في يد رجل أنها له وشهدا أنه اشتراها من ذي الدار فثبت لان شهادتهم  
 بالأقل مما ادعى وما شهدوا به يصلح بيا للملأ ادعاء المدعي فانه لو قال ملكي لاني اشتريتها من ذي اليد نصح  
 ويكون آخر كلامه بيا للملأ ولا يخلاف ما اذا ادعى أولا النتاج وشهدا بالشرع من ذي اليد لا تقبل الآن  
 يوفق والافلا لان دعوى النتاج على ذي اليد لا يحتمل دعوى ملك حادث من جهة لانه لو قال هذه لاداة  
 ملكي النتاج من جهة ذي اليد لا يصح كلامه فلا يمكن أن يجعل آخر كلامه بيا للملأ ولا تقبل الشهادة  
 بدون التوفيق اه فتأمل وفي نور العين ولو ادعاء تناحاف هذا علق تقبل لافي عكسه لان دعوى المطلق  
 دعوى أولية الملك الاحتمال وشهادة النتاج أولية الملك اليقين فقتل شهدا كثر ما ادعاء قد رده هذه  
 المسئلة تدل على أنه لو ادعى تناحاف مطلقا يقبل لان عكسه ط ادعى تناحا وشهدا بسبب ترد في التاتارخانية  
 عاز بالنسب والشهادة بالنتاج بان يشهد بان هذا كان يسع هذه الناقة ولا يشترط ادعاء الشهادة  
 على الولادة كما في الهندية في باب تحمل الشهادة (قوله وشراء من مجهول) كما لو ادعى أنه ملكه اشترا من  
 رجل أو من زيد ولا يعرف وشهدوا على الملك المطلق فثبتا تقبل واظهار المساواة للملك المطلق لانه لما لم  
 يبين البائع صا رة لم يذكروا أنه ادعى الملك المطلق حيث لا قال في نور العين ما لو ادعى من مجهول بان يقول  
 شريتم من محمد أو أجد فيهم عن الملك المطلق يقبل لأن أكثر ما فيه أنه أقر بالملك لانه هو لم يبحر لانه أقر

بأن ادعى بسبب وشهدا  
 علق (لا) تقبل  
 لكونها بالاكثر كما  
 قلت وهذا في غير  
 دعوى ارث ونتاج  
 وشراء من مجهول

لجهول وهو باطل فكأنه لم يذكر الشراء قط قيل لا يقبل في الجهول أيضا لأنهم شهدوا بأكثر مما يدعيه  
 اه قال في البحر ترك المؤلف رحمه الله تعالى شرطين في دعوى الشراء (الاول) أن يدعي من رجل معروف  
 بأن يقول ملكي اشتريته من فلان وذكر شرائط المعرفة أما إذا قال ملكي اشتريته من رجل أو قال من محمد  
 والشهود شهدوا على الملك المطلق بقيل كذا في الخلاصة (الثاني) أن لا يدعي القبض مع الشراء فان ادعاهما  
 فشهدوا على المطلق تقبل وحكي في الفتح خلافا قيل لا تقبل لأن دعوى الشراء مع القبض دعوى مطلق الملك  
 حتى لا يشترط لصحة هذه الدعوى تعيين العدد وقيل لأن دعوى الشراء معتبرة في نفسها لا كالمطلق ألا ترى  
 أنه لا يقضي له بالزائد في ذلك وقد يجب أن يكون له أسباب متعددة لا حترزا عما إذا كان للالسبب واحد  
 فشهدوا بالمطلق تقبل كما لو ادعى أنها امرأته بسبب أنه تزوجها بكنا فشهدوا أنها منكوحته ولم يذكروا  
 أنه تزوجها تقبل ويقضى بهر المثل إذا كان بقدر المسمى أو أقل فإن زاد على المسمى لا يقضي بالزيادة كذا في  
 الخلاصة وأشار المؤلف إلى أن الملك المورخ أقوى منه ببلات تاريخ فلما راجع في دعوى المثل وأطلق شهوده لا تقبل  
 وفي عكسه المختار القول بكافي الخلاصة ولو ادعى الشراء أو رآه فشهدوا له ببلات تاريخ تقبل لأنه أقر وعلى القاب  
 لا تقبل ولو كان للشراء منهران فأرخوا شهرات تقبل وعلى القاب لا تقبل كذا في فتح القدير اه (أقول)  
 وذكره في الخلاصة أيضا ونظر ما الفرق بينه وبين ما قبله والذي ظهر لي أن الشهادة للملك المطلق بدون تاريخ  
 أقوى منه بعد عوام مؤرخة لانه بدون تاريخ يجهل الأول وفي الشهادة به زادة قال في البحر ومنه شراء  
 مع دعوى قبض فإذا انطاعها فشهدا على المطلق تقبل اه (أقول) لعل وجهه أن شهادة الشهود في الملك  
 المطلق إنما تنبئ على مشاهدة البين بما بحيث يقع في قلوبهم أنه ملكه وهذا لا ينافي إلا بعد القبض فان شهدوا  
 ولم يدع القبض يكون كذباً بالشهود تأمل (قوله واستثنى في البحر ثلاثة وعشرين) الأولى تقديم هذا  
 عند قول المصنف فإذا وافقتا قبلت والا كما فعل صاحب البحر وقال في بابها ادعى المدينون الإبقاء فشهدا  
 على إبراهيم الدين أو على الله حله يقبل ٢ (ادعى) الغصب فشهدا بالقرابة يقبل ٣ (ادعى) الكفيل  
 الإبقاء وشهدا على البراءة تقبل ولا يرجع الكفيل على الأصل ويرجع الطالب على الأصل كانه أبرأ  
 الكفيل وإبراء الكفيل لا يوجب إبراء الأصل ٤ (ادعى) عشرة آلاف فشهدوا له بمبلغ عشرة آلاف  
 تقبل لأن المبلغ في عرفنا هو القدر فاتهم يقولون قبضت مبلغ كذا أي قدره ٥ (ادعت) على زوجها أنه  
 وكل وكسب فلحقها وشهدا أنه طلقها بنفسه تقبل ٦ (ادعت) الطلاق فشهدا بالخلع تقبل لأن وجه  
 التوفيق يمكن ٧ (ادعى) المدينون الإبراء وشهدوا أن المدعى صالح المدعى عليه حال معلوم تقبل إن كان  
 الصالح يحنس الحق لحصول الإبراء عن البعض بالإسقاط ٨ (ادعى) عليه خمسة دنانير بوزن سمرقند وشهدوا  
 بها بوزن مكة تقبل إن تساوى الوزن أو وزن مكة أقل لا أكثر ٩ (ادعت) أنها اشتريت هذه الحارورة  
 من زوجها بعمرها وشهدا أن زوجها أعطاهما إياها مهرها من غير أن يجري العقد بينهما تقبل ١٠ (ادعى)  
 المدينون الأصيل إلى الدائن متفرقا وشهدوا لا يزال مطلقا أو حلة لا تقبل فالمستثنى ثلاثة عشر قلت إنما  
 يكون من ذلك يحنس لأن الأخيرين لكن ما ينافي في القروع صريح في ذكره قال وسياق قريباً مما  
 ذكرته منها أن يمتنع قوله وكذا في كل قول جمع مع فعل والأربعة الباقية هو الأيداع والغصب  
 والعارية والدون الثانية والعشرون الشراء من مجهول المذكورة في الشرح الثالثة والعشرون إذا ادعى  
 القبض مع الشراء فشهدا على الملك المطلق تقبل اه ثم اعلم أنه في الحقيقة لا يستثنى لأن الخليفة  
 المانعة أن يكون المشهودية أكثر في كل صورة قالوا بالمتنع إنما هو لكونه أكثر من المدعى وفي كل  
 موضع قالوا بالقبول مع صورة المخالفة فأنما هو لكون المشهود به أقل أو كان ذلك في حق الحارورة وطلاق  
 المرأة يعرف ذلك التأمل في كلامهم (قوله) وكذا يجب مطابقة الشهاداتتين لفظاً ومعنى أي عند ادعى  
 حقيقته ويكنى عندهما الاتفاق بالمعنى والمراد اتفاقهما لفظاً بطابق لفظهما على إفادة المعنى بطريق  
 الوضع لا بطريق التضمن فلما ادعى على آخر ما تدرهم فشهدوا واحد بدرهم وآخر بدعهمين وآخر بثلاثة

كما بسطه الكمال واستثنى  
 في البحر ثلاثة وعشرين  
 (وكذا يجب مطابقة  
 الشهاداتتين لفظاً ومعنى)



وأخر ياربعة وأخر خمسة لم تقبل عنده في شيء لعدم الموافقة لفظاً وعندهما بقضي ياربعة وكذا أن شهد  
أحدهما بالالف والأخر بالعين لم تقبل عنده وعندهما تقبل على الالف إذا كان المدعى بالعين وبأن  
تمامه قرياً (قوله الف الاثنين وأربعين مسألة الخ) أقول قد وجد في كثير من النسخ بل في عقب الوقف عند  
قبا هذه عن الزاهر سرداً ومع ذلك فهي ماله عن الأربعة المذكورة هيئات ما عني ما لو شهد أحدهما  
ببعض أو قرض أو طلاق أو عتاق والأخر بالاقرار به وأحببت ذكرها هنا لقائمة لا تخفى قال في الجمر  
ونخرج عن ظاهر قول الإمام مسائل وإن أمكن رجوعها إليه في الحقيقة (الأولى) شهد أحدهما أنه عليه  
ألف درهم وشهد الآخر أنه أقبله بالف درهم تقبل اه كذا في العدة وهذا قول أبي يوسف وجه الصدر  
وقال لا تقبل ومثلها كافي خزانة الأكل إذا شهد أحدهما بالطلاق والأخر بالاقرار به وزاد في الولو الحصة ما لو  
شهد أحدهما على قرض ما قدره والآخر على الأقرار بذلك ط (الثانية) ادعى كحطقة فشهد  
أحدهما بأنها حيد والآخر بدية والدعوى بالأفضل بقضي بالآل (الثالثة) ادعى ما تمدينار فقال  
أحدهما نيسابور والأخر بخاريه والمدعى بالنيسابور به وهي أجود بقضي بخاريه بلا خلاف  
ينقل ومثلها ما لو شهد أحدهما بالف بيض والآخر بالف سود والمدعى بالفضل تقبل على الأقل ووجهه  
في المسائل الثلاث أنهما اتفقا على الكمية وانفرد أحدهما بناديه وصف ولو كان المدعى بالفضل لا تقبل  
الآن وفق بالأبراء وتعامه في فتح القدير (الرابعة) مسألة الهبة والعطية أي لو اختلف الشاهدان فقال  
أحدهما وهبوا لثاني أعطاه ولا يشترط في الموافقة لفظاً أن يكون بعين ذلك بل بما فيه أو مراد فصح  
لو شهد أحدهما الهبة والأخر بالعطية يقبل كاتقوله سيدي الوالد رحمه الله تعالى وحيداً لا وجه الاستثناء  
لكن ما قدمناه أول المستنبات من كلام الجمر وقد خرج عن ظاهر قول الإمام الخ وحيداً لا استثناء مني على  
ظاهر قول الإمام لأعي ما هو التحقيق في المقام كما قلنا لجوى (الخامسة) مسألة النكاح والترخيص  
وقدمناهما أي لو اختلفا في لفظ النكاح والترخيص وفيهما تقدم في التي قلنا (السادسة) شهد أحدهما أنه  
جعلها صدقة متوقفة أدا على إنز بدلت غلبتها وشهد آخر أن إنز نصفها تقبل على الثلث والباقي  
للمساكن كذا في أرواق الخصال وهكذا الحكم لو شهد أحدهما بالكل والأخر بالنصف فإنه بقضي  
بالنصف المتفق عليه جوى ومجمله ما إذا كان المدعى بالأكثر والأقرين كون المدعى عليه يقر بالوقف  
ويشكر الاستحقاق أو يشكرهما وأقيم البينة عا ذكر ط (السابعة) ادعى أنه باع سبع أوقاف فشهد  
أحدهما به والأخر أن المشتري أقر بذلك تقبل كافي الفتن لأن في البيع يتخلف لفظ الإنشاء ولفظ الأقرار  
ولا خصوصية لبيع الوقف ولا للبيع بل كل قول كذلك فإذا شهد أحدهما بالبيع والأخر بالاقرار به تقبل كما  
في جامع الفصولين بخلاف الفعل كافي به أيضاً والنكاح كالفعل اه (الثامنة) شهد أحدهما أنها جارية  
والآخر أنها كانت له تقبل كافي الفتن أيضاً لأن الأصل بقاء ما كان على ما عليه كان (الثاسعة) ادعى ألفاً  
مطلقاً أي غير مقيد بقرض ولا ودعة فشهد أحدهما على إقراره بالف قرض والأخر بالف ودعة تقبل فإن  
ادعى أحد الاثنين لا تقبل لأنه أكذب شاهد كذا في البرازية بخلاف ما إذا شهد أحدهما بالف قرض والأخر  
بالف ودعة فإنها لا تقبل ولعل وجهه أن القرض فعل والأديان فعل آخر بخلاف الشهادة على الأقرار بالقرض  
والأقرار بالودعة فإن الأقرار بكل منهما قول وهو جنس وأخذوا المقرب وإن كان حسن لكن الودعة مضمونة  
عند الانكسار والشهادة بما قامت بعد الانكار فكانت شهادة كل منهما قائمة على إقراره بما وجب الضمان  
تأمل ثم رأيت في البرازية على بقوة لاتفاقهما على أصل اليمينه ألف وقد جدد فصار ضمناً (العاشرة)  
ادعى الأراء فشهد أحدهما به والأخر على أنه وهبه أو تصدق عليه أو حله خازن بخلاف ما إذا شهد  
أحدهما على الهبة والأخر على الصدقة لا تقبل كذا في البرازية (الحادية عشرة) ادعى الهبة  
أي أن الدائن وهبه فشهد أحدهما بالبراة والأخر باللهية وأنه حله غفار (الثانية عشرة) ادعى  
الكفيل الهبة فشهد أحدهما بها والأخر بالبراء جازو ثبت البراءة لا الهبة لأنه أقلها فلا يرجع الكفيل

الاف الاثنين وأربعين  
مسألة مسبوطة في البحر

على الأصل وهما في البرازية أي لأن إبراء الطالب للكفيل لا يجبر جوع الكفيل على الأصل يختلف  
 هيئة الطالب الكفيل فافهم (الثالثة عشرة) ادعى رجل عبدًا في يد رجل فأنكر المدعي عليه فشهد أحدهما  
 على إقراره أنه أخذ منه العبد والآخر على إقراره بأنه أودع منه هذا العبد تقبل للاتفاق على الإقرار بالاختلاف  
 (الرابعة عشرة) شهد أحدهما أنه غصب منه والآخر أن فلان أودع منه هذا العبد بقضي للمدعي ولا يقبل  
 من المدعي عليه بينة بعده لأن الشاهدين شهدا على الإقرار بالاختلاف لكن يحكم بالودعة أو لاخذ مفردا  
 (الخامسة عشرة) شهد أحدهما أنها ولدت منه والآخر أنها حملت منه تقبل للاتفاق على الحمل منه  
 وصورتها فيما لو على طلاقها على الحمل فإن الولادة لازمها الحمل فقد اتفق الشاهدان عليه ولا يصح تعليقها  
 على الولادة فإن الحمل قد لا تلد لموتها أو موت الوالد في بطنها فافهم (السادسة عشرة) شهد أحدهما أنها ولدت  
 ذكرًا وقال الآخر أنني تقبل كذا في البرازية وهذه من حد سمع التي قبلها في التصور فلا تناسب أن يذكر بدلها  
 ما في البرازية يشهد أحدهما أنه أقر أنه غصب من فلان كذا والآخر أنه أقر بأنه أخذ منه تقبل (السابعة  
 عشرة) شهد أحدهما أن المدعي عليه أقر أن العبد المدعي والآخر أنه سكن فيها تقبل أي أن المدعي سكن فيها  
 فهي شهادة بثبوت المدعي عليها الأصل في البذل المالك فقد وافق في الأولى تأمل (الثامنة عشرة) أنكر اذن  
 عبده فشهد أحدهما على أنه أنذن في النياب والآخر أنه أذن له في الطعام تقبل لأن الاذن في نوع يصح  
 الأنواع كلها لا يخصص بنوع كاذ كوفي المأذون بخلاف ما إذا قال أحدهما أنه نصر يحيا وقال الآخر  
 رأيي يصح ويشترى فسكت لا يقبل (التاسعة عشرة) اختلف شاهدا الإقرار بالمال في كونه أقر بالعربية  
 أو بالفارسية تقبل بخلافه في الطلاق قال في الأشياء والأصح القبول فيهما (العشرون) شهد أحدهما أنه  
 قال لعبده أنت حر وقال الآخر قاله أزدى تقبل لأن أزدى كلمة فارسية معناها حر (الحادية والعشرون)  
 قال لأمرأة إن كلمت فلان فانت طالق فشهد أحدهما أنها كلمته غدوة والآخر عشاء فطلقت لأن الكلام  
 يشكر فيمكن أنها كلمته في الوقتين (الثانية والعشرون) أن طلقته فعبدي حر فقال أحدهما طلقها اليوم  
 وقال الآخر طلقها أمس أي في اليوم الذي قبل يوم الشهادة لا قبل يوم التعلق يقع الطلاق والعقاق لأن  
 المعلق عليه طلاق مستقل (الثالثة والعشرون) شهد أحدهما أنه طلقها ثلاثا فتوالا آخر أنه طلقها اثنتين  
 التة بقضي بطلقين وعلى الرجعة لأنه لا يحتاج إلى قوله التة في ثلاث لأن الثلاث طلاق بائن فقلوه التة لغو  
 فكانت له مذكرة وانفرد به كراهة الشاهد الثاني فصار الاختلاف بين الشاهدين في مجرد العدد وقد اتفقا  
 على الثنتين فقبضي بهما وتلقوا الثالثة لانفراد أحدهما بكلمة اللفظ التة لثلاث فلذا كان الطلاق رجعا  
 فافهم لكن إظهار أن قبول الشهادة هنا سني على قول محمد لأنه في البرازية يقرأ اليه وعند أبي حنيفة  
 لا تقبل أصلا لما في الجبر عن الكافي شهد أحدهما بالقول والآخر باليمين لم تقبل عنده وعندهما تقبل  
 على ألف إذا كان المدعي يدعي ألفين وعلى هذا المائة والمائتان والطفقة والطفقتان والطفقة والثلاث ثم  
 ذكر في الجبر بعد ورقة مستدر كافي ما في البرازية أن ما في الكافي هو المذهب (الرابعة والعشرون) شهد  
 أحدهما أنه اعتق بالبري والآخر بالفارسي تقبل للاتفاق في المعنى وهي مكرمة مع المسئلة العشرين  
 (الخامسة والعشرون) اختلفا في مقدار المهر بقضي بالقل بالبرازية لكن في جامع الفصولين شهدا  
 ببيع أمانة أو طلاق أو عتق على مال واختلفا في قدر البذل لا تقبل إلا في النكاح ويرجع في المهر إلى مهر  
 المنزل وقال لا تقبل في النكاح أيضا اه قلت وإظهار أن هذا فيما إذا أنكر الزوج النكاح من أصله وكذا  
 البيع ونحوه وما ذكر في الجبر فيما إذا اتفقا على النكاح واختلفا في قدر المهر ونحوه عدم القبول في البيع  
 ونحوه وإن العقد بالفسخ لا غير العقد بالفسخ وكذا النكاح على قولهما وعلى قوله باستثناء النكاح إن المال  
 فيه قيمه قصودا يصح بدون ذكر مختلف البيع ونحوه ينبغي أن يكون ما ذكره من الجبر على الخلاف  
 المار تعلق الكافي (السادسة والعشرون) شهد أحدهما أنه وكله بمصومة مع قلان في دار سماء وشهد  
 الآخر أنه وكله بمصومة فية وفي من آخر تقبل في دار اجتماع عليه أي فيما اتفق عليه الشاهدان من المصومة

في دار كذا دون ما زاده الا خراذ الو كالة تقبل التحصيل وفيما اتفق عليه الشاهدان تثبت الو كالة لانما  
تفريده أحدهما فلا يدعي وكالة معينة فهذا أحدهما بما والا خرو كالة عامة ينبغي ان تثبت المعينة (السابعة  
والعشرون) شهد أحدهما بأنه وقف في حصته والا خرا به وقف في مرضه قبل ان يشهد بان الوقف بات الآن حكم  
المرض ينقض فيما لا يخرج من الثلث وبهذا لا تنتج الشهادة كالمشهد أحدهما وقف ثلث أرضه  
والا خرا أنه وقف ربعها كذا في جامع الفصولين من كتاب الوقف من أحكام المرضى قال في الاستعفاء ثم ان  
خرجت من ثلث ماله كانت كلها وقفًا والا فوقفها عليه وقال أحدهما وقفها في حصته وقال الا خرا جعلها وقفًا  
بعد وفاته لم تقبل وان خرجت من الثلث لان الثاني شهد بانها وصية وهما مختلفتان اه (الثامنة  
والعشرون) لو شهد أنه أوصى له يوم الخميس والا خرا أنه أوصى له يوم الجمعة ماتت لثما كلام لا يختلف بزمان  
ويمكن كذا في وصا الاول الو الحية (التاسعة والعشرون) ادعى ما لا يشهد ان المحتال عليه حال غير يومه المال  
وشهد الا خرا أنه كفل عن غير يومه المال تقبل كذا في الفتية (صورتها) ادعى ز يدعي عن عمرو ما قام ز يد  
شاهد ز شهد أحدهما أن عمر احمال عليه يعني أن دأته أحمال ز يداعله ماله عليه من الدين وشهد الثاني  
أن عمر ا كفل عن مديون ز يد هذا المال وحاصله أن المال على عمرو غير أن أحد الشاهدين شهد أن المال  
لزمه بطريق أو الحالة عليه والا خرا شهد أن المال لزمه بطريق الكفالة يقضى بالكفالة لثما الاكل لكن هذا  
التصوير لا يوافق عبارة البصر والموافق لها ما لو كان ز يدعي عمرو ألف مشلا فأل عمرو ز يدان ألف على بكر  
ودفعها بكر ثم ادعى بها بكر على عمرو وشهد أحد الشاهدين بما ذكر وشهد الا خرا أن بكر ا كفل عمرو ابذنه  
وأنه دفع ألف ل ز يد لكن عبارة الفتية ادعى ما لا يشهد أحدهما أن المحتال عليه احمال عن غير يومه المال  
والخوافير يطلق على الدائن وهو المراد الاول وعلى المديون وهو المراد الثاني وعلى هذا فغيره في كلام  
البصر بارق فاعمل حال والمراد به عمرو والمديون لأنه الحمل ز يد على بكر وهذا معنى قول الفتية أن المحتال عليه  
احتمل عن غير يومه أن بكر اقبل الحوالة عن غير يومه عمرو (الثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بكذا الشهر  
وشهد الا خرا بالبيع ولم يذكرا لاجل تقبل (الحادية والثلاثون) شهد أحدهما أنه باعه بشرط الخيار ثلاثة  
أيام ولم يذكرا الا خرا خيار تقبل فهما في هذه المسئلة والتي قبلها لكن في التي قبلها صرح بقوله تقبل فلا  
حاجة الى قوله فهما والمراد به بثب البيع وان لم يثبت الاجل والشرط كذا كر الزلي في باب التحالف  
(الثانية والثلاثون) من وكالة منية الفتى شهدوا أحدهما وكله بالخصومة في هذه الدار عند قاضي البصرة  
وأخر قال عند قاضي الكوفة جازت شهادتهما على أصل الو كالة بالخصومة (الثالث والثلاثون) في أدب  
القضاء للخصاف من باب الشهادة بالو كالة شهد أحدهما أنه وكله في القبض والا خرا أنه خرا تقبل لان  
الجارية الو كالة سواء والجرى الو كيل سواء فقد اتفق الشاهدان في المعنى واختلفا في اللفظ وأنه لا يمنع  
قال في الصحاح في باب الألف المقصور والجرى الو كيل والرسول (الرابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله  
بقبضه والا خرا أنه سلطه على قبضه تقبل (الخامسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والا خرا أنه  
أوصى له بقبضه في حياته تقبل لان الوصاية في الحياة وكالة كيان الو كالة بعد الموت وصاية كاصر خوا به  
فالمراد بالوصاية هنا الو كالة حقيقة لتقيدها بقوله في حياته فانهم (السادسة والثلاثون) شهد أحدهما أنه  
وكله بطلب دينه والا خرا بنقاضه تقبل (السابعة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والا خرا بطله  
تقبل (الثامنة والثلاثون) شهد أحدهما أنه وكله بقبضه والا خرا أنه أمره بأخذه وأزله لئلا خذ تقبل  
وهي في أدب القضاء وما قبلها (التاسعة والثلاثون) اختلفا في زمن إقراره بالوقف تقبل قال في جامع الفصولين  
لما اختلف الشاهدان في زمان أو مكان أو انشاء وإقرار بان شهد أحدهما على انشاء والا خرا على إقرار وان كان  
هذا الاختلاف في فعل حقيقة أو حكاي بمعنى في تصرف فعل بكتابة ونعصب أو في قول ملحق بالفعل كدكاح  
لتضمنه فعلا وهو احضار الشهود مع قبول الشهادة وان كان الاختلاف في قول محض كبيع وطلاق وإقرار  
وابرامو يحجر أو في فعل ملحق بالقول وهو القرض لا يمنع القبول وان كان القرض لا يتم الا بالفعل وهو

التسليم أن ذلك محمول على قول المقرض أقروا فصار كطلاق ومحرر وبيع اه (قلت) ووجهه ان القول اذا تكرر فلوله واحد ولم يختلف الفعل والاطلاق الاقرار يفيد أن الوقف غريب (الاربعون) اختلاف في مكان اقراره تقبل (الحادية والاربعون) اختلاف في وقفه في حقه وفي مرضه تقبل وهي مكررة مع السابعة والعشرين (الثانية والاربعون) شهد أحدهما بوقفها على زيد ولا خر على عمر وتقبل وتكون وقفا على الفقراء لاتفاق الشاهدتين على الوقف وهو صدقة انتهى ما في الجمع من زيادة من حاشية سدي الوالد وجهه الله تعالى (أقول) وتقدم في آخر الوقف ما زاد الشيخ صالح ابن المنصف رحمه الله تعالى فأرجع اليه (قوله تركها خشة التطويل) يعني ههنا ولا تفقد كرها في آخر الوقف (قوله بطريق الوضع) أي بعينه المطابق وهذا جعله الزيلعي تفسير الموافقة في اللفظ حيث قال والمراد بالاتفاق في اللفظ تطابق اللفظين على افادة المعنى بطريق الوضع لا بطريق التضمن حتى لو ادعى رجل مائة درهم فشهد شاهد درهم وآخر بدرهم وآخر بثلاثة وآخر بأربعة وآخر بخمسة لم تقبل عند أي حنفية فوجه الله تعالى لعدم الموافقة لفظا وعندهما يقضى بأربعة اه والذي يظهر من هذا أن الامام اعتبر توافق اللفظين على معنى واحد بطريق الوضع وان الاماميين كتبوا بالموافقة المعنوية ولو بالتضمن ولم يشترط المعنى الموضوع عليه كل من اللفظين وليس المراد أن الامام اشترط التوافق في اللفظ والتوافق في المعنى الوضوي والا شكل ما نزع علمه من شهادة أحدهما بالشكح والآخر بالتزويج وكذا الهبة والعتبة فان اللفظين فيها مختلفان ولكنهما توافقان معنى واحد فلهذا كل منهما بطريق الوضع ويدل على هذا التوفيق أيضا ما نقله الزيلعي عن النهاية حيث قال ان كانت المخالفة بينهما في اللفظ دون المعنى تقبل شهادته وذلك بخلاف ما يشهد أحدهما على الهبة والآخر على العتبة وهذا لان اللفظ ليس بمقصود في الشهادة بل المقصود ما تضمنه اللفظ وهو ما صار اللفظ عاملا عليه فاذا وجدت الموافقة في ذلك لا تضرب المخالفة فيما لوها قال هكذا ذكره لم يخل فيه خلافا انتهى وهذا بخلاف الفرع السابق الذي نقلناه عنه فان النجاسة معناها المطابق لا يدل على الاربعية بل تضمنها والذم يقبله الامام وقبلها صاحباه لكفاهما بالتضمن (والحاصل) أنه لا يشترط عند الامام الاتفاق على لفظ بعينه بل ما بعينه أو بمرادفه ويقول صاحب النهاية لان اللفظ ليس بمقصود حرامه ان التوافق على لفظ بعينه ليس بمقصود لا مطلقا كما نرى فافهم (قوله لا التضمن) هذا كما كيد لقله يجب مطابقة الشاهدتين أي دلالتهما على المعنى مطابقة وهي دلالة اللفظ على تمام معناه والتضمن دلالة على جزء المعنى (قوله واكتفاء) أي الصاحبان بالموافقة المعنوية فيجوز بالاقول في مسئلة الالف والالفين والمائة والمائتين والطفقة والثلث فان قيل يشكل على قول الكل ما لو شهد أحدهما أنه قال لها أنت خلية والآخر أنت برة لا يقضى بينونة أصلا مع اذ ادتهما معناها وأجب بمتع الترادف بل هما متباينتان لعينين يلزمهما لازم واحد وهو وقوع البيونة والتباينات قد تشرك في لازم واحد فاختلا فهما ثابت في اللفظ والمعنى فلما اختلف المعنى منهما كان دليل اختلاف يحملهما فان هذا يقول ما وقعت البيونة الا بوصفها بخلية والآخر يقول ما وقع الا بوصفها بيرة والا فم يقع البيونة في اللفظ والافهم في المعنى البيونة وتعمامي في القنع (قوله ولو شهد أحدهما بالشكح الخ) أشار بذلك الى أنه لا يشترط عند الامام في الموافقة أن تكون بعين اللفظ بل بعينه أو مرادفه كاذكر ان لا من الشكح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدثين على المعنى الذي اردنا وذلك رجعت مسائل من المستنبات الى هذا (قوله لا اتحاد معناها) أي مطابقة فصار كان اللفظ متحدا يضافا فافهم هذا التعليل يصلح لقوله ما يقول الامام أيضا لما مر آتفان أن يعبر بالاتحاد ولو مرادفا اللفظ في قال ههنا التعليل لا يظهر الا على قولهما فغير ظاهر فتدبر فان قلت شرط في المتن الاتحاد لفظا ومعنى أن يكون كل لفظ دالا على ذلك المعنى بطريق الوضع لا التضمن والمراد بالموافقة المعنوية غير الكافية لقبول أن يدل أحبا لفظين على المعنى المشهود به بالمطابقة والآخر بالتضمن فقوله هنا لاتحاد معناها فاذان كلامن الشكح والتزويج يدلان على المعنى المشهود به بالمطابقة فكانا متحدثين لفظا ومعنى على المعنى الذي عناه

وراد ابن المنصف في حاشيته على الاشياء ثلاثة عشر آخر تركها خشة التطويل (يطريق الوضع) لا التضمن واكتفاء بالموافقة المعنوية قالت الأئمة الثلاثة (ولو شهد أحدهما بالشكح والآخر بالتزويج قبلت لاتحاد معناه)

(وكذا الهبة والعطية  
ونحوهما) ولو شهد  
أحدهما بألف والاخر  
بألفين أو مائة ومائتين  
أو طلبة وطلعتين أو  
ثلاث (ردت) لاختلاف  
العنين (كولو ادعى  
غصباً أو قتلًا فشهد  
أحدهما به والاخر  
بالاقرار به) لم تقبل  
ولو شهدا بالاقرار به  
قبلت (وكذا) لا تقبل  
في كل قول جمع مع  
فدل) بأن ادعى ألفاً  
فشهد أحدهما بالرفع  
والاخر بالاقرار بها  
لا تسمع للجمع بين قول  
وفعل قسمة الا اذا اجتبا  
لفظاً كشهادة أحدهما  
بيع أو فرض أو طلاق  
أو عتاق والاخر  
بالاقرار به فتقبل لاجتماع  
صيغة الانشاء والاقرار  
ففيه يقول في الانشاء بيعت  
واقترض وفي الاقرار  
كنت بيعت واقترضت  
فرفع القبول بخلاف  
شهادة أحدهما بقتله  
عبد أسيف والاخر به  
يسكن لم تقبل لعدم  
تكرار الفعل بتكرار  
الصفة ومحيط وشرب لالة  
(وتقبل على ألفي)  
شهادة أحدهما بألف

بذلك كما قدمنا الاشارة اليه سابقاً (قوله وكذا الهبة الخ) أي لان الكل يؤذن بالتبع بخلاف مالوشهد  
أحدهما بأنه دفع على وجه الامانة والاخر اقتصر على لفظ اعطاه لان الثاني وهو اعطى يدل على التبع فلا  
يضره التفریط بخلاف الأول وهو دفعه أمانة وقوله ونحوهما أي من كل لفظين دل على معنى واحد بالطائفة  
فان الاختلاف فيها لا يمنع القبول كما اذا ادعى الابراء فشهد أحدهما به والاخر على أنه وهبه أو تصدق  
عليه أو ملكه منه (قوله ردت) هذا هو المذهب وقيل يقضى بالطلاق بالأقل انفاً قاله انا بنيت الا لكان  
لم يثبت ما في الضمن من الألف حموى (قوله لاختلاف العنين) أي بالمعنى الذي قدمه لان دلالة اللفظين على  
المعنى بالطائفة بسمه اتحاد اللفظ ومعنى ودلالة أحد اللفظين بالتضمن بسمه اتحاد المعنى فقط (قوله لم  
تقبل) وجه عدم القبول أن اختلافهما في الانشاء والاقرار وقع في الفعل فتح قبول الشهادة وهذا بخلاف  
مالوشهد أحدهما بالبيع أو الفرض أو الطلاق أو العتاق والاخر بالاقرار به فانها تقبل لان صيغة الانشاء  
والاقرار في هذه التصرفات واحدة فانه يقول في الانشاء بيعت واقترض وفي الاقرار كنت بيعت واقترضت فلم  
يتم قبول الشهادة بمحط ط قال الرمي ذكر في باب اختلاف الشهادات من شهادات الجامع وليس  
الاختلاف بين الشاهد من عتقة الاختلاف بين الدعوى والشهادة لان شهادة الشاهد ينبغي أن تكون  
كل واحدة منهما مطابقة للآخرى في اللفظ الذي لا وجه خلا في المعنى أما المطابقة بين الدعوى والشهادة  
فنبغي أن تكون في المعنى خاصة ولا عبرة للفظ حتى لو ادعى الفصيص وشهد أحدهما على الفصيص والاخر على  
الاقرار بالغصب لا تقبل ولو شهدا على الاقرار بالغصب تقبل وتعامه في الفصول العمادية اه وفي جامع  
الفصولين ادعى قتلاً وشهد به واخر أنه أقر به ترد الاقرار بشكر لا القتل قال الرمي في حاشيته عليه أقول  
فلو انفقاع في الشهادة بالاقرار كما هو ظاهر وقد صرح به في التتارخانية عن المحط قال بعد أن رخص للمحط  
وصور المسئلة وإذا شهد أحدهما على اقراره بقتله عد ابالسف وشهد الاخرى اقراره بقتله عد  
بالسكين فقال ولي القتل انه أقر بما قال ولكنه والله ما قتله الا بالسيف وقال صدق ما جعنا ولكنه والله ما قتله  
الا بالرمح فهذا كله سواء ويقض من القاتل اه تدبره هذا وقد صرح أيضاً في شرح الفرز بالمسئلة فقال  
بعد ما ذكر المسئلة التي هنا بخلاف ما اذا شهدا بالاقرار به حيث تقبل انتهى (قوله ولو شهدا بالاقرار به  
قبلت) مقتضاه لا يضر الاختلاف بين الدعوى والشهادة في قول مع فصل بخلاف اختلاف الشاهد  
بذلك لان الموافقة المعنوية يكفي بها بين الشهادة والدعوى وأما بين الشهادتين فلا بد من الموافقة في اللفظ  
والمعنى عندنا يحنف رحمه الله تعالى وتقبل عندهما هما (قوله وكذا لا تقبل في كل قول جمع مع فدل) بأن  
يكون القول من أحدهما والفعل في لفظ الاخر (أقول) ومن ذلك ما ذكر في جامع الفصولين من الفصل  
الحادي عشر من اختلاف الدعوى والشهادة ولو شهد أحدهما بنكاح والاخر باقراره لا يقبل كل نصيب  
وسنه ادعى رعتا فشهدا بمعاينة الفحص وشهد آخر أن الراهن أقر بقض المهرين لا يقبل ومنه شهد أحدهما  
أن المدعي بيد المدعى والاخر أنما أقر أنه يده لا يقبل ولو شهد أحدهما بانادعه والاخر أنه أقر بانادعه فعلى  
قياس الغصب لا تقبل اه (قوله لا تسمع للجمع بين قول وفعل) بخلاف ما اذا شهد أحدهما بألف المدعى على  
المدعي عليه وشهد الاخر على اقرار المدعي عليه بألف فانه يقبل لانه ليس بجمع بين قول وفعل فانه يسكن  
الوادع من ملاعى (قوله الا اذا اجمعا لفظاً) الظاهر أن الاستثناء منقطع لانه لا فعل مع قول في هذا الصدد بل  
قول لان الانشاء والاقرار به كل منهما قول بدليل قول الشارع بعدم سطر لاجتماع صيغة الانشاء الخ (قوله  
يسمع الخ) هذا لا ريب كالتقبل مع اختلاف الشاهد ففيه أيضاً من الثلاثة والعشرين المستتقة في البحر  
المقدمة التي لا يشترط فيها موافقة الدعوى الشهادة بأن ادعى البيع ونحوه وشهدا بالاقرار وقبضنا الاشارة  
اليه (قوله فتقبل لاجتماع صيغة الانشاء والاقرار) أي باعتبار أن صيغة الاقرار والافيهان زيادة لفظ كنت  
ولا حاجة الى اثبات لفظ كنت لانه يقول في الاقرار بيعت ونحوه بمدى الاخبار ط (قوله لعدم تكرار  
الفعل) أي الواحد وهو القتل هنا لعدم إمكان تكرره (قوله محيط وشرب لالة) الاولى شرب لالة

عن الحيط فانه نقله عنه **(قوله بالف ومائة)** بخلاف العشر والخمسة عشر حيث لا تقبل لان امر ك كالالفين  
اذ ليس بينهما حرف العطف ذكر ما شارح أي الزلمي بحروطين في هذا المسئلة وفي المسئلة السابقة يقتضي  
في السابقة أنه لو شهد أحدهما بالف والاخر بالف وألف على طريق العطف تقبل في الف اتفاقا اذا ادعى  
الاكثر أو وقف في دعواه بالالف ثم أراد صاحب الكافي وغيره العشر وخمسة عشر كما قدمنا في صدر العبارة من  
أنها لا تقبل فيها وفي الفتنة ينبغي أن تقبل **(أقول)** هو الاشبه لان العاطف مقدره وذلك بنى والمقدر  
كالمفوض بخلاف التثنية ولأن جر لفظه يدل على جر معناه اذ ليس هو على هذا وقد هرح بخلافه في الترازية  
وهو محل تأمل كالأختي وقول الحر حث لا تقبل أي شهادة مثبت الزيادة لان المدعي الخ الا اذا وفق المدعي  
فحينئذ تقبل لما سبق فظهر أن الشهادة لو كانت بأكثر من المدعي به لا تقبل بلا توفيق ولا يكفي إمكانه بل لا بد  
منه للقول وأما اذا كانت بأقل منه تقبل **(قوله ان ادعى المدعي الاكثر)** أطلقه فمحمل من مائة إلى تسعمائة  
فقول المصنف على ألف في ألف ومائة مثال من جملة الامثلة لم يخص به شمول الاكثر وعومنه هنا **(قوله)**  
**(لا الاقل)** فلا تقبل لان المدعي اكذب من شهد بالزيادة والفرق بين هذا وما تقدم ما اذا شهد بالف واثنين  
فانهم اهانته متفقان على ألف في شهادة أحدهما بالف والاخر بالف ومائة وفيما تقدم غير متفقين في شهادة  
أحدهما بالف والاخر على الفين كذا في صدر الشريعة **(قوله الان يوق)** أي المدعي كأن يقول كان لي  
عليه كاشه بالآلة أو زفاني كذا في غير ذلك فانها تقبل للتصريح بالتوفيق \* وعلم من ذلك أن احوال من يدعي  
أقل المال ان اذا اختلفت الشهادة لا يخلو عن ثلاثة ما أن يكذب الشاهد بالزيادة أو يسكت عن التصديق  
والتوفيق أو يوق وجواب الأولين بطلان الشهادة والقضاء دون الاخر كافي العناية وفي الجرح ولا يحتاج  
هنا إلى اثبات التوفيق بالبيئة لانه يتم به بخلاف ما ادعى الملك بالشراف وشهدا بالبيئة فانه يحتاج لاثباته بالبيئة  
**(قوله وهذا في الدين)** أي اشتراط الموافقة بين الشهادتين لفظا بحسب الوضع في الدين الخ فاسم الاشارة  
راجع الى ما علم من الامور السابقة **(قوله تقبل على الواحد)** أي الذي عينه أحدهما **(قوله وفي العقد)**  
لا تقبل قال في الجرد ذكر علاء الدين السمرقندي أن الشهادة تقبل في مسئلة الكتاب لان التوفيق يمكن  
لان الشراء الواحد قد يكون بالف ثم يصير بالف وخمسة مائة فقيدا اتفاقا على شراء واحد بخلاف ما لو شهد  
أحدهما بالف فدرهم وشهد الاخر بمائة دينار لان الشراء لا يكون بالف فدرهم ثم يصير بمائة دينار اه  
وهو يجب منه فان المسئلة تصح بمحمد في الجامع الصغير وقد أجاب في العناية عن دليله بأنه اذا اشترى بالف ثم  
زاد خمسمائة لا يقال اشترى بالف وخمسمائة فلهذا ياخذ الشفيع بأصل الثمن انتهى **(قوله سواء الخ)**  
وسواء كان المدعي البائع أو المشتري **(قوله عزمي زاده)** ليس هذا في كلامه بل هي عبارة الدرر ولم يكتب  
عليها عزمي شيئا **(قوله أو كتابت على ألف)** هذا شامل لما اذا ادعاه العيد وأنكر المولى وهو ظاهر لان  
مقصوده هو العقد ولما كان المدعي هو المولى كما زاده صاحب الهداية على الجامع قال في الفتى لان دعوى  
السيد المال على عبده لا تصح اذ لا در له على عبده الا بواسطة دعوى الكتابة فيصرف انكار العبد الى العلم  
بأنه لا يتصرف له عليه ودن الآية والشهادة ليست الا لاثباتها وفي البحر والبتين وقيل لا تفيد بينة المولى لان  
العقد غير لازم في حق العبد فكيف يمكنه التفسير بالتعجز اه وحزم هنا القيل العنى وهو موافق لما بينهم  
من عبارة الجامع أقام السيد في الدرجه الله تعالى زجعة واسعة **(قوله ويرد)** قدمنا قريبين علاء الدين  
السمرقندي أن الشراء الواحد قد يكون بالف الخ وأن المسئلة نص عليها بمحمد في الجامع الصغير بخلاف  
المقول ليس محل التخرج وكون المدعي البائع كذلك من غير فرق كافي الشروح معتبر ماذا الزيادة كالحط كما  
سبق في كتاب البيع فلا يصح القول بالقبول في الشراء دون البيع على أن هذا التخرج ليس يصحح اذ لو صح  
لزم القضاء ببيع بلا عزم لانه لم يثبت أحد الثمين بشهادتهم فاعتقوا لمخصوصة كما كانت كافي الفتح نعم لو صرح  
بالتوفيق ينبغي أن تقبل على الاقل ولم أر من صرح به فحينئذ يحمل عليه ما نقل عن السمرقندي تدبر **(قوله)**  
وهو يختلف أشار إلى أنها لو شهدا بالشراء لم يقبل الثمن لم تقبل وعما في البحر وقال الخياط الزلمي في حاشيته

و) الاخر (بألف ومائة ان ادعى المدعي  
الاكثر لا الاقل الا ان  
يوفق باستيفاء أو إبراء ابن  
كالم وهذا في الدين (وفي  
الحين تقبل على الواحد  
كالم يشهد واحد ان  
هذين العبدين له وآخر  
أن هذا قبلت على  
العبد (الواحد) الذي  
اتفقا عليه اتفاقا بدر  
وفي العقد لا تقبل  
مطلقا) سواء كان  
المدعي أقل المالين  
أو أكثرهما عزمي زاده  
ثم فرع على هذا الامثل  
بقوله (فلا شهد واحد  
يشترع عبيد أو كتابته  
على ألف وآخر بالف  
وجسمائة ورد) لان  
المقصود اثبات العقد  
وهو يختلف باختلاف  
البدل



الرهن ان كان المديعي هو الرهن لان قبل لانه لاحظ له في الرهن فعرىب الشهادة عن الدعوى وان كان المرتهن فهو عرته دعوى الدين ٨١ وتقدم قريبا عن العقوبة ان ذكر الرهن بما لا ينبغي **(قوله فتقبل على الاقل)** أي اتفاقا ان شهد شاهدان كثر يعطف مثل ألف وخمسة وان كان بدونه كالألف والألفين فكذلك عندهما وعند لا يقضى بشئ فتح **(قوله والاحارة كالبيع لو في أول المدّة)** أي لا تثبت بالاختلاف سواء كان المديعي هو المؤجر أو المستأجر بأن ادعى الإجارة منه بألف وخمسة فشهد أحدهما كذلك والآخر يأنف لا تثبت الإجارة كالبيع كذا في الفتح وقوله في أول المدّة أي قبل استيفاء المنافع سواء كان المديعي هو المؤجر أو المستأجر **(قوله لاثبات العقد)** فلا تقبل شهادتهما إذا اختلفا كما في البيع لان العقد يختلف باختلاف البديل فلا تثبت الإجارة فتح **(قوله وكالدين)** اذ ليس المقصود بعد المدّة الا الإجارة فتح **(قوله بعدها)** استوفى المنفعة أو لا بعد أن تسلم فتح **(قوله ولو المديعي المؤجر)** اذا سلمت العين المؤجرة الى المستأجر انتفع بها ولا فشهد أحدهما بألف والآخر بألف وخمسة والمؤجر يدعي الا كثر يعضى بالألف وان كان يدعي الاقل لا تقبل شهادته من شهدا لانه كنهه المديعي وان شهد الآخر بالفين والمديعي يدعي بما لا يقضى بشئ عنده وعندهما ألف وان كان المديعي هو المستأجر فهو دعوى العقد بالاتفاق لانه معترف بعمل الإجارة فقطض عليه بما اعترف به فلا يعتبر اتفاق الشاهدين ولا اختلافهما فيه ولا يثبت العقد للاختلاف كما في الفتح **(قوله فندعي عقد)** لانه معترف بعمل الإجارة فقطض عليه بما اعترف به الخ **(قوله وصح النكاح بالاقبل أي بألف)** الأولى ان يقول بألف أي بالاقبل ليكون اشارة الى ان الألف مثال لا قصد الأولى أن يقول ولو اختلف شاهد النكاح صح بالاقبل أي وثقت استحسن عند الامام لان الاصل في النكاح الحلل وأما المال فبيع ولا اختلاف بالاصل فلا يضر الاختلاف في التبع سألني عن البحر **(قوله مطلقا)** أي سواء كان المديعي الزوج أو الزوجة والمديعي يدهي أقل المالين أو الاكثر هو الصحيح وذكر في الفتح انه يخالف الرواية فان محمدا رجه الله تعالى في الجامع فبده دعوى الا كرحيت قال جازت الشهادة بألف وهي تدعى ألفا وخمسة والمفهوم معتدروا به وبقوله ذلك أيضا يستفاد لزوم التفصيل في المديعي به بين كونه الا كثر فيصحب عنده بالاقبل فلا يختلف في الإعلان لتكذيب المديعي شاهدا الا كثر كما عول عليه محققو المساج فان قول محمد وهي تدعي الخ يفيد تفصيل جواب قول أي حقيقة بل هو اننا كنتم في المسئلة كدرونها فان اوافيه الحال والاحوال شروط فثبت العقد باتفاقهما ودين ألف اه وفي الشرح نبالة قلت الا ان الزبلي رحمه الله تعالى أشار الى جواب هذا فقال ويسمى فيه دعوى أقل المالين في الصحيح لاتفاقهما في الاصل وهو العقد بالاختلاف في التبع لا يجب خلافا فيه لكنه لا يضمن وجوب المال فيجب الاقل لاتفاقهما عليه ولا يكون بدعوى الاقل تكذيبا للشاهدين وان الاقل هو المسمى ثم صار الاكثر بالزيادة اه **(قوله خلافا لهما)** حيث قالاهي بالحلة ولا يقضى بشئ كما في البيع لان المقصود من البائنين اثبات السبب والنكاح بألف غير النكاح بألف وخمسة ولا في حصة ان المال في النكاح تابع وله تداءي يصح بالترسمية المهر ومن حكم التابع أن لا يغير الاصل الا ترى أنه لا يميل بضمه ولا يفيد بفساده فكذلك لا يختلف باختلافه اذا انفصل على ما هو الاصل وهو المثل والحلل والاذواج فوجب القضاء به وانما وجب بقى المهر ما لا منفردا فوجب القضاء بأقل المقادير كما في المال المنفرد لاتفاقهما عليه **(قوله ولزم في حصة الشهادة الخارج)** يعني اذا ثبت بشئ انه ملك المورث بأن ادعى الوارث عينا في بائنين انهما ميراث أسما وأقام شاهدين فشهدا أن هذه كانت لايه لا يقضى له حتى يحجر الميراث فيقولامات وتر كهم امائاه أو يقولامات كانت لايه يوم موته أو كانت في يده وفي يدين يقوم مقام من المستعير وغيره والاصل فيه ان شرط صحة الدعوى لا كما توهم من كلام الكثرين أنه شرط القضاء بالينة فقط أي يشترط أن يقول في الدعوى مات وتر كهم امائاه كما يشترط في الشهادة واعماله كره لان الكلام في الشهادة لكن اذا ثبت ملكه ما يدعي عنه موته كان حرا لانه ان ثبت ملكه أو ان الانتقال الى الوارث فثبت الانتقال ضرورة فيكون اثباتا لا انتقالا وثنا اذا ثبت يدعي عنه الموت لان يدعي ان كانت يد ملك فهو على ما بينا وان كانت يد أمارة

فتقبل على الاقل ان ادعى الاكثر كالمهر (والاحارة كالبيع) لو في أول المدّة للحاجة لاثبات العقد (وكالدين بعدها) لو المديعي المؤجر ولو المستأجر فندعي عقد اتفاقا (وصح النكاح) بالاقبل أي (بألف) مطلقا (استحسانا) خلافا لهما (ولزم في حصة الشهادة)



فذلك الحكم لان الايدي في الامانات عند الموت تنقلب بملك واسطة الضمان اذا مات بمجهلاته كما حفظ به وهذا عندنا في خيفة ومحمد وقال ابو يوسف الخريص بشرط **ا** كافى الحر لان ملك الوارث يتجدد في حق العين ولما يجب عليه الاستبراء في الخارية المورثة ويحل للوارث وطؤها ولو كانت حراما للوارث أو بالعكس ويحل للوارث الغنى ما كان صدقة على المورث الفقير والمتجدد يحتاج الى النقل لثلا يكون استحباب الحال ممتنا وعندنا في يوسف لان يارث الوارث علكه خلافة عن مورثه حتى يرد العيب ويرد عليه فصارت الشهادة بالملك للورث شهادة للوارث قال سعيد وفيه بحث فان من اتجمع عنده أموال الصدقة ثم استغنى بالارث وأغره يحل له أكل ما عتد من الصدقات مع أنه لم يوجد بعد الملك **ا** فظاهر كلام سعيد المثل الى قول أبي يوسف **(قوله الجراح)** أى أن يشهد بالانتقال وذلك امانا كما صوره الشارح أو بما يقوم مقامه من اثبات الملك للثابت عند الموت أو اثبات بدءاً وبنائه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه بقوله الآن يشهد الخ وهذا عندهم خلافا لابي يوسف فإنه لا يشترط شيئا وتظهر الخلاف فيما اذا شهد أنه كان ملكا للثابت بلازادة وطولها بالقرينين هذا وبين ما يابى من أنه لو شهد الخ أنه كان في ملكه تقبل والفرق ما في الفتح بين هذا وما اذا شهدا لدى عين فيدرجل بانها كانت ملكا للمدى أو أنه كان ملكا بحيث يقضى بها وان لم يشهدا أنها ملكة الى الآن وكذا لو شهدا لدى عين في بدانسان أنه اشتراها من فلان الغائب ولم يقم بتقضى ملك البائع وذو الد ينكر ملك البائع فإنه يحتاج الى بينة على ملكه فانما شبه علكه قضى للمشتري به وان لم ينصوا على أنها ملكة يوم البيع وهذه شبهة استلثنا فان كان من الشراء والارث وجب تجديد الملك والجواب أنهم اذا لم ينصا على ثبوت ملكة حالة الموت فانما ثبتت الاستصحاب والاثبات به جهة لا بقاها للثابت لا لاثبات ما لم يكن وهو يحتاج اليه في الوارث بخلاف مدعى العين فان الثابت بالاستصحاب بقاها لملكه لا يحدده بخلاف مسألة الشراء فان الملك مضاف اليه لا الى ملك البائع وان كان لا بد لتبوت ملكا للمشتري من بقاها لان الشراء اخرهما وجودا وهو مبني موضوع الملك حتى لا يشق قول لم يوجب فيكون مضافا الى الشراء وهو ثابت بالبينات ما هاتفتبوت ملك الوارث مضاف الى كون المال ملكا للثابت وقت الموت لا الى الموت لانه ليس سببا موضوعا للملك بل غنسه يثبت ان كان له مال فارغ والله سبحانه وتعالى أعلم **ا** **(قوله شهادة ارن)** بان ادعى الوارث غنسا في يد انسان انها ميراث أبيه وأقام شاهدين فشهدا ان هذه كانت لآبيه لا يقضى له حتى يجزا الميراث بأن يقول مات وترك ميراثا لى كاتقدم وكما صوره الشارح **(قوله ميراثا لى)** أى أو ما يقوم مقامه من اثبات بدءاً وبنائه عند الموت أيضا وهو ما أشار اليه المصنف بقوله الآن يشهدا علكه الخ **(قوله علكه)** أى المورث **(قوله عند موته)** لا بد من هذا القدر كعلمت وكان ينبغي ذكره بعد الثلاثة ثم بد ما في النزاهة حيث قال شهدا ان هذه الدار كانت لخدمه لا تقبل لعدم الجرح ولو شهدا على اقرار المدعى عليه أنها كانت لخدمه يقبل ثم ذكر ان قولهم كانت في يده ثم اذا جعل في الخاتمة الذين كالعين انه كان لآلى المدعى على المدعى عليه كذا فتعوز وذكر شحنا ان قولهم كانت لآبيه ليس بجرح وظهر تملس الشارح الآلى أن قوله عند موته قبل الشهادة باليد أيضا وان شحنا بالاولى بل صريح حيث قال لان الايدي عند الموت الخ وفي البدان يشهدا أنه مات وهو ساكن في هذا الدار تقبل وعندنا في يوسف لا وعز الشارح أن الجرح يكون صرحا كالمثال الذى ذكره وحكيه فيما استثنى **(قوله أو يده)** انما كان ذلك ممتنا لان الظاهر من حال المسلم في ذلك الوقت أن يسوى الاسباب وبين ما كان يدينه المقصوب والودائع فاذا لم يبين الظاهر من حاله أن ما في يده ملكه فتجعل البدع عند الموت دليل الملك **(قوله أو يدين)** يقوم مقامه قال في الدرر ينى اذ مات رجل فقام وارثه يدينه على دارها كانت لآبيه أعارها أو ادعها الذى هي في يده فإنه يأخذها ولا يكف البينة ما مات وتركها ميراثا له لا اتفاقا أمعا على حيفه فزحنه الله تعالى فإنه لا وجه الجرح في الشهادة وما عتد بها فلان قيام البدع عند الموت يغنى عن الجرح وقد حدث لان بدى المشيعر والودع بدى المشيعر والودع **ا** وشمل هذا الامين وغيره كالغائب والمرتحن **(قوله لان الايدي)** أى ايدى الواضعين أيديهم على شيء وهذا لتعليل للاستثناء

(الحرر شهادة ارن) بان  
يقول مات وترك ميراثا  
لدى (الآن يشهدا  
ملكه) عند موته (أو  
بده أو يد من يقوم  
مقامه) كاستاجر  
ومستعير وغاصب  
ومودع فيغنى ذلك عن  
الحر لان الايدي عند الموت



بنافسه ما قدمه في مسائل شتى من التفصيل في قول الشهود لا تعلم له وارثا غيره وعنده اذلو كان قولهم ذلك  
شرطا لما تاتي التفصيل والذي في البصر عن الزاوية وبشرط ذكر لاوارثه لغيره لاسقاط التلوم عن القاضي  
اتهم فعله انه شرط لاسقاط التلوم للاحقة القضاء **(قوله)** اولاً اعلمه وارثا غيره في الزاوية بقول الشاهد  
لا اعلمه وارثا غيره عندنا عزلة لا وارثه غير انتهى **(قوله)** غيره قال في فتح القدير واذ شهدوا انه كان لورثه  
تركة ميراثه ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان كان بمن رث في حال دون حال لا يقضى لاحتمال عدم استحقاقه  
او رث على كل حال يحتاج القاضي ويشترط منه هل له وارث آخر او لا فان لم يظهر يقضى بكماله وان كان نصيبه  
يختلف في الاحوال يقضى بالاقبل فيقضى في الزوج بالربع والزوجة الثلث الا ان يقولوا لا تعلم له وارثا غيره  
وقال محمد وهو رواية عن أبي حنيفة يقضى بالاكثر والظاهر الاول وبأخذ القاضي كفيلا عندهما ولو قالوا  
لا تعلم له وارثا هنا الموضع كفي عند أبي حنيفة خلافا لهما اهـ وتضمنت المسئلة قبل كتاب الشهادات  
وذكرها في السادس والخمسين من شرح أدب القضاء متنوعة ثلاثاً أنواع فارجع اليه ونصها هناك  
صاحب البصر بما فيه من غفلة وقد علم ان الواو ان كان بمن قيد يجب حصرمان فذكرها الشرط  
لاصل القضاء وان كان بمن قيد يجب حصر فمان فذكرها شرط القضاء بالاكثر وان كان وارثا غافلا ولا  
يقص بغيره فذكرها شرط القضاء لا بدون تلوم فامل وقدمنا الكلام عليه مستوفى في شتى القضايا فان رجع  
اليه **(قوله)** رابع أي في الشهادة بالارث اما الشهادة بالنسب فتستدعي انه ثبت بالتسامع قال في  
الزاوي يشهد ان فلان بن فلان مات وترك هذه الميراثا ولم يدرك الميراثا ولم يدرك الميراثا ولم يدرك الميراثا  
عالم لم يعاينها سببه ولا رأى في يد المدعي انتهى **(أقول)** قال الصدر الشهيد في شرح أدب القاضي وان عاين  
المالك دون المال بان عاين ملكا لحدوده بنسب الى فلان بن فلان الفلاني وهو لم يعاينه وجهه ولا يعرفه  
بنسبه القياس فيه ان لا يحصل والاستحسان محل لان النسب مما يثبت بالشهره وقصر المالك المعروف  
بالتسامع والمالك المعروف فقصر لجهالة لكن انما تقبل اذا لم يقصر الشاهد اما اذا قصر فلا **(قوله)** ذكرها  
الزاي وكذا في الفتح **(قوله)** وذكر كرام الميراث حتى لو شهدا انه جده أو أبنيه أو أمهم وارثه ولم  
يسم المالك تقبل بزاز به **(قوله)** وان شهدا بسيد الميراث يعني اذا كان دار في يد رجل قاضي آخر أماله  
وأقام بينة أمها كانت في يده لا تقبل وقال الثاني تقبل لان الثابت بالينة كالثابت بقرار الخصم ولو أقر المدعي  
عليه وقعت الى المدعي اتفاقا ولهما ان هذه شهادة قامت على مجهول وهو السيد فانها لا تنقطع وتحتل  
أما كانت بذلك أو دبعة أو إجارة أو غصب فلا يحكم بأحدتها بالسند در ولو شهدا أنها كانت به تقبل بلا  
خلاف كافي الحاشية ولو شهدا بان المدعي عليه أخذها من المدعي فانها تقبل وترد الدار الى المدعي وقد بقوله  
يدعي لانهم لو شهدوا أنها كانت في يد فلان مات تقبل بالاتفاق مسكين **(قوله)** سواء قالوا لا تعلم له وارثا لان  
قولهم اذ لم يسموه حكمه والخلاف ثابت أيضا بدون ذكره فانه ذكر الترتيب في الجامع الصغير شهدوا  
بلى ان العين كانت في يده لم تقبل **(قوله)** ردت أي عند أبي حنيفة ومحمد وعن أبي يوسف أنها تقبل كما  
ذكرنا **(قوله)** تنوع يد الميراث غلبة لقوله مجهول وذلك انه يحتمل أنها كانت بذلك أو دبعة  
أو إجارة أو غصب فلا يحكم بأحدتها در أي فلا يقضى بالنسب قال في الفرر الا ان يقولوا ان المدعي عليه  
أحدث التدفيع فيقضى للمدعي ويؤمر المدعي عليه بالسليم اليه ولكن لا يصير المدعي عليه مقضاه عليه  
حتى لو برهن بعده على أنه ملكه تقبل اهـ واذا كانت دبعة مشكلا تكون باقية على مالها اما المالك  
فتقبل ملكا اذا مات مجهلا لا كما تقدم **(قوله)** بخلاف ما لو شهدا أنها كانت ملكه أي تقبل  
لان الشهادة بالملك المنقضي مقبولة لا بالمال المنقضية لان الملك لا يتنوع واليد تنوع باحتمال أنه  
كان له فاشترطه وهو الاصل اقامه ان كان على الذي عليه كان وقيل ينظر فيما لو شهد المدعي ملك  
عنه في يد رجل أنها كانت ملك المدعي حيث يقضى بها ولو شهدا أنها كانت لورثه بدون إضافة الملك الى  
وقت الموت حيث اختلف في قبولها والفرق بينهما عن الفتح فلا تنسبه **(قوله)** أو أقر معطوف على قوله

أولا أعلم له وارثا  
(غيره) رابع وهو ان  
بدرك الشاهد الميت  
والأباطلة لعدم معاينة  
السبب ذكرهما  
الزاي (وذكر اسم  
الميت ليس بشرط وان  
شهدا بسيد) سواء  
قال (منشور) أولا  
(ردت) لقيامها بمجهول  
لتنوع يد الميراث  
(بخلاف ما لو شهدا أنها  
كانت ملكه أو أقر  
المدعي عليه بذلك أو  
شهدا بان أنه أقر أنه

شهدا **(قوله في المدعي)** قبله الاقرار بالمدعى صوابا لانه لو اقر بهما ضمنا لم تدفع اليه كسأني في الاقرار **(قوله بذلك)** أي بدلي أو ملكه من اقتصر على الثاني فقد قصر أو فانه سيدي أو الودج الله تعالى **(قوله دفع للمدعي)** الاولى أن يقول فانه يدفع للمدعي كما يظهر بالتأمل وفي العروا عما دفع للمدعي أن يقول انه اقرار بالملك لا بغيره على أنه ملكه فانه يقبل اه أي في مسألة الاقرار باليد أو الشهادة عليه لانهم المذكوران في الكذبون مسألة الشهادة بالملك لما في جامع القصولين أخذ غيثان يدأ شروقال أي أخذه من يده لانه كان ملكي وبرهن على ذلك فقبل لانه وان كان ذا يد يحكي الحال لكنه لما أقر بقضه منه فقد أقرنا باليد في الحقيقة فوخرج ولو أقر المدعي عليه أي أخذته من المدعي لانه كان ملكي فلو كتبه المدعي في الاخضمة لا يؤمر بالتسليم الى المدعي لانه رد اقراره وبرهن على ذي اليد وصدقه يؤمر بتسليمه الى المدعي فصر المدعي فايد فخلص أو وبرهن الآخر اه وقوله دفع للمدعي قال في الدرر لكن لا يصير المدعي عليه بزوال البدنة مضاعفة متى لو برهن المدعي عليه بعده على أنه ملكه يقبل كذا في العمادية اه **(قوله لمعومية الاقرار)** أي اقرار المدعي عليه أي كانت في المدعي فلو أخذه **(قوله وجهه القرية)** من كون اليد أمانة أو ملكا **(قوله لا تبطل الاقرار)** أي في حق الدفع قال ط ظاهر أهمته مداعله أنه اقرار بالمدعي في يده كانت طفلان ولم يعان العار **(قوله بالملك النقضي)** أي كدالت كما في صورة طاهر السابقين البحر **(قوله لا بالسلب النقضي)** أي كدالحى **(قوله لتنعق اليد)** أي لا احتمال انه كان له فاشترأ منه **(قوله بالمتقى بغيره)** لانه اقرار بالمدعى أي أنها بغير حق شيئا واخذ باقراره ولا تنبت الدعوى الاخرى الا بربان **(قوله قبلت بالف)** أي ولا يسمع قوله تضام كمال النصاب ولا يكون رده من المدعي تكذيبا له كذا في شديده بالف وجسماته والمدعي يعني الفاه لانه لم يكن به فيا شديده به وإنما كتبه فيا شديده عليه وذلك لاتعنى كذا شديده شئ ثم ندعه ما شرو ولا تقبل الا اذا ادعى الفاه فاذا ادعى جسماته والمسئلة بمجالها لا تقبل **(قوله الا اذا شهد معه آخر)** أي لكامل النصاب **(قوله ولا يشهد)** أي بالالف كلها أي يجب عليه أن لا يشهد كما في البلي والدرر **(قوله من علمه)** فعل ماض أي علم قضاء جسماته **(قوله حتى يقر المدعي به)** أي يقر المدعي عند الناس به أي بما قدض لثلاث بضر المدعي عليه عند تقرر به الدعوى ولثلاث يكون اعانة على الظلم قال في البحر والمراد من ينبغي في عبارة الكذب معنى يجب فلا يحل له الشهادة **(قوله شهدا بسرقة بقره الم)** هذه من مسائل الجامع الصغير وصورتها عن محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى في شاهدين شهدا جعبا على أنه سرقة بقره واختلاف في لوهم قال أجزا الشهادة وأقطعهم وقال أبو يوسف ومحمد لا تجزى الشهادة ولا تقطعه اه لانه أن التوفيق يمكن لان التحمل في السرقة يكون لثلاث غالبا والقران يتشابهان أو بمحمدان فيكون السواد من جانب وهذا بصيرة والياض من جانب آخر وهذا يشاهدوا اذا كان التوفيق يمكنه وجب القبول كذا في اختلاف شهود الزنا في بيت واحد وفيه محشون وجهان أحدهما ان طلب التوفيق هنا احتمال لاثبات الحد وهو القطع والحد محتمل لانه لا لاثباته والثاني ان التوفيق وان كان ممكنا ليس بمعتبر مالم يصرح به فها يثبت بالشهادتين فكيف يعتبر مكانه فيما يدراها الجواب عن الاول ان ذلك إنما كان احتمالا لاثباته ان لو كان في اختلاف ما كفايته وهو من صلب الشهادة لبيان عدم السرقة لعدم حمل كان نصا فاقطعه أو لا وما اذا كان في اختلاف مالم كفايته كلون دليل السارق وأمثاله فاعتبار التوفيق فيه ليس احتمالا لاثبات الحد لانه ثبوته بدونه الأثر أي أنهم عاينوا سكتا عن بيان كون البقرة كما كلفهما القاضي بذلك فحينئذ ليس من صلب الشهادة ولم كفايته في مجلس الحكم بخلاف التي كوردت والاثبات فهاهما يكفان النقل بذلك لان القسمة تختلف باختلافهما فكان اختلافه في صلب الشهادة والجواب عن الثاني بأنه جواب القياس لان القياس اعتبار امكان التوفيق أو يقال التصريح بالتوفيق يعتبر فيما كان في صلب الشهادة وما كان فيما لم يكن فيه هذا وأطلق في اللون فتمثل جميع الألوان وهو الصحيح ولهذان السواد غير الياض فلم يتم على كل نصاب شهادة وصار كالغيب لان أمر السدادهم كاذ كورد والاثبات وعلى هذا الاختلاف لو ادعى سرقة ثوب مطلقا فقال

كان في المدعي دفع  
للدعي لمعومية الاقرار  
وجهه المقرية  
لا تبطل الاقرار  
والاصل ان الشهادة  
بالملك النقضي مقبولة  
لا بالسلب النقضي فتدفع  
التي لا الملك برزاية ولو  
أقر انه كان بيد المدعي  
بغيره هل يكون  
اقراره بالملك المقضي به  
نعم جامع القصولين  
\* (فروع) \* شهدا  
بالف وقال أحدهما  
فقطي جسماته قبلت  
بالف الا اذا شهد معه  
آخر ولا يشهد من علمه  
بغير المدعي به  
شهدا بسرقة بقره  
واختلاف في لوهم اقطع  
قوله لانه لم يكن به علة  
قوله قبلت بالف

أحد هما هوى والآخر موى اه شلى وتكم الشرح على القطع ولم يستكم على الضمان والظاهر  
 وجوبه وحرره فغلا اه ط زيادة **(قوله)** خلافا لهما حيث قال لا يقطع لهما باختلاف المشهود به فينتع به  
 القول كذا باختلاف الذى كورته والاوية اوفى اللون فى القصب بل أولى لان الثابت بالقصب ضمان لا يسقط  
 بالشبهات والثابت عندنا بسقطهما اه درر **(قوله)** واستظهر صدور الشريعة قولهما لكن صحى فى الهداية  
 قول الامام رحمه الله تعالى **(قوله)** وهذا اذا لم يذكر المدعى لونها اما لو عين لونها كحمر اذ قال أحد هما هو لم  
 يقطع اجماعا لانه كذب أحد شاهديه كفى القبح **(قوله)** وأوجه لم تقبل اما الاول فلان المطلق أن يضمن المقيد  
 واما الثانى فلاختلاف الشهادة والدعوى للباينة بين المتفرق والجلية وتقدمت هذه المسئلة أنفا **(قوله)** شهدا  
 فى دين الحى الخ قال فى البحر ولم يذكر المؤلف رحمه الله تعالى مستثنين احداهما اما اذا ادعى شيئا لمحال فشهدا  
 به بماضى وعكسه الثانية اذا ادعى الانتفاء شهدا بالاقرار وعكسه اما الاول فى المحط فغلا عن الاقصة اذا  
 ادعى الملك للمحال أى فى المعين فشهدوا أن هذا المعين كان قدامه فقبل لانها ثبتت الملك فى الماضى فحكم  
 بها فى الحال ما لم يعلم المزيل قال رشيد الدين بعد ما ذكرها امر دروى سندات اه ومعنى تحكيمها فى الحال  
 الخ قال فى نور العين هذا على بالاستصحاب وهو صحيح فى الدفع لا الاستحقاق فكان ينبغي أن لا تقبل شهادتهما فيه  
 لكن فيه مرجع يقبل دفعا للرجح **(يقول الحنفى)** قوله دفعا للرجح تعليل عليل كالأخفى على ذى فهم حليل اه  
 وقال فى البحر ايضا ومعنى هذا لا يحمل القاضى أن يقول آتولون أنه ملكه اليوم نعم بنفى للقاضى أن يقول  
 هل تعلمون أنه خرج من ملكه فقط ذكره فى المحط قال العسدى فعلى هذا اذا ادعى الدين فشهدا أنه كان له  
 عليه كذا بنفى أن تقبل كفى العين ومثله ما لو ادعى أنها زوجته فشهدوا أنه كان تزوجها ولم يترضا  
 للمحال تقبل اه لكن اغترض الرولى قوله نعم بنفى للقاضى الخ بأن المخصوص بخلافه وأن البحث لا يعارض  
 المنصوص اذا عيرت للابحاث بمعارضة النصوص اه وقال ايضا معنى لا يحمل القاضى أن يقول الخ أى  
 لانهم لو قالوا لا تعلم أنه ملكه اليوم لا تقبل شهادتهم فيضج حق المدعى ظاهرا فلا يسألهم بخلاف ما اذا قال لهم  
 هل تعلمون أنه خرج من ملكه فانهم اذا قالوا لا تعلم أنه خرج من ملكه لا تبطل شهادتهم كظاهر اه  
 وهذا كما اذا شهدوا بالملك فى الماضى اما لو شهدوا بالبيدة فى الماضى لا يقضى بها فى ظاهر الرواية وإن كانت  
 الدتسوغ الشهادة فى الملك على ما أسلفنا وعن أبى يوسف يقضى بها خرج العسدى على هذا ما فى الواقعات  
 لو أقر دين عند رجلين ثم شهد كل واحد عند الشاهد أن أنه قضى دينه أن شاهدى الاقرار بشهدا أنه كان له  
 عليه دين ولا يشهدا أن أنه عليه فقال هذا أيضا دليل على أنه اذا ادعى العين وشهدوا أنه كان له عليه تقبل  
 وهذا غلط فانه انما تعرض لما يسوغ له أن يشهده لا لقبول وعنده بل بما يؤخذ من منعمين احدى  
 العاريتين دون الأخرى ثبوت القول فى احداهما دون الأخرى كيف وقد ثبت بشهادة العبد لئن عند  
 الشاهدين انه قضاء فلا يشهدا حتى يجبرا القاضى بذلك وأن القاضى حينئذ لا يقضى بشئ كذا فى فتح القدير  
 وفى البرزانية شهدا أنها زوجت نفسها ولا تعلم أنها فى الحال امرأته أولا أو شهدا أنه باع منه هبة العين  
 ولا ندري أنها ملكه فى الحال أم لا يقضى بالنكاح والملك فى الحال بالاستصحاب والشاهد فى العقد شاهد  
 فى الحال \* والحاصل أن المنصوص عليه فى العين ما سمعت واما فى الدين فالمنصوص عليه عدم القول قال  
 فى الفتية شهدا على اقرار رجلين فقال المشهود عليه أنه شهدا هذا القدر على الآن فقال لا أدري أهو  
 عليك الآن أم لا تقبل الشهادة اه وقال قبله ادعى على آخر دنا على مواده فشهدوا أنه كان على الميت  
 دين لا تقبل حتى يشهدوا أنه مات وهو عليه اه فموضع الأولى فى الشهادة على الاقرار وأن الشاهد قال  
 لا أدري أهو عليك الآن أم لا وهو ساكت عما اذا شهدوا أنه كان له عليه كذا وقد يجنب العسدى أنه بنفى  
 القول وليس بمعارض للمنصوص عليه كما علم اه **(أقول)** بل هو داخل فى قولهم الشهادة بالملك المنصبة  
 مقبولة واما الثانية أعني ما اذا ادعى الانتفاء فشهدا بالاقرار وعكسه فقال فى جامع الفصولين ادعى الوديعة  
 فشهدا أن المودع أقر بالادعاء تقبل كفى العصب وكذا العارية ادعى نكاحا وشهدا باقرارهما نكاح

خلافا لهما واستظهر  
 صدور الشريعة قولهما  
 وهذا اذا لم يذكر  
 المدعى لونها ذكره  
 الرولى \* ادعى الدين  
 الايصال متفسرا  
 وشهدا به مطلقا  
 أو جله لم تقبل وهما بينة  
 شهدا فى دين الحى بأنه  
 كان عليه كذا تقبل الا  
 اذا سألها الخصم عن  
 بقائه الآن فقلا  
 لا ندري

تقبل كافي الغصب وكذا العارية ولو ادعى ديناً فشهد باقراره بالمال تقبل وتكون اقامة العينة على اقراره  
 كاقامة العينة على السبب واقتضى بعضهم بعدم القبول ادعى قرضاً وشهد باقراره بالمال تقبل بلا بيان السبب  
 انتهى فتقبل بالايدي والغصب والعارية والدين والنكاح وأما البيع فقال في جامع الفصولين ادعى بيعاً  
 وشهد أنه أقر أنه أقر بالبيع واختلاف زمان وسكان تقبل وفيقبله ادعى مائة فغيره بسبب صحيح وشهد أن  
 المذعي عليه أقر أنه أقر له عليه مائة فغيره ولم يزد اقل تقبل لانه اختلاف في سبب الدين فلا يمنع وقيل لا وهو  
 الاصح لانهما يذكرا اقراره بسبب السلم والاختلاف بسبب الدين انما يمنع قوله لو لم يختلف الدين  
 باختلاف السبب ودين السلم مع دين آخر يختلفان اذا استبدل قبل القبض لم يجر في السلم وجاز في دين البر  
 بلا سبب فلم يشهدا بدين يدعيه فلا تقبل بخلاف ما لو ادعى بسبب القرض وشهد أنه أقر ولم يذكرا بسبب  
 القرض تقبل انتهى ثم قال ادعى قضاء دينه وشهد أنه أقر باستيفائه تقبل انتهى وفي القصة ادعى عبداً  
 فشهد أحدهما على مرسل والاخر باقراره في الدعي فكذلك التقبل ولو كان هذا في دعوى الأمة والضعة  
 لا تقبل والفرق فيها وأما عكسها أعني ما اذا ادعى الأقرار فشهد بالانشاء فغيره بمشروط لا تسع الدعوى  
 بالاقرار لما في النزاع مع مذهب النخعي ادعى أنه عليه كذا وأن العين التي في يده لسانه أقر له أو ابتدأ  
 بدعوى الأقرار وقال أنه أقر أن هذا الذي أقر أني عليه كذا قبل بصر وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى  
 لعدم صلاح الأقرار للاستحقاق كالأقرار كذا فلا يصح الأقرار لاضافة الاستحقاق اليه بخلاف دعوى الأقرار  
 من المذعي عليه على المذعي بأنه برهن على أنه أقر أنه لاحق له فيه أو بأنه ملك المذعي حيث تقبل وعامة فيها  
 وستحكم عليها أن شاء الله تعالى بأوضح من ذلك في الدعوى (أقول) أما قوله فغيره بمشروطاً قال  
 الفرز ممنوع لانه لو ادعى أنه ملكي وأنه أقر له به تسع لكن قد يقال رجع الدعوى الملك والكل ليس فيه  
 فستقيم الكلام (قوله وفي دين الميت لا تقبل مطلقاً) أي ما لهما الخصم عن بقاءه أو لم يسألهما ولكن  
 الذي ورد فيه الشهادة في دين انما هو في صورة الأقرار لما قدمناه قبل أسطر عن الجرجاني القصة شهدا  
 على اقرار رجل بدين الخ ولا أقال بعده وهو ساكت الخ قال في البصر وفي مسألة دين الميت لا بدق القول  
 من شهدتهما بأنه مات وهو عليه احتياطاً في أمر الميت ولهذا يختلف المذعي مع اقامة العينة بخلافه في دين  
 الحي فحضرهما انما يشهدان في دين الحي بأنه كانه له عليه كذا تقبل الا اذا سألهما الخصم عن البقاء فقال لا ندرى  
 وفي دين الميت لا تقبل مطلقاً انتهى (قوله قلت) القول لصاحب المنع (قوله من ثوبه مجرديان سببه الخ)  
 قال الرملي نقلا عن المحقق انه ثبت الدين على الميت بمجرديان الشاهد سببه من غير حاجة الى أن يقول  
 مات وهو عليه شهدا على رجل أنه برحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكيه وان لم يشهدوا أنه مات من  
 خراجه لانه لا علم لهم به برأيه معين المحكام كذا رأيت بخط بعض العلماء (وأقول) ما في المحيط لا يعارض  
 ما في القصة اذ ما قبل ما اذا ادعى الدين للمال فشهدا به كذلك يجب انهما يقولان كان به يحصل التوفيق  
 فقامت بعض الفضلاء عن المقديس أنه قوي ما في معنى المحكام وأنه قال ان الأول ضعيف وأن الاحتياط  
 في أمر الميت يكفي فيه تخليف خصمه مع وجود يمينه وأن في هذا الاحتياط ترك احتياط آخر في وفاء دينه  
 الذي يحجه عن اليمين وتضييع حقوق الناس كثير لا يجحدون من يشهد لهم على هذا الوجه اه وبه  
 اعرض في نور العين على صاحب جامع الفصولين (قوله والاحتياط لا ينبغي) قد عدلت أن الاحتياط في  
 عدم اشتراط ذلك وأن اشتراطه ضعيف لكن قال الرزقي والاحتياط لا ينبغي لان الامر فيه مشكل دائرين  
 تضييع حق الدائن أو إتمام الميت بمال في ذمته فيحتاج للقاضي والمفتي أن ينقضا كمال التفتيش ويتبعا  
 القرائن وأحوال المذعي والمذعي عليه فان ظهر له بقاء الدين بقي المذعي يقول من يقول لاحاق إلى الحر وقضى  
 القضاة به وان غلب على ظنه استيفاء الدائن للدين أو سقوطه بوجه من المسقطات بقي بالقول الثاني  
 ويقضى به القاضي حفظاً لأموال الناس وأدائهم وإذا قال والاحتياط لا ينبغي ولم يعم عاذاً تكون الاحتياط  
 والله أعلم لكن عبارة المنع وفي مسألة دين الميت لا بدق القول من شهدتهما بأنه مات وهو عليه احتياطاً

وفي دين الميت لا تقبل  
 مطلقاً حتى يقول مات  
 وهو عليه بجر قلت  
 ويخالفه ما في معين  
 المحكام من ثوبه  
 مجرديان سببه وان لم  
 يقول مات وعليه دين اه  
 والاحتياط لا يخصص

في أمر المسألة انتهى فإذ أن الاحتياط أعماه في أمر المسألة لا يجب عن نفسه والوارث لا يعلم ما فعل مورثه  
ثم نقل القولين فكذب الخبر الرمي في هامشه قوله قلت الخ أقول ما في المحط لا يعارض ما في القبية إذ  
ما فيها ما إذا ادعى الدين للحال فشهد بالماضي قلنا لا أقول أي الشاهدان لفظ كان وما فيه ما إذا ادعى الدين  
لحال فشهد به كذلك وإذا لم يقلوا كان وبه يحصل التوفيق فأنزل انتهى وبهذا ينضم ذكر الشارح  
(قوله ادعى ملكا في الماضي) أي بان قال ملكي وشهد أنه قال في جامع الفصولين ولو ادعى ملكا في الماضي  
وشهد به في الحال بان قال كان هذا ملكي وشهد أنه قال قبل وقبل لا وهو الأصح وكذا لو ادعى أنه كان له  
وشهد أنه كان له لا تقبل (قوله كالوشهد بالماضي أيضا) أي لا تقبل لأن أسناد المدعي يدل على نفي الملك  
في الحال إذ لا فائدة للمدعي في الاستدعاء قيام ملكه في الحال بخلاف الشاهدان لو أسندوا ملكه في الماضي لأن  
استدعاءه لا يدل على النفي في الحال لانهما لا يعرفان بقاءه إلا بالاستصحاب والشاهد قد يجتزع عن الشهادة  
باستصحاب الحال لعدم تيقنه بخلاف المسألة إذ كما علم ثبوت ملكه بيقينا يعلم بقاءه بيقينا بغير وجه ظاهر  
الفرق بين ما هنا وبين ما تقدم من أن قوله بخلاف الوشهاد أنها كانت ملكه (فرع مهم) قال المدعي  
إن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا المحضر ملكي وقال الشهود إن الدار التي حدودها مكتوبة في هذا  
المحضر ملكه مع الدعوى والشهادة وكذا الوشهاد وأن المال الذي كتب في هذا الصلح عليه قبل والمضى فيه  
أنه أشار إلى المعلوم لو شهدا على المتنازع فيه والخصمان تصادقا على أن المشهود به هو المتنازع فيه يعني أن  
تقبل الشهادة في أصل الدار وإن لم تذكر الحدود لعدم الجهة للقضية إلى التنازع في أصل الدار جامع  
الفصولين في آخر الفصل السابع والله تعالى أعلم وأسأله العفو

### (باب الشهادة على الشهادة)

إنما آخرها لأنها فرع على شهادة الأصل فاستحقت التأخير لأن الأصل مقدم على الفرع ولا نهية المبرك  
من المفرد وجوازها التحسين والقصاص لا يقتضيه لأن الأداء علة بدنية لم تزلت الأصل لآخر للشهادة  
لعدم الجواز عليها ولعدم جواز الخصومة فيها والنية لا تجري في العبادات الدينية لأن كون قول الإنسان  
يغنى عنه مثله ويزنه ما يناسبه إليه وهو يقسمه بيمينه لا يعرف بحقه شرعا عند قدر من احتمال الكذب وهو  
ما في شهادة الأصول لعدم العصمة من الكذب في الشهود فلا يكون حجة كذلك عند زيادة احتمال كذبها إذا  
كان الثابت ضعف ذلك الاحتمال وهو في شهادة الفرعين وإن اختلف محل الأداء فإن محله في الأصل في إثبات  
حق المدعي وفي الفرعين ما يشهدان به من شهادة الأصلين ثم يرجع إلى الحق المدعي به ألا فما استحسنوا  
جوازها في كل حق لا يسقط بالشبهة لشدة الاحتياج إليها لأن الأصل قد يجتزع أدائها بعض العوارض فلا  
يتميز لأدى إلى ضياع كثير من الحقوق ولهذا يجوز ثبوت أن كثرة أغنى الشهادة على شهادة الفرع وإن تعدت  
الأان فيها شبهة من حيث البلية لأن البديل مما لا يصار إليه لا عند الجزع من الأصل وهذه كذلك واعترض  
بأنه لو كان فيها معنى البلية لما جاز الجمع بينهما لعدم جواز بين البديل والبديل لكن لو شهد أحد الشاهدين  
وهو أصل وأخران على شهادة شاهد آخر حلز وأجيب بأن البلية أعماه في الشهادة فإن المشهود به  
بشهادة الفرع وهو شهادة الأصول والمشهود به شهادة الأصول هو ما سواه مما يدعي المدعي وإذا كان كذلك  
لم تكن شهادة الفرع وداع على شهادة الأصول فلم يمتنع إتمام الأصول بالفرع وإذا ثبت البلية فيها لا تقبل  
فما يسقط بالشبهات كشهادة التسامع الرجال وكلمة ودوال قصاص وعندنا أنما الثلاثة تقبل فيما يسقط بها  
أيضا عن براءة فإن قيل ذكر في المبسوط أن الشاهدان لو شهدا على شهادة شاهدان أن قاضي بلدة كذا  
حدث فلان في قتل فلان فشهدا فلان أحسب بان لا تقبل فإن المشهود به فعل القاضي وهو مما ثبت  
مع الشبهات والمراد من الشهادة بالحدود والشهادة بوقوع أسباب الموجبة لها فإذ ورد أن فعل القاضي موجب  
لرؤسها وردها من حده فهو موجب للحد أحسب بالتمنع بل الموجب لها إذا كان من حده ماوجب الحد والذي  
يوجب هو القذف نفسه على أن في المحط ذكر محمد في الدلائل لا تقبل هذه الشهادة قبح (قوله وإن كثرت)

• ادعى ملكا في  
الماضي وشهد به في  
الحال لا تقبل في الأصح  
كالوشهد بالماضي  
أي جامع الفصولين

(باب الشهادة على  
الشهادة)

(هي مقبولة وإن كثرت  
استحسانا)

أى تعدلت أعني الشهادة على شهادة القروع بان يحمل القصر عهده لاشئين وأحد الاثنين لاخرين  
وهكذا وبشرط الشرط الآخذ كرهاف كل فرع مع أصله **(قوله في كل حق على الصحيح)** أى  
لا يسقط بشبهة كافي الهداية قال في البحر أطلقه فقبل الوقت وهو الصحيح إجماله وصوناعه اندرأسه وبمثل  
التقرير وهو مصرح به في الانحسان قضاء القاضي وكتابه كافي الخاتمة والنسب كافي خزنة المفتين وفي القصة  
أشهد القاضي شهوداً أنى حكمت فلان على فلان بكذا فهو أ شاهد باطل لأعبته والحضور بشرط اه وفي  
تسمية الدهر وكتب إلى الحسن بن زياد إذا شهد القاضي على قضائه أنشاهدين الذين شهدا في تلك الحادثة  
هل يصح إشهاده بأيهما فقال نعم لكنه يفصل عن القبول في الحكم اه قال في فتح القدير الشهادة على  
الشهادة حاضرة كل حق يثبت سم الشبهة فخرج ما لا يثبت معها وهو الحيدود والقصاص فاما التعزير فرفى  
الانحسان من نوادر ابن رستم عن محمد يجوز في التعزير العفو والشهادة على الشهادة ونص القصة أبو الليث على  
أن كتاب القاضي إلى القاضي لا يجوز فيه الشهادة على الشهادة وفي فتاوى قاضيان الشهادة على الشهادة حاضرة  
في الاقرار والحقوق وأفضة القضاة وكتبهم وكل شيء الا الحدود والقصاص وبقولنا هذا قال أحد والساقى  
في قول وأصح قوليه وهو قول مالك بقيل في الحدود والقصاص أيضاً لان القروع عدول ونقلوا شهادة الاصول  
فالحكم بشهادة الاصول لا بشهادتهم وصاروا كالترجم وسم يستدفع اه **(قوله الا في حد)** أى ما يوجب الحد  
فلا يراد أنه اذا شهد على شهادة شاهدين أن قاضى بلد كذا ضرب فلان لحد في ذنب فأنها تقبل حتى تردها  
إلى آخر ما ذكرنا آنفاً وفيه إشارات بانها تقبل في التعزير وهذه رواية عن أبي يوسف وعن أبي حنيفة أنها  
لا تقبل كافي الاختيار فهستاقى **(قوله وما زاد الا شهادة مطلقاً)** أى بعدل أو غيره وسواء تعدل حضور الأصل  
أم لا لان تحمل الشهادة أهل من أدائها قال في خزنة المفتين والاشهاد على شهادة نفسه يجوز وان لم يكن  
بالأصول عذر حتى لو حل بهم العذر من مرض أو سفراً أو موت شهد القروع اه فتبين أن اشتراط العذر  
وقت الاداء لا وقت التصل قال في البحر وقيد شهادة القروع أى عند القاضي لان وقت التصل لا يشترط  
أن يكون في الأصل عذر لما في خزنة المفتين وساقى عبارتها المذكورة **(قوله بشرط تعدل حضور)**  
(الأصل) قال في البحر لان جوازها عند الحاجة وانما يحس عندئذ الأصل قال سبكي في الدرر الجاهة تعالى أشار  
إلى أن المراد بالمرض ما لا يستطيع معه الحضور وإى مجلس القاضي كإيمده في الهداية وأن المراد بالمرض  
القصة منه كإظهار كلام المشايخ وأقصم به في الخاتمة والهداية لا تجاوز البيوت وإن أطلقه كالمريض في  
الكثرة ولم يصرح بالتعذر ولكن ما ذكرنا هو المراد لان العلة البحر فافهم **(قوله وما نقله القهستاني)** حيث  
قال لكن في قضاء النهاية وغيره أن الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل **(قوله فيه كلام)**  
ويؤيد كلام القهستاني قوله الآخر بخروج أصله عن أهليتها **(قوله فانه نقله عن الخاتمة عنها)** أى بواسطتها  
أراد أنه نقل عن قضاء النهاية عن الخاتمة ونقله عنها على ما في أكثر النسخ وفي بعضها هناك بدل عنها أى  
في كتاب القضاء وفي شرحه على الملتقى ما يشعر بذلك وهو الاحسن **(أقول)** وليس في القهستاني ذلك كما عجلت  
من عبارته المتقدمة ولعل البارح اطلع عليه في عبارة النهاية أو يحسب في القهستاني الذي رآها والاولى  
الشارح أن يقول فانه نقله عن الخاتمة كما يدل عليه عبارته في شرح الملتقى فانه قال فيه لكن في قضاء النهاية  
عن قاضيان الأصل اذا مات لا تقبل شهادة فرعه فيشترط حياة الأصل كذا ذكره القهستاني **(أقول)** فيه أن  
استدلال القهستاني بقوله لكن في قضاء النهاية الخ يخالف المشهور **(قوله وهو خطأ)** أى ما ذكره  
قاضيان في القضاء خطأ **(قوله والصواب ما هنا)** أى في باب الشهادة على الشهادة قال في الدرر الملتقى بعد ذكر  
عبارة القهستاني السابقة وتعبه بعضهم بأنه أخطأ وأن قاضيان وغيره كرهنا كثيراً فاصاب وخالف  
نقته فخطأ اه ثم قال لكن نقل البرجندي عن الخلاصة والقهستاني عن الخزانة **وكذا في البحر والنجم**  
والسراج وغيرها أنه اذا خرج الأصل عن أهلية الشهادة بان حرص أو فسق أو عي أو سجن أو أورد بطل الاشهاد  
انتهى أى بالموت يخرج الأصل عن الأهلية وفيه أنهم جوزوا الشهادة بعد الموت نصافهم مستثناة ط **أقول**

في كل حق على الصحيح  
(الاق حشد وقود)  
نسقطهما بالشبهة  
وحاز الاشهاد مطلقاً  
لكن لا تقبل الا بشرط  
تعدل حضور الاصل  
(بوت) أى موت الاصل  
وما نقله القهستاني عن  
قضاء النهاية فيه كلام  
فانه نقله عن الخاتمة  
عنها وهو خطأ والصواب  
ما هنا



وقد يقال ان المقصود من تحميل الشهادة عدم ضياع الحق بموته ولا كذلك عما ذكرناه أمور عارضة  
 قال في الهندية لا تقبل شهادة شهود الفرع الا ان عوت شهود الاصل أو بمرضوا مرضا لا يستطيعون حضور  
 مجلس القاضي أو بغيره مسيرة ثلاثة أيام وليالها فصاعدا كذا في الكافي هذا ظاهر الرواية والقوى  
 عليه كذا في التاتارخانية **(قوله أو مرض)** أي مرضا لا يستطيع معه الحضور وجلس الحاكم انتهى منع  
 وفي شرح الجمع المرض الذي لا تغنمه الحضور لا يكون عندا انتهى **(قوله أو سفر)** ظاهر الكثر  
 وغيره من المتن أن سفر الاصل يتحقق بأن يجاوز بيوت مصره فاصدا ثلاثة أيام أو أن يسافر ثلاثة وظاهر  
 كلام المشايخ أنه لا بد من غيبة الاصل ثلاثة أيام وليالها كما أفصح به في الثانية منع والذي في الثانية  
 الشهادة على الشهادة لا يجوز الا أن يكون المشهود على شهادته مريضاً بالمصر لا بعد أن يحضر لاداء  
 الشهادة أو يكون ميتاً أو غائباً عن السفر ثلاثة أيام وليالها وعن أبي يوسف اذا كان شاهداً الاصل في موضع  
 وحضر لاداء الشهادة لا يستفاد منه جازت الشهادة على الشهادة وعن محمد التواتر أنه يجوز الشهادة على  
 الشهادة وان كان الاصل صحيحاً في المصر انتهى لكن اعترض سيدي على عبارة المنع قوله وظاهر الكثر  
 وغيره من المتن أن سفر الاصل الخ في كون ظاهر المتن ذلك نظر حيث كانت العلة للجواز الزم أن يكون  
 المرض الذي لا تغنمه الحضور عندا وليس كذلك فالتبادر غيبته مدة السفر وإذا أتى في الهندية برديه  
 فقال أو بغيره مسيرة ثلاثة أيام وليالها فصاعداً كما علمت بمناقضة ما نفى **(قوله)** واكتفى الثاني بغيته الخ  
 وعن محمد بن جوز الشهادة كفيما كان حتى روى عنه أنه اذا كان الاصل في زاوية المسجد فشهد الفرع على  
 شهادته في زاوية أخرى من ذلك المسجد تقبل شهادتهم والافطع صرح به عنهما فقال وقال أبو يوسف ومحمد  
 تقبل وان كانوا في المصر انتهى ط وفي النهاية عن السرخسي والسفدي اذا شهد القروى على شهادة  
 الاصل والاصل في المصر يجب أن يجوز على قوله ما اعلى قول أبي حنيفة نابعاً على أن التوكيل بغير رضا  
 الناصر لا يجوز عندهم عندهما يجوز وجه البناء أن المدعى عليه لا مالاً ائابة غيره مناب نفسه في الجواب لا بعد  
 فكذلك لا مال الاصل ائابة غيره مناب نفسه لا بعد والجامع أن استحقاق الجواب على المدعى عليه كاستحقاق  
 الحضور على الشهود وعندهما مال المدعى عليه ائابة غيره مناب نفسه في الجواب من غير عذر فكذا في  
 الحضور في مجلس الحكم زبلى فعلى هذا لا يشترط لاداء القروى أن يكون الاصل عنداً أصلاً عندها  
**(قوله)** واستحسنه غير واحد قال الكمال كثر من المشايخ أخذ هذه الرواية وبه أخذ القضاة أو البت وذكره  
 محمد في السير الكبير اه **(قوله وفي القهستاني)** عبارته وتقبل عنداً كثر المشايخ وعليه الفتوى كافي  
 المضمرات وذكر القهستاني أيضاً أن الأول ٢ ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الصريح قالوا الأول أحسن  
 وهو ظاهر الرواية كافي الخاوي والثاني أوفق وبه أخذ القضاة وكثر من المشايخ وقال خرافة الاسلام أنه حسن  
 وفي السراجية وعليه الفتوى اه **(قوله وأقره المصنف)** أي في نفسه **(قوله أو كون المأخذة)** قال  
 الزيدى هي من لا تكون رتب بكرة كآب أو شياء ولا رهاغها من الحار من الرجال أمالتي جلست على المنصة  
 قرأها رجال أجاوب كما هو عادة بعض البلاد لا تكون مختصة ثانية قال في البحر وظاهر كلام المصنف المحصر في  
 الثلاثة أي الموت والمرض والسفر وليس كذلك وذكر مسئلة المأخذة المذكرة عنهما **(قوله لا تخاطب الرجال)**  
 هو تعريف المأخذة كافي الثانية ونقله في البحر والهندية عنها وكذا نقله العلامة الانقروى برمزهم **(قوله)**  
 وفيها لا يجوز الا شاهد سلطان وأمر أي على شهادتهما اذا كانا في البلد الاعلى قول محمد على ما سبق  
**(قوله وهل يجوز لغيره من الخ)** قال في السراج اذا كان شاهداً الاصل محبوساً في المصر فانه على شهادته  
 هل يجوز للفرع أن يشهد على شهادته واذا شهد عند القاضي هل يحكم بها قال في البخرية اختلف فيه  
 مشايخ زماننا قال بعضهم اذا كان محبوساً في محين هذا القاضي لا يجوز لأن القاضي يخرج من محينه  
 حتى يشهد بمهذه الى السجن وان كان في محين الوالي ولا يمكنه الخروج للشهادة لا يجوز اه وأطلق في  
 التهذيب جوازها بحسب الاصل انتهى **(أقول)** ووجهه ظاهر لان المحبوس لا يمكنه الخروج بل هو مجبور

(أو مرض أو سفر)

واكتفى الثاني بغيته

بحيث تغتفر أن يست

بأهله واستحسنه غير

واحد وفي القهستاني

والسراجية وعليه

الفتوى وأقره المصنف

(أو كون المأخذة)

لا تخاطب الرجال وان

تخرجت لحاجة وحام

قضية وفيها لا يجوز

الاشهاد لسلطان وأمر

وهل يجوز لمحسوس

ان من غير حاكم

الخصوصة منهم

المراد الأول ما صدر

المصنف عبارته وهو

السفر الشرعي اه منه

على عدمه قال ط ويمكن جملة على ما ذكر من التفصيل اه (واقول) قدمناه الآن في زماننا لافرق  
 بين حبس القاضي والراي بل الحبس واحد فان من لزمه أداء شهادة يخرج لادائها معاقب معه كما علمت  
 قننه وفي الهندية ان كان الاصل معتكفا قال القاضي بديم الدين لا يجوز سواه كان منذورا أو غير  
 منذور اه (قوله) ذكره المصنف في الوكالة ونقله المصنف ايضا هنا عن السراج عن النخبة (قوله) عند  
 الشهادة أي أدائها عند القاضي قال في المنع وهو أي قوله عند القاضي متعلق بتعذر وما عطف عليه (قوله)  
 قبل ذلك أي فيكون الطرف متعلقا بخضوع الاصل (قوله) لا يطلق جواز الانشهاد يعني يجوز ان يشهد  
 وهو صحيح أو سقيم ونحوه لكن لا يجوز الشهادة عند القاضي الا وما ذكر من الشروط موجود في الاصل  
 قال في البحر فقلع عن نزلة المفتين والانشاء على شهادة نفسه يجوز ان لم يكن بالاصول عذر حتى لو حل بهم  
 العذر يشهد الفروع اه ومثله في المنع عن السراج (قوله) كما هو أي في قوله وجاز الانشهاد مطلقا (قوله)  
 شهادة تعدد قال في فتح القدر لا يجوز شهادة الشاهد على الشاهد حتى يكون اثنين ولان شهادة كل من  
 الاصلين هي المشهود بها فلا بد ان يجتمع على كل مشهودة شاهدان حتى لو كانت امرأته تشهد مع الاصل  
 لا يجوز على شهادتهما الا رجلا أو رجل وامرأتان وقال الشافعي رحمه الله تعالى في أحد قوله لا يجوز الا ان  
 يشهد على شهادة كل منهما شاهداً غير الذين شهدا على شهادة الآخر فترك اربع على كل أصل اثنان  
 واختار المرتضى لان كل فرعين يقومان مقام أصل واحد فصارا كالمرأتين فلا تقوم الحجة بهما لان المرأتين  
 لما قامت مقام رجل واحد لم تتحقق القضاء بشهادتهما وان أحدهما لو كان أمسلاف شهد شهادته الأصلية ثم  
 شهد شهادة فرعية مع فرعي على شهادة الأصل الآخر لا يجوز اتفاقا فكذا اذا شهدا جميعا على شهادة الاصلين  
 وفي قول آخر للشافعي يجوز وهو قول مالك وأحمد لناظر وي عن علي رضي الله عنه لا يجوز شهادة الشاهد  
 على الشاهد حتى يكون اثنين فإنه باطلا لغيره بقيد الا كفاه باثنين من غير تعدي بان يكون بآراء كل أصل فرعان  
 ولان حاصل امرهما انهما شهدا بحق وهو شهادة أحد الاصلين ثم شهدا بحق آخر وهو شهادة الاصل الآخر ولما منع  
 من أن يشهد شاهدان بحق كثيرة بخلاف أداء الاصل شهادة نفسه الأصلية ثم شهادة فرعية على الاصل  
 الآخر مع فرعي آخر غير فإنه أعمالا يجوز لان فيه مجتمع البطل والمبدل بخلاف ما لو شهد شهادة وشهد اثنان  
 على شهادة الاصل الآخر حيث يجوز ٣ وبخلاف شهادة المرأتين فإن التصاب لم يوجد لانهما بمنزلة رجل واحد  
 ولا تقبل شهادة واحد بخلاف ما لمالك رحمه الله تعالى قال الفرع قائم مقام الاصل مع عينة رسولته في اتصال  
 شهادته الى مجلس القاضي فكانه حضر وشهد بنفسه واعتبر هذا برواية الاخبار فإن رواية الواحد عن الواحد  
 مضبوطة ولنا ما روينا عن علي رضي الله عنه وهو ظاهر الدلالة على المراد ولا نهى عن الحق فلا بد من  
 نصاب الشهادة بخلاف رواية الاخبار كذا في الفتح مع زيادة (اقول) وجه الاستدلال بذلك ان علي رضي الله  
 تعالى عنه يجوز شهادة رجلين على شهادة رجل ولم ينف شهادةهما على شهادة رجل آخر ولم يشترط أن يكون  
 بآراء كل أصل فرعان على جده فدل اطلاقه على جواز شهادة الفرعين جماعيا شهادة الاصلين ولم ير عن غير  
 على خلافه قل غلط الاجماع قلت وفيه تأمل كذا في العمى (قوله) وما في الحاروي أي من أنه لا تقبل شهادة  
 النساء على الشهادة (قوله) بحر عاربه وكذا لا يشترط أن يكون المشهود على شهادته رجلا لان المرأة  
 أيضا ان تشهد على شهادتها رجلان أو رجلا وامرأتين وبشترط أن يشهد على شهادة كل امرأ أو تصاب  
 الشهادة كذا كرا الشارح وقد توهم القدسي في الحاروي أنه قيد احترازا فيقال ولا تقبل شهادة النساء على  
 الشهادة اه وهو غلط اه (قوله) عن كل أصل متعلق بقوله وشهادة عدد فلو شهد عشرة على شهادة واحد  
 تقبل ولكن لا يقضى حتى يشهد شاهد آخر لان الثابت بشهادتهم شهادة واحد بحر عن الخزانة وأما  
 أنه لو شهدوا على شهادة نفسه وأخران على شهادة غيره يصح وصرح به في البرازية (قوله) ولو امرأة لما  
 قدمنا أنه لا بد من نصاب الشهادة على شهادتها فيجوز أن تشهد على شهادتها رجلان أو رجلا وامرأتين  
 (قوله) لا تبار فرعي هذا وذلك أي يكفي شاهداً عن كل أصل ولا يلزم لكل شاهد شاهداً متغيران

ذكره المصنف في  
 الوكالة وقوله (عند  
 الشهادة) عند القاضي  
 قيد لكل لا يطلق  
 جواز الانشهاد لا الأداء  
 كما هو (و) بشرط (شهادة)  
 عند نصاب ولو رجلا  
 وامرأتين وما في الحاروي  
 غلط بحر (عن كل  
 أصل) ولو امرأة (لا  
 تبار فرعي هذا وذلك)

قوله وبخلاف مطلق  
 على قوة بخلاف أداء  
 الاصل شهادة نفسه  
 اه منه

حتى لو أشهد أحدهما على شهادة رجلين وأشهدهما الآخر بعينهما جاز ولو قال لا تقارب فرعهما حال كان  
أولى **(قوله خلاف الشافعي)** فإنه قال لا يجوز حتى يشهد على كل واحد منهما رجلان غير الذين أشهدهما  
صاحبه فيكون شهود أربعة **(قوله ولو أئنه)** مستندك بحسائي متنا **(قوله أشهد على شهادتي أني أشهد)**  
بكذا) لأنه لا بد من التعميل والتوكيل لأن الفرع كالتائب عنه وهما يكونان شفعين ولا بد أن يشهد عندهما  
يشهد عند القاضي لينقله إلى مجلس القاضي وهو بالثلاثين والثلاثة وإنما قالوا الفرع كالتائب ولم يجعلوا ثانيا  
لأنه أن يقضى بشهادة أصل وفرع عن أصل آخر ولو كان الفرع نائبا حقيقيا جاز الجمع بين الأصل  
والخلف نهاية وأجاب الزبلي بعدم الجمع بينهما لأن الفرع ليس بسايل عن الذي يشهد بهما بل عن  
الذي لم يحضر قال في البحر وليد كالمؤلف بعد قوله أقر عندى بكذا وأشهد على نفسه لأنه ليس  
بشروط لأن من سمع إقرار غيره حصل له الشهادة وإن لم يقل له أشهد كإقدا منا وقد بقوله أشهد لانه لم يقل له  
أشهد لم يستمع أن يشهد على شهادته وإن سمعها منه وهذا فيما إذا سمعه في غير مجلس القضاء أما لو سمع في  
مجلس القضاء شاهد أن يشهد بجاهه أن يشهد على شهادته كافي السراج عن النهاية وقد بقوله على شهادتي لأنه  
لو قال أشهد على ذلك لم تجز الشهادة لأنه لفظ محتمل لاحتمال أن يكون الأشهاد على نفس الحق للشهود  
به فيكون أمرا بالكذب وقد بقى لأنه لو قال بشهادتي لم تجز لاحتمال أن يكون أمرا بأن يشهد على  
شهادته بالكذب وقد بقى الشهادة لأن الشهادة بقضاء القاضي محصية وإن لم يشهد بها القاضي  
عليه وذكر في الخلاصة اختلافا بين أبي حنيفة وأبي يوسف وجهما الله تعالى فيما أسمع الشاهدان القاضي  
في غير مجلس القضاء بخلافه أبو حنيفة وهو الأقوى ومنعه أبو يوسف وهو الإحوط ١٠ كلام البحر مع زيادة  
عليه قال في البرازية معهما الحاق بقول حكمت لهذا على هذا بكذا ثم نصب ما كم آخر لهما أن يشهدا  
به عليه من معهما منه في المص وهو الإحوط والذي عليه علم الهندي والمتأخرون أن كلام العالم والعدل  
مقبول وكلام الظالم والجاهل لا إلا لجاهل العدل أن أحسن التفسير يقبل والإقلال ٢ ولا خفاء أن علم  
قضاة بلادنا ليس بشبه قضاة من أمة إلا في كتاب القاضي لفروزة ١١ **(قوله ويكنى سكوت الفرع أي)**  
عند تحمسه **(قوله قنية)** عبارتهما لو قال لأقبل شفعي أن لا يصير شهادتي حتى لو شهد بذلك لا تقبل ١٢ تأمل  
**(قوله ولا ينبغي الخ)** الظاهر أن ذلك على المنع والاحتياط في الحقوق واجب وهذا الفرع نقله في البحر  
ثم قال بعد ورقة وفي خزنة الفتن الفرع إذا لم يعرف الأصل بعدالة ولا غيره فافهم موسى في الشهادة على  
شهادته بترك الاحتياط ١٣ وقالوا الأمانة أخش من الكراهة لكن ذكر السراج في شرحه على  
المنار أنها دونها وأما في التفرير شرح البردوي والتحقيق شرح الاحسكي وغيرهما أن الأمانة  
دون الكراهة ولعل مراد من قال دون الكراهة أراد بها التحريم فمن قال أخش أراد بها التزجيم تأمل  
**(قوله)** ويقول الفرع أشهد أن فلانا الخ أي يذكرك اسمه واسم أبيه ويحده فإنه لا يثبت كافي الضر وقوله  
فلانا تأمل والإقلال من بيان شاهد الأصل حتى لو قالنا شهد أن رجلين تعرفهما أشهدنا على شهادتهما أنهما  
يشهدان بكذا وقالوا لا نسبهما ولا نعترف أسماءهما قبل أن نعلم بحجازة لا عن معرفة كافي التعر  
١٤ وفي أبي السعد وفلان وفلانة بدون ألف ولام كناية عن الأناسي وجهما كناية عن البهائم تقول ركب  
الفلان وحلبت الفلانة ١٥ **(قوله هنا أوسط العبارات)** قال صاحب الهداية في خبر الأمور وأسطها وهو  
الذي عليه القدرى وذكر أو التصرير شرحه أنه أولى وأحوط وفي المنبع واختاره خمس الأئمة الحلواني  
١٦ وتبعه صاحب الدرر والغرد **(قوله وفيه خمس شينات)** والأطول أن يقول الفرع عند القاضي أشهد أن  
فلانا شهد عندى أن فلانا على فلان كذا وأشهدني على شهادته وأمرني أن أشهد على شهادته وأنا الآن  
أشهد على شهادته بذلك نفسه خمس شينات قال في النسيه أهل ما يكتفي في الأشهاد ثلاث شينات وهي أشهد  
عندكم بكذا فأنشدها على شهادتي بذلك وبعض المشايخ قالوا يقول الأصل أنشهد بكذا وأني أشهد على  
شهادتي فأنشدها على شهادتي وفيه خمس شينات والأحسن الأقصر قول أبي جعفر أن يقول الأصل أنشهد على

خلاف الشافعي  
(و) كقيمتها (أن)  
يقول الأصل مخاطبا  
للفرع) ولو أئنه بحر  
(أشهد على شهادتي  
أن أشهد بكذا)  
ويكنى سكوت الفرع  
ولو رده ارتد قسوة ولا  
ينبغي أن يشهد على  
شهادة من ليس بعدل  
عنده حار (ويقول  
الفرع أشهد أن فلانا  
أشهدني على شهادته  
بكذا وقال إن أشهد على  
شهادتي بذلك) هذا  
أوسط العبارات وفيه  
خمس شينات والأقصر  
أن يقول أشهد على  
شهادتي بكذا ويقول  
الفرع أنشهد على  
شهادته بكذا

٣ مطلب  
على القاضي ليس بحجة  
الأفي كتاب القاضي  
لفروزة ١١ منه

٣ مطلب  
في معنى قولهم الأمانة  
أخش من الكراهة  
والكراهة أخش من  
الأمانة

٤ مطلب  
فلان بدون ألف  
واللام كناية عن  
الأناسي وجهما كناية  
عن البهائم

شهادتي بكذا يقول الفرع أشهد على شهادة فلان بكذا من غير احتياج إلى زيادة كإثباتي وهو اختيار القصة  
 أي البتة واستأذني جعفر **(قوله)** وعليه فتوى السرخسي وغيره قال في القتح وهو اختيار القصة أي  
 البتة واستأذني جعفر وهكذا كرمحمد في السير الكبير وبه قالت الأئمة الثلاثة وحكي أن فقهاء زمن أبي  
 جعفر خالفوه واشترطوا زيادة طويلاً فخرج أبو جعفر الرواية من السير الكبير فأنشأه قال في الخبر  
 فلو اعتد أحد على هذا كان أسهل وكلام المصنف أي صاحب الهداية يقتضي ترجيح كلام القدوري  
 المشتغل على خمس شينات حيث حكاه ذلك أن طويلاً منه وأقصر ثم قال وخير الأمور وأساطلها وذلك أبو  
 نصر البغدادي شارح القدوري أقصر آخر ثلاث شينات وهو أشهد أن فلانا أشهدني على شهادته أن فلانا  
 أقر عنده بكذا ثم قال وما ذكره القدوري وأولى وأحوط ثم حكى خلافاً في أن قوله وقال لي أشهدني على شهادتي  
 شرط عند أبي حنيفة ومحمد فلا يجوز تركه لأنه إذا لم يقله أحتمل أنه أمره أن يشهد مثل شهادته وهو كذب وأنه  
 أمره على وجه التصل فلا يثبت بالشك وعند أبي يوسف يجوز لأن أمر الشاهد محمول على الصحة ما أمكن  
 فيعمل لذلك على التحصيل اهـ والوجه في شهود الزمان القول بقوله ما وان كان فهم العارف المتدين لأن  
 الحكم للغالب خصوصاً المتخذ به المكسبة للدرهم اهـ مافي القتح باختصار وحاصله أنه اختار ما اختارني  
 الهداية وشرح القدوري من لزوم خمس شينات في الأداء وهو ما جرى عليه في المتن كالقدوري والكثير  
 والفرق والمتقن والإصلاح ومواهب الرحمن وغيرها **(قوله)** ويكتفي بتعديل الفرع لأصله في ظاهر الرواية  
 وهو الصحيح لأنه من أهل التركة هدية ولأن الفرع ناقل عبارة الأصل إلى المجلس القاضي وبالتقليل ينتهي  
 حكم النسخة فيصير أجنبياً فصيح تعديده إذا عرفه القاضي كافي الشروح قال المنلا عبد الحليم بحسب الشرر أشار  
 بعنوان الصحة أن فيه اختلافاً لما أنه عن محمد عدم الصحة لثمة المنفعة والجهة تظاهر الرواية ويصحها في  
 النصري وهكذا في التصورية **(قوله)** والألزام بتعديل الكل هذا عند أبي يوسف وقال محمد لا تقبل لأنه  
 لأشهاد بالعدالة فإذا لم يعرفوها لم يتقوا بالشهادة فلا تقبل ولا يوجب أن المأخوذ عليهم النقل دون  
 التعديل لأنه قد يخفى عليهم فتعرف القاضي العدالة كما إذا شهدوا بأنفسهم كذا في الهداية وفي البصر وقوله  
 والأصاقل بصور الأولى أن يسكتوا وهو المراد هنا كما أفصح به في الهداية الثانية أن يقولوا لا تخبرك بحقه في  
 الخامسة على الخلاف بين الشيخين وذكر الحنفية أن عدم القبول تظاهر الرواية وذكر الحنابلة أنهما تقبل  
 وهو الصحيح لأن الأصل في مستورا أن يحتمل الجرح والتوقف فلا يثبت الجرح بالشك ووجه المشهور أنه  
 جرح للأصول واستشهد الحنفية بأنهم لو قالوا أنا شهدنا في الشهادة لم يقبل القاضي شهادتهما على شهادته  
 وما استشهد به هو الصورة الثالثة وقد ذكرها في الخامسة اهـ ملخصاً وحيث كان المراد الأولى فتقول الشارح  
 والألزام أن تكرار مع مافي المتن **(قوله)** أحسد الشاهدين صاحبه في الأصح كذا اختارني الهداية أي إذا  
 كان المعدل وهو أحد الشاهدين معروفاً بالعدالة عند القاضي ونقل فيه قولين في النهاية والحاصل كافي  
 الخامسة أن القاضي إن عرف الأصول والفروع بالعدالة قضى بشهادتهم وإن عرف أحدهما دون الآخر  
 سأل عن لم يعرفه وإذا شهد الفرع على شهادة أصل فثبت شهادته لنفس الأصل لا تقبل شهادة أحدهما بعد  
 ذلك اهـ منع ويحرم **(قوله)** لأن العدل لا يثبت مثله أي بعدل مثله ولو اتهم مثله لا يثبت في شهادته على نفس  
 الحق بأنه إنما يشهد بصبر قوله مقبولاً عند الناس وإن لم تكن له شهادة اهـ ط عن الشلبي (أقول)  
 لكن الأولى فيه أن يقال فقوله لا يثبت مثله أي بهذا الاتهام المتأني بالعدالة مثل مقصحة يعني لأن عدالة تنفع  
 أن يعدل غير العدل كذا علل في البصر لكن فيه عود الضمير على غيره ذكر وأصل العبارة في الهداية حيث  
 قال وكذا إذا شهد شاهدان فعدل أحدهما الآخر يجوز لنا قلنا أي عن أنهم أهل التركة غاية الأمر أن فيه  
 متفقين حيث القضاء بشهادته ولكن العدل لا يثبت مثله كالأية في شهادته نفسه كيف وإن قوله مقبول في  
 نفسه وإن ردت شهادة صاحبه فلا تهمه اهـ قال في النهاية أي بمثل ما ذكرتم من الشبهة وقوله غاية الأمر  
 أي غاية ما رآه من أنهم بسبب أن في تعديله متفعة من حيث تنفيذ القاضي قوله على موجب ما يشهد به

وعليه فتوى السرخسي  
 وغيره إن كمال وهو  
 الأصح كافي القصة  
 عن الرازي (ويكتفي  
 بتعديل الفرع لأصله)  
 إن صرف الفروع  
 بالعدالة والألزام بتعديل  
 الكل (ك) ما يكتفي  
 بتعديل (أحسد  
 الشاهدين صاحبه)  
 في الأصح لأن العدل لا  
 يثبت مثله

قلت العدل لا ينهم بمثل ما ذكرتم من الشبهة فان مثلها ثابت في شهادة نفسه فانها تنضم القضاء فكذا كانت  
لم يعتبر الشرع مع عدالة ذلك مانعا كذا ما نحن فيه والا نسب ذباب الشهادة اهـ وظهر ان الضمير  
ليس عائدا للعدل كما هو ببعضهم **(قوله)** وان سكنت الفرع عنه الخ قال في فتح القدر وان سكنت أى الفرع  
عن تعديل الأصول حين سألهم القاضي جازت شهادة الفرع ونظر القاضي في حال الأصول فان عدلهم غيرهم  
قضى والا وهذا عند أبي يوسف وقال محمد ان سكنت أو قالوا لا تعرف عدالتهم لا تقبل شهادة الفرع ولا ن يقولوا  
باعتبار أنها تقبل شهادة ولم تثبت شهادة الأصول فلا تقبل شهادة الفرع ولا يوجب ان المخوفات الواجب  
على الفرع وليس الانتقال ما حلهم الأصول دون تعديلهم فانه قد يخفى حالهم عنهم فإذا نقلوا ما حلهم على  
القاضي أن يعرف حالهم غير أن الفرع حاضر ونهم أهل القتر كذا اذا كانوا عدولا فيقولهم أقرب المسافة  
من سؤال غيرهم فان كان عندهم علم فقد قصرت المسافة والاحتياج الى تعرف حالهم من غيرهم هكذا ذكر  
الخلاف الناصحي في تهذيب أدب القاضي الخصاص وصاحب الهداية وشمس الأعمدة فما اذا قال الفرع حين  
سألهم عن عدالة الأصول لا تخبر بشئ لا تقبل شهادتهم أى الفرع في ظاهر الرواية لأن هذا ما نرى في الجرح  
كأول ما أتوا به في هذه الشهادة ثم قال وروى عن محمد أنه لا يكون جرحه لأنه لا يكون توقيفاً حالهم فلا  
يثبت جرحه بالشك اهـ وعن أبي يوسف مثل هذه الرواية عن محمد أنها تقبل ويسأل غيرهما أو قالوا لا تعرف  
عدالتهم ولا دعاهم فكذا الجواب فيما ذكره أبو علي السعدي وذكر الخواص أنها تقبل ويسأل عن الأصول  
وهو الصحيح لأن الأصل في مستورا فاستل عنه وذكر هشام عن محمد بن عدل أنها تقبل على شهادة شاهد ثم  
غلبت عليه مقطعة نحو عشرين سنة ولا يدري أهو على عدالته أم لا فشهد على تلك الشهادة ولم يجد الخواص من  
يسأله عن حاله ان كان الأصل مشهورا كأي حقيقة وشيان الثوري قضى بشهادته عن أن عرف المشهور  
يحدث بها وان كان غير مشهور لا يقضي بها ولأن فرعين عدالتهم معلومة شهدا عن أصل وقال الأخير في  
وزن كافي غيرهما لا تقبل شهادتهما وان قال ذلك أحدهما لا يلتفت الى جرحه وفي التتمة انما شهد عدل وليس  
في المصنف يعرفه فان كان ليس موضع للسئلة يعني بأن يخفى فيه المسئلة سألها عنه وأيضاً من يسأله ما عنه  
سرا فان عدلا قبل والا اكتفى بما أخبره علانية **(قوله)** في حاله كما اننا حضر نفسه أى فبال عن عدالته  
فانما ظهرت قبله والا **(قوله)** على مافي القهستاني عبارة وفيما عدا ما أنه لو قال الفرع ان الأصل ليس بعدل  
أولا عرفه لم تقبل شهادته كما قال الخصاص وعن أبي يوسف أنه تقبل وهو الصحيح على ما قال الخواص في كافي  
المصنف اهـ فتأمل النقل مدني **(قوله)** عن المصنف ذكر في التاتر ثانية خلافه ولم يذكر فيه خلافا وكف  
هذه أمع أنهم لو قالوا لا تقبل شهادتهما وظهر استشهادهما الخصاص به كما أنه لا خلاف فيه وفي الدرأية  
فرعاً عن معلوم عدالتهم شهادته عن أصل وقال الأخير فيهموز كما غيرهما لا يقبل وان جرحه أحدهما لا يلتفت  
اليه **(قوله)** فتبينه قال في الدرأية المتق فليحضر وفي الصبر وغيره انما قال الفرع القاضي أنها تنضم في الشهادة  
فان القاضي لا يقبله وهذا لا نافي ما ذكره المؤلف لأن نفي الفرع العدالة عن الأصل لا نافي وتوقيفه في هذه  
الشهادة فأداهه بالسعود **(قوله)** وتقبل شهادة الفرع بأمور عدلتها في الصبر حضور الأصل قبل القضاء مستنداً  
عمافي الخاتمة ولأن فرعاً عندنا وعلى شهادة الأصول ثم حضر الأصول قبل القضاء لا يقضي بشهادة الفرع اهـ  
لكن قال في الصبر بظاهر قوله لا يقضي دون أن يقول بطل الاستهادان الأصول لو عاينوا بعد ذلك قضى بشهادتهم  
اهـ (أقول) وعلى هذا انما كان ينبغي لصاحب الصبر عدداً الحضور من مبطلات الاشهاد وانما ذكره الشارح هنا  
وذكر في الصبر انما كتب للذي كتاباً ثم حضر بلداً المكتوب اليه قبل أن يقضي المكتوب اليه بكذا لا يقضي  
بكذا كما لو حضر شهادته الأصل انتهى وفي التتمة سئل عن قاض قضى لرجل ثلث الأرض بشهادة الفرع ثم جاءه  
الأصول هل بطل الفرع فقال هذا يختلف بين أصحابنا فمن قال ان القضاء يقع بشهادة الأصول بطل ومن  
قال بشهادة الفرع لا بطل اهـ وهذا الاختلاف عيب فان القضاء كيف بطل بحضورهم فالظاهر عداه اهـ  
**(قوله)** ينهم عن الشهادة ولو بعد الاداء قبل القضاء كافي الخلاصة **(قوله)** على الاظهر خلاصة الذي استظهره

(وان سكنت الفرع  
عنه نظر) القاضي  
(في حاله) وكذا لو قال  
لا يعرف حاله على  
الصحيح شربلاية  
وشرح المجمع وكذا  
لو قال ليس بعدل على  
ما في القهستاني عن  
المصنف فتبينه (وتقبل  
شهادة الفرع) بأمور  
ينهم عن الشهادة  
على الاظهر خلاصة

في الخلاصة فيما اذا حضر الاصول وهو الفروع عن الشهادة فالمبطل حضور الاصل وزوال العذر المسيح الفروع  
 لا انتهى عن أداء الشهادة كما يفهم من البحر والنج فلا يخالف مع ما يأتي تأمل **(قوله)** وسبحي متنا ما يخالفه وقد  
 علمت ما فيه تأمل قال سدي الوالد رحمه الله تعالى وهو خلاف الانظر **(قوله)** وبخروج أسلمه عن أهلها ما ينافي  
 البحر عن خزائن الفتن وإذا تحرس الاصلان وأفسقا وعميا وأرتدا وأوجنا لم تجز شهادة الفروع اهـ **(قوله)**  
 كسفي) أدخلت الكفا الجنون والارتداد **(قوله)** وعي) الظاهر أن يجري الخلاف في شهادة الاعي هنا ط  
**(قوله)** وبانكار أصله الشهادة) هكذا وقع التعريف في كثير من المعينات قال في الدرر أقول قد وقعت العبارة في  
 الهداية وشروحها وسائر المعينات هكذا وإن أنكر شهود الاصل الشهادة موافقة لما في الكافي ولا يخفى  
 على أحد مغايرة الاشهاد للشهادة فكيف يصح تفسيرها به وأجل منشا غلطه قولهم لأن التعميل لم يثبت  
 للعارض فان معنى التعميل هو الاشهاد ونفي عليه أن التعميل لا يثبت أيضا إذا أنكر أصل الشهادة بل هذا  
 أبلغ من انكار الاشهاد لانه كتابة وهي أبلغ من التصريح وفي الشرح لا يسهل عن الفاضل المرحوم جوى زاده  
 أقول لم ير الذي يقبل لفظ الشهادة بالاشهاد بل أراد أن يطلع بطلان شهادة الفروع على انكار الاصل  
 للاشهاد حتى يبطل ما لو قال في شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهد والمذكور في المتن تصوير للمشكلة في صورة  
 من صورتي انكار الاشهاد وهي صورة انكار الشهادة قرأنا ذلك في فوات الاشهاد في هذه الصورة أيضا  
 وأنه ليس المراد بما في المتن حصر البطلان بصورة انكار الشهادة ولم يخف عليه أن التعميل لا يثبت أيضا  
 مع انكار أصل الشهادة وإن يكون نافعا عليه لو توهم عدم بطلان شهادة الفروع حينئذ وما شاء عن ذلك  
 وإذا قد عرفت أن البطلان يتم بصورة انكار الشهادة أساسا وصورة الاقرار بها وانكار الاشهاد تحققت أن  
 كون الترتيب أبلغ في انكار الشهادة غير مراد اهـ ما قاله الفاضل وصورة انكار الشهادة ما قاله في الجوهرة  
 وإن أنكر شهود الاصل الشهادة لم تقبل شهادة الفروع بأن قالوا ليس لنا شهادة في هذه الحادثة وغاوا  
 وماؤا ثم جاءه الفروع يشهدون على شهادتهم في هذه الحادثة أو قالوا لم نشهد الفروع على شهادتنا فان  
 شهادة الفروع لم تقبل لأن التعميل لم يثبت وهو شرط اهـ (أقول) فحصل من عبارة الفاضل ما يفيد  
 أن الأولى التعبد بالاشهاد لأن انكار الشهادة لا يشمل ما إذا قال في شهادة على هذه الحادثة لكن لم أشهدهم  
 بخلاف انكار الاشهاد فانه يشمل هنا ويشمل انكار الشهادة لأن انكارها يستلزم انكاره فانكار الاشهاد  
 نوعان صريح وهنفي ولهذا عبر الزبلي وصاحب البحر بالاشهاد وبه اندفع اعتراض الدرري على الزبلي  
 وظهر أيضا أن قول الشارع هنا ولم يشهدهم ليس في عمله لانه ليس من أفراد انكار الشهادة لان معناه  
 لنا شهادة ولم يشهدهم فتأمل (أقول) ولكن لا يلزم من عدم التعميل عدم وجود شهادة مع الاصول  
 وعلمه فتجده كلام الشارح تأمل وكتب المولى عبد الحليم على قول الدرر ولعل منشا غلطه الخ لا يخفاه في أن  
 كلاما من صورتي المشكلة مقصود هنا إلا أن أحدهما المقصود بالثبات تكون الأخرى مقصودة بالنفي فان  
 انكار الاصل الشهادة يقتضي بطلان شهادة الفروع سواء أنكر الاصل الشهادة أيضا كما هو الظاهر أو لم  
 ينكر وإن انكار الاصل الشهادة يقتضي بطلان شهادة الفروع سواء أقر الاصل الشهادة لنفسه كما هو الظاهر  
 أو لم يقر فكل وجهه عبارة الفقهه وهي أن أنكر شهود الاصل الشهادة تباعد تصور الكافي وتعلمهم  
 بقولهم لأن التعميل لم يثبت للعارض تباعد منه تصور الزبلي إذا الظاهر في التعليل على الأول أن يقال  
 لأن الشهادة لم توجد للأصول في هذه الحادثة فكيف يوجد التعميل ويصح لو وجد وكيف تقبل شهادة  
 الفروع فظهر أنه لم يخف فضلا عن القاطع على الامام الزبلي سيما أنه عال من أن يخفى عليه هذا المقام  
 لثبته إذ هو من مشايخ الفقه يرجع اليه ويعتمد عليه هذا العلم عند الله تعالى ثم بطلان شهادة الفروع وعدم  
 قبولها لو كان الانكار من الاصل قبل أداء الفروع وحكم القاضي بشهادته بأنه يثبت على الفروع انكار الاصل  
 وأما بعد الأداء والقبول والحكم بها فلا يلتفت الى انكاره كالا يخفى انتهى وقال وأنت خير بأن انكاره  
 له لا يستلزم انكاره لأن الاصل يحتمل أن يقول أنا شهد الفروع في ذلك كذا فيوجد الاشهاد مع انكار

وسبحي متنا ما يخالفه  
 وبخروج أسلمه عن  
 أهلها كسفي ونهرس  
 وعي) وبانكار أصله  
 الشهادة) كقولهم

الشهادة وهو من جملة صور البطلان وقد أسير إليه فمما سبق **(قوله ما لنا شهادة أولم نشهدهم)** أي ثم ما توأ  
أوعاوا فشهدوا القرو ع ل تقبل لعدم الشرط وهو التحصيل وفي الفتح لانه وقع في التحصيل تعارض خبرهما  
وقوعه وخبر الاصول بعدمه ولا يثبت مع التعارض انتهى قال في شرح الوافي يعني ان اذ قال الاصول ذلك ثم  
ما توأ أوعاوا ثم جاء القرو ع يشهدون على شهادتهم بهذا الحادثة أمام حضورهم فلا يلتصق بالشهادة  
القرو ع وان لم ينكروا ثم نفي **(قوله أو أشهدناهم وغلطنا)** هو في معنى انكار الشهادة وقه أن الشاهد لو  
قال أو همت بعض شهادتي تقبل الشرط المتقدم فلماذا لم يجعل هذا مثله تأمل **(قوله قبلت خلاصة)** هذه  
مما جعل السكوت فيها كالنطق **(قوله على فلانة)** هو وفلان من غير أن يعبره عن بنى آدم وجه ما عن البهائم  
كإفدمنه **(قوله الفلانية)** أي المصرية مثلا **(قوله قبل هات شاهدين)** أي فلا يشرط أن يعرف الفرع  
المشهد عليه بعينه وهذا من قبل ما مر شهادة قاصرة بهم غيرهم **(قوله ولو مقره)** لان الشهادة على المعرفة  
بالنسب قد تحققت والمدعي يدعي الحق على الحاضرة فقلعها غير هاتين من تعرفها تلك النسبة لاحتمال  
التزوير بحر ومنع **(قوله ومثله الكتاب الحكيم الخ)** فان كتب ان فلانا و فلانا فلان فلان فلان فلان فلان فلان فلان  
على فلانة بنت فلان الفلانية وأحضر المدعي امرأته عند القاضي المكتوب اليه وانكرت فلان فلان فلان فلان فلان  
المسوبة بهذا النسبة فلان من شاهدين آخر ينشدها أن النسبة تلك النسبة كافي المسئلة الأولى كذا  
في المعنى مدني **(قوله لانه كالشهادة على الشهادة)** لان القاضي لكل ديانته ووفور ولا يشترط النقل  
**(قوله لاحتمال التزوير)** أي على شخص اسمه وكنيته ما في الكتاب الحكيم بان يتواطأ المدعي مع ذلك  
الرجل **(قوله ويلزم دعي الاشتراك البيان)** يعني انه اذا ادعى المدعي عليه أن غيره يشاركه في الاسم والنسب  
كان عليه البيان أن يقول القاضي أثبت ذلك فان أثبت تدفع عنه الخصومة كالموكل القاضي بمشاركته في  
الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك يكون خصما **(قوله بساطة قاضخان)** قال فيها القاضي اذا كتب كتابا  
وكتاب اسم المدعي عليه ونسبه على وجهه الكتاب فقال المدعي عليه لست أنا فلان بن فلان الفلاني والقاضي  
المكتوب اليه لا يعرفه يقول للمدعي أقم البينة أنه فلان بن فلان فان قال المدعي عليه أنا فلان بن فلان بن  
فلان وفي هذا الخ أو في هذا الفخذ أو في هذا الحارة أو في هذه البلد من أجل غير هذا الاسم يقول له القاضي  
أثبت ذلك فان أثبت ذلك تدفع عنه الخصومة كالموكل القاضي بمشاركته في الاسم والنسب وان لم يثبت ذلك  
يكون خصما اه ملخصا وفي البرزخ أنه أف أن عليه فلان بن فلان الفلاني كذا في رجل بهما  
الاسم وادعاء وقال أردت به رجلا آخر مسمى بذلك صدق قضاء ولا يقضى عليه بالمال اه وقديقال ان  
كلام قاضخان في المدعي عليه وهذا مدعي ط وان برهن المدعي ان المشاركة في الاسم والنسب قديمان  
لا يقبل قوله لانه لاحقه في اثبات حادثة ذلك الميت وان كان يعلم ما قاله المدعي عليه فان كان يعلم عوت ذلك  
الرجل بعد تار يخ الكتاب لا يقبل كتاب القاضي وان كان قبل ذلك قبل وكذا لو كان لا يدري وقت موت ذلك  
الرجل كافي البصر **(قوله ولو قال قد هما)** أي في الشهادة وكتاب القاضي **(قوله حتى نسبها الى نفعها)** لان  
التعرف لا يحصل بالنسبة العامة وهي عامة الى غير انهم قوم لا يحصلون ويحصل بالنسبة الى الفضل لانها  
خاصة وفسر في الهداية الفخذ بالنسبة الخاصة وفي التشرح بالجد الاعلى وفي المصباح الفخذ بالكسر  
وبالسكون للتخفيف دون القسبة وفوق البطن وقيل دون البطن وفوق القسبة وهو مذكور لانه معنى  
التفرغ والفخذ من الاعضاء مؤنثة والجمع فيها أنفاد اه وفي المصباح الفخذ آخر القائل أولها الشعب ثم  
القبيلة ثم الفصيلة ثم العارة ثم البطن ثم الفخذ وقال في غيره الفصيلة بعد الفخذ والشعب بفتح الشين يجمع  
القائل والقائل يجمع العائر والحارة بكسر العين يجمع البطون والنطن يجمع الاتخاذ والفخذ يجمع  
القضائل. وذكر كراي الخشري أن العرب على ست طبقات شعب وقبيلة وعامرة ووطن ويخفف فوصيلة بضم  
شعب وكذا بفتح و مدحج وجر وممت شعوبا لان القبائل تشعب منها وكانه قبيلة فذكر يش عارة وقصبي  
بطن وهاشم فخذ والعباس فصيلة وعلى هذا فلا يجوز الاكتفاء بالفخذ ما لم ينسب اليه الفصيلة لانه لا يولد الا

ما لنا شهادة أول  
نشدهم أو أشهدناهم  
وغلطنا ولو سألوا فاستكروا  
قبلت خلاصة (شهدنا)  
على شهادة اثنين على  
فلانة بنت فلان الفلانية  
وقال أخبرنا بغير قتها  
وجاء المدعي بامرأة لم  
يعرف أنها هي قبل له  
هات شاهدين أنهما هي  
فلانة ولو مقره (ومثله)  
الكتاب الحكيم (وهو)  
كتاب القاضي الذي  
القاضي لانه كالشهادة  
على الشهادة فلو جاء  
المدعي برجل لا يعرفه  
كلف اثبات أنه هو ولو  
مقر الاحتمال التزوير  
بحر ويلزم مدعي  
الاشتراك البيان كما  
بسطة قاضخان (ولو)  
قالا فيها التهمة لم يجوز  
حتى نسبها الى نفعها)

قال انه تعالى وقصيلة التي تؤويه ومنهم من ذكر بعد القصيلة العشرة وعامة في فضل الكفارة من الشكاح  
والخامس ان التعريف بالاشارة الى الحاضر وفي الغائب لا يدين ذكر الاسم والنسب والنسبة الى الاب  
لا تكتفي عند الامام ومحمد ولا يدين ذكر الجدة خلفا للثاني فان لم ينسب الى الجد ونسبه الى الفخذ الاب  
الاعلى كسمي ونجار لا يكتفي وان الى الحرفة لا الى القليلة والجد لا يكتفي عند الامام وعندهما من معروفا  
بالصناعة يكتفي وان نسبها الى زوجها يكتفي والمقصود الاعلام ولو كتب الى فلان بن فلان الصلاني على  
فلان سندی عبد فلان بن فلان الصلاني كفي اتفاقا لانه ذكر تمام التعريف ولو ذكر كرام المولى  
واسم ابيه لا غير ذكر السرخسي انه لا يكتفي ذكر شيخ الاسلام انه يكتفي وبه يفتي حصول التعريف  
بذكر ثلاثة العبد والمولى واسمه وان ذكر كرام العبد والمولى ان نسب الى قبيلة الخاص لا يكتفي على  
ما ذكره السرخسي ويكتفي على ما ذكره شيخ الاسلام لوجود ثلاثة وان لم يذكر قبيلة الخاص لا يكتفي  
وان ذكر كرام العبد ومولاه ونسب العبد الى مولاه ذكر شيخ الاسلام انه يكتفي وبه أفتي الصدر لانه  
وجد ثلاثة أشياء وشروط الحاق في المختصر للتعريف ثلاثة أسماء الاسم والنسبة الى الأب والنسبة الى الجد  
أو الفخذ أو الصناعة والصحيح ان النسبة الى الجد لا يدين وان كان معروفا بالاسم المجرد مشهورا كشمس  
الامام أبي حنيفة يكتفي ولا حاجة الى ذكر الاب والجد في الدار كدار الخلافه وان مشهوره لا يدين ذكر  
الجد وعندهما من معروفا كل رجل ولو كتبه بلانسيه لم يقبل الا اذا كان مشهورا كالامام ولو كتب من ابن  
فلان الى فلان لم يحز الا ان اشهر كان أبي ليلى ولو كتب الى أبي فلان لم يحز لان الحزب ينسب الى الكل  
لا العكس كذا في البرازيه ثم قال ويشترط نظرها في التعريف وان اراد ذكر حليتها بترك موضع الحلية  
حتى يكون القاضي هو الذي يكتب الحلية أو على الكاتب لانه ان حليها الكاتب لا يحسد القاضي بدين  
ان نظرها يكون فيه نظره رجلين وفيما ذكرنا نظر رجل واحد فكان الاولى وهل يشترط شهادة الزاني على  
عدلين في انها فلانة بنت فلان أم لا قال الامام لا يدين شهادة جماعة على انها فلانة بنت فلان وقالوا شهادة  
عدلين تكفي وعلمه الفتوى لانه أسير اه قال الطرابلسي في معنى الحكم ولو عرفها رجلان وقالوا شهدنا  
فلانة بنت فلان حل الشاهدان بشهدوفا لان في لفظ الشاهد من التاكيد ما ليس في لفظ الخبر لانه عين  
بانه تعالى معنى ولو كان بلفظ الخبر انما يجوز عند أبي حنيفة لو أخبر جماعة لا يمكن توافوهم على الكذب  
وعندهما لو أخبر بعدلان انها فلانة بنت فلان بن فلان يحل له الشهادة اه فانظر ما بينه وبين ما هما من  
الخلافه وقدم في شرح قوله انه ان يشهد بجمع أو رأى عن الفتاوى الصغرى ما وافق ما ذكرهنا فامل  
والتي يظهر ان ما في معنى الحكم هو المعتبر لانه من العلة تأمل وهو ظاهر الاقوله ان النسبة لا تكتفي  
عن الجد في الهداية ثم التعريف وان كان يتم ذكر الجد عن أبي حنيفة ومحمد خلفا لا في يوسف على ظاهر  
الروايات فذكر الفخذ يقوم مقام الجد لانه اسم الجد الأعلى فنزل منزلة الجد الأدنى اه وكذا تنافه في  
البرازيه للفخذ سمعي غير صحيح لما علمته اتفاقا وفي خزائن المصنفين لو ذكر لقبه ونسبه واسم ابيه فقبل يكتفي  
والصحيح انه لا يكتفي فاذا قضى قاض بدون ذكر الجد ينفذ وفي فتاوى قاضخان وان حصل التعريف باسمه  
واسم ابيه ولم يلقه لا يحتاج الى ذكر الجد وان كان لا يحصل الا بذكر الجد لا يكتفي والمدنية والقريبة والكورة  
ليست بسبب التعريف ولا تقع العروة بالاضافة اليها وان دامت فانما كان الرجل يعرف باسمه واسم ابيه  
وحده لا يحتاج الى اللقب وان كان لا يحصل الا بذكر القريبان كان يشاركه في المصغر وفي ذلك الاسم  
واللقب كما في آجدين محمد بن عرفة لا يقع التعريف به لان في ذلك المصغر يشاركه غيره والحاصل ان الاعتبار  
انما هو حاصل العروة وان نفع الاشتراك اه قال في الفتح ولا يخفى انه ليس المقصود من التعريف ان ينسب  
الى ان يعرفه القاضي لانه قد لا يعرفه ولو نسبته الى مائة جد والى مائة وعجلته بل الشك في ذلك الاختصاص  
ويرى ان الاشتراط انه قلما يقع اثبات في اسمها واسم أبيها وجدهما أو صنفتهما ولقبهما فماذا ذكرني  
قاضيخان من ان لم يعرف مع ذكر الجد لا يكتفي بذلك الا يتيممه ما نقل في الفصول من ان شرط التعريف

قوله والصحيح ان الخ  
ينسب اليه قريبا اه  
منه



ذكر ثلاثة أشياء غير أنهم اختلفوا في القبح مع الاسم هل هما واحد أو لا والمراد بالثلاثة اسمه واسم أبيه  
 وحده أو صناعته أو فخره فانه يمكن عن أحد خلاف ما في النزاهة وقدمنا حاصل الكلام على ذلك في أوائل  
 كتاب الشهادة عندقول الشارح فالتعريف لا يتكرر الحروف فراجعهم **(قوله)** كنهها الانساب  
 بقول وجدها **(قوله)** والمقصود الاعلام أي باقصر ما يمكن لان مجلس الشهاد كجلس القضاء والاو لا يرفع  
 الاشتراك لان الاعلام بان يعرف غير مراد كاسم وفي الجرح النزاهة وان كان معروفا فالاسم الجرح مشهورا  
 كشهرة الامام أبي حنيفة يمكن عن ذكر الاب والجد ولو كان بلا تسمية قبل الا اذا كان مشهورا كالامام  
 كان قد علم قبل هذا في العرب اما في الجرح فلا يشترط ذكر القصد قال في اوضح الاصلاح وفي الجرح ذكر  
 الصناعة بمنزلة الفخذ لانهم وضعوا انسابهم بجر **(قوله)** ثم نهاء عنها أي عن الشهادة على شهادته **(قوله)**  
 لم يصح أي نهية أشار به الى أن الشاهد ليس بتوكيل اذ لو كان توكيلا لصح منعه ولكن بشرط أمره بالشهادة  
 لانها حق فلا يعتبر نقل أحد بدون أمر حتى لو سمع بحمل شاهد ليس للسامع أن يشهد على شهادته لأنه اعما  
 جعل غيره بحضوره كافي الفتح **(قوله)** كافران يشهد على شهادة مسلمين الجرح قد يثبت له الا أنه لو شهد مسلمان على  
 شهادة كافر جائز كافي كافيا الحاكم قال في الترتيب لانه لعل وجه عدم القبول لانه من ثبوت ولاية الكافر  
 على المسلم ولم يعلل قاضي خان ولا نهما شاهدان على أصلهما وهما مسلمان ولا تقبل شهادة الكافر على المسلم  
 ولذا لا تقبل شهادتهما على القضاء لكفر أي بان كان القاضي مسلما لا شهادتهما على القاضي  
**(قوله)** وعلى قضاء أبيه في المقدسي جونا وسخيفة الشهادة على القضاء وان سمعاه من القاضي في غير مجلسه  
 وهو القيس ومنعه أبو يوسف فيما سمعاه في غير مجلس القضاء وهو الاحوط ثم قال لو سمع يقول لا تخرق بيت  
 عليك كذا أو على فلان يجب أن يشهد على قضائه بالتحصيل **(قوله)** دزور تمت عبارته هذه المسائل الأربع من  
 الخاتمة **(قوله)** من ظهر أي شين **(قوله)** انه شهيد زور الزور هو في اللغة الكذب كافي المصاح وفي القاموس  
 الزور بالضم الكذب والشرع بالله تعالى وأعداء اليهود والنصارى والرئيس ومجلس الغناء وما يصعد من  
 دون الله والقوة وهذه وفان لغة العرب والقرض ونهر بصفتي دخلة والراي والعقل والباطل الخ وذكر  
 القاضي في تفسير قوله تعالى والذين لا يشهدون الزور لا يسمون بالشهادة الباطلة ولا يحضرون محاضر  
 الكذب فان مشاهدة الباطل شركته اه بحر وعند الفقهاء الشهادة الباطلة عدا الرجال والنساء  
 فيها سوء بجر عن كافي الحاكم **(قوله)** بان أقر على نفسه في المعقوبة يمكن أن يحمل قوله لا أعلم  
 الا بالافراق على الحصر الاضافي بقربته قوله لا أعلم بالبنية قال في الجرح وقد افتراده لا لا يحكم هالا  
 باقراره فيقبل اقراره ويجب عليه موجه من الضمان والتعزير وراي شيخ الاسلام أن يشهد بموت واحد  
 فحسب حيا كذا في فتح القدير ويحت في الملة في حاشيته فقال الذي يقتضيه الله حقيق ما سألني الله يحكم  
 به في كل ما يتيقن به كنه تأمله اه وقال قد جرحوا بالشهادة بالموت بل منعتهم بقتلهم اذا أخبروه فكيف  
 يحكم به معه وقد يقال لا جرح بالشهادة بالموت وظهر حيا قطع بكنهه فكان ينبغي أن لا يجرح بل يقول أخبرني  
 فلان أو سمعت من الناس أو أشرت عندي ذلك نحو موفي مثل ذلك ينبغي أن لا يحكم به فلا يشهر ولا يعزى تأمل  
 فان قلت سبق عند الكلام على قول المصنف ولا يصح القاضي الشهادة على الجرح الجرح أن المبني عليه  
 اذا أقام البينة أن المدعى استأجر الشهود بعشر دراهم من ماله الذي في يده وطلب أسد زاده تقبل قلت لا يلزم  
 من قول بينة المدعى عليه مرد الشهادة كونهم مشهود ورجح لا يلزمهم التعزير **(قوله)** لم يدع سوا  
 ولا غلطا في الجرح عن فتح القدير ولو قال غلظت أو غلظت ذلك قيل هما معني كذب لا اقرار بالشهادة تغير علم  
 وبخالفه ما ذكره الشارح فانه جعلهما اكتسبت فلا تعزير وهو الظاهر اه **(قوله)** ولا يمكن إثباته أي  
 اثبات زور واما اثبات اقراره فمكن كالأختي تأمل **(قوله)** لا يمكن إثباته أي لا يمكن إثباته على شاهد غير  
 حق ولا يثبت الى ذلك حلي قال في الجرح خرج ما اذا ردت شهادته لهنه أو لغلطه بين الشهادة والدعوى  
 أو بين شهادتين فانه لا يعزى ولا يلا بدري من هو الكاذب منهم المشهورة أو الشاهدان أو أحدهما وقد

جدها ويكني نسبها  
 لزوجه والمقصود  
 الاعلام (أشهد على  
 شهادته ثم نهى عنها  
 لم يصح أي نهية فله  
 أن يشهد على ذلك دور  
 وأقره المصنف هنا  
 لكنه قلم تزجج  
 خلافه عن الخلاصة  
 (كافران شهدا على  
 شهادة مسلمين لكافر  
 على كافر لم تقبل كذا  
 شهادتهما على القضاء  
 لكافر على كافر وتقبل  
 شهادته رجل على شهادة  
 أبيه وعلى قضاء أبيه  
 في الصحيح در خلافا  
 للتعط (من ظهر أنه  
 شهيد زور) بان أقر  
 على نفسه ولم يدع سوا  
 ولا غلطا كما مره ابن  
 السكال ولا يمكن إثباته  
 بالبنية لا يمكن إثباته

يكتب المدعي لنفسه الشاهد في الكذب ولا يمكن أن يثبت بالبينة لأنه من باب النفي والبينة حجة الإثبات في  
 اقراره على نفسه فيقبل اقراره ويجب عليه جميعه الضمان أو التعزير بذكر الشارح الزبلي وبمعرفة  
 لا يمكن اثبات الزور بالبينة وفي كافى الحاكم ومن التهاون يشهد أن هذا النفي لم يكن لفلان فهذا مما لا يقبل  
 وكتاوشهد أنه لم يكن لفلان على فلان دين ومن شهد أن هذا لم يكن فقد شهد بالباطل والحاكم يعلم أنه  
 كاذب اهـ وظاهره أنه من قيل الزور وقيل زعمى هذا يعزى باقراره أو يثبت كذبه واتخاذ كذا المؤلف  
 اما سنديه وامالته لا يحصى له أن يقول كذبت أو طغنت ذلك أو سمعت ذلك فشهدت وهما عني كذبت  
 لاقراره بالشهادة بغير علم فعمل كأنه قال ذلك كذا في البينة وجعل في ايضاح الاصلاح نظيره مثله ظهوره  
 حيا بعد الشهادة بموته أو قتله ما إذا شهد وأرؤية الهلال قضى ثلاثون وما وليس في السماء علة ولم ير الهلال  
 اهـ قال المي قال في فصول العمادى شهد أن فلان على هذا الرجل ألف درهم فقضى القاضي بشهادتهما  
 وأمر المدعي عليه دفع المال وهو الألف إلى المدعي ثم أقام المدعي عليه البينة على البراءة فأتى الشاهد دين  
 تضمنان والمدعي عليه بالخارج تضمن المدعي أو الشاهد أن لهما حقة فاعلمه أحباب المال في الحلال فانما أقام  
 البينة على البراءة فقد ظهر كذبهما انصراضاً من فقرهما اهـ وظاهره أن الشاهد يكون شاهداً زوراً لأن  
 يحمل ظهور الكذب بالبينة إلى المال لا إلى التعزير والله تعالى أعلم بذكر ما أغترى اهـ (قوله عز) لان  
 شهادة الزور كبيرة مدى ضررها إلى العباد ليس فيها حد مقدر قال عليه الصلاة والسلام ما بها الناس عدلت  
 شهادة الزور لا أشد أن الله تعالى لم يخلقوا ليعذبوا فاجتنبوا الرجس من الأوثان واجتنبوا قول الزور وعدوها  
 من الكبائر حين شل عنها قال في كافى الحاكم أعلم أن شاهداً زوراً يعزى راجعاً أصل القضاء بشهادته أو لآلته  
 ارتكب كبيرة أقبل ضررها بالمسلمين وليس فيها حد بقدر تعزير زجره وتكساره اهـ (قوله بالتشهير  
 وعلمه التنوير) أي لا بالضرب وهو قول الامام لأنه كان يقول تعزير تشهيره قال في السراجة والقنوى على  
 قوله واستدل الامام بأن شريحا كان يشهر ولا يضرب كان يبعثه إلى السوق كان سوقياً أو قومه ان لم يكن  
 سوقياً بعد العصر أجمع ما كانوا أي يجمعين أو إلى موضع أكثر جعل القوم يقول ان شريحا يعزى بكم السلام  
 ويقول أنا واحد شاهد زور فأحذر وهو حذر والناس منه اهـ قال الشئى فان قيل ان أحسنه لا يرى  
 تقلد التابى أحسن لأنه لم يذ كر فعل شريح مستدلاً به واتخاذ كذا لم يذ كر فعله بل سبقه  
 إليه واستدل له أعنا هو يتجوز الصابة فعل شريح فأنه كان قاضياً زمن عمر رضي الله تعالى عنه وعلى رضي  
 الله تعالى عنه ومثل هذا التشهير لا يخفى على الصابة رضي الله تعالى عنهم الذين كانوا هم في ذنبهم وما استدلا  
 به أي الصاحبان من حديث عمر الآتي محمول على السياسة اهـ والتشهير لغة الرفع على الناس كافى  
 القاموس والابراز كافى المصباح وعند الفقهاء ما نقل عن شريح وبعثه مع أعوان القاضي أعم من أن يكون  
 جاشياً أو كذا وعلى بقره كما يفعل الآن كافي الصرا على حمار كما هو عرف ديوانا (قوله وزاد) أي  
 الصاحبان ضربه وجبته لانه ارتكب محظوراً قال في البصر ورجع في القدير قوله ما قال انه الحق وهو  
 قول الشافعي لانه روى عن عمر رضي الله تعالى عنه انه ضرب شاهداً زوراً بدين سوطاً وخطم وجهه قال المولى  
 عبد الحليم أقول ولا يلزم من كون قوله مناجاة أن يرجع على قوله بل قوله هو الحق ولهذا كان القنوى عليه  
 وذ كر في النهاية والمنيع مغزى إلى الحاكم الامام أبي محمد الكاتب أنه لو رجع على سبيل التورية والتندمة  
 لا يعزى بل لا خلاف وإن رجع على سبيل الاصرار يعزى بل لا خلاف واتخاذ الاختلاف فيما لم يعلم وجهه رجوعاً كما  
 لا يخفى (قوله أن يصح وجهه) السخيم يضم السين ويكون الحاء المهملة من الاسخيم وهو الاسود وفي المنهني  
 ولا يصح وجهه بلخاء والحاء كمال اهـ (قوله اذا رآه أسامة) بأن كان الشاهد ليس من أهل الشهامة ولا يؤزر  
 به التشهير لا هذا الفعل الثلاثي به إلا حرة الراءع لأمثاله لكن قدّم الشارح في آخر باب هذا القول ما يخالف  
 بهذا حيث قال وأعلم أنه يهتد بذكر وفي حكم السياسة أن الامام يخطه أو لم يقولوا القاضي فظاهره أن القاضي

(عزير بالتشهير)  
 وعليه القنوى سراجية  
 زوراً ضربه وجبته  
 مجمع وفي البصر وظاهر  
 كلامهم أن القاضي  
 أن يصح وجهه اذا  
 لا يصح سياسة

ليس له الحكم بالسياسة ولا العمل بها فليجروا ولعل قوة اذار كسياسة محمول على ماذا فتوض الامام له الاحكام والسياسة لانه نائبه والثالث كالاصل في مثل هذه فامل لكن قال القهستاني لا يستوي اجماعهم (اقول) ويؤيده ما في ذخيرة البرهانية والديروني عن عمر رضي الله تعالى عنه في شاهدان وراه يضم وجهه فتأمله عند شمس الآتية السرخسي انه قال ذلك بطريق السياسة اذ ارأى الامام المصلحة فيه وتأوله عند شيخ الاسلام انه لم يرد به حقيقة التسويد وانما اراد به التضييق بالتضييق والتشهير فانما يتجمل بسمي مسودا قال الله تعالى واذا نشر احدكم بالاثني ظل وجهه مسودا وهو كظيم (قوله) ان رجوع مصر اى على ما كان منه مثل ان يقول شهدت في هذه بلز ورولا ارجع عن مثل ذلك فتح (قوله) ضرب اجماعا اى وشهر طر (قوله) وان تابا الخ اى وان لم يعرف حاله فهو على الخلاف المذكور قال في الفتح واعلم انه قد قيل ان المسئلة على ثلاثة اوجه ان رجوع على سبيل الاصر ارسل ان يقول نعم شهدت في هذه بلز ورولا ارجع عن مثل ذلك فانه يعزى بالضرب بالاتفاق وان رجوع على سبيل التوبة لا يعزى اتفاقا وان كان لا يعرف حاله فعل الاختلاف المذكور وقيل لا خلاف بينهم في جواه في الثالث لان المقصود من التعزير الانذار وقد تكرر يدعى الله تعالى وجواهما فيمن لم يتب ولا يتخالف فيما وجبه (قوله) لراى القاضي اى يبحث بسبوغه ان يقبل شهادته لان القول والرد اليه فيكون تعزير حاله في التوبة اليه وقيل بتقدير عام وقيل بصفة لانه عصى الزمان بتغير الحال شرنا لالة (قوله) لو فسقا الاول اى يقول وتقبل شهادته بعد توبته لو فسقا لانه بعد ظهور توبته يعلم انه لا يشهد زورا محلا لحاله على الصلاح تأمل لما في العين ٣ وهل تقبل توبته بعد ذلك قالوا ان كان فاسقا تقبل لان الذي حله على الشهادة فسقه فاذا تاب وظهر صلاحه يقبل لزوال الفسق اه (قوله) لا تقبل شهادته ابدا لان الله لا يعتمد متلا على لانه لا يقطن به شهادة الزور والله يعلم بالتوبة كماله حين شهد فلا يؤمن عوده (قوله) وعن الثاني تقبل لانه قد ظهر بالندم والتاسف على ما وقع اى من غير ضرب مدة كافي الضرع في الخلاصة قبل قوله والاقل في اخاتبة المعروف بالعدالة اذا شهد ورجع اى يوسف لانه لا تقبل شهادته ابدا لانه لا تعرف توبته وروى القصة ابو جعفر انه تقبل وعلم الاعتماد اه وانه كلام الشارح صريح في ان الرواية الثانية عن ابي يوسف ايضا تأمل والله سبحانه وتعالى اعلم واستغفر الله العظيم

### (باب الرجوع عن الشهادة)

أطلق الرجوع عنها فقبل ما اذا كان الرجوع من الأصل أو الفرع ومتابعت العامة والخاصة أى لمصلحة شهادة الزور وتأخره ظاهرة وترجمته بالباب لان مسائله تدخل في مسائل كتاب الشهادات كدخول مسائل مناقض الموضوع في كتاب الطهارة وترجمته بالكتاب في الجامع الكبير بناء على أنه مشتمل على نجمة أبواب لانه مبين الشهادة اذ الرجوع عرفه الما عرف ان الما ستم تمنع الدخول وقد صرحوا بان الكتاب في اصطلاح الفقهاء كلمة من البدو والباب كالماد الفصل كالبنت قال الشريف الخرماني الفصل قطعة من الباب ٣ فلما لم يكن لهذا تعدد لالباب ولا اقل ان يكون فوق الفصل ترجمه بالباب فظهر ان هذا اولى من الترجمة بالفصل كما في اوقايه مؤمن المترجم بالكتاب كافي بعض نسخ الهداية لانه يوجد في بعض نسخها الترجمة بالكتاب بوجه ان تحتها أبواب متعددة لكن المصنف ذكر بعضها وان لم يصرح بالباب أو الفصل وترك بعضها كما ذكره في الجرح وشأن المتن الاختصار وان ترجم في التاترمانية بالكتاب وذكر تحتها ستة عشر فصلا سابقا على نسق وبه اندفع ما وجهه بعض أفاضل الشراح كلام بعض المصنفين متشابه الى الاعتراض على الهداية قال في الجرح والكلام فيه في مواضع الاول في معاملة قال في المصباح رجوع عن سفره وعن الامر رجوع رجوعا ورجعا ورجعي ورجعا قال ابن السكيت هو نقص الذهاب اه الثاني في معناه اصطلاحا فهو نفي ما أئتمه كذا في المحيط الثالث في ركنه وهو قول الشاهد رجعت عما شهدت به أو شهدت بزوجها شهدت به أو كذبت في شهادتي فلو أنكرها لم يكن رجوعا كذا في خزائن اللقيين الرابع في شرطه مجلس القاضي فلا يصح الرجوع في غيره وقائده عدم قبول البينة على رجوعه وعدم استخلافه اذا أنكر كسابقا في الطماس

وقيل ان رجوع مصر  
ضرب اجماعا وان تابا لم  
يعزى اجماعا وتوفيض  
مدة توبته لراى القاضي  
على الصريح لو فسقا  
ولو عدلا أو مستورا  
لا تقبل شهادته ابدا  
قلت وعن الثاني تقبل  
وبه يفتي عيني وغيره  
والله أعلم  
(باب الرجوع عن  
الشهادة)

٣ قوله لما في العين اه  
العيني أو نور العين فليجروا  
قوله فلما لم يكن لهذا  
الجهت كذا لاصل وتعزير  
هذه العبارة

فصفته قال في العناية أنه أمر مشر وع مرغوب فيه بداية لأن فيه خلاصا من عقاب الكبيرة اه وذكر  
 الشارح أن شهادة الزور وكتمان الشهادة بالحق سواء وإن شهد برؤسعدا أو خطأ وجبت عليه التوبة  
 وهي لا تصح إلا عند الدخا لم ولا يجمع بينهما الاستحسان من المخلوق وفيه تداركه ما تلف بالزور اه السادس في  
 حكمة وهو شيان أحدهما يرجع إلى ماله والآخر إلى نفسه فالاول وجوب الضمان ويحتاج إلى بيان  
 ثلاثة سببه وشراؤه ومقداره فسيب اتلاف المبال أو النفس بها فان وقعت اتلافا انعقدت سببا لوجوب  
 الضمان والاتلافات تزيلا للسبب منزلة المباشرة وسببا في سببه مفصلا وشروطه كونه بعد القضاء ومجلس القضاء  
 وكون المثلغ بما عتقنا فلا ضمان لو رجع عن متفقة كالنكاح بعد الدخول ومنفعة دار شهدا على المؤجر  
 للسائر بما جازها بأقل من أجر مثلها ثم رجعا وأن يصح كون الاتلاف بغير عوض لانه بعض اتلاف بصورة  
 لامعنى وقد رد الواجب على قدر الاتلاف لانه السبب والحكم يتقدر بقدر العلة وأما ما يرجع إلى نفسه  
 فنوعان وجوب الحد في شهادة الزور سواء كان قبل القضاء أو بعده للفقهاء منهم ولو بعد الدخا ضار جدا كان  
 أوجب الحد خلافا لفرق في الرجوع وجوب الضمان وهو الدية عليهم أن يرجعوا بعد الرجوع لا بعد الحد وإن مات  
 منه والثاني وجوب التعزير عليه سوى شهادة الزور ان بعد الشهادة بالزور فظهر عند القاضي باقراره كذا  
 في البيايع فلا ضمان لو اتلفا حقا من الحقوق كالحقوق القصاص لو شهد به ثم رجعا أو الرجعة وتسليم  
 الشفعة وإسقاط خالص من الخيارات كذا في التلف ولا فرق في وجوب التعزير رأى التشهير بين كونه قبل  
 القضاء أو بعده وتظرف في فتح التقدير وأجاب عنه في الحر عسا في قريبا عند قوله وعزير ولنا فيه جواب  
 حسن يأتي في قريبا تامله (قوله هو) أي الرجوع عنها منع (أقول) ويمكن تفسيره بالراجع (قوله أن يقول)  
 أي الشاهد (قوله عا شهدت به ونحوه) أي مما تسمع من ركنه (قوله فلا تتركها) أي بعد القضاء (قوله)  
 لا يكون رجوعا) كافي الحر معزير إلى خزانة المفتين وفي القصول العبادية لو أنكر الشاهد الشهادة بعد قضاء  
 القاضي لا يضمن لان الانكار لا يشهد لانه لا يكون رجوعا بل الرجوع أن يقول كنت مطلقا في الشهادة وهذا  
 انكار الشهادة اه منع (قوله شرطه مجلس القاضي) فلا يصح عند غير القاضي ولو شرط طبع أي وتوقف  
 صحة الرجوع على القضاء أو بالضمان خلافا لمن استبعد كسبه عليه في الفتوى وفيه أيضا وشرع على  
 الشتراط المجلس أنه لو أقر شاهد بالرجوع في غير المجلس أو شهد على نفسه به و بالزام المال لا يلزم شيء ولو  
 ادعى عليه بذلك لا يلزمه إذا تصادقا أن لزوم المال عليه كان هذا الرجوع وفي المحط ولو ادعى رجوعهما  
 عند القاضي ولم يدع القضاء بالرجوع والضمان لا تصح منه البينة ولا يحلف عليه لان الرجوع لا يصح ولا  
 يصح موجه الضمان لا اتصال القضاء به كالشهادة والى ذلك أشار صاحب الهداية وبه صرح في الفتاوى  
 الصغرى قال في الدر المنثور وأما بضمينه توقف صحة الرجوع على القضاء أو بالضمان والرد على من استبعد  
 وإن كان بعض المتأخرين قلده وقوله مجلس القاضي هكذا في أكثر النسخ لكن الذي في المنع والمتون المجردة  
 مجلس قاض منفصا وهو الظاهر بل تامله قال مسكين عند قول الكثر لا يصح الرجوع عنها إلا عند قاض  
 تنكره بشرط أن يشترط مجلس القضاء أي قاض كان ولا يشترط الرجوع عند الذي شهد عنده اه (قوله)  
 ولو غير الأول) أي مجلس القاضي الأول (قوله لانه فسح) أي إلى الشهادة فيخص بمجلس القاضي به الشاهد من  
 مجلس القاضي أي من أي حاكم كان فكشف البيع وشرط ما يشترط لصحة البيع من قيام المبيع ورضا  
 المتبايعين مقدسني ونحوه وهو تعليل لاشتراط مجلس القاضي (قوله أو توبه) في المنع ولان الرجوع توبه  
 وهي على حساب الجنابة فيعمل الرجوع قبضا وتوبه وأق الشارح بأولانه قد يرجع للتوبة بل قد يكون  
 لقصد اتلاف الحق أو لكون المشهود عليه غره عال كما قدمنا (قوله وهي) أي التوبة بحسب الجنابة  
 فالرجوع عنها توبه وهي علانية يكونها في مجلس القاضي فيصحب أن تكون التوبة عنها علانية وذلك  
 توبوها في مجلس القاضى وإن لم تكن عندا فليست بمعصية فيكون الرجوع فسحا قال الكلال أنت تعلم أن  
 العلانية لا تنوب على الإعلان بمجلس الذنب بخصوص مع أن ذلك لا يمكن بل في مثله عفا عنه علانية وهو انه

(هذه ان يقول رجعت  
 عما شهدت به ونحوه  
 فلا تتركها) يكون  
 رجوعا (و) الرجوع  
 (شرطه مجلس القاضي)  
 ولو غير الأول لانه فسح  
 أو توبه وهي بحسب  
 الجنابة كما قال عليه  
 الصلاة والسلام

إذا أظهر الناس الرجوع وأشهدهم عليه وبلغ ذلك القاضي بالنية عليه كيف لا يكون معلنا اهـ (قوله السر  
بالسر والعلاينة بالعلاينة) هذا بعض الحديث وصدره إذا ألفت ذنبا فأحدث عنه قتل (قوله فلو ادعى)  
بيان الفائدة أن شرط مجلس القاضي (قوله عند غيره) أي عند غير القاضي ولو شرط ما كافي المحيط (قوله أو أراد  
بمنهما) أي عند غير من البرهان ددد (قوله لا يقبل) أي ولا يثبت (قوله لنفسه الدعوى) لأن مجلس  
القاضي شرط للرجوع فكان مدعى الرجوع باطلا والنية أي لم يطلب البين أي لم يكن بعد الدعوى الصحة (قوله  
عند قاض) أي آخر غير الذي كان قاضي بالحق ناماد (قوله وتضمنه اباهما) عطف على قوله وقوعه أي وادعى  
أن ذلك القاضي الذي وقع رجوعه ما عنده ضمنهما أي حكم عليهما بالضممان حتى حيث تقبل لأن السبب  
مصحح بحر (قوله اباهما) أي الشاهدين أي وأقام بينة تقبل بينته وبحلفان إن أنكر إلا أن السبب صحيح كما لو  
أقر عند القاضي أنه رجع عند غير القاضي فانه صحيح وإن أقر رجوعه باطل لأنه يجعل إنشاء الحال كافي المنع  
(قوله قبل وجعل إنشاء) أي كافي أقر عند القاضي أنهم رجعا عند غير قاض إلى آخر ما تقدم في المقولة التي قبل  
هذه فظهر الفرق بين ما ذكره من على رجوعهما عند غير القاضي وبين ما ذكره من على أقرارهما بالرجوع عند  
غير قاض فانه في الأول لا يقبل لأن رجوعهما عند غير القاضي غير معتبر وفي الثاني يقبل لأن الثابت بالنية  
كالثابت بالعلاينة فالبرهان على أقرارهما صار كأيتهما أقرارا في الحال والحال أنهما عند القاضي وذلك رجوع  
معتبر فقبل (قوله ابن مالك) ومثله في التبيين وعبارته ولو أقام بينة أيهما أقرارا رجوعهما عند غير القاضي  
تسعى لأن أقرارهما به يكون رجوعهما في الحال اهـ أي وإن كان أقرارهما عند غيره باطلا لأنه يجعل إنشاء  
الحال (قوله سقطت) أي الشهادة عن الاعتبار فلا يقضى القاضي بها لتعارض الخبرين بل امرجح الأول  
(قوله ولا ضمان) أنهما لم يتلفا على أحد (قوله وعز) أي الشاهد أي جنبه الصائق بالواحد والتعدد  
وفي بعض النسخ بلفظ التثنية مطبقا بقول المتن فإن رجعا وفي بعضها بالافراد أي الشاهد كافي بعهده وهو  
قوله لأنه فسق نفسه إشارة إلى أن الحكم لا يختلف فيما إذا رجعا أو رجع أحدهما قال في الفتح قالوا وبزعم  
الشهود من رجعا قبل القضاء وبعده ولا يخول عن نظر لأن الرجوع ظاهر في أنه توعد عن قتل زور إن تعمد  
أو التهور والجهالة إن كان أسخفا فيه ولا تمنع على التوبة ولا على ذنبا ارتفع بها وليس فيه مدقة اهـ وأجاب  
في البصر بأن رجوعه قبل القضاء قد يكون لقصد اتلاف الحق ولو كان المشهود عليه عمال لما ذكره  
وبعد القضاء قد يكون لتلذذه بجهالة أنه اتلاف لجهالة بالغرامة اهـ (أقول) ويظهر  
في أن الجواب الحسن في ذلك أن الحكم كتمزج الحال ولو بعد قضاء الحناية بخلاف غير من بقية المسلمين فليس  
لهم ذلك إلا حين التمسها ولم يعلم أن القاضي حاكم (قوله ولو عن بعضها) كالأشهاد بدار وبنائها أو بآذان  
ولدها ثم رجعا بالبناء والاولد بقض بالاصل منع (قوله لأنه فسق نفسه) بتشديد السين المجهلة من التفسير  
وشهادة القاضي لا تقبل بحر ومنع (قوله لم يفسخ الحكم) لأن آخر كلامهم بنقض أوله فلا ينقض الحكم  
بالتناقض ولأنه في الدلالة على الصدق مثل الأول وقد ترجع الأول بالنقض القضاء به منع (قوله مطلقا) قال في  
المنع وقولي مطلقا شمل ما إذا كان الشاهد وقت الرجوع مثل ما شهد في العدالة أو دونه أو أفضل منه وهكذا  
أطلق في أكثر الكتب متونا وشروحا وتاوى وفي المحيط يصح رجوعه لو حاله بعد الرجوع أفضل منه وقت  
الشهادة في العدالة والألا بعز وروى في البصر لعدم حصته عن أهل المذهب مخالفة ما نقله من وجوب الضمان  
على الشاهد إذا رجع بعد الحكم ونقل في الفتح أنه قول أبي حنيفة الأول وهو قول شيخه جلال ثم رجع عنه إلى  
قوله ما هو مدعى بنقض القضاء وعدم رد المال على المضي عليه على كل حال وعليه استقر المذهب وعزاف  
العز أيضا إلى كافي الحاكم وهكذا قال في البرزاة ثم يرجع إلى قوله ما عليه استقر المذهب اهـ ومثله في  
التنارخانية برز الحيط فانه نقل عنه أن أبا حنيفة كان يقول كذا وساق التفصيل ثم قال ثم خرج عن هذا القول  
وقال لا يصح رجوعه في حق غيره على كل حال وهو قولهما والقاهر أن المراد بالحيط المحيط البرهاني لما ذكر في

السر بالسر والعلاينة  
بالعلاينة (قوله ادعى)  
المشهود عليه (رجوعهما  
عند غيره وبزعم) أو أراد  
بينهما (لا يقبل) الفساد  
الدعوى بخلاف ما لو  
ادعى وقوعه عند قاض  
وتضمنه اباهما ملحق  
أو برهن انهما أقرارا  
رجوعهما عند غيره  
القاضي قبل وجعل  
إنشاء الحال ابن مالك  
(فإن رجعا قبل الحكم  
بها سقطت ولا ضمان)  
وعزروا عن بعضها  
لأنه فسق نفسه جامع  
الفصولين (وبعد علم  
بفسخ الحكم مطلقا)

الحر أن ما في المحط السرخسي ليس فيه التفصيل (قوله لترجحه بالقضاء) الأولى لترجحه أي الشهادة وعلى  
 عبارة الشارح الصبر يرجع إلى الخبر الأول من الشاهد والأوضح التصريح به اذ ظاهره أن الصبر يرجع إلى  
 الحكم وفيه تماثل ط أي فيكون فيه تعليل الشيء بنفسه فصبر المعنى كأنه قال لم يفسخ الحكم لترجحه بالحكم  
 وهو فاسد والأولى في التعليل لأن القضاء بعد وقوعه صحيح لا ينقض تأمل (قوله بخلاف ظهور الشاهد عبدا)  
 وكذا لو شهد على بيع واستحق أو وجد حر أو بالخلع وقبض البذل وأثبت الثلاث قبله أو بالقرض وقبض ثم أثبت  
 الإبراء أو الألف بخلاف شهادة بما ناله عليه فانهما يضمنان وإن لم يرجع إلى الإبراء لانهم شهدوا بأنه  
 عليه في الحال وتبين خلافه (قوله ويرد ما أخذ) أي يرد المقتضى له ما أخذ المقتضى عليه بغير (قوله وتزعم الدية)  
 أنه إلى ولي المقتول (قوله لو قصاصا) انما سقط القصاص لشبهة صورة القضاء (قوله ولا يضمن الشهود لاسرارهم)  
 أي في كتاب القضاء (قوله أن الحاكم إذا أخطأ) قال ط وهناك خطأ بعد التخصيص عن حال الشهود (قوله)  
 وضمانا لتلفه للشهود عليه) أي إذا قبض المدعي المال لأن السبب على وجه التعدي سبب الضمان كما فر  
 الشر وقد وجد سبب الاتلاف تعديا وقد تعدوا بحجاب الضمان على المباشر وهو القاضى لأنه كالمتابع إلى القضاء  
 من جهة ما فإن القضاء واجب عليه بعد ظهور عدالتهم ما حق ولو امتنع وأثم ويستحق العزل ويعزر وفي إيجابه  
 عليه صرف الناس عن تقلده وتعدراستغناء من المدي لنفوذ الحكم باعتباره السبب وفي المحط طرح الشاهدان  
 في المرض وعليهما دين الصحة وما ندين الصحة لأن ما وجب عليه ما رجوع في المرض دين المرض لأنه  
 وجب باقر أرهافي المرض اه وروى عن قوله أن تلفاه له لم يضمن التلف البهائم يضمنان كما لو شهدا بنسب  
 قبل الموت فثبت الشهود عليه وورث للشهوده المال من الشهود عليه ثم رجعا لم يضمنانه لورث الموت وذلك  
 لأن استحقاق الأوراث للمال بالنسب والموت والاستحقاق يضاف إلى آخرهما وجوبنا فيضاق الموت ذكر الزر بلعي  
 في إقرار الرابض وفي الصرعين الغائبين شهدوا على أنه أبرأ من الدين ثم مات الغريم قبلنا ثم رجعا لم يضمن  
 لطلب لانه توى عليه بالافلاس اه وأعلم أن تضمين الشاهد بنصر في رجوعه بل مثله ما إذا ذكر شأنا لزم  
 للقضاء ثم ظهر بخلافه كما وضع ابن الصنف في لسان الحكم بقوله دقيقة في إيجاب الضمان على الشاهد  
 الشاهدان متى ما ذكر شأنا لزم للقضاء ثم ظهر بخلافه ضمنا وفي ما ذكر شأنا لاحتياج إليه القضاء ثم  
 تبين بخلاف ما قال لا يضمنان شيئا حتى إن موثقا لولا الاتهامات وأدعى رجل ميراثه بسبب الموالاة فنهض  
 شاهدان أن هذا الرجل مولى هذا الذي أسلم والده وعاقده وأنه وارثه لا نفع له وارثا غيره فقضى له القاضى  
 عبرته فاستهلكه وهو معسر ثم إن رجلا آخر أقام البيعة أنه كان نقض الولاء الأولى وإلى هذا الثاني وأنه توفي  
 وهذا الثاني مولاه وارثه لا ولوث له غيره فالقاضى يقضى بالميراث الثاني فيكون الثاني بالخيار إن شاء ضمن  
 الشاهدان الأولين وإن شاء ضمن الشهوده الأول لأنه ظهر كذب الشاهدان الأولين في الحكم به تعلق وبينان  
 ذلك في مسألة الأول فقولهم ما هو وارثه لا وارث له غيره أمر لا بد منه للقضاء بالميراث فانهم إذا شهدوا بأصل الولاء  
 ولم يقولوا أنه وارثه فالقاضى لا يقضى له بالميراث وإنما أخذ الأول الميراث بقول الشاهدان الأولين أنه مولاه  
 ووارثه اليوم وقد ظهر كذبهما فضمنا بخلاف مسألة الشهادة بالنكاح فانهم إذا شهدوا أنه مات وهي امرأته  
 لأن قولهم سامات وهي امرأة يزيد غير محتاج إليها فاقولوا قال كانت امرأته فإن القاضى يقضى لها بالميراث  
 فصار وجوده هذه الزيادة والعدم بمنزلة ولو أنعمت هذا الزيادة فكان لا يجب عليهم شي لانهم ما شهدا بالنكاح  
 كان ولم يظهر كذبهما في ذلك اه وفي الصرعين فروق الكرابسي شهد شاهدان على رجل أن فلانا أقرضه ألف  
 درهم وقضى القاضى بها ثم أقام المقتضى عليه بيعة على الدفع قبل القضاء بأمر القاضى رد الألف إليه ولا  
 يضمن الشهود ولو شهدوا أن عليه ألف درهم وقضى القاضى بذلك وأخذ الألف ثم ربح المقتضى عليه  
 على البراءة قبل القضاء يضمن الشهود والفرق أن في الوجه الأول لم يظهر كذبهم لحوازان أنه أقرضه ثم أبرأه  
 وفي الوجه الثاني ظهر كذبهم لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم فصاروا ملتزمين عليه ألا

لترجحه بالقضاء بخلاف  
 ظهور الشاهد عبدا  
 أو عبدا في حق  
 فإن القضاء يبطل ويرد  
 ما أخذ وتزعم الدية  
 لو قصاصا ولا يضمن  
 الشهود لاسرارهم إن الحاكم  
 إذا أخطأ في الصرع على  
 المقتضى له شرح تكملة  
 (وضمنا ما ألتفاه  
 للشهود عليه) لتسببها

ترى أنه لو قال امرأه طالق ان كان لفلان عليه شيء فشهدنا الشهود أن فلانا أقرضه الفياحكم بالمال ولا يحكم  
 بالزوجه ولو شهد وأن عليه الفياحكم بالمال والزوجه جميعا فثبت بهذا أن الشهادة على الأقرض ليست شهادة  
 على قيام الحق للحال والشهادة بالدين مطلقا شهادة على الحق في الحال اه فقد علم قسمتها ما ظهر كدفعها  
 من غير جوع فثبتت ما إذا تيقن كدفعها بالأولى وإذ قال في تلخيص الجامع في باب بطلان الشهادة أخذ  
 الدية شهامة الشهود بقتله حيما ضمن الولي القرض ظاهرا لا يرجع سلامة بدله أو الشاهد إلا لعله ككره المكره  
 ويرجع عما أخذ الولي للملكة ذلك وكذا لو اقتصر لكن لا يرجع عنده ان ليس القدم ماله على خلاف المدر ولهذا  
 في عقته بضمن الشاهد والمكره وفي العفولا ولو شهد على الأقرار أو الشهادة ضمن الولي الأمر دون الشاهد  
 لأنه لم يظهر كدبه إذ لا تنافي بخلاف الأول ولهذا لو ثبت الأبراء ضمن شاهد الدين دون الأقرض ولو قال ان  
 كان له على حنث في الأول دون الثاني كالأول وحده الشهود ينسكحها أمّا لو الشاهد عبدا ومحدودا في قذف اه  
 وبهذا علمت أن فرع الكرايسى منقول في التلخيص وأدفع اليراعلى القول بالتضمن في ظاهر كدبه بحالو  
 وحده الشهود ينسكحها أمّا وأخافه أنه ظهر الكذب ولا ضمان اه (قوله تعديا) لان التسبب بضمن إذا  
 كان كذلك كما هو معلوم (قوله مع تعديا) جواب عن سؤال وهو إذا اجتمع السبب والمباشرة فضمن على  
 المباشرة بضمن الشاهد دون القاضى فأجاب بأن القاضى متعذر تضمنه لأنه كالمبالأى القضاء (قوله قبض  
 المدعى المال أولا) تبع المصنف بهذا الإطلاق صاحب الخلاصة والبرازية وخزانة المفتين وأصحاب الفتاوى  
 لا صاحب الجميع كما في بعض نسخ الصرح لعدم تحريم بيان حالان صاحب الجميع قال في شرحه هذا إذا قصر  
 المدعى المال دينا كان أو عينا وأصحاب الفتاوى لم يشهدوا اه وعزو الشارح للخلاصة تابع فيه صاحب الصرح  
 (أقول) عبارة الخلاصة هكذا الشاهدان إذا رجع عن شهادتهما رجوعا معترضا بغيره عند القاضى لا بطل  
 القضاء لكن ضمن المال الذى شهد به وهذا قوله الآخر وهو قولهما وعليه الفتوى سواء قبض المفتى له المال  
 الذى قضى له أو لم يقبض انتهت فتوى وهو قوله الآخر نصا في رجوعه إلى الإطلاق والألاخره والذى يظهر  
 في أنه أراد بقوله الآخر الضمان بالرجوع مطلقا أى سواء كان الشاهد كماله الأول في العدالة أولا أو كونه إشارة  
 إلى ما تقدم الكلام فيه فيما مر أفتا بغيره مافى الفتحة حيث قال واعلم أن الشافعية اختلفوا في هذه المسئلة  
 والصحيح عند الامام والعراقيين وغيرهم أن الشهود بضمنهم كدبهما والقول الآخر لا ينفذ ولا يرد المال  
 من المدعى ولا يضمن الشهود وهو عين قول أبي حنيفة الأول إذا كان مالهما وقت الرجوع مثله وقت الاداء  
 اه وفي الأول الوجه ثم إذا قصر الرجوع لا يبطل القضاء ولكن ضمن المال الذى شهد به وهو قولهما وقول  
 أبي حنيفة الآخر اه فهذه العبارة تؤيد ما قلنا ولو سلم أنه أراد رجوع الامام عن التقييد بالقبض فنقول  
 لو قصر على شح على خلافه أصحاب المتون وغيرهم كالهداية والختار والوقاية والقرن والاصلاح والكفر والمقتى  
 ومواهب الرحمن فكلمهم قدوا بالقبض وجزم به صاحب الجميع كما علمت والحدادى في الجوهرة ولو قصر نقل  
 الرجوع لذكر مشرع الهداية فانهم اقتصر وعلى شرح ما ذكره المائت ونقلوا القول الآخر من غير ترجيح  
 ولا ذكر رجوع وأنت على علم بأن ما أثبتته أرباب المتون في متونهم مختار لهم لان المتون موضوعه نقل  
 المذهب ومما هو مقرر مشتهر أن مافى المتون مقدم على مافى الشروح ومافى الشرح ومما تقدم على مافى الفتاوى  
 والحواشى فكيف لا يقدم مافى المتون والشروح على مافى الفتاوى وسينشأ كما ينبغي للتصنيف أن  
 يجرى مافى الفتاوى ويعدل عما عليه المتون فالمراد بما عليه أصحاب المتون أنه لا يرجع إلا بعد القبض دينا  
 كان أو عينا فاستأمل ومناقضه في الضرع الخلاصة أن مافى الفتاوى هو قول الامام الآخر كما علمت في الكلام  
 المتقدم لقال فيه بحال وكأنه هو الذى غير المصنف (قوله وقبضه في الوقاية الخ) وكذلك الهداية والختار  
 والاصلاح ومواهب الرحمن وجزم به الحدادى في الجوهرة وصاحب الجميع (قوله وقيل ان المال عينا  
 فكذا قول) فأنه شيخ الاسلام أى يجب على الشهود الضمان مطلقا قبضه بالشهود أولا لان الضمان مقيد

تعدى مع تعدى تضمن  
 المباشر لأنه كالمبالأى  
 القضاء (قبض المدعى  
 المال أولا به يقضى بجر  
 ورازية وخلاصة  
 وخزانة المفتين وقبضه  
 في الوقاية والكفر والرد  
 والمتقى بما إذا قبض المال  
 لعدم اتلاف قبضه وقيل  
 ان المال عينا فكذا قول

بالمائة وفي العيز والملك المشهود عليها القضاء وفي الدين لا يزول ملكه حتى يقضيه الأثرى أن  
المقضى عليه لا يجوز له أن يتصرف فيها ولا جاز للقضى عليه ذلك حتى يزاده قال العلامة أبو السعود وكذلك  
العقار يضمنه قبل القبض عندهم لأن العقار يضمن بالاتلاف بشهادتالزور بخلاف الغصب عند أبي حنيفة  
وأبي يوسف لعدم تحققه فيه زبلي وقوله عندهم أي عند أبي حنيفة وصاحبيه أن يقال ظاهر كلام الزبلي  
يفتد عدم اشتراط القبض في العقار وجوب الضمان على الشاهد إذا رجع بعد القضاء من غير خلاف وليس  
كذلك بل الخلاف ثابت ولهذا قال شيخنا هاهنا على قول شيخ الإسلام وعلى قول شمس الأئمة لا يضمنه الشاهدان  
بالرجوع إلا إذا قضاه المدعي كالنقول اهـ (قوله وإن دنا فكذلك الثاني) أي لو رجع المشهود قبل قبضه لا يضمنون  
إلى أن تؤدى إليهم ولو بعده يضمنون أي في الحال قال في البحر وقرقي المحط بين العين والدين فقال شهدا  
بعض ثم رجعا ضما فقضا المشهود له أم لا لأن ضمان الرجوع ضمان اتلاف وضمان الاتلاف مقدر  
للمثل إن كان المشهود به مثلاً والمقضى عليه لم يكن مثلاً وإن كان المشهود به ديناً فرجع المشهود قبل  
قبضه لا يضمنون وإن قبضه المشهود ثم رجعا ضما لا يضمنان أو جبا عليه ديناً فقبض في ضمنهما مثل ذلك ولا  
يستوفى منهما إلا بعد قبض المشهود به تحقيقاً للعادة اهـ وهذا هو قول شيخ الإسلام وشمل أيضاً قوله ما أنفاه  
نحو الذي وخز به لكن في كافى الحاكم وإذا شهد الضمان الذي عمال أو خزانة فقبض به ثم رجعا ضما المال  
وقية الخنزير ولا يضمنان الخنزير ولا قية في قول أبي يوسف ويضمنان قيمة الخنزير في قول محمد ولو لم يسم الشاهدان  
وأسم المشهود عليه ثم رجعا عن الشهادة ضماً قيمة الخنزير ولم يضمنا قيمة الخنزير وشمل أيضاً ما أنفاه العقار  
قبضته الشاهد ثم رجوعه في خزانة المفتين فهو وإن كان لا يضمن بالغصب عندهما خلافاً لمحمد يضمن  
بالاتلاف وهذا منه وفي جامع صدر الدين ادعى عبد الله مملوكاً وقضى به فدعاه آخر وقضى به وادعاه آخر وقضى  
به ثم رجعا ضمن كل فريق لمن شهد عليه قال محمد ولا يشبه الوصية يعني لا يضمن للورثة إلا بتحاد المقضى عليه  
بخلاف المأذول له وجد مشهود الأول عبيد أو رجل في المأذول الوصية وشمل كل المشهود به أو بعضه فلذا  
قال في جامع الفصولين عن محمد شهد له بدار وحكيه ثم قال لا ندرى لمن البناء فإني لا أضمنها قيمة البناء  
للمشهود عليه ذمهما قالوا قد شككتنا في شهادتنا ولو قال ليس البناء الذي أضمنها قيمة البناء وعن أبي يوسف  
شهد له بدار فقال قبل الحكم أعاشهد بدار عرسه أقبل شهادتهما على ذلك ولم يكن هذا رجوعاً ولو قال له  
بعد الحكم أضمنها قيمة البناء اهـ ثم اعلم أن الضمان عنهما يسقط بأشياء أول ضمنهما نصف المهر ثم أقربه  
ردها لهما الثاني ضمنهما قيمة العبد ثم أقربه بالاعتاق رده الثالث ضمنهما قيمة العين ثم وهبها للمشهود  
عليه ردها لهما الرابع رجع الواهب في هبته بقضاه بعد ما ضمنا الشاهدان رد الضمان الخامس ورثة  
المقضى عليه رد الضمان بخلاف ما لو اشتراه الكل من العتابة وشمل قوله أيضاً ما أنفاه جميع الأبواب إلا  
أن المصنف ذكر بعضها وقائه بغض فذكر الدين والتكاح والبيع والطلاق والعتاق والقصاص وشهود  
الأصل والفرع والمزك كوشاهدات المؤمنين أي التعليق والولاء والتدبير والكتابة والاستلاء والإحصان والشرط  
والإيقاع وسنن كل واحد منها وقد فاته الهبة والأرأه والاستفاهة والبيعة والتأجيل والنسب وأمومة  
الولد والنحو والخلع والولادة والمأولة والأقالة والوكالة والرفق والأجازة والمضاربة والشركة والشفعة  
والمرات والوصية والوديعة والعارية \* أما الهبة ففي المحط شهدوا أنه وهب عبد من فلان وقضه ثم رجعا  
بعد القضاء ضماً قيمة العبد وحق الرجوع لا يمنع التضمين فإن ضمنهما التسمية لم يرجع فيها وصول العوض ولا  
رجع الشاهدان فيها ولو كان أيض العين يوم شهدا بالهبة ثم رجعا والباض زائل ضمنهما قيمة أيضاً لا اعتبار  
القيمة يوم القضاء اهـ \* وأما الأراء والتأجيل ففي المحط شهدا أنه أبرأ من الدين أو أجاهل سنة أو أوفاه  
فقضى به ثم رجعا ضماً ولو شهدا أنه أجاهل سنة فقضى بهما ثم رجعا قبل الجلول أو بعده ضماً ورجعاه على  
المطلوب إلى أجاهل ويرى الشاهدان يقض الطالب الدين بعدم مضى الأجل من المطلوب فإن ضمنا رجع به على  
المطلوب إلى أجاهل أو أقام مقام الطالب فإن توى جماعاً على المطلوب فنمالم هو أو أسقط المدين الأجل لم يضمنوا ولو

وإن دنا فكذلك الثاني وأقره  
القضاة



شهدا أن له على آخر ألفاً وخزانة أبرأه ثم رجعوا كلف مدعى الألف إقامة البينة وأنابوا خصمه في ذلك شهود  
 براءته الدين وقد رجعوا في ضمنها الألف ولا تصح إقامة البينة على الدين إلا بحضور الشهود لا بحضور المدعى  
 عليه ولا رجحان على المشهود بالبراءة اه وفي العتابة شهدوا على أنه أبرأه من الدين ثم مات القهر به فمسلما  
 ثم رجعوا في ضمنها الطالب لانه توى ماعله بالافلاس اه وأما الحد فسنذكره في القصص \* وأما النسب  
 والولاء والكتابة والتدبير والاستلاد فسنذكره في كلام الماتن الآتي قال في الولاء الحية ولواذي انه ابن رجل  
 والاب يحدو قام البينة انه ابنه ولواذي فراه فقضى بذلك وأثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم مسواه  
 رجعوا في حال حياة الاب وبعد وفاته أما في حال حياة الاب فلا ضمان لانه لم يثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم  
 بالنسب والنسب ليس عال ومالس عال لا يضمن بالمال وأما بعد وفاته فلا ضمان لانه لم يثبت نسبه ثم رجعوا فلا ضمان عليهم  
 له لسائر الورثة لا يجوز ذلك لان استحقاق الميراث يضاف الى موت الاب لا الى النسب لان الميراث يستحق بالنسب  
 والموت جميعا والموت آخرهما وجودا وكل حكم ثبت بعلته ذات وصفين يضاف الى آخر الوصفين وجودا اه \* وأما  
 الاقالة فحق البيع وأما الوكيل ففي المحيط شهدا أنه وكله بقبض دينه من فلان أو بدعيته فقبضه وأنكر الموكل ثم  
 رجعوا في ضمنها لان الشاهد بسبب التفويت إمكان القبض على الموكل والوكيل بالشرع يثبت فيكون الضمان على  
 المباشر وفي العتابة ولا ضمان على شهود التوكيل بالاعتاق ولا على شهود التفويض ولا على شهود التوكيل  
 بقبض الدين اه \* وأما الرهن ففي المحيط (٣) ادعى من له ألف على آخر أنه رهنه بعباءة قيمته ألف والمطوب  
 مقر بالدين وشهدا بالرهن ثم رجعوا في ضمنها لانهم أزالا العوض ولو كان فيه فضل على الدين لم يضمن ادا ما العبد  
 حافان مات في يد المرتهن ضمن الفضل على الدين ولواذي الراهن الرهن وأنكر المرتهن لم يضمن الفضل  
 ويضمن قدر الدين للمرتهن وإن رجعوا عن الرهن دون التسليم بأن قالوا لم يضمن هذا العبد وما رهنه لا ضمان اه  
 \* وأما الاجارة ففي المحيط ركب بعير الرجل الهكة بدعي الاجارة بخمسين وأقام بينة فطلب وادعى صاحب  
 البعير انقص ثم رجعوا ضمنها قيمة البعير يوم عطل الامتداد ما أخذ صاحب من الاجرة شهدا أنه كرا بدينه بمائتين  
 الى موضع كذا وأجره مائة فركبها ثم رجعوا في ضمنها الفضل ان ادعى المستأجر الاجارة بخمسة صاحب البعير  
 وإن ادعى صاحب البعير لا يضمن المستأجر ضمنه إلا ما أدا ما فوق أجر البعير \* وأما الضاربة ففي المحيط ادعى  
 المضارب نصف الرمح فشهدا به ورب المال مقر بالثلث ثم رجعوا والرمح لم يقبض لم يضمن فان قبضه واقتسمه  
 نصفين ثم رجعوا ضمنه سدس الرمح قبل هذا في كل رمح حصل قبل رجوعه ما قاما به حصل بعد رجوعهما فان  
 كان رأس المال عراضا فكذلك وإن كان نقدا فرب المال عطل فسحقا فكان راضيا باستحقاق الرمح اه \* وأما  
 الشركة ففي المحيط شهدا أنهم اشتركوا رأس مال كل واحد منهما ألف على أن الرمح أثلاث وصاحب الثلث  
 بدعي النصف ورب محال في الشهادة فاقسما أثلاثا ثم رجعوا ضمنها لصاحب الثلث ما بين النصفين والثلث وما ربحا  
 بعد الشهادة فلا ضمان عليهما اه وفي كافي الحاكم في بدرجل مال فشهد الرجل أنه شركه كفواضة  
 فقضى له نصف ما في يده ثم رجعوا ضمنها ذلك النصف بالشهود غلبه \* وأما الشفعة ففي المحيط ولشهدا أن  
 البار التي في يد الشفيع ملكه فقضى له بالشفعة ثم رجعوا في ضمنها وإن كان الاول قد قبض فأمر القاضي بنقصه  
 يضمنان قيمة بئنه ولهما النقص اه \* وأما الميراث ففي المحيط شهد الرجل مسلم أن أبا مات مسلما وأعرف  
 كافر (٤) ولابن آخر كافر ثم رجعوا ضمنوا الميراث لكفر الوارث \* وأما الوصية ففي المحيط ادعى رجل أن  
 فلان مات وصي له بالثلثين كل شيء وأقام البينة فقضى ثم رجعوا ضمنوا جميع الثلث ونعم عليه وفي كافي  
 الحاكم شهدا أن الميت أوصى الى هذا في تركته فقضى القاضي بذلك ثم رجعوا فلا ضمان عليهما والضممان  
 على الوصي إن استلشا اه \* وأما الوديعة والعارية ففي كافي الحاكم شهدا على رجل وديعة فخذها  
 فضمنها ادا ما القاضي ثم رجعوا ضمنها للماعز وكذلك العارية اه (قوله والعارية لمن في من الشهود لامن  
 رجوع أي عند تمام عشر الحنفية وعند الأئمة الثلاثة العارية لمن رجوع قال في فتح القدير والاصل ان المعترف في هذا

(والعبرة فيسهل في)  
 من الشهود (لا لمن)  
 رجوع

ثم قوله ادعى من له ألف  
 الخ هكذا لاجل ولعل  
 الظاهر ادعى من عليه  
 ألف لا من عليه  
 قوله أو عرف كافر  
 هكذا بالاصل وليرد

بقام من رجع لان الشهادة انما تثبت المال والرجوع انما يوجب الضمان لانه انلاف لهم  
فلذا بقي بعد رجوع من رجع من يستقل بآثار المال ثانيا لم يتحقق بالرجوع انلاف شيء ومن المحال أن يضمن  
مع عدم انلاف شيء وأما ما أورد من أنه ينبغي ان رجع أحسن الاثنين أن لا يلقى شيء من المال لان الواحد  
لا يثبت بشهادته أصلا فيقتضي أن يضمن الواحد الرجوع كل المال فهو مصادم للاجماع على نفسه وانما كان  
الاجماع على نفسه لان عدم ثبوت شيء بشهادة واحد انما هو في الابتداء ولا يان في حال البقاء ما يان في الابتداء  
وحينئذ فبعد ما ثبت ابتداء شيء بشهادة اثنين نسب الى كل منهما في حال البقاء ثبوت خاصة منه بشهادته فثبت  
هذه الخاصة ما بقي على شهادته ويكون متقلاها يرجوعه (قوله فان رجع أحدهما ضمن النصف) اذ شهادة  
كل منهما يقوم نصف الحجة فيبقاء أحدهما على الشهادة تبقى الحجة في النصف فيجب على الرجوع ضمان مالم  
تبق فيه الحجة وهو النصف ويجوز أن لا يثبت الحكم ابتداء ببعض العلة ثم يبقى ببقاء بعض العلة كابتداء الحول  
لا ينقد على بعض النصاب ويبقى منقضا ببقاء بعضه درر (قوله وان رجع أحد ثلاثة لم يضمن) أي الرجوع  
لبقاء ما بقي به كل الحق (قوله وان رجع آخر ضمن النصف) أي الاول والثاني لانه لما رجع الاول لم يظهر  
أثره فلما رجع آخر ظهر أثره لانه لم يبق الا من يقوم به النصف وفي تلخيص الجامع لو شهد أربعة بأربعة درهم  
وقضى بها ودفع ثم رجع واحد عن اثنين والثالث عن ثلاثة ضمنوا نصف درهم على  
كل واحد سدس درهم لان الحجة تشطرت في درهم اذ ثبت الاول على الثلاثة والرابع على الكل ولو رجع  
الرابع عن الاربع ضمنوا درهم ونصفا على الاول سدس للمضمون الاول وهو ربع درهم وعلى كل واحد من  
الثلاثة ربع درهم وسدس درهم لانهم اتفقوا جميعا على الرجوع على الرابع فضمنوا أربعة اعمالى كل واحد ربع  
والتالث الاول ثابت عليه بالشهادة وحده فتشطرت الحجة فيه فوجب نصفه على الثلاثة أثلاثا ولا شيء عليه فيه  
لبقائه على الشهادة فيقتل اه بزيادة عليه قال القديس في نيل ينبغي أن يضمن الرابع الثاني فقط لان  
التلف أضفى اليه قلنا التلف مضاف الى المجموع الا أن رجوع الاول لم يظهر أثره لم يمانع وهو من رجع وانما رجع  
الثاني ظهر أن التلف بهما (اقول) تقدم في الحدود عن المحيط اذا شهد على حد الرجوع خمسة فرجع الخامس  
لا ضمان وان رجع الرابع ضمن الرابع وان رجع ثالث يضمن الرابع فقوله يضمن الثالث الرابع مخالف لما  
هنا لان المأخوذ من باب الرجوع في الشهادة ان الخامس والرابع والثالث يضمنون النصف أثلاثا فإعان  
المحيط اما غلط أو ضعيف أو غير مشهور واذا شهد أربعة على شخص بأربعة درهم وقضى بها فرجع أحدهم  
عن مائة وآخر عن ثلث المائة ومائة أخرى وآخر عن ثلث المائتين ومائة أخرى فعلى الرابعين نحسبون أثلاثا  
لان الاول لم يرجع الا عن مائة ففي شاهد بثلثمائة والرابع الذي لم يرجع شاهد بثلثمائة كما هو شاهد بالمائة  
الرابعة ايضا فوجد نصيب الشهادة في الثلثمائة فلا ضمان فيها وأما المائة الرابعة لم يبق الرابع شاهد بها  
ورجع البقية تنصفت لان العبرة لمن بقي فيضمنون نصفها وهو المحسبون أثلاثا فان رجع الرابع عن الجميع  
ضمنوا المائة أربعا يعني المائتين التي اتفقوا على الرجوع عنها وغير الاول يضمن التحسين التي اتفقوا على الرجوع  
عنها أثلاثا ووجه عدم ضمان المائتين والتحسين أن الاول بقي شاهد بثلثمائة والثالث بقي شاهد بمائتين  
فالمائتان تم عليهما النصاب وبقي على الثالثة شاهد واحد لم يرجع ولكن لما رجع الثلاثة غيره تنصفت المائة  
الثالثة فضمنوا التحسين أثلاثا سالحا في وقوة والثالث بقي شاهد باله والناقص والمسئلة مذكورة في البحر  
عن المحيط موجبة بعبارة أخرى وهي أن الشهادة قائمة بقدر ثلثمائة ونحسب لان القائم بقي شاهد بأربعة  
والرابع بقي شاهد بثلثمائة ففي رجع ثلثمائة حجة كاملة فلا يجب ضمانها على أحد بقي على المائة إلا ان شاهد  
واحد وهو القائم على الشهادة فثبت من يقوم به نصف الحق ففي نصفه فظهر أن التلف يرجع عنهم نصف المائة  
فيجب على الرابعين لساوئتهم في إيجابها فان رجع الرابع عن الجميع ضمنوا المائة أربعا وضمنوا سوى الاول  
خمس أيضا أثلاثا لانه بقي على الشهادة من يقوم به مائتان ونحسبون اه والمسئلة بمثلها (قوله وان رجع

فان رجع أحدهما  
ضمن النصف وان  
رجع أحد ثلاثة لم يضمن  
وان رجع آخر ضمن  
النصف وان رجع

امرأتين من رجل وامرأتين ضمنن الربيع لبقاه ثلاثة أرباع الحق بقدر رجل وامرأة أما إذا الرجل وحده للنصف وهذا  
 بالاجماع عني وهذا إذا كانت من رجل وامرأتين ولومن رجلين وامرأة لأصناف علم وإن رجعا أيضا لأن شهادة  
 الواحد تنقض شهادة واحد فكان القضاء معاً في شهادة الرجلين وقال الأسيدي جابي رجع رجل وامرأة  
 فالنصف لهما ماثلاناً **(قوله وإن رجعتا للنصف)** لأنه بقاء الرجل بقى نصف الحق وعلى هذا لو شهد رجلان  
 وامرأتان فرجع رجل وامرأة فعليهما الربع **(أما لو كان رجع رجلان فعليهما النصف وإن رجع امرأتان فلا)**  
 شيء عليهما وهو ظاهر **(يلى قوله لم يضمن أى الثمان لبقا من يبق به كل الحق وهو رجل وامرأتان وهو نصاب)**  
**(قوله لبقاه ثلاثة أرباع النصاب)** إذا لنصف يبق بالرجل والربع بالبقية أى يضمن للنسوة التسع ربع الحق  
 لأنه بقاء الرجل والمرأة يبق ثلاثة أرباع الحق قال في البصر وإن رجعت العشرة فقط فعليه نصف الحق اتفاقاً  
 كما إذا رجع الرجل وحده ولو رجع معه ثمان فعليه النصف ولا شيء عليهن كذا في المحيط وهو سهو بل يجب أن  
 يكون النصف أنجاساً عنده وعندهما أنصافاً اهـ **(أقول)** هذه عبارة الزبلي واختصرها بحذف التعليل  
 من كلام المحيط وهو قوله لأنهن وإن كنن يقمن مقام رجل واحد وقدي من القسم من ثبت بشهادتهن  
 نصف الحق فعلى الرجعتا كانهن لم يشهدن وفي الشريعة لقلت والذي يظهر من كلامه أن ما ذكره  
 صاحب المحيط على قول الصحابين وإذا علل بما علل به الإمام بل بما علل به الإمام كذا أنه كل  
 امرأتين يقومان مقام رجل واحد ثم قال وعدم الاعتداد بكثرتهن عند انفراذهن لأن منته عدم الاعتداد  
 بكثرتهن عند الاجتماع مع الرجال كافي للمرات انتهى وليس في كلام الصحابين ما يفيد أنه مع قيامهن مقام  
 رجل يقسم عليهن ما ثبت بشهادتهن في حق من رجع منهن ليفرض بقدره وقدي منهن من ثبت به نصف  
 الحق كذا أنه الزبلي بعد هذا بقوله ولو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجعا فقتدهما على الرجل النصف وعلى  
 النسوة النصف وعند عليه الثمان وعليهن ثلاثة الأجزاء ولو رجع الرجل وامرأة فعليه النصف كله عندهما  
 ولا شيء على المرأة وعندهما ماثلاناً اهـ ثم قال الشرنبلالي ومثله في الفتح على أن الوصل في الانقسام عليهن  
 عند الرجوع فلا شيء يظهر من تعليل قوله ما إن الانقسام عليهن بحسب عددن فعليه أربعة أجزاء لاجتماع النصف  
 وعلى الرجل نصف كامل ويبقى خمس نصف المال بقاء المرأة وأربع أجزاء لاجتماع النصف على ما مضى  
 على قول الإمام لا على قوله ما قلنا مل انتهى **(قلت)** وذكر في الوصول الحنفية نحو ما في المحيط وأشار إلى مخالفتها القياس  
 حيث قال شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع الرجل وامرأة ضمن الرجل نصف المال ولم يضمن المرأة شيئاً وينبغي  
 في قياس قول أبي حنيفة أن يكون النصف أن لا على الرجل والمرأة ما عندهما النسوة وإن كنن عزلة رجل  
 واحد حاله الانفرد وحالة الاختلاط وكان شهد رجلان لا غير فكان الثابت بشهادة النسوة للنصف فإذا بقى  
 من يقوم بشهادته النصف منهن لم يكن على الرجعة شيء وأما عنده فلان كل اثنين حالة الاختلاط كرجل واحد  
 وكل امرأة كصفر رجل كانه شهد رجلان ونصف من حيث الحكم فإن رجع رجل وامرأة فكانه رجع رجل  
 ونصف فالتصان عليهما ماثلاناً اهـ قال المولى عبد الحليم ظاهر تأخير دليل الإمام مع تقديم قوله على ترجيح  
 قول الأمام وأما تصريح قولهما في المتن بما لا يشوبه يقتضى التساوى بينهما ثم رجع قول الإمام منى على قوة  
 دليله وإذا على ما صرح في المبسوط وغيره من حكم الشهادة بحكم المرات وفيه يجعل كل اثنين كرجل واحد وعند  
 الانفراذ لم يرد نصيبن على الثمان وكذا في الشهادة عند الانفراذ بعد نصف النصاب عندهما مقارنة بالرجل  
 بزاد النصاب ويضاف القضاء بشهادة الكل على أن كل امرأتين كرجل هذا وما ذكر في المحيط أنه لو رجع  
 الرجل وثمان نسوة فعلى الرجل نصف الحق ولا شيء عليهن لأنهن وإن كنن يقمن مقام رجل واحد فيجوز  
 على قوله كما كان ما ذكره الأسيدي جابي أنه لو شهد رجل وثلاث نسوة ثم رجع رجل وامرأة كان النصف  
 عليهما ماثلاناً محمول على قوله وعليه كلام المقدسي والفتح والنسب فظهر أن صاحب المحيط لم يسهو  
 صاحب التبيين وتبعه بعض المتأخرين على أنه يمكن أن يكون كلام صاحب المحيط على الاتفاق بناء على أن

امرأتين من رجل وامرأتين  
 ضمنن الربيع وإن رجعتا  
 فالنصف (وإن رجع  
 ثمان نسوة من رجل  
 وعشر نسوة لم يضمن  
 فإن رجعت أخرى  
 ضمن التسع (ربعه)  
 لبقاه ثلاثة أرباع النصاب

طرف النساء نصف النصاب وإن كثرت ولا يظهر قيام كل امرأتين مقام رجل ما لم ترجع واحدة اثنتين أو أكثرهن  
فإذا مضى شرط النصاب بإتمام طرفهن لم يضمن الرّواجم منهن فتدبر اه (قوله فان رجعا) أي رجع الكل  
من الرجال والنساء غلب الذكور لشرفه فلذا أعدل الصبر مذكرا (قوله فالغرم بالأسداس) السدس على  
الرجل وخمس الأسداس على النساء لأن كل امرأتين تقوم مقام رجل واحد فكانت شهادتهما نصف رجل فيضمن  
الرجل السدس وكل امرأتين السدس وهذا عند الإمام (قوله وقال علي بن النصف) لأن النساء وإن كثرت في  
الشهادة لا يضمن إلا مقام رجل واحد وكان الثابت بشهادته نصف المال وشهادتهن النصف الآخر ولهذا  
لا تقبل شهادتهن إلا بانضمام الرجل ولا يفي حيفتان كل امرأتين فامتما مقام رجل قال صلى الله تعالى عليه  
وسلم في نقصان عقلهن عدلت شهادة كل فتيتين، بنين بشهادة رجل وروى البخاري من حديث أبي سعيد  
الخدري رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال يا معشر النساء تصدقن وإن كثرتن من الاستغفار  
فإن رأيتن أن تكرهن النار فقالت امرأة من بني نزار رسول الله ما لنا أكره أهل النار قال تكفرن بالله وتكفرن  
بالعشر ما رأيتن من نكاحات عقل ودين أغلب الذي لبس منكن قالت يا رسول الله وما نقصان العقل والدين  
فقال ما نقصان العقل شهادة امرأتين تعدل شهادة رجل (٣) وعكث البالي لا تصلي وتغفر في رمضان فصار  
كلوا شهيداً لستة رجال ثم رجعا (قوله كالورجم فقط) أي ضمن النصف إجماعاً لأنهن وإن كثرتن عزمة  
رجل واحد كما تقدم أمّا عندهما فظاهر لأن الثابت بشهادتهن نصف المال كما ذكرنا وكذا عندنا في من  
يبقى نصف المال فصار كما لو شهد به ستة رجال ثم رجع خمسة (قوله ولا يضمن راجع في النكاح المخل) هذه  
المسئلة على ستة أوجه لا نهما ما أن يشهدا بعهر المثل أو بأزيد أو بانقص وعلى كل فالمدعي أمي أو هو ولا  
ضمان إلا في صورة ما إذا شهدا عليه بأزيد ولو قال المصنف بعد قوله ضمنا الزوج بكافي المخل فادجمع الصور  
تجسم منطوقاً واحدة مفهوماً ولا غنى عما نقله الشارع عن العربي وكان عليه أيضاً أن يقول وإن باقل رجل يحذف  
ولو شهدا بأصل النكاح لا يهملهما أن الشهادة في الأولى ليست على أصله وعلى كل فقول الشارع أو أقل تكراراً  
لا يخفى قال الجلي فلو قال المثل ويضمن الزيادة بالرجوع من شهدي الزوج بالنكاح بأكثر من مهر المثل  
لاستوفى الستة واحدة منطوقاً ونسبة مفهوماً ثم ظهر لي أن المصنف أظهر ما خفي وأخفى ما ظهر من هذه  
الصور فذكر عدم الضمان في الشهادة بعهر المثل ويلزم منه عدمه في الشهادة بالأقل وصرح بضمان الزيادة وهذا  
كله لوهي المدعية كاتبه عليه الشارع وأشار به إلى أن ما بعده فبالوكان هو المدعي فذكر المصنف بعده أنه  
لا ضمان لو شهدا بأقل من مهر المثل وسكت عما لو شهدا بعهر المثل أو أكثر لعل بأنه لا ضمان بالأولى لأن الكلام  
فيما إذا كان هو المدعي ولم يصرح به الشارع كما صرح بالأقل في الأول اعتقاداً على ظهور المراد فتنبه ذكره  
سيدى الوالذرجه الله تعالى (أقول) فالخامس أنه لا ضمان إلا في صورة واحدة وهي ما لو شهدا عليه بالأكثر  
في ضمان الزائد على مهر المثل وفي الخمسة الباقية لا ضمان أصلاً وهذا موافق لما في التتارخانة حيث قال وفي  
الزادوان شهادة اهدان على امرأة بالنكاح بمقدار مهر مثلها ثم رجعا فلا ضمان عليهما وكذا لو شهدا بأقل من  
مهر مثلها وإن شهدا بأكثر من مهر مثلها ثم رجعا ضمنا الزيادة وفي المحيط وإن ادعى رجل على امرأتين أنهما  
وأقام على ذلك بينة والمرأيتان أحدهما نفقضي القاضي عليهما بالنكاح ثم رجعا عن شهادتهما لا يضمنان للزادوان  
موا كان السعي مهر المثل أو أكثر أو أقل اه ثم قال وإذا ادعى رجل على امرأتين أنه تزوجها بمائة درهم  
وقالت المرأة لا بل تزوجتني بأف درهم ومهر مثلها ألف درهم فتشهدا هذان أنه تزوجها على ما تدرهم نفقضي  
ثم رجعا لقيام النكاح ذكر أنهما يضمنان للزادوان تسعاً فتعدهما ولا يضمنان شيئاً عند أبي يوسف هذا إذا  
رجعا قبل الطلاق وإن رجعا بعده فهذه على وجهين أما أن رجعا قبل الدخول أو بعده فإن كان بعد الدخول  
مهما لجواب فيه كالجواب في حال قيام النكاح فأمّا إذا كان الطلاق قبل الدخول بها فانهما لا يضمنان للزادوان  
شيء عندهم فيما اه فأفاد أن الكلام الأول فيما إذا كان أصل النكاح صحيحاً ما إذا كان مقر به واختلفا

(فان رجعا فالغرم  
بالأسداس) وقال  
علي بن النصف كالو  
رجع فقط ولا يضمن  
راجع في النكاح شهد  
بعهر مثلها) أو أقل

(٣) قوله وتمكث المخل  
هكذا بالأصل ولغير هذا  
الحديث فاعمل فيه سقطا

في المهر ثم رجع الشاهدان ففيه هذا التفصيل والحكم فيه ما علمت فغتنم ذلك قال في البحر وأشار في المسئلة  
بغير المثل إلى أن هذا فيما إذا لم يطلعه بعد الدخول أو طلقها بعده أما إذا طلقها قبل الدخول لا يضمنان لها شيئا  
بالاتفاق كإثبات الحقائق وفي النكاح أنه لو أدى قبض المهر كلاً أو بعضاً وشهدا عليه به ثم رجعا بعد القضاء  
ضمناهما لهما لهما أن تلقاها على ما لا دون البضع **(قوله)** إذا انقلب بعض كلا التلاف **(قوله)** وهذا تلافياً بقابله عوض  
وهذا التعليل ظاهر فيما إذا كان المدعى الزوج لانهما أن تلقاها البضع بحال قابله من الزوج وكذا فيما إذا  
كان المدعى الزوجة لانهما أن تلقاها المال بالضع لانه يكون مقبوماً بالدخول في الملك والحالة هنا حال الدخول في  
الملك **(قوله)** وإن زاد عليه **(قوله)** هذا هو الموافق لما في المنع والكفر بضرب المهر فوافق قوله بعد ضمناهما وعلى أفراد  
الضمير يكون الضمير رجعا إلى المشهود به **(قوله)** ضمناهما أي الزيادة للزوج لانهما أن تلقاها بلا عوض إذا الأصل  
أن المشهود به إن لم يكن مالا لا يقدور وتكاح لم يضمن وكذا المال عقاباً لعوض بقدره ويضمن ما زاد على العوض  
وبلا عوض يضمن كله فلو شهدا عليها بنكاح ففضي به ثم رجعا لم يضمناهما شيئا سواء كان المسمى مثل مهرها  
أو أكثر أو أقل لانهما أن تلقاها البضع بحال بعده لكنه لا يتقوم على التلف وإنما يتقوم على التملك  
ضرورة التملك وهذا لأن ضمان الاتلاف مقدور للمثل ولانهما ثلث بين البضع والمال فأما عند دخوله في ملك الزوج  
فقد صار مقبوماً لطلها لظنهم حتى يمان عن الاستبدال ولا عكس مما لحصول النسل به وهذا لو جد في طرف  
الأزواج ولو كانت هي المدعية فشهدا أو رجعا فإن كان مهر مثلها كالمسمى أو أكثر لم يضمن لانهما أن تلقاها  
المهر بعوض بعده أو يزيد عليه وهو البضع لانه عند الدخول في ملك الزوج مقبوم وبين أن الاتلاف بعوض  
بعده لا يوجب ضماناً فإن كان مهر مثلها أقل من الزيادة ضمنها للزوج لما هو مقدر في قول الزبلي فإن قيل  
هذا مستقيم في حقها لانهما أن تلقاها البضع بعوض مقبوم وأما في حق الزوج فغير مستقيم لأن البضع  
غير مقبوم وأن تلقاها المال لا يتقوم عقابه فوجب أن يضمنه مطلقاً للبضع مقبوم حال دخوله في الملك  
والكلا فيه اهـ **(قوله)** لو هي المدعية وهو المكر **(راجع إلى الثلاث)** أي لو ادعت عليه النكاح مهر مثلها أو  
أقل أو زاد يوشهد شاهدان ذلك وقضى به القاضي على الزوج ثم رجع الشاهدان لم يضمنوا شيئاً في الأولين وضمنوا  
الزيادة في الثالثة كما عرفت **(قوله)** عزى زاده أقول ومثله في كثير من المعابر متواتر وهو ما عرفت وتكون أولى  
**(قوله)** ولو شهدا بأصل النكاح بأقل من مهر مثلها أي عليها بقرينة المقابلة بحكمهم ولأن أصل النكاح إنما  
يثبت على المراءاة للزوج لانهما المأوكة له وهو الملك ثم إذا رجعا لم يضمنا ما انقصاه من مهر مثلها لتعذر الممانعة  
لأن منافع البضع غير مقبومة عند الاتلاف فلا تضمن بالتقويم إذا تضمنت بسدعي الممانعة وإنما تضمن وتقوم  
بالتكليف ضرورة أنه خطر الأصل كذا في التبيين في ماله كان دعواه مهر مثلها أو أكثر وعلم حكمه فانه إذا لم يثبت  
لها شيء مع شهادتهما بالأقل فالمساواة والاكثر كان كذلك بالأولى فلا خلل في عبارة المتن والشرح **(قوله)** على  
المعتمد ذكر في الهداية وشروحها خلافاً لما في المنظومة النسبية وشروحها ويحتمل صاحب المجمع حجب  
ذكرها لأنها يضمنان ما انقص عند خلل الأبي يوسف قال في الفتح ومافي الهداية وشروحها في التعرف  
ولم ينقلوا سواء وهو المذهب كور في الأصول كاليسوسة وشرح الطحاوي والخيرة وغيرهما وإنما نقلوا ما خلافاً  
الشافعي فالقائلان بشعوبية الخلاف في المذهب لم يعرضوا عنه بالكيفية ولم يشعروا بنقل خلاف الشافعي اهـ  
قال الرمي وفي المتن لو أنبتوا نكاحهما فأوكلوا لم يضمنوا إن رجعا ما نجسوا وصورت دعوى نكاح امرأه  
على مائة وقالت زوجتي على ألف ومهر مثلها ألف وأقام شاهدان على مائة وقضى به ثم رجعا بعد الدخول  
بها لا يضمنان شيئاً وقالوا يضمنان لها تسعة مائة على أن عندهما القول قولها إلى تمام مهر مثلها فيكون يقضى  
لها بألف ولو أنها شهدت بما قبلها أن تلقاها تسعة مائة وعندهما القول قول الزوج فلم يلقاها شيئاً اهـ ومثله في  
الجلقاتي شرح المنظومة قال في التتارغانية شهدا على امرأة أن غلاماً تزوجها على ألف درهم وقبضت ذلك وهي  
تسكر ومهر مثلها تسعة مائة ففرض القاضي بذلك ثم رجعا عن شهادتهما ضمن المهر للمثل دون المسمى ولو وقعت  
الشهادة بالقبض لألف ولا يقضى القاضي به ثم شهدا بقبض ألف وقضى القاضي به ثم رجعا عن الشهادتين

إذا انقلب بعض كلا  
التلاف (وإن زاد عليه  
ضمنها) لو هي المدعية  
وهو المكر عزى زاده  
(لو شهدا بأصل النكاح)  
بأقل من مهر مثلها فلا  
ضمنان على المعتمد

ضنا المرأة المسمى **(قوله)** لتعذر المائلة بين البضع والمال قال في الفتح وذكرنا وجهه بأن البضع متقوم  
لثبوت تقويمه حال الدخول فكذلك في غيره لأنه في حال الخروج عين ذلك الذي ثبت تقويمه وأجابوا بحاصل  
وجه المصنف بأن تقويمه حال الدخول ليس بالاطلاع لخطر حيث كان منه النسل المطلوب في الدنيا والآخرة  
وغير ذلك من النفع كما شرطت الشهادة على العقد عليه دون سائر العقود لذلك لا اعتبار بمقوم في نفسه  
كالاعتبار بالمائلة لأنه لا بد للملح على رقبته والمنافع لا تقوم لأن التضمن يستدعي المائلة بالنص  
ولامائلة بين الأعيان التي تحز وتقوم والاعراض التي تتصور ولا تبقى وفرع في النهاية على الأصل المذكور  
خلافة هي ما إذا شهد بالاطلاق الثلاث ثم رجعوا بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا عندنا وكذا إذا قتل رجل  
امراة رجل لا يضمن القاتل لزوجها شيئا وكذا إذا ارتدت المرأة لأشئ عليها لزوجها وعندها وعلى القاتل  
لزوجها مهر المثل وأورد على قولنا نقضاً أنهم أوجبوا الضمان باتلاف منافع البضع حقيقة فيما إذا كرم محتون  
امراة فزني بها يجب في ماله مهر المثل فكذلك في الاتلاف الحكمي وأجاب نقضاً من الأخيرة بأنه في الاتلاف  
الحقيقي بالشرع على خلاف القياس والحكمي دونه فلا يكون الوارد فيه وإردا في الحكمي وتفسيره ما في شرح  
الطحاوي لو ادعى أنه استأجر الفارس هذا شهر بعشرة وأجره مثلهما ما فهو المجرى بتركه شهداً بذلك ثم رجعا  
لا ضمان عليهما لأنه أتلفا المنفعة ومتلفا المنفعة لا ضمان عليه اهـ **(قوله)** ثم رجعا أي بعد القضاء ضمننا  
لها لأنها أتلفا عليهما ما لا وهو المهر قليلاً كان أو كثيراً دون البضع منع **(قوله)** وضمننا في البيع والشراء ما نقص  
عن قيمة المبيع أم لا أو شهدا بمثل القصة أو أكثر فلا ضمان لأنه اتلاف بعوض وإن شهداه بأقل من قيمته  
ضمننا الضمان لأنه بغير عوض أطلقه فقبل ما إذا شهداه بآنا وبخيار شرط البائع ومضى المدة لاستناد الحكم  
عند سقوطه إلى السبب السابق وهو البيع بدليل استحقاق المشتري الزوائد وأما إذا رد البائع البيع فلا اتلاف  
أو أجازة اختياراً بقول أو فعل ظاهر ضابته قبل الشهادة بالبيع أي فقط لانها لو شهدا به مع قبض الثمن فإن شهدا  
بهم امتزق فإن ثم رجعا عن شهادتهما فانهما يضمنان الثمن لأن الثمن تقر في ذمة المشتري بالقضاء ثم اتلفا عليه  
بشهادتهما بالمقبض فيضمنه وإن كان الثمن أقل من قيمة المبيع يضمنان الزيادة أيضاً مع ذلك لانها أتلفا  
عليه هذا القدر بشهادتهما الأولى فإن قلت حيث ضمننا الزيادة أيضاً الفرق بين هذين الثانية قوله  
يؤول إلى تضمين القيمة قلت يظهر فيما إذا كان الثمن أكثر من القيمة فضمنه هنا وفي الثانية لا يضمن إلا  
بالقيمة تأمل وإن شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن جملة واحدة وجبت القيمة عليه لأن القاضي يقضي بالبيع  
لا بوجوب الثمن لأن القضاء بالثمن يقارنه ماوجب سقوطه أي الثمن وهو القضاء بالمقبض والقضاء بالشيء إذا  
اقرن به ماوجب بطلانه لا يقضي به كالمشهد بالبيع والاقالة معاً فلا ضمان كما يأتي توضيحه قريباً **(قوله)** لو  
الشاهد على البائع بأن ادعى المشتري بأن يقول اشترى هذا العبد من هذا الرجل بألف وهو يساوي الفين  
فأنكر المدعي عليه فشهد شاهدان ثم رجعا يضمنان البائع أقالا لهما اتلفا عليه درر **(قوله)** وإذا دلوا الشهادة  
على المشتري بأن يقول البائع إن المشتري اشترى مني هذا العبد بالفين وعليه الثمن وأنكر المشتري فشهد  
شاهدان أنه اشترى العبد بالفين وهو يساوي ألفاً ثم رجعا يضمنان المشتري أقالا لهما اتلفا عليه درر وبقي  
تفصيل هاتين المسئلتين في المسبوط والكافي ولا حاجة لآراء هذه المسئلة وإن لم تدخل في الأول لانها داخل في  
مسئلة الدين لما إن مقصود البائع من دعوى البيع توطئته إلى دعوى الثمن وهو الدين وهو مطلوبه لا نفق  
المبيع بخلاف ما إذا كانت الدعوى من جانب المشتري فإن مطلوبه عين المبيع أصلاً دون الثمن فتكون  
شهادتهما متعلقة بالبيع قصد الإلزامين فظهر أن تدقيق مصدر الشريعة وإن تبعه المصنف وصاحب الدرر  
دقيق لم يلزم تأمل نص عليه صاحب المقابع وقدمناه قريباً لا تفعل قال في الشروط على قوله أو زاد ما إذا كان  
المشهدوعليه المشتري فلا ضمان لو شهدا بشرائه مثل القيمة أو أقل وإن كان أكثر ضمننا ما زاد على ما لو كان  
تخييراً وبماز البيع بمضى المدة وأما إذا فسخه وأجاز اختياراً فلا كفاي البائع وفي خزانه المقتنين وإن شهدا

تعذر المائلة بين البضع  
والمال بخلاف ما لو شهدا  
عليها بقبض المهر أو بعضه  
ثم رجعا ضمننا لهما  
لاتلافهما المهر وضمننا في  
البيع والشراء ما نقص  
عن قيمة المبيع ولو شهدا  
على البائع (أو زاد) لو  
الشهادة على المشتري

على البائع بالبيع بألفين إلى سنة وقيته ألف فان شاء ضمن الشهود قيته حالاً وإن شاء أخذ المشتري بالثمن إلى السنة وأما اختار برى الآخر وإن اختار الشهود رجعوا بالثمن على المشتري وتصديق الفضل فإن رد المشتري المبيع بسبب بالرضا وتقابل يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء الضمان على الشهود بحاله وإن أديا رجعا عما ديا انتهى وفي سنة المضمين شهدا بالبيع بمخمس مائة وقضى القاضي ثم شهدا أن البائع آخر الثمن ثم رجعا عن الشهادتين جميعاً عن الثمن بمخمس مائة عند الامام كلاً وشهدا باجل دين ثم رجعا ضمناً اه **(قوله لا تلاف بلا عوض)** علة المستلثين **(قوله ولو شهدا بالبيع وبقدار الثمن)** فتمناقرى بالسلام على الشهادة على البيع مع قبض متفرقا وأوجه فلا تنسه ولا يظهر تفاوت بين المستلثين في الحكم الضمان لانه فيما يضمن القيمة لانه في الاولى ان كان الثمن مثل القيمة فيها وإن كان أقل منها يضمنان الزيادة أيضاً وقد يقال ان الفرق ظاهر فيما اذا كان الثمن اكبر من القيمة في الصورة الاولى فانهما يضمنانه فلما قلنا لانه فيما يضمن القيمة تأمل **(قوله ضمناً القيمة)** لان المقضي به البيع دون الثمن لانه لا يمكن القضاء بحباب الثمن لا تقترانه بما وجب سقوطه وهو القضاء بالايافاء وانما اقتلوا شهدا بأنه يضمن هذا بعد ما قاله شهادة واحدة لا يقضي بالبيع لقارنته بما وجب انفساخه وهو القضاء بالافاقلة فتح **(قوله ولو في شهادتين)** أى شهدا بالبيع وبين معلوم ثم طلب البائع الثمن ثم شهدا عليه بأنه قبض الثمن ثم رجعا بضمنا ان الثمن صرنا الرجوع الى الاخير كما ظهر في شأنا كافي **(قوله وضمن الثمن)** لان القضاء بالثمن لا يقارنه ما يسقطه لهما بل يشهدا بالايافاء بل يشهدا به بعد ذلك وانما صار الثمن مقضيه ضمناً يرجع عنهما فتح وهذا اذا كان غل القيمة أو أزيد المدعي هو المشتري فلو انقص بضمنا ما نقص أيضاً لهما ان تفاعلهما هذا القدر بشهادتهما الاولى فان كان المدعي هو البائع ضمناً الزيادة فيحفظ من الزم واليمين **(قوله عني)** عبارة وان شهدا بتقدير الثمن مع شهادتهما بالبيع ينظر فان شهدا بالبيع بألف مثلاً فنقصي به القاضي ثم شهدا عليه بعد القضاء بقبض الثمن فنقصي به ثم رجعا عن الشهادتين ضمناً الثمن وإن كان أقل من قيمة البيع يضمنان الزيادة أيضاً مع ذلك وان شهدا عليه بالبيع وقبض الثمن بجهة واحدة فنقصي به ثم رجعا عن شهادتهما عليه بالقيمة فقط اه **(قوله فان شاء ضمن الشهود قيمته حالاً)** وهي ألف ويرجعون بالثمن على المشتري وتصديق الفضل ط **(قوله وان شاء أخذ المشتري)** أى بالثمن **(قوله برى الآخر)** أى من مؤاخذته فقط والا فلا تشهد رجوعاً على المشتري بالثمن اذا ضمنوا القيمة حالاً **(قوله)** وعامه في خزانه المفتين عبارة كما في المنع فان اختار الشهود رجعوا بالثمن على المشتري وتصديق الفضل فان رد المشتري المبيع بسبب بالرضا وتقابل يرجع على البائع بالثمن ولا شيء على الشهود وإن رد بقضاء الضمان على الشهود بحاله وإن أديا رجعا عما ديا اه أمان كان بعد مضي الاجل ودفع الثمن وينقص عنه الثمن ان كان قبل ذلك ولا شيء على الشهود لوصول المال الى مالكه مع أنه في هذه الصورة يسع حديق حتى ثالث ولا تشهد بذلك فيما أحجبنا عن هذه المقالة وأعاشها دهما في أصل البيع وإن رد بقضاء الضمان على الشهود لانه حينئذ يسع في حق الكل ولكن ينظر ما الذي يضمنانه بعد أن وصل المبيع الى الشهود عليه **(قوله وفي الطلاق قبل وطء وخلوة)** أى أى شهدا على رجل أنه طلق امرأته قبل الوطء والخلوة **(قوله ضمناً نصف المال المسمى أو المنعة)** لم يسم الا انها قد يفرقان قبل الدخول بنص مطاوعتنا لان الزوج أو ارتدادها وذلك بمنزلة الفسخ فهو يجب سقوط المهر أصلاً فقررنا علمهما كان على شرف السقوط ولان الفرقة قبل الدخول في معنى الفسخ فهو يجب سقوطه جميع المهر كما في النكاح ثم يجب نصف المهر ابتداء بطريق المنعة فكان إيجاباً بشهادتهما كذلك في الهدياة قال في العبر والتعليل الاول للثنتين والثاني للآخرين وقالوا ان لم التأكيد بشهادتهما بل وجب متأكداً بالمعقول بل يبين بسبب الاول الوطء الذي بمنزلة القبض وهذا العقد لا يتعلق بحالهما القبض ولكن لجنا التأكيد فلا نسلم أن التأكيد الواجب سبب الضمان فان الشهود ولو شهدوا على الواجب بأخذ المهر حتى قضى القاضي

لا تلاف بلا عوض ولو  
شهدا بالبيع وينقص  
الثمن فلو في شهادة واحدة  
ضمننا القيمة ولو في شهادتين  
ضمننا الثمن عني (ولو شهدا  
على البائع بالبيع بألفين  
إلى سنة وقيته ألف  
فان شاء ضمن الشهود  
قيته حالاً وإن شاء أخذ  
المشتري إلى سنة وأما  
اختار برى الآخر  
وعامه في خزانه المفتين  
وفي الطلاق قبل وطء  
وخلوة ضمناً نصف  
المال المسمى أو المنعة)  
ان لم يسم (ولو شهدا  
أنه طلقها فلا تلاف أو آخران

بأنطال حق الرجوع ثم رجعا وقد هلكت الهبة لم يضمنوا الوأهب شيئا كذا في الاسرار فلما كان قول المتأخرين أقرب إلى التحقيق اختاره في الاسلام كذا في التقرير شرح أصول فخر الاسلام وفي العتبية وأقر الزوج بالطلاق بعد التضمن أو السيد بالاتفاق والضمان عليهم وفي المحيط شهيد جلال وأمر أن تأن الطلاق قبل الدخول ثم رجوع رجل وأمر أنه فعلم ما بين المهر ثلاثا لئلا يئام على الرجل وثلاثة على المرأة وشهد جلال بالطلاق ورجلان بالدخول ثم رجوع شاهد الطلاق لضمان عليهما لهما وأجاب نصف المهر وقد قيل من ثبت بشهادته جميع المهر وهو شاهد الدخول وإن رجوع شاهد الدخول لا غير يجب عليهما نصف المهر لأنه ثبت بشهادة شهود الطلاق نصف المهر وتلق بشهادة شاهد الدخول نصف المهر وإن رجوع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء ويجب على شاهد الدخول الربع اه وانما قبلنا النعمة فيما إذا لم يسم لاتها الواجبة وقد أنطأها وفي المحيط تزوجها بالامهر وطلقها قبل الدخول فشهد أنه صالحها من النعمة على عبد وقبضته وهي تنكر ثم رجعا لايضمان العبد للنعمة وإن كان مهر من لها عشرة ضمنها خمسة درهم لأن القاضي لم يقض لها العبد لكونه مقبوضا فقد أنفقا بشهادتهما على المرأة لاعتقاده لا بالدخول فشهد أنه صالحها عنها بعد وقضى لها الهبة ثم شهدا بقبضته ثم رجعا ضمنا قيمة العبد لوقوع القضاء بالعبد اه وأطلق في ضمنا ما قبل ما بعد موت الزوج لم يبق في المحيط شهود الطلاق قبل الدخول إذا رجعا وبعدموت الزوج ضمنوا الورثة نصف المهر لأنهم قائمون بمقام المورث ولا ميراث للمرأة إذعت الطلاق ولا أقبرت الورثة أنه طلقها أولا وهذا قول أبي حنيفة وقال آثر ولا يضمن الشاهدان ميراثا بناء على أن قضاء القاضي بالطلاق بشهادة الزور ينفذ ظاهره وطائفة معتدلة منهم لا يفتوا ولو شهدا بذلك بعدموت الزوج وأدى ذلك الورثة نقض لها نصف المهر ثم رجعا ضمنا للزوجة نصف المهر والميراث اه (قوله قبل الدخول) يصدق الشاهدان ح (قوله لا غير) لأنه لم يقض بشهادة شهود واحدة لأنه لا يصدق حكم الواحدة حرم مخفية وحرمه الثلاث حرم مخفية (قوله للورثة الغلظة) أي القضاء بها (قوله ولو بعد طء وأخاف فلا ضمان) أي على أحدنا كدليل بالدخول فلم يقدرنا عليه ما كان على شرف السقوط ح ولأنه لا تقوم البضعة حاله الخروج ذكره الكمال ونقل عن الحنفية أنها يضمنان ما زاد على مهر النخل لأن الاتفاق بقدر مهر المثل أنلاف بعوض وهو منافع البضعة التي استوفها اه قال في الجبر وما يناسب هذا النوع مسئلتا الشهادة بالخلع والتفقة أما الأولى ففي المحيط شهدا على أمر أنهما اختلعا من زوجهما قبل الدخول أو بعده على أنهما أبرأته من المهر وهي تجب بجرعها ضمنا لها نصف المهر في الصورة الأولى لأنهما أوجبا عليها ذلك بغير عوض ولو كان دخل بها يضمنان كل المهر اه وأما التفقة ففي الخصم يفرض القاضي لها التفقة أو للتمعة ثم شهدا بالاستيفاء وقضى بجرعها ضمنا للمرأة وكذلك نفقة الأقارب قيل في نفقة الأقارب سهولتها لا تصير ديناً بقضاءهما أنفقا شيئا وقيل إنهما مؤثرون وتأويلها أن القاضي قضى له وأمره بالاستدانة عليه حتى يرجع مما استدانه على القاضي عليه بالتفقة وقد استدان وصار دينه على القاضي عليه بقد شهدا عليه باستيفاء دين مستحق له على القاضي عليه فضمننا الرجوع اه (قوله ضمن شهود الدخول ثلاثة أيام المهر وشهود الطلاق يوم) أي لأن شهود الدخول أنفقوا الكل وأصاب مثلف الكل الأربع زيادة على ما نفرد بالأنفاه وهو النصف فلذا غرم ثلاثة أيام ورجع شاهد الطلاق فقط لضمان عليهما لأن الحجة بإيجاب الكل لم ترجع ولرجع شاهد الدخول فقط ضمنا نصف المهر لأنه غاية ما يزيد به الدخول على عدمه ولو رجع من كل طائفة واحد لا يجب على شاهد الطلاق شيء لأن مثلف الكل باق مع رفقة فكان التصاب باقيا يضمن شاهد الدخول الأربع لأن رفقة شاهد النصف ورفق الشاهد الطلاق شاهد ربع وما لم يرجع فكان المثلف الأربع فقط فيضمنه شاتحناي (قوله اختبار) غلظه بأن الفريقين اتفقا على النصف فيكون على كل فريق ربعه وانفرد شهود الدخول بالنصف فينفردون بضمائه اه قال (قوله ولو شهدا بعتق)

أنه طلقها واحدة قبل الدخول ثم رجعا فضمن نصف المهر على شهود الثلاث لا غير للزممة الغلظة (ولو بعد طء أو أخاف فلا ضمان) ولو شهدا بالطلاق قبل الدخول وأخران بالدخول ثم رجعا ضمن شهود الدخول ثلاثة أيام المهر وشهود الطلاق يومه اختبار (ولو شهدا بعتق فرجعوا ضمنا القيمة) (ملوك)





فضمننا قيمته بنقود ثمنها وان مات المولى والعبد يخرج من ثلثه عتق وضمن الشاهدان قيمته مذهب الانهما  
 ازا الباقي عن مال الورثة بغير عوض فان لم يكن له مال غير العبد عتق ثلثه وسعي في ثلثيه وضمن الشاهدان  
 ثلث القيمة بغير عوض ولم يرجعاه على العبد فان عجز العبد عن الثلثين يرجع به الورثة على الشاهدين ويرجع  
 به الشاهد على العبد عندهما اه وبه علم ان ما ذكره الشارح الزيلعي من ان العبد اذا كان معسرا فانهما  
 يضمنان جميع قيمته مذهبنا ويرجعان به عليه اذا ايسر سهولا علمت انه انما يرجعان عليه بالثلثين وهو موضح  
 به في المصنوع وصرح فيه بانهما يضمنان ثلث قيمته مذهبنا وعلمنا بحمل ما في المحط وقدمنا ان الفتوى ان  
 قيمته مذهبنا نصف قيمته لو كان قنا انتهت عاوة العجز (قوله وفي الكتابة يضمنان قيمته) قال في العجز مع  
 بالحط شهدا انه كان عده على الف الى سنة فقضى ثم رجعا يضمنان قيمته ولا يعتق حتى يؤدي ما عده لهما  
 فلما اذا عتق والاولا ملطى كاتبه فان عجز فرد في الرق كان مولاه ان ردما اخذته على الشهود اه وبه علم ان ما في  
 قبح القدر من ان الاول الذي شهدوا عليه بالكتابة سهو والصواب ان يسدل قوله الذي شهدوا عليه بقوله الذي  
 شهدوا عليه اه وانما ضمنا بالكتابة دون التدبير فانه لا يجوز بل تنقص ما ليه فتع (قوله وان شاء) أي المولى اتبع  
 غاصين فيضمنان قيمته بخلاف التدبير فانه لا يجوز بل تنقص ما ليه فتع (قوله وان شاء) أي المولى اتبع  
 المكتاتب ولا يضمن الشهود والاولى تأخير هذا الجملة لثلاثة مصل بين المعطوف والمعطوف عليه (قوله  
 وتصدقا بالفضل) أي ان كان بدل الكتابة أكثر لانه ان كان بدل الكتابة مثل قيمته أو أقل لطيف لهما اما اخذ  
 من المكتاتب وان كان أكثر تصدقا بالفضل ذكره الزيلعي وفي العجز عن المحط شهدا انه كاتب عده على الف  
 الى سنة وقيمتها خمسمائة ثم رجعا بخير المولى بين تضمين الشاهدين وبين اتباع العبد بالكتابة الى أجله فان اخذ  
 المولى ضمان الشاهدين وقض منهما القيمة لم يعتق المكتاتب حتى يؤدي ألفا الى الشاهدين ويتصدقا بالفضل  
 وعندنا أي يوسف يطالبه فان تقاضى المولى المكتاتب وهو يعلم رجوع الشاهدين أو لا يعلم فهو رضانا بالكتابة  
 ولا يضمنان الا اذا كانت المكتابة أقل من القيمة فله ان يأخذ المكتاتب ويرجع عليه ما بفض القيمة ولم يذكر  
 الشارحون ما اذا شهد على المكتاتب ثم رجعا وفي المحط ادعى العبد ان مولاه كاتبه على ألف وانه قيمته وقال  
 المولى كاتبته على ألفين وأقام البينة وقضى وأداهما ثم رجعا وضمنوا ألف درهم للكاتب فان أنكر الكاتب  
 الكتابة وأدعاه المولى على ألفين لم تقبل بيته عليه ويقال للكاتب ان شئت فامض علينا وأدع اه (قوله  
 والاولا مولاه) لانه لا يمكن ان يملكه بالضمن لشوكت كاتبه (قوله وفي الاستيلاء) أي لو شهدا انه أقر ان أمته  
 ولدت منه والمولى ينكر ذلك فقضى به ثم رجعا فان لم يكن معها ولد فرجع في حياته ضمننا نقصان قيمتها بان تقوم  
 قنه وأم والولي جاز بيعها فيضمنان النقصان فان مات المولى عتقت وضمننا بقية قيمتها للورثة فان كان معها ولد  
 فرجع في حياته ضمننا بقية الولد مع ضمان نقصانها فان مات المولى بعده فان لم يكن مع الولد شر يك في الميراث  
 لم يضمنه شيأ ويرجع على الولد بما قبض الاب منها من تركته ان كانت والا فلا ضمان عليه وان كان معها خ  
 ضمنه نصف البقية من قيمتها ويرجعان على الولد بما أخذ الاب منها لا بما قبض الاخ ولا يضمنان الا خ  
 ما أخذه الولد من الميراث فان رجعا بعد وفاة المولى فان لم يكن مع الولد شر يك فلا ضمان عليه ما ولا يضمنان الا خ  
 نصف البقية من قيمتها ونصف قيمة الولد لامرأته ولا يرجعان على الولدنا وان كانت الشهادة بعدموت المولى  
 بان ترك ولدا وعبد أو موزة كفتها ان هذا العبد لولده هذه الامتن المبت وصديقها الولد والامنة لا الابن  
 وقضى ثم رجعا ضمننا قيمة العبد والامنة ونصف الميراث اه قال الرمي وانما يرجع على الولد بما قبض الاب منها  
 الخ لا اعتراض الولد بالشتغال التركة عما أخذوا المصنوع لانه نعم اه أخذ ما أخذ منها ظاهرا فرجع في التركة  
 قتل وقوله وان كانت الشهادة بعدموت المولى الخ تؤخذ من هذه المسئلة انهم لو شهدا بانهم من مستحق هذا  
 الوقت فقضى القاضي به بشهادتهما ثم رجعا لايضمنان شيأ للشهود وعليهم من الغلة فيما يستقبل بشهادتهما  
 لانهم لم يتلقاها عليهم لعدم وجودها وقتئذ حتى لو كان شئ من الغلة موجودا وقت الشهادة وحكم به يضمنان

(وفي الكتابة يضمنان قيمته) كلها وان شاء اتبع المكتاتب (ولا يعتق حتى يؤدي ما عليه لهما) وتصدقا بالفضل والاولا لمولاه ولو عجز عاد لمولاه ورد قيمته على الشهود (وفي الاستيلاء يضمنان نقصان قيمتها) بان تقوم قنه وأم والولي جاز بيعها

بالرجوع ما أخذوا المشهود له أو استهلك المشهود عليهم غلة السنين الماضية وحكم عليهم فيها فكذلك بضعتها  
 لأنها لا تغاير على الشهود عليهم بشهادتهما كمسئلة الشهادة بعلوم المولى هنا ولم أر من صرح بذلك وقد  
 سئل عنه فاستقرحت الجواب من مسئلة البدائع المذكورة فتأمل ذلك **(قوله)** فيضمنان ما بينهما فيه أنه  
 تقدم في باب الاستيلاء وعنى البعض أن قيمة أم الولد تلت قيمتها قيمة فيضمنان تلت قيمتها **(قوله)** وتماضي  
 العيني بخلافه وإن يرجعوا للمولى يستضمنان جميع قيمتها للورثة وإن كان معها ولد ضمننا قيمته والولد كاهلها وما  
 أخذ الولد الأثر اه وإن شهد أنه أقر أن أمته ولدت منه والمولى ينكر فقص به ثم رجعا فإن لم يكن معها ولد  
 والمولى حي فيضمنان له نقصان قيمتها فإذا مات المولى يضمنان للورثة باقي قيمتها وإن رجعا والمولى ميت ضمننا جميع  
 قيمتها للورثة وإن كان معها ولد والمولى حي ضمننا نقصان قيمتها وقيمة جميع الولد فإذا مات المولى لم يكن مع الولد  
 شريك في الميراث لا يضمنان له شيئا ويرجعان على الولد بما قبضه الأب منهما إن كان له تركه والأقارب على الأب  
 وإن كان معهم شريك فإنهما يضمنان لشريكه نصيبه من قيمة الولد ومن باقي قيمة الأم ويرجعان على الولد بما  
 قبضه الأب منهما إن تركه مالا ولا يرجعان عما أخذه منهما شريكه ولا يضمنان لشريكه ما أخذه إلا من الأثر  
 وإن رجعا بعد وفاته المولى فإن شهدا بعد وفاته والمسئلة بحالها فقص به ثم رجعا فإن لم يكن معها ولد ضمننا جميع  
 قيمتها للورثة وإن كان معها ولد ضمننا قيمتها وقيمة الولد كاهلها وما أخذ الولد الأثر اه **(قوله)** وفي القصاص  
 الدية **(الح)** أي إذا شهد بأن فلانا قتل فلانا عدا فقصى القاصي بالقتل فقتل ثم رجعا كان عليهم الدية  
 لا القصاص لأن القتل منهما ليس مباشرة ولا نسبيا لأن السبب ما يقضى اليه غالباً ولا يقضى بالشهادة هنا لأن  
 العفو مندوب إليه قال في الضرر مثل ما إذا شهدوا في النقص أو ما دونه وما إذا رجع المولى منهما أو لم يرجع  
 لكن إن رجع معهما خير المولى بين تعين المولى الدية أو الشاهد ن كإلزام الشهود بقتله ما أو أجمعاً ضمن  
 لا يرجع على صاحبه عند موته عند هاله الرجوع عليه لأنها عاملان له واقتضوا على رجوعهما على ما في الخطأ أشار  
 بقصد القصاص لأنها لو شهدا بالعفو عن القصاص ثم رجعا لم يضمنان في ظاهر الرواية لأن القصاص ليس عمال  
 ألا ترى أن الولي القصاص لو لم يضاف قضاة ثمات من مرضه ذلك لا يعتبر من التلويك وإن كان مالا لا يعتبر منه وعن  
 أبي يوسف يضمنان الدية وصاحب المنع نقل رجحان ظاهر الرواية ولو شهد أنه صالحه من دم العدي ألف  
 ثم رجعا لم يضمنان أيهما كان المنكر للصحة وقبل إذا كان القاتل منكراً فالخصم أيهما يضمنان له الألف والخصم  
 جواب الكتاب وعنايته في الخط وقبه شهد أنه صالحه على عشرين ألفاً والقاتل بمحدد فقصى ثم رجعا ضمننا  
 الفضل على الدية وقبل الخصم أيهما يضمنان جميع المال \* قال الطالب صاحب الحنفية على ألف وقال الخصم لا يل على  
 نجسناة فالقول للدعي عليه مع مجته لا تكرار الزيادة فإن برهن الطالب وقضى ثم رجعا ضمننا الخمسة الواجبة  
 بشهادتهما وفيه دليل على أن الجواب في المسئلة الأولى هو حيث أجازوا بعدم الضمان \* شهدا على العفوع  
 دية مال أو ربح عديهما مال ثم رجعا ضمننا الدية وأرض الحرافقة في ثلاث سنين أو سنة انتهى \* وفي البدائع  
 شهدا بالقتل خطأ ثم رجعا ضمننا الدية في مالهما وكذا لو شهدا بقطع يد خطا ضمننا نصفها وكذا إذا شهدا بسرقة  
 فقطع ثم رجعا اه مع زيادة **(قوله)** في مال الشاهدين أي لا على عاقلتهما كما قاله في الفتى لأن الشهادة منزلة  
 الإقرار والعاقلة لا تعقل الاتلاف بالأقرار كما في المنع وذكر في السراجة الدية التي تكون على الشاهدين  
 تكون في مالهما في ثلاث سنين ولا كفارة عليها ولا يجرمان الميراث بأن كانوا على المشهود وعدها فاتهم رثانه  
 اه فظهر أن ما في الفتى من أن الدية تكون على عاقلتهما ضعيف بل خلاف الصواب كما أخذها المولى عبد السلام  
**(قوله)** وروى أي يورث الشاهدان المشهود عليه لو كانوا ورثه لما تقدم عن السراجية ومما سأل في الجنائيات  
 من أن القتل سبب لا يمنع الميراث لعدم قتل التسبب حقيقة **(قوله)** ولم يقتض أي من الشاهدين غدا وقال  
 الشافعي يقتض منهما لو حوذا القتل نسباً فاشبهه المكر بطل أوله لأن الولي يعان على الاستيفاء المكر متنع عن  
 القتل ولا يعان عليه لأن الشاهد منزلة المكر وكسر الرواية أولى منزلة المكر بفتح الراء **(قوله)** لعدم المباشرة بل  
 المباشر اختياراً ولو لا الدم لأن القتل مباشر لم يوجد وكذا تنسباً لأن الميبى ما يقضى اليه غالباً ولا يقضى لأن

فيضمنان ما بينهما  
 (فإن مات المولى عتقت  
 وضمننا بقية قيمتها)  
 أسس للورثة وعنايته  
 في العيني (وفي القصاص  
 الدية في مال الشاهدين  
 وروى أنه لم يقتض لعدم  
 المباشرة)

الغصون مدوية اليه بخلاف المذكور لانه يؤثر حياته ظاهر اولان الفعل الاختياري مما يقطع النسبة ثم أقبل من  
 النسبة وهي دائرة القصاص بخلاف المال لانه ثبت مع الشبهات **(قوله ولو شهد بالعمو)** بأن قال ان ولي  
 المقتول عفان القتال فحكم القاضي بشهادتهما ثم رجعا لم يضمننا شأنا قال في الهندية في الباب الحادي عشر في  
 للفرقات ان شهد شاهدان على رجل انه عفان دم خطأ أو حراحة خطأ وعذافها أو أرض وقضى القاضي بذلك  
 ثم رجعا عن شهادتهما ضمننا الدية وأرض تلك الحراحة وتكون الدية عليهما في ثلاث سنين وما يلزم من أرض  
 الحراحة جسماته فصاعدا الى ثلث الدية في سنة وما زاد الى الثلث في سنة أخرى وما كان أقل من جسماته  
 ضمننا حاله وان كانت الدية وجبت حاله ولم يؤخذ منهن شيء وشهد شاهدان أنه أبرأ منها وقضى بالبراءة ثم رجعا  
 ضمننا ذلك حاله كذا في الحاوي اهـ **(قوله لان القصاص ليس عمال)** فاذا لم ين مالايضمن الشهود عندنا كما  
 تقدم **(قوله وضمن شهود الفروع برجعوعهم)** لان الشهادتي مجلس القضاء صدرت منهم فكان التلف مضافا  
 اليهم وبني الحكم عليهما فكان التلف مضافا اليهم وفي المحيط شهدنا على شهادة أربعة براءة وأخران على شهادة  
 شاهد من وقضى ثم رجعوا فعلى الشاهدي الاربعة ثلثا الضمان وعلى الآخر ثلث عند أبي حنيفة وأبي يوسف  
 وقال محمد على الفرقي نصفان وأجمعوا على أنه اذا شهد شاهدان على شهادة شاهدين وشهد أحد ربعا على شهادة  
 شاهد من فقصي القاضي به ثم رجعوا أن الضمان على الفرقي ربعين نصفان هكذا في المحيط اذا شهد شاهدان على  
 شهادة شاهد من على رجل بألف درهم وشهد آخران على شهادة شاهد واحد بذلك الألف بعينه وقضى القاضي  
 بالألف بالشهادتين رجعا ثم رجع واحد من الفرقي الاول وواحد من الفرقي الثاني كان عليهما ثلثة أعنان  
 للمال الثمانية على أحد الاولين والثلث على أحد الآخرين ولو لم يرجع الا أحد الاولين كان عليه ربع الحق ولو رجع  
 الآخران مع أحد الاولين ضمنوا نصف المال يكون نصفه على الراجح من الاولين ونصفه على الآخرين كذا  
 في الخبير ولو شهد كل فريق على شهادة شاهدين ورجع واحد من هذا واحد من ذلك ضمننا اثنين ونصفا وذكر  
 في البسوط النصف وعن الكرخي ربع وعن عيسى بن بآن الثلث والاصح أن المذكور في البسوط جواب  
 القياس والمذكور في الجامع جواب الاستصان كذا في محيط السرخسي **(قوله لاشهد بالاصل الخ)** قال  
 المصنف في وجهه لانهم أنكروا السبب وهو الاشهاد وذلك لا يبطل القضاء لانه خبر يحتمل الصدق والكذب  
 فصار رجوع الشاهد بعد القضاء لا ينقض به الشهادة لهذا بخلاف ما اذا أنكر والا شاهد قبل القضاء لا يقضى  
 بشهادة الفرعين كما اذا رجعوا قبله فصح **(قوله أو شهدناهم وغلطنا)** أي فلا ضمان عليهم وهذا قولهم وقال محمد  
 يضمنون لان الفروع نقلا شهادة الاصول فصار كأنهم حضروا وشهدوا ثم حضروا ورجعوا ولهم ان القضاء  
 لم يقع بشهادتهم بل وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضي بما يبين من الحق وهي شهادتهم وهذا الاختلاف  
 مبنى على أن الشاهد على الشهادة نافية وتوكيل عندها وعند محمد يضمنون كذا الشرح صرحوا بان الفروع  
 نقلا يابنهم وفي المسئلة الآتية ومن ذلك وجها قولهم على قوله لانهم لو كانوا اثنين عنهم في الشهادة  
 لما كان لهم ذلك بعد المنع ثم الخلاف في هذه المسئلة في انكار الاشهاد وعدم الضمان فيه اتفاق لانهم  
 يرجعوا وانما أنكروا التعميل كما في الشروح **(قوله وكذا لو قالوا رجعا)** أي فالحكم كذلك عندهم  
 على الاختلاف بالفرق الاول اذا غلط يستلزم الرجوع دون العكس كما لا يخفى فقول غلطنا اتفاق **(قوله)**  
 لعدم اتفاقهم ولان القضاء وقع بشهادة الفروع لان القاضي يقضي بما يبين من الحق وهي شهادتهم  
 خلافا لمحمد فانه يقول يضمن الاصول كالواوها بانفسهم ثم رجعوا **(قوله فلا ضمان)** لان ما مضى  
 من القضاء لا ينقض بقولهم فلا يجب الضمان عليهم لانهم ما رجعوا عن شهادتهم انما شهدوا وعلى غيرهم  
 بالرجوع **(قوله ولو رجع الكل)** أي الاصول والفروع **(قوله ضمن الفروع فقط)** أي عندهما لان سبب  
 الاتفاق والشهادة القائمة في مجلس القضاء اذا وجد من الفروع وعند محمد المشهود عليه غير بين تعيين  
 الفروع وتعيين الاصول لان القضاء وقع بشهادة الفروع من حيث ان القاضي عين شهادتهم ووقع بشهادة

ولو شهد بالعمو لم يضمن  
 لان القصاص ليس عمال  
 اختيار (ضمن شهود  
 الفروع رجوعهم) لا إضافة  
 التلف اليهم (لا شهود  
 الاصل يقولهم) بعد  
 القضاء (لم يشهد الفروع  
 على شهادتنا أو أشهدناهم  
 وغلطنا) وكذا لو قالوا  
 رجعنا عنها لعدم  
 الاتفاقهم ولا الفروع  
 لعدم رجوعهم (ولا  
 اعتبار بقول الفروع)  
 بعد الحكم (كذب  
 الاصول أو غلطوا) فلا  
 ضمان ولو رجع الكل  
 ضمن الفروع فقط

الاصول من حيث ان القروع ثابتون عنهم نقولوا شهدتهم بأمرهم دور وأشار بقوله لان القضاء الخ الى أنه لا يحسن بين شهادتي الفريقين فيجعل كل منهما كالفرق المتفردين ذلك لم يجمع بينهما في التضمين وأى ضمن لم يرجع على الآخر كإثبات الشروح واعترض عليه بان القروع مضطرون بالاداء بعد التحمل بأثون بالاتساع ولا علم لهم بحال الاصول فكان ينبغي أن لا يضمنوا الا اذا علموا أنهم غير محققين وشهدوا بغير رجوعوا وأيضاً أنهم لو اعترفوا بعدم التحميل ورجعوا بناء على ذلك ينبغي أن يضمنوا وان قالوا رجعتا تبعا لاصول لانهم رجعوا عما جاوزوا ونحن نتعناهم بنفي أن لا يضمنوا (أقول) الجواب عن الاول أن الحكم أضيف الى شهادة القروع وظاهر حالهم أنهم محققون فيها فالاداء عليهم أن لا يرجعوا سواء رجع أصولهم أو لم يرجعوا لما رجعوا توجه الضمان اليهم فلا يخفى فيه وعن الثاني بأن التعارض وقع بين خبري الاصول وقد قوى خبرهم الاول باتصال القضاء اليه بواسطة أداء القروع اياً ما على طريق الشهادة فظاهر حالهم أن لا يضمنوا خبرهم الثاني مع أنه خلاف الظاهر وأنه ضعيف تدبر (قوله وضمن المزكون) أى الرجوع عن التركة عند دوقالا لا يضمنون لانهم أنشأوا على الشهود فصاروا كشهود لا احصان له أن التركة أعمال لشهادتنا القاضي لا يعمل بها الا بالتركة فصار في معنى علة العلة بخلاف شهود الاحصان لانهم شرط محض والخلاف فيما اذا عدوا وأعلموا أنهم عبيد وزكوهم كما قدمه المصنف وقبل الاختلاف فيما اذا أخبر بحرية الشاهد وعدائه أما اذا قال هو عدل فبان عدا لا ضمان احصاناً لان المصدق يكون عدلاً كإثبات القروع غيره (أقول) ٢ وعلة العلة كإثبات الدور كإثباته ميبطلنى السهم في الهواء وهو سبب الوصول الى المرى اليه وهو سبب الجرح وهو سبب ترادف الالم وهو سبب الموت ثم أضيف الموت الى المرى الذى هو العلة الاولى (قوله ولو الدينة) أى والحق لو زكوا شهدوا الزنا فخرجهم فإذا الشهود عبيداً أو مجوس فالدية على المزكين غير عتقها في السراية ان للشهود به لو كان زناً فإذا الشهود عبيد أو كفرة الدينة على المزكين ولو قالوا علمناهم عبيد مطلق ذلك كنهانهم بخلاف ما لو زكوا عنهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود ولا على الشهود ولا على الشهود لانهم قد فوجوا حاققتهم ولا ورث عنه وقال الدينة على بيت المال اه (قوله مع علمهم بكونهم عبيداً) أما اذا ثبتوا علمها وزكوا عنهم أحرار فلا ضمان عليهم ولا على الشهود (أما مع الخطأ) بان قال أعطت في التركة (قوله وضمن شهود التعلق) يعنى ولو شهدا بتعلق العتق أو الطلاق قبل الدخول بشرط أو آخران بوجود الشرط أى دخول المأمر مثلاً ففقدى القاضي ورجع الفريقان بعد الحكم فالضمان على شهود المين لا شهود الشرط فضمنان قيمة العبد ونصف المهر لان المين هى العلة فأضيف الحكم الى من شهد بها والشرط وان منع فإذا وقع أضف التلف الى العلة لا شهود بوجود الشرط لان شهود التعلق أنشأوا العلة الموجبة للحكم وشهود بوجود الشرط أنشأوا شرطه والشرط لا يبارض العلة فى اضافته للحكم لان اضافة الحكم الى العلة حقيقة و اضافته الى الشرط محال كإثبات الشئ وفي التمسك به أنه امر امره أن تطلق نفسها وأخران أنها ملقت قبل الدخول فخرجوا ضمن شهود الطلاق لا بتأثير السبب والتقوى بشرط كونه سبباً على هذا إذا شهد أنه جعل عتق عبده يدين فلان وأخران أنه اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا أنه امره بالتعلق وأخران أن المأمور عتق وأخران أنه اعتقه ثم رجعوا ولو شهدوا أنه امره بالتعلق وأخران أن المأمور غلق وأخران على وجود الشرط ثم رجعوا فالضمان على شهود التعلق (قوله لو قبل الدخول) أما بعد الدخول اذا رجعوا الا بانهم هم شئ لانه استوفى منافع البضع والانتلاف بعوض كالاتلاف كما قدمنا (قوله لا شهود بالاحصان) صورته أن يشهد أربعة على الزنا ويشهد آخران على أنه محض ثم رجعوا فالضمان على شهود الزنا لانه علة وهي المؤثرة في الحكم وأفرادها كرمع أنه داخل في الشرط على ما نص عليه بقوله لانه شرط لمكان الاختلاف فيه أنه شرط أو علامة ثم الشرط هو ما يتعلق بالوجود عليه دون الوجوب والعلامة هي ما يعرف الوجود به من غير تعلق وجوب ولا وجود به وتضمن نفي الاسلام أو يزيد وشمس الأشعة على أن الاحصان علامة لا شرط وأنشأوا مدعاهم بوجوبه ونفي التمسك به من أصحابنا وأعمدة المتأخرين أنه شرط

(وضمن المزكون)

ولو الدينة (بالرجوع)

عن التركة (مع علمهم

بكونهم عبيداً) خلافاً

لهم (أما مع الخطأ فلا)

اجماعاً بغير (وضمن

شهود التعلق) قيمة

الغن ونصف المهر ولو

قبل الدخول (لا شهود

الاحصان)

٢ مطلب

في علة العلة

لا علامة تدل على أن وجوب الحد يتوقف عليه بلا عقلية تأثيره في الحكم ولا إقصاء السبه وهذا شأن الشرط واختاره الحق ابن الهمام في تحريره ونصره وأجاب عن الوجهين بما لا يزم عليه هذا ثم كونه شرطاً محضاً لا فهو بالنسبة إلى التركة لمقابلهته ما تدبر (قوله لا نه شرط) (١) والشرط يلزم من وجوده الوجود ومن علمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم فلا يلزم من كونه محضاً أنه يرفع ويغايير جم ففعاله الزنا شرط أن يكون محضاً فكان التسبب في رفعه منهم شهود الزنا فيلزمهم الضمان برجوعهم رجعي (قوله بخلاف التركة) أي إذا رجع الشهود عنها فاتهم بضمنون (قوله لا نه) أي التركة علة إذا العلة هي الباعث على الشيء المؤثر في وجوده فكان تركيبتهم ملحة للقاضي على الحكم فيضمنون بالرجوع كما تقدم لكن الأولى أن يقول علة العلة لأن العلة الشهادة عند القاضي والتركية أعمال لها لأن القاضي لا يعمل بها فصار في معنى علة العلة لأن يقال الله عند وجود العلة لا يضاف إلى الحكم إلا الله والحاصل أنه إذا اجتمع شهود التركة مع شهود الزنا ورجعوا جميعاً فالضمان على شهود التركة لأن الحكم يضاف إليها فكانت علة فيه وإذا اجتمع شهود الزنا مع شهود الأحصان فرجعوا فالضمان على شهود الزنا لا الأحصان لأن علة الحكم الشهادة والأحصان شرط كما ذكره لا أكثر لتوقف وجوب الحد عليه (قوله والشرط) عطف على الأحصان وظاهره أن المصنف مال القول من قال أن الأحصان علامة لا لشرط على خلاف ما فسر الشارح بأنه شرط على ما اختاره صاحب العصر تبعاً لاكثر وأخبار الزيدوى أن الشرط ما ليس بعلة فتشمل السبب فلا ضمان على شهود التفويض بل على شهود الإيقاع وعلى كل فقد انفقوا على عدم تضمين شهود الأحصان كالشرط فلوهم بشهود الزنا وأوران أن الزاني محض فرجم أو شهد بغير عتق وطلاق وأوران وقوع الشرط ثم رجعوا فضمنوا الدية وقبلة الفتن ونصف المهر ليس الأعلى شهود الزنا والتعلق بضمينهم على العلة وهذا لا ينافي ما لو رجع شهود الشرط وحدهم ففيه الاختلاف وإذا قال ولو وحدهم على الصحيح قال في الكافي ولو رجع شهود الشرط وحدهم بضمن عند البعض لأن الشرط إذا سلم معارضة العلة صلح علة لأن العلم لم يحل عللاً بذواتها فاستقام أن يخلعها الشرط والصحيح أن شهود الشرط لا يضمنون بحال نص عليه في الزيادات وإلى هذا مال شمس الأئمة السرخسي وإلى الأول نضر الإسلام البرزوي وشربلانية (قوله قال) أي العيني وضمن شهود الإيقاع أي لو قامت بينة أنه فوض إليها الطلاق وأخرى أي ما وقعته ثم رجعتا كان الضمان على بينة الإيقاع فقط لأنه العلة (قوله لا التفويض) أي تفويض الطلاق إلى المرأة أو تفويض العتق إلى العبد وشهد آخر أنها طلقت وأن العبد عتق الخ شئني (قوله لا نه) أي الإيقاع علة قال في الضرر وأراد من الشرط ما لا ير بعلة فتشمل السبب فلا ضمان على شهود التفويض والضمان على شهود الإيقاع كقد مناه واستشهد الحاسمي على عدم تضمين شهود الشرط عما لو قال العبد أنه ضرب فلان فأنس فوضره فلان بعتق العبد ولا يضمن الضارب لأنه عتق بيمين مولا لا بالضرب فكذلك هذا اه والله سبحانه وتعالى أعلم وأسْتَغْفِرُ اللهَ الْعَلِيمَ

لأنه شرط بخلاف التركة لأنها علة (والشرط) ولو وحدهم على الصحيح عني قال وضمن شاهدا الإيقاع لا التفويض لأنه علة والتفويض مسبب انتهى (كتاب الوكالة)

(١) قوة والشرط الخ هذا هو وتعرفه أنه ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لأنه اه

### (كتاب الوكالة)

هي بفتح الواو وكسر هاء اسم للتوكيل والكلام فيها في مواضع \* الأولى في معناها قال في المصباح وكلمة الامر اليوم كلام من باب وعدتو وكولا فوضته إليه واكتسب به والوكيل فعل بمعنى مفعول لأنه موكول الموكول يكون بمعنى فاعل إذا كان معنى الحافظ ومنه حديثنا والله ونعم والجمع وكلاء وكنه توكيلاً فتوكيل قبل الوكالة وتوكل على الله تعالى اعتمد عليه والحاصل أنها في اللغة بمعنى التوكيل وهو تفويض الامر إلى الغير \* الثاني في معناها اصطلاحاً هي إقامة الإنسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم كذا في الغنياء حتى أن التصرف إن لم يكن معلوماً يثبت به أدنى تصرفات الوكيل وهو الحفظ وذكر في المبسوط وقد قال علماءنا فيمن قال لأجر وكنتل بمالي أه علق بهذا اللفظ الحفظ فقط كذا في النهاية \* الثالث في تركها وهو ما دل عليها من الإيجاب والقبول ولو حكى كالسكوت كإسنائه قبل الرابع وسأى التفرقة في الحكم بين القبول الصريح وبين السكوت فالقول

وكتبت في هذا كان وكلا يحفظه لأنه الأدنى فعمل عليه وقد وبقوله في هذا أنه لو قال وكتبت فقال قلت  
الوكالة فقال الوكيل طلعت امرأتك ثلاثاً وأعتقت عبداً فلاناً وزوجت بنتك فلانة من فلان وتصدق  
من مالك بكذا على الفقراء فقال الرجل لا أرضى بذلك فهذا الكلام متوجه إلى الذي تتجاول فيه وقلنا ما يكون  
هذا الكلام والتقصير الانشاء على سابقة تجري بينهما فإن كان كذلك فالأمر على ما تعارفوه بجارت الحظابة  
فيه فإن فعل شيئاً جارحاً من ذلك النوع لم ينفذ على الموكل دون انتفاده كذا في خزائن المفتين ولو قال أنت وكيل في  
كل شيء كان تقوى بضاً للحفظ والقياس أن لا يكون وكيله للجهالة والاستحسان انصرفا إلى الحفظ ولو قال  
أجرتك بيع عبدى هذا يكون وكيلاً بالبيع ولو زاد على قوله أنت وكيل في كل شيء جازاً أمره ملكاً لحفظ  
والبيع والشراء وعلى الهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد الموكل  
وعن الامام تخصصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا إذا قال طلعت امرأتك وفتت  
أرضك في الأصح لا يجوز وفي الروضة ففتت أمرى البتة فقل هذا باطل وقيل هذا لا يلزم سواء في أنه  
تفويض الحفظ ولو قال مالك المستغلات ففتت البتة أمر مستغلاتي وكان أحرهما من انسان ملك تقاضى  
الأخر وقضها وكذا لو قال السيد أمر دوى ملك التقاضى ولو قال ففتت السيد أمر دوى وأمر ماليك ملك  
الحفظ والرعى والتعليل والتفقه عليهم ولو قال ففتت السيد أمر امرأى ملك طلاقاً واقتصر على المجلس  
بخلاف قوله ملكك حسب لا يقتصر على المجلس كذا في السرازية وفي كافى الخا كولو وكله بالقيام على داره  
وأجارتها وقض غلتها والبيع لم يكن له أن يبنى ولا أن يرمي شيئاً وليس وكيله في خصومتها ولو هدم رجل منها  
شيئاً كان وكيله في الخصومة لأنه استهلك شيئاً في يديه وكذا أجزأهما من رجل يخطئ ذلك الرجل الأجرة كان  
خصمها يخاصي ويتبناها كذا إذا سكتها وحدا الأجر اهـ وقال في باب الوكالة في الدين لو وكله بتقاضى كل دين له ثم  
حدثه دين بعد ذلك فهو وكيل في قبضه ولو وكله بقبض غلة أرضه ومخزنها كان في أن يقبض ذلك كل سنة اهـ  
وقال في باب قبض العارية والوديعة لو وكله بقبض عبد عند رجل فقتل العبد خطأ كان للوكل أن يأخذ القيمة  
من عاقلة القتال وليس للوكيل أن يقبض القيمة لأنها كالنهي ولو كان الوكيل قبض العبد فقتل عنده كان له أن  
يأخذ القيمة وهو الأول أن عزلة الأول ولو جنى على العبد جناية قبل أن يقبضه الوكيل فأخذ المستودع أرضها  
فالوكل أن يقبض الصدود الأرش وكذا لو كان المستودع أحره فخذن مولاهم يأخذوا كل أحره وكذلك  
العمة إذا وطئت بشبهة ولو وكله بقبض أمة أو شاة فولدت كان للوكيل أن يقبض الوليع الأم ولو كانت ولدت قبل  
أن يوكله بقبضها لم يكن له أن يقبض الولد وكذلك ثمة البستان عزلة الولد اهـ قال في البدائع وأما ركن التوكيل  
فهو الإيجاب والقبول فالإيجاب من الموكل أن يقول وكتبت بكذا وأقبل كذا أو أذن بكذا أن تفعل كذا ونحوه  
وزاد في الهندية لو قال شئت ببيع كذا فسكت وباع حاز ولو قال لا أقبل بطل كذا في محيط السرخسي اهـ إذا  
قال لغيره أن تبع عبدى هذا عامر أهى كذا يصير ذلك الغير وكيلاً بالبيع كذا في النسخة \* رجل قال لغيره  
اسلمت على كذا فهو عزلة قوله وكتبت \* في المحيط العماني إذا قال الرجل لغيره أجب أن تبع عبدى هذا  
أو قال هو بت أو قال رضيت أو قال شئت أو قال أردت أو قال وافقت فهذا كله وكيل وأمر بالبيع اهـ ولو قال  
لغيره أنت وكيل بقبض هذا الدين يصير وكيله وكذا لو قال أنت جري وكذا لو قال أنت وصي في حوائج ولو قال  
أنت وصي لا يكون وكلا \* والقبول من الوكيل أن يقول قلت وبمجرى مجرى إقرار بوجوب الدين ولو هدم الوكيل  
وكل إنساناً بقبض دينه فإني أن يقبض ثم ذهب فقبض لم يبرأ الغريم لأنه ان تبارك قال في الهندية يقول  
الوكيل ليس بشرط خاصة الوكالة استحسننا ولكن إذا رد إلى الوكيل الوكالة ثم تدهك كذا كرمجد ربه الله تعالى كذا  
في النسخة \* ثم الركن قد يكون مطلقاً وقد يكون معلقاً بشرط نحو أن تقدم مائة فانت وكيل في بيع هذا العبد  
وقد يكون متعلقاً بالوقت بأن يوكله في بيع هذا العبد عند وأصير وكيله في الصدوم وأبعده لاقبل اهـ فان قلت  
فيه الفرق بين التوكيل والارسلان فإن الآن والآخر توكلت كعالم قلب الرسول أن يقول له أرسلت أوكن

رسولاً في كذا وقد جعل منها الزلعي في باب خيار الرؤية أمر تلك بقبضه وصرح في النهاية فيه معزاً إلى  
 الفوائد الظهيرة أنه من التوكيل وهو الموافق لما في البدائع لا فرق بين أفعّل كذا وأمر بكذا كذا في  
 الجرح لكن قدم في باب خيار الرؤية نقلاً عن الفوائد جعل الأمر من أفاضل الرسالة لا من أفاضل التوكيل  
 وساق في باب الوكالة بالخصوص أنه ليس بتوكيل قدير \* وفيه أيضاً وأعلم أنه ليس كل أمر بقصد التوكيل فما  
 أمر به في الولو لمقدمه أو أفاضل أو اشتري بها أو بيع أو قال اشتريها أو بيع ولم يقل في كان توكلوا وكذا اشتر  
 بهذا ألف جارية وأشار إلى مال نفسه ولو قال اشتريه بألف درهم كانت مشورة وما اشتراه المأمور فهو دون  
 الأمر وكذا لو قال اشتريه بألف إلا إذا ادعى أن أعطيك لأجل شرائك درهم إلا أن اشتراط الأجرة بدل على  
 الأنابة اهـ (أقول) وحاصله أنه لا بد أن يكون في الأمر ما يدل على أن المأمور بفعل أمر إلا أمر بطريق النيابة  
 عنه قال في تهذيب القلائس الوكيل من يباشر العقد والرسول من يبلغ المباشرة والسلطة أمانة في أيديهما اهـ  
 قال في المراجيع قيل الفرق بين الرسول والوكيل أن الوكيل لا يضيف العقد إلى الموكل والرسول لا يستغنى عن  
 إضافته إلى المرسل واليه الإشارة في قوله تعالى يا أيها الرسول بلغ وقوله وما أنت عليهم بوكيل في الوكالة وأثبت  
 الرسالة اهـ قال في الدرر في أوائل السبع الرسول معبر وسفير فكلامه كلام المرسل لا فرق أن الوكيل  
 لا يتوقف على إضافة العقد إلى الموكل بل يصفه لنفسه إلا في مواضع كالنكاح والخلع والهبة والرهن ونحوها  
 فإن الوكيل فيها كالرسول حتى لو أضاف النكاح لنفسه كان له والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل فإذا  
 لم يصف الرسول العقد إلى المرسل لم يقع له بل يقع للرسول قال في الصر لودعي أنه رسول وقال البائع أنه وكيل  
 وطالبه بالثمن قال قول المشتري والبيعة على البائع وجه كون القول للمشتري أنه منكر إضافة العقد لنفسه والبائع  
 يدعي عليه ذلك والقول قول المتكر بينه إليه الإشارة في الثانية في السبع وشرطه بالإضافة في حمله أي شرط  
 كون القول للمشتري إضافة عقد الشراء إلى حمله فلا إضافة لنفسه له الثمن \* الرابع في شرائطها وهي أنواع  
 ما يرجع إلى الموكل وما يرجع إلى الوكيل وما يرجع إلى الموكل به فارجع إلى الموكل كونه ممن يملك فعل ما وكل  
 به بنفسه ومنكلم عليه عند شرح الكتاب وما يرجع إلى الوكيل فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصبي لا يعقل  
 لا البالغ والخمر وعدم الردة فيصح توكيل المرتد ولا يتوقف لأن المتوقف ملكه وتوكيل الصبي الذي يعقل  
 والعبد في النكاح والطلاق والخلع والصلح والاستعارة والهبة والبيع والشراء والاجارة وكل ما يعقد الموكل  
 بنفسه ٣ وما يرجع للوكيل أن يعلم بالتوكيل فلو وكله ولم يعلم فتصرف توقف على إجازة الموكل أو الوكيل  
 بعده وله حكم في البدائع فيه اختلافاً في إيجابه أن شرط وفي الوكالة أنه ليس بشرط وثبت العلم أما  
 بالمباشرة أو بالكتاب البهـ والرسول البهـ وأخبار رجلين فضولين أو واحد عدل أو غير عدل وصدقه الوكيل  
 والافتقار لا يعتد بهانهم وأما ما يرجع إلى الموكل به فإن لا يكون فيه جهالة متفاحشة كإساقى \* الخامس  
 وعمه أبو يوسف الحدود والقصاص على الاختلاف وإن لا يكون فيه جهالة متفاحشة كإساقى \* السادس  
 في حكمه ثابت ولا به التصرف الذي تناوله التوكيل ومنه التوكيل العام وقدم صنف صاحب الصر فيه  
 رسالة سماها المسئلة الخاصة في الوكالة العامة وياصلها أن الوكيل وكافة عامة مكل كل شيء إلا الطلاق والعنق  
 والهبة والصدقة على الفتي به وتعامه فيها وساق في هذا الكتاب تمام الكلام على ذلك إن شاء الله تعالى ومنه أن  
 لا يوكل الوكيل إلا بآذن أو تعميم أو تفويض إلا في مستثنين (الأول) الوكيل بقبض الدين إذا وكل من في عباده  
 فلا يصح فيه إلا الدين والدفع إليه ولو قبضه مضاف لم يضمن (الثاني) الوكيل بدفع الزكاة إذا وكل غيره ثم قدم  
 الآخر جاز ولا يتوقف كافي أختصة الثانية ومنه أنه أمين فيما في يده كالودع فيضمن بما يضمن به الودع ويبا  
 بما يبرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه فلا يدفع له مالا وقال أفضه فلا ناعن ديني فقال قبضته وكذبه  
 صاحب الدين قال قول الوكيل في برائه والثاني في عدم قبضه فلا يسقط دينه ويجب البين على أحداهما فختلف  
 من كذبه أو كل دون من مسدقه وعلى هذا الأمر المودع بدفعها إلى فلان فادعاه وكذبه فلا ناعن ولو كان المال

٣ مطلب  
 يشترط العلم بالوكيل  
 بالتوكيل



مضمون على رجل كالمغصوب في بد الخاصب أو الذين على الطالب فأمر الطالب أو المصوب منه الرجل أن يدفعه إلى فلان فقال المأمور قد دفعت الموقوف فلان ما قبضت قال قول فلان أنه لم يقبض ولا يصدق أو كبل على الدفع الأبينة أو بتصدق الموكل ولا يدفعان على الضابط والقول مع المين والموكل يخلف الموكل أنه ما يعلم أنه دفع فان نكل سقط الضمان عنه ولو لم يدفع المين أو نأمره بقبضه فيضمن ماله فادعاه وكتبه الطالب والموكل ولا يثبتة والقول قولهما مع المين ويخلف الموكل على نفي العلم وأن صدقه الموكل دون الطالب يرجع عليه جبا دعاه ويرجع الطالب عليه أيضا بدنه ذكره القديري \* وفي الجامع لأرجع الموكل على موكله ولو صدقه الأول أشبهه كافي البلاغ ولوا دعي المودع أنه أمره بدفعه إلى فلان وكتبه صاحبها القول له أنه لم يأمره وقد سئل ابن نجيم عن دفعه إلى آخر ما لا يدفعه إلى آخر ثم اختلفا في تعيينه فقال الأمر أن دفعه إلى فلان فقال المأمور لا يجوز وقد دفعته فأجاب بأن القول للموكل لأنهما اتفقا على أصل الأذن فكان أسنوا لهذا قال الزبي في آخر المضار بقوله دفع المالك ما اختلف فقال الدافع مضاربة وقال المودع المودعة قال القول للمودع إلا أنهما اتفقا على الأذن انتهى لكن رد الملقدي على القول المضارب بشرط البر قال الآخر شرطت الشرع فإن القول للرب المال وبما لو قال أذنت أن تتجر في البز وقال المضارب في الطعام بعد تصريف المضارب القول للرب المال اهـ والحق مع الملقدي لأن وكالة منبها على التقيد خصوصا وقد اتفقا عليه ولكن اختلفا في تعيينه وهو لا يستفاد إلا من جهة الأمر وأما كون الموكل أمينا فسلم ولكن اذا عايف بصير غاصبا فيضمن وهنا عايف لان الشرع اعتبر في التعيين من يكون مستقدا منه وفي البرازية برهن عليه أنه دفع إليه غيره فقال دفعته إلى لا دفعه إلى فلان فدفعته يصح الدفع \* وفي الانقروى أمر رجلان ببيع عسله لجمع وعين سائر الأمور نزعنا آخر ثم اختلفا فيه فالقول الأول أمره فان حلف فإلزامه في ماله يعني القاعل لأنه عدو سقط القصاص للشبهة وفي العتبة اختلفا فالقول قول الموكل في التخصص يعني لأن الأصل في الوكالة الخصوص بخلاف المضاربة وسألت متنا \* ومن أحكامها أنه لا جبر عليه في فعل ما وكل به إلا في رد ودعة بان قال ادفع هذا الثوب إلى فلان فقبله ونجا الأمر بحير للمأمور على دفعه فأماساثر الأشياء لا يجب عليه التنفيذ كافي الحيط وعامة في الفوائد انزانية ونها في النزابة وكله يقبض ويدينه وجعل له الأجر صرح وان وكله يقبض دينه وجعل له أجر البصير الا اذا وقت منه معلوم وكذا الموكل بالتقاضي ان وقت ساهز وكذا الموكل بالخصومة كذا في الولولجية ومن أحكامها أنها لا تبطل بالشر وطا فاسدة ولا يصح شرط اختيار فيها كافي الخاتمة \* ومن أحكامها صحة تعليقها وادائها قبل التقيد بالزمان والمكان فالقول بعد غد لم يجز بيعة اليوم وكذا العتاق والطلاق ولو قال بعه اليوم فباعه غدا فيمروا بآن والصحح أنها لا تبقى بعد اليوم وكله يتقاضى دينه بالشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة الكل من الخاتمة \* قال في نور العين مغز إلى العيون وكله يقبض الوديعة اليوم فله قبضه غدا ولو كله قبضه غدا لا يخلقه قبضه اليوم انذرك اليوم للتعجيل فكانه قال أنت وكل في الساعة فاذا ثبتت وكتبته بالساعة امتضروا ولا يلزم من وكالة الغلو وكالة اليوم لأمره بحال ولا دلاله وكذا لو قال انقضه الساعة فله قبضه بعدها ثم قال مغز إلى فاضحان وكله بشئ وقال افعله اليوم ففعله غدا بعضهم قالوا الصحيح أن وكالة تنتهي بعد اليوم وقال بعضهم تبقى وذكر اليوم للتعجيل لا لتوقيت الوكالة باليوم الا انذال الدليل عليه اهـ وفي البرازية في الفصل الأول من كتاب الوكالة الموكل على عشرة أيام لا ينتهي وكأنته محض العشر في الأصح اهـ \* البادع في صفته وهو عدم الزوم فله أن يعزله متى شاء الا فيما سذكره \* ومنها أنه أمين فيما يده كالمودع فضمن بما يضمن بما المودع ويرأ به والقول قوله في دفع الضمان عن نفسه وممن أنه يتحمل الجهة اليسرى في الوكالة ولا تبطل بالشر وطا فاسدة أي شرط كان ولا يصح شرط اختياره إلا أنه شرع في لازم يحصل الفسخ والوكالة غير لازمة متى ان من قال أنت وكل في طلاق امرأتى على أني بالخير ثلاثة أيام وعلى أنها بالخير ثلاثة أيام فالوكالة جائزة بالشرط باطل ومنها صحة اضافتها قبل التقيد بالزمان والمكان فالقول بعه غدا

لم يحزم بعه اليوم وكذا العتق والطلاق على الصحيح ولو وكله بتقاضى دينه في الشام ليس له أن يتقاضاه بالكوفة  
ومنها صحة تعلّقها فلا إذا حال مالي فاقض أو إذا قدم فلان فتقاض أو إذا أنبت شأفانت وكلي في قضه  
أو إذا قدم الحاج فاقض دوني حبس أو كالة **(قوله مناسبتة)** أي لشهادة أن الإنسان خلق مذنبا بالطبع  
يحتاج في معاشه إلى تعاوض وتعاوض والشهادات من التعاوض والو كالة منه وقد يكون فهم التعاوض أيضا  
فصارت كل ركبة من المفرد فآثر تأخيرها ولان في كل واحدة من الشهادات والو كالة أمانة الغريب صاحب الحق  
وكل من الشاهد والو كيل ساع في تحصيل مراده المراد بالموكل والمدعي معتمد عليه من كل مناسبات وعناية قبل في  
بيان قوله وقد يكون فهم التعاوض كما إذا كان وكلا ببيع وشراء مثلا قال بعضهم هذا سهولان التعاوض  
فيماد كراغما هو في متعلق الو كالة أعني الموكل به وهو البيع لا في الو كالة والكلام فيها لا في الأول والافقد يكون  
التعاوض في متعلق الشهادة كالوشهد ببيع مثلا والصواب أن مراده أنه يكون في نفس الو كالة تعاوض كما إذا  
أخذ الو كيل أجره فانه لا يتمتع اذ الو كالة يعقد جائز لا يجب على الو كيل بخلاف الشهادة اذ هي فرض يجب  
على الشاهد فاقستة فلا يجوز فيها تعاوض اه قلنا لا يظهر أن يقال أن الو كالة ببيع ومحو ذكره وإنه فيه مسالة  
حكمة بين الو كيل والموكل حتى كان له أن يمنع المبيع عن الموكل لاخذ التبن اذ تقدم من ماله ولاشك أن هذا  
مفقود في الشهادة قاله المقدسي **(قوله التوكيل صحيح)** أي تفويض التصرف إلى الغير **(قوله بالكتاب)**  
والسنة قال تعالى حكايتهن أصحاب الكهف فاعتوا أحدكم وورقكم هذه إلى المدينة وكان البعث منهم  
يعطى الو كالة وشرع من قلنا شرع لنا اذ قصه الله تعالى ورسوله من غير أنكار ولم يظهر رخصه ولو لو في الفضة  
المضروبة **(قوله ووكيل عليه السلام حكيم من حرام بشراء أخيه)** رواه أبو داود وبسند فيه مجهول ورواه  
الترمذي عن حبيب بن أبي ثابت عن حكيم وقال لا تعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب سمع عندي من حكيم  
الآن هذا داخل في الأرسال عندنا فصدق قول المصنف أي صاحب الهداية صحاذ كان حبيب اماما ثقة  
فتح **(قوله وعليه الإجماع)** أي انعقاد الإجماع عليه **(قوله وهو خاص)** كانت وكلي في شراء هذا البيت  
مثلا **(قوله كانت وكلي في كل شيء)** ويحتمل ما صنعت من شيء فهو جائز ومأمور في كل شيء **(قوله عم)**  
الكل في الفتح عن المجهول لو قال أنت وكلي في كل شيء يكون بالحفظ فلماذا فقال أنت وكلي في كل شيء  
جائز صنعك أو أمرك فعند محمد يصبر وكلا في الساعات والإحارات والهبات والطلاق والعتاق حتى ملك أن  
ينفق على نفسه من ماله وعند أبي حنيفة في المعاوضات فقط ولا في العتق والبيع وفي الفتاوى الزينة وعليه  
الفتوى ومثله إذا قال وكلت في جمع أموري اه قال في أدب القاضي وإذا وكل الرجل رجلا بطلب حقوقه  
وقضها أو الخصومة فيها فليس لهذا الو كيل أن يوكل بذلك غيره لان الخصومة أمر يحتاج فيه إلى الرأي  
والناس يتفاوتون في هذا والموكل رضي برأيه لا يرى غيره فلا يكون له أن يوكل غيره قال وإن كان صاحب الحق  
أجاز أمرك في ذلك وما صنعت فيه من شيء بأن قال ما صنعت فيه من شيء فهو جائز فله أن يوكل بذلك لأنه فوض  
الأمر إليه فبإمره أعما ما التوكيل من جهة مارة فصيح وليس للموكل الثاني أن يوكل غيره لان الو كيل الثاني  
ما فوض الأمر إليه أعما ما وانما فوض إليه الخصومة قال وإن مات صاحب الحق بطلت وكالتها ما جعله لان التركة  
انتقلت إلى الورثة قال ولو لم يمت صاحب الحق ومات الو كيل الأول قال الثاني على وكالته على أنه لأنه نائب عن  
الموكل وليس بنائب عن الو كيل الأول لكن ملك الو كيل عزل الثاني لأنه في العزل نائب عن صاحب الحق  
**(قوله)** وخصة فاضحة خان بالمعاوضات تنقل في الشريعة لثلاثة وغيرها عن فاضحة خان لو قال لغريم أنت وكلي في كل  
شيء أو قال أنت وكلي في كل قليل أو كثير يكون وكلا يحفظ لا غيرهما الصحيح ولو قال أنت وكلي في كل شيء جائز  
أمرك لا يصبر وكلا في جميع التصرفات المالية كبيع وشراء وهبة وصدقة واختلاف في طلاق وعتاق ووقوف  
فقبل على ذلك لا خلاف نعم اللفظ وقيل لا على ذلك إلا اذ دل دليل سابقه الكلام ويحتمل فيه أخذ الفقيه أبو  
الليث انتهى وبه يعلم ما في كلام الشارح سابقا لاحقا فتدبر ولا ينحصر رسالة سماها المسئلة الخاصة في الو كالة  
العامة ذكر فيها ما في الثانية وما في فتاوى أبي جعفر ثم قال وفي الغاية أنت وكلي في كل شيء جائز أمرك ملك

مناسبتة أن كلام من  
الشاهد والوكيل  
ساع في تحصيل مراد  
غيره (التوكيل صحيح)  
بالكتاب والسنة قال  
تعالى فاعتوا أحدكم  
بوزنكم ووكيل عليه  
الصلاة والسلام  
حكيم بن حزام يشراء  
أخيه وعليه الإجماع  
وهو خاص وعام كانت  
وكيل في كل شيء عم  
الكل حتى الطلاق قال  
الشاهد وبه يفتى  
وخصة أبو الليث وغيره  
طلاق وعتاق ووقف  
واعتمده في الأشياء  
وخصة فاضحة خان  
بالمعاوضات فلا ينسب  
العتق والبيع وهو  
المذهب كما في تنوير  
البصائر ورواه الجواهر

الحفظ والبيع والشراء وعلى الهبة والصدقة حتى إذا انفق على نفسه من ذلك المال جاز حتى يعلم خلافه من قصد المولى وعن الامام تخصيصه بالمعاوضات ولا يلى العتق والتبرع وعليه الفتوى وكذا لو قال ملكت امرأتك وهبت ووقفت أرضي لأصحب لأبحوز وفي النخبة أنه توكيل بالمعاوضات لا بالعتاق والهبات وبه بقى وفي الخلاصة كافي البرازية والحاصل أن التوكيل وكافة عامة على كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف والهبة والصدقة على المقتضى وبني أن لا على الاراء والخط عن المدون لانهم من قبل التبرع قد خلاصت قول البرازية أنه لا على التبرع وظاهره أنه على التصرف مرة بعد أخرى وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فانهما بالنظر الى الابتداء تبرع فان القرض عارية ابتداء معاوضة انتهت والهبة بشرط العوض معاوضة انتهت وبني أن لا على كونهما التوكيل العام لانه لا على كونهما الامن على التبرعات ولا لا يحوز اقراض الوصى مال اليتيم ولا هبته بشرط العوض وان كانت معاوضة في الانتهاء يظهر العموم أنه على خفض الدين واقتضاه وبقاء هو الدعوى بمحقق المولى وسماع الدعوى بمحقق على المولى والاقرار على المولى بالدينون ولا يتخصص مجلس القاضي لان ذلك في التوكيل بالخصوص لا في العام فان قلت لو وكله بصيغة وكلت وكافة ملازمة عامة فهل ينال الطلاق والعتاق والتبرعات قلت لم أر مصر يحاول الظاهر أنه لا على كونهما على المقتضى لان من الافلاط ماصرح فاضبحان وغيره بانه توكيل عام ومع ذلك فالوابع منه اهم اذكر ما من تحجير في رسالته ملخصا (قوله) وسيجيء أن به بقى) فيه حذف اسم أن (قوله) ولولم يكن لوكل صناعة معروفة فالواكلة باطلة) عبارة الشربلية نقل عن الحاشية وفي فتاوى الفقيه أبي جعفر قال لغره وكلت في جميع اموري التي يحوزها التوكيل وأفتت مقام نفسي لا تكون الواكلة عامة تتناول البياعات والانتكحة وفي الوجه الاول اذا لم تكن عامة ينظر ان كان الرجل يختلف ليس له صناعة معروفة فالواكلة باطلة وان كان الرجل تاجرا يتجدة معروفة فتصرف اليها اه وبه يعلم ما في كلام الشارح اذ صورة البطالان ليست في قوله أنت وكلتي في كل شيء كما بني عليه الشارح هذه العبارات بل في غيرهما وفي كلت في جميع اموري الخ الا أن يقال هما سواء في عدم العموم ولكن معنى كلامه على أن ما ذكرهما ولوكلت قد علمت ما فيه مما نقلنا سابقا فان ما ذكره ليس بمما الكلام فيه (قوله) وهو) أي التوكيل اقامة الله ولا بد أن يكون معلوما فلا يصح توكيل المجهول فقول الدائن لمدونه من حاطة لعلامة كذا أمن أخذ اصبعك أو قال لك كذا فادفع اليه مالي عليك لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كافي الفقيه (قوله) مقام نفسه ترهها) أي تمنع النسيب وارجحة لها من مشقة الخصومة والعمل (قوله) أو عجزا) بان كان لا يحسن الخصومة فربما يطل بحسن التمييز ويصور الباطل محذور حتى لا يحسن التعبير لحصول حقه فتوجه الخصومة عليه (قوله) أو تصرف جائز) أخرج بذلك ما لو وكل الصبي وغيره في طلاق زوجته أو حقه فتوجه به ماله (قوله) معلوم) أورد عليه التوكيل العام وأجيب بأنه معلوم في الجملة حتى لو لم يكن معلوما أصلا كما من كثرت معاملاته بطل التوكيل (قوله) فلو جهل) كما لو قال وكلت علي من غير وجه عن الميسر أو قال أنت وكلتي في كل شيء (قوله) ثبت الادنى وهو المحقق) أي كان وكللا بالحفظ كما إذا قال وكلت علي كافي المنع وفي الحاشية لا أنه لا عن طلاق امرأى لا يكون وكللا ولو قال لعلامة أهله عن التجارة لا يصح أو لا نعتد البعض والجميع بصير) قال لغره ما شترت بآلة بغير درهم لا يصير وكللا ويكون مشورة قال لرجلين وكلت أحدهما ببيع هذا صاعا وهما باع جاز وكذا لو قال لرجل ببيع هذا وهذا وكذا لو دفع لمدون لرجل وقال اقض فلانا أو فلانا (قوله) من عليك) متعلق بقوله صحيح وقوله وهو اقامة العارية معترض بينهما يحوزان يكون متعلقا اقامة وحيدتلا فلما تعرض قال في المنع بيان بشرط في المولى قال في الجهر وشمل قوله من عليك الاب والوصى في ملك الصبي فلهما أن يوكلا بكل ما يفعلاه قال السامح في قوله من عليك بضم أيم أن يكون حال من الغير فلا يصح توكيل الذي مسله ببيع الجرة لانه لا يلى بعبه وثوبه هذا قولهم حكم الواكلة حوازا ما شترت أو كبل ما بول فيه وبصح أن يكون حال من نفسه أي من تلك تصرفا على التوكيل به والذي على التصرف الاب والوصى اه

وسيجيء أن به بقى  
واعتمد في الملتقط  
فقال وأما الهبات  
والعتاق فلا يكون  
وكيلا عند أي حنفية  
خلاف المحذوف  
الشربلية ولولم يكن  
للوكل صناعة معروفة  
فالواكلة باطلة وهو  
أقامة الغير مقام نفسه  
ترهها أو عجزا (في)  
تصرف ما لم معلوم  
فلو جهل ثبت الادنى  
وهو المحقق (عن)  
عليك أي التصرف

(قوله نظر الى أصل التصرف) أي من حيث أنه لا يعارضه غيره فيه من غير نظر الى حكم شرعي فدخل فيه  
توكيل المسلم ببيع خمر أو خنزير محرّم حلالا يبيع الصيد لأنه صحيح عنده ولا يحل له المول وهو جواب عما  
يرد على هذا الشرط لكن هذا النظر يعرّض للتشديد بقوله جائز وهذا أعني أن على الأصل في الانسواء  
الاباحة ويرد على هذا الشرط أيضا العبد المأذون في تزويج نفسه لأنه لا على التوكيل كافي ليجتمع مع أنه على أن  
يتزوج بنفسه والجواب أنه غيرة الوكيل عن سيده وإن كان عاملا لنفسه والوكيل لا يوكل إلا بأذن أو تفويض كما  
في الجبر (قوله) وإن امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي هذا جواب عما رد على قوله من يوكل بكل ما يشاءه  
بنفسه ممن علك أنه غير مطرد ولا منعكس مع أن الذي علك يبيع الخمر ولا على توكيل المسلم فيه والمسلم لا على  
بيع الخمر ويوكل الذي فيه وحاصل الجواب أن الذي وإن ملك التصرف لا على توكيل المسلم لأنه منهي عنه  
والمسلم لا على التصرف في الخمر لعارض النهي وأما أصل التصرف وهو البيع متلا فائز وإذا صح توكيل  
الذي يبيعه لكن هذا أعني أن الأصل في الأشياء الاباحة (قوله) إن كان علقه أعلم أن من شرط الوكالة  
أن يكون الموكّل ممن علك التصرف لأن الوكيل يستفيد ولاية التصرف منه وقد علم من قبله ومن لا يقدر  
على شيء كيف يقدر عليه غيره وقيل هذا على قوله ما علق قوله فالشرط أن يكون التوكيل حاصلًا بما علك  
الوكيل فأما كون الموكّل مالكا فلا يشترط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي بشره الخمر وقيل المراد به  
أن يكون مالكا للتصرف نظر إلى أصل التصرف وإن امتنع في بعض الأشياء بعارض النهي ومثله في التبيين  
وذكر بعده أنه لا بد أن يكون الموكّل ممن تملكه الأحكام لأن المطالب من الأسباب أحكامها فلا يصح توكيل  
الصبي والعبد المحجور عليهما انتهى (قوله) فلا يصح توكيل مجنون وصبي بمصدر مضاف للفاعل (قوله) لا يعقل  
مطلقا سواء كان ضارا أو نافعا أو مريدا بينهما (قوله) وصبي يعقل أي بأن البيع سالب للبيع جالب للثمن  
وإن الشراء العكس (قوله) بتصرف متعلق بتوكيل (قوله) ضار الضرر بالنظر إلى وجه اكتساب المال  
ظاهر وإن كان نافعا في نفس الأمر فانهما سبب الخلاف في الدنيا والنواب في العقب ونفع عباد الله الذي هو غاية  
الكمال في العبد والتوصل من سبب البخل لكنهما ليست طريقا لا اكتساب بل نقص المال ظاهر فلا يحل  
الصبي وإن كان عاقلا لأن تمام نفعها بحسن التهمة وهي لا تكون إلا بتمام العقل فلا يصح توكيله به ولذا أحكى  
ابن الكمال ما نقله عنه الشارح بقيل لأنه لو نظرنا إلى أصل التصرف لصح توكيل الصبي بالصدقة لأنه علك أصل  
التصرف ويمنع في البعض بعارض وهو إرداء بضاعلي ما قدمه ابن كمال من أن الشرط أن يكون التوكيل  
حاصلًا بما علك الوكيل فإن الوكيل علك الصدقة ونحوها إذا كان بالغا فلا ولا يصح توكيل الصبي في ذلك  
والجواب عن الثاني بأن الوكيل علك التصرف في ذلك من مال نفسه لا من مال غيره إلا بآذنه ولا يصح إذن  
الصبي في ذلك لتصور تمام عقله بخلاف بيع الخمر والخنزير فإن الذي يملكه بحال نفسه وعمل غيره بآذنه  
والعاقل البالغ يصح أن يملكه في ذلك بإسقاط حقه عن الخمر والخنزير بالرأي أنه إهراق الخمر ونسب الخنزير  
فكذلك أن يسقط حقه الذي يتصرف في نفسه لا بآذنه نفسه لأن الحقوق ترجع إليه وهو العاقل حقيقة  
حينئذ ينبغي أن يقال بما علكه الوكيل مع جهة التفويض من الأصل تأمل رجعي (قوله) بنحو مطلق  
لأن فيه إتمام المهر أو بعبارة الزامه التفقة في العدة وغير ذلك (قوله) وعناق وجهه ومودعة تقدم أنفاً هذا  
ضار بالنظر إلى وجهه اكتساب المال ظاهر وإن كان نافعا في نفس الأمر الخ (قوله) بلاذن ولبه متعلق بصح  
(قوله) أن مأذونا أي أن كان الصبي الموكّل مأذونا (قوله) لا يصح توكيل عبد مضاف لنفعه (قوله)  
وتوقف توكيل مرتد أي إذا وكر المرتد أحدًا توقف وأما جعله وكيلًا فلا توقف فيه وهذا إذا كان عبداً له مال  
بحال أو عقد تبرع يتاح على توقف تصرفه عند إلامه وينتفع بهما فصح توكيله وأما في الشكاح  
والشهادة فلا يصح منه اتفاقاً فلا يصح توكيله فيه وأما ما يعتمد المساواة وهو المغاوضة ولا يعتمد به وهي  
التصرف على واده الصغير فيتوقف اتفاقاً فيتوقف توكيله فيه اتفاقاً قال في الجرم وما يرجع إلى الوكيل أي من

نظر إلى أصل التصرف  
وإن امتنع في بعض  
الأشياء بعارض النهي  
إن كان (فلا يصح  
توكيل مجنون وصبي  
لا يعقل مطلقاً وصبي يعقل  
بالتصرف ضار بنحو  
طلاق وعناق وجهه  
ومودعة وصح بما  
نفعه بلا إذن ولبه  
(كتبوله و) صح  
(بناؤدوين ضرر  
ونفع كبيع وإحارنان  
مأذونا ولا توقف على  
أجازة ولبه) كالي بآذنه  
نفسه (ولا يصح  
توكيل عبد محجور  
وصح لو مأذونا أو مكاتباً  
وتوقف توكيل مرتد  
فإن أسلم نفذ وإن مات

الشرائط فالعقل فلا يصح توكيل مجنون وصي لا يعقل لالبلوغ والحر به وعدم الرقة فصح توكيل المرتد ولا يتوقف لان المتوقف ملكه والعلم لو كبل بالتوكيل فلو كوله ولم يعلم فتصرف توقف على امانه الموكل أو الوكيل بعده وثبت العلم بالمشافهة أو الكتاب اليه أو الرسول اليه أو بإخبار رجلين فصولين أو بأحد عدل أو غير عدل ومصدق الوكيل اهـ كما قدمناه أول الوكالة **(قوله خلافا لهما)** فقالا هوناذ منخ **(قوله وصح توكيل مسلم زنيا)** الخ قال في الزنيم باب البيع الفاسد صورته بأن أسلم عليها مائة قبل أن يزنيها مائة ولو تسلم فيهنهما فيوكل كافر لا يبيعهما غير أن عليه أن يتصدق بهنهما وهذا عند الامام خلافا لهما اهـ وتقدم في باب ما تم بها من فراجعان شئت **(قوله وشراهما)** أي يصح عند الامام مع أشد كراهية وهي كراهية التحريم كما مر في البيع الفاسد قال في الزنيم فيجب عليه أن يخلل الخرا ويريقها ويسبب الخنزير اهـ قال سيدي والوجه الله تعالى وانظر لم يقولوا ويقتل الخنزير مع أن تسيب السواشب لا يخلل اهـ أقول ولعل ذلك لعدم قولها **(قوله لعارض)** النهي في بعض النسخ بالبايدل الام وهو من اضافة الموصوف لصفة **(قوله كما قدمنا)** ومثله ما لو اشترى عبدا شرا فاسدا أو اعتقه قبل قبضه لا يصح ولو أمر البائع باعتاقه يصح لانه يصير قابضا اقتضاء كما قدمه في البيع الفاسد **(قوله فتنبه)** أشار به إلى أنه لا تنافي بين كلامه كما قدمه **(قوله ثم ذكر)** عطف على محذوف أي ذكر شرط الموكل ثم ذكر كراهية تأمل واطاعة الشرط لو كبل معنى في أي ثم ذكر الشرط في الوكيل فله بعض الافاضل **(قوله اذا كان يعقل العقد)** أي يعقل أن الشراء بأل البيع سالب للثمن والبيع على عكسه ويعرف الغبن الفاحش من اليسر ويقصد بذلك ثبوت الحكم والرجح لا الهزل ذكر ابن الكمال لكن تفسيره في الجبر بأنه لا حاجة إلى اشتراط عقلية الغبن الفاحش من اليسر بل هو بيع الوكيل عند الامام عاقل وكرهتم أن يقد عليه أن لا يبيعه بعين فاحش اشترط اهـ واعتزته في المنع بقوله ليس ما ذكر من النظر واقفا موقعه لان التعريف انما هو لصي العاقل وهو الميز مطلقا كما ذكره المحققون في تعريفه لا بالنظر إلى خصوص الوكالة حتى يحتاج إلى ذكر هذا النظر والجواب عنه اهـ ويرد عليه في العقوبة فينبغي قال قوله ويعرف الغبن اليسير من الفاحش كذا في أكثر الكتب وهو مشكل لانهم اتفقوا على أن توكيل الصبي العاقل صحيح وقرى الغبن اليسير من الفاحش مما لا يبلغ عليه أحد الابدال الاشتغال بعلم الفقه فلا وجه لخصه اشتراطه في صحة التوكيل كما لا يخفى اهـ ولا يخفى علينا أنه حيث كان تعريف لصي العاقل ما خوذ فانه معرفة الغبن الفاحش من اليسر كان شرطا في الوكالة أيضا ثم كان الظاهر أن يقول لا بعدا لاشتغال بالبيع والشراء ومعرفة أثمان المبيعات لانه ليس المراد أن يعرف ما حده الفقهاء بل أن يعرف أن هذا الشيء قيمته كذا وأنه لو اشتراء أو باعه بكذا يكون مغشونا تأمل وعلى كل واشترط معرفة الغبن مشكل فقد يكون الرجل من عقل الناس وأدكهم وفيه في بعض الاشياء لعدم وقوفه على مقدار قيمته مثلها ولعل مرادهم اشتراط ذلك فيما تكون قيمته معروفة مشهورة وانظر ما يأتي عند قوله وتقدیر ما عطل القيمة ثم رأيت في الحواشي السعدية قال ما تضمنه قوله مما لا يبلغ عليه أحد لا يخفى على المتبحر فاننا نرى كثيرا من الصبيان يعرفون ذلك من غير اشتغال بعلم الفقه بل بالسماع من الثقات وكثرة البشارة بالمعاملات ثم قد يقع التمكن من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث علم قبول شهداء لا على في هذا الكتاب وأما فيما نحن فيه فالتمكن من المعرفة بالعقل وذلك موجود في الصبي الذي كلامنا فيه فليأمل اهـ قلت والظاهر أن مرادهم أن يعرف أن الخصة فيما قيمته عشرة مثلا عن فاحش وأن الواحد فيها يسير فان من لم يدرك الفرق بينهما غير عاقل كصبي دفع له رجل كعبا وأخذ ثوبه فلما فرجه به ولا يعرف أنه مقبوض في ذلك لا يصح قصره فله أصلا وقد منعا أن الجران ما رجع إلى الوكيل العقل فلا يصح توكيل مجنون وصي لا يعقل الخ وصريح عبارات المصنف وغيره يدل على عدم صحة توكيل المجنون لكن في المقدس ولو كبل مجنون باطلا لا امرأته فقيل الوكالة في حال جنونه ثم أفاق فهو على وكالته لان الافاقة تزيد التمكن من التصرف ولا تزيل الثابت قلت وفيه بحث لان قبول المجنون الموقوف ثبت اهـ قلت يؤيد هذا البحث أن هذا الفرع مخالف للقول

أولئك وأقول لا خلافا  
لهما (وصح توكيل  
مسلم لا يبيع خيرا  
وشرهما كما  
عرف البيع الفاسد  
(وعزم جيلالبيع  
صيد) وإن امتنع  
عنه الموكل لعارض  
النهي كما قدمنا فتنبه  
ذكر شرط الوكيل  
فقال (إذا كان الوكيل  
يعقل العقد

التي هو معتد المذهب وان أريد به من يعقل البيع والشراء كذا كرهنا هذا ليس بجنون بل كصبي محجور وفي  
الواقعات الحساسة الوكيل اذا اختلط عقله بشراب نبيذ وعرف الشراء والقبض جاز على الموكل شراءه ولو  
اختلط بنبيذ ويعرف الشراء لم يجز وهو كالمعتوه اه قال المقدسي بشكل نفاذ تصرفه على الموكل لاننا لمناه  
معاملة الصحيح زجره ولا تنب للموكل حتى ينصرف الزجر له ويعامل عليه بنفاذ فعل الوكيل المذكور عليه  
ثم اريد بجنتي هذا منقول قال قاضى سخا ان ابا سليمان الجوزجاني قال يجوز على الموكل وقال غيره لا يسرى  
عليه وعلى عايد كرهه فليراجع اه قال في جامع أحكام الصغار فان كان الصبي مأذوناً في التجارة فصار وكيل  
بالبيع بين حال أو مؤجل فباع جاز بعهول زمته العهدة وان كان وكيلاً بالشراء فان كان بين مؤجل لا تنزيم  
العهدة فليسوا واستحسانا وتكون العهدة على الاخر حتى ان البائع يطلب الامر بالثمن دون الصبي وان وكله  
بالشراء بين حال فالقياس ان لا تنزيم العهدة وفي الاستحسان تنزيمه اه قال في البحر وقوله أى صاحب  
الذكوان لم يكن محجوراً شامل للحر الذي لم يحجر عليه لسفه والعبد المأذون والصبي المأذون ولم يذكر شارح  
الهداية المحجور وعليه بالسفه هنا وانما ذكرتهما لدخوله تحت المحجور عليه في كلامهم ولقول قاضى سخا في الظاهر  
ان المحجور عليه بالسفه عزلة الصبي الا في أربعة فلا تنزيم عهدة كهو وظاهر كلام المصنف ان العهدة على  
المأذون مطلقاً وفصل في الأخيرة بين ان يكون وكيلاً بالبيع والعهدة عليه سواء بين حال أو مؤجل وبين ان  
يكون وكيلاً بالشراء فان كان بين مؤجل فهي على الموكل لانه في معنى الكفالة وان كان بين حال فهي على  
الوكيل لكونه ضماناً نعم اهو خالف في الايضاح فيما اذا اشترى بين مؤجل ففعل الشراء له للموكل لان الشراء  
للموكل والعهدة عليه كافي الأخيرة وايضاح في الشرح أى الزبلى وقيد بقوله ان لم يكن محجوراً لان المحجور  
تعلق الحقوق بموكله كرسول والقاضى وامينه ولو قبضه مع هذا فبعضه لاه هو العاقد فكان اصيلاً له  
وانتفاء الزوم لا يدل على انتفاء الجواز ثم العبد اذا اعتق تنزيمه تلك العهدة والصبي اذا بلغ لا تنزيمه لان المانع  
المولى مع أهلية وقد زال وفي الصبي حتى نفسه ولا يزول بالبلوغ ولو وقع التنازع في كونه محجوراً أو مأذوناً حال  
كونه وكيلاً أو في انما تضمن الظاهر عدا شترى من رجل شيئاً فقال البائع لا أعلم البك المبيع لانك محجور  
وقال العبد انما مأذون كان القول قول العبد فان اقام البائع بينة على ان العبد اقرناه محجور قبل ان تقدم الى  
القضاء بعد الشراء لم يقبل بينته ثم قال عبد باع من رجل شيئاً قال هذا الذي يعقل لولاى وأنا محجور وقال  
المشتري بل انت مأذون كان القول قول المشتري ولا يقبل قول العبد اه وحاصلهما ان القول لمن يدعي الاذن  
لان الاصل النفاذ واقدم ما يدل عليه ومن هنا يقع الفرق بينهما وبين ما اذا كان وكيلاً فان النفاذ حاصل  
بدون الاذن ولزوم العهدة بشئ آخر فيبقى ان يقبل قول العبد انه محجور عليه لتنتفي العهدة عنه اه (قوله  
محجور) صفة لهما وهومن باب التنازع يعنى بان يكون كل واحد منهما محجوراً وأقرده بالعطف بأو الاولى  
بالاو قال في الاصلاح وصداو عبد المحجورين وقدمنا عن ابن الكمال انه قال وأما على قول الامام فالشرط ان  
يكون التوكيل حاصل ما علمه الوكيل والعبد المحجور والصبي لا يمكن ان التصرف فكيف صح تركيهما  
ويجيب بان العبد على التصرف لكمال أهلية وانما يمنع لانه لا مال له وتصرفه واقع في مال له ولا فتوقف  
على ان لا يملك لانه لا يتصرف في ماله بدون اذنه فانما كان من أهل التصرف جاز تركيه ولا ترجع الحقوق  
اليه لانه لا يضر بمولاه وكذا الصبي من أهل التصرف بصحة عبارته ووجود عقله الا انه يمنع ذلك لقصور في  
رأيه خشية ان يضر بنفسه فاذا ان مباشر العقد بغيره رأى ذلك الموكل ولا ترجع الحقوق اليه كذلك وفي  
الشمعي وعن أبي يوسف ان المشتري اذا لم يعلم بحال البائع ثم علم انه صبي محجور أو عبد محجور له خيار الفسخ  
وان كان مأذونين لزمه ما تضمنت وجبها على الاخر استحساناً (قوله فلذا لم يقبل وبقصد أى البيع احتراز عن  
بيع الهائل والمكره كذا رحمه صاحب الهداية قال يعقوب باشا بعد كلامه الاولى ان قوله وبقصد تأكد لقوله  
يعقد والعطف عطف تفسير لانه بالقصد يعلم حال العقد كالايجب فليأمل (قوله تعالى الكثر) مفعول لاجله

ولوصيا أو عبد محجوراً  
لا يجزى أن الكلام الا أن  
في جهة الوكالة لا في جهة  
بيع الوكيل فلذا لم يقبل  
وبقصد تعال الكثر

عالمه لم يقل أحوال من فاعله أي حال كونه تابعاً للكفر في عدم القول أشار به إلى ما وقع في الهداية وغيره من زيادة أحواله للاحتراز عن بيع المكروه والهزل فإنه لا يقع عن الأمر قال في الصريح آثار ج عن المقصود لان الكلام في صحة التوكيل وهذا في صحة بيع الوكيل فلذا تركه المصنف اه وهذا من قول الشارح هنا تبعاً للكتبة أي تابعاً للكفر في تركه هذا القول (قوله ثم كرضابط الموكل فيه) أي ما ذكره المصنف ضابطاً لاحد فلا يرد عليه أن السمسرة لا يملك بيع الخمر وملك يملكه الذي به لأن إبطال القواعد بإبطال الظاهر لا العكس ولا يبطل طرده عدم توكيل الذي سمسرة ببيع خمر وهو عليه لأنه ملك التوصل به بتوكيل الذي به فصدق الضابط لا يملكه بل يملك عقد ملكه ملك توكيل كل أحد به بل التوصل به في الجملة وإنما رد عليه توكيل الوكيل بلاذن وتعميم فإنه ملك العقد الذي وكل به ولا يملك التوكيل وأجابوا بأن المراد لنفسه لكن يرد عليه الأب والمجدعان شرأعمال وأما الصغير وملكه كان التوكيل به كافياً السراج وفي التبيين قبل القصب أنه يصح فلا رد قال شيخنا غمظم يرى تسليم ورود وأنه لا اختلاف بين ما في السراج والتبيين وذلك أن ما في السراج من أنه لا يملك تملكه مال ولده بالتوكيل بشرائه أي قصد ما في التبيين أن يملكه لكونه في ضمن التوكيل يبيعه فثبت الشراء من وكله بالبيع اه بأن قال الأب الشخص وكتبت ببيع عبدي مني ويرد عليه الاستقراض أيضاً فإنه يبيعه بنفسه لنفسه ولا يملك التوكيل به فيقع للوكيل والجواب منع عدم صحته به لما في الخاتمة أن وكل بالاستقراض فإن أضاف الوكيل الاستقراض إلى الموكل كان للوكيل والأب كان للوكيل أهو في البرازية استقرض منه ألفاً وأمره أن يعطيه بسو له فلا نزع المقرض الإعطائه وأقر الرسول أي بالقبض وأسكر المقرض دفع المقرض لا يلزم المستقرض شيء اه وهل يلزم الرسول الجواب لا لأنه أمين يقبل قوله في حق راءة نفسه لا في لزوم الدين ذمة المقرض كرسول الدينون بالدين إلى الدائن إذا أكرضه إليه مواد في الرسول إصالة إليه يقبل قوله في حق راءة نفسه لا في حق الدين تأمل ثم قال بعده مع التوكيل بالأقراض لا بالاستقراض وفي الفتية التوكيل بالاستقراض لا يصح والتوكيل بقض القرض يصح بأن يقول رجل أقرضني ثم وكل رجلاً بقبضه يصح اه قال في الحاشية العقبية لا يرد بالاستقراض لأن محل العقد من شرطه وليس عوجود في التوكيل بالاستقراض لأن الأدهام التي تستقرضها الوكيل ملك المقرض والأمر بالتصرف في ملك الغير باطل وهذا من باب الخلف المانع وقد عدم المانع في الأحكام التكليفية لا من وعن أي يوسف أن التوكيل بالاستقراض حائز فعلي إذا انتضى به على مذهبه فليست أم اه قال في آخر الفصل التاسع والعشرين من قول العين من رجف بعث رجلاً ليستقرضه فأقرضه فضاع في يده فلو قال أقرض للرسول ضمن مرسله ولو قال أقرضني للرسول ضمن رسوله والخاص أن التوكيل بالأقراض حائز لا بالاستقراض والرسالة بالاستقراض يجوز ولو أخرج ووكيل الاستقراض كلامه يخرج الرسالة يقع القرض فلا حرج ولو خرج إلى كالة بأن أضافه إلى نفسه يقع للوكيل وله منع من أمره (يقول الحنفية) إنما يجوز والتوكيل بالاستقراض قلنا أنه لا محل فيه لبعده كالة وقد طال شرح الهداية الكلام في هذا المقام وفي زمان تدريس كنت كتبت في هذا المبحث رسالة طولة الدال لطيفة بحيث فيها كثير من الفصول وحاصلها أن محل العقد فيه عبارة الموكل كافي للتوكيل بالنكاح ونحوه مما يكون فيه الوكيل سفيراً أصح فلا بأس أصلاً بأن تسمى الرسالة بالاستقراض وكالة كاتمي الرسالة بالنكاح ويجوز كالة ويؤيد ما ذكرناه ما قال الإمام الكاشاني في السدائع ويجوز التوكيل في الاستقراض والقرض وما قال الإمام الزينبي أيضاً في شرح الكنز وعند أبي يوسف أن التوكيل بالاستقراض حائز لا يقال لو كان وكالة لمادفع للوكيل فيما إذا أضافه إلى نفسه لا تقول حال الوكيل بالشراء أيضاً كذلك لأن الوكيل بشرأى لا بعينه إذا شرأه يكون هو لا الآن ينوي الشراء لموكله إذا العقد في دبراهم موكله كذا كرفق الهداية وغيره والله تعالى أعلم اه (قوله بكل) متعلق بقول السابق أول الباب التوكيل صحيح أي التوكيل صحيح بكل شيء يبيته الموكل ولما ورد عليه الوكيل فإنه ليس له أن وكل غيره مع أنه يبيته بنفسه دفعه الشارح بقوله لنفسه (قوله لنفسه) جواب عما يقال أن الوكيل يملك التصرف فيما وكل فيجمع أنه لا يملك التوكيل الانقباض وأنص وحاصل الجواب

ثم ذكر ضابط الموكل فيه فقال (بكل ما يبيته) الموكل (بنفسه) لنفسه

أن الوكيل على التصرف لغيره لنفسه ح فان قلت انه يوكل بالذمتع أنه لا يصدق عليه التعريف بحساب بأنه  
 اذا وكل بدين صادر الوكيل الثاني وكلا على الموكل الاول والموكل الاول مباشر لنفسه وأورد على هذا التصديق  
 والوصى اذا وكل في مال الصبي فانه يصح مع أنهما يتصرفان فيه لغيرهما فراجع ويرد عليه الاستقراض فانه  
 يجوز أن يباشره لنفسه لا لغيره ولا يجوز أن يوكل فيه غيره كما تقدم بيانه مفصلاً والجواب ان عقد القرض لا يصدق  
 الملك بمجرد بل لا بد من القبض أيضاً فلو صح التوكيل به لكان توكيلاً بقبض مالم يملك الموكل وهو لا يجوز في  
 معنى المقتضى يسكن على الاصل المذكور انه لا يجوز توكيل الاب بأنه يزوج بنته الصغيرة بأقل من مهر المثل كافي  
 القنية (اقول) لا اشكال فانه لم يوكله بأن يزوجها بأقل من مهر مثلها وانما وكره بتزوجها فزوجه بأقل من مهر  
 مثلها كما هو صريح عبارة القنية فتأمل وأورد أيضاً أن المأذون بالنكاح مباشر لنفسه ومع ذلك ليس له أن  
 يوكل غيره وأجيب بأنه وكيل عن سيده في العقد (قوله) فمثل المصومة) نفي بيع على قوله ما يباشره وهو  
 أولى من قول الكثرين كل ما يقدره الشهوة العقد وغيره كالمصومة والقبض كافي البصر (قوله) يصح بخصومة) هي  
 في القصة الخلد والنص المخاصم والجمع خصوم وقد يكون للجمع والاثنتين والمؤنث وفي الشريعة الجواب بنعم ولا  
 وفسرها في الجوهر بالدعوى الصحيحة والجواب الصحيح (قوله) في حقوق العباد) مثل بعضها معينا وجعلها  
 كافي البصر وفيه منية المقتضى ولو وكله في المصومة لاعلمه أنه اثبات مال الموكل فلما أريد المدعى عليه الدفع لم  
 يسمع وأذا ثبت الحق على الموكل لم يلزمه ولا يجبر عليه ولو كان وكلاً عاماً لكانت تنظم الأمر بالاداء ولا  
 الضمان فالجواب أنها تخصص بخصيص الموكل وتعم بتعميمه ولا يقبل من الوكيل بنية على وكلائه من غير  
 خصم حاضر ولو قضى ما يصح لانه قضاه في مختلف فيه وفيه من البرازية ولو وكله بكل حق هو له وبخصومه  
 في كل حق له ولم يعم بالخاص به والمخاصم فيه جاز اه وتام فيه (قوله) براضا الخصم) أطلق فيه فمثل الطالب  
 والمطالب كما مثلهما الموكل والشريف والوضع قال الامام فاضل خان التوكيل بالمصومة لا يجوز عند أي حنفية  
 سواء كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطالب اه قال في البرازية وأصله أن التوكيل بالارضا لخصم من  
 الصحيح للخصم طالبا كان أو مطلقاً أو شريعياً انما يمكن الموكل حاضراً في مجلس الحكم لا يصح عند  
 الامام أي لا يجبر خصمه على قبول الوكالة وعندهما والشافعي يصح أي يجبر على قبوله وفيه أفتى القبيصة وقال  
 العتاني وهذا هو المختار وبه أخذ الصغار اه وبأقبحه (اقول) ويقول أي حنفية أفتى الرمي قالوا وله  
 المتون واختاره غير واحد من المحققين والنسبي وصدر الشريعة أو الفضل المعلى ورجح دليله في كل مصنف  
 فلم العمل به ولا سيما في هذا الزمان الفاسد كافي الخبرية (اقول) لكن العمل الآن على صحة التوكيل وإن لم يرض  
 به الخصم وبه صدر أمر السلطان نصره الرحمن بك في ١٥١٦ من الهجرة (قوله) وجوزاه بلارضاه) قال في  
 الهداية ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم ومعتامانه اذا وكل من غير رضاه هل يرتد رداً ولا فتد  
 أي حنفية نعم وعندهما لا ويجبر على هذا أيكون قوله لا يجوز التوكيل بالمصومة الارضا لخصم بجواز القوله  
 ولا يلزم ذكر الجواز وأما لزوم فان الجواز لا يلزم فيكون ذكر اللازم وأما اللازم وفيه نظر لا نالنا سلم أن  
 الجواز لازم لم ومع ذلك في أصولنا الفقهية سئلنا لكن ذلك ليس بجواز والحق أن قوله لا يجوز التوكيل  
 بالمصومة الارضا لخصم في قوة قولنا التوكيل بالمصومة غير لازم بل إن رضاه لخصم صريح ولا فلا حاجة  
 إلى قوله ولا خلاف في الجواز وإلى التوجيه يجعله مجازاً لهما أن التوكيل تصرف في خالص حقه أي في حق  
 الموكل وهذا لا ينافي وكلاً ما للجواب وأبالمصومة وكلاً ما لحق الموكل فلذا كان كذلك فلا يتوقف على رضا غيره  
 كالتوكيل بتقاضى الدين أي بقبض الدين لانه وكلاً ما للجواب والمصومة الدفع لخصم عن نفسه وذلك حقه  
 لا محالة والتصرف في خالص حقه لا يتوقف على رضا غيره كالتوكيل بتقاضى أي بقبض الدين وإقامتها  
 ولا يبي حقيقته رجاءه تعالى لا نالنا سلم أنه تصرف في خالص حقه فان الجواب مستحق على الخصم ولهذا  
 يستجبر في مجلس القاضى والناس يتفاوتون في المصومة وفي جوابها قرب انسان يصور بالباطل بصورة

فمثل المصومة فلذا قال  
 (اصح بخصومة في حقوق  
 العباد براضا الخصم)  
 وجوزاه بلارضاه وبه  
 قالت الثلاثة وعليه  
 فتوى أبي الليث وغيره  
 واختاره العتاني وصححه  
 في النهاية



الحق ورب انسان لا يمكنه عسمة الحق على وجهه فحصل ان الوكيل من له حق في الخصومة فيقتصر بذلك  
 الخصم فيشترط رضاءه والحقق لا غير لا يكون خالصا له لئلا يكون خالصا له لكن تصرف الانسان في خالص حقه انما  
 يصح اذا لم يتضرر به غيره وههنا ليس كذلك لان الناس متفاوتون في الخصومة فاولئك بالازمة مأي التوكيل  
 بالخصومة لتقرر به ان الخصم فيستوفى على رضاء كالعبد المشترك اذا كاتبه أحد الشريكين فيكون قائما توقف على  
 رضاء الآخر وان كان تصرفا في خالص حقه لمكان ضرر الشريك الآخر بين أن يرضى به وبين أن يقصد فيها  
 الضرر عنه فيتخير بين القضاء والفسخ وعلى هذا فإذا كانت الوكالة رضاء الخصم كانت لازمة بالاتفاق فلا ترد  
 بردا لخصم ويلزمه الحضور والجواب بخصوصية الوكيل واذا كانت بالرضاء صححت ولكن يقبل عند الامام  
 الارتداد برده ولا يلزمه الحضور والجواب بخصوصية الوكيل كافي الشروع **(قوله)** والمختار لقنوى تفويضه لهما  
 أي القاضي بحيث انه اذا علم من الخصم التعنت في الامعاء عن قبول التوكيل لا يمكنه ذلك وان علم من الموكل  
 قصد الاضرار بخصمه بالحيل كاهو صنيع وكلاهما لا يقبل منه التوكيل الا رضاه وهو اختيار شمس الأثر  
 السرخسي كذلك الكافي ونحوه في الزيلي وزاد في معراج الدراية بوجه اخذ المصنف وقال الامام السرخسي اذا  
 علم القاضي التعنت من المدعي في اداء التوكيل بقي بالقول بغير رضاء وهو الصحيح وفي الخلاصة قال شمس  
 الأثر الخالواني في أدب القاضي المتقي يخبر في هذه المسئلة ان شاء أفتى يقول أي خيفة ترجم الله تعالى وان شاء  
 أفتى يقول لهما ونحن نفقئ ان الرأى الى القاضي اهـ ههنا في قضائهم لعلوا من احوالهم من الصلاح  
 والدين اما قضائهم انما فلا يخلو من ما قوله بغير بل قصدهم حصول المحصول ولعلوا من الوكيل الترتيب  
 والاضراب في الدعوى وفي غاية البيان الاولى ان لا يحضر مجلس الخصومة بنقصه عندنا وعند العامة وقال  
 البعض الاولى ان يحضر نفسه لانه لا امتناع من الحضور الى مجلس القاضي من علامات المتافقين والجواب  
 الرضى من المتافقين والاجابة من المؤمنين اعتقادا اهـ وفي خزائن الفقيهين واذا واكله الخصومة عند القاضي  
 فلان كان الوكيل ان خصمه الى فاض آخر ولو وكله بالخصومة الى فلان الفقيه لم يكن له ان يخاصه الى  
 نفسه آخر اهـ (أقول) وكان وجهه انه جعل هذا الفقه حكما فلا يكون الا حركا بدون أمر بخلاف  
 القاضي الاخر فلا يثبت ثالثة وان لم يأمر تأمل **(قوله)** الا ان يكون الموكل مريضا أي فيلزم التوكيل من  
 غير رضاء الخصم ووجه لزوم التوكيل بلا توقف على رضاء الخصم اذا وجب عند من مرض ونحوه ان جواب  
 خصمه حينئذ غير مستحق عليه أو السوء **(قوله)** لا يمكنه حضور مجلس الحكم بقدمه سواء كان مدعيا أو  
 مدعى عليه وان قدر على الخصومة على ظهر دابة أو انسان فان زاد مرضه بذلك لم يملكه فان لم يردد فالصحيح  
 لزومه برأية وفي الجوهره أما المريض الذي لا ينعنه المرض من الحضور فهو كالصحيح اهـ فالقهرم فيه  
 تفصيل ط لكن في الشئ ومن لا يمكنه يلزم منه بالرضاء وان كان لا يردد الركوب مرضا في الاصح وظاهره  
 المخالفة لما في البراز بوجه المخالفة لذكر السيد الجوى حيث قال وظاهره انه لم يرد مرضه بالركوب  
 لا يصح تركه قلت هذا الظاهر انما يتلو كل المراتب للصحيح ما قابل الفاسد ولا يتعذر ان يجهل ان رآه  
 ما قابل الاصح وعليه فلا يخالف الا ترى الى ما ذكر في العناية في بحث الاختلاف بين الرازي والكرخي فيما  
 اذا اختلف الرازي في المهر فاتهم بالاحتفال في الوجه كاهي أي فيما انشأهم المثل له أولا ولم يشهد  
 لواحد منهما واختلف شراح الهداية في الترجيح في النهاية ذكر ان قول الرازي اصح وغيره من الشارحين  
 ذكر ان قول الكرخي هو الصحيح فقال في العناية ان اريدوا بقوله هو الصحيح ان غيره يجوز ان يكون اصح فلا  
 كلام وان اريدوا ان غيره فاسد فالحق ما قاله في النهاية الخ **(قوله)** أو عا قاسمة بغير قصد عدا البهرا لئلا يناديها  
 كالحاضر كذلك الجوهري وفي المحيط ان كان الموكل مريضا وسافر اقل التوكيل منها لا يلزم بدون رضاء الخصم  
 بل يقال للمدعي ان شئت جواب خصمه فاصبر حتى ترفع العذر وان لم تصبر فسيلا ان رضاء التوكيل فاذ رضى  
 لزمه التوكيل برضاء في ظاهر الرواية اهـ وهو خاص بتوكيل المدعي كالايجتي بحر **(قوله)** أو مريضا الخ

والمختار لقنوى تفويضه  
 للحاكم دور (الآن  
 يكون الموكل مريضا)  
 لا يمكنه حضور مجلس  
 الحكم بقدمه ان كان  
 (أو عا قاسمة بغير  
 مريضا) ويكتفى قوله  
 ان اريد البهرا ان كان

قال في البحر وأراد السفر أمر باطن فلا بد من دليله هو ما تصديق الخصم بها والقرينة الظاهرة ولا يقبل قوله أني أريد السفر لكن القاضي ينظر في حاله وفي عدته فانها لا تنفي هتكم من يسافر كذا ذكره الشارح وفي الزاوية وإن قال أخرج بالقائلة فلا تنفي عنهم كافي فسخ الأحارة اه وفي خزانة المفتين وإن كذب الخصم في إرادته السفر بحقه القاضي بالله أنل تر يد السفر اه والمتأخرون من أصحابنا اختاروا الفتوى أن القاضي إن علم التعنت من إياهم من قبول التوكيل لا يمكنه من ذلك وإن علم من الموكل قصد الأضرار بالخصم لا يقبل منه التوكيل إلا رضاه فقول الشارح بعد ويكفي قوله أن أريد السفر محمول على ما إذا صدق الخصم (قوله أو تخدع) فانه يلزم التوكيل منها كما قاله الامام الكبير أبو بكر الجصاص أحد جن على الرازي لانها لو حضرت لم تستطع أن تنطق بحقه لحياتهم فليزمت توكيلها أو يضيع حقها قال المصنف وهذا شيء استحسنه المتأخرون يعني أماعلى ظاهر اخلاق الأصل وغيره عن أبي حنيفة لا فرق بين السكر والنبأ المخدرة والبرزة والفتوى على ما اختار ومن ذلك وحينئذ تفتي خصص الامام الرازي ثم تعميم المتأخرين ليس الا لافادته انه المتدبر بغير مع ذلك ونعوه كذا في الفتح والمخدرة لعقم المخدر كالأخدرا والتخدير ينفع الحمار الام البنت الخدر بكسر الخاء هو ستر على الجار به في ناحية البيت وهي مخدورة ومخدرة وفي الشرح هي التي لم تجر عاداتها بالبروز ومخالفة الرجال قال الحلواني والتي تخرج في حواجرها برزة وذ كرفي النهاية في تفسيرها عن البرزوي أنها التي لا يراها غير الحمار من الرجال أما التي جلبت على المنفعة فزأها الرجال لا تكون مخدرة قال في الفتح وليس هذا يحق بل ما ذكره المصنف من قوله وهي التي لم تجر عاداتها بالبروز فأما حديث المنصة فقد يكون عادة للعوام في فعله بها والله (٢) ثم لم يعد لها برزوز ومخالطة في قضاهم وانجها بل بفعله لها غير هازم ثم كليلها لان في الزامها بالاجاب تضييع حقها وهذا شيء استحسنه المتأخرون وعليه الفتوى ثم اذا وكلت فلزمها بين بعث الحمار اليها ثلاثة من العدول يستطفها أحدهم وشهد الآخران على عيبتها أو نكولها (قوله لم تخالط الرجال) أي لغير حاجة لان الخروج للحاجة التي لا تخرج عن التخدير بلزمت مخالطة الرجال غالبا والخروج للحاجة لا يقدح في تخديرها ما يكثر بأن تخرج لغير حاجة برزوز وفيها والتي تخرج إلى حواجرها والحمام مخدرة اذا لم تخالط الرجال على ما ذكر في الفتوى وكلام الحلواني هذا محمول على المخالطة بالرجال اه وليس للطلاب مخالطة مع زوجهما ولكن لا يمنع الزوجه من الخصومة مع كسل امرأته أو معها كذا في خزانة المفتين ولو اختلفا في كونها مخدرة فإن كانت من نبات الاشراف فالقول لها بذكر أو نيبا لانه الظاهر من حالها وفي الاوساط يقبل قولها لو تكررا وفي الاسافل لا يقبل قولها في الوجهين كذا في البحر ومثله في البرزوز به وسيأتي في كلام المصنف قريبا (قوله تاجر) أي في باب الشهادة على الشاهد من أنها التي لا تخالط الرجال وإن خرجت لحاجة وجام (قوله أو حائضا أو نفساء الخ) قال في خزانة المفتين ومن الاعتذار بالخص أو النقص اذا كان القاضي يقضي في المسجد وهذه المسئلة على وجهين إما أن تكون طالبة أو مطلوبة فإن كانت طالبة قبل منها التوكيل وإن كانت مطلوبة إن أخرها الطالب حتى يخرج القاضي من المسجد لا يقبل منها التوكيل بغير رضا الخصم الطالب لانه لا عذر لها في التوكيل وإن لم يخرها قبل منها التوكيل اه بزيادته من الجوهر (قوله اذا لم يرض الطالب بالتأخير) أما اذا رضى به فلا يكون عذرا (قوله فلو منه فليس بعذر) لانه يخرج من فجب عن الدعوى ثم بعد ولو لم يدعي ادعى ان لم يخره يدعو ثم بعد اه بجر (قوله برزوز به بحثا) عبارتها وكونه محبوسا من الاعتذار يلزمه توكيله فعلى هذا لو كان الشاهد محبوسا له أن يشهد على شهادته قال القاضي ان في معنى القاضي لا يكون عذرا لانه يخرج حقه حتى يشهد ثم يعيده وعلى هذا يمكن أن يقال في الدعوى أيضا كذلك بأن يجيب عن الدعوى ثم يعاد اه قلت ولا يخفى أنه مفهوم عبارة المصنف وهي ليست من عذره بل واقع في كلام غيره والمفاهيم حجة بل صريح به في الفتح حيث قال ولو كان الموكل محبوسا فعلى وجهين إن كان في حبس هذا القاضي لا يقبل التوكيل بل لا رضاه لان القاضي يخرج من السجن ليخاصم ثم يعيده وإن كان في حبس الوالي ولا يمكنه من الخروج للخصومة يقبل منه التوكيل اه (أقول) وفي زماننا لا يمنع الوالي من حبس في محبسه من الخروج

(أو مخدرة) لم تخالط الرجال  
كاسر (أو جالضا) أو نفساء  
(أو جالضا) بالمسجد) اذا لم  
يرض الطالب بالتأخير  
بجر (أو محبوسا من غير  
حكم) هذه (الخصومة)  
فلو منه فليس بعذر  
برزوز به

قوله ثم كذا بالاصل  
وليس له ثم ان لم تأمل اه

مصححه

لخصومة له أو علمه عند القاضي بل يخرج مع محافظ في كل وقت طلبه القاضي ويعود الجبس على أنه صار  
الجبس واحدا **(قوله)** أو لا يحسن الدعوى بأن علم القاضي أنه عاجز عن بيان الخصومة بنفسه **(قوله)** خاتمة  
عبارتها ويجوز للمرء المخدرة أن تؤكل وهي التي لم يخاطب الرجال بكراً أو نثياً كذا ذكر أبو بكر الرازي وعليه  
القنوي وكذا انقاع القاضي أن الموكل عاجز عن البيان في الخصومة بنفسه يقبل منه التوكيل **(تمه)** يلزم  
التوكيل إذا كان الموكل حاضرا مع الوكيل في المجلس وطريق إثبات الوكالة بالخصومة أن يشهدوا بها على  
غير الموكل سواء كان منكر الوكالة أو قراها بالتدعي إلى غيره كافي لخبراته ولا تقبل الشهادة على المال حتى  
ثبتت الوكالة وفي القنينة لا تقبل من الوكيل بالخصومة بينة على كلاته من غير خصم حاضر ولو قضى بها خصم  
لأنه قضاء في المختلف أه قال فاضحيان وكله بقبض فأقر المدون وكلاته وأنكر الدين فبرهن عليه الوكيل  
لا يقبل إذا لينة لا تقبل إلا على خصم وباقرار المدون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصما ألا ترى أنه لو أقر بالوكالة  
فقال الوكيل أنا برهن على وكلاتي تخاف أن يحضر الطالب وشكر الوكيل تقبل بينته ولو طاعت على القنوي وكذا  
وصى أقر المدون بوصايته وأنكر الدين فأثبت الوصي وصايته بينة تقبل وكذا من ادعى ديناً على الميت  
وأحضر وارداً فأقر الوارث بدين فقال المدي أن أئبت بينة فبرهن يقبل فور العين وفي التفتيح في صلح كتب  
فيه أقر زيد جماعة من أهالي قرية كذا فريد بالصلح عنه نفسه وبألو كالاته عن جماعة آخرين من أهل القرية  
بشهادة فلان وفلان والجماعة إلا ولون عن أنفسهم أن عليهم وعلى الموكلين لهم وبلغا قدر من الدراهم كذا  
مؤجلاي كذا وصدر ذلك لدى ما كثر عرى لم تثبت التوكيل المزبور لديه وفي وجه خصم شرعي ثم حل الاجل  
وطلب عمر المبلغ من الاملاء والموكلين وهم بمجدون التوكيل في ذلك فتكفي الحكم فأجاب خبث أنكروا  
التوكيل المذكور على الوجه المزبور لأعبر بتضمنون الصلح المرفوع في ثبوت التوكيل بل لا بد من إثباته  
بوجهه الشرعي والحالة هذه والله تعالى أعلم ثم قال بعد كلام لا غيرة بشهادة شهداء وكالة ككونها في غير وجه  
خصم قال في الكافي في كتاب الشهادات لا يجوز إثبات وكالة والولاية بلا خصم حاضر أه **(قوله)** بل  
الشرى وغيره سواء بغير عن خزائن الفتن **(قوله)** أه أي للمدعي عليه الرجوع عن الرضا ولو بعد مدة  
والقبض باليوم في القنينة اتفاقاً كما عليه صاحب البحر **(قوله)** قنينة عبارتها الوضو ثم مضى يوم وقال  
لا أرضى لذلك أه وذكر في شرح الجمع مع بالها قال في البحر والقبض باليوم اتفاقاً وإنما المقصود  
أن له الرجوع عن الرضا ما لم يسمع القاضي الدعوى إلى في القنينة أيضا لو ادعى وكيل المدي عند القاضي ثم  
أتى بشهود ليقيمها ولم يرض الخصم أي المدعي عليه بالوكيل ويريد أن يخاصم مع الخصم ليس له ذلك بعد سماع  
الدعوى على أصل أبي حنيفة وفي البراز يقولون وكله بكل حق هو له وبخصومه كل حق له ولم يعين المخاصم  
به والمخاصم فيه ناز أه وإذا وكله بقبض كل حق بحيث له والخصومة فيه ما شاء أمره فأنه يدخل فيه الدين  
والديعة والهار بموكل حق ملكه أما الثقة فن الحقيق التي لا عليها كذا في الخزانة **(قوله)** ولو اختلفا  
الحج أي ولا يثبت **(قوله)** أن من بنات الاشراف أي شرف نسباً وعلم ويلحق بذلك بنات الصالحين والأمرء  
والاغنياء **(قوله)** لا تقول لها مطلقاً أي سواء كانت بكراً أو نثياً لأنه الظاهر من حالها من **(قوله)** فبرهن (أمنته)  
أي القاضي يعني إذا قبل توكيلها أو توجه عليها المدين برهن على أمنته الخ قال في القنينة ثم إذا وكلت فلانها عين بعث  
الحاكم إليها ثلاثة من العدول يستحلفها أحدهم وشهدا آخران على عينها وتكولها وفي أدب القاضي المصدر  
الشهادة إذا كان المدعي عليه مريضاً ومخدرة وهي التي لم يعهد لها وروح الأضرورة فإن كان القاضي مأثوماً  
بالاستخلاف بعث ثانياً يقبل بالخصومة حالاً وإن لم يكن بعث أمينا وشاهدين بغير فإن المرء والمرضى فان  
بعثهما لشهادة على أقرار كل منهما أو انكاره مع الامين لا يلقاها إلى القاضي ولا يثبتها من المعرفة فإذا شهدا  
عليها قال الامين وكل من يحضر خصم مجلس الحكم فيحضره وكيه وشهدان عند القاضي باقراره أو تكويله  
لتقام البينة على ذلك الوكيل ولو توجه بين علي أحدهما عرضة الامين عليه فإن أبي الحنف عرضة ثلاثاً فإذا

(أو لا يحسن الدعوى)

خاتمة (لا) يكون من

الاعتذار (ان) كان

الموكل شريفاً خاصم

من دونه بل الشريف

وغيره سواء بغير (وله)

الرجوع عن الرضا قبل

سماع الحاكم (الدعوى)

لا يثبت قنينة (ولو اختلفا)

في كونها مخدرة (ان) من

بنات الاشراف قال القول

لها مطلقاً ولو نثياً فيرسل

أمينه ليحلفها مع شاهدين

بغير وأقر المصنف

بكل أمر ما نؤكل من محضر المجلس ليشهدا على نكوله محضرته فإذا شهدا نكوله حكم القاضي عليه  
 بالدعوى بنكوله قال السرخسي هذا اختيار صاحب الكتاب فإنه لا يشترط للقضاء بالنكول أن يكون على  
 أثر النكول فأما غيره من المشايخ فشرطوه فلا يمكن القضاء بذلك النكول فقال بعضهم الامين يحكم عليها  
 بالنكول ثم ينقله الشاهدان الى القاضي مع وكلهما فيمضيه القاضي وقال بعضهم يقول القاضي المدعى  
 أثر دحكما يحكم بنكول ذلك ثم يزارضى بعد أمينا بالتحكيم الى النكول محضره بذلك فإذا رضى بحكمه وحكم  
 فإن كان تمايلا اختلف فيه نفذ وإن كان فمختلفا توقف على امضاء القاضي والقضاء بالنكول يختلف  
 فيه فإذا امضاء نفذ على الكل اه (قوله في الوجهين) أي فيما اذا كانت بكرة أو ثيلان الظاهر غير ما شاهد  
 لها (قوله عملا بالظاهر) على جميع المسائل وانظر هل المراد بالشرف العرفي فيدخل أغنياء الدنيا فانهم  
 يغنائهم مصونون عن الخروج وإن لم تكن من بنات العلماء ولا آل البيت الظاهر نعم ط (قوله وضع  
 بإيقافها) أي حقوق العباد أي يصح التوكيل بإيقاف جميع الحقوق واستيفائها الا في الحدود ودوا القصاص  
 لأن لكل منهما مباشرة الموكل بنفسه فمما لا توكيل به بخلاف الحدود والقصاص فانها تندرج للشبهات والمراد  
 بالإيقاف هنا دفع ماعله وبالإستيفاء القبض فيكون معناه صرح التوكيل بدفع ماعله وقبض ماله من (قوله  
 وكذا باستيفائها) قال في النعم المراد بالإيقاف هنا دفع ماعله وبالإستيفاء القبض فيكون معناه صرح التوكيل  
 بدفع ماعله وقبض ماله قاله في البحر أما الاول فمن مسائله قالوا لو وكله بقضاء الدين وكله بان يدفع الوكيل  
 من مال نفسه الى دائن الموكل قلناه لو وكل بدفع ماله وصدمه ماله فيه فإما طاله وكيه برضا ماله لاجله  
 قال الموكل أخاف أن يحضر الدائن وينكر قضا موكلي وباخذمني ثانيا لا يلتفت الى قول الموكل وروى في الفروع  
 عن حق وكيه فإذا حضر الدائن وأخذ من الموكل يرجع الموكل على الوكيل بما دفعه اليه وإن كان صدقه  
 بالقضاء اه وعمله فيه حال العلامة الحوي نقلا عن العلامة المقدسي هذا اذا قال أخاف أن ينكر الدائن  
 القبض فلو قال الدائن أنكر القبض وطالبني هل يكون كالجواب أخاف أو يتوقف ينبغي أنه ان برهن على  
 انكاره يرجع والا فلا لان الوكيل يبرأ بحلفه كذا كرمي الكافي اه أما لو دفع اليه درهم وقاله اقض بها  
 ديني الذي بذلت في دفع الوكيل الدفع الى زيد الدائن وكسبه كل من الموكل والدائن فالقول للوكيل في رادته نفسه  
 بينه والقول للدائن في انكاره القبض بينهما أيضا كما في فتاوى قارئ الهداية وفي البحر أيضا في كتاب الحوالة  
 أمره بقضاء دينه أي من مال نفسه أي مال الوكيل فقال قضيت وصدقه الآخر فيه ثم حلف الدائن على عدم  
 وصوله اليه وأخذ من الأمر لا يرجع الأمور بما قصدها حال نفسه على الأمر لان الأمر كذب في اقراره حيث  
 قضى عليه بالدين لان الاقرار انما يسطر بالحكم على خلافه اذا كان الحكم بالبينه أما نفيها فلا والتحصيل أنه  
 يعطل لعدم رجوع الأمور على الأمر أن الأمور ووكيل بشرائها في نعمة الآخر عمله ونقد الدين من مال نفسه  
 وانما يرجع على الأمر اذا سلم ما في ذمته كالشئرا في تسليم الدين الى الأمر اذا سلم الأمر ما اشتراه  
 أما اذا لم يسلم فلا وقد ذكر القسودي أن ترب الدين يرجع على الأمور والأموال يرجع على المدينين بما  
 قضى قال قضيت دينك بأمر فلان فأنكر كونه مدين فلان وأمره وقضاه أيضا والدائن غائب  
 فيبرهن المأمور على الدين والأمر والقضاء يحكم بالكل لان الدائن وإن غابا لكنه عنه مخصم حاضر فإن  
 المذني على الغائب سبب لما يدعي على الحاضر لا أنه ما يقض دينه لاجب له عليه شئ وبينهما اتصال  
 أيضا وهو الأمر وبعد السببية والاتصال ينتصب خصما ولو قال لا تدفع الدين إلا بمحضرة فلان ففعل بلا  
 محضره ضمن كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل أنه دفع محضره وأقال لا تدفع إلا بشهود فدفعه دفعه  
 بشهود وأنكر الدائن القبض حلف الوكيل أنه دفع بشهود فادخل في ضمن كذا في كافي الحاكم ولو  
 قال ادفعه بشهود فدفعه غيرهم لم يضمن قال في التتارخانية في آخر الفصل الحادي عشر عاين بالبحر حطوع  
 آخر فيما اذا حلف التوكيل بشرط ما يجب اعتباره وما لا يجب الاصل في هذا النوع أن الموكل اذا شرط  
 على الوكيل شرطا مفيدا من كل وجه بأن كان ينفعه من كل وجه فإنه يجب على الوكيل مراعاة

(وإن من الأوساط  
 فالقول له الوكيل وان  
 هي من الأسافل  
 فلا في الوجهين) عملا  
 بالظاهر سبب برأية  
 (و) صح (أيضا) بها  
 (و) كتب (أيضا) بها

شرطه أ كده بالنبي أول مؤ كده بيانه فإذا قال بهم اختيار فباعه بغير خيار لا يجوز وأن شرط في العقد شرطاً لا يقيد أصلاً فإن كان لا ينفعه وجه بل بصره لا يجب على الوكيل مراعاته أ كده الموكل بالنبي أول مؤ كده بيانه فإذا قال بهم بألف نسخته أ وقال لا تبعه إلا بألف نسخته فباعه بألف نقلاً يجوز على الأمر فأنشأ شرطاً يقيد من وجه ولا يقيد من وجه إن كان ينفع من وجه ولا ينفع من وجه إن أ كده بالنبي يجب مراعاته وإن لم يؤ كده بالنبي لا يجب مراعاته بيانه فإذا قال بهم في سوق كذا فباعه في سوق آخر فإن لم يؤ كده بالنبي فإن لم يقل لا تبعه إلا في سوق كذا فباعه في سوق آخر ينفع على الأمر وإن أ كده بالنبي لا ينفع على الأمر كافي ولو قال بهم في السوق لا ينفعه حتى يولع في داره ماز وعند زفر لا يجوز م وإذا عرقنا هذه الجملة جئت إلى يخرج المسائل فتقول إن الأمر أن يبيع ويشهد على بيعه فإن لم يؤ كده بالنبي فإن قال بيع وأشهد فباع ولم يشهد جاز وإن أ كده بالنبي فإن قال لا تبع إلا بالشهود فباع ولم يشهد لا يجوز وإذا أمر أن يبيع برهن أو قبض فباع من غير رهن أو من غير قبض لا يجوز أ كده بالنبي أول مؤ كده وإذا قال برهن فقبل برهن يكون بقبضته وفاء بالنبي أو تكون قبضته أقل مقداراً يتباين الناس فيه وإذا أطلق جاز برهن قليل وعندهما لا يجوز إلا بقبضان لا يتباين الناس فيه وعمام التفاريغ فيها فراجعها وأما الثاني أعني الوكيل بقض الدين فقبل قوله في قبضه وضاعه ودفعه إلى الموكل ويرى الغريم ولو كان عن أن يتقبل شهادته للوكيل بخلاف إقراره بقض الطالب ولو وجب على الوكيل القبض مثله لمدون موكله وقعت المقاصة وكان الوكيل مدون الموكل ولا عاك الوكيل بقضه الإقرار واليهما أخذ الرهن وملاك أخذ الكفيل بخلاف الوكيل بالبيع حيث ماله الكل وليس للوكيل القبض قبول الحوالة ويصح التوكيل بالقبض والقضاء بلا ضمان المحصر ولا ينزل عت المطلوب ونعزل عت الطالب فلو زعم الوكيل قبضه وتسليمه إلى الطالب حال حياته لم يصدق بلا حجة فإن احتمل الطالب بالمال بعد التوكيل على إنسان ليس للوكيل أن يطلب المحل والمحتال فلو توى المال على الحال عليه وعاد الدين على المحل فالوكل كمل عاك الطلب ولو كان بالمبال كقبض أو أخذ الطالب كقبض بعد التوكيل ليس للوكيل أن يتقاضى الكفيل وللوكيل بالقبض قبض بعضه إلا إذا نص على أن لا يقبض إلا الكل معاً اه مافي البرزاقية لكن قال في الإنشاء كل أمين أدي إيصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمدون والوكيل والناتر إلى الأفي الوكيل بقض الدين إذا أدي بعدم موت الموصى اه أنه قبضه ودفعه في حياته لم يقبل الأيئنة بخلاف الوكيل بقض العين والفرق في الوالوجة اه (وأقول) تعقبه الشر بن لاي أخذ من كلام الوالوجة وغيرهما من كتب المذهب بأن دعوى الوكيل الإيصال تقبل لبرأته بكل حال وأما سارية قوله على موكله ليرأعه فهو خاص بما إذا أدي الوكيل حال حياته موكله وأما بعدم موته فلا تنب براءة الغريم الأيئنة أو تصديق الورثة إلى آخر ما ذكره في الرسالة المسماة بنية الحل في قبول قول الوكيل كذا في مباشرة أي السجود قلب والعلامة القنسي أيضاً رسالة في هذه المسئلة ذكرها الشر بن لاي في مجموع رسائله عقب الرسالة التي ألفها واستشهد بها على ما جاءه ولرجع إلى فتيل الرسالة التي فقد أشيعال كلام فيها جزاءهما الله تعالى خيراً والحاصل أن الوكيل بقض الدين يخالف الوكيل بالبيع وقبض الثمن في مسائل فلو كفل الوكيل قبض الثمن المشتري صحته ولو كفل الوكيل بالبيع لم تقصم كافي الخاتمة وتقبل شهادة الوكيل بقض الدين به على المدون كما في شهادة البرزاقية بخلاف الوكيل بالبيع ولو باع الوكيل وقبض الثمن ثم رد البيع بعيب بعدما دفع الثمن للوكيل فالشترى مطالب بالوكيل بخلاف الوكيل بقض الثمن لا مطالب بعله كافي القنفة ولا يصح إراء الوكيل القبض ولا حطه ولا أخذه الرهن ولا تأجيله ولا قبول الحوالة بخلاف الوكيل بالبيع (قوله الأفي حدوقود) أي خصاص في نفس أو مآذونها وهذا استثناء من قوله وبإيقافها واستيفائها وقوله بنفسه موكله قبل إلى فقط كما به عليه في العبر لكن ظاهر كلام الزبلي وصريح كلام العيني والفتح قصر المشتري منه على الاستيفاء حيث قال وهو استثناء من قوله واستيفائها لا ين قوله وصح التحويل لأن التوكيل بالإنشاء مما تاز ولكن لا يجوز استيفاءهما إن غاب الموكل وجه العدول

الأفي حدوقود

عما هو الظاهر من كون الاستثناء من كل من الابقاء والاستثناء أن الابقاء تسليم ظهور الشافعي وتسليم نفس  
الحاوي وهذا الاستثناء وكذا فيه كإثباته السلفا لحوى عن شرح النفاية آخر الكين نقل أولاً عن شرح الطحاوي  
ما يخالف ذلك وأن الاستثناء من كل منهما لكن في الابقاء على الخلافة وفي الاستثناء أن غالب الموكل عن المجلس  
أما إذا كان حاضراً وأمر باستيفائه فله يجوز اه وأعلم أن ظاهر ما سبق عن الغني صحة التوكيل بأبواب الحد  
مطلقاً وليس كذلك كإثباته وقدمنا أن ما ذكره الزيلعي من صحة التوكيل بأبواب الحد السارق متخالف لما ذكره  
قاضيخان بقوله رجل وكل رجلاً بأبواب السرقة أن كان الوكيل يريد القطع كان باطلاً وإن كان يريد المال فهو  
مقبول وهو كما لو طلب السرقة منه أن يخلف السارق بقوله القاضي تريد المال أو القطع إن قال أريد  
المال حلفه وإن قال أريد القطع لا يحلفه الخ اللهم إلا أن يحمل كلام الزيلعي على ما إذا كان الموكل لا يريد القطع  
بالمال وإعلم أن جواز التوكيل بأبواب القذف مذهب الإمام ومنعه أبا يوسف وقول محمد مضطرب وعلى هذا  
التخلاف التوكيل بالبيع من جانب من علمه بالحد والقصاص غير أن الوكيل لا يقبل عليه لأن فيه شبهة عدم  
الحرية وغير خاف أن قصر الاستثناء على الحد والقود يشعر بصحة التوكيل بأبواب التعزير وهو صريح القهستاني  
عن شرح الطحاوي (قوله) بغية موكله عن المجلس هو قيد للاستثناء فقط إذ الموكل لو كان حاضراً وأمر  
بإستيفائه يجوز كما في شرح الطحاوي وغيره وعلمه في غاية اليقين باحتمال العفو والتدبير إليه بخلاف حال  
حضره لأنه انعدام الشبهة وبخلاف حال غيبة الشهود حيث يستوفيان حال غيبتهم وإن كان وجودهم محتتملاً  
لأن الظاهر عليه احترازاً عن الكذب والقسق ولم يذكر المؤلف التوكيل بأبواب الدخولهما تحت قوله فصيح  
بخصوصية لأن التوكيل بأبواب ما هو التوكيل بالخصوصية فهم ما فهو حائز خلافاً لابي يوسف كما في الغني أما  
التوكيل بأبواب الحد الزنا والشرب فباطل اتفاقاً إذ لاحق لأحد فيه بل تقام البيئة حسبة وأما التوكيل باستيفاء  
التعزير فيجوز مطلقاً لا يحق العبد ولا يسقط بشبهة (قوله) وحقوق عقد مبتدأ أخبره قوله يتعلق به وجلة  
قوله لا بد من إضافته في محل جرمه بقوله عقد والمراد بالإضافة المعنى المعقود وهو الاستدانة بأن يقول يعت  
أجر صاحب (قوله) لا بد من إضافته إلى الوكيل (الخ) قال في البحر والمراد فيما يضيفه الوكيل في كل عقد لا بد  
من إضافته إليه ليعتد على الموكل وليس المراد ظاهر العبارة من أنه قد يضيفه وقد لا يضيفه فإن أضافه إلى نفسه  
تعلق بالوكيل وإن أضافه إلى موكله تعلق بالموكل كما فهمه ابن ملك في شرح المجموع كما في الخلاصة والزيادة  
وكيل شراء العبداء إلى مالكه فقال يعت هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قات لا يلزم الموكل لأنه خالف  
حيث أمر بأن لا ترجع إليه العهدة وقد رجع اه قال أبو القاسم الصغار والخصم أن الوكيل يصير فضولاً  
ويستوفى العقد على إجازة الموكل انتهى وفي المجموع وتعلق حقوق العقد فيما يضاف إلى الوكيل به قال ابن ملك  
في بقوله فيما يضاف إلى الوكيل لأن الوكيل بالبيع والشراء لو أضاف العقد إلى الموكل ترجع حقوق العقد  
إلى الموكل اتفاقاً كذا في الفصول اه فقد ادعى الاتفاق مستنداً للفصول فكيف يكون مجرد فهم منه قاتل  
وفي الختص كل عقد يضيفه الوكيل إلى نفسه أراد به أن تصح إضافته إلى نفسه ويستغنى عن إضافته إلى الموكل  
لأنه شرط ولهذا أضاف الوكيل بالشراء والشراء إلى الموكل صح بالاجماع وقوله وكل عقد لو أضافه إلى الموكل  
كالتكاح مراده أنه لا يستغنى عن إضافة موكله حتى لو أضافه إلى نفسه لا يصح فلفظ الإضافة واحد  
ومراده مختلف اه قال الخبير الرمي هذا شأنه لا يفهمه شارح الجميع اه وهو ظاهر وأقرار صاحب البحر  
بأن ما في شرح الجميع فهمهم شارحه الآن يكون ذكره بحجاجة لعبارة البحر هذا أولاً أن تنفي المسافة بين ما في  
الزيادة وشرح الجميع بمحمل ما في شرح الجميع من قوله لأن الوكيل بالبيع والشراء على النافذين لتبادرها  
لغيرهما لا تتعلق حقوقه بالموكل قبل الإجازة لفرصة تعلق الحقوق عن النفاذ وليس في عبارة التراز بمماضي  
تعلق الحقوق بالموكل بعد النفاذ بالإجازة قلنا نكره لأحصل التوفيق وقد علمت أن عدم تعلق الحقوق بالموكل في  
مسئلة الترازية أعني ما في مخالفة فلو صدر التوكيل على وجهين مخالفة بأن أذن له الموكل بإضافة العقد إليه  
فالتأثير نفاذ العقد لعدم المخالفة كما هو مفهوم الترازية وإذا نفذ العقد هل تعلق بالموكل أو الوكيل لا شيء

بغية موكله عن المجلس  
ماتق (وحقوق عقد  
لا بد من إضافته) أي  
ذلك العقد

في كلام البرازية بدل على إعجابه أو نفسه فنقول تتعلق الموكل عملا بما في شرح الجمع والمجتمعي اذ لم يوجد ما يتناغم ما كيف وقد ادعى الاتفاق فتأمل بعين التحقيق فإنه بالتأمل حقيق لم يظهر حقيقة الحال والله المسر لبوغ الآمال وتوجيه ما في الجريان يقال ان عبارة شرح الجمع مطلقة لا تظاهر أنها شاملة لتصور مخالفة الواقعة في البرازية وأنه اذا أضاف الى الموكل فيما ينفذ البيع للحال وتعلق الحقوق به مع أن المتقول بخلافه وحيث وقع في الفصول الحكم مطلقا كما استند اليه الشارح المذكور فهو مقيد بما في البرازية غير أن الشارح فهمه على إطلاقه ولم يقيد بالبيع النافذ وتلاهم من كلام الجرح عدم منع الحكم في النفاذ وانما حلت كلام شرح الجمع على ما قلناه وقد ثبت مستند بما في البرازية وعلمت أن كلام الجرح لا ينبوعن الحكم المذكور ان رفع الخلاف كما يشهد بذلك الانصاف فالأخذ الثاني وردت على صاحب شرح الجمع من صاحب الجرح تستند الى خلاف عبارة شارح الجمع لا غير والله تعالى أعلم (أقول) فما في شرح الجمع يقيد بما اذا أجاز الموكل العقد فلا يناقض ما ذكره الصغار واذا صرح هذا التوفيق ظاهر الجواب عما نقل عن المقدمي من قوله ثم اذا أجاز الموكل ذلك هل يرجع الحقوق الى الوكيل لان الحاجة للاحققة كالأمانة السابقة انتهى وهذا التعديل مؤيد للتوفيق المتقدم والله أعلم وفي حاشية أبي السعود تعبيران الكمال بقوله يكتبني بالاضافة الى نفسه صريح في أن اضافته الى نفسه ليس بلانزحلا فالنوع به بلا بد والصبر وتبعه المصنف لم يكن الشارح نقل كلام ابن مالك وأمر بحفظه وأبدى بقوله ابن الكمال المتقدم ورد على المصنف فيما يأتي بقوله فقوله لا بد في مقامه وحسنه توجه ما ذكر ابن مالك ويسقط ما عارض به في الجرح عليه وما في الخلاصة والبرازية لا يناقض جواز الاضافة الى كل منهما وان كان المزور وعلى الموكل فيما اذا لم يضاف الوكيل العقد الى نفسه بأن اضافته الى الموكل يتوقف على صدور الاجازة منه ثم رأيت في الزيلعي من باب الوكيل بالبيع والشراء الصريح بعدم لزوم اضافة الوكيل في الشراء ويجوز العقد الى نفسه حيث قال في شرح قول المصنف ولو كله بشرأسي بعينه لا يشتره لنفسه مانعه بخلاف ما لو وكله أن يزوج امرأته معنونة حيث ما زله أن يتزوج بها لان النكاح الذي أتى به أو كبل غير داخل تحت أمره لان الداخل تحت الوكيل كالاتحاد مضاف الى الموكل وفي الوكيل بالشراء الداخل فيها شرأته مطلق غير مقيد بالاضافة الى أحد فكل شيء أتى به لا يكون مخالفا لما في هذا من الزيلعي صريح فيما ذكر ابن مالك \* واعلم أن قول الزيلعي وفي الوكيل بالشراء الداخل فيها شرأته مطلق الخ صريح أيضا في أن الوكيل اذا أضاف العقد الى الموكل لا يكون مخالفا ويلزمه العقد ولا يتوقف على اجازة خلافا لما سبق عن الخلاصة والبرازية انتهى لمجيها (أقول) وفي نور العين راجع الجامع الاصح أمره بشرأفني بالف فقال مالكه بعثتني ههنا من فلان الموكل فقال الوكيل قبلت لزوم الوكيل اذا أمره الوكيل أن يقبل عن نفسه ليلزم المهر على الوكيل فقال في نفسه على موكله فاضحان فيه فظهر وينبغي أن يلزم الموكل أو يتوقف على اجازته اذ لو كبل لما خلف سركا أن الساتع قال ابتداء بعثت عدي من فلان بكذا وقال الوكيل قبلت يتوقف على اجازة الموكل ولا يبرأ الوكيل من شرأته بنفسه (يقول) الحقيقه أصابع في اراد النظر لكنه أهمل جانب قوله يلزم الموكل حيث لم يعط بل أقام بما ذكره من تقليل التوقف على الاجازة أنه لا يلزم الموكل بل يتوقف فحين كلامه تنافي غير خلاف على ذي فهم صافي ثم ان التظاهر أنه لا يتوقف بل يلزم الموكل لما حصر في شراء الفضولي نقلا عن شيء أن الفضولي لو شرى وأضاف عقد الشراء الى من شرى به بأن قال لاتباعه بعم من فلان وقوله لا يتوقف على فلان وقال لا شرى به فلان فقال بالعه بعثت وقال بعم من فلان فقال المشتري قبلت فخذ على نفسه ولم يتوقف وهذا هو الراجح سبق من فلان التوكيل ولا الامر فالسبق أحدهما فشرى الوكيل فخذ على موكله وان أضاف الوكيل الشراء الى نفسه وعلى الوكيل العهدة انتهى (يقول) الحقيقه وظهر بقوله وعلى الوكيل العهدة أن الوكيل يختلف موكله كما يلزم الامام فاضحان في تعال صاحب الجامع الاصح غاية ما في البان أن يكون في المشتهر وبان أو يكون أحد ما ذكر في شرح الطحاوي وفتاوى قاضيخان غير صواب كالايجي على ذوي الالباب انتهى (أقول) الذي

يظهر أنه لا تنافي إذا التحليل انما هو للحكم بالتوقف اذ فيه غرض يجب ايضا حله ولم يذكر علة قوله بلزم الموكل  
 اذ لم يرد ما به واضع وجهه عنده أو بالنسبة الى من له مسكة بالقصة بل علة ظاهره ان اذ كبل شري ما وكله بشرائه  
 موكله فالظاهر لزوم الموكل وعدم من وصفه يحتاج لدليل أما للزوم فلا يلتزم بل وأقول ومراعاة بما في شرح  
 الطحاوي ما مره بقوله شيء وهو موافق لما مر عن الزبلي فتأمل في هذا الحل فانه من مداحض الاقدام  
 والله تعالى أعلم بالصواب **(قوله الى الوكيل)** أي اسناد في الصيغة **(قوله)** ووضح عن اقرار أي في دعوى  
 مال ومنفعة لانه حيث لا يكون بيعا وأحارة وهذا لا مثله للعقد في الحقوق وأي أمثلة الحقوق فقط **(قوله)**  
 يتعلق به أي بالوكيل بخلاف الرسول لانه يصف المقتضى حرره وبخلاف النكاح لانه لا يدفعه من ذكر  
 الموكل واسناد العقد اليه عني ولو اختلفا في كون المشتري رسولا أو وكلا فالقول للمشتري والبيعة على البائع  
 بحر وعند مالك والشافعي وأحمد تتعلق بالموكل لان الحقوق تتعلق بالموكل ليس بأصل فيه فلا يكون  
 أصلا فلا يفصل كرسول والوكيل بالنكاح ولأن الوكيل أصل في العقد بدليل استغنائه عن اضافته الى  
 الموكل ولو كان سقيرا كما عزموا لما استغنى عما جعل ثابتا في الحكم للضرورة كي لا يبطل مقصود الموكل ولا ضرورة  
 في حق الحقوق ولان المقام لا يستلزم رجوع الحق اليه فلم يرجع لتضرر على تقدير كون الموكل مفلسا أو  
 من لا يقدر على مطالبته عني **(قوله)** مادام حيا أما اذا مات الوكيل قال الفضلي تنتقل الحقوق الى وصيه  
 لا للموكل وان لم يكن وصي يرفع الى الحاكم ينصب وصيا عنه القرض وهو المعقول وقيل ينتقل الى موكله ولاية  
 قضه فحاطا عند الفتوى محبط هذا اذا انفق على أنه وكيل أما اذا اشترى فقال الشراء لفلان وقال البائع بل  
 لك بالحكم فيه ما قاله مؤيدزاد ما شري شيأ وقال كنت رسول فلان ولا عن لي على وقال البائع بعته منك فالقول  
 للمشتري وفي الخبرية عن الخلاصة امرأ اشترت شيأ وقالت كنت رسول زوجي اليك ولا عن لي على وقال البائع  
 انما بعته منك والتمس عليك فالقول قولها وعلى البائع البيعة ونقل مثله عن الخانية وكثير من الكتب ثم قال في  
 البحر والوكيل بالشراء اذا اشترى بالنسيئة فبات الوكيل حل عليه الثمن وبيع الاجل في حق الموكل وخزيمه  
 هذا يدل على أن المعتقد للذهب ما قال انه المعقول وقد اختلفت به بعد ما احتج بك قال فيم السابق اه وتأتي  
 عبارة البحر في بيان **(قوله)** ولو غابا فلنا باع وغاب لا يكون للوكيل قبض الثمن كما في البحر **(قوله)** ان لم يكن أي  
 الوكيل محجورا فان كان محجورا كالعبد والصبي المحجورين فانهما اذا عقدا بطريق الوكيله تتعلق حقوق  
 عقدهما بالموكل اذ لا يصح من المحجور التزام العهد لقصور أهليته ولحق موالي العبد كما في الرسول والقاضي  
 وأما ثمرة العبد اذا اعتق تلزمه تلك الهدية والصبي اذا بلغ تلزمه وفي الخانية عبد شري شيأ فقال البائع لا سلم  
 لك المبيع لانك محجور وقال العبد أنا مذون فالقول للعبد فلورهن البائع أن العبد قال أنا محجور قيل أن يقدم  
 الى القضاء بعد الشراء لم يقبل ولو قال عبد بعته أنا محجور وقال المشتري وأنت مذون فالقول للمشتري لان  
 الاقدام على البيع دليل الاذن والاصل بقاها كان على ما كان عليه وقوله ان لم يكن محجورا يشير الى أن العبد  
 والصبي المأذون لهما متعلق بهما الحقوق وتلزمهما العهد وظاهر كلام المصنف أن العهد على المأذون مطلقا  
 وفصل في الأخيرين أن يكون وكلا بالمبيع فالعهد عليه سواء باع بئن حال أو مؤجل وبين أن يكون وكلا  
 بالشراء فان كان بئن مؤجل فهو على الموكل لانه في معنى الكفالة وان كان بئن حال فهو على الوكيل لكونه  
 ضمان عن حموي **(وفيه)** اعلم ان ما بسطه ما زبلي من الفرق وفي البحر ما في الزبلي عن الانصاف اذا  
 امره أن يشتري بالتقديرات والعهد عليه وان امره بالشراء نسيئة كان ما اشتراه له دون ما اشترى بخلاف ما في  
 الأخير **(قوله)** تسليم مبيع هذا وما بعده أمثلة للحقوق التي تتعلق بالوكيل في كلامه لفظ ونشر مرتب  
 أي اذا كان وكيل البائع وألفقه فقبل ما انما قبض الوكيل الثمن أولا وما اذا قال لا تدفع المبيع بعد البيع حتى  
 قبض الثمن تدفع الوكيل قبل قبض الثمن فانه جائز عندهما خلافا للشافعي وكان النهي باطلا كما في الغيبة  
 وقسده في البارز بعبارة اذا كان المبيع في يد الوكيل فلا وفي يد الموكل وأي عن الدفع قبل قبض ثمنه ذلك ما

الى الوكيل كبيع  
 واجارة وصالح عن اقرار  
 يتعلق به مادام حيا  
 ولو غابا بن ملك ان  
 لم يكن محجورا كسليم  
 مبيع



لونها عن البيع حتى يقبض الثمن لم يجر بيعه حتى يقبض الثمن من المشتري ثم يقول بعثك هذا الدراهم التي  
 قبضت منك ولودفع وكيل البيع المبيع الى الدلال فضاع في يده ضمن في المختار كالوفا بعبته وسلمته من رجل  
 لا أعرفه ومضاع الثمن ضمن قال القاضي لانه لا عكس التسليم قبل قبض ثمنه والحكم بصحح والعلل المأمور أن  
 النهي عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلما لم يعمل النهي عن التسليم فلا يكون متوعنا عن التسليم أولى  
 وهذه المسئلة تخالف مسئلة الفمقمة اه (قلت) مراد القاضي أنه لا عكس التسليم عن لا يعرفه لا مطلقا  
 فصح التحليل أيضا جوى (أقول) ومسئلة الفمقمة ما قاله في متفرقات الوكيل من التاتر خاتمة عازر بالظهيرية  
 الوكيل اذا دفع قفمة الى انسان لا صلاحها بأمر الموكل ونفى من دفعها اليه لا ضمن قال في النوازل وصار  
 كالنهي وضعه في موضع من داره ثم نسيه فلا ضمان عليه كذا هذا اه قال العلامة أبو السعود أقول لم يظهر لي  
 وجه ما في القفمة من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه مع أن المصريح به أن المشتري يؤمر بتسليم  
 الثمن أولا حيث كان الثمن حالا وعللوا ذلك بقولهم ليعين حق البائع فيه أما المشتري فقد تعين حقه في المبيع  
 بمجرد العقد لان الثمن لا يتعين بالتعيين حتى لو أضعف العقد الى دراهم معينة كان أنه يتقدر غاها فظاهر أن  
 ما في القفمة من بطلان النهي عن تسليم المبيع قبل قبض ثمنه ضعيف انتهى (أقول) وينبغي تقيد ضمان وكيل  
 البيع اذا دفع للدلال وغاب أو ضاع في يده بما اذا لم تكن العادة حارية في ذلك اما اذا كان شاملا لم يبعه الوكيل  
 بنفسه بل يدفع في العادة الى دلال ليعرضه على البيع لا ضمن لانه يقتضى العادة يكون مأذونا بذلك وفي  
 الفتاوى الخيرية سئل فيما اذا جرت عادة التجار أن يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعها ويبعث بثمنها مع من  
 يختارونه ويعتقد ما تمنعهم المكاتب بحيث يشتد ذلك بينهم اشتهارا ما تعاقبهم وباع المبعوث اليه البضاعة المبعوضة  
 في مدينته وأرسل مع من اختاروه منهم ليعاينها ثم على دفعات متعددة حسبما تيسر له وأنكر المبعوث اليه بعض  
 الدفعات هل يكون القول قول البائع الثمن يمينه وان لم يعلم تفاصيل ذلك لطول المدة أم لا يمينه من البينة (جواب)  
 القول قوله يمينه اذ بهنهم من يختاروه وراه أمثاله أم يمين لم تبطل أمانته والحالة هذه لا إرسال مع من ذكر  
 وقد ذكر الزاهد زامن الكرخوا هزاد جرت عادة قضاة كذا الرضا في أنهم يبعثون الكرايس الى من يبيعها لهم  
 في البلد ويبعث بأمنهم اليهم يمين شامرا وراه أمثالا فابايعت البائع عن الكرايس يمينه شخص لمنه أمينا  
 وأبى ذلك الرسول لا ضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال أستاذنا رحمه الله تعالى وبه أحبت  
 أنا وغيري اه وقد عصف بقولهم العرف عرفا كالشروط شرطوا العادة محكمة والعرف فاض الى غير ذلك  
 من كلامهم اه ما في الخيرية (تنبيه) اعلم أن الحقوق التي للوكيل قبض المبيع ومطالبة ثمنه والمخاصمة  
 في العيب والرجوع بين المستحق وغيره واجبة عليه لانه متبرع لكن ينبغي أن يوكل الموكل بهن هذا لافعال وأما  
 الحقوق التي على الوكيل كتسليم المبيع والنحوها فالوكيل فيها يدعي عليه فليدعي أن يجبره على ذلك  
 كما في الكافي والرجحى ومصدر الشريعة (قوله وقبضه) أى اذا كان وكيل المشتري (قوله وقبضه) أى من  
 المشتري أى اذا كان وكيل البائع فعلم أن مراد بالوكيل بالبيع ما يشمل الشراء وكذلك في الأعراف ما يشمل  
 الاستحجار قال في الصر واستغن من قوله وقبضه عن أنه لو ضمن الوكيل الثمن لا يصح ضمانه ولو حال المشتري  
 الموكل على وكيله به شرط رداء المشتري لم يصح ولو حال الوكيل موكله الثمن على المشتري صحته وكافة  
 للاحواله لانه لا شيء للوكيل على وكيله وأن الوكيل لو ضمن المشتري من دفع الثمن الى موكله صحه ولا اشتجاع عن  
 الدفع اليه ولكن لو دفعه صح وبرئ استحسانا لانه يصح براءه وكيل البيع قبل قبضه الثمن ونحوه التبع على  
 الأمل والمائل والادون وأقاله وحطه وتأجيله والتجوز بدون حقه عندهما وضمن خلافا لا يوجب هذا قبل  
 قبضه أما بعد قبضه لا يملك الخط والاراء ولاقالة وبعد ما قبل بالثمن نحوه لا يصح كما يفيد الاستيفاء والوكيل  
 بالأمر اذا أفضها بعدها منع لا بعد قبض المبيع وبعد قبض الاجرة دينان كانا وعندنا لا يصح الفسخ وأن الوكيل  
 لو وكل موكله بقبض الثمن صحه عزه الا اذا تخاضم الموكل معق في تأخير المطالبة فأرغم القاضي الى كسب أن

مطلب  
 مسئلة القفمة

وقبضه وقبض ثمن

وكل موكله لا يملك عهده ومن أحكامه أن وكيل البيع لا يطالب بالثمن من مال نفسه بخلاف وكيل الشراء ولا يجبر على التقاضي لانه متبرع بخلاف الدلال والسمسار والبيع لانهم يعملون بأجره عن البرازية **(قوله)** ويرجع به عند استحقاقه أي رجوع الوكيل بالبيع أو الشراء عند استحقاق ما قبضه من مبيع أو ثمن أي عند ظهور المستحق للبيع وكذا الرجوع بالثمن عند استحقاقه **(والحاصل)** أن هذه المسئلة شاملة لثمنين الأولي ما إذا كان الوكيل بائعا وقبض الثمن من المشتري ثم استحق المبيع فإن المشتري يرجع بالثمن على الوكيل سواء كان الثمن باقيا في يده أو سلمه إلى الموكل وهو يرجع على موكله الثاني ما إذا كان مشتريا فاستحق المبيع من يده فانه يرجع بالثمن على البائع دون موكله وفي البرازية المشتري من الوكيل باعه من الوكيل ثم استحق من الوكيل يرجع الوكيل على المشتري منه وهو على الوكيل والوكيل على الموكل وتظهر فائدته عند اختلاف الثمن اه بخر قال الحوى قلت فعلى هذا يكون المصدر مشتريين مصدر الفاعل والمفعول **(قوله)** وخصه ومضى عيب أي فيه المذهب إلى البائع لو كان سيده وبعد تسليمه إلى الموكل يرد به بانه قال في البحر وهو شامل لمشتريين أيضا ما إذا كان بائعا فرد المشتري عليه وأما إذا كان مشتريا ففرد الوكيل على بائعه لكن بشرط كونه في يده فإن سلمه إلى الموكل فلا يرد له لانه كما ساقى في الكتاب وأشار المؤلف إلى أن الوكيل لو رضى بالعيب لزمه ثم الموكل ان شاء قبله وإن شاء أزم الوكيل وقيل إن يلزم الوكيل لو هلك به المثل من الموكل ولومات الوكيل بالشراء ونظر للموكل بالمشتري عيبا يرد به أو وصيه والافعال الموكل \* وكيل البيع إذا مات وظفر مشتريه بغيره على وصي الوكيل أو وارثه والافعال الموكل كذا في البرازية وفي الخاتمة الوكيل بالشراء لا يملك أراء البائع عن العيب عند أي حصة محمد واختلاف في قول أبي يوسف والوكيل بالشراء إذا اشتري بالتسوية فمات الوكيل قبل حله على الثمن وينبغي الأجل في حق الموكل وحيزه فمات على أن العيب في المذهب ما قال انه المعقول وقد اقتبسه بعدما احتج كما قال فيما سبق وقد كتبنا في الاشياء والنظر في حكم التوكيل بالتوكيل \* ومما فرغ على أن الوكيل أصل في الحقوق ما في كافي الحاكم ولو كان القاضي وكلاهما يبيع شيء فباعه ثم خاصمه المشتري في عيبه جاز قضاء القاضي الوكيل اه **(قوله)** بلا فصل حال من مدخول الكاف وهو الحقوق المتقدمة **(قوله)** بين حضور موكله أي حالة العقد لان الموكل لو كان حاضرا حال العقد ترجع الحقوق على الوكيل كما لو كان غائبا كما أوضحه في المنع **(قوله)** وغيبته أي وقت عقد الوكيل **(قوله)** لانه أي الوكيل العاقد حقيقة لان العقد يقوم بالكلام وهو منه **(قوله)** وحكا فان أحكام العقد ترجع إليه وهو محط العلة **(قوله)** في أصح الاحاويل وقال القاضي الامام والمعالى ان العهد على الموكل لانه إذا كان حاضرا كان كالمباشر بنفسه فعليه العهد **(قوله)** اتفاقا هذا يتأني ما في الخلاصة والبرازية وكيل بشراء العبد إلى مالكة فقال بعث هذا العبد من الموكل وقال الوكيل قبلت لا يلزم الموكل وقد تقدم تعليله والكلام عليه مستوفى **(قوله)** فمما فيه أي فيه تقرر وعبر عنه بما تضمنه أي لان البدية منقوضة عما ذكر ابن ملك وعما قال ابن الكمال أيضا وأضاف الوكيل بالشراء الشراء كله صرح بالاجماع على أن البدية لا تبيتنقوضة أيضا بجسلة الطلاق ووكيل المرأة في النكاح كباقي **(وأقول)** توضحه أنه قد علمت من كلامه أنه لا يكون وكلا لا إذا أضافه إلى نفسه وإذا أضافه إلى الموكل ففيه اختلاف السابق في المنع وقد بالوكيل لان الرسول لا ترجع الحقوق إليه وشرطه الاضافة إلى امره لاني البرازية والرسول في البيع والطلاق والعناق والنكاح إذا أخرج الكلام مخرج الوكالة بان أضاف إلى نفسه بان قال طلقك وبعتك وزوجت فلانتم ملك لا يجوز لان الرسالة لا تضمنن الوكالة لانها فوقها وان أخرجه مخرج الرسالة جاز بان يقول ان رسلي يقول بعثتلك اه **(قوله)** يكسفي أي من غير لزوم **(قوله)** لغو كالتوهم من تسليم المبيع حتى قبض الثمن فانه يكون باطلا كما تقدم وكذا لو وكله بالبيع بشرط أن لا يقبض الثمن فالتنهي باطل أيضا ولو كتبه الصلح باسم الموكل لا يسقط حقه في قبض الثمن إلا أن يقر الموكل بقبضه ط **(قوله)** والمالك يثبت للموكل ابتداء جواب عن سؤال مقدر تقديره

ويرجع به عند استحقاقه وخصوصية في عيب بلا فصل بين حضور موكله وغيبته لانه العاقد حقيقة وحكا لكان في الجوهرة لو حضر العاقد على أخذ الثمن لا العاقد في أصح الاحاويل ولو أضاف العقد إلى الموكل تتعلق الحقوق بالموكل اتفاقا ابن ملك فليصغف قوله لا بد منه ما فيه ولذا قال ابن الكمال يكسفي بالاضافة إلى نفسه فانهم (وشرط) للموكل عدمه (تعلق الحقوق به) أي بالوكيل (لغو) باطل جوهرة (والمالك يثبت للموكل ابتداء)

إذا كانت الحقوقي في هذا الفصل واجبة إلى الوكيل ينبغي أن يعتق قريبه إذا اشتراه بالوكالة لا شراء  
 القريب عاشقاً فأجاب عنه بقوله والمالك يثبت للموكل ابتداء أي في ابتداء الأمر خلافة عنه يعني أن الوكيل  
 أصل في حق العقد لكن في حق الحكم بخلافه الموكل فيقع له من غير أن يكون أصلاً فيه كالعبد يثبت له وصطاد  
 فكأن الموالي يثبت للمالك ابتداء فيما اتهم به عبداً أو اصطاد خلافة عنه فكأن الموكل يثبت له الملك ابتداء فيما  
 اشتراه وكذا خلافة عنه قال الشئني وهذه طريقة أي طاهر الدياس وقال في الصراة الأصم وقال الكرشي  
 يثبت للوكيل ثم يشغل للوصكل وقال القاضي أوزيد الوكيل نائب في حق الحكم أصل في الحقوق فوافق  
 الكرشي في الحقوق وأما طاهر في الحكم وهو حسن كذا في البرازية (قوله في الأصم) قال الشئني وعلى طريقة  
 الكرشي لا يعتق أيضاً لأنه يثبت للوكيل ملك غير متقرر وكذا لا يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته بالوكالة فلا حرة  
 لهذا الاختلاف لأن الموجب للملك والفساد للملك المستقر ولهذا إذا اشترى الوكيل قريب موكله يعتق عليه  
 و يفسد نكاحه إذا اشترى زوجته موكله (قوله فلا يعتق قريب الوكيل بشرائه ولا يفسد نكاح زوجته) في  
 هذا التفريع نظرنا في هذه الأحكام ثابتة على القولين كما أفاده في المنع أما على الأصم فظاهر وأما على قول الكرشي  
 فلعله لا يشار من قوله لأن الموجب له وإن كان ظاهره تعطيل القول الأصم لكنه لا يصح عنه له (قوله لأن  
 الموجب) قد علمت أن هذا المناسب كلام للصنف بل هو جار على القول الثاني من أنه يثبت للوكيل ابتداء ثم  
 ينتقل إلى الموكل (قوله حتى لو أضاف لنفسه لا يصح) أي على الموكل فلا ينافي قوله إلا حتى لو أضاف النكاح  
 لنفسه وقع النكاح له كما نحن وفي البرازية الوكيل بالطلاق والعناق إذا أخرج الكلام مخيراً الرسالة بأن قال إن  
 فلا نأمر أن أطلق وأعتق ينتقل إلى الموكل لأن عهدتهما على الموكل على كل حال ولو أخرج الكلام في النكاح  
 والطلاق مخيراً الوكالة بأن أضافه إلى نفسه صح الإتيان في النكاح والفرق أن في الطلاق أضافه إلى الموكل معنى لأنه  
 بناء على ملك الرقة وتلك للوكيل في الطلاق والعناق فأما في النكاح فذمة الوكيل قابلة للهرج حتى لو كان بالنكاح  
 من جانبها وأخرج مخرج الوكيل لا يصير مخالفاً لضافته إلى المرأته معنى فكأنه قال ملكك تضع موكلي أهلال  
 العلامة أبو السعود ليس المراد أن الطلاق والعناق يقع بمجرد قوله إن فلا نأمر أن أطلق وأعتق بل لا بد من  
 الإيقاع مضافاً إلى موكله فمما إذا أخرج الكلام مخيراً الرسالة وأولى بنفسه إذا أخرج الكلام مخيراً الوكالة على  
 حاياتي اه (قلت) وفي السابع والعشرين من التاتراخية ولو قال الوكيل طلقك الزوج لا يقع هو العيص  
 اه قال في الصرف فلي هنا معنى الإضافة إلى الموكل مختلف في وكيل النكاح من قبل الزوج على وجه الشرط  
 وفيما عدا على وجه الحوازم فجوز عدمه اه وفي الأشباه الوكيل بالارأه إذا أراد أن يملك موكله لم يصح كذا  
 في الخزانة اه (أقول) وظاهر ما في الصراة لا تلزمه الإضافة إلا في النكاح وهو مخالف للكلام غيره قال في  
 الدرر بعد قوله في المتن يتعلق بالموكل وقسمه أن الحكم فيه لا يقتل الفضل عن السبب لانهما من قبيل  
 الاسقاطات والوكيل أجني عن الحكم فلا بد من إضافة العسقل إلى الموكل ليكون الحكم مضافاً للسبب أما  
 النكاح فلان الأصل في البضع الحرمة فكان النكاح إسقاطاً لها والساقط يتلأش فلا يتصور صدور السبب  
 عن شخص على سبيل الإصالة ووقع الحكم لغيره فقل سفير اليقارن الحكم السبب حتى لو أضاف النكاح  
 إلى نفسه وقع له بخلاف البيع فإن حكمه قبل الفصل عن السبب كإي البيع بخلافه فإز صدور السبب عن  
 شخص أصالة ووقع الحكم لغيره خلافاً وأما الخلع فلا نه إسقاط للنكاح والتأخير للزواج والنكاح حرة المرأة  
 والوكيل أمانته ومنها على التقديرين يكون سفيراً محضاً فلا بد من الإضافة إلى الموكل وأما الصنع عن امتلاك  
 فله أيضاً إسقاط لا يشوبه معاوضة فلا بد من الإضافة إلى الموكل وكذا الصنع عن عدم الإضافة إسقاط محض  
 والوكيل أجني سفيراً فلا بد من الإضافة إلى الموكل وكذا الخلق في البواب غيرنا محض ما ذكره القوم في هذا  
 المقام انتهى (أقول) يمكن التوفيق بأن يكون معنى الإضافة اشتراط ذكر الموكل وإن أسند الوكيل الفعل إلى  
 نفسه فإذا كان وكلاماً من جانب المرأة يقول الزوج خالعي أمره أتت علي هذه الألف فالعقبة بقول الوكيل كما

في الأصم (فلا يعتق  
 قريب الوكيل بشرائه ولا  
 يفسد نكاح زوجته به  
 و) لكن (هما) ثابتان  
 على الموكل لو اشترى  
 وكيله قريب موكله  
 وزوجته (لان الموجب  
 للعقود والفساد للملك  
 المستقر (وفي كل عقد  
 لا بد من إضافته  
 إلى موكله) يعني  
 لا يستفي عن الإضافة  
 إلى موكله حتى لو أضافه  
 إلى نفسه لا يصح إن  
 كان

مرحوباه في الخلع أما لو قال بالغ فقط فلا ولو كان وكيل من الجانبين فقال خلعت فلان فمن زوجها على كذا  
جاز في الصحيح أنه يكون وكيل من الجانبين في الخلع وصرحوا أيضا بأنه لو قال لغيره طلاق امرأتي رجعة  
فحين فقال لها الوكيل طلقك ما تنقصر رجعة ولو وكاله البائن فقال لها الوكيل أنت طالق تطلقك رجعة تنقصر  
وأجده ثمانية وصرحوا بأنه يصح توكيل الصبي والمجنون ويصير كونه علق الطلاق على تلفظهما وفي طلاق  
القضاوي الهندية الوكيل في الطلاق والرسول سواء كذا في التتارخانية الرسالة أن بعث الزوج طلاق امرأته  
الغائبة على ينانستان فذهب الرسول إليها وبلغها الرسالة على وجهها فيقع عليه الطلاق كذا في البدائع فقد  
ثبت بهذا أن قول الوكيل خلعت وطلقت يكفي ثم الذي يظهر من كلامهم أن المراد هنا الوكيل الوكيل من  
جهة من يثبت له الملك بقرينة التعديل بأن الحكم فيها لا يقبل عن السبب في النكاح يقول وكيل الزوج  
زوج بنت فلان فخصمها إلى الموكل ولو قال زوجتي وقع له لا للموكل وأما وكيل الزوجة فيقول زوجت فصاح  
وفي الطلاق يقول وكيل الزوج طلقت فلانة وفي الخلع يقول وكيل الزوج خلعت على ألف وأما وكيل المرأة  
فيقول خلعت بدون إضافة إليها وكذا في العتق على مال والكتابة ولو كان الطلب من جهة وكيل المرأة أو العبد  
يقول طلق فلانة بألف وأخلعها بألف على ألف وأعتق عبك كذا وأما وكيله كذا فيقول وكيل الزوج أو  
السيف فقلت فكيف بالإضافة من أحد الجانبين لأن الملك من كل منهما فان المرأة عتقت نفسها وكذا العبد كان  
الزوج أو السبد عتق العوض وفي الصلح عن انكار آدم عبد يقول الوكيل صالح فلان ناعى دعواه عليه على هذا  
المال أو البع فقبل المدعي ولو قال الوكيل في هذه المواضع أعقتني أو طلقني أو كاتني أو صلحت لي بصح بخلاف  
بعض وأجرى فإنه يصح إضافتها إلى نفسه كأمير وكذا بقية الصور إلا نسبة يقول الوكيل من جهة طالب التملك  
هب فلانا أو تصدق عليه أو أعمره أو أودعه أو أوهن عنده كذا أو أقرضه كذا ولو قال هبني أو تصدق على أو أعمرني  
ألخ بعه لا للموكل وأما الوكيل من الجانب الآخر كذا إذا دفع لرجل مالا ووكله بأن يهبه فلان مثلاً فله يقول  
وهبتك أو تصدقت عليك أو أعمرتك أو أودعتك ألخ من غير أن يقول وهبتك هذا ألفاً التي لفان الموكل ثم  
أعلم أن هذا المذهب كوراث يفتقر بعضها على بعض من حيث أن ما كان منها اسقاطاً بضمه الوكيل إلى نفسه مع  
التصريح بالموكل فيقول زوجت فلانة وصالحتك عما تدعيه على فلان من المال أو أهدم أمما كان منها عتقاً  
لعين أو سقطة أو حفظ فلان بضمه إلى نفسه بل إلى الموكل فقط كقوله فلان كذا أو أودعه كذا أو أقرضه كذا فلا  
ينفي هذا من إخراج كلامه مخرج الرسالة فلا يصح أن يقول هبني كذا كأمير ولا هبني فلان أو دعني فلان  
وعلى هذا فقوله التوكيل بالاستقراض باطل معناه أنه في الحقيقة رسالة لا وكالة فلا يخرج الكلام مخرج  
الوكالة لم يصح بل لابد من إخراج مخرج الرسالة كما قلنا وبه علم أن ذلك غير خاص بالاستقراض بل كل ما كان  
تخليك إن كان الوكيل من جهة طالب التملك لا من جهة المالك فإن التوكيل بالاقراض والأعارة مخصص  
لا بالاستقراض والأستعارة بل هو رسالة هذا ما ظهر في فتاواه أفاضه سيدي الوالد رحمه الله تعالى آمين (قوله  
كنكاح) فلو لم يضاف النكاح إلى الموكل أو أضافه إلى نفسه وقع له قال في الصرمع بالترتبة الوكيل في الطلاق  
والعتاق إذا خرج الكلام مخرج الرسالة بأن قال إن فلانا أمرني أن أعتق بنصف الوكيل لأن  
عهدت بمعلي الموكل على كل حال ولو أخرج الوكيل الكلام في النكاح والطلاق مخرج الوكالة بأن أضاف إلى  
نفسه مع باقي النكاح والفرق بأن في الطلاق أو أضافه إلى الموكل معنى لأنه ينادى على ملك المتعة والرقعة وهو  
للموكل وأما في النكاح فنسبة الوكيل قابلة للمهر حتى لو كان وكيل النكاح من جانبها وأخرج الكلام  
مخرج الوكالة لا يصير مخالفاً لإضافته إلى المرأة معنى لأن جهة النكاح على البضع وهو لها فكانت قال  
ملكك بضغموك وفي الحويرة إذا قال أو بالصغيرة زوجها من ابنك فقال الابن قبلت ولم يقل لابني  
جاز النكاح لابن لأن الإيجاب والتسوية يتقيد به فصار كقوله قبلت لابني ولو قال زوجت ابنتي  
ولم يزوجع الابن هو الصحيح وينبغي لو كسلا النكاح أن يقول قبلت لاجل فلان (واعلم) أن  
ما في التبريد يمين أنه لو أضاف الطلاق إلى نفسه يصح حكاؤه في جامع القضاوي بقيل حيث قال ولو

قال أنت متى طالق أو أنت طالق متى يقع وقيل يقع وقوله متى لقول قال واستفيد الوقوع بانت طالق من  
غير إضافة بالاتفاق انتهى **(قوله)** وصلح عن دم عمد أو عن انكار) ومثله عن السكوت يعني أن زيد إذا ادعى  
دارعاً على عمرو فوكل عمرو وكلا على أن يصلح على المائة فيقول ز يدصالحته عن دعوى الدار على عمرو  
بالمائة وقيل الوكيل فتم الصلح ولا فرق بين أن يكون الصلح عن انكار أو عن اقرار كما في صدر الشريعة ورد  
عليه أن كمال بقوله هذا الصلح لا تصح إضافته إلى الوكيل بخلاف الصلح عن اقرار فإنه تصح إضافته إلى كل  
منهما وقد عرفت اختلاف الإضافات في الموضوعين فافترق الصلحان في الإضافة قال العلامة أبو السعود قال  
الشيخ باكر في التمسك بكون الصلح عن انكار نظراً لأنه لا فرق في الصلح بين أن يكون عن انكار أو عن اقرار  
في الإضافة فإن زيد إذا ادعى على عمرو فوكل عمرو وكلا على أن يصلح على مائة فهذا لا ز يدصالحته عن  
دعوى الدار على عمرو بالمائة وقبل الوكيل هذا الصلح يتم الصلح سواء كان عن اقرار أو انكار لأنه إذا كان  
عن اقرار يكون كالبيع فترجع الحقوق إلى الوكيل كما في البيع فليس يبدل الصلح على الوكيل وإذا كان  
عن انكار فهو دأ عن حق المدعي عليه فالوكيل سفير محض فلا ترجع إليه الحقوق حوى (قلت)  
هذا الذي ذكره الشيخ باكر هو عبارة صدر الشريعة وما أعترضه في الدرر مدعى زاده اهـ **(قوله)** وهبة  
وتصدق قال سبدي والرد جملة تعالى أنظر ما حقوق الهبة والصدقة المتعلقة بالوكيل اهـ (أقول) لعلها  
عند استحقات عن الهبة والصدقة الرجوع فيها لا يصح **(قوله)** وشركة ومضاربة) راداً لارادانه لا بد من  
إضافته إلى موكله فلو لم يصف إليه لم يصح كذا كرنا **(قوله)** تتعلق بموكله لانه قال في الدرر والرواية أنه الحكم  
فيها لا يقبل الفصل عن سبب لانها من قبيل الاسقاطات والوكيل أجنبي عن الحكم فلا بد من إضافة العقد  
إلى الموكل ليكون الحكم مقارناً للسبب إلى آخر ما قدمناه وفي البرازة وقضى المهر لها لا للوكيل **(قوله)** لكونه  
فيها سفيراً محضاً فإنه يصفى إليها موكله فإنه يقول خالعت موكلتي بكذا وكذا في أمثاله ابن مالك قال متلا على  
السفير حال قول غيره ومن حتى قول غيره لا يلزمه حكم ذلك القول اهـ والسفير المرسول والصلح بين القوم  
جماح أي يظهر عن موكله عارته فإلحاقه بالموكل بهذه العقود لا للوكيل ولذا لا يستغنى عن الإضافة إلى  
موكله ولان غاية بقوله حتى لو أضافته لنفسه وقع النكاح له ولان بيان في الحقيقة شيء واحد فقوله فيما  
تقدم حتى لو أضافته لنفسه لا يصح عند عدم إمكان انصراف العقد إليه وقوله هنا حتى لو أضافته إلى عند إمكان  
اذي يصح انصراف النكاح إليه **(قوله)** فكان كالرسول) أي في كونه سفيراً محضاً في نوعي العقود حتى لا يبدأ أن  
يقول أرسلني إليك فلان بكذا أنصفه في امره بل يفتلها فترجع الحقوق إلى مرسله لا إليه في النوعين قال  
في البحر وشربله الإضافة إلى مرسله بأن يقول إن مرسلتي يقول بعثت منك ونحوه اهـ وقال في المنع وهذا لان  
الحكم فيها لا يقبل الفصل عن السبب لانه اسقاطاً فيلزم حتى فلا يسمو صدور من شخص وثبوت حكمه لغيره  
فكان سفيراً اهـ **(قوله)** فلا دخل في تعليق النكاح به) أي إذا كان وكيلاً للزوج **(قوله)** وتسليم الزوجة  
أي إذا كان وكيلها ولا يلزم قبض مهرها كما أن الوكيل بالخلع لا يلزم قبض البذل ويصح ضمانه مهرها ويخبر  
المرأة بين مطالبته أو الزوج فإذا أخذت من الوكيل لا ترجع على الزوج ولو ضمن وكيلاً الخلع البذل صح  
وان تأمره المرأة بالضمين وإذا رجع قبل الأداء اهـ محصر **(قوله)** ولشترى الأمان عن دفع الثمن  
للوكيل) لكونه أجنبياً عن الحقوق لرجوعها إلى الوكيل أمالة وقد مدنا أحكام قبض الثمن وأنه لا فرق بين  
جسرة الوكيل وغيبته وأن وصى الوكيل ترجع الحقوق إليه يعلمونه لا إلى الموكل فالوكيل والوكيل الموكل  
يقبض الثمن فيه ذلك ولا يقتدر على المنع أو لا مدعى زاده ويدفع الموكل بالشر الثمن إلى الوكيل فاستلحه  
وهو محصر كان المبيع حسن المبيع ولا مطالبة على الموكل فان لم يتقدم الموكل الثمن إلى البائع باع القاضي  
الخالية بالثمن إذا رضاء أو لا فلا اهـ نزعاً للقنتين **(قوله)** وإن دفعه صح) لان الثمن المقبوض حق للموكل  
وقبضه أصله ولان ثمنه في الأخذ منه ثم الدفع إليه **(قوله)** لعدم الفائدة) لان المقبوض حقاً ومبرئاً خدمة  
المشتري في حصول الثمن إلى مستحقه عيني **(قوله)** نعم تقع للمقاصد بين الوكيل ورجعه) أي لو كان وكيلاً

وصلح عن دم عمد وعن  
انكار وعق على مال  
وكتابة وهبة وتصدق  
واعادة وإيداع ورجع  
واقراض) وشركة  
ومضاربة عيني (تتعلق  
بموكله) لانه لكونه فيها  
سفيراً محضاً حتى لو أضافه  
لنفسه وقع النكاح له  
فكان كالرسول (فلا  
مطلبة عليه) في النكاح  
(بغير وتسليم الزوجة  
ولشترى الأمان عن دفع  
الثمن للوكيل وإن دفعه  
صح ولو منع مني الوكيل)  
استحساناً (ولا يطالبه  
الوكيل ثانياً) لعدم  
الفائدة نعم تقسم  
المقاصد بين الوكيل  
لو رجع

البيع وحده مبيعاً بالشترى وقع الثمن مقاصداً بما عليه من الدين ويضمن الوكيل للوكيل لانه قضى دينه  
بمال الموكل وهذا عندهما وقال أبو يوسف لا تقع المقاصة بين الوكيل وهو مئني على جواز ابراء الوكيل  
بالبائع من الثمن فعندهما يجوز ابراءه فتقع المقاصة وعنده لا يجوز فلا تقع وجه البناء أن المقاصة ابراءه  
يعوض فباعتبار ابراءه بفرض عوض ولو كان للشترى دين على الموكل تقع المقاصة بمجرد العصفد ولو كان له عليها  
دين تقع المقاصة بين الموكل دون دين الوكيل ذكره في البحر تعالى الشئ وبه يعلم قول الشارع ولو وحده فثبت  
ومثل المقاصة في جانب الوكيل يقال فما اذا باعه من دائنه بدينه ذاته يصح ويرى وضمن الوكيل للموكل كما في  
الذخيرة (قوله ويضمنه) أى الوكيل لموكله لانه قضى دينه بمال الموكل وان هلك المبيع في يده قبل تسلمه  
بطلت المقاصة ولا ضمان للموكل على الوكيل لانه بالهلاله انفسخ البيع من أصله ولو أبرأ الوكيل والموكل  
لشترى عن الثمن مع ابراء الموكل (قوله بخلاف وكيل يبيع) الجار متعلق بقول المتن فان دفع له صم  
والمراد بوكيل اليتيم وصيه كما في العيني يعنى لو دفع المشتري من الوصى الثمن لليتيم لا يصح لانه لا يخرج عن  
العهد بل يجب عليه الدفع للوصى ثانياً لأن اليتيم ليس له قبض ماله فكان الدفع اليه تضييعاً فلا يعتد به  
أبو السعود (قوله وصرف) أى وكيل صرف يعنى أن الوكيل صرف بالصراف اذا صار قبض الموكل بذل الصرف  
يبطل الصرف لا فتراقاً أحد العاقلين من غير قبض لان التقاض فيه بمنزلة الايجاب والقبول وهما متعلقان  
بالتعاقدين فكذا القبض فيعذر كره الشئ (قوله مع مولا) متعلق بقوله ما ذون (قوله فلا يملك) أى المولى  
قبض دينه لانه أعلى منزلة من الوكيل لانه يتصرف لنفسه والوكيل لغيره (قوله ما يمكن عليه دين) الاقعد  
في التعذر ما اذا كان عليه دين الخ ويكون محتمراً قول المصنف لادن عليه ط (قوله لانه لغيره) أى لان الحق  
فيما يده والاولى التصريح به (قوله التوكيل بالاستقراض باطل) وعليه الفتوى فيستأن عن اخراجه حتى لو  
وكل به واستقرض كان له لا للوكيل لأن البذل فيه لا يجب ديناً في ذمة المستقرض بالعقد بل بالقبض والأمر  
بالقبض لا يصح لانه ماله الغير بخلاف البيع فان حكمه يثبت بالعقد فيقوم غيره مقامه فيه والمذكور في الذخيرة  
ونحوه في الثانية ان المأمور بالاستقراض ان تصرف في عبارة نفسه بان قال أقرض أقرض عشرة دراهم  
كان الاستقراض لنفسه لا لالا مرفقه أن منع العشرة منه وان تصرف في عبارة الآخر بان قال مثلاً فلانا  
استقرض منك عشرة دراهم فقبل القرض كانت العشرة تلامر لكن المأمور في هذا الصورة رسول لا وكيل  
والباطل الوكالة في الاستقراض دون الرسالة ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى فلا تغفل (قوله لا الرسالة) أى  
فانها غير باطلة لانتفاء تفويض التصرف فيها لان الرسول سفير محض وقد مر أن التوكيل بالأقراض صحيح  
لانه تفويض التصرف في ملكه (قوله والتوكيل بقبض القرض صحيح) بان يقول لرجل أقرضني ثم يوكّل  
رجلاً بقبضه اه وفي هذا الصورة متناهية لقوله في العبارة التي قبل هذه والامر بالقبض لا يصح لانه ملك الغير ط  
وارجع الى ما قدمناه «(فرع) التوكيل بالأقراض صحيح ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقراراً من الموكل  
وعن الطوايى معنى أن يوكّل بالخصومة ويقول خاصم فان رأيت لحوق مؤنة أو خوف عار على فاقرب بالدعي  
يصح اقراره على الموكل كذا في البرازية ولما افطعت فيها قولاً أحصاهم الا يصح وقدم الشيخ يعنى صاحب البحر  
في كتاب الشركة في الكلام على الشركة الفلسفة أنه لا يصح التوكيل في أخذ المباح وأنه باطل رمى على البحر  
والفرع سابق متنافي باب الوكالة بالخصومة والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### • (باب الوكالة بالبيع والشراء) •

أفردهما بنائب على حدة وقدمهما على سائر الأبواب لكثر أحكامهما وكثرة الاحتياج اليهما وقدم بحث  
الشراء لانه يبي عن اثبات الحق والبيع يبي عن ازالته والازالة بعدا للثابت (واعلم) أن الوكيل بالشراء اذا  
اشتري شيئاً بغير موافقة المولى على الأمر كما في منبغ المفسر (قوله الاصل أنها ان عت) بان يقول ابيع  
لمارأيت جازت الوكالة لانه فوض الامر الى رأيه فأى شئ اشتراه يكون مختاراً به ددر وفي البحر عن البرازية

ويضمنه لو كلفه بخلاف  
وكيل يبيع يبيع ويصرف  
عيني (ومثله) أى مثل  
الوكيل عبد (ما ذون  
لادن عليه منع مولا)  
فيلا عت قبض دينه  
ولو قبض صم استمسكاً  
ماله يمكن عليه لانه  
لغيره بزازية (فرع)  
التوكيل بالاستقراض  
باطل لا الرسالة ددر  
والتوكيل بقبض  
القرض صحيح فثبت

• (باب الوكالة بالبيع  
والشراء) •

الاصل انها ان عت

ولو كانه شراء أى ثوب شافع أو ثوب اشتري الأثواب لم يذكره مجرده الله تعالى قيل يجوز قيل لا ولو أتوا بما  
 لا يجوز ولو ثيابا أو الدواب أو الثياب أو دواب يجوز وإن لم يقتدر الثمن اه وفي حاشية الدرر للولي عبد  
 الخليم وفرقوا بين ثيابا وأثواب فقالوا الأول للجنس والثاني لا كان الصرق ثمان عرفهم كذا في الكافي  
 والخلاصة والتحقيق فسمه أنه إذا ذكر الثياب ونحوها من ألقاظ العموم يصح التصريح إلى الوكيل بخلاف  
 ثوب أو أثواب لا يظهر العموم فيها نصير ثمانية في نفسه متفاضل الجهالة فلا يصح كمالى القسنى اه (قوله)  
 أو علت أى بالخصص كان قال هذا الثمن المعين أو بالتويع المحض وأراد به ما تضربت أحماله وهو الذى  
 عنه بقوله أو جهلت جهالة يسير تال (قوله) أو جهلت جهالة يسيرة قال في الكفاية الأصل أن الجهالة ثلاثة  
 أنواع ٢ فاحشة وهي جهالة الجنس كالتركيب بشرائه الثوب والذابة والرقى وهي تمنع صحة الوكالة وإن  
 بين الثمن يسيرة وهي جهالة النوع كالتركيب بشرائه الجار والمغل والفرس والثوب الهروى والمروى  
 فإنها لا تمنع صحة الوكالة وإن لم بين الثمن ومتوسطة وهي بين الجنس والنوع كالتركيب بشرائه عبد وشراء  
 أمه أو دار فإن بين الثمن أو النوع تصح وتلحق بجهالة النوع وإن لم بين الثمن والنوع لا تصح وتلحق بجهالة  
 الجنس لأنه يمنع الامتثال (قوله) وهي جهالة النوع المحض كفرنس صحت احتراز المحض عما ردد بين الجنس  
 والنوع كالعبد والارقيقه التفصيل المتقدم والأتى (قوله) وإن فاحشة وهي جهالة الجنس كدابة بطلت  
 أى وإن بين الثمن والجنس عند الفقهاء قول على كثيرين مختلفين في الأحكام ولأن الدابة في اللغة  
 ما يذهب على الأرض يشمل المكلف والطاهر ونحو العين ونحو السور وما فيه الزكاة وما يحل بيعه في غير ذلك  
 وفي العرف ذوات الأربع وهو قرى بسمه فأنما جرى العرف على غير ذلك أتبع لأن التكليم بقصد المتعارف  
 عنده فالذى إذا قال وكلت بشراء دابة لا يقصد منها إلا الجار فهو كالسهم وفي بعض الجهات يردون بالحيوان  
 الجار ولا يعرفون الحيوان معنى سواء وفي دمشق يباع ثياب معلومة من القطن في سوق معين بعد صلاة العصر  
 فلو وكل أحد ممن يتعاملها أن يشتريه ولو بالترصيف إلا الهما وعلى هذا يقاس قوله وإن متوسطة وهي جهالة  
 النوع العين المحض وهو ما تفاوتت أفراده تفاوتا فاحشا كعبد وإذا البحرى فيه الجبر على القسمة قال في النهاية  
 وما حل هذا أن الجهالة لا تختل ما كان كالثمن المعقود عليه وهو المبيع والمشتري أو في المعقود به وهو الثمن  
 فالجهالة بالمعقود عليه لا تختل من ثلاثة أوجه جهالة فاحشة وهي ما كانت في الجنس مثل التركيب بشرائه  
 الثوب والذابة والرقى فلا يصح سواه سوى الثمن أو لم يسم لأن اسم الرقيق يتناول الذكر والأنثى وهما من بنى آدم  
 جنسان مختلفان حتى لو اشترى شخص صاعلى أنه غلام فأنما هو مارية كان البيع باطلا وكذلك اسم الدابة يقع على  
 ما يذهب على وجه الأرض لجلسه قوله تعالى وما من دابة في الأرض إلا على الله عز وجل جهالة يسيرة وهي ما كانت  
 في النوع المحض كالتركيب بشرائه أو بقر أو فرس أو ثوب هروى أو جارية تركية أو هندية وهو صحيح بين  
 الثمن أو لم بين بجهالة متوسطة بين جنس الجنس والنوع كالتركيب بشرائه عبد أو جارية أو دار أو ثوب هروى  
 الأشياء متحدة للجنس من وجه لأن اختلاف العبد والحوارى أكثر من اختلاف سائر الأنواع وعادة الناس  
 في ذلك مختلفة فأنما يسم الثمن أو الصفة الحق بجهول الجنس وإذنى الثمن أو الصفة بأن قال تركى أو هندى  
 الحق بجهول النوع وهذا لأن العبد والجنس واحد باعتبار منفعة العمل أحسن مختلفة باعتبار منفعة الجال وإن  
 منفعة الجال مطلوب بمن بنى آدم ولهذا يحمل رؤية الوصية بمن بنى آدم كزكية الكل في اقتضاها خيار الرؤية وفي  
 هذه المنفعة يختلف التركي والهندي باختلاف فاحشا فكان جنسا واحدا من وجه دون وجهه فاحشا بالجنس  
 الواحد عند بيان الثمن والصفة والجنس المختلف إذا لم بين أحدهما عملا بالثمنين ولنا جهالة جنس المعقود به  
 لا يمنع صحة التركيب حتى أن من وكل ببيع عين من أعيان ماله جاز وإن لم بين الثمن وماله أن يبيع بأى عين شاء  
 نهى بها حصة ربه الله تعالى لأن المعقود به كسب المالية والاحتباس كلها في المالية سواء في هذا الوجه  
 أجهل الجنس ولا يختلف وأما المعقود عليه فالمالية كاهى مقصودة فراقى آخر أيضا مقصودة كالسن والركوب  
 باعتبار ما يعتق بالجنس فلم يجز الوكالة اعتمادا لخلاف الجنس كذلك ولهذا قلنا لا يستلزم بيان الجنس

٢ مطلب

الجهالة ثلاثة أنواع

أولها وهي جهالة

يسيرة وهي جهالة

النوع المحض كفرنس

صحت وإن فاحشة وهي

جهالة الجنس كدابة

بطلت وإن متوسطة

ولا بيان للنوع في المضاربة اذا المقصود بها كسب المال والافتراف والاختصاص سواء في اعتبار المال كذا ذكره الامام الرضا في المحوى ويرجمه الله تعالى والاصل ان الجهة السيرة تتحمل في احواله كجهالة الوصف استحسانا وانما تفيد بقوله استحسانا لان القياس بابا (فان قلت) قد ذكر في المبسوط وان سمي الجنس والنوع ولم بين الصفة حازت احواله سواء سمي الثمن او لم يسم وهذا الاستحسان وفي القياس لا يجوز ما بين الصفة ووجه القياس ان التوكيل بالبيع والشراء يعتبر بنفس البيع والشراء فلا يجوز الا ببيان وصف المعقود عليه الا ترى انما تجعل الوكيل كالمشتري لنفسه ثم كالبائع مع الموكل وفي ذلك الجهة تمنع الصحة فكذا فيما اعتبر به وكان بشر المربي يأخذ بالقياس الى ان نزل به نصف فدفع دراهم الى انسان ليأتي بالرؤس المشوية بفعل نصفه فخرج عن اعلامه بالصفة فقال اصنع ما بدا لك فذهب الرجل واشترى الرؤس وجعلها الى عياله وعاد الى بشر بعد ما اكملها فقال له ان ما قلت لك قال ما قلت لي ما صنعت ما بدا لك وقد بدا لي ما فعلت فخرج عن قوله واخذ بالاستحسان وجه الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه دفع دينارا الى حكيم من حرام وامره ان يشتري شاة فلا يخصه ولم بين صفتها وايضا فان وجه الاستحسان ما ذكره ان معنى التوكيل على التوسعة لانه استعانته وفي اشتراط اعداء الجهة السيرة خرج فلما اعتبر به كان مافرضه توسعة ضيقا وخرج جازئا خلف باطل فلا بد من بيان الجهة السيرة وغيره التميز ما يقصد الى كماله عمالا يفسدها (فتقول) اذا كان اللفظ يجمع اجناسا كالادوية والتوب او ماهو في معنى الاختصاص كالدار والرقق ٢ على ما يجي في الكتاب المولد فانه رادوذكر في المغرب المولد التي ولدت ببلاد الاسلام والسط مع الوسط كالعدو والعدو العظيمة والعظ في ان التاء عوضت في آخرها عن الواو السابقة من اولها في المصدر والفعل من حد ضرب ومن قال لاخر اشترى ثوبا او دارا او دابة قالوا كالة تاطلة أي وان بين الثمن وقد ذكرنا لولا بطلت الى كالة كان الشراء واقعا على الوكيل وبه صرح في نسخ الجامع الصغير فقال رجل امر رجلا ان يشتريه له ثوبا ودابة واشترى فهو مستر لنفسه والواو كالة تاطلة وكذا الدار اي لا يصح التوكيل بشراء الدار مطلقا وذكر الامام فاضل خان رحمه الله تعالى في الجامع الصغير والدار ايضاً من الجنس والنوع لانها تختلف بقلة المرافق وكثيرها فان بين الثمن بلحق بجهة النوع وان لم بين يلحق بجهة الجنس وعلى تقرير المتأخرين بشرط المحلة لانها تختلف باختلاف المحل والماسي من الثمن توجد الدار في كل محلة وكذا لو قال اشترى خنطة لا يصح ما لم بين عدداً ففقران والثمن لان هذا الاسم يتناول القليل والكثير وان سمي من الدار ووصف جنس الدار والتوب جاز معناه نوعه وبعبارة يذكر نوع الدار على الرواية المبسوط فقال فيه وان وكله بان يشتريه دارا ولم يسم بمثل مجرد ذلك على الامر ثم قال وان سمي الثمن جاز لان تسمية الثمن تصير معلومة عادة وان بقيت جهة فهي بسيرة مستدركة والمتأخرون من مشايخنا يقولون في دار لا يجوز الا ببيان المحلة وكذا اذا سمي نوع الدابة بان قال جاز يصح التوكيل بشراء الجار وان لم يسم الثمن لان الجنس صار معلوما بالتسمية وانما بقيت الجهة الى الوصف فتصح الوكالة بدون تسمية الثمن وان كانت الجارية او امها للربوب ومنها العمل فان هذا اختلاف الوصف وذلك لا يضر مع ان ذلك يصير معلوما بمجرد فقال الموكل اه ما في النهاية ولتراجع نسخة اخرى لان النسخة التي يسندنا عن رفق جندا (قوله كعب) في الجوهر الشافعية لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى عرو دينارا وامره ان يشتريه شاة فذكر الجنس والثمن وان قال اشترى شاة او عبدا ولم يذكر ثمنه او لصفة قالوا كالة تاطلة لان اختلاف السيد والحواري كمن اختلاف سائر الانواع وعادة الناس في ذلك مختلفة فكأن بين الجنس والنوع (قوله لان بين الثمن الخ) لان تقدير الثمن يصير النوع معلوماً لطلبه فمثل ما اذا كان الثمن مخصوصاً أولاً وبه اندفع ما في الجوهر حيث قال وهذا اذا لم يوجد هذا الثمن من كل نوع اما اذا وجد لا يجوز عند بعض المشايخ انتمى (اقول) حزم من لا خسر وفي حقه التفرع حيث قال فان بين النوع او ضمن عين نوعاً صحت والا لا انتهى ومثله في غير الافكار يختصر التباين لكن قال القسستاني في شرحه

كعب فان بين الثمن او  
الصفة كترك

٢٠ قوله على ما يجي بالخ  
هكذا الاصل ولتخبر  
هذه العبارة فانها غير  
ظاهرة ولذلك نه  
المؤلف رحمه الله  
تعالى في آخر المقالة على  
ان النسخة مخرفة جندا  
اه معصية



والاحسن ترك الصفة يعني صفة الثمن بقوله عين نوعا فان النوع منار معلوما بمجرد تقدير الثمن كافي الهداية  
وعن أبي يوسف أنه ينصرف الى مثل ما يليق بحال الموكل اهـ ولا يخفى ما فيه (أقول) قال القنسي بعد نقله  
عبارة الجوهر في المذكرة مؤيد بالهاققت ولا شك ان الحسن مثلا وجوبها من الجنس والهندي وغيرها اهـ  
(قوله محتم) أي الوكالة (قوله والا) أي وان لم يبين الثمن أو الصفة لا يصح (قوله وكله بشرائه) أي  
منسحب الى هراة بدنه بغير إسان فتحت زمن عثمان رضي الله تعالى عنه قال الاتفاقى قال قال اشترى ثوبا بغير  
ولم يسم الثمن فهو جائز اذا اشتراه بما يشترى مثله أو زاد على ذلك بما يتغير الناس في مثله وكذلك كل جنس سماه  
من الشياخ فان سمي له بمناظر ادعى ذلك الثمن لم يلزم الا حر وان نقص من ذلك الثمن لم يلزم الا حر فان وصفه  
صفة وهي له بمناظر اشترى له تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن جاز ذلك على الا حر اهـ والاصل فيه أنه اذا بين  
الموكل به بجنسه ونوعه ووصفه تصح الوكالة به لا محالة وان تركه جمع ذلك وكلفنا بديل على أجناس مختلفة  
فذلك مجهول فلم تصح الوكالة أصل تمام الجمل وان بين الجنس وكلفنا بديل على أنواع مختلفة فان ضم اليه  
بيان النوع وان سمي للوكالة والا فلا وان بين النوع ولم يبين الوصف كالجود وغيره فذلك أي تصح  
الوكالة كذا في العناية والمقنسي (قوله وأفرس أو بطل) قيد بهما بالاختلاف في الشاة كاقدم ففهم من  
جعلها من هذا القبيل أي الجهة الفاحشة ومنهم من جعلها من قبيل المتوسطة (قوله صم عما يتجمله  
حال الا حر) حتى لو أن عامياد كونه بشراف من فاشترى بغير ما يليق بالمولد لزم الوكيل قال الاتفاقى وانما  
يجعل جهة النوع عقولا ان التفاوت بين النوع والنوع بسيرة فلا يمنع الاستلزام لكن تنصرف الوكالة الى  
ما يليق بحال الموكل اهـ (قوله زيلعي فراجعه) عبارة لان الوكيل قادر على تحصيل مقصود الموكل  
بان يتظرف في حاله ح وفي الكفاية قال قيل الجير أنواع منها ما يسلع لركوب الفطمة ومنها ما لا يسلع الا  
لجمل عليه قلنا هذا اختلاف الوصف مع أن ذلك يصير معافا بمجرد حال الموكل حتى قالوا ان القاري  
إذا أمر انسانا بان يشترى له جارا ينصرف الى ما يركب مثله حتى لو اشتراه مقطوع الذنب والأذن لا يجوز  
عليه (قوله لانه من القسم الأول) أي مما له جهة بسيرة وهي جهة النوع المحض لانه يبين الصفة  
صارت بسيرة وان لم يسم ثمننا (قوله وبشرافدار) جعل الدار كالعبد تبع الكثرة وافق الفاضل بخلاف الكثرة  
مع بيان الثمن بيان المحلة كافي فتاواه مخالفا للهداية فانه جعلها كالنوع من الجهة الفاحشة لانها تختلف  
بأختلاف الأغراض والجيران والمرافق والمحال والبلدان ولذا توزع على دار لم تكن تسمية صحيحة  
وذكر في المعراج أنه مخالف لرأيه المبسوط قال والمتأخر ون قالوا في ديارنا لا يجوز ان يبين المحال ووفق في البصر  
بجمل ما في الهداية على ما اذا كانت تختلف في تلك الدار باختلافها وحشا وكلام غيره على ما اذا كانت  
لا تتفاضل (قوله يخصص نوعا ولا) بان كان يوجد هذا الثمن أنواع وقصده الرد على ما في الجوهر على ما مر  
وعبار المقنسي الأولى ان يقول كافي في البحر مطلقه فقبل ما اذا كان ذلك الثمن يخصص نوعا أولا ثم قال وبه  
ان دفع ما في الجوهر حيث قال وبه اذا لم يوجد هذا الثمن من كل نوع ما اذا وجد له بجزء من بعض المشايخ وفي  
الكافي قولنا اشترى ب ألف درهم ثيابا ودوابا ونباتا وما شئت أو ما رأيت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت أو ما شئت  
أو ما يتفق صح لان التعميم دلالة التفويض للرأيه وكذا قال اشترى ب ألف وربع أو أحل ألقام ما لك بضاعة  
لانه تفويض وكذا لفظ البضاعة يدل على التعميم (قوله زائد في البرازية وأقرا) أي في سبيل تفاوت أفراد  
قال في البحر والمخطف من هذا القبيل وبيان المقدار كيان الثمن كافي البرازية وانما هو في تفاوت أفراد  
والكثرة ولذا تكرر ولبيان القدر وهو الكيل في المكيلات والوزن في الموز ونات فلوقال اشترى ب خمسة لا يصح  
ما لم يبين القدر فيقول كذا أقفروا تبين البلد التي فيه كافي البرازية (قوله والا ليس ذلك) أي ما ذكر من الثمن  
والنوع والقدر (قوله وهي) أي جهة الجنس (قوله لا يصح وان سمي بمثل الجهة الفاحشة) فان الدابة لغة  
اسم لما يد على وجه الأرض وعرف بالخيول والبغال والحمير فتجمع أجناسا وكذا الثوب لانه يتناول الملابس  
من الألبس الى الكساء ولهذا لا يصح تسميتهن بها كما تقدم وانما اشترى الوكيل وقع الشراء كما قدمنا عن

صحت والا وكله بشرائه  
ثوب هروى أو فرس  
أو بطل صم عما يتجمله  
حال الا حر زيلعي فراجعه  
وان لم يسم ثمننا لانه من  
القسم الاول (وبشراف  
دار وأبعد جازان سمي)  
الموكل (ثمننا) يخصص  
نوعا أولا بجز (أو نوعا)  
يكشى زائد في البرازية  
أوقدا ككثا قضيها  
(والا) يسم ذلك (لا)  
يصح وألحق بجهة  
الجنس (وهي ما لو وكله  
(بشراف ثوب أو دابة لا)  
يصح (وان سمي ثمننا)

النهاية وسباني متنافي هذا الباب ولو كله بشر اعني بغير عنه فالشراء لو كبل الا اذا هو الموكل أو شراء عماله  
 أي مال الموكل والطاعرا أنه مقبدا على اناسي نمنا أو نونا تأمل ويكون قوله بغير عنه مقابل الماسي عنه بعد بيان  
 الجنس قال في البحر قد لا يكثر لانه كان معينا لا يحتاج الى تسمية الجنس والصفة وأشار بثوب الى أن ثيابا  
 كذلك لو جود جهالة الجنس اه لكنه مخالف لما سلكه أي صاحب البحر عن البرازية من أنه لو قال  
 أو ثوبا لا يجوز ولو ثيابا يجوز وفي حاشية مسكين ولو كله بشره ثياب صرح بشره أو ثوبا لان ثيابا يراد به الجنس  
 مفقوض الى الوكيل لا لانه على العموم لم يكونه جمع كثره بخلاف أو ثوبا خلافا لما في البحر مقبضى اه لانه  
 عكس الحكم وفي التنزيل عن العتابة ولو قال اشترى شيئا أو ثوبا لم يصح لانه مجهول جدا الا اذا وجد دلالة  
 التقوى وهو التعميم بأن قال ثيابا أو الثياب أو الدواب يجوز بناول أدنى ما ينطبق عليه الاسم واذا قال اشترى  
 بهائسا أو ثوبا أو ثوبا وقال ما رده أو أحتاج اليه لا يصح بخلاف اشترى ما اتفق لك أو ما شئت أو ما شئت  
 فهو (قوله الجهالة الفاحشة) هذا هو القسم الثالث منها (قوله) وبين قدره أو دغ عنه (قوله) قال في البحر اشترى طعاما  
 أي من غير دفع ممن ولا بيان مقدار لم يجز على الأمر اه فله صاحب البحر (قوله) وقع في عرفنا على المعتاد (الح)  
 هذه عبارة البرازية وفي عرف الكوفة الى البر ودقيقه وهو الاستحسان والقياس أن يتناول كل مطعوم لا يطلق  
 الاسم واعتبار الحقيقة كافي للبين على الاكل اذا الطعام اسم لما يطعم قال في النهر الطعام يتم ما يؤكل على وجه  
 التعميم كمن وفا كمن لم يكن في عرفنا اه وجه الاستحسان أن العرف اه لك وهو على ما ذكرناه اذا ذكر مرقونا  
 بالسبع والشراء ولا عرف في الأكل ففي على الوضع أطلقه فمثل ما اذا كرت الدراهم أو قلت وقبل ينظر اليها  
 فإن كانت كثيرة فعلى الروان كانت قليلة فعلى الخزان كانت بين الأمرين فعلى الدقيق والقارق العرف ويعرف  
 بالاجتماع حتى اذا عرف أنه بالكثير من الدراهم يريد به الخبز وان كان عنده ولية يتخذه هو حازه أن يشتري الخبز  
 اه وقال بعض مناج ما رواه النهر في عرفنا يصرف الى ما يمكن اه كنه بعض المعتاد لا كل كلامه المطبوخ  
 والمشوى أي ما يمكن أن كله من غير ادغام دون الحنطة والخبز قال في النخبة وعليه الفتوى اه وهذا هو الذي  
 عول عليه المان رحمه الله تعالى (قوله) اعتبارا للعرف أقول ما ذكره بناء على ما قلناه في الكنز أنه على البر  
 ودقيقه كما عرفت أما ما اختاره هاهنا من أنه يقع على ما اعتاده لال كل كلامه مطبوخ ومشوى فلا يلام قوله فيما  
 تقدمه من قدره لانه لا مقداره حينئذ لان المقدار هو الكيل والوزن ولا يجرى فيما توزن فيه النار لعدم  
 انضباطه لاختلاف مقدار استوائه ونضجه بالمطبخ والشي بل يصير فيما يعرف بدفع الثمن أو تسميته على أن  
 في عرفنا لا أن لا يطلق الطعام على المشوى بل يعتبر العرف ومال الموكل فان التماثل على حسب ذلك فاذا  
 تعورف شراء الطعام مطبوخا أو أعطاه ثوبا يلقى بحاله أو يقاربه يشتريه ذلك وإن أعطاه مالا كثيرا ينبغي أن  
 يقسطة على حسب حاله الآن يكون متخذ أو لية تقتضي مثل ذلك وإن كان العرف على البر والدقيق والخبز  
 صرف الكثير الى البر والمتوسط الى الدقيق والقليل الى الخبز إلا أن اقتضى الحال خلافه وهذا كله اذا دفع اليه  
 دراهم وقال اشترى طعاما أما اذا لم يدفع اليه دراهم وقال اشترى طعاما لم يجز على الأمر لانه لا يبين له مقدارا  
 وجهالة التقدير في المكبلات والوزن ونات جهالة الجنس من حيث أن الوكيل لا يقدر على تحصيل يحصل  
 الأمر بما يسمي به \* والحاصل أن الطعام قبل هو اسم للبر ودقيقه وقبل هو اسم لكل مطعوم وقبل بالتفصيل  
 والاول عرف أهل الكوفة وجرى عليه في الكنز كما عرفت والثاني عرف غيرهم وعليه المصنف والثالث  
 ذكر في الوافي لكن قال صدرا الشريعة ينبغي أن تكون ما طلة أن قلنا أن الطعام يقع على كل ما يطعم فتكون  
 جهالة جنسه فاحتمل وجوابه أنه يدفع الثمن وبيان المقدار يعلم التوقع فتنتي جهالة الجنس والله تعالى أعلم  
 (وأقول) ان هذا المسئلة تغير محجرة تأليفه وقهوا وتحررها أن يقال اذا عرف الطعام بالسبع والشراء ينظر  
 العرف الوكيل فإن كل الرقطة فلا بد من بيان المقدار والثمن وإن كان الطعام في عرفه كافي الخاتمة أنه اللحم  
 المطبوخ والمشوى وما يؤكل مع الخبز أو وحده فظهر في أنه من جهالة الجنس فلا يصح التوكيل بين نمنا ولا

الجهالة الفاحشة (وشراء)  
 طعام وبين قدره أو دفع  
 عنه وقع في عرفنا على  
 المعتاد (اللاكل)  
 من كل مطعوم يمكن أكله  
 بلا ادغام (كل مطبوخ  
 أو مشوى) وبه قالت  
 ثلاثة (وبه يفتي)  
 عيني وغيره اعتبارا  
 للعرف

تدبر الثوب والذبا الآن يقول استير من الطعام الذي يبيعك كايستفاد من الهداية ولما في المقدس قال اشترى  
 أي ثوب شئت فان قلت تقدم صحة التوكيل بشرائط بالثمن قلت ليست الصحة لاجل ذكر الثمن بل لاجل  
 أن المراد الجنس لكن لا كله لاستحالة بل ما تيسر منه ولعل هذا من قبيل اذا ضاق الامر اتسع والافا التامع  
 من ارادة الجنس فيما لو كوله بشرأ ثوب \* (تنبيه) \* قال اشترى بهذه الدراهم وأشار الى ذاتي وكان وكيلًا  
 بالذات حتى لو اشترى بالدراهم كان مشتريًا بنفسه \* (تنبيه آخر) \* أطلق الدراهم فشملت القليلة وهي من  
 الواحد الى الثلاثة والمتوسطة وهي من الثلاثة الى الخمسة والكثيرة وهي العشرة وما فوقها كما في الكفا في التبيين  
**(قوله كافي البين)** أي فانه يعتبر فيه العرف أي فان ألفاظ الوكالة كالفاظ البين تنبئ على العرف كما تقدم في باب  
 البين في الاكل **(قوله كل مطعوم)** لان الوصية أخذت الميراث فيكون في كل متروك تكون الوصية لازمة  
 بطعام الموصى بكل مطعوم **(قوله ولود واما الخ)** هذا اعتماد كراهة الزا في الاعيان لا في الوصية قال في العروص  
 أعانها لا يأكل طعاما فكل دواخل مطعوم لا غناء كالسقمونيا لا تحب ولوه حلاوة كالسكرين بحيث  
 انتهى فليست بل ولعل الشارح قصد ذلك التنبيه على أن الوصية في حكم البين والسكرين محل وعسل **(قوله)**  
 به حلاوة كانه محمول على ما انا خصه العرف بذلك \* في هل يعمل ما كوال المشروب أو يخص الاول جعل  
 السكرين منه يقتضي الاول **(قوله ولو كليل الرديع)** أطلقه فشم ما انا كان رده بلان الموكل أو غير اذنه  
 لانه من حقوق العتق وكذا اليه وأشار الى أنه لو رضى بالعيب فانه يلزم ثم الموكل ان شاء قبله وان شاء أزم الموكل  
 وقبل ان يلزم الموكل لو كليل هو كليل هلك من مال الموكل كذلك ان الزا في **(قوله)** بعد موته أي موت الموكل أشار  
 المصنف الى أن الرديع لو كان وكلا البيع فوجد المشتري بالبيع عيبا مادام الموكل حيا عاقلان من أهل لزوم  
 المهادة وان كان محجورا رادعي الموكل والى أن الموكل أعني في الوصية بالعيب فلو أقر به الموكل وأكره  
 الوكيل لم يلزم مهات في خلافه فكيف فانه يلزم او كليل لا الموكل الآن يكون عيبا لا يحدث مثله في تلك المدة  
 القطع بقاء العيب عند الموكل وان أمكن حدوث مثله في المدة لارده على الموكل الأبرهان والاحتجاج فان نكل  
 رده والازم الوكيل بحرج الزا في **(قوله فلو كليل ذلك)** تقدم أنه ينصب القاضي وصبا باخذ الثمن ويدفعه  
 لأول وينبغي أن يكون هنا كذلك **(قوله وكذا الوكيل بالبيع)** أي فانه يرد عليه مادام الوكيل حيا عاقلان من  
 أهل لزوم الهداية آخر ما تقدم وعلى وازنه أو وصيه وان لم يكن فعلى الموكل وعلى ما رتب نصب القاضي وصبا  
 ويرد عليه **(قوله وهذا الخ)** أي في مسئلة الثمن انما راد الوكيل بالعيب اذا رسله الى موكله ولا حاجة اليه مع  
 قول الماتن مادام المبيع في يده **(قوله فلو سلمه)** أي الوكيل **(قوله امتنع)** أي على الوكيل رده **(قوله)** لاتناه  
 الوكالة بالتسليم أي الى الموكل ولان فيما يطال به الحقيقة فلا يمكن منه الا بانه ولهذا كان خصا من  
 يدعي في المشتري دعوى كالتفيع وغيره قبل التسليم الى الموكل لانه وفي جامع الفصولين الوكيل اذا قبض  
 الثمن لا على الاقالة اجماعا **(قوله باع لسا)** قال في المتعقيد العيب لانه لو كليل يبيع متاعه فباعه  
 يباعا لسا وسلمه وقبض الثمن وسلمه الى الموكل فله ان يفسخ البيع ويستر الثمن من الموكل بغير رضا من الشرع  
 كذلك القنية **(قوله مطلقا)** أي ولو سلم البيع الى المشتري ولو دفع الثمن الى الموكل فله الفسخ بغير ان الموكل  
 ويستر الثمن منه بغير رضا **(قوله قنية)** عايناهما قد متاه عن المتع **(قوله ولو كليل)** أي لسا **(قوله حبس)**  
 المبيع أي الذي اشترى الموكل **(قوله)** يترد دفعه الوكيل من ماله وان لم يكن يدفع بأمره صر بحافليس  
 متبرع لان الحقوق لما كانت راجعة اليه وقد عله الموكل فكذلك راضا يدفعه من ماله **(قوله اولام)** أي لم  
 يدفعه أصلا أو دفعه لامن ماله **(قوله بالاولى)** متعلق بقوله اولام ووجه الاولوية انه مع الدفع بعماء وهم أنه  
 متبرع يدفع الثمن فلا يجيبه فأد بالحبس أنه ليس متبرع وان له الرجوع على موكله بغير دفعه فكيف اذا لم يدفع  
 أصلا فلما حبس بالاولى ولانه اعتقد بينهما مبادلة تحكية ولهذا اختلفا في الثمن يتعاقبان \* وفي وصايا  
 الخاتمة الوصي اذا اقتضى الوصية من مال نفسه له أن يبيع في تركه الميت على كل حال أي سواء كانت الوصية  
 للعباد أو لم تكن وعليه الفتوى \* وفي الخلاصة الوكيل بالشرأ اذا اشترى ما أمر به ثم اتفق الدراهم بعد ما سلم

كافي البين (وفي الوصية  
 له) أي لشخص (بطعام  
 يدخل كل مطعوم) ولو  
 دواء به حلاوة كسكرين  
 برازية (ولو كليل الرديع  
 بالعيب مادام المبيع  
 في يده) تتعلق الحقوق  
 به (ولو انما وصية ذلك  
 بعد موته) أي موت الوكيل  
 (فان لم يكونا عاقلين ذلك)  
 أي الرديع وكذا  
 الوكيل بالبيع وهذا  
 اذا رسله (فلو سلمه الى  
 موكله امتنع ردها لا  
 بأمره) لاتناه الوكالة  
 بالتسليم بخلاف وكيل  
 باع فاسدا فله الفسخ  
 مطلقا لحق الشرع  
 قنية (و) الوكيل  
 (حبس المبيع بغير  
 دفعه) الوكيل (من  
 ماله أولا) بالاولى

الى الامر ثم نقد البائع غيرها جاز ولو اشترى بذنا غيرهما ثم نقد ذناها للموكل فالشراء للموكل وضمن للموكل  
ذناها وملتعدى \* وفي الخاتمة الوكيل بالشراء اذا لم يكن اخذ الثمن من الموكل يطلب بتسليم الثمن من مال  
نفسه والوكيل بالبيع لا يطلب بأداء الثمن من مال نفسه \* وفي البيع عن كفاية الخاتمة لو ادعى الوكيل  
بالشراء دفع الثمن من ماله وصدقه الموكل وكذبه البائع لم يرجع الوكيل على الموكل اهـ لكن قال الرمي  
تصديق الموكل ليس بقيد لانه لو كذبه في الاول عدم الرجوع وبعبارة الخاتمة رجل عليه ألف لرجل فامر  
المديون رجلا ان يقضي الطالب الاقبات له عليه فقال المأمور قضيت وصدقه الامر وكذبه صاحب الدين  
لا يرجع المأمور على الامر لان المأمور بقضاء الدين وكيلا بشرا عما في ذمته فاذا لم يسلم له ما في ذمته لا يرجع  
المأمور على الامر كالوكيل بشراء العين اذا قال اشترت ونفقت الثمن من مال نفسي وصدقه الموكل وكذبه  
البائع لا يرجع الوكيل على الموكل فان اقام المأمور بينة على قضاء الدين قبلت بينته ورجع المأمور على  
الامر ويبرأ الامر عن ذنب الطالب اهـ ولا يخفى أن معنى قوله لا يرجع الوكيل على الموكل لا يرجع عما ضاع  
عليه بجحود البائع والا فالتن الذي وجبه بالعقد الحكمي يطالب به بلا شبهة لان الوكيل بالشراء ينزل منزلة  
البائع من الموكل واذا اختلفا في الثمن وبفسخ العقد الذي جرى بينهما حكم كسائقي فانهم **(قوله)**  
لانه كالبايع تعليل للحس لا لالو بوجه هذا اذا كان الثمن حالا فاشترى بثمن مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا  
\* قال في صانع الفصولين من السابيع والعشرين قط الوكيل لو لم يقض غنمه حتى بقي الامر فقال بعث ثوبك  
فلان فأن أفضلك عنه فمته فهو متطوع ولا يرجع على المشتري ولو قال أفضيه على أن يكون المال القسي على  
المشتري لم يرجع الوكيل على موكله بما دفع عنه **(تمت)** يباع عنده بضائع لناس امره ويبيعها فباعها  
بثمن مسمى فيحصل الثمن من ماله لا يحاسبها على أن أعانها له اذا قضى ما فاقس المشتري فللبائع أن يسترد ما دفع  
لاحساب البضائع جوى **(قوله)** ولو اشترى مالوكيل بنقد أي بثمن حال فلو مؤجل تأجل في حق الموكل ايضا فليس  
لوكيل طلبه بالاجرا **(قوله)** المطالبة بحالا والحاصل أن العبرة بما وقع عليه العقد **(قوله)** وهي الحيلة أي  
لحلولة على الموكل دون الوكيل **(قوله)** ولو وهبه أي وهب البائع للموكل **(قوله)** كل الثمن أي حيلة واحدة أو مال  
وهبة نصفه ثم وهبه النصف الآخر لا يرجع الوكيل على الامر لان الحسمائة الاخرى لان الاول حط  
والثانية قال في البحر ولو وهبه حسمائة ثم الحسمائة الباقية لم يرجع الوكيل على الآخر لان الاخرى لان الاولى  
حط والثانية هبة **(قوله)** رجوع أي الوكيل على الامر **(قوله)** بالباقي أي بالحسمائة الاخرى كما في مسئلتنا  
**(قوله)** لانه أي لان الاولى **(قوله)** حط أي والثانية هبة وهذه المسئلة تسمى على ما تقدم في السورع أن هبة بعض  
الثمن حط لاهية كله لان الحط يلتحق بأصل البيع وفي حط البعض يبقى البيع بالباقي فيرجع به على موكله  
هنا ولو جعل هبة الكل حط الصاري بما لا ينع فيفسده البيع فلذلك جعل هبة مبتدأة للوكيل فيرجع على  
الموكل بالثمن للعود عليه كله فلو وهبه ما بدفتين أو أكثر كان ما قبل الاخرة حطاً وكانت الهبة الاخرة  
مبتدأة فيرجع على الموكل بقدرها فقط **(قوله)** هلك المبيع من يد قبل حسمية ولو هلك الثمن في يده من مال  
الامر وان اشترى ثم نقد مالوكيل فلهك الثمن قبل دفعه الى البائع عند الوكيل هلك من مال الوكيل \* وفي  
الخاتمة رجل دفع الرجل ألف درهم وأمره أن يشتري به ما عدا فوضع الوكيل الدراهم في منزله وخرج  
الى السوق واشترى به عدا ألف درهم وجاء به الى منزله فأراد أن يدفع الدراهم الى البائع فاذا الدراهم قد  
سرق وهلك العبد في منزله فداء البائع وطالب منه الثمن فجاء الموكل يطلب منه العبد كيف يفعل قالوا ياخذ  
الوكيل من الموكل ألف درهم ويدفعها الى البائع والعبد والدراهم هلكا على الأمانة في يده قال القضاة أو الليث  
هنا انا علم شهادة الشهود أنه اشترى العبد وهلك في يده أما اذا لم يعلم ذلك الا بقوله فانه يصدق في نفق  
الضمان عن نفسه انتهى **(قوله)** ولم يسقط الثمن كان الاولى ولم يسقط الثمن عنه **(قوله)** لان يده كسبه  
أي لان الوكيل عامل له فيمسر الموكل فابن يقضه حكما **(قوله)** ولو هلك بعلم حسمية قيد بالهلاك لانه

لانه كالبايع (ولو اشترى)  
الوكيل (ينقد ثم أجله)  
البائع كان للوكيل المطالبة  
به حالاً وهي الحيلة  
خلاصة ولو وهبه كل الثمن  
رجع بكمه ولو بعضه رجع  
بالباقى لانه حط بحر  
(هك المبيع من يده)  
قبل حسمية هلك من  
مال موكله ولم يسقط  
الثمن لان يده كسبه  
(ولو هلك بعلم حسمية)

لوديت عنه عنده بعد حبه لم يسقط شيء من الثمن لانه وصف والاوصاف لا يقابلها شيء لكن بخبر الموكل ان شاء اخذ به بكل الثمن وان شاء تركه **(قوله فهو كبيع)** ههنا في بد البائع والبائع اذا جسد المبيع لاستيفاء الثمن يسقط بهلاكه فكذلك هنا ولا رجوع للموكل سواء استأوت قيمته مع غنه أو تفادوا ولو كان وكلا بالاستجارة وقض الوكيل الفار ليس له أن يجبهها عن الموكل بالاجرة ولو شرط فصلها فان حبسها حتى منعت المدة فقبل الاجر على الوكيل ورجع على الموكل وقبل يسقط عن الموكل **(قوله وعند الثاني كرهن)** أي فيهلك بأقل من قيمته ومن الثمن لانه مضمون بالحبس للاستيفاء بعد أن لم يكن وهو الرهن بعينه فيهلك بالأقل من قيمته ومن الثمن حتى لو كان الثمن أكثر من قيمته رجع الوكيل بذلك النضل على موكله وتندزفر بضمين جميع قيمته لانه كغصب وان كان الثمن مساوياً لقيمته فلا اختلاف وان كان الثمن عشرة والقيمة خمسة عشر فعند زفر بضمين خمسة عشر لكن يرجع الموكل على الوكيل بخمسه وعند السابقين بضمين عشرة وان كان بالعكس فعند زفر بضمين عشرة ويطلب الخمسة من الموكل وكلنا عند أبي يوسف لان الرهن بضمين بالأقل من قيمته والدين وعند محمد يكون مضموناً بالثمن وهو خمسة عشر ابن كمال هـ والحاصل أن المبيع يكون مضموناً ضمان المبيع عندهما وهو يسقط الثمن أقل أو أكثر من القيمة وضمان الرهن عند أبي يوسف وهو مضمون بالأقل من قيمته ومن الثمن وضمان الغصب عند زفر وهو مضمون بالمثل لومئذ وبالقيمة أو قيمها بالقيمة ما يلتزم باقي التفصيل في صدر الشريعة وغيره وبعض الشارحين رجحوا هنا قول أبي يوسف واختار صاحب الدرر قولهما كالمنصف حيث لم يتعرض للاختلاف كالأيتحي **(قوله كما عتبه)** المنصف الخ قال العيني قال في النهاية هذا اذا كان الموكل غائباً عن مجلس العقد أما اذا كان حاضراً يصير كان الموكل صارف بنفسه فلا يعتبر مغارة الوكيل وعزاً ما في خواهر زاده قال الشارح هنا مشكل فان الوكيل أصيل في البيع حضر الموكل العقد ولم يحضر قلت هذا ليس عتسك فان الوكيل نائب عنه فلا حضري الاصل فلا يعتبر النائب قال المنصف وانتظم كلامه ما اذا كان الموكل حاضراً أو غائباً قال شيخنا في بحره بعد أن ذكر ما قدمناه من عدم الفرق بين حضور الموكل وغيره وما في النهاية ضعف لكون الوكيل أصيلاً في الحقوق في البيع مطلقاً اهـ ففي قوله أصيلاً الخ انزاد قول العيني فان الوكيل نائب عنه تأمل و يأتي عامه في المحلوة الثانية **(قوله خلاف العيني وابن مالك)** أي والحدادي نقلا عن المستضي ومنه على في درر البجار وعزاً صاحب النهاية إلى الامام خواهر زاده واستشكله الزيلعي ومأخذ العناية بأن الوكيل أصيل في باب البيع حضر الموكل العقد أو لم يحضر وقال الزيلعي واطلاق الميسوط وسائر الكتب دليل على أن مغارة الموكل لا تعتبر أصيلاً ولو كان حاضراً وهذا منشا ما مشى عليه المنصف تعالى البحر لكن أجاب العيني عن الاشكال بأن الوكيل نائب فاذا حضر الاصيل فلا يعتبر النائب اهـ وتلقيه الجوى بأن الوكيل نائب في أصل العقد أصيل في الحقوق وحينئذ فلا اعتبار بحضرة الموكل وبما تنصحه تريفة جواب العيني ما ذكره هو نقيب عند قول المنصف ولشترى منع الموكل عن الثمن من أن الموكل أحسن عن العقد وعقوفه لانها تتعلق بالعاقدة على ما بينا كذا أفاده أبو السعود وذكر في الخواشي السعدية أنه لو أريد منع الزيلعي في هذا الاشكال ثم نقل عبارة الزيلعي وقال وعليل التأمل وبه علمت أن ما ذكره الشارح أي العيني في غير محله **(أقول)** وبالله التوفيق الذي يقطع عرق الاشكال من أصله ما قدمه الشارح عن الجوهرة والمنصف في محضه من أن العتدائين العهد على أخذ الثمن لا للعاقدة وحضري أصح الاقوال وما ذكره العيني منى على القول الآخر من أنه لا يعتبر بحضرة وهو ما منى عليه في المتن سابقاً فنتبه **(قوله ولو صوبا)** أي بالبالغة لانه محل نومه حيث لا ترجع الحقوق اليه قال المنصف واستحق بالعقد قبض العاقدة وهو الوكيل فيصير قبضه وان كان لا يتعلق بالحقوق كالسبي والعبد المحجور وعليه وإن أطلق في المختصر تعالى كذا وغيره **(قوله فيسقط العقد)** فخرج على الاصل المذكور كذا قاله صاحب الهداية والكافي وسائر المتأخرين درر **(قوله بمغارة صاحبه)** أي بمغارة الوكيل صاحبها وهو العاقدة من **(قوله والمراد بالسلم الاسلام)** بأن يوكل بالسلم شخصاً يدفع رأس

فهو كبيع) فيهلك  
بالثمن وعند الثاني  
كرهن (ولا اعتبار  
بمغارة الموكل) ولو  
حاضراً كما عتبه المنصف  
تعالى البحر خلاف العيني  
وابن مالك (بل بمغارة  
الوكيل) ولو صوبا (في  
صرف وسلم فيسقط  
العقد بمغارة صاحبه  
فيل القبض) لانه العاقدة  
والمراد بالسلم الاسلام

السلم إلى المسلم إليه **(قوله لا قبول السلم)** بأن يوكل المسلم إليه من قبضه رأس مال السلم لأن الوكيل إذا قبض  
 رأس المال بغير السلم فيه فيخته وهو مبيع ورأس المال عنه وقد وكل في قبضه ولا يجوز أن يبيع الإنسان ماله  
 بشرط أن يكون الثمن لغيره كما في بيع العين وإذا بطل التوكيل كان الوكيل عاقدا لنفسه فوجب المسلم فيه في  
 ذمته ورأس المال مملوكة له وإذا أسلمه إلى امرئ وجه التملك منه كان قرضا له فم يجوز توكيل المسلم  
 إليه ببيع السلم فيه **(قوله لأنه لا يجوز)** نقله في الصرعين الجوهرية وعبارتها بأن وكله ببيع السلم وعبرة  
 الهذلي بومرأه التوكيل بالاسلام دون قبول السلم قال الرمي وقد توارت الشراخ وغيرهم على هذا قال في  
 العناية واعترض بأن قبول السلم عقد عكسه الموكل فالواجب أن عكسه الوكيل حفظا للقاعدة المذكورة وعن  
 الانتقاض وبأن التوكيل بالشرعيات لا يحلها والتمن بحسب ذمة الموكل والوكيل مطالب به فلا يجوز أن  
 يكون المال للمسلم إليه والوكيل مطالب تسليم السلم فيه وأجاب عن الأرادين بجوابين وذمهما الرمي ثم قال  
 ويختلج في صدرى جواب لعله يكون محصا لما شاء الله تعالى وهو أنه لما اختلف العلماء كافر روه في الملك هل  
 ثبت للوكيل ابتداء أو لو كبل ثم ينقل للوكيل أثر هذا الاختلاف في الحل شبه فأوجب عدم الجواز فيما  
 القياس فيه المنع مطلقا احتياطاً إذا العقود الفاسدة سحرها عجزى الربا والآخر التوهم في الربا كالحق في مسألة  
 بيع الزنون لأن لم يثبت عدم جواز التوكيل من المسلم إليه لمافيه من بيع المسلم فيه قبل القبض عندهم يقول  
 أنه ينقل من الوكيل للوكيل ولا حتمه عند القائل بنبوئته ابتداء للوكيل لأنه مجتهد فيه وهو محتمل الاحتمال  
 والقابض ملحق بالربا والربا يثبت بالشبهة والتوهم اهـ قال الشيخ خليل الفاضل في حاشيته وتعبه بعض حنفية  
 زمانا حيث قال قوله ولعله يكون محصيا يختلف فيه الرأى أحسن التدبر يظهر لذلك وحاصله أن بيع المسلم  
 فيه قبل قبضه أغنياً يأتى لو كان الوكيل من طرف رب السلم والمسئولة في الوكيل من طرف المسلم إليه وأى بيع  
 للمسلم فيه قبل قبضه ثم يمكن أن يكون المستفاد من هذا التقرير وهو الحامل لتصحیح المناجى القول بثبوت الملك  
 للوكيل ابتداء على مقابله وهو القول بالانتقال بشكل صحة التوكيل بالاسلام لمافيه من بيع المسلم فيه قبل  
 قبضه اهـ قلت وقوله نعم يمكن الخ فظهر ظاهر فقد ساء على ما تقتضيه عبارته فكيف ثبت غرضه **(قوله)**  
**أى الصرف** صورته أن يقول إن فلانا أرسلنى إلى التمسرف في هذا الدنار فقبل وقام الرسول قبل قبض  
 البديل لا يفسد الصرف فإذا قام المرسل إليه قبل دفع البديل إلى المرسل أو أناته أو أقام المرسل من مجلسه فسد  
 الصرف **(قوله والسلم)** صورته أن يقول إن فلانا أرسلنى إلى التمسرف منه السلم في كذا بكذا وذهب الرسول  
 قبل قبض رأس المال لا يفسد العقد وأما يفسد إذا قام المرسل إليه من المجلس قبل قبضه أو أقام المرسل  
 كذلك أفاده **(قوله بل مفارقة مرسله)** الأولى العاقد **(قوله لأن الرسالة في العقد)** أى حصلت في العقد  
**(قوله لا القبض)** وكلام الرسول ينقل إلى المرسل فيكون العاقد هو المرسل فيكون قبض الرسول غير قبض  
 العاقد فلا يجوز عني و يرتب على ذلك حرمة العقد بين الرسول والآخر فلا يوعن القبض فالخلص أن وكله  
 في الصرف ولو بالأسرط **(قوله واستفيد صحة التوكيل بهما)** الأولى تقديم هذا الجمل قبل مسألة الرسول  
 (أقول) ومنشأ الاستفادان كلامهما مما سأشره للوكيل فيوكل فيه هـ واعلم أن هذا ليس بعرض إذ قد صرح  
 به من الدرر من يرضه لوال واستفيد صحة الأرسال ليكون خلافاً لما في الجوهره لا يصح الصرف بالرسالة لأن  
 الحقوق تتعلق بالمرسل وهما مفترقان حالة العقد وأعدان ما في الجوهره تحقيق بالقول إذا لم يكن المرسل  
 حاضراً في مجلس العقد **(قوله وكله بشراء عشرة أرطال لحم بدرهم)** قيد بالموزون لأنه في القبي لا يفتد بشئ على  
 للوكيل اجزاء فأول وكله بشراء فوب هر وى بعشرة فاشترى له فوبين هر وى بعشرة مما يساوى كل واحد  
 منها عشرة لا يلزم الأمر واحد منهما عند عدم إمكان الترجيع لأن عن كل واحد منهما مجزئ  
 إذا لم يعرف إلا الخز من خلاف اللحم لأنه موزون ومقدر فيقسم الثمن على أجزائه زبلى بحر وأما على تقدير  
 كون اللحم فيما كاهو في غير الصحيح فالفرق بينهما أن التفاوت بين عشرة أرطال وضعه ما قبل ساقط عن  
 درجة الاعتبار إذا كانا من جنس واحد وهو المفروض بخلاف الثوب فإن التفاوت يصور بين أفراد مائة

لا قبول السلم لأنه  
 لا يصح بيع ابن كمال  
 (والرسول قبضه)  
 أى الصرف والسلم  
 (لا تعتبر مفارقة قبل  
 مفارقة مرسله) لأن  
 الرسالة في العقد  
 لا القبض واستفيد  
 صحة التوكيل بهما  
 (وكله بشراء عشرة  
 أرطال لحم بدرهم)

ولولا وعرضوا رفعه ودفعة كافي العناية ولو أمره بشراء ثوب بعينه والمسئلة بمحاله الزم ذلك الثوب بحصته من عشرة وكذا لو أمره بشراء حطة بعينها كذا في الوجه المذكور في قال في الهدية والأصل في هذا ما سئل ان الموكل متى جمع بين الأشارته والتسمية في ثمن ما وكل بشرائه والمشار إليه خلاف جنس الشيء فاما ان يكونا جاهلين بمحال المشار اليه أو أحدهما أو كانا عالين ولا يعلم أحدهما يعلم صاحبه أو عالين بهما في الثلاثة الأول تتعلق الوكالة بالشيء لدفع الغرر عنهما أو عن أحدهما وفي الرابع تتعلق بالمشار إليه لان الأشارة أبلغ في التعريف من التسمية من غير مانع الغرر وان كان المشار إليه من جنس الشيء فالوكالة تتعلق بالمشار إليه الا اذا كان فيه ضرر بالوكيل بأن يتقرر عليه الثمن من غير رضاه قال لغره واشترى جارية بمائة في هذا الكيس من آلاف الدراهم ودفع الكيس الى الوكيل فاشترى جارية بالقدرة كما أمره ثم نظر الى الكيس فانافيه ألف دينار وألف فلس أو تسعمائة درهم فالشراء جائز على الأمر اذا كانا جاهلين بمحاله الكيس أو كان أحدهما جاهلا أو كانا عالين الآن كل واحد لا يعلم ان صاحبه يعلمه وكذلك لو نظر الوكيل الى ما في الكيس وعلمه ثم اشترى جارية بألف درهم كان الشراء للوكيل لأن الوكالة حال وجوبها تعلقت بالشيء وكذلك لو كان في الكيس ألف وخمسمائة فاشترى جارية بألف درهم فالشراء نافذ على الموكل وكذا اذا قال اشترى جارية بألف درهم فقد ثبت المال الذي في هذا الكيس واشترى به كما أمره فانافى الكيس ألف درهم غلة أو قال اشترى جارية بألف درهم غلة التي في هذا الكيس فاشترى به كما أمره فانافى الكيس ألف درهم فقد ثبت المال فالشراء جائز على الأمر هكذا في المحيط اهـ **(قوله فاشترى ضيفه)** فبذلك اذ كانت كثيرة لان القليلة كعشرة أو طحال ونصف طرل لازمة فلا حرج لانها تستعمل بين الوكيل والربح فلا يتحقق حصول الزيادة بغير عن غاية البيان **(قوله خلافهما)** فعندهما بائنه العشرة وبدرهم لانه فعل المأمور وزاد به شيئا وصار كذا ذاك ببيع عبده بألف فباعه بألفين ولا في حنيفة انه أمره بشراء عشرة ولم يأمره بالزيادة فتعذر ان يدفع عليه خلاف ما استشهد به لان الزيادة فيه بدل ملكه زيلي قال الجوزي وهو مخالف لما ذكره في باب ما يجوز من الاجارة وكله بالبيع بألف درهم فباعه بالدينار لا يفتديه به فلتأمل اهـ **(واقول)** سابق انه متى اختلف جنس الثمن بأن أمره بالدراهم فباع بالدينار يرضوخا لمطلقا ولو ابي خير **(قوله ولو شري بالاباوى ذلك)** بأن اشترى ما يساوي العشرة وبدرهم وقع للوكيل لانه خلاف الشر كشرائه مهزولا لان الأمر تناول السمين وهذا مهزول فلم يحصل مقصود الأمر ط **(قوله وقع للوكيل اجاعا)** لانه مخالف للشر **(قوله كغيره موزون)** أي من الضميمة كما تقدم بأن أمره بعد بمائة فاشترى بها عشرين كل واحد يساوي المائة فان كل المأمور اجاعا **(اقول)** ومثل الموزون للمكيل والمعدول والتقارب **(قوله ولو لو كله بشرائه بعينه)** أي بعينه اما باسم الأشارة أو باسم العلم أو بالاضافة كان وكله أن يشتري بهذا العبد بين سمى وقيل للوكيل الوكالة ثم خرج من عند الموكل وأشهد على نفسه انه يشتري لنفسه ثم اشترى العبد بثلث ذلك الثمن فهو للوكيل كافي الهندية \* والأصل ان الوكيل يعزل نفسه بمحضه موكله لاق غيبته دفع الغرر هذا في العزل القصدى أما في الضمني كما لو كان ذلك مخالفا للوكيل يصح مطلقا وعليه فلو كله ان يرضه بعينه فترجى فافتد عزله لنفسه عزلا ضمنيا لانه جعله موزعا لثمنه وجا الذي عقبيه غم مسلط عليه من قبل الموكل فهو مخالف فيه فيكون عزلا ضمنيا بخلاف الشراء فانه انما اقضى اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم يحصل المخالفة لانه نواه لنفسه لا لا من قبل فثبت له ما في الوكالة وعدم عزله لعدم المخالفة منه فلم يباشر المأمور به بقي واشترى بخلاف ما سئل من الثمن أو بغير التقيد كان مخالفا أمره ففعل عزلا ضمنيا فلا يتوقف على علم الموكل قال الجوزي ومثل التوكيل بشرائه بعينه التوكيل بالاشجار الا أن أمره بخرمها وهي باقية القنوى ولو اشترى نصف المعين فالشراء موقوف أن يشتري باقيه قبل الخصومة من الموكل عند أحدهما بالثلاثة \* ولو باع للموكل الوكيل القاضى قبل أن يشتري الوكيل الباقي وأثر القاضى الوكيل ثم ان الوكيل اشترى الباقي بعد ذلك لزم الوكيل بالاجاع وكذا كل ما في بعضه ضرر وفي نفسه عيب

فاشترى ضيفه بدرهم  
بما يباع به عشرة بدرهم  
لزم الموكل منه عشرة  
بنصف درهم خلافا  
لهما والثلاثة قلنا انه  
مأمور بأبطال مقدرة  
فيتخذ الزائد على الوكيل  
ولو شري بالاباوى  
ذلك وقع للوكيل اجاعا  
كغيره موزون ولو  
كله بشرائه بعينه

و الوكيل بشرائه  
بعينه لا يملك شراءه  
نفسه وان قال عند  
العقد شرته لنفسه  
الا ان خالف في قدر  
الثمن أو جنسه هذا  
اذا كان للموكل غائبا  
وان حاضرا وصرح  
الوكيل بأنه يشتريه  
لنفسه صار مشتريا  
لنفسه برأية اهـ  
منه

كالعبد والامة والذابة والثوب وهذا بخلاف ما اذا وکله ببيع عبده فباع نصفه أو جزءاً منه معلوماً فإنه يجوز عند  
 الامام سواء باع الباقي منه أو لا وإن وکله بشراشي ليس في بيعه ضرر ولا في تشعبه عيب فاشترى نصفه  
 يلزم الموكل ولا يتوقف لازمه على شراء الباقي **اه** **(قوله بخلاف الوكيل بالنكاح)** أي سكاك معيبة  
 والأنسب وضعها بعد قول المصنف لا يشترط لنفسه **ح** **(قوله والفرق في الوافي)** أي بين التوكيل بشراء  
 معين وبين التوكيل سكاك معيبة كورفي الوافي بحثي الدرر وذكره الزلي أيضا \* وحاصلها أن النكاح  
 الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فينزل اذا خالف وأضافه الى نفسه بخلاف الشراء فإنه مطلق  
 غير مقيد بالاضافة لكل أحد وعبارته الزلي لأن النكاح الذي أتى به الوكيل غير داخل تحت أمره لأن  
 الداخل تحت الوكالة نكاح مضاف الى الموكل فكان مخالفاً باضافته الى نفسه فانزل وفي الوكالة الشراء  
 الداخل فيها شراء مطلق غير مقيد بالاضافة الى الموكل فكل شيء أتى به لا يكون مخالفاً اذ لا يعبر في المطلق  
 الاذاته دون صفاته فيتناول الذات على أي صفة كانت فتكون موافقاً بذلك حتى لو خالف مقتضى كلام  
 الأمر في جنس التين وقدره كان مثله **اه** قلت حاصله أن النكاح من العقود التي تصاف الى الموكل  
 ولا تصح له الا بالاضافة بخلاف الشراء فإنه يكون للموكل ولو أضافه الوكيل الى نفسه كما يعلم بعمام (أقول)  
 وعبارته الوافي فإن قيل ما الفرق بين هذا وبين ما اذا وکله بتزويج امرأته بعينها حيث جازله أن يتزوجها قلنا  
 هو أن النكاح الذي أتى به الوكيل غير الذي أمر به لأن المأمور به النكاح الذي أضيف الى الأمر وهذا  
 أضيف الى الوكيل فكان مخالفاً وما في مسئلتنا فالأمور مطلق الشراء غير مقيد بالاضافة الى أحد هكذا  
 قيل ولا يخفى أن قوله وفي مسئلتنا الأمور مطلق الشراء ممنوع فإن الأمور فيها أيضاً البيع الذي أضيف الى  
 الأمر فإنه قال اشترى هذا فكيف يكون هذا أمراً علق الشراء انتهى (أقول) ومثله في النهاية والزلي  
 وأحواش العقوبة وغيرهم فليراجع **(قوله غير الموكل)** بل مرصقة شئ مخصوصه وبالنسب استثنائه  
 أحوالاً لأنه يجوز بالوجهين بدليل ما يأتي فلو قال غير الموكل والموكل لكان أوضح قال في النخ وأما قيدنا  
 بغير الموكل للاحتراز عما إذا وكل العبد من يشتره له من مولاه أو وكل العبد بشراثة له من مولاه فاشترى  
 فإنه لا يكون للأمر ما يصرح به للولي أن يشتره فيه مالاً محرماً مع أنه وکیل بشراشي بعينه لمسايق  
**اه** وكان وجه الاحتراز عما ذكر من الصورتين باعتبار احتمال لفظ الموكل لاسم الفاعل واسم المفعول  
 ولا يخفى ما فيه فكان الأولى أن يقول غير الموكل والموكل أو يقول ولو وکله بشراء معين غير نفس الأمر  
 وأدغمسكن أن التعيين إما بالشارة أو باسم العلم أو بالاضافة **(قوله لا يشترط لنفسه)** لأن فيه عزل نفسه  
 وهو لا علة لعزل نفسه والموكل غالب حتى لو كان الموكل حاضراً وصرح بأنه يشتره لنفسه كان له لأن له أن  
 يعزل نفسه بحضرة الموكل وليس له العزل من غير علة لأنه فسح عقد فلا يصح بدون علم صاحبه كسائر العقود  
 عني وزلي وغيرهما كالغاية والبيان والنخ وأورد عليهم أن العلم بالعزل في باب الوكالة يحصل  
 بأسان متعددة منها حضور صاحبه ومنها بعث الكتاب ووصوله اليه ومنها إرسال الرسول وتبليغ الرسالة  
 ومنها اخبار واحد عدل أو اثنين غير عدلين بالإجماع أو اخبار واحد عدل كان أو غيره عند أبي يوسف ومحمد  
 وقدر صرح بهما في عامة المتعبرات حيثما في البدائع واشترط علم الآخر في فسح أحد المتعاقدين العقد القائم  
 بينهما لا يقتضي أن لا علة الوكيل عزل نفسه إلا بحضور من الموكل لأن انتقام سبب واحد لا يستلزم انتفاء  
 سائر الأسباب فلا يتم التعزير إلا أن يجعل وضع المسئلة على انتقام سائر أسباب العلم بالعزل أيضاً لكنه  
 غير ظاهر من عبارات الكتب أصلاً قاضي زاده أفاده أبو السعود **(قوله ولا للموكل آخر بالولي)** أي بأن وکله  
 رجل آخر بأن يشترى له هذا الشيء بعينه فاشتراه كان للموكل الأول دون الثاني لأنه اذا ملك الشراء لنفسه  
 فلا علة لغيره بالولي وهذا إن لم يقبل وكالة الثاني بحضرة الأول والأفوه للثاني وإن كان الأول وکله بشراثة  
 بالثاني والثاني عانة دنار فاشترى عانة دنار فهو للثاني لأنه ملك شراء لنفسه عانة فملك شراء لغيره أيضاً  
 بخلاف الفصل الأول كذا في البرازية قال المقدسي فلما أضافه الى الثاني ينبغي أن يكون الثاني كالولي وكالة

بخلاف الوكيل  
 بالنكاح اذا تزوجها  
 لنفسه مع مشية  
 والفرق في الوافي (غير)  
 الموكل لا يشترط لنفسه  
 ولا للموكل آخر بالولي



الثاني بحضرة الأول أو شراء معاينة الثاني مخالفاً للاول اه وفي كافى الحياكم رجل وكل رجل جلاشراء أمة  
بعضها فقال الوكيل نعم فشرها لنفسه ووطئها فبطلت منه يدرا عنه الحد وتكون الأمة وولدها الآخر ولا  
ثبت النسب اه قال الرملى يستفاد من قول الوكيل أنه لو لم يقبلها لم يكن كذلك وهو ظاهر وإذ لم يقبلها  
وأشترى وقوله والله تعالى أعلم ونقل في الجزع البرازية اشترى حارة فلان فسكت وذهب واشترى اه ان  
قال اشترى بها فلان فله وان قال للوكيل فله وان أطلق ولم يصف ثم قال كان للثان حاتمة ولم يحدث بها عيب صدق  
وان حاله أوحىد بها عيب لا يصدق اه وفي الاشياء والنظر سكوت الوكيل وقول و تردده اه وقد قلنا  
عن البراء الوكيل كانه ان ركنه ما دل عليه من الاعجاب والقبول ولو حكي لدخل السكوت وصاحب العرفهم  
من عبارة البرازي كما ذكره ان الجارية لم تتعين بالاضافة الى المال فيه والذي يلوح على أن فرع البرازية في  
المعينة أيضاً يفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أخذ من تقييده في كافى الحياكم بقوله فقال  
الوكيل نعم وتقييده في البرازية بقوله فسكت والا لا يكون في ذلك فائدة وعلم أن تسأل قلت وقد ذكر  
عبارة البرازية في التاتارخانية نقلاً عن شركة العيون وأبدل قول البرازية فسكت بقوله ولم يقبل المأمور نعم ولم  
يقبل لانهم قال في آخرها هذا كله رواية الحسن عن أبي حنيفة وربما استفاد منه أن في المسئلة رواية أخرى تأمل  
ثم معنى قوله ويفرق بين السكوت وبين التصريح بالقبول أنه ان سكوت فعلى التفصيل للمذاهب في البرازية  
وان مرص في المأمور لانه ان سكوت لم تصح الوكالة لثباته في البرازية وهو ظاهر (قوله عند غيبة)  
أما لو كان حاضراً وصرح بأنه يشترى لنفسه كان المشتري له لانه أن يعزل نفسه بحضرة للوكيل وليس له ذلك  
بغيره لانه لا ينفه بغيره اه ح (قوله حيث لم يكن مخالفاً) تعليل الحكم وإشارة لفرق بين التوكيل بالشراء  
والنكاح كالمسح (قوله دفع القدر) علة ثانية أي انما منع شراءه لنفسه لانه يؤدي الى تقرير الأمر من حيث  
انه اعتمد عليه وان فاعزل نفسه ولا يمكنه من الموكيل والاصل في هذا المائل المارة أن الوكيل  
يعزل نفسه بحضرة ولو كاله في غيبته دفع القدر وهذا العزل القصدي أما الضمني كالأول ذلك مخالفاً للوكيل  
فصح مطلقاً وعليه بني قوله المار فلو وكله أن يرضيه معينة فترجىها فقد عزل نفسه عن الاشتغال به جعله  
من وعمالته فإذ عصبه غير مسلط عليه من قبل الموكيل فهو مخالف فيه فيكون عزلًا ضمناً بخلاف  
الشراء فانه انما قوض اليه أن يشتريه وقد اشترى فلم يحصل المخالفة الا اذا أواه لنفسه لا لا حر فبطلت نيته  
لما قال كاله وعدم عزله لعدم المخالفة منه اذ لم يباشر المأمور به حتى واشترى بخلاف ما سمي له من الثمن أو بغير  
النقد كان مخالفاً لغيره فبطل عزله ضمناً فلا يتوقف على علم الموكيل كما قدمناه (قوله فلو اشتراه) تقرير  
على قوله حيث لم يكن مخالفاً (قوله بغير النقد) أي بان اشترى بالعرض أو بالهوان ولم يكن الثمن مسمى  
وهذا اذا أمره بالنقد على ما في مسكن ولو ساوى المسمى قيمته واعلم أن الأولى أن يقول فلو اشتراه بحضرة  
وقوع للوكيل ثم شرطه وقول وكذا بغير ما عين وسيأتي اذا خالف في الدنانير بدرهم قيمتها كذلك ينبغي  
للكل وقد تقدم أيضاً ويجب تقييده بما لا يصفى العقد الى الموكل أما اذا أضاف اليه بان قال بعه لوكاله  
فقال الوكيل اشترى بته يتوقف على اجازة الموكل بلا شبهة كما علم مما تقدم في الكلام على شراء الفضولي  
وسألف ذكره في بيان شرح قوله قال يعني هذا العزل وقلت وفيه كلام قدسنا أول كاله في شرح قوله  
وبإضافتها واستيفائها فلا تغفل (قوله أو بخلاف ما سمي) أي ان كان الثمن مسمى وأطلق في المخالفة فحل  
المخالفة في الجنس والقدر كافي البرازية وقوده في الهامة والمجموع بخلاف الجنس فظاهر بأنه اذا سمي  
فرد عليه أو نقص عنه فانه لا يكون مخالفاً واطرها في النكاح لها كانه يكون مخالفاً اذا زاد أو اقل ما اذا  
نقص فانه قال وان قال اشترى بتيقن أو بغيره أو بغيره بسم الثمن فهو خارج على الأمر وسمى بخلافه عليه سمي  
لم يلزم الأمر وكذلك ان نقص من ذلك الثمن الا ان يكون وصفه بصفة أو سمي بخلافه اشترى بثلث الصفة  
بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الأمر وان كان معناه فهو مكلوب وصوف فحل ما اذا كان خلاف الجنس  
عرضاً أو نقد لخالفاً في الثاني وما اذا كان ما اشترى به مثل قيمة ما أمر به أو أقل كافي البرازية ونقله عنه

عند غيبته حيث لم يكن  
مخالفاً دفع القدر  
فلو اشتراه بغير النقد  
أو بخلاف ما سمي  
الموكل

في البصر (قوله من الثمن) قال الجوى أي بان يأمره بالشراء بألف درهم فيشتره بمائة دينار وقد جعل محمد الدراهم والدنانير جنسين اذ لو جعلهما جنسا واحدا لصار الوكيل مشتركا بالمال من حيث ذلك وقد كوفي شرح الجامع الصغير في باب المساومة أن الدراهم والدنانير جنسان مختلفان فسا في حق حكم الرابح يجاز بيع أحدهما بالآخر فمقتضاه وفيما عدا الحكم بالبيع لاجتماع واحد الاستحسان في بكل نصاب أحدهما بالآخر والمقتضى في قيم المتفاوت بالخيار أن شاء قوم بالدراهم وأن شاء قوم بالدنانير والمكروه على البيع بالدراهم اذ باع بالدنانير وعلى العكس كان يبيع بمكروه وصاحب الدراهم إذا نظف بدنانير غيره كان له أن يأخذها بجنس حقه كمالوظف بدراهمه إلا رواية شاذة عن محمد وإذا باع شيئا بالدراهم اشتراه بالدنانير قبل نقد الثمن وعلى العكس والثاني أقل من قيمة الأول كان البيع فاسدا استحسانا وتبين بما ذكر أنهم ما اعتبروا جنسين مختلفين في حكم الرابح بالدراهم والآخر بالدنانير وأشهد بالدراهم والمضى بدنانير وعلى العكس لا يقبل الشهادة وكذلك في باب الاحراز اعتبروا جنسين مختلفين على أن من استأجر من آخر أرباب درهم وأجرها من غيره بدنانير وعلى العكس وقيمة الثاني أكثر من الأول قطب له الزيادة فاذكر في الجامع أنهم ما جعلوا جنسا واحدا فمما عدا حكم الرابح بالبيع الاطلاق غير صحيح كذا في التاتارخانية اه قلت وذكر العبادي في فصوله الدراهم أحررت بغيري الدنانير في سبعة مواضع وقد ذكر صاحب الصراة في البيع عند قوله ولا بد من معرفة قدر ووصف عن أنه ليس للصر (قوله) ونزول في ضمن المخالفة) يفيد أنه لو شرأه بعد ذلك لا يتعدى الموكل وفي المقتضى عن القسنة وكله شراء أمة بعينها بصره فشرأها فقال لا شرر يها بعشرة وقال المأمور شرر يها لنفسى بخمسة عشر فالقول للوكيل والبينة بينته وفي المقدسي أيضا ولو شئ له غنار فادع له شأنا بثلثي الأمر وكذلك أن نقصر من ذلك الثمن إلا أن يكون وصفه بصفة أو شئ له غنار فاشترأ بثلث الصفة بأقل من ذلك الثمن فيجوز على الأمر وإذا كان معناه فهو كالموصوف وفي الواقع قال أسير لرجل اشتري بألف درهم فشرأه بمائة دينار أو بعرض جاز وله أن يرجع على الأسير اه وفي خزنة المفتين من الصرف الأسير إذا أمر رجلا أن يقده بألف ففداه بألفين يرجع بألفين عليه وليس غنار له أو كل بالشراء وفي الزبائت قال له اشترى بهذه الألف درهم أمة ولم يسلم الألف حتى سرقته فشرى أمة بألف ثم الموكل والأصل أن التقدين لا يستعان في الوكالة قبل التسليم بل بخلافه بعدما خالف فيه وعانهم ٢ أنها لا تعين اه (أقول) ويتفرع على هذا ما في الخلاصة وكيل الشراء إذا شري ما أمر به ثم أنفق الدراهم بعد ما سلم لا شر ثم نقد الجامع غيرهما جاز وسأقي تصحيحه مقابل هذا عن الخافيه وعليه قول الزبائت ولو دفع الدراهم للوكيل فسرقت بضم فأن شري أمة بألف فنقد عليه علم مهلا كها ولم يعلم ولو سرق فحسمته فشرى أمة بألف فهو له وإن شري بخمسمائة تساوى ألفا فهي للوكيل وكذا لو دفع كيسا فقال اشتره بألف التي فيه فلم يجد سوى خمسمائة وإذا دفع البسه ألفا فشرى به شأبعينه فهل فشرى فهو للوكيل وإن هلك بعد الشراء فهو للوكيل ويرجع به عليه هذا إذا اتفقا على تلفها قبل أو بعد فإن اختلفا فالقول لا شر بينه (قوله) وإن شرأه شئ بغير عينه فالشراء للوكيل هذا المسئلة على وجوه كافي الجبران أنضاف العقد إلى الدراهم الأمر كان لا وهو المراد عندني بقوله أو يشتره بمال الموكل دون التقدير ماله لأن فيه تفصيلا وخلافا وهذا بالاجماع وهو مطلق وإن أضافته إلى دراهم نفسه كان لنفسه جلاله على ما يحل له شرعا أو يفعله عادة إذا الشراء لنفسه بضافة العقد إلى الدراهم غير مستفكر شرعا وعرفا وإن أضافته إلى دراهم مطلقه فإن نواها لا شر فهو لا شر وإن نواها لنفسه فلنفسه لأنه أن يعمل لنفسه يعمل لا شر في هذا التوكيل وإن تكاد يلقى التبعي حكم النقد بالاجماع لأنه دلالة ظاهره على ما ذكرنا وإن توافقا على أنه لم يتحضره النية واختلفا بان قال الوكيل لم يتحضر في النية وقال الموكل بل نويت وبالعكس قال مجتهدو الحنفية لأن الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه إلا إذا ثبت جعله لغيره ولم يثبت وعند أبي يوسف يحكم التقدير لأن ما ملطقه بمحمل الوجهين فيبقى موقوفان أي المالكين نقد نفذ فعل ذلك المحتمل لصاحبه ولأن مع تصادقهما يحتمل النية لا شر وفيما قلنا

(من الثمن وقع الشراء للوكيل) فخالفة أمره ويتعذر في ضمن المخالفة عيني (وان) بشرأه شئ (بغير عينه) فالشراء للوكيل

٢ قوله أنها لا تعين كذا بالأصل ولعله أنها لا يستعان وليعبر اه محصيه

حل حاله على الصلاح كإتي حالة التكاثر والتوكيل بالاسلام في الطعام على هذا الوجه اهـ ومثله في الهداية  
 والمقدسي وقول الامام فيما ذكره كالعراقيون مع محمد وغيرهم ذكره مع الثاني وبهذا علم أن معنى  
 الشراء للوكل إضافة العقد إلى ماله لا التقدم ماله وإن محل النية للوكل ما إذا أضافه الدراهم مطلقه  
 وظاهر ما في الكتاب ترجيح قول محمد من أنه عند عدم النية يكون للوكل لانه جعله للوكل إلا في مستثنى  
 وظاهر ما في الهداية أنه لا اعتبار بنية نفسه إذا أضافه إلى مال موكله ولا يشترط لانه إذا أضافه إلى مال نفسه  
 وإن نقده الثمن من مال موكله علامة بنية وإن لم يرضه إلى ماله قال المقدسي وفي الثاني نظر لانه لا يجوز في  
 ذلك أن يدفع ماله عن غيره غير مستكثر اهـ هنا إذا اشتراه بغير حال وإن يجوز حل فهو لوكل قال في  
 التاتريخية وإن اشترى بدراهم مطلقه فهو على وجهين إن اشترى بالايحكم النقدين نقدين بدراهم الموكل  
 فالشراء للوكل وإن تقدم من مال نفسه فالشراء وإن لم يتقدم في البيان إلى الوكيل ثم قال وإن اشترى  
 مؤجلاً فالشراء يكون للوكل حتى لو ادعى الشراء بعد ذلك للوكل لا يصدق إلا أن يصدق ما لوكل اهـ  
 وما صل ما تقدمناه أنه أن أضاف العقد إلى مال أحدهما كان المشتري به وإن أضافه إلى مال مطلق فإن نواه  
 لا يمر فهو وإن نواه لنفسه فهو له وإن تكاد في النية يحكم النقد إجماعاً وإن توافق على عدمه فالعقد  
 عند الثاني وحكم النقد الثالث وبه علم أن محل النية للوكل فيما إذا أضافه إلى مال مطلق سواء نقده  
 من ماله أو من مال الموكل وكذا قوله ولو تكاد بأوقوه ولو توافق على حله فإذا أضافه إلى مال مطلق لكن في  
 الأول يحكم النقد إجماعاً وفي الثاني على الخلاف السابق وفي كافي إلخ كولو وكما أن يشتريه أمة وصحى  
 حنبله ولم يسم الثمن فشرى أمة وأرسل بها له فوطئها إلا أمر فعلق فقال الوكيل ما شترت بها لك خلفه  
 على ذلك وبأخذها وعقرها وقيمة ولها للشيعة التي دخلت وإن كان حين أرسل بها له أفرأه شرابها أو  
 قال هي الحاربة التي أمرت أن أشتري بها لك لم يستطع الرجوع في شيء من أمرها فإن أضافه إلى ماله حين  
 شراها شراها لنفسه لم يقبل منه ذلك اهـ وبه علم أن الإرسال للوكل لا يكون معنا كونه اشتراها له  
 وأنهم ما إذا تنازع في كون الشراء وقع له يحلف الوكيل ومحلته أن لم يتقدما والافقدهما أنه يحكم النقد  
 بالإجماع عند التكاثر وذكر الزبيدي أنه إذا تقدم من مال الموكل فيما اشتراه لنفسه يجب عليه الضمان  
 وهو ظاهر في أن قضاء الدين بمال الغير صحيح وجب لبراءة الدافع موجب الضمان وذكر في سبع الفضولي  
 أيضاً من قضى دينه بمال الغير صار مستقرضاً في ضمن القضاء فيضمن مثله إن كان مثلياً وقيته إن كان  
 قيمياً فيمنطوق ما بين وهان

وكيل قضى بماله ديناً لنفسه يضمن ما يشبهه عنه ويهدر

ومعنى يهدر أنه يكون متبرعاً قال شارحها مسألة البيت من القضية قال الوكيل بقضاء الدين صرفت مال الموكل  
 الدين نفسه ثم قضى دين الموكل من مال نفسه ضمنه وكان متبرعاً ومقتضاه سقوط الدين عن الموكل وإليه  
 آثار بقوله ويهدر اهـ قال المقدسي وهي حادثة الفتوى حدثت لبعض المتأخرين من التكمين على  
 الكثر وفيه كلام فإنه إن أراد بقوله أن قضاء الدين بمال الغير صحيح جائز ونافذ ولا يثبت فيه ولا يتحقق فهو  
 باطل ضروراً وهذا المال مقصوب ولم يقل أحد بان المقصوب لا يجوز التصرف فيه بغيره بقضى به الدين ولو  
 طلبه صاحبه لا يمكن فبه ولا شك أن يرد بدراهم الغصب أو أدهم السائى وبرهن عليه أنه أخذهما وينقض  
 القضاء وما نقله عن الزبيدي وغيره لا يشهد لانه جعله قرضاً والقرض إنما يصح الاختيار والرضا الضمان  
 والرضا لا يجوز على الجواز ويجعل على ما إذا أجاز رب الدراهم والأفله عليها ومنع الوفاء بها ونقض القضاء  
 نعم إذا هلكت عند السائى فله تضمين أى شيء من الدافع والضايف لا يصح القضاء بقضى أن لا يطالب  
 القاض بل الدافع أماسة المطلوبة فمما دفع مال نفسه باختياره ورضاه عن دين الموكل فلا يلزم ما نحن  
 فيه فصح وصار متبرعاً فالرجوع له فيما كان تضمن من المال لا يثبت بنية تبرع من عند قضاء الدين اهـ  
 (أقول) وأراد المقدسي ببعض التكمين على الكثر صاحب الضر (قوله إذا أضافه للوكل) علم مما تقدم

(إلا إذا نواه للوكل)

مطلب حادثة الفتوى

قوله ولم يقل أحد بان

المقصوب لا يجوز الخ

لعل لازمة وقوله والا

فله عليها لعل الصواب

والأفله الاستيلاء عليها

وقوله لا يصح القضاء الخ

لعل الصواب لان صحيح

القضاء الخ ولتراجع

عبارة المقدسي كتبه

مصححه

أنه يجب حمله على ما إذا لم ينصف العقد إلى مال نفسه سواء أضافه إلى مال الموكل أو إلى مال مطلق وسواء نقد  
 الثمن من ماله أو من مال الموكل **(قوله أو شراء عماله)** معناه إضافة العقد إلى ماله لا للنقد من ماله يعني إذا  
 أضاف العقد إلى دراهم الأمر بنسي أن يقع للأمر لأنه لو لم يقع للأمر كان واقعاً ولو كبل فلو وقع كان  
 غاصباً لإدراج الأمر وهو لا يعمل شرعاً كذا قال صاحب النهاية وعليه عامة الشراح **(أقول)** فيه نظر لأن  
 النصب إنما يلزم لو نقد من دراهم الأمر وما إذا أضافه إلى دراهم الأمر ولم ينقد من دراهمه بل نقد من  
 دراهم نفسه فلا يلزم النصب قطعاً كذا ذكره أبو السعود في حاشية مسكين وذكر أيضاً عند قول الكثر أو  
 يشتريه عماله أي أن أضاف العقد إلى مال الموكل سواء نقد الثمن من ماله أو من مال غيره أن فيه إشارة  
 إلى أن المراد من قول المصنف تعال القدرى أو يشتريه عماله الإضافة عند العقد إلى دراهم الموكل دون  
 النقد من مال الموكل بغير إضافة إليه قال صاحب الهداية وقول القدرى أو يشتريه عماله الموكل مطلق  
 لا تفصيل فيه فيعمل على الإضافة إلى مال الموكل كذا قاله جمهور الشراح قال قاضى زاده أقول فيه نظر لأنهم  
 حاولوا التفصيل المذکور في قول المصنف لأن فيه تفصيلاً على أنه أن نقد من دراهم الموكل كان الشراء  
 وليس صحيحاً لأن ذلك تفصيل للنقد المطلق لا للنقد من مال الموكل كالأجنبي وما يصح ترجيح كون المراد بقول  
 القدرى أو يشتريه عماله الموكل الإضافة إلى دراهم الموكل دون النقد من ماله أمعاهو وقوع التفصيل في  
 التقدم من مال الموكل لا وقوعه في النقد المطلق إذ لا أساس له بكلام القدرى فإن المذکور فيه مال الموكل  
 دون مطلق المال اهـ **(قوله حكم بالنقد أجماعاً)** لأن دلالة على التعيين مثل دلالة إضافة الشراء إلى زبلى  
**(قوله فروايتان)** أي عن أبي حنيفة فعند أبي يوسف يحكم بالنقد وعند محمد هو ولو كبل وإن نقد الثمن من  
 دراهم الموكل حموى لأن الأصل أن كل أحد يعمل لنفسه إلا إذا ثبت لغيره ولم يثبت وظاهره ما في الكثر  
 ترجيح قول محمد فنوله تحت قول المصنف فالشراء ولو كبل فإنه لم يخرج عنه إلا في مسئلتين إذا هو الأمر أو  
 أضافه إلى ماله وبالله مال الزبلى حيث قدمه على قول أبي يوسف وعليه بقوله لأن ما يملكه الإنسان من  
 التصرفات يكون لنفسه **(قوله زعم الخ)** صور المسئلة فيما إذا كان بعد هلاك العبد وعم في الجواب وبين  
 الحكم فيها إذا كان حياً أو ميتاً فعمل تبعه من جواب المسئلة وهو ما إذا هلك وزاده عليها بيان ما إذا كان حياً فلا  
 خطأ في حق من أفاد الجواب وزاده عليه وأعلم أن هذا المسئلة على ثمانية أوجه كما قال الزبلى وأحد على  
 الاختلاف والوفاء على الوفاق والخلاف فيتهى ما لو كان العبد للمأمور بشرائه بغيره حياً لم يكن الثمن  
 منقوداً كما في أبي السعود لأن العبد للمأمور بشرائه أما أن يكون معنا أو غير معين وكل على وجهين أما أن  
 يكون الثمن منقوداً أو غير منقود وكل وجه على وجهين أما أن يكون العبد حياً حين أخبر الوكيل بالشراء  
 أو ميتاً ثم قال فإصله أن الثمن إن كان منقوداً فالقول للمأمور في جميع الصور ومنها حالة الهلاك والتعيب  
 وإن كان غير منقود بطل فإن كان الوكيل لا يملك الانشاء بأن كان متافاً فالقول للأمر وإن كان يملك الانشاء  
 فالقول للمأمور عندهما وكذا عند أبي حنيفة في غير موضع التهمة وفي موضع التهمة القول للأمر اهـ  
 فلا فرق عندهما في أن القول للمأمور إذا كان يملك الانشاء بين أن يكون الموضوع موضع تهمة أو لا فإن قلت  
 بماذا أثبت التهمة قلت المرجوع إلى أهل الخبرة فإن أخبروا أن الثمن يز يدعى القيمة بزيادة فاحتثت ثبتت  
 والأفلا **(أقول)** ولعل المراد موضع التهمة ما إذا كان بعد التعيب فتأمل **(قوله فهلك)** الصواب إسقاطه  
 لما فاتته لقوله الآتي وهو كافي للسر بلالية لكنه تبع فيه صاحب الدرر وصدر الشريعة **(قوله وهو حي)**  
 قائم لا حاجة إليه أيضاً لأن المأمور يدعى هلاكه فكيف يقال وهو حي فالقول للمأمور لأن يقال أراد أنه  
 قائم من كل وجه فيستغنى به عما لا يحدث به عيب وأبق قائم كالهلاك كافي للبرازية تأمل **(قوله فالقول)**  
 للمأمور أجمع عينه بعقوبة **(قوله لأخباره عن أمره على استثنائه)** يجعل الشراء ولو كبل ولا تهمة  
 فيه لأن الوكيل بشرائه بعينه لا يملك شراءه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبته على ما مر كافي بالبرق قال  
 المقدسي بالخبر في التحقيق والنبوت يستغنى عن إسماء فصدق كقوله لمطلقة في العدة واجعتل وهما ذائع

ولت الشراء أو شراء  
 عماله أي عمال الموكل  
 ولو تكاديا في النية  
 حكم بالنقد أجماعاً  
 ولو وافقناهم لم يحضره  
 فروايتان (زعم أنه  
 اشترى عبداً لم يملكه  
 فهلك وقال موكله بل  
 شريته لنفصل فإن)  
 كان العبد (معيناً وهو  
 حي قائم فالتقول  
 للمأمور) أجماعاً  
 (مطلقاً) نقد الثمن أولاً  
 لأخباره عن أمره على  
 استثنائه

الفضى عن المولى اذا فرغ على موليته بالنكاح حيث لا يثبت عندنا بى حنفية رحمه الله تعالى اهـ ولان من ملك  
الانثى ملك الاقرار **(قوله وان حينا)** أى كان العبد متاعا فالعلامة أو السوء وهذه مسئلة الحب فله  
السيد الجوى بأن مسئلة الكتاب تشمل موت المبدوحاته وقت قول المأمور بشرته لا امر كافى البصر  
فان كان شيئا أخبر عن امره لا على استشفاه وان كان حيا فهو يدعى حق الرجوع على الامر وهو ينكر ولا  
خلاف فى الأول انه على التفصيل المذكور وفى الثانى الاختلاف فقال الامام هو كذلك على التفصيل وقال  
القول للمأمور وان لم يكن الثمن منقودا **(قوله فكذلك الحكم)** أى يكون القول للمأمور مع عبته لانه  
أمين يريد ان يروى عن عبده الأمانة فيقبل قوله **(قوله والا)** أى وان لم يكن الثمن منقودا والحال ان  
العبد متاعا اذا كلفه ماله كان حيا فقد تقدم الكلام فيه وان القول فيه قول المأمور سواء كان الثمن  
منقودا أو لا **(قوله فالقول للمولى)** يعنى ان المأمور بدناستحقاق الرجوع بالثمن عليه والقول قول  
الأمين فيما يتبى به الضمان عن نفسه لا فيما يتبى به الرجوع على غيره بل القول قول الامر لانه ينكر  
استحقاق الرجوع على انما يكون استنفاذ دفع البطرى الى الأمانة والم يقضه لاسى امنا بالنظر اليه فان  
قلت كيف يتأتى هذا والمولى كىل شرأى عبته لا شرته لنفسه فهو غير قادر على مخالفة المولى كما تقدم  
ويجاب بأنه يمكن ان فعل ذلك بحضرته أو بخالفته مما عمنه الثمن أو شره بعرض أو بعلم محمول على ما اذا  
أنكر الامر بشره أصلا وروى عاشرى هذا عاشرى التبيين والرد قوله انه ينكر الرجوع عليه بالثمن  
والقول للنكر **(قوله والا)** أى وان لم يكن الثمن منقودا سواء كان العبد حيا أو ميتا **(قوله للتمية)** فانه  
محتمل انه اشتراه لنفسه فلما رأى الصفقة خاسرة أراد ان يملكه **(قوله خلافا لهما)** الخلاف فيها  
اذا كان منكرا حيا والتمى غير منقود فقط ولا يوجب ان خلافهما فى الصورتين بالاختلاف تحت الامع ان  
خلافهما فيها ذكرنا فاعلم مما قرأنا من صورته المسئلة فيما اذا كان بعد هلاك العبد وعمل الشارح فى الجواب  
وبين الحكم فيما اذا كان حيا أو ميتا فاعلم بتعيينه جواب المسئلة وهو ما اذا هلك وزاد عليها بيان ما اذا كان  
حيا وحديثه فلا خطأ فى حق من أراد الجواب وزاد عليه كما قلناه **(قوله الامر)** على وزن نصره مصدر امر  
بأمر **(قوله ولما أنكره الامر لنفسه الخ)** أى ان قوله بعبى لم يروا قرار منه بأنه وكلمه ان أنكره كالمالك  
بعده مسارنا فخلاصا لاسمع قوله فيكون العبد للمولى وهذا معنى قوله ولما ان بطل انكاره مع انكاره  
**(قوله بتوكيله)** شتمنى بالافرار **(قوله بقوله بعبى)** بدل من قوله بتوكيله وهو تصور الافرار وثلث المسئلة  
على ان بعبى لفلان ليس اضافية الى فلان والا كان عقد فضولى لان قوله لفلان محتمل ان يكون شفاعا فلان  
اهـ وصورة الاضافة ان يقول بعبى من فلان كافى الفتح من الفضولى ط **(قوله الا ان بعبى المشتري)**  
أى القائل بعبى هذا العرو وقوله البى الى عمرو قيد التسليم لان عمرا لو قال اجرت بعبى قوله لم امره لا يعتبر  
والعبد للمشتري لان العقد نال على المشتري والاجازة انما تطلق الموقوف لا الحارز تعرج **(قوله وان لم يوجد)**  
**(الخ)** هو أجد أقوال ثلاثة تقدمت فى أول كتاب النوع **(قوله للعرف)** أى ولو جرد التنازع به وهو المعتبر  
فى باب المعاوليات المالية لقوله تعالى الا ان تكون تجارة بين راض مبيع **(أقول)** وتكون العهدة على المشتري  
الذى هو عمرو وتسليم الثمن **(قوله معينين أو غير معينين)** قال فى البصر لم يذكر الشارحون فائدة التعيد  
بالمعينين والظاهر انه انفاضى فى فعل المعين كالمعين اذا نواه للكل أو اشتراه له اهـ وتبعه بعضهم كالجوى والشارح  
وغيرهما قال العلامة أبو السعود وأقول دعوى ان التعيد انفاضى فى غير مسلم لانه عند عدم التعين بتبطل  
التوكيل لعدم تسمية الثمن أو ما يقدم مقامه من بيان النوع كالكبرى والجبلى فهذا غلط عن قول المصنف  
فما سبق قريبا امره بشره اعدا أو عبيدا ان معنى ثمنها والا فلا اهـ **(أقول)** بان الثمن أو النوع لا يجرى به عن  
كونه غير معين وقد قدم المؤلف ان الأضافة الى المالك مثل حارية فلان لا تعينه وتبطل فى البراءة وكلمه بشره  
عبد غير عبته فاشترى من قطيع بعبى بعبى على المولى عند الامام ولا يفتى انه مقيد ببيان النوع أو الثمن  
والالم تصح أو كالمه وتقدم متينا أيضا وكلمه بشره بعبى بعبى على المولى كالمه لا يفتى على المولى ولا ينسب بعبى

(وان ميتا) الخالان  
(الثنى منقودا)  
فكذلك الحكم (والا)  
يكن منقودا (أقول)  
للمولى (لانه ينكر  
الرجوع عليه (وان)  
العبد (غير معين) وهو  
حق أو ميت (فكذلك)  
أى يكون للمأمور  
(ان الثمن منقودا)  
لانه أمين (والا فلا مري)  
للهمة خلافا لهما (قال)  
بعبى هذا العرو فباعه  
أنكر المشتري أن عمرا  
أمره بالشراء (أجته)  
عمرو ولما أنكره  
الامر لمناقضته لافرازه  
بتوكيله بقوله بعبى  
نصرو (الان يقول  
عمرو لم امره) أى  
بالشراء (فلا) يأخذه  
عمرو لان قرار المشتري  
ارتد بعبى (الان يسلمه  
المشتري اليه) أى الى  
عمرو لان التسليم على  
وجه البيع بيع  
بالعالم وان لم يوجد  
نقد الثمن للعرف  
(أمره بشره شديين  
معينين) أو غير معينين

إذا نواه للوكل كالمصر (و) الحال أنه (ب) اسم غناء شترى له أحدهما بقدر قيمته أو بزيادة يسيرة (ت) ثقبان الناس فيها (ج) عن الأمر (و) لا أذ ليس لو كسل الشراء الشراء بفن فاحش أبحاثا مختلف وكيل البيع كسجى (و) كذا (شراؤها بالف وقيمتها سواء فاشتري أحدهما بصفة أو أقل صح (و) لو (بالأكثر) ولو يسيرا (لا يلزم الأمر) (الآن يشترى الثاني) من العتین مثلا (عما بقى) من الألف (قبل الخصومة) للحصول المقصود وجوزأه ان بقى ما يشترى مثله الآخر (و) لو أمر رجل مدونه (بشراء ثوب) معين (بدین له عليه وعينه أو) عين (البائع صح) وجعل البائع وكلاهما بقبض دالة فينما التزم بالتسليم اليه بخلاف غير المعين لأن توكيل المجهول باطل

عامة تأمل قال بعض الفضلاء انما حدث المتون بالمعنيين ليم الشئ الدور والعبد وغيرهما وأما الزكوة وقد صرحوا بعد ذلك الركنين فارجعنا توهمهم أنه لا يحصى في العبد والدور لأنهما مالاذا لم يعينوا لم يذكر لهما من لم يدخلا لعدم صحة الوكالة بهما حيث دون غفل عن هذا قال ما قال فقوله أو غير معنيين يحمل على جهة النوع وقوله اذ انواه للوكل بمعنى عمله اه (قوله اذ انواه للوكل) فنفى غير المعنيين أى انما يقع الشراء للوكل في غير المعنيين اذ انواه وكذا يقال فيما اذا دفع الثمن من مال الموكل على ما تقدم (قوله كسجى) أى قرى باقى قوله وان بغير عينة والشراء للوكل اذ انواه للوكل (قوله أو بزيادة يسيرة) ثقبان (الناس فيها) أى وهو ما يدخل تحت تقويم المقومين وما لا يدخل تحت تقويم المقومين فاحش لأن القيمة تعرف بالحز والظن بعد الاحتياط فتعذر فيما يشبهه لانه يسر لا يمكن الا - ترازعنه ولا بعدل فيما يشبهه لفحشه ولا يمكن الاحتراز عنه لانه لا يقع في مثله عادة الا بعد اوقيل حد الفاحش في الأمر ومن نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمس القيمة وفي الدراهم ربع عشر القيمة لأن الثمن يحصل لقلة الممارسة في التصرف فلما كانت الممارسة فيه أقل كان الثمن فيه أكثر فنعى عن التفاوت بحسب الممارسة والعصم الاول وفي النهاية جعل هذا القدر عقوا عنه أو هو خلاف ما ذكره صاحب الهداية والكافي وقبل لا يتصل الثمن اليسيرا أيضا وليس بشئ هذا كله اذا كان سعرا غير مصر وفيه الناس ويحتاج فيه الى تقويم المقومين وأما اذا كان سعرا أو كالنيز والحم والموز والحين لا يعنى فيه الثمن وإن قل ولو كان فلسا واحدا كذا ذكره الزيلعي (قوله صح) لأن التوكيل مطلق غير عقيدتين بمقدور عني أى مطلق عن قيد اشتراطها متفرقين أو مجتمعين فيصير على إطلاقه أو السعور (أ) عن الأمر) أى ويقع لانه قابل الألف بالعدين وقيمتها سواء فتقسمس عليها نصفين دالة فيكون أمر الشراء كل واحد منهما بمسماة ضرورة فالشراء بمسماة متوافقة وبأن منها مخالفة للخبر وبأكثر منها إلى الشر فلا يلزم التوكيل الآن يشترى الباقي عاين من الألف قبل أن يتخصم ما استحسنه لأن غرضه المصريح به تحصيل العدين بالألف وقد حصل وما ثبت الانقسام الدلالة والصريح بقيتها فلا تعتبر مع زيلعي (قولا فاشترى الخ) حاصلة أن الوكيل يشراء بجملة شراء كلها أو بعضها مما لا يتعيب القسمة ولا يفسد الشركة كمن المثل بالعين اليسيرة عند عدم تعيين الثمن (قوله بخلاف وكيال البيع) فله أن يضع ثمن فاحش عند الامام حوى والفرق كما في الزيلعي أن الوكيل بالشراء لشيء معينة لا يكون له أن يشتريه بغير فاحش وإن كان لا يشترى له لنفسه لانه بالخالفه فيه يكون مشترى لنفسه فكانت التهمة فيه باقية بخلاف الوكيل بالبيع لانه لا تهمة فيه لعدم احتمال الشراء لنفسه فيجوز بالقليل والكثير اه (قوله صح) لانه قابل الألف بهما وقيمتها سواء إلى آخر ما تقدم (قوله لا يلزم الأمر) لخالفته الى ضرر لانه حدث عن الألف بهما والحال أن قيمتهما سواء فقد عني النص - ف لا أحدهما بخلاف ما لو شري بالأقل فانه خلاف الى خبر فلا يصح كسجى (قوله من المعنيين مثلا) أى أو الجماعة وليس المراد غير المعنيين أيضا لعدم تأني ذلك فيه (قوله قبل الخصومة) أما اذا اختصما وفسخ العقد فلا يعود جسيما لأن الفسخ لا يرجع الى الجواز (قوله لا حصول المقصود) وهو تحصيل العدين (قوله وجوزأه الخ) فيجوز شراء أحدهما بغير سعيرتعهما (قوله بشراء ثوب معين) لاحاطة بقوله معين لقول المتن وعينه مع أنه توهم اشتراط تعيينه مع تعيين البائع وليس كذلك بل تعيين البائع بغير عنه كاصرح به المصنف بقوله أو عين البائع (قوله أو عين البائع صح) أى على الأمر ولزمه قبضه وإن مات قبل القبض عند الأمور مات على الأمر لأن البائع يكون وكلاهما على الأمر في قبض الدين ثم تركه بخلاف ما اذا وكره شراء عبد غيره معين فاشترى لا يكون فلا حرج بل يتشعلى الأمور حتى لو مات عند الأمور مات من مال الأمور فان قبضه الأمر فهو أبو السوء (قوله وجعل البائع وكلاهما بقبض) راجع الى الصورتين (قوله غير المعين) أى من مسجى ورائع (قوله لا توكيل المجهول باطل) هذا تعليل غير الآتى لمن قوله شاعا على أنه حار فيها ذكر ملان البائع قد يكون مجهولا في الصورة الأولى فالأولى الإقتضار على ما يأتي ط والأصل أنه لا يصح تخليط

الدين من غير من علمه الدين الا اذا وكله بقبضه وان الدرهم والدنانير يتبعان في الوكالات فلما امره بالشراء  
 بدين له عليه فان كان المبيع معينا تبين البائع ضرره ولا نه انما يصح ماله واذا كان المبيع معينا كان  
 بانه معينا وكذا الوكيل البائع مثال الاول اذا قال له اشتري فلانا اعيد فان باعه ماله العبد ومثال الثاني اشترى  
 عبد فلان وفي الحالين البائع معلوم فكله بقبض الدين الذي على الوكيل المجهول تخفيفا على الدين  
 منه وكان الشراء بذلك الدين وكان موافقا لكل بائع بالدين الذي عنه له لاجل شراء العبد مثلا واذا كان  
 المبيع غير معين ولم يكن باعه معينا لم يمكن أن يكون وكيل بقبض الدين فلم يصح الشراء عنه بذلك الدين فلو تم  
 العقد لكان مخالفا لما حرر في الثمن الذي عنه له وهو الدين لان البائع لا يصح أن يكون وكيل بقبضه لان  
 وكيل المجهول باطل وعندهما يصح البيع لان الدرهم والدنانير في المعاوضات لا تبين والوكالات منها فصم  
 الشراء والحقوق ترجع الى العاقد فلزمه عن المبيع ورجع به على أمره فليقتان قصاصا بالدين الذي له  
 عليه **(قوله والايعين)** أي وان لم تبين المبيع ولا البائع **(قوله فهلا كه عليه)** أي اذالم بقبضه الآخر وان  
 قبضه الآخر فهو يسعه بالتعاطى **(قوله خلافا لهما)** فقالا يلزم الأمر اذا قبضه المأمور بحرا في الوجهين  
 كثر يعني بهما اذا كان العبدان أمور بشرائه معناه وغير معين أو السوء **(قوله وكذا الخلاف لو أمر بان  
 يسلم ماعليه)** أي بعد عقد السلم بان قال سلم الدين الذي لي علمي فلان حاز وأرسل بدين فلان بجزء عنه  
 وعندهما يجوز كفيما كان **(قوله أو يصرفه)** أي بعد عقد الصرف بأن أمره أن يصرف ماعليه من الدين  
 اذا كان دراهم بدنانير أو دينار بدرهم مثلا وأصله أن التوكيل بالشراء اذا أضيف إلى دين لا يصح عند أبي  
 حنيفة رجحه الله تعالى اذا لم يكن البائع أو المبيع متعينا وعندهما يصح كفيما كان لهما ان التقديرين  
 لا يتبعان في المعاوضات عتيا كان أو ديناً وهذا الواشترى شيئا بدين للشترى على البائع ثم تصاد قال لادين  
 بطل الشراء ويجب عليه مثله فاذا لم تبين ما اراد الاطلاق والتقصيده سواء كان غير الدين وقول المعنى ولهذا  
 لو اشترى شيئا بدينهم على المشتري الخ تسع منه الزبلي ومواب الفارة بدين للشترى على البائع كما ذكرنا  
 ولا يحنقه رجحه الله تعالى أن النقود تبين في الوكالات ولهذا قيدها بالعين منها والدين منها ثم هلك  
 العين أو أسقط الدين بطلت الوكالة فاذا تمت فيها كان هذا عليك الدين من غير من علمه الدين وذلك لا يجوز  
 الا اذا وكله بقبضه ثم نفسه موكل المجهول لا يجوز فكان باطلا كما اذا اشترى بدين على المشتري أو يكون  
 أمره بصرف ما لا يخلف الا بقبض قبله وذلك باطل كما اذا قال اعط ما لي عليك من ثمن يتخلف ما اذا عين البائع  
 لانه بصرفه وكل اعنته بالقبض ثم يملكه ويخلف ما اذا أمره بالتصدق لانه جعل ماله لله تعالى وهو معلوم وأما  
 مسئلة التصديق بأن لادين عليه بعد الشراء به فلان النقود لا تبين في البيع ديناً كان أو عبداً فاما تبين  
 لا يسلط البيع بطلان الدين بخلاف الوكالة فان النقود تبين فيها وفي النهاية ان النقود لا تبين في الوكالة قبل  
 القبض والاجماع وكذا بعد عندنا منهم وعزائي ان ابدان والذخيرة فعلى هذا لا يلزم بهما ما قاله أبو حنيفة  
 زبلي ولم أره لا للشترى في قوله كانا اشترى بدين على غير المشتري هو الوكيل أو السوء وعن شعبة **(قوله بناء  
 على تبين النقود في الوكالات عنده)** دليل أن الأمر لو قيد الوكالة بالعين منها والدين منها ثم هلك الدين  
 أو سقط الدين بطلت الوكالة كما تقدم قريباً **(قوله في المعاوضات)** عتيا كانت النقود أو ديناً **(قوله عندهما)**  
 قال في الصريح تبين في حكم النقود في الوكالات في بيع وعزائية المقسمين ولو قال لغيري اشترى بدين ألف درهم  
 جارية فأراد الدرهم ولم يسلمها الى الوكيل حتى صرفت ثم اشترى جارية بألف لزم الوكيل والإصلي أن  
 الدرهم والنذائير يتبعان في الوكالات قبل التسليم بخلاف وكذا بعد على الأصح وفائدة النقود التسليم على  
 الاصح شيان أحدهما توقف قبض الوكالة بقبض الدرهم المنقود والثاني قطع الرجوع على الموكل فيما  
 وجب له على الموكل بالثمن ولو كان الموكل دفع الدرهم الى الوكيل فغيره من بده لا ضمان عليه فان  
 اشترى بعد ذلك نفذ الشراء عليه وان هلك بعد الشراء قاله الموكل ورجع حله فان اختلفا في كون  
 الهلاك قبلاً أو بعده فالقول للأمر به مع عتية انتهى ونقل مثله في نورا العين في الفصل السابع عشر ونقل فيه

ولذا قال (والا يعين  
 فلا يلزم الأمر) ونقل  
 على المأمور فهلا كه  
 عليه خلافا لهما وكذا  
 الخلاف لو أمره أن يسلم  
 ماعليه أو يصرفه بناء  
 على تبين النقود في  
 الوكالات عنده وعدم  
 تبينها في المعاوضات  
 عندهما (ولو أمره)  
 أي أمر رجلا مندوبه  
 بالتصدق بما عليه  
 صح أمره بمجعله المال  
 لله تعالى

قبله مانصه شيخ يتعين النقدان في التبرعات كهبة وصدة والنقد يتعين في الشركات والمضاربات والوكالات  
بعد التسليم إلى هؤلاء لكونها أمانة وقبل التسليم لا يتعين وجيزه النقدان لا يتعينان في المعاوضات  
وفسوخها وان عنت حتى لا يستحق عنها والشئ أن يحسبها أو يردها أو يتعينان في الغصوب والامانات  
والوكالات والشركات ونحوها انتهى وقال في الاشياء والنظر في أحكام النقود وفي وكالة الشاة أعلم أن  
عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهما يتعينان جنسا وقدرا وصفة الاتفاق وبه  
صرح الامام العتائبي في شرح الجامع الصغير اه قال الجوزي يعني أن من حكم النقود انها لا تتعين ولو  
عنت في عقود المعاوضات وفسوخها في حق الاستحقاق فلا يستحق عنها فالمشتري ما سكا هو دفع مثلها  
جنسا وقدرا وصفة اهو المراد اه وقدم في الاستدلال للامام وصاحبه ان الدراهم والدنانير لا يتعينان  
في المعاوضات عندهما ويتعينان عنده في الوكالات ثم علك بالتأمل في قوله وفائدة النقد التسليم الخ بعد  
ما ذكره من الاصل المذكور وهو انها لا يتعينان وكذا ما ذكره بعد من انه لو اشترى بعد ما سكرت بعد  
الشراء عليه فانه دليل على تعيينها كما هو قول الامام لا على عدمه والله سبحانه وتعالى اعلم قال في الحواشي  
الجوبة وانما يتعين في عقد المعاوضات لان التقليل عنما والاصل فيه وجوبه في التمة لتوصله الى الدين  
المقصود واعتبار التعيين فيه مخالف لذلك بخلاف تعينه في الهبة لعدم وجوبه في التمة وكذا في الصدقة  
والشركة والمضاربة والوكالة والغصبة اذا قام عنه ولو هلك النقد بدو كل انفرز ولو هلك بدل البيع قبل  
التسليم انفسخ البيع ولا يطالب بالوكيل بعد تسليم مثله وعن ذلك النقدان التعيين في عقد المعاوضة  
وفسخه وان شاذي وأحد واقفاه كرفلانه صدر عن اهل مضاف الى محله فيعتبر كافي في عقد المعاوضة وقد  
بالنقد لان ما هو موصو غ من الذهب والفضة يتعين بالتعيين اتفاقا وكذا غيرهما من الثليات وأثر اختلاف أنه  
لوعين الدراهم ليس للشئ أن يسلم غيرها وعنده انه أن يسلم مثلها ولا ينقض العقد بالهلال والاستحقاق  
بل يطالب بتسليم مثلها كذا في شرح حرر البصار للعلامة شيخ البضاري وقوله وكذا غيرهما من الثليات يعني  
يتعين بالتعيين اتفاقا وهذا محله اذا كان المثل حاضر اشارة اليه يفهم هذا القيد من قوله يتعين بالتعيين اذ  
التعيين لا يكون في القايض كفي الصغيرة أن الفلوس بعنة الدراهم والدنانير في أنها لا تتعين بالتمعين  
انتهى وفي شرح الجامع الصغير لا تنافي الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ وفرع عليه وجوب زكاة  
الاجرة المحجلة في الابارة الطويلة على الاجر في السنين التي كانت الاجرة في بدله لانه ملكها بالقض وبالفسخ  
لا يقتضى ملكه اذا كانت الاجرة دراهم وما سكا كما هو عن السرغسي يجب على المستأجر ايضا لانه بعد ذلك دينا  
على الاجر وكذا في بيع الوفاة كافة ذلك المال على البائع والمشتري وليس هذا الجواب لكافة على شخص في  
مال واحد لان الدراهم لا تتعين في العقود والفسوخ انتهى **(قوله وهو معلوم)** هو جواب عما يقال انه أمره  
بالتصدق وهو علق الفقير وهو مجهول ولو كبل المجهول باطل وحاصل الجواب انه جعله لله تعالى وهو معلوم  
فيكون الله سبحانه وتعالى هو القايض للصدقة لان الصدقة تنفع في كفا للرجل والفقر نائب عنه ولا يخرج جهالة  
التائب كما قالوا لو تصدق بما يحتمل القسمة على فقيرين صح مع أن الصدقة بالمساع قبل القسمة لا تصح لان  
الصدقة تنفع في كفا للرجل وهو واحد ولا يضر تعدد التائب **(قوله وكذا لو أمر به بشراء عبد)** أي من الاجرة  
**(قوله لانه لا يبعد الاجر)** أي المؤخر وهو يدل بمحاقله **(قوله يجعل المؤجر)** بفتح الجيم أي العين المستأجرة  
وهو كالدراهم مثلا **(قوله كالمؤجر)** بكسر الجيم أي جعلت الدار مثلا قاعة مقام الاجر وفي الجهر فاقبت  
العين مقام المؤجر في القبض **(قوله قبل وجوب الاجرة لا يجوز)** لانه لا دين له عنده حينئذ فكانه أمره  
بالتصدق بماله نفسه فلا يرجع به على الأمر ولا يقطع من الاجرة لان الاجرة لم تكن وجبت **(قوله على)**  
اختلاف أي لا يصح عنده لانه أمره باتلاف مال نفسه فلا يرجع عليه به ويصح عندهما لانه حث شرط  
أن يكون خلاف من الاجرة فحكما قال ترجع به على تأمل **(قوله فراجعته)** أقول الذي رأيت في الشرح  
المذكور في هذا المحل مثل ما قدمه ونصه وأما مثله باجارة الحما ونحوها قبل ذلك قوله ما وان كان قول الكل

وهو معلوم (كما)  
صح أمره (لو أمر)  
الاجر المستأجرة  
ما استأجره مما عليه  
من الاجرة وكذا لو  
أمره بشراء عبد  
يسوق الدابة ويقت  
عليها صح اتفاقا  
للضرورة لانه لا يبعد  
الاجر كل وقت فجعل  
المؤخر كالمؤجر في القبض  
قلت وفي شرح الجامع  
الصغير انما يتعين ان  
كان ذلك قبل وجوب  
الاجر لا يجوز وبعد  
الوجوب قبل على  
الاختلاف الخ فراجع  
(ولو) أمره (بشراؤه)  
بأنف ودفع) الاف  
(فاشترى وقيته)  
كذلك فقال الأمر  
اشترى بنصفه وقال



فأما ما عاين باعتبار الضرورة لأن المستأجر لا يجد الآخر في كل وقت ففعلنا الحمام فأنما مقام الآخر في القبض انتهى ولم أجد هذا المعارة فيه لكن لا تخالف ما ذكره المتن لأن وجوب الأجرة يكون بعد استيفاء المنفعة أو بشرط التخييل وهو معنى قول المتن بما عليه من الأجرة قال المقدسي وخرج الحمام ممنوع ولحق سلم فالضرورة لأن المؤجر لا يجد كل حين فأنتم الحمام مقامه **هـ** **(تنبيه)** إذا دعى المستأجره علم يقبل منه إلا بینه بخلاف الأمين المأذون بالدفع إذا ادعاه فله يقبل قوله كذا فتاوى قاضي الهادي وغيرها وفي ودعية البرازية ما يخالف بمسئلة الذين فلسن رعة **(قوله)** لأنه أمين ادعى الخروج عن عهده الأمانة والآخر يدعى عليه ضمان جسمائه وهو ينكر **(قوله)** فالقول **(لا أمر)** وينفذ على الأمور ز يلبي لان الوكيل بالشراء ليس له أن يشتري بالدين الفاحش اتفاقا ولأنه أعمأ أمره أن يشتري له عبد بألف والعبد الذي قيمته نصف الألف غير الأمور به فلم يكن وكلا في شرائه فنفذ الشراء وصار ضمانا للبال نخرج عن كونه أمنا فلذا كان القول **(لا أمر)** **(قوله)** بلايين في الأشياء من كل قبل قوله ففعله العين الألف مسائل عشر وعدها وليس منها ما ذكره هنا ويمكن الجواب تأمل **(قوله)** صدق في الكل بغير الحلف أو في صوري الدفع وعدمه إذا كانت القيمة مقدار نصف الثمن **(قوله)** لكن جزم الزاوي بأنه تحريف اعترض ط وغيره من محشي هذا الكتاب على الزاوي بأنه لا وجه لتسوية الزاوي هؤلاء المهاذلة في التواطؤ على التصريف لأن العدة كافي الهداية وغيره لأن الوكيل ليس له الشراء بالدين الفاحش اتفاقا بخلاف الوكيل بالبيع ولأنه وكله بشراء عبد بألف وقد اشتري عبد بأساوى جسمائه وهو غير الأمور به وهو الذي يساوى الألف فحشد لوجه التحليف الموكل لظهور مخالفة له وشراءه بالدين الفاحش وهو ممنوع عنه ولا فرق أن يدفع له الألف أولا غير أن معنى تصديق الموكل بعدم الزامه بالعبد الذي لا يساوى الألف بالدين الفاحش وظهور داه غير الأمور به على أنه مقتضى أن مصدر الشراء يعتد بوعده ذلك وهو مطالب بتصحيف النقل ولم نجد فيه ما يدين من الكتب وكذا الحال فيما بعده والحاصل أن ادعاء التصريف من هؤلاء الأفاضل من غير نقل من يدعيه موطن بهم ويخطئهم في غير محلها وحشد القول **(لا أمر)** لم يكون الأمور مخالفا لشراءه بالدين الفاحش انتهى حاصل اعتراضهم **(أقول)** وبغير الزاوي أقول ما ذكره الشارح من قوله بلايين بخلاف العقل والقل أما العقل فلأن القول إذا كان **(لا أمر)** يحكم بزم العبد مثلالا في الأمور فهذا الحكم يبرر دعوى النفس بلايينه بعد جدا وأما النقل فإنه قال في الهداية ولو أمره أن يشتريه هذا العبد ولم يسم له عنافا شتره فقال **(لا أمر)** اشتريته بخمس مائة وقال الأمور بألف وصدق بالبيع الأمور فالقول قول الأمور مع عينه **هـ** على أن تصديق البائع إذا احتج بالتحليف الأمور رفديته يكون أولى فان قيل سكوت صاحب الهداية وغيره عن ذكر العين في الصورة السابقة فنعرضهم لها في هذه الصورة يشعرون لا يجب البين فيها **ك** **(كامل)** انتشار ح قلنا لعل سكوتهم في الصورة المذكورة بناء على ظهورها وأما تعرضهم لها في هذه الصورة فالتوطئة لبين الاختلاف التي هل يجب البين فقط أو بخلاف الجانبين لا يقال إذا كان العين فاحشا إلا بزم على الأمر سواء حلف أو لم يحلف فلا يكون فائدتو يكون قول الشارح بلايين في موقعه لأننا نقول فائدتو أن الأمور قد تضر ببقاء العبد عليه فالواصف **(لا أمر)** يحتمل أن يقر وشرائه ما كثر ومثل هذا الاعتراض رد على صدر الشريعة بضافه قال اعلم أن المراد بقوله صدق في جميع ما ذكر التصديق بغير الحلف كما أنه مأخذ الشارح ويحتمل أن تكون كلمة بغير تصديق بعد وهذا هو وجه تقريره أضعف الفوائد تعالي الهداية واعتراض ذلك أيضا في الحواشي البعوبة حيث قال هذا ليس عند كور في غير هذا الكتاب ولعله كلام زهو أنه صرح في الكافي في المسئلة السابقة المذكورة في المتن بقوله فان قال شتر نشع **(لا أمر)** فقلت فقال الأمر الخ من المراد من تصديق الوكيل تصديقه مع عينه لأن الثمن كان أمانة في يده وقد ادعى الخ ورجع عن عهده الأمانة مع الوجه الذي أمر به فكان القول له ولا فرق في تصديق الوكيل لأجل كونه أمنا بزم موضع وموضع فيكفي التحريف في موضع فلا يبرر قول الشارح كالأختي فلنا مل **هـ** قلنا ذكر في نور العين في بعضائل

الأمور) بل (بكله  
صدق) لأنه أمين (وان)  
كان (فسيتم نصفه  
ثم القول (لا أمر) بلا  
عين ددروا بن كمال تعا  
صدر الشريعة حيث  
قال صدق في الكل بغير  
الحلف وتوهم المصنف  
لكن جزم الزاوي بأنه  
تحريف وصوابه بعد  
الحلف (وان لم يدفع)  
الألف (وقيمة نصفه  
ثم القول (لا أمر) بلا  
عين فله المصنف تعا  
لقد رد كما مر قلت

اليمين قبل الفصل السادس عشر القول في كل أمانة للامتنع عنه وكذا البيعة بينه واليمين تقبل بينه  
لا يمتنع على الإبقاء اه وعلى هذا فكيف يكون القول للأموار بلا يمين في المسئلة الاولى وكذا كيف يكون  
للأمر في الثانية بلا يمين فقدر **قوله** لكن في الاشياء هذا في مقام الاستدلال على التعميم الواقع في صدر  
الشريعة من نفي اليمين على الوكيل والموكل على أن ما في الاشياء في الوكيل وفي مستثنائين وكما لما  
علمت وحسن ذلك فلا حاجة الى هذه العبارة ونص عبارة الاشياء الى الوكيل بقوله يمينه فيما يدعيه الا  
الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه فانه لا يقبل قوله الا يمينه كما  
في فتاوى الوالوالجينة من الوالوة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بعد موت الموكل انه اشترى لنفسه  
وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكتبه الموكل وفيما اذا قال بعد موت الموكل بعته من  
فلان بالف درهم وقبضتها وهلك وكتبه الوالوة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بعينه بخلاف  
ما اذا كان مستهلكا الكل من الوالوالجينة من الفصل الرابع في اختلاف الوكيل مع الموكل اه قال الحنفى  
الحوى اقول وأما ورثة الوكيل فنص عليهم فأرى الهامية في فتاويه بعد نحو أر بيع وقات مع قبضة ورثة  
الامنا مؤد كراه المصنف في فتاويه في الكراس الاخير مع انه قد سئل شيخنا شيخنا شيخ الاسلام  
نور الدين علي بن غانم القنسى في الوكيل بعد عزله هل يقبل قوله في الدفع لموكله أم لا وهل يقبل قوله في الدفع  
لموكله بعد موته في فرق في ذلك بين العزل الحكي والحقيق أم لا وهل قول المهادى في فصوله ولو كان  
الموكل هو الملبط طلبت أي الوالوة فان قال قد كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت السلم يصدق في ذلك لانه  
أخبرنا بالعلل انشاء فكان متمما في اقراره وقد انفزل بموت الموكل ومثله في الخلاصة جميع يعتمد عليه  
اقتضاء قضاء ولا وقد ذكر المهادى في موضع أنه يقبل قول الوكيل بعد الموت أعني موت الموكل حيث قال  
ولو وكه قبض ودعيه أو عارية فمات الموكل فقد نزع الوكيل عن الوالوة فان قال الوكيل قد كنت قبضتها  
في حياته ودفعته الى الموكل يصدق في ذلك وتأني المسئلة بعد ذلك ان شاء الله تعالى ثم ذكر ما قدمناه من عدم  
تصديق الوكيل بعد موت موكله فهل يمكن التوفيق بين هذين الفرعين أم لا وهل اذ ان فرق بينهما يكون الاول  
في الدين والثاني في الوديعة يكون الفرق مجصا فأجاب هذا السؤال حسن وقد كان تحليل محاطرى كثيرا  
أن أجمع في محضره كلاما يخرج اشكالا يوضح مرما لكن الوقت ان يضيق عن كمال التحقيق فنقول وبالله  
التوفيق التأمل في مقامهم والتفحص لا قوالهم فيفيد أن الوكيل بعد العزل يقبل قوله في بعض المواضع دون  
بعض فما يقبل عدم قبول قوله لو قال الموكل يبيع عبدا مثلا لو كرهه قد أخرجه عن الوالوة فقال قد بعته  
أمس لم يصدق لانه حكمي عقدا لا علة انشاء فقال نظير ما لو قال لطلقتك بعد انقضاء العدة كنت راجعتك فيها  
لا يصدق ومما يفيد القبول قوله في الفرع المذكور لو مات الموكل وقال ورثته لم تبعه وقال الوكيل بعته من  
فلان ألف درهم وقبضت الثمن وهلك وصدقه المشتري يصدق الوكيل ان كان العبد هلكا قالوا ان هذا  
الاخبار لا يرد بالذلة على الورثة بل ينكر وجوب الضمان باضافة البيع الى حالة الحيا والورثة يدعون  
الضمان بالبيع بعد الموت فيكون القول للذكر وأما العزل الحكي والحقيق فقولهم والفرق بينهما ان  
الحقيق يتوقف على علم الوكيل بخلاف الحكي وأما ما ذكره في الفصول المهادية فلا خفاء أن أحد الطرفين  
في الوديعة والاخر في الدين وقد استشكله صاحب جامع الفصولين بقياس أحدهما على الآخر لكن الحكم  
مصرحه بالاختلاف بين الوديعة والدين كما في الوالوالجينة انتهى وقوله الا الوكيل بقبض الدين الخ قبل  
عليه ليس لهذا الاستثناء الذي ذكره أصل بل هو مخالف لما صرح به وقد اغترظ بظاهر عبارة المصنف  
قبض المقتن فأقضى بانه لا يقبل قول الوكيل المذكور الا يمينه وتقرر الكلام بما دفع الشبهة والارواح ان  
الوكيل اما ان يكون وكلا قبض دين ثابت لموكله في ذمة غيره أو دين استقرضه الموكل بنفسه وكه في قبضه  
من غيره واذا ادعى الوكيل ابطال ما قبضه لموكله اما ان يكون دعواه في حياته موكله أو بعثته وفي كل منهما  
يقبل قول الوكيل بيمينه لانه قد دفعه هلالا ما قبض في يده كدعواه الا يمينه لانه قد دفعه في كل حال وأما

لكن في الاشياء القول  
لوكيل بيمينه الا في  
أربع فالبينة فتمت

سراية قوله على موكله ليرأى غيره فهو خاص عما إذا ادعى الوكيل حال حياة موكله بالقبض وأما بعد موته فلا  
يثبت به إراءة القصر إلا بسنة بقبضها أو تصديق الورثة على قبض الوكيل أو أنكر أو إيصاله لموكله \* وأما  
الوكيل بقبض ما استأذنه الموكل فلا يسرى بقوله على موكله حال حياته إذا أنكر قبضه على المقتضى كما بعد  
موته فلا يضمن البرهان وهذه عبارة الولولجية تقدمها قمتناه قال ولو موكله بقبض ودبعت ثم مات الموكل فقال  
الوكيل قبضت في حياته وهلك وأنكر الورثة أو قال دفعت إليه صدق ولو كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في  
الموضعين حكى أمراً لا عكلاً استثنائه أي استثنائه من قبضه على طريق مجاز الخلف ولكن من حكى أمراً لا عكلاً  
استثنائه أن كان فيه إيجاب الضمان على الغير لا يصدق وإن كان فيه نفي الضمان عن نفسه يصدق والوكيل  
بقبض الوديعة فيما يحكى بوجب الضمان على الموكل وهو ضمان مثلي المقبوض فلا يصدق اهـ وقوله وقد  
ذكرنا في الأمانات (أقول) وكذا في المداينات وقد حصل الاستثناء بنقل المصنف تلك العبارة عن الولولجية في  
ثلاثة مواضع مختصرة على الوجه الأكمل هنا وقد علمت ما فيه وفي كتاب الأمانات حيث قال كل أمين ادعى  
إيصال الأمانة إلى المستحق فقبل قوله كالمدعى إلى قوة الالو كليل بقبض الدين وفي كتاب المداينات حيث قال  
تفرع على أن الدين يقتضى بأصلها مسائل منها الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه كان  
قبض في حياته ودفعه إليه فإنه لا يقبل قوله إلا بسنة لأنه يريد إيجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض  
العين انتهى فقد حصل الاستثناء بقوله لا يقبل قوله إلا بسنة فهل الذي عام في حقه وحق موكله أو الذي  
ثبوت الدين على الآمر فقط لا يراه الوكيل بالقبض بقوة قبضت في حياته ودفعته وقد علمت ما هو  
الصواب اهـ وقوله لم يصدق أي في قوله قبضت ودفعت يعني بالنسبة إلى المدعي لا بالنسبة إلى نفسه سواء ادعى  
يصدق ترجع الورثة على المدون فإن صدق المدون الوكيل في الدفع فلا عين عليه ولا يرجع المدون عليه  
لأنه أقر بأنه أوامر الحق إلى المستحق وان رجوع الورثة بطريق الظلم والمظالم لا يظلم غيره وإن كسبه في  
الدفع بخلاف الضابط أن كل من أقر بشئ لم يمتحلف إذا هو أنكره ولو أقر بأن المال موجود عنده لم يدفعه  
أخذته منه فلا خلاف يرى لأنه بالنسبة إليه مودع والقول قوله في إراءة نفسه وإنما كان مودعاً لأنه مصدق في  
الوكالة والقبض بطريق الوكالة وبذلك صار المال في يده أمانة كما صرحوا به في كتاب الوكالة وإن نكل عن  
العين يرجع عليه وإن صدقه الورثة في القبض وكذوه في الدفع فالقول قوله يمينه لأنه بالقبض صار المال في  
يده ودبعت فتصدق بهم فيه اعتراف بأنه مودع وإن المدون قد نكلت عنه بذلك فإن حلف يرى وإن نكل  
عن اليمين لم يمتحلف المدعي وإن أقام يمينه على الدفع حاز واندفعت عنه اليمين ولو أن الورثة في صورة إنكار  
القبض والدفع حين أراد الرجوع على المدون أقام المدون يمينه أنه دفع المال للوكيل حال حياة الموكل  
اندفعت دعواه عليه ثم إذا أراد التحلف الوكيل على الدفع لهم ذلك لأن الثابت بالدينه كالثابت عما إذا  
فكان قبضه معاناً دون دفعه وإن حلف يرى وإن نكل لم يمتحلف دعواه ولو لم يقيم المدون يمينه على الدفع لو كليل  
وأراد تحلف الورثة على نفي العلم بالدفع لو كليل يحلفون فإن حلفوا ثبت عليهم المدعي وإن نكلوا انقسم  
دعواه وهو الدفع ثم إذا ثبت الدفع لو كليل ينكره لهم وكذبوا في الدفع للموكل لهم تحلفه على دفعه فإن  
حلف يرى وإن نكل لم يمتحلف دعواه والمحصل أنه متى ثبت قبض الوكيل الدين من المدون بوجه من الوجوه  
كل القول قوله يمينه في الدفع لأنه صار بعد مودعاً والقول قوله في الدفع وقد ظهر من هذا أنه ينصب خصماً  
لورثة حتى إذا أقام عليهم يمينه في الدفع لبيت جاز واندفعت خصوصتهم عن المدون فإذا صدق في القبض  
منه والدفع أو نكلوا عن اليمين على نفي العلم كما شرحت عليهم بالدفع واندفعوا عن الوكيل والمدون وإنما  
قلنا بأنه أن يحلف الوكيل على الدفع لأنه مصدق في القبض لا في الدفع ولا يدفع المال للورثة ثانياً ما إذا أحد  
الماتن له فانتصب الوكيل خصماً له فيما قبضه وتصلبته فإنه وهو أنه يميناً عن اليمين أو يمين بعد الدفع  
فرد المدفع عليه وهذا العلم من مسائل ذكر في دعوى المسدودين لا بقاها إلا في جواب الوكيل بقبض  
الدين فراجع تلك المسائل وانهم العلة يظهر لنا الحكم والله تعالى أعلم كذا حرر بعض الفضلاء اهـ وتكلم

الشر ينال على عبارة الأشياء كلاما لم يلاحر في رسالة حافلة وكذا المقدس ورسالة تلصم الجوى في حاشيته  
ونقله القتال فرجع ذلك ان شئت وسأنت في كتاب العارية من كلام المصنف والشارح في هذا الصنف  
لازم بدفعه فراجعنا شئت **(قوله وان كان قيمته ألفا فيتحالفان)** أى في صورة ما اذا لم يدفع ألفا فانه انما  
يكون أمينا حيث دفع اليه المال في المال المدفوع اليه فكان القول به بينه وبين نفسه عن الضمان ومع  
عدم الدفع ليس بمعشئ هو أمين فيه وانما يرد الجوع على الأمر وهو بالنسبة اليه بمنزلة الشارع منه لانه  
أصيل في الحقوق كما يتقدم عند اختلاف البائع والمشتري في الثمن يتحالفان فكذلك هذا **(قوله ثم يفسخ  
العقد)** أى الذى جرى بينهما حكما **(قوله فيلزم المبيع)** أى في الصورتين كما في الزيلعي **(قوله من غير  
بيان ثمن)** فان بعد القبض كان القول قول المأمور به لانه أمين بداراء نفسه من الضمان فان قلنا  
كيف تصور بعد القبض من غير بيان ثمن قلت بأن يدفع له مقدار من المال فيقول له اشترى عدا وادفع من  
هذا المال ثمنه ولم يبين مقدرا ما يدفع وان كان قبل القبض يتحالفان ولا عبرة بتصدق البائع لان قوله لا يفسد  
على الأمر ولو كان معاشدا آخر لانه لا يصلح أن يكون شادا على فعل نفسه **(قوله على الأظهر)** وهو قول  
أبي منصور وعليه المذهب لان البائع بعد استيفاء الثمن أجنبى عنهما وقوله أجنبى عن الموكل اذ لم يجر بينهما  
عقد فلا يصدق عليه في الخلاف فتحالفان وقيل لا تحالف لانه ان رفع الخلاف بتصدق البائع فهو حاضر  
فجعل تصادفهما بمنزلة استئناء عهدي في الحال وفي المسئلة الأولى هو غائب فاعتبر الاختلاف والحاصل أن  
التصحيح قد اختلف فصحح فاضحان عدم التحالف تبعا للفقهاء أبي جعفر وصحح في الكافي التصالح بالهداية  
بناء على أن قول الهداية هو ظاهر وأظهر عنى أصح ونص محمد في الجامع الصغير أن القول للمأمور به بينه  
تفادى ظاهره فنفى التحالف ونهين قال انه أراد التحالف لكنه اكتب بذلك عين الوكيل لانه متدفع ولعين  
عليه الا في صورة التحالف فهو المقصود لولا ذلك لكان القول للأمر لانكاره فاخذ المبيع بما حلف عليه  
ولم يذكر عين الوكيل كذا ذكره واستشكل الزيلعي قول من قال ان مراده التحالف بالخ بأنه وان كان يدل  
على ما ذكره من حيث المعنى لكن لفظه لا يدل على ذلك ولا على الأول فان قوله ان القول للمأمور به  
يدل على أن الأمور يصدق فيما قال وفي التحالف لا يصدق واحد منهما ولو كان مراده التحالف لما قال ذلك  
قال المحبوبي في شرح الجامع الصغير وهذا فيما اذا اتفقا أنه أمره بالشراء ما لم يقل قال أمرتكم بمسألة  
وقال المأمور بالشراء فالقول للأمر به لانه لا يفسد لان الأمر به يستفاد ويلزم الصد للمأمور بخلافه وان رهنها بالينة  
بينه والوكيل لكثرة كذا في النهاية والدراية قيل رد على ظاهره أن وضع المسئلة فيما اذا لم يسم عند  
التوكيل الثمن فكيف يقول المحبوبي هذا اذا تصادق على الثمن عند التوكيل وأجيب بأن التصديق في  
الثمن يخالف التحالف فيه فيصير بأن يتفق على تسجية ثمن معين بأن يتفق على عدم تسجيته أصلا وبالجملة  
فالتصادق على الثمن من حيث تسميته ومن حيث عدم تسميته والثاني هو المراد في قول المحبوبي كذا في  
المقدس قال في الصر ولم يذكر ما اذا كانت قيمتها بينهما اه **(أقول)** والذي يفهم من عبارة ابن الكمال في  
الاصلاح فان أعطاه ألف صدق هو انساوا ولا الأمر وان لم يكن أعطاه الألف وسأوى أقل منه صدق  
الأمر وان ساواهما معا **(قوله فثبوت الاختلاف في الثمن)** أى الحكى لان بينه وبين الموكل مبادلة  
حكمة وفي الجامع دفع ألفا فيشترى به أمة أو أمره أن يزيد من عنده الى خمسة مائة فشرى أمة وقال  
شرتها بألف ونجمائة وقال الأمر بالشرى فان رهن أحدهما فحق بينته وان رهنها فحق بينته الوكيل  
وان لم يكن لأحدهما بينة حلف كل على دعوى صاحبه ويبدأ بين الموكل فاذا حلفا صارت الأمانة لأكثرهما  
للكل ونلتها للوكيل **(فرع)** في التاخران يدفع له قدر درهم وأمره ان يشتري بها عبدا بعينه فشره  
ودفعه ثم اشتراه الوكيل من البائع فزاده ثوبا وقبله قبل يقسم الألف على قيمة العبد وقيمة الثوب فما أصاب  
الثوب لزم المشتري بده للوكيل فكأنه شره مع ثوب بألف فالعبد ناقض على الأمر والثوب على المشتري  
بخصته **(قوله ولو اختلفا في مقداره)** أى في تسمية مقداره أى الثمن كدال عليه التجوير وهما اتفاقا على بيان

(وان كان قيمته  
ألفا فيتحالفان ثم يفسخ  
العقد) بينهما (فلزم)  
المبيع (المأمور) كذا  
لو أمره (بشرائه) معين  
من غير بيان ثمن فقال  
المأمور اشترى به كذا  
(و) ان (صدقه بالثمن)  
على الأظهر (وقال  
الأمر بصفه محالفا)  
فوقوع الاختلاف في  
الثمن (وجب التحالف  
(ولو اختلفا في مقداره)  
أى الثمن (فقال الأمر  
أمرتك بشرائه معانة  
وقال المأمور بألف

فالقول لا امر) يمينه (فان برهنا قدم برهان المأمور) لانها كثر (٢٣٣) اثباتا (و) لأمره (بشراء أخيه

فاستدري الوكيل فقال  
الا تشرى لهذا المشتري  
(بأخي فاقول له) يمينه  
(ويكون الوكيل مشريا  
لنفسه) والاصل أن  
الشرطي لم ينفذ على  
الامر بفتح على المأمور  
بخلاف البيع كالمرفي  
خير الشرط (وعق  
العبد عليه) أي على  
الوكيل رزعه عققه على  
موكله فواخذه  
خاتمه (و) أو امره عبد  
(بشراء نفس الامر  
من مولا بكذا (ودفع  
المبلغ (فقال) الوكيل  
(السيدة اشترى بثلثه  
فباعه على هذا) الوجه  
(عق) على البائت  
(و) أو (واسم) وكان  
الوكيل سفيرا (وان قال)  
الوكيل (اشترته) ولم يقل  
نفسه (فالعبد) ملك  
(الشرى) والالف السيد  
فيها) لأنه كسب عبده  
(وعلى العبد ألف أخرى  
في الصورة الأولى) بدل  
الاعتاق (كأعلى المشتري)  
ألف (مثلا في الثانية)  
لأن الأول مال المولى  
فلا يصلح بدلا (وبشراء  
العبد من عبده اعتاق)  
فتلقوا أحكام الشراء  
فلذا قال (فشرى) العبد  
(نفسه إلى العطاء صح)  
الشرطي (كما صح في

شي لكن الاختلاف في المقدار بخلاف الصورة التي قبلها فإنه لم يبين فيها ثمن من الثمن وهو أعلم أن كل الاختلاف  
السابق انما هو في الثمن فالأولى الاظهار بقول ولو اختلفا في مقدار الثمن عند الأمر وما في الزبلي فهو كأعلمه  
ونع عليه في الجرح بقوله وقول هذا انما هو اتفاق على عدم تسمية الثمن أو في قول الزبلي وهذا فيما اذا اتفقا  
على أنه أمره أن يشتري به بلف اذ السلف انما يفرضها المؤلف وغيره فيما اذا لم يسم ثمنها فهو سهو والتسبب  
وقال أعلم اه (قوله والقول لا امر يمينه) لأن ذلك يستفاد من جهة ممكن القول قوله ويلزم العبد المأمور  
لخالفته (قوله لانها كثر اثباتا) أن الضمير باعتبار كون البرهان يمينه (قوله بشراء أخيه) أي أخي الامر  
والمراد به قرين بذكره محرم منه (قوله والقوله) أي لا امر (قوله ويكون الوكيل مشريا) هذا في بيان  
الاول والوكيل (قوله بخلاف البيع) فإنه يطل ويبي على ملك المولى (قوله ولو امره عبد) الأولى حذفه لأنه  
أو جبر كما أنه لفظة فان المقصود أن العبد أمر رجلا أن يشتريه من سيده (قوله بكذا) أي بألف مثلا وكان  
ينبغي التعبير بلفظه بعدوا لالف السيد (قوله ودفع المبلغ) فاذ لم يدفعه على الف وهو واحدة (قوله عتق  
على المال) لأن بيع العبد منة اعتاق وشراء العبد نفسه قبول الاعتاق بدل فصارك أنه اشترى نفسه لنفسه  
(قوله وكان الوكيل سفيرا) فلا رجع الحقوق وهو المطالبة بالالف الاخرى على العبد لا على الوكيل هو الصحيح  
قال في الجرح فصارك أنه اشترى نفسه بنفسه وانما كان اعتاقا فاعقب الولاوان لم يبين المولى فهو عبد للمشتري  
لأن اللفظ حقيقة للمعاوضة وأمكن العمل بالظاهر بين فحافظ عليه بخلاف ما لو كانه عبد غير العبد أن يشتريه  
لأنه فإنه يصير مشريا بالامر سواء على الوكيل البائع أنه اشترى لغيره أو لم يعلمه وهذا ما يعلمه أنه يشتري لغيره  
لا يصير مشريا بالعبد لأن عتق يخط واحد لا في الحالين شراء وفي الحالين المطالبة متوجهة إلى الوكيل فلا  
يحتاج إلى البيان أما هنا أحداهما اعتاق معقب للولاء والمطالبة على الوكيل والمولى عبدا لرضاه ورتب  
في المعامضة الفضة فلا يمين البيان اه بتصرف (قوله والالف السيد) أي في صورة ما اذا قال لنفسه  
أولا (قوله وعلى العبد ألف أخرى في الصورة الأولى بدل الاعتاق) قال الامام قاسم في الجامع الصغير وفيما  
اذا بين الوكيل المولى أنه يشتريه للعبد به يجب على العبد ألف أخرى لم يذكر في الكتاب ثم قال وينبغي أن  
يجب لأن الأول مال المولى فلا يصح بدلا عن ملكه كذا في النهاية (قوله فلا يصلح بدلا) أي لا بدلا عن العتق في  
الصورة الأولى ولا عن البيع في الصورة الثانية وحيث استحق النول وجب بدل العتق على العبد وبدل البيع  
على المشتري قال ملاسكين لقائل أن يقول قد ذكر فيما تقدم أن الوكيل بشرى بيمينه لا بلف شراءه  
لنفسه فلا يجوز أن يكون المشتري ويمكن أن يجعل عنه أن يوكيل العبد بشراء نفسه يكون فوكيل قبول  
الاعتاق وحقيقة شراءه الوكيل لنفسه يكون اثباتا لجنس تصرف آخر اه والوكيل اذا تخلف أو في جنس  
آخر من التصرفات نفذ عليه حوى وتقدم في كلام الشارع معز بالخلاصة والرد أن الوكيل اذا تخلف ان  
خلافا لآخر في الجنس كبيع بلف فباعه بلف وما تنفذ ولو عاتقته بدلا ولو خيرا اه واستفهمته أن  
الدراهم والدنانير باب الوكالة بخلاف (قوله اعتاق) أي معنى وان كان شراءه صورة (قوله فتلحقوا أحكام  
الشراء) فلا يطل بالشرط القاسد ولا يدخله خيار الشرط (قوله مع الشراء) ولو كان شرطا فيقتل كان  
قاسدا لجهالة الاجل (قوله فلو شرى العبد نفسه إلى العطاء صح) أي لأنه اعتاق لاحقيقة الشراء اذ لو كان  
شراء حقيقة لفسد الاجل المحمول (قوله كما صح في حصته) أي العبد وصونه عند شري نفسه مع مشرتا  
بلف وكان مثل قيمته فصح الشراء في حق العبد حصته من الف وكان البيع اعتاقا لجنس ما عتق منه ومنه ظم  
يصح شراءا لا شرعا لعدم البيع الحقيقي ولو قلنا بيمينه لا شرع لم كون البيع بخلاف العتق في حق المشتري  
وحقيقة حق الاشر فليزم الجمع بين الحقيقة والجاز وهو لا يجوز وفي الجرح عبد اشترى نفسه من مولا  
ومعه رجل آخر بألف درهم حقيقة واحدة معتوق في حصته العبد وفي حصته الشرط لا طل ولا يشبه هذا الاب  
اذا اشترى ولده مع رجل آخر بألف درهم فإنه يجوز العتق في الكل اه قال قلت كيف صح الجاز دون الحقيقة

ومعه رجل آخر (وبطل الشراء في حصة شريكه) بخلاف ما لو اشترى الأب ولمسمع رجل آخر فإنه يصح فهمه ببيع الحائنة من بحث الاستحقاق والفرق انعقاد البيع في الثاني لا الأول لأن الشرع جعله اعتاقا ولذا بطل في حصة شريكه لزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز (قال لعبد اشترى نفسه من مولاه فقال لمولاه يعني نفسي فلان ففعل) أي باعه على هذا الوجه (فهو ولا مرق) فلو وجد به عيبا عن عليه العبد فلا بد لأن علم الوكيل كعلم الموكل وإن لم يصلم فأرد العبد اختيارا (وان لم يقبل لفلان عتق) لأنه أتى بتصرف آخر فنفذ عليه وعليه الثمن فهما لزوال حجره بعقد بآثر معتق لأن المولى دود «(فرع)» الوكيل إذا خالف أن خلافا في شيء من الجنس كبيع بألف درهم ببيع بألف ومائة نفذ ولو عاثة دينارا ولو شيئا

(١) قوله لماذا يجعل الخ كذا الأصل وتحرره هذه العبارة كتبه بمصحه

وكان الأولى القلب قلنا كان هو الموافق كان هو المعبر (قوله) ومعه رجل آخر أي تشاركه الرجل والعبد في شراء نفس العبد صفقة واحدة كما عتق ولو كان يعلم ببيع لأنه ضم بيع صحيح إلى بيع باطل فإن شراء العبد نفسه من سيده صحيح وشراء الشريك باطل لأنه شرع بمبعض لكن لما كان شراء العبد اعتاقا وهو لا يبطل بالشراء وطافا فسد ما عتق صح (قوله) فهم أي في حصة الأب والأجنبي (قوله) فانه يبيع فهم أي في حصة الأب والأجنبي وعتق الابن ولا يضمن عند الامام لشريكه لانعدام التعدي علم الشريك له أولا كما في الدرر (قوله) والفرق انعقاد البيع في الثاني أي في شراء الأب مع الأجنبي لأن صيغة الشراء استعملت في معناها الحقيقي فينبع العتق في حصة الأب (قوله) لا الأول لأن ما وقع من العبد لم يكن صيغة تنفيذ الشراء فهو مجاز عن قبول الاعتاق يدل لأن اعتباره ببيع حقيقة غير ممكن لأنه لا يملك قبض شراء الأجنبي لثالبه لم يجمع بين الحقيقة والمجاز وإلى هذا أشار بقوله لأن الشرع جعله الخ (قوله) جعله اعتاقا أي في حق العبد (قوله) لزوم الجمع بين الحقيقة وهو ثبوت الملك المشتري والمجاز وهو الاعتاق وهذا جواب سؤال حاصله لماذا يجعل اعتاقا في حق العبد ومفيد للمالك في حق صاحبه وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن ذلك لا يستقيم لأنه يلزم منه استعمال اللفظ الواحد وهو الصيغة الصادرة في معناها المجازي وهو الاعتاق ومعناها الحقيقي وهو ثبوت الملك لهما والحاصل أنه يعق على الأب نصيبه لأنه ملاذ رحم محرم منه وقد حصل العتق بعد تحقق الشراء من الأب والأجنبي وأما شراء العبد نفسه من سيده كالأب بعضا فقد جعله الشرع اعتاقا فشراء الآخر وقع على بعض قبض (قوله) فعل أي أشار به إلى أنه يتصرف المولى بعت وابتعا في قول العبد قبلت بعد قوله يعني نفسي لأنه اعتاق فيستبني المولى بناء على أن الواحد يتولى طرق العقد في العتق والسكاح وهذا إنما يظهر لو كان وقع الشراء للعبد أما إذا كان الشراء لآخر فلا بد من قبول العبد لانه يبيع فلا ينعقد إلا بالاتحاد والقبول وعلى كل من الوجهين فيكون الثمن في ذمة العبد أما إذا وقع الشراء له فظاهر وأما إذا وقع لآخر فلا بد من قبول الشراء للعقد فترجع الحقوق إلى المقتضى بالثمن ويرجع به هو على الآخر فأقاده العيني (قوله) فهو لا مرق لأن العبد يجوز تركه في شراء نفسه لأن الشراء يقع على ماله وهو أجنبي عن نفسه من حيث الماله وليس للمالك حبس العبد لاخذ الثمن لأن العبد في نفسه والبيع إذا كان في بدو أو قبل بالشراء حاضر أو غايب العقد لا يكون البائع مرق حبه لانه بالعقد يصير مملوكا بينه وبين المشتري فكان قابضا بالشراء جوى (قوله) فأرد العبد لأن الوكيل أصل في الحقوق والزمها الذل كان محجورا فقد صار مأذونا بهذا العقد حيث رضى به سيده فترجع الحقوق إليه وفيه أن الوكيل إذا أضاف العقد إلى المولى تعلق الحقوق بالمولى وتقدم أن من جلة الحقوق الخصوصية في العيب فهي هنا تعلق بالأمر دون العبد فتأمل (قوله) وإن لم يقبل لفلان بأن قال يعني نفسي أو أطلق بأن قال بيع نفسي أما الأول فلا ينعقد لانه لا يبيع من نفسه اعتاق معنى وإن كان بيعا لفظا لم يقع امتثالا وأما الثاني فلان المطلق يصلح إذا وافق بيع امتثالا بالشك في نفسه لا بعقد البيع والشراء ط (قوله) لأنه أتى بتصرف آخر هذا جواب عما يقال في الأمور بشرامع لا تملك لنفسه فأجاب بأن ذلك إذا لم يخالف وأما ما فقد خالف أنه أتى بصيغة توجب العتق لا للمالك (قوله) وعليه الثمن فهم أي يدل العتق في الصورة الثانية والثمن في الصورة الأولى لأن الحقوق ترجع إلى المالك بقبوله لزوال حجره الخ أما الأولى فلكونه وكلا ويرجع بمادفع على الآخر وأما الثانية فلكونه أصيلا (قوله) لزوال حجره جواب سؤال مذكور في الدرر وهو أن العبد إذا كان محجورا عليه لا ترجع الحقوق إليه قلنا لا يجوز هنا بالعقد الذي بآثره معتق لأن المولى وهذا إنما يظهر في المسئلة الأولى ولله در الشارح حيث علل في منع المسئلة المتقدمة بلزوم الجمع بين الحقيقة والمجاز وقال وعليه الثمن فاستعمله في حقيقة مجازة فإن قال أردت به عموم المجاز فتقول يمكن أن راد في المسئلة الأولى ذلك بل الجواب الصحيح ما ذكرنا من التعليل (قوله) ومائة أي من الدراهم (قوله) نفذ لأن الأخيرة في جنس الدراهم (قوله) ولو عاثة دينارا ولو شيئا باختلاف الجنس إذ قد يكون

يكون غرضه في الدراهم قال في الاشياء المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ على الاقضية وهي الاسير  
المسلم في دار الحرب اذا امر انسانا أن يشتريه بالثمن درهم خالف في الجنس فله يرجع عليه بالف اهـ أي بان  
اشترى عبادة دينارا أو عرض جازله أن يرجع والفرق أن شراء الوكيل شرعا حقيقة والشراء بما اعتدوا أو  
عرض غير الشراء بالف درهم ومسئلة الاسير ليس بشرام حقيقة بل طريق التخلص وقد رضي القاضي  
بالثمن فله الرجوع الى الف كقصدته اهـ قال في الحائز رجل أمر بغيره أن يبيع غلامه عاتق دينارا فباعه المأمور بالثمن  
درهم ثم قال المأمور لا حرم بيعت الفلانة فقال المولى أجرت ذلك ذكر في المشتق أنه يجوز أن تصرف الحاجة  
الى كل بيع وفي المنع عن البرازية أمره بأن يشتريه بعشرة فدانته فاشترى ما قيمته درهم فباعتها المولى  
خلافه لا فرو محمد ولو بعروض قيمته مثل النقد لا يلزم اجتماعا وفي التهذيب كل موضع يكون خلافا في البيع فهو  
موقوف على احازة الامر وفي الشراء يكون مشتريا لنفسه الا اذا كان الوكيل صيدا أو عبدا محجورا أو مريتا  
فهو موقوف وفي البرازية وكذا بان يبيع عبده بالف وفضته كذلك ثم زادت قيمته الى الفين لاثلاث بضعه بالف اهـ  
(قوله خلاصة ودر) نقله في الدرر عن الخلاصة فالاولى والاقتصار على الخلاصة والله تعالى أعلم واستغفر  
الله العظيم

● (فصل) لا يعقد وكيل البيع والشراء مع من رتبه شهادته له (قوله وكيل البيع الخ) شمل المضارب اذا  
كان مثل القيمة فانه يجوز اتفاقا لانه متصرف لنفسه من وجه وقيد بالوكيل لان الوصي اوباع عنهم مثل القيمة  
فانه يجوز وان حازقه لا يجوز وان قل والمضارب كالوصي محروفي جامع الفصول لو باع القيم مال الوفا وأجر  
من لا تقبل شهادته لم يجوز عند أبي حنيفة وفيه المتولى اذا أجزأه من ابنته البالغ أو ابنته لم يجوز عند أبي حنيفة  
الا أكثر من أحرار المثل كيبيع الوصي ولو أجزأ من نفسه يجوز لو شرا والاولا وقيد وكيل العقد استرازا عن وكيل  
القبض كالوكيل شخصيا قبض دين على أمة أو ولدها أو مكاتب ولدها وعبد فقال الوكيل قبضت الدين وهلك  
وكذبه الطالب فالقول قول الوكيل اهـ وفي النهاية أنه اذا باع منه بأكثر من القيمة يجوز خلافه وأما  
بغض فاحذر لا يجوز اجتماعا وعمل القيمة في رواية وكذا البيع عنه لا يجوز ويجوز في الثانية (قوله ونحوها)  
كأنه ويجوز فلو تركه بتر ويجوز بوجه يشبهه ولو كبره أو من لا تقبل شهادته لها لا يجوز عند مالك والعمدة على هذا  
فلا حلف فقهو البيع والشراء لكان أولى (قوله مع من رتبه شهادته له) أي كاصله وفرعه وسيد له ومكاتبه  
وشريكه فيما يشتر كله لان مواضع التهم مستثناة من الوكالات وهذا موضع التهم بدليل عدم قبول الشهادة كما  
في الدرر وفي القيمة وكيل يبيع من أحب الامن أربعة اتفاقا عبدا المأذون ومكاتبه ولده الصغير ومكاتبه  
وأربعة عند أبي حنيفة خلافا فلهما والكبير ولده والد ومزوجه وقيل وزوجها ان كانت امرأ أو قيل ولدها  
الصغير ولا يجوز اذا مات أمه ولم ير له وصيا اتفاقا وقيل مديرا المأذون ولا يجوز له البيع أو الشراء من نفسه  
عندهم جميعا سواء كان خيرا أو شر الموكل أو الوكيل كما في فتاوى قاض خان قال في الحر وهو موهوم من كلام  
المصنف بالاولى لان اذ لم يملك العقد مع من رتبه شهادته له فأولى أن لا يملكه من نفسه ولو جعل القيمة احدى  
الروايتين عن الامام وقيد بقوله له لانه لو عقد على من رتبه شهادته للوكيل كايه وانه مكاتبه وعبد المملوكين  
وكذا الوكيل الصلابة باع من مولاه والحيلة في جواز بيعه من نفسه أن يبيعه من آخر ثم يشتريه منه \* وعلم أن  
الاولى به بالنسبة لطلب الامام أو مال الصالحان فلا ضمان الوكيل من العقد مع من رتبه شهادته لانه كان مثل  
القيمة الامن عبده ومكاتبه كما في رواية في كلام الشارح بخلاف منع من البيع من نفسه فانه مملع الامام فيه  
كأنه عليه أبو السعود (قوله التهمة) وهذا موضع ما بدليل عدم قبول الشهادة ولان المنافع بينهم متصلة فنصار  
بيعان من نفسه من وجه قال في التاجية التهمة من وهم بالفتح أي ذهب يعني ذهب الوهم الى أنه لا يجازي  
هذا النوع نفسه فيكون عاملا لنفسه والوكيل من يعمل لغيره اهـ (قوله مثل القيمة الامن عبده) أي  
لا يجوز عندهما بيعه من عبده أي وان أحاط الدين بحاله ورقبته لان مع ذلك فذهب ما بقا ملك السيد  
في ماله (قوله ومكاتبه) لان مال المكاتب لولاه على تقدير حجره ومثل ذلك الصغير وشريكه مقاضة

خلاصة ودر  
● (فصل لا يعقد وكيل  
البيع والشراء) ●  
والاجازة واليهزف والسلم  
ونحوها مع من رتبه شهادته  
له للتميم وخزانه بمثل  
القيمة الامن عبده  
ومكاتبه (الا اذا أطلق له  
الموكل)

أما شر بكة عتاقه يجوز عقلمه اذ لم يكن ذلك من محارمها وقد في المبسوط العبد بغير المدون أمالو كان  
مدوناً فانه يجوز معراج فالمتى حيث من قوله ما أربع **(قوله كسب عن شئت)** استدركه المقدسي بأن  
الوكيل بجرد الوكيل كاله يسوع من شاء فلا يجوز إلا أن ينص على بيعه من هؤلاء حتى يكون الاطلاق وردد الجوى  
بأن كون الوكيل بجرد الوكيل كاله يسوع من شاء ممنوع فان مواضع التهمة مستثناة عن الوكالات والبيع من  
ذلك موضع تهمة وقد عدا كرم للسائل أما غيرها كالحالة والاقالة والخط والاراء والتجوز بدون حقه  
فيجوز زعندهما ويضمن وعند أبي يوسف لا يجوز **(قوله كاي يجوز عقلمهم بما كرم من القيمة اتفاقاً)** أي  
عند عدم الاطلاق **(قوله أي بيعه)** أشابه الى أن المصنف أطلق في محل التقييد لانه قوله كاي يجوز عقلمه يسئل  
البيع والشرا فإدائه أراد بالعقد البيع لانه حيث كان بأ كرم من القيمة انتفت التهمة أما الشراء ما كثر  
منها فهو ظاهر التهمة والمانعة فلا يجوز اتفاقاً من أبي حنيفة وصاحبه كالأول باق من القيمة وتقدر البيع  
بأ كرم من القيمة الشراء ما قل منها فيجوز اتفاقاً **(قوله لا شراً بما كثر منها)** أي من ترشدهاته **(قوله فغن  
فاحش)** أي من ترشدهاته **(قوله لا يجوز اتفاقاً)** وحازع غره عند **(قوله وكذا يسر عنده)** أي لا يجوز  
عنده لانه حيث لم يحز العقد عتق القيمة لم يحز بالغن السري الأولى **(قوله خلا لهما لانه لما حاز عتق القيمة  
وكان الغن السري لا يمكن الاختراز عنه لانه حقيقة ما بقومة معنه بعض القوم من جازا البيع معه والنسبة في  
ذكر عدم جواز البيع عنده بالغن السري مع أنها معلومة من عدم جواز بيعه منهم عنده عتق القيمة ما لم يبق  
الأولى لتبني عليه خلافاً ما جواز ذلك عندهم أيضاً **(قوله وفي السراج لو صرح بهم جازاً جامعاً)** قال فيه لو  
أمره بالبيع من هؤلاء فانه يجوز إجماعاً الآن يبيعه من نفسه أو ولده الصغير أو عبده ولا دين عليه فلا يجوز  
قطعاً وإن صرح به المولى اه منع لكن في البرازية الوكيل بالبيع لا يعلل شراءه لنفسه لان الواحد لا يكون  
مشترياً بواحدة يبيعه من غيره ثم يشتريه من نفسه وإن أمره المولى أن يبيعه من نفسه أو أولاده الصغار وعن لا تقبل  
شهادته له فباع منهم جاز اه ولا يخفى ما بينهما من المخالفة وذكر مثل ما في السراج في النهاية عن المبسوط  
ومثل ما في البرازية في النخبة عن الطحاوي حيث قال وفي وكالة الطحاوي لا يجوز بيع الوكيل من نفسه  
أو ابن صغيره أو عبده غير مدون وإن أمره المولى بالبيع من هؤلاء وأجاز له ما صنع جاز اه وفي النهاية عن  
المبسوط لو باعه الوكيل بالبيع من نفسه أو ابن صغيره لم يحز وإن صرح المولى بذلك لان الواحد خلق باب البيع  
إذا باشر العقد من الجانبين يؤدي الى تضاد الاحكام فانه يكون مشترياً بواحدة تقضياها أيضاً وسلباً لخاصتها  
في العيب ومخالفة ما يوجب من التضاد ما لا يخفى اه وهذا موافق لما عن السراج وكان في المسئلة قولين خلافاً  
لبن ادعى أنه لا مخالفة بينهما والوجه ما في النهاية الا اذا أجاز المولى بعد البيع فلا يرد ما ذكره تأمل (١) ولان ما في  
البرازية من أنه يجوز لنفسه عمله اذا صرح به بالعقد من نفسه فيه ما فيه فعل ما تقدم أن قول الامام مقيد بثلاثة  
قيود أن لا يطلق لكسب عن شئت وأن لا يبيعه بأ كرم من القيمة أو يشتري منهم بأقل منها وأن لا يصرح بهم  
في هذه الصور يجوز اتفاقاً وما قاله في السراج مفهوماً من العقد الاول فانه أجاز بقوله بيع عن شئت يجوز  
بالصرح بهم بالأولى ولو علم من نصريه يستثناه نفسه وما عطف عليه عاذا صرح بهم أنه عند الاطلاق لا يجوز  
بيعه من نفسه وما عطف عليه وكذلك لا كرم من القيمة **(قوله لا من نفسه وطفله)** فلا يجوز سواء كان شراًؤه  
من نفسه لنفسه أو لطفله أو لوكاله لانه يصير متولياً طرفي العقد قابلاً لجميعها والواحد لا يتولى طرفي العقد وقوله  
من نفسه يعني قوله وطفله لان الطفل بعقله أهوه وانعائص عليه لانه اذا كان بعقل البيع والشراء يجوز  
أن يعقد بنفسه لأن ولده دفع توهم أن يجوز بيعه لانه انما يستفيد الاذن من أبيه فكانت الاب هو العاقد  
فلا يصح وإن قال له بيعه من طفله وعبارة المنع عن السراج أولاده الصغير يدل طفله والمراد بهما واحد فلذا  
غير السراج بل فقط للطفل لان مرادهم من الطفل والصغير ما كان دون البلوغ قال في المنع في باب النسخة وقد  
بالطفل وهو الذي حين يقطر من البطن الى أن يحتمل وقال الراغب في المقررات الطفل والامام ما عاها اه**

كسب عن شئت فيجوز  
بيعه لهم مثل القيمة  
اتفاقاً كاي يجوز عقلمه  
مفهوم بأ كرم من القيمة  
اتفاقاً أي بيعه لا شراًؤه  
بأ كرم من القيمة اتفاقاً  
بأقل منها فغن فاحش  
لا يجوز اتفاقاً وكذا يسر  
عنده خلافاً لما بين مالك  
وعنه وفي السراج لو  
صرح بهم جازاً جامعاً  
الامن نفسه وطفله

(١) قوله ولان ما في  
البرازية كذا بالاصل  
واظهر جعل هذه المسئلة  
ولعل لفظ لا زاد وسور  
كتبه بخطه



والذي يدل على بقاء اسم الطفل الى البلوغ قوله تعالى وان بلغ الاطفال منك الحلم **(قوله)** وعنده غير المدون / أما  
المدون الذي أحاط الدين بالله ورفقته لا عالج سيدما في بدعته في حقيقته فاز يبع منه حش حصر به الموكل  
أما إذا لم يصح فبني أن لا يجوز لأنه إذا لم يجز يبع منه المكتاب حيث كان لسيده حق في كسبه وحقيقته بعد  
لغير فالمدون كذلك لا احتمال وفاء الدين وظهور ملكه في كسبه فلا راجع قال الخجندی جملة من يتصرف  
السلطان حكمهم على خمسة أوجه (منهم) من يجوز بيعه وشراؤه المعروف وهو الأب والجد والوصي وقدر  
ما يتيان يجعل عقوا (ومنهم) من يجوز بيعه وشراؤه على المعروف وعلى خلافه وهو المكتاب والمأثون عند أبي  
حنيفة يجوز لهم أن يبيعوا وأما ساوى ألقابهم ويشتروا وأما ساوى درهما بالف وعندهما لا يجوز إلا على  
المعروف وأما الحر البالغ العاقل يجوز بيعه كيفما كان وكذلك شراؤه أجماعا (ومنهم) من يجوز بيعه كيفما  
كان وكذلك شراؤه على المعروف وهو المصاب بوسر بلب العنان والمفاوضة والوكيل بالبيع المطلق يجوز بيع  
رأه عند أبي حنيفة عما عجزوهان وعندهما لا يجوز إلا بالمعروف وأما شراؤهم فلا يجوز إلا على المعروف أجماعا  
إن اشتروا بخلاف المعروف والعادتا وبغير النقود نقضوا شراؤهم على أنفسهم وضمنوا ما اشتدوا فيه من مال غيرهم  
أجماعا (ومنهم) من لا يجعل قدرا يتيان فيه عقوا وهو المرض إذا باع في مرض موته وحاشي في عقله وعليه  
بن مسروق فإنه لا يجوز بمحاشاته وإن قلت والمشتري بالخيار إن شاء وفي الثمن إلى تمام القيمة وإن شاء فسبح  
أما وصيه بعد موته إذا باع تركته لقضاء دينه وحاشي فيه قدرا يتيان فيه صميمه ويجعل عقوا وكذلك الواع  
له من بعض ورثته وحاشي فيه وإن قل لا يجوز البيع على قول أبي حنيفة وإن كان كتمن قيمته حتى يجيز  
أثر ورثته وليس عليه دين ولو باع الوصي عن لا يجوز شهادته له وحاشي فيه قسلا لا يجوز وكذلك المصاب  
بمنهم) من لا يجوز بيعه وشراؤه ما لم يكن خيرا وهو الوصي إذا باع ماله من الشيء أو اشترى به عند محمد لا يجوز  
بال وعندهما من خيرا غير والبيع ١٥ قلت وفي وصايا الخليفة فسر السرخسي الخيرية (٢) عمالدا  
قضى الوصي لنفسه مال اليتيم ما يساوى عشرة بجمعة عشر أو ما يعال نفسه من اليتيم ما يساوى عشرة  
بائسود كرمافدنا في مئة المتقى بعبارة أخضر بما قد قلناه **(قوله)** عاقل أو كثر ولو بعين فاحش  
له لأن التوكيل مطلق فيجوز على إطلاقه وقيل الإنسان من التنى فتجوز فيه بعين ط وكذلك التوكيل  
جارية ومن المناجى من قال قولهما كقول أبي حنيفة في الإجارة كإفي الخيرة وفي الهندية والوكيل إذا اشترى  
من وأمر المشتري منه أو قبل الحوالة أو اقتضى الزوف وتجوز به حاز ضمن الثمن لا سحر وهو قول الإمام  
جعوان الثمن لو دينام مقوضا وعينا فوهه للمشتري لا يصح (أقول) وكذلك المراءاة ولو بيعها بأقل من مهر  
لها برأية أي فانه يصح عاقل أو كثر **(قوله)** وخصاء الخ) لأن التصرف في دفع الحاجات فتشدد عواقمها  
لتعارف البيع مثل الثمن وبالنقود فلا يجوز عندهما بيعه بنقصان لا يتيان الناس فيه لا يجوز إلا بالأدراهم  
تأثيره أحواله أجل متعارف لأن مطلق الأجر يتقيد بالتعارف ولهذا يتقيد التوكيل بشرط القصد والجد  
كون المير وهو ما جسد الماء والخصبة برمان الحاجة في الفصح والشتاء والجد بالبعيف وفي الخصبة برمانها  
ن البيع بعين فاحش يبع من وجهه من وجهه وكذا المفاضة يبع من وجهه من وجهه فلا يتأوله  
لق اسم البيع وفي الخلاصة الوكيل بالطلاق والعتاق على مال على الخلاف ويجل الخلاف عند عدم التقيد  
الأحرار عن غن شيئين ١٥ **(قوله)** وبه يفتى قال العلامة قاسم في قصصه على القدرى ورجح دليل  
ما هو المعلوم عليه عند النسق وهو أصح الأقاويل والاختيار عند المحصى ووافقا للموصى وصدر البشيرة  
رمى وعليه أصحاب المتون الموضوعة لنقل المذهب عما هو ظاهر الرواية خصوصا وقد قالوا بفتى بقول  
حنيفة على الإطلاق خصوصا مع ظهور وجهه فإنه أطلق له البيع وهو صادق على ذلك كله وقد يكون  
مودا للثالث في بعض الأحيان كالأول من السلعة أو اضطر إلى الثمن لا يجوز ذلك حتى لو قامت قرينة على  
عملها كما هو مذهب الإمام **(قوله)** كدينار بدرهم) أما إذا اشترى الجنس فلا يجوز ولو بعين يسير بال **(قوله)**

وعنده غير المدون  
(وصح بيعه عاقل أو  
كثروا العرض) وخصاء  
بالقيمة والنقود به يفتى  
برأية ولا يجوز في  
الصفوف كدينار بدرهم  
بعين فاحش أجماعا

مطلب  
تفسير الخيرية

لانه بيع من وجه شرع من وجه) والوكيل بالشراء لا يجوز له البعن الفاحش اتفاقا **(قوله)** وصح بالنسيئة  
 المتعارفة لان طول المدة عند الامام بحر **(قوله)** كالمرا انا دفعت غرلا الخ لان بيع المرأه لا يحتاج الى النقة  
 عادة فلا ينفعها النسيئة ولا البيع بالعرض للقرينة. واذا اوفاه الى أخشى أن أغنى في بيع هذه السلعة  
 فأريد أن يسهل بارأى بلمصانة لى عن الضياع فليس أن يبيعهما بالبعن حينئذ كما أقام المصنف **(قوله)** كما أقام  
 المصنف حيث قال استفتيت في غازر يد الجاهل فوكل انسان أن يبيع له غلامه فباعه بالنسيئة مع قيام دلا  
 حاه أنه ريد الاستعانة بالثمن على سفره فأقبت بعدم جواز البيع بالنسيئة لوجود الدلالة الظاهرة على ارا  
 خلافه ويقال مثله لو باعها بالسلعة **(قوله)** وهذا أيضا أى قول الامام بجواز البيع بالنسيئة أى وانما  
 الامام يجوز البيع بالنسيئة ان باع الخ **(قوله)** لم يجز بهنى أشار بذلك الى أن هناك من نقل عن الامام جوا  
 النسيئة مطلقا قال في البحر أطلق في جواز بيعه نسيئة وهو مقيد بما اذا كان للتجارة فإن كان للحاجة لا يجوز  
 وفي المواهب وتأجيله عن التجارة جائز وإن طال وقصد بالتعارف اهـ وبه تعلم أن الشرط الذى ذكر  
 المصنف قول أبى يوسف وما ذكره الشارح قولهما \* والحاصل أن الوكيل بالبيع يجوز بيعه بالنسيئة عن  
 أى حصة مطلقا لانه وكاه بيع مطلق وهذا مطلق فينفذ عليه كصفاء كان وعند أبى يوسف مقيد بقيد  
 أن يكون البيع للتجارة وأن يكون الاجل متعارفا قال في المنية الوكيل بالبيع المطلق باع من مؤجل  
 وان طالت المدة قبل على قول الامام وعندهما جاز بأجل متعارف في تلك السلعة وبدونه لا وعن أبى  
 يوسف ان وكله ببيعته للتجارة جاز بالنسيئة وان وكله للحاجة الى النقة أو قضاء الدين **(قوله)** ومتى  
 الأمر شىئين قال في المحيط الموكل متى شرط في البيع على الوكيل شرطاً يشترط ان كان مقيداً بانه  
 من كل وجه يجب على الوكيل مراعاة شرطه كد بالثمن أو لا وان كان شرطاً لا يقيد ولا ينفع بل يفسد  
 لا يجب مراعاته وان كد بالثمن وان كان شرطاً مقيداً فانضم وجه ضار من وجهه ان كد بالثمن يفسد  
 مراعاته وان لم يفسد كد بالثمن لا يجب مراعاته لانه متى كد بالثمن دل على ارادة وجوده لان ادخال حرفة  
 التا كيداً والتأيد في الكلام يدل على زيادة المبالغة في ايرادها لثال الاول بهم خيار فباعه بغير خيار لا يفسد  
 فان شرط اختيار نافع مقيد من كل وجه لانه لا يزيل ملكه لئال ففسد على الوكيل مراعاته ومثال الثاني  
 قال بع هذا العبد بنسيئة أو قال لاتبع الابن النسيئة فباع بالتقديس لان هذا شرط غير مقيد لان اليه  
 بالنسيئة يفسره بالتقديس ونفعه فله يجب مراعاته ومثال الثالث ادفع بشهود أو بغيره فلان قد دفع بغيره  
 لم يضمن وان قال لا تدفع الابن شهوداً وبغيره فلان ففوضه بغير شهود وبغيره فلان يضمن كفى الوكيل  
 بالبيع قالوا هذا اذا كان رجلاً رفع القدر يحتشم الناس مخالفته وان كان وضع القدر لا يصير مخالفاً  
 شرط شرطاً لا يقيد فلا يجب على المأمور مراعاته وان كد بالثمن كالموكل لاتبع الابن أو لاتبع الابن  
 فباع بالثمن أو بالتقديس جاز لا غير مقيد أصلاً ومنه لاتبعه في سوق كذا فباعه في غيره نفذ لاتبعه الا في سوق ك  
 لا ينفذ أى عند التفاوت لتفاوت الرغبات اهـ ومثله في الحواشي الجوبة وقدمنا نظيراً وعنده قوله وباستيفاء  
 فراجع **(أقول)** لم يظهر لي التمثيل في الثاني بقوله بع هذا العبد نسيئة الخ لانه نافع من وجه دون وجه لا  
 بالنسيئة يز بدالثن فذاعه نقداً فانت زيادة الثمن الا أن يقال ان هذا التجدين في النسيئة والنقد تأمل **(قوله)**  
 الا في بعه بالنسيئة بآلف قديسيان الثمن لانه لو لم يعين وباع بالتقديس لا يجوز كما بينه في البحر وأما اوفاه بعه  
 أحل من غير تعيين الثمن فباع بالتقديس قال الامام السرخسي الاصح أنه لا يجوز إلا بالاجماع اهـ فا  
 في البحر ولا تخلف بين الفرعين لان ما تقدم عينه عنهما وهذا لم يعينه اهـ **(أقول)** لعل وجه عدم الجوا  
 فيما اذا لم يعين الثمن أن البيع نسيئة يتكون بشئ من أرض من ثمن المبيع بالنقد فيكون مراده اليه  
 بالثمن اذ لانه قديس يكون الثمن الرأى في المال أنفع له من الثمن الاقل في الحال لعدم احتياجه اليه  
 الا أن وهذا بخلاف المسئلة الاولى لانه قد باعه بالنقد بالثمن الذى أمره ببيععه بالنسيئة فنقد حص  
 له الثمن الزائد في الحال مع أنه دفع عنه عرضة الهلاك بأفلاس المشتري وأجحوده وبهذا اتضح

لانه بيع من وجه شرع  
 من وجه صريح (و) صح  
 بالنسيئة (ان) التوكيل  
 بالبيع (التجارة) وان  
 كان (الحاجة) لا يجوز  
 كالمرا انا دفعت غرلا  
 الخ رجل لبيعه لها وبعثه  
 النقد به يبقى خلاصة  
 وكذا في كل موضع قامت  
 الدلالة على الحاجة كما أقامه  
 المصنف وهذا أيضاً ان  
 باع بما يبيع الناس نسيئة  
 فان طول المدة لم يجز  
 به يبقى ابن مالك وبنى  
 عين الأمر شىئين الا في  
 بعه بالنسيئة بآلف

بعدم الخلافه وقدمنا عن المصطقر بياو كذا أول الباب عند قول المصنف وباعها ما واستغناها أن الشرط  
 لا يلزم باعتبار مطلقا وثارة لا يجب مطلقا وثارة يجب أن يقدمه بالنسبة فلا تقبل ثم أن الفرع الثاني إنما  
 يلزم إذا باع بالنقد ولم يكن ما يباعه مثل ما يباع بلا نقد ما لو كان فلا يظهر بين الفرعين فرق ثم أيت في  
 الأخيرة وإذا وكله بالبيع نسبية فباعه بالنقدان باع بالنقد عايبا ببيع بالنسبة حازوا فلا (قوله) باع بالنقد  
 بالنسبة لأنه وإن صار بخلافه إلا أنه إلى خبر من كل وجه كاعلت (قوله) في ذلك الجنس حازوا (اللام) أي  
 لو باع به ثابت يتسوى الثابت بالنقد لا يجوز وإن كان خلافا إلى خبر لا اختلاف الجنس (قوله) وانها) بكسر  
 الهمزة لا يتم مقول قلت معطوفة على وقدمنا لعدم تقدم هذا المسئلة في كتاب الوكالة وكأنه قال قلت وتقدم  
 الخ لا بالفتح معطوفة على قوله أن خالف الخ إنما حينئذ تكون معمومة لتضمنها الواقع أنه لم يقدمه كذا كرنا ح  
 زيادة (قوله) تنقيد زمان) كأن يقول به يوم الجمعة وفي شهر كذا وأزمن الصف فلو قال بعغدا  
 لم يجز يبعه اليوم وكذا الطلاق والعقاق والعكس فيه روايتان والصحيح أنه كالأول قال في الحاشية قال  
 نصير بيع عبد غدا فباعه اليوم لا يجوز لأن التوكيل مضاف إلى غدا فلا يكون قبله ولو قال ببع عبدى  
 اليوم واشترى اليوم ففعل غدا فيه روايتان قبل الصحيح أنها لا تبقى بعد اليوم وقبل تبي ذك اليوم بالتعجيل  
 لا بالتوقيف ولو وكل رجل ببيع العبد وعقده غدا ففعل بعغدا فقول واحد اختلاف ما إذا قال اليوم ففعله  
 خلاف والصحيح أن ذكر اليوم بالتوقيف فيلنظر الفرق أفاده الجوى (قوله) ومكان) بأن يقوله ببعه في  
 سوق كذا أو في بلد كذا فلو فاعله لم يجز وهذا عند المتأخرين كذا كرنا وليس منه قوله بعد إلى وقت كذا لأن  
 ذلك تهويز عليه وعدم التصديق في البيع لاستعماله بعد المدة كما لو قال له أنا كفعله إلى ثلاثة أيام فهو تأجيل  
 المطالب لا الكفالة حتى يكون كفضلا ففعله بعدها ما تقدم (قوله) لكن في البرازيه) استدلال على تقديمها  
 زمان والأولى عدم ذلك هذه الصاروة وعدم قوله ومتى عن الآخر المستغنى عنها على الزواهر (قوله) وبيدها  
 في الأصح ويحمل التقيد بالزمان على إرادة التسهيل على الوكيل وللوكل علة متى شاع فلا ضرر وعلم في ثبوت  
 وكأنه بعدها قال في الحاشية دفع الوصي المال إلى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاخذوا حرم ما لم يجر من  
 قابل حاز عن الميت ولا يكون ضامنا مال الميت لأن ذكر السنة يكون للاستسهال دون التقيد فالوكل كل رجل  
 بأن يعق عنه أو يبعه غدا ففعل أو باع بعد الغد حاز أه أي ويكون ذكر الغد للاستسهال لا للتوقيف فقول  
 واحد ولو قال ببع أو اشترا أو عتق اليوم ففعل ذلك غدا فيه روايتان والصحيح أنها لا تبقى بعد اليوم كما تقدم  
 قريبا وقال بعضهم تبقى لأن بدل الدليل على خلافه (قوله) وكذا الكفيل) أي بالنفس ما تقدم (قوله)  
 لكنه لا يطالب إلا بعد الأجل) فإن قلت ما فائدة كونه كفضلا قبل الأجل قلت فأنه أنه إذا سلمه قبل الأجل  
 يرى كأنه تقدمه هناك ح فلو قال كفعله إلى ثلاثة أيام كان كفضلا بعد الثلاثة كما لو قال لأمرته أنت طالق  
 إلى ثلاثة أيام يقع الطلاق بعدها وباع عبدك إلى ثلاثة أيام يبيع مطلقا بعدها قال المالكي وهذا على  
 خلاف ما ظننه الناس وهذا إذا لم يذكر في الغاية الأولى فلو قال أنا كفيل من هذا اليوم إلى عشرة أيام كان كافلا  
 حالا إلى انتهائه وانتهت الكفالة قولهم (قوله) بعه بشهود الخ) لأنه لا يحتمل المشوذة والأشهاد ويحتمل  
 التقيد فلا يصير تقيدا بالشك بخلاف الاتبع الأتبع هود فانه نص في التقيد (قوله) وباع بدوهم حاز) الذي  
 في المقدس عن الحاشية بعه بشهود أو رهن أو بعه وخذ كفضلا أو رهن فباع بغير شهود أو كفضلا أو رهن لم يجز  
 (قوله) بخلاف الاتبع الأتبع هود والأخصر فلان) فانه نص في التقيد به وجلة الأمر أن كل ما قبله الموكل  
 أن مقدما كل وجه يلزم رجاءته إلى آخر ما تقدم (قوله) قلت وبه علم الخ) جعل ذلك طعنة كرامة استنبطها  
 حكم الواقعة وليس بكل في الهندية عن الخطأ أن أمر أن يبيع رهن أو بكفيل فباع من غير رهن ومن غير  
 كفيل لم يجز لكنه بالنسبة أو لم يتركه ما لا أنه فيما ذكره الشرط دائر بين الإفادة وعيدها وما في الهندية مقيد  
 بمحض (قوله) واقعة الفتوى) المسئلة مصرح بها في مواضع الحاشية لكن بلفظ يحضر فلان والحكم فيها ما ذكره  
 هنا (قوله) لم يضمن) لأنه لم يكن مخالفاً أي وقد استأجره بغيره من فاحش ولا عيب والأفلا على على الموكل

فباع بالنقد بالف حاز  
 يجر قلت وقد مدنا أنه  
 أن الخافى في خبر في ذلك  
 الجنس حاز والأول أنها  
 تنقيد زمان ومكان لكن  
 في البرازية الوكيل  
 إلى عشرة أيام وكي في  
 العشرة بصدها في  
 الأصح وكذا الكفيل  
 لكنه لا يطالب إلا بعد  
 الأجل كما في تنوير البصائر  
 وفي زواهر الخواصير  
 قال بعه بشهود  
 أو برأى فلان أو عله  
 أو معرفته وباع بدوهم  
 حاز بخلاف الاتبع إلا  
 بشهود والأخصر  
 فلان به يضي قلت وبه  
 علم حكم واقعة الفتوى  
 دفع له مالا وقال اشترى  
 زمانا بعشرة ففلان  
 فخذ واشترى بلا  
 معرفته فهلك الزيت  
 لم يضمن

(قوله بخلاف لا تستر إلا معرفة فلان) فإنه يضمن بانفراد فلان فلا نقاد يكون أعرف بالطيب من الزيف والردى وبالإسعار فهو مضمّن وجه (قوله وصح أخذ) أى الوكيل (قوله رهننا وكفيلنا بنين) أى لان العقد فى حق الحقوق وقع لانه أصل فى الحقوق وقضى الثمن منها والكفالة توفيقه والارتها ن وثيقة لحانب الاستغناء فمبلكهما بخلاف الوكيل يقضى الدين لانه يفعل نيابة وقد أنه فى قبض الدين دون الكفالة وأخذ الرهن والوكيل يبيع بمقتضى أصالة ولهذا الوجه الموكل عن أخذ الرهن والكفيل عن تسليم المبيع قبل القبض لا ينفذ حجره ولو هلك الرهن فى يده حتى سقط الثمن عن المشتري يظهر السقوط فى حق الموكل كذا فى شرح الجامع الصغير للتهرلى ومثله فى الهداية وهو مخالف لما فى الخلاصة والبرازية من أن الوكيل يقبض الدين له أخذ الكفيل فحصل كلام الهداية على أخذ الكفيل بشرط ابراء الاصيل فإنه لا يحنث بحواله وهو لا عليها لما فى البرازية ولو أخذه كفيلا بشرط البراءة فهو حوله لا يجوز للوكيل قبض الدين قبولها اهـ ومن هنا قال صاحب النهاية المراد بالكفالة هنا الحواله لان التوى لا يتحقق فى الكفالة وقيل الكفالة على حقيقتها لان التوى يتحقق فيها بان مات الكفيل والمكفول عنه فليس قال الزى بلعى أخذ من الكافى وهذا كله على نبي لان المراد هنا توى مضاف الى أخذ الكفيل بحيث أنه لو لم يأخذ كفيلا لم يتوب عنه كما فى الرهن والتوى الذى ذكره هنا غير مضاف الى أخذه الكفيل بل على أنه لو لم يأخذ كفيلا لضا التوى عوت من عليه الدين وجهه على الحواله لاسد لان الدين لا يتوب فيه عوت لأعمال عليه مقلسا بل يرجع على الحمل وانما يتوبى عوتهما مقلسين فصارت الكفالة والاوجه أن يقال المراد بالتوى توى مضاف الى أخذ الكفيل وذلك يحصل بالرافعة الى حاكم يرى براءة الاصيل كما بآى بيانه قال فى نور الدين وكيلى البيع لو قال أو احتال أو أربأ أو حط أو هب أو يتجوز رجع عندنا فى حنفية ومحمد وضمن لموكله لا عندنا فى يوسف والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الاقالة أجماعا اهـ قلت وكذا بعد قبض الثمن لا يملك المخطو ابراهيم رافى (قوله فلا ضمان عليمان ضاع) أى فلا ضمان على الوكيل لو وكل فيما هلك من الثمن لهلاك الرهن وفى الدراية وأخذ ما رهن يقع للوكيل فلو رده الوكيل جاز ويضمن للوكل الاقل من قيمته من الدين عندنا فى حنفية وقال أبو يوسف لا يصح رده وفى البرازية ولا يملك الوكيل قبض الدين الرهن ويملك أخذ الكفيل (قوله أتوى المال على الكفيل) وصورة التوى وكله بيع شئ فباعه وأخذ ما يضمن كفيلا ويجز عن التحصيل من الكفيل وامتنع الاصيل من اعطائه متعللا بانه حيث كفل المال الذى عليه يرى منه ورافعه الى قاض يرى ذلك وحكم عليه براءة الاصيل حيث كفل ويجز عن تحصيله من الكفيل لا يضمن لموكله يحى (أقول) والقاضى الذى يرى ذلك هو من كان على مذهب سدا الامام مالك فإنه يرى ابراء الاصيل عن الدين بالكفالة ولا يرى الرجوع على الاصيل بوجبه مقلسا (قوله لان الجواز الشرعى شاق الضمان) أى ما يسوغ فعله فى الوكالة لاصلاحها ونفع موكله لا يكون سببا لضمانه لا مطلق الجواز الشرعى فلا ينافى قولهم ان من جاز له شئ لمصلحةه بتقيد بوصف السلامة حتى لو وقع فيه على احدنى الطريق فقتله أو على شئ فانقله لزمه ضمانه ولو ضرب زوجته فماتت ضمنها (قوله) وقيد شرأوه بمثل القيمة المراد به ان يشتري بقصد مثل القيمة فلا يتغير التقدن كمكيل وموزون دين فى الذمة بقيد الشراء لان الوكيل بالكساح اذا زوجه باكثر من مهر مثلها فإنه يجوز لعدم التهمة كفى الجوى ولان التهمة فى الاكثر متحققة فظهر اشتراط نفسه فلان ما رافعه أخذه بغيره على ما مر وألطفه فمثل ما اذا كان وكيل شرأوه من عينه فانه وان كان لا يملك شرأه لنفسه فالحاقه يكون مشتر بالنفسه فالتهمة باقية كفى الزى بلعى وفى الهداية قالوا لا ينفذ على الأمر وذكر فى البناتى أنه قول عام لما شاع والاول قول البعض وفى الأخيرة أنه لا نص فيه بحر ملخصا (أقول) فظهر أن ما جرى عليه الزى بلعى من أن الوكيل بشرأه شئ بعينه لا يكون له أن يشتريه للوكل بالعين الفاحش وان كان لا يملك شرأه لنفسه لانه مخالفة فيه يكون مشتر بالنفسه فكانت التهمة باقية اختلف ما عليه العامة والظاهر أن المراد بالخالف مخالفة ما هو المتعارف فى غنه والا فالكل معروض فيما ذل بقدر الأمر غنه (قوله وغن يسير)

بخلاف لا تستر إلا  
معرفة فلان فليصغ  
(و) صح (أخذه رهننا  
وكفيلنا بنين فلا ضمان  
عليه ان ضاع) الرهن  
(فى يده أو توى) المال  
(على الكفيل) لان  
الجواز الشرعى ينافى  
الضمان (وقه يشرأوه  
بمثل القيمة وغن يسير)

الواو بمعنى أو قال في القاموس غننه في البيع بضم غيننا وبحرك خدعه والتعاب أن يغن بعضهم بعضا ٨١  
فالمراد بالتعاب الخلفاء فقولهم لا يتعاب الناس فيما لا يتخضع بعضهم بعضا الفتح وظهوره وقولهم يتعاب  
الناس فيه أي يتخضع بعضهم بعضا قلته ٨٢ بجر تصرف ط (قوله) وهو ما يقوم به مقوم أي ما يدخل  
تحت تقويم أي أحسن المقومين وهو الأصح أما لا يدخل تحت تقويم فحين فاحش (٢) وقيل حد الفاحش  
في العروض نصف القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العقار خمسها وفي الدراهم ربع عشرها قال مسكن  
فأقول مع عمل عشرة وعمل آخر خمسة وأربعة فحين العشرة والسبعة داخل تحت تقويم المقومين أما  
الرائد في الشراء والتقص في البيع فلا وهذا هو الأصح في حد العين السيرة والفاحش أي فلا يكون بما يتعاب  
فيه وهذا إنما يتر في البيع على قولهم لا على قوله (وأقول) هذا المان لحد الفاحش بين العين السيرة والفاحش  
وهو متفق عليه لا خلاف إلا ما لم فيه سواء كان وكلا بالشراء أو بالبيع وأما أن الوكيل في البيع هل على البيع  
على الأمر وقول العين الفاحش ففتنا لأنهم متخلفا فيها فهاشئ آخر ليس مما الكلام لا أنفخه وقيل في  
العروض دينم أي نصف العشر وفي الحيوان ثلثه بأزده أي العشر وفي العقار دمو وأزده أي الخمس وفيما  
يتعاب فيه من الدراهم والدنانير ربع العشر ووجهه أن التصرف بكثر وجوده في العروض ويقال في العقار  
ويتوسط في الحيوان وكثرة العين لقلته التصرف وجعل الزيل نصف العشر في العروض فاحشا ٨٣ زيادة  
(قوله) تكبر ولم هذا باعتبار الغالبين أن هذه الأشياء سعرها معروف فلو كان في مكان وزمان مختلف  
السعر في هذه الأشياء كانت تغييرها (قوله) وجين هو يسكون الباقى لغة ويضم مع تخفيف النون أو  
بالضم مع تشديد النون يختار (قوله) ولو فلسا واحدا لأنما كان معلوما بين الناس صار عنة العين منه فلا  
يقل الزيادة به (قوله) ونباهه أي شرح الهداية (قوله) صم أي عدا أي خففة (قوله) لا إطلاق التوكيل أي  
أحلافه عن قيد الاجتماع والاتفاق كالأوكله بسم مكل ونحوه الأثرى أنه لو باع الكل بشئ النصف يحوز  
عنده فأن باع النصف أولى (قوله) والالا لضرر الشركة وهي عيب تنقص القيمة فلا رد بالطلاق (قوله)  
وقوله ما استحسان قال الاتفاق وأصل ذلك أن بائنة بعين العموم والإطلاق في التوكيل بالبيع  
وأما في التوكيل بالشراء فباعتبار المعارف الذي لضرر رفينة ولا تهمة وعندهما كلاهما سواء ٨٤ قال المقدسي  
وفيه كلام وهو أن الظاهر أن المراد أن قول أي خففة قياس بالنسبة إلى قولهما وقولهما استحسان بالنسبة  
إليه وليس كذلك بل قياس قولهما أنه لا ينفذ أصلا واستحسن القول بالتوقف وكذا في قول أي خففة  
فماثل ٨٥ وفيه أيضا عن الميسر ببيع عبده فباع كل منهما رجل فن باع أحلا ولا يحل وبطل  
الثاني بخلاف الوصيين كما سيجي ودان لم يعلم الأول فلكل مستقر نصفه نصف الثمن لأنه ليس أولى وأستوى  
المشتريان ويخبر كل منهما بالتفرق الصفقة ولترجيح الإذا كان في بدأ أحد المشتريين فهو له ترجيح جانبه  
لما كثر شأنه وعكسه من القرض دليل سبق شأنه ٨٦ (قوله) وظاهره ترجيح قولهما أي لا يجزئ  
استحسانا قال في البحر وإذا أخرج مع دليله كما هو عاده (قوله) والمقتى به خلافه بخر الذي في البحر وقد عرفت  
أن المقتى به خلاف قوله كما قدمناه ٨٧ أي خلاف قوله فيما استشهد به قلت وقد عرفت ما قدمناه عن العلامة  
قاسم من ترجيح قوله وعليه المغزول وأنه أصح الأقاويل (قوله) وقيد ابن الكمال الخ ومثله في البحر عن المراج  
ونقل الاتفاق أيضا في الكفاة عن الإضاح (قوله) وفي الشراء يتوقف على شراءه قبل الخصومة يعني  
لو كره شراء عبدا فاشترى نصفه فالشراء موقوف اتفاقا فان اشترى بقدره الموكل وأرتفع التوقف لأن شراء  
البعض قد يقع وبسببه إلى الامتنال بأن كان مودوا بين جماعة فيحتاج إلى شرائه فخصما فخصما فإذا اشترى  
الباقى قبل رد الأمر الشراء اثنين أنه وسيلة فنفذ على الأمر وهذا اتفاق بخر قال الجوزي وهذا لا جاع  
بخلاف الوكيل ببيع العبد عند أي خففة للقرق التي شأنه وهذا لا يشترى الوكيل التصفين فلو شترى  
التصفين شترى الموكل التصفين بتمنعي الأمر بخلاف عكسه ٨٨ وأعلم أن ما عرض به العيني على الزيل  
حيث قال فان اشترى بآية قبل أن يخصص الموكل والالزم الوكيل وهذا لا جاع قاله الشارح قلت فيه

٢ مطلب

في حد الفاحش

وهو ما يقوم به مقوم

وهذا إنما يمكن سعره

معروفا وان كان سعره

(معروفا) بين الناس

(تكبر ولم) وهو وجين

(لا ينفذ على الموكل وان

قلت الزيادة) ولو فلسا

واحدا به يبقى بخر

وبتأية (وكه) ببيع عبده

فباع نصفه صم) لا إطلاق

التوكيل وقالان باع

الباقى قبل الخصومة

جاز والألا وقولهما

استحسان ملحق

وهذا يظهره ترجيح

قولهما والمقتى به خلافه

بخر وقيد ابن الكمال

الخلاف بما يتعيب

بالشركة والامتنان

فأرجح (وفي الشراء

يتوقف على شراء بآية

قبل الخصومة)

خلاف زفر والثلاثة الخ ساقط لان كلام الزبلي فيما اذا كان وكيله بالشراء فاشترى نصفه ثم اشترى الباقي فلا يرعى دعوى الاجماع ما عارض به العيني لان خلاف زفر والثلاثة بالنسبة لما اذا كان وكيله بالبيع فباع نصفه ثم باع الباقي ولئن قلنا كون خلاف زفر والثلاثة في مسئلة التوكيل بالشراء فنقول او ادان الاجماع اجماع الامام مع الصالحين كما يدل عليه قوله بخلاف الوكيل يبيع العبد عندنا في حقيقته الخ اولاده او السعود قال الزبلي ولا فرق فيه بين التوكيل بشراء عبد بعينه او بغيره اه وفيه لا يقال انه لا يتوقف بل ينفذ على المشتري لاننا نقول انما لا يتوقف اذا وجد تماذا على العاقد وههنا شراء النصف لا ينفذ على الوكيل لعدم مخالفتهم كل وجه ولا على الآخر لانه لم يوافق امر من كل وجه فقلنا بالتوقف فلو اعتقه الآخر من التوقف نفذت عندنا يوسف لا المأمور وعكس محمد لانه مخالف لما امره وتوقفه لتوهم رفع الخلاف بشراء الباقي ففي الخلاف قبل الشراء فلا ينفذ على الآخر و ابو يوسف يقول توقف على اجازة الموكل والاعتاق اجازة اه (قوله اتفاقا) الفرق لا في حقيقته رحمه الله تعالى بين البيع والشراء ان في الشراء تحقق حصة انه اشتراء لنفسه فرأى الصفة صامرة فاراد ان يلزمه الموكل ولان الآخر بالبيع بصادف ملكه فيصح فيعتبر فيه الاطلاق والامر بالشراء بصادف ملك الغير فلم يسمع فلا يعتبر فيه التقيد والاطلاق كافي الهداية (قوله ولو رد مبيع) أطلقه فقبل ما اذا قبض الثمن أولا وأشار الى أن الخصومة مع الوكيل فلا دعوى للمشتري على الموكل فلو أقر الموكل بعينه وانكره الوكيل لا يلزمهما شي لان الموكل اجنى في الحقوق ولو بالعكس رد ما للمشتري على الوكيل لان اقراره بجميع حق نفسه لا للموكل بزيادة ولم يذ كر الرجوع بالثمن وحكمه انه على الوكيل ان كان نقدته وعلى الموكل ان كان نقدته كفى شرح الطحاوي وان نقدته الى الوكيل فهو الى الموكل ثم وجد الشاري عبدا فاقضى انه يرده على الوكيل كذا في البرازية (قوله يعيب) فقيده لانه لو رد عليه بجناح شرط او روية فهو على الآخر ولو من غير قضاء رد عليه يعيب بغير قضاء قبل القبض فانه حار على الآخر (قوله بالبيع) فقيده لان الوكيل بالاجارة اذا أحرس لم يضمن المستأجره يعيب بغير قبض الوكيل بغير قضاء يلزم الموكل ولم يعتبر ابراء جديدة بغير (قوله يمتنع) لان الثابت بالبنية ثابت في حق الكافة لان البنية حجة مطلقة متعدي فلو لم يزل الموكل كالزبلي الوكيل اما التوكول فهو بذل أو اقرار وكل منهما حقه ان لا ينفذ على الموكل لكنه لما كان التوكول مضطرا للمبعد العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته المبيع لزم الأمر بدفع الضرر عن الوكيل وكذا الاقرار فيما لا يحدث لان القاضي يثبث حدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى هذه الخ (قوله أو توكوله) أي الوكيل لانه مضطرا في التوكول للمبعد العيب عن علمه باعتبار عدم ممارسته المبيع فلم يزم الأمر بغيره دليل على أن الدعوى ولو وقعت في زمن المبيع بأن ادعى المشتري دفعه للوكيل وانكره الوكيل وطلب المشتري عيبه على عدم الدفعه فنكل فقضى عليه انه يضمن الثمن للموكل لفقد العلة المذكورة وتكونه اما باذلا ومروا على التقديرين يضمن وهي واقعة الفتوى فتأمل اه رمي قلت وفي الكفاية قوله والوكيل مضطرا لمن يشترى أن الوكيل يخلف على البائع اذ لو كان على العلم لم يكن مضطرا للمبعد العيب عن علمه ولكن علمه الروايات على أن الوكيل يخلف على العلم فانما علمه بالعيب حينئذ يضطر الى التوكول اه (قوله) وأقراره فيما لا يحدث مثله في هذه المدة لان القاضي يثبث حدوث العيب في يد البائع فلم يكن قضاؤه مستندا الى الاقرار ولان البنية والتوكول لان العيب لما كان لا يحدث مثله كالأصبع الزائدة لم يتوقف القضاء على وجوده هذه الخ من البنية والاقرار وانه الميزان بل ينبغي أن يقضى بعلمه قطعاً وجود العيب عند البائع بدون الخ فوجب عدم توقفه على وجوده في العيب الذي لا يحدث مثله لان تأويل اشتراطها في الكتاب ان القاضي يعلم انه لا يحدث في مدته مثل ما كنهه اشبه عليه تاريخ البيع فنفقنا الى هذا الخ لظهور هذا التاريخ أو كان عينا لا يعرفه الا السام والاطباء فقولهم وقول الطبيب حجة في حصة الخصومة لا في الدفعة فترى الهائي الردي في كان القاضي عين البيع والعيب ظاهر لا يحتاج الى شيء منها قديما لا يحدث لانه لو رد عليه بأقراره فيما لا يحدث فانه يلزم المأمور لان الاقرار حجة فاصرة وهو غير مضطرا اليه لا مكانه السكوت والتكول الا أنه لا يجوز ان يخصام الموكل

اتفاقا (ولو رد مبيع)  
يعيب على وكيله  
بالبيع (بنية أو  
توكوله) أو اقراره فيما  
لا يحدث مثله في هذه  
المدة

فيلزم بيئته أو بنكوله بخلاف ما إذا كان الرد في غير قضاء العيب يحدث مثله حيث لا يكون له أن يتخاصم موكله  
 لأنه بيع جديد في حق ثالث والبائع ثالثهما والرد بالقضاء فسخ لعدم ولاية القاضي غير أن الحق قاصرة وهو  
 الإقرار في حجب الفسخ كان له أن يتخاصم ومن حيث القصور لا يلزم الموكل إلا بمجهول كان العيب غير حادث  
 أي كس زائدة أو كان حادثاً لأنه لا يحدث مثله في ثالث المدة رد على الوكيل بإقراره بغير قضاء لم يلزم الوكيل  
 وليس له أن يتخاصم الموكل في عامة روايات البسوط وذكر في البيوع أنه يكون رد على الموكل لأنهما فعلاعين  
 ما فعلها لغيره أو لغيره إلى أنه لا يكفه القاضي على إقامة البينة ولا على الخلف في هذه الصورة بل يرد عليه بالجملة  
 فكان الحق متعيناً في الرد على الباقي ببيع جديد في حق ثالث والموكل ثالثهما ولا نسلم أن الحق متعين  
 في الرد بل يثبت حقه أولاً في وصف السلامة ثم إذا عجز يتنقل إلى الرد ثم إذا امتنع الرد بمحدث العيب أو بزيادة  
 حدث فيه يتنقل إلى الرجوع بالنقصان فلم يكن الرد متصفاً وهكذا كرر الروايتين في شرح الجامع الصغير وغيره  
 وبين الروايتين تفاوت كبير لأن فيه نزولاً من الأزوم إلى أن لا يتخاصم بالكلية وكان الأقرب أن يقال لا يميزه ولكن  
 له أن يتخاصم بغيره وبه علم أن قول المتن وأقراره فيما لا يحدث مثله أي فيلزم الموكل مبنى على رواية البيوع  
 المخالفة لعامة روايات البسوط من لزومه لو كس ولو قال في المواهب لورد عليه ما لا يحدث مثله بإقراره يلزم  
 الوكيل ولزوم الموكل رواية أه فتنبه (قوله) رد على الوكيل على الآخر كان أولى لأن الوكيل  
 لا يحتاج إلى خصومة مع الموكل إلا إذا كان عيباً يحدث مثله ورد عليه بإقراره بقضائه وإن بدون قضاء لأصح  
 خصوصيته لكونه مشترياً وحاصل هذا المسئلة أن العيب لا يتأولاً أن لا يحدث مثله كالس أو الأصبع  
 الزائدة أو يكون حادثاً لكن لا يحدث مثله في هذا المبدأ أو يحدث في مثله في الأول والثاني يرد على القاضي من غير  
 حجة من بيته أو أقراراً أو تنكولاً لعله بكونه عند البائع وتأويل اشتراط الحق في الكتاب أن لا حال قد يشبهه على  
 القاضي بأن لا يعرف تاريخ البيع فيحتاج إلى الظاهر التاريخ أو كان عيباً لا يعرفه إلا لأطباء أو للسامع أو لغيره  
 حجة في توجه الخصومة لا في الردية فتقر إلى الحق في الرد على القاضي البيوع وكان العيب ظاهراً لا يحتاج  
 إلى شيء منها وكذا الحكم في الثالث أن كان بيته أو تنكولاً لأن البينة حجة مطلقة وكذا التنكول حجة في حقيقة بغيره  
 عليه والرد في هذا الموضع على الوكيل رد على الموكل وأما أن يرد عليه في هذا الثالث بإقراره فإن كان بقضائه  
 فلا يكون رد على الموكل لأنه حجة قاصرة فلا تعدى ولكن له أن يتخاصم الموكل بغيره عليه بيته أو بنكوله لأن  
 الرد فسخ لأنه حصل بالقضاء كراهية فأنعدم الرضا وإن كان بغير قضاء فليس له الرد لأنه أقاله وهي بيع جديد  
 في حق ثالث وهو الموكل في الأول والثاني لو رد على الوكيل بالأقرار بدون قضاء لم يلزم الوكيل وليس له أن يتخاصم  
 الموكل في عامة الروايات وفي رواية يكون رد على الموكل كما قلنا من غير بيان الزيلعي قال في الإصلاح  
 وكذا بإقراره فيما لا يحدث مثله أن يرد بقضائه أه (قوله) ولو بإقراره فيما لا يحدث مثله لا يرد ولم يلزم الوكيل إلا أنه  
 أن كان الرد بقضائه فلو كس أن يتخاصم الموكل فيلزمه بيته أو بنكوله قال المقدسي ولا يرد إلا إذا كان له  
 كان عنده ولا يخلف فإن نكل برد أو لا لزم الوكيل ثم قال فإن قيل كيف يرد ويخاصم الموكل مع أن الرد  
 بالإقرار فسخ في حق المتعاقدين ببيع جديد في حق الموكل قلنا الرد ما حصل بإقراره بغير قضاء القاضي بكرة  
 منه فحل فسخاً لكن استبدل دليل قاصر فعلمنا الفسخ عند الرهان ولزم الوكيل عند عدمه عملاً بغيره  
 المستند وهو الإقرار قال في النهاية قضاء القاضي مع أقرار الوكيل متصور إذا أقر العيب وامتنع من القول  
 في جبره عليه وإن رد المشتري بإقرار الوكيل بغير قضاء لم يلزمه بخاصم بحال وفي كافى الخ كما نقل الوكيل  
 المبيع بغير قضاء مختار شرط أو رد به جاز على الآخر كونه يبيع قبل القبض ولو قيل للوكيل الأبحار العيبين  
 للمشتري بغير قضاء يلزم الموكل لأن المتاع غير مقبوض (قوله) لا يرضى في الوكيل (قوله) لا يرضى في الوكيل  
 الوكيل مقام نفسه بالاستعانة به في أمر خاص حتى لا يصح بيان الخلف بل حتى بين النوع والنمى وبني  
 المضار بمعنى تحصيل الربح ووجوه تحصيله متباينة فلا يكون التقيد وقد يكون بالسببية وقد يكون بالبيع

(رد) الوكيل (على)  
 الآخر (أو) بإقراره  
 فيما يحدث مثله لا يرد ولم  
 الوكيل

المطلق وقد يكون للمضاربة (قوله وفي المضاربة العموم) فبذلك الابداع والاضاع وهذا بخلاف ما لو ادعى رب المال المضاربة في نوع والآخر في نوع آخر حيث يكون القول لرب المال لانه سيقط الاطلاق بتصادفهما فنزل الى وكالة المضاربة (قوله فان باع الوكيل نسيته) لو قال المصنف لو اختلفت فباعيها عنه الموكل فالقول لا امر تلك ان أولى ليس محل ما ذكر ويشمل ما اذا باع الوكيل بغيره فالقول لا امر تلك بانكر أو قال امر تلك بدنياً وبخطأ أو شعيراً أو قال بكفيل وقال الوكيل بغيره فالقول لا امر كانا أنكر أصل الأمر ووكيل المطلع والمقدار والصفة من حلول وتأجيل بحر واجعل أن قياس ماسبق عن الخلاصة يقتضي أن يكون المراد من أمر الأمر ووكيله بالبيع نقد أن يقول له لا تبعه الا بالنقد لا بمجرد الأمر بالبيع بالنقد الا ترى الى ماسبق من أنه لو قال له بعه بالنقد فباع بالنسيئة جاز بخلاف لا تبع الا بالنقد ومقتضاه أنه لو قال بعه من فلان بكفيل فباع منه بغير كفيل جاز بخلاف لا تبعه منه الا بكفيل لكن في الجرح عن الكافي أمره أن يبيعه من فلان بكفيل فباع بغير كفيل لم يجز قدر في وجه الفرق وانظر ما قدمنا قبل ثلاث أوراق عند قول الشارح وبه علم الخ (قوله صدق الأمر) لان الأمر يستقامن جهته (تنبيه) ما نقل مصرع في اعتبار قول الأمر لا يجوز العدول عنه فقول بعض المتأخرين فيما تقدم فيما لو وكله بضاعته فلان فقال رفضته فقال الأمر انما أمرت لا فلان غير حيث قال ان القول للأمر لأنه أمين قول مخالف لمصرع المنقول المعتبر بالقول كإيماء عليه المقدسي (قوله عملاً بالاصل) عليه السليمان لان تصديق الآخر في أمره بالنقد لتخصيص الوكالة وتصدق المضارب لا مطلقاً فلو ادعى الوكيل الفعل وأنكر موكله فإن كان اخبار الوكيل بغيره فالقول للموكل وان قبله في حياته الموكل فالقول للوكيل ان كان المبيع مسلماً إليه والاوان كان بعدم موته حال هلاك العين فكذلك والا لا يقبل قوله اذا كتبه الوارث هذا في الوكيل بالبيع وأما الوكيل بالنسيئة فسقط حكمه عند الاختلاف وأما وكيل العتيق فلا يقبل قوله كما اذا قال اعتقته أمس وكتبه الموكل لا يعتيق وأما وكيل الكتابة فيقبل قوله في العقد لا في قبض البدل والهالك كما اذا قال كاتبه وقضت بدلها فالقول في الكتابة لا في قبضت بدلها وأما لو قال كاتبه ثم قال قضت بدلها ودفعته للموكل فهو صحيح مصدق لأنه أمين ولا يقبل قول وكيل النكاح والوكيل يقض الدين اذا ادعى القبض والهالك يصدق وفي خزائنه المقتين وكل رجلان يشتري أمتاعاً فاشترى فقال الأمر ليس هذا أي فالقول له مع عيونه لانه ينكر وجوب الثمن عليه ويكون الوكيل مسترياً لنفسه ويحق العبد على الوكيل بقوله هذا أخول اه وإذا اشقيا عقد المضاربة وقع خاصاً واختلفا فيما يخص العقد فيه فالقول لرب المال لاتفاقهما على العدول عن الظاهر والاذن يستفاد من قبله فيعتبر قوله أمرت لا بخلاف البر وادعى الاطلاق فالقول للمضارب لادعائه عن موته وعن الحسن عن الإمام أنه لرب المال لان الاذن يستفاد منه وان برهنا فان نص شهود العامل أنه أعطاه مضاربة في كل تجارة فهي أولى لانها لا يرد بانها لفظاً ومعنى وان لم ينصوا على هذا الحرف فرب المال وكذا اذا اختلفا في المنع من السفر لاقضاء المضاربة فالحال على الروايات المشهورة \* قال المضارب هو في الطعام وقال رب المال هو في النكراس فالقول له ولو برهنا فالمضارب لان رب المال لا يحتاج الى الالباب والمضارب يحتاج الى اثباته لرفع الضمان عن نفسه وان وقتها فالوقت الآخر أولى كافي مضاربة البرازية والضرارة كالضاربة لان المضارب على البيع والمستبضع لا الاذن كان في لفظه ما يعلم أنه قصد الاستباح وأنص على ذلك كذا في وكالة البرازية والظاهر أنها كالوكالة من حيث ان الاصل فيها التصيد الا أنه لا يعلل الاضاع والابداع ويبيع ما اشتراه الا بالتخصيص بخلاف المضارب اه (٢) قال الربى ومثل المضاربة الشركة الظاهر أن الاصل فيها الاطلاق لانها مبيعة عليها وما علل به الربى كالصريح في مقامه اه (قوله لا ينفذ تصرف أحد الوكيلين) لان الموكل رضي برأيها لا يرى أحد ههنا والبدل وان كان مقدراً ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في يادها واخيار المشتري بغير أي التقدير لبدل لمع النصان عن غير ما يرد عند الاجتماع ورجحنا الثاني مشترياً ما لم يلا والاول

(الاصل في الوكالة)  
التخصص وفي المضاربة  
(عموم) وفرع عليه بقوله  
(فان باع) الوكيل  
(نسيته) فقال أمرت  
بنيقيد وقال أطلقت  
صدق الأمر وفي  
الاختلاف في المضاربة  
صدق (المضارب) عملاً  
بالاصل (لا ينفذ تصرف  
أحد الوكيلين)

٢ مطلب  
الشركة مثل المضاربة  
في أن الاصل فيها  
الاطلاق



لا يهتدى إلى ذلك وأشار بالتعبير بالنفاذ ولم يقل لا يصح إلى أن تصرف أحدهما موقوف إن تصرف بحضرة صاحبه فإن أجاز صاحبه جاز وإلا فلا ولو كان غائبا فجاز له يجوز في قول الإمام كذا في التبيين قال الخاكمي الفضل هذا خلاف ما في الأصل وقال أبو يوسف يجوز ولو باع أحدهما من صاحبه مثالي يجوز لما في وصايا الخاتمة ولو باع أحد الوصيين شأمن التركة لصاحبه لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد ويجوز عند أبي يوسف اهـ (قوله) معا كوكلتكما بكذا أي أبيع عبدي هذا ويخلع آخر أي أما إذا وكلهما بكلامين على التعاقب فنقدر أحدهما وكذا إذا لم يكن اجتماعهما كالخصومة وكذا أما لا يحتاج إلى الرأي كالاتفاق بغير مال كما في الجمع وشرحه وكل ذلك يؤخذ من كلام الشارح ورحمه الله تعالى وأتى الشارح بقوله معاليان مراد المانين بدليل استثنائهما إذا وكلهما على التعاقب بعد ذلك وليين تقبيدا متتابع تصرف أحدهما عما إذا وكلهما مجتمعين ولا يخرج بذلك الاستثناء عن كونه متصلا لأن الاستثناء واقع في المتن ولفظ القلوف تقيس الشارح (قوله) ولو الآخر عبدا أو صبي محجورا عليه أي لا تصرف أحد الوكيلين وحده لأن الموكل رضى برأيهما لا يرى أحدهما واليدل وإن كان مقدرا ولكن التقدير لا يمنع استعمال الرأي في الابداء واختيار المشتري كما قدمنا عن الحر (أقول) ولا عبرة بكون أحدهما ضعيف التصرف كالعبد والصبي فإن الحقوق لا ترجع إليهما إلا بالن من ولهما ما لا يدخل لهما في اختيارهما بهما إلا مناهما الاختيار معرفة ما هو جوه التصرف وما عندهما من الصدق والأمانة فقد يكون فهما أرحم من البالغ والحر أطلقه فمثل ما إذا كان أحدهما عاقلا والآخر عبدا أو صبي محجورا عليه لكنه مقدم إذا وكلهما بكلام واحد كما عرفت أما إذا كان توكلهما على التعاقب فله يجوز لأحدهما الانفراد لأنه رضى برأي كل واحد منهما على الانفراد وقت توكيله فلا يتغير بعد ذلك بخلاف الوصين فإنه إذا أوصى إلى كل منهما بكلام على حدة لم يجوز لأحدهما الانفراد في الأصح لأنه عند الموت صار وصين حله واحدة في الوكالة ثبت حكمها بنفس التوكيل بحر (قوله) أومات أو جن أي الوكيل الآخر أي فلا يجوز لآخر التصرف وحده لأنه إنما فوض الباقي مع الذي قد فعلت به ولم يقض به بالقرارة فلا يملك التصرف وحده لعدم رضاه براه وقد مولى كإياهم في أحدهما لا تصرف في الباقي إلا بأمر القاضى كما في وصايا الخاتمة وفي الخاتمة رجل قال لرجلين وكلت أحدا كإشارة له بالقدحهم فاشترى أحدهما ثم اشترى الآخر فإن الآخر يكون مشتريا لنفسه ولو اشترى كل واحد منهما حاربه ووقع شراؤهما في وقت واحد كانت الحاربتان للوكيل كذا ذكر في النوازل وعليه الفتوى اهـ وفي الشفرة عن محمد رجل وكل رجلا بقبض كل حقه ثم فارقهم وكل آخر بقبض كل دين له فقبض الوكيل الأول شأمن الدين فقبض للوكيل الثاني أن يقضه من الأول لأنه الساعتهين وليس بدن ولو وكل الأول بقبض كل حقه ثم وكل الثاني بقبض كل شيء وقبض الأول شأمن الدين فقبض الثاني أن يقضه من الأول ولو وكل رجلا بقبض داره التي في موضع كذا التي في بفلان فقبض الوكيل ثم وكل آخر بقبضه بمنزله ما وكل به الأول في قبض هذه بعينها فإن كان الأول قد قبض الدار قبل توكيل الثاني فقلنا أن يقضه من الأول وإن وكل الثاني قبل أن يقبض الأول الدار فليس للثاني أن يقضها لأنها صارت مقبوضة لصاحبها اهـ ومنه في الترتيب ثمانية في الأربع عشر لكن ذكر بدل التعليق قوله والتي بعينه لا يشبهه ليس بعينه الأثرى أن رجلا لو وكل رجلا بقبض عبده بعينه في بدرجل ثم قبضه المولى ثم أودعه إنسانا آخر قال الوكيل أن يقبضه اهـ ومثله في الخلاصة في الفضل الثالث (قوله) أفيما إذا وكلهما على التعاقب فإنه يجوز لأحدهما الانفراد كما عرفت وكان ينبغي للشارح أن يحذف قوله فيما تقدم معاليه حسن هذا الاستثناء لأنه لا يكون إلا عام ومع تقبده معاصرا صافلا يستتبي منه إذا تدخل هذا في الاستثناء كما بينا مقرنا (قوله) بخلاف الوصين فإنه لا يفرد أحدهما كما عرفت قال في تنوير الصائر وفيه اختلاف واختلاف صحيح فقبض الخلاف فيما إذا أوصى لهما مالا أو وصى بكل حصة بغير فردا جماعا قال في الخزانة وفيه الأصح وبه نأخذ وقيل في الفصلين وقيل هذا أصح قال في المسوط لكن الأصح أن الخلاف في الفصلين والرأى في الخلاف بين

معا كوكلتكما بكذا  
(وقوله) ولو الآخر عبدا  
أو صبي أومات أو جن  
(الام) قبيبا إذا وكلهما  
على التعاقب بخلاف  
الوصين

إلى حنفية وأبو يوسف ومحمد فعند أبي حنيفة ومحمد لا ينفرد فيما عدا ما استثنى خلافاً لأبي يوسف قلت  
 ونسقتي مسائل أخرى ينفرد بها بالتصرف أحد الوصيين تجهيز الملت وشراء ما لا بد منه للصغير كالطعام  
 والكسوة وسبع ما يحتاج على التلف وتنفيد الوصية المعينة وقضاء دين المبت إذا كان في التركة من جنسه  
 والخصومة ورد المصوب ورد الدائع وقبول الهبة وجمع الأموال الضائعة ورضا المشتري فاسداً وقسمته ما يكال  
 ويوزن وأجار البيت في عمل يتعل وفي الأبناء بأن يصدق على فقراء كذا وأعينه وأعتاق النسمة المعينة وحفظ  
 الأموال قلت والظاهر أنه لا فرق بين أن يكون نصيبها الملت أو نصيبها قاض واحد أو نصيبها قاضين بلدين  
 وليس كذلك فإنه في مسألة ما لو نصب كل واحد منهما قاضى ببلدة ينفرد كل واحد منهما بالتصرف قال في  
 المنتقات قيمان نصب كل واحد منهما قاضى ببلدة جاز أن ينفرد كل واحد منهما بالتصرف في مال الملت لأن  
 كل واحد من القاضين لو تصرف حاز فكذا فإنه ولو أرا ذلك واحد من القاضين عزل المتولى الذي نصبه  
 الآخر جاز إذا رأى المصلحة في ذلك اهـ فهنا تفصيل لكلام الأشباه من أن عمله فإذا كانا وصيين من جهة  
 الملت أو من جهة قاض واحد أو مالو كانا من جهة قاضين من بلدتين فننفرد أحدهما بالتصرف قلت وفي  
 قوله فكذا فإنه نظر ظاهر لما علم من كلام علمائنا أن وصى القاضى نائباً عن الملت لا عن القاضى حتى تلحقه  
 العهد بخلاف أمين القاضى لأنه نائب عنه فلا تلحقه العهد ومقتضى كون وصى القاضى نائباً عنه  
 أن لا يكون القاضى محجوراً عن التصرف في مال البيت كذا كان أمينه والمنقول أنه محجور عن التصرف في  
 مال البيت مع وجود وصى ولو مضى به بخلافه مع أمنه ومقتضى كون القاضى نائباً عنه أن لا يملك القاضى  
 شراء مال البيت من وصى نصه كالوكان أمينه والحكم بخلافه كافي غالب كتب المذهب اهـ (قوله كسبيجي في  
 بابه) ونصه بطل فعل أحد الوصيين ولو كان نصاؤه لكل منهما على الانفرد وسبجي أيضاً في بامتنا  
 في قوله بخلاف الوصاية (قوله وفي خصوصه) أي فإن أحدهما أن يخصم وحده لهما وإن كانت تحتاج  
 إلى رأى الآن اجتماعهما على الخصومة والكلم تغدر واللفظ يقع في الغلط لأنه يلبس على القاضى فهم  
 الدعوى ويصير غيباً يفتح الشين وسكون الغين هيجان الشر والفتح لفة ضعيفة حتى لو بشر بدون رأى الآخر  
 لا يجوز عندنا عني أما اجتماعهما على البيع فغير معتذر بحر (قوله لا حضرته على الصحيح) لأن  
 حضورهما في الخصومة ليس بشرط عندنا منهم وقيل بشرط وهو قول زفر والشافعي (قوله إذا انتها) الأولى  
 الأولى إذا انتها لخصومة (قوله فحقى بجمعها) هذا بناء على أن الوكيل بالخصومة على القبض والغنى  
 به قول زفر أنه لا يملكه كإياي قريباً وه آفى أبو السعود (قوله وعق معين وطلاق معينة لمعوضاً)  
 أي بلا بدل لأنه مما لا يحتاج إلى رأى أو تعبير الملت فيه كالأحد وقوله معين أي ولو كان التعيين بسبب  
 تفرد الأمور بعقده وطلاقها كان قاله ملق زوجي أو أعق عبدى ولا زوجة وعبدى سوى واحد قال  
 الصلاة مسكن والمراد الطلاق والعناق أن يكونا متعينين بأن قال طلقها أو أعقها أو أمال قال طلقها إن  
 شئتما أو قال أمرها بأى ديك لا ينفرد أحدهما بالطلاق والعناق اهـ وهذا معنى قول المصنف وتعلق بمشيتها  
 ويكون معطوفاً على لمعوضاً كما قال الشارح (قوله بخلاف معوض) على صفة اسم المفعول أي يجعلها  
 المعوض في مقابلته وهو صفة لما ولا به من عتق أو طلاق أى ولو وكلهما بطلاق وعق لمعوض لا ينفرد  
 أحدهما لأنه اعتد على رأيها وهذا يحتاج إلى رأى في زيادة القدر المأخوذ من العوض وغير ذلك من  
 الأمور التي يحتاج إليها في التصرفات وكذا إذا كان العبد أو الزوجة غير معينة فإن ذلك يحتاج إلى رأى  
 باختيار العبد الذي يعتق أو المرأة التي يطلقها فالجواب أنه إذا لم يعوض المعلق والطلقة لا يحتاج إلى  
 رأى فبشر إلى الواحد والآخرين سواء بخلاف العتق والطلاق للمعوض وغير المعين فإنه يحتاج إلى رأى فإذا  
 رضى برأيهما الاستقلال أحدهما والمناسب أن يعطى عليه ولا علقاً أى العتق والطلاق بعيشتهما أى مشيته  
 أو كليهما فإن علقاً فبشر أحدهما لم ينفذ لعدم وجود المعلق عليه وهو مشيته ما وقول المتن وتعلق لا يصح  
 عطفه على لمعوضاً البناء وبعبارة البحر بلا بدل وتعلق وهو صحيح لأنه عطف اسم صريح على اسم  
 صريح وهو حسن جميع (قوله وغير معين) أي وكذا إذا كان العبد والزوجة غير معينين فإن ذلك يحتاج إلى

كسبيجي في بابه و (ف)  
 خصوصه بشرط رأى  
 الآخر لا حضرته على  
 الصحيح إذا انتها إلى  
 القبض فحقى بجمعها  
 جوهرة (وعق معين  
 وطلاق معينة لمعوضاً)  
 بخلاف معوض وغير  
 معين



والتولية على الوقف سواء ليس لاحدهما الانفراد وقد منح الحكم القاضين في القضاء والنظر اما وكيل أو وصي فلا ينفرد لاحدهما فقد سوى بين الوكالة والوصاية كما ترى قال الرمي والصحيح أن الناظر وكيل لكن قال قاضي خان هو عندنا في حقيقة وأى يوسف وكيل الواقف حتى كان له أن يعزله وأن بشرطه لنفسه وعند محمد وكيل الفقراء حتى لم يكن له عزله اهـ **(قوله لاثنين)** ولو متعاقبا **(قوله وكذا المضاربة)** أي اذا عقد معهما عقد المضاربة متعاقبا ليس لاحدهما الانفراد لان المضاربة تحتاج الى رأي **(قوله والقضاء)** قبل ليس المراد أن السلطان اذا قلص شخصين قضاء بلدة ليس لاحدهما الانفراد بالقضاء في غيبة الآخر كما يشوهه وإنما المراد أنه اذا قرض أمر الى قاضين متولين قبل تفويض الأمر ليس لاحدهما الانفراد بالتصرف في ذلك الأمر بدون رأي الثاني انتهى **(أقول)** مانني أن يكون مراده المصريح به كافي منية المقتضى وعبارتها السلطان والأمام الأكبر قوض قضاء ناحية الى اثنين فقصي أحدهما البحر كحدو كيلى بيع كذا ذكره الجوى في البحر عن الخيانة ولأن واحدا من هذين القاضين أراد أن يعزل القبط الذي أقامه القاضي الآخر فان رأى المصلحة في ذلك كان ذلك والا فلا اهـ **(قوله والتولية على الوقف)** أي اذا نصبهما قاض واحد وكان منصوب الواقف **(قوله فان ههنا الستة)** أي مع ضم الوكالة والأفهي خمس والتحكيم على استثنائه وإن اذ جميع ما تقدم مما لم يجز فيه الانفراد فهي تسع عشرة صورة مع مسألة الوكالة **(قوله كالة فليس لاحدهما الانفراد)** لان ما ذكره يحتاج الى الرأي ولم يذكر في البحر التحكيم ولم يذكر في الاشياء المضاربة بل زاد على ما هنا للمودعين والمشرط لهما الاستبدال والاستبدال والادخال والاخراج فباستبار ما هنا تكون المسائل المثبتة بالوكالة ثماسة والحاصل أن الشيء المفوض اليه اثنين لا يحل أحدهما كالكيلن والوصيين والناظرين والقاضين الذين ينصبهما قاض واحد أما لو كانا منصوبين قاضين فلا أحدهما الانفراد وأصح حكمين والمودعين والمشرط لهما الادخال والاستبدال والاخراج كافي الاشياء **(قوله لا في مسألة ماذا شرط الواقف الخ)** قال الجوى بستانه من أن الناظر من أعين أن يكون أحدهما المفوض وأغبره وعلى هذا الاستثناء متصل لا ينقطع **(قوله له)** أي الواقف نفسه **(قوله فان الواقف الانفراد دون فلان)** لان الواقف هو الذي شرط لذلك الرجل وما شرطه لغيره فهو مشروط لنفسه لتقديره ط **(قوله والوكيل بقضاء الدين)** أعين من هذا عبارة الاشياء حيث قال ولا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا في مسائل وهي الثلاث الآتية اهـ وعمله في المقتضات بأن فعل ذلك ليس بواجب عليه **(قوله أرومال موكله)** هكذا استنبطه العبادي من مسئلة ذكرها عن الخاتبة حيث قال بعد نقله لغيره لغيره لغيره لغيره ط **(قوله لا من هذا المسئلة فليس على أن الوكيل بقضاء الدين من مال الوكيل لا يجبر على أداء الدين اذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى)** اهـ وهي التي أرادها الشارح ولكن ذكر قبله عنها ما يدل على خلافه فمن أنه لو كتب في آخر كتابه أنه يتخاصم ويخاصم ثم ادعى قوم قبل الموكل الغائب مالا فأقر الوكيل بالوكالة وأنكر المال فأحضره والشهود على الموكل لا يكون لهم أن يجبسوا الوكيل لانه جزء القلم ولم يظهر ظلمه اذ ليس في هذا الشهادة أمر بإدائه المال والاضمان الوكيل عن الموكل فاذم يجب على الوكيل أداء المبلغ من مال الموكل بأمره موكله ولا يضمنان عن موكله لا يكون الوكيل طالبا بالانتفاع اهـ ملخصا ومفاده أنه لو ثبت أمر موكله أو كفايته عنه يؤمر بالاداء وعليه يعمل كلام قارئ الهداية تأمل ثم رأيت في خاتمة المنع حيث قال أقول كلام الخاتبة صريح فيما أفني به قارئ الهداية فانه صريح في وجوب أداء المال بأحد شيئين إما أمر الموكل أو الاضمان فليكن المعقول عليه فلي تأمل اهـ ثم قال موقفا بين عبارة الخاتبة السابقة وعبارتها الثانية القائلة وإن لم يكن يدين على الوكيل لا يجبر وبين عبارة القوائد لأن تجميع القائلة لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما واكل فيه الا في مسائل الخ ما نصه أقول الذي ذكره في القوائد مطلق عن قيد كونه من ماله أو من مال موكله أو من دين عليه والفرع الاخر المقتول عن الخاتبة مقيد بما اذا لم يكن عليه دين وما قبله بما اذا لم يكن له مال تحت يده وأنت اذا تأملت وجدت المسئلة ثلاثة إما أن يوجد أمره ولا مال له تحت يده ولا دين أوله واحلصت مما والظاهر أن الودعة مثل الدين المحبة

لاثنين (و) كذا  
(المضاربة والقضاء)  
والتحكيم (والتولية)  
على الوقف فان هذه  
الستة (كالوكالة)  
فليس لاحدهما  
الانفراد بحر الا في  
مسئلة ماذا شرط  
الواقف التفسير له أو  
الاستبدال مع فلان فان  
لواقف الانفراد دون  
فلان أشياء (والوكيل  
بقضاء الدين) من ماله أو  
مال موكله (لا يجبر عليه)

التوكيل يقتضيهما فهو فيحمل الدين في الفرع الثاني على مطلق المال حتى لا يخالف كلامه في الفرع الاول  
 كلامه في الفرع الثاني لجهة وجهه ويحمل كلامه في الفوائد على عدم وجود واحد منهما فيحصل التوفيق  
 فلا مخالفة فتأمل اهـ (قلت) ويحصل التوفيق ايضا مع ما أفق به قارئ الهداية من قوله انما يجبر على دفع  
 ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أي وكان الموكل مال تحت بدليل  
 ذكره في السؤال وحاصله أنه لا يجبر اذا لم يكن له عند الوكيل مال ولا دين وعليه التماس في هذا التوفيق  
 (قوله) اذا لم يكن للوكيل على الوكيل دين) اما اذا كان وقد أمره بقبضه منه عماله عليه فانه يجبر كما يفرضه  
 مفهومه (قوله) قال أي المصنف (قوله) لا يجبر عليه أي على البيع (قوله) ولو بطلبها أي ولو كان التوكيل  
 بطلبها وقوله على المعتبر راجع اليه اما اذا لم يكن بطلبها فلا خلاف في عدم الاجبار وسأني في باب عزل الوكيل  
 (أقول) وما في الخلاف من أنه يجبر ولو بطلبها بخلاف الرابع لانه لاحل للمراة في طلب الطلاق قال في الخاتمة  
 الرجل اذا وكل بطلاق امرأته بطلبها اعلت عزه لا يعصر منها قال الشيخ الامام نعم الاثمة السرخسي  
 الصحيح أنه علت لانه لاحل للمراة في طلب الطلاق وطلب التوكيل كافي تنوير البصائر (قوله) وعق وحبه  
 مثله التفسير والكتابة كافي الاشياء قال في الخاتمة رجل قال لغيره ادفع هذا الثوب لي فلان واعتق  
 عبدي هذا ودير عبدي هذا وكتب عبدي هذا فقبل الوكيل ذلك وغاب الموكل فهاهنا لو بطلبها منه ذلك  
 لا يجبر على شيء منه الا في دفع الثوب فان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان فمؤمر بالدفع اليه اهـ ذكره  
 الجوزي (قوله) لكونه متبرعا) على لقوله لا يجبر (قوله) اذا وكله بدفع عين) كما اذا قال ادفع هذا الثوب لي  
 فلان فمجيبر على الدفع لان الثوب يحتمل أن يكون ملك فلان فيجب دفعه فمؤمر بالدفع اليه خاتمة وكذا رد  
 الوديعة لان من باء يدفع الامانة الي أهلها وهو قادر فيجب عليه وهل يبرأ الموكل عن عهده ضمانا فيجبر بالدفع  
 الوكيل أولا الا اذا وصلت له المأثرة والظاهر الثاني الا اذا كان وكيل من جانب المالك في استردادها  
 فحينئذ يبرأ الغاصب من ضمانها فيجبر بالدفع قال في الاشياء والغصب والامانة سواء لكن لا يجب عليه  
 الجمل اهـ جوي فانه ط قال بعض الفضلاء قد عر عن هذا في البحر بقوله ومن أحكامه أنه لا يجبر عليه في  
 فعل ما وكل به الا في ردود بعته بأن قال ادفع هذا الثوب لي فلان الخ وعز ما لم يحيط وهذا هو الظاهر لان  
 ما هنا صادق بما اذا دفع له عنما القضاة ينفق ما سدد كره بعدا سطر بقوله وقضاء دين فلان الخ اهـ  
 (قوله) شرط فيه أو بعده) أي وسوا شرط في عقد الرهن التوكيل بالبيع أو بعده قال في نور العين ولم  
 يشترط التوكيل بالبيع في عقد الرهن وشرط بعدم قبل لا يجبر وقبل يجبر وهذا أصح اهـ (أقول) وجه البحر  
 خشية أن يتوى حق الرهن وهل قبل القبية المعتبر في المعطوف عليه معتبر في المعطوف أو ليس معتبرا  
 قبل الظاهر الاول لان الموكل بغيره صار معتددا على الوكيل فيضطر باستناع الوكيل عن الفعل ولم يجبر  
 عليه ذكره الجوزي قال التبري رحمه الله تعالى هذا اذا كان التسلط على البيع مشروطا في  
 عقد الرهن فان كان بعد تمام الرهن ذكره شمس الاثمة السرخسي أنه في ظاهر الرواية لا يجبر العدل على البيع  
 لان رضا الرهن بالرهن قديم بدونه وهو توكيل مستأنف ليس في ضمن عقد لان رهن أي وسف رحمه الله  
 تعالى ان التوكيل بالبيع بعد الرهن يلحق بأصل العقد ويصير كالشرط فيه قال شيخ الاسلام خواهر زاده  
 ونحو الاسلام ان ردوى هذا هو الرواية أصح لان مجدا رحمه الله تعالى أطلق الجواب في الجامع الصغير والاصل  
 ولم يفصل بين أن يكون البيع مشروطا وبغيره فظاهرها ما أطلق يدل على أنه جبر في الحالتين اهـ من تنوير  
 البصائر (قوله) بطلب المديني) متعلق بوكالة المدين والراد أن المديني عليه وكل بطلب المديني وانما يجبر  
 الوكيل فيها لتعلق حق الغير وهو المديني بالوكيل ولولم يجبر بعد غيبة الموكل لتضرر المديني غاية الضرر مع  
 تعلق حقه بالوكيل ط قال سيد الوالدين رحمه الله تعالى أشار إلى أن الراد بوكيل الخصومة وكيل المديني  
 عليه فقول الدرر وكيل خصوصه لو أي عنها لا يجبر عليها لانه وعد أن يتبرع بشيء أن يخص بوكيل المديني كما  
 يفهم مما هنا كما نبه عليه في نور العين وبعد قوله اذا غاب المديني فالأحسن ما سدد كره بعد وسدد كره بانه

اذا لم يكن للوكيل على  
 الوكيل دين وهي واقعة  
 الفتوى كما بسطه  
 العمادى واعتمده  
 المصنف قال ومفاده أن  
 الوكيل يبيع عين من  
 مال الموكل لو فادينه  
 لا يجبر عليه كما يجبر  
 الوكيل بنحو طلاق ولو  
 بطلبها على المعتبر  
 وعق وحبه من فلان  
 ويبع منه لكونه متبرعا  
 الا في مسائل اذا وكله  
 بدفع عين ثم غاب أو  
 يبيع رهن شرط فيه  
 أو بعده في الأصح أو  
 مخصوصة بطلب المديني  
 وغاب المديني عليه أشبه

في باب عزل الوكيل **(قوله)** خلافا لما أفتى به قارئ الهداية **هـ** . إذ امر بيط بقول المصنف المار والوكيل  
بقضاء الدين لا يجبر عليه قال في المنتع أقول ما ذكره مولانا من أنه لا يجبر وهو الذي عولنا عليه في هذا المختصر  
مخالف لما أفتى به شيخ الإسلام سراج الدين قارئ الهداية حيث سئل هل يجبس الوكيل في دين وجب على  
موكله إذا كان لئول كل مال تحت يده أي يدوكيله واستمع الوكيل من أعطاه سواء كان الموكل حاضرا  
أو غائبا فأجاب أنما يجبر على دفع ما ثبت على موكله من الدين إذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين  
أو كان كضالته والأفلاحي **هـ** قال الطحطاوي والذي في تنوير البصائر أن عدم الجبر إنما هو إذا كان  
مأمورا بالرفع من مال نفسه وهو مراد قارئ الهداية فيكون هو المعتمد **(قوله)** قلت وظاهر الاشياء الخ  
التي في الاشياء هو أنه لا يجبر الوكيل على تقاضي الثمن وإنما يجبر الموكل **هـ** وبستفاد هذا  
من قول الشارع لكونه متبرعا قبل الاستثناء فأفهم أنه إذا كان باجبر يجرؤ له أن يقول بزيادته في حاشيته أما  
إذا كان باجبر كالدلال والسمسار والساعي يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر الشهيد كما في الذخيرة وفي  
الصغرى لأن من سواه مبيع فأن فعل فيها وإن امتنع لا قال صاحب الاشياء وإنما يجبر الموكل أي  
يقال له أجل الموكل على المشتري **هـ** وقد صرحوا به في المضاربة بعد التفاوض أنه إذا كان في المال ربح  
يجبر المضارب على تقاضي الديون والا لا يوجب له ربح المال بتقاضيه وهذا غير ما نحن فيه وهو ما إذا امتنع عن  
مباشرة ما وكل به أنه لا يجبر عليه وليس في الاشياء ما يدل على أنه يجبر بل هو توقف على صحة عقد الاجارة في  
مثله فإن صح العقد أجبر للخروج عن عهده كما استوفى عليه فليراجع فان صحة الاجارة موقوفة على كون  
المنفعة المستأجر عليها معلومة تأمل ثم رأيت في الاشياء ذكر في الفن الثالث فيما افتقر فيه الوكيل  
والوصى أنه لو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على ما معلوم وصت والا **هـ** وفي شرح الجمع لأن إتي القضاء  
بعد كلامه ما الذي يبيع بالامر كالبيع والسمسار فيجعل كجارة صحيحة بحكم العادة ويجبر على التقاضي  
والاستيفاء لأنه وصل إليه بدل عمله كالمضارب إذا كان ربح يجبر على التقاضي واستيفاء الثمن ولو ضمن العاقد  
رب المال هذا الدين لا يجزئ له **أهـ** ومثله في الجوى **(قوله)** فتدبر أي بزيادة هذه على المستثنى **(قوله)**  
لأنس الخ أي زهنا على المستثنى أيضا **(قوله)** واقعة الفتوى أي السابقة فتأخر ما إذا وكله بقضاء  
الدين بحاله فله فقصير المستثنى تحته يضم الوكيل بالاجر ولعله أراد ما إذا ذكر في الخامسة رجل أكرى  
جالا لا يبلخ وجعل جولاته على الجبال وأمر الجبال بتسليم الجولات التي وكله ببلخ وبقض الكرامة منه فإما  
أجل الجولات التي أوكيل ببلخ فقبل الوكيل الجولات وأدى بعض الكرامة واستمع عن أداء الباقي قال  
إن كان لصاحب الجولات دين على الوكيل وهو يقر بالدين والامر يجبر على دفع الباقي من الكرامة وإن  
أنكر الامر بحلفه بالله ما يعمل أن صاحب الجولات أمره بالنقص وإن لم يكن له دين على الوكيل لا يجبر قال  
العمادى في قصوله بعد نفيه لما ذكر عن قاض خان والفرع الآخر من هذه المسئلة دليل على أن الوكيل بقضائه  
الدين من مال الوكيل لا يجبر على أداء الدين إذا لم يكن للموكل على الوكيل دين والمسئلة كانت واقعة الفتوى  
**هـ** من المنتع فيحتمل قوله والمسئلة الخ أن يكون من كلام العمادى أو من كلام صاحب المنتع ولعلها هي التي  
أرداها الشارع ولا تنس ما قدمناه عند قول الشارع أو مال موكله **(قوله)** فله (أوفى) عبارته وظاهر إطلاق  
المؤلف أنه لا فرق بين أن يكون مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه أو من مال الامر وليس كذلك فإنه إذا كان  
مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه لا يجبر ولو وكله من مال الامر يجبر قال في الفصول العمادية وكذلك  
لا يجبر الوكيل على البيع وكذا المأمور بقضاء الدين من مال نفسه وفي متفرقات كقالة الذخيرة ما إذا قبل الاتفاق  
أقضاء الدين من مال نفسه ثم امتنع لا يجبر إذا كان وكيله بقضاء الدين وقبل أو كالة **هـ** ثم قال فقد ظهر لك  
أن الذي ذكره المصنف بحله ما إذا كان مأمورا بقضاء الدين من مال نفسه وهو إطلاق في محمل التقيد وهو  
غير مناسب بما ذكرنا ظهر لك أن الذي في خلاصة الفتاوى يحول على ما إذا كان مأمورا بقضاءه من مال  
الامر وحينئذ يتبع الحال **ط** **(قوله)** وفي فروق الاشياء هذه المسئلة مكررة مع ما تقدم أول كتاب الوكيل

خلافا لما أفتى به قارئ  
الهداية قلت وظاهر  
الاشياء ان الوكيل  
بالاجر يجبر فتدبر  
ولأنس مسئلة واقعة  
الفتوى وراجع تنوير  
البصائر فله أوفى  
وفي فروق الاشياء  
التوكيل بغير رضا  
النقص لا يجوز عند  
الامام إلا أن يكون  
الموكل حاضرا بنفسه  
أو مسافرا وأمر أيضا  
معددة

اه ح أي الاقوله حاضر بنفسه وانظر ما معني هذا قال لم أر من ذكره بل المذكور يعتقد حضور بشرط كما  
 ومع هذا فلا مناسبة هنا وقد تتبع فروق الاشياء فلم أرها فيها وانما فيها ما اقرق فيه الوكيل والوصي  
 ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي وفي الخاتمة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم  
 صحته والا لا اه فلهه سبق قلم **(قوله الوكيل لا يوكل الا بذن امره)** لانه قوض اليه التصرف بدون التوكيل  
 به وقد درسي برأي بدون غيره والناس مختلفون في الآراء والمساواة لا يوكل فيما يوكل فيه من غير حق التوكيل  
 بحقوق العقد فماتر جمع فيه الحقوق الى الوكيل فله التوكيل بلاذن لانه اصل فيها والاعلان الموكل  
 نهي عنها وصح توكيل الموكل كما قلنا من غير وفيه مخرج عنه ما لو وكل الوكيل بقض الدين من في عياله  
 فدفع المدون اليه فانه يراي ان يده كيدته كرهه الشارع في السرقة اه وذكر الثاني المصنف في هل المراد  
 عدم الجواز من كون الوكيل لا يوكل الا بذن أي عدم الحل أو عدم الصفة فان أراد الاول لا يناقض  
 ما سأتى عن قريب وان أراد الثاني ناقضه واستغنى على الآتي يعني قول الاشياء الوكيل اذا وكل بفرض ان  
 أو تعمم أو حاز ما فله وكله نفذ ووجه المناقضة ان الموقوف قسم من الجميع قال العلامة الراملي المراد في  
 التغاذا لاني الصفة حق لو وكل بدونها فاجاز الموكل نفسه فيكون فضوليا يعلم هذا من قولهم كل صاحب  
 التوكيل به اذا باشره الفضولي يتوقف اه قلت ويعلم عائد ذكره قريبا **(قوله لوجود رضا)** تعيل لحذوف  
 تقديره فصح التوكيل **(قوله في دفع زكاة)** لان المقصود منها البراءة من سعة الخلف في حق المكي ونفع الفقير  
 القاض لها فهذا حاز النسيب فيها عند العجز والقدرة ولا فرق في ذلك بين نائب ونائب أو طلق في دفع الزكاة  
 فمثل الدفع لغيره من **(قوله بخلاف شراء الاخصية)** أي اذا وكل الوكيل فيها اشترى فانه يكون  
 موقوفا على اجازة الاول ان اجازها والا فلا وكذلك وكيل الوكيل لو وكل غيره ثم واشترى الاخير يكون  
 وقوفا على اجازة الاول ان اجازها والا فلا يخرج عن الخاتمة لان الوكيل بالشراء ليس له أن يوكل الا بالشرط  
 المذكور ولا يقال ان الاخصية مقصودها الاخر لان الانسان لا يرضى بالشراء باز بمن القيمة ولا يشترى  
 الهبة بشئ السمينة ولان القرية تقوم باراقة الدم وتعظم الاخر بحسن الاخصية وله أن يتنفع بالهم فاذن  
 اختارنا لغيره ليس له أن يشتريه لانه لا يده قد اعتمد به **(قوله من في عياله صح)** ويرى المدون  
 بالدفع لانه لا يده كيدته فلو لم يكن في عياله لا يصح التوكيل فلو هلك من في يده كان له الرجوع بدينه  
 على المدون وفيه أن وكل لا يتعدى باللام ولا وجه له بل يذهب الى حذوها وعبارة الاشياء الا الوكيل  
 بقض الدين له أن يوكل من في عياله ولا يخبر عليها وما ذكره المصنف بخلافه في جامع الفصولين من الفصل  
 الرابع والثلاثين من أن الوكيل بقض الدين لا يوكل غيره لتفاوت الناس في القبض اه قال المحمدي  
 ويمكن التوفيق بان يحصل ما في جامع الفصولين على ما اذا وكل بالقبض من ليس في عياله ما في القنية وكله  
 بقض دينه فوكل الوكيل قبضه وهلك في يده فان كان الوكيل الثاني من عيال الاول لا يرجع البائن  
 على أحد والا يرجع على المدون بدينه اه وذكره الراملي في السرقة وعزأ في البخاري وكافة الخزانة  
**(قوله والاعتد تقدير الثمن الخ)** أي وعين تخملو كيه فله أن يوكل به لعدم الاحتياج الى رأي أو الموكله  
 بشراء فينبغي أن يعين المشتري أيضا لانه رضى برأيه واختياره فليس له أن يقوض الى غيره ولا شئ أن  
 المشتري تفاوت افراد وهذا تفرير كلام الشارع وقد تتبع فيه صاحب الدرر الذي جرى عليه المصنف في  
 شرحه هو تعيين الوكيل ولو وكل وهو صريح كلام الهداية وقال ان الرأي يحتاج للمقتدر الثمن ظاهرا  
 أي من الوكيل وقد حصل وقال أما اذا لم يقدر الثمن وقوض الى الاول كلف غرضه برأيه بقية معظم الامر  
 وهو التقدير في الثمن كذا في الهداية فقد جعل معظم الامر تقدير الثمن وجعل اختيار المشتري  
 تابعا فاذن لا فرق بين الوكيل بالبيع والشراء وهو محل تأمل في وكيل الشراء ونقل عن منية المفتي اذا  
 باع الشئ بشئ عينه الموكل حاز ببيعة الاول وفي الامع لا لا يحضره الاول وهي مسئلة الشارع التي  
 تبع فيها صاحب الدرر فان قيل كيف يصح اذا عين الوكيل الاول الثمن لو كيه ولا يصح اذا عين الوكيل

(الوكيل لا يوكل الا بذن  
 امره) لوجود رضا (الام) اذا  
 وكله (في دفع زكاة) فهو  
 آثم ثم دفع الاخير  
 حاز ولا يتوقف بخلاف  
 شراء الاخصية (أخصية  
 الثانية) (و) الا الوكيل  
 (في قبض الدين) اذا  
 وكل (من في عياله) صح  
 ان ملك (و) (الا) عند  
 تقدير الثمن

لو كيله الجواب ان الموكل اذا قدر الثمن لو كيله علم أنه يقصد رايه في غير الثمن اذا فصل من التوكيل الانتفاع  
برأى التوكيل وأما اذا عين الثمن كان مقصوده راي الوكيل في تقديره اذ هو معظم الامر بما تقدم عن  
الهداية فاذا قدر الموكل لو كيله فقد حصل المقصود فان قيل كيف يوكل الوكيل بدون تقدير بمن مع تقدير  
الموكل ولا بد من موافقة تعينها بالجواب يصح حيث وافق وكيله تقدير موكله من غير قصد قلنا مل وباق  
تسامه وتوضحه قريباً **(قوله من الموكل الاول)** مخالف لما في البحر والتمسك كالمظهر عما ذكرناه والموافق  
لما في البحر أن يقول من الوكيل الاول له أي الوكيل الثاني **(قوله أي الوكيل)** افاذا قصرت على هذه المسائل  
ان الوكيل في النكاح ليس له التوكيل وبه صرح في الخلاصة والبرازية والبحر من كتاب النكاح وقد قدم  
في باب الولي فرأجه خلافاً لقوله ط هناك بحثنا من أن له التوكيل قياساً على هذه المسئلة الثالثة فافهم  
ثم رأيت في شرح المجمع عازي بالثني وكيال النكاح والخلع والكتابة كوكيل البيع اه **(قوله لحصول)**  
المقصود لان الاحتياج منه الى الراي لتقدير هذا الثمن ظاهر او قد حصل بخلاف ما اذا وكل وكيلين وقدر  
الثمن لانهما قوض الهمامه فقد برأ الثمن ظهر ان غرضه اجتماع رأيهما في الزيادة واختيار المشتري كما مر  
هداية وفي منية المفتي وقيل ان باع الثاني بثمن عن الموكل جاز بفسية الاول وفي الاصح لا لا يحضرة الاول  
اه قال في البحر ولا يخالفه بين ما في الهداية وما صحه في المسئلة لان الاول فيما اذا قدر الوكيل الثمن لو كيله  
والثاني فيما اذا قدر الموكل الاول لو كيله كالأصح اه قال الرمي هذا غير صحيح بل بينهما مخالفة اذ في  
المسئلة اختلاف الرواية قال في الكفاية عند قول صاحب الهداية ولو قدر الاول الثمن الثاني فعقد بفسية  
يحوز مطلق الجواز وهو رواية كتاب الرهن وقد اختارها لان الراي يحتاج فيه لتقدير الثمن ظاهر او قد حصل  
وفي كتاب الوكالة لا يجوز لان تقدير الثمن لمنع النقصان لان الزيادة وربعاً به بدلاول على هذا الثمن  
لو كان هو المباشر لعقد اه وفي التاتر خاتمة فصلان اخنايم وان كان بغير بعض من العدل وبين الثمن  
للكيل بالبيع فوكل الوكيل غيره فباعه الثاني بثلث الثمن ذ كر في روايه أنه يجوز كاذ كر في كتاب الرهن  
وفي عامة الروايات لا يجوز وان بين الثمن ما لم يجر المالك أو الوكيل الاول اه فكيف مع هذا يحصل على  
اختلاف الموضوع وقد ظهر بقول صاحب المسئلة وفي الاصح لا لا يحضرة الاول ويقول الخاتمة وفي عامة  
الروايات لا يجوز ضعف ما في الهداية ووجهه ظاهر لان التقدير عن النقصان لان الزيادة واختيار المشتري  
خصوصاً اذا كان الثمن موجلاً لتفاوتته في الذم والاحتياج الى الراي في ذلك كما هو واضح فتأمل وفي  
الخاتمة أيضاً رجل وكل رجلاً أن يبيع له هذا النوب بعشرة قد ارم فوكل الوكيل بثلث غيره فباعه الثاني  
بحضرة الاول روى عن أبي يوسف أنه يجوز هذا البيع كان الوكيل الاول حاضر أو غائبا ولا يتوقف على الاحازة  
وقال أبو حنيفة ومحمد لا يجوز كان الوكيل الاول حاضر أو غائبا وقال ابن أبي ليلى يجوز كان الوكيل الاول  
حاضراً أو غائبا لان الموكل رضى بزوال ملكه بالثمن المقدر اه فهو مؤيد لما قلناه فتدبر اه كلام الرمي  
قلت وفيه نظر اذ لا شك فيما قاله المؤلف من ان ما في الهداية تقدير الثمن من جهة الوكيل وما في المسئلة من  
جهة موكله وغايه ما نقله أحس وجود خلاف في الاولى ولا يلزم منه وجوده في الثانية لا ينقل صريحه نعم على  
تقدير عدمه يحتاج الى الفرق بين المسلتين وهو ظاهر من كلام الهداية كما قدمناه من بابوا لان عند تقدير  
الثمن من الموكل لو كيله يظهر ان غرضه حصول رايه في الزيادة والخ **(قوله والتقوض)** في البحر عن البرازية  
قيل للوكيل اصنع ما شئت التوكيل ولو قال الوكيل ذلك لو كيله لا علم الثاني تو كيل ثالث ولو قال السلطان  
استخلف من شئت الاستخلاف أيضاً موعمة **(قوله الا في طلاق وعتاق)** الى آخر المعاليف هذا بالنظر الى  
التقويض وأما اذا أذن له صريحاً التوكيل بها فلا شبهة في الصحة **(قوله لانها مما يختلف به)** فيصح  
تعلقه بالشروط فكان التوكيل به تعلقاً بما يباعه فلا يقع باقعه غيره لا فرق أن يكون ذلك بحضرة أو غيبته  
أحازة أو لا لانه لم يعلقه بإجازته بل يباعه هنا بالنظر الى التقويض وأما اذا أذن له صريحاً التوكيل بها  
فلا شبهة في الصحة قال في منية المفتي التوكيل باليمين وبالطلاق جائز اه **(قوله قنية)** يحصل ما فيها ان الاذن

من الموكل الاول (له) أي  
لو كيله فيجوز بلا اجازته  
لحصول المقصود ددر  
(والنقوض الى رايه)  
كامل بربك (كالاذن)  
في التوكيل (الا في طلاق  
وعتاق) لانها مما  
يختلف به فلا يقوم غيره  
مقامه قنية (فان وكل)  
الوكيل غيره (بدونها)  
بدون اذن وتقويض



في التوكيل بقوله اصنع ما شئت بخصيص بما يصح التوكيل به كالبيع والشراء دون ما لا يصح التوكيل فيه كالطلاق فانه مما يحلفه أي فصيح قطعته بالشرط فلا يقوم غيره مقامه بخلاف البيع فانه لا يحلف به فيقوم غيره مقامه اه وحاصل ما يقال في التفويض لو قال رجل لا تصرفوا في أمري مالي البتة صار وكلا في الحفظ ولو قال فوضت أمري إليك قبل باطل وقبل يصير وكلا في الحفظ والنفقة ولو قال أنت وكلي في كل شيء جائز أمري فهو وكيل في الحفظ والبيع والشراء والهيئة والصدقة لانه فوض اليه التصرفات عا مافاضل كانه قال ما صنعت من شيء فهو جائز فعمله أنواع التصرفات وعمله فلو طلق امرأته نصح قال أو نصبر لو طلق الوكيل امرأته الموكلة في هذه الصورة أو وقف أرضه لا يجوز به أو أخذ الفضة أو ألبس وهكذا كان يقول لمن قال لغيره وكلت في أموري لأن الوكيل لو طلق امرأته أو أعتق أو وقف أرضه لا يجوز وكان يقول لآثره بمنثل هذا التوكيل توكل بالطلاق والعناق وكان الصدر الشهيد ونحوه يستحسن قول الفقهاء أي التصرف وعن أبي حنيفة ما يؤكدها فانه قال في هذه الصورة هذا توكل بالمعاوضات ودون الهبات والاعتاق به يبقى من الترانمانية والحاصل أن التفويض ينتظم به التوكيل كالإذن ولا ينتظم بالطلاق والعناق على ما فيه من الخلاف **(قوله ففعل الثاني بحضرته)** لأن المقصود حضوراً به وقد حصل وترجع الحقوق إلى الثاني في الأصح كما ذكره الشارح لانه العاقد وقيل إلى الأول لأن الموكل رضى بلزوم المصلحة لا الأول ونظائر كماله لا اكتفاء بالحضرة وهو قول البعض والعامية على أنه لا بد من إجازة الوكيل أو الموكل وإن حضره أو كبل الأول لا تكتفي كافي النهاية والبراهين في العقد احتراز عن الطلاق والعناق لانهما يقبلان التعليق بالشرط فكان الموكل علقه بلفظ الأول قال في البصر ويزاد الإبراهيمي أن الدين كما سيذكره المصنف فإذا ذكره بأن يرى غيره فقول الوكيل فإبراهيمي بحضرته الأول لم يصح ويزاد لخصوصه وقضاء الدين كما ذكره المصنف فلا تكتفي بالحضرة كافي شرح الجميع وبخلافه في الخصومة ما في الخاتمة الخ الجرو منه يعلم ما في كلام الشارح من الإيهام إذا ظهر كلامه فيفسد أن لا اكتفاء بالحضرة في غير الخصومة أيضاً بالنسبة للخاتمة وليس كذلك فإنه عليه أو السهو **(قوله فإجازة الوكيل الأول صح)** وهو العتد لان توكيل الوكيل لم يملك يصح التصق بعدم فيكون الثاني فضولاً لا يتم بحضرته الأول حتى يجيء وقيل تكتفي بالحضرة من غير توقف على الإجازة لانه إنما فصل بأمره وبحضرته وأغنى عن الإجازة **(أقول)** هذا الذي بين اثنين كافي شرح الجميع لأن ملكاً فإن كان بينهما جاز بلا إجازته اه يعني لو قدر الوكيل الثاني تخمناً قال بعه بكذا فباعه الثاني فبعتهم جاز بلا إجازة الأول وهذا رواية كتاب الرهن ووجهها أن مقصود الموكل أن يكون البيع رأى الوكيل الأول وإذا قدر تخمناً فهو بيع رآه وهذا بخلاف ما لو وكل وكيلين وقدر الثاني فباع أحدهما بكذا الثاني حيث لم يحضره لأن المقصود هنا اجتماع رأيهما في الزيادة واختصار المشتري وعلى رواية كتابه كالا لا يجوز لأن الأول لو كان هو الذي يباشر بيعاً بما عيّن بالزاد على ذلك المقدار إذ كانه وهذا منتهى كافي حواشي الانشاء **(قوله)** لتعاقبهما بالشرط أي خواص تعاقبهما بالشرط بخلاف البيع **(قوله)** كان الموكل علقه بلفظ الأول دون الثاني أي فلا يوجب جدياً في الثاني ولا بإجازة الأول وحضوره لا يكتفي لانه لم يعلق بذلك كإبراهيمي والحاصل أن الوكيل بالطلاق وما شئت كالمسؤول لانه لا عهد تعليمه الرسالة نقل عبارة المرسل فإذا أمر غيره فاعمالاً أمر ينقل ملك الغير فلا يصح الأمر وإذا لم يصح صار وجوده وعدمه سواء فاما الوكيل في باب البيع أمر الثاني بما علكه لانه أمره بالبيع وهو مالك البيع بنفسه فإن العاقد في البيع له حتى كان حقوق العقلة وكان ينبغي أن يصح البيع الثاني حال غيبة الأول لأن الأول لم يصح لانه لم يحضره هذا البيع رآه والموكل أغمار رضى به والمملكة إذا حضر رأى الأول كافي حاشية الجوى **(قوله وإبراهيمي)** هذا معطوف على طلاق وتقدمه في المقر يقال في البصر وكان ينبغي أن يصح لانه لا يقبل التعليق بالشرط كالبيع اه **(قوله وخضومة وقضاء دين)** بقوله المصنف من شرح الجميع قال وبخلافه ما في الخاتمة وأن خاص الوكيل الثاني والموكل حاضر جاز لأن الأول إذا كان حاضراً كان الأول خاص بنفسه كالوكيل بالبيع اه ولما قال الشارح من ملك خلافاً للخاتمة ولا يظهر

(فعل الثاني) بحضرته  
أوغيبته (فأجازته)  
الوكيل (الأول صح)  
وتعلق حقوقه بالعاقد  
على الصحيح (الاف)  
مالم يسبق عقد نحو (طلاق)  
وعتاق (لتعاقبهما)  
بالشرط فكان الموكل  
علقه بلفظ الأول  
دون الثاني (وابراهيم)  
عن الدين قسمة  
(وخصومة وقضاء  
دين) فلا تكتفي بالحضرة

٢ أي على الوكيل  
الاجنبي اه منه

ابن مالك خلافا للخاتمة  
(وان فعل اجنبي فاجازه  
الوكيل) الاول (جازالا  
في شراء) فانه ينفذ عليه  
ولا يتوقف متى وجد  
نفاذا (وان وكل به) أي  
بالامر أو التفويض  
(فهو) أي الثاني (وكيل  
الامر) وحديثه فلا  
ينعزل بعزل موكله أو  
موته و ينعزل عن  
الاول كما في القضاء  
وفي البصر عن الخلاصة  
والخاتمة عـ عزله في  
قوله اصنع ما شئت لزمه  
بصنعه وعـ عزله من صنعه  
بمخالف اعمل برأيتك قال  
المصنف فعليه لو قيل  
القاضي اصنع ما شئت  
فله عزل نائبه بلا  
تفويض العزل  
صريحا لان النائب  
كوكيل الوكيل واعلم  
أن الوكيل وكالة عامة  
مطلقة مفوضة اعماعا  
للمعاوضات لا الطلاق  
والعناق والتبرع عليه  
بشيء زواهر الجواهر  
وتنوير البصائر (قال)  
لرجل (فوضت اليك  
امراهم أي صاروكيلا

وجه ما نقله عن القصة وان ملك لاسما وقد خالف الخاتمة والسارحين كأنه ناعله قريبا (قوله) خلافا للخاتمة  
راجع الى الخصومة فقط كما قدم في المتع والبر وقد تمت عبارتها (قوله) وان فعل اجنبي) أي ما وكل به وكيل  
فأجاز ما لوكيل الاول جاز ظاهر بأن الاجنبي وكيل ثان وهو كذلك ما لان الفضولي بعد اجازة عقده بصبر  
وكيلا لما علم ان الاجازة اللاحقة كالوكالة السابقة وترجع الحقوق الى الثاني على التصريح لانه هو العاقد كما  
في مسئلة العقد بالمضرة كافي البصر (قوله) جاز أي ولو في النكاح على ما في النخبة آخره يؤيد ما اطلاق  
المتون والشروح وكذا ما يأتي في بيعان منية المقتنى والاشباه من التصريح به وان عليه الفتوى (قوله) فانه  
ينفذ عليه) أي على الوكيل الاول ٢ يحرم السراج وظاهر جواز فعل الاجنبي في كل شيء ما عدا الشراء  
وليس كذلك قال في منية المقتنى وكل بالطلاق والعناق ففعل الاجنبي فأجاز لم يجز لان المطلوب عبارة وكذا  
لو وكل الوكيل فطلق الثاني بمضرة الاول بخلاف الوكيل بالبيع والنكاح والخلع والكتابة اذا وكل وفعل  
الثاني بمضرة أو وفعل اجنبي جاز اه ونقله في الاشباه وعليه فكان الاول زائدا للطلاق والعناق في  
الاستثناء (قوله) لا يتوقف متى وجد نفاذا أي فلا يتصور أن يكون فضولي في الشراء لانه يقع لنفسه فلا  
يتصور فيه الاجازة وتقدم في فصل الفضولي أنه لو اشترى لغيره نفذ عليه اذا كان المشتري صبي أو مجبورا  
عليه فيتوقف لانه لم يجد نفاذا على العاقد وهذا اذ لم ينفذه في غيره فلو أضافه بان قال يعني هذا العبد لفلان أو  
اشترى لفلان توقف على اجازته (قوله) وان وكل) أي الوكيل (قوله) به أي بالامر) أي وكالة ملتزمة بالامر  
بالوكيل أي بالانابة (قوله) فهو أي الثاني وكيل الامر) فلا محرم اخر اجنبي سواء كان الوكيل الاول حيا  
أو ميتا بجر (قوله) فلا ينعزل بعزل موكله) يصح أن يكون من إضافة المصدر لفاعله أو فاعله وعلى الاول  
معناه فلا ينعزل بان عزله موكله أي لا يكون له أن يعزله كما صرح به العيني وعلى الثاني أي لا ينعزل بان عزله  
(قوله) و ينعزل ان) أي الوكيل الاول والثاني (قوله) عوت الاول وكان الاول التصريح  
به ح قال الزبيلي وهو نظير استخلاف القاضي حيث لا يملكه الا بالذن الخليفة ثم لا ينعزل بعزل القاضي  
الاول ولا بموته و ينعزل بان بعزل الخليفة له ولكن لا ينعزل ان بموته والفرق أن الخليفة عامل للمسلمين فلا  
ينعزل القاضي الذي ولاه هو أو ولاه القاضي بالذنه والموكل عامل لنفسه فينعزل وكله بموته لطلان حقه  
اه (قوله) كما في القضاء) بان نائب القاضي لا ينعزل بعزله ولا بموته (قوله) وفي الصراح) كلاستدرالك  
على قوله فلا ينعزل بعزل موكله والذي في البحر نسبته الى الثاني صار وكيل الموكل فلا عـ عزله فيما اذا قال  
اعمل برأيتك الى الهداية ونسبته ان عزله في قوله اصنع ما شئت الى الخلاصة ثم قال وهو مخالف للهداية الا  
ان يفرق بين اصنع ما شئت وبين اعمل برأيتك والفرق ظاهر وعلى في الخاتمة بانه لما فوضه الى صنعه فقد رضى  
بصنعه وعـ عزله من صنعه اه فليس في كلام الخلاصة والخاتمة التصريح بمخالفتهما الا ان خرق فيصير ان في  
المسئلة قولين ودعوى صاحب البحر ظهور الفرق غير ظاهرة في الحواشي يعقوبية والحواشي السعدية  
أنه ينبغي أن عـ عزله في صور اعمل برأيتك لتساؤل العمل برأيتك العزل كالاجنبي اه فتأمل وفي منية المقتنى وكل  
الوكيل وقد قبله اعمل برأيتك صار الثاني وكيل الموكل و ينعزل الاول والثاني عوت الموكل ولا ينعزل الثاني  
بعوت الاول وانعزله و عـ الاول عزل الثاني اه (قوله) وعـ عزله من صنعه) مبتدأ وخبر يعني لما فوضه الى صنعه  
وقد رضى بصنعه وعـ عزله من صنعه (قوله) بمخلاف اعمل برأيتك) أي فانه لا عـ عزله لان العزل كـ عن العمل  
وبحث فيه في الحواشي يعقوبية والسعدية كما علمت قال المصنف والفرق ظاهر وعليه قاضي خان بانه لما  
فوضه الى صنعه فقد رضى بصنعه وعـ عزله من صنعه اه (قوله) واعلم) تكرر مع ما تقدم أول الكتاب وحاصل  
ما يقال ان الوكيل وكالة عامة على كل شيء الا الطلاق والعناق والوقف والهبة على المقتنى وهو ينبغي أن لا عـ  
الهبة والخط عن المدون لانهم ممن قيل للتعزيع وينبغي أن لا عـ الاقراض والهبة بشرط العوض وان  
كانه معاوضة انتهاء عـ قبض الدين وايضا في اقتضاء والدعوى بحقوق الموكل وسماح الدعوى بحق  
على الموكل والاقار بـ المدون على الموكل ولا يختص مجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصومة  
لا العام (قوله) زواهر الجواهر وتنوير البصائر) هما حاشيتان على الاشياء الاولى للشيخ صالح والثانية لاجيه

الشيخ عبدالقادر ولدى الشيخ محمد بن عبد الله القزى المصنف صاحب المنح (قوله) وتقيد طلاق المجلس  
 أى أن يطلق بالمجلس صح والادور (قوله) فلا تقيد به) فان طلق بعده صح در (قوله) لم يحج تصرفه في حقه  
 لأن صحة التصرف سببية على الولاية لأن التقوى نض غلبت وهو بما يقتصر على المجلس فإذا انتفت الثانية انتفت  
 الأولى در (قوله) فإذا باع عبداً أو مكراباً أو ذى أحرى) قال الزيلعي وأما المرتد فان ولايته على أولاده  
 وأموالهم موقوفة بالاجماع لانها تنبى على النظر والنظر يجعل باتفاق الملة لان اتحادهم ادعائى الى النظر وهو  
 متردد في الحال فوجب التوقيف فيه فإذا أسلم جعل كانه لم يزل مسلماً فنفذ تصرفه وإذا مات أو قتل على رده  
 تقررت جهة انقطاع الولاية فيبطل تصرفه بخلاف تزوجه بنفسه حيث لم يحج وان أسلم بعد ذلك لان جواز  
 النكاح يعتمد الملة ولا ملة تكرر فلا يتوقف اذلا بحسبه في الحال لان شرط التوقف أن يكون له حجة في الحال  
 فصار نظيره اعتناق الصبي وطلاقه وهبته حيث لا يتوقف عليه اذ لا يحجز لها في الحال وهو الولي والقاضي  
 فتوقف فان أسلم نفذت فصيح النكاح والابطال بخلاف تصرفاته في ماله عندهما لانها تنبى عن الملك وملكه  
 قائم ثابت في أمواله مادام حياً فنفذ بلا توقف اه (قوله عني) وكأنه عدل عن قول الكثير كافر لا احتراز  
 عن المرتد فان ولايته على أمواله وأولاده موقوفة بالاجماع كما علمت لكن رد على المصنف أن الحري كالأبي  
 والصدرة أنه اذا علم أن الذي ولايته على أن الحري كذلك بالأولى (قوله مال صغيره الحر) راجع الى العبد  
 والمكاتب وقوله المسلم راجع الى الذمي والحري (قوله) أو شري واحد منهم به) أى عبال الصغير يقيد به لأنه  
 لو شري به عبال نفسه كان مشيراً بنفسه بحر (قوله لعدم الولاية) لان شرطها على الصغير نفسه وما له حرة  
 الولي مطلقاً واسلامه أن كان صغيراً مسلماً والألراق والكفر يقطعان الولاية الا ترى أن المروق لأغلب  
 انكاح نفسه فكيف علك انكاح غيره وكذا الكافر لا ولاية له على المسلم حتى لا تقبل شهادة تعليمه قال الله  
 تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً والمكاتب عبد ماني عليهم درهم ولا فرق أن يكون الكافر  
 ذمياً أو حراً وكذا الولاية لمسلم على كافر في نكاح ولا مال كافي الصرق كتاب النكاح وتقدم هناك أيضاً  
 منشا وشرا فاحفظ قال الله تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله) والولاية في مال الصغير الى الأب  
 اذا لم يكن سقهاً أمماً السفية فلا ولاية له في مال ولده اشياء في القاعدة من الجمع والفرق وليس الاب بحر رفته  
 عبال وغيره ولا أن سبها ماله بعض ولا اقرضه في الاصح كافي جامع الفصولين والقاضى أن يقرب مال  
 اليتيم والوقف والغائب بخلاف وصى القاضى أو الاب فإنه ليس لهما اقرضة كافي العدة (قوله) ثم وصى  
 وصيه) أى أن يعدد كافي جامع الفصولين (قوله) اذا وصى علك الابناء) سواء كان وصى الملب أو وصى  
 القاضى وفي الثاني خلاف منعه وظاهر هذا التعليل ان الوصى علك الابناء ولو تعدد ط (قوله) ثم وصى  
 وصيه) قال في المنع عن العبادية ووصى الجدأى الاب ووصى وصيه ووصى القاضى ووصى وصيه بعزله ووصى  
 الاب الى خصله زهى ان القاضى اذا جعل وصياً في نوع كان وصياً في ذلك النوع خاصة والاب اذا جعل  
 وصياً في نوع كان وصياً في الانواع كلها اه وفيها قال في الكلب اذا مات الرجل وترك وصاً وأما كان  
 الوصى أولى من الاب فان لم يكن له وصى فالاب أولى اه (قوله) ثم الى من نصبه القاضى) ظاهره أن تصرف  
 منصوب القاضى مع القاضى لا يصح مع أنهم صرخوا أن القاضى لا يتصرف مع الوصى ولو منصوبه لان  
 الولاية انحصاراً مقدمة على الولاية العامة وكان المصنف يقصد الآن وصى القاضى قد استفاد الولاية منه  
 فكان مؤخر اعنه بهذا الاعتبار مقدم عليه في التصرف لما سمعت وفهمهم كلام المصنف ان وصى وصى  
 القاضى لا يتصرف مع القاضى فقد صرح به في المنع عن الخائفة حيث قال اذا كان غائباً اذا التفتاظر ان الصغير في  
 كان راجع الى القاضى لانه انما يصبر وصايعت الموصى قال بعض الفضلاء وغيره ثم يقتضى تأخير عن  
 القاضى وهو يخالف لما سأتى في كتاب المأذون من قوله ثم القاضى أو وصيه أهما يتصرف بصح فاذ لم يقل ثم  
 (قوله) وليس وصى الام ووصى الاخ) أى مثلاً (قوله) في تركه الام) لا نسب في نكاح الاخ والمراد بالتصرف ما يعم  
 الحفظ كما يؤخذ عما بعد وانظر ما معنى زيادة الاخ هنا فان كان الاب حياً فالات اخ فتركت له ولائى لآخيه

بالطلاق وتقيد طلاقه  
 (المجلس بخلاف قوله  
 وكنتكلى في امر امرأى  
 فلا يتقيد به در من  
 لا ولاية له على غيره لم يحج  
 تصرفه في حقه وحشد  
 (واذا باع عبداً أو مكراباً  
 أو ذى) أحرى عني  
 (مال صغيره الحر) المسلم  
 أو شري واحد منهم به  
 أو زوج صغيره كذلك  
 أى حر متصلة (لم يحجز)  
 لعدم الولاية (والولاية  
 في مال الصغير الى الاب ثم  
 وصيه ثم وصى وصيه)  
 اذا وصى علك الابناء  
 (ثم الى الجد) أى الاب  
 ثم الى وصيه ثم وصى  
 وصيه (ثم الى القاضى  
 ثم الى من نصبه القاضى)  
 ثم وصى وصيه (وليس  
 وصى الام) ووصى  
 الاخ ولاية التصرف في  
 تركه الام مع حضرة  
 الاب أو وصيه أو  
 وصى وصيه أو الجد  
 أى الاب

حتى ينقضي تصرف الوصي وانما تصرفه ذلك فيما اذا مات الاب وله وصي ثم مات الاخ وله وصي فلا يتصرف وصي  
 الاخ مع وصي الاب **(قوله وان لم يكن واحدهما ذكر)** أي من الاربعة وظاهره انه على ذلك مع وصي الجد  
 والقاضي ووصيه وفي التنوير من كتاب المأذون مانصه ووليده ابوه ثم وصيه ثم جدته ثم وصيه ثم القاضي أو وصيه  
 دون الام أو وصيها اه ط **(قوله وله بيع المنقول)** لانه من الحفظ **(قوله لا للعقار)** بظاهره ان الوصي يملك  
 بيع العقار حيث لم يكن وصي الام مع ان المصريح به عدمه المسموع كان يكون الثمن بضعف القيمة أو يكون  
 في يد متقلب أو أشرف على الخراب أو يكون على الميت دين فيملكه بقدر الدين أو يكون لنفقة الصغير أو لوصيه  
 بدراهم مطلقة ليس انما هذا الا من عن العقار أو ترديموته على غلته كالسيّد كره الشارع في كتاب الوصايا  
 معن بالدررو الاشياء في الواقعات الاب اذا باع عقار ابنه الصغير على القيمة فان كان الاب محمودا عند الناس  
 يجوز وليس الابن نقضه بعد البيع بخلاف ما اذا كان فاسقا حيث عك نقضه هو المختار قلت والمسئلة تختلف  
 فيها ما هنا ينبغي على ظاهر الرواية من جواز بيعه على القيمة قال الخوافي وهذا جواب السلف وما في الدرر  
 والاشياء من عدم جواز البيع الا باحد الاعذار المتقدمة جواب المتأخرين قال في الواقعات وبه بقي أولاده  
 أو السعود **(قوله ولا يشتري الا الطعام والكسوة الخ)** قال في الصبر وليس الوصي الام ولا لامة التصرف في  
 ترك الام مع حضرة الاب أو وصيه أو وصي وصيه أو الجد وان لم يكن واحدهما ذكر فله الحفظ وبيع المنقول  
 لا للعقار والشراء للتجارة وما استفاد الصغير غير مال المطلق اه أي ليس الوصي الام ولا لامة التصرف في  
 مال استفاد من غير الام قال في جامع الفصولين في الفصل السابع والعشرين ولولم يكن أحد منهم فله الحفظ  
 وبيع المنقول من الحفظ وليس له بيع عقاره ولا ولاية الشراء على التجارة الا لامة من من نفقة أو كسوة  
 وماما به التيمم من مال غير تركامة فليس الوصي أمه التصرف فيه بقولا وأ غيره والاصل فيه ان أضعف  
 الوصيين في أقوى الحالين كانوا الوصيين في أضعف الحالين وأضعف الوصيين وصي الام والاخ والعلم وأقوى  
 الحالين حال صفر الورثة وأقوى الوصيين وصي الاب والجد والقاضي وأضعف الحالين حال كبر الورثة ثم وصي  
 الام في حال صفر الورثة كوصي الاب في حال كبر الورثة عند غيبة الورثة فلا وصي بيع منقولة عقاره كوصي  
 الاب حال كبرهم اه **(قوله وصي القاضي)** سبق ما فيه من بيان في كلام الشارع أنه مثله الا في محال صور  
 منها ليس الوصي القاضي الشرائع من مال الصغير **(قوله عادية)** قال فيها وصي الجد والاب ووصي  
 وصيه ووصي القاضي ووصي وصيه عزلة وصي الاب الا في خصة وهي ان القاضي اذا جعل في نوع تقديبه وفي  
 الاب كان وصيا في انواع كلها **(قوله لا ترجع حقوق عقد بائرا اه)** نقلت هذه المسئلة وانما اعادها لفرع  
 علم باخصة ضمان القاضي أو أمينه بدون الوكيل والوصي والاب لان الحقوق لا ترجع اليه بخلافهم **(قوله صح)**  
 لان الحقوق لا ترجع اليهما الا انهما أحببنا عن الحقوق بخلافه فان حق الاستيفاء لهم فلا يصح ضمانهم  
 لنفسهم **(قوله بخلافهم)** أي الاب والوصي والوكيل فلا وصي القاضي أو أمينه عبد الغرما وأخذ المال فضاع  
 عنده واستحق العبد برضن القاضي أو أمينه المشتري وانما يرجع على القرماء لانهما كالامام وكل منهم  
 لا يضمن كى لا يتقاعد الناس عن قبول هذه الامانة بخلاف ما اذا أمر القاضي الوصي ببيع العبد والمسئلة  
 بحالها فان المشتري يرجع على الوصي ثم هو على القرماء وكذا لو ضاع العبد من أحدهما قبل التسليم  
 لا يضمن ولو قال أمينه بعت وقضيت الثمن وقضيت الغريم صدق بلا عين وعهدا لحالها القاضي اه قال في  
 الفتنه في باب بيع الام والجد والوصي من كتاب البيوع مانصه العهد على وصي الميت وعلى من جعله القاضي  
 وصيا عن الميت ولا كذلك اذا جعله أمينا في أمور الميت لان وصي القاضي نائب عن الميت وأمينه نائب عنه  
 ولا عهد عليه فالحقاضي مجبور عن التصرف في مال التيم عند وصي الميت وعند من نصب وصيا عن الميت  
 بخلاف ما اذا جعله أمينا اه وأمين القاضي من يقول له القاضي جعلت أمينا في بيع هذا العبد مثلا وما  
 اذا قال بعت هذا العبد لم ير دعيا مختلفا في البيع والصحيح انه تلحقه عهده كقوله لا يخلو العهد كما

(وان لم يكن واحدهما  
 ذكر فله) أي وصي  
 الام (الحفظ) له (بيع  
 المنقول لا للعقار)  
 ولا يشتري الا الطعام  
 والكسوة لانهما من  
 جلة حفظ الصغير  
 ثمانية (فروع)  
 وصي القاضي كوصي  
 الاب الا اذا قيد القاضي  
 بنوع تقديبه وفي الاب  
 بيع الكل عادية وفي  
 منقولات الصبر  
 القاضي أو أمينه لا  
 ترجع حقوق عقد  
 بائرا له التيم اليهما  
 بخلاف وكيل ووصي  
 واب فلو ضمن القاضي  
 أو أمينه ثمن ما باعه  
 التيم بعد بلوغه صح  
 بخلافهم

في القاموس الرجعة والمراد بها هنا الرجوع كإفي الحوائش الجوية (قوله وفي الاشياء جاز التوكيل بكل ما يعقده الوكيل لنفسه) الذي كتب عليه أبو السعود وهو الموافق لما تقدم بكل ما يعقده الموكل لنفسه وفي الجمع ويجوز الوكالة بكل عقد يجوز للموكل مباشرة وقال في الهداية كل عقد جاز أن يعقده الانسان بنفسه جاز أن يوكل به غيره والأمر في صورة الوصي كذلك فإنه كما يجوز للوصي أن يشتري مال اليتيم لنفسه عند ظهور النفع يجوز أن يوكل فيه غيره فيشتريه الوكيل ولم يقولوا كل ما يعقده الانسان لنفسه جاز أن يكون وكلا فيه حتى يتم ما ذكره من خروج مسألة الوصي اهـ وعليه فعبارة الاشياء معترضة والأولى أن تكون كما قالوا يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل بنفسه فإنه عليه الجوى (قوله الا الوصي) الاستثناء غير صحيح لان مسألة الوصي لم تدخل في الأصل الذي ذكره حتى يخرج عنه فان الشراء فيها لم يقع من وكيل الوصي وانما وقع من الوصي بطريقه وكانت عن الغير (قوله أنه أن يشتري مال اليتيم لنفسه) أي إذا كان النفع ظاهرا كإفي الاشياء وغيره (قوله لا نعرفه) كالة وذلك لان المحقق من جانب اليتيم يرجع إليه من جانب الآخر كذلك فدرى إلى المقابلة بخلاف نفسه وهذا اذا كان وصي الاب فإنه ينفذ في باب الوصي والأصل أن من ملك تصرفا بالوكالة أو بالولاية العامة علق عليكما اعتبارا بملك الاعيان وشروطه لأن يؤدي ذلك التفرغض إلى التضاد والتنافي وهو أن يحصل المفوض اليه متولى طريقا أمر يحتاج إلى الإعجاب والقبول كإكمال المال للمالك فإنه يؤدي إلى أن الواحد يصير قاضيا ومقتضيا وسلما ونسيلا وذلك من تحقق هذا وهذا تناقض في الأحكام الشرعية والأحكام الشرعية تصان عند هذا الأصل بمجمل الجامع الكبير كإفي الحوائش الجوية (قوله وجاز التوكيل بالتوكيل) وهذا معلوم مما مر أنه لو أذن له بالتوكيل جاز فلو وكله أن يوكل فلا نافي شراء كذا ففعل واشترى الوكيل جمع بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الأمر أي الأول أشياء والله تعالى أعلم وأستغفر الله العظيم

\*(باب الوكالة بالخصومة والقبض)\*

لما كانت الخصومة مهم جورة شرعا أمر بها والخصومة هي الدعوى الصحيحة أو الجواب الصحيح بغيرها ولا وقد سبق (قوله والقبض) أو بمعنى أو يجوز في الجمع وقد زاد في المسائل على الترجمة فقط ذكر وكيل الملازمة والتقاضى وغير ذلك (قوله والتقاضى) أي الطالب وهذا في العرف وفي أصل اللغة القبض لانه تفاعل من تقاضيت ديني واقتضيت بمعنى أخذت وبقي تمامه قريبا وذ كر حكم صورة الاجتماع ليعلم منه حكم التوكيل باحدهما بالأولى (قوله أي أخذ الدين) هذه اللغة ومنها عرف المطالبة عنابة وكان عليه أن يذكر هذا المعنى فأنهم بنوا الحكم عليه معنيين بان العرف قاض على اللغة ولا يخفى عليه أن يذكر هذا المعنى المراد المعنى القوي بصير المعنى الوكيل يقض الدين لا يملك القبض وهو غير معقول تدبر قال يقض الفضلاء تفسير التقاضى هنا بأخذ الدين ليس مما ينبغي فإن الوكيل يأخذ الدين هو الوكيل يقضه والوكيل يقضه له قبضه بالايجاع بل المراد بالتقاضى المطالبة والاحجاج به على الديون فحينئذ التقاضى بهذا المعنى كالوكيل بالخصومة لانه خصومة في عند القاضي وليس له القبض قال في التبين المطالبة غير القبض والوكيل بها يملك القبض فعمل التقاضى هو المطالبة وهو المناسب اهـ (قوله عند زفر) وعند علمائنا الثلاثة يملك القبض وهو ظاهر الرواية عينا كان المتقاضى أو دينا حتى لو هلك المال في يده يملك على الموكل لأن الوكيل بالثمن وكيلا بتمامه واتحمت بالخصومة والتقاضى يكون بالقبض وفي غير الأفكار وروى عن أبي يوسف أنه يملك القبض (قوله واعتمد في البصر العرف) أي حيث قال وفي الفتاوى الصغرى التوكيل بالتقاضى يعتمد العرف وإن كان في بلدة كان العرف بين البصران المتقاضى هو الذي يقض الدين كان التوكيل بالتقاضى توكل بالقبض والأقلا اهـ وليس في كلامه ما يقتضى اعتناؤه نعم نقل في المنع عن الشراء بعد أن عليه التقضى وكذا في القهستاني عن المضرات (قوله ولا الصلح اجاعا) لانه غير ما وكل فيه لأن الوكيل يعقد لأجل عقبا آخر قال في الذخيرة لا يجوز للوكيل قبض الدين أن يهين من المديون أو يبرئه أو يؤخره إلى أجل

وفي الاشياء جاز التوكيل  
بكل ما يعقده الوكيل  
لنفسه الا الوصي فإنه أن  
يشتري مال اليتيم لنفسه  
لا لغيره بوكالة وجاز  
التوكيل بالتوكيل

\*(باب الوكالة  
بالخصومة والقبض)\*

(وكيل الخصومة  
والتقاضى) أي أخذ  
الدين (أي لا يملك القبض)  
عند زفر به يفتي  
لفساد الزمان واعتمد  
في البصر العرف (ولا  
الصلح) اجاعا بصر



يكون خصما قبل الاختصاص إذا لو قيل بأخذ الشفعة خصم في الأثبات ولا يصير خصما إذا ادعى عليه تسليم الآخر لخاصته من إبطال حق الموكل لكن العمد أنه ينتصب خصما وتسمع عليه البينة وتوضعه في الجرح **(قوله ولو قيل الدائن)** أي موضع الخلاف بين الأمام والصاحين في وكيل الدائن **(قوله ولو قيل القاضي)** يعني إذا وكله القاضي بقبض دون الغائب تأتقدم في باب المقود **(قوله كوكيل قبض العين)** فانه لا يلاي الخصومة لانه أمين محض فأنشئ الرسول حتى لو وكله بقبض عبده فبرهن ذوالدأب الموكل بأعما ما عوقب الآخر حتى يحضر الغائب استعسا نا والاصل في هذه المسائل أن التوكيل باستفاعة عين حقه لم يكن توكيلا بالخصومة لان التوكيل وقع بالقبض لا غير ويمكن حصوله بلا خصومة فلا حاجة إلى جعله وكيل بغير ما وكل به وإن وقع بالتملك كان وكيل بالخصومة لان التملك إنشاء تصرف وحقوق العقد تعلق بالعائد لانه لا يمكن التحصيل إلا بها والخصومة مقنن جعلها للصاحين جعلها لوكيل بقبض الدين وكيل بالاستفاعة عين حقه حكما ولما لو قبض أحدنا شر يكتسب من الدين كان لا تخران بشاركة فيه ومعنى التملك ساقط حكما حتى كان له أن يأخذ بغير قضاء ولا رضا كافي الودعية والنصب فلا ينتصب خصما كافي الوكيل بقبض العين وعنده الوكيل بقبض الدين وكيل بالتملك لان الدين نفذي بانها لالأن المقبوض ليس ملكا للوكيل بل يدل حقه الآن الشرع جعل ذلك بقا للاستفاعة انتصب خصما تبين ملخصا **(قوله فيلكهما مع القبض اتفاقا)** قسمع البينة عليه ان وكله سلم الشفعة أو أرا عن العيب وان الهبة بعوض وان حصه في القسمة كذا ط **(قوله ابن ملك)** عبارته أما وكيل القسمة بأن وكل أحد الشر يكتسب رجلا بالقسمة مع شريكه فقال ان شريك استوفى نصيبه وانكر الوكيل فأقام الدين البينة على الاستفاعة فانها تقبل وأما أخذ الشفعة بأن أقام المشتري البينة على الوكيل بأخذ الشفعة على أن الموكل سلمها تقبل لكونه وكيل وأما الرجوع في الهبة بأن أقام الموهوب البينة على أن الواهب أخذ عوضا وأحدث فيه زيادة تقبل وأما الرد بالعيب بأن وجد المشتري بالبيع عيبا فوكل رجلا بآرديه فقال الباع رضى المشتري بهذا العيب وانكر الوكيل فأقام الباع البينة على أرضه تقبل كافي التاجه اه قال من لا يسكن الوكيل بنقل المرأة والمطلو من يلد أو يلد إذا أقامت المرأة بينة على الطلاق أو المولود على العاق لا تقبل على إثبات الطلاق أو العاق وتقبل في قصير بدالوكيل حتى يحضر الغائب انتهى كما إذا أقام الخصم البينة ان الموكل عزله عن وكالة فانها تقبل في حق قصير الدال في حق ثبوت العزل استعسا نا والقياس أن يسأل الى الوكيل لان البينة كانت لا على خصم فلم تعتبر وجه الاستعسان أنه خصم في قصير بدلقامه مقام الموكل فتقصير يمد في القبض والتسليم فتقصير يمد بحر **(قوله لو كذا لا يقضه درهم ادوز درهم)** معناه لا يقض متغرا فلو قبض شيادون شيء لم يبرأ الغريم من شيء جامع الفصولين لكونه محالفا ولو استوفى جمعه بعد فلو هلك عليه لخالفته ويرجع الأمر على الغريم كافي المسئلة السابقة وفي جامع الفصولين وكييل قبض الودعية قبض بعضها سار فلو أمر أن لا يقضها الاجماع قبض بعضها من ولم يجز القبض فلو قبض ما بين قبل أن يهلك الأول جاز القبض على الموكل اه قال في الصر ولو احتال الطالب بالمال على آخر لم يكن لو كسب بالقبض ان يقضه من المحتال عليه ولا من الأول وان تولى المال ورجع الى الأول فلو كسب على وكالته وكذا لو اشترى الموكل بالمال عبدا من المطلب فاستحق من يدا ورده بعيب بقبضه بعد القبض أو بغير قضاء قبل القبض أو بخيار فلو كسب على وكالته وكذا لو كان قبض الدرهم فوجد هذا زورا ولو أخذ الطالب منه فكيف لا يكون الوكيل ان يقضه الكفيل والمقبوض في بدالوكيل بغير الودعية ولو وجد الكفيل زورا أو ستوقه فدره فانه ينبغي ان ضمن كسبا ولو كان استحسن أن لا أضمنه انتهى **(قوله لان يده كبد)** وفي نسخة يده لان بدالوكيل كبد الموكل وهذا هو الذي في المنع والصر وغيرها وفي نسخة لان يده بدأ مائة ولا يصح تعليلها لاقبله وانما حسن لقوله فلا يسئل له على الوكيل **(قوله لا يجبر عليها)** ما لم يرغب موكله فاذا غاب يجبر عليها الدفع الضرر كاتقدم نقله عن الاشياء **(قوله في الاشياء لا يجبر الوكيل الخ)** عبارتها لا يجبر الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه الا في ثلاث مسائل اذا وكله بدفع عين ثم غاب أو ببيع رهن شرط

لو وكيل الدائن  
ولو وكيل القاضي  
لا يملكها اتفاقا كوكيل  
قبض العين اتفاقا وأما  
وكيل قسمة وأخذ  
شفعة ورجوع هبة  
ورد عيب فيلكهما مع  
القبض اتفاقا ابن ملك  
(أمره بقبض دينه  
وأن لا يقضه الاجماع  
فقبضه الا درهما لم يجز  
قبضه) المذكور (على  
الأمر) لخالفته فلم  
يصروكلا (و) الأمر  
(ه) الرجوع على  
الغريم بملكه وكذا  
لا يقض درهمين  
درهم بحر (فولم يكن  
لغيره يدينه على الإبقاء  
فقبض عليه) بالدين  
(وقبضه الوكيل فضاع  
منه ثم رهن المطلب  
على الإبقاء) للموكل  
(فلا يسئل له) للمدين  
(على الوكيل وانما  
يرجع على الموكل)  
لان يده كبده ذخيرة  
(الوكيل بالخصومة  
اذا (أي) ان خصومة  
لا يجبر عليها) في الاشياء  
لا يجبر الوكيل اذا  
امتنع عن فعل ما وكل  
فيه لثلاثة الاف ثلاث

فيه أو بعده في الاصح أو بخصوصية بطلب المدعي وغاب المدعي عليه والتظاهر أنه أراد بالنقل المذكور الإشارة إلى خلقته لما في الأشباه فإن ما نقله من جهة الثلاث كما تقدم قبل هذا الباب كان كذا أنه بحراً أو كبل بخصوصية بطلب المدعي إذا غاب المدعي عليه وقد تبع المصنف صاحب الدرر وقال في العزيمة ثم تبعه هذه المسئلة هنالقي التورن ولا في الشروح ثم أجب كالشربلاني أنه لا يجبر عليها حتى ما لم يغب موكلة وإذا غاب يجبر عليها كما ذكره المصنف في باب الرهن بوضع عند عدل اهـ وهذا أحسن مما قد تنازع في تور الغين تأمل هذا ولكن المذكور في المنتع متناوفاً لما في الأشباه فانه ذكر بعده قوله لا يجبر عليها إلا إذا كان وكلاً بخصوصية بطلب المدعي وغاب المدعي عليه وكأنه ساقط من المتن الذي شرح عليه الشارح تأمل **(قوله كافر)** أي عن الأشباه في شرح قوله والوكيل بقضاء الدين لا يجبر عليه **(قوله بخلاف الكفيل)** أي بخصوصية ويراجع تصورهما ويمكن أن تصور بأن يكفل عن شخص عاقل عليه وأقر بخصوصية وأدعى الطالب ألفاقه يتخاصم فيما ثبت على المديون **(قوله)** لا يسمع على الوكيل أي ويحكم بالمال على المدعي عليه ويتبع الدائن بدفعه **(قوله)** وصح إقرار الوكيل يعني إذا ثبت وكالة الوكيل بالخصوصية وأقر على موكلة سواء كان موكلة المدعي ناقراً باستنفاد الحق أو المدعي عليه ناقراً بشوته عليه درر وقال زفر لا يسمع ولا ينفذ عليه لأنه أي بغیر المأمور به لأنه مأمور بخصوصية عنه في مجلس القاضى وما أتى به من الإقرار جواباً لصلاحه وبه قالت الثلاثة وهو قول أبي يوسف وأولاً ولنا أن التوكيل صحيح فندخل تحته على الموكل الجواب مطلقاً وراد بخصوصية مطلق الجواب عرفاً لا لها سبها فذكر السبب وأراد السبب وهو شأنه عني **(قوله بخصوصية)** متعلق بالوكيل **(قوله لا يغيرها)** أي لا يصح إقرار الوكيل بغیر الموكلة أي وكالة كانت كوكيل الصلح أو القبض أو المالا زفة ويصح إقرار الوكيل القبض بالقبض والقبض للموكل برأية وسبق صحة إقرار الالاب قبض مهر غير الباقية ومهر الباقية الأكبر وصحة دعوى وكيل البيع قبض الثمن **(قوله مطلقاً)** أي سواء كان مجلس القاضى أو غيره قال في الشربلاني أنه قد نص بخصوصية احترازاً عن الوكيل بالصلح فانه لا علق الإقرار بالوكيل بالخصوصية إنما علق الإقرار بكونه من أفراد الجواب والصلح مسألة لا تخصامة ولقد ساقنا الوكيل بالصلح لا علق بالخصوصية والوكيل بالخصوصية لا علق بالصلح لأن الوكيل يعقل لا مباشر عفاً آخر **(قوله لا يغير الحدود والقصاص)** متعلق بإقرارها ما ههنا فلا يصح إقرار الوكيل بهما على موكلة الشبهة بحر **(قوله استحساناً)** راجع إلى قوله وصح إقرار الوكيل بالخصوصية ووجهه أن التوكيل صحيح وجمته تتناول ما علقه وذلك مطلق الجواب بالإقرار أو الانكار ونأخذ ههنا عينا فنصرف إليه بحسب بالصلح وصح أبو يوسف إقراره مطلقاً أو بطله زفر مطلقاً وهو القياس لأنه مأمور بالخصوصية وهي منازعة والإقرار ضدها لأنه مسألة والآخر بنى لا يتناول ضده والقياس أن يصح عند غير القاضى لأن الوكيل قائم مقام الموكل وإقراره لا يختص بمجلس القضاء فكذلك نأيه ووجه الاستحسان في الأول أن حقيقة الخاصة لا تحل شرعاً فملت على ما يحل وهو مطلق الجواب وهو صادق على الأنكار والإقرار ووجه التخصيص بمجلس القاضى أنه انما موكلة بالخصوصية وحقيقتها لا تكون إلا عند القاضى فلم يكن وكلاً في غيره لأن غير مجلس القاضى ليس محلاً للخصوصية التي هو وكيل فيها لكنه يخرج عن البعوى كما قال وأن أنزل الوكيل الخ **(قوله وان أنزل الوكيل)** أي عزل نفسه لأجل رفع الخصم وإني ورده عن حمزة قال في الهناية قلأ فثبت البينة على إقراره في غير مجلس القضاء يخرج من الوكيل اهـ **(قوله)** بهذا الإقرار الواقع في مجلس القاضى لأجل دفع الخصومة ومثل ذلك الالاب والوصى إذا أقر في مجلس القاضى لا يصح إقرارهما حموى أي ونعزلان في تلك الحادثة برأية بقلا بدفع المال الهامدانة وانما لا يصح إقرارهما لأن ولاتهما نظرية ولا تطلق في الإقرار على الصغير وأما التفويض من الموكل حصل مطلقاً غير مقيد بشرط النظر فندخل تحته الانكار والإقرار جميعاً غير أن الإقرار صحته تختص بمجلس القضاء على ما ذكرنا كذا في الكفاية **(قوله حتى لا يدفع إليه المال)** أي بأن وكله أن يتخاصم عنه من دعوى يبيع فأقر عليه بأبع فانه لا علق قبض الثمن من مدعي الشراء **(قوله للتناقص)** لأنه زعم أنه مبطل في دعواه درر **(قوله والاستثناء)**

كأمر (بخلاف الكفيل) فانه يجبر عليها بالاتزام (وكله بخصوصياته وأخذ حقوقه من الناس على أن لا يكون وكلاً فيما يدعى على الموكل جاز) هذا التوكيل (فالو أثبت) الوكيل (المال له) أي لموكله (ثم أراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل) لأنه ليس بوكيل فيه درر (وصح إقرار الوكيل بالخصوصية لا يغيرها مطلقاً بغير الحدود والقصاص) على موكلة (عند القاضى دون غيره) استحساناً (وان أنزل الوكيل به) أي بهذا الإقرار حتى لا يدفع إليه المال فإن رهن بعده على الوكيل لا للتناقص درر (وكذا إذا استثنى) للموكل (إقراره) بأن قال وكلت بالخصوصية غير خاتراً لإقراره التوكيل والاستثناء



على الظاهر أي ظاهر الرواية ومثله استثناء الانكار فيصير منه ما في ظاهر الرواية قال العيني ولو استثنى  
الموكل بالخصوصة الاقرار فعن أي يوسف أنه لا يصح وعن محمد أنه فرق بين الطالب والمطلوب وصححه من  
الطالب دون المطلوب ومثله صحة استثناء الانكار في ظاهر الرواية وجعله في الصغير قول محمد خلافا لابي  
يوسف وعمل قول محمد بأن الانكار قد يضر الموكل بأن كان المدعي وديعة فلو أنكر الوكيل لا تسع منه دعوى  
أهلا لا والد وتسع قبل الانكار وبقي قسم ثالث وهو لو وكله غير جائز الاقرار والانكار فليس لا يصح لعدم  
بقاء قدر تحته وقبل يصح بقاء السكوت كذلك في البرازية \* والحاصل أن المسئلة على خمسة أوجه الأول أن  
يؤكل بالخصوصة فصير وكلاهما الثاني أن يستثنى الاقرار فيكون وكلاهما بالانكار فقط الثالث عكسه فصير  
وكلاهما بالانكار فقط في ظاهر الرواية الرابع أن يؤكل بالخصوصة جازا الاقرار فيكون وكلاهما الخامس أن  
يؤكل بهما غير جائز الاقرار فيه اختلاف التأخيرين ولا يصير به مقرا لأنه يمكن أنه وكله الاقرار خوف الشغب  
والخصوصة وإن لم يكن عليه شيء لأن كل أحدا لا يقدر عليها وفي الخلاصة ولو كان التوكيل بسؤال الخصم  
واستثنى الاقرار موصولا صح ومفصولا لا يصح ولو استثنى الاقرار والانكار فليس لا يصح لعدم بقاء قدر تحته  
وقيل يصح لبقاء السكوت بجر عن البرازية (قوله ولا يصير به مقرا) يعني التوكيل بالانكار لا يصح ولا يكون  
التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطوائس معنى أن يؤكل بالخصوصة ويقول خامس فإذا  
رأيت حقوق مؤنة أو خوف عار على فأقر بالمدعي يصح اقراره على الموكل كذلك في البرازية قلت ونظير منه  
وجعه عدم كونه اقرارا وتقدره صلح المنكر (قوله وبطل توكيل الكفيل) أي توكيل الدائن الكفيل وسألت  
هذا في قوله بخلاف العكس ففسه تكرار (قوله بلال) متعلق بالكفيل أي قبض المال من المدينون  
وصورته إذا كان له حل دين على آخر وكفل به رجل فوكل الطالب الكفيل بقبض ذلك الدين من المدعي  
عليه الأصل لم يصح التوكيل عني (قوله ثلاثا يصير عاملا لنفسه) أي لأن الوكيل هو الذي يعمل لغيره  
ولو وصحناه ذلك أو كالة صار عاملا لنفسه ساعيا في أمته فأنعم الركن فبطل ولا نه مطالب بلال وفي طلبه  
من المدينون دفع عن نفسه ولأن حق الطلب بعد أدائه المال فلو وكله الكفيل به بقضه صار كأنه جعل له  
المطالبة مع أن المطالبة حقه فلا يصح قال في البصر وإذا اضطلت الكالة في مسئلة الكتاب وقبضه من الدين وطلت  
في يده لم يث على الطالب اه وأورد عليه أنه كما هو ساع في براءة نفسه ساع في تحصيل المال المطلوب ولو  
أبرأه من الكفالة لا تنقلب صحته لوقوعها بماله ابتداء كالوكيل عن غائب فانه يقع باطلا ثم إذا بلغه فأجاز له  
لم يجز ونقيد الكفالة بلال لا احتراز عسائتي متمنا من قوله بخلاف كقبض النفس حيث يصح توكيله  
بالخصوصة لأن الواحد يقوم بهما عني وزيل (قوله كالا لا يصح لو وكله بقضه من نفسه) لماسا في من استحالة  
كونه قاضيا ومقتضيا (قوله أو عبيده) أي المأذون للمدينون لأنه يصير عاملا لنفسه من حيث أنه يحفظ العبد  
على نفسه من بيع الغريم كما تستظهره المطالع (قوله لأن الوكيل متى عمل لنفسه) أي فقط بطلت أي  
الكالة (قوله إذا أذن الوكيل للمدينون ببراءة نفسه) أي هي مستثناة من هذا القاعدة فأجازت كونه عاملا  
لنفسه ولست خارجة عن الأدلة بشرط الكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه كقالة الصنف لأن  
مسئلة الكفالة والخوالة كذلك فإن كلا منهما عامل لنفسه وتغيره ولم يتجزأ كالمالهان عليل وليس بتوكيل  
كقالة التي يلي إذا كان كذلك لم يصح رجوع العائن عنه قبل إبراء المدينون نفسه مع أنه يصح لكن يحتاج إلى  
معرفة قرائنها من القاعدة فأندال الحق وقال الرمي ولقاتل أي يقول التوكيل لا يكون إلا بعد إبراءه نفسه  
وبعد الإبراء يصح رجوعه فتمسك (قوله فيصيح) قال في البصر وأورد على بطلان توكيل الكفيل بلال المثل بأنه  
عامل لنفسه وتوكيل المدينون ببراءة نفسه فانه جميع مع كونه عاملا لنفسه والتحقق في جوابه ما في شبه الحق  
من قوله ولو وكله ببراءة نفسه يصح لأنه وإن كان عاملا لنفسه بتغيره فبطلت فهو عامل لرب الدين بإسقاط دينه  
وبشرط الكالة كونه عاملا لغيره لا كونه غير عامل لنفسه اه إذا علمت ما ذكر فلا وجه لقول المؤلف لأن  
الوكيل متى عمل لنفسه بطلت إلا أن يعمل على ما إذا كان العبد لنفسه محصا ط قال العلامة المقدسي بعد

على الظاهر برأية  
(قوله أقر عبيده) أي  
القاضي (لا) يصح  
(ونخرج) به (عن  
الكالة) فلا تسع  
خصوصته (دد) وصح  
التوكيل بالانقرار ولا  
يصير به أي بالتوكيل  
(مقرا) يجوز (وبطل  
توكيل الكفيل بلال)  
ثلاثا يصير عاملا لنفسه  
(كالا) لا يصح (لو وكله  
بقضه) أي الدين (من  
نفسه أو عبيده) لأن  
الوكيل متى عمل لنفسه  
بطلت إلا إذا وكل  
المدينون ببراءة نفسه  
فيصح

ذكر مسئلة توكيل الكفيل بالمال المذكورة وتوقف بتوكيل المديون بابرأه أنفسهم من دين عليه صح وان عمل  
لنفسه وأوجب بالنسبة للمال كره من الإسلام أنه لا يصح على خلاف ما في الجامع وأنزل في الأبرار بتحمل  
بدليل أنه يرتد بالدولس بتوكيل وأوجب في المسئلة بشرط أو كالة كونه عاملا لغیره لا كونه غير عامل لنفسه  
وزعم بعضهم أنه هو التحقيق وفيه نظر لأنه إذا كان عاملا واحد هو لنفسه فلا يحتاج مع كونه عاملا لغيره  
واعترض بأن عمل الوكيل لنفسه ضمني لكونه الموكل أصلا في باب الكالة والضمان قد لا يقتصر وأوجب  
عنع ذلك بل الأصل وقوع التصرف لنفس العامل اهـ (قوله) ويصح عزله قبل إبرائه نفسه ولو كان ذلك  
تتملكا كما قال الزبلي وتبعه العيني لم يصح رجوع الدائن عنه قبل إبرائه نفسه مع أنه يصح بجر فان قلت إذا  
تكفل عا موكل بقبضه صح الكفالة وطلبت الو كالة فكان ينبغي أن لا يصح توكيل الكفيل بالمال وتطل  
الكفالة قلت انما صح تكفيل الوكيل لان الكفالة أقوى لكونها لازمة فكانت ناسخة بخلاف العكس كما  
في الزبلي لكن قوله فكانت ناسخة يقتضي كون الكفالة بعد الو كالة مع أن ذلك لا تعين قال المصنف  
الكفالة بالمال مطلقا لو كالة تقدمت الو كالة وتأخرت (قوله) أو وطل الحال المحل بقبضه من الحال عليه) فيه  
أن المحل انتقل الدين من ذمته بالاحالة وصار أجنبيا فلم يصح توكيله بالقبض وأوجب بأنه ساع في تحصيل  
براءة نفسه فانه إذا مات الحال عليه مفسدا أو أنكر الحوالة ولا بيان رجوع الدين على المحل (قوله) بالقبض  
يصح أن يتعلق بكل وكيل (قوله) فنية) عبارتها كما في المنع ولو وكله بقبض دينه على فلان فأخبر به  
المديون فوكله ببيع سلعته وبقاء غنمه إلى رب الدين فباعها وأخذ الثمن وهلك بهلث من مال المديون لاستحالة  
أن يكون قاضيا ومقتضيا قالوا لا يصلح أن يكون وكلا المطلوب والطالب في القضاء والاقتضاء اهـ قال في  
البر لا يخالفه ما في الواقعات الحساسة المديون إذا بعث بالدين على يدوكيله فجاء به إلى الطالب وأخبره ورضى  
به وقال أغترى شافذه واشترى بيعته شأ وهلك منه الباقي قال بعضهم بهلث من مال المديون وقال بعضهم  
من مال الطالب وهذا أصح لأن أمره بالشراء عجزه فقبض اهـ لأن ما في القنية فيما إذا سبق توكيل الطالب  
وما في الواقعات فيما إذا سبق توكيل المطلوب كما لا يخفى (قوله) بخلاف كفيل النفس) تحجز الكفيل بالمال  
وقبضه الزبلي بأن يوكله بالخصومة قال في البر وليس يقيد ذلك بقبضه من المديون صح اهـ قال البدر  
العيني وقيد بقوله الكفيل بالمال لأنه يجوز توكيل الكفيل بالنفس بالخصومة لأن الواحد يقوم بهما اهـ  
والأولى أن يقول بدل الخصومة بقبض المال وهذا لأن الو كالة والكفالة لا يجتمعان فحقى صحت أحدهما  
طلت الأخرى إذا تواردا في محل واحد بخلاف كفيل النفس فانه يصح توكيله بقبض المال لاختلاف  
المورد (قوله) والرسول) أي القبض الذي يصح كفالته المطلوب لانه سفير وكذا ينبغي أن يصح لو وكله  
المديون بقبضه من مرسله ووكيل الإمام يصح كفالته بثمن ما باعه من الغنائم لعدم رجوع الحقوق إليه كما  
في أخبار العيب من أن الإمام ووكيله أمين والأمين لا ينتصب خصما (قوله) ووكيل الإمام) مقتضى كونه  
سفيرا أنه لا يلحقه عهد وهو كذلك (قوله) والوكيل بالتزويج) لا سفير ومثله الذي وقد مر في الشكاح (قوله)  
حيث يصح ضمانهم) العبارة هكذا في الدرر معزبة إلى كفاة التبيين ولا يخفى أن المقابلة تقتضي أن يقول  
حيث يصح توكيلهم والخطب سهل ح (أقول) أي لان قوله بخلاف كفيل النفس مقابل لقوله وطل  
توكيل الكفيل بالمال يعني أن كفيل النفس يصح توكيله من المكفول له فقتضى هذه المقابلة أن يكون المراد  
من قوله والرسول وما عطف عليه توكيلهم أضياع أن المراد ضمانهم فقول الخطي والخطب سهل ليس المراد  
منه أن أرادته توكيلهم هنا جائزة لأن الرسول والوكيل لا توكلان بل مراده أنه وإن كانت المقابلة تقتضي ذلك إلا  
أن المراد عز ذلك للمقتضى وهذا الإجماع سهل معتقر لعلهم مأمور والذي سهله أن المقصود ما يجتمع فيه الكفالة  
والو كالة فكانه قال لا يجتمعان إلا في كفيل النفس والرسول الخ تأمل لكن لا يظهر في مسئلة وكيل الإمام  
يبيع الغنائم (قوله) لأن كلاً منهم سفير) أي معبر عن غيره فلا تلحقه العهد (قوله) بخلاف العكس) أي في قوله  
وطل توكيل الكفيل بالمال فان الو كالة أضعف من الكفالة لعدم لزومها فلا تصلح ناسخة لكن إذا لفظ

ويصح غيره قبل  
إبرائه نفسه اشياء (أو)  
وكيل الحال الجليل  
بقبضه من الحال عليه)  
أو وكيل المديون ووكيل  
الطالب بالقبض لم  
يصح لاستحالة كونه  
قاضيا ومقتضيا فنية  
(بخلاف كفيل النفس)  
والرسول ووكيل  
الإمام ببيع الغنائم  
والوكيل بالتزويج)  
حيث يصح ضمانهم  
لأن كلاً منهم سفير  
(الوكيل بقبض الدين  
إذا كفل صح وتطل  
الو كالة لان الكفالة  
أقوى للرسول وما اتصل  
ناسخة) بخلاف العكس

ارتباطه بقول الشارع فصلخص ناسخاً فظاهر الفرق بينهما الركن تكرار تأمل **(قوله)** وكذا كما جئت الى قوله بطلت وكالته تكرار محض مع ما قبلها ح قال ط والتي في متن المغنى يدعى الوكيل قبض الدين اذا كفل صح وبطلت الوكالة تقدمت عن الكفالة أو تأخرت اه ولا تكرار فيها ولا تدافع وقد يقال لما ذكر بعض ما دخل تحت القاعدة بين عمومها قاعدة كلمة ومثل هذا الاسي تكرار او الاحسن ملاحظة ارتباطه بقول الشارع فصلخص الى آخر ما قدمناه قريباً **(قوله)** تقدمت الكفالة أو تأخرت في تقدم الكفالة عدم صحة الوكالة ابتداءً فجعله باطلاً لو كالة توسع لان اطال الشيء بعد ثبوته **(قوله)** لما قلنا من أنها أقوى **(قوله)** للبائع المناسب للموكل **(قوله)** لم يجز استنكاه الشريفي بوكيل الامام يبيع القناتم ودفعه أبو السعود بما مر من أنه سفير ومعه ملاة لخدمة عهده **(قوله)** لما مر أنه يصير عاملاً لنفسه لان حق الاقتضاه لأنه من حقوق العقد وهو أصيل فيها لكن الذي مر عكسه وهو عدم جواز وكيل الكفيل للعقل المدكورة والعادة هنا أن الحقوق ترجع اليه فإذا ضمن على المشتري الثمن فكانه كفل مطلوبه لنفسه وهو محال لان الكفالة ضم ذمة الكفيل الى ذمة الاصيل لمطلبية أو ديناً ومن المحال أن يصير ذمة لمطلبية على نفسه أو دين عليها والبائع يطلب الثمن فلو كان كفلاً للبائع كان كفلاً لنفسه ولا معنى له **(قوله)** رجوع أى على موكله بالبائع **(قوله)** لبطلانه أى لبطلان الضمان وإذا كان الضمان باطلاً وقد أدى بحكم الضمان بطلان الاداء ما ملأ أيضاً لان الشيء على الباطل باطل ولان حكم الوكالة الفاسدة أنه لو أدى على ظن لزومه أنه أن يرجع بما أدى **(قوله)** وبودونه أى الضمان **(قوله)** لا أى لا يرجع **(قوله)** لثبته قال في الشريفة ولعلنا أن يقول التبرع حصل في أدائه اليه بجهة الضمان كادائه بحكم الكفالة عن المشتري بدون أمره فليست أمه ولا يخفى أن التبرع في المقس عليه ما عاها في نفس الكفالة وأما الاداء فهو ملازم به شبهة وأى بخلاف مسئلتنا على أنه اذا أدى على حكم الضمان لاسي ما سبها بل هو ملازم به في نفسه وقد ذكر المسئلة في الخطبة ونظروا عنها في الهندية من غير تعرض لهذا التفصيل وعبارة الاولى الوكيل البائع اذا باع وكفيل بالثمن عن المشتري لاتصح كفالته اه وفي الهندية ولو صالح الامر عن الثمن الذي على المشتري على عبده ولو كفه بعهده أو قضى الوكيل الثمن على المشتري كان ذلك جائزاً ويرى المشتري ونصير العبد للموكل ولو يكون فلو كسل أن يرجع بشئ لا على الأمر ولا على المشتري **(قوله)** فندفعه الغريم ويصح اثبات التوكيل بالثمن مع اقرار الديون به بجر **(قوله)** أمر بدفعه أى أمر اجبار سراج أى في مال نفسه لان الديون تقضى بامثالها بخلاف اقراره بقض الوديعة الآتي لان فيها ابطال حق المالك في العين **(قوله)** علان اقراره لان ما يدفعه خالص حق ولان الديون إنما يقضى الدين من مال نفسه عما في ذمته فاقراره إنما هو على نفسه فينفذ **(قوله)** ولا يصدق لو ادعى الايقاف أى لا يثبت الايقاف مجرد دعواه بل ان يبرهن على ذلك صح لان الوكيل بالقبض لا على النقصومة وسأيت متناهي قوله ولو كفه بقض مال فادعى الغريم ما يسط حق موكله ما **(قوله)** والا أمر الغريم بدفع الدين اليه أى الغائب ثانياً لفساد الاداء لانه لم يثبت الاستيفاء بحيث أنكر أو كالة فقوله بانكاره الباء السببية ومع طرف متعلق بالصدق قبله أى مع أن الفساد بسبب الانكار مع البين على عدم الوكالة وفي البحر عن السيرازية ولو ادعى الغريم على الطالب حين أراد الرجوع عليه أنه وكل القايض وبرهن قبيل وببرهان أنكر حلفه فان نكل برى اه وفيه عنها أيضاً وان أراد الغريم أن يحلفه بالله ما وكلته ذلك وان دفع عن سكوت ليس له الا ان اعادة الى التصديق وان دفع عن تكذيب ليس له ان يحلفه وان عاد الى التصديق لكنه يرجع على الوكيل اه فاطلاق الشارح في جعل التقييد تأمل **(قوله)** ورجع الغريم به أى بما دفعه ان باقياً بده لا تمسكه وانقطع حق الطالب عنه **(قوله)** بانناستلحه أى الوكيل فانه ضمن مثله الاولى بده تأمل فان ادعى الوكيل هلاكه أو دفعه الى الموكل حلفه على ذلك وان مات الموكل وورثه أو ورثه وهو قائم في يد الوكيل أخذ منه في الرجوع كلها ولو له كاشتهه الا اذا صدق على الوكالة كافي الخلاصة **(قوله)** وان ضاع أى المقبوض في يده الوكيل وكذا لو ادعى بمدي الوكالة

وكذا كما جئت كقالة  
الوكيل بالقبض بطلت  
وكالته تقدمت الكفالة  
أو تأخرت لما قلنا  
وكيل البيع اذا ضمن  
الثلث للبائع عن  
المشتري لم يجز لما مر  
أنه يصير عاملاً لنفسه  
فان أدى بحكم الضمان  
رجع لبطلانه  
(وبودونه لا) تبرعه  
(ادعى أنه وكيل الغائب  
بقض دينه فسدقه  
الغريم أمر بدفعه  
اليه) علان اقراره ولا  
يصدق لو ادعى الايقاف  
(فان حضر الغائب  
فسدقه في التوكيل  
فيها) ونعمت (والأ  
أمر الغريم بدفع الدين  
اليه) أى الغائب  
(ثانياً) لفساد الاداء  
بانكاره مع عيشه  
(ورجع الغريم به)  
على الوكيل ان باقياً  
بده ولو حكم بان  
استلحه فانه يضمن  
مثله خلاصة (وان ضاع

دفعه الى موكله كما يفهم مما ياتي **(قوله لا)** أي لا رجوع عليه **(قوله)** علان تصدقه لانه تصدقه اعترف أنه محق في القبض والاطالم هو الطالب بالاختصته ثانياً والمطلوب بالاطالم غيره فان قلت رد على هذا ان أحد الاثنين اذا صدق المدون في دعواه الا بقاء المصنف وكذا الآخر رجوع المكذب عليه بالنصف فان المدون الرجوع على المصدق بالنصف ان كان المصنف تركه غير المدون مع أنه في زعمه ان المكذب طالم في الرجوع عليه قلت أجيب عنه بأن الرجوع على المصدق لكونه أقرب إلى أبيه بالدين **(قوله)** الا اذا ضمنه عند الدفع بأن يقول أنت وكيله لكن لا آمن أن يصححو كلاً وبأخصني ثانياً فضمن ذلك المأخوذ فصم لاشاقته بسبب الوجوب كقوله ما غصبك فعني وما ذاك لك عليه فعني لان ما أخذه ثانياً غصب وما يأخذه الوكيل أمانة لا يصح ضمانه لتصادقهما على أنه وكيله واغضضه مروي بالتشديد والتخفيف فعني التشديد أن ضمن الغريم الوكيل فالضمير المستتر عائداً الى الغريم والبارز الى الوكيل ومعنى التخفيف أن ضمن الوكيل المال الذي أخذه الدائن من الغريم لا الذي أخذه الوكيل فالضمير المستتر في وكيله عائداً الى الوكيل والبارز الى المال **(قوله)** لا تقدر ما يأخذه في بعض النسخ باللام وهي تناسب التشديد وفي البعض بالباء لان المكمل هو ما يأخذه الدائن كأنه قاله ان أخذ الدائن مثلاً ما فاما كفيله وما يأخذه الدائن ظلماً في زعم الأخذ والدافع لان الأخذ يزعم أنه وكيل والدافع يصدقه فتكون من قبيل قولهم ما غصبك فلان فعني فتكون الرجوع يصدقه ما أخذه الدائن لا يرجع عما أخذه الوكيل من المدون لانه أمانة في زعمهما والكفالة هي الاحتجور فالوصال على بعض الدن عنه ضمان الوكيل ونحوه يرجع على الوكيل بقدر المصالح عليه **(قوله)** لا ما أخذه الوكيل أي لا يرجع عما أخذه الوكيل من المدون أي انما وقع الضمان على ما أخذه عليه **(قوله)** لا ما أخذه الوكيل أي لا يرجع عما أخذه الوكيل في يده **(قوله)** لانه أمانة أي في زعمهما والامانة لا يجوز بها الدائن ثانياً على ما ذكرنا على ما أخذه الوكيل أمانة في يده **(قوله)** لانه أمانة أي في زعمهما والامانة لا يجوز بها الكفالة **(قوله)** لا يجوز بها الكفالة وفيه تقدم ان الوكيل القبض تصح كفايته وجواباً بانها للموكل فيما تقدم وهو المدون في نفس ما يأخذه وهو أمانة فلا يتعلّب غرامة **(قوله)** أو قال أي مدعى الوكالة **(قوله)** على أي أبرأ من الدن) كأن وجهته والله تعالى أعلم ان كلام الغائب والدافع متصادقان على البراءة عن الدائن وقول الغائب قبضت منك على أي أبرأ أنك تحصل أن برأه براءة الاستيفاء وبرأه اداء الاسقاط فان كانت براءة الاسقاط فقد جعلها في مقابلة ما قبضه وان كانت براءة الاستيفاء فكانه اعترف بأنه استوفى ما عليه من الدن فانما يرجع الدائن يدينه برجع عليه بما قبضه في مقابلة الاسقاط لانه غلبة البيع فقد التزمه السلامة بأخذ المدون كذلك في براءة الاستيفاء لانه حيث أخذ منه تبين بطلان استيفائه فبرجع عليه عما استوفى وهو مشكل لان في زعمهما أن المستوفى ثانياً طالم باستيفائه وأنه قد برئت ذمة المدون بقبض الوكيل وان الوكيل أمين فيما قبض فارجعه الرجوع عليه في مثل هذا الصورة وكذا مناهم مسألة الخلق لان الاب انما يقبضه وكاله عن أبنه تأمل **(قوله)** وكذا يضمنه اذا لم يصدقه على الوكالة فانه يرجع عليه لانه اعتمد فيه على رضاء الاحازة فاذا انقطع رجاءه ورجع عليه **(قوله)** بعم صوري السكوت والتكذيب أي عدم تصديقه بسكوته أو بتكذيبه لان الأصل في السكوت عدم التصديق **(قوله)** ودفعه ذلك على زعمه الوكالة فانه يرجع عليه كما ذكرنا **(قوله)** فهذه أي الثلاثة **(قوله)** فان ادعى الوكيل هلاكه أي في صورته فالضمان عليه بهلاكه وهو في ماعدا السائل الثلاثة **(قوله)** او دفعه لموكله صدق الوكيل بحلفه بدعواه الضمان او اداء المال للموكل لانه أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقة تصديق براءة نفسه ولا يصدق فيما اذا ضمن ما يأخذه منه وكذلك في بقية الصور السابقة والا فذكر هذه المسئلة بعد قوله البار وانما لا على اعتبار تصديقه تأمل **(قوله)** وفي الرجوع كلها وهو ما اذا دفع مع تصديق أو تكذيب أو سكوت ضمنه عند الدفع أو قال لا اخذ قبضت منك على أي أبرأ من الدن اه **(قوله)** ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب لان المؤدى صار حقا للغائب لما طاهر أو محتمل فصار كما اذا دفعه الى فضولي على رجاء الاحازة لم يملك الاسترداد لاحتمال الاحازة هذاية وهو احدي قولين كما في جامع الفصولين قال العلامة المقدسي وعندي اشكال في المنع لاسيما اذا سارع

لا علان تصدقه  
(الانا) كان قد  
(ضمنه عند الدفع)  
لقد مر ما يأخذه الدائن  
ثانياً لا ما أخذه الوكيل  
لانه أمانة لا يجوز بها  
الكفالة بل يعلو وغيره  
(أو قال) قبضت منك  
على أي أبرأ من  
(الدن) فهو كما قال الاب  
الخلق عند أخذه  
بنته أخذت منك على أي  
أبرأ من من مهربتي  
فان أخذته البنت ثانياً  
رجع الخلق على الاب  
فكنا هذا برأية  
(وكذا) يضمنه اذا لم  
يصدقه على الوكالة بعم  
صوري السكوت  
والتكذيب (ودفعه  
ذلك على زعمه) الوكالة  
فهذه أسباب الرجوع  
عند الهلاك فان ادعى  
الوكيل هلاكه أو دفعه  
لموكله صدق الوكيل  
(بحلفه وفي الرجوع)  
الاسترداده (كلها)  
الغريم (ليس له الاسترداد  
حتى يحضر الغائب)

عنه عدم الامانة جوى وعلى القول بالاسترداد دفع الى رجل يدفعه الحرج بالدين قبله ان يسترد لاه وكيل  
 المدين وقيل لا لأن من باشر التصرف لغرض ليس له أن ينقصه ما لم يقع اليأس عن غرضه **(قوله)** وأعلى  
 اقراره بذلك) بئى لو كان الوكيل مقرا في الحال بدفعه ما لم يقع اليأس عن غرضه **(قوله)** وأعلى  
 كونه قد تعلق حق الغائب بمناقضته ولا على ابطال حقه باقراره ينبغي أن لا يعتد باقراره فلو راجع **(قوله)** لم  
 يقبل أى ما ذكرنا بالنظر للبرهان فعدم القبول ظاهر وأما بالنظر لى ارادة الاستحلاف فالمراد به أنه لا يمكن  
 من استحلافه ومع هذا لا يكون له حق الاسترداد لو قال لم يقبل وليس له استحلافه لكان أظهر ط ب زيادة  
**(قوله)** لسعنه في نقض ما أوجبه للغائب وهو المدفوع فانه حقه ويرد الدافع الرجوع فيه وهذا في صورتين  
 وفي الأولى لانهاينة على النفي **(قوله)** تقبل لان النقض من الموكل لان الثابت بالبيان كالتائب بالعبان  
**(قوله)** وورثه غرضه أى مدينه **(قوله)** أو وجهه أى ذهب الموكل الدين للدون لان حصة الدين من  
 المدين ابراء ولو ابر القريم المدين بعد قبض الدين رجع عليه فكذا يرجع على وكله هذا اذا كان  
 قائما ولو حكموا كذا لو كان هالكا لم يصدق على الوكالة أما ان صدقه فصدقه له أما ان لا ضمان عليه في الهالك  
 وكذا فيما اذا ادعى الدفع الى الموكل يسميه **(قوله)** الا اذا صدقه على الوكالة فاما لو حكموا له الهالك **(قوله)**  
 حلف ما يعلم في بعض النسخ ما علم وبما قاله القاضي ما علم ان الطالب وكله يقض دينه فاذا حلف لم يدفع اليه  
 وان نكل قضى عليه بالمال الوكيل اه وعن أبي حنيفة أنه لا يحلفه لان حق التصلف يشاء على أنه خصم ولم  
 يثبت بلا حجة **(قوله)** فصدقه المودع وانما يصدق له ليؤمر بالدفع بالاولى **(قوله)** لم يؤمر بالدفع اليه على  
 المشهور لأنه اقرار بحال القبر بخلاف ما اذا ادعى أنه وكل يصدق الدين لأنه اقرار بحال نفسه اذا الدين  
 يقضى بحاله لا يصدق فلو هلك الدية عنه بعد ما منع لا يضمن وينبغي أن يضمن لأنه منع من وكيل  
 المودع برغمه فهو كمنعه من الموكل ولو سلم له فله كذا في يده وانكر المودع الوكالة يضمن المودع بتسليمه  
 وله تخلفه ما له ما وكله فان نكل برغمه فانه وان حلف ضمن ولا يرجع على الوكيل لان في رجمه المودع ظاهرا  
 بضمينه والمطلوب لا يظلم الا اذا ضمنه عند الدفع كما مر ولودفع له ولم يصدق على الوكالة يرجع عليه مطلقا كانت  
 العين موجودة أولا ولو كانت قائمة اخذ حاق كل الوجوه له ملكها بالاضمان ولو اراد استردادها ملكه  
 واختلفوا في المقتطع لو اقر بالقطعة بل حل يوم بالدفع اليه بحر قال في جامع الفصولين واذا اقتصر رجل  
 ودية بحل فقال رب الودية ما وكلته وحلف على ذلك ضمن المستودع رجع على القاض ان كان بعينه  
 فلو حضر به وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم يشترط الضمان عليه ولا يرجع بعينه  
 لو قاما وبقيته لو هالك **(قول)** لو صدقه ودفعه بلا شرط ينبغي أن يرجع على الوكيل لو قاما ان غرضه لم  
 يحصل فله نقضه على قياس ما مر في الهداية من أن المدين يرجع عاده على وكل صدقه لو قاما كذا هاتين  
 والله تعالى أعلم اه قلت ما حقه مستفاد من كلام الكافي كاهو غير ما في **(قول)** وهذا كله اذام يثبت  
 وكلته بالبيضة فلو قام بعينه بانه وكل يصدقها فانه يوم يدفعها فلو امتنع مع ذلك ضمن اذا كان بعد حكم  
 الحاكم الشرعي المستوفى شرائطه فلو قام به لم يقض عليه بالدفع لا يضمن تأمل **(قوله)** خلافا لار  
 الشحنة فيه ان الشحنة نقل رواية عن أبي يوسف أنه يؤمر بالدفع فقط وما هاتهما المشبه المشهور فلا  
 معارضة ومنه يعلم أن ما انتفاء السبب الجوى من أنه لا يؤمر بالدفع اليه اجماعا فنظر الى السبب **(قوله)** مطلقا  
 أى صدقه أو كذبه أو سبكت **(قوله)** لاسر من أنه يكون ساعيا في نقض ما أوجبه للغائب **(قوله)** وكذا  
 الحكم لو ادعى شرعا ضمن المالك أى سئل ما ذكر من الحكم لو ادعى رجل شرعا لو يدفع من المالك وصدق  
 المودع **(قوله)** لم يؤمر بالدفع اليه لأنه ما دام حيا كان اقرارا على الغلبة من أهله فلا يصدق ان دعوى  
 السبع عليه **(قوله)** لأنه اقرار على الغير أى بانه باع ما له أى أو أنه وكله في قبضه فهو غلة للبستين **(قوله)**  
 ولو ادعى أى الوارث والموصى لا الوكيل بكونه العيني لأن المودع لا يؤمر بالتسليم الى مدعي الوكالة  
 أصلا ح وفيه أن الوكيل بهذه الدعوى صار وارثا للمدعي ولا يرجع على الوكالة **(قوله)** لا تنافيهما على ملك

وان برهن انه ليس  
 وكيل أو على اقراره  
 بذلك أو اوداستحلافه  
 لم يقبل لسعنه في نقض  
 ما أوجبه للغائب نعم  
 لو برهن أن الطالب يخذ  
 الوكالة وأخفى المال  
 تقبل بحسب ولومات  
 الموكل وورثه غرضه  
 أو وجهه أخذه فاما  
 ولو هالك ضمنه الا اذا  
 صدقه على الوكالة ولو  
 أقر بالدين وانكر  
 الوكالة حلف عليه ان  
 الدائن وكله عيني الحال  
 الى ويستل نقض  
 الودية فصدقه المودع  
 لم يؤمر بالدفع اليه  
 على المشهور خلافا لان  
 الشحنة ولو دفع ملك  
 الاسترداد مطلقا لاسر  
 وكذا الحكم لو  
 ادعى شرعا ضمن  
 المالك وصدق للمودع  
 لم يؤمر بالدفع لانه  
 اقرار على الغير ولو  
 ادعى انتقالها لارث  
 أو الوصية منه وصدق  
 أس بالدفع اليه  
 لا تنافيهما على ملك

(الوارث) أو الموصى له و يظهر الفرق بين مدعى الارث ومدعى الوصية ومدعى الشراء وان عطل في مسئلة  
 الشراء له اقرار على الغائب بالبيع فهما ايضا اقرار على المودع بالثبوت وان هذا وارثه فلتأمل (قوله اذالم  
 يكن على الميت دين مستغرق) فان كان ودفع الوديعة الى الوارث بغير امر القاضي ضمن ولو ادى مدين الى  
 الوصي يبرأ أصلاً لمع الفصول ولعل المراد المستغرق ما يحتاج كلها أو بعضها في قضاءه ط وكذا يضمن ان  
 لم يكن مستغرقا ودفع الى الوارث بلا امر القاضي على ما يستفاد من سياق كلام الجرحى على جامع  
 الفصولين (قوله ولا يدين بالتوهم فبهم) أى في صورة الوارث والموصى له ولم يبين مدة التسليم والظاهر  
 فهو بيضاء الى رأى القاضي وقد تقدمت هذه المسائل في متفرقات القضاء وتقدم الكلام عليها (قوله لا يؤمر  
 به) أى بالدفع لعدم اتفاقهما على ملك المديع ولولم يقل في صورة دعوى الوصية بتركه وارثا يمكن ذواليد  
 خصما وقد بدعوى الارث والوصية لا اختراع عن دعوى الايضاء اليه فإليه لو ادعى الايضاء اليه وصدة ذواليد  
 لم يؤمر بالدفع له اذا كان عينيا يدا المقر لا نه أقر أنه وكيل صاحب المال بقض الوديعة أو التعيب بعد موته  
 فلا يصح كالو اقر أنه وكيله في حياته بقضها وان كان المال يدنى على المقر فعلى قول محمد لا يل صدق ويؤمر  
 بالدفع اليه وعلى قوله الأخير هو قول أبى يوسف لا يصدق ولا يؤمر بالتسليم اليه وان كان اقرارا على نفسه  
 لكنه اقرار على الغائب من وجه ودعوى البراءة تنفس بدفع المال له فانه لو تحقق موته ما برى بالدفع اليه بصفة  
 أمر القاضي بذلك حتى ولو حضر الوارث وأسكر وصايتة لا يلتفت اليه ولا له ولا يتابع الغريم فيؤدى الى أن  
 يبرأ من الدين بلا حجة بخلاف ما لو اقر بوكالته في حياته لا ملو حضر وأسكر كان أنه أن يشعه بدنه لان أمر  
 القاضي بالدفع لم يصح كذا في التبيين عن التيسير لكن قال في جامع الفصولين في بحث أحكام الوكيل كلاً ومفرق  
 بينهما وبين الوكيل وجهين أحدهما أن للقاضي ولاية نصب الوصى فالوصى بدفعه يكون اقراراً بمضى بالى  
 اسقاط حق الغرمو هو برأه فتمت بدفعه اليه بخلاف الوكيل اذا كان للقاضي لا على نصب الوكيل والثاني انه لوضى  
 له بدفعه اليه بصروصافي جميع المال بخلاف الوكيل انتهى (قوله ما لم يبرهن) وعليه فاذا برهن الوكيل  
 بقض الوديعة يؤمر الوديع بدفعها له كافتدائه مسئلة الوصى (قوله ودعوى الايضاء كوكالة) فاذا صدقه  
 ذوالسليم يؤمر بالدفع اليه اذا كان عينيا الى آخر ما قدمناه (قوله بدفع الى بعض الورثة) أى جميع ما عليه  
 (قوله ولو وركه بقض مال) أى كانه على غريمه (قوله وأقراره) أى المولى بانه مملوكى قال في جامع  
 الفصولين ادعى أرضا وكالة أنه ملك موكلى فبرهن فقال ذواليد انه مملوكى وموكله أقر به فلو لم يكن بينه فله  
 أن يحلف المولى لا وكيله فلو كاله لو غائب للقاضي أن يحكمه لموكله فلو حضر للموكل وحلف أنه لم يقره بى  
 الحكم على حاله ولو نكل بطل الحكم اهو به يظهر ما في كلام الشارح من قوله ولو عقاراً مع قوله ما لم يبرهن  
 لانه وان برهن في العين يدفعها كما مر ويأتى ولم يرد حكمه ما اذا نكل الطالب عن البين وحكمه ما اذا برهن  
 المدين على الايضا في جامع الفصولين وان نكل عن العين زعم المال دون الوكيل فان كان المال عند  
 الوكيل فلا يسئل له عليه انما هذا مال الطالب الاول وقد قامت اليقينة على القضاء فان شاء أخذه المولى وان  
 شاء أخل المالى من الوكيل ان كان قائما فان قال الوكيل قد دفعته الى المولى وهلك مسمى فاقول قوله مع  
 عينه وان قال امرى قد دفعته الى وكيله وأغرمه له أو وهبته أو قضى لى من حق كان على عليه لم يصدق  
 وضمن المال اهـ قال الخبير الرسمى قوله ولم يرد حكمه ما اذا نكل الطالب عن البين الخ اقراراً بمثل  
 التكوين (واقول) ولم يرد كذا الشارح في هذا المسئلة لما اذا نكر ب المال الوكيله والذى يظهر أن الامر  
 يرجع فيها الى مسئلة دعوى الوكيله عن الغائب فبما خالف الغريم المالى من الوكيل ان كان قائما وبضمنه ان  
 استهلكه واذالك لا رجوع له عليه الا ان ضمنه أخذ من قوله ان ادعوا الايضاء اقرار بالدين والى كالة  
 فتأمل وارجع المقول فان لم أر من صرح بذلك والله تعالى أعلم هذا \* ويقرب من هذا الجواب ما ذكره  
 الأصحاب في تعليل المسئلة بقولهم وهذا لانه لو لم يكن محققا عند قى طلب الدين ما استغنى بذلك نصارى  
 اذا طلبته الدين فقال أو فبذلك فانه يكون اقرارا ولم يثبت الايضاء بحسب ادعوا فغيره بالدفع اليه كالأ

أقر بالوكالة صريحا تأمل اه **(قوله دفع المال اليه)** فيه إشارة بأنه لا يجسه حتى يحلف الموكل بل دفعه  
و شبع الموكل أو بصبر حتى يحضر فحلفه وكذا في الوكيل بالاستحقاق وبه صرح في الهندية **(قوله ولو  
عقارا)** أي فإنه إذا برهن على الإيفاء للوكيل يقبل عند الأمام في الدين بخلاف العين ووقف عند هاتين  
الدين والعين كما في جامع الفصولين **(قوله لأن جوابه)** أي المطالب بما تقدم **(قوله تسليم)** أي أقرار بالدين  
وبالوكالة حيث قال أدت ثلث المال أو أقر أي منه فهو أقرار بالدين والوكالة ثم زعم الإيفاء أو الإبراء بلاينة  
فلا يقبل زعمه ووجه الأقرار حتى على قال السيد الحلي وفتحوا دعواه الإيفاء بثلث المال جوابا للوكيل  
أقرار بالدين وبالوكالة وأنت ترى أن هذا لا يصلح تعليل والتعليل ما ذكره ومن أن الوكالة تنبت ولم يثبت  
الإيفاء بمجرد دعواه فلا يثبت حقه اه **(قوله ما لم يبرهن)** فإذا برهن على دعواه الإيفاء فملا قبل على  
الوكيل وإن كان وكيل بالقبض لأن الوكيل به وكيل بالخصوص بخلاف وكيل بأجرة والدار وقضى الفعلة إذا  
أدى بعض السكان أنه عمل لأجرة فلو كلفه وبرهن توقف ولا يحكم بقبض الأجرة حتى يحضر الغائب بجرع  
جامع الفصولين والفرق أن هذا وكيل في العقد ففي القبض له أصالة فلما ثبت على الغائب كان حكما على  
الغائب ابتداء وفي المسئلة السابقة هو وكيل بالقبض فقط والدين لم يثبت بعنده مقسدا **(قوله ولا يحلف  
الموكل)** أي على أخذ واستيفائه فلو كان غائبا فلقاضي أن يحكم له بالدفع فإذا حضر وحلف أنه لم يضره  
مثلا في الحكم على حاله وإن نكل بطل الحكم ولزمه المال دون الوكيل فإن كان المال حلا عند الوكيل فلا  
سبيل له عليه ولو أقام البتة على القضاء فإن شاء أخذه الموكل وإن شاء أخذ من الوكيل ولو أقامها فإن قال  
الوكيل قد دفعته إلى الموكل أو هلك مني فالقول قوله مع عينه وإن قال أمرني فدفعته إلى وكيله أو أمرت  
أوجهه في أوقفي من حق كان لي عليه لم صدق وضمن المال اه **(قوله لا الوكيل)** ولو على عدم العلم  
بإستيفاء الموكل أنكر أو لم ينفذ على موكله لا على الغير وكذا أبطل الزوج حقه بالثقة بغيرها وقال ببق  
بكر في سنن وقال الزوج جل دخلت بها ولم يبق لها حق القبض صدق الإبتسامة بالأصل والزوج يدعي  
العارض والأب ينكر ولا يحلف الأب أنه لا يعلم بدخوله أنكر أو لم يجر علم المارح جامع الفصولين **(أقول)**  
وهذا التعليل أظهر مما ذكره الشارع من أن النسابة لا تجري في المعلن لأنها لا تظهر فيه لأن هذه الجنين  
على هذا الوجه لا يابية فيها وكان الشارع تبع الزوج قد برهن بآية أو أن ينقل عن صدور الشريعة ما يقوى  
هذا البعث وأما أن المدعي عليه يدعي بطلان وكالته كانه يقول له أن حجت وكالته وحق خصوصتك  
معي موقوف على بقاء الدين وأنت تعلم أداني ما فوكالتك باطله فإنه أنكرت أداني فاحلف بالله ما تعامله قال  
والحق أن ما قاله زفر فرقي إلى الصواب قال في نور العين عن الخلاصة وفي الزوائد في كل موضع أو أقر زعمه  
فاذا أنكر يستحلف الأفي ثلاث مسائل وكيل شرعوا وحدها فأراد الرد وأراد البائع يحلفه بالله ما يعلم أن  
البائع رضي بالعيب لا يحلف فإن أقر الوكيل زعمه **«الثانية»** وكيل قبض الدين الذي ادعى عليه المدون أن موكله  
أقر أي الدين واستحلف الوكيل على العلم لا يحلفه ولو أقر به زعمه **(يقول الحقير)** لم يذ كر الثالثة في الخلاصة  
وفي الثالثة تنظر في المقر به هو الأبرار الذي يدعيه المدون فكيف يتصور لزومه على الوكيل اه **(أقول)**  
وفي كلام الفصولين من أنه لو أقر به على موكله لم يجر أشكال لأن الوكيل بالخصوص عليه الأقرار كما علمت  
وهذا بخلاف ما ذكر آخر العبارة من أنه لو أقر به زعمه أي لم الموكل ولعلمها قولنا تأمل **(قوله خلا زفر)**  
فقال حلفه على علمه فإن أي خرج عن الوكالة لأن البينة لما جازمها عليها لمافها من إسقاط حقه في  
الخصوصية جاز أن يستحلف لينكل فيثبت هذا المعنى ولا يبي حقيقته وأي وسفان الوكيل قام مقام الموكل في  
الخصوصية والقائم عن غير ولا يستحلف فيما يدعي قبله من الإستيفاء كالوصي اه ثلث وفي العناية ولم يذ كر  
محمد إمامه لا روية عنه وأنه مع زفر قال بعضهم وقول زفر هو الحق اه ومثله في حاشية الحلي عبد الحليم  
**(قوله بعبي في أمة)** أي بردامة بسبب عيب ح **(قوله لم يرد عليه)** أي لم يرد الوكيل على البائع ح **(قوله حتى  
يحلف المشتري)** يعني لا يقضي القاضي عليه بالرد حتى يحضر المشتري ويحلف أنه لم يرض بالعيب وهذا عند

(دفع الغريم (المال)  
ولوعقارا (اليه) أي  
الوكيل لأن جوابه  
تسليم ما لم يبرهن وله  
يحلف الموكل لا  
الوكيل لأن النسابة  
لا تجري في المعلن  
خلافا زفر (ولو كلفه  
بعيب في أمة وادعي  
البائع أن المشتري رضي  
بالعيب لم يرد عليه حتى  
يحلف المشتري)

عدم البينة فإن أقام البينة على الرضا فبني بزوج البيع (قوله والفرق الخ) أي بين هذا المسئلة وحسب لاترد  
 الامعة على البائع وبين الذي قبله حيث يدفع الغريم المال إلى الوكيل ح زيادة (أقول) هذا الفرق  
 يختلف ما يأتي قريباً أنه إذا صدقه كانت له اتفاقاً ولعل الأولى في التعليل أن يقال إن البائع منكر لاستحقاق  
 الرد عليه فكأن القول قوله مالم يثبت عليه يمين المشتري بخلاف الدين فإنه قد اعترف باستحقاق رده ثم يرد  
 الخروج عنه فلا يصدق الإبرهان ولا شأن أن البائع عند دفع استحقاق ردعه والمردون رافع لمن قدر له  
 باعتاقه والدفع أسهل من الرفع ولا يقال إن قوله مالم يرد عليه أي لا يقضى الحنفى بذلك وقوله لأن القضاء  
 لأعن دليل أي قضاء غير الحنفى لأن القضاء برفع الخلاف مطلقاً سواء كان القاضي حنفياً أو غيره إلا في مسائل  
 مستثناة لأن تحمل هذه المسئلة منها ولا يقال إن الحنفى قضى بخلاف مذهبه لأن المعتمد في المسئلة أنه لا ينفذ  
 قضاءً في ذلك ولا يقال معنى قولهم لم يرد لا ينبغي أن يرد لأنه خلاف المعروف في مثل هذه العارضة كدليل  
 بقرينة مقابلة وهو دفع الغريم المال وليس هو من قبل ينبغي بل يجب ورده وقوله إن القضاء هنا فسبح  
 لا يقبل النقض وصرح في الجرح والتبيين بأن بعد القضاء لا يستطع المشتري لعدم الفائدة لأن القضاء ينفذ  
 عنده طاهراً وباطناً (قوله فسبح لا يقبل النقض) لأن التدارك يمكن هنا استدراك ما قبضه الوكيل إذا ظهر  
 الخطأ عند تكوئه ولا يمكن ذلك في اللعب لأن القضاء بالقسح نافذ طاهراً وباطناً عند أي حنفية فخرج الله تعالى  
 فيصح القضاء ويؤمن ولا يستطع المشتري بعد ذلك لأنه لا يفيد إذا لم يجر نقض القضاء وفي مسألة الدين ليس  
 فيه قضاء وإنما فيه التسليم فإذا ظهر الخطأ فيه أمكن نزع منه ودفعه إلى الغريم من غير نقض القضاء  
 ولأن حق الطالب في الدين ثابت بيقين لتحقيق المرحب فلا يمنع عن الوكيل استيفاء مالم يثبت الغريم  
 ما يسقطه ولا كذلك اللعب لأنه لم يثبت بثبوت حق المشتري في الرد لا احتمال أنه رأى اللعب ورضي به  
 وقت التسليم فثبت بثبوت حقيقة الرضا أصلاً وقالوا عند أبي يوسف ومحمد يجب أن لا يفرق بين المشتريين بل يرد  
 فيها وقبل الأصح عند أبي يوسف أن يؤخر في الفصلين لأن من مذهبه أن القاضي لا يرد العيب على البائع مالم  
 يستحلف المشتري بالله ما رضى بهذا العيب وإن لم يدع البائع الرضا إلا يمين حضور المشتري وحلفه اه  
 (قوله بخلاف ما مر) أي من مسألة الدين لأن التدارك فيها ممكن باستدراك ما قبضه الوكيل إذا ظهر الخطأ  
 عند تكوئه إذا القضاء لم ينفذ باطلاً لأنه ما قضى إلا بمجرد التسليم فلم يكن قضاء في العقود والقسوخ (قوله بخلاف  
 لهما) أي لأبي يوسف ومحمد حيث قال لا يؤخر القضاء في الفصلين لأن قضاء القاضي عندها ينفذ طاهراً فقط  
 إذا ظهر الخطأ ح وأراد بقوله في الفصلين فصل الرد بالعيب وفصل الدين عند ادعاء ما يرد وقيل الأصح  
 عند أبي يوسف أنه يؤخر في الفصلين لأن مذهبه أن القاضي لا يرد العيب على البائع مالم يستحلف المشتري  
 بالله ما رضى بهذا العيب وإن لم يدع البائع الرضا إلى آخر ما تقدمناه قريباً من مذهبه (قوله فلوردها الوكيل  
 الخ) مناف لما تقدم من أن القاضي لا يقضى بالرد اللهم إلا أن يقال معناه لا ينبغي له ذلك فلو فعل كان القضاء  
 موقوفاً على حضور المشتري وكذب البائع مضي القضاء على الصحة وإن صدقه استردها تأمل ح ولا تنس  
 ما تقدم قريباً والمرد يرددها أي بالقضاء بدل له قوله لأن القضاء لأعن دليل الخ وإذا كان الرد بدون قضاء  
 فالحكم كذلك الأولى ولا يقال أنه لم ردعه لعله المنتدeme فكيف يقال فلوردها الخ فهذا تناقض لأننا نقول  
 لم ردعه أي لا يسوغ للقاضي الحنفى أن يحكم عليه بالرد ثلاثاً ينظر البائع لزوم القسح وقوله فلوردها  
 عليه أي بقضاء غير حنفى يرى ذلك لم يكن خطأ اتفاقاً لأن القضاء لأعن دليل الخ لكن هذا التعليل بطل  
 ما عله به ألا تمتع الرد على البائع الآن يجعل هذه المسائل التي لا ينفذ فيها حكم القاضي حيث كانت لأعن  
 دليل وإنما لا يسوغ للحنفى أن يقضى بها تأمل (وأقول) إن رددها أيضاً على المشتري البائع عند الامام  
 لا يكون إلا بعد استحلف المشتري فلم يكن القضاء عن جهل بل عن دليل ولوردها بلا حلفه لم يكن له ذلك عنه  
 الآن يقال أنه حكم به على قوله ما إذا حضر وصدق على الرضا كان القضاء باطلاً اتفاقاً أو يقال إن البائع  
 أسقط حقه في الدين فليست له (قوله فلا ينفذ باطلاً) اعترض بأنه إذا ما رضى القضاء هنا عند أي حنفية

والفرق أن القضاء هنا  
 فسبح لا يقبل النقض  
 بخلاف ما مر خلافاً  
 لهما فلوردها الوكيل  
 على البائع بالعيب  
 فحضر الموكل وصدق  
 على الرضا كانت له  
 لا البائع اتفاقاً في  
 الأصح لأن القضاء  
 لأعن دليل بل للجهل  
 بالرضا ثم ظهر خلافه  
 فلا ينفذ باطلاً نهية  
 (ولما أسود بالانفاق)  
 على أهل أو بناء  
 (أو القضاء لدين)



أشياء بسبب كان لا يتم التمسك المذكور لفرق بين المستثنين (قوله أو الشراء) فنبهه لما في الصرع  
 الخلاصة لو كبل ببيع الدينار إذا أسكه و باع دينار له أصبح والكيل بالشراء إذا اشترى ما أمر به ثم أنفق  
 الدراهم بعد ما سأل إلى الأمر ثم تصد البائع غير ما حاز ولو اشترى بدينارين غيرهما ثم تصد نائبه الموكل فالشراء  
 الموكل وضمن الموكل ديناره بالتعدي ٨١ وبه ظهر أن التفصيل هو المختار خلافا لما أطلقه المصنف  
 والشارح كما علمته مما نقلناه (قوله عن زكاة) الظاهر أنه ليس بقيد يحول عليه إطلاق ما يأتي عن المتقي  
 (قوله نأول الرجوع) أي نأول ما جعل الذي قبضه من الموكل عوض ما تصدق به من مال نفسه (قوله كذا  
 قبل الخامسة في الأشياء المباحة) الظاهر أنه قيد في المسائل كلها لكن دينه لأن الوكيل في غير معين لا يقع  
 ما فعله لموكله بالائتمار فان تصاد فاعلم فلا كلام وإن جعل الموكل نيته نظر إلى تصدق الثمن فان تصدق من مال  
 الموكل كان لموكله والا كان لنفسه وكل ذلك في القضاء ما لا بد منه فالشراء لموكله متى نواه فصرح على الموكل  
 دفعه ان غلب على نفسه صدقة والواقع في مسئلتنا أنه اشترى بغير مال الموكل فلا بد من النية (قوله حال قيامه)  
 أما لو استهلكه ثم أنفق من عنده يكون متبرعا لاجتماعه ان الوكيل قد قبضت فدفع العوض إلى غيره لكنه بغير  
 أمر تبرع كما قررته الاتفاق (قوله لا يمكن تبرعا) إذا كان المال قابلا قبل قبضه بمفهومه وماله لو اشترى  
 بالمذوق اليه شيئا لنفسه ثم اشترى به مال نفسه بالأمور بشرائه للوكل لا يجوز ولا ينفذ على الموكل وقضيه  
 نفوذ على نفسه ويكون ضمان مال الموكل لكن يبقى ما لو كان المذوق غير التقدير مثلا أو قبضا فاشترى  
 لنفسه وكان المذوق واقفا في يده من اشترى منه هل للوكل المطالبة بعينه أم بضمين الوكيل المثل أو القيمة  
 محل تأمل والظاهر الأول فتدبر كذا في الجواهر الجوية (قوله بل يقع التقاص استحسانا) لأن  
 الوكيل بالانفاق وكيل بالشراء لا اتفاق لا يكون بدون الشراء فيكون التوكيل به توكيلا بالشراء والوكيل  
 بالشراء على التقص من مال نفسه ثم يرجع بمال الأمر وهذا لأنه لا يستصح مال الأمر في كل مكان  
 وينفق له ما أمر به من غير قصد فشر به ولا يحتاج للتقص من مال نفسه فلم يكن متبرعا بتحقيق القصد الأمر  
 ونضا المخرج عن الأمور والقصاص أن يكون متبرعا لأنه خالف أمره وأنفق ماله على غيره بغير أمره فبشر بمال  
 الموكل لأن الموكل أمره أن ينفق من ماله لا من مال نفسه فلما أنفق من مال نفسه خالف وكان منطوقا  
 كما في المقدس والرد ١٠ قال فاضن خان رجل دفع إلى رجل عشرة دراهم وأمره أن يتصدق بها فاستكسها  
 الوكيل وتصدق بعشرة دراهم من عنده بما استحسانا وتكون العشرة بالعشرة ٨١ (قوله إذا نام نصف  
 إلى غيره) أي غير مال الأمر سواء أضاف إلى مال الأمر أو أطلق وبفهو مصرح المؤلف في قوله وأضاف  
 العقد إلى دراهم نفسه (قوله فلا كانت وقتا فنفقه مستهلكة) ومثله الشراء والصدق وقوله بمصرح  
 في البحر (قوله ولو بصرفه لغير نفسه) أو غيره (قوله وأضاف العقد إلى دراهم نفسه) هذا يجوز  
 على ما إذا نام بنو أو نوى بنفسه أو ما لو نوى لموكله فان الوكيل يصح أن يشتري من مال نفسه ويرجع على  
 موكله لكن حسب أضاف إلى دراهم نفسه كان الظاهر أنه بشر لها فلا يصدق قضاء وكذا انبعاثه لا كذا  
 أفاده الرجح (قوله ومصارف بشر بالنفس) ومثل وكيل النفقة وكيل الشراء عند محمد والصحیح ولا بد من  
 عليه المتر لأن الوكيل كالتبطل به لئلا مال الأمر قبل الشراء خائفة لكن ذكرها في مسئلة النفقة ان الضمان  
 قول محمد وعنده قول أي سوف يقدمه وفي البراز به أمره باتفاق عشرتين عنده لم يرجع فقال بالأمور  
 أنفق وكسبه الأمر وطلب الأمر أن يحلفه ما يعلم أنه أنفق على أهله فله ذلك ٨١ فأما إذا اختلغا  
 في أصل الاتفاق والقول أنكر ولو اختلغا في القدر والقول أنكر الزيادة على مبلغها السنة فتأوى خير  
 الدين وفيها واختلغا في القدر وقد دفع الأمر للأمور ما لا ينفق منه حكم قولين تصديق الأمور وعنده ومال  
 إلى الأول فأحفظه وفي البراز به قال استند وأنفق على زوجتي وأولادي الصغار كل شهر عشرة فقال فقبت  
 ويصدق السر أو كسبه الأمر بصدق الاتفاق كان إلحاقكم فرض لهذا لا لاختلافه بل لاختلافه الجاهل ولو  
 كسبه الأمر وأراد الأمور بعين الأمر حلق الأمر بآلتيه ما تعيل أنه أنفق على أهله كذا ولو زعم الأمر أنه

أو الشراء (أو التصديق)  
 عن زكاة (إذا أسك)  
 ما دفع إليه ونفقه من  
 ماله) نأول بالرجوع كذا  
 قد الخامسة في الأشياء  
 (حال قيامه لم يكن  
 متبرعا) بل يقع  
 التقاص استحسانا  
 (إذا لم يصب غير غيره)  
 فلا كانت وقتا فنفقه  
 مستهلكة ولو بصرفها  
 لغير نفسه أو أضاف  
 العقد إلى دراهم نفسه  
 ضمن ومصارف بالنفس

أنفق دون ذلك فاقول للمأمور ولا يشبه هذا الوصي **(قوله)** لأن الدراهم تتعين في الوكالة فإذا هلك  
 الدراهم قبل الاتفاق أو قبل الشراء بها في التوكيل بالشراء بطلت الوكالة فإذا أنفق عشرة من عنده كان متبرعا  
 فلا يكون له أن يرجع على الموكل ولا يمتثل له الأمر فيرد مال الموكل لأن الموكل أمره بأن ينفق من ماله لأمن  
 مال نفسه فلما أنفق من ماله نفسه خالف وكان متطوعا ط عن الاتفاق (أقول) ومقتضى ما تقدم أنه مذهب  
 الإمام وعندهما لا تتعين في المعاملات والوكالة منها تأمل **(قوله)** نعم في الملتقى الذي في البحر عزه إلى الملتقى  
 بالون وهو كذلك في بعض النسخ وكذا في المنع ومن غير استدراك نعم والوجه فيها أن الدراهم التي أمر بقبضها  
 من مدونه كأنها فاقم فقد صدق من ماله مع قيامها فلا يكون متبرعا فظهر أنه لا وجه لاستدراك نعم لأنها  
 لا تنافي ما قبلها فان قيام الدين في ذمة المدون كقيام المال في بدو الكيل ط و ح **(قوله)** جازا استحسانا  
 أي جازا قضاء لا ديانة لأنه لم يأمر بالشراء بحال معين بل بحال في ذمة المدون فكان بمنزلة ما لو كانت الدراهم  
 عنده كإعطيت **(قوله)** ومال اليتيم غائب والمحاضر كذلك بالاولى ح **(قوله)** جامع الفصولين عبارته  
 كافي البحر تقدم من ماله عن شيء شراء لولده ونوى الرجوع ر جمع ديانة لأقضاء عالم يشهد ولو تأبطعما  
 وأشهد أنه يرجع فله أن يرجع لوله مال والأقلا لا يجوز بهما عليه حتى ولو قنأ وأسيا لا يلزم رجوع وإن لم يكن  
 له مال لو أشهدوا بالأول أو أنفق عليه الوصي من ماله ومال اليتيم غائب فهو مطلق الآن يشهد أنه قرض عليه  
 أو أنه يرجع اه ونقل الشارح في آخر كتاب الوصايا ما وافق هذا وما يخالفه فقد اضطرب كلامنا  
 في الرجوع مطلقا أو بالأشهاد عليه والتمس ير ما في أدب الأوصياء عن الخط ان في رجوع الوصي بلا شاهد  
 للرجوع اختلاف المتأخرين والشيخ ريسدي والدفعة في المسئلة قروين أحد هما عدم الرجوع بلا شاهد  
 في كل من الأب والوصي والثاني اشترط الأشهاد في الأب فقط ومشله الأم والوصي على الأولاد فلهما ولو لم يكن  
 الغائب من شقة الوالدين الاتفاق على الأولاد والصله لا للرجوع بخلاف الوصي الأجنبية فلا يحتاج في  
 الرجوع إلى الأشهاد والقول الأول استحسان والثاني قياس ومقتضاه جميع الأول وعليه فتى المصنف  
 هنا وهذا كله في القضاء والله تعالى أعلم اه وعمامة وعمام القوائد على ذلك هناك فراجع اه نشئ **(قوله)**  
 (فروع) تكرار مع ما يأتي قريبا أول البلب **(قوله)** الوكالة المجردة أي عن حضور خصم جاحدا أو مقربا  
 قال في الكافي ولا يجوز أن ثبت الوكالة والولاية بلا خصم حاضر وقدمنا أنه لا ثبت التوكيل بشهود مضمون  
 الحکم بما يشهد الشهود بالتوكيل بناء على دعوى خصمه فراجع **(قوله)** لا تدخل تحت الحكم يعني لا تثبت  
 بسماع القاضي قال المولى عبد الحليم الوكالة المجردة ولو كانت وكالة عامة لا تتضمن الأمر بالأداء والضمان  
 ومن ذلك نزع على ذلك أنه لا جبر على الوكيل بالاعتناق والتدبير والكتابة والهبة من فلان والبيع وطلاق  
 فلاتة وقضاء دين فلان إذا غاب الموكل ولا يحبس الوكيل بدین موكله ولو كانت وكالة عامة الآن ضمن كافي  
 الاشهاد اعترض عليه ان قارئ الهداية مثل هل يحبس الوكيل في دين وجب على موكله اذا كان للوكيل مال  
 تحت يدوك له ومنتع من كبل من اعطاه سواء كان الموكل حاضرا أو غائبا أجاب انما يجبر على دفع ما ثبت على  
 موكله من الدين اذا ثبت أن الموكل أمر الوكيل بدفع الدين أو كان كفسا والأقلا يحبس اه قلت هذا  
 الاعتراض ساقط عن آخره لما أن ما في الاشهاد مستبعد على الوكالة المجردة وهي لا تتضمن الأمر بالأداء ولا  
 الضمان فيكون متبرعا في فعله مالم يؤمر به ولم يتعلق حق القبض بكونه فكون كالأهب حيث لا يجبر على  
 التسليم **(قوله)** وبناءه في الدرر يستغنى عنه عباسي من قول المصنف أول البلب الآتي ولا يصح الحكم  
 بها مقصودا قال فيها نقلا عن الصغرى الوكيل يقبض الدين إذا حضر خصما فاق بالتوكيل وأمر الدين  
 لا تثبت الوكالة حتى لو أراد الوكيل إقامة اليمين على الدين لا تقبل وإذا ادعى ان فلا تأويله بطلب حق له  
 بالكوفة ويقبضه والمقصود فيه وجاء باليمين على الوكالة والوكيل غائب لم يحضر الوكيل أخذ الموكل قبضه  
 حق فان القاضي لا يسمع من شهود حتى يحضر خصما جاحدا أو مقربا فيشيد بسمع وقرر الوكالة فان  
 أحضر بعد ذلك غير ما يدعي عليه محقا للموكل لم يحجج إلى إعادة اليمين ولو كان يدعي أنه موكله بطلب حق له

متبرعا بالاتفاق لان  
 الدراهم تتعين في الوكالة  
 نهاية ويزا ينعني  
 الملتقى لو أمره أن  
 يقبض من مدونه  
 ألفا ويتصدق  
 فحصلت ألفا ليرجع  
 على المدون جازا استحسانا  
 (وصي) ينفق من ماله  
 (و) الحال ان (مال  
 اليتيم غائب فهو) أي  
 الوصي كالأب (متطوع  
 الآن يشهد أنه قرض  
 عليه أو أنه يرجع) عليه  
 جامع الفصولين وغيره  
 وعلة في الغلاة بيان قول  
 الوصي وإن اعتبر في  
 الاتفاق لكن لا يقبل  
 في الرجوع في مال  
 التميم الا بالينة  
 (فروع) الوكالة المجردة  
 لا تدخل تحت الحكم  
 وبناءه في الدرر

قبل أن يسمع به بشرط حضرته ذلك بعينه ولو أثبت ذلك بحضور من ذلك العين ثم ما خصص آخر يدعي عليه  
 حقا بقيم البينة على الوكالة مرة أخرى اه ثم قال فيها بعد ما لو أقام الوكيل بقبض كل حق رسته شهدت دفعه  
 على الوكالة وعلى الحق للموكل على المدعي عليه قال أبو حنيفة نقبل على الوكالة لا غير فإن قضى بها ثم مر الوكيل  
 بأعادة البينة على الحق للموكل على المدعي عليه وعندهما نقبل على الآخر ويقضى بالوكالة أو لا ثم المال وكذا  
 الخلاف في دعوى الوصاية أو الورثة مع المال اه فقوله ولم يحضر الوكيل أحدا أئ من الكوفة للموكل  
 من قبله حق أي عليه حق للموكل سواء كان مقرا بتوكيله أو جاحدا وهو المراد من الملاحه وتعيينه وقوله فله  
 نصب على نزع المناقض متعلق بحق وهو مبتدأ أخبر بالموكل والجمله صفة أحدا وذلك اشارة إلى التوكيل كما  
 أن الضمير الجرو رقي به عائد إليه يعني إذا حضر خصما جاحدا أو مقرا سمع القاضي دعوى وكالته ونقبل  
 بثبته عليها هذا هو المراد لأنه ثبتت وكالته بالاقراء ويقرر مطلقا من غير حاجة إلى البينة كما طعن **(قوله)** صح  
 التوكيل بالسلم أي الإسلام بأن يدفع الدرهم لسانا ليسلمها على بر مثلا فهو جازو كالبيع والشرع وقد  
 تقدم التنبيه على هذه المسئلة في باب الوكالة بالبيع والشرع أصبحت حال هناك والمراد بالسلم الإسلام لا قبول  
 السلم فإنه لا يجوز أن كان أو وضخته عبارة الزبني فراجع وفي شرح الوهبانية قال في المبسوط وأذا كان ذلك  
 يأخذ الدرهم في طعام مسمى فأخذها الوكيل ثم دفعها إلى الموكل فالطعام على الوكيل والوكيل على الموكل  
 الدرهم فرض لأن أصل التوكيل باطل لأن السلم إليه أمره ببيع الطعام من ثمنه إلى ذمة الوكيل ولو أمره أن  
 يبيع عين ماله على أن يكون الثمن على الآخر كان باطلا كذلك إذا أمره أن يبيع طعاما في ذمته وقبول  
 السلم من صنيع الفقهاء فالتوكيل به باطل اه **(قوله)** لا يقبل عقد السلم فأنكره أن يأخذ الدرهم في  
 طعام مسمى فأخذها الوكيل إلى آخر ما تقدمت في المقالة السابقة **(قوله)** فلناظر أن يسلم الخ فرغ على  
 ما قبله لأنه كالوكيل على ما صرح به وفي هذا الخبر ما يجازأ لحقها بالانقضاء وهي مشتملة على مستثنين  
 أحدهما يجوز لقيم أن يسلم من ربيع الوقف في ذمته وحصره كالوكيل بعقد السلم ثم رأس المال وإن ثبت  
 في ذمته كالمسئلة السابقة فهو ما مورد يدفعه من غلة الوقف وليس المراد بثبوت في الذمة متأخر الفسيد  
 العقد بل المراد أنه كالتن ثبت في الذمة ثم ما يعطيه يكون بدلا عما وجب وهنا يعطيه في المجلس كالتوكيل  
 بالشرع موصى وإن لم يكن الثمن ملكه أو نقول الثمن هنا مسمى أي رأس مال المسلم لأن مال الأمانة يتعين  
 بالتعيين فأنتم ما قد علمت أن قيم الوقف وكييل الواقف والوكالة أمانة لا يصح بيعها ولما اشتهر أن ذلك لا يصح  
 جعل التطارة حيلة إذا أرادوا أن يحملوا في القرية أمتنا حفظ زرعها ويقررونه على ذلك حيلة  
 وهي أن يأمره بعقد السلم ويستلموا من الوكلاء على ما هو مقرر لهم بالطائفة إلى السلم فيها ثبتت في ذمة  
 الوكيل ولو صرفها من غلة الوقف ضمنها ولو صرف مال المسلم على المستحقين لم يربح به في غلة الوقف وكان  
 متبرعا له لا صرف مال نفسه غير ما أنذره فيه تحريم على المسئلة السابقة لأنه توكيل بقبول السلم هذا حاصل  
 ما ذكره شرح الوهبانية في هذا المجلس وقد صعب على فهم هذا الكلام ولم يتخلص منه حاصل مدعى طويلا  
 حتى فتح المولى بشي يغلب على ظني أنه هو المراد في تصويره هذه الحيلة في المسئلة الثانية وهي أن شخصا  
 يكون ناظر على وقف فيريد أن يجعل أمتنا قادر عليه بحيث ينتفع هو عاجلا والأمن أسلا فأننا أخذنا من  
 الأمن شيئا على ذلك نقوم مقامه بأخذ مستغلات الوقف بدلا عن الجعل فهو لا يجوز لأنه بيع الوكالة في  
 المعنى لما علمت أن الناظر وكييل الواقف وهذا يشعل في زماننا كثيرا في المقاطعات والأوقاف ويسمونه الترامات  
 فإذا تحيل له بهذه الحيلة وهي أن يأخذ الناظر من الأمن مبلغا معلوما يسلمه على غلة الوقف ليصرف في مصارفه  
 ويأخذ منه ما عينه الواقف من العشر مثلا ويستغل ذلك الأمن غلة الوقف على أنه السلم فيحصل  
 لناظر نفع بظنارته ولا أمين بأمانته فهو أيضا لا يجوز لأن الناظر وكييل عن الواقف فكله صار وكلا عن  
 الواقف في قبول عقد السلم وأخذ الدرهم على الغلة الخار جفو قد علمت أن الناظر التوكيل بعقد السلم لا يقوله  
 فإذا أخذ الدرهم وصرفها على المستحقين يكون متبرعا صارا من مال نفسه وثبتت الغلة في ذمته فيأنه

\* صح التوكيل بالسلم  
 لا يقبل عقد السلم  
 فلناظر أن يسلم من  
 ربه في ذمته وحصره  
 وليس له أن يوكيل



الوكالة فنصرف ذلك الى المعلق والمنفذ وكلاهما ليس بشئ ولكن الصحيح ان اذا ادعته وأراد ان لاتنقذ  
 الوكالة بعد العزل أن يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المتعزلة لان ما لا يكون لازما يصح الرجوع عنه  
 والوكالة منه زاي ملخصا وسأفي قريبا نظره عن البرازيه **(قوله كاسمجي)** أي قريبا **(قوله ولو الوكالة)**  
 دور به كقوله كلما عزلت فانت وكيلي ثم لا تخالوا ما أن يكون سالقة على قوله فلو موكل العزل وعلى قوله  
 ما لم يتعلق به حق الغير ففي الاول يكون المعنى انه العزل ولو كانت الوكالة دورية والمعلقة حينئذ ظاهرة  
 وعلى الثاني انه ليس له العزل في الوكالة الدورية وعلى كل فقي كلام الشارح منقشة أمامي الاول فلما فاته  
 لقوله وسيجيء عن العني خلافة لان الذي سيجيء انه العزل فليس خلافة وأما على الثاني فلانه يقتضي  
 أنه مما يتعلق به حق الغير وليس كذلك لان من يقول بعدم عزته في الوكالة الدورية يقول انه لا يمكن لانه  
 كلما عزله لم يجدته وكالة وقوله في طلاق وعناق يحتمل أنه حال من الوكالة الدورية ويحتمل أنه مسألة  
 أخرى من مدخول لو أضاف أي ولو في طلاق وعناق لا يقد كونه في الوكالة الدورية وفي كل مناقشة أضالان  
 البرازي لم يصح شيئا منهم ما بل قال وكله غير جائز الرجوع قال بعض المشايخ ليس له أن يعزله في الطلاق  
 والعناق وقال بعض مشايخنا العزل وليس فيه رابة مسطورة وقال قبله وعزل الوكيل بالطلاق والتكاح  
 لا يصح بلا علم لانه وان لم يلحقه ضرر ولكنه يصير مكذبا فيكون غرورا اه نعم يصح حمله على الثاني ان  
 جعلت بالمعلقة على قوله فلو موكل عزله ولا يرد حينئذ عليه أنه مما لا يفي فيه الغير كاسمجي به والظاهر ان  
 قوله وسيجيء عن العني خلافة وقع من سهو القلم ولوحظه لاستقام الكلام وانتمموا العبارة بالعبارة ان  
 يقال فلو موكل العزل متى شاء ولو الوكالة دورية ما لم يتعلق به حق الغير كوكيل خصومة بطلب الخصم يشترط  
 علم الوكيل ولو في طلاق وعناق فأد مسيدى الوالد رحمه الله تعالى قال في البرازيه به واذا اراد الموكل عزله  
 عن الوكالة الدورية كيف يعزله قيل يقول عزلت كما وكنت لانه لا يصح لان فيه تعليل العزم بشرط حيث  
 قال ان صرت وكيلي فانت معزول ولان المعلقة بالعرض غير ثابتة فكيف يصح العزل عنها واختاره من الائمة  
 أن يقول عزلت عن الوكالات كلها وعزلت عن ذلك كله وانما مشكل لان الاجرايح قبل الدخول في  
 ذلك الشئ لا يتصور والعزل اجرايح والمعلقة غير نازلة فلا يتصور الاجرايح قال الفقيه أبو جعفر والامام ناهر  
 الذين يقول رجعت عن المعلقة وعزلت عن المنفذة ولا يقدم العزل عن المنفذة على الرجوع عن المعلقة لانه  
 اذا قدم العزل عن المنفذة تنجز وكالة أخرى من المعلقة فلا ينزل بعد عنها الرجوع عن المعلقة اه قال في  
 البصر ثم اعلم انه لو قال كلما وكنت فانت معزول لم يصح والفرق أن التوكيل يصح تعليقه بالشروط والعزل لا  
 كاصح به في الصغرى والصغيرة فاذا وكله لم ينزل اه وهذا بخلاف ما يأتي قريبا في كلام الشارح عن  
 العني فنتبه وسأفي آخر الكتاب في مسائل شتى **(قوله في طلاق وعناق)** قال العاصم لا يوزع بالخلصة  
 المختار انه علك عزله بمحض منه الا في الطلاق والعناق والتوكيل بسؤال الخصم وفي منة الملقى قال مشايخنا  
 علك عزله في الفصول كلها وهذا ان شاء الله هو المعتبر بجر أي في غير التوكيل بسؤال الخصم **(قوله على)**  
 ما صحه البرازي) قد متناظر بعبارة وعلى أيضا بان الوكيل ينزل ما لم يتعلق به حق الغير وكانت دورية  
 في طلاق وعناق صانعة لحق الغير فيما يتعلق به ولان الطلاق والعناق يتعلقان بالاختلاف فكأننا عنيين ولا يصح  
 الرجوع عن البين هذا خلاصة ما حرره البرازي وقد علمت ضعفه **(قوله وسيجيء الخ)** أي قريبا حيث  
 أطلق في قوله ولا قوله كلما عزلت فانت وكيلي ولم يفرق بين طلاق وعناق وغيرهما تأمل لكن الشارح ساق  
 ما يأتي قريبا في مقام عزل الوكيل نفسه وهناك في عزل الموكل وكله **(قوله بشرط علم الوكيل)** فلو أشهد على  
 العزل في غيبة الوكيل لم ينزل بجر وأعمالا ينزل اذا لم يبلغه لانه نهي بعد الامر فلا يعمل بدون العلم  
 وقفيه أنه يزعم الوكيل ضرره ويحل اشتراط علم الوكيل اذا علم بالوكالة اما اذا وكله ولم يعلم بها فله عزله وان لم  
 يعلم به برآة فكأن نظره في مسيدى الوالد رحمه الله تعالى بأنه قبل علمه لا يكون وكلا حتى لو بلغ لا ينقذ ولا  
 يكون بغيره لما في الوكالة بخلاف الوصي حينئذ فعزله قبل علمه ليس عزلا حقيقة تأمل **(قوله كارسول)**

كاسمجي ولو الوكالة  
 دورية في طلاق وعناق  
 على ما صحه البرازي  
 وسيجيء عن العني  
 خلافة فنتبه بشرط  
 علم الوكيل أي في  
 القصدي أما الجكي  
 فثبت وينزل قبل  
 العلم كارسول

فانه يعزل وان لم يعلم ولا يتوقف عزله على علمه أي مطلقا ولو قصد بالانه مبلغ عارته فعزله يرجع عن الإيجاب  
 مقضى **(قوله ولو)** وصلته أي أنه العزل في الوكالة المنجزة وفي المعلقة على شرط بعد وجوده وقوله **(قوله)**  
 عزله بصيغة المصدر المقتضى على قوله فلو مكل العزل **(قوله به يفتي)** كذا في الصغرى وقيل لا يصح لأن  
 العزل لا يتصور إلا بعد تحقق الوكالة وهي لم تتحقق بعد **(قوله وبكتابه مكتوب بعزله)** أي أن وصل إليه  
 المكتوب كإساق في الفروع آخر الباب **(قوله وإرساله رسولاً)** أي وصل إليه أيضاً منية **(قوله عمراً)** خرج  
 المحنون والمعنوه والصبي الذي لا يميز ط **(قوله ذكره المصنف في متفرقات القضاء)** وقدمنا الكلام عليه  
 هناك مستوفى فراجع **(قوله إذا قال الرسول إلخ)** قال المصنف في متفرقات القضاء وظاهره ما في العمادة  
 أنه لا بد أن يقول له إلى رسول بعزلك اه ونقلناه عنه عن الجسر **(قوله الموكل أرسلني إلخ)** الجملة مقول القول  
 واحتراز به عما إذا أشهد على عزله حال غيبة الموكل فانه لا يعزل وكذا وقع التعبير بالموكل في البحر والمحوى  
 والمنع ولعل الأولى الوكيل تظهر فائدة الاختراز ط **(قوله ولو أخبره إلخ)** ومنه رسول الذي يقل أرسلني  
 اليك لا يبلغ إلخ **(قوله عدداً وعدة)** منصوب على الحال المبنية أو مفعول لشذوف تقديره أعنى أو على تمييز  
 منهم في أحد طريقتي الشهادة وهذا على قول الامام لا اعظم فلا يثبت غضب المرأ أو العبد والصبي وان وجد  
 العدة أو العلة أو كاتفينا للتنبيه عليه في شق القضاء وقدمنا أيضاً أن العدة لا تشترط في العدة فراجع  
 شئت **(قوله كخواتمها)** أي أخوات الوكالة **(قوله للمتقدمة في المتفرقات)** وهي إخبار السيد بحضرة  
 عبده والشفيع بالبيع والكر بالنكاح والمسلم الذي لم يأنخر بالشرائع والإخبار بعيسر بشرائه ويحجر  
 ما دون وفقه شركو عزل فاض ومتولى وقف اه أي فاتها بشرط فيه أحدى طريقتي الشهادة كما تقدم  
**(قوله قبل)** أي خسر **(قوله اتفاقاً)** بوجه أنه ما فاته وليس كذلك وعبارته هناك ولا يثبت عزله إلا  
 بإخبار عدل أو فاسق إن صدقه عبادة قال في منة المفتي وغيره واحد غير عدل إن صدقه عزل ولا خلاف في قول  
 الامام وان ظهر صدق الخبر وقال يعزل إذا ظهر صدق الخبر وان كذبه اه فهذا ينافي حكاية الاتفاق  
**(قوله وفرع على عدم لزومها من الجانبين)** لم يذكر المصنف سابقا لكونها من العقود الغير اللازمة  
 وأما كون عدم الزوم من جانب أو من جانبين فلم يتعرض له فلا وجه للفرع والأولى كإفعله المصنفان  
 يكون قوله وعدم الزوم مستنداً وقوله من الجانبين خسر أي وعدم الزوم المتقدم في عارته ثابت من  
 الجانبين فعدم لزومها من جانب الموكل قد سبق وهذا من عدمه من جانب الوكيل بانها لما كانت غير لازمة من  
 جانب الموكل فالموكل العزل ولما لم تكن لازمة من جانب الوكيل فلو مكل عزل نفسه وكما يشترط هناك عدم  
 تعلق حق الغرض بشرط هنا علم موكله صانعة لثقة لا اعتماد على صحة وكأنه فلو صرح أن يعزل نفسه بدون علمه  
 لكان فيه تغير في الموكل **(قوله فلو مكل)** خسر مقدم عزل نفسه إذا علم موكله فان علم عزل إذا اذاتعلق  
 به حق الغرض كما تقدم فانه لا يعزل عزل الموكل الشخص لا يعلم انظم فكذا هذا وتأمله ط **(قوله أي)**  
 بالخصومة تفسير لما تقدم من موكله **(قوله وشرائه العين)** كأنه لو كان يشتريه عبداً معناه فإذا أراد  
 الوكيل أن يشتره لنفسه أو يوكل من يشتره فاشتره فهو الأول لأنه لا يملك عزل نفسه عند غيبة الآخر  
 إلا إذا اشتراه كما ذكرنا وكل به أو بخلاف ما وكل به بزيادة **(قوله لا الوكيل نكاح)** أي فانه لا يتقيد بعلم  
 الموكل وحديثه فلو عزل نفسه ثم بشر ما وكل به لنفسه أو لغيره يصح لعدم تقيد عزله حينئذ بعلم الموكل بل بمجرد  
 مباشرة العقد بغير نكاح الوكالة لمخالفة الأمر **(قوله ويبيع ماله)** أي مال الموكل **(قوله وشرائه شيء)** غير  
 عينه أي لو وكله بشرائه عبد مثلاً فاشترى عبد ليس الموكل أخذه ويقول له أنت وكي لا يبيع للوكل  
 في غير المعين مالم ينوّه أو ينقد الثمن من ماله أو يضيف العقد إلى دراهمه والحاصل أن الموكل له أن يعزل  
 نفسه في هذه الأشياء وان لم يعلم الموكل لعدم تضرره وكان الأولى أن يذكره ما لجله بعد قوله شرط علم موكله  
**(قوله كافي الأشياء)** عبارتها لا يصح عزل الوكيل نفسه إلا بعلم الموكل إلا الوكيل بشرائه شيء غير عينه أو يبيع  
 ما بكونه الوكيل بالنكاح والطلاق والعناق فأنحصر في الوكيل بشرائه شيء معين والخصومة اه **(قوله عزل)**

**(ولو عزله)** قبل وجود الشرط في المعلقة به أي بالشرط به يفتي شرح وهبانية زويت ذلك أي العزل (مضافه به وبكتابه) مكتوب بعزله وإرساله رسولاً عمراً أو عدلاً أو غيره اتفاقاً (حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً) صدقه أو كذبه ذكره المصنف في متفرقات القضاء (أنا قال) الرسول (الموكل أرسلني اليك) لا يبلغ عزله أياك عن كتابته ولو أخبره فضولي بالعزل (فلا يمين أحد بشرط الشهادة) عدداً أو عدالة (كخواتمها) للمتقدمة في المتفرقات وقدمنا أنه متى صدقه قبل ولو فاسقاً اتفاقاً إن ملك وفرع على عدم لزومها من الجانبين بقوله (فلو مكل) أي بالخصومة وشرائه لعين لا الوكيل نكاح وطلاق وعناق ويبيع ماله وشرائه شيء غير عينه كافي الأشياء عزل

نفسه) أي عن الكالة وهو مستدأ مؤخر قال الزبيدي عزله عن نفسه عن الكالة ثم تصرف فيما وكل قبل علم الموكل العزل صح تصرفه فيه اه قال الباقي لا يصح عزله نفسه ولا يخرج عن الكالة قبل علم الموكل اه  
**(قوله وامام)** أي امام الجمعة حتى لو عزل نفسه وعاد وصلى بالناس صحته صلاته ولا يحتاج إلى أن أحد بد  
 مالم يعلم الخليفة بعزل القاضي نفسه والامام وكذا والي البلدة من قبله لان في انزالهم قبل علمه تغير برأه  
 وضروا بالسلبين كما يأتي من قوله موضحا ربا **(قوله والا)** يعلم لا يصح العزل الا بعلم الموكل ونص الجواهر لا بعزل  
 الا اذا علم به السلطان ورضى بعزله كما يأتي في القولية الثانية نص عبارتها عما **(قوله كاسبه في الجواهر)**  
 أي حيث سئل عن قاضي بلدة عزل نفسه عن القضاء والسلطان الذي ولاه القضاء في بلد آخر هل يتعزل بعزل  
 نفسه حتى لو جلس في بيته أيا ما أو يقول عزلت نفسي عن القضاء ثم خرج بشفاعة الناس وجلس للقضاء هل  
 ينفذ أحاب لا بعزل الا اذا علم به السلطان ورضى بعزل نفسه وهذا كالوكل بشرأى من غير ما علمه من  
 تغير برأى الموكل كذلك هذه الامام والسلطان لما فوض هذا الامر اليه فقبل فقد انتقل هذا الامر عن السلطان  
 اليه ووجب عليه القيام كذا الامام في باب الصلاة انصارا امام امره القيام به لم يكن له أن يعزل نفسه الا اذا  
 صار يحال لا يمكنه المضى فيها فحينئذ يستحق العزل وانما يتعزل بأقامة غيره مقام نفسه حتى لا يتصل صلاة القوم  
 فكذلك هذا مادام أهلا للقضاء لا على عزل نفسه لما فهم من تغير السلطان وابطال حقوق المسلمين فاذا عزل  
 نفسه وعلم السلطان أنه يعجز عن القيام به فانه يخرج عنه ويكون انراجه بأقامة غيره مقامه كما في الصلاة اذا  
 سبق له الحدوث بتعزل بالاستخلاف والافلا وان لم يعزل بعزله نفسه فله أن يعود لقضائه لقيامه به كما كانت  
 اه نقله الحلبي **(قوله ان يعجز حصة المديون)** أي ان صدر التوكيل بغير حصة المديون **(قوله وان وكله)**  
 بحضرة لا تتعلق بحقه (أي لا به يلحقه به مقره وتغير برأه قد يدفع المال إلى الوكيل ما علم من الكالة فلو  
 صح عزله بدون علمه لمكان مغرورا بذلك حيث دفع لغيره وكيل مع اعتماده على ما علم من وكالته ولا يدفع ذلك  
 التغير الا اذا علم بالعزل والظاهر أنه يلحق به ما اذا وكله بغير الحصة فليقتضيه أن يتوقف عزله  
 حينئذ على علمه لان علمه مثل حضوره أو اقامه لا ربحي **(قوله ولو عزل العدل)** العدل فاعل عزل والظاهر أن  
 التقصيد بحري على الغالب والاف التوكيل ببيع الرهن لا يقتصر على العدالة ٣ والمراد به الموكل ببيع الرهن  
 في عقد الرهن وأن يوفى الدين من ثمنه لا يصح عزله سواء كان الوكيل العدل أو غيره كما يأتي ان التصريح به والمراد  
 بالعدل من وضع الرهن على يد غيره الرهن والمرتهن بانفاقها عليه ولو شرط عقد الرهن أن يبيعه وفي الدين  
 يشتهر أو وكل غيره أجنبيا والمرتهن لا يملك عزله يتعلق حق المرتهن به **(قوله الموكل)** بالنسبة للأجهول صفة  
 للعدل **(قوله نفسه)** مفعول عزل **(قوله بحضرة المرتهن)** متعلق بعزل ويعلم منه حكمه ما إذا كانت بغير حضرته  
**(قوله ان رضى)** أي المرتهن **(قوله بطلب الدعي)** ما إذا كانت بغير طلبه فيصح عزله وان كان فيما يبطال حتى  
 الطالب من حيث ان حقه يفتقر برضائه لا به لم يتس منه وكلاهما للخصومة كذا في غاية البيان **(قوله عند)**  
 غيبته) أي غيبة الخصم الموكل وهو متعلق باسم الاشارة بقوله كذا فان معناه انه لا يملك عزل نفسه بدون رضا  
 الخصم عند غيبته المدعي عليه فيكون متعلقا بقوله عزله أما عند حضور المدعي عليه فيملك الوكيل عزل نفسه  
 لعدم الضرر **(قوله وليس منه)** أي مما يتعلق به حق الغير حتى لا يملك عزل نفسه مرأاة والحاصل أنه لو وكل  
 رجلا بالخصومة ثم عزله حال غيبته الخصم فهذا على وجهين الاول ان كان وكيل الطالب فيصح عزله وان كان  
 المطلوب غائبا والثاني بان كان وكيل المطلوب فهذا على وجهين الاول ان يكون التوكيل من غير الناس أحد وفي  
 هذا الوجه العزل صحيح وان كان الطالب غائبا والثاني أن يكون التوكيل بالتمام لخصم وفي هذا الوجه ان كان  
 الوكيل غائبا وقت التوكيل أو لم يعلم بالتوكيل صح عزله على كل حال وان كان حاضرا وقت التوكيل أو غائبا  
 لكن علم بالوكالة ولم يرد به الا يصح عزله حال غيبته الطالب ويصح حال حضرته عرض به أو سخط كما في مشغول  
 الاحكام **(قوله لا نه لاحق لهائمه)** قال العلامة المتبسي فلو أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي أن لا يملك عزله  
 ط عن الجوى ونص عبارة لو وكل بطلاق فتجاب لا يملك عزله قلت فلو أبرأته بشرط الطلاق فوكل به ينبغي أن

نفسه بشرط علم موكله  
 وكذا يشترط علم  
 السلطان بعزل قاض  
 وامام نفسهما والا لا  
 كاسبه في الجواهر  
 (وكله بقض الدين  
 ملك عزله ان يعجز  
 حضرة المديون وان)  
 وكله (بحضرة لا)  
 تتعلق حقه كالم (الا  
 اذا علم به) بالعزل  
 (المديون) حينئذ يتعزل  
 ثم فرع عليه بقوله (فلو  
 دفع المديون دينه اليه)  
 أي الوكيل (قبل عليه)  
 أم المديون (بعزله يرا)  
 ويعدله لا يدفعه لغيره  
 وكيل (ولو عزل العدل)  
 الموكل يبيع الرهن  
 نفسه بحضرة المرتهن  
 ان رضى به) بالعزل  
 (صح والام) تتعلق حقه  
 به وكذلك الكالة  
 بالخصومة بطلب المدعي  
 عند غيبته كالم وليس  
 منه توكيله يطلاها  
 بطلبها على الصحيح لانه  
 لاحق لهائمه

٣ قوله والمراد الخ يخرج  
 هذه العبارة

فانت وكلي لعزله بكما  
وكلتك فانت معزول  
عيني (وقول الوكيل  
بعد القبول بحضرة  
الموكل الغيب توكلي  
أو أنا بريء من الوكالة  
ليس بمنزل كحود  
الموكل) بقوله لم أو كلتك  
لا يكون عزلا (الآن  
يقول) الموكل للموكل  
(والله لا أو كلتك بشئ  
فقد عرفت تهانك  
فعزل) زيلي لكنه  
ذكر في الوصايا أن  
محمده عزل وجهه  
المصنف على ما إذا وافقه  
الوكيل على الترتيل لكن  
أثبت القسائي اختلاف  
الرواية وقدم الثاني  
وعليه بان محمدا عدا  
النكاح فسح ثم قال  
وفي رواية لم يعزله  
بالحدود اه فليحفظ  
(ويعزل الوكيل)  
بلا عزله (بنهاية)  
الشئ (الموكل فيه كما  
لو كله بقض دين  
تقبضه) بنفسه (أو)  
وكله (بنكاح فزوجه)  
الوكيل بزانية ولو باع  
الموكل والوكيل معا  
أول يعلم السابق فيبع  
الموكل أولى عند  
محمد وعنده أي يوسف  
يشتركان وبخيران  
كافي الاختيار وغيره  
(و) يعزل (يموت)  
أحدهما

لا يملك عزله والصحيح أن له العزل لأن المرأة لاحق لها في الطلاق اه (قوله ولا قوله كلما عزلتك فانت وكلي)  
مه طوف على توسله أي فاته لم يتعلق به حق الوكيل (قوله لعزله) قد مناع الزيلعي وكذا عن البرازية  
طرق عزله عن الوكالة الدورية وماه والصحيح فيها ورد ما ذكره ما به أنه لا يعزل بقوله كلما وكتلت فانت معزول  
فلا تغفل بوجه ما ذكره الجوى وقبل يعزل بقوله كلما وكتلت فانت معزول وهذا غير صحيح لأنه يتعلق العزل  
بالشرط وهو باطل (قوله لا يجوز للموكل بقوله لم أو كلتك لا يكون عزلا) كذا في العرن الزيلعي قال في الخبر بعد  
فعل عبارة الزيلعي لكن ذكر الشارح المذكور في كتاب الوصايا أن يجوز التوكيل بكون عزلا وذكر في مسائل  
شئ بعد كتاب القضاء أن جميع العقود تنفسخ بالحدود إذا وافقه صاحبه بالترك إلا النكاح فبني حل ما في  
الوصايا على ما إذا وافقه الموكل على ترك الوكالة والله تعالى أعلم اه (قوله وجهه المصنف) ينبغي ما ذكره  
الزيلعي في مسائل شئ من القضاء أن جميع العقود تنفسخ بالحدود إذا وافقه صاحبه بالترك اه ولا معنى لهذا  
الحل لأنه لا يحتاج إلى موافقة صاحبه في العقود اللازمة والوكالة من العقود الحائزة الغرر اللازمة فلا معنى  
ثموقفها على موافقة صاحبه لأنه لاحق به هنا بل (قوله لكن أثبت القسائي اختلاف الرواية) وكذا نقله  
السيد الجوى عن الرواية حيث قال وفيما في الفصل الثاني من الوصايا والحدود الوصاية فهو رجوع ثم قال وفي  
الجامع الكبير لا يكون رجوعا فقه روايتان وعلى الخلاف يجوز الوكالة من الوكيل أو الموكل ويجوز الشركة  
ومحمدا ودعيه من المودع ويجوز المتبايعين أو المتساحرين والصحيح غير ما في الجامع أنه يكون رجوعا وعليه  
الفتوى لأن الحدود صار مجازا عن الفسخ حتى لا يلغوا قال العلامة المقدسي بمحمل أن التصحيح في خصوص  
الوصية أو في الجميع اه قلت والمبادر الثاني ط (قوله وقدم الثاني) وهو كون الحدود عزلا (قوله وعلم الخ) هذا  
يؤيد ما قلنا من صحه راجع إلى الجميع ط (قوله) وفي رواية لم يعزل بالحدود قد علمت أن الفتوى على العزل  
بالحدود وأنه الصحيح وفي شرح القسائي يدخل فيه يعني العزل بحدود أو وكالة فان محمدا عدا النكاح فسح  
وفي رواية لم يعزل بالحدود وهي مرجوحة (قوله ويعزل الوكيل الخ) وفي شركة العناية يشك على هذا من  
كل قضاء الدين ففضا الموكل ثم قضاء الموكل قبل العلم بضم مع أنه عزل حكى وأجيب بان الوكيل بقضاء  
الدين مأثور بان يجعل المودع مضمونا على القايض لأن الدين تقضى بأشياء وذلك تصور بعد أداء الموكل وبدا  
بضمه القايض لو هلك بخلاف الوكيل بالتصدق إذا دفع بعد دفع الموكل فلو لم يضمن الوكيل يقصر الموكل لأنه  
لا يمكن من استرداده الصدقة من الفقير ولا تضمنه أهو ع تصرف (قوله فزوج الوكيل) أي يعزل الوكيل  
إذا فعل ما وكل فيه أو فعله الموكل وأشار بهذا وعاقبه إلى أن نهاية الموكل فيه إما أن تكون من جهة الموكل أو من  
جهة الوكيل ويعزل الوكيل بها فلو طلق الوكيل المرأة فليس الوكيل أن يزوجها إياها لأن الحاجة قد اقتضت  
وفي البرازية وكذا بالتزويج فترجوها ووطئها وطلقها وبعد العدة تزوجها من الموكل صح لبقاء وكالة (أقول)  
التأخر أن الضمير في تزويجها للوكيل والآن في ما هنا وما يأتي من أن تصرفه بنفسه عزل تأمل قال في  
المحيط وكله يبيع عين عزله الآن يتعلق به حق الوكيل بان يأمره بالبيع واستيفاء الثمن بأداء دينه اه  
(أقول) وهذا إذا لم يكن الدين مؤجلا أما إذا كان مؤجلا ففي القسائي عن الجواهر ولو لو كان الدين مؤجلا  
يبيع دارسؤه عند الأجل كان لعزله قبله اه فتمت (قوله يشتر كان) أي المشتري من الوكيل والأصل  
ومقتضى القواعد أن المتعذر قول أي وسقط (قوله وبخيران) أي المشتري بان في الصورتين أي ثبت لكل  
منهما الخيار لفرق الصفقة عليهما (قوله ويعزل يموت أحدهما) أي وإن لم يعلم الآخر كأفراد في البحر  
بقوله رجل غاب وجعل داراه في يد رجل ليعمره فادفع المال لمحقظه ثم فقد ادفع فله أن يحفظه وليس له أن  
يفر القار أو يئذ الحاكم لأنه له قبله ولا يكون الرجل وصا للمفقود حتى يحكم عونه تحتجس من بابا المقود  
وهنا علم أن الوكالة تعطى بصدق الموكل في حق التصرف لا الحفظ اه لكن زهد المقدسي بان ظاهر ما في التجنيس  
أنه اعتماد المال لمحقظه وحسنه فلا بد على ما استنبطه قلنا بل أي يقول لقد فعل ليعمر منه كونه ذلك وأما  
امتنع لعدم إشته كذا في حاشية أبي السعود عن الجوى (أقول) كيف يصح قوله كونه ذلك مع التعليق بأن له له



قد مات وليس هذا وصيه ثم لا يخفى أن أمره بتعمير الدار لا يحل ما أن يكون من هذا المال المدفوع أو من مال  
 آخر دفعه أو من مال المأمور وعلى كل بقوله ليس له أن يعمر الدار الخ يدل على عزه في التصرف دون الحفاظ  
 ثبت ما قاله في الصرفة تأمله متصفا ولو قال المصنف في هذا لا عذر وتبطل لكان أو لوجه أن التوكيل  
 تصرف غير لازم فيكون له واهم حكم ابتدائه فلا بد من قيام الأمر وقد بطل هذا العوارض قال في العقوبة  
 ذكر موت الوكيل وفي الهداية والكافي أيضا أن يكون الموت سببا لتصرف الوكيل ظاهر فلا فائدة إلا  
 لدفع توهم حرمان الأثر وإن كان في غايه البعد **(قوله)** وجنونه مطلقا فبطل لان قلبه منزلة الانحياز فلا يتأمل  
 الوكالة بالاغمه لا يتأمل بقليل الخنوع جوى **(قوله)** بالكسر قال في المصباح والعمامة تفتح بالعاصي معنى أطبق  
 الله عمله الجي والخنوع أدامهما كما يقال أجه الله وأجته أي أصابه بهما وعلى هذا الأصل مطبق عليه فحذف  
 الصلة تخفيفا ويكون الفعل مما يستعمل لازما ومتعديا اه **(أقول)** ولعله أو يكون بأودون أو أولة إذا كان  
 مما يستعمل لازما ومتعديا بالاحتياج إلى دعوى حذف الصلة تخفيفا فان ما حذفت منه الصلة يكون متعديا وما  
 ذكر فيه يكون لازما متعديا ما قلنا تأمل أهله يسبى والدرجة لله تعالى **(قوله)** سنة على الصمصم درر قال فيها  
 وهو قول محمد وعليه في الجرم سقوط جميع العبادات فقد ربه احتياطا أو قيل دائما كذا قيل **(وأقول)** قال  
 في البحر المطبق أي الدائم زائد البناءة وقيل مستوعبا **(قوله)** شهر أي بعد أشهر وهو قول أبي يوسف  
 اعتبارا بما يسقط به الصوم وعنه كثير من يوم وليس له تسقوط الصلوات الخمس به فقدر به احتياطا وهو  
 الصصح كذا كره الزبلي **(قوله)** وان عليه الفتوى فليحفظ ونقل المقدسي عن شرح الكافي أنه به يبقى للإجماع  
**(قوله)** وبالحكم بلحوقه أي بلحوق أحدهما مولا كان أو كليا يعني إذا ارتد فوكل فلقح وقيد بالحكم  
 بلحاقه لأن تصرفات المرتد قبله موقوفة عند فقدها وإن أسلم نفذ وان قتل أو لحق بدار الحرب بطلت  
 أو كالة فأما عندهما فتصرفاته نافذة فلا تبطل وكالته إلا أن يموت أو يقتل على رذته أو يحكم بلحاقه بغير  
 وفيه عن الإيضاح الإصلاح المراد باللاحق نبوته بحكم الحاكم اه لكن عبارة درر الجوار بلحاقه بغير  
 مطلق من غير حكم به قال شارحه لأن أهل الحرب بأموال في أحكام الإسلام وبلحاقه صار منهم اه وفي  
 الجميع ولحق الموكل بعد رذته بدار الحرب بمطلق وقال الأنا حكم به قال ابن مالك لأن لحاقه إنما يثبت بقضاء  
 القاضي فبطل باللاحق لأن المرتد قبله لا يبطل أو كله عندهما وموقوف عندهما أسلم نفذ وان قتل أو لحق  
 بدار الحرب بطل اه فعلم أن ما في الإيضاح على قولهما وبحت فيه في العقوبة حيث قال قوله ولحاقه  
 بدار الحرب من رذاه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وعندهما يبطل لو حكم بلحاقه وقد مر في السير كذا  
 في الهداية \* وهما كلام وهما أن المعلوم مما ذكر في كتاب السير أن المرتد إذا لحق بدار الحرب تكون  
 تصرفاته موقوفة عند أبي حنيفة فان عاد مسلما صار كل لم يزل مسلما وتصح تصرفاته وإن مات أو حكم بلحاقه  
 استقر ثم تبطل تصرفاته وعندهما تصرفاته نافذة إلا أن يموت أو يحكم بلحاقه ولو كاله من جهة التصرفات  
 فلا وجه لحكمه هنا بغير اللاحق عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كما لا يخفى اللهم إلا أن يراد من بطلان أو كالة  
 عدم نفوذها لكنه بعد لا يخفى فلما لم وقال في الهداية وتبطل أو كالة بموت الموكل أو جنونه جنونا مطلقا أو  
 لحاقه بدار الحرب من رذاه ثم قال بعده وان كان الموكل أمر أنه ارتد فلو قيل على وكالته حتى يموت وأنقضى  
 بدار الحرب لأن رذته لا تزور في عقوده على ما عرف ويعلم من هذا أن الرجل الموكل إذا ارتد تبطل وكالته  
 بغير الدار إذا بدون الحقوق فنفى أن يقول في قوله السابق وأرتد بطل قوله ولحاقه بدار الحرب من رذاه كما  
 لا يخفى اه وفي الكفاية ذكر شيخ الإسلام في الميسر وإن لحق الوكيل بدار الحرب من رذاه فانه لا ينزل عن  
 أو كالة عندهم جميعا ما لم يقض القاضي بلحاقه اه وهذا كما تزي مؤيدنا بجنته المحض ثم أعلم أن المذكور في  
 السير أن تصرفات المرتد كالباعية والعق ونحوهما موقوفة عند الإمام إن أسلم بطلت وإن هلك أو لحق بدار  
 الحرب وحكمه بطلت وأجازها مطلقا وهذا كما ترى ليس خاصا باللاحق بل بالحكم أعم وتأمل **(قوله)** ثم  
 لا تعود بعوده مسلما على المذهب أي سواء كان وكليا أو موكلا كما في البحر قال في الحواشي يعقوبية واعلم

وجنونه مطلقا  
 بالكسر أي مستوعبا  
 سنة على الصمصم درر  
 وغيرها لكن في  
 الشربلية من  
 المضرب شهريه يبقى  
 وكذا في القهستاني  
 والباقي وجعله  
 فاقصيان في فصل فيما  
 يقضى بالتهديدات قول  
 أبي حنيفة وأن عليه  
 الفتوى فليحفظ (و)  
 بالحكم بلحوقه مرندا  
 ثم لا تعود بعوده مسلما  
 على المذهب

أن الوكيل إن علم مسامحا بعد حقه بداء الحرب حر تدا والقضاء به تعود إلى كالة عند محمد رحمه الله تعالى ولا تعود  
عند أبي يوسف ولو عاد الموكل مسلما بعد الحقوق والقضاء به لا تعود إلى كالة عندهم في ظاهر الرواية وعن محمد  
أنه تعود كما قال في الوكيل والفرقة على الظاهر أن معنى كالة في حق الموكل على المثل وقد نزل برده  
والقضاء بلحاظه وفي حق الوكيل على معنى قائم به وهو الأهلية ولم تزل القضاء بلحاظه كذا ذكر في الهداية  
وشروحها وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ينبغي أن تعود إلى كالة الماطلة بمجرد الحقوق بدون القضاء كما هو قوله  
إذا عاد الموكل مسلما بعد كالاته فلا ينبغي فلتا مثل اه (قوله) ولا بافاقته بحسب عبارته ومقتضاه أنه لو أفاق  
بعد حنونه مطلقا لا تعود وكأنه وكأنه أختم حنانه من عدم عودها بعد الوكيل إلى الإسلام (قوله) لا تطلق هذه  
العوارض (هذا) باطلاقة بنافي التفصيل الآتي والأولى الإقتصار عليه (قوله) أو المرتين عطف على العدل  
ولا يصح عطفه على الرهن لأن المرتين لا على البيع (قوله) يبيع الرهن عند حلول الأجل) أطلقه فشم ما إذا  
شرطت الوكيل في عقد الرهن أو بعده على ما اختاره الشارع فيما مضى وبأي (قوله) كالوكيل بالامر بالبد  
البد لا استعانة أي كالوكيل الذي صار وكلا سبب جعل الأمر يند وهو المرأة ما قال وتلك أن تجعل الأمر  
زس حتى يدها وفي ذلك مسامحة لأنه حينئذ يكون مملوكا لا وكلا ولا لا تطلق بحنونه (قوله) والوكيل يبيع الوفاء  
أي بالتوكيل يجعله منجزا عند حلول الأجل إذا كانت الوكيل حالة العقد أو بعده على ما اختاره الشارع وهو  
داخلة تحت مسئلة الرهن قاله الرحي لكن قال سدي والودج الله تعالى لعل وجهه أن يبيع الوفاء في حكم  
الرهن فيصير وكلا بان يرهن ذلك الشيء فيكون مما يتعلق به حق الغير وهو المشتري أي المرتين تأمل ثم  
رأيتهم يقولون لا عن الجوى وما ذكره الساماني من أن يبيع الرهن فهو غفلة فتنبه اه فافهم لأن الصحيح في  
بيع الوفاء أنه يرهن به أحكام الرهن قال في جامع القصولين باعه حائزا أو كالة ثم مات موكله لا ينزل بونه  
الوكيل اه والبيع الجائز هو بيع الوفاء اصطلاحا بحسب قول العلامة القسسي وهو ظاهر لم يتعلق حتى  
البايع اه والأولى أن يقول يتعلق حق المشتري قاله بعض الفضلاء أي لأنه يرهن في المعنى على ما عليه العمل  
اليوم فالمشتري مرتين (قوله) لا ينزلان أي الوكيل بالامر بالبد والوكيل يبيع الوفاء (قوله) يتخلان  
الوكيل بالخصومة يعني وإن كانت لازمة أن كانت بطلب الخصم وغيبه الموكل لكنه ينزل بعهود الموكل  
لتعريضه بخصومه بعد موته ولأن الحق المتنازع فيه ينتقل إلى غيره فتكون الخصومة متجددة مع من خلف  
الموكل والوكيل ليس بوكيل عنه (قوله) أو الطلاق قد تقدم أنه لو قال له كمال عز لتلك فانت وكلي بان في  
الطلاق والعناق لانهما من الإقطاعات المختصة فصحت تعليقهما بالشرط فتكون ذلك تعلقا فلا يصح الرجوع  
عنه ومع ذلك يعلل بعهود الموكل لأن التعليق يطل بعهود الموكل لأن شرطه بقاء الملك ولا يملك في الرجوع  
والرقي بعهوده أفاده بعض الأفاضل قال الحلبي وذكره الطلاق هنا فيه أن التوكيل به غير لازم كما تقدم  
اه والظاهر أنه ينبغي على مقابل الأصح من أنه لازم (قوله) يراز به فانه جعل ذلك فيها من الوكيل اللازمة  
كما تقدم تصحح عنه في شرح قوله فالموكل العزل وتقدم لأن المعتمد لا يغير لازمة فيه ونص في التراز في أمان  
الرهن فإذا وكل الراهن العدل أو المرتين يبيع الرهن عند حلول الأجل أو الوكيل بالامر بالبد لا ينزل وان  
مات الموكل أو جن أو الوكيل بالخصومة بالناس الخصم ينزل بحنون الموكل وموته والوكيل بالطلاق ينزل  
بموت الموكل استحسانا لا قسما بحر فتأمل (قوله) وفيما عداها أي فيما عدا الوكيل يبيع الرهن فان الوكيل  
ينزل فيها بالموثوقين الخ نافي قول المتن كالوكيل بالامر بالبد والوكيل يبيع الوفاء فلا يذكركها  
مع الوكيل يبيع الرهن (أقول) ولعله لم يستنمها لما علمت من أن الأمر بالبد تعليل لا توكيل وبيع الوفاء يرهن  
على المعنى به تأمل (قوله) وبأنه خرج عن الأهلية ومنع موته بعد قوله في التوكيل في الطلاق والعناق كما  
عزلت فانت وكلي (قوله) قلت فاطلاق الدرر فيه نظر أي حيث قال وهذا أي أنزل الوكيل في الصور  
المذكورة فانتا لم يتعلق به أي التوكيل حق الغير أما إذا يتعلق به ذلك فلا ينزل كما إذا شرطت الوكيل في بيع  
الرهن كمال أو جعل أمر أمر أنه يدها ثم من الزوج اه فان قوله أما إذا يتعلق به حق الغير فيدخل

ولا بافاقته بحسب شرح  
الجمع واعلم أن الوكيل  
إذا كانت لازمة لا تطلق  
هذه العوارض فلذا  
قال (الا) الوكيل اللازمة  
(اذا) وكل الراهن العدل  
أو المرتين يبيع الرهن  
عند حلول الأجل فلا  
ينزل بالعدل ولا  
بموت الموكل وحنونه  
كالوكيل بالامر بالبد  
والوكيل يبيع الوفاء  
لا ينزلان بموت الموكل  
بموت الوكيل  
بالخصومة أو الطلاق  
ببازية قلت والحاصل كما  
في البحر أن الوكيل  
يبيع الرهن لا تطلق  
بالعدل حقيقيا أو حكما  
ولا بالتزوج عن  
الأهلية بحنون ودية  
وفيما عداها من اللازمة  
لا تطلق بالحق بل  
بالحكمى وبأنه خرج  
عن الأهلية قلت  
فاطلاق الدرر فيه نظر

فصل في كالة الخصومة بالتماس الطالب والحكم فيها ليس كذلك ح وأصله في المنع والاحتياط أنه وأرد على ما نقله الشارع عن شرح الجمع أيضا وخبرنا فلا وجه لتخصيص النظر بحاق القدرين الأمر فيها أسهل مما تقدم عن شرح الجمع فإنه وأرد عليه أيضا وقد علمت أن هذا في مسألة الرهن فقط وفي غيرها لا ينزل بالحقيق بل بالحكي ولذا قال نفسه نظر **(قوله)** وينزل باقتراق أحد الشرركين هذا محتمل أمرين أحدهما أن يكون الاقتراق جهلا للمالكين أو مال أحدهما قبل الشراء فإن الشرركة تبطل به فتبطل الوكالة الضمنية التي دخلت في ضمن عقد الشر كعلماءه أو لانه عزل حكى إذا لم تكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشرركة وثانيهما أن أحدهما أو كليهما الوكيل من يتصرف في المال جازفوا فافتراقا انزل هذا الوكيل في حق غير الموكل منهما إذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل واتخاذ كرتا الوجهين أدل في الاقتراق على ظاهره لم يصح قولهم وإن لم يعلم الشررك أن لا يصح أن ينفرد أحدهما بفسخ الشرركة المستترة للوكالة بلا علم صاحبه اه دروهذا الذي عنه الشارع بقوله ولو بتوكيل ثالث **(قوله)** ولو بتوكيل ثالث أي توكيل الشرركين أو أحدهما ثالثا يعني أنه تبطل الوكالة التي في ضمن الشرركة ووكله وكليهما بالتصرف **(قوله)** بالتصرف والحاصل أنه تبطل الوكالة التي في ضمن الشرركة ووكله وكليهما بالتصرف إذا هلك المالك أو أحدهما قبل الشرركة فتبطل به وتبطل الوكالة التي كانت في ضمنها علما بذلك ولم يعلم لانه عزل حكى إذا لم تكن الوكالة مصرحاً بها عند عقد الشرركة وكذا إذا وکل الشرركان أو أحدهما أو كليهما بالتصرف في المال فلا فرق انزل في حق غير الموكل منهما إذا لم يصرحا بالاذن في التوكيل **(قوله)** وإن لم يعلم الوكيل راجع إلى قول الشارع ولو بتوكيل ثالث لأنه لا يمكن إرجاعه إلى الوكالة الضمنية لأنها واقعة بين الشرركين ويبعد أن يفتراق ولا يعلنان بفتراقهما وكان المصنف هو الذي أراد به الشارع عم في كلامه تكثر القائمة تعم يمكن إرجاعها للوكالة الضمنية بأن كان انفساخ الشرركة جهلا للمالكين أو أحدهما قبل الشراء فإنه قد لا يطلع الشرركان على ذلك أو أحدهما وعم ذلك تبطل وكالته الضمنية فصح رجوعه إلى المسئلة على عمومها **(قوله)** ويعجز موكله أي عن أداء بدل الكتابة **(قوله)** لو سكتا يؤخذ من عموم بطلان الوكالة بعزل الموكل أن لا يكتب والمأذون عزل وكليهما أيضا كإبائه عليه في الحجر وقال فيه وإن باع العبد فإن رضى المشتري أن يكون العبد على وكالته فهو وكيل وإن لم يرض بذلك لم يحبر على الوكالة كذا في كافى الحاكم وهو يقتضى أن توكيل عبد الغير موقوف على رضا السيد وقد سبق إطلاق حوازه لأنه لا عهد عليه في ذلك إلا أن يقال أنه من باب استخدام عبد الغير فموقوف على رضائده لأنه لا عاك منافعه تأمل اه وقموقد سئل عن تأطروك وكلا في أمر الوقف ثم عزله القاضي هل ينزل وكيله بعزله فاجبت بأنه ينزل أخذ من قولهم هنا يشترط لدوامها ما يشترط لأبدانها والله تعالى أعلم **(قوله)** ويجزعه اغتائب العزل هما لأن قيام الوكالة يعتمد قيام الأمر وقد بطل بالهجر والجر على ما يعلم بحرقه ويؤخذ منه أن لا يكتب والمأذون عزل وكليهما **(قوله)** وهنا أي العجز العزل والجر قال في شرح الجمع لابن ملك ثم المكاتب لو كتب بعد ذلك أو أن المحجور قبل الوكالة لأن جهتها باعتبار ملك الموكل التصرف عند التوكيل وقيل ذلك ولم يهد بالكتابة الثانية والأذن الثاني **(قوله)** إذا كان وكلا في العقود والخصومة لأنه اغتائب العزل فيما امتنع عنه موكله بعجزه ومجزعه والمكاتب بعد مجزعه والمأذون بعد مجزعه لأنه أصيل في عقود باشرها واشترط أدائها ورد بها فلا يثبتها إليه ولو بعجزه فلا ينزل وكيله عنه **(قوله)** أما إذا كان وكلا أي عن المكاتب والجر لم يجز وأجرح عليه **(قوله)** فلا ينزل بعجز أي عجز موكله عن أداء بدل الكتابة **(قوله)** ويجز لان العجز والجر لا يجان الحجر لمن قضاء الدين واقتضاه إلى آخر ما فهمنا قريبا **(قوله)** لم ينزل لأنه حجر خاص والأذن في التجارة لا يكون إلا بما في مكان العزل بأطلا الآتري أن المولى لا يملك تنهيه عن ذلك مع بقا الأذن ولأن العبد كامل الرأي يصح العبد بتغيره أنه لا يملك نفسه ومافى يندوكل ذلك لملك السيد فلا تصح تصرفاته مسانعة حق مولاه فاذا أذن له المولى فقد أسقطه فیتصرف

(و) ينزل (باقتراق

أحد الشرركين) ولو

بتوكيل ثالث بالتصرف

(وإن لم يعلم الوكيل

لأنه عجز حكى

(و) ينزل (بعجز

موكله لو سكتا ويجزعه)

أي موكله (لو ما ذوقا

كذلك) أي عجزه ولأنه

عزل حكى كما مر وهذا

(إذا كان وكلا في

العقود والخصومة أما

إذا كان وكلا في قضاء

دين واقتضاه وقبض

ودبعا فلا ينزل بعجز

ومجزعه وعزل المولى

وكيل عبده المأذون لم

ينزل

العبد ولا به نفسه اصاله لانما به عن سيده فلا يملك سيده الاخره صانه لفق نفسه لا يبطال تصرفه  
 ولا به نفسه لان المولى قد اسقط حقه بالان ومنه اوكيله فكذلك اعلان عزل وكيله **(قوله)** ولا ينزل تصرفه  
 بنفسه لا نقصا لم حاجة به كماله باعتاق عبده او بكتابه ناعقته للموكل او كاتبه او بتزويج امرأته او بشراء  
 شيء ففعل بنفسه او بطلاق طفلها ثلثا ولو احدثوا ناقض عدتها او باخلع ففعل بنفسه بحر **(قوله)** والا لا  
 أى وان لم يعجز الوكيل عنه كما اذا اذن للعبد في التجارة وغير ذلك لا ينزل وفي الخلاصة لو وكله بشراء حنطة  
 بعينها او ببيعها فجعلت دقيقا او سويقا خرج من الوكالة ولو وكله الى عشرة ايام هل تنتهي بضي العشرة  
 روايتان والاصح لا يفسخ **(قوله)** والعدة **(قوله)** الواو استنافه لا للحال فافهم **(قوله)** لبقاء الحمل قال في الهندية  
 ولو وكلت بالتزويج من امرأته تزوجت بنفسه ما خرج الوكيل عن الوكالة علم بذلك الوكيل أو لم يعلم ولو  
 أخرجه عن الوكالة ولم يعلم الوكيل لا يخرج عن الوكالة واذا تزوجها من النكاح ولو كان وكلا من جانب  
 الرجل بتزويج امرأته نصبتا من الزوج تزوج امها او بنتها من الوكيل عن الوكالة كذا في المحط اه  
**(قوله)** ولو اراد الزوج أى ولم يلحق بداء الحرب او لحق أى بعد الرد لم يحكم بلحاظه وان طلاقا وقع انفاقا  
 لانه لا يعتمد الملة فكذلك اوكاله فيه لا يقيم الفيم مقامه فيما علكه وهو علك الطلاق فكذلك التوكيل به  
 اما الحكم بلحاظه فقد تقدم انه ينزل به وكيله وصريح حناني الصرو المنع ان لحوقه بمنزلة موته أى بعد الحكم  
 به وصريح المصنف انها اذا بطلت بالحق من أحد هما لا تعود بعوده مسلما على المذهب الظاهر فان قلت هذا  
 بنافي ما ذكر في النسبة بقوله اراد الموكل اولى بداء الحرب يتوقف وكالة وكيله وكذا ما تقدم من انزاله  
 بالحق مر دنا قلت لانه لا لان ذلك الوكيل يتصرف بما يتوقف من المرد كالبيع وهذا فيما لا يتوقف  
 انفاقا كالطلاق فينفذ من الموكل فنفس الوكيل وايضا فان المراد من انزاله بالحق مر دنا المحكوم به  
 ثم هو هذا المجرى عن الحكم كاهو المقرر من كلامهم يتأمل **(قوله)** اولى أى ولم يحكم به فلا بنافي ما تقدم كما  
 علمت **(قوله)** وتعود الوكالة أى يعود ملك التصرف للوكيل بموجب الوكالة السابقة وليس المراد انها تعود  
 بعذر وانها لانه لم ينزل كايهم من قوة قبله والا لا تعذر ان يلحق بالوكيل باقى وكالته **(قوله)** ثم رده  
 عما هو فسبح تكميل روية وشروط او صعب بقضاء او فساد بيع **(قوله)** بى على وكالته لان ملكه القديم قد عاد  
 اليه بالفسخ فتعود الوكالة وان ردعا لا يكون فسحا لا تعود الوكالة كالأوكله في جهة شيء ثم وهبه الموكل ثم رجع  
 في جهته يكن الوكيل الهبة ولو وكله بالبيع ثم رده الموكل أو أجزأه فله فهو على وكالته في ظاهر الرواية ولو  
 وكله أن يؤجر داره ثم أجزأها الموكل بنفسه ثم انفسخت الاجارة يعود على وكالته ولو وكله ببيع داره ثم بى فيها  
 فهو جوع عنها عند الامام ومحمد لا تجب بى وكذا لو وكله ببيع أرضه ثم غرس فيها بخلاف ما اذا وكله ببيع  
 أرض وزرع فيها فيبيع الوكيل الأرض دون الزرع لان البناء والغرس بقصد هبهما القرار لا الزرع اه أمره  
 بشراء أرض وهي بيضاء بى فيها ليس له أن يشتريها بعده ولو كانت مبنية فزاد فيها ما طأ وجبصه هاله البيع  
 بحر وعار الهنديه بعد قوله او حبسه هالزم الأمر وكذلك الوكالة بالبيع اه وفي البعرو الوصية عترة الوكالة  
 في وصا بالخانة ووقال او صيت هذا الرطب الذي في بختي فصار ثم اقبل موت الموصى في القياس بطل  
 الوصية ولا تطل استجسا نالو قال او صيت بزرعى هذا الفلان وهو يقل فصار حنطة او شعرا قبل موت الموصى  
 بطلت الوصية وفي وكالة اذا تفسر في هذا كله بطلت الوكالة وفي البيع بشرط التفسير اذا تفسر في ايام التفسير  
 لا يطل البيع ولا الخيار اه وفي البساع اذا باع الموكل ما وكل بيبعه ولم يعلم الوكيل فباعه وقضى الثمن  
 فهالتي يده ومات العبد قبل التسليم ورجع المشتري على الوكيل جع الوكيل على الموكل وكذا لو دبره او  
 اعقته او استحق او كان حرا الاصل لانه صار مغروا من جهته ولو مات الموكل او رجن لا يرجع لعدم الغرور  
 والوكيل يقبض الدين لو قبضه وهالتي يده بعدما وهبه الموكل للدين ولم يعلم الوكيل لم يقبض وتعمه فيه  
 اه **(قوله)** أو بى أى ان ملكه أى عتري الوكالة اذا بى امره كسيلة العترة وهي ما اذا وكله بطلاقها ثم  
 طلق الامر بنفسه بقيت الوكالة لبقاء أثر الملك وقد أمكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف الموكل معجزا

(و) ينزل (تصرفه)  
 أى الموكل (بنفسه)  
 فيما وكل فيه تصرفا  
 يعجز الوكيل عن  
 التصرف معه والا  
 لا كالأول طلقها واحدة  
 والعدة باقية) فلو وكيل  
 طلقها أخرى لبقاء  
 المحل ولو اراد الزوج  
 أو لحق وقع طلاق  
 وكيله ما بقيت العدة  
 (وتعود الوكالة اذا عاد  
 اليه) أى الموكل قد بى  
 ملكه كان وكالته  
 ببيع فباع موكله ثم رد  
 عليه عما هو فسبح بى  
 على وكالته (أو  
 بى انره) أى أثر ملكه

عن تصرف الوكيل معه قال بعض الفضلاء هذا ليس على الملاك قبل مقيد زوال حاجة الموكل وهو موجود  
في اذا وكله بالهبة فهو بنفسه ثم جرم لم يكن الوكيل أن يهب كإقتضائه قرب بالان الواهب مختار  
بالرجوع فحين بر جوعه عدم حاجته الى الهبة لانه لو كان محتاجا لما رجع فكان دليل على نقض الوكالة  
ولهذا صرح المصنف بأنه اذا وكله بطلاق زوجته فطلقها واحدة والعدة قائمة بقتل الوكيل لانه لو كان الوكيل عكسه  
تنفذ ما وكل به والدليل لزوال الحاجة وكذا ما ذكره الشارح اذا وكله بالبيع فباع ثم رد عليه بعيب بقضاء  
فلو قيل أن يبيعه لان الرد بقضاء بلا اختياره فلم يكن دليل لزوال الحاجة فله أن يبيعه لان الحاجة قائمة كذا في  
الحواشي المعقوبة ومثله في العنابة وغيرها من العتبات **(قوله كسيلة العدة)** وهي ما اذا وكله بطلاق  
امرأته ثم طلق الامر بنفسه بقتل الوكيل لبقاء أثر الملك وقد امكن ايقاع الوكيل فيه فلم يكن تصرف الموكل  
معجزا عن تصرف الوكيل معه تصرف الوكيل بان يقع الباقي غير متعذر كذا في الفتاوى الصغرى قال في  
الشرئلة والمراد بالباقي الطلقة الواحدة السابقة لا كثره لان قوله انطلق امرأته واحدة وفي  
العدة مقيدا بقاع الواحدة في العتق من طلبة سابقة ولان التوكيل بالطلاق لا يقتضي ايقاع أكثر من  
واحدة اه والاصل فيه أن ما كان الموكل فيه قادرا على الطلاق كان وكيله كذلك وكذا اذا وكل بالبيع  
فباعها كذا في العنابة **(قوله بخلاف ما لو تجدد الملك)** كأنما اشترى ما وكل في بيعه من مشتري به فلا يعود  
التوكيل لعدم عود قديم الملك وانما هو ملك مستأنف ومثله فيما يظهر لو تركها بعد زواج آخر وقد طلقها اثلاثا  
ط قال الزبيلي ولو وكله ببيع عبده فامر العدو وأدخله في دارهم ثم جرم الى الموكل على جديدين  
اشترامهم لا تعود الوكالة ولو أخذهم المشتري منهم بالثمن أو بالقيمة من وقع في سهم من الغائب فهو  
على وكراته لانه بالاختصاص هذا الطريق عاديا قديم ملكه اه قاله أبو الطيب **(قوله لا ينزل ما يوصله)**  
الكتاب لانه عزل قصد بشرطه العلم وعلمه بوصول الكتاب اليه ط **(قوله صرح)** أي وان لم يعلم **(قوله)**  
وبعد له أي اذا علم في العزل القصد وليس معناه لا ينزل مطلقا **(قوله ونسي)** أي نسي من دفعها  
اليه **(قوله لا يضمن الوكيل بالبيع)** لانه فعل ما أمر به ولم يكن متعديا بالنسيان وهذا بخلاف مسئلة ذكرها  
البرازي وهي وكيل البيع قال بعته وسلمت من رجل لا أعرفه وضاع الثمن قال القاضي يضمن لانه لا عاك  
التسليم قبل قبض ثمنه والحكم بصحح والعدة لا امران انتهى عن التسليم قبل قبض ثمنه لا يصح فلان يعمل  
النهى عن التسليم فلا ية ليكون متوعا عن التسليم أولى اه **(قوله أراء عماله عليه)** أي اجالا ولكن  
في ظنه أنه عشرة فحين أنه مائة **(قوله برئ من الكل قضاء)** اعتمادا على الحلاق البراءة **(قوله لا يشتر)**  
ما يتوهم انه عليه وهو عشرة والا ولذكر اسمان وانظر ما مناسفة هذا الفرع هنا **(قوله قال)**  
لمسئونه قال الشرئلي قال للديون من جاك علامة كذا ومن أخض خصر ل وقال كذا فادفع اليه  
ما لي لا يصح التوكيل لانه للجهول قبض الأمور بالبيع لك ولا يخرج عن العهد ما لم يكن امر اناسا  
بعينه بالقبض فظن المراد انه بالقول الاول لا يصير وكيلا ما لو قال لانسان بعده اقض دين فلان واقض  
خضرة علامة صدق صارو وكيل ولكن يحتاج الى ثبوت ذلك عن رب المال ولا ثبت بمجرد قبض الخضر  
ونحوها **(قوله لانه تو كسل مجهول فلا يبرأ بالبيع اليه)** ولو لم يدفع المحي هلك لم يضمن لو ازان غير  
رسوله يأتي بذلك العلامة يرى عازي بالملتقطات ومحل عدم صحة توكيل المجهول اذا كانت الجهة الفاشة  
تؤدي الى المنازعة اما اذا كانت بسيطة كأنما قال مالك عبلان مائة أحد هذين الرجلين فهو جائز فانه ما باع  
كان جائزا اه أبو السعود في حاشية الاشياء وقد ذكر هذه المسئلة في القصة آخر الكتاب في المسائل التي لم  
يوجد فيها رواية منصوبة ولا جواب من المتأخر انما قال المودع للودع من جاك علامة كذا انما أخذ  
اصبعك ا وقال كذا فادفع اليه او يدفعه قبل يصح هذا التوكيل أم لا يصح لكون الوكيل مجهولا ويضمن  
بالبيع اه فقد جرم هنا عدم صحة الوكالة وترد فيما اذا وكل بعض الورثة انسا باليستوي نصيب من ديون  
موزعة على الناس ولا يعلم الموكل والوكيل بعض من عليهم الديون يصح أقبى به تاج الدين أخو الحسام الشهيد

كسيلة العدة بخلاف  
ما لو تجدد الملك (فروع)  
في الملتقط عزل وكتب  
لا ينزل ما يوصله  
الكتاب \* وكل غائبا  
ثم عزله قبل قبضه  
صح وبعده لا دفع  
اليه القيمة ليدفعها الى  
انسان يوصلها فدفعها  
ونسي لا يضمن الوكيل  
بالبيع \* أراء عماله عليه  
برئ من الكل قضاء  
واما في الآخرة فلا لا  
يقدر ما يتوهم أنه  
عليه \* وفي الاشياء  
قال لمديونه من جاك  
بعلامة كذا ومن أخذ  
اصبعك ا وقال كذا  
فادفع اليه لا يصح لانه  
توكيل مجهول فلا يبرأ  
بالبيع اليه

بعد التأمل والمباحثة الكثيرة اه مع أنها توكل مجهول تأمل \* (فروع) \* قال في الوالو الجهر جل غاب  
وأمر تلميذه أن يبيع السلعة بثلثي ثمنها إلى فلان فباعها وأمسك الثمن عنده ولم يسلمه حتى هلك لا يضمن لأن  
أسنانه لا يضمن عليه عادة فلا يصير بتأخير الأداء ضامنا اه بعث المديون المال على يد رسول فهلك فان  
كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهامع فلان ليس رسالة  
منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ان دفعه الى فلان فانه ارسل فاذا هلك هلك على الدائن وبناه في  
شرح المنظومة اه انشاء (قوله وفي الوهبانية الخ) ههنا الامتثال منها السب على نسق واحد بل من مواضع  
متعددة (قوله لم يبرأ) قال العلامة عبد الله بن زيات بخط بعض العلماء بطل الفتن في هذا الموضع هذا الجواب  
انما يستقيم على قوله ما والله تعالى اعل بالصواب (قوله) وبعه وبع بالتقيد هذه صورة واحدة فانه يجوز له  
فما أن يبيع بالتسعة في قول أبي حنيفة فوجه الله تعالى وقوله أو بع بخالد يعني اذا قال له وبعه وبعه بخالد  
أن يبيع من غيره ويجعل على المشورة كما اذا قال لمضار به خذ هذا المال مضاربة واشتر به البر وبعه فله أن  
يشترى غير البر لان الكلام مشورته بخلاف ما اذا قال به بالتقيد أو قال يبيع من فلان فلا يجوز له المخالفة  
كما لو قال اتبع الامن فلان فباع من غيره لا يجوز وفي المتوسط الوكيل يبيع من فلان لا يبيع من غيره لان  
المقصود الثمن وانما مضى بكونه في خدمة من ساءل ان الناس يتفاوتون في ملاءة الذمم فلا يجوز بيعه من غير من  
سأله وفي البرازي يبيع من فلان فباعه من غيره عاز وفي الكافي لا يجوز قال العلامة ابن السنية في شرح الوهبانية  
واذا تأملت فيما ذكره من الاصل رأيت أن من قال لا يجوز بيعه من غير من ساءل من كل وجه اه وفي الخلاصة  
وجه فقط ولم يوجب جدالتا كيد بالتقيد ومن قال لا يجوز بيعه من غير من ساءل من كل وجه اه وفي الخلاصة  
وجاه البرازي لو قال به الى أجل فباع فباعا قال الامام السرخسي الاصح أنه لا يجوز بالاجماع وفي الوجيز  
شرح الجامع الكبير ولو دفع اليه عبدا وأمره بالبيع ونهاه عن التسليم بعد البيع حتى يقبض الثمن قال  
محمد النبی باطل وقيل أبو حنيفة معه وقال أبو يوسف يصح حتى لو لم يقبض الثمن ان هلك الاله أن يسترد  
وكذا لو باع ثم نهاه عن التسليم اه وفي الخلاصة وكذا بالبيع ثم نهاه عن البيع حتى يقبض الثمن فباع قبل  
قبض الثمن وسلم المبيع كان البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع اه قال الشربلاني في  
شرحه عليه لو قال وبعه وبع بالتقيد وبعه وبع بخالد فباعه بخالد يبيع قال انه لما أمر بالبيع كان مطلقا  
ثم قوله وبع بالتقيد وبع بخالد بعده كان مشورا بخلاف قوله بالتقيد بيع بخالد فانه قد دفعه فلا يبيع  
نسبة كما لو قال اتبع الا بالتقيد باع بالتسعة لا يجوز ولو قال بع لفلان لا يجوز لغيره ونقل خلاف هذا لو قال  
بع لمزيد أو في سوق كذا حاز في غيره ولغيره ولو قال اتبعه الا في سوق كذا لا يجوز في غيره ولو لغيره  
ولهذا الخلاف أتى بصيغة قالوا لانه ان ذكر فيما فيه الخلاف اه (قوله) مخالفة) أي الوكيل (قوله) قالوا  
يجوز أي للوكيل التفرع أي مخالفة لانه لما أمر بالبيع كان مطلقا فان قد دفعه فلا مخالفة كما مر والحاصل  
أن قوله وبعه وبع بالتقيد وبعه وبع بخالد ليس بتقيد ولا اتبع الا بالتقيد ولا اتبعه وبعه وبع بالتقيد  
بيع بخالد كما علمت والضابط لهذه المسائل كما قدمنا ان الموكل متى شرط على الوكيل شرطان فخرقه ان كان  
تافعا من كل وجه يجب مراعاته شرطه مطلقا وان ضار من كل وجه لا يجب مراعاته مطلقا وان كان تافعا من  
وجه ضار من وجهه ان اكد بالتقيد يجب مراعاته وان لم يكد لا يجب مراعاته وذكرنا أمثلة ذلك فيما  
تقدم فراجعها ان شئت (قوله) وفي الدفع قل قول الوكيل مقدم صورته دفع الى آخره ما لا وقال اقض به ديني  
لفلان فقال المأمور فقلت وقضيت وقال الدائن لم يقض شيئا فقول قول الوكيل في برائة نفسه عن الضمان  
سواء كان في حال حياة الأمر وقد دفع اليه المال ليدفعه للطالب أو أمره باقتضاده من له في يده اليه او يدفعه  
لغيره أو كان بعد موت الأمر ولا فرق بين الوكيل يقبض الدين والعين فان القول قوله اذا قال سلطه لانه  
أمين ولا يسرى على الطالب والقول له في عدم القبض ويجوز الخصم على قضاء محقه وهما معنى قوله كذا قول  
رب الدين ومعنى قوله مقدم أي على قول الموكل انه ما دفع وعلى قول الدائن انه ما قبض لكن في حق ابرائه

وفي الوهبانية

ومن قال أعط المال

قابض خنصر

فأعطاه لم يبرأ أو بالمال

يخصر

وبعه وبع بالتقيد أو

بيع بخالد

مخالفة قالوا لا يجوز التفرع

وفي الدفع قبل قول

الوكيل مقدم

فقط لا يسقط حق الدائن حتى كان القول قوله انه ما قبض ولا يسقط دينه عن الموكل وهذا يضامنى قوله  
 كذا قول رب الدين الخ **(قوله)** كذا قول رب الدين الخ يعنى قوله مقدم على قول الموكل والوكيل فى عدم  
 سقوط حقه **(قوله)** والخصم يعنى الموكل يجبر على الدفع الى دائته لعدم نفاذ قول الامين عليه بل انما كان  
 القول قوله فى برائة نفسه فقط وقوله قول الوكيل مقدم أى فى برائة نفسه لانه أمين بنى الضمان عن نفسه  
 وقوله كذا قول رب الدين أى فى عدم وصول حقه اليه مجرد دعوى الوكيل الا بصال لان القول قول الامين  
 فى نفي الضمان عن نفسه لافى الزام غيره فيما يدعيه وماذا كان القول قول رب الدين فى بقا عديته فالخصم  
 وهو المدين الموكل يجبر على ايقامه فى حقه لعدم سقوط حق الدائن ولا رجوع على الوكيل لانه أمين والقول  
 قوله فى برائة ثم الموكل ان كذبه الطالب وصلى الوكيل حلفه فان حلفه لم يظهر فضه وان نكل لم يظهر وسقط  
 حقه وان عكس حلف الوكيل ومن لماد كرفى الدين من التفصيل يقال فى الوديعه ط بزيادة **(قوله)** ولو  
 قض الخ أى اخذ الدائن عن المبيع ليسلمه لالتفضاع منه بصلح بينهما بالنصف فضمن الدائن نصفه  
 قال المصنف يشعني ان أدنه المالك فى القبض لا يضمن والا ضمن رب السلعة بأشأه فان ضمن المشتري  
 يرجع على الدال المالك يكن رسولا فى الدفع الى البائع والتطهران هذا فى غير ما حصل منه ان فى القبض أو  
 نهى عنه كذا فى شرح الوهبانية لغير زيادة ثم يشعني أن يكون هذا فى دلال توسط بين البائع والمشتري أما  
 لو دفع الثوب ليبيعه كان وكلا عن مالكه وموجعت حقوق العقدا ليه وكان قبض الثمن له ولا يثبت حينئذ ان  
 البائع ولا نهى واستغفر الله العظيم

كذا قول رب الدين  
 وانهم يجبر  
 ولو قبض الدال مال  
 المبيع كى  
 يسلمه من ضاع بشرط  
 (كتاب الدعوى)

### \*(كتاب الدعوى)\*

لا يخفى مناسبتها لخصومة أى لما اقتضى كون العزل معا لوكالة تقدم بواب عزل الوكيل فتأخرت الدعوى  
 عن وكالة بالخصومة عنه ووجه مناسبتها ان لخصومة شرطي الدعوى والجواب عنها فكان ذكرها  
 بعد الوكالة بالخصومة من قبل التفصيل بعد الاجال **(قوله)** قول الخ) لظاهره يشمل الشهادة الا ان يكون  
 تعزى بقابالاعم فان ار بداخر الج الشهادة براد لنفسه **(قوله)** الجواب حق على غيره أى من غير تعزى بغير عاز ولا  
 مسألة جوى ولا تعرض فيه الى الدفع عن حق نفسه والمصدر الادعاء وهو افتعال من ادعى والدعوى اسم منه  
 وتطلق على دعوى الحرب وهى أن يقال بالفلان وكذا الدعوة والدعاوة بالفتح والكسر اسمان منه  
 والدعوة بالفتح أى اضا المرة وحلف والدعاء الى الطعام وتضمر والكسر فى النسب ط وقبل الدعوى فى اللغة  
 قول بقصده الانسان الجواب الشئ على غيره الا أن اسم المدعى يتناول من لا يحقه فى العرف ولا يتناول من  
 له حجة فان القاضى يسميه مدعىا قبل اقامة البينة وبعدها يسميه حقا لا مدعىا ويقال بسليمة الكتاب مدعى  
 النبوة لانه عجز عن انتسابه الى يقال لحضر سيدنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مدعى النبوة لانه قد انتبها  
 بالهجرة **(قوله)** وألفها التائب) هى لغة بعض العرب وبعضهم يؤنثها بالتاء مصباح **(قوله)** لكن خرم فى  
 المصباح الخ) قال بعضهم لكسر اولى وهو الفهوم من كلام سيبويه لانه ثبت أن ما بعد ألف الجمع لا يكون  
 الا مكسورا أو ما فتحه فله سموع لا يقاس عليه وقال بعضهم الفتح اولى لان العرب أثرت التفتيح ففتحت  
 ح **(قوله)** فهما) أى فى الدعوى والفتاوى ح **(قوله)** محافظة على ألف التائب) أى التى بنى عليها الفرد  
 والظاهر أنه ساقط لفظ وفتحها بعد قوله بكسرها كما هو صريح عبارة الشرنبلالية والمصباح أو يقال بالجرم  
 صاحب المصباح بفتحها أيضا محافظة الخ فلا سقط تأمل **(قوله)** وشرعا قول) أى أن قدر عليه ولا يفتكى كتابته  
 قال فى خزانة الفتن ولو كان المدعى عاجزا عن ظهر القلب يكتب دعواه فى صحيفة ويدعى بها  
 فتسمع دعواه اه **(قوله)** عند القاضى) أى فلا تسمع هى ولا الشهادة الا بين يدى الحاكم بجره وأراد بالقبول المأثم  
 فخرج غيره كما يأتى (أقول) وينبغي أن يكون الحكم كالقاضى فيما يجوز به التحكيم بشرطه فانه شرط بما  
 الاختيار ونه عليه الشارح فى شرحه على المتق قال فى الشرنبلالية بعد أن ذكر القاضى قال وينبغي أن  
 يكون الحكم كذلك لانه يلزم الخصم بالحق ويخلصه اه (وأقول) قد صدر الامر السلطاني الآن بفنائه حكم

لا يخفى مناسبتها لوكالة  
 بالخصومة (هى) لغة  
 قول يقصده الانسان  
 الجواب حق على غيره  
 وألفها التائب فلا  
 تتون وجفها دعاوى  
 بفتح الواو كفتوى  
 وفتاوى درر لكن  
 جزم فى المصباح بكسرها  
 أضافهم محافظة على  
 ألف التائب وشرعا  
 (قول مقبول) عند  
 القاضى

الحكم إذا رجع لما حكم الشرعي وكان موافقا فنه كافي كتاب القضاء من مجلة الاحكام العدلية (قوله)  
 يقصده طلب حق) أي معلوم قبل غير هذا التعريف خاص بدعوى الاعيان والديون فخرج عنه دعوى  
 ايقان الدين والابرار عنه بجر ورده العلامة المنقسي بان هذا انما يكون من جانب المدعي عليه بدفع  
 الدعوى أي خلس بدعوى وايضا اذا علم ان الديون تنقض بأمثالها فلا يقاعد دعوى دين والابرار مدعوى تلك  
 معنى اه وقوله طلب حق يفيد انه حال المنازعة فخرج الاذا فحال المسألة فانها بدعوى تغلا شرعا ونظيره  
 مافي البرازية عين في بدرجل يقول هوليس لي هوليس هناك منازع لا يصح تحقيقا فلا بد بعد لنفسه صرح وان  
 كان نعمة منازع فهو اقرار بالملك للنزاع فلا بدعواه بعد ذلك لنفسه لا يصح وعلى رواية الاصل لا يكون اقرارا  
 بالملك اه بجر (أقول) كلام البرازية مفروض في كون النفي اقرارا للنزاع أولا وليس فيه دعواه  
 الملك لنفسه حالة المسألة (قوله يخرج الشهادة) فانها وان كانت قولاً مقبولا الا انه يقصده اثبات حق الغير  
 (قوله والاقرار) أي وكذا الاقرار وأورد على التعريف عين الاستحقاق فانه قول مقبول يقصده طلب  
 حق قبل العبر وأجيب بانه خرج بالطلب فان المراد به طلب خاص وهو ما كان يلفظ الدعوى ونحوه ط  
 (قوله ودفعه) أي دفع الخصم عن حق نفسه زاد الباقى في الحديث بدعوى صحيحة لينطبق على المحدود اه  
 وعطفه بأوالتوبة لبعبة اشارة الى ان الدعوى نوعان والقصد به الادخال فلا اعتراض بان ذلك أوفق التعريف  
 (قوله دخل دعوى دفع التعرض) أي يقوله أو دفعه وهو ان يدعى كل منهما أرضا أنها في يده وبرهن  
 أحدهما على دعواه فكانا معا بدفع تعرض الآخر حيث أثبت بالينة أنها في يده والينة تقبل الا بعد صحة  
 الدعوى فعملنا صحة دعوى دفع التعرض قال في البرازية واقتوى على أن دعوى دفع التعرض صحيحة فانه  
 ذكر في الجامع الصغير أرض يدعها رجلان كل يقول في يدي لا يقضي باليد الواحدة منها ولو أقر أحدهما  
 باليد لا تخلو يقضي له به ولو برهن أحدهما باليد يقضي له باليد لانه قام على خصم لزامه في البذل على  
 أن دعوى دفع التعرض مسموعة لعدم ثبوت البطلان آخر اه أفادها حتى لكن صورها على الخطاوى بقوله  
 أن يقول أن فلانا تعرض لي في كذا بغير حق وأطلبه بدفع التعرض فانها تسمع فيها القاضي عن التعرض  
 له بغير حق فإدام لا يحجة فهو ممنوع عن التعرض فإذا وجد صحة تعرض بها اه قال الجوى ناقلا عن بعض  
 الفضلاء لا وقع عنده ترد فيها اذا سمع القاضي دعوى دفع التعرض ومنع الخصم من معارضته بعدها  
 هل يكون قضاؤه مانعا له الخصومة من المضي عليه في الحادثة المنازعة فيها أم لا فان كان مانعا فظهرت  
 وإذا لم يكن مانعا فأى فائدة فيه ولم أر من صرح بذلك اه (أقول) فائدة فيما يظهر عدم سماع ذلك  
 القاضي من دعوى التعرض قبل وجود الحجة معه واعلم أن النزاع والتعرض متقاربان لكن أن أريد  
 بالتعرض أن يكون بغير حق بل مجرد أذية وأريد بالنزاع أن يكون مستند بتوهم وجوده فافرق فظاهر  
 (قوله بخلاف دعوى قطع النزاع) أي يدعوه وبين غيره حقيقته أن يأتى بشخص للقاضي ويقول هذا يدعى  
 على دعوى فان كان فني فليسته ولا تشهد على نفسه بالابرار وهذا غير صحيح وهذه الدعوى غير مسموعة لأن  
 المدعى من انزله نزل اه قال في البحر سئل قارئ الهداية عن الدعوى بقطع النزاع بينه وبين غيره فأجاب  
 لا يجيب للمدعى على الدعوى لان قوله اه والذي أرى به عبارة قارئ الهداية سئل اذا ادعى شخص على  
 آخر أنه يقطع النزاع بينه وبينه ان كان له عليه حق أو مطالبة يدعى به وطلبه وان كان ليس له عليه حق  
 يشهد عليه أنه لا يستحق عليه شيئا من الحقوق والاعاوى والطلبات فهل تسمع هذه الدعوى من المدعى أم لا  
 أجب لا يجب عليه أن يدعى عليه لأن الحق له ان شاء طلبه وان شاء تركه اه وهي التي عنها الشارح بقوله  
 سراجة أى فتوى سراج الدين قارئ الهداية وهذه بخلاف دعوى دفع التعرض بكامله لان ذلك يقول  
 هذه الأرض في يدي وهذه البينة تشهد لي بها وهذا يدعى أنها لله وفيه ولا بينة على دعواه فأرد أن  
 لا تعرض لي لاني أثبت أني ذو يدونه (قوله وهذا الخ) يعني لماعرفنا أن الدعوى قول مقبول يقصده  
 طلب حق فان أردنا لخلق الامر الوجودى كان يقول هذا المال لى أرى يد أن يسلمه الى يتي من أنواع الدعوى

(يقصده طلب حق)  
 قبل غيره) خرج  
 الشهادة والاقرار (أو)  
 دفعه) أي دفع الخصم  
 (عن حق نفسه) دخل  
 دعوى دفع التعرض  
 قسمه بغير برازية  
 بخلاف دعوى قطع  
 النزاع فلا تسمع سراجة  
 وهذا اذا أريد بالحق في  
 التعريف



دعوى دفع التعرض فيزاد ودفعه عن حق نفسه وان أراد بالحق أعم من الوجودى وهو ما تقدم ومن العدى  
وهو ان يقول هذا الحق له في مالى لاني أثبت أني ذو يد وأطلب أن لا يتعرض لي بفريق وعدم تعرضي  
لكنته عدى فستغنى عن هذا ما لا يدعوى قوله أو دفعه (قوله الأمر الوجودى) فلا يشمل العدى كالدفع  
فيحتاج الى زيادة له لادخاله في تعريف الدعوى والمراد بالعدى ما يشمل الاعتراض بالدفع ليس عمداً لان المراد  
به كونه من المنازعة ط (قوله لهذا القيد) أى فيستغنى في التعريف عن هذا القيد وهو قوله أو دفعه فانه  
فصل قصد به الادخال والفصل بعلم الجنس قيد فافهم والوضح أن يقول لم يحتج الى زيادة بدأ ودفعه (قوله  
والمدعى الخ) اسم فاعل من ادعى يدعى وأصله متدعى لان ثلاث مدعى فاعل الى الباب لا تعال فصار ادعى  
وقلت التاء دالا وأدغمت الدال في الدال فصار ادعى وكذلك في باب التصرفات من المضارع والأمر والمصدر  
واغماً دلت التاء الاول لم يعكس لانها من المهموسة والدال من المشهورة قالا قولى لا يتحول الى الضعيف (تتم)  
لما كان قوله والمدعى الخ لا غلب من المتنازعين فعلا احتز عنه في الدور بقوله من المتنازعين قولاً ولما كان هذا  
متناولاً للمتنازعين في المباحث احتز عنه بقوله في الحق أى حق العبد اه قال شيخنا رحمه الله انه انضار با  
وكان الظاهر أحدهما فانه يطلق عليه مدعى مع أنه انترك لا يترك فاحتاج الى آخره بقوله من المتنازعين  
قولاً اه أو السعدى والحاصل أن طالب الحق يسمى مدعياً والطالب اذا ترك لا يتعرض له والطالب هو  
المدعى عليه لا يتأتى منه الترك حتى يسلم ما عليه (قوله من انترك ترك) أى لا يعبر عليها لان حق الطلب  
له فاذا تركه لا يسلم عليه عني (أقول) وهذا أحسن ما قيل فيه وقال محمد في الأصل قبل المدعى عليه هو  
المنكرو والآخر المدعى قال الزبلي وهذا صحيح غير أن التمييز بينهما يحتاج الى تفهيم وحديث كانا العبرة بالعاني  
دون الصور والمباني وان الكلام قد يوجد من الشخص في صورة الدعوى وهو انكار معنى كالمدعى اذا ادعى  
أداء الواجب أو هلاك كفا فانه مدعى صورة ومنكر وجوب الضمان معنى ولهذا يحلفه القاضى اذا ادعى رد  
الوديعة أو هلاك كفاً أنه لا يزمه رده ولا ضمان ولا يحلفه انه رده لان المعنى بدأ تكون على التي كفى التبرئ لدية  
(قوله والمدعى عليه بخلافه) أى ملتبس بمخالفته وهو من انترك لا يترك بل يعبر على الخصومة اذا تركها  
وهذا فرق صحيح حموى قال القسطنطينى فلا ينسب كل بوصي اليتيم فانه مدعى عليه معنى فيما اذا أوجب القاضى  
على الخصومة لليتيم وانعاز فهما بذلك وعدل عما يقتضى التعريف اشارة الى اختلاف الماشايخ فيما وقيل  
المدعى من يجبر بحق له على غيره والمدعى عليه من يجبر بان لا يحق لغيره عليه وقيل المدعى من يلتزم خلاف  
الظاهر والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر اه وقيل المدعى من لا يستحق الإجابة كالمخرج والمدعى عليه  
من يستحق بقوله بلا حجة كذا بدلت وهذا تعرف في الحكم فيمدور وأصح ما ذكره الذى شئى عليه  
المصنف (قوله فلو في البلدة قاضيان كل في محلة) أى بخصوصها وليس قضاها عاماً وأشار به الى أن الجور في  
أصل الدعوى لا فمين يدعى بين يده والتفريع لا يظهر وفي بعض النسخ ما لو وبدل القاه (قوله فلتبين  
المدعى عليه عند محمده بقى بزازيه) ليس ما ذكره عبارة البزازيه وعبارتها كفى المنح قاضيان في مصر  
طلب كل واحد منهما أن يذهب الى قاض فالتحارب للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى اه وفي المنح قبل  
هذا عن الخاتمة قال ولو كان في البلدة قاضيان كل واحد منهما في محلة على حدة فوقع الخصومة بين رجلين  
أحدهما من محلة والاخر من محلة أخرى والمدعى يريد أن يخصمه الى قاضى محله والاخر باي ذلك اختلف  
فها هو يوسف ومحمد والصحيح أن العبرة بمكان المدعى عليه وكذا لو كان أحدهما من أهل العسكري والاخر من  
أهل البلدة اه وغلغل في الحط كفى البحر بان أبابوسف يقول ان المدعى من الخصومة فيعتبر قاضيه  
ومحمد يقول ان المدعى عليه دافع لهما هو وبان التعليل كما قال الرملى أن عندنا يوسف رحمه الله تعالى المدعى اذا  
ترك ترك فهو منشئ فيستخير ان شاء أنشا الخصومة عند قاضى محله وان شاء أنشاها عند قاضى محلة خصمه وأن  
محمد ارجحه الله تعالى يقول المدعى عليه دافع له والدافع يطلب سلامة نفسه والأصل براعته فافهم الى من

الأمر الوجودى فلو  
أريد ما يعم الوجودى  
والعدى لم يحتج لهذا  
القيد (والمدعى  
من انترك) دعواه  
(ترك) أى لا يعبر عليها  
(والمدعى عليه بخلافه)  
أى يجبر عليه فلو في  
البلدة قاضيان كل في  
محلة فالتحارب للمدعى  
عليه عند محمده بقى  
بزازيه ولو القضاة في  
الذهاب الاربعة على  
الظاهر

بأية لربية ثبتت عنده وتهمة وقعت له ر بما وقع في اثبات ما لم يكن ثابتا في ختمه بالنظر اليه واعتباره أولى لانه  
 ير بالدفع عن نفسه وخصمه ير بدأن وجب عليه الاخذ بالمطالبة ومن طلب السلامة أولى بالنظر من طلب  
 منها تأمل وانما سأل الشارح عبارة البراز بقول ما في الخاتمة من التقيد بالحجة لما قاله المصنف في الملح هذا  
 كله وكل عبارات أصحاب الفتاوى بقصد أن فرض المسئلة التي وقع فيها الخلاف بين أبي يوسف ومحمد فبما إذا كان  
 في البلدة قاضيان كل قاض في محله وأما إذا كانت الولاية لقاضيين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فعبر  
 المدعي في دعواه قوله المدعى عند أي قاض أراد اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة للمدعي أو للمدعى عليه  
 وبشبه صحة هذا ما قدمنا من تعليل صاحب المحيط انتهى ورد ما في الرمي وادعى ان هذا بالهذين أشبه  
 وذكر أنه حيث كانت العلة لا يوسف أن المدعى منشي الخصومة ولمحمد أن المدعى عليه دافع لها لا يشبه  
 ذلك فإن الحكم دائما مع العلة اه وهو الذي يظهر كما قال شيخنا لكنه لم يأت بمراد وجهه بقوله والظاهر أنه لم  
 يظهر له المراد وهو الذي نذكره في الحاصل آخر هذه العبارة (وأقول) التصريح في هذه المسئلة ما نقله الشارح  
 عن خط المصنف ويوشى عليه العلامة المقدسي كأنقله عنه أبو السعود وحاصله أن ما ذكره من تصحيح قول  
 محمد بأن العبرة لمكان المدعى عليه انما هو فيما إذا كان قاضيان كل منهما في محله وقد أمر كل منهما بالحكم على  
 أهل محله فقط بدليل قول العمادى وكثا لو كان أحدهما من أهل العسكر والآخر من أهل البلد فأراد  
 العسكى أن يخصمه إلى قاضى العسكر فهو على هذا ولاية لقاضى العسكر على غير المحلندى فقوله ولا  
 ولاية بدليل واضح على ذلك أما إذا كان كل منهما مأذونا بالحكم على أن من حضر عنده من مصرى وشامى  
 وحلبى وغيرهم كآفة قضائهم فمتى ما توافقتا في التعويل على قول أبي يوسف لموافقته تعرف بهذا المدعى والمدعى عليه  
 أى فإن المدعى هو الذى له الخصومة فطلبه عند أي قاض أراد به ظهر أنه لا وجه لما في البحر من أنه لو تعدد  
 القضاة في المناصب الأربعة كما في القاهرة فالحل للمدعى عليه حيث يمكن أن القاضى من محله ما قال وبه أفتيت  
 مرارا (أقول) وقد رأيت بخط بعض العلماء نقل عن المفتى أبي السعود العمادى أن قضاة المالطى المحروسة  
 ممنوعون عن الحكم على خلاف مذهب المدعى عليه وأشار اليه بالشارح وحذره كشيخ شيوخ مشايخنا  
 السامكانى بعد كلام قال في قضاء البرازية بقول قضاة نحسبة إلى رجلين لا على أحدهما القضاء ولو قلدرجلين  
 على أن ينفرد كل منهما بالقضاء لا رايه فيه وقال الامام ظهير الدين زيني أن يجوز لأن القاضى نائب السلطان  
 وعلى التفرده اه فتحصل ان الولاية لقاضيين فأكثروا واحدا في محله فتفرد القاضى بصحيح والعبرة للمدعى  
 عليه وان كانوا في محل واحد على السواء فقد سمعت أنه لا على أحدهم التفرده فلا فائدة في اختيار أحدهم وان  
 أمر كل واحد بالتفرد جاز وحيث شذفلا يظهر فرق بين كل واحد في محله واجتمعين فافهمه المصنف ليس على  
 الإطلاق بل على هذا التفصيل اه وكان عليه أن يذكر بعد قوله جاز والعبرة للمدعى وقد تاضع المراد من هذه  
 المسئلة على آخر وجهه والله تعالى الجدل لكن صدر الامر السلطاني الآن بالعمل على ما في المحل من المادة ١٨٠٣  
 من أن العبرة للمدعى عليه فاحفظوه والسلام (قوله وبه أفتيت مرارا) رده العلامة المقدسى وذكر أنه ينبغي  
 التعويل على قول أبي يوسف لموافقته تعرف المدعى والمدعى عليه وذكر أنه غير صحيح أما لو افان السخ  
 المشهور من البرازية على الإطلاق الذى ادعاه بنى عليه فتوا به على ما قدم من أن كل من المتداعين يطلب  
 لها كمة عند قاضى محله كما علمت من عبارته المتقدمة على تقدير أن في نسخته اطلاقا فهو محمول على التقيد  
 المصرح به في العبادية والخاتمة وغيرهما فإن الذى ولا خصمه بتلك البلدة أو بتلك المحلة ولهذا قال في جامع  
 الفصولين ان خصم غير بان عند قاضى بلدة صح قضاؤه على سبيل التحكيم (أقول) ولا يحتاج إلى هذا لأن  
 القضاة يقضون لهم الحكم على العموم في كل من هوى بلدهم وأقر بهم ولوس الغر بما تولى القضاة بها  
 كما ذكرناه وهو الذى ذكره المؤلف بعد عن المصنف (قوله على السواء) أى في عموم الولاية لأن قضاة  
 المذاهب في زماننا لا يهتم على السواء في التعميم وهو رد على البحر (قوله بأجابه المدعى عليه) بأن قاله من  
 اختار غيره من القضاة فلا يحكم عليه (قوله لزما اعتباره) أى أمر السلطان أى العمل به وقد أمر بكما فلا

وبه أفتيت مرارا بحر  
 قال المصنف ولو الولاية  
 لقاضيين فأكثروا على  
 السواء فالعبرة للمدعى  
 نعم لو أمر السلطان  
 بأجابه للمدعى عليه لزما  
 اعتباره

تنسبه **(قوله لعزة)** أي لعزل من اختاره المدعي عن الحكم بالنسبة الى هذه الدعوى عملاً من السلطان فكانه خصص قضاءه بالحكم على من اختاره والقضاء بخصص **(قوله كإمر مرارا)** من أن القضاء يتقيد **(قوله قلت وهذا الخلاف)** أي بين محمد القائل باعتبار المدعي عليه وبين أبي يوسف القائل باعتبار المدعي **(قوله على حدة)** أي لا يقضى على غير أهلها **(قوله أما إذا كان في المصر حنفياً وشافعياً)** أي وقدولى الحنفى على أن يحكم على جميع أهل المصر وكذلك الشافعي ونحوه فليس هو كمن ولي على محلة **(قوله في مجلس واحد)** قيد اتفاق والتظاهر أنه أراد في بلد واحد لان المدار على عموم الولاية كما تقدم فلو اقتصر على قوله والولاية واحدة لكان أحسن ويعنى بانحدارها ومها **(قوله والولاية واحدة)** أي لم يخص كل واحد محلة **(قوله لما)** أنه صاحب الحق هذا ما يعطيه كلام المقلدى وهو يفيد اعتبار المدعي ولو كان أحد القضية ساعداً للمدعي عليه وهذا التعليل منه أولى من تعليله السابق بقوله اذ لا تظهر فائدة في كون العبرة بالمدعي أو المدعي عليه ط قال الشارح في الدر المنثور بعد أن ذكر كبحه هذا أو أقي بعض موالى الزم وبأنه ان انضم السها احتمال ظلمه فله مدعي عليه والله تعالى الموفق اه **(قوله وركبتها)** أي الدعوى إضافة الحق الى نفسه الركن جزو الماهية وقد قدم أنها قول مقبول الخ ففى مركبة من إضافة الحق الى نفسه ومن القول الدال عليه ومن كونه عند القاضى فيكون أركانها ثلاثة ويحتمل أن كونهما عند القاضى شرط كما يصحح به فيكون الركنين فقط القول وبطلونه وظاهر كلام الشارح أن الركن هو اللول فقط وأما القول فهو وسيلة ليس فيكون أراد بالركن الماهية وكثيراً ما يقع ذلك في كلامه فليتامل **(قوله كوكيل ووصى)** الأولى كوكيل وبنيت **(قوله)** عند النزاع الخ انما تسمى دعوى عند النزاع لانه حينئذ يسمى مدعياً أما بعد ثبوت حقه وانقطاع النزاع عنه فلا يسمى مدعياً وكذا عند المسألة فانها ليست دعوى شرعاً قال في البحر شرح الإضافة حالة المسألة فانها دعوى بلغة لاشراً اه وتظهر ما تقدم عن البراز في عند قوله بقصد به طلب حق **(قوله وأهلها)** أدخله في البحر في الشروط ونظم الجوى الشروط بقوله

أناط السامى شرائط دعوى \* فقلت ثمان من تطلى لها حلى  
فخصم خصم وانتفاء تناقض \* ومجلس حكم بالعدالة سرىلا  
كذلك معلومة المدعى به \* وإمكانه والعقل دام لك العلاء  
كذلك ليس للمدعى من شروطها \* وإلزامه خصمها به التظلم كمالا

**(قوله ولو صوباً)** أي ولو لم يصبها **(قوله والام)** أي وان لم يكن مأذوناً لا تصح دعواه كسائر عبارات الدائرة بين الضر والنفع \* **(تتمه)** \* نقل العلامة أبو السعود عن الزبلى أن الصى العاقل المأذون به يستحق ويقضى عليه بالكل ولا يستحق الأب في مال الصى والصى في مال التيم ولا المتولى في مال الوقف إلا إذا ادعى عليهم العقد فيستحقون حيثنوا بآى عام في محله أن شاء الله تعالى وفي الفصول العبادية لا ودعى على صى مجبور عليه شيئاً أو وصى حاضراً لا يشترط حضرة الصى ذكره في كتاب القسمة ولم يفصل بين ما إذا كان المدعى عبثاً أو بتأوجب عبثاً هذا الوصى أو وجب لأعبثاً به كضمان الاستهلاك ونحوه \* وذكر الخلفاء في أدب القاضى الوادعى على صى مجبور مالا بالاستهلاك أو بالقبض ان قال المدعى لى بنته حاضرة تسمع دعواه يشترط حضور الصغير لأن الصى مؤاخذ بأفعاله والشهود يحتاجون الى الأشار ولكن يحضر معه أبوه أو وصيه حتى إذا أزم الصغير بشئ يؤدى عنه أبوه من ماله يعنى من مال الصغير وذكر بعض المتأخرين من حضرة الصغير عند الدعوى شرط سواء كان الصغير مدعياً أو مدعى عليه والخصم أنه لا يشترط حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى هكذا ذكر في المحيط وذكر رشيد الدين في فتاواه أن المختار أنه يشترط حضرة الصى عند الدعوى انتهى وفي جامع أحكام الصغار لا يشترط ولو ادعى رجل على صبي مجبور شيئاً وله وصى حاضراً لا يشترط حضور الصى هكذا ذكر شيخ الاسلام ولم يفصل بين ما إذا كان للمدعى ديناً أو عيناً ونسب الدين بجائز هذا الوصى أو لا وذكر الناطقى في أحسنه إذا كان الدين واجباً بآى من هذا الوصى لا يشترط

لعزته بالنسبة اليها كما مر مراراً قلت وهذا الخلاف فيما إذا كان كل قاض على محلة على حدة أما إذا كان في المصر حنفياً وشافعياً ومالكى وخبلى في مجلس واحد والولاية واحدة فلا ينبغي أن يقع الخلاف في إجابة المدعى لما أنه صاحب الحق فكأنه يخطب المصنف على هامش البراز بقوله حفظ **(وكرها)** إضافة الحق الى نفسه لو أصاب كل عليه كذا **(أو)** إضافته **(الى)** من نائب المدعى **(منابه)** كوكيل ووصى **(عند النزاع)** متعلق بإضافة الحق **(وأهلها)** العاقل المبر **(ولو صوباً)** لو مأذوناً في الخصومة والالاشباه

احضار الصبي وفي آداب القاضي للاختصاص اذا وقع الدعوى على الصبي المحجور عليه ما لم يكن المدعى بنبهة فليس له حق احضاره الى باب القاضي لانه لو حضر لا يتوجه عليه البين لانه لو نكل لا يقضى بشكوله وان كانت له نبهة وهو يدعي عليه الاستهلال كان له حق احضاره لان الصبي مؤاخذ بفعاله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه فكان له حق احضاره ولكن يحضر معه أو معه حتى اذا اذلم الصبي شيء يؤدى عنه أو بمن ماله \* وفي كتاب الاقضية ان احضار الصبي في الدعاوى شرط وبعض المتأخرين من مشايخ زماننا منهم من شرط ذلك سواء كان الصغير مدعيا أو مدعى عليه ومنهم من أرى ذلك واذا لم يكن للصبي وصي وطلب المدعى من القاضي أن ينصب عنه وصيا بأبيه القاضي الى ذلك \* وفي فتاوى القاضى يظهر الذين والصحيح أنه لا يشترط حضرة الاطفال الرضع عند الدعوى وتشترط حضرة الصبي عند نصب الوصي الاشارة اليه كذا في الفتاوى \* وفي كتاب الاقضية ومن مشايخ زماننا من أرى ذلك وقال لو كان الصبي في المهد يشترط احضار المهد بمجلس الحكم ولا يشل أن اشتراطه بعيد والاول اقرب الى الصواب وأشبه بالقبه اه \* وفي جامع أحكام الصغير للاستروشي أيضا الصبي التاجر والعبد التاجر يستخلف ويقضى عليه بالشكول وذكر الفقيه أبو الليث أن الصبي المأذون له يستخلف عنه علما تاو به يأخذ وفي الفتاوى أنه لا عين على الصبي المأذون حتى يدركه وذكر في النوادر يحلف الصبي المأذون له ويقضى بشكوله وفي المنية الصبي العاقل المأذون له يستخلف ويقضى بشكوله وفي الولو الخيفة صبي مأذون باع شيئا فوجد المشتري به عيا فإراد تحليفه فلا عين عليه حتى يدركه وعن محمد بن حلف وهو صبي ثم أدركه لا عين عليه كالتصر في أنا حلف ثم أسلم لا عين عليه فهذه ادليل على أنه لو حلف يكون معتبرا وعن محمد اذا ادعى على الصبي دين وأنكر الغلام للقاضي يحلفه وان نكل يقضى بالدين عليه ولزمه في ذلك عبثة الكبير وفي الصبي المحجور اذا لم يكن المدعى بنبهة لا يكون له احضاره الى باب القاضي لانه لو حلف ونكل لا يقضى عليه بشكوله ولو كان له نبهة وهو يدعي عليه الاستهلال له احضاره لانه مأخوذ بفعاله وان لم يكن مأخوذ بأقواله والشهود يحتاجون الى الاشارة اليه فيحضر لكن يحضر معه أو معه هوفي معناه ان الصبي بنفسه لا يلي شأفه فيحضر الاب حتى اذا لزمه بغير الاب بالاداء عنه في ماله كذا في الخواشي الجوية والحاصل أن المفهوم مما ذكر أنه لا يازم احضار الصغير ولو مدر كعلي الصحيح ما لم يكن مستهلكا للاشارة اليه في الشهادة ولكن يحضر معه أو معه (قوله وشرطها) لم ار اشتراط لفظ مخصوص للدعوى وينبغي اشتراط ما يدل على الحرز والتحقيق فلو قال أشل أو أعلن لم تصح الدعوى بحر \* (قائده) \* لا تسمع الدعوى بالاقرار الى الرأى به عن النخبة ادعى أن له عليه كذا وان العبد الذي في يده له مائة أهقره به أو ابتداء بدعوى الاقرار وقال انه أقران هذا الى أو أقران في عليه كذا قيل يصح وعامة المشايخ على أنه لا تصح الدعوى لعدم صلاحية الاقرار للاستحقاق الخ بحر من فصل الاختلاف في الشهادة وسأقي متنا أول الاقرار (قوله أي شرط جواز الدعوى) أي حصتها (قوله مجلس القضاء) فيه مناقشة فان شرط الشيء خارج عن ذلك الشيء وحضور مجلس القاضي مأخوذ في مفهوم الدعوى حيث عرفها في الدرر بانها مطالبة بحق عند من له التخلص وأما على تعريف الكثر بانها إضافة الشيء الى نفسه حالة المنازعة فلا ترد هذه المناقشة أو السعد والمراد بمجلس القاضي محل جلوسه حيث اتفق ولو في بيت أو مكان اذا تسمع الدعوى ولا الشهادة الا بين يدي القاضي أما نوابه الآن في محاكم الكثرات فلا يصح سماعهم الدعوى الا بها ما لم يطلق لهم الآن سماعها أينما أرادوا فأذا أطلق لهم صاروا مثلها (قوله وحضور خصمه) قال في البحر ولا يمين بيان من يكون خصما في الدعاوى يعلم المدعي عليه وقد أغفله الشارحون وهو مما لا ينبغي أقول في دعوى الخاير ح ملكا مطلقا في عين في يد مستأجر أو مستعير أو مرتين فلا بد من حضرة المالك وذي الدالا اذا ادعى الشرائع منه قبل الاجارة فالمالك وحده يكون خصما وتشترط حضرة المزارع ان كان البذمة أو كان الزرع ثابتا والا وفي دعوى الغصب عليه لا تشترط حضرة المالك وفي البيع قبل التسليم لا بد في دعوى الاستحقاق والشفعة من حضرة البائع والمشتري فالسداد بعد القبض خصم لمن يدعي المالك فيه وقبل القبض الخصم هو البائع

(وشرطها) أي شرط  
جواز الدعوى (مجلس  
القضاء وحضور خصمه)

وحده وأحد الورثة ينصب خصما عن الكل فالقضاء عليه قضاء على الكل وعلى الميت وقيدته في الجامع يكون  
الكل في يده وإن البعض في يده فيقصد به الموصل له ليس بخصم في ثابت الدين إنما هو خصم في ثابت الوكالة  
أو الوصاية إلا إذا كان موصل له بما زاد على الثلث ولا وارث فهو كالوارث \* واختلف المشايخ في ثابت  
الدين من غير يده مال الميت وليس بوارث ولا وصي ولا تسمع دعوى الدين على الميت على غير الميت مدبونا  
أو دانا أي لأجل المحاصصة \* والخصم في ثابت النسب خمسة أو وارث والوصي والموصى له والقرم الميت  
أو على الميت \* وقف على صغيره وصي أو رجل في دعوى يدعيه على منولى الوقت لا على الرضى لأن الرضى  
لا يلل القبض \* ولا تشترب حضرة الصبي عند الدعوى عليه وتكتفى حضرة وصيه دينا أو عينا بأمر الوصي أولا  
\* ولا تشترب حضرة العبد والامة عند دعوى المولى أو ربه وهرها \* ولو ادعى على صبي محجور عليه استهلاكا  
أو غصبا وقال لي ينة حاضرة تسمع دعواه وتشترب حضرة الصبي مع أبيه أو وصيه والأصل بالقاضي وصيا  
وتشترب حضرة عند الدعوى مدعيا أو مدعى عليه والصحيح أنه لا تشترب حضرة الأطفال الرضع عند الدعوى  
\* والمستأجر خصم لمن يدعي الإجارة في غيبة المالك على الأقرب إلى الصواب وليس بخصم على الصحيح لمن يدعي  
الإجارة أو الرهن أو الشراء المشتري خصم للكل كالوهاب به \* وفي دعوى العين المرهونة تشترب حضرة  
الراهن والمرهون ونصح الدعوى على الغاصب وإن لم تكن العين في يده فلذا كان للشيخ الدعوى على البائع  
وحده وإن كان المبيع في يد المشتري لكونه غاصبا والمودع أو الغاصب إذا كان مقرا بالوديعة والغصب لا ينصب  
خصم المشتري وينصب خصما لوارث المودع أو الموصوب منه \* ومن اشترى شيئا بالتمار فادعاه آخر يشترب  
حضرة البائع والمشتري باطلا لا يكون خصما للشيخ وإذا استحق المبيع المثل المطلق وقضى به فبرهن البائع  
على النتائج وبرهن على المشتري في غيبة المصدق يدفع عنه الرجوع بالتمن اختلاف المشايخ والاصح أنه لا يشترب  
حضرة ومنهم من قال انشترى بطلانها أو في السرخصي بالأول وهو الاظهر \* والأشبه أن الوصى له ينصب  
خصما للوصى له فيما في يده فإن لم يقض ولكن قضى له بالتلف فخاصمه موصى له آخر فلو أن القاضي الذي  
قضى له كان خصما أو افلا \* وإذا ادعى نكاح امرأته أو ولها زوج تظاهر يشترب حضرة لسماع الدعوى واليثة  
ودعوى النكاح عليها بترويج أبيها بخصم بدون حضرة أبيها \* ودعوى الواهب الرجوع في الهبة لا يسمع عليه  
صحيحة أن كان ماذنوا أو افلا بدمن حضرة ولده \* والقول الواهب أنه ماذن ولا تقبل به العبدان محجور  
فلن غاب العبد لم يسمع دعوى الرجوع على مولاهن كانت العين في يد العبد أو في يده فزانه الفتيان اه (قوله)  
فلا يقضى على غائب) أي باليتمسوا له كان غائبا وقت الشهادة أو بعده أو بعد التركة وسواء كان غائبا عن  
المجلس أو عن البلد لأن يكون ذلك ضروريا كما إذا توجه القضاء على الخصم فاستشرطه المذكور في موضعه  
ابن العرس وأما إذا أقر عند القاضي فقصى عليه وهو غائب لأنه أن يطلع في اليمين دون الإقرار ولأن  
القضاء بالقرار قضاه عاذا لكن قال في الخامس والعشرين من جامع القصولين نقلنا عن الخاتبة غائب المدعى عليه  
بعد ما برهن عليه وأجاب الوكيل بعد قول اليمين قبل التعديل أو مات الوكيل ثم عدلت تلك اليمين لا يصح بها  
وقال أبو يوسف يشك وهذا أرق بالناس ولو برهن على الموكل فغاب ثم حضر وكيله أو وكيل الوكيل ثم حضر موكله  
يقضى بتلك اليمين وكذا يقضى على الوارث ينة قامت على موثقه وقدر الكلام على ذلك مستوفى في القضاء  
فراجعه \* وكذا لا تسمع الشهادة على غائب إلا إذا التمس المدعي بذلك كما يحكم القضاء به فبحسب القاضي  
إليه فيكتب إلى القاضي الغائب الذي يطرفه الخصم بما سمع من الدعوى والشهادة ليقضى عليه كافي بالهتدية  
عن النائع (قوله) وهل يحضره مجرد الدعوى أي يحضر القاضي الخصم (قوله) فتي يبرهن يعني قال بعضهم  
أنا يحضره إذا برهن على دعواه لا القضاء بها بل يعلم صدقه وقال بعضهم إنما تقام اليمين على الخصم ولا خصم  
هنا بل يحلف بالله أنه صادق فيما يدعي عليه ليعلم بذلك صدقه فإن حلف أحضره خصمه (قوله) أو يحلف أو  
لحكاية الخلاف لا يتم إلا أن لا قول واحد يخبر به بين البرهان والتحليف قال في البرهان كان في المصر أقر بها  
منه بحيث لو أجاب نيت في مثله وإن كان أنه لم يسمه قبل بأمره بأقامته اليمين على موافقة دعواه لأحضره خصمه

فلا يقضى على غائب  
وهل يحضره مجرد  
الدعوى إن بالمصر  
أو بحيث يثبت بخبره  
نعم والأصح يبرهن  
أو يحلف

والمستور في هذا يعني فإذا قام بأمرنا بالبحر خصمه وقبل بحلفه القاضي فان نكل أقامه عن مجلسه وان  
 حلف أمر باحضاره اه قال قاضيان فإذا أقام البتة قبلت بته للاشخاص بالاقضاء اه ابل للاضاره  
 فإن حضر أعاد البتة ناسا فان عدلت قضى عليه كما في شرح أدب القاضي قال الشاشي وعمل قضاة زمانا على  
 خلاف ما تقدم فإذا أتى لهم شخص فقال له دعوى على شخص بأمر من باحضاره من غير أن يستفسر والمدعي  
 عن دعواه لعلوا بجهتهم فسادها وهما من غفلة عماد كره أو جهل به اه وفي خزائن الأكل قال أبو يوسف  
 لو اخني المدعي عليه في البيت بعث اليه القاضي نساء وأمرهن بدخول داره فان عرفنه والاعزل التساقط  
 بيت ثم دخل الرجال فيفتشون بقبعة الدار قال هشام لمحمد ما تقول في رجل له حق على ذي سلطان فلم يحج معه  
 الى المجلس القاضي فأخبره أن أبا يوسف كان يعمل بالاعداء وهو قول أهل المصرية ولا تأخذوا بالاعداء ان يبعث  
 القاضي الى يابه من يأتيه به بأن يقول له ان القاضي يدعوك الى المجلس الحكم أن أحياه فيه أو لا يجعل القاضي  
 وكلاعه ولا يأخذ أبو حنيفة بالاعداء اه قال في الضرر لم يذكر الشارحون هنا حكم استنفاء ذي الحق حقه  
 من الغير بل لا يضاعف وأجبت جمع من مواضعه تكثير القوائد ويسير على طلبة ما كان الحق حذوق  
 فلا يستوفيه بنفسه لأن مقتضى الله تعالى اتفاقا وألا يصح أن الغالبية حقه تعالى فلا يستوفيه إلا بغير  
 الحدود ولكن يطلب المقدوف كما ينه في يابه وان كان قصاصا فقال في جنابات البرازية قتل الرجل عدوا له وفي  
 له أن يقتل بالسيف غنى به أولا ويضرب علاوته ولو رام قتله بغير سيف منع وان فعل عزز لكن لا يضمن  
 لاستيفائه حقه اه وان كان تعزيرا فحق حد والقتية ضرب بغير سيف حتى وضربه المضر بياضا نهما يعززان  
 ويبدأ بأقامة التعزير بالبدن منها لانه أظلم والوجوب عليه أسبق اه وأما إذا شتمه فله أن يقول له مثله والاولى  
 تركه كما قدمه في محل بخلاف ما إذا قذفه فلا يجوز له أن يقول له مثله كما إذا قال له يا كلب لا تكتب بحض وقالوا  
 قال وج أن يؤذي زوجته وله أن يضربها على عدم إجابته إذا دعاها للفرشاء ولا مانع وعلى ترك الزينة وهو ردها  
 وعلى ضربها ولده وعلى خروجها بغير إذنه بغير حق وعلى صعودها على السطح لطل على الجيران أو زأها  
 الا حجب وحشده ان يقتل علم الساب والصحيح أنه لا يضربها على ترك الصلاة كما صرح في موضعها مفصلا وفي  
 جامع الفصولين من التعديل ومن عليه التبرير لو يمكن صاحب الحق منه أقامه بغيره بمقتضى الامام بأقامته فان  
 الزوج يجزئ بحد أو ولو رأى أحدا يفعل ذلك فله أن عنقه ويضربه لو لم ينزح باللعن باللسان ولو كان حقه تعالى  
 لا تمكس هذه الاحكام اه وان كان عناف في اعادة القشة ولو غاب المستأجر بعد السنة ولم يسلم المقتار الى  
 الآخر فله أن يخذم مقتما آخر ولو أجرة من غير اذن الخا كجأز اه وقد صارت حادثة القتوى ٣ مضت المدة  
 وغاب المستأجر وترك متلحه في الدار فأقبت بان له أن يفتح الدار ويسكن فيها أو الملتاع فيصعده في ناحية الى  
 حضور صلحه ولا يتوقف القترح على اذن القاضي أخذ بما في القشة وفي غصب منه المقتى أخذت أغصان شجرة  
 انسان هو ادار آخر قطع رب الدار الأغصان فان كانت الأغصان بحال يمكن لصاحبها أن يشدها بحبل ويقرب  
 هواء داره ضمن القاطع وان لم يكن لا يضمن اذا قطع من موضع لورفع الى الخا كمر امر بالقطع من ذلك الموضع اه  
 وان كان ديننا في مديان القشيرة الدين اذا نظرم من حسن حقه من مال المديون على صفته فله أخذه بغير  
 رضاه ولا يأخذ خلاف جسسه كالذراهم والذناير وعند الشافعي له أخذه بقدر قيمته وعن أبي بكر الرازي له أخذ  
 الدراهم بالذناير واستحسانا لا بأسا ولو أخذ من الغريم حتى غير الدين ودفعه للدين قال ابن سلمة هو  
 غاصب والغريم غاصب القاضى فان ضمن الأخذ لم يصرف قصاصا منه وان ضمن الغريم صار قصاصا وقال نصير  
 ابن يحيى صار قصاصا منه ولا أخفيمه له وبه يفتى ولو غصب غير الدائن حسن الدين من المديون فغصبه منه  
 الدائن بالخيار هاتقول ابن سلمة اه وظاهر قول أصحابنا أن له الأخذ من جسسه مرقا كإن أو منكره بيته أو لولم  
 أر حرك ما إذا لم ينزل اليه الأكبر الباب وتقبيل الدار ونسب أن له ذلك حيث لا يمكنه الأخذ بالمال كما إذا أخذ  
 غير الجاني بغيره أو تلفق يده ضمه ضمان الرهن كما في غصب البرازية ولم أر حرك ما إذا نظرم مال مديون بمدونه  
 والجنس واحد فمماو يفتى أن يجوز اه بزادوه بعض تغيير لكن في اطلاق قوله ضمه ضمان الرهن وعزوه

٣ مطلب  
 مائدة القتوى

لغصب البرازية فطرهان الذي في غصب البرازية مرفوع عامة مدونه عن رأسه من قضاء الدين وقال لا أرضها  
 على حتى تقضي الدين فتلقت العامة في يده تلك هلال الرهن بالدين قال هذا إنما يصح إذا أمكنه استردادها  
 فتركها عنده أما إذا عجز فتركها العجز فغصبه نظر اه وأنخير بان ما هنا من كل الذي ينقض أصل الرهن على  
 الدين أمانة مع كونه غاصباً للدين له أخذ غرضه حتى حقه قتل ذلك في البرازية في الرهن تقاضى دينه فلم  
 يقضه فرفع العامة عن رأسه وأعطاه من يد بلطفه على رأسه العامة من الرهن فتركها عنده مرضى  
 بكونها رهناً وسياً في الرهن منها أخذ عامة المدون لتكون رهناً عنه لم تكن رهناً اه وفي جامع  
 الفصولين أخذ عامة مدونه لتكون رهناً لم يحجز أخذوه لك كرهن وهذا ظاهر لو رضى المدون بتركه  
 رهناً اه والتوفيق بين النقول ظاهر فتأمل والله تعالى أعلم (قوله منية) عبارة إذا طلب من القاضي  
 احضار الخصم وهو خارج المصرا كان للموضع قري بما يجب لو اشكر من أهله أمكنه أن يحضر مجلس  
 القاضي ويحبب خصمه ويبعث في منزله محضره بمجزة الدعوى كما إذا كان في المصرا وكان أبعد قبل بأمره  
 بأقامة البينة على موافقة دعواه لاحضار خصمه وقبل بحلفه القاضي فلن نكل أقامه عن مجلسه وإن حلف بأمر  
 باحضاره اه كما قد مناه بأوضح من هذا (قوله ومعلومه المال المدعى) أي بيان جنسه وقدره بالاجماع لأن  
 الغرض الزام المدعى عليه عند إقامة البينة ولا الزام فيما لا يعلم جنسه وقدره قال في الصر وأشار بالشرائط  
 معلومة الجنس والقدر إلى أنه لا بد من بيان الوزن في الموزون وفي دعوى وقرمان أو سفرجل لا بد من  
 ذكر الوزن للثغرات في الوقوف ذكر أنه حلو أو حامض أو صغير أو كبير وفي دعوى الكحل ذكر أنه من  
 دقيق الغسول أو من غيره وما عليه من السهم أنه أبيض أو أسود وقدر السهم وقيل لأحاجة إلى السهم  
 وقدره وصفته وفي دعوى الأريسم سبب السهم لأحاجة إلى ذكر الشروط والاختار أنه لا بد من ذكر  
 الشروط وفي القطن بشرط بيان أنه بخاري أو خوارزي وفي الحناء لا بد من بيان أنه سدوق أو ورق  
 وفي اللباج أن سلباً ذكر الأوصاف والوزن وإن غلبت الحاجة إلى ذكر الوزن وذكر الأوصاف ولا بد من  
 ذكر النوع والوصف مع ذكر الجنس والقدر في المكليات وذكر في السلم شرطه من اعلام جنس  
 رأس المال وغيره ونوعه وصفته وقدره والوزن أن كان وزنياً أو ثقيلاً بالجلس حتى يصح ولو كان بسبب بيع  
 صحيح جرى بينهما دعوى بخلاف وعلى هذا في كل سببه شرائط قليلة لا يكفي بقوله يجب كذا  
 صحيح وإن ادعى ذهباً أو فضة فلا بد من بيان جنسه ونوعه أن كان مضمواً بخاري الضرب وصنعت حبل أو  
 وسطاً أو ردياً إذا كان في البلد نفوذ مختلفه وفي الجاهدي إذا كان في البلد نفوذ واحد هاروج لا يصح  
 الدعوى مالم يبين وعامة في البرازية ونزاهة المقتضين اه قال في البرازية لو قال يسلم صحيح ولم يذكر  
 الشروط كان شمس الاسلام رجحه الله تعالى بقى بالصححة وغيره لأن شرائطه مما لا يعرفه إلا المتخصص  
 ويختلف فيه بعضها وفي المتن لو قال يسلم يكتفي وعلى هذا كل ما له شرائط كثيرة لا يكتفي فيه بقوله بسبب صحيح  
 وإذا قلت الشروط يكتفي بها باب شمس الاسلام فحين قال كقول كفاية مختصة أنه لا يصح جازي السلم لأن  
 المسئلة تختلف فيها فإلصقه صحيح على اعتقاده لافي الواقع ولا اعتدالاً له والحق يعتد به من الكفاية بلا  
 قبول فيقول كقول وقيل المكفول له في المجلس فيصحيح ويذكر في القرض وأقرضته ضمان نفسه لجواز أن  
 يكون وكذا في الأقرض من غيره ولو كمل بغيره فلا عيب الطلب ويذكر أيضاً قبض المستقرض وصرفه  
 إلى حواله ليكون دينا لا جاعاً فإن كونه دينا عند الثاني موقوف على صرفه واستهلاكه وعامة فيها (قوله)  
 إذا لا يقضى مجهول أي لأن قاعدة الدعوى القضاء بها ولا يقضى مجهول فلا تضع دعوى المجهول ويستثنى  
 من فساد الدعوى بالمجهول دعوى الرهن والغصب لما في الخاصة إذ لا شبهة في ذلك وما لم يثبتوا  
 الثوب ولم يعرفوا غلبه غارت شهادتهم والقول لغيره في أي ثوب كان وكذلك في الغصب اه فالدعوى  
 بالآولي وفي العراج وفساد الدعوى ما لا يكون له من شيء على الخصم أو يكون الذي مجهول لا في نفسه ولا  
 يعلم فيه خلاف الآي الوصية بان ادعى بقاء من وصية أو لغيره فانهما يجان بالمجهول وتضع دعوى البراءة

منية (معلومه) المال  
 (الذي) إذا ينقض  
 مجهول

المجهول بالإخلاق اه فلفت المستشفيات حسه اه وفي الاشياء ولا يخلف على مجهول الا في مسائل الاولى  
اذا اتهم القاضي وصى التيم الثانية اذا اتهم متولى اوقف فانه يحلفه فانظر الوقت والتم الثالثة اذا اتهم  
المودع خيانة مطلقة الرابعة الرهن المجهول الخامسة دعوى القسب السادسة دعوى السرقة اه **(قوله)**  
ولا يقال مدعى فيه قال الحلبي تعديته بنى لارعا فليراجع اه قال الشيخ ابو الطيب لم اجد في كتاب أن  
المدعى فيه خطأ أو لغو ولعل الشارح وجده اه وفي طلبه الطلقة ولا يقال مدعى فيه وبه وان كان شكك  
به المتفق عليه الا انه مشهور فوهو خير من صواب مهجور حوى (أقول) وحديث يستفي عما قاله الشارح من  
أن الادعاء يضمن معنى الاخبار فيعدي بالباء تأمل **(قوله)** الآن يضمن الاخبار في بعض النسخ الا يضمن  
الاخبار بخلاف أن وبالللموحد في ضمن أى فعل الدعوى تعدي بنفسه فيقال ادعاء وقد يضمن معنى  
الاخبار فيقال ادعى بأرض أى أخبر بأناته فهو راجع اليه وبقي الاول على عموم **(قوله)** وكونها ملزمة فلا  
تصعد دعوى التوكيل على موكلها حاضر لا مكان عزله بحر **(قوله)** وظهوره أى الكذب وهو بالمرعفا  
على تيقن **(قوله)** كدعوى معروف بالفقر وهو أن يأخذ كاتمن الأغشاء منح أى ادعى لنفسه أما  
لو ادعى وكاله غنى فيصح كإصرح به ابن الغرس لانه غير مستحيل عادة **(قوله)** أنه أقرضه ماها نقدا منح  
**(قوله)** دفعة واحدة) ظاهر التقيد بما ذكر أنه اذا ادعاه غنى عن كونه أقرضه ماها نقدا دفعات أن تسمع  
دعواه **(قوله)** به جزم ابن الغرس في لقوا كما البدرية ( في القضاء بالحكمة بحث قال ومن شروط صحة  
الدعوى أن يكون المدعى به مما يحتمل الثبوت بأن لا يكون مستحيلا عقلا أو عادة فان الدعوى والحال ماذكر  
ظاهر الكذب في المستحيل العادى يقينه الكذب في المستحيل العقلي مثلا الدعوى بالمستحيل العادى دعوى  
من هو معروف بالفقر والحاجة وهو أن يأخذ كاتمن الأغشاء على آخره أقرضه مائة ألف دينار ذهابا  
نقدا دفعة واحدة وأنه تصرف فيها بنفسه ويطلبه برزديها فخل هذه الدعوى لا يلتفت اليها القاضي فخر وجهها  
مخرج الزور والفجور ولا يسئل المدعى عليه عن جوابها اه قال في المنع لكن لا يندفع منع دعوى المستحيل  
العادى لا ينقل عن الشيخ اه قال في الصرق آخرب الصائف والله أعلم هل منقول أو فاه فقها كواقع  
في نمذ كرحوماذ كرابن الغرس إلى أن قال قلت اللهم الآن يقال غصبى ما لا نعلم كتب وورثته من  
موروث المعروف بالثقي فثبتت سمع اه قلت لكن في المذهب فروع تشهد بها ما سأتى آخر فصل  
التحالف **(قوله)** حتى لو سكت) لا يظهر التفرع ط قال في الصرور ان الزبط وجوب الحضور على الخصم  
وفيه نظر لان حضوره شرطها كما قدمناه فكيف يكون وجوبه حكمها المتأخر عنها اه (وأقول) وعامة  
الزبط وحكمها وجوب الجواب على الخصم اذا حصب وترتب على حصبها وجوب احضار الخصم والمطالبة  
بالجواب بلا أوتنم واقامة البينة أو اليمين اذا أنكر اه فليس في كلام الزبط ما يفيد أنه جعل وجوب الحضور  
حكموا به ما سنفيد من كلامه أن القاضي لا يحضره بمجرد طلب المدعى بل بعد سماعه دعواه فإن رأى ما يحصى  
أحضره لطلب الجواب والا فلا قد رآه السعود **(قوله)** وضيقه) أى في شرح قول المصنف وقضى  
بشكوه مرة **(قوله)** تعلق البقاء) أى بقاء المالكين **(قوله)** المقدر) أى المحكم وهو نعت البقاء أى الذى  
قدرة الله تعالى **(قوله)** تعاطى المعاملات) أى بسبب تعاطى المعاملات وهو متعلق بتعلق أى والمعاملات  
من نحو البيع والأجارة والاستئجار وغير ذلك يجرى فيها الزبط والنقصان والافرار والجلود والتوكيل وغير  
ذلك فكانت الدعوى مما يقتضى بقاء لانه لو أهملت لم تناعت أحواله لان الانسان مدنى بالطبع لا يمكن أن  
يقوم بجميع ما يحتاج اليه والدعوى من المعاملات فما كان سببا للمعاملات وهو تعلق البقاء كان سببا لها  
**(قوله)** فلو كان ما يدعى منقولاً) أى بحدود غير ودعية أما المقر به لا يلزم احضاره لانه يأخذ من المقر وكذا لو  
كان ودعية لا يصح الأمر باحضاره اذا لو اجب فيها التخلية لا النقل ط ورعيله أن الدعوى في العين الودعية  
انما تكون اذا جحدوا حجة فتكون مقضوية والعين المقصوبة تكلف احضارها تأمل والقهستاني زاد ذكر  
في انقراة أنهم لو شهدوا بشئ مغيب عن المجلس قبلت وإن أمكن احضاره بخلاف ما قال بعض الجهال انه

ولا يقال مدعى فيه  
وبه الآن يضمن  
الاخبار (و) شرطها  
أيضا (كونها ملزمة)  
شأ على الخصم بعد  
ثبوتها ولا كان عبثا  
(وكون المدعى بما  
يحتمل الثبوت فدعوى  
ما يستحيل وجوده)  
عقلا أو عادة (باطلة)  
لتيقن الكذب في  
المستحيل العقلي كقوله  
لعرور النسب أولن  
لا يوليه مثله هذا  
وهو زور في المستحيل  
العادى كدعوى  
معروف بالفقر أموالا  
عظيمة على آخره  
أقرضه اياها دفعة واحدة  
أو غصبها منه فالظاهر  
عدم سماعها بحجوبه  
جزم ابن الغرس في  
لقوا كما البدرية  
(وحكمها وجوب  
الجواب على الخصم)  
وهو المدعى عليه بلا  
أوتنم حتى لو سكت كان  
انكارا فسمع البينة  
عليه الآن يكون أحسن  
اختيارا وسحقه وسينها  
تعلق البقاء المقدر  
بتعاطى المعاملات (فلو)  
كان ما يدعى منقولاً في  
بدان الخصم



لا تقبل اه لكنه غرض خلتأمل وبأني خلافة **(قوله)** وذكر المدعي أنه في يده فلما ذكر كونه في يده فبرهن المدعي أنه كان في يد المدعي عليه قبل هذا الترخيص هل يقبل ويحجب بالحضارة قال صاحب جامع الفصولين ينبغي أن يقبل إذا لم يثبت خر وجهم يده فتنقي ولا تزول بشك وأقره في البحر وخرجه القهستاني ورد في نور الدين بان هذا استحباب وهو محقق في الدفع لافي الاثبات ولاشك أن ما ذكر من قبيل الاثبات قال صاحب التوضيح ومن الجاهل الفاسد الاستحباب وهو محقق عند الشافعي في كل ما يثبت وجوده بدليل وقوع الشك في بقاءه وعندنا حجة الدفع لا الاثبات اذ الدليل الموجب لا يدل على البقاء وهذا ظاهر اه **(قوله)** فغير حق الاحتمال كونه مرهونا الخ فان الشيء قد يكون في يد غير المالك بحيث ظهر في يد الميراثين والمبيع في يد البائع لاجل قبض الثمن قال صدر الشرعفة هذه على تشمل العقار ايضا فلو حجب تخصص المنقول بهذا الحكم **(أقول)** دراية وجهه موقوفة على مقدمتين ملتين احدهما ان دعوى الاعيان لا تصح الا على ذي اليد كما قال في الهداية انما ينصب خصما اذا كان في يده والثانية أن الشبهة معتبرة بحجدها لا شبهة الشبهة كما قالوا ان شبهة الزايل بالحقبة بالحقبة لا شبهة الشبهة اذ اعترفتها فاعلم أن في ثبوت الدعي العقار شبهة لكونه غير مشاهد بخلاف المنقول فان فيه مشاهدة فوجب دفعها في دعوى العقار بأثباته بالينة تصح الدعوى وبعدم ثبوتها يكون احتمال كون البسطة المراد بالشبهة لا يعتبر واما في الدفع المنقول فلو كونه مشاهدا لا يحتاج إلى اثباته لكن فيه شبهة كون الدعي المراد بالشبهة فوجب دفعها تصح الدعوى اه قال المولى عبد الحلیم قد نشأ من كلام صدر الشرعفة هذا كلمات بفضلا لا يتأخر عن وعد كل منهم ما طاولوا بتحقيقه وانقصوا في تحقيقه وقد وقع بينهم تدافع فذيلوا كلامهم بالحقبة على كونهم مهتمين لما مضوا **(أقول)** ومن الله التوفيق وبينه أزمة التحقيق والتدقيق أنه لا خلاف في أنه لا اختصاص لقوله بغير حق بالمنقول لان مقدمه دفع احتمال كون المدعي مرهونا ومحجوبا بالثمن في يده في المنقول كما يحتاج إلى هذا الدفع اختلج في العقار ايضا ومن ثلث أن الماشاي صرحوا في هذا الدفع بأنه واجب أن يقول في المنقول بغير حق وأن ذكر في العقار أنه يطالبه لان ظاهر حال الطالب أن لا يطالبه الا اذا كان له الطلب ولا يكون اذا كان في يد غيره بحق فطالبه بالعقار تضمن قوله بغير حق ولذلك دفع هذا الاحتمال كما صرح به في الهداية وقد قال طهري الدين الرغزباني انه لا بد في دعوى العقار من معرفة القاضي كونه في يد المدعي عليه فذكر المدعي أنه في يده اليوم بغير حق كافي للعبادة وبالاختصاص في المطالبة بالعقار الآن وحررهما لما كان بعد احضار المنقول وتضمن ما طلب لاحتضار في الجله لم يحتاجوا الى التصريح بحررهما ولله درهم في التحقيق والتدقيق اذا عرفت هذا فظهر أن اشكال صدر الشرعفة ساقط عن أصل وانه لا فرق بينهما في الاحتياج الى هذا الدفع ثم وجد الفرق بينهما وهو ان للمنقول ما لغيره في اعادة الرهن بل البيع وخرى الفصل عليه بالاتفاق دون العقار واجبوا في المنقول التصريح بأنه في يده بغير حق واكتفوا في العقار بتضمن كلامه هذا المعنى واما ما ذكره المصنف من ان يكون علة ايضا لزوم التصريح في المنقول بغير حق ولا كفاية بتضمن كلامه في العقار فهذا خير الكلام قال ودل ولا تعجب من تبديل كلماتهم فغير فانه مرة لا شبهة ولا مبطل لكلمات الله ولا يشار كها فيه كلمات من سواه يورث من يشاء الحمد لله الذي هذا لانه اذا ما كانت تدل لولا ان هذا الله وهو حسبي وولاي **(قوله)** وطلب المدعي احضاره هذا انما يمكن المدعي عليه مودعا فان ادعى عين ودعيه لا يكلف احضاره بل يكلف التظلية كما تقدم فربما وثقه في البحر من جامع الفصولين قال في غايه البيان ثم اذا حضر ثلث الشيء الى مجلس القاضي فتشهدوا انه لم يشهدوا به ملكه يجوز ان لا يملك وتكذبا ان شهدوا بهذا ماله اشهدوا على اقرار المدعي عليه بأنه للذي وذلك لان اشكال فيه اما الاشكال فيما لو ادعى انه خر بهذا الشيء وادعى بأنه ملكي واما ان الشاهد على ذلك هل يقبل وهل يقضي بالملك منهم من يقول نعم فقد ذكرنا ان الشهود لو شهدوا بأن هذا أقر بهذا الشيء يقبل وان لم يشهدوا به ملكه وكذلك المدعي أكثرهم على أنه لا تصح الدعوى ما لم يقبل أقر به وهو ملكي لان الاقرار خير والخبر يحتمل الصدق والكتب

وذكر المدعي أنه في يده بغير حق لا احتمال كونه مرهونا في يده أو محجوبا بالثمن في يده (وطلب المدعي احضاره)

فلذا كان كذب الوجود المدعى يقول أقر به لي يصير مدعي المثلث والأقرار غير موجب له فلم تو جد دعوى المثلث فلها شرط قوة وهو ملكي بخلاف الشهادة لأن الثابت بها كالثابت بالغاينة اه ملخصا (قوله ان أمكن) المراد بالمكن ما لا مؤنة في نقله لا ما يمكن مطلقا للتلازم تكليفه الإحضار مع الامكان ولو فيهالة حل ومؤنة مع أنه لا يأنه أو السعود وقيل في كلام المتون مسألة لأن في دعوى عين ودية لا يكلف إحضارها وانما يكلف التغطية (أقول) سوق الكلام على أن المدعي الواجب إحضارها ما يكون في بدال الخصم بغير حق والودعة ليست كذلك فلا يشملها صدر الكلام حتى يحتاج إلى تداوله انزل حلهما كما لا يخفى اللهم إلا أن يقال بالانكار لها صارت غصبا فكلما إحضارها كما قدمناه عند قوله فلو كان ما دعه منقولاً فتقدر (قوله) فعلى الغريم إحضاره) قدره ليفيد وجوبه وهذا اذا لم يكن هالكا ولا غائبا ولا يتمتع الوصول اليه بسبب من الاسباب ولا يحتاج إلى حل ومؤنة كما يأتي قريبا (قوله لئلا يشار إليه في الدعوى) بأن يقر هذا أو في مثله لأن الاعلام بأقصى ما يمكن شرط وذلك بالاشارة في المنقول لأن النقل يمكن والاشارة أبلغ في التعرّف (قوله) والشهادة) بأن يقول الشاهد أشهد أن هذا النوب لهذا المدعي مثلا (قوله والاستحلاف) بالله العظيم هذا النوب وهو في بدال بغير حق (قوله) بأن كان في نقلها مؤنة) فنه ان هذان من قبيل الرعي والصيرة فذكر معهما سهو قال في اصباح الاصلاح اذا انعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلّت ذكره في الخزانة والاولى في التركب أن يقول ان تعذر احضار العين هلا كها أو غيبها أو تعسر بأن كان في نقلها مؤنة أو يقول وهو مبدعها لاجل له ولا مؤنة كالفي الضر وهذا اذا كانت العين قائمة فلو كانت هالكة فهو كدعوى الدين في الحقيقة كالفي جامع الفتاوى قال في الضر وتفسير الجمل والمؤنة كونه محال لا يحمل إلى مجلس القاضي إلا بارة لا يحتاج وقيل مالا يمكن حله وبدوا حذفت وقيل ما يحتاج في نقله إلى مؤنة كبر وشعر لاما لا يحتاج في نقله إلى مؤنة كسك وزعفران قليل وقيل ما اختلف سعره في البلدان فهو محال حل ومؤنة لا ما اتفق انتهى وعبارته ان السكال متناوثر ما وهي انما تعصر في الدين بذكر جنسه وقدره وفي العين المنقول أي الذي يحمل النقل بالاشارة المدعى في الغريم إحضاره مجلس القاضي لا انما تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلّت ذكره في الخزانة حضرا لهما كعندهم أو بعضا منها اه فتأمل وتامل هذا الشارح فإنه ظاهر في أنه اذا كان في النقل مؤنة يكتفي بذكر القيمة مع أن المصريح به أنه في صورة التعسر يحضره الحاكم أو بيعت أمينة لشهرائها كالمجيبي قريبا وذلك في القصة انما هو في التعذر إحضاره حقيقة بأن يكون هالكا أو حاكيا بأن يكون غائبا وان لم يكن بهذا المثابة بأن كان متعسر الاحضار مع بقاءه كالحري وصيرة الطعام وقطيع الغنم أو سئل القاضي أمينة أو أحضره بنفسه فكان عليه أن يذكرها بعد قوله فيما يأتي وان تعذر احضارها وكان الاولى للامتن أن يقول وان تعسر بدال تعدل ان الرعي وصيرة الطعام من قبيل التعسر كاهو المصريح به في غير كتاب فتأمل لكن الذي عليه المحلة بموجب الامر الشرعي بالسلطاني أن المنقول متى احتاج احضاره لمصرف ولا يمكن الا بذلك فيكتفي فيه التعرّف بدو ذكر القيمة كالفي مادة ١٢٣٠ ومادة ١٢٣١ (قوله) أو غيبها) أي بحيث لا يمكن احضارها ولا حضور القاضي نفسه أو أمينة لمع مسافة أو مانع آخر فيكون ذلك عذرا لهلا فقتد تعذر احضارها حقيقة في الهلاك وحكالي القصة فيكتفي بذكر قيمتها واذا قال قاضيان بأن لا بد من مكانها (قوله لانه) أي المذكور وهو القيمة وهذا مما يرد بالعارة نحو مالا احتياجه إلى التأويل وكأنه يحرف عن النسخ والاولى أن يقال لانها أي القيمة مثلها أي مثل العين كما في شرحه على الملتقى (قوله مثله) أي مثل ما دعه وهو علة لقوله وقد كرمته عند تعذر احضار العين فكانه قال لان ذكر القيمة مثل احضار العين لأن المقصود من المدعي مال الشبه والقيمة مثلها في المالبس فصم بذكر كبير الضمين وقد قالوا قيمة القيمي كعينة (قوله وان تعذر) المراد بالتعذر هنا التعسر (قوله مع بقائها) أي والحال أن القاضي يمكنه أن يحضرها بنفسه أو أمينة لتفترق عما قدمه من قوله أو غيبها (قوله بعث القاضي الخ) لان لم يمت به يقوم مقام نفسه فالو ذهب بنفسه لكان هو الأصل فلا شبهة في حجه ومثله ما ذكره ابن الكمال

ان أمكن) فعلى  
الغريم احضاره (لشار  
الشبه في الدعوى  
والشهادة) والاستحلاف  
(وذكر) المدعي  
(قيمه ان تعذر)  
احضار العين بأن كان  
في نقلها مؤنة وان قلت  
ابن كمال معزا للخزانة  
(هلا كها أو غيبها)  
لانه مثله معنى (دان)  
تعذر احضارها (مع)  
بقائها كحري وصيرة  
طعام) وقطيع غنم  
(بعث القاضي امينه)

حيث قال فلي القريم احضاره الا اذا تعسر بأن كان في نقله مؤنة وان قلنا ذكر كرم في الخزانة فحضر القاضي  
عنده أو بعث أميناً اهـ وهي التي قلناه الشارح وقدمنا أنه ذكرها في غير محلها لأنه جعلها مثلاً لا تعذر  
نقله وأنه يكفي فيه بذكر القيمة والحال أنه مما تعسر لا مما تعذر وان الحكم فيه ان الحال كما يحضر عنده أو  
بعث أميناً ولا يكفي فيه بذكر القيمة كما تفيد عبارة ابن الكمال التي نقل الشارح عنه تأمل و قال شمس  
الأنف الخالوي من المنقولات ما لا يمكن احضار عند القاضي كالصبر من الطعام والقصيع من القنم والقاضي  
فيه انما يشارن شامحضر ذلك الموضوع لو تسره ذلك وان لم تسره الحضور وكان مأذوناً بالاستخلاف بعث  
خليفته إلى ذلك وهو نظير ما اذا كان القاضي يجلس في خارجه ووقع الدعوى في محل لا يسع بابداره فانه يخرج  
إلى بابداره أو يأمر نائبه حتى يخرج ليسير إليه الشهود بحضرة وعامة في الدور قال في العسر وفي الدابة  
يخبر القاضي بان شاء تخرج إليها وان شاء بعث إليها من سماع الدعوى والشهادة بحضرتها كما في جامع  
الفصولين اهـ لكن قال في غاية البيان فان كانت دابة ولا يقع بصر القاضي عليها ولا تاتى الاشارة من  
الشهود والمضى وهو على باب المسجد يأمر بادخالها فانه نازل عند الحاجة الا ترى انه علمه الصلاة والسلام  
طاف بالبيت على ناقته مع أن حرمه المسجد الحرام فوق حرمه من المسجد وان كان يقع بصر القاضي عليها  
فلا يدخلها لانه لا يأمّن ما يكون منها والحاجة مستعجلة اهـ **(قوله)** ولا تكن باقية الخ هذا تكرار مع قوله  
وذكر قيمته ان تعذر و الحاصل أن المدعى به ان أمكن احضار عينه ولم يكن له حل ومؤنة كلف المدعى عليه  
احضاره وان لم يمكن بان تعذر له لاله العين أو غيبها أو تعسر بأن كان في نقله مؤنة ذكر كرم في المدعى القيمة  
وان لم تكن هالكة ولا غائبة ولا يمكن احضارها إلى مجلس القاضي لتعذر كستان ورجى أو تعسر كصبرة  
وقطيع فقم خير الحال كما ان شامحضر بنفسه لاله الأصل أو بعث أمينه ولا نس ما قلناه من باع من الجاهل من  
انه اذا لم يمكن احضار المنقول الا بصرف يكفي تعريضه وذكر قيمته **(قوله)** بذكر القيمة لان عين المدعى  
تعذر مشاهدتها ولا يمكن معرفتها بالوصف فاشترط بان القيمة لانها هي التي تعرف العين الهالكة به غاية البيان  
وفي شرح ابن الكمال ولا عبرة في ذلك لقوله وصف لانه لا يحصى بدون ذكر القيمة وعند ذكرها لا حاجة اليه  
أشهر إلى ذلك في البداية اهـ وفيه وذكر قيمته تعذر اشارة إلى انه لا يشترط ذكره الا في  
الذكورة والأثوية والنس في البداية وفيه خلاف كافي العمادة وقال السيد أبو القاسم ان هذه التعريفات  
لقد هي لازمة اذا أراد أخذ عينه أو مثله في المثل أما اذا أراد أخذ قيمته في الشيء فبأن يكفي بذكر  
القيمة كافي محاضر الخزانة اهـ **(فرع)** وصف المدعى المدعى فلما حضر ناقته في المضار ان ترك  
الدعوى الاولى وادعى الماخضر تسمع لانه دعوى مستداه والأفلا يجوز عن النزاية **(قوله)** وقالوا وادعى انه  
غصبه عن كذا الخ قال في البحر وأطلق في بيان وجوب القيمة عند التعذر واستثنى من دعوى  
الغصب والرهن ففي جامع الفصولين لو ادعى عينا غاليا لا يعرف مكانه بأن ادعى انه غصب منه أو بالوفاء ولا  
يدري قيمته وهلا كل فو بين الجنس والصفة والقيمة تقبل دعواه وان لم يبين قيمته أو انشأ في عاتق الكسبي الى  
انها تقبل فانه ذكر في كتاب الرهن وادعى انه رهن عنده أو باذنه سكر تسمع دعواه وذكر في كتاب الغصب  
ادعى انه غصب منه أو بغيره تسمع وبعض مشايخنا قالوا انما تسمع دعواه اذا ذكر القيمة وهذا تأويل  
ما ذكر في الكتاب ان الشهود وشهدوا على اقرار المدعى عليه بالغصب فثبت غصب القن اقراره في حق  
الجنس والحكم جمعاً وعامة المشايخ على أن هذه الدعوى والبيئة تقبل ولكن في حق الجنس والملاقى محذوف  
الكتاب يدل عليه ومعنى الجنس أن يجسه حتى يحضره ليعيد البيعة على غيبه فاولا لا أقدر عليه فيس قدر  
ما لو قدر أخضره ثم يقضى عليه بقبضه اهـ ولم يسن الحكم فيما اذا لم يدر قيمتها أيضاً قال في البدور قال في  
الكافي وان لم يسن القيمة وقال غصبتني عن كذا ولا أدري أو هالكة أو قايماً ولا أدري كم كانت قيمته  
ذكر في غاية الكسبية تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعلم قيمته فلو كلف بيان القيمة لتضرر به  
**(أقول)** فائدة جمة الدعوى مع هذه الجهة الفاحشة فهو جاهل بين على الخصم اذا ذكره والجبر على البيان

ليشار اليه (والام تكن  
باقية (اكتفى في  
الدعوى (ذكر القيمة)  
وقالوا وادعى انه غصب  
منه عن كذا ولم يدر  
قيمتها تسمع فيجب  
خصمه أو يخبر على  
البيان بدور وابن ملك

إذا أقر أو نكل عن البين فليأتمل فإن كلام الكافي لا يكون كافيا لإيهذا التحقيق اه وقوله فائدتها توجه  
 البين أي حيث لا يثبت والا فائدتها الجنس كإحاطة وقوله ذ كرفي عامة الكتب انه تسمع دعواه عامة  
 المشايخ على أن هذه الدعوى والبيئة تقبل ولكن في حق الجنس لا الحكم وتدر الجنس شهر بن كافي الثانية  
 « والحاصل انه في دعوى الرهن والغصب لا يشترط بيان الجنس والقيمة في صحة الدعوى والشهادة و يكون  
 القول في القيمة قد أصاب والمرهن بحر أم مع البين كما هو الظاهر قلت وزاد في المراج دعوى الوصية  
 والازرار قال وان فيها محض الجاهل وتصح دعوى الأبرار الجاهل بلا خلاف اه فهي خمسة (قوله ولهذا)  
 أي إسماع الدعوى في الغصب وان لم يذ كر القيمة (قوله مختلفة الجنس والنوع) كتاب ودواب فان تحتها  
 أنواعا (قوله كفي ذلك الاجال) أي لا يشترط التفصيل هندية (قوله على الصحيح) كافي خزائن المقتنين  
 وقاضيهان هندية (قوله وتقبل بيته) أي على القيمة (قوله أو بخلاف) أي عند عدم البرهان (قوله على  
 الكل مرة) أي ولا يحتاج أن يختلف على كل واحد بخصوصه بخلاف لمن اختار ذلك راجع ما هو الصواب في  
 ذلك (قوله لانه) عليه لامة (قوله وقيل في دعوى السرقة) حكاه مقل لأن ثبوت حق الاسترداد أو تقسيم  
 القيمة لا يتوقف على ذلك بل يتوقف عليه وم القطع مع البيئة من المدعي أو الأخر من السارق وهذا ما قبل  
 لقول المصنف فيما تقدم ذكر قيمته ان تعذر قال في البحر وانما يشترط ذكر القيمة في الدعوى إذا كانت  
 دعوى سرقة ما علم أنها نصاب أو ألقاها فيما سوى ذلك فلا حاجة إلى بيانها اه وعلمه فكان الأولى ذكره  
 هناك قال في التهر يفي أن يكون المعنى انه إذا كانت العين حاضرة لا يشترط ذكر قيمتها في دعوى السرقة  
 حوى والتقويم يكون من أهل الخبرة فيما يظهر لا بقول المدعي (قوله ولما في غيرها) أي السرقة فلا يشترط  
 أي ذكر القيمة (قوله وهذا كله) أي المذكور من الشروط المذكور من الاكتفاء ذكر القيمة (قوله في  
 دعوى العين) أي الشيء المعين المحسوس الملول للمدعي على زعمه كالغصب والوديعة (قوله لا الدارين) أي  
 الحق الثابت في الذمة وسأفي دعوى الدين في المتن (قوله فلو ادعى الخ) هو تمثيل الدين لأن القيمة لا زمة  
 المدعي عليه في زعم المدعي اه رخصي لكن قال بعض الأفاضل هو تفرع على كون الشروط المارة انما هي  
 في دعوى العين وأما الدين فسيأتي بإقسامه تأمل (قوله بيان جنسه) أي جنس القيمة وكذا كل دين بدعي  
 وجنسه كالذهب مثلا أو الفضة أو النحاس وكذا كل مكمل أو موزون يمكن توقيفه في القيمة بين جنسه ما هو فلا  
 يكفي ذكر القرش والحرف في المدينة لانه كالغنى ما معلوم الاسم يجوز الجنس والنوع (قوله ونوعه) ففي  
 الذهب بين أنه من نوع كذا وكذا في الفضة وكذا في البر بان يقول حورانية أو بلدية أو جندورية أو سلوبنية  
 قال ط فيه أنه عند دعواه العين لا يكفي ادعاء عين مجهولة بل لابد من بيان جنسها ونوعها ثم ذكر القيمة  
 فالقيمة انما أغنت عن الحضور فحينئذ لا بد من ذكر الجنس والنوع في كل فليأتمل ولهذا قالوا في التعليل  
 لذكر القيمة لان الاعيان متفاوتة والشروط أن يكون في معلوم وقد تعذر مشاهدتها لانها خلف عنه وفي  
 الترخيص أن كان العين غائبا ودعى انه في يد المدعي عليه فأنكر ان بين المدعي قيمته وصفته تسمع دعواه وتقبل  
 بيته اه (قوله يعلم القاضي بماذا يدعى) قال في الخيرة مثلا أو كان المدعي مكبلا لا بد من بيان جنسه بأنه  
 حنطة أو شعير ونوعه بأنها سقية أو برية وصفتها بأنها حادة أو رديئة وقدره بان يقول كذا اقترابا وبسبب وجوها  
 ذكر ابن ملق (أقول) في شبهة في هذا المثل وهي أنه لو ادعى أعيانا مختلفة فقد مر أنه يكفي بذكر القيمة  
 للكل جلة وذ كر في القصولين أنه لو ادعى أن الاعيان قائمة بدهن ثم باحضرها فتقبل البيئة بمحضتها ولو قال  
 انها هالكة وبين قيمة الكل جلة تسمع دعواه فظهر أن ما قدمه المصنف في دعوى الاعيان انما هو إذا كانت  
 هالكة واللام يحتمل الذ كر القيمة لانه مأمور باحضارها وقدمنا عن ابن النكال أن العين إذا تصدرا احضارها  
 بهلاك ونحوه ذكر القيمة معن عن التوصيف وهو موافق لما ذكره المصنف في الاعيان من الاكتفاء بذكر  
 القيمة فقوله انما يشترط بيان جنسه ونوعه مشكل وان قلنا انه لا بد من ذكر القيمة من بيان التوصيف لم يظهر  
 فرق بين دعوى القيمة ودعوى نفس العين الهالكة فامعنى قوله بعبالبحر فيما تقدم وهذا كله في دعوى العين

ولهذا لو ادعى أعيانا  
 مختلفة الجنس والنوع  
 والصفة وذ كر قيمة  
 الكل جلة كفي ذلك  
 الاجال على الصحيح  
 وتقبل بيته أو يخلف  
 خصمه على الكل مرة  
 (وان لم يذ كر قيمة كل  
 عين على حدة) لانه لما  
 سمع دعوى الغصب بلا  
 بيان فلا يصح اذا بين  
 قيمة الكل جلة الأولى  
 وقيل في دعوى السرقة  
 يشترط ذكر القيمة  
 ليعلم كونها نصابا عاما  
 في غيرها فلا يشترط  
 عمادية وهذا كله في  
 دعوى العين لا الدين  
 فلو ادعى قيمة شيء  
 مستهلك اشترط بيان  
 جنسه ونوعه في  
 الدعوى والشهادة  
 ليعلم القاضي بماذا  
 يقضى

لا الذين فلتأمل وفي البحر عن السراجية الذي نحن محدود لم يشترط بيان حدوده اه قال في الهندية اذا دعى  
على آخر من مبيع مقبوض ولين المبيع او محدود ولم يحدد يجوز وهو الاصح وكذا في دعوى مال الاجارة  
المقبوضه لا يشترط تحديد المستأجر اه (قوله) واختلف في بيان الذكورة والاثوية في الدابة) أي المستهلكة  
أما الفاتحة فهي حاضرة في المجلس مشار إليها واذا كان هناك في الدابة في الرقبى أولى (قوله) فشرطه أو الباث  
أضاً) أي كالمشرط ببيان القصة (قوله) وشرط الشهيدان السن أضاً) أي كالمشرط ببيان القصة والذكورة  
أو الاثوية قال في المنع ذكر الصدر الشهيدان الذي فيمته دابة مستهلكة لا بد من ذكر الذكورة أو الاثوية ولا بد  
من بيان السن وهذا على أصل أي حنفية وجه الله تعالى مستقيم لان عند القضاء بقصة المستهلك بناء على  
القضاء على المستهلك لان حق المالك عنده ما في العين المستهلكة فاه قال بصح الصلح عن العين المغصوب  
المستهلك على أكثر من قيمته فالويل يكن العين المستهلكة ملكاً لا يجوز الصلح على أكثر من قيمته لانه حينئذ يكون  
الواجب ذمة المستهلك قيمة المغصوب وهو دين في الذمة وان صالح من الدين على أكثر من قيمته لا يجوز واذا كان  
القضاء بالقيمة بناء على القضاء على المستهلك لا بد من بيان المستهلك في الدعوى والشاهد لتعلم القاضي بماذا  
يقضى وهذا القائل يقول مع ذكر الاثوية والذكورة لا بد من ذكر النوع بأن يقول قرس أو جزار وما أشبه ذلك  
ولا يكفي بذكر اسم الدابة لانها مجهولة اه و قال في الفصول العبادية ولا يشترط ذكر اللون والسن في دعوى  
الدابة حتى لو ادعى انه غصب عنه حماراً وذكر شته وأقام البينة على وفق دعواه فأحضر المدعى عليه جارا فقال  
المدعى هذا الذي ادعيت وزعم الشهود كذلك أيضاً فظنوا فاذا بعض شاته على خلاف ما قالوا بأن ذكر الشهود  
بأنه مشقوق الاذن وهذا الجار غير مشقوق الاذن قالوا لا يمنع هذا القضاء الذي ولا يكون هذا خلافاً في  
شهادتهم اه قال في الهندية بقا على آخر القدر تار بسبب استهلاكه أعيا لا بد ان بين قيمته في موضع  
الاستهلاك وكذا لا بد وان بين الأعدان فان منهما ما يكون مثلاً ومنهما ما يكون من ذوات القصر اه وفيها وفي  
دعوى خرق الثوب وخرج الدابة لا يشترط احضار الثوب والدابة لان المدعى به في الحقيقة طرف الغائب من  
الثوب والدابة كذا في الخلاصة \* اذا ادعى جواراً لا بد من ذكر الوزن اذا كان غائباً وكان المدعى عليه مستكراً  
كون ذلك في يد كذا في السراجية وفي التوليد كدر موضوعه وزنه كذا في خزائن المقتن اه (قوله) سواء  
كان له حل أو لا لان المدعى عليه أن يخلى بنمو بين الوديعه وليس عليه أن يثقلها اليه مطلقاً لانه محسن وماعلى  
المحسن من سبيل فلا بد من بيان مكان الادعاء حتى يلزمه تسليمها فيه دفعاً للضرر عنه لا فرق بين ماله حل أو لا  
\* وفي فتاوى رشيد الدين ينبغي أن تكون لفظة الدعوى في دعوى الوديعه ان لم يكن كذا في قيمته كذا فأمره  
لحضره لا قيمه البينة على انه ملكي ان كان مستكراً وان كان مقراً فأمره بالفضلة حتى أرفع ولا يقول فأمره  
بالرد كذا في الفصول العبادية (قوله) من بيانه) أي بيان موضع الغصب لانه يلزمه تسليم ما غصبه منه غير ان اذا  
كان له حل وموئنه لا يلزم بقله لانه لا يكلف فوق جنايته فيشرط حينئذ بيان محل الغصب (قوله) والاحل له لا  
أي وان لم يكن له حل وموئنه لا يلزم بيان المكان وما قسرنه هو الواقي للقواعد قال المصنف في الغصب ويجب  
رد عين المغصوب في مكان غصبه قال المؤلف لثناوت القيم باختلاف الأما كن اه ومقتضاه أن يجب بيان  
المكان مطلقاً لأن هناك في الهالك وكلام المصنف القائم \* قال في نور العين وفي غصب غير المثل وأهلاً  
ينبغي أن بين قيمته يوم غصبه في ظاهر الرواية وفي رواية بخير المالك بين أخذ قيمته يوم غصبه أو يوم هلاكه فلا بد  
من بيان أنها قيمة أي اليومين انتهى وان كان المدعى به هالكاً لا تصح الدعوى الا ببيان جنسه وسنم وصفته  
وحلته وقيمه لانه لا يصير معلوماً الا بذكر هذه الاشياء وشرط الخصاص ببيان القصة وبعض القضاء لا يشترطون  
بيان القصة كذا في محيط السرخسي اه والحاصل أنه يجب بيان مكان الادعاء مطلقاً لان الرغبر واجب على  
المدعى وليس مؤننه عليه بل على المالك والواجب عليه تسليمها له معنى عدم المنع فالويل بين المكان بما لمحق  
المدعى ضرر وهو ضرر فروع بخلاف الغصب فان رد العين المقصوبة في مكان غصبه واجب على الغاصب فلا بد من  
بيانه ان كان للغصب حل وموئنه لا يختلف القضي باختلاف الأما كن بخلاف ما لا حل له ولا مؤننه (قوله)

(واختلف في بيان  
الذكورة والاثوية في  
الدابة) فشرطه أبو  
الباث أيضاً واختاره  
في الاختيار وشرط  
الشهيدان السن  
أيضاً وعمامه في  
العبادية (وفي دعوى  
الادعاء لا بد من بيان  
مكانه) أي مكان  
الادعاء (سواء كان له  
حل أو لا وفي الغصب  
ان له حل وموئنه فلا بد  
لحصة الدعوى (من  
بيانه والاحل له لا)  
وفي غصب غير المثل  
بين قيمته

يوم غصبه على الظاهر) بصيغة الفعل والمصدر وظاهره جريان خلاف وساقى في الغصب ما نصه ونحو القيمة في  
 القبي يوم غصبه اجاعا اه ط وفي رواية بخير كما مر في بيان نور العين (تمة) قال في الهدية ودعوى  
 الجحش ان انقطاعه لا تصح وان كان من ذوات الامثال لعدم وجوب دمنه لا نقطاعه فله ان يطالبه بمقتضى يوم  
 انصومة كذا في الوجوه المذكور وفي دعوى الرهن واشباهه ان كانت الدعوى بسبب البيع يحتاج الى  
 الاحضار لاشارة اليه وان كانت بسبب الاستهلاك او بسبب القرض او بسبب التهمة لا يحتاج الى الاحضار كذا  
 في خزائن المفتين اه (قوله) ويشترط التجديد في دعوى العقار لانه تعذر التعريف بالاشارة تعذر النقل فصر الى  
 التجديد في الدعوى والشهادة وجعه عقارات قال في المغرب العقار الضعفة وقبل كل ماله اصل كذا والعرضة  
 اه وقد صرح مشايخنا في كتاب الشفعة بان البناء والتخل من المتعولات وانه لا شفعة فيما اذا بيعا بلا عصة فان  
 بيعا معا وجبت تعا وقد غلط بعض العصريين بفعل التخل من العقار وبه لم يرجع كعادته بصره وذكر بعده  
 على قول الكثر وقبل نصه اعطه كفضلا الخ عن الفتاوى الصغرى لو طلب المدعى من القاضي وضع النقول  
 على يد عدل فان كان المدعى عليه عدلا لا يجبه وان فاسقا اجابه وفي العقار لا يجبه الا في الشجر الذي عليه الثمر  
 لان التبرقي على اه قال المؤلف هناك وظاهره ان الشجر من العقار وقد مناه خلافه وفي حاشية في السعد هناك  
 اقول نقل الحموي عن المقدسي التصريح بان الشجر عقار اه قلت ويؤيده كلام المصباح لانه اذا قيل انه عقار  
 يثبت عليه وجوب التجديد في الدعوى والشهادة وكيف يمكن ذلك في شجرة بسنان بين اشجار كثيرة وفي حاشية  
 في السعد وقوله لا شفعة فيها الخ يحمل على ما اذا لم تكن الارض محتكرة والا فاشياء الارض المحتكرة تثبت  
 فيه الشفعة لانه لماله من حق القرار التحق بالعقار كساقى في الشفعة اه (اقول) لكن الذي اعتمد الشارح  
 في بابها عدم ثبوت الشفعة فيه بقوله واما ما خرجه ابن الكل من ان البناء اذا بيع مع حق القرار يلحق  
 بالعقار فرد شيخنا الرمي واقفى بعدمها تعاليل رتبة وغيرها فليحفظ اه واقره مسدى والوالد رحمه الله تعالى  
 وبالغ في الردة على استدلال في السعد فراجعته اه قال في جامع الفصولين قال جماعة من اهل الشروط ينبغي  
 ان يثبت في الحدود دار فلان ولا يثبت كرا في دار فلان وعندهما كلاهما سواء طعم بكتفي الحديث يثبت الى  
 كذا وبلاصق كذا اول زني كذا ولا يكتب احد حدوده كذا وقد قال ح لكتب احد حدوده دخلة  
 او طر يثي او المسجد فالبيع حازر ولا تدخل الحدود في البيع اذ قصد الناس بها اظهار ما يقع عليه البيع لكن  
 من قال البيع فابعد اذا الحدود فيه تدخل في البيع فاختارنا يثي اول زني او بلاصق تمخرجا عن الخلاف  
 ولان النار على قول من يقول بدخول الحدة في البيع في الموضع الذي ينتهي اليه فاما ذلك الموضع المنتهي  
 اليه فقد جعل حذا وهو داخل في البيع وعلى قول من يقول لا يدخل الحد في البيع فانتهي الى الدار  
 لا يدخل تحت البيع ولكن عند ذلك قولنا بحدوده يدخل في البيع وفاقا قالوا والصحيح الجواب ان يقال  
 لو ذكر في الحد زني او يثي او نحوه تصح الشهادة ولو ذكر دار فلان او طر يثي او مسجدا لا تصح الشهادة  
 ط والشهادة كالدعوى فيما من الأحكام \* فثبت في الحد زني الرقيقة والازقاق والها المدخل  
 او الباب لا يكتب اكثر من الازقة فلا بد ان ينسبها الى ما تعرف به ولو كانت تنسب الى شيء يقول رقيقة بها اي  
 بالحلة والقرية او بالناحية ليقع به نوع معرفة (اقول) دل هذا على انه لا يكتب ذكر الثلاثة ويحتمل ان يكون  
 غرضه من قوله لا يكتب فلا بد ان يبين الرابع لا بد منه كذا وهذا يدل على ان بيان الرابع لا بد  
 منه اذ بين قولنا بيان الرابع لا بد منه وبين قولنا الرابع لا بد من الابعد فارق بين فلا دلالة حينئذ والله اعلم  
 بفرضه (واقول) ايضا بالحدود الثلاثة جميع تلك الرقيقة من سائر الازقة فلا تنظر الكثرة واما قوله بها اي  
 بالحلة الخ فظن ان المعرفة بالحلة يثبت بالحلة والقرية يحصل بدون ذكرها فمن المعلوم ان الرقيقة لا تكون  
 الا بالحلة والقرية فقط كرها وعدم مساو لكن يمنع ان الرقيقة لا تكون الا بالحلة والقرية فلو اذن ان يكون  
 مقابها او يقر بها ونحو ذلك فقط \* لو كان الحد الرابع ملك رجلين لكل منهما ارض على حدة فذكر  
 في الحد الرابع زني ملك فلان ولم يذكر الاخر يصح وكذلك لو كان الرابع زني ارض او مسجدا فذكر

يوم غصبه على الظاهر  
 عمادة (ويشترط  
 التجديد في دعوى العقار

الأرض لا المسجد يجوز وقيل الصحيح أنه لا يصح الفصلان إذا جعل الحد الرابع كل من يقابل فلان فإذا لم يكن  
كله ملك فلان فعدوهم لا يتناول هذا الحد فلا يصح كل ما غلط في أحد الأربعة بخلاف سكوتة عن الرابع \*  
فمن لو كان المذني أرضا وكر وأن الفاصل شجرة لا يكتفي إذا الشجرة لا تحيط بكل المذني به والفاصل يجب  
أن يكون محيطا بكل المذني به حتى يصير معلوما \* فمثل الشجرة والمستأصلة تصلح فاصلا \* والاصل أن الشجرة  
تصلح فاصلا إذا أحاطت بالألا (أقول) ومثل الشجرة البالية وعين الماء عده المعتبر لو كانت بؤة تصلح حدا  
والأفلا أي بأن كانت تلا \* ط لوذ كرفي الحد الذي أرض الوقف لا يكتفي ونسبني أن يذ كراها وقف  
على الفقراء أو على مسجد كذا ونحوه أو في يد من أود كرا الواقف (أقول) ينبغي أن يكون هذا وما تلاه  
من جنسه على تقدير عدم المعرفة الآية والأفوه تضيق بلا ضرورة \* خفذ كراهم جمل المال للحد  
شرط وكذا ذ كرجد الواقف لو كان الحد وقفا إلا إذا كان مشهورا معروفا لا يلتبس بغيره \* ط لوذ كرا

لزيق ملك ورتة فلان لا يكتفي إذا لوزة محمولون منهم وفرض وعصة وذو رحم فمثل جهالة فاحشة الأري  
أن الشهادة بأن هذا وارث فلان لا تقبل لجهالة في الوارث \* فمثل لوذ كرا في دار ورتة فلان لا يحصل  
التعريف بذكر الاسم والنسب وقيل يصح ذكر هذا لأنه من أسباب التعريف عده \* لو كتب لزيق  
أرض ورتة فلان قبل القسم قبل يصح وقيل لا ش كتب لزيق دار من تركه فلان يصح هذا كسار في  
أرض (أ) ميان وهي لا تكتفي كذا ذ كرا الشرح وقال لأن أرض ميان وهي قد تكون للعقاب وقد تكون  
أرض تركه مالكه على أهل القرية بالتراج وقد تكون أرضا تركه كسار في دواب القرية من وقت الفتح  
ففي ميان فهذا القدر ما يحصل التعريف (أقول) فيه نظر لأن أرض ميان وهو لو كان معروفا في  
نفسه ينبغي أن يحصل به التعريف وبالجهالة في ملكه وفي جهته تركه لا يصح التعريف \* ط لوجعل الحد  
طريق العامة لا يشترط فمذ كرا أنه طريق القرية أو البلدة لأن ذ كرا الحد لا علام ينتهي إليه المحدود وقد  
حصل العلم حيث انتهى إلى الطريق \* ط الطريق يصلح حدا ولا حاجة في بيان طوله وعرضه  
الأعلى قول شخ فانه قال بين الطريق بالتزاع والهر لا يصلح حدا عند البعض وكذا السور وهو رواية عن  
ح وظاهر المذهب أنه يصلح حدا والحد قد كثر فانه يصلح حدا عندها واختار من قولها ولا يعبر قلن  
قالان النهر يزيد بنقص والسور يخرب وان الطريق يترك السواك فيملا أن تبدل دار فلان أسرع من  
تبدل السور ونحوه فينبغي أن يكون ذلك أولى أي يصلح حدا \* ذ لوجدها لزيق أرض فلان ولفلان  
في هذه القرية التي فيها المدعة أرض كثيرة متفرقة مختلفة تصح الدعوى والشهادة اه زيادة وبعض

تفسير (قوله) كما يشترط في الشهادة عليه) لأنه بها يصير معلوما عند القاضي (قوله) ولو كان العقار مشهورا  
لأنه يعرف مع تقدير الأثر إليه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو الصحيح كذا في الهندية عن السراج  
الوهاج لأن قدرها لا يصير معلوما إلا بالحد بذكر (قوله) خلافا لهما) أي فان عندهما إذا كان العقار مشهورا  
شهرة الرجل فلا يحتاج إلى تحديده (قوله) إلا إذا عرف) تشديد الرأى للشهود الباربعين أي أن أشاروا  
بالحاضرة وقالوا أن شهدنا هذه الدار فلان فافهم (قوله) فلا يحتاج إلى ذ كرا حذوه) قال شمس الأئمة

السرخسي يشترط في شهادة القرية الخالصة أن يذ كرا حد والمستثنات من الساحل والمقابر والحماض  
للعمامة ونحوها وأن يذ كرا مقاديرها طولا وعرضا وكان يرد الحاضر والمبطلات والصكوك التي فيها استثناء  
هذه الأشياء مطلقا بلا تحديد ولا تقرير وكان أبو شجاع لا يشترط ذلك قال في الجرمي يكتبون في زمانا وقد  
عرف المتأقذان جميع ذلك وأحاطا به علما فقد استدل به بعض مشايخنا وهو المختار إذا نسي لا يصير معلوما  
للقاضي عند الشهادة فلا بد من التعيين اه أي يذ كرا حذوه أو بالاشارة إليه في محله (قوله) كالوادي عن  
العقار الخ) ظاهره ولو غير مقبوض وفي جميع الفصولين لو ادعى عن مبيع لم يقض لأبدين أحضار المبيع  
مجلس الحكم حتى يثبت البيع عند القاضي بخلاف ما لو ادعى عن مبيع مقض فإليه لا يجب أحضاره لأنه دعوى  
الدين حقيقة اه ومقتضاها أن يفضل في العقار وذ كرا حذوه تقام مقام أحضاره (قوله) ولا بد من ذ كرا بلدة

(كما يشترط في الشهادة  
عليه ولو) كان العقار  
(مشهورا) خلافا لهما  
(ألا إذا عرف الشهود  
الباربعين فلا يحتاج  
إلى ذ كرا حذوها)  
كالوادي عن العقار لأنه  
دعوى الدين حقيقة  
بمهر (ولا بد من ذ كرا  
بلدة

(أ) قوله أرض ميان  
وهي كذا بالاصل والذي  
في الهندية ميان دجسي  
وفسرها بالهامش  
وسط قرية اه فليصر  
بقية العبارة هنا كنية  
محصية

بها الدار) ذ ك شرح الاسلام الفقيه أجدأ والنصر بن محمد السمرقندي في شروحه وفي دعوى العقار لا بد أن  
 يذ ك بلدة فيها الدار ثم المحلة ثم السكة فيبدأ أولاً يذ ك الكورة ثم المحلة اختيار القول محمد فان مذهبه أن  
 يبدأ بالأعم ثم بالأخص وقيل يبدأ بالأخص ثم بالأعم فيقول دار في سكة كذا في محلة كذا وقاسه ٣ على  
 النسب حيث يقال فلان ثم يقال ابن فلان ثم يذ ك الجند بما هو أقرب فسترق الى الأبعد وقول محمد أحسن  
 اذا العام يعرف بالخاص لا بالعكس وفصل النسب حقه ٣ عليه اذا لأعم اسمه فان أجدف الدنيا كثر فان عرف  
 والارتقى الى الجند كذا في جامع الفصولين برمز ط والذي في شرح أدب القاضي يجب على المدعي وعلى  
 الشهود الاعلام بأقصى ما يمكن وهو في الدار بالبلدة ثم المحلة التي فيها الدار في تلك البلدة ثم بين حدود الدار  
 لأن أقصى ما يمكن في التعريف هذا انتهى والشارح تبع ما في جامع الفصولين قال ط والذي يظهر  
 الأول اه تأمل وذ ك بعض الافاضل على هامش الدر قوله ولا بد من ذ ك بلدة بها الدار الخ وقال  
 بعضهم لا يلزم ذ ك المرغباتي ٤ انه لو سمع قاض تصح هذه الدعوى وقال القهستاني ويشترط تحديد  
 الدار بما لا يتغير كالحدود والاراضي والصور والطريق فخرج النهر لانه يزبدونقص ويهر ولو لم يحدد وقضى  
 بجهة ذلك نفذ انتهى (أقول) لكن قد علمت مما قبله من قبا عن الفصولين انه لا عبرة بفلان قالان النهر  
 يزبدونقص الخ فلان نفسه (وأقول) لكن المشاهد في دارنا دمشق الشام وبعض أنهارها في بعض  
 المصالح كهر بردي فانه كثر ما يترك أرضه وعشيق أرض أخرى ملوكة للغير وعمر على ذلك أعوام  
 كثيرة بسبب التحذر الماء الى تلك الارض ويسفلها ويحطها له طريقاً آخر فتغير الحدود وتغير نسبا منسا  
 وعليه فالنهر لا يصلح أن يكون حدا الا اذا كان جري بانه في أرض لا يمكن للآخرها وتغير محله بأن كانت حافته  
 مستقيمة بالآخر والأحجار والمؤنة أو كان جري بانه في أرض مشقوبة من صغراً ويحذر ذلك والله تعالى أعلم (قوله)  
 في كذا في النسب) أي اذا ادعى على رجل اسمه حفص مثلاً فلان عرف والارتقى الى الأخص فيقول ابن محمد فان  
 عرف والارتقى الى الجند (قوله) ويكتفي بذ ك ثلاثة لان فلا كتحكم الكل زبلي فيجعل الرابع بازاء  
 الثالث حتى يتهيأ الى بعد الحد الأول فصولين ٥ وفي الحموي وقال زفر لا بد من ذ ك الحدود الأربعة لان  
 التعريف لا يتم الا بها ولأن فلا كتحكم الكل على أن الطول يعرف بذ ك الحدين والعرض بأحدهما  
 وقد يكون ثلاثة روى عن أبي يوسف يكتفي الاثنان وقيل الواحد والفتوى على قول زفر والذوال غلط في  
 الرابع لا يقبل وبه قالت الثلاثة وهذه إحدى المسائل التي بقي فيها قول زفر كما أشرت الى ذلك في منظومتي فيما  
 بقي به من أقوال زفر بقولي دعوى العقار بها لا بد أربعة ٥ من الحدود وهذا من وحلي  
 اه ط زيادة لكن قال سيدي عبد الغني النابلسي في شرحه على الحية بعد كلام طويل فإذا كانت الحدود  
 الثلاثة كافية عندنا لا ثمة الثلاثة كل الفتوى على ذلك فيقول زفر لانه لا بد من الحدود الأربعة غير معنى به اه  
 (أقول) وتكون الفتوى على قول زفر لم أحدم في كتب المذهب ولا في نظم سيدي الوالد رحمه الله تعالى المسائل  
 العشرين التي بقي بها على قول زفر (قوله) فلو ترك أي المدعي أو الشاهد الرابع صح حكمها في الترك  
 والغلط واحد (قوله) وان ذ كره أي الحد الرابع وغلط فيه لا يالصح وهو الملقى به ط لانه يختلف المدعي  
 ولا كذلك بتركه وتظهر اذا ادعى شراعتي بمن منقود فان الشهادة تقبل وان سكتوا عن بيان جنس الثمن  
 ولو ذ كره واختلفوا فيه لم تقبل كذا في الزبلي (قوله) باقرار الشاهد كذا في البحر وفي الحموي والغلط بما  
 ثبت باقرار المدعي انه غلط الشاهد او الظاهر أن الغلط يثبت بهما أمالو ادعى المدعي عليه الغلط لا تسع هذه  
 الدعوى ولو أقام بينة لا تقبل وبانه في البحر وغيره (قوله) فصولين) وعبارته وانما يثبت الغلط باقرار  
 الشاهد اني غلطت فيه أمالو ادعى المدعي عليه لا تسع ولا تقبل يثبت لان دعوى غلط الشاهد من المدعي عليه  
 اثباتا يكون بعند دعوى المدعي وجواب المدعي عليه حين اجاب المدعي فقد صدقه أن المدعي بهذا الحدود  
 فيصير بدعوى الغلط مناقضا بعداً وأقول نقس بدعوى الغلط أن يقول المدعي عليه أخذ الحدود ليس  
 ما ذ ك الشاهد وأقول صاحب الحدود ليس بهذا الاسم كل ذلك نفي والشهادة على النفي لا تقبل اه قال

٣ أي هذا القائل اه  
 منه

٣ أي على ذلك القائل  
 اه منه

٤ قوله لو سمع قاض  
 الخ كذا بالاضل ويعبر  
 اه مع

بها الدار ثم المحلة ثم  
 السكة فيبدأ بالأعم ثم  
 الأخص فالأخص كما  
 في النسب (ويكتفي  
 بذ ك ثلاثة) فلو  
 ترك الرابع صح وان  
 ذ كره وغلط فيه  
 لا ملحق لان المدعي  
 يختلف به ثم انما يثبت  
 الغلط باقرار الشاهد  
 فصولين



العلامة الرمي على عبارة الفصلين اسقاط من أصل التسخين ولا يمتنع وهو يدعوى القلط بعده متافضا فينبغي أن يفصل أيضا ويمكن أن يغلط لمخالفته لتجديدا الذي فلا تناقض ثم قال أو نقول الخ وقد كتب على نسختي جامع الفصولين في هذا المحل كتابة حسنة فراجعها فانها مفيدة وفي جامع الفصولين أيضا أقول أو قال بعض حدوده كذا لا ماذ كره الشاهد والذي ينبغي أن نقبل بتمتعه عليه من حيث إثباته أن بعض حدوده كذا فنحن ماذ كره المادعي ضيفا فيكون شهادته على الإثبات لا على النفي وبطل عليه مسئلة كذا في فصل التناقض أنه ادعى دارا محدودة فأجاب المادعي عليه أنه ملكي وفي بني ثم ادعى أن المادعي غلط في بعض حدوده لم يسمع لأن جوابه إقرار بأنه بهذه الحدود وهذا إذا أجاب بأنه ملكي أمالو أجاب بقوله ليس هذا ملكك ولم يزل عليه يمكن الدفع بعده خطأ الحدود كذا حتى عطف أنه لقن المادعي عليه الدفع خطأ الحدود أقول بل على هذا أن المادعي عليه لو رهن على القلط بقبل فدل على ضعف الجوابين المذكورين فليكن ما قلت من أنه ينبغي أن يكون على هذا الفصل والله تعالى أعلم انتهى قال في نور العين جميع ماذ كره المعترض في هذا البحث محل نظر كما لا يخفى على من تأمل وتدبر انتهى (أقول) والمخلص كذا كره الساجي أن يقول المادعي عليه هذا المحدود ليس في بني فلان من يقول المخلص بل في بلد ولكن حصل غلط فينبغي له ولو تدابر الشاهد القلط في المجلس بقبل أو في غيره إذا وقي قال في البرازية وغلطوا في حد واحد أو جدين ثم تداروا في المجلس أو غيره بقبل عند إمكان التوفيق بأن يقول كان اسمه فلان ثم صار اسمه فلانا وأبع قلان واشتراه المذكور اه وفيه مسائل أجيب كرهنا تسمية القائدة وفي ذ بين حدوده لم يسمع أنه كرم أو أرض أودار وشهدا كذلك قيل لا تسمع الدعوى ولا الشهادة وقيل تسمع لو بين المصير والمحلة والموضع الذي عشر دبرات أرض وحد لا تسمع لا الواحدة ولا كانت هذا الواحدة في وسط التسع تقبل ونقض بالجله لا على طرف جف ادعى سكي دار ونحوه بين حدوده لا يصح إذا السكي نقلي فلا يجدي شي وإن كان السكي نقليا لكن لما اتصل بالأرض اتصال تام كد تضر فيه عما به تضر فيه الأرض ان في حائل الغلطات انما لا يعرف بالحدود لا مكان احضاره فستغنى بالاشارة اليه عن الحد أما السكي فتقبله لا يمكن لأنه مركب في البناء تركيب قراره الخ في عماله يمكن نقله أصلا انتهى (أقول) والمراد بالسكي ما ركب في الأرض كما ظهر من كلامه أي لأنه منقول تعسر احضاره فلا يسكن بتجديده ولا بد من الإشارة اليه عند الدعوى والشهادة والحكم عليه وقوله وان كان السكي نقليا الخ هنا قول آخر نقله عن فتوى رشيد الدين أي فيكتفي بتجديده وان كان نقليا لأنه الحق بالقرار لا اتصاله بالأرض اتصال قرار (أقول) ومنه يظهر حكم حادثة الفتوى وهي ما لو أراد متولى أرض وقف معلومة انتراعها من يد مستأجرها بعد مضي مدة الاجارة ورفع يده عنها وكان قد غرس وبني فيها السناجر بان من طولها حتى القرار فأثبت بناءه وأشجاره بالموضوع في الأرض على الوجه المذكور لدى الجا كم الشرعي بذ كحدود الأرض فقط من غير اشارة إلى البناء والأشجار وحكم الجا كم الشرعي بحق القرار فانها تقع على هذا القول الثاني سيما وقد اتصل بحكم الجا كم (وأقول) أيضا قد تأيد ذلك بأمر السلطان نصره الرحمن كما سمعته في المنقول الذي يحتاج نقله إلى مصرف وقد تأيد ذلك عندي بعده بفتوى من نقلي الأمان وأهم الله دار السلام أقنوها بما يحجب الاحترام طبق هذا المرام هنا ما ظهر لي في هذا المقام تمامه منصفاً بكمال الإلمام وفيه رمز من نظمه شري عاوي بيت ليس له سفل بمحد السفل لا العلو والسفل مبيع من وجه من حيث أن قرار العلو عليه فلا بد من تجديده ومحد به يعني عن تجديده العلو إذا العلو عرف بتجديده السفل ولأن السفل أصل والعلو تبع فتجديده الأصل أولى قال طي هذا إذا لم يكن حول العلو حجة فلو كانت ينبغي أن يحد العلو لأنه هو المبيع فلا بد من اعلامه وهو بمحد وقد أمكن (قوله) وأما أناسهم جمع نسب معنى منسوب اليه قال في الجمر المقصود الاعلام اه وفي المتنقط ربما لا يحد إلا بذ كرا جلد وإذا لم يعرف حمله لم يترعن غيره إلا بذ كرموالة أو ذ كرحقته أو وطنه أو دكانه أو حليته فأما التميز فهو المقصود بفصل عما قل أكثر اه ولو ذكر مولى العبد وأما مولا يعني على التقى به ط (قوله) والا كنى باسمه لحصول المقصود قال في

٢ الدبرات قطعة من الأرض تزرع قاموس

(ونذكر أسماءها) أي الحدود (وأما أناسهم ولا يسمون ذ كرا جلد) لكل منهم (أن لم يكن الرجل مشهورا والا كنى باسمه لحصول المقصود

الصوابين أما الدار فلا بد من تجديد فيه ولو مشهور واعتدأ في حقيقته وتحماس حذبه ذكر جد صاحب الحد  
 وعندهما التعديد ليس بشرط في الدار المعروف كدار عمر بن الحرث بكوفة فعلى هذا لو ذكر لزق دار فلان  
 ولم يذكر كرامته ونسبه وهو معروف بكيفية الحاجة إليها لعل ذلك الرجل وهذا ما يحفظ جدا اه  
 وفيه ولو جعل أحدا الحدود أرض الملكة يصح وإن لم يذكر كرامته في بدمن لانها في بد السultan بواسطة بد  
 نائبه انتهى وهذا اذا كان الأمير واحدا فلو كان اثنين لا بد أن يبين اسم الأمير ونسبه كما في الخلاصة  
 رجل أذى دارا في بد رجل فقال له القاضي هل تعرف حدود الدار قال لا ثم ادعاهما وبين الحدود لا تسمع أما اذا  
 قال لا أعرف أسأى أصحاب الحدود ثم ذكر في المرة الثانية فسمع ولا حاجة الى التوفيق كذا في الهندية عن  
 الخلاصة \* وفيها ولو أنه قال لا أعرف الحدود ثم ذكر الحدود بعد ذلك ثم قال عني بقولي لا أعرف الحدود  
 لا أعرف أسماء أصحاب الحدود قيل ذلك منه وتسمع دعواه كذا في الذخيرة \* رجل أذى حدوده وذكر  
 حدودها وقال في تعرفها وفيها أشجار وكانت المحدودة تلك الحدود ولكنها تالسة عن الأشجار لا تبطل  
 الدعوى وكذا لو ذكر مكان الأشجار ليطان ولو كان المدعى قال في تعرفها ليس فيها شجر ولا حائط فاذا  
 فيها أشجار عظيمة لا تبطل وحدونها بعد الدعوى إلا أن حدودها توافق الحدود التي ذكر تبطل دعواه  
 \* ولو أذى أرضا ذكر حدودها وقال هي عشر دريات أرض أو عشر حرب فكنت أ كثر من ذلك لا تبطل  
 دعواه وكذا لو قال هي أرض سذر فيها عشر مكاسيل فلأذا هي أ كثر من ذلك وأقل إلا أن الحدود وافقت  
 دعوى المدعي لا تبطل دعوى المدعي لأن هذا خلاف يحتمل التوفيق وهي غير محتاجة إليه كذا في فتاوى  
 قاضخان \* وفي الهندية رجل أذى على رجل أنه وضع على حائط له خشباً أو أخرى على سطحه ماء وفي داره  
 ميزاباً وأدعى أنه فتح في حائط له باباً أو بني على حائط له بناء وأدعى أنه رمى التراب أو الزبل في أرضه أو دابة  
 ميتة في أرضه أو غرس شجرة أو أوفاه فساد الأرض وصاحب الأرض يحتاج الى رفعه ونقله وصح دعواه بأن  
 بين طولاً لحائط وعرضه وموضع بين الأرض بد كرا الحدود وموضعها فإذا أصبحت دعواه وأنكر المدعي  
 عليه يستحلفه على السب ولو كان صاحب الخشب هو المدعي فقدم صاحب الحائط الى القاضي وقال كان لي  
 على حائط هذا الرجل خشب فوقه أو قلعت لا عيده وان صاحب الحائط بمعنى عن ذلك لا تسمع دعواه ما لم  
 يصح وتصح الدعوى بأن يبين موضع الخشب وإنه حق وضع خشبة أو خشبتين أو ما أشبه ذلك وبين غلط  
 الخشبة وخفتها فإذا أصبحت الدعوى وأنكر المدعي عليه يحلفه القاضي على الحاصل بالله ما لم أذكر هذا  
 الحائط وضع الخشب الذي يدعي وهو كذا وكذا في موضع كذا من الحائط مقدم اليك أو مؤخره حق  
 واجبه فإذا نكل الزمه القاضي حقه اه **(قوله)** وذكر أنه أي العقار في بد الخ أي لأن المدعي عليه  
 لا يكون خصماً إلا اذا كان العقار في بد فلا بد من ذكره وما خلاصه في الذكر لأن الكلام فيه والافال منقول  
 كذلك وإنما جعل صاحب الجور الضمير راجعاً الى المدعي الشامل للنقول والعقار قال ولم أخصه  
 بالعقار كما فعل الشارح لكونه شرطاً فيهما اه وفي كلامه إشارة الى أن ذلك في الدعوى أما اذا شهدوا  
 بمنقول أنه في ملك المدعي فنقل وإن لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه فيعبرحق لانهم شهدوا بالملك وملك  
 الانسان لا يكون في بدغرة الاعراض والبيئة تكون على مدعي العارض ولا تكون على صاحب الاصل  
 وقال بعضهم ما لم يشهدوا أنه في يد المدعي عليه فيعبرحق لا تقطع يد المدعي عليه والاول أصح وفيما سوى العقار  
 لا يشترط أن يشهدوا أنه في يد المدعي عليه لان القاضي رافع في بد فلاحاجة الى البيان كذا في الخاتمة بجر  
**(قوله)** إن كان منقولاً هذا تكرار للاحاجة اليه مع قوله فيما تقدم في المنقول ذكرانه في بد فيعبرحق الآن  
 يقال انما ذكر جمع ما تقدم ليسراً في العقار لا يتأتى ذلك لأن البدل لا تستولى عليه وإنما لا يثبت فيه الغصب  
 تأمل **(قوله)** لما مر أي من احتمال كونه هر موقوف في بد أو محبوسا بالثمن في بد أي ليسبب خصماً  
**(أقول)** هذا يشمل العقار والتعديد لا ينفرد به كذا قال صدر الشريعة وفي القهستاني ويزيد أضاف العقار  
 عند بعض المشايخ كافي قاضخان وهو المختار عند كثير من أهل الشريعة ومنه في الخزانة **(قوله)** ولا تثبت

مطلب  
 المقصود التبيين لمعرفة  
 الحد

(و) ذكر (أنه)  
 أي العقار (في بد)  
 ليسبب خصماً (ويزيد)  
 عليه (يعبرحق إن كان)  
 المدعي (بمنقولاً) لما مر  
 (ولا تثبت)

يده) أي بالمدعي عليه تصادقهما لأن المدعى غير شاهد ولعله في غيره ما أو أضعافه ليكون له ما يدرى  
إلى أخذه بحكم الحاكم عني وسبيل إليه الشارح لكن اعتبر على تعليل العنى بأنه لا يتحمل ما لا يمكن  
حضوره إلى مجلس الحكم كسيرة بر ورعي كبيرة ونحو ذلك فينبغي أن يعلق العقار لمشايتها له (أقول) هذا  
الاعتراض في غاية السقوط لماسق وسجي بأن ما تقره له من المنقول يحضره القاضي أو يثبت أو يمسأ  
أو ناته فسمع ويقضى ثم يعرض القاضي في صورته المحض ومشايد أو يضاف في صورته يعرض القاضي للشاهد  
ولذلك أمضى قضاءه بخلاف العقار فإن كونه في يد المدعي عليه قد لا يشاهد القاضي وإن حضر عند ذلك  
صرحوا بأن شوت بدم عليه بالينة لا غير (أقول) وهذا ما يقع كثيرا ويغفل عنه كثير من قضاة ما نأحيث  
يكتب في الصكوك فأقر بوضع يده على العقار المذكور فلا بد أن يقول المدعي أنه وارضع يده على العقار وشهد  
له شاهدان وإنما نظم سيدى الوالد رجه الله تعالى ذلك بقوله

والسيد لا تثبت في العقار \* مع التصديق فلا تمار

بل يلزم البرهان أن يدمع \* عليه غضبا أو شرا مدمي

(قوله بل لا يضمن يمينه) أي من المدعي تشهد أنهم جاسون في يده أي لمصلحة القضاء بالملك ولا يشترط ذلك  
لخصم الدعوى قال في الخاتمة قال أبو بكر لا تقبل يمينه المدعي على الملك ما يقسم البينة أنها في يده المدعي ومنه  
في القهستانه بأوضح بيان ثم قال وإذا شهدوا أنه في يده يسألهم القاضي أنهم شهدوا عن سماع أو معاينة  
لا تهمر بما سمعوا أو أقر أنه في يده وهذا لا يخص به قاتهم لو شهدوا على البيع مثلا يسألهم عن ذلك لأنها  
شهادة بالملك لمشايع والملك لا يثبت بالأقرار (قوله) أو علم قاض) هنا بناء على أن القاضي يقضى بعله وكثيرا  
ما يدكرونه في المسائل والمغني به أنه لا يقضى بعله فله لا يضمن البينة (قوله) لا احتمال تزورها هو الصحيح  
اعترضه صدر الشريعة بأن تهمه المواضعة ناتجة عن إقامة البينة أيضا فإن الدار مثلا إذا كانت مائة في يد المدعي  
عليه فتواضعا على أن لا يقر بالامانة يقسم البينة على الدخول عليه ففرض عليه واجب بأن تهمه المواضعة  
في صورة الأقرار ظاهرة وقريبة بل أكثر وفي صورة إقامة البينة خفية بل نادرة وأبعد لأن سبيل ذلك  
على مواضعة الخصم وشاهد يور وارتكاب ضرر فإن المدعي عليه إذا حكم عليه وأخرجت من يده بغير  
قدرة وعند النقص يتكفى تصديق المدعي عليه أنها في يده ولا يحتاج إلى إقامة البينة لأنه إن كان في يده وأقر  
بذلك فالمدعي يأخذ منه أن ثبت ملكيته بالينة أو باقر أو ذي اليد أو نكوله وإن لم يكن في يده لا يكون للمدعي  
ولاية الأخذ من ذي اليد لأن البينة قامت على غير خصم فالضرر لا يعلق إلا بذي اليد على أن التزوير يوجد  
كانت في يده أم لا ولم يذكر كالأجر أنها في يده كالمثل (قوله) لمعاينة يده) قدما في الاعتراض على هذا  
التعليل وإن الاعتراض المذكور في غاية السقوط فلا تنسبه (قوله) ثم هذا) أي عدم شوت اليد بالتصديق  
(قوله) ملكا مطلقا) أي بلا بيان سبب الملك (قوله) فلا يفتقر لبينة) أي أنه في يده بغير حق كإلى العادة وغيره  
وظاهره أنه يصح دعوى العقار بلا بيان سبب وقال في العر قطهر عاذ كرنا ولو أطلقه أصحابنا ليتوانه  
يصح دعوى الملك المطلق في العقار بلا بيان سبب الملك ثم نقل عن البرازية أن حجة دعوى الملك المطلق في  
العقار في بلادهم يقدم ثأوها ما في بلد قدم ثأوها فلا تسمع فيه دعوى الملك المطلق لوجوه بينها فيه وظاهره  
اعتماد الأول هذا خلاصة كلامه وقد لا يدعى لأن الشاهد إذا شهد أنه ملكه لم يقل في يده بغير حق  
اختلافه هو الصحيح الذي عليه الفتوى أنه يقبل في حق القضاء بالملك لا في حق المطالبة بالتسليم حتى لو سأل  
القاضي الشاهد أهو في يد المدعي عليه بغير حق فقال لا أدري يقبل على الملك فخص عليه في المحط كما في شهادة  
البرازية فظهر أن المدعي وأدعى أنه في يد المدعي عليه بغير حق وطالب بفسخ هذا شاهد أنه ملك المدعي وأنه في  
يد المدعي عليه فمن معانة يقضى القاضي بالملك والتسليم إذا فرق في ذلك بين أن ثبت كالأحكامين بشهادة  
فريق واحد أو فريقين كإثباته بالبيان مفضلا (قوله) لأن دعوى الفعل) أشار هذا إلى الفرق بين دعوى  
الملك المطلق ودعوى الفعل وحاصله أن دعوى الفعل كالنصح على ذي اليد تصح على غيره أيضا فإنه يدعى

يد في العقار تصادقهما

ببل لا بد من يمينه

أو علم قاض لا احتمال

تزورها معاينة يده

هذا ليس على إطلاقه بل

(إذا ادعى العقار

ملكاً مطلقاً ما في

دعوى التصديق و)

دعوى (الشراء) من

ذو اليد فلا يقدر

لبينة لأن دعوى الفعل

كالنصح على ذي اليد

تصح على غيره أيضاً برأية

عليه التلبد والتلجل وهو كما يتحقق من ذي اليد يتحقق من غيره أيضا فعدم ثبوت البدل يمنع صحة الدعوى أما  
 دعوى المالك المطلق فدعوى ترك التعرض بإزالة اليد وطلب إزالتها لا يتصور إلا من صاحب البدن وبإقراره  
 لا يثبت كونه ناذرا لاحتلال المواجهة أفاد في الخبر **(قوله)** وذكر أنه بطلان به أي سواء كان عبدا أو نازيا  
 منقولا أو عقارا فلو قال في عليه عشر دراهم ولم يذكر على ذلك لم يصح ما لم يقل للقاضي مره حتى يعطيه وقيل  
 تصح وهو الصحيح فهتاف في قال العلامة أو السعد وليس المراد لفظ وأطلبه به بل هو أو ما يفرضه من قوله  
 مره لم يعط حتى وأما أصحاب الفتاوى كالحلالمه جعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً للصحيح على ما في الفتاوى  
 عدم اشتراط المطالبة أصلاً كذا ينظر شيخنا اه ومثله في العدة وسأني في دعوى الدين قريباً **(قوله)**  
 لتوقفه أي توقف دعوى العقار ذكر الضمير وإن كان المرجع مؤنثاً لا كسبائه التذكير من المضاف إليه  
**(قوله)** ولا احتمال رهنه أو حبه باليمن أو دفع التأجيل في نحو الدين وكل ذلك زول بالمطالبة **(قوله)** وبه  
 أي ذكر أنه بطلان لانه لا مطالبة له إذا كان محسوساً حتى **(قوله)** استغنى عن زيادة بغير حق فرفع  
 الكلام إلى موافقة صدر الشرع في التسوية بين المنقول والعقار **(قوله)** فافهم إشارة إلى أن ذكر كونه  
 بغير حق غير لازم في العقار والمنقول لأن المطالبة تنفي عنه **(قوله)** ولو كان ما دعيه ديناً أي في الذمة **(قوله)**  
 مكسباً أو موزوناً انما يقدره لانه هو الذي يمكن ثبوته في الذمة ويلحق به الذرع إذا استوفى شرط السلم  
 وكذا العبد المتقارب كالجوز والبض واللبن الذي يسمى فيه مملكتاً معلوماً ويجوز ذلك ما يمكن ثبوته في الذمة  
**(قوله)** نقداً أو غيره تعميم في الموزون **(قوله)** ذكر وصفه أنه حيداً أو زدي لانه لا يعرف إلا به وانما يحتاج إلى  
 ذكر وصفه إذا كان في البلد ونحوه مختلفة أما إذا كان في البلد فقد وجد أحد فلا حوى زادي الكثر وأنه بطلان به  
 قال في الصريح اه جزء في المتون والشرع وأما أصحاب الفتاوى فجعلوا اشتراطه قولاً ضعيفاً كافي العدة  
 انتهى ولا يخفى أنه كان ينبغي للصنف ذكره هنا أي في دعوى الدين كاذ كره في دعوى العقار لما قالوا ان ما  
 في المتون والشرع مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح  
 أصلاً أما لو كرت مستثناة في المتون ولم يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابله فقد أفاد العلامة قاسم  
 ترجمه الثاني لانه تعميم صريح وما في المتون تعميم التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التعصيص الالتزامي أي  
 التزام المتون ذكر ما هو الصحيح في المذهب كالتقدم في رسم المفتي أو الكتاب قال ط ولو استغنى عن ذكر  
 الدين وأدخله في جنلة التلبد التي ذكر حكمها بعد ذلك كان أخصر **(قوله)** من ذكر الجنس كمنطقة النوع  
 كبدية أو حورانية أو الصفه كبدية أو القدر كعشرة أو قفر وإن كان كبدية أو عشرة أو طال إن كان وزناً **(قوله)** وبسبب  
 الوجوب بأن يقول بسبب بيع محض جرى بينهما **(قوله)** لم يسمع وكذا إذا دعي ما لا يسببه كسبب جرى بينهما  
 لا يصح لأن الحساب لا يصلح سبباً للوجوب المال كافي منقول الأحكام والهندية عن الخلاصة وفي الأشاء لا يلزم  
 المذعي بيان السبب وقصم بدونه إلا في التلبد ودعوى المرأاة الدين على تركه زوجهما فلو دعي مكسباً فلا بد  
 من بيان سبب الوجوب لاختلاف الأحكام باختلاف الأسباب حتى من أسلم محتاج إلى بيان مكان الإيفاء فبحرنا  
 عن النزاع وكذا إذا دعي المرأاة تركه الزوج لم يسمع ما لم يبين السبب لجواز أن يكون دين النفقة وهي تسقط  
 بموته جله اه وفي الظهيرية وإن وقعت الدعوى في الدين فلا بد من بيان السبب لانه لا يجب في الذمة إلا  
 بالاشتمال لاختلاف دعوى الأملال والأعيان فلا يحتاج **(قوله)** في مكان عنائه هذا عند الأمام وعندهما في  
 مكان العقد وهذا في حال ومؤنة ومال أجله كسبب لا يشترط فيه بيان مكان الإيفاء اتفاقاً وفي حيث شأه  
 كالتقدم في السلم وينبغي على قوله ما أن يذكر في الدعوى مكان العقد في حال ومؤنة لأن عندهما يجب  
 تسليمه فيه بإجماع وقد نفي في هذا الباب أنه يذكر في السلم شرطاً من إعلام خصم رأس المال وغيره ونوعه  
 وصفته وقد رد بالوزن ان كان وزناً وانقاد بالجلس حتى يصح الخ فراجع **(قوله)** وفي نحو فرض الخ أي في  
 دعوى نحو القرض الخ لا بد أن يذكر أنه أقرضه كذا من مال نفسه لجواز أن يكون كبدية أو لافراض والوكيل  
 بالافراض سفير ومعبولاً يطلب الأداة يذكر أيضاً أنه صرف ذلك إلى حاجة نفسه ليصرف ذلك ديناً عليه أجماعاً

(ز) ذكر (انه يطلبه  
 به) لتوقفه على طلبه  
 ولا احتمال رهنه أو  
 حبه باليمن وبه استغنى  
 عن زيادة بغير حق  
 فافهم (ولو كان)  
 ما دعيه (ديناً) مكسباً  
 أو موزوناً نقداً أو غيره  
 (ترجمه وصفه) لانه  
 لا يعرف إلا به (ولا بد  
 في دعوى التلبد  
 من ذكر الجنس والنوع  
 والصفه والقدر وسبب  
 الوجوب) فلو ادعى  
 كرت بدنا عليه ولم يذكر  
 سبباً لم يسمع وإذا ذكر  
 في السلم انما المطالبة  
 في مكان عيشه وفي نحو  
 قرض

مطلب فيما يجب ذكره  
 في دعوى العقد

لان القرض عند ابي يوسف لا يصعد بنا في ذمة المستقرض الا بصرفه في حوائج نفسه اهـ فلو كان باقتناع  
 المستقرض لا يصعد بنا عنده ونحو القرض عن البيع فانه يتعين مكان العقد لا يضاف ط قال صدر الاسلام  
 لا يشترط بيان مكان الاضاف في القرض وتعيين مكان العقد هـ عن الوحيد المذكور درى **قوله** وغصب  
 واستهلاك في مكان القرض وهذا فيه اهل وروية والا فلا كما تقدم في بيا **قوله** ونحوه اى من الغصب  
 والاستهلاك فتعين مكانهما التسليم وقدمثل ذلك في الجبر بالخطئة لما ان محل ذلك اهل وروية قال في الجبر  
 شرع ان في كلام أصحاب المتون والشروح في الدعوى قصورا فانهم لم يبينوا ايقية شرطا لدعوى الدين ولم يذكر  
 دعوى العقد \* اما الاول ففي دعوى المضاعة والوديعة بسبب موته مجهولا لا بد ان بين قيمته يوم موته اذ هو يوم  
 الوجوب وفي المضاربة بموت المضارب مجهولا لا بد من ذكر ان مال المضارب يوم موته نقد او عرض لان العرض  
 يدعى قيمته وفي مال الشركة لا بد من ذكر انه مات مجهولا لمال الشركة او لا لشترى عاها انماها بضمين مثله ولا لشترى  
 عاها بضمن القيمة \* ولو ادعى مال الكفالة لا بد من بيان المال باى سبب لجواز طلائها اذ الكفالة تنفقه  
 المر اذ انما تذكر مسددة معلومة لا تصح الا ان يقول ما عشت اديمت في نكاحه والكفالة بمال الكفاية لا تصح  
 وكذا لا بد على العاقلة ولا بد ان يقول واما انكفوله الكفالة في مجلس الكفالة حتى لو قال في مجلسه لم يجز  
 ولا يشترط بيان المكفول عنه كافي في الثانية ولو ادعت امرأة لعل وروية الزوج لم يصح ما لم تبين السبب لجواز  
 ان يكون دين النفقة وهي تسقط بغيره وفي دعوى الدين على المثل لو كتب توفى بلا اداة وخلف من التركة بيد  
 هذا الوارث ما بين تسع هذه الدعوى وان لم يبين اعيان التركة وبه يبقى لكن انما يامر القاضى الوارث باداة  
 الدين لو ثبت وصول التركة اليه ولو انكر وصولها للملا عن اثباته الا بعد بيان اعيان التركة في بدلا لم يحصل  
 به الاعلام \* ولو ادعى الدين بسبب الوراثة لا بد من بيان كل وروية وفي دعوى السعاية به الى الحاقه كرا لا يجب ذكر  
 فاض المال ولكن في محضر دعواها لا بد ان بين السعاية لينظر انه هل يجب الضمان عليه لجواز انه سعى بحق  
 فلا يضمن \* ولو ادعى الضمان على الامرأة امر فلانها اختلفت كذا تصح الدعوى على الامرأة ولو ساطا ناولا  
 فلا \* واما دعوى المقتدرين بيع وبارزة ووصية وغيرهما من اسباب المثل لا بد من بيان النوع والارغمة ان يقول  
 باع فلان منه طائعا وراغبيا في حال نقصا تصرفه لاحتمال اكرامه في ذكر التخليج والصلح عن التركة لا بد  
 من بيان انواع التركة وتحديد العقار وبين ايقية كل نوع ليعلم ان الصلح لم يقع على ايقية فقيمة نصيبه لا فهو  
 استهلكوا التركة ثم صلحوا للمدعى على ازيد من نصيبه لم يجز عندهم كافي الغصب اذا استهلكوا الاعيان وصلحوا  
 وفي دعوى البيع مكرها لا حاجة الى تعيين المكره هذا ما حرره من كلامهم اهـ قلت اعلمت كذا في ذلك  
 اذ كرم حكم كل واحد في باب وفي كتب الشروط استوفوا هذا قال في الهندية وان ادعى الخطئة والشعر  
 بالامانة والختار القنوى انه يسأل المدعى عن دعوا فان ادعى بسبب القرض والاستهلاك لا يشي بالصحة وان  
 ادعى بسبب بيع عين من اعيان ماله مخطئة في الذمة او بسبب السلم بقي بالصحة هكذا في النخبة وان ادعى  
 مكابله حتى هبت الدعوى بلا خلاف واما النسبة على اقرار المدعى عليه بالخطئة او بالبيع فليذكر في الصفة  
 في اقراره قبلت النسبة في حق الجبر على البيان لا في حق الجبر على الاداء كذا في المحط \* وفي النخبة والمج معتبر  
 العرف كذا في الفصول العنادية \* اذا ادعى الدقيق بالتقديرات لا تقصر وتسمى في كرا الوزن حتى هبت دعواه لا بد ان  
 يذكر في حق منخول او غير منخول محضوا وغير محضوا والحدود والوساطة والارداة هكذا في الظهيرية \* واذا  
 ادعى على آخر ما تعد النسبة غصبا وهي منقطعة عن ابدى الناس يوم الدعوى ينبغي ان يدعى قيمته غير ان عند  
 ابي حنيفة رجاء الله تعالى تقديرات القسمة يوم الدعوى والخسومة \* وعند ابي يوسف رجاء الله تعالى يوم الغصب  
 وعند محمد رجاء الله تعالى يوم الانقطاع ولا بد من بيان سبب وخوب الدراهم في هذا الصورة كذا في النخبة وفي  
 الدين لو ادعى المدون انه باع كذا من الدراهم اليه وقضى فلان دينه نصف امره هبت الدعوى ومخلف ولو  
 ادعى عليه قرض انفسه درهم وقال وصل اليك فلان وهو مالي لا تسع دعواه كافي العين كذا في الخلاصة وفي  
 دعوى مال الاجارة لم يفسوخ بغير الاخراجا كانت الاجرة ذراهم او عالية ينبغي ان يذكر كذا درهم كذا

وغصب واستهلاك في

مكان القرض ونحوه  
بحر في حقه

مطلب في كلام المتون

والشروح في الدعوى

قصورا لم يبينوا ايقية

الشروط

مطلب في شروط الدعوى

العقد

عند التماثل في وقت العقد الى وقت الفسخ كذا في الفسخة \* وفي دعوى مال الاجارة المنسوخة لا يشترط  
تحدد المستأجر وكذا في بيع مقبوض ولم يبين البيع أو يحدد وادعى هو والبيع ولو ادعى على آخرائه  
استأجر المبيع لحفظه عن معين - جاء ووصفه كل شهر بكذا وقد حفظه مدة كذا فوجب عليه أداء الاجارة  
المشروطة ولم يحضر ذلك العين في مجلس الدعوى ينبغي أن تصح الدعوى اه \* واختلقوا في اشتراط  
حضرة المستعير مع المعير في دعوى المستعار وحضرة المودع مع دعوى الوديعة وكذا في اشتراط حضور  
المزارع مع رب الارض في دعوى الارض برازية قال في الهندية تشترط حضرة الراعي والمرتهن في دعوى عين  
رهن والغارية والاجارة كالأهين وأما حضرة المزارع فهل هي شرط في دعوى الضياع ان كان البذر من المزارع  
فهو كالمستأجر يشترط حضوره وان لم يكن البذر منه ان ثبت الزرع فكذلك وان لم يثبت لا يشترط هذا في دعوى  
الملك المطلق أما اذا ادعى على آخر غصبه شيعة وانها في يد المزارع فلا تشترط حضرة المزارع لانه يدعي عليه  
الفعل ولو كانت الدار في يد البائع بعد البيع فداء مستحق واستحقها الا يقضي بالداره لا يحضره البائع  
والمشتري كذا في الخلاصة ولو ادعى مسبل ماء في داره لا يخلو بان بين أنه مسبل ماء المطر أو ماء الوضوء  
وينبغي أن يبين موضع المسبل أنه في مقدم البيت أو مؤخره ولو ادعى طريقا في داره لا يخلو بان يبين طوله  
وعرضه وموضعهم من الدار جامع القصولين \* وفيه وفي دعوى الاراء على بيع وتسليم ينبغي أن يقول بعت  
مكراها وسلمته مكراها ولي حق فسخه فافسخه ولو قبض ثمنه بكراها وكفقت ثمنه مكراها يدين على كل ذلك أما  
لو ادعى عليه أنه ملكي وفي يده فبرحق لا تسمع ادبيع المكروه بغيره المالك بقبضه فلا يسترد بسبب فساد البيع  
ينبغي أن يكون كذلك \* وفيه ولو ادعى فساد البيع يستفسر عن سبب فساده لجواز أن ينفي التصحيح فاسدا  
وفي دعوى البيع مكراها لاجابه الى تعيين المكروه كالدعوى السعابة فلا حاجة الى تعيين العنوان **(قوله وسأل**  
**القاضي)** أي يطلب المدعي وقبل ان كان المدعي جاهلا بسأل القاضي المدعي عليه بدون طلب اه سراجية  
وفيها لا حضرة الخصمان لا بأس أن يقول مالكا وان شاعست حتى يتبدل بالكلام وماذا اكتمل المدعي يسكت  
الاخرو يسمع مقالة هذا فخرج يقول للدي عليه يطلب المدعي ماذا تقول وقبل ان المدعي اذا كان جاهلا فان  
القاضي سأل المدعي عليه بدون طلب المدعي اه وفي شهادات الخزانة يجوز للقاضي أن يأمر رجلا يعلم  
المدعي الدعوى والخصومة اذا كان لا يقدر عليها ولا يحسنها اه **(قوله بعد)** أي اذا حازت وقامت دعوى  
المدعي برعاية ماسية من شر وطعتهما **(قوله لعدم وجوب جوابه)** الاولى أن يعطل بعدم الباعث على السؤال  
فإن لم تل **(قوله فيها)** انما قدره فرارا من استعمال قضى الا في كلام المصنف في حقيقته ومجازه لان  
الاقرار محتملة بنفسه ولا يحتاج فيه الى القضاء فاطلاق اسم القضاء فيه مجاز عن الامر بالفرج عازمه  
بالاقرار كاصح به في التبيين اه ح بخلاف البيعة فان الشهادتين محتملتان بالقضاء بصريحه وسقط احتمال  
الكذب كذا في التبيين فتقول الشارح فيها أي في القضية المطروقة يحصل المقصود لزوم الحق سواء قضى به  
القاضي أو لا ولا بالقضية لا ثبت ما رأينا لا يرى أنه يلزمه الحق باقراره عند غير القاضي أو أنكرا انصم فبرهن  
المدعي قضى عليه بالبيعة ولزمه الحق بالقضاء وثبت حكم البيعة اما بدون القضاء فلا يثبت البيعة حكم وكذا  
لا تعتبر في شرع مجلس القاضي قال في الاشياء لا يجوز للدي عليه الانكار اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب  
فان البائع انكاره يلزم المشتري البيعة عليه لتمكن من الرد على بائعه وفي الوهي ادعاء بالدين كذا في بيع  
التوازل قال في الصر وظاهر ما في الكتب ان القاضي لا يعمل المدعي عليه اذا استعمله وليس كذلك في التراز  
ويجعله ثلاثة ايام ان قال المطالب حتى دفع وانما عمله هذه المدة لانهم كانوا يحسبون في كل ثلاثة ايام واجعة فان  
كان يحسب كل يوم ومع هذا أمهه ثلاثة ايام جاز فان مضت المدة ولم يأت بالدفع حكمه اه **(قوله أنكرا فبرهن)**  
ظاهرا أن البيعة لا تنجم على مقرر قال في الصر وظاهر ما في الكتاب أن البيعة لا تنجم الا على منكر فلا تنجم على مقرر  
وكتبنا في فوائد كتاب القضاء أنها تنجم على المقر في وارث مقرر بدعي على الميت فتقام عليه التعدي وفي مدعي

(وينسأ القاضي  
المدعي عليه) عن  
الدعوى فيقول انه ادعى  
عليك كذا فخذنا فتقول  
(بعد محضها والا تصدق  
محضها) لا يسأل لعدم  
وجوب جوابه (فان أقر  
فيها لا دعوى الفعل  
كأنصح على ذي اليد  
تصح على غيره) أو أنكرا  
فبرهن المدعي قضى عليه

عليه أقرب بالصواب فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقرب بالو كلة فثبتها الكل ثم زدت لأن إجماع جامع  
 الفصلين من فصل الاستحقاق قال المرجوع عليه عند الاستحقاق لو أقرب بالاستحقاق ومع ذلك برهن الرابع  
 على الاستحقاق كأنه أن يرجع على بانهما الحكم وقع بينة لا بقرار لانه يحتاج إلى أن يثبت عليه الاستحقاق  
 ليكنه الرجوع على بانه وفيه لو برهن المدعي ثم أقرب المدعي عليه بالملئمة بقضى له بالقرار لا بينة إذ البينة إنما  
 تقبل على التكرار لا على المقرر وفيه من موضع آخر فهذا يدل عن جواز إقامته مع الإقرار في كل موضع يتوقع  
 الضرر من غير المقرر ولا هاف يكون هذا أصلاً اه (قوله بلا طلب المدعي) وأعلام المدعي عليه أنه يريد بالقضاء  
 عليه أدب غير لازم وتقدم في القضاء أنه متى قامت البينة العادلة وجب على القاضي الحكم بلا تأخير ٢ قال  
 في الأشياء لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعشر اشطه الألفي ثلاث مواضع ٣ الأولى جاء الصلح بين الأقارب  
 الثانية إذا استهل المدعي الثالثة إذا كان عند مريية اه (قوله ولا يحلف الحاكم) لأنه لا بد أولاً من سؤال  
 القاضي المدعي بعد انكار الخصم عن البينة لتسكين من الاستحلاف لأن التي هي الله عليه وسلم قال للمدعي  
 ألا بينة فقال لا فقال لك عنه سأل ورتب المين على عدم البينة وإنما اعتبر إقامتها بعد انكاره والاستشهاد من  
 المدعي حق ولو شهدوا بعد الدعوى والانكار بدون طلب المدعي الشهادة لا تسمع عند الطحاوي وعند غيره  
 تسمع كافي العبادية وفيها ثم بعد جملة الدعوى بما يستحلف فيها سوى القصاص بالنفس في موضع يجوز القضاء  
 بالنسكول وفي موضع لا يجوز القضاء بالنسكول لا يجوز الاستحلاف وتحلف الآخر أن يقال له عليك عهد الله  
 وميثاقه أنه كان كذا فثبت برهنه بحر وإنما يظهر لو كان يسمع وانظر حكم الآخر من الذي لا يسمع ولا يستحلف  
 الأب في مال الصبي والأوصى في مال اليتيم ولا المتوفى في مال الوفاة سباني في كلام المصنف ويذكر تمامه بان  
 شاء الله تعالى (قوله بعد طلبه) فديه لأن الحلف حقه ولهذا أنصف إليه بحرف الإلزام في الحديث وهي  
 التلبيل وإنما صار حقه لأن المنكر قصدوا أحقق على زعمه بالانكار فكأنه الشارح من أقواله نفسه بالمين  
 الكاذبة وهي القموس أن كان كاذباً يترجم وهو أعظم من أقوال المال والأصل الحلف بالثواب بذكر الله تعالى  
 وهو صادق على وجه التعليل ولا بد أن يكون النسكول في مجلس القضاء لأن التعريف من قاطع الخصومة ولا غيره  
 المين عند غيره ولو حلفه القاضي بغير طلبه ثم طلب المدعي التحلف فله أن يحلفه ثانياً كافي العبادية ولو حلف  
 بطلب المدعي بدون تحلف القاضي لم يعتبر وإن كان بين يديه لأن التحلف حق القاضي بطلب المدعي كافي  
 القضيي و يأتي تمامه في كلام المصنف وأطلق الحلف فيتم للمسلم والكافر ولو مشركاً لا ينكر أن يحلفهم  
 الصانع فيعلمون اسم الله تعالى ويعتقدون حرمة الأدهرية والاندافق وأهل الإباحة وهو لا أقوام لم يتجاسروا  
 على الظهار لمحلفهم في عصر من الأعصار إلى يومنا هذا وترجمون فضل الله تعالى على أمته حيه أن لا يقدرهم  
 على الظهار ما اتحلوا إلى انقضاء الدنيا كافي البائع ثم إذا حلف لا يبطل حقه بينه لكنه ليس له أن يخصم مالم  
 يقم البينة على وقود دعواه فإن وجدها أقامها وقضى بها ذر قال الزيلي وهل يظهر كتب المنكر بأقامة  
 البينة والصواب أنه لا يظهر حتى لا يعاقب عقوبتها هذا الزور اه وفيه أيضاً أنه لا يحلف لو كان خلفه  
 بالطلاق ويحده وقبل عند أبي يوسف فظهر كذبه وعند محمد لا يظهر اه وفي الخاتمة وفي رواية عن محمد فظهر  
 أيضاً والقضيي على أنه يحلف وهكذا في الولاء فثبت ذكر في المنع والقضيي في مسئلة الدين أنه لو ادعى بلا سبب  
 خلف ثم برهن ظهر كذبه وإن ادعاه بسبب خلف أنه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز أنه  
 وحده القرض مثلاً من وحده الأبرار اه وأما بقوله اه وهكذا في جامع الفصولين فظهر أن ما اختار الزيلي وبعثه  
 في الدرر من الصواب خلاف ما يقضى به سبباً وقع في أمر الدين تدبر (قوله إذا لا يفتن طلب المين) في جميع  
 السعاري قال في الأشياء الأصغر أنه لا تحلف في الدين الجرح قبل حمله لأنه لا تنسوخ له المطالب حتى يثبت  
 على انكاره التحلف اه وإذا أراد تحلفه فيغني المدعي عليه أن يسأل القاضي أن المدعي يدعي حالة أم نسيئة  
 فان قال حاله يحلف بانه ماله على هذه الدراهم التي يدعيها ويسعه ذلك كافي البصر (قوله لا العند الثاني في أربع)

بلا طلب المدعي  
 (والا) يبرهن (حلفه)  
 الحاكم (بعد طلبه) إذ  
 لا يفتن طلبه المين في  
 جميع الدعوى إلا عند  
 الثاني في أربع

٢ مطلب لا يجوز  
 للقاضي تأخير الحكم  
 بعشر اشطه الألفي ثلاث  
 ٣ قوة مواضع حكماً  
 بأصله ولعله مسائل  
 بدليل قوله ثلاث وثقوة  
 الأولى الخ اه مصححه

قال في الحر ثم اعلم أنه لا تحليف إلا بعد طلب عند ما في جميع الدعاوى وعند أبي يوسف (٢) يستحلف بلا طلب أو ببيعة أو ماض في الرد بالعيب يستحلف المشتري على عدم الرضا به والشفع على عدم إبطاله الشفعة والمزاد إذا طلبت فرض الشفعة على زوجها الغائب يستحلف أنها لم يطلقها زوجها ولم يترك لها شئاً ولا أعطاها النفقة والاربع المستحق يحلف بالله تعالى ما عت وهذا بناء على جواز تلقين الشاهدات حتى والاولى أن يحلف على أنه لم يستوفه كلاً أو بعضاً بالذات أو بالواسطة ولم ير منه ولم يكن عنده به رهن أو شئ منه وقوله بالله ما عت فيه قصور والاولى أن يحلف بالله ما خرج عن ملكك ليشمل ما لو خرج عن ملكه بالبيع وغيره وأنظر المذمعي عليه وكذا يحلف القاضي البكر الطالب للتعريق أنها اختارت الفرقه حين بلغت وإن لم يطلبه الزوج كما في جامع القصورين قال في التبعة ولو ادعى دعاوى متفرقة لا يحلفه القاضي على كل شئ منها بل يحجمها ويحلفه عنها واحتج على كماله إذا رهن فانه يحلف كما وصفنا وهي في التلاصق (قوله قال) أي البازي (قوله) وأجمعوا على التحليف أي وأن أقر به المريض في مرض موته كما في الاشياء عن التنازع وقدمه الشارح قبيل باب التحكيم من القضاء (قوله في دعوى الدين) قال في الضرر والخصوصية لدعوى الدين بل في كل موضع يدعي حقاً في التركة وأنته بالبينة فانه يحلف من غير خصم بل وإن أني خصم كما صرح به في البرازية لانه حق الميت أنه استوفى حقه وهو مثل حقوق الله تعالى يحلف من غير دعوى كذا في الروايلجية انتهى وقد بيناه في البينة لانه لو أقر به الوارث أو نكل عن البين المتوجهة عليه لا يحلف كما يعلم من مسئلة اقرار الوارث بالدين ومما قلناه من كون الاقرار ببيعة نفسه بخلاف البينة تأمل لكن ذكر في خزنة أبي السرخس نفي جازل للقاضي تحليفهم ثم قال ورجل ادعى ديناً في التركة يحلفه القاضي بالله العظمى جل ذكره ما قضته انتهى فهذا مطلق وما هنا مقيد بما إذا أنته بالبينة وتعليلهم بأنه حق المسترعيانكر على ما تقدم وقد يقال التركة ملكهم خصوصاً عند عدم دين على الميت وقد صادف اقرارهم ملكهم فأبى بخلاف البينة فانها حجة قائمة من غيرهم عليهم فيحاط بها وأما الاقرار فهو حجة منهم على أنفسهم فلا يتوقف على شئ آخر (وأقول) ينبغي أن يحلفه القاضي مع الاقرار بما إذا كان في التركة من مستغرق لعدم صحة اقرارهم فيها والحال هذا فحلفه القاضي بطلب الغراما إذا أقام بيئته وبغير طلبهم لكن إذا صدقوا مشاركتهم لأنهم أقرؤا بأن هذا الشئ الذي هو بينهم خاص بهم لهذا فيه شركة معناه بقدر دينه تأمل قال في الضرر ولم أر حكم من ادعى أنه دفع لميت دينه وبهره هل يحلف أو ينبغي أن يحلف احتياطاً اه قال الرمي ينبغي أن لا يتردد في التحليف أخذاً من قولهم الدين نقيض بأمنه لا بأعيانها وإذا كان كذلك فهو قد ادعى حقاً لم يذكره الغرض (وأقول) ينبغي أن يقال بدل اللام على كماله ظاهر (وأقول) قد يقال انما يحلف في مسئلة مدعي الدين على الميت احتياطاً لاحتلال أنهم شهدوا باستصحاب الحال وقد استوفى في باطن الامر وأما في مسئلة دفع الدين فقد شهدوا على حقيقة الدفع فانتي الاحتمال المذكور فكيف يقال ينبغي أن لا يتردد في التحليف تأمل وسبأني ذلك في أو آخر دعوى النسب (قوله بل بحبس) أي يحبس القاضي لانه ظالم بقرأه الحبس (قوله ليقر أو ينكر) هذا عند أبي حنيفة وقال الاستحلفه كما في الجميع وجه قولهم ان كلامه تعارضاً وتساخفاً لانه لم يتكلم بشئ فكان ساكناً والسكوت بلا آفة نكول فيستحلفه القاضي ويقضى بالنكول كما في المنسحب وفي البدائع هو الاشبه (قوله وكذا لو لم يسكوت بلا آفة عند الثاني) أي فانه يحبس لانه نكول حكاه قول أبي حنيفة ومحمد رهما الله تعالى وعند أبي يوسف السكوت ليس بانكار فيحبس إلى أن يحبس صريحه السرخسي وقوله ما هو الاشبه كما في البدائع وهو الصحيح كما في المنسحب وصرح في روضة الفقهاء ان السكوت ليس بانكار بلا خلاف وفي الفتحة والزكاة القنوي على قول أبي يوسف فلو سككت الخصم بلا آفة وقضى صحه وكذا لو نكل مرة لأن البين واجبة عليه لقوله عليه الصلاة والسلام البينة على المدعي واليمين على من أنكر ترك هذا الواجب بالنكول دليل على أنه بذل ومقر والاقدم على البين فينبغي عن عهده الواجب ودفع الضرر عن نفسه بهذا المدعي والأقرب انه والشرع ألزمه

على ما في البرازية  
قال وأجمعوا على  
التحليف بطلب  
في دعوى الدين على  
الميت (وأذا قال) للمدعي  
عليه (لا أقر ولا أنكر)  
لا يستحلف بل بحبس  
ليقر أو ينكر درر  
وكذا لو لم يسكوت  
بلا آفة

٢. نطلب يحلف بلا  
طلب أو ببيعة مواضع



التورع عن المين الكاذبة دون الترفع عن المين الصادقة فترجح هذا الجانب أي جانب كوننا نكذب إذا لمعقرا  
 على جانب التورع في تكويله كذا في الدرر وسأني تمامه **(قوله عند الثاني)** وعندهما إذا لم يسكوت يؤخذ  
 منه تفصيل ثم يستدل جبراً نعتي أن يكون به أفة في سائمه وأسمعه فإن أخبروا أنه لا أفة به يحضر مجلس الحكم  
 فإن سكوت ولم يجب نيله منكر أي فيحلف من غير حبس ط **(قوله لما أن الفتوى على قول الثاني)** \* أنول  
 ظهرهما هنا وما تقدم أنه قد اختلف التحصيل والترجيح ولكن الأرجح قول أبي يوسف لما يقال فيه وعليه  
 الفتوى وقد مر غير مرة وبأي **(قوله ثم نقل عن البدائع الخ)** راجع القول المتن وإذا قال الخ قال في الحر وقي  
 الجميع ولو قال لأقر ولا أنكر فالقاضي لا يستحلفه قال الشارح بل يحبس عند أبي حنيفة حتى يقر  
 أو ينكر وقال لا يستحلف وفي البدائع الأشبه أنه أنكار اه وهو تصحيح لقولهما فإن الأشبه من الفاظ  
 التصحيح كما في البرازي فخاص ما في الصراخ شار قول الثاني لزوم السكوت بلا أفة فانه يحبس حتى يقر أو ينكر  
 واختاره قولهما فيما إذا قال لأقر ولا أنكر يقضي اختبار جعله أنكاراً في مسألة السكوت الأولى فكان  
 نقل صاحب الجرح تصحيح الشارح رجوعاً عما أقر به أولاً في مسألة السكوت فلذا قال الشارح ثم نقل الخ  
 ليضد أن تصحيب ما في البدائع يقضي تصحيب قول الأمامين في الأولى ولا يشكل ما قد مناه عن روضة الفقهاء  
 من أن السكوت ليس بأنكار بلا خلاف لأن الكلام هنا فيما إذا لم يسكوت وما هناك لا يصح تكويله بمجرد  
 سكوتهم يقضي عليه وشأن ما بينهما **(قوله اصطلاحاً على أن يحلف الخ)** سيذكر الشارح لو قال إذا حلفت فأت  
 يرى من المال خلف ثم يهرن على الحق قبل لكن هنا المين من المدعي وسأني الكلام عليه غة **(قوله لأن**  
**المين حق القاضي مع طلب الخصم)** الأولى كما في البحر عن القنية لأن التحلف حق القاضي اه حتى لو أبراء  
 الخصم عنه لا يصح رازية وكان التحليف عند غير القاضي لا يعتد فكذلك التكول عند غيره لا واجب الحق  
 لأن الاعتبارين فاطمة للخصومة والمين عند غير القاضي غير فاطمة مدر وكذا لا يعتد لها عند بل يحلفه كما  
 قبله بقوله مع طلب الخصم لكن الذي يشبهه كلام الدرر والعين أن المين حق المدعي واستدله في الدرر  
 بقوله ولهذا أنصف إليه بحرف اللام في الحديث وهو قوله عليه السلام لا يعتد به قال ووجه كونه حقة أن  
 المنكر قصد اتوا حقه الخ وكان الأولى أن يعطل المسئلة بقوله لأن الاعتبارين فاطمة للخصومة الخ ثم يستدل  
 بما نقله المصنف عن القنية الآ في ذكره فلو فعل ذلك سلم من التكرار **(قوله ولا غير الخ)** أي ولا يعتبر بأبرائه  
 المعلق بهذا الشرط لأن الأبراء من الدين لا يصح تعليقه بالشرط كما تقدم **(قوله فلو يهرن عليه أي على حقه**  
**يقبل)** هذا لا يصلح تفرعاً على ما قبله فانه لو حلف عند قاض ثم يهرن المدعي يقبل كسأني ح إلا أن يقال  
 أنما فرعه عليه باعتبار قوة واليخلف ثانياً عند قاض أي بحيث لم يعتبر حلفه عند غير القاضي به تحليفه عند  
 القاضي عند عدم البينة بخلاف ما لو حلفه عند قاض فانه لا يحلف ثانياً لأن الحلف الأول معتبر وهذا معنى  
 قوله إلا إذا كان حلفه الخ **(قوله إلا إذا)** كان حلفه الأول عنده أي عند قاض فيكني أي لا يحتاج إلى التحليف  
 ثانياً وهذا موقع الاستثناء كما لا يخفى ح أي لانه استثناء منقطع لأن فرض المسئلة في أن الحلف الأول عند  
 غير قاض اللهم إلا أن يكون المراد عنده قبل تقلده القضاء تأمل وراجع **(قوله دور)** عبارتها بحلفه القاضي ولم  
 يكن حلفه الأول حين الصلح عنده **(قوله ونقل المصنف عن القنية)** هذه المسئلة تغاير المتقدم في المتن لأن  
 تلك فيما إذا حلف عند غير قاض وهذه فيما إذا حلف عند القاضي ليست خلاف المدعي للقاضي ح أي  
 وكأنه لا يصح التحليف إلا عند القاضي لا يصح التحليف للقاضي حتى لو أن الخصم حلف خصمه في مجلس  
 القاضي لا يعتبر لأن التحليف بحق القاضي لا يجب لخصم **(قوله وكذا الواسطه الخ)** في الوقائع الحسامة  
 قيل الرهن وعن محمد قال لا تخلى عليه ألف درهم فقال له الآخران حلفت أنها لا أدية البيل خلف مادها  
 البيل المدعي عليه إن أداها البيل على الشرط التي شرط فهو واجب للمدعي وإن رجع عما عدا ذلك الشرط  
 ما بل لانه على خلاف حكم الشرع لأن حكم الشرع أن المين على من أنكر دون المدعي اه بحر **(قوله يضرن)**

عند الثاني خلاصة قال

في البرهنة أقتبسنا أن

الفتوى على قول الثاني

فيما يتعلق بالقضاء اه

ثم نقل عن البدائع الأشبه

أنه أنكاراً في مسألة

قصدنا تحليف الحاكم

لأهمال (اصطلاحاً على

أن يحلف عند غير قاض

ويمكن أن يشافهوا ما نقل

لأن المين حق القاضي

مع طلب الخصم ولا غير

المين ولا يكون عطف

غير القاضي (قوله يهرن

عليه أي على حقه) يقبل

والليخلف ثانياً عند قاض

ببازية إلا إذا كان حلفه

الأول عنده فيكني دور

ونقل المصنف عن القنية

أن التحليف حق القاضي

فإنه يمكن بالتمسك لا في

يعتبر وكذا الواسطه

أن المدعي ولو حلف فالتصميم

ضامن (لأنه) (وحلف)

أي المدعي (لم يضرن)

الخصم لأن فيه تعسير

الشرع (والمين لا ترد على

مدعي الحديث المتين على  
 المدعي وحديث الشاهد  
 والعين ضعيف بل رده  
 ابن معين بل أنكره الراوي  
 عني (برهن) المدعي على  
 دعواه وطلب من القاضي  
 أن يحلف المدعي أنه حق  
 في الدعوى أو على أن  
 الشهود صادقون أو  
 محققون في الشهادة  
 لا يجيب المدعي القاضي إلى طلبته  
 لأن الخصم لا يحلف  
 من حين فكيف الشاهد  
 لأن لفظ أشهد عندنا بين  
 ولا يكره العين لا تأمرنا  
 بأكرام الشهود ولذا  
 لو علم الشاهد أن  
 القاضي يحلفه ويحمل  
 بالمسوخ (له الامتناع  
 عن أداء الشهادة) لأنه  
 لا يلزمه زانية (ويسته  
 ابتاج في المثل المطلق)  
 وهو الذي لم يذكره سبب  
 (أحق من بيته ذى البدن)  
 لأنه المدعي والبيته  
 بالحديث بخلاف  
 القيد بسبب كتاب  
 ونكاح فالبيته ذى  
 البدن أجازا كالمسحوق

ولوأدعى على هذا الشرط رجوع عما أدى لأن هذا الشرط باطل كما عرفت (قوله حديث البيته على  
 المدعي) تمته والعين على من أنكر والدليل منه من وجوه الأول أنه عليه الصلاة والسلام قسم بينهما  
 والقسمه تنافي الشكره وجعل جنس الايمان على المنكر بن وليس وراء الجنس شي الثاني أن ألف العين  
 للاستغراق لأن لام التعريف تحمل على الاستغراق وتقدم على تعريف الحقيقة إذا لم يكن هنالك معهود  
 فيكون المعنى أن جميع الاعيان على المنكر بن فلور العين على المدعي لزم المخالفة لهذا النص الثالث أن قوله  
 البيته على المدعي يقيد المحصر فيقتضي أن لا شيء عليه سواء قال القسطلاني والحكفي كون البيته على  
 المدعي والعين على المدعي عليه أن جانب المدعي ضعيف لأن دعواه خلاف الظاهر فكانت الحجة القوي بعلمه  
 وهي البيته لأنها لا تحل لنفسه انفعالا ولا تدفع عنها ضررا فتقوى بها ضعف المدعي وجانب المدعي عليه قوى  
 لأن الاصل فراغ ذمته كفي فيجب حجة ضعيفة وهي العين لأن الخالف يجب لنفسه النفع ويدفع عنها  
 الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة اه وهذا من حيث ما ذكره ظاهر أي من ضعف العين والا فالعين إذا  
 كانت غشوا مساهلة لصاحبها مثل (قوله وحديث الشاهد والعين) هو ما روى أنه عليه الصلاة والسلام قضى  
 بشاهدوين حلوى عن التبين (قوله عني) عبارته ولا يروى به ربعه عن سهل بن أبي صالح وأنكره سهل  
 فلا يثبت حجة بعدما أنكره الراوي فضلا عن أن يكون معارضا لصالح المشاهير اه (قوله وطلب من القاضي)  
 يعني المدعي عليه (قوله أن يحلف المدعي) المناسب أو الشهود أو يأتي بضرهم به بدليل الاسم الظاهر ط (قوله  
 أو على أن الشهود) أي أو طلب المدعي عليه من القاضي أن يحلف الشهود على أنهم صادقون كما يدل عليه  
 الحاق ح (قوله لا يجيبه القاضي) كالأجيب هذا إذا اطلب منه استحلاف المدعي ما تعلم أي ثبت بناء  
 هذه الدار فنه أي لأنه خلاف الشرع (قوله إلى طلبته) بكسر الهمزة ما طلبه والطلبه بالضم السيرة العبدية  
 والطلب (ر) اسم مصدر طلب كالطلبه بالكسر فامس (قوله لأن الخصم) فنه أنه لم يتقدم منه حلف فالأولى  
 أن يحلف بقوله لأنه خلاف الشرع ويجعل هذا التعليل الثانية وهو تحليف الشهود على الصدق أو أنهم محققون  
 لا يجيبه لأن الخصم لا يحلف من حين فكيف الشاهد (قوله لأن لفظ أشهد عندنا بين) وان لم يقل بأنه فإذا  
 طلب منه الشهادة في مجلس القضاء قال أشهد فقد حلف (قوله لا تأمرنا بأكرام الشهود) أي يوق التحليف  
 بتعليل هذا الحق (قوله لأنه لا يلزمه) أي الاداء حينئذ (قوله وبينه الخراج) أي الذي ليس ذاه (قوله في  
 المثل المطلق) فذهب إلى سابق وأطلقه وهو مقيد بما إذا لم يؤرخا وأرخا وتاريخ الخراج مساو أو أسبق أما إذا  
 كان تاريخ ذي البدن أسبق فانه يقضي له كسابق بخلاف ما إذا ادعى الخراج المثل المطلق وذو البدن تاريخ  
 فلان ورهنا وأرخا وتاريخ ذي البدن أسبق فانه يقضي للخراج كافي الظهري به وهذا بخلاف المقيدان البيته  
 قامت على ما لا يدل عليه اليقاس وبترجى بيته ذي البدن بقضي له هذا هو الصصح يحجر (قوله وهو  
 الذي لم يذكره سبب) السبب كشر أو ارتكاف المطلق ما تعرض للذات دون الصفات لا شيء ولا اثبات ط (قوله  
 أحق من بيته ذي البدن) أي أولى بالقول منه لأن الخراج أكثر اثباتا وأظهارا لأن ملك ذي البدن ظاهر فلا حاجة  
 إلى البيته يعني لو ادعى خارج دارا أو منقولا ملكا مطلقا وذو البدن ادعى ذلك برهنا لم يؤرخا وأرخا تاريخا  
 واحدا لا قبل بيته ذي البدن يقضي للخراج أما إذا كان تاريخ ذي البدن أسبق يقضي لذي البدن ثم يستوي  
 الخراج بين أن يكون الخراج مسلما أو ذميا أو مستأنا أو عيدا أو سرا أو أمرا أو رجلا ويقول في هذه المسئلة  
 قال الإمام أحمد وقال الإمام مالك والشافعي وزفر بيته ذي البدن أولى ط باختصار (قوله لأنه المدعي) أي يؤخذ  
 المدعي عليه لا نطق بغير المدعي والمدعي عليه علمها (قوله بخلاف القيد بسبب) أي لا يشكر  
 (قوله كتاب) صورته أقام كل منهما بيته على أنها لو ثبت عنده وذو البدن أولى لأن بيته قد دلت على ما دلت عليه  
 بيته للخارج أي على قلته ومعه ترجيح الدف كان أولى عني (قوله ونكاح) صورته أقام كل منهما بيته  
 نكحها فذهب إلى أولى فالمراد بالملك ما لم يحكي (قوله فالبيته ذى البدن) أي في الصورتين (قوله أجازا) أي لأن  
 بيته قامت على أوله ملكه فلا يثبت الخراج إلا بالتلقي منه كسابق في بيته مفضل (قوله كسبيجي) أي فيها

يدعيه الرجلان والاولى ذكر هذه المسئلة في مقامها **(قوله وقضى القاضي الخ)** أى قضى عليه عما ادعاه المدعى وأما أن التناول لا واجب شأ الا اذا اتصل به القضاء ودينه لا واجب شأ وهو بذل على مذهب الامام وافتراق على مذهب صاحبه وحيث لم يقدم على الدين دل على أنه بذل الحق وأقر وأذا بذل وأقر وجب على القاضي الحكم به فكذلك اذا تنكل **(قوله حقيقة)** الاولى ذكره بقوله مره لان المصنف يكونه حقيقة حكايا وصرحا ودلالة أعماها والتناول كافى العنى **(قوله أو حكما كان سكت)** أقول تقدم أنه ينزل منكر على قوله ما على قول أبي يوسف بحسب أنى أن يحسب ولكن الاول فيما اذا لم السكوت ابتداء لم يحسب عن الدعوى بحواب وهذا فيما اذا أجاب بالانكار ثم لم السكوت تأمل كذا أقدمه الخير المولى ومفاد كذا المصنف الحكمى بالسكوت تصحيح لقوله ما أيضا منقول عن السراج كما تقدم اقتضاء تصحيحه عن البحر بعد أن أفتى بخلافه **(قوله من غير أنه)** أما اذا كان بها فهو ذكر كافى الاختيار وبأنى غير بابيه **(قوله تحرس)** هو أفة باللسان تمنع الكلام أصلا **(قوله وطرس)** يقال طرس يطرس طرسا بى علم أى صار طرسا وهو الاسم **(قوله فى الصحيح)** أى على قول الثاني الذى عليه الفتوى كما تقدم وقيل اذا سكت بحسبه حتى يجب وأما اذا كان به أفة انكرس فانه إما أن يحسن الكتابة أو يسم أو لا يحسن شأ فاما لسمع به وإشارته وقره فإشارته كالسنان وإن كان مع ذلك أى نصب القاضي له وصيا واما المدي بالتصوم معناه لم يكن له أب أو جد أو وصيه وأذا كان يسمع بقوله القاضي عدل عهده ومشافقان كان كذا فان أو ما برأسه أن نعم فانه يصير الحالف هنا الرجوع لا بقوله بل الله ان كان كذا لانه ان أشار برأسه أن نعم لا يصير الحالف هذا الوجه بل مقرا كفى شرح الوهبانية **(قوله وعرض)** مبتدا خبر قوله ثم القضاء **(قوله أحوط)** أى على وجه الندب وإنما لم يصرح عليه المصنف لانه غير ظاهر إلا وأنه قال فى الكافى ينقض القاضي أن يقول أنا عرض عليك البين ثلاث مرات فإن حلف والا قضيت عليك عما ادعى وهذا لا نثار لعلامه بالحكم انه هو مجتهد فيه فكأنه يفتى وهو تقليد لمحال المراد كفى التبيين \* قال حتى وقضى القاضي بالتناول مره لا ينفذ والصحيح أنه ينفذ وهو تقليد لمحال المراد كفى التبيين \* قال القهستاني لو كان مع الخصم يئنه ولم يذكرها وطلب بين المنكر يحمل له ان نزل أنه يتكل أما اذا تنكل أنه يحلف كاذبا لم يعرفه بالتصليغ على الأحوط ذكر فى الحاشية ولو أن القاضي عرض عليه البين فإني ثم قال قبل القاضي أنا أحلف بحلفه ولا يقضى عليه بشئ وهذا أحوط جعله صدر الشرع بمقتضىه لكن جعله بين ملك مستحباق موضع الخفاء وترجع ما فى الحاشية يكون المقتضى مع الحلف بعد القضاء فأقهر أنه قبله لا يمنع منه **(قوله وهل يشترط)** الاولى وهل يفترض **(قوله على فورا التناول خلاف)** أى فيه خلاف ولم يبين الفور عاذا يكون حوى قال ط قلت هو ظاهر وهو أن يقضى عليه من غير تراخ قبل تكراره أو بعده على القولين **(قوله قلت قدمنما)** أى فى كتاب القضاء أى برزهم هناك به مطلقا حيث شغل كلامهم هناك ما بعد البينة والافراق والتناول ترجيح لزوم الفور الذى هو أحد القولين وكان المصنف غفل عنه حيث قال فيه لم يرفه ترجيح الاين الجوى فى حاشية الاشباة قال اعلم أنه يجب على القاضي الحكم بمقتضى الدعوى عند قيام البينة على سبيل الفور وعزاه لجامع الفصول وقد خصه بالبينة كارتى فلا يشترط ترجيح أحد القولين فى لزوم القضاء فورا بعد التناول وحيث شئت ذكر من الاستدلال فحله بعد البينة أو البين فندر **(قوله الا فى ثلاث)** قدمنما أهم أن ترتب القاضي فى طريق القضاء كالينتهوان يستعمل الخصم أى المدي وأن يكون لرجاء الصلح بين الاقارب وتاخره أنه لا خلاف **(قوله لا يلتصق اليه)** لانه لا يطل حقه بالتناول فلا ينقض به القضاء عند القضاء لانه قبله اذا أراد أن يحلف يجوز ولو بعد العرض كفى الدرر وأما لو أقام البينة بعد التناول فانه تقبل كإياى قريبا **(قوله فلتطرق القضاء ثلاثا)** بينه والافراق وتناول وهو تنفرع على قوة فإين أقر أو أنكر الخ **(قوله سيعا)** فيه أن القضاء بالافراق مجاز كما تقدم والقصاصه داخله فى البين وعلم القاضي مرخوخ والقرعنه انفراد ذكرها من الغرض فرجعت الى ثلاث فتأمل ط **(قوله يئنه)** لانه ان البينة طريق القضاء وأن الحكم

(وقضى) القاضي  
(عليه بسكوه مره)  
لونه كونه (فى مجلس  
القاضي) حقيقة (بقوله  
لا حلف أو حكما كان  
سكت) وعلم أنه (من  
غير أنه) تحرس وطرس  
فى الصحيح سراج  
وعرض البين ثلاثا ثم  
القضاء أحوط. (وهل  
يشترط القضاء على قولين  
التناول خلاف) بدر  
ولم أرفقه ترجيحاً فانه  
المصنف غفل قدمنما أنه  
يفترض القضاء فوراً الا  
فى ثلاث (قضى عليه  
بالتناول) ثم أراد أن  
يحلف لا يلتصق اليه  
والقضاء على حاله  
خاص بدر فيلقت طرق  
القضاء ثلاثا ويعدّها  
فى الاشياء مسجعا يئنه

لا يثبت بالبينة حتى يقضى بها كما تقدم **(قوله وإقرار)** تقدم أن الحق يثبت به بدون حكم وانما بأمره القاضي بدفع مازمه إقراره وليس لزوم الحق بالقضاء كما لو ثبت بالبينة فعل الإقرار بطر بالقضاء انما هو ظاهرها والافاق يثبت به بالقضاء **(قوله وعين)** ليس العين طر بقضاء لان الشكر انحل وحلف وعجز المدي عن البينة يترك المدي في يده لعدم قدرة المدي على اثباته لا قضاء به بمنه كما صرحوا به ولذا جاء المدي بعد ذلك بالبينة يقضى به بها ولو ترك المال في يده قضاء لم ينقض فعله طر بالقضاء انما هو ظاهر باعتبار أن القضاء يقطع النزاع وهذا يقطع لان الاتيان بالبينة بعد الجرح عند اقرار **(قوله وتكول عنه)** الفرق بين التكول والاقرار أن الاقرار موجب للحق بنفسه لا يتوقف على قضاء القاضي حين الاقرار يثبت الحق كما ذكرنا وأما التكول فليس باقرار صريح بمحاو لا لالة لكن يصير اقرارا بقضاء القاضي بازائه مقر او عليه يظهر كونه رابعا أم لا أو رجعا الى الاقرار فلا يظهر كونه رابعا كما في المحيط **(قوله وقسامة)** قال المصنف وسيأتي أن القسامة من طرق القضاء بالبينة **(قوله وعلم قاض على المروج)** ونظائر ما في جامع القصولين أن الفتوى أنه لا يقضى بعلم لقضاء قضاة ازمان بحر **(قوله والسابع فربته)** ذكر ذلك ابن القرس قال في البحر ولم أره الى الآن غيره اه قال بعض الافاضل صريح قول ابن القرس فقد قالوا انه مقبول عنهم لانه قاله من عند نفسه وعدم روية صاحب الجرح لا يقضى عدم وجوده في كلامهم والمثبت مقدم لكن قال الخياط الرمي ولا شك أن ما زاده ابن القرس غريب خارج عن الحادة فلا ينبغي التعويل عليه في ما بعده نقل من كتابه عند نقله فاعتبر به والله تعالى اعلم اه والحق أن هذا محل تأمل ولا ينبغي أن في مثل ذلك يجب عليه القصاص مع أن الانسان قد يقتل نفسه وقد يقتله آخر ويقر وقد يكون أراد قتل الخارج فأخذ السكين وأصاب نفسه فأخذ هذا الخارج وفروقه وخرج مدعوا وقد يكون اتفق دخوه فوجده مقتولا فخاف من ذلك وفر وقد يكون السكين بيد الداخل فأراد قتل الخارج ولم يتخلص منه الا بالقتل فصار دفع الصائل فيلتنظر التحقيق في هذه المسئلة \* والحاصل أن القضاة في الاقرار بحازم والقسامة داخلة في البين وعلم القاضي مر جرح والقرينة مما انفرد بها ابن القرس فرجحت الى ثلاث فتأمل لكن في المجلة في مادة ١٧٤١ قلنا اعتبر القرينة القاطعة بالبينة عند البين وصدر الامر السلطاني بالعمل بموجبها **(قوله ينبغي)** أي تورا عينا بدليل قوة تحرز لان انقضاء الشبهات مندوب لا واجب وهو عند من ضمن بدنيته منزلة الواجب خوفا من البين الفارقة التي تدع الدابر بل اوقع أي على عيني أهلها وخوفا من أكل مال الغير لكن قد يقال ان التعرض عن الحرام واجب لا مندوب تأمل **(قوله وان أي خصمه)** هذه غير مسئلة الشك وقوله بأن غلب على ظنه أنه محقق تقدم أن الشك نظيره **(قوله حلف)** لجواز نداء الاحكام والحلف على غالب الظن والاسلم أن لا يضعف بذلك لنا لحفظ الدين بل لو تحقق ابطال المدي الاولى في حقه أن يذله ما يدعيه ولا يحلف كما فعله السلف الصالح منهم عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه **(قوله بأن غلب على ظنه)** ظاهر هذه العبارة مشكل لانه يقتضي أنه اذا استوى عند الطرفين أن يحلف وليس كذلك بل لا يجوز له الحلف الا اذا غلب على ظنه أنه محقق والشارح هنا تبع المصنف في هذه العبارة والى نفسه في الجرح عن البرازية أن اكبر رايه أن المدي محق لا يحلف وان سئل ساغ له الحلف وهو في غاية الحسن **(قوله وتقبل البينة الخ)** لا مكان التوقف في التماسان ثم بالذكر بخلاف ما لو قال ليس لي حق ثم ادعى مقام تسمع للتناقض **(قوله خلافا لما في شرح الجمع)** عبارة ابن المذاهبي وفي المحيط اذا قال ليس لي بينة على هذا ثم أقام البينة عليه لا تقبل عند أي حجة لانه كتب بينته وتقبل عند محمد لانه يحتمل أنه كان له بينة ونسبها اه فنقد ذكر خلافا في المسئلة لتكتمه بغير عرض للمعز ورجح في الشراحية محمد في الدرر قال لا بينة في ثم برهنه ولا شهادة ثم شهد فيه روايتان في روايه لا تقبل لظاهر التناقض وفي رواية تقبل والاصح القبول وجنبه فلا منافاة بين ما ذكره وبين ما في الجمع بل حتى قولين تأمل لكن الآن قد صدر امر السلطان نصرا بالرجح بالعمل بموجب المجلة من أنه اذا قال المدي لا بينة لي بدأ ثم أحضر بينة لا تقبل أو قال ليس لي بينة سوى فلان وفلان وأني بغيرها لا تقبل كما هو مصرح به في المجلة في مادة ١٧٥٣ **(قوله بعدد المدي عليه)** لان حكم

واقرار وعين وتكول عنه وقسامة وعلم قاض على المروج والسابع قرينة قاطعة كان ظهر من دار القسامة انسان خائف بسكين متولت بدم فدخلوها فورا فراقوا مذوبوا لحينه أخذ به اذلا عتري أجدانه فانه **(قوله في أيدي عليه)** ينبغي أن يرضى خصمه ولا يحلف تخبر عن وقوع في الحرام وان أي خصمه الاحلف ان اكبر رايه أن المدي منطل حلف والام بأن غلب على ظنه أنه محقق **(لا)** يحلف برأية **(وتقبل البينة لو أقامها)** المدي وان قال تقبل البين لا بينة في سراج خلافا لما في شرح الجمع عن المحيط **(بعد)** عين المدي عليه

اليمين انقطاع الخصومة الحال مؤقتا الى غاية احضار اليانة عند العامة وهو الصحيح وقيل انقطاعها مطلقا ط  
وقوله بعد اليمين متعلق بتقبل أى لو حلف المدعى عليه عند عدم حضور اليانة من المدعى سواء قال لا يمتنى  
أو لا تم أى بها تقبل **(قوله)** كما تقبل اليانة بعد القضاء بالنكول أى لو نكل المدعى عليه عن اليمين وقضى عليه  
بالنكول ثم جاء المدعى باليانة بغضى بها أى كما يقضى بها مع الاقرار في مسائل وقدمت فإن قبل ما فائدة قبولها  
بعده وقد نزل بحق المدعى بالقضاء قلت فائدة التعدي الى غرض في الرد بالعيب لان النكول اقرار وهو جهة  
قاصرة بخلاف اليانة **(قوله خاتمة)** قال في البحر ثم اعلم ان القضاء بالنكول لا يمنع المقضى عليه من اقامة  
اليانة بما يبطله لما في الخاتمة من باب ما يبطل دعوى المدعى رجل اشترى من رجل عبدا فوجبه عبدا فخاصم  
البائع فأنكر البائع أن يكون العيب عنده فاستحلف فكلل يقضى القاضي عليه والزمه العبد ثم قال البائع  
بعد ذلك قد كنت تبرأ من اليمين هذا العيب وأقام اليانة فقلت بينته اه **(اقول)** ان كان مني ما ذكره من القاعدة  
هو ما نقله عن الخاتمة ففيه نظره ان نكوله عن الحلف بذل واقرار بان العيب عنده فاقامته اليانة بعده على أنه  
تبرأ اليه من هذا العيب مؤكلا أقرب في ضمن نكوله أما لو ادعى عليه ما لا نكل عن اليمين فبقضى عليه به  
يكون اقرارا به وحكما فاذا ابرهن على أنه كان قضاء بانه يكون تناقضا ونقض الحكم فينزل المستثنى فرق فكيف  
تصح قاعدة كلية ثم لا يخفى أن لا ما للبحر في اقامة المقضى عليه اليانة وظاهر كلام الشارع أن المدعى هو الذي  
أقام اليانة كابدل عليه السابق فلا بد له ما في الخاتمة من هذا الوجه أيضا \* وبعبارة صاحب البحر في  
الاشباه وشجع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخاتمة قال بحسب الجوى في الخاتمة في باب ما يبطل دعوى  
المدعى ما يضاف ما ذكره وبعبارة ادعى عبدا في يد رجل أنه فوجدنا المدعى عليه فاستحلفه فكلل وقضى عليه  
بالنكول ثم ان المقضى عليه أقام اليانة أنه كان اشترى هذا العبد من المدعى قبل دعواه لا تقبل هذه اليانة الآن  
يشهد أنه كان اشتراعه منه بعد القضاء وفي موضع آخر ان المدعى عليه لو قال كنت اشترى منه قبل الخصومة  
وأقام اليانة فقلت بينته ويقضى اه قلت وذلك في البحر في فصل دفع الدعوى عن البراز به ويكايصم الدفع  
قبل البرهان يصح بعد اقامته أيضا وكذا يصح قبل الحكم كما يصح بعده ودفع المدعى ودفعه وان كرر صح في المختار  
وسنذكر تمامه هناك ان شاء الله تعالى لكن ذكر في البحر في أول فصل دعوى الخارجين عن التهمة ما نصه ولو  
لم يرهنه حالف صاحب البدان حلفا لم تترك في بدع قضاه ترك لا قضاء استحقاق حتى لو أقام اليانة بعد  
ذلك يقضى به لو ان نكل لها مجابا يقضى به بينهما منصفين ثم بعده اذا أقام صاحب البدان اليانة أنه ملكه لا يقبل  
وكذا لو ادعى أحد المستحقين على صاحبه وأقام بينة أنهم ملكه لا تقبل لكونه صار مقضا عليه اه ولعله مني  
على القول الآخر المقابل للقول المختار تأمل **(قوله)** عند العامة وهو الصحيح راجع الى القضاء باليانة بعد  
اليمين بديل عليه بقول سيدنا شرح اذ لا يمين فاجتمع النكول وبديل قوله ولا يمين فإلحاح والى الرد العامة  
الكافة لا ما قابل الخاصة **(قوله)** وظهر كذب فيعاقب بمعاينة شاهد الزور ولو ألحق بينة بين طلاق واعتاق  
يقع عليه **(قوله)** بلا سبب تقدم أنه لا يصح دعوى الانبذ كسبه والحلف لا بد ان يكون بعد صحته الدعوى  
تأمل فكيف يقال لو ادعاء بلا سبب اللهم الآن يقال ان هذا في دعوى عين لا دين **(قوله)** حتى يبحث في عينه  
أى لو كان بطلاق واعتاق لانه هو الذي يدخل تحت القضاء **(قوله)** وعليه الفتوى وهو قول أبى يوسف **(قوله)**  
طلاق الخاتمة وبعبارة المدعى عليه ألغا فقال المدعى عليه ان كان لك على ألف فامرأتى طالق وقال المدعى  
ان لم يكن لي عليك ألف فامرأتى طالق أقام المدعى بينة على حقه وقضى القاضي به وقرع بين المدعى عليه وبين  
امرأته وهذا قول أبى يوسف واحدى الروايتين عن محمد وعليه الفتوى فان أقام المدعى عليه اليانة بعد ذلك أنه  
كان أوفاء ألقدرهم تقبل دعواه وبطل تقرق القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته وتطلق امرأت المدعى ان  
زعم أنه لم يكن له على المدعى عليه ألف درهم وان أقام المدعى اليانة على اقرار المدعى عليه بألف فالواهم يفرق  
القاضي بين المدعى عليه وبين امرأته **(اقول)** تظهر لك مما نقلناه من عبارة الشارع أن عبارة الشارع غير

كما تقبل اليانة بعد القضاء  
بالنكول خاتمة (عند  
العامة) وهو الصحيح لقول  
شرح اليمين الفاعل أحق  
أن ترد من اليانة العادلة  
ولان اليمين كانتلخص عن  
اليانة فإذا جاء اصل  
انتهى حكم الخلاف كانه  
لم يوجد أصلا (ويظهر  
كذبه باقامتها أى اليانة  
لواذاعة أى المال بلا)  
سبب خلف أى المدعى  
عليه ثم أقامها حتى يبحث  
في عينه وعليه الفتوى  
طلاق الخاتمة

مجرد لان الذي نقله في البحر عن طلاق الخاتنة والاولو الحيق من الحنث مطلق عن التقييد بالسبب وعدم موما  
 في الدرر من عدم الحنث مطلقا جعلوا احدى الروايتين عن محمد والذي جعلوا الفتوى عليه هو الرواية الثانية  
 عنه وهو قول أبي يوسف والتفصيل المذكور في المتن ذكره في جامع الفصولين وسنذكره في بيان شاء الله تعالى  
 (قوله خلاف طلاق الدرر) تبع العاليتين وعبارته اوهل يظهر كذب المنكر باقامة البيعة والصواب انه لا يظهر  
 كذبه حتى لا يعاقب عقاب شاهد الزور اهـ ومثله في العيني تبع العاليزلي وقبل عند أبي يوسف يظهر كذبه  
 وعند محمد لا يظهر لجواز ان يكون له بيعة وشهادة فنيهم اثم ذكرها وكان لا يعلمها ثم علمها وقيل تقبل ان وفق  
 وقاذا ذكر في الملتقط وكذا اذا قال لا دفع لي ثم آتي بدفع فقيموا بيتان وقيل لا يصح دفعه اتفاقا لان معناه ليس  
 لدعوى الدفع ومن قال لا دعوى لي قبل فلان ثم ادعى عليه لا تسمع كذا ههنا وبعضهم قال يصح وهو الاصح  
 لان الدفع يحصل بالبيعة على دعوى الدفع لا بدعوى الدفع فيكون قوله لا دفع لي بعينه قوله لا بيعة لي كذا في  
 العمادة (قوله وان ادعاء سبب) كقرض (قوله انه لا دين عليه) ظاهره انه لو حلف انه لم يقرضه بحث وهو  
 ظاهر ط (قوله ثم اقامها للمدعي) سمعنا الشارح المسئلة في اثناء هذا الباب (قوله ثم وجد البراء والاياء)  
 بحث فيه العلامة المقدسي بان الاصل في الثابت ان يبقى على ثبوته وقد حكمت بن شهادته بنى انه كان له ان  
 الاصل بقاءه وانما وجد السبب ثبت والاصل بقاءه اهـ وأجاب عنتمسدي والدرجة الله تعالى بان اثبات كون  
 الشيء بغير ملكيته له في الزمن السابق واستصحاب هذا الثابت يصلح بدفع من يعارضه في الملكية بعد ثبوته  
 له وقد قالوا بالاستصحاب يصلح للدفع لا لاثبات وانما اثبات الحنث يكون الاصل بقاء القرض يكون من الاثبات  
 بالاستصحاب وهو لا يجوز في الفرق ظاهر فامل (قوله وعليه الفتوى) أي على التفصيل الذي في المصنف  
 ومما يلهي طلاق الدرر تبع العاليزلي بل هو الذي عن اطلاق الخاتنة كإيقيد مساق المنع ويستغنى بعبارته ههنا عن  
 قوله أولا وعليه الفتوى طلاق الخاتنة ط (قوله فصولين) قال في البحر وفي الجامع والفتوى في شبهة الذين انه  
 لو ادعاء بلا سبب خلف ثم برهن يظهر كذبه ولو ادعاء بسبب وحلف انه لا دين عليه ثم برهن على السبب لا يظهر  
 كذبه لجواز انه وجد القرض ثم وجد البراء والاياء اهـ فان قلت هل يقتضي النكول عن المين بئني التهمة  
 كالامين اذا ادعى الرد والهلال خلف ونكل وعن العيني الا احتياط في مال الميت كما قدمنا قلت اما الاول  
 فتم كافي القيد واما الثاني فلم اراه اهـ عبارة البحر قال الرمي والوجه يقتضي القضاء بالنكول فيها ايضا اذا ثبته  
 الاستحلاف القضاء بالنكول كما هو ظاهر تامل قال في نور العيون حلف ان لا دين عليه ثم برهن عليه المدعي فعند  
 محمد لا يظهر كذبه في عينه اذ البيعة حتم من حيث الظاهر وعند أبي يوسف يظهر كذبه في حنث والفتوى  
 في مسئلة الذين انه لو ادعاء بلا سبب خلف ثم برهن عليه يظهر كذبه ولو ادعاء بسبب وحلف ان لا دين عليه ثم  
 برهن على السبب لا يظهر كذبه لجواز ان وجد القرض ثم وجد البراء والاياء اهـ قلت حلف بطلاق وأعتق  
 ماله عليه شيء فشهدا عليه دين له والزمه القاضي وهو ينكر قال أبو يوسف بحث وقال محمد لا بحث لا نه  
 يندى لعله صادق والبيعة حتم من حيث الظاهر فلا يظهر كذبه في عينه \* ذكر محمد في ح قال امرأتى ما طلقا  
 كان لفلان عليه شيء فشهدا ان فلانا اقترضه كذا قبل عيته وحكم للمال لم بحث ولشهدا ان لفلان عليه شيئا  
 وحكم به حيث لا جعل شرط حنثه وجوب شيء من المال عليه وقت المين وحين شهدا بالقرض لم يظهر كون  
 المال عليه وقت الحلف بخلاف ما لو شهدا بان المال عليه مرأ ثقتان البيعة حتم ظاهرا فلا يظهر كذبه في عينه  
 وأيضا رد عليه ان يقال فعل ما ذكرتم ينبغي ان يحنث في مسئلة الحلف بطلاق وأعتق أيضا اذ لا شك ان  
 الحلف عليهم لا يكون الا بطريق الشرط أيضا والحاصل انه ينبغي ان يتعد حكم المستثنين نفيا أو اثباتا  
 والفرق تحكم فالحجب كل الحجب من التناقض بين كلامي محمد رحمه الله تعالى مع انه امام ذوى الادب والارباب  
 الآن تكون احدى الروايتين عنه غير صحيحة اهـ ما قاله في اواخر الخامس عشر (قوله ولا تحلف في نكاح)

خلاف طلاق الدرر  
 (وان) ادعاء بسبب  
 فحلف انه لا دين عليه  
 (ثم اقامها) للمدعي على  
 السبب (لا) يظهر كذبه  
 لجواز انه وجد القرض  
 ثم وجد البراء والاياء  
 وعليه الفتوى فصولين  
 وسراج وثمنى وغيرهم  
 (ولا تحلف في نكاح)

أي مجرد عن المال عند الامام رحمه الله تعالى بأن ادعى رجل على امرأته وهي عليه نكاحا والآخر ينكر ما إذا  
 ادعت المرأة تزوجها على كذا وأدعت النفقة وأنكر الزوج يستحلف اتفاقا وهذه المسائل خلافية بين الامام  
 وصاحبه والخلاف بينهم مبني على تفسير الانكار فقال لان النكول اقواله يدل على كونه كاذبا في الانكار  
 فكان اقرارا او بدلائله والاقراء يجري في هذه الاشياء وقال الامام انه بذل والبذل لا يجري في هذه الاشياء لانه  
 انما يجري في الاعيان وقائدة الاستعلاف القضاء بالنكول فلا يستحلف وانما قلنا ان البذل لا يجري في هذه  
 المسائل لانها لو قالت المرأة لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي فلم يصح ولو قال في دعوى الوالا عليه  
 لست انا مولاه بل انا آخر ومعتق فلان آخر ولكن أبحثه ولائي لا يكون له عليه ولا وكناسا اثر الامثلة وسأني  
 بيانه فربما وضع من هذا وصورة الاستعلاف في النكاح على قولهما أن يقول في عينه ما هي بن وحقة وان  
 كانت بن وحقة فهي طالق بائن لانها ان كانت صادقة لا يطل النكاح بمجوده فانما حلف بتيق معللة لم يقل  
 ما ذكر ولا يلزمه مهر فانما الحلف على هذه الصورة ما جبره القاضي بجر عن البدائع وسأني أنه النكول عن  
 الحلف يثبت ما ادعته من الصداق أو النفقة دون النكاح فان كان مدعي النكاح هو الزوج لم يجز له تزوج أختها  
 أو أربع سواها ما يطلعه وان كانت الزوجة وأنكره الزوج فليس لها التزوج بسواه والمخلص لها ما ذكرناه ان  
 كانت زوجة في الحرف القسنية يستحلف في دعوى الاقرار بالنكاح قال في الصرط ظاهره ما وافق اه (أقول)  
 وهذا اذا لم يجعل الاقرار بسبب الدعوى النكاح بان ادعى أنها زوجته لانها أقرت بالزواج حتى قال ما هو ادعى نكاحها  
 وأنها أقرت به لأنها سمع قال في الهندية وكذا تصعد دعوى المال بسبب الاقرار لا تصعد دعوى النكاح أيضا  
**(قوله أنكره هو أوهي)** قال في الجرم الدعوى في هذه الاشياء تصور من أخذ النكاحين أيها كان الا في الحد  
 والعان والاستيلاء وقد عرفوا على قول الامام في هذه المسائل محل بيانها المطولات **(قوله بعد عدة)** قيد  
 الثاني كافي الدرر ما قبل مضى العدة يثبت بقوله وان كذبه لانه أمر عاقل استأثفه للحال ولو ادعتها في  
 فهي من مواضع الخلاف ولو ادعاه بعد مضى صدقة ثبت بصادقها محذور وكذبه ولا يثبت دعوى قوله  
 يحلف لأعلى قوله وهي مسئلة المتن وكذا لو ادعت انه راجعها وكذبها **(قوله وفي ابلاده)** زاد الشارح لفظة ابلاده  
 توضيح المسئلة والاغاني لا يستعمل في عرف الفقهاء الا في ابلاده فهو عترة الحقيقة العربية **(قوله بعد)**  
 المدة ولو ثبت بقوله لانه عاقل الاستئناف لو كان المدعي الزوج ولو كانت هي فهي من مواضع الخلاف وصورة  
 المسئلة لو حلف لا يقر بها ربعة أشهر ثم قال فثبت وأنكرت فلو ادعاه في مسددا لابلاده ثبت بقوله لان من حاله  
 الانشاء عاقل الاقرار ولو بعد مضى فان صدقة ثبت والا لا مال لو ادعت أنه قالها وأنكر الزوج فلا يثبت سواء  
 كانت في المدة أو بعدها \* والحاصل أن التقسيدة لا تظهر الا فيما اذا ادعى عليها رجعة فأنكرت لانه اذا ادعى  
 في العدة الرجعة كان رجعة وأما اذا ادعت هي الرجعة فأنكر فلان دعواها في العدة وبعدها سواء **(قوله)**  
 تدعيه الامه بانها ولدت منه ولدا ودفعت له وأسقط سقما مستبين الخلق وصارت أم ولد وأنكر ما لولي فهو  
 على هذا الخلاف ان كان **(قوله لشبوة باقراره)** ولا يعتبر انكارها كذا الحد والعان بخلاف سائر الاشياء  
 المذكورة ذاتيات فيها البعوى من الجانبين شيئا من الدرر وعمر بن زاده وقوله وكذا الحد والعان أي لا يتصور  
 أن يكون المدعي الالفكذوف والامة أي المقدوف بالنسبة للحد والعان والامة بالنسبة للاستيلاء فقال ان يلى  
 من قوله والولي سيق قله والصواب والامة في أن يقال ظاهر كلام الشارح كثيرا أنهم ادعت الاستيلاء مجردا  
 عن دعوى اعترافه الذي في صدر الشر يعادى عت أي أنها ولدت منه هذا الولد ادعاه أي ادعت أنه ادعاه فهو من  
 تمة كلامها كذا كما هي حلي والذي يظهر أن التقسيدة ليس احترازا بل يثنى على ما هو المشهور من أنه  
 يشترط لثبوت نسب ولد الامة وجود الدعوى من السيد وعلى غير المشهور لا يشترط ذلك بل يكفي عدم نفيه  
 وكذا ظاهر كلامهم ادعت الامة بنفيد الاحراز عن دعوى الزوج ونحوه ونحوه قول القهستاني بعد قول المتن  
 واستيلاء بان ادعى احدين الامة والولي والزوجة والزوج أنها ولدت منه ولد احيا وميتا كافي قاضي خاتون

أنكره هو أوهي (ورجعة)

بعدها هو أوهي بعد عدة

(وفي) استيلاء أنكره

أخذها بعد المدة

(واستيلاء) تبعه

الامة ولا يثنى عكسه

لشبوته باقراره

ولكن في المشاهير أن دعوى الزوج والمولى لا تتصور لان النسب ثبت باقراره ولا عبرة لانكارها بعده ويمكن  
أن يقال انه بحسب الظاهر لم يدع النسب كما يدل عليه تصويرهم اهـ أو بالسعد وقال البرجندى ويمكن تصوير  
العكس فيه أيضا بأن حملت من المولى فأعتقه قبل وضع الحمل وبعد قرب الولادة قتلت المولى وأدعى المولى دية  
الولد عليها ولابد من ثبوت الولد فانكرت الامم ذلك اهـ وفيه تأمل (قوله ونسب) قال في المنظومة ولابد قال  
في الحقائق لم يقبل ونسب لانه انما يستحق في النسب المجرم عنده ما إذا كان ثبت باقراره كالأب والابن  
في حق الرجل والاب في حق المرأة ن قال (قوله وبالعكس) بأن ادعى مجهول الحال على رجل أنه مولاه وأنكر  
المولى أو ادعى مجهول الحال عليه أنه أخوه وهذا في دعوى نسب مجرد عن المال أما إذا ادعى ما لا يدعى النسب  
بأن ادعى رجل على رجل أنه أخوه وقدمات الأب وتركه مالا في يدهذا وطلب الميراث أو ادعى على رجل أنه أخوه  
لايه وطلب من القاضي أن يقرضه الثقة وأنكر المدعى عليه ذلك والقاضي يحلفه اتفاقا فان نكل ثبت  
الحق ولا يثبت التسببان كان بما لا يثبت بالقرار وان كان منه فعلى الخلاف المذكور وحينئذ فيقر رأى  
شخص أخذ الارث ولم يثبت نسبه ط عن الجوى بزادة وفيه عن الاتفاقى ثبت الاستحلاف عند أبي يوسف  
ومحمد في النسب المجرم بدون دعوى حق آخر ولكن يشترط أن يثبت النسب باقرار المقر أى يكون النسب  
بحيث ثبت بالأقرار أما إذا كان بحيث لا يثبت النسب باقرار المقر فلا يصحرى الاستحلاف في النسب المجرم  
عندهما أى يثبتانه أن اقرار الرجل يصح خمسة بالوالدين والولد والزوجة والمولى لانه اقرار بما يزمه وليس فيه  
تحميل النسب على الغير ولا يصح اقراره بما سواههم ويصح اقرار المرأة بأربعة بالوالدين والزوج والمولى ولا يصح  
بالولد من سوى هؤلاء لان فيه تحميل النسب على الغير الا إذا صدقها الزوج في اقرارها بالولد وأنشده ولادة  
الولد قاله (قوله) ولولا عتاقة أى بأن ادعى على معروف الرق أنه معتقة أو مولاه (قوله أو مولاه) أى ادعى  
عليه أنه مولاه (قوله ادعاء الاعلى أو الأسفل) بأن ادعى على رجل معروف أنه مولاه وأدعى المعروف ذلك  
وأنكر الآخر قال أبو السعد وأشار الى عدم الفرق في دعوى الولادين المعروف والمجهول بخلاف دعوى الرق  
والنسب فان مجهولة نسب المدعى رقه ونسبه شرط صحة الدعوى شيئا قلت وله هذا قال الشافى في جانب  
دعوى الولادين بأن ادعى رجل على آخر بأن له عليه ولاء عتاقة أو مولاة وبالعكس اهـ ولم يقيد بالمجهول (قوله)  
وحدولعان) ههنا مما لا يخلف فهم اتفاقا ما على قول الامام فظاهر وأما على قوله ما فان النكول وان كان  
اقرارا عندهما لكنه اقراره شبهة والحدود تندى بالشبهات واللعان في معنى الحد ط (قوله والفتوى الخ)  
هو قول صاحبين قال الزبلى وهو قولهما والأول قول الامام قال الرمى ويقضى عليه بالنكول عندهما  
(قوله في الاشياء السبعة) أى السبعة الاولى من التسعة وعبر عنها في جامع الفصولين بالاشياء السبعة وفيه ادعى  
نكاحا حلية دفع البين عنهما على قولهما أن تزوج فلا تخلف لانها لو نكحت فلا يحكم عليها باللعان أو أقرب بعد  
ما تزوجت لم يجز اقرارها أو نكاحا أقرب بنكاح فاعقب قيل يصح اقرارها لكن بطل بالتكذيب ويندفع عنها  
البين وقيل لا يصح اقرارها فلا يندفع عنها البين اهـ وفي الولو الجية رجل تزوج امرأته بنسبه شاهدان ثم  
أنكرت ونزوت وجب تأخر ومات شهود الاول ليس للزوج الاول أن يخاصها لانها التحليف والقصد منه  
النكول ولو أقربت مصر بحال لم يجز اقرارها لكن بخلاف الزوج الثاني ويحلفه فان حلف برى وان نكل فله أن  
يخاصمها ويحلفه فان نكحت يقضى به للمدعى وهذا الجواب على قولهما المفتى به اهـ (قوله بالنسب) نظر الى  
دعوى النكاح (قوله أو الرق) نظر الى انكار المولى (قوله حدخف ولعان) بأن ادعت المرأة على زوجها أنه قدنفها  
بأن زنا عليها اللعان وهو منكر وفي الحد بان ادعى على آخر بأنه قد قذفنى بالزنا وعليه الحد وهو ينكر وهاتان  
الصورتان مما لا يمكن تصورهما الا من جانب واحد كما تقدم (قوله في النكل) لان هذه حقوق تثبت  
بالشبهات فيجوز فيها الاستحلاف كالآله وال واختار المذاخر أن كان المنكر متبائنا تحلف أخذ  
بقولهما وان كان منظوما الاستحلاف أخذ بقول الامام زبلى صورة الاستحلاف على قولهما كما تقدم ما هي

(ورق ونسب) بأن ادعى  
على مجهول أنه فقه أو ابنه  
وبالعكس (ولوام) عتاقة  
أو مولاة ادعاء الاعلى  
أو الأسفل (وحدولعان  
والفتوى على أنه بخلف)  
المنكر (في الاشياء السبعة)  
ومن عندها ستة خلق  
أمومية الولد بالنسب أو  
الرق والحاصل أن المفتى  
به التحليف في النكل الا  
في الحد ودونها حد  
قذف ولعان



برغبة في وان كانت زوجه في نهى طالق بان الى آخر ما قدمنا وقال بعضهم يستحلف على النكاح فان حلف  
يقول القاضي فرقت بينكما كافي البدائع **(قوله فلا عين اجاعا)** يريد عليه ما في البدائع من قوله وأما في دعوى  
القذف اذا حلف على ظاهر الرواية فنكح بقضي بالحلف في ظاهر الاقوال لانه بمنزلة القصاص في الطرف عند  
أي حقيقه وعندهما بمنزلة النفس وقال بعضهم بمنزلة سائر الحدود ولا يقضي فيه بشئ ولا يحلف وقيل يحلف  
ويقضي فيه بالتعزير بدون الحد كافي السرقة يحلف ويقضي بالمال دون القطع من زيادة **(قوله الا اذا ضمن)**  
أي دعوى الحد حقا أي حق عبد **(قوله بان علق)** كان قال ان زنت فعبدى حر فادعى العبد زنا أو أنكر **(قوله)**  
فله عبد تحلفه أي على السبب والله ما زنت بعد ما حلفت بعقبيك هذا بحر قال العلامة سعدى وبنى  
أن يقول العبد أنه قد أتى بما علق عليه عتي ولا يقول في كذا يكون فاذا أه قال الرجعي ولا جحد على العبد  
لانه غير فاصد القذف وانما يريد اثبات عتقه **(قوله وكذا يستحلف السارق لاجل المال)** يعني كأن مولى  
العبد يستحلف على الزنا لاجل عتق العبد لا لأقامة الحد كذا يستحلف السارق لاجل المال لا للقطع قال ط  
هومن جله المستثنى قال أوحسنه رحمه الله تعالى لا يستحلف في حق من الحد ولا في الزنا ولا في السرقة ولا  
القذف ولا في النهر ولا في السكر الا ان طالب المرسوم منه ضمان المال استعطفه فان نكل عن البين ضمنه  
المال ولم يقطعه وذلك لان الدعوى تضمن أمرين الضمان والقطع والضمان لا يستوفى بالنكول فوجب  
اثبات أحدهما واسقاط الآخر اه وكذا يحلف في النكاح ان ادعت المال أيمان ادعت المرأة النكاح  
وغرضها المال كالمرء والنفقة أنكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال ولا يثبت الحل عنده لان المال يثبت  
بالذل لا الحل وفي النسب اذا ادعى حقا لا كان كالارث والنفقة وأغير مال كتم الحبيبة في القطع والعق  
نسب الملك واستناع الرجوع في الهبة فان نكل ثبت الحق ولا يثبت النسب ان كان بما لا يثبت بالاقوال وان  
كان منه فعلى الخلاف المذكور وكذا منكر القودح ان كان وانكار القودس كرم المصنف وفي مسند  
الشيعة في نفي زعم امرأة أخذت من غير ممتدة ولا خاصة ولا نفسها ولا يحل وطؤها فيه بلزق القدر المتقدم  
والحاصل أن هذا الاشهاد لا يحلف فيها عند الامام بل يدعى معها ما لا فية يحلف وفاقا **(قوله لاجل المال)** أي  
يطلب المرسوم منه فلو لم يطلب المال لا يحلف لان البين لا يلزم الا بطلب النكاح **(قوله فان نكل ضمن ولم)**  
يقطع اعترض به يعني أن يصح قطعه عند أي حقيقه لانه يدل كافي قود الطرف والحاصل أن النكاح في  
قطع الطرف والنكاح في السرقة يعني أن يصدق في إيجاب القطع وعدمه ويمكن الجواب بان قود الطرف في  
العبد فثبت بالشبهة كالاموال بخلاف القطع في السرقة فانه خالص حق الله تعالى وهو لا يثبت بالشبهة فظهر  
الفرق فليتأمل بل يعقوبية **(قوله وقالوا يستحلف في التعزير)** لانه يحض حق العبد ولهذا علق العبد اسقاطه  
بالعفو وحقوق العباد منسية على المشاحة لا تسقط بالشبهة فلو كان التعزير يحض حق الله تعالى كالوادي  
عليه أنه قبل أمره رضاء فانه اذا أثبت عليه ذلك بالنبذة يعززان واذا أنكر ما ينبغي أن لا يستحلفا **(قوله كما)**  
يسطه في الدور ونصه ويحلف في التعزير يعني اذا ادعى على آخر ما وجب التعزير أو اذ يحلفه اذا أنكر  
فالقاضي يحلفه لان التعزير يحض حق العبد ولهذا علق العبد اسقاطه بالعفو ولا يمنع الصغر وجوه ومن عليه  
التعزير اذا تمكن صاحب الحق منه أو أقامه ولو كان حق الله تعالى لكانت هذه الاحكام على عكس هذا  
والاستحلاف بحري في حقوق المادسواء كانت عقوبة أم لا اه وتعليله هنا بان التعزير يحض حق العبد  
مخالفا لما سبق له في فصل التعزير بأن حق العبد غالب فيه ولهذا قال عزى زاده من كلامه تدافع اه قلت لا  
يخلو حق العبد من حق الله تعالى فلا يستحق عقوبته لان الذي جعله حقه هو الحق تعالى الأمر التام  
فكلامه الثاني مؤول بالاول **(قوله وفي الفصول)** قدمنا هذه المسئلة قربنا ما وضع معها من فروع آخر **(قوله)**  
خيلة دفع عنها أي على قولها **(قوله أن تزوج)** أي بأخر **(قوله فلا تحلف)** لانها لو نكحت لا يحكم عليها ولو  
أثرت بعد ما تزوجت لم يجر اقرارها وكذا أقرت بنكاح غائب فله يصح اقرارها على أحد قولين ولكن يطل  
بالتكذيب وتندفع عنها البين قال بعض الافاضل هذه الخيلة تظاهر فلو تزوجته أم لو تزوجت غيره فالظاهر

فلا عين اجاعا الا اذا  
نقض ضمان علق عتي  
عبد برأ نفسه فلعبد  
تحلفه فان نكل ثبت  
العتق الا ان زنا (و) كذا  
يستحلف السارق لاجل  
المال فان نكل ضمن  
ولم يقطع وان أقر بها  
قطع وقالوا يستحلف في  
التعزير كما يسطه في الدور  
وفي الفصول ادعى  
نكاحها فحيلة دفع عنها  
أن تزوج فلا تحلف  
وفي الخلية لا استحلف

عدم صحة العقد اذا انحلت نعم لو تزوجت قبل الرفع الى القاضي ربما يظهر اه تأمل **(قوله في إحدى وثلاثين مسألة)** تقدمت في الوقف وذكرها في البحر **(قوله في الاستحلاف)** يعني يجوز أن يكون شخص ناشياً عن آخره حق على غيره في طلب الدين على المدعي اذا جازع عن إقامة البينة فالسنة والتأخير في قوله الاستحلاف للطلب كما يفيد كلامه بعد هذا الذي ذكره المصنف ضابط كل آفة عماد الدين في فصوله في مواضع اجالا تارة وتقصيلا أخرى في الفصل السادس عشر والمصنف نكصه كآثره وإن قاضي سماء ونكصه في جامع الفصولين أنخصر منه كما هو دأبه وهذا من المسائل التي أوردها المصنف في كتابه ولم يثبت بها في المتن المشهورة سوى القرو وليس في كلامه ما يخالف الأصل الا في تعميم الشارح ضمها لقرارد فقهه في حرازة لأن كلامه الوصي ومن بعده لسواء كالوكيل في صحة اقرارهم تارة وعدمها أخرى وأيضاً ليس الوكيل مطلقاً كذلك كما أفاده التقيد بقولنا الانا كان الوكيل وكيلاً بالبيع أو انحصار في الرد العيب لجهة اقراره بدل قوله أوضح اقراره لا محال كان سالماً ثم انه لا يلزم من عدم التحلف عدم سماع الدعوى بل يحل كل منهن خصماً في حق سماع الدعوى وإقامة البينة عليهما غير اختلاف كما في العبادية **(قوله في الخلاف)** يعني لا يجوز أن يكون شخص ناشياً عن شخص توجه عليه البين ليحلف من قبله ويخالفه ما يأتي عن شرح الوهابية من أن الآخر خس الاسم الاعني يحلف وليه وهو المالك حتى من الضابط المذكور كما صرح به العلامة أو الشهود **(قوله في دفعه على الأول)** الأولى إسقاطه وأن يقول وفرع علمه ما باعتبار المعطوف والمعطوف عليه فعلى الأول قوله قالو كمال الخ وعلى الثاني قوله فلا يحلف أحد منهم **(قوله في طلب الخ)** أي ظاهره والافتقار الحقيقة خصمه لا يصل **(قوله ولا يحلف لو قال وفرع على الثاني بقوله ولا يحلف الخ لكان أسهل)** **(قوله أحد منهم)** أشار بذلك إلى جواب ما ردد على قوله بطل الاستحلاف حيث وقع خبرا عن قوله فالو كمال الخ حيث وقع خبرا عن البتة وما عطف عليه وهو جلة فيجب اشتباهه على خبره مطابق فقالوا على كون ولا يحلفون فأجاب بأنه موقول أي بطل كل واحد منهم الاستحلاف ولا يحلف وكما يصح التاويل في الخبر يصح في البتة والسر في أنه بطل الاستحلاف ولا يحلف أحد منهم وذلك أن الوكيل وما عطف عليه ما كان له الطلب وقد جازع عن البينة فيحلف خصمه اذ لا مانع من ذلك وأما اذا ادعى عليهم فإن الملقط يقصده النكول بقضيه به والتكول اقراراً وبذلك يعلم ولا يملك واحد منهم الاقرار على الأصل ولا بذل ماله وهو ناشئ في الدعوى قد يعلم حقيقتها وقد لا يعلم فكيف يحلف على ما لا علم له به تأمل **(قوله في الانا ادعى عليه العقد)** أي عقدي بيع أو شراء أو اجارة لانه يكون حينئذ أصلاً في الحقوق فتكون البين متحمية عليه لا على الأصل فلا نباتة في الحلف فالاستثناء منقطع وهو شامل للاربعة والمراد بالعقد ما ذكره أبا عقيد النكاح فغير مراد هنا لأن الشارح قدم أنه لا يحلف في تزويج البنت الصغيرة أو كبيرة وعند هياستحلف الاب الصغيرة تأمل أفاده ما عدا المسمى **(قوله أوضح اقراره)** مختص بالوكيل فقط كما أشار إليه بقوله كالو كمال الخ **(قوله فيستحلف)** الأولى في المقابلة فيحلف **(قوله حينئذ)** لإحاطة اليه **(قوله كالو كمال بالبيع)** هو داخل تحت قوله اذا ادعى عليه العقد فكان الأول مغني عنه تأمل ثم كان الأولى بهذا الوكيل بالخصومة قوله يصح اقراره على الموكل فكان ينبغي أن يستحلف على مقتضى قوله أوضح اقراره وليس كذلك في حق يستحلف على العلم أو على البتة ذكر في الفصل السادس والعشرين من نورا العين أن الوصي اذا جازع من التركة وادعى المشتري أنه معيب فانه يحلف على البتة بخلاف الوكيل فانه يحلف على عدم العلم اه فتأمله والحاصل أن كل من يصح اقراره كالو كمال يصح استحلافه بخلاف من لا يصح اقراره كالوصي **(قوله فان اقراره صحيح)** لم يبين اقراره بأي شيء ولو صرط أقول الظاهر أن اقراره فيما هو من حقوق العقد كالأقرار بعيب أو أجل أو خسارة لشئ **(قوله في ثلاث ذكرها)** هي الوكيل بالشراء اذا وجد المشتري عيباً أراد أن يردده العيب وأراد البائع أن يحلف بالله ما يعلم أنه الموكل برضى البائع لا يحلف فان أقر الوكيل لزمه ذلك ويطل حق الرد الثانية لو ادعى على الآخر ضماً لا يحلف وإن أقر لزمه الثالثة الوكيل بقبض الدين اذا ادعى المدين أن الموكل أبرأه عن

في إحدى وثلاثين  
 مسألة (النباتة تجري  
 في الاستحلاف لا الحلف)  
 وفرع على الأول بقوله  
 (قالو كمال الوصي  
 والتولي وأما المصنف  
 بطل الاستحلاف)  
 فله طلب عين خصمه  
 (ولا يحلف) أحد منهم  
 (الانا) ادعى عليه  
 العقد أو (صح اقراره)  
 على الأصل فيستحلف  
 حينئذ كالو كمال بالبيع  
 فان اقراره صحيح على  
 الموكل فكذلك انكوله وفي  
 الخلاصة كل موضع  
 لو أقر لزمه فاناً أنكره  
 يستحلف الا في ثلاث  
 ذكرها

الدين وطلب عين اوكيل على العلم لا يخلف وان اقر به لزمه اه منق (قوله والصواب في أربع وثلاثين) أى  
بضم الثلاثين الى ما في الثانية لكن الاولى منها مذكورة في الثانية (قوله لابن المصنف) وهو الشارح شرف الدين  
عبد القادر وهو صاحب تنوير البصائر وأخوه الشيخ صالح صاحب الزواهر (قوله ولولا خشية التطويل  
لاوردتها كلها) هذه ونظائرها تقتضى أنه لم يقدها أو أخواتها قبل السيوغ مع أن ذكرها هناك لا مناسبة له  
وهو مفقود في بعض النسخ الصحيحة ولعل الشارح جمعها في ذلك المجل بعد تنبيه الكتاب وبلغ هناك إحدى  
وستين مسألة مسائل اخاتيهما إحدى وثلاثون ومسائل الخلاصة ثلاث ومسائل الجرسنة وزيادة تنوير البصائر  
أربعة عشر وزيادة زواهر الجواهر سبعة وزاد علم اسدى الوالدرجه الله تعالى عن مسائل من جامع الفصولين  
فصارت تسعة وستين فراجعها ثم انشئت في آخر كتاب الوقف قبل السيوغ (قوله أى القطع) في بعض كتب  
الفقه البتة بدل النبات وهو أولى وقد ذكر في القاموس أن البتة القطع وأن النبات الزاد والجهل وشماع البيت  
والجمع أبنة ط (قوله بله ليس كذلك) هذا في النفي أو أنه كذلك في الإثبات (قوله على العلم) أى على نفيه  
(قوله لعدم علمه ما قبل غيره طاهرا) فلو حلف على النبات لا تمتنع عن البين مع كونه صادقا فيشترط به  
فطوبى بالعلم فاذ لم يقبل مع الامكان صار بالاذن ومقرا وهذا أصل مقرر عند المتقدمين (قوله يتصل به) أى  
يتعلق حكمه بحكمه بحيث يعود الى فعله (قوله أو باقعه) ليس المراد بالابق الذي يدعيه المشتري بالابق الكائن عنده  
انلواقره البائع لا يلزمه شيء لان الاباق من العيوب التي لا بدفها من المعاودة بأن ثبت وجوده عند البائع ثم  
عند المشتري كلاه في صغره أو كبره على ماسق في محله أو بالسود وفي الحوائث السعدية قوله يخلف على  
النبات بالله ما أتى أقول للظاهر أنه يخلف على الحاصل بالله ما علم على حق الردون في الحلف على السب يتضرر  
البائع أو قد ير المشتري عن العيب (قوله وأثبت ذلك) أى على ماسق في محله من وجوده عند البائع ثم عند  
المشتري الخ (قوله يخلف البائع على النبات) يعنى أن يشتري العبد اذا دعى أنه سارق أو آبق وأثبت بالعد أو  
سرقة في يد نفسه وادعى أنه آبق أو سرق في يد البائع وأراد التلطف بخلف البائع بالله ما أتى بالله ماسق في  
يدك وهذا يخلف على فعل العبد (قوله فرجع الى فعل نفسه) وهو تسليمه سلبا (قوله لانها أكد) أى  
لان عين النبات أكد من بين العلم حيث جزم في الاولى ولحيج في الثانية مع أن في الاولى لا يخلف على علمه  
أيضا ان غلبه الظن يتبع له الحلف لكنه اذا جزم بها كانت أكد صوره (قوله ولذا تعتبره مطلقا) أى في فعل  
نفسه وفعل غيره فلو حلف على النبات في فعل غيره أجزأه بالاولى لانه قد أتى بالأكد (قوله بخلاف العكس)  
يعنى أن عين العلم لا تنكفي في فعل نفسه ح قال في الصريح في كل موضع وجب فيه البين على العلم خلف على  
النبات كفى وسقط عنه وعلى عكسه لا ولا يقضى بشكوه عماله أو اجاب عليه اه قال في الدرر واعلم أن  
في كل موضع البين فيه على النبات خلف على العلم لا يكون معتبرا حتى لا يقضى عليه بالتكول ولا يسقط البين  
عنه وفي كل موضع وجب البين فيه على العلم خلف على النبات يعتبر البين حتى يسقط البين عنه ويقضى عليه اذا  
نكل لان الخلف على النبات أكد كدفعه بغير مطلقا بخلاف العكس ذكر ما لم يلحق اه واستشكل الثاني العبد  
قال الرمي وجه الاشكال أنه كيف يقضى عليه مع أنه غير مكلف الى البتة وزول الاشكال بأنه يسقط للبين  
الواجبة عليه فاعتبر فيكون فضاء بعد تنكول عن عين مسقطه للحلف عنه بخلاف عكسه ولهذا يخلف فيه ثانيا  
لعدم سقوط الحلف عنه بها فتكوله عنه لعدم اعتباره والاعتزام به فلا يقضى عليه بسببه ما قبل اه (أقول)  
يشكل قول الرمي بأنه يزول الاشكال الخ مع أنه لا يزول ذلك بعد قول العبد ولا يقضى بشكوه عماله  
واجاب عليه تأمل واستشكل في السعدية الفرع الاول بأنه ليس كما ينبغي بل الاثنان أن يقضى بالشكول فانه  
اذا نكل عن الخلف على العلم في النبات أولى (واجاب) عنه بطلان لانه يجوز أن يكون تكوله لعله بعدم فائدة  
البين على العلم فلا يخلف سدا عن التكرار وهو بمعنى ما ذكره الرمي واستشكل الثاني أيضا بأنه عمل تأمل فانه  
اذا لم يجب عليه كيف يقضى عليه اذا نكل ولم يجب عنه بحواب واستشكل ما جادى أيضا بان النبات أعم بحقيقة

والصواب في أربع  
وثلاثين لما مر عن الثانية  
وزادته أخرى في البصر  
وزاد أربعة عشر في تنوير  
البصائر حاشية الاشياء  
والنظائر لابن المصنف  
ولولا خشية التطويل  
لاوردتها كلها التلطف  
على فعل نفسه يكون  
على النبات أى القطع  
بأنه ليس كذلك (والتلطف  
على فعل غيره) يكون (على  
العلم) أى أنه لا يعلم  
أنه كذلك لعدم علمه  
بما فصل غيره طاهرا  
الهمم (الاذا كان)  
فعل الغير شيئا يتصل  
به أى بالحالف وقرع  
عليه بقوله (فان ادعى)  
مشتري العبد (سرقة  
العبد أو باقعه) وأثبت  
ذلك (بخلف) البائع  
على النبات مع أنه فعل  
الغير وانما يجب باعتباره  
فجوب تسليمه سلبا  
فرجع الى فعل نفسه  
فخلف على النبات لانها  
أكد ولذا تعتبر مطلقا  
بخلاف العكس ودور عن  
الزبطي وفي شرح الجمع

من العلم ويعتبر في البين انتفاء وهو انتفاء الأعم أخص من انتفاء الأخص فكيف يقضي النكول عن  
 التثاق في موضع يجب عليه الحلف على العلم فانه بعد هذا النكول يحتمل أن يحلف على العلم اه قال الفاضل  
 يعقوب بلنا بعد نقله عن النهاية وفيه كلام وهو أن الظاهر عدم الحجب بالنكول لعدم وجوب البين على التثاق  
 كالأخص فتأمل اه قال عزمي زاده في هذا المقام كلام اه فليراجع \* (فرع) \* ما يحلف فيه على  
 العلم ما إذا قال في حال مرضه ليس بشي في الدنيا مات عن زوجته وثروة فلورثة أن يحلفوا زوجته  
 وأنه على أيهما لا يعلم بشي من تركه الموتى بطريقه اه يخرج عن القضية (قوله عنه) أي من الزبلي  
 (قوله هذا إذا قال المنكر الخ) حكى هذا القهستاني بقول (قوله كمودع الخ) صورته قال رب الوديعه أودعتك  
 كذا فردعه عني فقال المودع سلته البك والقول للودع لأنه بنى الضمان عن نفسه ويمتنع على التثاق بأن يقول  
 والله سلته البك أنعمتاه النبي وهو أنك لا تستحق عند شيأ ومثله وكيل البيع إذا ادعى قبض الموكل الثمن وكألو  
 قال أنه لم يدخل فلان اليوم الدار فأمر أنه طالق ثم قال أنه دخل يحلف على التثاق بالله أنه دخل اليوم مع أنه  
 فعل الغير لكونه ادعى علمًا بذلك أو أنه في البحر (قوله سبق الشراء) أي من عمر ومثلا (قوله وهو بكر) صوابه  
 وهو زيد لأن بكر هو المدعي والذي يحلف به المدعى عليه وكأنه جعله تفسير الهماء في خصمه فيكون المعنى  
 وهو خصم بكر وخصم بكر هو زيد والاولى أن يقول أي خصم بكر وهو زيد قال سبكي والوديعه تعالى  
 تبع الشارح في هذا المصنف وصاحب الدرر قال بعض مشايخنا صوابه زيد لأنه هو المنكر والبين عليه ويمكن  
 أن يقال إن يحلف بالناء للفاعل لا للفعول ومعناه أن يطلب من القاضي تحلفه لأن ولاية التطفيف فيه يكون  
 قوله وهو بكر تفسير للضمير في خصم لكن فيه ركاكة اه (قوله لما مر) أي من أنه يحلف في فعل الغير  
 على العلم ولا حاجة إليه لعلهم من التفريع (قوله كذا إذا ادعى ديناً) بأن يقول رجل لأخراش في علي مورتك ألف  
 درهم فمات وعليه الدين ولا يئنه له فيحلف الوارث على العلم بدرر أي لا على التثاق وهذا الوقض الدين على  
 ما اختاره الفقه وقاضخان خلافاً لخلاف قهستاني وفي العمرو حاصل ما ذكره الصدر في دعوى الدين على  
 الوارث أن القاضي يسأله أولاً عن موت أبيه ليكون خصماً فإن أقر بموته سأله عن الدين فإن أقر به يستوفيه  
 المدعي من نصيبه فقط لأنه لا يصح إقراره على الميت في إقراره في حق نفسه وإن أنكر فبرهن المدعي استوفاه  
 من التركة لأن أحد الورثة ينتصب خصماً عن السابق فيما يدعي على الميت ولا يبرهن المدعي وطلب عين  
 المدعي عليه استخلفه على العلم أي بالله ما تعلم أن فلان وفلان من هذا المال الذي ادعاه وهو أقر  
 درهم ولا شيء منه قضى عليه فيستوفى من نصيبه ما أنقر وصول نصيبه من المراثي والله لا يقر وصوله إليه فإن  
 صدقه المدعي فلا شيء عليه والاستخلف على التثاق ما وصل إليه مقدار المال المدعي ولا بعضه فإن نكل  
 لزمه القضاء واللا هذا إذا حلفه على الدين أولاً فإن حلفه على الوصول أولاً حلفه تحلفه على الدين ثانياً  
 أي على العلم لا احتمال ظهور ما له فكان نفسه فائدة منتظرة وإن لم يصل المال إليه فإنه متى استخلفه وأقر  
 أو نكل وثبت الدين وذا ظهر الالاب سال من الوديعه أو الضاعة عند أنسان لا يحتاج إلى الإثبات فهذه الفائدة  
 المنتظرة وأراد المدعي استخلفه على الدين والوصول معا فقبل له ذلك وعاشم أنه يحلف مرتين ولا  
 يجمع وإن أنكر موته حلفه على العلم فإن نكل حلف على الدين أي على العلم أيضاً ودعوى الوصية  
 (٢) على الوارث كدعوى الدين فيحلف على العلم لو أنكرها ومدعي الدين على الميت إذا ادعى على واحد من  
 الورثة وحلفه فله أن يحلف السابق لأن الناس يتفاوتون في البين ودعى اليعلم الأول به ويعلم الثاني ولو  
 ادعى أحداً ورثة ديناً على رجل نكل وحلفه ليس السابق تحلفه لأن الوارث قائم مقام المورث وهو لا يحلفه  
 الأمره اه ملخصاً زياده (قوله أو عيناً على وارث) صورته أن يقول إن هذا العبد الذي ورثت مني  
 فلان ملكي وبسبيل غيري حرق ولا يئنه فإن الوارث يحلف على العلم بدرر (قوله إذا علم القاضي كونه)  
 أي العيين ميرانا والأحلف على التثاق ينبغي أن يخص التقيد بذلك بصورة العين كما يظهر من العمادية  
 فإن جرى ذلك في الدين مشكل عجزى وهذا بناء على أن القاضي يقضي بعلمه والمقضي به لا فيكون عليه كعدمه

عنه هذا إذا قال المنكر  
 لا علم لي بذلك ولو ادعى  
 العلم حلف على التثاق  
 كمودع ادعى قبض  
 ربه وأقر على قوله وفعل  
 غيره على العلم قوله وإذا  
 ادعى بكر سبق الشراء  
 له على شراء زيد ولا يئنه  
 (يحلف خصمه) وهو بكر  
 (على العلم) أي أنه لا يعلم  
 أنه اشتراه قبله لما  
 مر كذا إذا ادعى ديناً أو  
 عيناً على وارث إذا علم  
 القاضي كونه ميراناً

٣ طلب دعوى  
 الوصية على الوارث  
 كدعوى الدين إذا أنكرها  
 يحلف على العلم

قال العلامة أبو الطيب أقول في قوله فان جرحه بان ذلك في الدين مشكل نظرا لما قال في نور العين نقلا عن المحيط  
 الرهاني انما يحلف على العلم في الارث ولو علم القاضي بالارث وأقر به المدعي أو برهن عليه ولا يحلف بشئ  
 وكذا لو ادعى ديناً على الوارث يحلف على العلم اهـ (قوله أو أقر به المدعي) هو كسقي في التصور (قوله  
 أو برهن الخصم) وهو المدعي عليه (قوله فيحلف) أي الوارث على العلم بان لم يعلم القاضي حقيقة المال ولا  
 أقر المدعي بذلك ولا أقام المدعي عليه بينة يحلف على البتة بالله ما علمت تسليم هذا العين إلى المدعي عادية  
 قال ط يمكن تصويره بأن ادعى مدعى على شخص أن هذا العين له وعجز عن إقامة البينة فطلب عنه على البتة  
 فقال انهارت وأراد العين على العلم فانكر المدعي ذلك فأقام الوارث بينة على مدعاه فانه يحلف على العلم أي  
 فالسوطي تحلفه الوارث على العلم في دعوى العين أحد ههنا الثلاثة (قوله والعين) أو اوجبني أو (قوله  
 الوارث) أي انهما حق موروث وأنكر الخصم (قوله يحلف المدعي عليه على البتة) أي انهما ليسا بحق مورثة  
 (قوله كم هو بوشرا حذر) يعني لو هو ب رجل لرجل عبد افقضه أو اشترى رجل من رجل عبد افجع رجل  
 وزعم أن العبد عبده ولا يثبت له فأراد استخلاف المدعي عليه يحلف على البتة حلفي عن الدبر رأي أنه ليس  
 بعده والاولى كم هو بوشرا حذر وكهنة وشراة الموافقة لفظا وعليه الزيلعي بان الهبة والشرا سبب موضوع  
 للبث باختيار المالك وبشراة ولو لم يعلم أنه ملك للمالك لما باشر السبب بظاهره فحلف على البتة فاذا امتنع  
 عما أطلقه يكون بطلا لا مال الوارث فلا نه لا اختياره في المالك ولا يدعي ما فعل المورث فلم يوجد ما أطلقه  
 البين على البتة ولان الوارث خلف عن المورث واليمين لا تجري فيها النيابة فلا يحلف على البتة والمشتري  
 والموهوب أصل بنفسه فحلف عليه انتهى (قوله ويحلف صاحب القود) أي منكر القصاص بأن ادعى رجل  
 عليه قصاصا يعني أي سواء كان في النفس والأطراف بالاتفاق دامنا (قوله حبس) أي ولا يقتضى أما  
 عنده فلان التكون بئذ لا يجري في النفس ألا ترى أنه لو قتله بأمره يجب عليه القصاص في رواية وفي  
 أخرى الدية ولو قطع بدماء لم لا يجب عليه شيء إلا أنه لا يساغ لعدم الفائدة أما ما فيه فائدة كقطع الأكمة  
 وقطع السن لوجع لسانه بفعله وأما عندها فانه وان كان اقرارا إلا فيه شبهة فلا يثبت فيه القود لانه  
 كالمودع ومن وجه (قوله حتى يقر) أي فحقت منه (قوله أو يحلف) أي عند الامام فيها من الدعوى  
 وفي الشئ من الاتقائي ويعتبر جوعلان الألف لا يسلبها مال الأموال فلا يجري فيها البتة الذي هو  
 مؤدى الأثكار واذا امتنع القصاص واليمين حق مستحق بحسب به كما في القسامة فانهم اذا انكروا عن اليمين  
 يحسبون حتى يقر أو يحلفوا وفي الخاتمة في كيفية التحلف بالقتل روايتان في رواية يستحلف على الحاصل  
 بالله ما له عليه دم ابنه فلان مثلا ولا قتل حتى يسب هذا الدم الذي يدعي وفي رواية يستحلف على السبب بالله  
 ما قتلت فلان بن فلان وفي هذا عدا وفيما سوى القتل من القطع والشحة ويخوذ ذلك يحلف على الحاصل بالله  
 ما له عليه قطع هذا العبد ولا عليه حتى يسبها وكذلك في الشجاج والجراحات التي يجب فيها القصاص اهـ  
 (قوله وفيما دونه) أي دون القود من الأطراف (قوله يقتض) منه أي عند أي حقيقة رجه الله تعالى كما  
 علم محامير (قوله فيجبري فيها البتة) أي فثبت بالبتة كان المال يثبت به والاولى البذل كما في بعض  
 النسخ (قوله خلا فاهما) فانه ما لا يجب عليه الارش فيها ولا يقتضي بالقصاص لان القصاص فيما دون  
 النفس عقوبة تدبر بالشبهات ولا يثبت بالتسكول كما للقصاص في النفس ولان التسكول وان كان اقرارا عندها  
 ففيه شبهة لعدم فلا يثبت القصاص ويحجب به المال خصوصا اذا كان امتناع القصاص لمعنى من جهة من  
 عليه خاصة كما اذا اقر بالخطا والولى يدعي العمد واذا امتنع القود يجب الدية وعند الثلاثة يقتض فيها بعد حلف  
 المدعي كما في العين وأما اذا كان الامتناع من جانب من له كالأداء فام على المدعي وهو القصاص رجلا وأمر أمين  
 أو الشهادة على الشهادة فانه لا يقتضي شئ لان الحجة قامت بالقصاص لكن تعدوا ستغافه ولم يشبهه لخطا فلا  
 يجب شئ ولا تفاوت في هذا المعنى بين النفس وما دونها كما في العانة (قوله قال المدعي بينة الخ) أطلق  
 حضوره فاشمل حضوره في المصر بصحة المرض وظاهره في خزائنه الفسيفساء فانه قال الاستحلاف

أو أقر به المدعي  
 أو برهن الخصم عليه  
 فيحلف على العلم (ولو  
 ادعاهما) أي الدين  
 والعين (الوارث) على  
 غيره (يحلف) المدعي  
 عليه (على البتة)  
 كم هو بوشرا حذر  
 (و) يحلف (جاحد  
 القود) اجماعا (فان  
 نكل فان كان في النفس  
 حبس حتى يقصر  
 أو يحلف وفيما دونه  
 يقتض لان الأطراف  
 خلقت وقاية للنفس  
 كالمال فيجبري فيها  
 الابتذال خلا فاهما  
 (قال المنعني في بينة  
 حاضرة)

يجري في الدعاوى الصحيحة إذا أنكر المدعي عليه ويقول المدعي لا لشهودي أو شهودي غيب أو في المصر اه  
 بحر (قوله في المصر) أراد به حضورهما فيه أو حمل بينهما وبين حمل المدعي دون مسافة القصر كما يفهمه  
 الكلام لا في وقد في المصر وإن كان إطلاق كلام المصنف متناولا للمالو كانت حاضرة في المجلس لانه المختلف  
 فيه قال في البحر أطلق في حضورها فحمل حضورها في مجلس الحكم ولا خلاف أنه لا يحلف وحضورها في  
 المصر وهو محل الاختلاف (قوله لم يحلف) أي عند أي حنيفة رحمه الله تعالى لأن ثبوت الحق في العين مرتب  
 على الجعز عن إقامة البينة فلا تكون حقه دون عني أي فلا تكون البينة حقه دون العجز (قوله خلافهما)  
 لأن العين حقه بالحدث الشريف وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يحلف بيمينه حين سأل المدعي فقال لا بينة فقال  
 لا فقال عليه الصلاة والسلام لا يحلف بيمينه فقال لا بيمينه فقال لا فقال عليه وسلم ليس لك إلا هذا شاهدك  
 أو يمينه فصار البينة حقه لا لضافته إليه بلام التعليل فإذا طالبه به بحجبه قال ط وفي الاستدلال به نظر لانه صلى  
 الله عليه وسلم أعاجل له العين عند فقده البينة قال في البحر اختلف النقل عن محمد فمنهم من ذكر مع أي يوسف  
 كان يلبي والخصاف ومنهم من ذكر مع الامام بالطحاوي (قوله وقد في المجتبى الغيبة عند السفر) قال فيه  
 ينتهي غائبة عن المصر حلف عند أي حنيفة وقيل قدر الغيبة عسرة سفر اه فقتلنا ما نقله المصنف عن  
 ابن ملك من أن في الغائبة عن المصر يحلف اتفاقا (قوله وبأخذ القاضي) أي يطلب المدعي كافي الغائبة  
 وفي الصغرى هذا إذا كان المدعي عالما بذلك أما إذا كان جاهلا بالقاضي يطلب روايا سماعة عن محمد بحر  
 والمراد بأخذ القاضي كفيلا أي من عليه الحق لا بالحق نفسه وقد تقدم في كتاب الكفالة في كفاية النفس أنه  
 لو أعطى كفيلا بنفسه رضاهما اتفاقا ولا بحر عليه عند الامام خلافا لما فعدمها بحر باللائمة فحنث  
 لاحاقه لتقدمه ولو ليس به كورافي الذرور ولا في شرح الكنز تأمل (قوله في مسئلة المثلث) وفي قال  
 المدعي في بينة حاضرة الخ وقد به لانه لو قال لا بينة لي أو شهودي غيب لا يكفل لعدم القائمه كذا في الهذاية  
 (قوله فيما لا يسقط بشبهة) أما فيما يسقط بها كالحذف والاقصاف فلا بحر على دفع الكفيل كاتقدم  
 قال في البحر ادعي القاتل أنه بينة حاضرة على العفو أجل ثلاثة أيام فان مضت ولم يأت بالبينة قال في بينة  
 غائبة يقضي بالقصاص قياسا كالاموال وفي الاستصسان يؤجل استعظام الامر الدم انتهى قال الرمي  
 ومقتضى الاطلاق أن دعوى الطلاق كدعوى الاموال وإن احتاطوا في القروج لا تبلغ استعظام امر الدماء  
 وذلك ثبت برجل واحد أو اثنين اه (قوله كفيلا ثقة يؤمن هرويه) وله أن يطلب وكذا بخصوصه قال في  
 الكافي وله أن يطلب وكذا بخصوصه حتى لو غاب الاصل بقيم البينة على الوكيل فيقضي عليه وإن أعطاه وكذا  
 له أن يطالبه بالكفيل بنفس الوكيل وأنا أعطاء كفيلا بنفس الوكيل له أن يطالبه بالكفيل بنفس الاصل لو  
 كان المدعي ديني لأن الدين يستوفي من ذمة الاصل دون الوكيل فلو أخذ كفيلا لماله له أن يطلب كفيلا  
 بنفس الاصل لأن الاستيفاء من الاصل قد يكون أيسر وإن كان المدعي متقولا له أن يطلب منه مع ذلك  
 كفيلا بالعين لحضرها ولو أنغمى المدعي عليه وإن كان عقارا الاحتياط إلى ذلك لانه لا يقبل التغيب وصح  
 أن يكون الواحد كفيلا بنفسه وكذا بخصوصه لأن الواحد يقوم بهما فلو أقر وغاب قضى لانه قضاء عاتنه  
 انتهى ولو أقرت البينة لم تزل غاب المشهود عليه فركب لا يقضي عليه حال غيبته في ظاهر الرواية لأن  
 له حق الجرح في الشهود وعن أبي يوسف أنه يقضي انتهى وأعلم أنه ينبغي أن يشترط في الوكيل ما سبق  
 في الكفيل من كونه مفعورا في الدار وفي البحر عن الصغرى لو أقر إعطاء الوكيل بالخصوص لم يجر انتهى (قوله  
 يؤمن هرويه) تفسير للثقة قال في البحر وفسر في الصغرى بأن لا يخفى نفسه ولا يهرب من اللدبان يكون له دار  
 معروفة أو كانت معروف لا يسكن في بيت بكرة ويتركه ويهرب منه وهذا ينبغي حفظه ولو ينبغي أن يكون  
 الفقيه ثقة وتوافقه بالادافا فان لم يكن له ملك في دار أو كانت له لا يتركها ويهرب انتهى وفسر في شرح  
 المنظومة بأن يكون معروف الدار والتجارة ولا يكون له مواضع بالخصوص وأن يكون من أهل المصر  
 لا غريبا اه قال الحوي وكذا العسكري فإنه لا يهرب ويركع عاقبة من الديوان والحاصل أن البارعي الأمن

في المصر (وطلب عين  
 خصمه لم يحلف) خلافا  
 لهما ولو حاضرة في مجلس  
 الحكم لم يحلف اتفاقا  
 ولو غائبة عن المصر  
 حلف اتفاقا ابن ملك  
 وقد في المجتبى الغيبة  
 عند السفر (و يأخذ  
 القاضي) في مسئلة  
 المتن فيما لا يسقط  
 بشبهة (كفيلا ثقة)  
 يؤمن هرويه بحر  
 فليحفظ (من خصمه)

من الهروب اه وفي الجبر اضعاف كفاة الصغرى القاضى اوسوله انا أخذ كفا من المدعى عليه بنفسه بأمر المدعى أولا بأمره فان لم يصف الكفاة الى المدعى بأن قال أعط كفا من نفسه ولم يقل الطالب ترجع الحقوق الى القاضى اوسوله حتى لو سلم اليه الكفيل يرا اوسوله الى المدعى فلا وان أضاف الى المدعى كان الجواب على العكس اه وفيه عنها طلب المدعى من القاضى وضع المتقول على بعدل ولم يكف بكفيل النفس فان كان المدعى عليه عدلا لا يجيبه القاضى ولو لم يلقه يجيبه وفي العقار لا يجيبه الا في الشجر الذى عليه الثمران الثمر نقي اه قال في البحر وظاهره أن الشجر من العقار وقدمنا خلافاه وفي أى السود عن الجوى عن المقدسى التصريح بأنه من العقار اه (أقول) وقد علمنا الصحيح من ذلك فلا تنسبه وفي الخسراته اذا أقام بينه ولم تزل في حارة يضعها القاضى على بدهام أه تفق حتى يسأل عن الشهود ولا يركها في بد المدعى عليه عدلا كان أولا هذا ان سأل المدعى من القاضى وضعها اه وانما أخذ الكفيل بمجرد الدعوى استحسانا لان فيه نظر للمدعى وليس فيه كثر ضرر بالمدعى عليه وهذا لان الحضور مستحق عليه بمجرد الدعوى فصح التكفيل بحضوره اعم من غير مجرد كافتنا (قوله) ولو وجبها فمما لحامل والوجه من حفظ ورثته والحامل من رجل خولا من باب عدم مفاط الساهة لا يحل لمصباح (قوله) في ظاهر المذهب (أى المقنع) وعن محمد أن الخصم اذا كان معروفا والمال حقا والظاهر من حاله أنه لا يخفى نفسه بذلك القدر من المال لا يجر على اعطائه الكفيل (قوله في الصحيح) قال في البحر جرت تأقيت الكفاة بثلاثة أيام وتحوها ليس لاجل أن يرا الكفيل عنها بعد الوقت فان الكفيل الى شهر لا يرا بعده لكن التكفيل الى شهر لتوسع على الكفيل فلا يطالب الا بعد مضيته لكن لو عجل يصح وهذا لتوسعة على المدعى فلا يرا الكفيل بالتسليم الحال اذ قد يعجز المدعى عن اقامتها وانما يسلم الى المدعى بعد وجود ذلك الوقت حتى لو أضر السنة قبل الوقت يطالب الكفيل (قوله) الى مجلسه (أى القاضى) (قوله) لازمه بنفسه (أى دار مع حيث دار فلا يلزمه في مكان معين ولا يلزمه في المسجد لانه لا يتركه به يبقى بحر وفيه وبه مع أمنا بدور معه ورايت في الزيادة أن الطالب لو أمر غيره بملازمة مدينه فلم يدون أن لا رضى بالامن عندى خففت خلافا لما بناء على التوكيل بملازمة الخصم لكنه لا يجسبه في موضع لان ذلك حبس وهو غير مستحق عليه بنفس الدعوى ولا يشغله عن التصرف بل هو يتصرف والمدعى بدور معه ٢ واذا انتهى المطالب الى داره فان الطالب لا يجتمع من الدخول الى أهله بل يدخل والملازم يجلس على باب داره وفي الشجرة ومن القضاء المتأخر من أوجب حبس الخصم لان المدعى يحتاج الى طلب الشهود وغيره اه وفي البحر عن الزيادة أن المطالب اذا أراد أن يدخل بيته فاما أن يأذن للمدعى في الدخول معه أو يجلس معه على باب الدار لانه لو تركه كمنع يدخل الدار وحده فربما يهرب من جانب آخر فيقوت ما هو المقصود منها ٣ وفي تعليق استاذنا لو كان المدعى عليه امرأة فان الطالب لا يلزمها بنفسه بل يستاجر امرأة فلازمها وفي أول كراهة الواقعة رجل له على امرأته حق فله أن يلزمها أو يجلس معها ويقض على نياها لان هذا ليس بحرام فان هربت وخلت خربة لا بأمر بذلك اذا كان الرجل يأمن على نفسه ويكون بعدا عنها يحفظها بغيره لان في هذه الخلوة ضرورة وأشار ملازمته الى ملازمة المدعى لما في خزانة المفتين اذا كان المدعى عليه متلافا وأبى اعطاه الكفيل بالمدعى ٤ فلم يدعى أن يلزمه ذلك الشيء أن يعطيه كفا وان كان المدعى ضيقا عن ملازمته يضع ذلك الشيء على بعدل اه وظاهره في السراج الهاج أنه لا يلزمه الا باذن القاضى وذكره أن منها أن يسكن حيث سكن وفي المصباح دار حول البيت بدور دوا ودورا ناطق به ودوران القل أو تركه لانه بعضها اثر بعض من غير ثبوت ولا استقرار ومنه قوله لم يدارت المسئلة أى كلما تعلقت محل توقف ثبوت الحكم على غيره فتنتقل اليه ثم يتوقف على الاول هكذا اه (قوله) مقدار مدة التكفيل (فان لم يأت بيته أمره أن يحل سبيله ولا يقبل دعونه الا بحضور البيعة لا يخفى (قوله) الا أن يكون الخصم غريبا (أى مسافرا) وأى تفسيره ادواشابه الى أن حكم القم من يد السفر كالتقريب قال في المنع والمراد من الغريب المسافر (قوله) الى انتهاء مجلس القاضى (أطلق في مقدمات مجلس القاضى

ولو وجبها والمال حقا  
في ظاهر المذهب عني  
(نفسه ثلاثة أيام) في  
الصحيح وعن الثاني الى  
مجلسه الثاني وصح  
(فان امتنع من) اعطاء  
(ذلك) الكفيل  
(لازمه) بنفسه  
أو بأمنه مقدار (مدة  
التكفيل) لثلاثين  
(الا أن يكون) الخصم  
(غربيا) أى مسافرا  
(فلا يلزم) أو بكفيل  
(الى انتهاء) مجلس  
(القاضى)

٢ مطلب هل للطالب  
أن تمنعه من دخول  
داره أن يأذن له بالدخول

مع

٣ مطلب فيما لو كان  
المطالب امرأة

٤ مطلب له ملازمة  
المدعى

فمثل ما إذا كان مجلس في كل خمسة عشر يوما مرة كذا في البرازية **(قوله دفع الضرر)** بأخذ الكفيل  
وباللازمة أزيد من ذلك كنعاله في الهداية لأن في أخذ الكفيل واللازمة زيادة على ذلك اضراؤه بمعنه  
عن السفر ولا ضرر في هذا المقدار ظاهرا **(قوله حتى ولو علم وقت سفره)** بأن قال أخرج عندما لا فلو علم أن  
السفر قبل انتهاء مجلس القاضي يكون التكفيل إلى وقت السفر دفع الضرر **(قوله الله)** أي إلى وقت سفره  
**(قوله)** أو يستعير فقاهه بأن يبعث إليهم أمينا فان قالوا اعتدل خروج معنا بكفيلها إلى وقت الخروج بحر **(قوله)**  
لا يثبت في الخ (هنا المستلزمين تيمم قوله وتقبل السنة أو أقامها بعد عين كما أشار إليه الشارح هناك بقوله  
وان قال قبل العين لا يثبت في مكان المناسبات يذكرها هناك ح **(قوله قبل ذلك البرهان)** لأن العين الفاجرة  
أحق بالرمن البينة العادلة كما مر **(قوله فهي شهود زور)** لأن الشهادة تتعلق بالشهود ويجب عليهم أدائها  
وأثم كاتمها وهذا القول منه لا يثبت زور العدل لأنه قبل الشهادة ولا نه غير معلوم ولا نه حرج مجرد **(قوله)** أو  
قال أي المدعي **(قوله حلف)** بناء على خطاب **(قوله كما مر)** عند قول المصنف اصطلاح على أن يحلف عند غير  
قاض الخ لكن هناك البين من المدعي وقدمنا الكلام علمه هناك **(قوله فأنكر المدعي)** أي مدعي الدين  
**(قوله ولا يثبت)** أي المدعي الإبطال **(قوله فطلب عنه)** أي من الدائن **(قوله فقال المدعي)** أي مدعي الدين  
**(قوله اجعل حتى في الختم)** المراد به والله تعالى أعلم المتقدمة قال في القاموس أن الختم كثيرا لا ينفذها  
فراجع ط (أقول) ولعله المعد الذي يعد على الصارفة والتجار وفي بيت المال الدراهم والمقدود احتضار  
الحق قال سدي والبرجائه تعالى المراد بالختم الصلح ومعناه كتب الصلح بالبينه ثم استخفى أو المراد  
احتضار نفس الحق في شيء مخنوم وهو الاظهر وفي حاشية الفتاوى عن الفتاوى الاقرية يعني أحضر حتى تم  
استخفي ومثله في الحامدية **(قوله)** حديث من كان حائفا صدره كأي الحوى لا تحلفوا بأناكم ولا بالطواغيت  
فن كان حائفا الخ ولما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه عليه السلام سمع عمر يحلف بأبياه فقال إن الله  
ينهاكم أن تحلفوا بأناكم فمن كان حائفا فليحلف بالله وأليصم ورواه البخاري ومسلم وأجدو عن أبي هريرة  
رضي الله تعالى عنه قال صلى الله عليه وسلم لا تحلفوا إلا بالله ولا تحلفوا إلا بآلاتهم صادقون ورواه النسائي عن  
**(قوله وظاهره)** أي ظاهر قول الخزانة من قوله وهو قوله والله أنه لو حلف بغيره من أسماء الله وصفة نحو رف  
الحلف بهم لم يكن بمنها يعني في باب الدعوى ويمكن أن يكون وجهه أن لفظ الخلافة جامع لجميع الاسماء والصفات  
حتى يصح بعضهم أنه الاسم الأعظم وقد ورد تحليف الشارع به فيقتصر عليه ويحتمل أنه ذكر في سبيل التمثيل  
لما علم في كتاب الايمان أنه بنعتقد الحلف بكل اسم من أسماء الله تعالى وكل صفة تعورف الحلف بها وقد  
ضرحوا هنا بما يدل على ذلك قال في خزانة المفتين متى حلف بالله الرحمن الرحيم كان عينا واحدا وإذا حلفه بالله  
والرحمن والرحيم يكون ثلاثا عما ناه فهذا صريح بأن الرحمن والرحيم عين بآمل ومثله في التبيين فانه قال  
ويحترز عن عطف بعض الأسماء على بعض كي لا يتركز عليه البين ولو أورد المصنف فأتى بها أو وصيحه الشارع به في قوله  
الباقى لا يقضى عليه باللكول لأن المستحق عليه عين واحدة وقد أتى بها أو وصيحه الشارع به في قوله  
ويحتمل العطف كي لا يتركز البين وفي كتاب الايمان والقسم بالله تعالى وأبسم من أسماء الرحمن والرحيم  
والخ أو وصفة يحلف بها من صفاته تعالى كرهة الله وجلاله وكبريائه وعظمته الخ فهذا كله يدل على كونه  
عينا وكذا ما ثبت في الحديث ثوب الكعبة ونحوه يقتضي أن الحلف بالرحمن والرحيم وسائر أسماءه تعالى وأما الجص في  
يكون عينا على أنه صرح في روضة القضاة بأن البين يكون بالرحمن والرحيم وسائر أسماءه تعالى وأما الجص في  
الحديث الشريف بالنسبة إلى الحب والطاوت ونحوهما **(قوله بغيره)** كالرحمن والرحيم بحر **(قوله لم يكن)**  
عينا قد علمت أن الحق عين ولا يشك علم ما يفهم من ظاهر عبارة الدوروم قوله والحلف بالله تعالى دون  
غيره وان كان ظاهرا من هذا الترتيب للصحر كافي لجدته لأن المراد أن لا يكون الحلف إلا بذاته تعالى أي بلم  
من أسمائه الذاتية والصفاتية فقد انتفى الاشكال على أنه هو الصرح به في عمدة الكتب بل عاتمه ولا يمكن أن

وقت سفره بكفيله  
الله ويتفرق ذرية  
أو يستعير فقاهه  
لأنكر المدعي برأية  
قال لا يثبت في طلب  
عنه حلفه القاضي  
ثم برهن على دعواه  
بعد العين (قبل ذلك)  
البرهان عند الامام  
(منه) وكذا لو قال  
المدعي كل بينة أتى بها  
فهي شهود زور وقال  
إذا حلفت فانت برى  
من المال خلف ثم برهن  
على الحق قبل خاتبة  
وبه جزم في السراج  
كلمه (وقيل لا) يقبل  
قائله محمدا في العارضة  
وعكسا منكم وكذا  
الخلاف أو قال لا بد في  
ثم أتى بدفع أو قال  
الشاهد لا شهادة في ثم  
شهد والاصح القبول  
لجواز التسليم ثم  
التذكر كما في الدور  
وأقر المصنف (ادعي)  
المدعيون الايصال فأنكر  
المدعي ذلك (ولا يثبت)  
له على مدعاه (فطلب)  
عنه فقال المدعي اجعل  
حتى في الختم ثم استخفى  
له ذلك قبة (والعين)  
لله تعالى حديث من  
كان حائفا فليحلف بالله  
تعالى أو يلزم وهو قول  
والله خزانة وظاهره أنه  
لوحفه بغيره لم يكن عينا



يقال ان ما ذكره في كتاب الاعان فرقة عن هذا الذي الدعوى لانه لم يصح أحد بقوله أصلاً **(قوله)** ولم أره صريحاً  
 بحسب حيث قال بعده نقله عبارة الخزانة وظاهره أنه لا يحلف بغير هذا الاسم فلو حلفه بالرجح أو بالرجح لا يكون  
 بمنزلة ولم أره صريحاً اهـ قال العلامة المقدسي فيه قصور وجود النص على خلافه فيقيد كوفي كتاب الاعيان  
 أنه لو قال والرجح أو القادر فكل ذلك عين ويدل عليه قوله فيما إذا غلط بذكر الصفة تحت زعم  
 الايمان بالاول والثاني تكراراً بين وصفه هنا في تحليف الآخر أن يقال له عهداً لله عليك ولا فرق بينه وبين الصصح  
 بل صريح بهذا في الصصح وصرح في روضة القضاء بأن الرجح وسائر أسماء الله تعالى تكون عيناً اهـ  
 (أقول) والعجب من المصنف حيث نقله وأقر عليه وكذا الشارح **(قوله)** لا يطلق وعناق وإن ألم الخصم أي  
 داوم على طلب المدين بهما ومثل الطلاق والعناق ألح كافي العناية وقد قصد بهذا مخالفة الأكثر والدر حيث قال  
 الا أن ألم الخصم وحكام في الكافي وقيل وكذا في الهداية فان ما مشى عليه الشارح هو ظاهر الرواية **(قوله)**  
 لان التحليف بهما حرام بل في القهستاني عن المضمرات اختلاف في كفر ما إذا قال حلفه بالطلاق وقدمنا  
 الكلام فرياً على ما لو حلف بالطلاق أنه لا مال عليه ثم برهن المدعي على المال وسألي في كلام الشارح **(قوله)**  
 وقيل ان مسبت الضرورة ففرض الى القاضي قال في التمنية وان مسبت الضرورة يعني أن الراي فيه للقاضي  
**(قوله)** وظاهره أنه مفرغ على قول الأكثر تبع في المصنف وصاحب البحر وهو عيب فان صاحب الخزانة  
 صرح بأن ذلك على قول الأكثر فهو صريح لا ظاهر **(قوله)** والا فلا فائدة قال العلامة المقدسي قد تكون  
 فائدة ما تضمنه من حاطر المدعي إذا حلف فرياً كان مشتبهاً عليه الأمر لنسيان ونحوه فإذا حلف بهما صدقه  
 اهـ وفي شرح المتيقن عن الباقلاني الأقرب بالمدعي إذا احتزر عنه اهـ أي تظهر فائدة فيما إذا كان جاهلاً  
 بعدم اعتبار تركه فإذا طلب حلفه به راجعاً يتبع وقرب بالمدعي **(قوله)** واعتمد المصنف حيث قال وهذا كلام  
 ظاهر بحسب قوة التعويل عليه لان التحليف إنما يقصد لتبينته وإنما يقض بالنكول عنه فلا ينبغي  
 الاشتغال به وكلام العقلاء فضلاً عن العلماء النظام يصان عن القفو والله تعالى أعلم بالصواب اهـ لكن عبارة  
 ابن الكمال فان ألم الخصم قبل يصح بهما في زماننا لكن لا يقضى عليه بالنكول لانه امتنع عما هو منهى عنه  
 شرطاً ولو قضى عليه بالنكول لا ينفذ انتهت واستشكل في السعدية بأنه إذا امتنع عما هو منهى عنه شرعاً  
 فكيف يجوز للقاضي تكليف الايمان عما هو منهى عنه شرعاً ولعل ذلك البعض يقول النهي تفرجه ومثل  
 ما في ابن الكمال في الزبلي وشرح درر البحار وظاهره أن القائل بالتحليف بهما يقول أنه غير مشروع ولكن  
 يعرض علمه له متنع فان من له أدنى ديانة لا يحلف بهما كذا فإنه يؤدي إلى طلاق الزوجة وعقوبة الأمانة  
 أو ماساً كهما بالحرام بخلاف العين بالله تعالى فإنه يتساهل به في زماننا كثيراً **(قوله)** لا يفرق أي بين  
 الزوجة والزوجة **(قوله)** لان السبب لا يستلزم قيام الدين لا احتمال وفائه أو أراؤه أو هتبعته وهذا التفصيل هو  
 المتيقن به كافي شرح عبد البر ط **(قوله)** وقال محمد في الشهادة على قيام المال لا بحث لاحتمال صدقه اهـ أقول  
 تقدم فرياً بقوله ويظهر كذبه بأقنانه الواضعاء أي المال بلا يبحر خلف وإن ادعاءه بسبب خلف أن لا دين عليه  
 ثم أقامها لا يظهر كذبه لجواز أنه وجد القرض ثم وجد الأبراء والأيقاع عليه الفتوى اهـ وقد ذكرنا هنا  
 الكلام وبحسب المقدسي فهو جواباً عنه فراجعنا شئت **(قوله)** وقد تقدم أي في كلام المصنف حيث قال  
 ويظهر كذبه بأقنانه الواضعاء بلا يبحر خلف الخ وإنما أعاده هنا لان هذه العبارة أوضح وأدل على المطلوب وفيها  
 زيادة فائدة كذا كذا الخلاف بين محمد وأبي يوسف وهو كالشارح للعبارة المتقدمة فقيد به أن إطلاق الدرر على  
 قول أحد الشيخين ولا اعتراض على من أتى بالعبارة التامة بعد العبارة القصيرة كما قالوا في عطف العام على  
 الخاص لا يحتاج إلى نكتة لما فهم من زيادة الفائدة تأمل ٢ قال العلامة الشافعي في حاشية تأمل يبي وندكر  
 نبذنا من مسائل ذكرها للخصاف في آخر كتاب الحيل ٣ قال كل امرأة طالق طلاقاً مشروطاً على كل امرأة  
 أتزوجها باليمن أو باللهند أو بالسند أو في بلد من البلدان له نيته وإن ابتدأ باليمن يحتال ويقول هو الله ويدغم

ولم أره صريحاً بحسب  
 (لا يطلق وعناق) وإن  
 ألم الخصم وعليه  
 الفتوى تشاركه لان  
 التحليف بهما حرام  
 (وقيل ان مسبت  
 الضرورة ففرض الى  
 القاضي) اتباع البعض  
 (فلو حلف) القاضي  
 (به فكل ففرض عليه)  
 للمال (لم ينفذ) قضاؤه  
 (على) قول (الأكثر)  
 كذا في خزانة المفتين  
 وظاهره أنه مفرغ  
 على قول الأكثر ما على  
 القول بالتحليف بهما  
 فيعتبر تركه ويقضى  
 به والا فلا فائدة بحسب  
 المصنف قلت ولو حلف  
 بالطلاق أنه لا مال عليه  
 ثم برهن المدعي على  
 المال انشدهوا على  
 السبب لا كالأقراض  
 لا يفرق وإن شهدوا  
 على قيام الدين يفرق  
 لان السبب لا يستلزم  
 قيام الدين وقال محمد في  
 الشهادة على قيام المال  
 لا بحث لاحتمال صدقه  
 خلافاً لأبي يوسف كذا  
 في شرح الوهبانية  
 للشرنبلالي وقد تقدم  
 ٢ مطلب  
 مسائل ذكرها للخصاف  
 في آخر كتاب الحيل

ذلك حتى لا يفهم المستحلف \* فان قال المستحلف انما احلفك بما اراد وقل انت نعم وور يدان يستحلفه بالله والطلاق والعناق والمشي وصدقة ما عاك يقول نعم وينوي نعمامن الانعام وكذا القول به نسأله طوائق ونوى نساء المعورا والعنان أو العرجان أو المالمالك أو اليهوديات فيكونه نية وإن اراد أن يحلف أنه لم يفعل كذا أو حضر الملول لحلف بعقده قال يضع يده على رأس الملول أو ظهره ويقول هذا حريتي ظهره ان كان فعل فلا يعنى الملول \* وإن حلف بعق الملول أنه لم يفعل كذا ونوى عكة أو في المسجد الحرام أو في بلد من البلدان لا يحنثان كان فعله في غير ذلك الموضع \* وإن حلف بطلاق امرأته ويقول امرأتى طائقت ثلاثا ونوى علم من الاعمال كالخبر والغسل أو طائقت من وثاق ونوى بقوله ثلاثا ثلاثا بام أو أشهر أو جمع فلا حنث \* ولو بلغ سلطانا عن رجل كلام فأراد السلطان أن يحلفه عليه فالوجه أن يقول ما الذي بلغك عني فإذا قال بلغني عنك كذا وكذا فإن شاء حلفه بالعناق والطلاق أنه ما قال هذا الكلام الذي حكام هذا ولا يصح به الا ههنا الساعة فلا تائم عليه وإن شاء نوى في الطلاق والعناق ما شرعناه وإن شاء نوى أنه لم يتكلم بهذا الكلام بالكونية مشلا غير البلد الذي تكلم فيه به أو الموضع أو بنوى عدم التكلم لبلان تكلمه نهارا أو عكسه أو بنوى زمانا غير الذي تكلم فيه ما ملخصا أقول الظاهر في ذلك ان الحالف مطلقا ما أو ما كان ظاهرا فلا بنوى بل العبرة بظاهر اللفظ العرفي الذي حلف به لأن الاعان مبنية على الافتراض على الاعراض كما علم ذلك من كتاب الاعان فراجعهم **(قوله)** ويعلق بذكر أوصافه تعالى أي يؤكدها ليعين ذكر أوصاف الله تعالى وذلك مثل قوله والله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السر ما يعلم من العلانية ما لفلان هذه اعلمت ولا قبلك هذا المال الذي ادعاه ولا شيء منه لأن أحوال الناس شتى فتهيمن عتبع عن اليقين بالتعليل ويتجاسر عند عدمه فعلق عليه لعله يمنع بذلك ولم يعلق حازوقيل لا تعلق على المعروف بالصلاح ويعلق على غيره وقيل يعلق على الخطيئة من المال دون الحق يعنى **(قوله)** وقده أي قيد ببعضهم التعليل **(قوله)** بفاسق أي إذا كان المدعي عليه فاسقا **(قوله)** ومال خطير أي كاذرا كما بينه في خزنة المفتين وتبيين الحقائق **(قوله)** والاختيارية أي في التعليل لما علمت من أنه حازر يجوز ارجاع الضمير إلى أصل اليقين أي الاختيار في اليقين بأن يقول هل والله أو بالله أو الرحمن أو القادر على ما سلف وقدره حواء التحليف حق القاضي أي الاختيار في صفة التعليل إلى القضية زيدون فيه ما شأوا ولا يقفون لو شأوا كافي الجرح في الخلاصة **(قوله)** وفي حقيقته أي التعليل التي ينطق بها **(قوله)** إلى القاضي أي تفويضه إلى القاضي **(قوله)** ويحتمل العطف أي في اليقين فلا يذكر بحرف العطف ويحذف عن عطف بعض الاسماء على بعض والالتصاف باليمين ولو امرء بالعطف فأتى واحدة ونكل عن الباقي لا يقضى عليه بالنكول لأن المستحق عين واحدة وقد أتى بها كما أفاده الزيلعي وقدمنا فريفا لا تنس **(قوله)** لا يستحب وقيل لا يجب وقيل لا يشرع وظاهر ما في الهداية أن المنفي وجوب التعليل بهما فيكون مشروعا وظاهر ما في المحط في موضع أن المنفي كونه سنة وفي موضع بعده عدم مشروعه ومثبت قال لا يجوز التعليل بالزمان والمكان وصرح في غاية البيان أن لها كبرفعه عند ثبوت ذلك وانما الخلاف في كونه واجبا أو سنة وفي البحر لا يجوز التعليل بالمكان قال في الكافي قبل لا يجب وقيل لا يشرع لأن في التعليل بالزمان تأخير حتى للمدعي إلى ذلك الزمان قال العلامة المقتضى وكذا في المكان لأن فيه التأخير إلى الوصول إلى ذلك المكان المعلق به فلا يشرع كذا في التبيين والكافي اه قلت وهذا لا يظهر إذا كان على وفق مطلوبه ولو علل بمخالفته المشرع وكان أولى عند الشافعي يستحب هذا التعليل في قول ويجب في قول به قال مالك كافي التبايع وغيره (أقول) الظاهر أن المذهب عندنا عدم جواز هذا التعليل وعليه يدل لائل من شيخنا المذكور في الشروح وأما سلب حسن هذا التعليل تارة وسلب الوجوب أخرى فبإيراد ما تمسك به من نفي منه لخصم تدبر **(قوله)** زمان مثل يوم الجمعة **(قوله)** ولا يمكن مثل الجامع عند المنبر أو ما بين الركن والمقام وعند قبره عليه الصلاة والسلام وعند صغيرة بيت المقدس **(قوله)** وطلوه ما أنه مباح فيه أن المباح ما استوى طرفاه فكان يقول فهو خلاف

ويعلق بذكر أوصافه تعالى وقيد بعضه بفاسق ومال خطير (والاختيار) فيه وفي صفة إلى القاضي ويحتمل العطف ك لا تتكرر اليمين (فالو) حلفه بالله ونكل عن التعليل لا يقضى عليه به أي بالنكول لأن المقصود بالحلف بالله وقد حصل زيلعي (لا) يستحب التعليل على اللبس (زمان ولا يمكن) وكذا في الحواوي وظاهره أنه مباح

الاولى (وأقول) كيف يكون ما حاقه من بادة على النص وهو قوله صلى الله عليه وسلم البين على من أنكر وهو مطلق عن التقدير زمان أو مكان والتخصيص بهما زاد على النص وهو نسخ كما أفاده العسنى وفي شرح الملتقى للداماد وعند الأئمة الثلاثة يجوز أن تعلظهما أيضاً أن كانت البين في قسامته ولعان ومال عظيم قال القهستاني وعن أبي يوسف أنه وضع المصحف في حجره وقرأ الآية المذكورة وهي إن الذين يشترون بعهد الله وأمانتهم ثمناً قليلاً إلا أنه ثم يحلف في مكان منها كما في المضمرات (قوله ويستخلف اليهودي) ٢ قال في المصباح اليهودي نسبة إلى يهود وهو اسم نبي عربي وبني الجلع والمضارع من هاد إذا رجع ويقال لهم يهود وهو غير متصرف للعلمية ووزن الفعل وجازتو منه وقبل نسبة إلى يهودا بن يعقوب (قوله بالله الذي أنزل التوراة على موسى) لقوله علماء الصلاة والسلام لأن صور بالأعور أنشد بالله الذي أنزل التوراة على موسى إن حكم الزنا في كتابكم هذا كما في العرق قال في البدائع ولا يحلف على الإشارة إلى مصحف معين أي عن التوراة بأن يقول بالله الذي أنزل هذه التوراة أو هذا الإنجيل لانه ثبت بحجر يف بعضه فلا يؤمن أن تقع الإشارة إلى الحرف فيكون المحلف تعظمه المالمس كلام الله تعالى شر نكسالة أو من حيث أن المجموع ليس كلام الله تعالى ط (قوله والنصراني) قال في المصباح رجل نصراني بفتح النون وأمرأة نصرانية ورجماقيل نصران ويقال هو نسبة إلى قرية يقال لها نصر ولهنا قيل في الواحد نصرى على القياس والنصراني جمعه مثل مهري ومهاري ثم أطلق النصراني على كل من تعبد به الدين ٨ (قوله والجوسي) قال في المصباح هي كلمة فارسية يقال تجسس إذا دخل في دين الجوس كما يقال تهودا ونصر إذا دخل في دين اليهود والنصراني (قوله فيغفل على كل معتقده) لتكون رصالة عن البين الكاذبة قال في العروض ما ذكره من صورة تحليف الجوسي مذكور في الأصل وروى عن أبي خنيفة أنه لا يحلف أحد أي من أهل الكفر إلا بالله الصالحاً شاعن نشر بل العبر مع في التعظيم وذكر الحصاص أنه لا يحلف غير اليهودي والنصراني إلا بالله واختاره بعض مشايخنا في ذكر الساميين تعظيمها ولا ينبغي ذلك لخلاف الكتابين لانهما من كتبه تعالى وظاهر ما في المحطآن ما في الكتاب قول محمد وما ذكره الحصاص قوله ما فان قلت إذا حلف الكافر بالله فقط ونكل عما ذكره بل يكفيه ما لا قلت أمراً صريحاً بظاهر قولهم أنه يغفل عنه أنه ليس بشرط وأنه من باب التغليظ فيكفي بالله ولا يقضي عليه بالتكول عن الوصف المذكور ٨ (قوله واختار) قال فيه بعد قول المتن ويستخلف اليهودي الخ ولواقتصروا الكل على قوله بالله فهو كاف لأن الزيادة لا تكيد كما قلنا في السلم وإنما يغفل ليكون أعظم في قلوبهم فلا يتجاسروا على البين الكاذبة ٨ (قوله والوثني) الوزن السمن سواء كان من خشب أو حجر أو غيره والجوع وزن مثل أسد وأسود وأولان ونسب إليه من يشدين بعبادته على لفظه فيقال رجل وثني وأراد بالوثني المشرك سواء عبد صنماً أو وثناً وغيرهما (قوله لانه يقربه وان عبد غيره) أي يعتقد أن الله تعالى خالقه لكنه يشركه بمعرفته قال تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله (قوله وحرم ابن الكلال بالدهرية) بفتح الكال أي الطائفة الذين يقولون بقدم الدهر ويتكرون الصانع ويقولون أن هي الأرحام تدفع وأرض تلعب وما هيكتنا الأدهر قال في القاموس الدهر قد بعد في الأسماء الحسنی والزمن الطويل والاملا محدود وألف سنة وأدهري يضم القائل ببقا الدهر (قوله لا يعتقدونه تعالى) وإن قالوا بعقده لان قدمه عندهم بأنه قديم الزمان وذلك لان منهم من يقول القدماء نجسة الرب والأدهر والفلك والعناصر والفراغ أي الخلاء ورواه العالم فلازهر الخالق لها ٣ وهي قديمة بالزمان لا بالذات كما في حاشية الكبرى (قوله قلت وعليه فيما لا يحلفون) قلت يحلفون بالله تعالى لما في معراج الدراية عن البسوط الحر والمجاول والرجل والمرأة والفاسق والصالح والكافر والمسلم في البين سواء لان المقصود هو القضاء بالتكول وهو لا يعنى اعتقاد الحرمة في البين الكاذبة سواء ٨ (أقول) والزندق واللاحد داخلون تحت المشركين إذ قد سبق في صدر الكتاب من البدائع أنهم لم يتجاسروا في عصر من الأعصار على اظهار تحلفهم سوى كفرهم فلما يقروا بالواجب الوجود لله تعالى وتقدس عما يقول

(ويستخلف اليهودي

بالله الذي أنزل التوراة

على موسى والنصراني

بالله الذي أنزل الانجيل

على عيسى والمجوسى

(بالله الذي خلق النار)

فيغفل على كل معتقده

فلما كفى بالله كالمسلم كفى

اختيار (والوثني بالله

تعالى لانه يقربه وان

عبد غيره وحرم ابن

الكلال بالدهرية

لا يعتقدونه تعالى قلت

وعليه فيما لا يحلفون

وبقي تحليف الاخرس

٢ قوله قال في المصباح

المعجم اربعة عبارة

المصباح يظهر لك ما في

هذه العبارة ٨

مصححه

٣ قوله فلازهر الخالق لها

هكذا بالاصل ولتححر

هذه العبارة

الظالمون ولا ينفون من الاتباع ولم يقدروا على اظهار ما لهم الحق وانما المشركين فعدون منهم كما على أنه قد صرح في بعض الكتب أنهم يقولون به تعالى ولكن ينفون القدرة عنه تعالى فظهر أن الكفرة بأسرهم يعتقدون الله تعالى وتوحيدهم إلا اله الكبر عما المقدمه فيستحقون بالله تعالى سواء كان المستخلف عن معتقد الله تعالى أو لا فإنه وإن لم يعلم تعالى فإن الله تعالى بفعله فأنما خلفه كاذبا فإنه تعالى يقطع داره ويجعل دياره بلا حق أي خالته وحسنه فلا معنى لقول الشارح قلت الخ تأمل (أقول) وهذا كله بخلاف الكتابين كاحترامهم محفلون بالله الذي أنزل التوراة والإنجيل وفي المفسر لانهم من كسبه تعالى قال في شرح الاقطع أما الصابئة ان كانوا يؤمنون بداريس عليه السلام استحقوا بالذي أنزل الصحف على ادريس عليه السلام وان كانوا يعدون الكواكب استحقوا بالذي خلق الكواكب اه اتقوا ولا تنس ما قرنته (قوله) ان يقول له القاضي عليه عهد الله ولا يقول له تخلف بالله ما لهذا علي حق فإنه لا يكون عينا ولو أشار بنعم لانه يصير كأنه قال ائلف وتلك لا يكون عينا فانه الاتفاقي قال في الشرح نبلاية ولا يقول له بالله ان كان كذا لانه اذا قال نعم يكون اقرارا لا عينا اه (قوله) فأنما أو ما برأسه أي نعم صراحة قالوا وان أشار بالانكار صار نكولا ومضى عليه فتبه (قوله) ان عرفه أي انط (قوله) والا فإشارته) ويعامل معاملة الانحرس عبد البر (قوله) ولو أعني أيضا أي هو أو صم أنحرس (قوله) فابو الخ) مراد به ما يعامل الخ كما كان المراد بوجه ما يشمل وصي الخ فانه عبد البر وظاهره أنه يستحق عنه فان كان كذلك فإنه يكون مخصصا لما تقدم من قوله ان التوبة لا تجزى في الخلف كذا فانه بعض الفضلاء عكن صرح العلامة أبو السعود به مستقي من قولهم الخلف لا تجزى فيه التوبة وهو ظاهر في أنه يخلف أو بوجه تأمل (قوله) أو من نسيه القاضي) الصواب ثم من نسيه القاضي لانه انما يصب عنه اذا فقد من سبق ذكره عبد البر وهل يخلفون على العلم لكونه مما يتعلق به حق الغير وعلى البتيجر ط (قوله) بجر قال فيه والقاضي لا يحضر هابل هو منوع عن ذلك كذا في الهداية ولوقال المسلم لا يحضره المكان أو في المساق التتارانية يكره المسلم الخول في السبعة والكنيسة من حيث انه جمع الشياطين والظواهر أي ما يخرج عمة لانها المراد عند الاطلاق وقد أثبتت بتغير مسلم لازم الكنيسة مع اليهود اه (قوله) في دعوى بسبب رفع أي سبب ملك ولوحكماء وسبب ضمان وقبضه لان الدعوى اذا وقعت مطلقة عن سبب بان ادعى عبدا له ملكه فالعين على الحكم بالاخلاف فقال قل بالله ما هذا العبد فلان هذا ولا شيء منه كافي العمادية (قوله) برفع أي رافع كاذلا والاطلاق والرد (قوله) أي على صورة انكار المنكر وهو صورة دعوى المدعي بحر هذا معناه الاصطلاح أي أمامه الغوى والحاصل من كل شيء ما بقي وثبت وذهب ما سواه كافي القاموس ويمكن اعتباره هنا فإنه يخلف على الثابت والمستقر الآن ويكون قوله أي على صورة الخ تفسير مرادنا كما كان على صورته لان المنكر يقول لم يكن ينتابيع ولا طلاق ولا غصب \* والحاصل أن التلطيف على الحاصل نوع آخر من كيفية البين وهو الخلف على الحاصل والسبب والضابط في ذلك أن السبب إما أن يكون مما رفع رافع أو لا فان كان الثاني فالتلطيف على السبب بالاجماع وان كان الاول فان تضرر المدعي فالتلطيف على الحاصل عند الطرفين ١ وعلى السبب عند أبي يوسف كالمسائي مفسلا \* قال في نور العين النوع الثالث في مواضع التحليف على الحاصل والتلطيف على السبب جع ثم المسئلة على وجوه اما أن يدعى المدعي ديناً أو ملكاً في عين أو حقا في عين وكل منها على وجهين اما أن يدعيه مطلقاً أو يتاع على سبب فوا دعي ديناً ولم يذكر كسبه يخلف على الحاصل ماله قبل ما ادعاه ولا شيء منه وكذا لو ادعى ملكاً في عين حاضر أو حقا في عين حاضر ادعاه مطلقاً ولم يذكر كسبه سبباً يخلف على الحاصل ما هذا فلان ولا شيء منه ولو ادعاه بتاع على سبب بان ادعى ديناً بسبب قرض أو شرأه أو ادعى ملكاً بسبب بيع أو هبة أو ادعى غصباً أو روية أو عارية بخلف على الحاصل في ظاهر الرواية لا على السبب بالله ما غصبت ما استقرضت ما ودعك ما شر بتمنه كافي وعن أبي يوسف يخلف على السبب في هذه الصور المذكورة لا تعتمد تعريض المدعي عليه نحو أن يقول أيها القاضي قد يسمع الانسان شيئاً ثم يقبل فيثبذ يخلف القاضي على الحاصل مع

أن يقول له القاضي عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا وكذا فأنما أو ما برأسه أي نعم صار حالفا ولو أصم أيضا كتبه لتجنب بطله ان عرفه والا فإشارته ولو أعني أيضا فابو أو بوجه تأمل نسيه القاضي شرح وهابية (ولاحفلون في بيوت عباداتهم) لكرهه دخولها بجر (ويخلف القاضي) في دعوى سبب يرفع (على الحاصل) أي على صورة انكار المنكر وفسره بقوله

(١) قوله عند الطرفين كذا بالاصل ولعل المراد بالطرفين الاول والثالث أعني أبا حنيفة ومحمداً أو لفظ الطرفين عن رفع عن أبي حنيفة وحر ركبته

منه

وذكر شمس الأئمة الخوافي رواية أخرى عن أبي يوسف أن المدعي عليه لو أنكر السب بحلف على السب ولو قال ما على ما يدعي يحلف على الحاصل فأصبحنا وهذا أحسن الأقاويل عندي وعليه أكثر القضاة (يقول الحنفية) وكذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية اهـ وقال فخر الإسلام الزبدي الألاتي أن يقوض الأمر إلى القاضي فيحلف على الحاصل أو السب أهما رآه مصلحة كافي الكافي وما في المتن ظاهر الرواية كما في الشروح واعترض على روايته عن أبي يوسف بأن الألاتي التحلف على السب دائما واعتبار التعريض لانه لو وقع فعلى المدعي البينة وان عجز فعلى المدعي عليه البينة. وأجيب بأنه قد لا يقدر عليها والتخصيم يقدم على البينة الفاجرة فالألاتي التحلف على الحاصل كى لا يبطل الحق قال البرجندی ما ذكره المعترض اعتراض على قول أبي يوسف بأنه لا فرق في ذلك بين التعريض وعدمه وذلك لا يندفع بهذا الجواب (قوله أي بالله ما ينسبك) نسكاح قائم) ادخال النكاح في المسائل التي يحلف فيها على الحاصل عندها غلبة من صاحب الهداية والشارحين لأننا باحتمال لا يقول بالتحلف بالنكاح الآن يقال إن الامام فرغ على قوله بما كتفرعه في المزارعة على قوله ما بجر أو يقال أنه محمول على ما إذا كان مع النكاح دعوى المال كما تقتل عن المقدسي ولكن ذكر في العقوبة أيضا ثم قال وهذا بعد أن الظاهر أنه يحلف عنده في تلك الصورة على عدم وجوب المال لأعلى عدم النكاح فقلنا اهـ (قوله وما ينسبك) قائم الآن) هذا قاصر والحق ما في الخزانة من التفصيل قال المشتري إذا ادعى الشراء فإن ذكر نقد الثمن فالمدعي عليه يحلف بالله ما هذا العبد ملك المدعي ولا شيء منه بالسب الذي ادعى ولا يحلف بالله ما بعته وإن لم يذكر المشتري نقد الثمن يقال له أحضر الثمن وإذا أحضره استخلفه الله ما علق قبضه أو الثمن ولا تسلم هذا العبد من الوجه الذي ادعى وإن شاع حلفه بالله ما ينسبك وبين هذا شراء قائم الساعة. والحاصل أن دعوى الشراء مع نقد الثمن دعوى المبيع ملكا مطلقا وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة الثمن فيحلف على ملك المبيع ودعوى المبيع مع تسليم المبيع ودعوى الثمن معنى وليست بدعوى العقد ولهذا تصح مع جهالة المبيع فيحلف على ملك الثمن (قوله وما يجب عليك رده لأن) الصواب ما في الخلاصة ما يجب عليك رده ولا مثله ولا بد له ولا شيء من ذلك اهـ والى بعض ذلك أشار الشارح بقوله أو بدله لأن المصنوع لو كان هالكالا يجب على القاصبر رده عنه لعذر ذلك بل يجب عليه رده له لو مثليا أو قيمته لو قيميا فالحلف بالله ما يجب عليك رده لو كان ذلك بعده لا كه وحلف على ذلك لم يحنث لعدم وجوب رده ح بل يحلفه بالله ما يجب عليك رده ولا رده له ليعمل به قيام المصنوع وهلاكه فلا داعي عليه قيام المصنوع حلفه بالله ما يجب عليك رده وإن ادعى عليه أن المصنوع قد هلك فيدمون بدفعه حلف بالله ما يجب عليك رده وأنما عبر بالبدل ليعمل المثل لو مثليا أو قيمته لو قيميا (قوله وما هي بآئن منك الآن) هذا في البائن الواحد وأما إذا كان ثلاثا يحلف بالله ما طلقتهن ثلاثا في النكاح الذي ينسبك وفي الرجعي يحلف بالله تعالى ما هي طالتي في النكاح الذي ينسبك وهو معنى قوله الآن قال الأسبجاني يحلف بالله ما طلقتهن ثلاثا في النكاح الذي ينسبك (قوله وما يجب) أي أو ما غصبت أو ما طلقته لاحتمال أنه رده أو وجد النكاح بعد الابانة قال في البحر ولم يستوف المؤلف رده الله تعالى المسائل المفرغة على هذا الأصل فهم الأمانة والدين وقدر كرامتها وفي منة الحق المدعي عليه الألف يحلف بالله ما له قبل ما يدعي ولا شيء منه لأنه قد يكون عليه الألف الأدره ما يكون صادقا اهـ وفيما ذكره الأسبجاني في التحلف على الوديعة إذا أنكرها المدعي عليه يحلف على صوره أنكاره بالله ليس له عبدا شيء ولا عسلا حين وعند أبي يوسف بالله ما ودعه ولا باعه ولا أقرضه (٢) قصور الوصايات في الخزانة وفي دعوى الوديعة إذا لم تكن حاضر تحلف بالله ما له هذا المال الذي ادعى في يديك وديعه ولا شيء منه ولاه قبل حق منه لأنه متى أسبلتها أو دل أنسابا عليها لا تكون في يديه ويكون غلبه قيمتها فلا يكتفى بقوله في يديك بل يضم إليه ولاه قبل حق منه احتياطا اهـ \* ومنه ادعى الملك المطلق فإن كان في ملكه متقول حاضر في المجلس يحلف بالله ما هذا العين ملك المدعي من

(أى بالله ما ينسبك) نسكاح قائم (وما ينسبك) بيع قائم وما يجب عليك رده) لو أقامها أو بدله لو هالك (وما هي بآئن منك) وقوله (الآن) متعلق بالمبيع سكن (في دعوى نكاح وبيع وغصب وطلاق) فيماف ونشر لأعلى السب أي بالله ما نكحت وما بعته

(٢) قوله قصور هو متبداً أخيره قوله فيما تقدم وفيما ذكره الأسبجاني اهـ منه

الوجه الذي يدعيه ولا شيء منه وان كان غائباً عن المجلس ان أقر المدعي عليه أنه في يده وأنكر كونه ملكاً للمدعي كلف احضاره لشهر البهوان أنكر كونه في يده فانه يستخلف بعد حجة الدعوى بالهذه في بديل كذا ولا شيء منه ولا شيء عليه ولا قبل ولا قيمة وهي كذا ولا شيء منها كذا في الخزانة \* ومنها دعوى حارة الفضة أو الدار أو الحانوت أو ألبند أو دعوى مزارعة في أرض أو معاملة في محل بالله ما بينك وبين هذا المدعي حارة فاقعة تامة لازمة اليوم في هذا العين للمدعي ولاله قبلك حتى بالاجارة التي وصفت كذا في الخزانة \* ومنها ما أودع امرأة على زوجها أنه جعل أمرها بدها وأنما اختارت نفسها وأنكر الزوج فالمسئلة على ثلاثة أوجه ما إن ينكر الزوج الأمر والاختيار جماعاً فإنه لا يخلف على الحاصل بل خلاف لانه لو حلف ما هي بائن مثلاً بالساعة فربما تأول بقول بعض العلماء ان الواقع بالأمر بالدرجة في حلف على السبب ولكنه يحتاج فله زوج بالله ما قلت لها منذ آخر تزوجت بها امرأتي بيلك وما تعلم أنما اختارت نفسها بحكم ذلك الأمر وان أقر بالأمر وأنكر اختيارها بخلف بالله ما تعلم أنما اختارت نفسها وان أقر بالاختيار وأنكر الأمر بخلف بالله ما جعلت أمر امرأتك في يديها قبل أن تختار نفسها في ذلك المجلس وكذا ان ادعت أن الزوج حلف بطلاقها ثلاثاً ان لا يفضل كذا وقد فعل فهو على التفصيل كذا في الخزانة \* ومنها أن ماذكره في حلف البيع قاصر والحق ما في الخزانة وقد متنا قريباً \* ومنها في دعوى الكفالة اذا كانت صحيحة بأن ذكر أنها منجزة أو معلقة بشرط متعارف وانما كانت بانه أو أجازها في المجلس واذا حلف بخلفه بالله ما له قبلك هذه الالف بسبب هذه الكفالة التي يدعيها حتى لا يتناول كفالة أخرى وكذا اذا كانت كفالة يعرض بالله ما له قبلك هذا الثوب بسبب هذه الكفالة وفي النفس بالله ما له قبلك تسليم نفس فلان بسبب هذه الكفالة التي يدعيها كذا في الخزانة \* ومنها تخفيف المستحق قال في الخزانة رجل أعار دابة أو أحرها أو أودعها فطامع وأقام بينة أنها له لا بقضيه بشئ حتى يخلف بالله ما بع ولا وهب ولا أذنت ففهم ما ولا هي خارجة عن ملكك للخال \* ومنها اذا ادعى غريم الميت ايفاء الدين له وأنكر الوارث بخلف ما تعلم أنه قضيه ولا شيء منه ولا يرى اليه منه كذا في الخزانة وقد متنا كيفية تخلف مدعيه على الميت \* وفي جامع الفصولين أقول قوله ولا يرى الخ لاجاحة الاله بدعي الايفاء لا البراءة فلا وجه له كرفي التخلف اه وأجبت عنه فيما كتبناه عليه بحوا أن الميت أراه ولم يعلم المدعيون أنه لا يتوقف على قبوله اه (أقول) وأجاب عنه أيضاً في نور العين حيث قال قوله لاجاحة الاله العمل نظراً لان المدعي هو ايفاء مجموع الدين فلما ردت بوسه بالخلاف عليه لا كسفي في الحلف بلطف ما تعلمون ان ما كقضيه فز ياد لفظ ولا شيء منه تدل قطعاً على ان المراد أنما هو يدفع جميع الوجوه المحتملة في جانب المورث نظر الغريم وشققة عليه وبحوزة أن يكون وجهه زائدة ولا يرى اليه احتمال أن الغريم يحوز فأراد بالايفاء ابراه نظراً الى اتحادها لها وهو خلاص الذمة اه وفي الصريح أيضاً ومنها في دعوى الاتلاف قال في الخزانة ادعى على آخر أنه خرق ثوبه وأحضر الثوب معه الى القاضي لا يخلفه ما خرق لا احتمال أنه خرقه وأداء ضمانه ثم ينظر في الخرق ان كان يسيراً ومنه نقصان بخلف ما له عليه هذا القدر من الدراهم التي تدعي والاقل منه وان لم يكن الثوب حاضراً كلفه القاضي بيان قيمته ونقدار النقصان ثم ترتب عليه العين وكذلك هذا في هدم الحائط أو فساده استماع أو ذبح شاة أو نحوه اه \* ثم اعلم أنه تنكر منهم في بعض صور التخلف تكرار اللفظ العين خصوصاً في تخلف مدعي دين على اللبث فانها تصل الى خمسة وفي الاستحقاق الى أربعة مع قولهم في كتاب الايمان العين تنكر ريبك لورح العطف مع قوله لا كقوله لا كل طعما ما لا شراباً ومع قولهم هتافي قطف العين بحسب الاحتراز عن العطف لان الواجب عين واحدة فاذ عطف حارت أعاناً لم أرعنه حوا بابل ولا من تقرض له اه قال الرمي اذا تأمل التامل وجد التكرار التكرار للمدعي فليتام اه يعني أن المدعي وان ادعى شيئاً واحداً في اللفظ لكنه مدع لشيء متعدد ضمانه حلف الخصم عليه احتياطاً (قوله) خلافاً للثاني فقال الذين تستوفى لحق المدعي فيجب مطالبة الدعوى والمدعي هو السبب الا اذا عترض المدعي عليه بما ذكرنا بان يقول المطلوب عند طلب بمنه قد بيع الشخص شيئاً ثم يقابل فنحلف حينئذ على الحاصل ط وقدمنا الكلام عليه مستوفى (قوله) نظر المدعي عليه أي كما هو نظر للمدعي وهذا تعليل لقول الامام والثالث

خلافاً للثاني نظر المدعي عليه أيضاً

وهو ما شى عليه في المتن من التحلف على الحاصل يعني انما يحلفه على الحاصل لا على السبب لاحتمال طلاقه بعد النكاح واقلته بعد البيع أى وأدائه أو إقراره بعد التصب وترجيه بعد الابانة ولو بعد زوج آخر في الحرمة الغلظة فلو حلف على السبب لكان ما تنازلوا دى أو اوقع بعد السبب لكاف انما فينبض ريثك فكان في التحلف على الحاصل نظر لدعى عليه **(قوله لاحتمال طلاقه)** أى قد عوى النكاح **(قوله واقلته)** أى في البيع وادائه أو إقراره بعد التصب وترجيه بعد الابانة والحاصل أن البين كاتقدم شرط على ما التناول فانما حلف على السبب الذي يرفع رافع فتكفل وأقر بالسبب ثم ادعى الرافع لا يقبل منه فيقتصر بخلاف ما اذا حلف على الحاصل فان فيه نظرا لها **(قوله على السبب)** بأن يحلفه بالله ما اشترت هذه الدار وما هي مطلقا منسك بالثاني العدة وتقدم فصله موضحا فارجع اليه **(قوله كدعوى شفعة الجوار ونفقة مبتوتة)** فيجبها لان في الشفعة بالشركة ونفقة الرجعي يستطع على الحاصل عندها وعند أبي يوسف على السبب الا اذا عارض كالمسكي أو السعود **(قوله لكونه شافيا)** فظاهر كلام الناصب والصدرا الشهدان معرفة كون المدعى عليه شافيا عما هو بقول المدعى ولولا تنازعا فالظاهر من كلامهم أنه لا اعتبار بقول المدعى عليه بغير أى سواء كان في جميع المسائل أو في هذا المسئلة فقط حتى لو كان خفيا لحلف على السبب لاحتمال أن يقصد تقليد الشافى في هذا المسئلة عند الحلف لان الشافى يحلف على الحاصل معتقدا منه أنها لا تستحق نفقة ولا شفعة مثلا فنضع الشفع فاذا حلف أنه ما أتاها وما اشترى ظهر النفع ورعاية نائب المدعى أولى لان السبب اذا ثبت الحق واحتمال سقوطه بعارض موهوم والاصل علمه حتى يقوم الدليل على العارض قال تاج الشريعة يحكى عن القاضي أى على النسبي أنه قال شرحت ما حافت خلت على القاضى أى عاصم فإنه كان يدرس وخلفته بحكم فوافي جالوسى أمر أن ادعت على زوجها نفقة العدة وأنكر الزوج فحطه بالله ما عجلت تسليم النفقة من الوجهة الذى تدعى فليأتها الرجل لحلف نظرت الى القاضي فعلم أنى لما نظرت فنادى خليفته وقال سل الرجل من أى محلة هو حتى ان كل من أصحاب الحديث حلفه بالله ما هي معتقدا من ان الشافى لا يرى النفقة للثبوت وان كل من أصحابنا حلفه بالله ما علمت تسليم النفقة اليها من الوجهة الذى تدعى نظرا لها اه **(قوله فينبض رافع)** فان قلت التحلف على السبب روى فيه جانب المدعى ولا نظره للمدعى عليه لانه قد ثبت البيع والشراء ولا شفعة بأن يسلمها للمدعى أو بسكت عن الطلب والجواب أن القاضى لا يجهد بمان الحاق الضرر بأحدهما ورعاية جانب المدعى أولى لان سبب وجوب الحق وهو الشراء اذا ثبت ثبت الحق له ونسبته انما يكون بأسباب عارضة فضع التسليم بالاصل حتى يقوم دليل على العارض كاقدمناه قريبا **(قوله وأما مذهب المدعى فضع خلاف)** فقبل لا اعتبار به أيضا وانما الاعتناء لمذهب القاضى فلو ادعى شافى شفعة الجوار عندى حتى سمعها أو قبل لا **(قوله والزوجان نساه)** أعمال المدعى **(قوله هل تعتقد وجوب شفعة الجوار ولا)** فان قال اعتقدها يحلف على الحاصل وان كان لا يعتقدها يحلف على السبب **(قوله واعتقده المصنف)** أى تبعا للبحر والذى يظهر القول بأنه لا اعتبار بمذهب المدعى عليه بل المذهب القاضى كما هو أحد الأقوال الثلاثة حتى لو ادعى شافى شفعة الجوار عندى حتى سمعها أو لا يرى أن أهل النعمة اذا كانا كموالينا نتجح عليهم معتقدا نفقتهما أولى فليست على أن نقضنا قولنا ما مورون بالحكم مذهب سيدنا أى خليفته روجه الله تعالى من السلطان عز نصره **(قوله لعدم تكرر زوجه)** لان المرتد لا يسرق وإن لحق بدار الحرب لأنه لو ظهر به فوجه القتل فقط ان لم يسلم كما مر في بابها والظاهر أنه يكتب بسلامته حال الدعوى غلبا استحباب الحال كفى مسئلة الطالحون **(قوله على الحاصل)** فحلف السدعى أنه ما يشكك حتى قائم الآن لا ما اعتقده لموازاة أنه أعتقه فالحق في عداد الرقبة فيقتصر بصورتهما البين وكذا يقال في الأمة ط **(قوله وضع فدا المين)** أى عتق المدعى أو أقل جوى مثاله انا فوجه حلف على المدعى عليه فأعلى المدعى مثل المدعى أو أقل صم **(قوله والصلح منه)** أى على شئ أقل من المدعى لان منى الصلح على الخطية جوى فيكون الفداء أهم من الصلح وحيث قد يحتاج الى نكته وظاهر ما قرره الشارح أن أخذ المال في الفداء والصلح عن التمين انما يعمل اذا كان

لا احتمال طلاقه واقلته  
(الاذن الزم) من الحلف  
على الحاصل (ترك)  
النظر لدعى فيحلف  
بالاجماع (على السبب)  
أى على صورة دعوى  
الدعى كدعوى شفعة  
الجوار ونفقة مبتوتة  
والخصم لا يراهما  
لكونه شافيا بالصدق  
حلفه على الحاصل في  
معتقد فيقتصر رافع  
قلت ومقاده أنه لا اعتبار  
بمذهب المدعى عليه  
وأما مذهب المدعى  
فضع خلاف والإجابة  
أن نساه القاضي هل  
تعتقد وجوب شفعة  
الجوار أولا واعتقده  
المصنف (وكذا) أى  
يحلف على السبب  
جاءا (في سبب لا يرفع)  
رافع بعد ثبوتها (كعبه  
مسلم يدعى) على مولاه  
(عقبة) لعدم تكرر زوجه  
(و) أما (في الأمة) ولو  
مسلمه (والعبد الكافر)  
فتكرر رقعها بالحق  
حلف مولاهما (على  
الحاصل) والحاصل  
اعتبار الحاصل الا  
لغير رافع وسبب غير  
متكرر (وضع فداء)  
البين والصلح منه

المدعي محققا يكون المأخوذ في حقه بدلا كإف الصلح عن انكار فان كان مبطلا لم يجز اه بحر **(قوله)** لحديث  
 ذوانع اعراضكم بأموالكم قال الخولي لما روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه أنه اتحدى بمئة عمال وكذا  
 عثمان رضي الله تعالى عنه اتحدى بمئة من ادعى عليه أن يكون درهما فقبل لا التحلف وأنت صادق فقال  
 أناف أن وافق قدر يعني فيقال هذا بينه الكذبة ولأن فيه صون عرضه وهو مستحسن غفلا وشرا ولا نه  
 لو حلف يقع في القيل والقال فان الناس بين صدق وكذب فإذا اتحدى بمئة فقد صان عرضه وهو حسن قال  
 عليه الصلاة والسلام ذوانع اعراضكم بأموالكم **(قوله)** أي ثابت الأول أن يقال أي لازم جهة الحرم  
 والمروءة وصيانة العرض أي متى كذا الفعل عترة الواجب العرف لا الشرعي كما هو المتبادر من العبارة نعم هو  
 غير واجب شرعا لعل به **(قوله)** بدليل جواز الحلف صادقا وقد وقع من النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
 تعلبا ونسرا **(قوله)** ولا يحلف بالتشديد من التحلف أي ليس للمدعي أن يحلف بعد **(قوله)** لانه أي لان  
 المدعي أسقط حقه في العين بأخذ الفداء والصلح عنه **(قوله)** أسقط الذي في الجمر لانه أسقط خصوصته بأخذ  
 المال منه **(قوله)** حقه أي حق خصوصته بأخذ المال منه **(قوله)** أسقطه أي العين ذكر باعتبار كون العين فيها  
 والأفهي مؤنثة **(قوله)** أوتر كنه عليه الأوضح أوتر كنه كماله لناسب الخطاب قبله ولا يظهر التعبير بعلى **(قوله)**  
 بخلاف البراءة عن المال أي فإنتهاله فيستقل بالبراءة منه وكذا عن الدعوى أي فصاح لانه حقه **(قوله)** لان  
 التحليف لها كأي هو حق الحاك حتى لو حلف المدعي ولو عند الحاك لم يعتبر بتقديم فلا يصح الإبراء عن حق  
 غيره وانما يصح في الفداء والصلح استحسانا على خلاف القياس للحديث الذي ذكره ولأن بالفداء والصلح  
 يأخذ المدعي على أنه هو ما يدعيه على زعمه وأصلح عنه فيسقط دعواه فيسقط العين ضمنا لا قصدا **(قوله)**  
 لعدم ركن البيع وهو بقاء المال بالمال فلم يجز لكن لا يظهر تعليل الشارع فيجاء لان الذي سبق له  
 في أول البيع بأن المال محل البيع على أن عبارة الدر خلية عن ذلك حيث قال لان الشراء عقد بمثل المال  
 بالمال والعين ليست بالمال وحينئذ عبارة الدر أظهر فتأمل ولانه إسقاط العين قصدا والمدعي لا يمكنه لانه ليس  
 حقه بل بقاؤه كالمخلاف الأول فإن الفداء والصلح وقع عن المدعي وهو حق المدعي على زعمه **(قوله)** والا  
 أي وان لم يكن عندنا كأي وحكم لانه حينئذ غير معتبر وكذا إذا كان عند أحد هلاكه كتحليف المدعي لا الحاك  
 ألم يبرهن بعدم ثبوت التحلف **(قوله)** فله تحلفه أي تحلف المدعي لما سبق من أن التحلف لها كذا فإذا  
 وقع عند غيره لا يفي عليه حكمه نسوي قال في نور العين أراد تحليفه فبرهن أن المدعي حلفني على هذه الدعوى  
 عند قاضي كذا وقبل ولولا بینه له فله تحلف المدعي لانه يدعي بقاء مئة في العين ولو ادعى أن المدعي أبرأني  
 عن هذا الدعوى ليس له تحليفه ان لم يبرهن إذا المدعي بدعواه استحق الجواب على المدعي عليه والجواب اما  
 اقرارا وانكارا وقوله أبرأني ليس باقرار ولا انكار فلا يسمع ويقال له أحب خصمك ثم ادع ما شئت وهذا  
 بخلاف ما لو قال أبرأني عن هذا الألف فانه يحلف اندعوى البراءة عن المال اقرارا بوجوبه والاقرار جواب  
 ودعوى الإبراء مسقط فترتب عليه العين ومنهم من قال الصواب أن يحلف على دعوى البراءة كما يحلف على  
 دعوى التحلف واليمين مع وعليه أكثر قضائنا اه عبارة الدر ولولم يكن له بینه واستحلفه أي أراد  
 تحلف المدعي جازا انتهت به علم ما في عبارة الشارع من الإهم فقدمه أو فاد مسددا للدرجة الله تعالى ونقل  
 أيضا عن الجرجاني البراءة ولوقال المدعي عليه حين أراد القاضي تحليفه أنه حلفني على هذا المال عند قاض  
 آخر أو أبرأني عثمان برهن قبل واندفع عنه الدعوى والأقال الامام البيهقي انقلب المدعي مدعى عليه فان  
 نكل اندفع الدعوى وان حلف لزمه المال لان دعوى الإبراء عن المال اقرارا بوجوب المال عليه بخلاف دعوى  
 الإبراء عن دعوى المال اه وظاهره هذا أن قول الشارع والإفاه تحليفه أي لا يبرهن فله تحليفه أي  
 تحليف الملتزم الأول تأمل **(قوله)** قلت ولم أر الخ قال سبى الوالد درجة الله تعالى وجدت في هامش نسخة  
 شيخنا بخط بعض العلماء ما منه وقد انتهى أو آخر القضاة قليل كتاب الشهادة من فتاوى السكر بنسب معز يا  
 لأول قضائهما وافتاوى وغيارته رجل ادعى على آخر دعوى ونسب عليه اليمين فلما عرض القاضي

لحديث ذوانع اعراضكم بأموالكم وقال الشهيد  
 الاحتراز عن اليمين  
 الصادقة واجب قال  
 في البحر أي ثابت بدليل  
 جواز الحلف صادقا  
 (ولا يحلف) المنكر  
 (بعدم) أي لانه أسقط  
 حقه (و) قيد الفداء  
 والصلح لان المدعي (و)  
 أسقطه أي العين  
 (قصدا) بأن قال رتب  
 من الحلف أوتر كنه  
 عليه أو وجهه لا يصح  
 وله التحلف بخلاف  
 البراءة عن المال لان  
 التحليف لها كبرازية  
 وكذا إذا اشترى عينه  
 لم يجز لعدم ركن البيع  
 بدر (رفع) استحلف  
 خصمه فقال حلفني  
 مرة ان عندنا كأي أو  
 حكم ببرهن قبل والإفاه  
 تحليفه مدر قلت ولم أر  
 ما لو قال اني قد حلفت  
 بالطلاق اني لا أحلف



اليمين عليه قال اني حلفت بالطلاق ان لا أحلف أبدا والآن لا أحلف حتى لا يقع على الطلاق فان القاضي يعرض عليه اليمين ثلاثا ثم يحكم عليه بالنكول ولا يسقط عنه اليمين بهذا اليمين **أه** **(قوله فيجر)** هو مجرر لانه ناك على اليمين فيقضيه عليه لان الذي تقدم أن الآفة انما هي قبل السكوت لافي قوله لا أحلف لوفر ان هذا من الآفة وسبق عن العناية أن القاضي لا يجبر بامان الحاق الضرر بأحد هما في الاستحلاف على الحاصل أو على السبب فإعادة جانب المدعي أولى ففي هذا لا يندبر دعواه الحلف بالطلاق ويقضى عليه بالنكول على أن ذلك يكون بالاولى لانه هو الذي ألحق الضرر بنفسه باقده على الحلف بالطلاق كما أفاده أبو السعود **(وأقول)** لو كان ذلك صحة لصحة التحصيل به كل من توجهت عليه عين فيلزم من بيع حق المدعي ومخالفة نص الحديث واليمين على من أنكر قدبر والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

### (باب التحالف)

التحالف من الحلف بفتح الحاء وهو القسم واليمين فيكون معناه التقاسم وأما الحلف بالنكسر فهو العهد وفي البحر عن القاموس تحالفوا تعاهدوا وفي المصباح الحلف المعاهد يقال منه تحالفوا تعاهدوا تعادى على أن يكون أمرهما واحد في النصر والحماية وليس عبر ادخلنا وأتمنا الزاد حلف المتعاقدين عند الاختلاف برأيه أن كلا منهما يمدد كالتحالف عني التقاسم وهذا اصطلاح جديد من الفقهاء ولا يذهب عليك أن هذا غفلة عن دأب أهل اللغة فانهم يمدد كرون أصل الماددة في كل كلمة ثم يفرعون عليها المزيادات تارة ولا يفرعون أخرى وهما كذلك حيث فرعوا المزد على الحلف بالنكسر ولم يفرعوا به على الحلف بالفتح تدبر كالأجنبي **(قوله ذكر عين الاثنين)** لبناسب الوضع الطبع **(قوله في قدر من)** يدخل فيه من المبالغة في السلم كدخول المسلف في البيع **(قوله أوصفه)** بأن ادعى البائع أنه يدرهم راجحة وادعى المشتري أنه يدرهم كائنة **(قوله أو جنسه)** بأن ادعى البائع أنه بالدينارين والمشتري بالدرهم وكذا الاختلاف في جنس المقد كالمدة والبيع على الخنار فهما **(قوله أو في قدر مبيع)** ولم يتعرض للاختلاف في وصفه أو جنسه لانه لا توسع التحالف بل القول فيه البائع مع جنسه صرح بالاول في القاهر يمدد على ما ساند كره أن شاء الله تعالى عند ذكر الشارح ولم أر من صرح بالثاني ولكن يدخل تحت الاختلاف في أصل البيع تدبر **(قوله لانه تفودعوا بالجنة)** وبق في الآخر مجرد الدعوى والنية أقوى لانها تارم الحكم على القاضي بخلاف الدعوى وفي البحر عن المصباح البرهان الخلة وابطاحها قبل التوثيق زائدة وقيل أصله وحي الا زهرى القولين فقال في باب الثلاث التوثيق زائدة وقوله برهن فلان مولدوا الصواب أن يقال أبره اذا جاءه البرهان كما قال ابن الاعراب وقال في باب الراعي برهن اذا أتى بحجة **أه** **(قوله وان برهننا فثبت الزيادة)** بالثبات أو مشتر ما جوى اذ لا معارضة أي في الزيادة أي ان برهن كل منهما في الصور من حكم كل أن ثبت الزيادة وهو البائع ان اختلافه عند الثمن والمشتري ان اختلافه قدر المبيع هذا مقتضى ظاهر كلامه وكذا اذا اختلاف في وصف الثمن أو جنسه وبرهن كل على النماء حكم ثبت وصف أو جنس اقتضى زيادته وهذا مقتضى سباق كلامه وسياقه أيضا حيث صرح في بيان اختلاف الاجل بأن التحالف يجري في الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه تدبر **(قوله اذا ثبتت الاثبات)** ومثبت الأقل لا يعارض مثبت الاكثر ولان الثاني منكر وكفقه اليمين فلا حاجة لثبته بخلاف مدعي الزيادة لانه مدع حقه ولا يعطى بدعواه بالبرهان وفي الزيل قال البائع بعثك هذه الجارية بعددك هذا وقال المشتري اشترتها بمائة عمائة دينار وأقاما السنة فثبت البائع أولى لانها ثبت الحق فيه والآخرى تنقض السنة للاثبات دون النفي **(قوله وان اختلافهما أي الثمن والمبيع جمعا)** بأن ادعى البائع أكثر مما يدعي المشتري من الثمن وادعى المشتري أكثر مما يقر البائع من المبيع في ماله واحدة فثبت البائع أولى في الثمن وبينه المشتري أولى في المبيع لان حجة البائع في الثمن أكثر مما توجب المشتري في المبيع أكثر مما تقرر وصورة في العناية عما اذا قال البائع بعثك هذه الجارية عمائة دينار وقال المشتري بعثتها وأخرى معها بمائة دينار وأقاما السنة فثبت البائع أولى في الثمن وبينه المشتري أولى في المبيع نظرا الى اثبات الزيادة فجمعا للمشتري عمائة دينار قيل هذا قول

فيجر

(باب التحالف)

لم يقدم عين الواحد ك

عين الاثنين (اختلاف)

أي التبايعان (في قدر)

من أو وصفه أو جنسه

(أو في قدر مبيع)

حكم كل برهن لانه لا يور

دعواه بالجنة (وان برهننا

فثبت الزيادة) اذا ثبتت

الاثبات (وان اختلافهما

فيهما أي الثمن والمبيع

جمعا

أى خفية آخرها وكان يقول أولا وهو قول زفر يقضى به للمشتري عائه وخسة وعشرين دينارا **(قوله لو في**  
**الثلث)** بحسب اسقاط لو هنا وفي قوله لو في البيع ح لان في زيادته لو هنا في الموضوع خلا وعبارته الهداية ولو كان  
 الاختلاف في الثمن والمبيع جمعافته البائع في الثمن وأولى بينة المشتري في المبيع أولى نظر الى زيادة الأثبات  
 مذني **(قوله في الصور الثلاث)** فيهما وفي أحدهما **(قوله فان رضى كل بمقالة الآخر)** بأن رضى البائع بالثمن  
 الذي ذكره المشتري عند الاختلاف فيه أو رضى المشتري بالمبيع الذي ذكره البائع ان كان الاختلاف فيما أو  
 رضى كل بقول الآخر ان كان الاختلاف فيهما والاولى في التعبير ان يقول فان رضى باعلى شيء بأن رضى البائع  
 بالثمن الذي ادعاه المشتري أو رضى المشتري بالمبيع الذي ادعاه البائع عند الاختلاف في أحدهما أو رضى كل  
 بقول الآخر عند الاختلاف فيهما لان ما ذكره الشارع لا يشمل الا صورة الاختلاف فيهما فامل **(قوله وان لم**  
 رضى واحد منهما بدعى الآخر بخالفا) قيد به للاشارة الى أن القاضي يقول لكل منهما اما أن ترضى بدعى  
 صاحبك والانفسخ البيع لان القصد قطع المنازعة وقد امكن ذلك رضاً أحدهما بما يدعيه الآخر فيجب أن  
 لا يهيل القاضي بالفسخ حتى يسأل كلا منهما عما يختاره كافي البرر هذا اقسام ان كان قبل القبض لان كلا منهما  
 منكر وأخصني بعده لان المشتري لا يدعي شيئا لان المبيع سلم له بقي دعوى البائع في زيادة الثمن والمشتري  
 ينكره فكان يكفي حلفه لكن عرفناه يحدث اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بينهما بخالفا واقرادا قال في  
 الاشياء يستثنى من ذلك ما اذا كان المبيع عبدا مخلف كل بعتقه على صدق دعواه فلا يخالف ولافسخ وبازم  
 البيع ولا يعتق واليمين على المشتري كافي الواقعات اه وبازم من الثمن ما أقربه المشتري لانه منكر الزيادة لان  
 البائع قد أقر أن العدد مدعوت **(قوله بخالفا)** أي اشتر كافي الحلف فاستأنى ونظاره كلامهم وما سألني أنه يقع  
 أيضا على المخلف منهما **(قوله ما لم يكن فيه خيار)** أي لاحداهما قال الحوي وأشير بعجزهما الى أن البيع ليس  
 فيه خيار لاحدهما ولهذا قال في خلاصة اذا كان للمشتري خيار روية أو خيار عيب أو خيار شرط لا يتخالفان  
 اه والبائع كالمشتري ونظاره أنه يتعين عليه الفسخ فلا يبيح ويحرم والمقصود أن من له الخيار يتمكن من  
 الفسخ فلا حاجة الى التعالف ولكن ينبغي أن البائع اذا كان يدعي زيادة الثمن وأنكره المشتري وان خيار  
 المشتري يمنع التعالف وأما خيار البائع فلا ولو كان المشتري يدعي زيادة المبيع والبائع ينكره ان خيار البائع  
 منعه لم تكن منه الفسخ وأما خيار المشتري فلا هذا ما ظهر في تحريجها لا يتنازع وحاصله ان من له الخيار لا يتمكن  
 من الفسخ بدعا فنبغي تخصيص الاطلاق **(قوله فيفسخ)** لانه يستغنى عن التعالف حينئذ **(قوله وبدا)** أي  
 القاضي يبين المشتري أي في الصور الثلاث كافي شرح ابن الكمال وكذا في صورتي الاختلاف في الوصف  
 والجنس **(قوله لانه البادئ بالانكار)** لانه يطلب أولا بالثمن وهو ينكره ولا احتمال أن يشك فتجمل فائدة  
 نكوله بازامه الثمن ولو بدأ بيمين البائع فشكل تأخرت مطالبة تسليم المبيع حتى يستوفي الثمن وهذا ظاهر في  
 التعالف في الثمن أما في المبيع مع الاتفاق على الثمن فلا يظهر لان البائع هو المنكر فالظاهر البداهة وبشهادة  
 له ما سألني أنه اذا اختلف الخبر والاستأجر في قدر المدة يدعي بيمين المخبر والى ذلك وما القهستاني ويحتمل  
 هذا العلامة الرمل **(قوله وهذا)** أي البدعي بين المشتري **(قوله بمقايضة)** وهي بيع سلعة بسلعة **(قوله أو**  
**صرفا)** هو بيع عن ثمن **(قوله فهو مخير)** لان كلا منهما مفهم ما من ثمن وجه فاستو بافخير القاضي ولا نهما  
 يسلمان معا فليكن أحدهما سابقا **(قوله وقبل يقرع ابن ملك)** هذا راجع الى ما قبل فقط لا الى المقايضة  
 والصرف لانه لم يخل فيها خلافا قال العيني وبدأ بيمين المشتري عند محمد وأى يوسف وزفر وهو رواية عن أبي  
 حنيفة وعليه القوي وعن أبي يوسف أنه بدأ بيمين البائع وهو رواية عن أبي حنيفة وقبل يقرع بينهما في البداهة  
 اه **(قوله ولا يقتصر على النبي)** بأن يقول البائع والله ما بعه بالف ويقول المشتري والله ما اشتراه بالفين ولا يزيد  
 الاول ولقد بعته بالفين ولا يزيد الثاني ولقد باعني بالف لان الأيمان على ذلك وضفت الآثرى أنه اقتصر على  
 في القسامة بقوله لم يقرعهم ما قلنا ولعلنا له قاتلا والمعنى أن اليمين تجب على المنكر وهو الثاني فيحلف على شيء

(قدم برهان البائع لو)  
 الاختلاف (في الثمن  
 وبرهان المشتري لو في  
 المبيع) نظرا لاثبات  
 الزيادة (وان عجزا) في  
 الصور الثلاث من البينة  
 فان رضى كل بمقالة  
 الآخر فيها (و) ان لم  
 يرض واحد منهما  
 بدعى الآخر بخالفا  
 ما لم يكن فيه خيار  
 ففسخ من له الخيار  
 (وبدا) بيمين (المشتري)  
 لانه البادئ بالانكار  
 وهذا (لو) كان (بيع)  
 عين دين والابان كان  
 مقايضة أو صرفا (فهو)  
 مخير) وقبل يقرع ابن  
 ملك ولا يقتصر على النبي

التي اشعار بان الحلف واجب عليه لانكاره وانما وجب على البائع والمشتري لان كلامهم منكر **(قوله في الاصح)** اشارة الى تضعيف ما في الزبادات بضم الاءات الى التي تا كيدا وعبارته بحلف البائع بالله ما باعه بالف ولقد باعه بالعين وبحلف المشتري بالله ما اشتراه بالعين ولقد اشتراه بالف قال في المنع والاصح الاقتصاد على التي لان الايمان على ذلك وضعت **(قوله بطلب أحدهما)** وهو الصحيح لانهما بالحلف ثبتت دعوى كل منهما في بيعا فثبت مجهول فيفسخه القاضي قطعا لا نزاع وقرع عليه في الميسوق بقوله فلو وطئ المشتري الجارية بالمبيعة بعد التحالف وقبل الفسخ يحل لانها لم تخرج عن ملكه ما لم يفسخ القاضي دور وفسخ القاضي ليس بشرط حتى لو فسضا انفسخ لان الحق لهما وظاهره ان فسخ أحدهما لا يكفي وان اكنى بطلبه بغير وجوب وقوله في الدرر لو وطئ المشتري الجارية الخ بقيد ان وطأ لا يمنع من ردّها بعد الفسخ للتحالف بخلاف ما لو ظهر بها عيب قدّم بعد الوطء حيث لا علم له وادها وانما يرجع بالنقصان الا اذا وطئ لاختيار بكارتها فوجدنا ابو زرعة من ساعته ولم يثبت اه ففرق بين هذا والعان وهو ان الزوجين اذا تلاقعا فالقاضي يفرق بينهما طلبا للفرق اول بطلانه لان حرمة المحل قد ثبتت شرعا والعان على ما قاله عليه السلام المتلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذا الحرمة حتى الشرع وأما العقد وفسخه فمفهومه بديل قوله عليه الصلاة والسلام تحالفوا تز إذا **(قوله او طلبهما)** لاجابة اليه لعله بالاولى **(قوله ولا يفسخ بالتحالف)** في الفسخ أي بدون فسخ القاضي لانهما بالحلف ما ثبتت دعواهما فيبقى بيعا مجهولا فيفسخه القاضي قطعا لا نزاعا وانما لم يثبت بديل يبي بيبا بديل وهو فسدق رواية ولا بد من الفسخ في القاسد اه جوى **(قوله ولا يفسخ أحدهما)** ليعامق الآخر ولا ولا يتصلح عليه بخلاف القاضي فانه الاولاية العامة **(قوله بل بفسخهما)** أي لا توقف على القاضي لانهما الفسخ بدون اختلاف فكذلك معه فكما ينقد البيع براضهما ينفسخه ولا يحتاج الى قضاء قال في البحر وظاهره ما ذكره المشارحون انهما لو فسخا انفسخ بلاقوقف على القاضي وان فسخ أحدهما لا يكفي وان اكنى بطلب أحدهما **(قوله لزعموى الآخر)** لانه جعل بالاذن بطلب دعواه معارضة لدعوى الآخر فلم يبق القول بفسخه من غير ان يثبت مدعى الآخر **(قوله بالفضاء)** متعلق بقوله لم يزل لا يجرد السكول بل اذا اتصل به القضاء قال في التبيين لانه بدون اتصال القضاء به لا يوجب شيئا أما على اعتبار البذل فظاهر وأما على اعتبار أنه اقرار فلا نه اقرار فميشبهه البذل فلا يكون موجبا بانفراده اه **(قوله والسلعة فائمه)** احتراز عما اذا هلك وساقى متنا **(قوله وهذا كله)** أي من التحالف والفسخ **(قوله كاختلافهما في الرق)** أي التفرع بان باعه الترفق وزنه مائة رطل ثم جاء بالرق فأراده على صاحبه وزنه عشرون فقال البائع ليس هذا زني وقال المشتري هو زني فالحق قول المشتري سواء سمى لكل رطل غنا أو لم يسم ففعل هذا اختلاف في المقبوض وفيما القول قول القابض وان كان في ضمنه اختلاف في الثمن لم يعتد في احباب التحالف لان الاختلاف فيه وقع من قبضه اختلافهما في الرق **(قوله فالقول للمشتري)** لان القول قول القابض أمنا كان أو غمينا **(قوله ولا تحالف)** وان لم يزم في ضمنهما الاختلاف في الثمن والبائع يجعله تسعين والمشتري ثمانين لكنه ليس مقصودا بل وقع في ضمن اختلافهما في الرق وفي البحر من البيع الفاسد لو ولد المشتري الرق وهو عشرة أرطال فقال البائع الرق غيره وهو خمسة أرطال فالقول قول المشتري مع عيبه لانه اعتبر اختلاف في تعيين الرق المقبوض فالقول قول القابض ضمنا كان أو أمينا وان اعتبر اختلاف في الثمن فيكون القول للمشتري لانه ينكر الزيادة اه **(قوله كالاختلاف في وصف البيع)** بخبر زقوله سابقا وصفه أي الثمن والحاصل انهما اذا اختلفا في الوصف فان كان وصف الثمن تحالفوا وان كان وصف المبيع فالقول للبائع ولا تحالف **(قوله فالقول للبائع ولا تحالف)** لان اختلافهما ليس في البذل لكن المشتري يدعي اشتراط أمر زائد والبائع ينكره والقول للسكر بيمينته **(قوله لا يكون لا يختل به قوام العقد)** لانه اختلاف في غير المقود عليه وبه فاشبه الاختلاف في الخط والاراء **(قوله نحو اجل)** أطلقه ففعل الاختلاف في أصله وقدره فالقول للسكر لانه لا يختل في قوام العقد في السلم فانهما يتحالفان كما

في الاصح (فسخ القاضي)

البيع بطلب أحدهما

أو طلبهما ولا يفسخ

بالتحالف ولا يفسخ

أحدهما بل بفسخهما

بغير (ومن نكل بينهما

الزعموى الآخر)

بالفضاء وأصله قوله

صلى الله عليه وسلم

اذا اختلف المتبايعان

والسلعة قائمه بعينها

تحالفوا تزاد وهذا

يكمله لو اختلف في

البذل مقصودا فلو

ضمن شيئا كاختلافهما

في الرق فالقول للمشتري

في أنه الرق ولا تحالف

كالاختلاف في وصف

المبيع كقوله اشتريته

على أنه كاتب أو خباز

وقال البائع لم أشترط

فالقول للبائع ولا تحالف

طهريه (و) قيد

باختلافهما في الثمن

ومبيع لانه لا تحالف

في غيرهما لكونه لا

يختل به قوام العقد نحو

(اجل)

قد منها في بابه ونخرج الاختلاف في مضيه فان القول فيه لا يشتري لانه حقه وهو منكر استيفاء حقه كذا في النهاية  
بحر قال في البدائع وقوله والاجل أي في أصله أو في قدره أو مضيه أو في قدره ومضيه ففي الاولين القول قول  
البائع مع عننه وفي الثالث القول قول المشتري وفي الرابع القول قول المشتري في الماضي وقول البائع في  
القدر وفي التفصيل فيها وفي غاية البيان ومنه ما لو ادعى عليه أنه اشترى بشرط كونه كاتباً أو خبازاً فلا حاجة  
الى تقديمه وفي الصر أيضاً يستثنى من الاختلاف في الاجل ما لو اختلف في الاجل في السلطان ادعاء أحدهما  
ونفاذ الآخر وان القول فيه لا يدعي عند الامام لانه فيه شرط وتركه فيه مفسد للعقد واذا هما عليه بدل على  
الصفة بخلاف ما نحن فيه لانه لا يتعلق به الصحة والفساد فيه فكان القول لنا فيه اه وفيه عن الظهيرية قال محمد  
ابن الحسن في رجلين تبايعا بشئ واختلفا في الثمن فقال المشتري اشترى هذا الشئ بمحسين درهمين والعشرين  
شهره اعلى أن تؤدي اليك كل شهر درهمين ونصفا وقال البائع بعثك بمائة درهم الى عشرة أشهر على أن تؤدي  
الي كل شهر عشرة دراهم وأما البينة قال محمد تعقل شهادتهما وياخذ البائع من المشتري ستة أشهر كل شهر  
عشرة وفي الشهر السابع سبعة ونصفا ثم ياخذ بذلك كل شهر درهمين ونصفا الى أن تتم له مائة لان المشتري  
أقر له بمحسين درهمين على أن تؤدي اليه كل شهر درهمين ونصفا و برهن دعواه بالبينة وأقام البائع البينة بادة  
تجس عن أن ياخذ من هذه التجسين مع ما أقر له المشتري في كل شهر عشرة فانزادة التي يدعيها البائع في كل  
شهر سبعة ونصف وما أقر به المشتري في كل شهر درهمين ونصف فاذا أخفق في كل شهر عشرة فقد أخفق في كل  
سنة أشهر عما ادعى خمسة وأربعين ومما أقر به المشتري خمسة عشر نقي في العام ما يدعيه من التجسين خمسة  
فاخذها البائع مع ما يقر به المشتري في كل شهر ونكس سبعة ونصف ثم ياخذ بذلك في كل شهر درهمين ونصفا  
الى عشرين شهرا حتى تتم المائة وهذه مسألة عجبية يقع عنها من أمن النظر فيما ذكرناه اه (قوله) وشرط  
الدين أي بالن من المشتري (قوله) أو خيار فاقول المنكر على المذهب وقد ذكر القولين في باب خيار الشرط  
والمذهب ما ذكرناه لانها ليستان بعرض الشرط والقول المنكر العوارض بحر ولا فرق بين أصل شرط  
الخيار وقد عند علمائنا الثلاثة ويختلفون عند زفر والشافعي ومالك كما في النية (قوله) أو ضمان أي ضمان  
الثمن بأن قال بعثك بشرط أن يتكفل لي بالثمن فلان وأنكر المشتري ومثله ضمان العهدة حموي فاقول  
قول المنكر (قوله) وقض نعض نمن أو حط العض أو ابراء الكل وقيد البعض مع أن كل الثمن كذلك ادفع  
وهم وهو أن الاختلاف في أصل بعض الثمن لما أوجب التحالف كما سبق ذهب الوهم الى أن الاختلاف في قض  
بعضه وجب التحالف أيضاً صرح بذلك دفعه الله كما في البرجندى فظهر أن القديس الاحتراز لم يدفع الوهم  
وأراد البعض الاستيفاء فشملا الاخذ والحط والابراء ولو كلاً كما في معراج الدراية (قوله) والقول المنكر  
ببينه لانه اختلاف في غير المعقود عليه وبه فأنشبه الاختلاف في الحط والابراء وهذا لان باعدهما لا يحتل  
ما به قوام العقد بخلاف الاختلاف في وصف الثمن أو جنسه فانه بمنزلة الاختلاف في القدر في جريان التحالف  
لان ذلك يرجع الى نفس الثمن فان الثمن دين وهو يعرف بالوصف ولا كذلك الاجل فانه ليس بوصف الا ترى  
أن الثمن موجود بعد مضيه فاقول المنكر خيار والاجل مع عننه لانها ليستان بعرض الشرط والقول  
لنكر العوارض بحر قال العلامة القدسي ولان أصل الثمن حق البائع والاجل حق المشتري ولو كان  
وصفه لتسبغ الاصل وكان حق البائع ولما قيل أن يقول هذا خلاف المعقول لانه استدلال بمقام الموصوف  
على بقاء الصفة والصفة قد تدر ولم يبق الموصوف بأن تنزل صفاته فعندك البيع يقع بثمن يزداد  
أو ينقص مع بقاءه اه تأمل (قوله) وقال زفر والشافعي بخالفان أي في المسائل الثلاثة وهي الاجل  
والشرط وقض بعض الثمن وعليه صاحب المواهب بقوله وان اختلفا في الاجل أو شرط خيار أو قض  
الثمن لم يتخالفا عندنا واكتفاء بمسكن المنكر حيث أشار بعندهنا الى خلاف مالك والشافعي وباكتفاء الى  
خلاف زفر فكان على الشارح أن يزيل ما كان وجعل العيني الخلاف فاصراً على الاجل حيث قال وعند زفر

وشرط زهر أو خيار  
أو ضمان وقض  
بعض من القول  
لنكر ببينه وقال  
زفر والشافعي بخالفان

والشافي ومالك يتعالفان في الاجل اذا اختلفا في أصله وقدره **(قوله ولا يتعالف اذا اختلفا)** أي في مقدار  
 الثمن معراج ومنه في متن الجمع **(قوله بعد هلاك المبيع)** أي عند المشتري أما اذا هلك عند البائع قبل  
 فضه انفسخ المبيع ط ومعراج وأقاده في الاجل وما بعده لافرق بين كون الاختلاف بعد الهلاك أو قبله  
**(قوله أو تعيبه بما لا يردبه)** هذا داخل في الهلاك لأنه منه تأمل ثم ان عبراتهم هكذا وصار محال لا يقدر  
 على رده العيب قال في الكفاية بأن زاد زيادة متصلة أو منفصلة اه أي زاد من الذات كسمن وولد  
 وعقر قال في غرر الاكثار أو تغير الزيادة منشؤها الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة كولد  
 وأرض وعقر وإذا تعالف عند محمد ينفسخ على القيمة الا اذا اختار المشتري رد العين مع الزيادة ولو لم تنشأ من  
 الذات سواء كانت من حيث السعر أو غيره كانت قبل القبض أو بعده يتعالفان اتفاقا ويكون الكسب  
 للمشتري اتفاقا اه قال الرمي وقدر حوا بأن الزيادة المتصلة بالمبيع التي تتولم من الاصل مانعة من  
 الرد كالفرس والبنا وطعن الخنطة وثني اللحم وخبر الحقيق فلذا وجدني من ذلك لا يتعالف عندهما  
 خلافا ل محمد والله تعالى أعلم ولم يذكر غالب النصارين وأصحاب الفتاوى اختلافهما بعد الزيادة  
 ولا بعد موت المتعاقدين أو أحدهما مع شدة الحاجة إلى ذلك وقدر كركنك مفصلا في التتارخانية فارجع  
 اليه ان شئت ثم بحث في الكتب فرأيت ابن ملك قال في شرح الجمع اعلم أن مسئلة التغير من كورة في  
 المنظومة وقد أهملها المصنف ثم تغيره إلى زيادة كان من حيث الذات بعد القبض متصلة كانت أو منفصلة  
 متولدة من عنها كولد أو بدل العين كالاراش والعقر يتعالفان عند محمد خلافا لهما وإذا تعالفان ردان القصة  
 عنده الا ان شاء المشتري أن يرد العين مع الزيادة وقيل يردان رضى المشتري أولا قيدنا الزيادة بقولنا  
 من حيث الذات لانها لو كانت من حيث السعر يتعالفان سواء كان قبل القبض أو بعده وقيدنا بقولنا متولدة  
 من عنها لانها لو لم تكن كذلك يتعالفان اتفاقا ويكون الكسب للمشتري عندهم جمعا \* وفي التتارخانية  
 وفي التجريد وان وقع الاختلاف بين وورثتهما أو بين وورثة أحدهما وبين الخي وان كان قبل قبض السلعة  
 يتعالفان بالاجماع وفي شرح الطحاوي الا ان العين على الورثة على العلم وان كان بعد القبض فكذلك عند محمد  
 وعلى قول أبي حنيفة وأبي يوسف يتعالفان وفي شرح الطحاوي والقول قول المشتري أو قول وورثته بعد وفاته  
 \* وفيها وفي الخلاصة رجل اشترى شيئا من البائع أو المشتري ووقع الاختلاف في الثمن بين الخي وورثة الميت  
 ان مات البائع فان كانت السلعة في يد الورثة يتعالفان وان كانت السلعة في يد الخي لا يتعالفان عندهما وقال  
 محمد يتعالفان هذا اذا مات البائع فان مات المشتري والسلعة في يد البائع يتعالفان عند الكل وان كانت السلعة في  
 يد ورثة المشتري عندهما لا يتعالفان وعلى قول محمد يتعالفان وهلاك العاقبة بمنزلة المعقود عليه ومن ذكر  
 مسئلة التغير بالزيادة والنقص الاختيار والنهاج والتغير العيب الدور والفرق والله تعالى أعلم **(واقعة حال)**  
 اختلاف المشتري مع الوكيل قبض الثمن هل يجزئ التعالف بينهما وقد كتبت الجواب لا يجزئ اذ الوكيل  
 بالقبض لا بمخلف وان ملك الخصومة عند الامام ف يدفع الثمن الذي أقر به واذا حضر الوكيل المجزئ للمعقد  
 وطلبه بالزيادة يتعالفان حينئذاه ثم ان الشارح تبع الدور ولا يخفى أن ما قالوا واولى لما عرفت من شموله العيب  
 وغيره تأمل **(قوله وحلف المشتري)** لانه سكر زيادة الثمن فلو ادعى البائع ان ما دفعه اليه بعض منه هو المبيع  
 والباقي ودفعه فبني أن يكون القول قوله لانه منكر لتلك الباقي وليراجع **(قوله الا اذا استهلك البائع الخ)**  
 أي فانها يتعالفان لقيام القصة مقام العين بخلاف ما اذا كان المستهلك المشتري فانه يحمل فاضا باستهلاكه  
 ويمنعه للمبيع وصار كالهالك في يده فلا يتعالف والقول له في انكار الزيادة جيبه ولو استهلكه البائع كان فسخا  
 للمبيع كالهالك بنفسه فلا حاجة إلى التعالف ولذا قال قاضي زائد في قوة بعد هلاك المبيع لو عند المشتري  
 وأراد بيع المشتري الاجنبي فانها يتعالفان على قيمة المبيع كافي التبين والجر **(قوله وقال محمد والشافي)**  
 يتعالفان وينفسخ على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو أقلهما راجع **(قوله وهذا)** أي  
 الاقتصار على بين المشتري **(قوله لو اني دينا)** بأن كان دراهم أو دينار أو مكيلا أو موزونا وان كان عينيا بان كان

(ولا يتعالف اذا اختلفا  
 بعد هلاك المبيع أو)  
 خروجيه عن ملكه  
 أو تعيبه بما لا يردبه  
 (وحلف المشتري) الا  
 اذا استهلكه في يد  
 البائع غير المشتري  
 وقال محمد والشافي  
 يتعالفان وينفسخ  
 على قيمة الهالك وهذا  
 لو البين دينا

العقد ماضية واختلفا بعد هلاك أحد البدين يتعاقان بالاتفاق كما صرح به الشارح **(قوله)** فلو ماضية متعاقفا وان اختلفا في كون البذل ديناً وعينا ان ادعى المشتري انه كان عينا يتعاقان عندهما وان ادعى البائع انه كان عينا وادعى المشتري انه كان ديناً لا يتعاقان والقول قول المشتري كفاية **(قوله)** لان المبيع كل منهما) أى فكان العقد قائماً ببقاء الباقي منهما **(قوله)** ويرى مثل الهالك ان كان مثلياً وقيمتها ان كان قسماً **(قوله)** كالواختلفا في جنس الثمن الخ) كآلف درهم وألف دينار وهذا تشبيه للمقايضة فانهما يتعاقان بلا خلاف وانما كان كذلك لانهما لم يتفق على ثمن فلا بد من التعاقب للفسخ كما في الضرر وهذا تعلم ان الاختلاف في جنس الثمن كالاختلاف في قدره الا في مسألة وهي ما اذا كان المبيع هالكاً والحاصل انه اذا هلك المبيع لا يتعاقف عندهما خلافاً لمحمد اذا كان الثمن ديناً واختلفا في قدره أو وصفه أما اذا اختلفا في جنسه أو لم يكن ديناً فلا خلاف في التعاقف **(قوله)** ولا يتعاقف بعد هلاك بعضه أى هلاكه بعد القبض كما سيذكره قريباً لان التعاقف بعد القبض مثبت بالنص على خلاف القياس وورد الشرع به في حال قيام السلعة والسعة اسم لجمعها فلا يتفق بعد فوات جزء منها ولا يمكن التعاقف في القائم الاعلى اعتبار حصته من الثمن ولا بد من القسمة على قيمتها والقسمة تعرف بالظن والحرز فيؤدى الى التعاقف مع الجهل وذلك لا يجوز **(قوله)** عند المشتري أى قبل نقد الثمن **(قوله)** بعد قبضهما) فلو قبله يتعاقفان في موتها وموت أحدهما وفي الزيادة لوجود الانكسار من الجانبين كفاية ولو عند البائع قبل القبض يتعاقف على القائم عندهم **(قوله)** لم يتعاقف عند أى حنفية) أى والقول قول المشتري يمينه لأن التعاقف مشروط بعد القبض بقيام السلعة واسم لجمع المبيع كما تقدم فاذ هلك بعضها بعد عدم الشرط وقال أبو يوسف يتعاقفان في الحلى ويفسخ العقد فيه ولا يتعاقفان في الهالك ويكسرون القول في غنمه قول المشتري وقال محمد يتعاقفان عليهما ويقسم العقد بينهما ويرد الحلى وقيمة الهالك كافي العيني **(قوله)** الآن ان رضى البائع بترك حصة الهالك أسلم) أى لا يأخذ من ثمن الهالك شيئاً أصلاً ويجعل الهالك كأن لم يكن وكان العقد ملغى يكن الاعلى الحلى القائم فحينئذ يتعاقفان في غنمه ويكون الثمن كله في مقابلة الحلى ويكسول أهل المزمع دعوى الآخر كافي غرر الافكار **(قوله)** يتعاقفان) أى على ثمن الحلى فان خلفاً فسسخ العقد فيه وأخذوه لا يؤخذ من ثمن الهالك ولا من قيمته شيئاً وأهملنا كل لزيم دعوى الآخر كافي التبيين **(قوله)** هذا دعوى تجزئ الجهور) أى صرف الاستثناء الى التعاقف ولفظ المبسوط يدل على هذا لان المشتري منه عدم التعاقف حيث قال لم يتعاقفاً الآن رضى الخ **(قوله)** وصرفه من خارج بلخ الاستثناء) أى المقدور في الكلام لان المعنى ولا يتعاقف بعد هلاك بعضه بل يمين على المشتري قال في غرر الافكار بعدد كرم ما قد مناه وقبل الاستثناء نصرف الى خلف المشتري المفهوم من السياق يعنى يأخذ من ثمن الهالك قدر ما أقر به المشتري وخلف لا الزائد الا الآن رضى البائع أن يأخذ القائم ولا يخصه في الهالك فحينئذ لا يخلف المشتري اذا البائع أخذ القائم صلحاً من جميع ما ادعاه على المشتري فلم يبق حاجة الى تخلف المشتري وعن أى حنفية انه يأخذ من ثمن الهالك ما أقر به المشتري لا الزيادة فتعاقفان وتزادان في القائم اهـ **(قوله)** الى عين المشتري) أعلن ان المسامحة اختلفوا في هذا الاستثناء فاعلموا على أنه منصرف الى التعاقف لانه المذكور في كلام القدوري فتقدير الكلام لم يتعاقفا الا اذا ترك البائع حصة الهالك فتعاقفان وقال بعضهم انه منصرف الى عين المشتري المقدور في الكلام لان المعنى ولا يتعاقف بعد هلاك بعضه بل عين على المشتري الآن رضى الخ أى فحينئذ لا يمين على المشتري لانه لما أخذ البائع بقول المشتري وصدقه لا يخلف المشتري ويكون القول قوله بلا يمين وهذا انما يظهر ان لو كان الثمن مفصلاً وكانت قيمة العددين سواء أو متفاوتة معلومة ما اذا كانت قيمة الهالك مجهولة وتنازعا في التقدير لم يترك الهالك أثره ولا يظهر ان أقول قول المشتري في تعيين المقدور يحررط والحاصل أنه اذا هلك بعض المبيع أو أخرجه المشتري عن ملكه لا يتعاقف والقول للمشتري يمينه الآن رضى البائع بترك حصة الهالك فتعاقفان فيخلف البائع أنه ما باعه عما يقول المشتري ويخلف المشتري بأنه ما اشتراه بما يقوله البائع ويفسخ العقد بينهما يأخذ البائع القائم فقط ولا شيء سواه لانه رضى باسقاط حصة الهالك هذا انما تقدم عبارة المبسوط وجعله الشارح بتعاقف بل يحرر الجهور

فلو ماضية متعاقفاً جاعاً  
لان المبيع كل منهما  
ويرد مثل الهالك  
أو قيمته كالأختلاف في  
جنس الثمن بعد  
هلاك السلعة بان قال  
أحدهما دراهم  
والآخر ثوبان يتعاقفاً  
ولزم المشتري رد القيمة  
سراج (ولا يتعاقف بعد  
هلاك بعضه) أو نرجحه  
عن ملكه كعبد من مات  
أحدهما عند المشتري  
بعد قبضهما ثم اختلفا  
في قدر الثمن لم يتعاقفا  
عندنا في حنفية روجه  
الله تعالى (الآن رضى  
البائع بترك حصة  
الهالك) أصلاً فحينئذ  
يتعاقفان هذا على  
تجزئ الجهور وصرف  
مسامحة بلخ الاستثناء  
الى عين المشتري

والذي تفهمه عبارة الجامع الصغير واختار ما سيجي بلغي عدم التعالف مطلقا وأن القول للمشتري يمينه الآن  
يرضى البائع بترك حصة الهالك وأخذ القائم صلحا عما يدعي من حصة الثمن ولا شيء سواه لم يراه والله تعالى  
أعلم **(قوله ولا في قدر بدل كآبه)** أي إذا اختلف المولى والمكاتب فلا تعالف عند الامام لان التعالف  
في المعاوضات اللازمة و بدل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا فلم يكن في معنى البيع ولا فائدة التسلول  
لنقض عليمه والمكاتب لا يقضى عليه ولان البدل في الكتابة مقابل بقاء الخبر وهو مال التصرف والبدنية  
للتعالف وقد سلم ذلك ولا يدعى على مولا شيئا وقد بينا ان التعالف بعد القبض على خلاف القياس فلا يعالفان  
فكون القول قول العبد لكونه منكرا وانما يصير مقابلا بالعقود عند الاندائه قوله لا يقابله أصلا فتعلل  
الشارح تنوع فيه المصنف حيث علل الامام القائل بعدم التعالف في الكتابة بان التعالف في المعاوضات  
اللازمة و بدل الكتابة غير لازم على المكاتب مطلقا فلم يكن في معنى البيع وقالوا يعالفان ونفسح الكتابة  
كالبع وان أقام أحدهما يمينه فقلت وان أقامها فمينته المولى أولى لانها الزيادة لكن يعق بقاء قدر  
ما رهن عليه ولا يتمتع وجوب بدل الكتابة بعد عقده كآلو كانه على ألف على أنه أذى جسمائة حتى  
ويكألو حتى البدل بعد الاداء كافي التبيين **(قوله ولا قدر رأس مال بعد اقالة عقد السلم)** أي بان اختلف رب  
السلم والمسلم اليه في قدر رأس المال بعد اقالة السلم فقال رب السلم رأس المال عشرة وقال المسلم اليه خمسة  
لم يتعالفان لان التعالف موجه برفع الأقاله وعود السلم أي مع أنه دين وقد سقط والساقط لا يعود ولا يراها  
ليست يبيع به أي ابطال من وجهه فان رب السلم لا يعك السلم فيه الا اقالة بل يسقط فلم يكن فيها معنى البيع  
حتى يتعالفا واعتبر حقيقة الدعوى والانكار والمسلم اليه والمكسر فكان القول قوله وقبدا لا اختلاف بعدها  
لانهم لاواختلافها في قدر التعالفا والاختلاف في نوعه وجنسه وصفته كالاختلاف في السلم فيه في الوجه  
الاربعه على ما قد بيناه **(قوله بل القول للعبد والمسلم اليه)** مع غيرها بحر **(قوله ولا يعود السلم)** لان الأقاله  
في باب السلم لا تحتل النقص لانه اسقاط فلا يعود بخلاف البيع كسأني وينبغي أخذان تعليلهما أيهما  
لو اختلفا في جنسه أو نوعه أو وصفته بعد اقاله حكم كذلك ولم أره صريحا بحر وفيه وقد علم من تقر برهم هنا  
أن الأقاله تقبل الأقاله الا في اقالة السلم وان الراء لا يسلمها وقد كتبت في القوائد **(قوله وان اختلفا في مقدار**  
**الدين المخرج)** بأن اشترى أمة بألف درهم وقضتها ثم تقابل بالسبع حال قيام الأمانة اختلفا في مقدار الدين بعد  
الأقاله قبل أن يقبض البائع الأمانة بحكم الأقاله لا تعالفا ويعود البيع الأول **(قوله ولا يمينه)** أما اذا وجدت  
لا حدهما على جهالة وان برهانها فمينته مثبت ان ياد مقدمة وهذا قياس ما تقدم ط **(قوله وعاد البيع)** حتى  
يكون حق البائع في الثمن وحق المشتري في المبيع كما كان قبل الأقاله لان التعالف قبل القبض موافق للقياس  
لما أن كل واحد منهما مدع ومنكر فستعلى إلى الأقاله ولا بد من الضعف منهما أو من القاضي أو السعود **(قوله**  
**لو كان كل من المبيع والثمن مقبوضا)** فالويل يكون مقبوضين أو أحدهما فلا يعود البيع والقول قول منكرا  
ان ياد مع عندهما ما ظهر ط وفي مسكين والقول للمكسر **(قوله خلافا للمحمد)** لأنه يرى انقص معاولا  
بعد القبض أيضا وما قال كان ينبغي أن لا تعالف مطلقا لانه ثابت في البيع المطلق بالنسبة إلى الأقاله فسيح في  
حقهما الأمانة قبل القبض على وفق القياس فوجب القياس عليه كما قسمنا الاجارة على البيع قبل القبض  
والأورث على العاقد والقيمة على العين فيما اذا استهلك في يد البائع غير المشتري بحر **(قوله وان اختلفا**  
**في قدر المهر)** كالف وألفين هذه المسئلة وقعت مكررة لانها ذكرت في باب المهر وتوع فيه صاحب الهداية  
والكفر ولذا لم يذكرها صاحب الوفاة لان محلها الانسب مع الان المصنف ذكره في المسئلة على تخريج  
الكبرى هنا وعلى تخريج الرازي نعم وهكذا في الكبري وقصد منه كيف يتفرجها عن حيث التكرار على ما تنق  
عليه إلا ان شاء الله تعالى وقد بقدر المهر لان الاختلاف لو كان في أصله يجب مهر النخل المناسب في يامه  
والاختلاف في جنسه كالاختلاف في قدره الا في غصن واحد وهو أنه اذا كان مهر مثلها فقيمة ما عينته المرأة  
مهرها أو أكثرها فبعت لاجته كأي شيء ذكر في الهداية وغيرها **(قوله وأوجهه)** كما اذا ادعى أن مهرها هذا

(ولا في) قدر (بدل  
كآبه) لعدم زومها  
(و) قدر (رأس مال  
بعد اقالة عقد السلم)  
بل القول للعبد والمسلم  
اليه ولا يعود السلم  
(وان اختلفا) أي  
المتعالفان (في مقدار  
الدين بعد الأقاله) ولا  
يمينه (تعالفا) وعاد  
البيع (لو كان كل من  
المبيع والثمن مقبوضا  
ولم يرد المشتري على  
بائعهم) بحكم الأقاله  
(فان زده اليه بحكم  
الأقاله لا تعالفا خلافا  
لمحمد (وان اختلفا)  
أي الزوجان (في) قدر  
المهر) أو جنسه

والعدو ادعت أنه هذه الجارية بصفكم القدر والجنس وإحدى الأفي صورة وهو أنه إذا كان مهر مثلها مائل فيه الجارية أو كقولها قيمته الجارية لأعني بحر وفيه ولم يذكر حكمه بعد الطلاق قبل الدخول وحكمه كما في الظاهر أن لها نصف ما انفاد الزوج وفي مسئلة العبد والجارية لها النعثة إلا أن بتراضعي أن تأخذ نصف الجارية **(قوله قضى لمن أقام البرهان)** لانه تورعوا ميا أقول بنبته المرأة فظاهر لانه تدعى الاقن ولا اشكال واعيا على قبول بنبته الزوج لانه منكر للزينة فمكان عليه الجن لا البينة فكيف تقبل بنبته فمنا هو مدع صورة لانه تدعى على المرأة تسليم نفسها باءاء ما قرره من المهر وهي تنكر والدعوى كافية لقول البينة كافي دعوى المودع والدويعه معراج **(قوله بان كان كمالته أو أقل)** لانها ثبتت لانه يدعي بنبته الزوج تنفي ذلك والثبت أولى ولان الظاهر يشهد به بنبته المرأة ثبتت خلاف الظاهر وهذا هو المعنى في البينات **(قوله فينبه أولى)** هذا ما قاله بعض المشايخ وجزءه في الملقى وكذا الزيلعي هنا في باب المهر وقال بعضهم تقدم بينهما بضالهما أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا فصادقهما كأي الجرح قال سدي والوجه الله تعالى قلبت في ما ذا تعلم مهر المثل كيف يفعل والظاهر أنه يكون القول للزوج لانه منكر للزينة فمنا باءاء ما تقدم فيما إذا يوجد من معاملتها مائل **(قوله لانبائتها خلاف الظاهر)** على التسلتين أي والظاهر مع من شهد به مهر المثل **(قوله وان كان غيرنا هاد لكل منهما بان كان بينهما)** ليس المراد أنه متوسط بينهما بل المراد أنه أقل مما ادعته وأكثرا مدعاه به عبر في الدور **(قوله فالتأثير)** أي التناقص أي فالحكم حينئذ التهاثر من المهر بكمسرها وهو السقوط من الكلام وانما فيه غاية **(قوله للاستواء)** أي في الثبات لان بينهما ثبتت الزيادة وبينته ثبتت الحظ وليس أحدهما بأولى من الآخر دور **(قوله ويجب مهر المثل على الصحيح)** فبذلك تأثر قال في البحر والصحيح التهاثر ويجب مهر المثل **(قوله محالفا)** أي عند أي خيفة أو همتا نكل زنه مدعى الآخر لانه صار مقررا عما يدعي خصمه أو بالأحرى وعند أبي يوسف لا يتخالفان والقول قول الزوج مع بنبته لأن يأتي بشئ مستنكر لا يتعارف به المهر أو قبل هو أن يدعي مادون عشرة دراهم كافي للجوهرة وقال الإمام خواهر زاده هو أن يدعي مهر الايتروج مثلها عليه علة كالوادي النكاح على ما تدرهم ومهر مثلها ألف وقال بعضهم المستنكر مادون نصف المهر فاذا جاوز نصف المهر لم يكن مستنكرا عني **(قوله ولم يفسخ النكاح تبعية المهر)** لأن أثر الخلاف في انعقاد التسمية ولا يتخلل بفسخ النكاح أي لأن بين كل منهما يطل ما يدعي صاحبه من التسمية وهو لا يفسد النكاح إذا المهر تابع فيه بخلاف البيع فان عدم تسميته ألغى بفسده كما مر وفسخه القاضي قطعا للتازعة بينهما **(قوله وبعبارة أليست)** نقل الرمي عن مهر الصرع غايه البان انه يضرع بينهما استصحا بالانه لا رجحان لاحدهما على الآخر واختار في الظهيرة وكبرونه أنه يبدأ بنبته لان أول التسليمين عليه فتكون أول البينتين عليه كقدّم المشرى على البائع والخلاف في الأولوية **(قوله لأن أول التسليمين)** التسليمان هما تسليم الزوج والمهر وتسليم المرأة لنفسها والسابق فمنا تسليم مهر المثل وما ذكر يخرج الكرخي فقدم التحالف عند الصرع عن البرهان في الوجه كما يبعني فيما إذا كان مهر المثل مثل ما اعترف به الزوج أو أقل منه أو مثل ما ادعته المرأة أو أكثرها أو كان بينهما فمنا في نجمة أو وجهه وما على يخرج الرازي ولا تحالف الا في وجه واحد وهو ما إذا لم يكن مهر المثل شاهدا لاحدهما وفيما عداها فالقول قوله بنبته اذا كان مهر المثل مثل ما يقوله أو أقل وقوله بنبته اذا كان مثل من ادعته أو أكثرا أو بالسود عن الغاية وحاصله أن التحالف فيما إذا خالف قولهما أما إذا وافق قول أحدهما فالقول وهو المذهب كوفي الجامع الصغير وعلى يخرج الكرخي يتخالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحة في البسوط والحط وبه جزم في الكفر قال في البحر ولم أرى رجحان الاول وتصفية التهاثر بان تقديم الزيلعي وغيره تعالاهة لا يؤذن ترجحه وصحة في النهاية وقال قاضيان انه الاول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره الاولى الباء تعطف الزوج وقيل قرع بينهما **(قوله وبحكم بالتشديد)** وهذا أعني التحالف وألا ثم التحكيم قول الكرخي لان مهر المثل اعثاره مع وجود التسمية وسقوط اعثارها بالتحالف فلها مقدم في الوجه كما هو ما على يخرج الرازي



فالتحكيم قبل التصالح وقد قدمناه في المهر مع بيان اختلاف التحكيم بخلاف أبي يوسف بجر قال العلامة  
 أبو السعود ولعلنا أن يقول ما ناله لا يحكون قيمة المبيع اذا اختلف المتبايعان في الثمن لمعرفة من يشهده  
 الظاهر كما في النكاح فانه لا يحظور فيه ويمكن أن يحد عنه بأن مهر المثل أمر معلوم ثابت يقين فإذا ان يكون  
 حكما بخلاف القيمة فانها تعلم بالمرور والثلث فلا تصد العرق فلا يحمل حكما غناية **(قوله ولو اختلفا)** بوجه  
 التصالح أن الأجرة قبل قبض المنفعة كالبيع قبل قبض البيع في كون كل من المتعاقدين يدعى على الآخر  
 وهو ينكر وكون كل من العقدين معاوضة يجري فيها الفسخ فالصفقة واعتراض بأن قيام العقود عليه  
 شرط لصحة التصالح والمنفعة معدومة وأجاب بأن الدار مثلا أقيمت مقام المنفعة حتى إيراد العدة عليها  
 فكانت معاوضة تقديرا **دور (قوله في بدل الأجرة)** أي في قدرها بأن ادعى المؤجر أنه أجر شهر بعشرة وادعى  
 المستأجر أنه أجره بخمسة **(قوله أوفي قدر المدة)** بأن ادعى المؤجر أنه أجر شهر والمستأجر شهرين **(قوله)**  
 قبل الاستيفاء للمنفعة لأن التكافؤ في البيع قبل القبض على وفق القياس والاعتراض قبل الاستيفاء  
 نظيره بجر وفيه المراد بالاستيفاء التمكن منه في المدة وبعدمه لماعرف أنه قائم مقامه في وجوب  
 الأجر انتهى فلو أبدل المصنف قوله قبل الاستيفاء بقوله قبل التمكن من الاستيفاء لكان أولى وأشارك  
 النص بقوله في وجوب الأجر إلى الاستراخ عن الأجرة الفاسدة فإن أجر المثل اعما يجب بحقيقة الاستيفاء لا بمجرد  
 التمكن على ما سألنا **(قوله بخلاف)** وأيهما نكل زعم دعوى صاحبه وأيهما رهن قبل **(قوله وبديين)**  
 المستأجر لأنه هو المتكسر للزيادة فإن قيل كان الواجب أن يبدأ ببيع الآخر ليجعل فائضا لتكسول فإن تسليم  
 العقود عليه واجب أوجب بأن الأجر كان مشروطا بالتجديد فهو الأسبق إنكارا فبيده وإن لم يشترط  
 لا يمنع الآخر من تسليم العين المستأجرة لأن تسليمه لا يتوقف على قبض الأجرة أبو السعود **(قوله والمؤجر لو)**  
 في المدة وإن كان الاختلاف فيها قبلت بينة كل منهما فيما يدعيه من الفضل بخلاف ما يدعيه هذا الشهر بعشرة  
 والمستأجر شهرين بخمسة فقبض شهرين بعشرة بجر **(قوله وإن رهنها فالبينة للمؤجر في البدل)** نظرا إلى  
 إثبات الزيادة ولو اختلفا فيها ما تقدمت حجة كل فزاد بدعيه **(قوله والمستأجر في المدة)** فطرا إلى  
 إثبات الزيادة **(قوله وبعد)** أي بعد الاستيفاء لمخالص والمراد من الاستيفاء التمكن كما تقدم **(قوله والقول)**  
 للمستأجر أي إذا كان الاختلاف في الأجرة فالقول كان الاختلاف في المدة كان ادعى المستأجر بعد الاستيفاء  
 مدة أكثر مما ادعى المؤجر لا يكون القول للمستأجر بل للمؤجر وكانهم زكوا التمسك على ذلك لظهوره  
 أبو السعود **(قوله وفسخ العقد في السابق)** لأنه من الاختلاف في العقد **(قوله والقول في الماضي للمستأجر)**  
 لأنه من الاختلاف في الدين وهذا لا جاع فابو يوسف مر على أصله في هلال بعض البيع فإن التصالح فيه  
 يقتدر بقدر الباقي عنده فكذلك إذا وهما مالفا أصلهما في المبيع والفرق لمحمدنا بينه في استيفاء الكل من أن  
 المنافع لا تنقسم إلا بالعقد فلو تخالفا في العقد لم يمكن إيجاب شيء والفرق لا يضيفه أن العقد في الأجرة  
 يتعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع فمسير كل جزء من المنافع كالعقد عليه عقدا مبتدأ على حدة فلا  
 يلزم من تعذر التصالح في الماضي التعذر فيما في أذهاف حكم عقدين مختلفين فيبطلان بخلاف ما إذا هلك  
 بعض المبيع حيث يمنع التصالح فيه عنه لأنه عقد واحد فإذا امتنع في البعض امتنع في الكل ضرورة كي  
 لا يؤدي إلى تفرق الصفقة على الباقي زبلي **(قوله لا انعقاد ساعة فساعة)** أي على حسب حدوث المنفعة  
 المعقود عليها في الأجرة **(قوله فكل جزء كعقد)** أي فمسير كل جزء من المنفعة كالعقد عليه ابتداء **(قوله)**  
 بخلاف البيع أي بخلاف ما إذا هلك بعض المبيع لأن كل جزء ليس بمعقود عليه عقدا مبتدأ بل الحصة معقودة  
 بعقد واحد فإذا تعذر العقد في بعضه بالهلال تعذر في كله ضرورة **(قوله وإن اختلف الزوجان المخرج)** قيد  
 باختلافهما لا احتراز عن اختلاف نساء الزوج دونهن فإن متاع النساء يهن على السواء كن في بيت واحد  
 وأن كانت كل واحدة منهن في بيت على حدة فباعت كل امرأة فيها وبيعت زوجها على ما ذكر بعدولا  
 يشترط بعضهن مع بعض كذا في خزنة الأكل والخامية ولا احتراز عن اختلاف الأب والابن فباعت البيت قال

(ولو اختلفا) أي المؤجر  
 والمستأجر (في) بدل  
 (الأجرة) أوفي قدر  
 المدة (قبل الاستيفاء)  
 للمنفعة (مخالفا)  
 وتزاد وبدئ بيمين  
 المستأجر ولو اختلفا  
 في البدل والمؤجر لوفى  
 المدق ولو رهنها فالبينة  
 للمؤجر في البدل  
 والمستأجر في المدة  
 (وبعد) لا والقول  
 للمستأجر لأنه منكر  
 للزيادة (ولو) اختلفا  
 (بعد) التمكن من  
 (استيفاء البعض) من  
 المنفعة (مخالفا) وفسخ  
 العقد في الباقي والقول  
 في الماضي للمستأجر  
 لانعقادها ساعة  
 فساعة فكل جزء كعقد  
 بخلاف البيع (وإن)  
 اختلف الزوجان

في خزانه الاكل قال اوبوسف اذا كان الاب في مجال الابن في بيته فالتناع كله للابن كالمو كان الابن في بيت الاب وعمله ففتح البيت للاب اه وانظر هل يأتي التفصيل هنا كما ذكره في الزوجين بان يكون أحدهما عالما مثالا والآخر جاهلا وفي البيت كتب ونحوها مما يصلح لأحدهما فقط وكذا لو كانت النبت في مجال أبها فهل لها ثياب النساء ويقع كثيرا ان النبت يكون لها جهاز فقلقه جهازها فسكن في بيت أبها فهل تكون كسئلة الزوجين أو كسئلة الاسكاف والطيار الآتية لم أره فراجع ه قال في البحر قال محمد رجل زوج ابنته وهي وسته في داره وعمله ثم اختلفوا في متاع البيت فهو للاب لانه في بيته وفي يده ولهم ما عليهم من الثياب انتهى لكن قال العلامة المقدسي وهو مخالف لما مر عن خزانه الاكل من عدم اعتبار النبت بل اليد هي المعتبرة كما سيذكره الماشرح عنها (أقول) ويظهر من هذا جواب المسئلة المذكورة وهي لو طلقت النبت ولها جهاز وسكت عند أبها فتمل ولا حترار عن اسكاف وطيار فاختلفا في آله الاساكفة أو آله الطيارين وهي في أيديهما فانه يبقى ما بينهما وما لا ينظر الى ما يصلح لأحدهما لانه قد يتخذ لنفسه أو يبيع فلا يصلح من جهالا لا حترار عما اذا اختلف الماشرح والمستأجر في متاع البيت فان القول فيه للاستأجر لكون البيت مضافا اليه بالسكنى ولا حترار عن اختلاف الزوجين في غير متاع البيت وكان في أيديهما فانهما كالاجنين يقسم بينهما وقد ذكر المؤلف بعد بعض ما ذكر (قوله ولو عولوا كين) أي أو حرن أو مسلمين أو كافرين أو كبيرين أو صغارا وما اذا كان أحدهما حرا والآخر عابدا كفسائلي أو شاربين فاختلافهما بينهما ما كان في بيته فخرج عليه بعدكم موت أحدهما (قوله والصغير يجامع) قيد بالجماع ليكون القول قوله في الصالح لهما لان المرأه لا تكون مع مافي يدها في يد الزوج الا بملك بخلاف الصغير الذي لم يبلغ جدا لجامع فله لانه على زوجته أما في الصالحه فان القول لوليها فيه واه كان يجامع أو لا ثم عني كون القول للصغير ان القول لوليها لان عارته غير معتبره (قوله أو ضيه) لأن لهم ما لنا وعليهم ما علينا في المعاملات (قوله فام اتسكح أو لا) بان طلقها متلا ويشتي ما انما مات بعد عنها كفسائي قال الرمي أي سواء وقع الاختلاف بينهما حال قيام النكاح أو بعده وما هذا هو الذي متى عليه الشراح وان كان في لسان الحكم ما يخالف ذلك (قوله في متاع) متعلق باختلاف (قوله هو هنا ما كان في البيت) الاولى ان يقول البيت وما كان فيه بدليل ما ذكره في البحر عن خزانه الاكل معر بالامام الاعظم من أن المنزل والعقار والمواشي والنقود مما يصلح لهما تأمل وسيذكر الماشرح ان البيت للزوج والان يكون لهما بيته أي كونه نايذ وهو توسع له في السكنى وهي خارجة معنى كماله في الخانية والمتاع لغة كل ما يتفقه به كالطعام والبر وأثاث البيت وأصله ما يتفقه به من الزاد وهو اسم من متفقه بالثقل اذا أعطته ذلك والجمع أمتعة كذا في المصباح يحرق الرمي أقول الذي يظهر ان المراد بقوله في متاع هو هنا ما كان في البيت أي ما ثبت وضع أيديهما عليه أو قصر فهم فيه بان كانت أيديهما متعاقب عليه ويختلفان بالتصرف بدل عليه التعليل في مسائل هذا الباب بالدعوة عما في الاختيار المدعي وعدمه تأمل اه (قوله ولو ذهبا أو فضة) أقول جعل الماشرح في الدر المنثور في النقود مما يصلح لهما ومثله في القهستاني (قوله فيما يصلح له) أي لكل منهما ما يجنبه فالصالحه العامه والقباه والقلنسوة والعلسان والسلاح والنطقة والكتب والفرس والدرع الحديد والصالحه لها الخمار والدرع والاساور وخواتم النساء والحلي والخيل ونحوها وهذا كله اذا لم تقرر المرأه ان هذا المتاع اشتراه فان أقرب بذلك سقط قوله لانهما اقرب بان الملك للزوج ثم ادعت الانتقال اليها فلا يثبت الانتقال الا بالبيعه ولا شئ لم أره عن علي شرائه كان كافرا رها به فلا بد من بيعة على انتقالها اه بدائع وكذا اذا ادعت أنها اشتريته منه مثلا فلا بد من بيعة على الانتقال اليها منه بهمة أو بخون ذلك ولا يكون استمتاعها عشر به ورضاه بذلك دلل على أنه ملكها ذلك كما تفهمه النساء والعوام وقد اقيمت بذلك مرارا بحر (أقول) ونظاها قوله وهذا كله اذا لم تقرر المرأه ان المتاع شامل لما يخص بالنساء تأمل وينبغي تفصيله بما يمكن من ثياب الكسوة الواجبة على الزوج تأمل وفي البحر عن القتيبة من باب ما يتعلق بجهاز النابت افترا فاقى بينهما جارية تغتلبها منها واستفدت منها سته والزوج عالم بها سكت ثم ادعاهما فأقول

ولو عولوا كين أو مسلمين  
أو صغيرين والصغير  
يجامع أو ضيه مع مسلم  
قام النكاح أو لا في  
بيت لهما أو لأحدهما  
خزانه الاكل لان العبرة  
للدلالة (في متاع)  
هو هنا ما كان في البيت  
ولو ذهبا أو فضة  
(قال القول لكل واحد  
منها

له لان به كانت ثابتة ولم يجد المزيل اه وبه علم ان سكوت الزوج عند تعلقها ما يصلح له لا يبطل دعواه  
 اه (أقول) قوله لا يبطل دعواه أي ولادعواها لان الجاريةصالحةلها (قوله فبماصلح له هـ) أي لكل  
 منهما مع عبته وتقدم الفرق بين الصالح له والصالح لها (قوله فالتقول هـ) أي قلبي يفعل أو يبيع من  
 الزوجين قال الشرنبلالي ليس هذا على ظاهره لان المرأة وما في يدها في الزوج والقول في الدعوى لتصبح  
 السيد بخلاف ما يخص بها لانه عارض بذالزوج ما هو أقوى منها وهو الاختصاص بالاستعمال كافي  
 العناية لكن بخلاف ما عليه الشروع فقد صرح العيني بخلافه (قوله لتعارض الظاهرين) أي ظاهر  
 صالحته لهما وظاهر اصطناعه أو بيعه فتناسقا وتوجعا إلى اعتبار البدوي وما في يدها في يده وهذا  
 الحيل ظهر أنه لا وجه لتوقف سدي أي السعود فانه قال وأعلم أن في التعليل بتعارض الظاهرين تأملا  
 لانه محتمل استوى في القول لا يصلح أن يكون تعارضهما معهما لاحدهما هكذا توقفت رفته ثم رجعت عبارة  
 الدرر فلم أجدها في التعليل المذكور اه فانه لم يجعل التعارض مرجحاً أي بل هو مسقط والمرجح الذي قلنا  
 والحاصل أن ما عليه الشارح لا يصلح عليه لوجوه الأول اذا كان الزوج يبيع ما يصلح له بنبهه فظاهر ان  
 السيد البائع لا يظهر واحداً فتعارض وكذلك اذا كانت هي تبيع ذلك لا يترجم جعلها الانا كان بما  
 يصلح لها على أن التعارض لا يقتضي الترجيح بل التهاير الثاني أنه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض وان  
 كانت هي تبيع فكذلك وحسبنا الاوجه في التعليل أن يقال لان ظاهر الذي يفعل ويبيع أظهر وأقوى  
 كان ظاهرها فيما يخص بها أظهر وأقوى من ظاهر مع أنه له بدله تأمل (قوله درر وغيرها) عبارة الدرر  
 الانا كان كل منهما يفعل أو يبيع ما يصلح لآخر اه أي الا أن يكون الرجل صانعاً أو أساور وخواتم  
 النساء والحلي والخلخال ونحوها فلا يكون لها وكذا اذا كانت المرأة تبيع ثياب الرجال وأتاحة تعرف  
 ثياب الرجال والنساء وأشباه الرجال وحدها كذلك في شروح الهداية قال سيدي في الدرجه الله تعالى قول  
 الدرر وكذا اذا كانت المرأة تملك الخ معناه أن القول فيملا الزوج أيضاً الا أنه خرج منه ما لو كانت تبيع ثياب  
 النساء بقوله قبله فالقول لكل منهما فيما يصلح له ويمكن حل كلام الشارح على هذا المعنى أيضاً يجعل الصغير  
 في قوله فالقول له راجعاً إلى الزوج ثم قوله لتعارض الظاهرين لا يصلح عليه سواء جعل الكلام على ظاهره أو  
 على هذا المعنى أما الأول فلانه اذا كان الزوج يبيع يشهد له ظاهر ان السيد البائع لا يظهر واحداً  
 تعارض الانا كانت هي تبيع فلا يرجح ملكها لما ذكره الشرنبلالي الانا كان مما يصلح لها على أن  
 التعارض لا يقتضي الترجيح بل التهاير وأما الثاني فلانه اذا كان الزوج يبيع فلا تعارض كما مر وأما اذا  
 كانت تبيع هي فكذلك لتمام أيضاً فنتبه (أقول) وما ذكره الشرنبلالي عن العناية صرح به في النهاية  
 لكن في الكفاية ما يقتضي أن القول للمرأة أمضى من قولها في الشهادة فظاهر اه ومثله في الزبلي قال  
 كاتبخار والدرج والمخفة والحلي فهو للمرأة أي القول قولها فيها الشهادة فظاهر اه ومثله في الزبلي قال  
 وكذا اذا كانت المرأة تبيع ما يصلح للرجال لا يكون القول قوله في ذلك اه فالتظاهر أن المسئلة قولين  
 فليصر اه (أقول) والحاصل أن القول للرجل فيما يخص به وفي التشابه سواء كانت المرأة تملكه أولاً  
 وإذا كان يصنع أو يبيع ثياب النساء وحلبن فالقوله في الأجناس كلها في المشهور (قوله والقول في  
 الصالح لهما) أي القول في متاع يصلح للرجل والمرأة (قوله لانهما في يدها في بذالزوج) أي والقول في  
 الدعوى لصاحب البدوي كلامه ما اذا كان في اليد الزفاف فيكون القول له لكن قال الأكل في التفرقة  
 لومات المرأة في ليلة زفافها في يده لا يستحسن أن يجعل متاع البيت من الفرش وحلي النساء وما يليق بهن  
 للزوج والطنافس والقمام والأباريق والفرش والخدم والخيف للنساء وكذا ما يجوز بملها الآن يكون  
 الرجل معروفاً بخارجته من ماله وهـ واستثنى أبو يوسف من كون ما يصلح لهما ما اذا كان موهبة ليلة  
 الزفاف فكذلك اذا اختلفا لهما فيما يصلح لهما فالقوله وإذا كان الاختلاف في ليلة الزفاف فالقول  
 لها في الفرش ونحوها للرجل والعرف غالباً من الفرش والخدم تأتي المرأة وينبغي اعتماده

فبماصلح له مع عبته  
 الانا كان كل منهما  
 يفعل أو يبيع  
 ما يصلح لآخر والقول  
 له لتعارض الظاهرين  
 درر وغيرها (والقول  
 له في الصالح لهما) لانها  
 وما في يدها في يده  
 والقول لذي اليد

هـ قول المحقق قوله  
 فبماصلح له ههنا المقولة  
 يعني عنها المقولة قبلها  
 اه مصححه

للقوى الآن يوجد نص في حكمه ليله الزفاف عن الامام بخلافه فتنبع بحر لكن قال العلامة المفلسي  
بعد نقله عبارة الاكل فتنبى أن يتأمل فيه اه **(قوله بخلاف ما يخص بها)** جواب سؤال ورد على  
الكلام السابق تقرير ما إذا كان القول في النكاح الذي للسود المرأة وما في دهافي بالزوج يكون القول  
لزوج أو إضافي المختص بها لانه فيده ط **(قوله وهو)** أى ظاهرها **(قوله لانه خارجة)** أى عن اعتبار  
الظاهر اذا ظاهر أنه لانه في يده وبينه الخارج مقدمة على بينة ذي اليد لكن تقدم أن هذا مقصد ما اذا  
كانت البينة على الملك المطلق فإن كانت على التنازع وسبب ملك لا شكر وكانت البينة على اليد فتنبى أن يجرى  
هذا هنا **(قوله والبيت للزوج)** أى لو اختلفا في البيت فهو له لانه من الصالح لهما وفيه حتى لو برهننا قضى  
برهانها لانه خارجة خاتبة وفيها كان غير الزوجة في عيال أحد كمن في عيلة أب أو القلب كان المتنازع  
عند الاستنباط الذي يعول **(قوله الآن يكون لها يمينه)** أى فيكون البيت لهما وكذا لو برهننت على كل ما صلح  
لها وأوله والبيت للمسن وبين الشعر معر وفيه صباح والبيت اسم لسقف واحد مغرب ولين كالدائر  
وان كان دخلا في العقار فالظاهر أن حكمه مثل البيت بدليل ما نقله سيدى الوالد رحمه الله تعالى في باب  
النحول والخروج وكذا صاحب البحر عن الكافي أن العرف الآن الدار والبيت واحد فصحت ان يدخل  
صحن الدار وعليه الفتوى اه **(قوله الآن يفرق بين هذا وبين اليمين)** (أقول) والذي نقله الشارح هنا عن البحر  
أنها للزوج على قولهما ويؤيده ما قدمناه والله الحمد قال في البحر اذا اختلف الزوجان في غير متنازع  
البيت وكان في أيديهما فاقتهما كالاثنين يقسم بينهما اه وبه علم أن العقار اذا لم يكنوا ساكنين فيه  
لم يدخل في قسمي متنازع البيت لان الكلام في متنازع البيت فقط وقد علمت تفسير متنازع البيت مما قدمناه  
من أن الاول في تفسيره البيت وما كان فيه لماد كراهة من الاختلاف في نفس البيت كذلك فعمل أن قول  
البحر وان اختلف الزوجان في غير متنازع البيت المراد به ما كان خارجا عن سكنهما فاقسم بينهما فاقسم  
العقار بما كانا ساكنين فيه فليتا مل **(قوله وهذا)** أى ما تقدمه لو خين **(قوله في المشكل)** والجواب في غير  
المشكل على ما مر جوى أى أن القول لكل منهما فيما يخصه ط **(قوله الصالح لهما)** بيان لمدادنا المشكل  
على حذف أي التفسير به **(قوله فالقول قبله)** أى يمينه اذا دلل بتدر متنى وأما ما صلح لاحدهما  
ولا يصلح لآخر فهو على ما كان قبل الموت ويقوم ورثته مقامه فيه عنى وأد قوله يقوم ورثته مقامه أنه يعمل  
بينه وارثا الزوجة في الصالح لهما **(قوله ولو رقيقا)** لان الرقيق له بدو هذا لانساب المقام لان الكلام  
قبلا اذا كانا حريين وأما اذا كان أحدهما مملوكا فهو المسئلة الآتية وعليه فلو حذفه واستغنى عما يأتي في المتن  
لكان أولى **(قوله وهي المسبعة)** أى التي فيها سبعة أقوال لارباب الاجتهاد **(قوله تسعة أقوال)** الاول ما في  
الكتاب وهو قول الامام الثاني قول أبي يوسف لمرأى مجهزا مثلها والباقي للرجل بعض في المشكل في الحياة والموت  
الثالث قول ابن أبي ليلى المتنازع كله ولها ما علمنا فقط الرابع قول ابن معن وشريك هو بينهما الخامس قول  
الحسن البصري كله لهما وله ما عليه السادس قول شريح البيت للمرأة السابع قول محمدان المشكل للزوج  
في الطلاق والموت ووافق الامام فيما لايشكل الثامن قول زفر المشكل بينهما التاسع قول مالك رضي الله  
تعالى عن الكل بينهما ما هكذا احكى الاقوال في خزنة الاكل ولا يخفى أن التاسع هو الرابع حلى عن البحر  
قال في الكفاية وعلى قول الحسن البصري ان كان البيت بنت المرأة فالتنازع كله لالاماعلى الزوج من ثياب  
بينه وان كان البيت للزوج فالتنازع كله اه **(قوله ولو أحدهما مملوكا)** كاقول للرجل في الحياة وللحي في الموت  
كفي طامة شروط الجامع وذكر السرخسى أنه سهو والصواب أنه للرجل مطلقا في المصنى ذكره في الاسلام  
أن القول هنا في الكل لافي خصوص المشكل لكن اختار في الهداية قول العامة فاقتنى أصحاب المتن أثره  
وهو قول الامام وعندهما المأذون والمكاتب كالحر كافي الاماد شرح الملتقى **(قوله هما كالحر)** لان لهما  
يذا معتبرة وإن بدا لخر أقوى أو كتر قصر فاقتمت **(قوله فالقول للرجل)** قال القهستاني وقوله الكل  
مشيرا لوقوع الاختلاف في مطلق المتنازع على ما ذكره في الاسلام كافي المصنى لكن في الحقائق قيده بما اذا

بخلاف ما يخص بها  
لأن ظاهرها أظهر من  
ظاهرها وهو يد  
الاستعمال (ولو أقاما  
بينة بقضى بيتها)  
لانه خارجة خاتبة  
والبيت للزوج الآن  
يكون لها يمينه بهذا  
لوجين (وان مات  
أحدهما واختلف ورثته  
مع الحلى في المشكل)  
الصالح لهما (فالقول)  
فيه (للى) ولو رقيقا  
وقال الشافعى ومالك  
الكل بينهما وقال ابن  
أبي ليلى الكل له وقال  
الحسن البصري الكل  
لها وهي المسبعة وعده  
في الخاتمة تسعة أقوال  
(ولو أحدهما مملوكا)  
ولو ما ذنونا وكانا مولا  
والشافعى هما كالحر  
(فالقول للرجل في الحياة

كان الاختلاف في الامتعة المشكلة اه يتصرف ذكره أبو السعود **(قوله والى في الموت)** حرا كان أو  
 رقيقا لا بدليلت فثبت بدالحي بلامعارض هكذا ذكره في الهداية والجامع الصغير لاصدر الشهيد وصدر  
 الاسلام وشمس الأئمة الخوافي وقاضخان في رواية محمود الزعفراني لفرمها براه اه **(قوله لان)**  
 يدالخرفوى) علة للسئلة الاولى وقوله ولا بدليلت علة للسئلة الثانية وهي كون القول لى في الما اذا مات  
 أحدهما سواء كان الى الحرا والعبد لانها انما تظهر قوة بد الحرا اذا كانا حيين أما الميت فلا بد له حرا كان  
 أو عبدا فلذا كان القول الى منهما وفيه لف ونشر مرتب ويبحث فيه صاحب المعقوبية فليراجع **(قوله)**  
 واختارت نفسها) أى لم ترض بقاها في نكاحه فاختارت نفسها **(قوله فهو للرجل)** لتحقيقه عنده وهي رقيقة  
 والرفيق لا ملأله **(قوله قبل أن تختار نفسها)** الظاهر أنه بقدا اتفاقا بل الحكم كذلك ولو بعد اختيار لانه  
 لا بشرط تمام النكاح كما تقدم وعلة فلا فرق وإن وقع الاختلاف بعد الفقرة أو بعد انقضاء المدة تأمل ط  
 بزائد **(قوله فهو على ما وصفناه في الطلاق)** يعنى المشكل للزوج ولها ما أصل لها لانه لو تفرقت حرة كما هو معلوم من  
 السباق والحق ويؤيد قول السراج ولو كان الزوج حرا والمراثة مكاتبة أو أمة أو مدبرة أو أمة أو مدبرة أو أمة أو مدبرة  
 أعنت قبل ذلك ثم اختلفا في متاع البيت فما أحد قبل العتق فهو للرجل وما أحد بعده فمافيه كل من اه  
 قال في الصريح علم أن هذا أجمع ما مر إذا لم يقع التنازع بينهما في الرق والحرية والنكاح وعنده فإن وقع قال  
 في الخاتمة ولو كانت الدار في يد رجل وامراة فأقامت المرأة البينة أن الدار لها وأن الرجل عبدها وأقام الرجل  
 البينة أن الدار له والمرأة امرأته تزوجها بأف درهم ودفعت السها لى بقم البينة أنه حر بقضى بالدار والرجل المرأة  
 ولا نكاح بينهما لان المرأة أقامت البينة على رق الرجل والرجل لم يقم البينة على الحرية فيقضى بالرق وإذا قضى  
 بالرق بطلت بينة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وأن كان الرجل أقام بينة أنه حر الا بلى والمسئلة بطلها يقضى  
 بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقضى بالدار لالا نالما قضينا بالنكاح صدار الرجل في الدار صاحب بدوالمرأة  
 خارجة فيقضى بالدار لها كمال اختلاف الزوجان في دارق أيديهما كانت الدار للزوج في قوله ما لو اختلفا في المتاع  
 والنكاح فأقامت البينة أن المتاع لولائه عبدها فأقام أن المتاع له وأنه تزوجها بألف ونقد فها تى يقضى به عبدا  
 لها والمتاع أيضا لها وإن برهن على أنه حر الأصل قضى له بالحرية وبالرأة والمتاع إن كان متاع النساء وإن كان  
 مشكلا قضى بحرية وامراة والمتاع لها اه **(قوله بطلها ومضت العدة فالمشكل للزوج)** قد استفد هذا  
 من التعميم السابق في قوله بالنكاح أو لا وصاحب الجصار انما فرض المسئلة فيما اذا مات الزوج بعد انقضاء  
 العدة وجعل المشكل لوارث الزوج ولا اعتبار للزوجة وإن كانت حرة لانها صارت أجنبية إلى آخر ما يأتي عن المنع  
 قرى بالمشترطة والجواب فكذلك يكون القول لوارثه ط **(قوله لانها صارت أجنبية)** لتعليل لقوله ولورثته  
 بعده يعنى انما قلنا ان القول الى من مات وهي في نكاحه أما بعد انقضاء العدة فقد صارت أجنبية فليبقى لها  
 على الصالح لها فكان القول فيه لورثة الزوج لان المتاع في يدهم بعد موتهم وفيه تأمل وهو محمول على ما إذا  
 انتقلت وترك المتاع للبنت أو ما لم يقبض ما كنه بعد انقضاء العدة والظاهر ان المتاع باقى في يدها فيكون القول  
 قولها في الصالح لها لم يصح ر قال سبى والدرجة الله تعالى ويستفاد من التعليل أنهم لو ماتوا فكن ذلك **(قوله)**  
 ولما ذكرنا الخ الا في اسقاطه لعلهم قوله ولورثته بعده وإنما يذكر في البحر **(قوله أما لو مات الخ)** لعله  
 محمول على ما إذا كان الطلاق في مرض الموت يدل عليه بقوله بدليل ارثها قال في الخ قد يكون من زوجين  
 لا اخترا عا اذا طلقها في المرض ومات الزوج بعد انقضاء العدة فان المشكل لوارث الزوج لانها صارت أجنبية لم  
 يبقى لها بدون مات قبل انقضاء العدة كان المشكل للمرأة في قول أنى حنفية لا تارثت فلم تكن أجنبية فكان  
 هذا معتزلة أما لو مات الزوج قبل الطلاق كذلك في الخاتمة ١ وهذه العادة التي نقلها الشارح هنا لانه أدخل  
 بقوله بطلها في المرض ثم نقل المتن بعد ما عالج الجرح وان علم أنه طلقها لانه لا تأفى بحته أو في مرضه وقد مات  
 بعد انقضاء عدها فكانا من متاع الرجال والنساء فهو لورثة الزوج وإن مات في عتق المرأة فهو لورثة كانه لم  
 يطلق اه فيمكن أن يرجع قوله وإن مات في عتق المرأة الخ الى قوله أو مرضه ليوافق ما نقله عن الثانية

والى في الموت) لان  
 يد الحرة أقوى ولابد  
 لمت (أعنت الامة)  
 أو المكاتبة أو المدبرة  
 واختارت نفسها فما  
 في البيت قبل العتق  
 فهو للرجل وما بعده  
 قبل ان تختار نفسها  
 فهو على ما وصفناه في  
 الطلاق) بحر وفيه  
 بطلها ومضت العدة  
 فالمشكل للزوج ولورثته  
 بعده لانها صارت  
 أجنبية لا بد لها ولما  
 ذكرنا أن المشكل  
 للزوج في الطلاق فكذلك  
 لوارثه أما لو مات وهي في  
 العدة فالمشكل لها  
 فكذلك لم يطلها بدليل  
 ارثها ولو اختلف المؤرخ  
 والمستأخر في متاع البيت  
 ١ مطلب قوله على  
 عبارة الشارح

فأقول ليستأجر بيته وليس للزجر إلا ما عليه من ثاب بدنه ولو اختلف اسكاف وعطار في آلات الاساكفة وآلات العطارين وهي في أيديهم ما فهمي بينهم بل انظر لي ابلصاح لكل (٣٤٦) منهم وتمامه في السراج (رجل معروف بالفقر والحاجة صار يمد غلاما وعلى عنقه

بدنه وذلك بداره فادعاه رجل عرف باليسار وادعاه صاحب الدار فهو المعروف باليسار وكذا كناس في منزل رجل وعلى عنقه قطيفة يقول (الذي هي على عنقه هي لي وادعاه صاحب المنزل فهي لصاحب المنزل ورجلان في سفينة مهادين فادعى كل واحد السفينة وما فيها وأحدهما يعرف ببيع الدقيق والآخري يعرف بأنه ملاح فالدقيق الذي يعرف ببيعته والسفينة لم يعرف بأنه ملاح فبما يظهر ولو فهم راكبوا آخر حملوا آخر بحسب وأخرى معها وكلهم يدعونها فهي بين الثلاثة أنلاثا ولاثنى للباد \* رجل بقود قطار ابل وأخر راكب ان على الكل متاع الراكب فكلها له والقائد أحسن وان لا شيء عليها فلراكب ما هو راكبها وبالقائد للقائد بخلاف البقر والغنم وتعامه في خزنة الأكل

- ١ مطلب تولد على كلام الشارح
- ٢ مطلب استنبط

ولتظهر وجهه حينئذ تأمل (قوله) وأقول ليستأجر بيته) لان البيت مضاف اليه بالسكنى وقد سبق ذلك في المحترقات (قوله) في آلات الاساكفة وآلات العطارين) لعل الواو عني أو أي اختلاف في آلات الاساكفة منفردة أو آلات العطارين منفردة لان ما اختلفا فيه في أيديهم ما قسم بينهما كالأول اختلاف في سفينة في أيديهما أو في دقيق في أيديهما أو كان أحدهما ملاحا والآخري بائع الدقيق فان كلاما من السفينة والدقيق يقسم بينهما ما ذكرنا بخلاف ما اذا اختلفا فيما يحتمل فانه يعطى لكل منهما ما يناسبه كالأول اختلاف في سفينة ودقيق وهي التي تأتي في المتن اما لو لم يحمل الواو على معنى أو وزر كالعارة على ظهرها ٢ وأعطينا الاسكاف نصف آلات العطار والعطار نصف آلات الاسكاف فتكون ترك الاستصحاب والعمل بالظاهر من الحال ويكون خالف هذا الفرع مانده وما بعده ويعبر علينا بذلك لان تلك الفروع تقتضي أن لكل ماعرف به فتأمل وراجع (قوله) فهي بينهما الخ) لانه قد يتخذ لنفسه أو للبيع فلا يصلح مرجعها تأمل ونفطن (قوله) وعلى عنقه بدنه) هي كيس فيه ألفا عشرة آلاف درهم أو تسعة آلاف دينار اه قاموس والظاهر أن المراد بها المال الكثير (قوله) وذات بدنه) يفهم منه همة بالاولى (قوله) فهو للعرف باليسار) وهذا كالذي بعده ما عمل فيه الاصحاب بظاهر الحال قال في الصر وقد استنبطت من فرع الغلام ان من شرط سماع الدعوى أن لا يكن المدعي بظاهر حاله كالمومنين في كتب الشافعية فلو ادعى فقير بظاهر الفقر على رجل أموالا عظيمة قرضا أو عن مبيع لا تسع فلا جواب لها وقد تم تحقيق ذلك أوائل الدعوى ٣ (قوله) وعلى عنقه قطيفة) القطيفة دنار تحمل والجمع قطائف وقطف مثل صفة وصحف كأنها جمع قطف وصحف ومنه القفاط الذي هو قفاط صغار (قوله) الذي هي) هكذا في نسخة التي بيدي وهي الصحيحة وفي بعض النسخ كسفة الملح طوى الذي هو بضم الميم المذكور وكتب عليها الاولى هي بضم الميم وكذا يقال في ادعاء (قوله) وأخرى حملت) الظاهر أنه ماسك الدفة التي هي للسفينة غيرة للقيام للبادية (قوله) وأخرى بحسبها على البر (قوله) وأخرى معها) أي يخرجها بمعداتها (قوله) ولاثنى للباد) لانه لا يملكها فيها وأجبرهم على العمل بخلاف الباقي لانهم المتصرفون فيها التصرف المتعاد (قوله) وأخر راكب) أي بعمرانها (قوله) ان على الكل متاع الراكب) أي ان كان على جميع الابل متاع الراكب فجميع الابل للراكب وان لم يكن على الابل شيء من الحمل فلراكب البعير الذي هو راكب عليه مع ما عليه وناق الابل للقائد فانه أو الطب والظاهر ان الحكم كذلك لو كان على الكل متاع القائد فان اختلفا في المتاع كيف يكون وراجع (قوله) بخلاف البقر والغنم) أي اذا كان عليها رجلا من أحدهما قائد والآخر سائق فهي للسائق الآن بقود شاة معه فتكون تلك الشاة وحدها يحرج عن نوادر المعلى أي الآن بدون السائق البقر والغنم معه شاة بقودها أي أو بقرة فتكون تلك الشاة أو البقرة وحدها وانقطع حكم السوق ويكون الباقي للقائد ها عليه فكلام الشارح غير تام ١ (قوله) وتعامه في خزنة الاكل) وياي تمام فتراجع هذا المسائل في الفصل الآتي وذكري في الخ مع مسائل من هذا القبيل فقال دخل رجل في منزل يعرف بالداخل ان سادى يدع الذهب والفضة أو المتاع معه شيء من ذلك فادعياه فيقولن يعرف بيده ولا يصدر ب المنزل وان لم يكن كذلك القول قول رب المنزل \* رجل خرج من دار انسان وعلى عنقه متاع راه قوم وهو معروف مع مثله من المتاع فقال صاحب الدار ذلك المتاع مناعي والحامل يدعه فهو الذي يعرف به وان لم يعرف به فهو لصاحب الدار اه قال في البصر عن ابن القيس رجل ترك الدعوى ثلاثا وثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى ثم ادعى لم يسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق بظاهرا وقد ماغنم أن من القضاء الناطل القضاء بسقوط الحق بعض سنين لكن ما في المسوطة لا يخالفه فانه ليس فيه قضاء بالسقوط وانما فيه عدم سماعها وقد ذكر السؤال بالقاهرة عن ذلك مع ورود التهي من السلطان أن بدله تعالى بعدم سماع حادثة لها خمس عشرة سنة وقد أفتيت بعدم سماعها بعملا بغيره اعتمادا على ما في خزنة المفتين والله سبحانه وتعالى أعلم اه

صاحب البصر أن من شرط صحة الدعوى أن لا يكون المدعي بظاهر حاله وقد تقدم تحقيقه أوائل الدعوى ٣ مطلب تولد وفي على كلام الشارح ٤ مطلب لا تسع الدعوى بعدم مضي المدة ٥ مطلب نهى السلطان عن سماع حادثة لها خمس عشرة سنة

وفي الحامدية عن الولوالجية رجل تصرف زمناً في أرض ورجل آخر رأى الأرض والتصرف ولم يدع ومات على ذلك لم تسمع بعد ذلك دعوى وله قتل على بالتصرف لأن الحال شاهد اه قال سدي والردج حاقه تعالى في عقود الذرية بعد كلام أقول ١ والحاصل من هذا القول أن الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد ثلاثة وثلاثين لم تسمع إذا كان التزل بلاعد من كون المذني غائباً وصيباً ومجنوناً وليس لهما ولي أو المذني عليه أمر جازي الخاف منه أو أرض وقيل ليس لها تامل لأن تركها هذه المصلحة المتكبر يدل على عدم الحق بظاهر الأمر عن الميسر وأما إذا كان المذني ناظر أو مطلع على تصرف المذني عليه إلى أن مات المذني عليه لا تسمع الدعوى على ورثته كما مر عن الخلاصة وكذا لو مات المذني لا تسمع دعوى ورثته كما مر عن الولوالجية والظاهر أن الموت ليس بقيد وأنه لا تقدر عذمة مع الإطلاع على التصرف بل ذكر المصنف والشارح في مسائل شتى آخر الكتاب ٢ باع عقاراً أو حيواناً أو ثوباً أو بهيمة أو امرأة أو غيرها من آثاره حاضر بعلمه ثم ادعى الابن مثلاً أنه مملوك لا تسمع دعواه كذا أطلقه في الكفر والعتق وجعل سكوتة كالافصاح قطعاً للزور والحيل ٣ بخلاف الأجنبي فإن سكوتة ولو جازاً لا يكون رضا إلا إذا سكنت الحار وقت البيع والتسليم وتصرف المشتري فيه زرعاً وبناه فخذت لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى قطعاً لا طماع الفاسدة اه وقوله لا تسمع دعواه أي دعوى الأجنبي ولو جازاً كإف حاشية الفهرست على المنع أو طالع في تحقه في فتاوى به الخيرية من كتاب الدعوى فقد جعوا في هذه المسئلة مجرد السكوت عند البيع مانعاً من دعوى القريب ونحوه كالأزوجة بلا نقصد بالإطلاع على تصرف المشتري كما أطلقه في الكفر والعتق وأما دعوى الأجنبي ولو جازاً فلا يمنعها مجرد السكوت عند البيع بل لا بد من الإطلاع على تصرف المشتري ولم يقدره وعذو ولا موت كآثر ٤ لأن مانع حصة دعوى المورث يمنع حصة دعوى الوارث لقسمته مقامه كإف الحاروي الأهدى وغيره فتأمل ثم إن ما في الخلاصة والولوالجية يدل على أن البيع غير قيد بالنسبة إلى الأجنبي ولو جازاً بل مجرد الإطلاع على التصرف مانع من الدعوى وأما فائدة التقسيم بالبيع هي الفرق بين القريب والأجنبي فإن القريب بالبيع لا تسمع دعواه إذا سكنت عند البيع بخلاف الأجنبي فإنه لا تسمع إذا اطلع على تصرف المشتري وسكت فالمانع لدعواه هو السكوت عند الإطلاع على التصرف لا السكوت عند البيع فلا حل للفرق بينهما صور والمسئلة تاليس ووجه الفرق بينهما مع تمام بيان هذه المسئلة عرفت في حواشينا رد المحتار على الدر المختار ثم رأيت في فتاوى المرحوم العلامة القزويني صاحب التنوير ما يؤيد ذلك وقصده على رجله ٥ بيت دار يسكنه مئة تزيد على ثلاث سنوات وله جار خارج به والرجل المذکور تصرف في البيت المزبور وهذا مع إطلاع جاره على تصرفه في المدة المذكورة فهل إذا أذى البيت أو بعضه بعد ما ذكر من تصرف الرجل المذکور في البيت وهذا مع بناء في المدة المذكورة تسمع دعواه أم لا أجاب لا تسمع دعواه على ما عليه الفتوى اه فأنظر كيف أقيمت منع مباحها من غير القريب مجرد التصرف مع عدم سبق البيع وبدون مضي خمس عشرة سنة أو أكثر ثم اعلم أن عدم سماع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة أو بعد الإطلاع على التصرف ليس منبئاً على بطلان الحق في ذلك وأما هو مجرد دفع القضاء عن سماع الدعوى مع بقاء الحق لأصحابه حتى لو أقر به الخصم بانه ولو كان ذلك حكماً سلطاناً لم يأنه ويدل على ما قلناه تعطيل الحق بقطع التزوير والحيل كما مر فلا ريب في دفع القضاء الأشياء من أن الحق لا يسقط بتقدم الزمان ثم رأيت التصريح عاقلناه في الضرر في دفع الدعوى وليس أيضاً منبئاً على المنع السلطاني حيث منع السلطان عن نصره قضائه من سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة في الأملاك وثلاثين سنة في الأوقاف بل هو حكم احتجادي نص عليه الفقهاء كما رأيت فاعتنم تحرير هذه المسئلة فإنه من مفردات هذا الكتاب والجدلية التعميم الوهاب اه (أقول) وعلى هذا الوادي على أن خرداً مثلاً كان المذني عليه متصرفاً فيها بهدماً وبناءاً ومدة ثلاثين سنة وسواء قبله الوقت والمالك ولو بانه سلطاناً أو خمس عشرة سنة ولو بلاهدم وبناءاً فهاهنا والمذني مطلع على التصرف في الصور الثلاث مشاهدة في بلدة واحدة ولم يدع ولم يتعنه من الدعوى مانع شرعي لا تسمع دعواه عليه أما الأول فلا طماع على تصرفه ههنا وبناؤه سكوتة وهو مانع من الدعوى كما عرفت وأما الثاني

١ مطلب لا تسمع الدعوى بعد مضي ثلاثين سنة إذا كان التزل بلاعد شرعي من كون المذني غائباً أو صيباً ومجنوناً وليس لهما ولي أو المذني عليه ذاكوة أو أرض وقيل ليس لها فاطر

٢ مطلب باع عقاراً أو غيره زوراً وجنسه أو قريبه حاضر ما كتب يعلم البيع لا تسمع دعواه

٣ مطلب لا بعد سكوت الخاروضا بالبيع إلا إذا سكنت عند التسليم والتصرف

٤ مطلب مانع حصة دعوى المورث يمنع حصة دعوى وارثه

فلترك الدعوى المدعى المزبورة وسكوته وهو دليل على عدم الحق له ولأن جهة الدعوى شرط لصحة القضاء والنفع منه حكم اجتهدى كالحال وأما الثالث فالمتنع من السلطان نصره الرحمن قضائه في سائر محالكم عن سماعها بعد خمس عشرة سنة إذا كان تركه كالعذر شرعي في الملك لا لكون التقادم يطل الحق بل لئلا ينال الحق بوزنه أو أقرب به في مجلس القاضي فلو قال لا أسلمها لصلى هذه المدة مع عدم دعواه على وهو مانع منها لا يلتفت إلى تعلمه وتزعم من يده فلو ادعى أن المدعى عليه أقرب له في أثناء هذه المدة وهو يشكره ينبغي أن لا تتمع أنضالته لما كان المتنع من سماع أصل الدعوى فقرعها وهو الإقرار أو في النفع لما أن التمس مطلق فشمها لما إذا كان الإقرار عند القاضي كالعذر فتزعم من يده لا بطلان ملكه ولا لزومها لجهة على نفسه وهي الإقرار بعدم جهة تصرفه لكن يعارض ذلك إطلاق عبارة الإسماعيلية (١) حيث قال فيما إذا كانت دار بين يدي وهند فوضع زيد يده على الدار المزبورة مدة تزيد على خمس عشرة سنة وطلبت هند منه في أثناء المدة أن يقسم لها حصتها وأجابها بذلك ومات ولم يقسم لها فطلبت أولاد هند حصتها في الدار فذكر وأبان والدهم تصرف أكثر من خمس عشرة سنة ولم تدع عليهم ولم يمنعهم من الدعوى مانع شرعي فلا تتمع دعواها بذلك فهل تسع دعواها حيث كان معترفاً بأن لها في الدار حصصاً أجب تسع دعواها حيث كان معترفاً بأن لها حصصاً ٨٤ إلى غير ذلك من الأجوبة لأنه لم يعز ذلك لأحد كجوه عادت في فتاواها لكن يؤيد إطلاق التفتيح أيضاً تأمل وراجع يظهر لك الحق أما عدم ترك الدعوى في مدة خمس عشرة سنة فيشترط كون الدعوى عند القاضي فإن ادعى عند القاضي مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة إلا أن الدعوى لم تفصل فإن دعواه تسع ولا يمنع من مرور الزمان أما لو كان المدعى أو المدعى عليه غائباً مسافة السفر حضر مراراً في أثناء المدة التي هي خمس عشرة سنة وسكت ثم أراد أن يدعي بعد ذلك فلا تتمع دعواه كذا في فتاوى علي أئندى وإذا كان المانع شوكه المدعى عليه وزالت فلا تتمع الدعوى إلا إذا استدام والى شركته خمس عشرة سنة فلو زالت شوكته أقل من خمس عشرة سنة ثم صار ذا شوكه لا تتمع بعد ذلك من الدعوى لأنه لم يصدق أنه ترك الدعوى في مسنة زوال الشوكه خمس عشرة سنة وانما قيلت بقولي عند القاضي فلو ترك المدعى المزبورة إلا أنه في أثناء ذلك ادعى مراراً عند غير القاضي لا تعتبر دعوته كافي لتفتيح سيدي الوالد رحمه الله تعالى هذا ما ظهر لي تفقهاً أخذاً من مفهوم عبارات السادة الاعلام بأوامر الله تعالى خار السلام (وأقول) لكن المعتبر ألا مات مقر في الجملة الشرعية في الأحكام العدلية وصدر الأمر الشريف السلطاني بالعمل بموجبه أن دعوى الإقرار بعدمضى مدة المتنع من سماع الدعوى لا تتمع إذا ادعى أنه أقرب له بهام جمعة أو ستة مثلاً إلا إذا كان الإقرار عند القاضي أو تحرر به سند شرعي بأضام المقر وختمه المعرفين وكان محض من الشهود وشهدوا بذلك فإنها تسع حينئذ إذا لم يعض على الإقرار خمس عشرة سنة أو كان دعوى الإقرار على عقار وكان يستأجره للمدعى عليه مدة تزيد على خمس عشرة سنة والمستأجر يدعي التصرف ويشكر الاستئجار وأثبت المدعى الاستئجار ومواصله الأجر في كل سنة وكان ذلك معروفاً بين الناس فإنها تسع الدعوى حينئذ وليس للمدعى عليه حتى في دعوى التصرف المدة المنوع من سماع الدعوى بها أو إضافات أول ابتداء مدة المتنع من حين زوال العذر كالتقدم ودعوى المرأة مهر المثل إذا تركت دعواه والوقف المرتب بها إذا كان المدعى محجوباً بالبطقة إذا استحق بزوالها وترك دعواه فإنه يعتبر مدة التملك من حين الوفاة أو الطلاق وزوال الدرجة لو كان خمس عشرة سنة لا تتمع ودعوى الدين على معسر أسرا إذا تركه المدة المذكورة من حين اليسار ومدة عدم سماع الدعوى في الوقف ست وثلاثون سنة إذا كان بدون عذر شرعي وكان الوقف متولاً وأما دعوى الأرض الأمرية فن بعد مرور عشرين سنة لا تتمع الدعوى بها ولا بشئ من حقوقها وأما الدعوى في المنافع العامة كطريق العام والنهر العام والمري وأمثال ذلك إذا تصرف بها أحد أي مدة كانت فإنها تسع الدعوى عليها وإن القاصر إذا ادعى عقاراً ارتاعن والد مثلاً بعد بلوغه وأثبت به البينة الشرعية فلا يسرى سماع الدعوى لبينة الوفاة الباقيين بالباقيين التاركين الدعوى مدة المتنع ومثله من كان مسافراً \* وإله إذا ترك شخص الدعوى

١. مطلب لو ترك دعواه المدة ثم أقام بينة على أن المدعى عليه أقرب له تسع بها تسع



عشر سنين مثلاً بلا عذر شرعي ومات وترك دعواها وارثه أيضاً البالغ عشر سنين أو نحو سنين فلا تسمع دعوى الوارث حينئذ لأن مجموع الدين مدة النعم وأيضاً المالك والمشتري منه إذا ترك الدعوى كذلك لا تسمع دعوى المشتري فيما يتعلق بحقوق البيع إذا كان مجموع الدين خمس عشرة سنة كما في الباب الثاني من كتاب الدعوى من الحجة وفيها من المادة (١٨٣٠) لو أقر المدعي عليه ثم غاب قبل الحكم عليه وكان الأقر ارادى القاضي فله أن يحكم عليه في غيابه وكذلك لو ثبت الحق عليه بالبيعة الشرعية وغاب قبل الترتيب والحكم فلها أن ترك الشهادة وتحكم عليه في غيبته وفيها من المادة (١٨٣٤) لو أقيمت البيعة على وكيل المدعي عليه ثم حضر المدعي عليه بالذات فلها أن ترك الحكم عليه وكذلك العكس يحكم على الوكيل وكذلك لو أقيمت البيعة على أحد الورثة بحق ثم غاب فلها أن ترك المحضر وارثاً آخر ليحكم عليه وفيها من المادة المذكورة ما إذا طلب الحاكم الشرعي الحسم بطلب المدعي وامتنع عن الحضور بلا عذر فلها أن تحضر محيراً وإذا لم يمكن إحضاره فبعد طلبه بورقة الاحضار ثلاث مرات في ثلاثة أيام ولم يمكن إحضاره فلها أن تحسم عنه ولا تلتزم عليه الدعوى والبيعة ويحكم عليه (فرع) سئل في شاب أ مرد كخدمته من هرق خدمته لمعنى هو أعلم بشأه وحقيقته فخرج من عنده فقامت به همدى سبته وكسره في حال غيبته وأخذ منه كذا مبلغ بماء وقامت أمانة عليه أن غرضه منه بذلك استغناؤه واستقراره في يده على ما يتوهمه لسمع القاضي والحالة هذه عدواه أو يقبل شهاده من هو متعبد بخدمته وأكله وشربه من طعام ومورقة والحال له معروف بحب القلمان الجواب ولكم فوسع الجنان الجواب قد سبق لشيخ الإسلام أبي السعود العمادى رحمه الله تعالى في مثل ذلك فتوى بأنه يحرم على القاضي سماع مثل هذه الدعوى معاً لأن مثل هذه الحجة معهودها بين الفجرة واختلافاتهم فيها بين الناس مشهورة وفيها من لفظه رحمه الله تعالى لا بد للحكام أن لا يصفوا مثل هذه الدعوى بل يعزروا المدعي ويحجزون عن التعرض لمثل ذلك الغم المندفع وعمله أتمى صاحب تنوير الانصار لا تشارك ذلك في غالب القرى والامصار ويؤيد ذلك فروغ ذكرت في باب الدعوى تتعلق باختلاف حال المدعي وحال المدعي عليه وبذلك بعد ما قدم بعشاه بعشى وبغضاه ينفذ فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اقلته وان الله راجعون ماشاء الله كان ومات بسلام يكن والله تعالى أعلم فتاوى الخيرية وعبارة المصنف فتاوى بعد ذكره فتوى أبي السعود وأنا أقول ان كان الرجل معروفاً بالفسق وحسب القلمان والتصل لا تسمع دعواه ولا يلتفت القاضي لها وان كان معروفاً بالصالح والفلاح فله سماعها والله تعالى أعلم واستغفر الله العظيم

«(فصل في دفع الدعوى)» ٢ قال في الاشباة دفع الدعوى جميع وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل إقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعد الحكم في المسئلة الخمسة كما كتبنا في الشرح وكما يصح عند الحاكم الأول يصح عند غيره وكما يصح قبل الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال للدفع ولين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال سبني غائبة عن البلد تقبل الثالثة لو بين دفعاً فاسدالو كان الدفع صحيحاً وقال بيتي حاضرة في المصحة له اني اجلس اناني كذا في جامع القصولين والامهال هو الحق به كما في البرازي وي على هذا اقر بالدين فادعى ايقاعه او الابرار فان قال بيتي في المصرا يقضى عليه بالدفع والاقضى عليه بالدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح ٣ الدفع من غير المدعي عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة اه أي قله يسمع دفعه وان ادعى على غيره لقيام بعضهم بمقام الكل حتى لو ادعى مدعى على أحد الورثة في غيرهم الوارث الا ان كان المدعي اقر بكونه مطلقاً في الدعوى تسمع كما في الجورلان أحد الورثة يتصب خصماً عن الباقيين فيبالمهم وعلمهم (قوله) ذكر من يكون خصماً ايضاً خصماً لان معرفة المالك قبل معرفة الاعدام فان قبل الفصل مشتمل على ذكر من يكون خصماً ايضاً قلت نعم من حيث الفرق لا من حيث القصد الاصلي عناية (قوله) هذا الشيء اودعني الخ اطلق قوله هذا فتعلم انه قال ذلك وبرهن عليه قبل تصديقه المدعي في أن المسئلة اودعته تصديقه كذا في تلخيص الجامع أو أنكر كونه ملكاً له فطلب من المدعي البرهان فأقامه ولم يقض القاضي حتى دفعه للمبتلى بأحد هذا الاشياء كافي

١ مطلب في أمر ذكره  
خدمة سيده لخدمة  
فادى السبع عليه  
مما وقامت الامارات  
على السد بان غرضه  
استبقاؤه لا تسمع دعواه

«(فصل في دفع الدعوى)»

٢ لمقدم من يكون  
خصماً ذكر من لا يكون  
خصماً (قال ذو البند  
هذا الشيء اودعني به  
منقولاً كان أو عقاراً  
اودعني أو أعارني

٢ مطلب دفع الدعوى  
جميع وكذا دفع الدفع  
وما زاد عليه قبل الحكم  
وبعد على الصحيح الا في  
المسئلة

٣ مطلب لا يصح الدفع  
من غير المدعي عليه الا  
اذا كان أحد الورثة

أو آجرنيه أو رهنيه  
زيد الغائب أو غصبته  
منه ( من الغائب  
ورهن عليه ) على  
ما ذكر

١ مطلب لا تدفع  
الدعوى لو كان المدعى  
به هالكا

٢ مطلب قال النصف  
في النصف وديعة  
لفلان جبل تبطل  
الدعوى في الكل أو في  
النصف

٣ مطلب حيلة اثبات  
الرهن على الغائب

٤ مطلب لا بد من تعيين  
الغائب في الدفع  
والشهادة

٥ مطلب أطلق في  
الغائب تشمل المبعيد  
والقريب

الشروح فظهر أن قوله في التصوير زيد الغائب بناء لما في الشروح فيصم على التمثيل لكن في نور العين  
برهن فشرى ادعى ذوالديعة ولم يمكنه اثباتها حتى حكم للمدعي ونفذ حكمه ثم بورهن على الإبداع لا يقبل  
فلو قدم الغائب فهو على محضته (يقول الحقيق) فيه اشكال المسألة في آخر هذا الفصل نقلنا عن النخعي أنه كما  
يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده أيضا ولعله نادم أن الدفع بعد الحكم لا يسمع وهو خلاف القول المختار  
كما سألنا أيضا هناك والله تعالى أعلم اهـ وأشار بقوله هذا الشيء إلى أن المدعي به قائم كما صرح به الشارح  
١ اذ لو كان هالكا لا تدفع الخصومة فيقضى بالقصة على ذي الدلالة المدعى ثم إن حضر الغائب فصدق فيها  
قال في الوديعة والرهن والاحارة والمضاربة والشركة رجوع المدعي عليه على الغائب مما ضمن ولا يرجع  
المستعير والغاصب والسارق كإثبات العمادية وإلى أنه أهم من أن يكون منقولا أو عقلا كما صرح به الشارح  
أيضا كإثبات الميسوط وظاهر هذا القول على أن ذال المدعى ابداع الكل أو عارضة أو رهنه الخ ٢ ولو  
ادعى أن نصفه ونحوه ملكه ونصفه الآخر وديعة في يده لفلان الغائب قبل لا تبطل دعوى المدعي الا في  
النصف واليه الاشارة في بيع الجامع الكبير كإثبات النخعي وقيل تبطل في الكل لتعذر التميز وعليه كلام  
المحقق والخاتمة والجرح واختاره في الاختيار ولكن قال صاحب العمادية في هذا القول نظر فظهر منه أن  
المختار عنده عدم البطلان في النصف ونقل في جامع الفصولين هذا النظر من غير تعرض وكذلك صاحب  
نور العين واقتصر المصنف على الدفع بما ذكر لا حترزا عما اذا زاد قال كانت داري بعثتان فلان وقضاهما ثم  
أودعتهما أو ذكره وقضاهما تدفع الآن بقر المدعي بذلك ولو أجاب المدعي عليه بأنها ليست في أي  
لفلان ولم ير ذلك لا يكون دفعا سوى ملخصا قال في البحر وأشار بقوله ورهن عليه أي على ما قال إلى أنه لو  
برهن على إقرار المدعي أنه لفلان ولم ير ذوالا لخصومة بينهما فاقته كإثبات خزانة الا كل اهـ لكن يخالفه  
ما ذكره بعد عن البرازية أنها تدفع في هذه الصورة وكذلك مخالفا لما قدمه قبل أسطر عن خزانة الا كل  
لكن ما قدمه من الشهادة على إقرار المدعي ان رجلا دفعه إليه وما هنا على إقراره بأنه لفلان بدون التصريح  
بالدفع فتأمل (قوله أو رهنيه) ٣ هذه مما تصلح حيلة لاثبات الرهن في غيبة الرهن كإثبات حيلة الوالو الجبة  
(قوله زيد الغائب) أتى بالاسم العلم لأنه لو قال أودعته رجلا لا عرفه لم تدفع ٤ فلا بد من تعيين  
الغائب في الدفع وكذلك في الشهادة كما ذكره الشارح فلا بد من مجهول وشهادة معين أو عكسه لم تدفع بجر  
وفيه عن خزانة الا كل والخاتمة لو أقر المدعي ان رجلا دفعه إليه أو شهدوا على إقراره بذلك فلا خصومة بينهما  
٥ وأطلق في الغائب فمثل ما إذا كان بعد معرفته فاعتذر أو الوصول إليه أو قريبا (قوله أو غصبته منه) المراد  
أن المدعي ادعى ملكا مطلقا في العين ولم يدفعه فعلا وحاصل جواب المدعي علمه أنه ادعى ان يده مائة أو  
مضمونة والمالك لغيره (قوله ورهن عليه) مراده بالبرهان أي بعد أقامة المدعي البرهان على مدعاه لأنه لما  
ادعى الملك أنكره المدعي عليه فطلب منه البرهان ولم يقض القاضي به حتى دفعه المدعي عليه بما ذكرنا  
ورهن على الدفع ولا بد من ذلك حتى لو قضى للمدعي لسمع برهان ذي السد كإثبات العصر لكن قد دنا عن  
نور العين معنى اللذخيرة أن المختار خلافه وهو أنه كما يصح الدفع قبل الحكم يصح بعده أيضا فلا تنسبه وقد يجب  
بأنه إذا ادعى الإبداع أو ادعاه ولم يبرهن عليه لم يظهر أن يده ليست بدخومة فتوجهت عليه دعوى  
الخارج وصح الحكم بها بعد أقامة البينة على الملك لانها قامت على خصم ثم إذا أراد المدعي عليه أن يثبت  
الإبداع لا يمكنه لأنه صار أجنبيا يثبت الملك للغائب وأيداعه فلم يتبين دعوا ما بطل القضاء السابق  
والدفع عما يصح إذا كان فيه برهان على ابطال القضاء ولم يقبل برهانه ولا ادعواه لما قبلنا لم يظهر بطلان  
القضاء على هذا الترتيب المسئلة على القول المختار فتأمل قال في نور العين ادعى ملكا مطلقا فقال المدعي عليه  
اشترته منك فقال المدعي قد أقلت البيع فلو قال الآخر أنك أقررت أني اشتريته يسمع إذا ثبتت  
العدالة ٦ ويصح الدفع قبل أقامة البينة وبعد ها وقبل الحكم ويعده دفع الدعوى وان ذكر صحيح في المختار حتى  
لو برهن على مال وحق له فبرهن خصمه ان المدعي أقر قبل الحكم أنه ليس عليه شيء بطل الحكم قال صاحب

جامع الفصول ان قول ينبغي ان لا يبطل الحكم لو امكن التوفيق يحدوده بعد اقراره على ما سألني في باقي فاش  
 انه لا يبطل الحكم بالخيار بشك (يقول الحقيق) قوله ينبغي محصل نظر لان ما في ذ بناء على اختيار واستتراط  
 التوفيق وعدمه لا اكتشاف بعد امكن التوفيق كما مر مراراً فقط متقدمو مشا تحتاجون وادفع التوفيق وبعض  
 متأخريهم على انه لا يصح وقبل يصح ما لم يظهر احتمال وتلبس فاش حكمه بحال ثم عرفنا الى قاض آخر  
 واما المدعي عليه بالدفع بسبب وبطل حكم الاول وفيه لو اني بالدفع بعد الحكم في بعض المواضع لا يقبل بخوان  
 يبرهن بعد الحكم ان المدعي اقر قبل الدعوى انه لا حق له في الدار لا يبطل الحكم لجواز التوفيق بالله شره بخيار  
 فلم يملكه في ذلك الزمان ثم مضى الخيار وقت الحكم فلكه فلما احتمل هذا يبطل الحكم بالخيار بشك ولو  
 برهن قبل الحكم يقبل ولا يحكم اذ الشك يدفع الحكم ولا يرفعه (يقول الحقيق) الظاهر انه لو برهن قبل  
 الحكم في قيام يكن التوفيق خفياً ينبغي ان لا يقبل ويحكم على مذهب من جعل امكن التوفيق كافياً لان الشك  
 حيث دل ان امكانه كصريحه عندهم والله تعالى اعلم انتهى ثم نقل عن البرازيه المقتضى عليه لا تسع دعواه  
 بعده فيه الا ان يبرهن على ابطال القضاة بان ادعى داراً بالارث وبرهن وقضى ثم ادعى المقتضى عليه التبرأ منه  
 مورث المدعي او ادعى الخراج الشرا من فلان وبرهن المدعي عليه على شراؤه من فلان او من المدعي قبله  
 او يقضى عليه بالقبالة فبرهن على نكاحها عنده اهـ م ومراذه بالبرهان وخود محجة على ما قال سواء كانت بينه  
 او اقرار المدعي كافي البصر وقد متنا مبدل عليه فيمكن لا تشترط المطابقة لعين ما ادعاه في البصر بضامن  
 نزاهة الاكمل قال شهدوا ان فلان دفعه اليه ولا تدري لمن هو فلا خصوصية بينهما ولو لم يبرهن المدعي عليه وطلب  
 عين المدعي استحقاقه القاضي فلن حلف على العلم كان خصماً وان نكل فلا خصوصية اهـ وفي النزاهة ولو لم يبرهن  
 المدعي عليه وطلب عين المدعي استحقاقه القاضي فان حلف على العلم كان خصماً وان نكل فلا خصوصية اهـ  
 وان ادعى ان الغائب اودعه عنده بحلفه الحاكيم بالله لقد اودعها اليه على التثبات لا على العلم لانه وان كان فعل  
 الغير يمكن تباعبه وهو القبول رازيه قال البدر العيني والشرط اثبات هذه الاشياء دون المثلثي لو شهدوا  
 بالملك للغائب دون هذه الاشياء تندفع الخصومة وبالعكس تندفع (قوله والعين فاقعة) مفهومة انها لا تندفع  
 لو كان المدعي هالكا وسألي به صريح في العناية اخذنا من نزاهة الاكمل فقال عبد الحلف فيدرجل اقام رجل  
 البينة انه عبده واقام الذي مات في يداه اودعه فلان واغصه او آخره لم يقبل وهو خصم فانه ادعى الحقيقة  
 وادعاء الدين لا يمكن ثم اذ حضر الغائب وصدق في الادعاء والاحارة والارهن رجوع عليه بضامن لا ادعى اموال  
 كان غصباً لم يرجع وكذا في العارية والاقا مثل الهلاك ههنا فان عاد العدو وما يكون عبداً لمن استقر عليه  
 الضمان اهـ وكان الشارح اخذ التقيمين الاشارة بقوله المار ههنا التي لان الاشارة لحسنة لا تكون  
 الا في الموجود في الخيار كما اقام في البصر وشرنا اليه فيما سبق (قوله وقال الشهود نعرفه) أي الغائب  
 المودع باسمه ونسبه قال في البصر لا بد من تعيين الغائب في الدفع والشهادة فلا بد اعلم من مجهول وشهدا بعين أو  
 عكسه لم تندفع (قوله او بوجهه) فقرتهم بوجهه فقط كافة عندنا الامام كافي النزاهة (قوله وشرط محمد  
 معرفته وجهه ايضا) صواب العبارة وشرط محمد معرفته بوجهه واحده ونسبه ايضا او يقول ولم يكتف محمد  
 بمعرفة الوجه فقط قال في المنع فعدله لا بد من معرفته بالوجه والاسم والنسب اهـ ومثل الاختلاف فيما اذا  
 ادعاه انفسهم من معين بالاسم والنسب فشهدوا بمجهول لكن قالوا نعرفه بوجهه ماله ادعاه من مجهول لم يقبل  
 الشهادة كما جاعا كذا في شرح ادب القاضي للخصاف (قوله فلو حلف لا يعرف فلان) لا يخفى ان التقرير  
 غير ظاهر فكان الاول اني يقول ولم يكتف محمد بمعرفة الوجه فقط بدل علمه قول الزيلعي والمعرفة بوجهه فقط  
 لا تكون معرفة الا ترى الى قوله عليه السلام رجل اعترف فلا نقول انتم فقال هل تعرف اسمه ونسبه فقال لا  
 فقال اذا تعرفه وكذا لو حلف لا يعرف فلا ناوهو لا يعرف الا بوجهه لا يخفى (قوله اهـ كره الزيلعي) عبارته وهذا  
 كله فيما اذا قال الشهود نعرف صاحب المال وهو المودع والمعيان باسمه ونسبه وجهه لان المدعي يمكنه ان  
 يتبعه وان قالوا لا نعرفه بشئ من ذلك لا يقبل القاضي شهادتهم ولا يدفع الخصومة عن ذي اليد بالاجماع

م مطلب اراد بالبرهان  
 الحق سواء كانت بينه  
 او اقرار المدعي

والعين فاقعة لاهلكة  
 وقال الشهود نعرفه  
 باسمه ونسبه او بوجهه  
 وشرط محمد معرفته  
 بوجهه ايضا فلو حلف  
 لا يعرف فلان وهو  
 لا يعرفه الا بوجهه  
 لا يخفى كره الزيلعي

لأنهم ما حالوا المدعى على رجل معروف تمكن من خاصته ولعل المدعى هو ذلك الرجل ولو أن دفعه لبطل حقه  
ولأنه لو كان المدعى هو المودع لا يطل وإن كان غيره يطل فلا يطل بالشك والاحتمال لدفعه للشر رغبة الأذى  
أحاله على معروف تمكن الوصول إليه لا يتضرر المدعى والمعرفة بوجهه فقط لا تكون معرفة الخرج والحاصل على  
ما يؤخذ من كلامهم إذا قالوا نعرفه باسمه ونسب وجهه تتدفع أنما قالوا نعرفه بوجهه ولا نعرفه باسمه  
ونسبه تتدفع عند أي حنيفة ولا تتدفع عند محمد أو أي يوسف فإنهما بشرطان معرفته باسمه ووجهه وأما  
معرفة به اسمه دون وجهه فلا تنكفي كافي الشر بنلالة (قوله وفي الشر بنلالة) وفي المنع بتعالى البحر وتعويل  
الاتمة على قول محمد (قوله يدفع خصومة المدعى) أي حكم القاضي بدفعه لأنه أثبت بيته أنه لا بد له من  
يد خصومة بخلاف ما إذا ادعى الفعل عليه كالغصب وغيره لأن ذلك البصر خصم المدعى باعتبار دعوى الفعل  
عليه فلا تتدفع الخصومة بأقامة البينة أن العين ليس للمدعى زبلي وأما إذا أنه لو أعاد المدعى الدعوى عند  
قاضي آخر لا يحتاج المدعى عليه إلى إعادة الدفع بل يثبت حكم القاضي الأول كإصر حوايه وظاهر قوله يدفع  
أنه لا يحلف للمدعى أنه لا يلزمه تسليمه إليه ولم أر إلا أن يحرفه نظره فانه بعد البرهان فكيف يتوهم  
وجوب الحلف أحماله فقد تنقل عن البراز به أنه يحلف على الشئ لغيره وأدعى إليه على الشر تنقل عن  
الخنيفة أنه لا يحلف لأنه مدعى الإيداع ولو حلف لا يتدفع بل يحلف المدعى على عدم الفعل المهم لأن يقال إن  
صاحب البحر لاخذ أنه يمكن قبضه على مديون الميت تأمل قال ط وأطلق في اندفاعها فعمل ما إذا صدقه  
ذواليد على دعوى الملك ثم دفعه بما ذكر فإنها تتدفع كافي البراز به ولم يشترط أحد من أئمة القبول الدفع أقامة  
المدعى البينة فيقول صاحب البحر ولا بد من البرهان من المدعى غير مسلم لأنه لم يستند في نقل أو السعداء  
قال في جامع الفصولين شيخ قال ذواليد أنه لا بد من المدعى أن يثبت أن المدعى الخصومة لغيره والافلاش  
لا تتدفع الخصومة إذا صدقه (أقول) فعلى الإطلاق يقتضى أن لا تتدفع ولو برهن على الإيداع وفيه نظر اه  
(قوله لا للملك المطلق) أي من غير زيادة عليه واحتج به عما إذا ادعى عبدا أنه ملكه وأدفعه فدفعه المدعى  
عليه بما ذكره وبرهن فانه لا تتدفع الخصومة ويقتضى بالعق على ذي اليد فإن جاء الغائب وأدعى وبرهن  
أنه عبدا وأنه أعتقه يقتضى به فلو ادعى على آخر أنه عبد لم يسمع وكذا في الاستيلاء والتدبير ولو أقام العبد بينة  
أن فلانا أعتقه وهو ملكه فبرهن ذواليد على إيداع فلان الغائب بعينه يقبل وبطلت بينة العبد فإذا حضر  
الغائب قبل بعد أمد البينة عليه فإن أقامها فثبتنا بعقته والاربعه ولو قال العبد أنا حر الأصل قبل قوله ولو  
برهن ذواليد على الإيداع ولا ينافي دعوى حرية الأصل فإن الحر قد يدعى وكذا الإجارة والإعارة وأما في الرهن  
قال بعضهم الحر قد يبرهن وقال بعضهم لا يبرهن فثبت العادة كذا في خزائن الأئمة لكن قال الرمي قالوا  
الحر لا يجوز رهنه لأنه غير مملوك (وأقول) فالورهن رجل قرأه كانه أو أخيه على ما جرت به عادة السلاطين  
فلا حكم لقوله تعالى فهران مقبوضة والحر لا يثبت عليه البدل قال بعضهم رأيت في مصنف ابن أبي شيبة عن  
أبراهيم وهو الضبي قال إذا رهن الرجل الحر فأقر بذلك كان رهنا حتى يفكه الذي رهنه أو يفكه نفسه وجه كلام  
الضبي المأخوذة بقراره اه ومن الملك المطلق دعوى الوقف ودعوى غلبته قال في البحر لو ادعى وقفة ما في بد  
آخر وبرهن فدفعه ذواليد بأنه ودع فلان ونحوه فبرهن فإنها تتدفع خصومة المدعى كافي الأسعاف (قوله)  
وقال أبو يوسف إن عرف ذواليد لم يلزم (بأن) بأن جعل مال إنسان غصبا ثم يدفعه ميرا إلى مريد يسفر وودعه بشهادة  
الشهود حتى إذا جاءه المالك وأراد أن يثبت ملكه فيه أقام ذواليد بينة على أن فلانا أودعه فبطل حقه أفاده  
الحلي (قوله به يؤخذ من المتن) واختاره في المختار قال في التبيين فيجب على القاضي أن يتحقق في أحوال الناس  
ويعمل بمقتضى حالهم فقد جمع أبو يوسف إلى هذا القول بعد ما أوفى القضاء وباتى بأموال الناس وليس الخبر  
كالعيان اه ومنه في معراج الدراية (قوله لأن فيها أقوال خمسة علماء) الأول ما في الكتب الثاني قول أبي  
يوسف إن كان المدعى عليه صالحا فكما قال الإمام وإن كان معروفا بالحلي لم تتدفع عنه الثالث قول محمد أنه لا بد  
من معرفة الاسم والتبويب والوجه الرابع قول ابن شبرمة أنها لا تتدفع عنه مطلقا لأنه تعدد أبحاث الملك الغائب

وفي الشر بنلالة عن  
خط العلامة المقدسي  
عن البرازية أن تعويل  
الاتمة على قول محمد اه  
فليحفظ (دفع خصومة  
المدعى) الملك المطلق  
لأنه لا بد هو لا بد  
يد خصومة وقال أبو  
يوسف إن عرف ذواليد  
بالحلي لا تتدفع وبه  
يؤخذ من المتن واختاره  
في المختار وهذه خمسة  
في كتاب الدعوى لأن فيها  
أقوال خمسة علماء كما  
يسطر في المتن

لعدم الخصم عنه ودفع الخصومة بتاعليه الخامس قول ابن أبي ليلى تنذف بدون سنة لاقراره بالملك الغائب وقد علم عمار من قول محمد أن الخلاف لم ينوارد على مورد واحد وشبهة تضم الشين المحبة وسكون الباء الموحدة وضم الراء واسمه عبد الله بن صبية بفتح الصاد وتسديد الباء الموحدة ابن أبي ليلى أحقها ما الكوفة وتعلمها بعضهم فقال

إذا قال انه مودع كان دافعا \* لمن يدعي ملكا لى ابن أبي ليلى

كذا عندنا ان جاء فيه حجة \* ولم تنذف عند ابن شبرمة الدعوى \* ويكنى لدى التعمان قول شهوده

بأنه فرقتك المبرأى \* كذلك لدى الثاني اذا كان مصلحا \* وآخرهم بأبي اذالم يكن سعى

(قوله) ولأن صورها جنس \* هي المذكورة في المتن (قوله) عيني \* لم يقتصر العيني على هذا الوجه وانما ذكر

الاحتياط (قوله) وفيه نظر الخ \* فيه نظر لان كلتي يرجع الى أو دعيته واسكنى الى أعارنه وسرقته منه

الى غصبته منه وصل منه فوجدته الى أو دعيته وهي في يدى مزارعة الى الأجرة أو الوديعه فلا يراد على الجنس

بحسب أصولها أو انجسب الخروج أحد عشر كان \* ما لا شرح به ينذف التظهير وينذف ما أو ورد صاحب

البحر على البرازة ونسب الذلول اليه كفى المقدس (قوله) أو أسكنى فيها زيد الغائب الخ \* هي وما قبلها الخقهما

في البحر بالامانة أو الوديعه والماز يتوقى الكافي ادى دارا انهادره قبرهن ذوالبدان فلا ناسكنه بها فهذا

على أربعة أوجه ان شهدا باسكان فلان وتسليمه أو ساكنه وكانت في يدسا كن يومئذ أو لا في يدسا كن تنذف

وان قالوا كانت يومئذ في ثالث لا تقبل أما الأول فلا نهدا على اسكان صحيح لان الصحيح يكون فيه

تسليم وتسليم وكذا الثاني لأن القبض الوجود عقب العقيد يضاف اليه وكذا الثالث لان تحكيم الحال المعرفة

المقدار أصل مقرر والرابع فاسد (قوله) أو سرقته منه \* هي والتي بعدها الخقهما في البحر بالغصب (قوله) أو

انزعته منه \* عبري الجبريد به بقوله أو أخذته منه والحكم واحد ط (قوله) بحر \* ذكر فيه بعد هذا ما نصه

والاولان لا يجان الى الامانة والثلاثة الأخيرة الى الضمان ان لم يشهد في الأخيرة والأولى الى الامانة فالصوره عشر

وبه علم أن الصور لم تنحصر في الجنس اه وقد علمت أن عدم محصارها بحسب فروعهما والأدلى ما قرره من

رجوع الخمسة الى بدء الخمسة الأصول فهي منحصرة فالمراد انحصار أصولها في الخمسة ولا يخفى أنه بعد

رجوع زاده الى الماذر كالا على الاعتراض بعدم الانحصار تأمل (قوله) أو هي في يدى مزارعة مقتضى كلامه

أن هذه ليست في الحرم أنها التي بعدها هـ ح (قوله) الخ \* بصيغة الماضي للمعلوم (قوله) المزارعة

بالأجرة \* من حيث ان العامل اذا دفع البذر منه كان مستأجر لها وذلك فيما اذا كانت الارض لواحد والبذر

والعمل لا تصرفه يجعل كأنه أجره أرضه عاشر طه من الخراج (قوله) أو الوديعه \* من حيث عدم الضمان

لنصيب صاحبه اذا ضاع منه من غير تعد كالأذا كان العمل لواحد والباقي لآخر والعمل والبقر فله يجعل كأنه

استأجره أو استأجره مع بقوله يجعل في أرضه بذر مصلح الارض وصارت الارض والبذر في يد العامل

بمزاة الوديعه (قوله) قال \* أي في البرازة (قوله) فلا يراد على الجنس \* أي لا تزم استئجاره المزارعة التي زادها

البرازي وقد علمت مما في البحر أنه لا يراد بالباقة أيضا لكن في البرازة لم يثبت الا للعالم المزارعة وما في البحر

من رجوع الأولين الى الامانة والثلاثة الأخيرة الى الضمان ليس فيمينا الحاق لان الامانة والضمان ليستا

من المسائل الخمس غايته أنه من بعضها راجع الى الامانة وأنواع وكذا الضمان فهو له أسكنى فيها

راجع الى العارية وهي من الصور الخمس وانزعته منه راجع الى الغصب وهو كذلك فالخق أنها عاشر صور أو

تسع لان المزارعة وان رجعت الى غيرها كالحق عاشر ما سبق على حدة وكذا باحكام فان الأجرة المجهول واعطاء

الاجير من عمله مشروطا بذلك لا يضر وفيها يصح (قوله) وقد حرقه في شرح الملتقى \* حيث فهم قوله غصبته

منه بقوله ولو لم يكن فادخل فيه قوله أو سرقته منه وانزعته منه وكذا عم قوله أو دعيته بقوله ولو لم يكن فادخل فيه

الاربعة الباقية ولا يخفى أنه محروا حسن مما هنا فانه هنا أرسل الاعتراض ولم يجب عنه الا في مسئلة المزارعة

فأوهم خروج ما عدا عمارا كروم وعادخل فيه كملت فافهم وحاصل ما يقال (٢) انه اذا حضر الغائب

وصدقه في الأديع والأجارة والهرن يرجع عليه ما ضمن للدعي لانه هو الذي أوقعه في هذه المسائل لانه عامل له

أولان صورها جنس

عيني وغيره قلت وفيه

نظر اذا لم يكن كذلك لو

قال وكلتي صاحبه

بحفظه أو أسكنى فيها

زيد الغائب أو سرقته

منه أو انزعته منه أو

صل منه فوجدته بحر

أوهي في يدى مزارعة

برازة فالصوره إحدى

عشرة قلت لكن الحق

في البرازة المزارعة

بالأجرة أو الوديعه قال

فلا يراد على الجنس وقد

حرقته في شرح الملتقى

(٢) مطلب اذا حضر

الغائب وصديق الدعي

عليه في الأديع والأجارة

والهرن يرجع عليه بما

ضمن الدعي

أما في الإيداع فظاهر وأما في الاحالة فلأنه لما أخذ البذل صار كأنه هو المستوفى للثمن فاستحقاقه بذله انفصال  
المستأجر عما له وكذا الراهن فأنه موفى بذنه بالرهن والرهن مستوفى به دينه فأنه مستوفى بقدر المعاوضة فإن  
منفعة الراهن له يحصل به غرضه من وصوله إلى الدين أما لو كان غصباً فلا ضمان للغصب عليه وقد أدها فلا  
يرجع به على غيره ولكن ظاهر كلام المنع أنه ليس للمقر له رجوع عليه بالقيمة بعد استيفاء المدي لأنه صار  
مكتسباً شرعاً في إقراره للغائب وكذا العار يقر بغيره فلا يرجع فيه على المير لأن المستعير حاصل لنفسه والمير يحسن وما  
على المحسنين من سبيل فلا رجوع له على معيروه ينبغي أن يرجع على الموكل لأنه عامل له والمسرور مقبض  
كالمغصوب منه وينظر في القطة هل يرجع عليه لأنه عامل له يتأمل في ذلك والمزاغة كالاجارة **(قوله)** وإن كان  
هالكاً محترقوله والعين فاقعة وقد سبق أنه يدعى الدين عليه وهو قيمة الهالك وإيداع الدين لا يمكن وكذا أخوات  
الإيداع **(قوله)** أو قال الشهود وأدعوه من لا يعرفه لأنهم ما أحالوا المدي على رجل تمكن مختصاً ولعل المدي  
هو ذلك الرجل ولو ادعت لطل حقه كالمير لكن قد يقال إن مقضى البينة لتسبب ثبوت الملك للغائب ولا  
خصم فيه فله ثبت ودفع خصومة المدي وهو خصم فيثبت وكذا ينبغي أن يقال في المجهول أن لا يثبت للمجهول  
وتندفع خصومة المدي يتأمل **(قوله)** أو أقر ذوالالبدين لخصومة كسب الملك فإن القاضي يقضى بمرهان المدي  
لأن ذال البدين لمعزم أن يده بملك اعترف بكونه خصماً قال في البرازية ولو برهن بعده على الوديعة لم تتم **(قوله)**  
قال ذوالالبدين أنه ولو لم يسمع القبض كافي البحر والمطلق في الشراء فمع الفساد كافي أدب القاضي وأشار إلى  
أن المراد من الشراء الملك المطلق ولو به كأي ذكر وحاصل هذا أن المدي ادعى في العين ملكاً مطلقاً فأنكره  
المدي عليه فبرهن المدي على الملك فدفعه ذوالالبدين أنه اشتراها من فلان الغائب وبرهن عليه لم تندفع عنه  
الخصومة يعني يقضى القاضي بمرهان المدي لأنه لمعزم أن يده بملك اعترف بكونه خصماً بحر وفيه عن  
الزبلي وإلزامه تندفع في هذه المسئلة وأقام الخارج البينة تقضى له ثمة المقر الغائب وبرهن تقبل بيته لأن  
الغائب لم يصرم مقضياً عليه وانعاقض على ذي البينة خاصة اهـ لكن فيه أن القضاة على ذي البينة على من  
تلقى ذوالالبدين منه أيضاً فلا تسع دعواه أيضاً إلا أن ادعى النتائج ونحوه كالتقدم في باب الاستعاقاق تأمل  
وحديثه فيجب تصور رهاقه إذا قال المدي عليه هذا الشيء ملك فلان الغائب ولم يدعي ذلك فإنه لا تندفع  
الدعوى عنه بذلك فإذا جاء المقر له الخ فثبت أو ما على ما قبلها غير صحيح وهو مخطئ مسألة بمسئلة تأمل **(قوله)** أو  
اتهمته من الغائب أي وقبضته ومثلها الصدقة كافي البحر وهذا كأي ليس فيه الادعوى ما ذكر من غير أن  
يدعي ذوالالبدين المدي باعها من الغائب فلو ادعى ذلك أي وبرهن تقبل وتندفع الخصومة وكذا إذا ادعى ذوالالبدين  
ذلك وإن لم يدع تلقى المثل من الغائب ط **(قوله)** أو لم يدع الملك المطلق الضمير في يدعي يرجع إلى المدي لا إلى ذي  
اليد أو الوضع الظاهر لدفع التسبب وقد سبق بيانه **(قوله)** بل ادعى عليه أي على ذي البذل الفعل وقبضه  
للاحتراز عن دعواه على غيره قد دفعه ذوالالبدين لاحترازه برهن فأنه تندفع كدعوى الملك المطلق كافي  
البرازية بحر وأشار الشارح إلى هذا أيضاً بقوله بخلاف قوله غصبه من الخ لكن قوله وبرهن يناهيه  
ما سفته له عن فور العين من أنه لا يحتاج إلى البينة وكذا مسألة الشراء التي ذكرها المصنف وهي مسألة التلون  
بأن قال المدي غصبته مني أو سرق مني ذكر الغصب والسرقة بمثل والمراد دعوى فعل عليه فلو قال المدي  
أودعته بأه أو اشتريته منه مثلاً وبرهن ذوالالبدين كاذراً على وجه لا يفيد ملك الرقبة لا تندفع كذا في البرازية  
بحر فكان الأولى أن يقول كان قال سرق مني **(قوله)** وبناه للفعل للستر عليه والأولى للدرء الحد عنه لأن الستر  
يحتاج إليه كل من السارق والغاصب لأن فعلهما معصية لكن الغصب لاحذ فيه السرقة فالحد يدرء ويعلم بالأولى  
حكم ما إذا بناء الفاعل فندفع على الموهوم وموضع الخلاف فإن محمداً يجعلها كالمغصوب فلو بقاء الفاعل فهو  
محل اتفاق على عدمية الدفع **(قوله)** فكان أنه قال سرقته مني فإنه لا تندفع الخصومة اتفاقاً لأنه يدعي عليه  
الفعل وأما سرقته فهو عند الإمام الأول والثاني ومحمد يقول تندفع الخصومة لأنه لم يدع عليه الفعل فهو

(وإن) كان هالكا  
أو قال الشهود وأدعوه  
من لا يعرفه أو أقر ذو  
البدين لخصومة كان  
(قال) ذوالالبدين (شتريته)  
أو اتهمته (من الغائب  
أو) لم يدع الملك المطلق  
بل ادعى عليه الفعل  
بأن (قال) المدي  
غصبته مني (أو) قال  
(سرق مني) وبناه  
للفعل للستر عليه  
فكان أنه قال سرقته مني

كقوله غصب متى وقولهما استحسان لانه في معنى سرقة متى وانما بناء للفعول لما قدمنا بلدر الحد الخ **(قوله)**  
 بخلاف غصب متى أي بالنسبة للفعول فان الخصومة تندفع فيه لاحتمال أن الغاصب غير ذي اليد قال في  
 الهندية وكذا أخذ متى أه ومفاد أن الأخذ كالغصب كما تقدم **(قوله)** وأغصبه متى فلان الخ قال في الجبر  
 وقد يدعى الفعل على ذي اليد لا احتراز عن دعواه على غيره فدفعه ذو اليد واحد مما ذكرنا وبرهن فانها  
 تندفع كدعوى المالك المطلق كما في البرازية **(قوله)** وهل تندفع أي خصومة المدعي بالصدر بأن قال المدعي هذا  
 ملكي وهو في يد المدعي عليه غصب فبرهن ذو اليد على الإبداء ونحوه قبل تندفع لعدم دعوى الفعل عليه  
 والجحيم انها لا تندفع أما في السرقة فيجب أن لا تندفع كما في بنائه للفعول خبر الذين على المنع ومثال السرقة  
 أن يقول هذا ملكي في يد سرقة **(قوله)** الجحيم لا أي لا تندفع بل توجه الخصومة عليه لما قلنا وقيل تندفع  
 لعدم دعوى الفعل عليه **(قوله)** برازية قال ادعي أنه ملكه وفي يده غصب فبرهن ذو اليد على الإبداء قبل تندفع  
 لعدم دعوى الفعل عليه والجحيم انها لا تندفع بحر **(قوله)** وأدعيه ظاهر البرازية أن لا يدعيه بمثل وعبارتها  
 لو برهن المدعي انها سرقة منه لا تندفع وان برهن المدعي عليه على الوصول اليه بهذا السبب **(قوله)** وبرهن  
 عليه أراد بالبرهان إقامة البرهان لا الإقرار بالمسألة البرازية معبراً إلى الأخير من صرخة المدعي الفعل  
 عليه ان برهن على إقرار المدعي بإبداء الغائب منه تندفع وان لم تندفع بأقامة الإبداء بنبوت إقرار المدعي ان  
 يده ليست بخصومة بحر **(قوله)** لا تندفع في الكل أي نقضي برهان المدعي **(قوله)** لما قلنا أي من  
 أنه أقر ذو اليد بالخصومة أما في مسئلة المنع فأشار إلى علة الأولى بقوله أو أقر ذو اليد بالخصومة وإلى  
 علة الثانية بقوله ادعي عليه الفعل أي فانه صار خصماً يدعى الفعل عليه لا يندفع بخلاف دعوى المالك  
 المطلق لانه خصم فيه باعتبار يده كما في الجور وأما علة ما إذا كان حال كافر بشرها هو أي ادعي الدين ونحوه  
 النعمة فالمدعي عليه يتعصب خصماً بنبوته بالنية أنه كان في يده ودفعه لا يبين أن ما في يده لغيره فلا تندفع  
 كما في المعراج وكذا علة ما إذا قال الشهود وأدعي من لا يعرفه وهي أنهم ما حال المدعي على رجل تمكن من خصمته  
 كذا فيسأل **(قوله)** قال أي ذواليد **(قوله)** ثم قال في مجلسه أي مجلس الحكم **(قوله)** ولو برهن المدعي قال  
 الطحاوي وظهور من غير فائدة والأخصر الأوضح أن يقول الاذا برهن المدعي على ذلك الإقرار وحصله أن  
 ادعاء المدعي إقراره في غير مجلس الحكم لا يقبل الاذا برهن عليه **(قوله)** يجعله الخ أي يجعل الحاكم كذا اليد  
 خصماً فيحكم عليه بآثابه للمدعي **(قوله)** لسبق إقراره بآثابه فسبق إلى إقراره بنبوت فعل مضارع والدفع مقفولة  
 ولا يخفى ما فيه من التعقيد **(قوله)** يمنع المدعي أي يدفع ذي اليد بانه عار به بمثلان فلان **(قوله)** ذلك أي المذكور  
 في كلام المدعي الذي يدعي الشرا منه وقده لا احتراز عما لو ادعى الشرا من فلان الغائب المالك وبرهن ذو  
 اليد على إبداء غائب آخر منه لا تندفع كذا في الجبر **(قوله)** أي نفسه تعيد لمقوله وأدعيه لا تفسير لمقوله  
 ذلك ح **(قوله)** لم تندفع أي الخصومة بلائيه لانه لم يثبت تلقى الدين من اشترى هومنه لا نكار ذي اليد ومن  
 جهة وكيله لا نكار المشتري بحر ولو ان ذلك لا يثبت بقوله معراج **(قوله)** دفع الخصومة جواب أن **(قوله)**  
 وان لم يبرهن لم يذكر عين ذي اليد في السابقة ولو طلب المدعي بمنع على الإبداء بخلاف على التثبت انتهى بحر  
**(قوله)** لتوافقه ما أصل المالك للغائب فيكون وصوله اليه من جهته فلم تكن بده خصومة **(قوله)** الاذا  
 قال أي المدعي **(قوله)** اشتريته أي من الغائب **(قوله)** ووكنتي قبضه أي من أعتقني وأعتق اليد أخذ  
 لكونه أحق بالحفظ عني **(قوله)** وبرهن أي خذ يصح دعواه والحاصل انه يدعى الودعة بئذ يدفع المدعي  
 الا اذا ادعى أنه اشترا من الغائب وان البائع أمره بالقبض **(قوله)** باقراه أي باقر ذي اليد والاقراه  
 قاصرة لتأسي على المالك وحاصل هذا المسألة ان المدعي ادعى المالك بسبب من جهة الغائب فدفعه ذو اليد  
 بأن يدين الغائب فقلاً وفقاً على أن المالك فيه للغائب فيكون وصوله إلى الذي يدين من جهته فلم تكن بده  
 خصومة الا أن يقم المدعي بينتان فلا نأوكه بقبضه لانه أعتق بيئته كونه أحق بالمسا كها وأوصيه ذو اليد

بخلاف غصب متى  
 أغصبه متى فلان  
 الغائب كما يسجي بحيث  
 تندفع وهل تندفع  
 بالمصدر الجحيم لا برازية  
 (وقال ذواليد) في الدفع  
 (أودعيه فلان وبرهن  
 عليه لا) تندفع في الكل  
 لما قلنا (قال في غير  
 مجلس الحكم انه ملكي  
 ثم قال في مجلسه انه  
 ودعيه عندني) أو برهن  
 (من فلان) تندفع مع  
 البرهان على ما ذكر ولو  
 برهن المدعي على مقالته  
 الأولى يجعله خصماً  
 ويحكم عليه (لسبق إقرار  
 يمنع الدفع برازية) وان  
 قال المدعي اشتريته من  
 فلان) الغائب (وقال  
 ذواليد أودعيه فلان  
 ذلك) أي بنفسه فلو  
 بوكيله لم تندفع بلائيه  
 (دفع الخصومة وان  
 لم يبرهن) لتوافقه ما  
 أصل المالك للغائب الا  
 اذا قال اشتريته ووكنتي  
 بقبضه وبرهن ولو  
 صدقه في الشرا لم يؤثر  
 بالتسليم لئلا يكون قضاءه  
 على الغائب باقراه.

في شرائه منه بأمره القاضي بالتسليم اليه حتى لا يكون فضاعا على الغائب بالقراره **(قوله وهي غيبة)** سبقه على  
 التجسس الزبلي ولا يجب أصلا لأن اقراره على الغير غير مقبول لأن الاقرار بجهة قاصرة لا تتعدى إلى غير المقر وقد  
 اتفق على أن المدعي به ملك الغائب فلا يتقد اقراره مودعه عليه ولها ثنائ كسيرة كسوى الوقف ونظر الزبلي  
 فانه يلزمه بالبرهان لا بالأقرار وتضمنت هذه بعضنا في كتاب الوكالة أن المودع ولو أقر له أن المودع وكله بقبض  
 الوديعة لا يؤزم بالدفع اليه لعدم نفوذ اقرار المودع على المودع في إبطال يده ولو برهن على الوكالة أمر بالدفع اليه  
 بخلاف ما لو كان مدون الغائب وادعى عليه شخص الوكالة لا يقبض وصدة فله بدفع المالك المدون تقضى  
 بأمثالها فكان اقراره على نفسه لا على الغائب وعين أن يقال في وجه الجواب في كل من المستثنى قضاء على  
 الغائب وقد أمر بالتسليم في الاول دون الثانية ولا تلزمه بالتسليم بالبرهان لا بالأقرار تأمل **(قوله ولو ادعى أنه**  
**له)** قلت وكذا لو ادعى أنه أعاره لفلان كما يظهر من العلة **(قوله اندفعت)** أي بلاينة نور العين **(قوله ولو كان**  
**مكان الغصب سرقة لا تندفع)** أي دعوى سرقة الغائب وفيه أنها توافق أن البدل ذلك الرجل قال صاحب الجهر  
 وقد سئلت بعد تأليف هذا الحل بسوم عن رجل أخضع أخا من بنيها ورهنه وغاب فادعت الاخت به على  
 ذي البدل فأجاب بالبرهن فأجبت ان ادعت الاخت غصب أخها وبرهن ذوالبدل على الرهن اندفعت وإن ادعت  
 السرقة لا لأنه تعالى أعلم أي لا تندفع ونظيره أنها ادعت سرقة أخها مع أنها قد منعته أن تقيمه دعوى الفعل  
 على ذي البدل احتراز عن دعواه على غيره فانه لو دفعه ذوالبدل أو أحدهما ذكر وبرهن تندفع كدعوى المالك المطلق  
 فيجب أن يحمل كلامه هنا على أنها ادعت أنه سرق منها مينا للجهول لتسكون الدعوى على ذي البدل وإن أنكر  
 على ظاهره يكون جري على مقابل الاستحسان لا في برهانه لكن ينافي الحل المذكور قولها إن أأهاها أخذه من  
 بيتها تأمل وقد بقوله غصبه منه وسرقة لا احتراز عن قوله أنه لو سرقه من يده وقال ذوالبدل وأدعني زيد  
 بذلك لا تندفع المخصوصة استحسانا **(يقول الحنفية)** لعل وجه الاستحسان هو أن الغصب إزالة البدل المحقة بإثبات  
 البدل المطلقة كما ذكر في كتب الفقه فالدفع غاصب في مسألة الغصب بخلاف مسألة السرقة إذ لا بدل في السرقة  
 إذ لا بدل يسارق شرعا ثم إن في عبارة لا بدل يسارق نكتة لا يخفى حسنها على ذوي النهي نور العين وهذا أولى مما  
 قاله الاستحسان فيجب جله على ما إذا قال سرق مني أم لا قال سرقة الغائب سني فانه لا تندفع لتوافقهما أن البدل  
 للغائب وصار من قبيل دعوى الفعل على غير ذي البدل وهي تندفع كافي بالبرهان ذكر بعده هذه المسئلة وأعاد  
 أنها مبنية للفاعل وصرح بذلك في الفصولين فاعل في المسئلة قولين قيلسا واستحسانا **(قوله استحسانا)** قد معنا  
 وجهه قريب عن نور العين ولعل وجهه أيضا دفع إفساد السارق لأن الضرر ورفق الضررة أعظم من غيرها لانها  
 تكون خفية ولنا شرع فيها الحد **(قوله لم يكن الثاني خصما لا أول)** أي ما لم يدع عليه فعلا أو حتى يحضر المالك  
 بجزء المستعير لأنه لا يدعي ملك العين فلا يكون خصما لا أول اه عبد البر ولا يحتاج في دفعه هذا إلى البينة  
 لاتفاقهما على ما ذكره بدونه صاحب البدل **(قوله ولا مدعي رهن أو شراء)** لما ذكرنا من العلة **(قوله أما المشتري**  
**فخصم للملك)** وكذلك الموهوب له أي من يدعي الشراء أو البيع مع القبض أخاره من يكون خصما لا شاعر  
 ولمدعي الرهن ولمدعي الشراء \* قال في البرازية بيدار زعيم شراهما من فلان الغائب وصدة مقبوضة أو  
 هبة منشروا أمس وبرهن وألا وبرهن آخر أن ذلك الغائب رهنه منه منشروا وأجرها وأغارها وقضيا بحكم  
 بها للمستعير والمستأجر والمرتهن ثم ذوالبدل بالخيار أن شاء على المدعي وترضى إلى انقضاء المدة وذلك الرهن وإن  
 شاء فخصم البيع وإن كان المدعي برهن أن الإدارة أعارها أو أجرها ورهنها من الغائب واشترها الغائب منه  
 ولم يتقد الثمن قبل أن يشتريها ذوالبدل يقضى به المدعي في الوجوه كلها ما في الاعارة فلعلم الزوم وأما في  
 الاجارة فلا نه عن دفع الفسخ لأنه ريداز التها عن ملكه وأما في الشراء فلا حق الاسترداد لاستيفاء الثمن فإن  
 دفع الحاكم الدار إلى المدعي فإن كان أجرها ولم يقبض الاجرة أخضعته لخصم بالقبض ان انقضاء المدة وإن كان  
 قبض الاجرة أو كان ادعى رهنها لا تدفع للمدعي وتوضع على يد عدل وفي القنية فلو ادعى ذوالبدل أن المدعي باع  
 العين للغائب وبرهن ذكر في أجناس الناطق أنها تقبل وتندفع المخصوصة **(قوله يعل إلى المجلس الثاني)** أي

وهي غيبة ثم اقتصار  
 الدور وغيره على دعوى  
 الشراء قيدا توافق فلذا  
**قال (ولو ادعى أنه له)**  
 غيبته من فلان الغائب  
 وبرهن عليه وزعم ذو  
 البدل هذا الغائب  
 أو دفعه عنده اندفعت  
 لتوافقهما أن البدل ذلك  
 الرجل (ولو كان مكان  
 دعوى الغصب دعوى  
 سرقة لا) تندفع بزعم  
 ذي البدل يدع ذلك  
 الغائب استحسانا براهية  
 وفي شرح الوهبانية  
 للشربلاي توافقا على  
 الملك زيد وكل يدعي  
 الاجارة منه لم يكن الثاني  
 خصما لا أول على  
 الصحيح ولا مدعي رهن  
 أو شراء أما المشتري  
 فخصم للملك (فروع) قال  
 المدعي عليه لا يدفع عمل  
 إلى المجلس الثاني صفري



مجلس القاضي وظاهر الاطلاق بع ما طال فصله وقصر وهذا بعد السؤال عنه وعلمه بأنه دفع جميع كاتقدم  
 فيل التحكيم (قوله المدعى تحليف مدعي الابداع على الثبات) يعني اذا ادعى شراشي من زيد وادعى ذو  
 الابداع منه فانهما تندفع الخصومة من غير برهان لانفاقهما على أن أصل الملك الغائب لكن لم يدرى الشراء  
 تحليف ذي الدعي الابداع على البت لا على العلم لانه وان كان فعل الغير ولكن تحمله وهو القبول وفي النسخة  
 لا يحلف ذو الدعي الابداع لانه مدعي الابداع ولا حلف على المدعي ولو حلف ايضا لا تندفع ولكن له أن  
 يحلف المدعي على عدم العلم اه فاقادبذ كعبارة النسخة أن مانقه أو لا معناه أن حقه لو حلف يحلف على  
 الثبات ولكنه يحلفه لا تندفع الدعوى كاهو ظاهر وانما قال في الدرر الظاهر أن التحليف يقع على التوكيل لا على  
 الابداع فان طلب مدعي الابداع من مدعي التوكيل بناء على ما ادعى من الابداع ويجوز عن اقامة البرهان  
 عليه حلف على الثبات يعني على عدم توكيله اياه لا على عدم علمه توكيله اياه وعبارة الدرر غير صحيحة لانه جعل  
 العين على مدعي التوكيل وانما هي على المدعي عليه أي مدعي الابداع كاهو ظاهر من قول الكافي فان طلب  
 المدعي أي مدعي الشراء عينه أي عين مدعي الابداع كذا في الترتيب لانه لو ادعى الشراء من المالك  
 وأنه وكله بقبضه فأنكر ذواليدالو كلة ويجوز للمدعي عن اثباتها للمدعي أن يحلف ذا الدعي أنه لم يوكله بقبض  
 ما باعه اياه ما هو تحت يد المدعي عليه على الثبات ولكن في تحليفه حينئذ على الثبات تأمل لانه تحليف على  
 فعل الغير فلذا اضطررت غير انهم في هذه المسئلة وحاصل كلام الشارح للمدعي أي مدعي الشراء من  
 الغائب وتوكيله اياه بالقبض اذا جحد مدعي الابداع وتوكيله اياه ويجوز عن البرهان أن يحلف مدعي الابداع بانه  
 ما وكره الغائب بقبض ما باعه اياه على الثبات لا على العلم لكن ينظر هل هذا موافق لعبارة الدرر فصيح عز واهلها  
 ويمكن حل كلام الدرر في ما اذا ادعى الشراء والتوكيل بالقبض فان برهن قبل برهانه أنه اخذته فان عجز عن  
 البرهان وطلب بين مدعي الابداع على ما ادعى من الابداع حلف على الثبات قال عزى وهو مصرح بعبارة  
 التسهيل حيث قال وحلف ذو الدعي الابداع بطلب مدعي البيع انما يكن يمينه على التوكيل اه وعليه  
 فكان على الشارح أن يذكر هذا الفرع على محله كما فعله صاحب الدرر فتأمل وما وصله أنه لو ادعى الشراء من  
 المالك وأنه وكله بقبضه فأنكر ذواليدالو كلة وعجز المدعي عن اثباتها للمدعي أن يحلف ذا الدعي أنه لم يوكله  
 بقبض ما باعه اياه ما هو تحت يد المدعي عليه على الثبات (قوله وعامة في البرازية) وعبارتها كافي البحر وان  
 ادعى ذواليدالو دبعة ولم يبرهن عليها وأراد أن يحلف أن الغائب أو مدعه مدع يحلف الحاكم المدعي عليه بالله  
 تعالى لقد أودعها الله على الثبات لا على العلم لانه وان كان فعل الغير لكنه تمامه وهو القبول وان طلب  
 المدعي عليه عين المدعي فعلى العلم بالله تعالى ما يعلم ابداع فلان عندنا لا فعل للغير ولا تعلق به اه (قوله  
 ابن مالك) ذكر في جواب أسئلة ورد على دفع الدعوى بأخذ الالمور المتقدمه فانه قيل ذواليد الخصم  
 ظاهر اودع الخصومة عن نفسه تابع لثبوت الملك الغائب وهذا البينة لم تثبت فكيف ثبت التابع بالثبوت  
 الاصل قلنا هذه البينة تقتضي أمرين أحدهما الملك الغائب وهو ليس بخصم فيه اذ لا يثبت في ادخال شيء في  
 ملك غيره بلا رضاه وانما يدفع الخصومة عنه وهو خصم فيه فكانت مقبولة كن وكل وكيل لا ينقل أمته فأقامت  
 بينة أنه اعتقها فتقبل في قصر بدالوكيل عنها ولا تقبل في وقوع العناق بالمحضر الغائب والله تعالى أعلم اه  
 (أقول) وكذا اذ وكله لا ينقل امراته فأقامت البينة أنه طلقها فلا تقبل في قصر بدالوكيل عنها ولا تقبل في  
 وقوع الطلاق بالمحضر الغائب كافي الكافي (فروع) في يديه ودبعة رجل ياجر رجل وادعى أنه وكيل المودع  
 بقبضها أو أقام على ذلك بينة أو أقام الذي يديه أو دبعة بينة أن المودع قد أخرج هجران من أو كلة قبلت بينه  
 وكذا اذا أقام بينة أن شهودا وكل عبيد كذا في المحطه ادعى على آخر دار افعال ذواليدانها ودبعة من فلان  
 في يديه أو أقام البينة عليه حتى اندفعت عنه الخصومة ثم حضر الغائب وطلما ذواليدانه وأعاد المدعي الدعوى  
 في الدار فأجاب أنها ودبعة في يديه من فلان وأقام البينة عليه قال تندفع الخصومة عنه أيضا كافي الابتداء

\* للمدعي تحليف مدعي

الابداع على الثبات دور

وله تحليف المدعي على

العلم وعامة في البرازية

\* وكل ينقل أمته

فسبرهنت أنه اعتقها

قبل للدفع لالتعلق بالم

محضر المولى ابن مالك

كذا في محط السرخسي \* اذ ادعى على ذي اليد فعلا لم ينته أحكامه بأن ادعى الشراء منه بألف ولم يذكر أنه  
تقدائن ولا قبض منه فأقام المدعى في يده البينة أنه لفلان الغائب أو غيبته منه لا تدفع عنه الخصومة  
في قولهم وإن ادعى عليه عقدا انتهت أحكامه بأن ادعى أنه اشترى منه هذا الدار وأخذ العبد ونقده الثمن  
وقبض منه المبيع ثم أقام المدعى عليه البينة أنه لفلان الغائب أو غيبته اختلوا فيه قال بعضهم تدفع عنه  
الخصومة وهو الصحيح كذا في فتاوى فاضل خان في دعوى الدور والأراضي \* عبداً أقام البينة أن فلاناً عتقه  
وأقام صاحب البينة أن فلاناً ذلك أو دعه تقبل وتطل بينه العبد ولا يحال بينهما وبين العبد قياساً وبحال  
استحساناً ولو أخذ من العبد كقبل بنفسه استنفاً حتى لا يهرب فإذا حضر الغائب فإن أعاد البينة عتق ولا فهو  
عبد كذا في محط السرخسي وكذا لو أقام ذواليد البينة أن فلاناً آخر أو دعه أياه كذا في الخلاصة \* لو ادعى  
العبد أن حر الأصل فإن أقام ذواليد البينة على الملك وأيداعه تقبل وإن أقام على أيداعه فحسب لا تقبل بخلاف  
الدار وإن برهن على الملك والأيداع وبرهن العبد على حر به الأصل حيل بينهما كقبل كذا في السكاف \* عبد في  
بدرجل ادعى رجل أنه قتل وإسالة خطأ وأقام ذواليد البينة أن العبد لفلان أو دعه اندفعت عنه الخصومة  
كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر أنه باعه جارية فقال لم يبعها منك فخطأ أقام المشتري البينة على الشراء  
فوجد بها اسمها زائدة وأراد ردّها وأقام البائع البينة أنه برئ اليه من كل عيب لم تقبل بينة البائع وذكر الخصاص  
رحم الله تعالى هذا المسئلة في آخر أدب القاضى وقال على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى تقبل بينة كذا في  
شرح الجامع للصنوار الشهيد \* ادعى على آخر محمداً في يده وقال هذا ملكي باعه أبي منك حال ما بلغت وقال  
ذواليداع مني حال صغرك فالقول قول المدعى كذا في الفصول العبادية \* اشترى داراً لابنه الصغير من  
نفسه واشتد على ذلك شهوداً وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الأب ثم ان الأب باع تلك الدار من رجل وسلمها إليه ثم  
ان الابن استأجر الدار من المشتري ثم علم بما صنع الأب فادعى الدار على المشتري وقال أن أبى كان اشترى هذه  
الدار من نفسه في صغري وأنا ملكي وأقام على ذلك بينة فقال المدعى عليه في دفع دعوى المدعى أنك متناقض  
في هذا الدعوى لأن استئجارك الدار مني إقرار بأن الدار ليست لك فادعواك \* بعد ذلك الدار لنفسك يكون  
تناقضاً في هذا المسئلة صارت واقعة الفتوى (٢) وقد اختلفت أجوبة المفتين في هذا والصحيح أن هذا لا يصلح  
دفعاً لدعوى المدعى ودعوى المدعى صحيحة وإن ثبت التناقض إلا أن هذا تناقض فيما طريقه طريق الخفاء  
كذا في النخبة \* ادعى داراً بسبب الشراء من فلان فقال المدعى عليه أنى اشترى من فلان ذلك أيضاً وأقام  
بينه وتاريخ الخراج أسبق فقال المدعى عليه أن دعواك باطلة لأن في التاريخ الذي اشترى به هذه الدار من  
فلان كانت رهنًا عند فلان ولم يرخص بشراؤك وأجاز شراؤى لأنه كان بعد ما فلك الرهن وأقام البينة لا يصح هذا  
الدفع كذا في الفصول العبادية ولو كان المدعى ادعى أن هذا العين كان لفلان رهنه فكذا عندى وقبضه وأقام  
البينة وأقام المدعى عليه في دفع دعواه أنه اشترى به منه ونقده الثمن كان ذلك دفعاً لدعوى الرهن كذا في فتاوى  
فاضل خان في باب البين \* ادعى عليه داراً في بدماناً وأوجه فيرهن المدعى عليه أنه اشترأها منه وبرهن  
المدعى على آفته صرح دفع الدفع كذا في الوجيز لا كدرى \* دار في يد رجل حادرجل وادعى أن أبا مات وترك  
هذه الدار ميراثاً له وأقام بينة تشهدوا أن أبا مات وهذه الدار في يده وأخذ هذا الرجل هذه الدار من تركته بعد  
وفاته وأخذ هذه من أبي هذا المدعى في حال حياته وأقام ذواليد البينة أن الوارث أواه أو أباها أو أن الدار ليست له  
فالقاضى يقضى بدفع الدار إلى الوارث هكذا في المحطه رجل ادعى على آخر ضعة فقال الضعة كانت لفلان  
مات وتركها ميراثاً لآلته فلانة ثم ماتت فلانة وأتواؤها وأقام البينة تسع فأقول المدعى عليه في الدفع أن  
فلانة ماتت قبل فلان فهو مناصح الدفع كذا في الخلاصة \* رجل ادعى على آخر مائة درهم فقال المدعى عليه  
دفعته إليك منها تسعين درهمًا وأنكر المدعى قبض ذلك منه فأقام المدعى عليه البينة أنه دفع إلى المدعى تسعين  
درهماً فإنه لا يكون دفعاً لما يشهدوا أنه دفع إليه وأقضى هذه الخمسين التي يدعى كذا في جواهر الفقه \* ادعى  
على غيره كذا كذا ديناراً وأدراهم فادعى المدعى عليه الألف ومائة يشهدوا بشهود شهدوا أن المدعى عليه دفع هذا

(٢) مطلب واقعة  
الفتوى

المال كذا كذا درهمان الدراهم ولكن لا تدرى بأى جهة تدفع هل يقبل القاضي هذا الشهادته وهل تندفع  
بهادعى المدعى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى أنه يقبل وتندفع بهادعى المدعى وهو الاسباب والأقرب  
الى الصواب هكذا فى المحيط الكلى من الهندية من الباب السادس فيما تدفع بهادعى المدعى وفى نور العين ادعى  
ارثه ولا خيه فقال المدعى عليه انك اقررت ان أنى باعه منك وسلم وهذا اقرار بأنه ملك الاخر فلا يصح منك  
دعوى الارث قبل لا تدفع لانه لم يقر ان أنى باعه يعاجل انك اقر بالبيع فقط ومن اقر أن فلا يباعه ثم ادعى  
أنه ملكه يسمع الا اذا اقر أنه باعه يعاجل حائرا فحينئذ لا يسمع دعواه بعده وقبل ما يباع والدار بعده وقت البيع  
اقرار باعه وسلم فهذا لا يكتفى لانه مما يدل على الملك وفيه لو برهن ذواليدعى اقرار الوصى بأنه باعه وصاية قالوا  
لا يقبل الا ان يشهد والله وصى من جهة المورث والقاضى اذا الوصاية لا تثبت باقراره اهـ \* الا بره العام فى  
ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى \* أبرأ من الدعوى ثم ادعى مال بالبركة أو الوصاية لا يقبل \* لا يسمع دعواه  
فى شئ من الاشجار بعدما ساق عليها \* التناقص عن الدعوى لغيره كما جعلت لنفسه \* من اقر بعين لغيره كما  
لا يملك أن يدعيه لنفسه لعل أن يدعيه لغيره بركة أو وصاية \* لا ينفذ القضاء بدفع قبل عين الاستظهار  
\* الدعوى على بعض الورثة حصصه \* لا تسمع دعوى الموقوف عليهم الا باذن القاضي أو كون المدعى ناظرا  
انحصر فى ابواب التسبب خمسة الوارث والوصى والموصى له والغريم المثلث أو على المثلث كما تقدم \* دعوى  
المثلث لا تصح على غرضي اليد ادعى أنه عم المثلث لا بد أن يفسر أنه لايه أو لاهم وأن يقول هو وارث ولا وارث  
له غيره بعد أن نسب الشهود والمثلث والدعى لبنوة العمومة حتى يلتقى الى أب واحد بعد دعوى المثلث \* العبد  
اذا انفاد البيع لا يسمع دعواه حريته الاصل بدون بينة \* الا ان اذ كان فى عيال الاب يكون معبنا له فيما يصنع  
\* ما اكسبه الابن يكون لايه اذا التحدث صنعتها ولم يكن مال سابق لهما ولكن الابن فى عيال أبيه لا يمدار  
الحكم كونه معبنا لايه \* القول للدافع لانه أعلم بجهة الدفع \* دفع الى يائه ما لا فائدة أخذ صدوق في أنه دفعه  
قرضا \* يصح اثبات الشراعى وجه مدعى دين فى التركة المستغرقة \* التناقص لا يمنع دعوى الحر بصفة سواء  
كانت أصلية أو عارضة \* لا تسمع الدعوى بالعين أنه له بعدما ساقا ومعهما \* لا تسمع الدعوى بعد الا بره العام  
الاضمان للترك \* والاذا ظهر شئ للقاصر بعد ابرائه وصيه بعد بلوغه ولم يكن بعله \* يدخل فى قوله لاحق  
قبله كل عين ودين وكفالة وحناية وأجازة وحبس \* لا تسمع دعوى الكفالة بعد الا بره العام \* ادعى نكاح  
امرأة لها زوج بشرط حضرة الزوج الظاهر الساهى لا ينتصب خصما لمدعى الارض ملكا أو وقفا \* الاستبعاد  
يمنع دعوى المثلث لاحد الورثة حتى الاستخلاص من التركة المستغرقة باداء قيمته الى الغرماء اذا امتنع الباقون  
\* ليس له الدعوى على وكيله بقبض الرسومات بخلافه من الرسومات بل الدعوى لهم عليه \* اذا برهن  
على مديون مدونه لا يقبل وليس له أخذهم منه بدون وكالة أو حوالة \* لا يجوز الا بره من الاعيان ويجوز عن  
دعواها الارث تجرى لا يسقط بالاستقاط \* هل بشرط حضرة الراهن والرهن فى دعوى الرهن قولان هل  
بشرط حضرة المودع فى اثبات الوديعه فاختلاف المشايخ \* ادعى السرقة ثم ادعى الارث تقبل وبكسبه  
لا \* كل ما كان متبعا لغيره يعنى فيه التناقص فالمديون بعد قضاء الدين لو برهن على ابراء الدائن والمختلعة  
بعد اداء بدل الخلع لو برهن على مطلق الزوج قبل الخلع يقبل وكذلك الورثة اذا قاموا مع الموصى به بالمال  
ثم ادعوا الرجوع الموصى يصح لانفراد الموصى بالرجوع \* التناقص اذا كان ظاهرا والتوقى خفيا لا يكتفى  
امكان التوقى قبل لا يضمن بيانه ولا يكتفى الامكان \* بحمد الأمين الامانة ثم اعترف وادعى الرد يقبل لا يبينه  
\* التجدد فى اقرار الا فى الحدود \* اذا ثبت استحقاقه فطلبه على من تناول القالة اعلى الناظر \* لا تصح دعوى  
التملك ما لم يبين انه بعوض أو بلا عوض \* اذا ادعى المأذون بالانفاق والدفع صدوق كان المال أمانة وان  
كان دينيا فمقتلا \* الدعوى متى فصلت مرة بالوجه الشرعى لا تنقض ولا تعاد ما لم يكن فى أعادتها فائدة

بأن أتى بهام دفع أقام عليه البينة فأنتم سمع \* غلط الاسم لا يصح لحوال أن يكون له إيمان \* لا يلزم الإبريق وناه  
دين أي بهمن استحقاقه المنقل إليه عنه في وقت أهلي \* ادعى بعدما أقرب المال أن بعضه قرض وبعضه باسبغ  
\* مات لأخين وارث وعليه دين لربداً فتميز ديتي وجه وصي نصبه للقاضي له أخذ منه الزكاة \* لا يكلف الأب  
احضار ابنه البالغ لأجل دعوى عليه \* لا تصح الدعوى على جميع الضارين بالبندق إذا أصاب واحد ابندق  
فقتله إذا لم يعلم الضارب \* العبد إذا ادعى حرية الأصل ثم العتق المعارض تسمع والتناقض لا يتبع الصحة وفي  
حرية الأصل لا تشترب الدعوى وفي الاعتاق المبتدأ تشترب الدعوى عند أي حقيقه وعنددها ليست بشرط  
وأجمعوا على أن دعوى الامة ليست بشرط لانها شهادة بجرمة الفرج فهي حسيبة الكل من التنقيص لسيدي  
الوالد رحمه الله تعالى \* كفل يمين أو مهر ثم رهن الكفيل على فساد البيع أو النكاح لا يقبل لأن أقدمه على  
التزام المال اقراره بحجة سبب وجود المال فلا يسمع منه بعد دعوى الفساد ولو رهن على إيفاء الأصل أو  
على إبرائه لا يقبل لانه تقرير لوجوب السابق \* ادعى داراً فأنكر ذوا البند فصالحه على ألف على أن يسلم الدار  
لذي اليد ثم رهن ذوا البند على صلح قبل هذا الصلح صم الصلح الاول وبطل الثاني \* أي وقال كل صلح بعد  
صلح \* قال الثاني باطل ولو شرأه ثم شرأه بطل الاول ونقض الثاني \* ولو صلح ثم شرى جاز الشرأه وبطل الصلح أي في  
الصلح الذي هو بمعنى البيع بنى أن يبطل الاول لا الثاني فكيف الشرأه وأصله أن الشرأه الثاني ففسخ للاول  
اقتضاهم يعرف بهذا مسائل كثيرة - (يقول الفقير) يؤيده ما في خلاصة الفتاوى قال القاضي الامام أن  
ما في المتن من قوله كل صلح بعد صلح باطل فالمراد به الصلح الذي هو سقاط أما إذا كان الصلح على عوض ثم  
اصطلح على عوض آخر فالثاني هو الجائز وانفسخ الاول كالبيع \* يقبل عذرا الوارث والوصى والمتولى بالتناقض  
للجهل \* الاقرار المتأخر رفع الانكار المتقدم والافرار المتقدم يمنع الانكار المتأخر \* ادعى ما لا فصالح ثم ظهر  
أنه لا شيء عليه بطل الصلح \* من دفع شيئاً ظن أنه عليه ثم تبين أنه ليس عليه الرجوع عما دفع \* دعوى  
الدفع من المدعي عليه ليس بتعديل للشهود حتى لو طعن في الشاهد أو في الدعوى يصح من نور العين ومن أراد  
استيفاء المقصود من مسائل الدفوع فليرجع اليه في الفصل الثامن عشر وذكر في المحلة في مادة ١٨٨  
البيع بشرط متعارف بين الناس في البلدة صحيح والشرط معتبر وإن كان فيه نفع لاحد المتعاقدين أو لهما  
وإن كان لا يلزم العقد وفي ١٩٢ الاقالة بالتعاطي القائم مقام الايجاب والقبول صحيحة وفي ٢٢٠ بيع  
الصبره كل من يقترض يصح في جميع الصبره وفي ٣٨٩ كل شيء يعمل بيبعه بالاستصناع يصح فيه على الإطلاق  
إذا وصف المصنوع وعرفه على الوجه الموافق المطلوب ويلزم وليس لاحدهما الرجوع إذا كان على الاوصاف  
المطلوبة وإذا خالف يكون المشتري مخيراً وأما ألا يتعامل استصناعه إذا بنى فيه المدة صار سلباً  
فتعبر فيه حيث شرط السلم وإذا بين فيه المدة كان من قبيل الاستصناع أيضاً  
وفي ٣٩٨ إذا شرط في بيع الوفاء أن يكون قد قدم منافع المبيع للمشتري  
فصححة لازمة قبل حلول وقته وقد صدر الامر

الشرعي السلطاني بالعمل بمقتضى

ذلك كله فاحفظه والسلام

والله تعالى أعلم

وأستغفر الله

العظيم

(تم الجزء الاول من قرعة عمون الاخبار للشيد محمد علاء الدين)

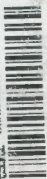
وبله الجزء الثاني آوله باب دعوى الرجلين







Bibliotheca Alexandrina



0563128